



الحكومة المصرية

مجلس شورى القوانين

مجموعة محاضر جلسات

سنة ١٨٩١ - ١٨٩٢ - ١٨٩٣ - ١٨٩٤ - ١٨٩٥

(١٤ فبراير سنة ١٨٩١ - ١٤ ديسمبر سنة ١٨٩٥)

الحكومة المصرية

مجلس شورى القوانين

مجموعة محاضر جلسات سنة ١٨٩١

(١٤ فبراير سنة ١٨٩١ — ٢٤ ديسمبر سنة ١٨٩١)

مَجْلِسُ شُورَى الْقَوَانِينِ

محضر جلسة يوم السبت ٥ رجب سنة ١٣٠٨ (١٤ فبراير سنة ١٨٩١)

وستتلى على الهيئة تلك الافادات وماورد مع كل منها وتؤخذ آراء ورغبات الهيئة فيه .

تليت افادة رئاسة مجلس النظار نمرة ١٨ وهذه صورتها .

مرسل مع هذا لسعادتكم مشروعات الخمس لوايح الموضحة خصوصياتها أعلاه الأمل أخذ رأى هيئة مجلس شورى القوانين عنها وإعادتها لهذا الطرف مشفوعة بما تراه الهيئة فيها أفندم .

١ مشروع لأئحة مختصة بالجبانات ودفن الجثث واستخراجها ونقلها الى الخارج .

١ مشروع لأئحة مختصة بالسلكانات ومحلات الجزارة .

١ مشروع لأئحة مختصة بتعاطى صناعة الطب .

١ مشروع لأئحة مختصة بتعاطى صناعة الأجزاجية الملكية .

١ مشروع لأئحة مختصة بالجواهر السمية الواردة من خارج القطر ويبيعها به .

تلى البند الأول من مشروع الأئحة المختصة بالجبانات ودفن واستخراج ونقل الجثث الى الخارج وتقرر اتفاقا بقاؤه على أصله وهذه صورته .

﴿ البند الأول ﴾

ايجاد الجبانات يكون بقدر الامكان تحت الرياح المتسلطة وفي بعد كاف عن المساكن حسب محدد مصلحة الصحة .

تلى البند الثانى وهذه صورته .

﴿ البند الثانى ﴾

يفضل ايجاد الجبانات فى النقطة العالية ويصير احاطتها بأسوار من بناء أو من درابزين حديد أو خشب لا ينقص ارتفاعها عن مترين .

حضرة الاستاذ الشيخ العباسى — رأى اقتصار المادة على العبارة الآتية

فتحت الجلسة الساعة ٤ والربع تحت رئاسة سعادة على شريف باشا رئيس المجلس بحضور ٢٢ من حضرات الأعضاء .

تلى محضر الانعقاد السابق وتصدق عليه .

سعادة الرئيس — الأشغال التى وردت للمجلس لحد الآن هى :

أولا — افادة من دولتو رئيس مجلس النظار رقم ٢٨ ديسمبر سنة ١٨٩٠ نمرة ١٨ ومعها خمسة مشروعات لوايح تختص احداها بالجبانات ودفن الجثث واستخراجها ونقلها الى الخارج . والثانية بالسلكانات ومحلات الجزارة . والثالثة بتعاطى صناعة الطب . والرابعة بصناعة الاجزاجية . والخامسة ببيع الجواهر السمية والاتجار فيها . وطبعت الخمسة المشروعات وتوزعت على حضرات الأعضاء .

ثانيا — افادة من دولتو المشار اليه رقم ٢٥ يناير سنة ١٨٩١ نمرة ٣ ومعها مشروع أمر عال بتعديل تشكيل المجلس المخصوص فيما يتعلق بتأديب خدمه المحاكم الأهلية والنيابات .

ثالثا — افادة من صاحب الدولة المشار اليه رقم ٢٥ يناير سنة ١٨٩١ نمرة ٤ ومعها صورة من مشروع أمر عال بخصوص إزالة الضرر الناشئ عن حالة العشش وصورة أخرى تختص بضبط المحلات العمومية وقد طبعتا وتوزعت منهما النسخ بالصورة المذكورة آنفا .

رابعا — افادة من نظارة المالية رقم ٧ فبراير سنة ١٨٩١ نمرة ٦١ مائة ومعها تسع عشرة ورقة تشتمل على رابطة التقسيط التى تراهى بمديريات أسيوط وجرجا وقتنا موافقتها لحالة أهالى تلك المديريات .

خامسا — افادة من رئاسة مجلس النظار رقم ١١ فبراير سنة ١٨٩١ نمرة ٦ ومعها مذكرة وصورة من مشروع قرار يشتمل على النظام اللازم اتباعه فى شأن أرباب القلايك والمواعين والصيادين وغيرهم بميناء الاسكندرية .

سادسا — مذاكر اعتذارات وتلفرافات من بعض حضرات الأعضاء .

(يفضل إيجاد الجبانات التي تستجد في النقط العالية) .

(استحسان عام)

تليت البنود ٣ و ٤ و ٥ و ٦ و ٧ و ٨ وتقرر اتفاقا بقاؤها على أصها .

وهذه صورها .

﴿ البند الثالث ﴾

مواقع الجبانات وامتدادها يكون بحسب طبيعة الاراضي وتأثيرها على الجثث المدفونة فيها .

﴿ البند الرابع ﴾

يراعى عند تحديد مساحة جبانة جديدة أو عند امتداد جبانة جديدة أن يوجد بها السعة الكافية لقبول ما يلزم دفنه فيها من التوفين مدة عشر سنوات .

﴿ البند الخامس ﴾

ينبى أن تكون الجبانات بعيدة بقدر الامكن عن الانهر والترع والآبار والسهارج ومجارى المياه ونحوها ويتحقق أيضاً أن الاراضى القائمة عليها لا تغمرها المياه فى أى وقت من الاوقات .

﴿ البند السادس ﴾

احداث أى جبانة جديدة أو أى تغيير يحصل فى أى جبانة موجودة لا يكون الا بعد الترخيص بذلك من مصلحة الصحة .

﴿ البند السابع ﴾

العمق القانونى للدفن يكون مترا ونصفا على الاقل .

﴿ البند الثامن ﴾

يمنع الدفن فى الجنائز والجوامع والمساجد والمباني وكل خلافها من المحلات المعدة للعبادة أو المباني الفاخرة العمومية وبوجه العموم فى أى محل كان خلاف المدافن المصرح بها ويستثنى من ذلك المتوفون الذين يتصرح بدفهم فى الاماكن المذكورة معجدا لقدرهم بقرار خصوصى من مصلحة الصحة

تلى البند التاسع وهذه صورته .

﴿ البند التاسع ﴾

لا يجوز الدفن مطلقا الا بعد الحصول على التصريح به من مأمورى

مصلحة الصحة وبعد مضي ست ساعات من بعد الوفاة فى زمن الصيف وثمان ساعات فى فصل الشتاء .

حضرة أحمد صوفانى بك — رأى أن يزداد فى هذا البند بعد كلمة (الصحة) هذه العبارة (بما فيهم حلاقو الصحة فى القرى وفى الجهات التى ليس بها حكم من طرف الصحة) مع بقاء باقى البند على أصله .

حضرة ابراهيم غمراوى بك — الوفاة لها علامات لا تخفى على الاطباء ففى وجدت لا يكون هناك لزوم لتقدير زمن يمكث المتوفى بلا دفن أما اذا وجدت عند الكشف شبهة فيكون لامانع حينئذ من الانتظار للمسافات المبينة فى البند وهذا ما أراه .

حضرة أحمد اخندى الهرمىل — المدد المعينة بهذا البند فيها زيادة عن الزوم لأنه اذا كانت الوفاة فى نصف النهار أى فى الساعة السادسة عربى وكان ذلك فى زمن الصيف يتعين بقاء الميت بلا دفن لوقت الغروب ولا يخفى تعسر الدفن ليلا فحينئذ يبقى المتوفى فى بيته للصباح أعنى يمكث بلا دفن نحو العشرين ساعة ولا شك أن هذه المسافة جسيمة فى زمن الصيف وربما يترتب عليها افتضاح الكثير من الأموات بحصول التعفن فلذلك أرى أن يكتفى الحال بثلاث ساعات فى زمن الصيف وخمس فى الشتاء فان تحسن ذلك فليتقرر .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء :

أخذت فتقرر بالأغلبية رأى حضرة صوفانى بك .

تلى البند العاشر وتقرر اتفاقا بقاؤه على أصله وهذه صورته :

﴿ البند العاشر ﴾

يلزم التوضيح فى الشهادة الطبية المعطاة بقصد التصريح بالدفن ساعة وتاريخ الوفاة ونوع التوفى ان كان ذكرا أو أنثى واسمه ولقبه وعمره وجنسبته وصناعته والمرض الذى سبب وفاته والقسم المتوفى به .

تلى البند الحادى عشر وهذه صورته .

﴿ البند الحادى عشر ﴾

لا يجوز استخراج أية جثة كانت قبل الحصول على التصريح بذلك من مصلحة الصحة بحسب الأصول الرعية وبحضور مندوبين مخصوصين كما وأنه ممنوع فتح أى تربة أو مدفن بقصد دفن متوفى جديد بها بعد أن يكون سبق دفن متوفى فيها بالطاعون أو الكوليرا أو الجدري ما لم يكن بتصريح خصوصى من مصلحة الصحة .

حضرة الشيخ حسين عابدين — رأى أن يحذف من هذا البند من

ابتداء (كما وأنه ممنوع الى آخر البند)

حضرة الأستاذ الشيخ العباسي — رأي حذف البند بتمامه .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء :

أخذت فتقرر بالأغلبية رأي حضرة الشيخ حسين عابدين .

تلى البند الثاني عشر وهذه صورته :

﴿ البند الثاني عشر ﴾

استخراج أية جثة بقصد تصديرها الى خارج القطر أو نقلها لنقطة أخرى من المدفن نفسه لا يكون الا بعد مضي سنة على الأقل من تاريخ الوفاة (يلاحظ البند ١٥)

حضرة الشيخ العباسي المهدي — الأوفق حذف هذا البند .

حضرة الشيخ حسين عابدين — الأنسب أن يجعل بدل مدة السنة ستة شهور فقط .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أخذت وقررت بالأغلبية رأي حضرة الشيخ حسين :

تلى من ابتداء البند الثالث عشر الى التاسع عشر وقرر اتفاقاً بقاؤها على أصلها عدا سعادة صفوت باشا لم يوافق على البند ١٣ وسعادة حسن حلمي باشا لم يوافق على البند ١٤ وهذه صورة تلك البنود .

﴿ البند الثالث عشر ﴾

إذا كانت الوفاة بسبب الطاعون أو الكوليرا لا يجوز استخراج أية جثة إلا بعد مضي سنتين وبناء على تصريح خصوصي يصدر من مصلحة الصحة وفي حالة كورتينا والأشخاص الذين يكونون بأشروا هذا العمل يبقون تحت الكورتينا مدة خمسة أيام كاملة .

﴿ البند الرابع عشر ﴾

الاستخراج العمومي للجثث المدفونة في جزء من المدفن بقصد جمعها ودفنها في الحفرة العمومية لا يكون إلا بعد مضي عشر سنين من تاريخ آخر دفنه وبناء على تصريح خصوصي من مصلحة الصحة .

﴿ البند الخامس عشر ﴾

يستثنى من أحكام المادة الثانية عشرة الجثث المراد استخراجها التي

تكون سبق تجهزت ودفنت بحسب القواعد الصحية الموضوعة للجثث المعدة للتصدير للخارج .

﴿ البند السادس عشر ﴾

كل جثة مراد نقلها داخل القطر توضع في صندوق مقفول قفلاً محكماً وأما إذا كان سبب الوفاة مرضاً معدياً فيتبع أحكام المادة الآتية :

﴿ البند السابع عشر ﴾

كل جثة مرغوب تصديرها لخارج القطر توضع داخل صندوق من رصاص وليس من زنك أو صفيح وهذا الصندوق يوضع داخل صندوق آخر من خشب صلب يسمر بالبراغي ومطوق بالحديد ويترك بين الصندوقين المذكورين براح بقدر خمسة سنتيمترات على الأقل تلى من مزوج مناصفة من فحم الخشب وسلفات الحديد أو مواد أخرى مطهرة بمائئة لذلك .

﴿ البند الثامن عشر ﴾

لا يباشر تنفيذ مقتضيات المادة السابقة الا بحضور وتحت ملاحظة مندوب من مصلحة الصحة الذي يحتم الصندوق الخارجي بحتم المصلحة .

﴿ البند التاسع عشر ﴾

كل صندوق داخله جثة مرغوب نقله يرافق بورديان من طرف مصلحة الصحة بمصاريف على طرف أصحاب الشأن لغاية الجهة الصادر اليها إذا كانت داخل القطر وإذا كان للخارج فلغاية أسكلة شحنه .

تلى البند العشرون وهذه صورته :

﴿ البند العشرون ﴾

بعد تميم الاجراءات المذكورة أعلاه يتحرر بمعرفة مصلحة الصحة محضر موضح به الحالة التي وجدت بها الجثة والتجهيزات التي جرت بقصد تصديرها ويوضح أيضاً بالمحضر نفسه بناء على اقرار الحكام الذين يكونون عالجوا العليل ماهو المرض الذي سبب الوفاة واسمه وعمره وجنسيته وصناعته وإذا كان جرى تصبير الجثة فيرفق بالمحضر صورة من اقرار الحكيم المصير وبعد التصديق من مصلحة الصحة على المحضر والأوراق المرفوقة به بصير تسليمها لأقارب المتوفى أو من ينوب عنهم لتقديمها لحل الاقتضاء .

حضرة الشيخ العباسي — لا أوافق على هذا البند .

حضرة عوض بك سعد الله — رأي بقاء البند على أصله

حضرة حسن بك مذكور — الأوفق بقاء البند على أصله فقط يحذف

منه هذه العبارة (الحكام الذين يكونون عالجوا العليل) ويكتب بدلها (الحكيم الذي أجرى الكشف وقت الوفاة)

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء.

أُخذت وتقرر بالأغلبية رأى حضرة حسن بك مذكور

تلى باقى اللائحة وتقرر بالاتفاق بقاءه على أصله وهذه صورته

﴿البند الحادى والعشرون﴾

لا يجوز شحن أى صندوق داخله جثة مرغوب تصديره الى الخارج على أى مركب مالم تصرح صحة اللبنا للسافر منها الصندوق بشحنه بناء على المحضر الدال على استيفاء الاحتياطات الصحية

﴿البند الثانى والعشرون﴾

لا يتصرح بإدخال فى القطر المصرى أى صندوق به جثة واردة من الخارج مالم يتقدم أولاً لمصلحة الصحة المصرية المحضر العطى من السلطة ذات الشأن فى جهة صدوره الدال أن الاجراءات اللازمة لتصدير الجثة قد جرى تميمها وبعد تفحص هذه الأوراق يتوجه مندوب الصحة للمركب ويشاهد حالة الصندوق والأختام الموضوعة عليه وعندها يعطى التصريح بزوله للبر ويبين أحد ورديات الصحة لمرافقته لغاية المدفن .

تلى البند الاول من لائحة السلخانات ومحلات الجزارة وهذه صورته

﴿البند الاول﴾

الحيوانات المعدة للذبيح لايجوز ذبحها الا بالسلخانة العمومية أما فى الجهات الغير موجود بها سلخانات فيكون اجراء عملية الذبيح فى النقط التى تعينها مصلحة الصحة ممنوع قطعياً يبيع لحوم الحيوانات الذبوحه خارجاً عن السلخانة واللحوم التى توجد بهذه الصفة تضبط بمعرفة مصلحة الصحة

حضرة الشيخ العباسى المهدي — الأوفق منأ لالالباس أن يكون أول البند هكذا (الحيوانات المعدة للذبيح بقصد بيع لحومها فيما عمومياً بمعرفة الجزارين) ثم يكمل البند بياقيه من ابتداء لايجوز ذبحها الى آخره

حضرة صوفانى بك — وأنا رأيي هو زيادة العبارة الآتية فى آخر الفقرة الثانية من هذا البند (وذلك فى الجهات التى بها سلخانات)

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء

أُخذت فتقرر بالاتفاق الموافقة على رأى حضرة الأستاذ وحضرة صوفانى بك

تلى البند الثانى وتقرر بالاتفاق بقاءه على أصله ماعدا حضرة الشيخ العباسى فانه استحسن حذفه وهذه صورته

﴿بند ٢﴾

قبل دخول الحيوانات للسلخانة وقبل ذبحها يكشف عليها من الحكيم البيطرى المعين لذلك من أجل تحقق جودة صحتها

تلى البند الثالث وهذه صورته

﴿بند ٣﴾

متى اتضح سلامة الحيوانات يجرى توصيلها للمسامط لذبحها هناك أو ابقاؤها فى زرايب السلخانة بناء على طلب صاحبها حين ذبحها وفى هذه الحالة يجب الكشف عليها مرة أخرى قبل ذبحها

كل ماشية دخلت السلخانة للذبيح لا يمكن أن تخرج منها على قيد الحياة

حضرة الشيخ العباسى — رأى حذف هذا البند

حضرة الشيخ حسين عابدين — رأى حذف الفقرة الثانية منه

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء

أُخذت فتقرر بالأغلبية رأى حضرة الشيخ حسين عابدين .

تلى البند الرابع وتقرر بالاتفاق بقاءه وهذه صورته

﴿بند ٤﴾

الحيوانات التى يتضح انها حامل أو مصابة بأمراض خطيرة ولو ليست معدية لايجوز ذبحها وكذا لايجوز ذبح الحيوانات التى تكون بحالة الهزال أو الهوك التى لعدم موافقة لحومها للتنذية لا يمكن قبولها الا بعد تسمينها بطرف أربابها

تلى البند الخامس وهذه صورته

﴿بند ٥﴾

الحيوانات المصابة بامراض ولا يكون محققاً تشخيص مرضها يصير وضعها فى زرايب الملاحظة وتمكث هناك لحين معرفة تشخيص المرض المصابة به وفى حالة عدم وجود زرايب فهذه الحيوانات تبنى تحت الملاحظة مدقائى عشرة ساعة وبعدها تذبح ويجرى فى حق لحومها وجلودها والفضلات تطبيقاً للاجراءات المدونة باللوائح.

حضرة أحمد أباطة بك — رأى أن الحيوانات التى يشبهه فى تشخيص مرضها تسلم لصاحبها فى الحال .

سعادة اسماعيل باشا محمد — لا بأس من أن الحيوانات التى تكون من

الواردة من بعض حضرات الاعضاء وتؤجل باقى الاشغال لجلسة أخرى .

تليت التذاكر والتلغرافات وهذه صورها .

تذكرة من حضرة أحمد أفندي خلف الله في ٢٨ يناير سنة ١٨٩١ .

أبدي لسعادتكم أن عندي عذرا ضروريا والتمس التصريح لى باذن عشرة أيام أفندم .

تذكرة من حضرة طلبة بك سعودى فى تاريخه .

أن عندي أعذارا تمنعني عن الحضور للجلسة المنعقدة في أول فبراير ولزم تحرير سعادتكم للمعلومية أفندم .

تذكرة من حضرة مصطفى بك خليفة في ٢٩ منه .

وردت افادة سعادتكم المعلقة بحضورنا لجلسة المجلس التي ستعقد في يوم الاحد أول فبراير وبما أنه في هذا التاريخ يشرف الركاب العالي بندر أبو تيج فغير يمكن حضورنا هذه الجلسة وأرجو احاطة الهيئة بذلك أفندم .

تذكرة من حضرة مصطفى بك الطحان في تاريخه .

أنهى لسعادتكم أنه صادفني حصول عيا يمنع حضوري الى المجلس في أول فبراير وبمنه تعالى عند التسفأ أحضر واقتضى ترقيمه اسعادتكم للمعلومية أفندم .

تذكرة من حضرة أحمد بك الصوفاني في ٣٠ منه .

قد حل بى عيا يمنع حضوري لجلسة المجلس التي ستعقد في أول فبراير وبما أنه جار معالجتي فبحصول التسفأ أحضر أفندم .

تذكرة من حضرة أحمد أباطة بك في تاريخه .

أفندم عندي عذر يمنعني عن الحضور للمجالس مدة اسبوع فلذلك لزم عرضه اسعادتكم للمعلومية أفندم .

تذكرة من حضرة ابراهيم غمراوي بك في تاريخه أفندم .

أعرض لسعادتكم أن عندي أعذاراً ضرورية تستغرق أسبوعاً من أول فبراير أرحو قبول ذلك أفندم .

تلغراف من حضرة أحمد أفندي مرزوق في ٣١ منه .

اتشريف مديرتنا بالركاب العالي لا يمكنني الحضور الآن .

تذكرة من سعادة ابراهيم حليم باشا في أول فبراير سنة ١٨٩١

قبيل المذكورة بهذا البند تبقى بالسلكانة في اليوم الذي وصلت اليها فيه وتسلم لصاحبها ثاني يوم .

حضرة صوفاني بك — الاوفق هو تحديد أربع وعشرين ساعة لبقاء الحيوان المشكوك في تشخيص مرضه بالسلكانة ثم يجري فيه حكم البند .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أخذت فتقرر بالأغلبية رأى حضرة صوفاني بك .

تلى البند السادس وهذه صورته .

﴿ بند ٦ ﴾

مصاريف مراقبة زرايب الملاحظة كما والمصاريف التي تلزم مقابلة الاعتناء بمحلات المصاب من الحيوانات ومصاريف الإقامة تكون على صاحب الحيوانات .

سعادة اسماعيل باشا محمد — رأي أن صاحب الحيوانات الى تكون من قبيل المذكور بهذا البند لا يلزم الا بنفقة أكلها وشربها فقط .

حضرة عوض بك سعد الله — رأي بقاء البند على أصله .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء

أخذت فانقسمت الآراء الى قسمين متساويين وسعادة الرئيس رجح القسم القائل ببقاء البند على أصله .

تليت البنود ٧ و ٨ و ٩ وتقرر اتفاقا بقاؤها على أصلها وهذه صورها .

﴿ بند ٧ ﴾

التهران والحيوانات المؤذية يجب ربطها بحيث لا يحصل منها ضرر .

﴿ بند ٨ ﴾

زرايب حفظ الحيوانات تكون مباشرة تحت ملاحظة حكاء بيطرية السلكانة وعلى الاشخاص المعينين للسلكانة اتباع الأوامر الصادرة لهم من هؤلاء الحكماء .

﴿ بند ٩ ﴾

يجب على حكاء البيطرية اجراء الكشف الدقيق على الحيوانات والمحلات مرة كل يوم على الاقل .

سعادة الرئيس — من حيث أن الوقت أذن فلتل التذاكر والتلغرافات

أنه لما عندنا من توقعك صحتنا لا يمكننا الحضور الى المجلس الا بعد اسبوع حتى نتحصل على تمام الشفا ولزم تحريره لسعادتك للمعلومية أفندم
تذكرة من حضرة أحمد أفندي مرزوق في ٨ منه
أفندم المانع لحضوري الى المجلس هو وفاة شقيقى أفندم .
تذكرة من حضرة طلبة بك سعودى في ٩ منه .
أن عندى أعذاراً تمنع حضوري الى المجلس في هذا الاسبوع فلزم عرضه للمعلومية أفندم .
تذكرة من حضرة حسن بك مذكور في تاريخه .

أحيط علم سعادتك أنه غير ممكن الحضور لهيئة المجلس من ابتداء باكر لغاية ١٤ فبراير وهذا الاعذار ضرورية عندى أفندم .
تلفراف من حضرة مصطفى بك خليفة في ١١ منه .

يوم ١٤ الجارى نكون بالمجلس أفندم

وتقرر أن الجلسة تكون يوم غد (الاحد) الساعة ٣ عربى

ثم أن سعادة الرئيس ختم الجلسة بقوله (ختمت الجلسة) والساعة ٧

مَجْلِسُ شُورَى الْقَوَانِينِ

محضر جلسة يوم الاحد ٦ رجب سنة ١٣٠٨ (١٥ فبراير سنة ١٨٩١)

أخذت وتقرر بالأغلبية رأى حضرة الأستاذ العباسى .

تلى البند الحادى عشر وهذه صورته :

يجب تنظيف الزرائب يومياً ونقل القاذورات بواسطة عربات خصوصية لالقائها فى الحفر المعدة للروث كما يقتضى غسيلها على الأقل مرتين فى الأسبوع فى الأيام والساعات التى يعينها الحكيم البيطرى وذلك بمصاريف على صاحب الحيوانات .

حضرة جاد أفندى مصطفى — رأى أن هذا البند يعدل بما يفيد أن أكل الحيوان وشربه يكون على صاحبه .

سعادة اسماعيل محمد باشا — أوافق على رأى حضرة جاد أفندى مصطفى وأرى أن يذكر بالبند أن مصاريف النظافة للبيئة به تكون على الحكومة .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أخذت وتقرر بالاتفاق إستعجابان الرأين وأن يكون البند بالصورة الآتية .

الحيوانات التى تمكث فى الزرائب قبل الذبيح بناء على طلب صاحبها فئونها وسقيتها تكون على طرفه ويجب تنظيف الزرائب يومياً ونقل القاذورات بواسطة عربات خصوصية لالقائها فى الحفر المعدة للروث كما يقتضى غسيلها على الأقل مرتين فى الأسبوع فى الأيام والساعات التى يعينها الحكيم البيطرى وذلك بمصاريف على الحكومة .

تلى من ابتداء البند الثانى عشر لغاية البند الرابع والعشرين وتقرر اتفاقاً بقاءه على أصله وهذه صورة ما تلى :

(بند ١٢)

طرق المواصلات والمشي وقاعات السلخانة يجب أن تكون فى براح تام .

فتحت الجلسة الساعة ٤ والدقيقة ٣٠ تحت رئاسة سعادة على شريف باشا وبحضور ٢٠ من حضرات الأعضاء .

تلى محضر الجلسة الماضية فتصدق عليه .

سعادة الرئيس — من حيث ان الذى انتهى من لائحة السلخانات ومحلات الجزارة فى الجلسة الماضية كان لغاية البند التاسع منها فليتلى من ابتداء البند العاشر بنداً فبنداً وتؤخذ الآراء عن كل بند .

تلى البند العاشر وهذه صورته :

الحيوانات التى تمكث فى الزرائب قبل الذبيح بناء على طلب صاحبها فئونها وسقيتها تكون على طرفه وعليه أيضاً دفع عوائد الكشف الصحى كما الآتى : على كل بقرة أو ثور أو عجل أو جمل أو جاموسة قرش وعلى كل خنزير أو ضانى أو جدى أو معزة أو قوزى عشرون فضه وهذه العوائد تتورد بمعرفة مأمور السلخانة لحزينة الصحة .

حضرة عوض بك سعد الله — رأى أن عوائد الكشف الطبى المبين بهذا البند لا تحصل الا دفعة واحدة عن مدة مكث الحيوان بالسلخانة مهما بلغت أى لا تكون العوائد محسوبة على صاحب الحيوان بقدر الكشوفات التى تقع .

حضرة السيد محمد أفندى العباسى المهدى — وأنا رأى حذف البند بتمامه .

حضرة أحمد بك أباطه — الأوفى بقاء البند وتخفف منه عبارة عوائد الكشف الطبى حيث ان صاحب الحيوان دفع عوائد الذبيح عنه وبه يكتفى الحال .

سعادة سليمان أباطه باشا — أنا أوافق على رأى حضرة الأستاذ العباسى .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

﴿ بند ١٣ ﴾

يجب ذبح كل جنس حيوان في الحبل الذي يعين له .

﴿ بند ١٤ ﴾

يجب في الحال تعليق الحيوان بعد ذبحه .

أما الاحشاء الموجودة تحته فلا يجب رفعها الا بعد الكشف عليها من الحكيم البيطري ومن المتنوع قطعيا التفتح بواسطة القم بل يصير اجراء ذلك بواسطة منفاخ .

﴿ بند ١٥ ﴾

على الحكيم البيطري أن يكشف على المسامط الموجودة بها الحيوانات المذكورة وهذا خلاف الكشف الذي يجريه قبل الذبح وعليه أن ينظر الاحشاء قبل ارسالها السمط .

﴿ بند ١٦ ﴾

يصير اعدام الفضلات التي يعلم أصابتها وعلى الحكيم البيطري أن يحكم فيها اذا كانت اللحوم الناتجة من الحيوانات المتخلقة منها هذه الفضلات يمكن تماطيلها للمأكل اذا كان التشخيص ليس موضحا توضيحا كافيا ففضلا عن المادة الخامسة فان الحكيم البيطري متى اتضح اليه بعد الذبح أن الحيوان حامل يعطى رأيه فيها اذا كانت لحومها صالحة للمأكل وفي هذه الحالة الرحم والجنين وتوابعها يصير اعدامهم .

﴿ بند ١٧ ﴾

اللحوم التي يتضح أنها صالحة للمأكل يصير تدوينها بداغ مخصوص قبل خروجها من السلخانة .

﴿ بند ١٨ ﴾

في المدن الوجود بها سلخانات لا يمكن نقل اللحوم من السلخانة الى محلات الجزارة الا في عربات مبطنة بالزنك ومقفولة .

أما العربات اللازمة لنقل السكرشة والبقايا فيجب تغطيتها بالزنك أيضا ثم تعطي البواقي للسمط لتطيفها واستعدادها والشعور والأظافر والقرون يجري نقلها في المحلات المعدة لها .

ممنوع دخول العربات المعدة لنقل الأسقاط واللحوم والجلود التي يتفتح عدم مواقتها للقواعد الصحية وممنوع أيضا استعمالها في النزال .

﴿ بند ١٩ ﴾

لا يجوز تصريف النماء على الارض وبالأثر أو الترع بل يجب دفنها أو استعمالها في تسبيخ الأراضي حسبما قررت مصلحة الصحة .

﴿ بند ٢٠ ﴾

بعد تدوين الجلود يجب مشالها من السلخانة في الحال .

﴿ بند ٢١ ﴾

أورنيكولون الداغات المبينة بالمادة ١٧، ٢٠، يصير تعيينهما بمعرفة مصلحة الصحة .

﴿ بند ٢٢ ﴾

يجب على الجزارين بعد عملية الذبح في الحال اجراء غسل وتنظيف المحلات التي أقلموا بها ويجري ذلك أيضا في حق الأدوات والأشياء التي استعملت في الذبح وفيها بعد يجري وضعها في مخزن مخصوص .

﴿ بند ٢٣ ﴾

ما تحتويه المعدة والأمعاء وغيره يصير اخراجه من السلخانة بواسطة عربات من حديد أو مصفحة بالزنك .

﴿ بند ٢٤ ﴾

يصير تنظيف الروس والأقدام بما عليها من الشعر في أودة مخصوصة من السمط .

تلي البند الخامس والعشرون وهذه صورته :

الكروش والروس والأقدام يمكن طبخها بمحل مخصوص من السمط .

سعادة اسماعيل صفوت باشا — رأي أن يعدل هذا البند بما يفيد أن صاحب الكرش والروس والأقدام يطبخها محل ما يريد .

سعادة سليمان أبازله باشا — نص البند لا يحتم بالطبخ في سمط السلخانة والأوفق بقاء البند على أصله .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أخنت وتقررت بالأغلبية بقاء البند على أصله .

تلي البند السادس والعشرون وهذه صورته :

﴿ البند ٢٦ ﴾

يجب على يباعين الكرشة في آخر النهار اجراء تنظيف وغسيل جميع محلات السمط وتتبع هذه الطريقة أيضاً في حق أدوات وآلات النقل التي توضع بعد ذلك في محل مخصوص .

سعادة اسماعيل باشا محمد — رأيي حذف هذا البند .

حضرة عوض بك سعد الله — البند في محله ورأيي بقاءه على أصله .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أخذت وتقرر رأي حضرة عوض بك سعد الله

تلى باقى اللائحة وتقرر بالاتفاق بقاءه على أصله وهذا صورة ما تلى :

﴿ بند ٢٧ ﴾

يمنوع لأى شخص غير الخدم الدخول في السلخانة ويستثنى من ذلك فقط من يكون بيده اذن مخصوص يعطى من مصلحة الصحة أو من الحكيم البيطرى .

﴿ بند ٢٨ ﴾

يمنوع احضار كلاب أو حيوانات غريبة للسلخانة .

﴿ بند ٢٩ ﴾

يمنوع ادخال مواد سمية في السلخانة ولو لقتل الفيران أو العرسة .

﴿ بند ٣٠ ﴾

الجزارون مسؤولون عن كل تلف أو خسارة تحصل بالسلخانة سواء كان منهم أو من توابعهم أو من حيواناتهم .

﴿ بند ٣١ ﴾

يمنع القاء القاذورات أو أجزاء حيوانات أو مواد منتنة في مجارى أو حفر الطريق .

﴿ بند ٣٢ ﴾

الجزارون أو يباعو الكرشة أو صبيان السلخانة الذين لا يتبعون الاجراءات المنصوص عنها بهذه اللائحة أو أمر حكاء البيطرية فيما يختص بالأشغال الداخلية يصير اخراجهم من السلخانة بمعرفة الحكيم البيطرى لمدة محدودة حسب ما يستلزمه الخطأ الحاصل منهم بدون تعريض اضرار .

﴿ بند ٣٣ ﴾

يجب على الحكاء البيطرية اتباعهم الاجراءات المدونة بهذه اللائحة وبكل لائحة وقانون ضبط وربط الصحة البيطرى المختص بهم .

﴿ بند ٣٤ ﴾

على الحكيم البيطرى أو ضابط صحي السلخانة في الوقت المعتاد أن يقدم لإدارة الصحة في آخر كل شهر تقريراً مبيناً به مقدار الحيوانات التي جرى ذبحها ونوعها وحالة صحتها وغير ذلك

﴿ بند ٣٥ ﴾

كل من يرغب تعاطى تجارة الجزارة يجب عليه أولاً تقديم طلب لإدارة الصحة على ورقة مئة من فية ثلاثين ملياً واضحا به اسمه ومحل اقامته والجهة الراغب تعاطى هذه التجارة بها وأن يتعهد باتباع الاجراءات المدونة بهذه اللائحة وأن يدفع الرسوم المقررة بذكره ٦ ديسمبر سنة ٨٨٧ مع استوفاء الشروط الآتية وهى أولاً تبليط الارضية وتبيض الحيطان وتغطية الطاولة بالزناك ودهن الابواب بويه واستحضار سطل بوضع المياه القنطرة وتغطية اللحوم بغوطه وتعليق التصريح بوسط الدكان التي ينبغي أن تكون متجددة الهواء جيداً وحائزة الشروط الصحية وكل من خالف هذا البند يترتب عليه حجز اللحوم ومعاقبته طبقاً للقانون مع قفل محله ولا يعطى التصريح الا بعد الكشف على المحل بمعرفة مندوبى الصحة

﴿ بند ٣٦ ﴾

يمنوع بالكلية بيع اللحوم التلفان فان هذه اللحوم تضبط وتسلم وعلى الجزارين تنظيف محلاتهم يومياً وكذلك الأوعية وأدوات الجزارة وكل من خالف هذه الاوامر يعاقب تطبيقاً للقانون الجارى العمل بمقتضاه

﴿ بند ٣٧ ﴾

اللحوم التي يجرى ضبطها يصير توزيعها على الاستباليات أو محلات الصدقة عند ما يتحقق جودتها وصلاحيها للمأكل

اجراءات عمومية

﴿ بند ٣٨ ﴾

إذا كان أحد مستخدمي السلخانة سواء كان من جزارين أو غيرهم مصاباً بمرض زهري أو معدى فيصير خروجه من السلخانة ولا يصير قبوله الا بعد عام شفائه وبعد توقيع الكشف الطبى عليه

﴿ بند ٣٩ ﴾

البشاكرة والذباحون وصبيانهم والجزارون والكرشاتية وصبيانهم يلزم أن تكون ملابسهم نظيفة غير متصاعدة منها روايح كريهة ومنوع دخول أطفال بالسلخانة

﴿ بند ٤٠ ﴾

منوع بالكلية ادخال المياه باللحوم والروس لأجل زيادة وزنها بخلاف الفسيل ومنوع أيضاً تكسير الروس واللحوم فوق بلاط السلخانة بل يكون في محل مخصوص يعين لذلك

﴿ بند ٤١ ﴾

مواعيد فتح السلخانة تكون كالاتي

في فصل الصيف والخريف أغنى من أول مارس لنهاية أكتوبر من الساعة ٥ والنصف أفرنكي صباحاً للساعة ٩ صباحاً ومن الساعة ٤ أفرنكي بعد الظهر لنهاية الساعة ٦ مساءً أما في فصل الشتاء والربيع أغنى من أول نوفمبر لنهاية فبراير فيكون من الساعة ٦ والنصف أفرنكي صباحاً لنهاية ١٠ أفرنكي صباحاً ومن الساعة ٣ بعد الظهر لنهاية الساعة ٥ مساءً .

﴿ بند ٤٢ ﴾

عملية ذبيح المواشي تكون في آن واحد والكشف عليها يكون في آن واحد وخروج اللحوم والاشفاط من السلخانة يكون أيضاً في آن واحد وكل من خالف هذا البند أو زاحم الحكيم في أشغاله الصحية يصير تعطيل تجارته في مدة أربعة أيام بأمر الحكيم المعين لذلك

﴿ بند ٤٣ ﴾

كل من خالف هذه اللائحة يصير معاملته تطبيقاً لفصل المخالفات المدون بقانون العقوبات

﴿ بند ٤٤ ﴾

على الهيئة الادارية عمومي ورجال البوليس الاقبياد لما يطلبه منهم مندوبو الصحة في تنفيذ هذه الاجراءات .

﴿ بند ٤٥ ﴾

يسوغ لمدوبي وحكام بيطرية مصلحة الصحة التفتيش على محلات الجزارة لأجل التحقق بما اذا كانت اللحوم الجارية مبيعه بها حائزة الشروط المنصوص عنها بهذه اللائحة واللحوم التي تكون غير مختومة بنجم مصلحة الصحة

أو تكون مضرّة فتضبط وذلك بخلاف ما يترتب على هذه المخالفة من العقوبات المنصوص عنها ببند ٤٣ .

تلى مشروع اللائحة المتعلقة بتعاطي صناعة الطب في القطر المصري وتقرر بالاتفاق بقاؤها على أصلها (وصورة مرفوعة طيه) .

تلى مشروع اللائحة المتعلقة بتعاطي صناعة الاجزاجية وتقرر بالاتفاق بقاؤها على أصلها ما عدا كلمة (ينبغي) الواقعة في أول البند السادس قد رأى حضرة ابراهيم بك القمراوي موافقة استبدالها بكلمة (يجب) ووافقت الهيئة على ذلك (وصورة اللائحة من طيه) .

تلى مشروع اللائحة المتعلقة ببيع الجواهر السمية والاتجار فيها بالقطر المصري . وتلى الجدول المرفق معها وتقرر بالاتفاق بقاؤها على أصلها (وصورتاهما من طيه) .

تليت الافادة الواردة من رئاسة مجلس النظار رقم ١٤ جمادى الأولى سنة ١٣٠٨ (٢٥ يناير سنة ١٨٩١) نمرة ٣ .

وتلى المشروع الوارد معها وتقرر بالاتفاق بقاؤها على أصلها وهاتان صورتاهما .

صورة الافادة

مرسل لسمادتكم مع هذا مشروع أمر عال صار تحضيره بمعرفة نظارة الحقانية بتعديل تشكيل المجلس الخصوص فيما يتعلق بتأديب خدمة المحاكم الأهلية والنيابات على الصفة التي اشتمل عليها بأمر عرضه على هيئة مجلس شوري القوانين واعادته لهذا الطرف مشفوعاً بما تراه الهيئة المشار اليها فيه أفندم .

صورة المشروع

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على أوامرنا الصادرة في ٢٤ مايو سنة ١٨٨٥ وفي ١٩ فبراير سنة ١٨٨٧ و٦ يونيو سنة ١٨٩٠ . وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحقانية وموافقة رأى مجلس النظار وبعد أخذ رأى مجلس شوري القوانين .

أمرنا بما هو آت :

﴿ المادة الأولى ﴾

المجلس الخصوص المشار اليه في أوامرنا المذكورة آتفا يؤلف فيما يتعلق بخدمة المحاكم الأهلية والنيابات من وكيل نظارة الحقانية بصفة رئيس ومن رئيس محكمة استئناف مصر الأهلية ومن أحد المستشارين الخديويين بصفة أعضاء .

﴿ المادة الثانية ﴾

على ناظر الحقانية تنفيذ أمرنا هذا .

سعادة الرئيس — وردت افادة من دولتو رئيس مجلس النظار رقم ٦ رجب سنة ١٣٠٨ (١٥ فبراير سنة ١٨٩١) نمرة ٧ بقصد توجه أربعة من حضرات أعضاء المجلس لأجل المذاكرة والمباحثة معهم في المشروع المتعلق بحمل الأسلحة النارية وهذه الافادة لا يمكن تأخيرها لان الغرض هو توجيههم باكر فلتتل .

تليت وهذه صورتها

حيث مقتضي إعادته النظر في مشروع الأمر العالي المتعلق بحمل الاسلحة

النارية فالامل تعيين أربعة من حضرات أعضاء مجلس شورى القوانين لاجل المذاكرة والمباحثة معهم في هذا الامر وتكليفهم بالحضور بهذا الطرف في

يوم غد (الاثنين) ١٦ فبراير الحاضر الساعة ٣ ثلاثة بعد الظهر أقدم .

حاشية — والذي نراه أوفق هو انتخاب الموم اليهم من أعيان المديرات اثنين عن مديرات بحرى واثنين عن مديرات قبلى أقدم .

حضرة عوض بك سعد الله — رأيي أن يتوجه من أعيان بحرى سعادة أياظه باشا وحضرة صوفاني بك ومن وجه قبلى صاحباً العزة مصطفى بك خليفة و ابراهيم بك العمراوي .

(استحسن عام)

وتقرر أن الجلسة تكون يوم غد (الاثنين) الساعة ٣ عربى .

ثم ان سعادة الرئيس ختم الجلسة بقوله ختمت الجلسة والساعة ٧ وربع ؟

مَجْلِسُ شُورَى الْقَوَانِينِ

محضر جلسة يوم الاثنين ٧ رجب سنة ١٣٠٨ الموافق ١٦ فبراير سنة ١٨٩١

فتحت الجلسة الساعة الرابعة والنصف عربى تحت رئاسة سعادة على باشا شريف رئيس المجلس وبحضور عدد ٢٣ من حضرات الاعضاء .

تلى محضر الجلسة الماضية فتصدق عليه .

تليت الافادة الواردة من رئاسة مجلس النظار رقم ١٤ جادى الثانية سنة ١٣٠٨ (٢٥ يناير سنة ١٨٩١) نمرة ٤ وهذه صورتها :

مرسل لسعادتكم مع هذا صورة من مشروع أمر عال بشأن ازالة الضرر الناشئ عن حالة العشش وصورة من لائحة تختص بضبط المحلات العمومية الامل عرضهما على مجلس شورى القوانين واعادتهما لهذا الطرف مشفوعين بما تراه الهيئة فيهما أفندم .

تلى المشروع المختص بالعشش وتليت صورة القرار النصوص عنه بالمادة الاولى من المشروع وصورتاهما طيه .

سعادة سليمان أباطة باشا — أنا لا أوافق على هذا المشروع لان هدم العشش الموجودة والحالة هذه يضر بالفقراء الذين لا يكون لهم مأوى خلاف تلك العشش ولا قدرة لهم على هدمها واعادتها بالصفة المتدرجة بالقرار المرفق معه والأوافق أن يكون ما يبنى من الآن فصاعداً أو ما يهدم أو ما يخل بطبيعته من الموجود هو الذى يسرى عليه حكم ذاك القرار .

حضرة مصطفى بك خايقة — وأنا رأيى أن العشش التى تدخل تحت حكم هذا المشروع هى التى تكون بداخل المدن والبناجر أما التى تكون بضواحيها فلا يسرى عليها نص المشروع وهذا لأن العشش الموجودة أو التى توجد بالضواحي ليست من ذات الايراد حتى يمكن ذووها هدمها وبناءها من ايراداتها وسكنها هم من الفقراء أى أنها بخلاف الموجود بداخل المدن والبناجر وذلك بشرط عدم هدم العشش الموجودة من قبل استصدار المشروع بداخل المدن والبناجر بل كل ما هدم منها بطبيعته أو حصل به خلل هو الذى يدخل تحت حكم المشروع .

حضرة محمود بك حسين — القرار المرفق مع المشروع لا تسرى أحكامه

الا على من أراد بناء مساكن عمومية للشغالة ولم تكن العشش داخلة تحت أحكامه والغرض من المشروع المذكور هو سريان ذاك القرار فى حق العشش وهدم ما هو موجود منها

وحيث إن سريان حكم القرار المذكور على العشش مضر بالفقراء ضرراً جسيماً فالذى أراه هو عدم سريان المشروع والقرار الا على من يريد بناء مساكن للشغالة كما هو النصوص بالقرار ويكون المشروع قاصراً على ما يختص بتنفيذ أحكام القرار فقط .

حضرة صوفانى بك — إنه بالتأمل فى هذا المشروع وجد مضرراً جداً لانه يقضى بهدم العشش الموجودة الآن وغالب أصحابها ليس لهم مأوى خلافاً ولا قدرة لهم على اعادة بناءها بالثانى ومن جهة أخرى فان نص الفقرة الثانية من المادة السادسة منه تبيح لناظر الداخلية أن ينفذ أحكام المشروع على جهات أخرى خلاف المراد تنفيذه عليها الآن بمجرد صدور قرار منه (ناظر الداخلية) بناء على طلب مصلحة الصحة وربما بذلك يجعل كثير من القرى تحت تلك الاحكام ويكبر الضرر فلذلك أوافق على رأى حضرة محمود بك حسين .

سعادة صفوت باشا — أوافق على رأى حضرة محمود بك حسين وأرى موافقة استثناء الضواحي كما قال حضرة مصطفى بك خليفة

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء

أخذت وتقرر بالأغلبية رأى حضرة محمود بك حسين وبذلك يكون المشروع هكذا .

مشروع أمر عال

نحن خديو مصر

بناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة رأى مجلس النظار

﴿ المادة السابعة ﴾

على ناظر الداخلية تنفيذ أمرنا هذا

صدر بسراى

تلى مشروع لائحة المحلات العمومية وتقرر باتفاق الآراء بالموافقة عليه
وصورته طيه .

تليت افادة نظارة المالية الرقيمة ٢٧ جمادى الثانية سنة ١٣٠٨ (٧ فبراير
سنة ٩١) نمرة ٦١ سايرة أموال مقررة وهذه صورتها :

فما سبق كان ورد من سعادة مدير أسيوط مكاتبان احدهما رقيمة ١٤
اكتوبر سنة ١٨٩٠ نمرة ٨٠٥ محاسبة والثانية رقيمة ١٩ نوفمبر نمرة ١ مرور
مقتضاها تعذر الاهالى فى دفع المستحقات فى شهور سبتمبر واكتوبر ونوفمبر
بالنسبة لأهمية النيل واشتغال المشايخ والاهالى به ثم التخضير وانه اذا كانت
القرارىط المقررة فى الثلاثة شهور المذكورة تستعاض فى شهور ديسمبر ويناير
وفبراير يكون أوفق بالنظر لوجود محصولات الدرة النيل والقصب ثم الالبان
والاغنام والسلى وما شابه ذلك لنهاية ما أوراه من أن هذه المديرية ومديريتي
جرجا وقنا يقاسون تقريباً بحالة واحدة وأنه مع الموافقة يصير استحضار
ثلاثة أعيان من كبار الزارعين من الثلاث مديريات المذكورة بنظارة المالية
للمداولة فى هذا الامر ليتضح أن ما أوراه هو موافق للصالح العام قد كان تحرر
لسعادة سعد الدين باشا رئيس مفتشى الداخلية بتاريخ ٢٠ نوفمبر سنة ٩٠ نمرة ٥٦٩
سايرة باستحضار العمدة اللازمة معه والنظر فى هذا الامر وورود الافادة عما يترامى
فوردت افادة رقيمة ١٦ ديسمبر سنة ٩٠ نمرة ٣٩٥ وطبها قرار بمضى عليه من العمدة الذين
صار استدلهم من الثلاث مديريات ومن حضرة مدير جرجا ومنه أيضاً بالرابطة
التي ترى موافقتها لهذه المديريات ثم وبالتحرير للثلاث مديريات المذكورة
تلفرافيا بتاريخ ٢١ ديسمبر سنة ٩٠ باستحضار عمد وأعيان عموم بلاد المديرية
ومأمورى المراكز والبحث فى هذه الرابطة بنهاية الدقة والاتباه وسواء يقرون
عليها أو يمدونها يتحرر المحضر اللازم موقعا عليه منهم فورد من مديريتي
أسيوط وقنا افادتان بالموافقة على هذه الرابطة ومن مديرية جرجا افادة بالرابطة
التي ترى موافقتها لهذه المديريات ثم وبالتحرير للثلاث مديريات المذكورة
تلفرافيا بتاريخ ٢١ ديسمبر سنة ٩٠ باستحضار عمد وأعيان عموم بلاد المديرية
ومأمورى المراكز والبحث فى هذه الرابطة بنهاية الدقة والاتباه وسواء يقرون
عليها فتحرر المحضر اللازم موقعا عليه منهم فورد من مديريتي أسيوط وقنا افادتان
بالموافقة على هذه الرابطة ومن مديرية جرجا افادة بالرابطة التي ترى موافقتها
موقعا عليها من مأمورى المراكز وعمد ومشايخ وأعيان المديرية
وحيث سبق التحرير للمديريات المذكورة تلفرافيا بتاريخ ١٣ يناير
سنة ٩١ بعماد توريد الرابطة الجديدة فى عمليات الصيارف والمديرية حسبما قرره
بعض العمدة بالأحادي مع سعادة سعد الدين باشا وعند صدور الأمر العالى
باعتقادها يصير تبليغه اليهم فإزم تحريره لسعادتكم وطيه القرار والروابط
والسكابات المثبتة عنها وقدرها عند ١٩ لنظرها بالمجلس وتقرير ما يراه .
تقرر بالاتفاق تلاوة المحاضر التي عملت فى كل مديرية بمعرفة عمدتها
وأعيانها .

تليت وهذه صورها .

وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين والاطلاع على القرار الصادر من
الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف المختلطة بتاريخ

﴿ المادة الأولى ﴾

البنيات التي تبني من الآن فصاعدا بقصد جعلها مساكن للشغالة ينبغي
أن تكون بالموافقة للشروط للدونة فى القرار الصادر من نظارة الاشغال
العمومية بتاريخ ٢٧ اكتوبر سنة ١٨٨٣ المرفقة صورته بأمرنا هذا

﴿ المادة الثانية ﴾

من يخالف أحكام المادة السابقة سواء كان مالك الأرض التي أقيمت
عليها المباني أو مالك المباني يعاقب بالعقوبات المبينة فى المادة (٣٤١) من
قانون العقوبات الأهلى والمادة (٣٣١) من قانون العقوبات المختلط فيما يتعلق
بالاجانب وذلك فضلا عن هدم البناء .

﴿ المادة الثالثة ﴾

يصدر القرار بالهدم من المديرين أو المحافظين بناء على تقرير من مندوبى
مصلحة الصحة مصدقا عليه من نظارة الداخلية ويعين به ميعاد لا يزيد عن
الخمسة عشر يوماً لاجراء الهدم ثم يصير اعلانه بالطرق الادارية الى
مالك الأرض .

﴿ المادة الرابعة ﴾

إذا انقضى هذا الميعاد ولم يحصل الهدم فيصير اجراؤه بمعرفة مندوبى
الحكومة من تلقاء أنفسهم ويكون ذلك على مصاريف مرتكبي المخالفة

﴿ المادة الخامسة ﴾

تحصيل هذه المصاريف يكون بالطرق الادارية وبمقتضى الكيفية المنصوص
عليها فى الامر العالى الصادر فى ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ سواء كان من مالك
الأرض أو من مالك البناء فاهما ملزمان بدفع هذه المصاريف بوجه
التضامن .

﴿ المادة السادسة ﴾

يسير العمل بمقتضى أمرنا هذا ابتداء من تاريخ صدوره ويكون نافذ
المفعول فى المدن المبينة فى المادة الرابعة من قرار ٢٧ اكتوبر سنة ١٨٨٣
المذكور آنفاً .

ولناظر الداخلية أن يجعله نافذ للمفعول أيضا فى نواح أخرى بمجرد
قرار يصدره بذلك بناء على تقرير من مصلحة الصحة .

صورة محضر مديرية أسيوط

قيراط

٠ شهر يناير

٠ » فبراير

٢ » مارس

٣ » أبريل

٤ » مايو

٤ » يونيو

٤ » يوليو

٤ » أغسطس

٠ » سبتمبر

٢ » أكتوبر

١ » نوفمبر

٠ » ديسمبر

فبناء على ذلك قد رأينا موافقة ما توضح أعلاه وتحرر هذا التقرير منا بذلك

الامضاءات

انه بصباح يوم السبت ٢٧ ديسمبر سنة ١٥١٨٩٠ ١٥١٨٩٠ جمادى سنة ١٣٠٨ الساعة ٥ عربي صار اجتماعنا بديوان مديرية أسيوط وتلى علينا التفراف الصادر من دولتلو أفندم ناظر المالية لسعادة أفندم الباشا المدير في ٢١ ديسمبر سنة ٩٠ نمرة ١٤٣٣ بخصوص تعديل رابطة التقسيط وعلينا بالتعديل الذي صار اجراءه أخيرا عن يد سعادة سعد الدين باشا رئيس مفتشي الداخلية بمديرية جرجا بحضور عمد مندوبين عن مديريات أسيوط وجرجا وقنا وبعد المداولة في ذلك بحضورنا نحن الجميع استقر الرأي على استحسان الرابطة المذكورة وهي أن شهر يناير خال من التقسيط وفبراير قيراط ومارس قيراطان وأبريل ثلاثة و مايو ويونيو كل منهما أربعة ويوليو خمسة وأغسطس ثلاثة وسبتمبر وأكتوبر خاليان ونوفمبر قيراطان وديسمبر خال وهذه الرابطة هي بالموافقة لحالة المزارعين بمديرتنا وتحرر هذا المحضر منا بما ذكر . محل الامضاءات

محاضر مديرية جرجا

تقرير مرفوع من عمد ومشايخ وأعيان ومأمور مركز سوهاج لسعادة أفندم مدير جرجا .

انه باطلاعنا على تفراف دولتلو أفندم ناظر المالية الصادر لسعادتكم بتاريخ ٢١ ديسمبر سنة ٩٠ بشأن النظر في تعديل رابطة التقسيط التي أجراها سعادة سعد الدين باشا رئيس مفتشي الداخلية عن مديرية جرجا وبعد اطلاعنا على ما كان صار تعديله من التقسيط الذي أجراه سعادة الباشا المشار اليه قد رأينا موافقة ما هو آت بالنسبة لموسم الزروعات وراحة الأهالي بالبلاد

في التحصيلات .

تقرير مرفوع من عمد ومشايخ وأعيان ومأمور مركز المنشأة لسعادة أفندم مدير جرجا وهو شرح ما قبله

» » » » » » » » » »
» » » » » » » » » »
» » » » » » » » » »
» » » » » » » » » »
» » » » » » » » » »

محضر مديرية قنا

نمرة ١٠٠ أموال مقررة المشار به عن البحث في تعديل رابطة التقسيط التي أجراها سعادة سعد الدين باشا رئيس مفتشي الداخلية عن مديرية قنا بالاتحاد مع بعض عمد وأعيان المديرية وهي أن شهر يناير خال من التقسيط وفبراير قيراط ومارس قيراطان وأبريل ثلاثة قراريط و مايو ويونيو كل منهما أربعة قراريط ويوليو خمسة قراريط وأغسطس

بالجمعية المنعقدة بمديرية قنا في يوم الاثنين ١٧ جمادى الأولى سنة ١٣٠٨ (١٩ ديسمبر سنة ٩٠) بحضورنا نحن الموقعين أدناه عمد وأعيان بلاد المديرية ومأمورو مراكزها تحت رئاسة سعادة حسن ذهني باشا مديرها تلى علينا الأمر الصادر من دولتلو أفندم ناظر المالية لتفرافاً في ٢١ ديسمبر سنة ٩٠

ترجمة قرار من نظارة الاشغال العمومية فيما يتعلق بالنظام في ميناء الاسكندرية بعد الاطلاع على البند السادس من لائحة ترتيب المحاكم المختلطة (الفرع الثاني من الباب الاول) وعلى المادة ٤٧ و ٥٤ من قانون العقوبات المخطط وعلى المادة ٤٥ و ٤٨ من قانون العقوبات الاهلي وعلى المادة الاولى من الامر العالي الصادر في ٣١ يناير سنة ١٨٨٩ وعلى ماقررت الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف المختلطة في ٥ يناير سنة ١٨٩١ وبناء على ما عرضه علينا مجلس ادارة السكة الحديد والتلفرافات وميناء الاسكندرية قد قررنا ما هو آت

فيما يختص بفلايك نقل الركاب والايجار

﴿ المادة الاولى ﴾

كل من يتعاطى الآن مهنة من تأجير الفلايك أو يريد تعاطى هذه المهنة في المستقبل يجب أن يكون عنده رخصة بذلك تعطيه اياها ادارة الميناء

تليت للمادة الثانية وهذه صورتها :

لا يجوز لاحد اتخاذ حرفة فلايك بدون رخصة قانونية تعطىها ادارة الميناء ولا تعطى هذه الرخصة الا بعد الوثوق من أهلية متخذ تلك الحرفة وكفاءة معرفته في هذا الفن ولا يعمل بهذه الرخصة الا الى مدة قدرها ثلاثمائة وستون يوماً ويجوز في كل حين نزعها من صاحبها سواء كان الى مدة معينة أو نهائياً بمجرد أمر من مدير الميناء ولا يذكر في هذا الأمر السبب الداعي لذلك الا اذا تقرر نزع الرخصة نهائياً ولا يستأنف هذا الأمر ويبلغ الى صاحب الشأن باعلان اعتيادي تعلق صورته على الباب الخارجى لديوان ادارة الميناء

سمادة صفوت باشا - رأي تعديل هذه المادة بما يقيد جواز الاستئناف بنظارة الاشغال بواسطة رفع الشكوى اليه وأيضا بما يقيد ذكر السبب لنزع الرخصة سواء كان نزعها لمدة معينة أو دائمية

(استحسان عام)

تلى من ابداء للمادة الثالثة لغاية المادة الحادية عشرة وتقرر بالاتفاق بقاؤه على أصله وهذه صورته

﴿ المادة الثالثة ﴾

كل فلوكة تستعمل لنقل الركاب وبالاجمال كل مركب معد للايجار يجب أن تكون متوفرة فيه شروط التانة والنظافة المطلوبة

﴿ المادة الرابعة ﴾

كل مركب يعاينه المتعوب المنوط بالمعانة ويتضح له أنه صالح للخدمة العمومية يباح له السير بعد أن يجعل له غمرة مستسلة تدون في دفتر بوليس الميناء

ثلاثة قرارات وشهري سبتمبر و اكتوبر خاليان من التقسيط وشهر نوفمبر قيراطان وشهر ديسمبر خال من التقسيط وبعد البحث والراوية عن الرابطة المذكورة بالدقة باحادنا جميعاً رأينا استحسانها والاقرار عليها ولا اقتضاء لحصول أدنى تعديل فيها بما أنها مناسبة لمواسم الزروعات وانتهاء صلاحها وجمعها وموافقة لراحة الأهالي وقد تحرر منا هذا المحضر بما ذكر

عمل الامضاءات

تقرر باتفاق الآراء تعديل رابطة التقسيط بالمديريات المذكورة بحسب الوارد بهذه المحاضر

تليت افادة رئاسة مجلس النظار الرقيمة ٢ رجب سنة ١٣٠٨ (١١ فبراير سنة ٩١) غمرة ٦ وهذه صورتها

مرسل لسعادتكم مع هذا صورة من مشروع قرار تقدم من نظارة الاشغال العمومية مع مذكرة بتاريخ ٣ فبراير الحاضر غمرة ١٠ يختص بالنظام في ميناء الاسكندرية الامل عرض المشروع المذكور على مجلس شوري القوانين واعادته لهذا الطرف مشفوعا بما تراه الهيئة فيه أقدم.

تليت المذكورة وهذه صورتها

ترجمة مذكرة من نظارة الاشغال العمومية الى مجلس النظار رقم ٣ فبراير سنة ٩١ غمرة ١٠ عملاً بالقرار الذى أصدره المجلس في ١٨ فبراير سنة ٨٩ وباغتته نظارة المالية الى مصلحة السكة الحديد قد حيزت هذه المصلحة بعد استشارة قسم القضايا مشروع قرار يتعلق بالنظام في ميناء الاسكندرية وقد عرض هذا المشروع على محكمة الاستئناف المختلطة للنظر فيه وذلك وفقاً لحكام المادة الثانية من الامر العالي الصادر في ٣١ يناير سنة ٨٩ وهى شكلت لجنة خصوصية من أجل ذلك وهذه اللجنة نظرت في هذا المشروع وأدخلت فيه بعض تعديلات وازافات قبلت بها مصلحة السكة الحديد المذكورة بما أن محكمة الاستئناف المختلطة قد أقرت في جميعتها العمومية التى التأمت في ٥ يناير سنة ٩١ على المشروع المذكور مع التعديلات التى أدخلت فيه وقبلت بها مصلحة السكة الحديد فهذه النظارة تعرض على المجلس النص النهائى لهذا المشروع ملتزمة منه اعتماده ليتيسر لها بذلك اصداره بأقرب ما يمكن

ناظر الاشغال العمومية

محمد زكى

امضاء

هذه الصورة طبق الاصل

رئيس قسم الادارة

فريد بابازاوغلى

امضاء

تليت مقدمة المشروع والمادة الاولى منه وتقرر بالاتفاق بقاؤها على أصلها وهاتان صورتاهما .

﴿ المادة الخامسة ﴾

ترقم هذه النمرة في المقدم (المبروة) بأحرف أجنبية من الجانب الواحد وبأحرف عربية من الجانب الآخر بحسب أورتنيك يودع لذلك في بوليس المينا ويجب أن تكون هذه الأرقام واضحة مع حفظها نظيفة على الدوام .

﴿ المادة السادسة ﴾

لا يجوز للمراكب المعدة لنقل الركاب أو الإيجار السير بمد غروب الشمس أو قبل شروقها إلا التي يصرح لها بوليس المينا بالسير في غير هذه الأوقات والتي يخصصها شيخ طائفة المراكبية للخدمة الليلية .

﴿ المادة السابعة ﴾

يكون في المراكب المعدة لنقل الركاب والصرح لها بالسير ليلا فانوس يعلق في المقدم مرقوما عليه نمرة المركب بأحرف عربية وأجنبية .

﴿ المادة الثامنة ﴾

كل مركب لا يصرح لها بالسير ليلا يجب أن يرسم في الأوقات المتنوع فيها السير ومنوه عنها في المادة السادسة المار ذكرها في النقطة التي يعينها بوليس المينا للمرسى منزوع الشراع والجبال والمراسي .

﴿ المادة التاسعة ﴾

لا يجوز قط للمراكبية تنزيل ركاب من الجهة القبيلة للحاجز للقيام في منتصف الرصيف إذ أن هذه النقطة معدة لطلوع الركاب أو الوقوف بمراكبهم أمام هذه النقطة إلا المدة اللازمة لنزول الركاب أو طلوعهم فقط .

﴿ المادة العاشرة ﴾

كل مراكبي يأخذ في مركبه أشخاصاً يقصدون صيد السمك بجوار الأرصفة يجب أن يقف بمركبه بعيداً عن الرصيف بمقدار أربعة أمتار .

﴿ المادة الحادية عشرة ﴾

عند دخول السفن الحاملة ركاباً يجب على الفلايك للصرح لها بنقل الركاب أن تقترب من السفينة واحدة فواحدة بالسور بمنظرة شيخ طائفة المراكبية وعلى أرباب المراكب أن يمنعوا للشاجرات بين البحرية ويجتنبوا الخلل في حركة المراكب وأن يوصلوا الركاب إلى رصيف قلم الباسبورتات والعفش ولا يسوغ قط للمراكبية نقل العفش داخل هذه الأقاليم أو خارجاً عنها .

تليق المادة الثانية عشرة وهذه صورتها .

لا يسوغ قط للمراكبية نقل الركاب إلى السفن بدون ورقة جواز من قلم الباسبورتات .

سعادة صفوت بلشا — رأي أن يتصرح في هذه المادة بأن الركاب الذين لا يجوز نقلهم إلا بورقة جواز من قلم الباسبورتات هم الذين يكونون قاصدين السفر إلى الخارج فقط .

(استحسن عام)

تلى باقي المشروع والتعريفات الملاحقة به وتقرر بالاتفاق بقاء ذلك على أصله وهذه صورته .

﴿ المادة الثالثة عشرة ﴾

لا يجوز للمراكبية أن يطلبوا أجرة تزيد عن التعريفات الملحقه بهذه اللائحة أو عن أية تعريفات أخرى تضعها السلطة ذات الاختصاص حتى ولو كان العلم الأسود مرفوعاً في محطة الاشارات وكل مساومة بين الركاب والمراكبية للاتفاق على أجرة أقل من التعريفات تكون برضا بوليس المينا

﴿ المادة الرابعة عشرة ﴾

لا يجوز للمراكبية أن يحملوا في مراكبهم أولاداً لا يصحبهم أحد أو أشخاصاً سكارى بدون جواز من بوليس المينا .

﴿ المادة الخامسة عشرة ﴾

لا يجوز للمراكبية أن ينزلوا ركاباً أو بضائع من السفن المضروب عليها الحجر الصحي أو التي تحت للملاحظة .

﴿ المادة السادسة عشرة ﴾

لا يسوغ قط للمراكبية نقل جثث في مراكبهم إلا إذا طلب البوليس ذلك منهم .

﴿ المادة السابعة عشرة ﴾

على المراكبية أن يودعوا في مكتب بوليس المينا كل شيء أو متاع يتركه الركاب في مراكبهم أو ينسونه فيها .

﴿ المادة الثامنة عشرة ﴾

على المراكبي أو صاحب المركب أن يبرز رخصته كلما طلب منه البوليس إبرازها

﴿ المادة التاسعة عشرة ﴾

مراكب الإيجار لا تقف إلا في النقطة التي يعينها بوليس المينا للوقوف فيها

﴿ المادة العشرون ﴾

لا يجوز قط للمراكبي أن يقترب من أية سفينة وصلت ان لم يكن قد أعطى لها جواز الدخول .

﴿ المادة الحادية والعشرون ﴾

شكوى الركاب من المراكبية تقدم الى قلم بوليس المينا ويعطى المشتكى نمرة المراكب التي سببت شكواه .

فيما يختص بمراكب صيد السمك

﴿ المادة الثانية والعشرون ﴾

تكون مراكب الصيد تحت أحكام المادتين الأولى والثانية المار ذكرهما .

﴿ المادة الثالثة والعشرون ﴾

لا يجوز لمراكب الصيد أن تصطاد بين غروب الشمس وشروقها بدون رخصة من بوليس المينا .

﴿ المادة الرابعة والعشرون ﴾

لا يسوغ قط صيد السمك بمجهازات معدة تفرقاً أو بالديناميت .

﴿ المادة الخامسة والعشرون ﴾

لا يجوز مطلقاً صيد المحار من ٣٠ ابريل الى ٣١ أغسطس .

﴿ المادة السادسة والعشرون ﴾

لا يسوغ صيد هذا المحار على امتداد الأرصفة وعلى مسافة أقل من خمسين متراً من اللسان .

﴿ المادة السابعة والعشرون ﴾

لا يجوز قط لمراكب الصيد بيع المشروبات .

﴿ المادة الثامنة والعشرون ﴾

تجعل مراكب صيد السمك تحت أحكام المواد ١٠ و ١٤ و ٢٠ و ٢١ المار ذكرها

فيما يختص بالمراكب الجرافه

﴿ المادة التاسعة والعشرون ﴾

تجعل المراكب الجرافه تحت أحكام المادتين الأولى والثانية المار ذكرهما .

﴿ المادة الثلاثون ﴾

لا يجوز قط التجريف بدون رخصة من بوليس المينا

﴿ المادة الحادية والثلاثون ﴾

تجعل المراكب الجرافه تحت أحكام المادة السابعة والعشرين المار ذكرها .

﴿ المادة الثانية والثلاثون ﴾

لا يجوز التجريف بجوار اللسان الا على مسافة خمسين متراً عنه

﴿ المادة الثالثة والثلاثون ﴾

كل ما يضر عليه في قاع البحر أثناء التجريف يجب أن يسلم الى مكتب بوليس الليناماعدا الفحم .

فيما يختص بالمواعين

﴿ المادة الرابعة والثلاثون ﴾

يجب أن تكون جميع المواعين منمرة ونجعل الفرة على كلا جانبي المقدم (البروه) ويرقم عليها بأحرف عربية وأفرنحية مقدار حمولتها وتكون بحسب الأورنيك المودع في قلم قيودات المينا .

﴿ المادة الخامسة والثلاثون ﴾

كل ماعون خال من الاستعمال أي ماق لا عمل يجب أن يرسو في النقطة التي يمينها بوليس المينا لمرسى المراكب .

﴿ المادة السادسة والثلاثون ﴾

لا يجوز وقوف المواعين في حوض العمرة وعلى امتداد الارصفة بعد غروب الشمس .

﴿ المادة السابعة والثلاثون ﴾

لا يجوز قط للمواعين الحاملة بترولاً أو غيره من المواد الالتهابية أن

﴿ المادة السادسة والاربعون ﴾

كل من خالف الاحكام المتقدم ذكرها يعاقب بدفع غرامة من عشرين قرشاً الى مائة قرش وبالسجن من أربع وعشرين ساعة الى أسبوع أو بواحدة فقط من هاتين العقوبتين وتراعى دوماً الظروف الموجبة لتخفيف العقوبة .

﴿ المادة السابعة والاربعون ﴾

تضبط كل مخالفة بمحضر يحرره بوليس المينا والشيء الذي تكون المخالفة قد نشأت عنه أو يكون قد استخدم لأجرائها يضبط ويحجز على نفقة صاحبه ومسئوليته ولا يرد اليه الا عند ما يدفع الغرامات القانونية ومصاريف خفر الشيء المحجوز وحفظه فان لم تطلب الاشياء المحجوزة في ميعاد ستين يوماً تخفى من تاريخ حجزها فتباع تلك الاشياء بالزاد أو بدون الاجراءات اللازمة للبيع اذا تراءى موافقة ذلك

﴿ المادة الثامنة والاربعون ﴾

يبتدىء العمل بهذا القرار بعد مضي شهر واحد من تاريخ اصداره .

﴿ المادة التاسعة والاربعون ﴾

على مراقب عموم مينا الاسكندرية اجراء ما يكفل تنفيذ قرارنا هذا .

مصلحة مينا الاسكندرية

تعريفة فلايك الايجار من أول نوفمبر الى ٣١ مارس بين الساعة السابعة صباحاً والساعة السابعة مساءً ومن أول أبريل الى ٣١ أكتوبر بين الساعة الخامسة صباحاً والساعة التاسعة مساءً .

(نهاراً)

٤ عن كل راكب واحد أو اثنين من الرصيف الى سلم السفينة في المينا داخل اللسان الجديد

٢ عن كل راكب زيادة .

٨ من الرصيف بالقرب من الجمر إلى خارج اللسان الجديد .

٢ عن كل راكب زيادة .

٨ عن كل ساعة اذا كان بالركب اثنان ،

١٢ » » » » » أربعة

تمكث بعد غروب الشمس في حدود التربة المحمودية أو في حدود المينا الداخلية .

فيما يختص بمراكب المؤنة

﴿ المادة الثامنة والثلاثون ﴾

تجعل مراكب المؤنة تحت أحكام اللادتين الأولى والثانية المار ذكرهما

﴿ المادة التاسعة والثلاثون ﴾

لا يصرح لمراكب المؤنة ببيع المشروبات .

﴿ المادة الاربعون ﴾

لا يجوز لهذه المراكب بيع المؤنة قبل شروق الشمس وبعد غروبها .

﴿ المادة الحادية والاربعون ﴾

لا يسوغ لمراكب المؤنة أن تقترب من السفن الحاملة عساكر ولا أن تبسج بجوار هذه السفن بدون تصريح من بوليس المينا ومن قومندات عموم المساكن .

فيما يختص بالعربات

﴿ المادة الثانية والاربعون ﴾

لا يسوغ للعربات عموماً بدون استثناء زحام الطريق الموصل الى رصيف الركاب .

﴿ المادة الثالثة والاربعون ﴾

لا يسوغ لأية عربة أن تقف على هذا الرصيف الا المدة اللازمة لنزول الركاب منها فقط ولا أن تدخل اليه خالية من الركاب ما لم يكن قد طلب دخولها .

أحكام عمومية

﴿ المادة الرابعة والأربعون ﴾

كل من يخرج من البحر شيئاً أياً كان (ما عدا الفحم) يجب أن يسلمه الى بوليس المينا .

﴿ المادة الخامسة والأربعون ﴾

لا يسوغ مطلقاً استعمال أسلحة نارية في الحدود المتبع فيها تعريفة المينا

(ليلا)	قرش
قرش	٢ عن كل صندوق أو شنته .
٦ من الرصيف بالقرب من الجمرک الى السفينة داخل حدود اللسان الجديد	٢٠ . . . » » ربطة صغيرة ليست بيد الراكب .
٣ عن كل راكب زيادة .	جميع الطرود الصغيرة لا يدفع عليها شيء .
١٢ عن كل ساعة اذا كان بالراكب اثنان .	وتقرر أن الرئيس يحدد الجلسة عند ورود أشغال جديدة .
١٨ » » » » أربعة .	ثم إن سعادة الرئيس ختم الجلسة بقوله (ختمت الجلسة) والساعة ٦ ونصف .

مجلس شورى القوانين

محضر جلسة يوم السبت ١٢ رجب سنة ١٣٠٨ (٢١ فبراير سنة ١٨٩١)

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء.

أخذت فتقرر بالاغلبية رأى حضرة مصطفى بك منصور

تليت الافادة الثانية وهذه صورتها

بجلسة مجلس النظار المنعقدة في يوم الاثنين ٧ رجب سنة ١٣٠٨ الموافق ١٦ فبراير سنة ١٨٩١ أعيدت المذكرة في مشروع الامر العالى المتعلق بحمل الاسلحة النارية وصار الاطلاع على ما أبداه مجلس شورى القوانين بشأن هذا المشروع في للسكاتبه الواردة منه لرئاسة مجلس النظار بتاريخ ١٨ ديسمبر سنة ١٨٩٠ بمرة ١٨ وبعدمباله الافكار مع حضرات الاعضاء الذين انتدبهم مجلس شورى القوانين للحضور في هذه الجلسة للمباحثة معهم في أمر هذا المشروع رأى المجلس ادخال بعض تعديلات جديدة في المشروع المذكور كما هو واضح بالصورة المرسلة طى هذا ومنها يرى جالياً أن غاية الحكومة من اصدار هذا المشروع على الصفة المحرر بها ليست منع الناس من حمل الاسلحة النارية على وجه الاطلاق ولا كان المقصد تكليفهم بدفع شيء بصفة عوائد أو غيره بل جل مراد الحكومة هو منع الاشقياء والناس المشتبه في استقامتهم من حمل الاسلحة مهما أمكن حتى تقل بذلك وقائع السطو والوقائع العادية التي تحصل بسبب حملها بين الافراد وبعضهم وبناء عليه لزم تحريره لسعادتك بما ذكر بأمل عرض المشروع المذكور ثانياً على هيئة مجلس شورى القوانين واعادته لهذا الطرف مشفوعاً بما تراه فيه أفندم

تلى المشروع الوارد معها وهذه صورته

مشروع أمر عال

نحن خديو مصر

بناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة رأى مجلس النظار وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين

فتحت الجلسة الساعة ٤ والنصف تحت رئاسة سعادة على شريف باشا رئيس المجلس وبحضور ٢١ من حضرات الاعضاء

تلى محضر الجلسة الماضية فتصدق عليه

سعادة الرئيس — قد ورد من صاحب الدولة رئيس مجلس النظار افادتان احدهما رقم ١٨ فبراير سنة ١٨٩١ بمرة ٨ ومعه مشروع أمر عال يشتمل مايتبع في الدعاوى المدنية والجنائية بمديرية الحدود والثانية في تاريخه بمرة ٩ ومعه صورة تعديل لمشروع الامر العالى المتعلق بحمل أو احراز الاسلحة النارية فلتتل الافادة الاولى والمشروع الوارد برفقتها وتؤخذ آراء ورغبات الهيئة عنه ثم الافادة الثانية والمشروع المرفق معها وتؤخذ الآراء عنه أيضاً

تليت الافادة الاولى وهذه صورتها

مرسل لسعادتك مع هذا مشروع أمر عال صار تخضيره بشأن مايتبع في الفصل في الدعاوى الخاصة بالبلاد التابعة لمديرية الحدود بأمل عرضه على هيئة مجلس شورى القوانين واعادته مشفوعاً بما تراه فيه أفندم

تلى المشروع وصورته من طيه

حضرة مصطفى بك منصور — هذا المشروع يلائم حالة مديريتنا (الحدود) والحالة هذه وأنا أوافق عليه

حضرة طلبه سعودى بك — مديرية الحدود لم تخرج عن كونها إحدى مديريات القطر وأرى أن تكون الفصل في قضايها بمقتضى المتبع في باقي المديرية أى بمعرفة المحاكم الأهلية

سعادة اسماعيل صفوت باشا — وأنا أوافق على رأى حضرة طلبه بك للأسباب التي أبداهها ولأنه عند نظر مشروع المحاكم الجزئية التي عرض على المجلس في السنة الاخرى الماضية فلم يقر عليه وعنده وكان فيه بعض ما هو في المشروع الطروح أماناً الآن

أمر ما بما هو آت

﴿ المادة الأولى ﴾

لا يجوز لأحد في القطر المصري أن يحمل أو يحوز سلاحاً نارياً مهما كان حجمه إلا بتصريح خاصي مانم يكن حامله أو الحائز له مندرجاً في سلك قوة متسلحة مقرر قانوناً في القطر .

﴿ المادة الثانية ﴾

يجوز للمديرين والمحافظين اعطاء الرخص اللازمة لحمل أو احراز الاسلحة النارية بعد التحقق من استقامة أحوال طالب الرخصة والغرض الذي يقصده من استعمال هذه الاسلحة والرخصة التي تعطى لا يعمل بها إلا لمدة سنة واحدة من تاريخ اعطائها ويجب على حائزها أن يظهرها كلما طلب ذلك منه أحد مأموري الحكومة وتعطى الرخصة بلا رسم ولا مصاريف .

﴿ المادة الثالثة ﴾

من وجد حاملاً سلاحاً نارياً أو محرزاً له بدون الرخصة المنوّه عنها في المادة السابقة يعاقب بالسجن من شهر إلى ستة أشهر وبغرامة من ألف إلى خمسة آلاف غرض مصري وإذا عاد إلى ذلك دفعة ثانية فيعامل بموجب أحكام المادة الثانية عشرة من قانون العقوبات وفي كل حال تصبّط الأسلحة وتصادر إلى جانب الحكومة .

﴿ المادة الرابعة ﴾

على ناظري الداخلية والحفانية تنفيذ أمرنا هذا كل منهما فيما يخصه .

صدر بسرأي في

حضرة محمود بك حسين — الأسباب التي حملت الهيئة على الاجماع برفض مشروع حمل أو احراز الاسلحة النارية حال عرضه عليها في الانعقاد السابق لم تكن رسوم الرخصة وحدها بل هي أسباب جمة ولذلك لما زلت متمسكاً بها وأبين للهيئة بعبارة أخرى بعض ما يعود على الأهالي من استصدار هذا المشروع بالضرر الفادح وهو :

ان التعديل الذي أجرته الحكومة في هذا المشروع لم يخرجها عن حالته الأولى فقط حذف منه رسم الرخصة أي ما زال يقضى بأن حمل أو احراز الاسلحة النارية لا يكون إلا برخصة ومن لم توجد عنده رخصة فيعاقب بتلك العقوبات الصارمة المنوّه عنها في المادة الثالثة منه ولا يخفى على الهيئة أن استصدار هذا المشروع يفتح باباً واسعاً ومخالاً فسيحاً لأرباب الضغائن الذين يقصدون المكائد لاختصاصهم والايقاع بهم ولو من الجملة الصغيرة التي هي من ضمن المشروع وهي (أو يحوز) فانه ان لم يكن في المشروع غير مسألة

احراز الاسلحة لكفت وحدها في فتح باب الضرر ولنضرب للهيئة مثالا عن بعض الفظائع والمضرات الجسيمة التي تقع من جراء عبارة الاحراز المذكورة فنقول من المعلوم للجميع ان البيوت المدة للسكن خصوصاً بالقرى يتمكن الانسان من اخفاء قطعة من السلاح بها فلو أراد أي شخص الايقاع بخصمه لا يمكنه إخفاء قطعة من السلاح بدار الشخص المراد ايقاعه في الضرر ولو بواسطة رميها على سطح تلك الدار أو دفنها في أحطاب أو نحوها تكون ملقاة على هذا السطح ثم يعلن البوليس بيلاغ يرسله له وإذا ذلك تحصل الاجراءات التي بها يصير الهجوم على منزل الشخص المذكور وتستخرج منه تلك القطعة وربما سيق به إلى السجن تحت التحقيق : ولنفرض أن التحقيق الذي يصير بعد الهجوم على الدار يوصل إلى براءة ساحة صاحبها ولكن كيف يكون حاله من تلك الاهانة التي أصابته بسبب الهجوم والسجن ونحو ذلك الأمر الذي ربما كان الشخص يود ذهاب ماله ولا يقع في مثله فلا شك أن هذا فيه فتح باب للضرر كما قدمنا القول أما اذا لم يوصل التحقيق إلى البراءة لكان الأمر شديداً وربما لم يظهر التحقيق الفاعل لتلك المكيدة لسبب عدم ذكر اسمه الحقيقي على ذات البلاغ أو ان ظهر فيوجد من الرعاع ويكون من وقع في تلك المضرات من المعتبرين ولذلك أقول انه ان لم يكن في هذا المشروع من الضرر غير هذه المسألة لكفت وحدها في رفضه .

ومع كل ما أوضحناه وشدة العقوبات المنوّه عنها بالمشروع المذكور التي قضت على من يحمل أو يحوز قطعة من السلاح بلا رخصة لا سيما عند تكرار هذا الأمر دفعة ثانية منه بأن يعتبر كفاعل جنحة عظيمة فان هذا المشروع لا يوصل ألبتة لمنع ضرر الأشقياء ولذلك ما زلت أرى أن الاوفق هو عدم الاقرار عليه برمته .

حضرة حسن مذكور بك — ظاهر المشروع يقضى بعدم حمل أو احراز الاسلحة النارية كليا إلا برخصة والغرض من ذلك هو التوصل للامن من الاشقياء والحال ان الاسلحة لا يمكن الاستحصال عليها من أيدي الاشقياء بهذه الطريقة ما دام هناك مسوغ لأخذ الرخصة فلذلك أرى أن ما اشتمل عليه المشروع فيه زيادة الضرر للعموم حتى الغير معتادين على حمل أو احراز الاسلحة ويحصل بسببه تعدى الأشقياء زيادة عما هو حاصل الآن وأرى أوفقية رفضه بجميع أجزائه وان كان الغرض هو الأمن من الاشقياء فلتضع الحكومة مشروعاً خاصاً بهم وبمن يكونون مصدرت عليهم أحكام جنائية في وقائع السطو أو السرقة وما شاكل ذلك واد ذلك يعرض على الهيئة لتتظره وتقرر ما فيه الصالح للأهالي وما يكون واقياً من شر الاشقياء .

حضرة مصطفى بك خليفة — أنا أوافق على الرأيين .

سعادة اسماعيل صفوت باشا — هذا المشروع مضر وليس فيه اصلاح ولذلك أرفضه بالكلية .

سعادة حسن باشا حطى — رأيى كان وقت نظر المشروع النصفة
الماضية ان الهيئة تعدله بحسب ما يترأى لها وما زلت على هذا الرأي .

حضرة مصطفى بك منصور — رأيى أن يكون حمل الاسلحة أو احرازها
برخصة ومن يحصل منه أحد الأثمين بدون الرخصة فيكون جزاؤه أخذ ما
ما يوجد حامله أو حائزه من تلك الأسلحة أى بدون عقوبات مالية ولا بدنية
والذين يعاملون بهذه الصورة هم الموقوف باستقامتهم أما الاشقياء فعلى الحكومة
أن تسعى فى ضبط سلاحهم وتجازيهم بمقتضى القوانين .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .
أخذت فتقرر بالأغلبية رأى حضرة محمود بك حسين .

سعادة سليمان أباظه باشا — حيث ان المجلس لم يبق به أشغال تنتظر فاذا
وافق فليتقرر بصرفه لغاية شهر مارس القابل .
(استحسن عام)

ثم ان سعادة الرئيس ختم الجلسة بقوله (ختمت الجلسة) والساعة
٦ ونصف .

مَجْلِسُ شُورَى الْقَوَانِينِ

محضر جلسة يوم الاربعاء ٢٢ شعبان سنة ١٣٠٨ (أول ابريل سنة ١٨٩١)

المصرية ولما هناك من تعدد واختلاف الموازين والمكايل المستعملة في أنحاء القطر المصري والفروقات الموجودة بينها .

وحيث إنه من الضروري أن معاملات الناس بعضهم بعضاً تكون مؤسسة على موازين ومكايل معلومة ومعينة بالضبط والدقة .

وحيث إنه تنتج فوائد من أنباع الطريقة المترية الاعشارية في الموازين والمكايل وهي الطريقة المؤسسة على متر القومسيون الدولي الذي قرر حساب المتر .

وحيث إنه لكي يتيسر العمل بالطريقة المترية المذكورة بدون احداث أى اختلال في عوائد واصطلاحات القطر التجارية يكون من الاوفق أن نسبة الموازين والمكايل المصرية الى الموازين والمكايل المترية تحدد حسب القيمة الحالية للموازين والمكايل المستعملة الآن في القطر المصري .

ونظراً لما ظهر من نتيجة أعمال التجارب والمضاهاه بين الموازين والمكايل المصرية وبين الموازين والمكايل المترية التي أجراها القومسيون المشكل بقرار مجلس النظار الصادر في ١٤ يونيه سنة ١٨٨٦ (١٢ رمضان سنة ١٣٠٣) .

فبناء على موافقة رأى مجلس النظار وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين أمرنا بما هو آت :

﴿ المادة الاولى ﴾

على المصالح الاميرية أن تستعمل الطريقة المترية الاعشارية في دائرة أعمالها وفي معاملتها مع العموم وذلك اعتباراً من أول يناير سنة ١٨٩٢

أسماء الموازين والمكايل المصرية يجوز ذكرها مع ما يعادلها من أسماء موازين

فتمت الجلسة في الساعة ٤ ونصف تحت رئاسة سعادة حسن حلمي باشا وكيل المجلس وبحضور ٢١ من حضرات الأعضاء .
تلى محضر آخر جلسة للانعقاد المأني وتصدق عليه .

سعادة الوكيل — الأشغال الاقتضى عرضها على الهيئة هي :

أولاً -- افادة من صاحب النولة رئيس مجلس النظار رقيمة ٢٧ رجب سنة ٣٠٨ - ٨ مارس سنة ١٨٩١ نمرة ١٠ ومعها مشروع أمر عال وجداول ملحقة به وتقرير بشأن الموازين والمكايل .

ثانياً -- افادة من دولتو المشار اليه رقيمة ٥ شعبان سنة ١٣٠٨ - ١٥ مارس سنة ١٨٩١ نمرة ١١ ومعها مشروع أمر عال باستبدال المرتبات المقيدة تحت عنوان فاض الزام الى تكون أقل من ثلاثماية مليم في الشهر . واذن فلتل الافادة الاولى وما هو مرفق معها وتؤخذ آراء ورغبات الهيئة نحوه .

تليت الافادة وهذه صورتها :

مرسل اسعادتكم مع هذا مسودة تقرير ومشروع أمر عال وجداول ملحقة به بشأن الموازين والمكايل الامل عرضها على مجلس شورى القوانين واعادتها لهذا الطرف منسوعة بما يترأى للهيئة في مشروع الامر العالي المشار اليه افندم .

تلى المشروع وهذه صورته :

مشروع أمر عال

نحن خديو مصر

نظراً للتغيرات التي طرأت مع توالي الالام على الموازين والمكايل

والسكايل المترية في جميع العقود العمومية والأوراق الادارية .
أما مساحات الأراضي فيستمر حسابها وبيانها على حسب المقاييس الموجودة
الآن طبقاً لأحكام الأمر العالي الصادر في ١٥ ذى القعدة سنة ١٢٧٧ والذيل
للمرفق به المؤرخ في ٧ شعبان سنة ١٢٩٢ وذلك إلى أن يصدر أمر جديد .
وحولة المراكب يستمر أيضاً مقاسها وبيانها على حسب القواعد
الجارية الآن .

﴿ المادة الثانية ﴾

المتر الذي أقر عليه القومسيون الدولي السابق ذكره هو المقاس الاصلي
الذي تعار عليه الموازين والسكايل المصرية .

﴿ المادة الثالثة ﴾

نسبة للموازين والسكايل المترية الى الموازين والسكايل المصرية قد تحددت كالآتي :
تليت الجداول المرفقة بالمشروع وهذه صورها .

﴿ المادة الرابعة ﴾

يوضع بمركز كل مديرية ومحافظة عيارات أصلية للموازين والسكايل
لكي يتيسر بواسطتها تحقيق عيارات الموازين والسكايل المترية .

﴿ المادة الخامسة ﴾

على نظار حكومتنا تنفيذ أمرنا هذا كل منهم فيما يخصه ؟

نسبة للموازين والسكايل والمقاييس

مقاييس الأطوال

مقاييس انجليزية	مقاييس مترية	مقاييس مصرية
أو ٢٢ر٨٣٥٠٥٨ بوصة	يعادل ٥٨ ر٠ متر	الذراع البلدي
» أو ٢٩ر٥٢٨١	» ٧٥ ر٠ متر	الذراع المعادي
» أو ١٣٩ر٧٦٦٣٠٤	تعادل ٣٥٥ ر٠ متر	القصة

الموازين

انجليزية	مترية	مصرية
أو ١ر٧٦٠٨٧٥ درهم	يعادل ٠٠٣١٢ ر٠ كيلوجرام	الدرهم
» أو ١ر٣٢٠٦٥٦ أوقية	تعادل ٠٠٣٧٤٤ ر٠	الأوقية ١٢ درهماً
» أو ٠ر٩٩٠٤٩٢ رطل	يعادل ٠ر٤٤٩٢٨	الرطل ١٤٤ درهماً
» أو ٢ر٧٥١٣٦٧	تعادل ١ر٢٤٨	الأقة ٤٠٠ درهم
» أو ٩٩ر٠٤٩٢٢٣	يعادل ٤٤ر٩٢٨	القنطار ١٠٠ رطل
» أو ١ر٦٥٠٨٢٠٣٩	تعادل ٧٤ر٨٨٠	الحلة ٦٠ أقة
» أو ١٣٠٨ر١٥٣١٣٩	يعادل ١٣٩ر٧٧٦	القنطار الاسكندراني ١١٢ أقة
» أو ٥٥٠ر٢٧٣٤٦٣	» ٢٤٩ر٦٠٠	الحل ٢٠٠ أقة
» أو ٢٢٠ر٤٦٣١٢٤	تعادل ١٠٠٠	الطلوناته المترية
» أو ٢٢٤ر٠	» ١٠١٦ر٠٤٧٥٤	» الانجليزية

موازين الأشياء الثمينة

موازين انجليزية	جرام	مصرية
أو ٧٢٢٢٣٣٩٢ جرين تروى	٤٦٨ و٤	قيراطا المثقال درهم ونصف أو ٢٤
» ٤٨١٩٢٨ ر٤٨١	٣١٢ »	قيراطا قمحة الدرهم ١٦ أو ٦٤
» ٠٣٠٠٩٣٠٨ ر٠٣	١٩٥ ر٠	القيراط (٤ قمحات أو $\frac{1}{16}$ من الدرهم)
» ٠٧٥٢٣٢٧ ر٠	٤٨٧٥ و٠	القمحة (قيراط أو $\frac{1}{4}$ من الدرهم)

المكاييل

مكاييل انجليزية	مكاييل متريية	مكاييل مصرية
أو ٤٤٧٣٩٢ ر٥ بوشل (كيله)	١٩٨ لتر	الأردب
» ٣٦٣١٥٩٥ ر٣ يك	٣٣ تعادل	الوية
» ٣٦٣١٥٩٥ ر٣ جالون	١٦٥٠ »	الكيله
» ١٨١٥٧٩٢ ر١	٨٢٥ يعادل	الربع
» ٣٦٣١٥٩٥ ر٣ كوارت (ربع جالون)	٤١٢٥ تعادل	المسلوه
» ١٨١٥٧٩٢ ر١ »	٢٠٦٢٥ يعادل	القدح
» ١٨١٥٧٩٢ ر١ بنت (لتر)	١٠٣١٢٥ يعادل	نصف القدح
» ٣٦٣١٥٩٥ ر٣ جيل (تمن جالون)	٥١٥٦٢٥ تعادل	الربعه
» ١٨١٥٧٩ ر١ »	٢٥٧٨١٢٥ تعادل	اثننه
» ٩٠٧٨٩٨ ر٠ »	١٢٨٩٠٦٢٥ تعادل	الخروبه
» ٤٥٣٩٤٩ ر٠ »	٦٤٤٥٣١٢٥ يعادل	القيراط
» ٤٣٥٧٩١٤٢ ر٤ بوشل (كيله)	١٥٨٤ تعادل	أردب الضرييه (٨)
» ٣١٧٧٦٤٥ ر٣ »	١١٥٥٠٠ يعادل	فرد كبير (١٤ ربع)
» ١٥٨٨٨٢٤ ر١ »	٥٧٢٧٥٠ يعادل	فرد صغير (٧ ربع)

نسبة الموازين والمكاييل والمقاييس للثريه الى موازين ومكاييل ومقاييس مصريه

للمقاييس			
ذراع بلدى	يعادل	٠ر٠٠١٧٢٤١٣٧٩٣١	المليمتر
»	يعادل	٠ر٠٠١٧٢٤١٣٧٩٣١٠	السنتمتر
»	يعادل	١ر١٧٢٤١٣٧٩٣١٠٣	الديسيمتر
»	يعادل	١ر٧٢٤١٣٧٩٣١٠٣٤	المتري
قصبه	يعادل	٢٨١٦٩٠١٤٠٨٤٥٠	الديكامتر
»	يعادل	٢٨١٦٩٠١٤٠٨٤٥٠٧	الاكثومتر
»	يعادل	٢٨١٦٩٠١٤٠٨٤٥٠٧٠	الكيلومتر
»	يعادل	٢٨١٦٩٠١٤٠٨٤٥٠٧٠٤	الميريا متر

الموازين

درهم	يعادل	٠ر٠٠٠٣٢٠٥١٢٨٢٠٥١٢	المليجرام
»	يعادل	٠ر٠٠٣٢٠٥١٢٨٢٠٥١٢٨	السنتيجرام
»	يعادل	٠ر٠٣٢٠٥١٢٨٢٠٥١٢٨٢	الديسيجرام
»	يعادل	٠ر٣٢٠٥١٢٨٢٠٥١٢٨٢٠	الجرام
»	يعادل	٣٢٠٥١٢٨٢٠٥١٢٨٢٠٥	الديكاجرام
»	يعادل	٣٢٠٥١٢٨٢٠٥١٢٨٢٠٥١	الاكثوجرام
»	يعادل	٣٢٠٥١٢٨٢٠٥١٢٨٢٠٥١٢	الكيلوجرام

موازين الأشياء الثمينه

قصبه	يعادل	٢٠ر٥١٢٨٢٠٥١٢٨٢٠	الجرام
»	يعادل	٢٠ر٥١٢٨٢٠٥١٢٨٢	الديسيجرام
»	يعادل	٠ر٣٠٥١٢٨٢٠٥١٢٨٢	السنتيجرام
»	يعادل	٠ر٣٠٥١٢٨٢٠٥١٢٨٢	المليجرام

المكايل

التر الذي هو عبارة عن ديستر مكعب	يمادل	٠.٠٠٠٥٠٥٠٥٠٥	أردب
	أو	١	ربعه
		١	تمنه
		١	خروبه
		١٥١٥١٥١٥١٥	قيراط
الديكا لتر	يمادل	٠.٠٥٠٥٠٥٠٥٠٥	أردب
	أو	١	ربع
		١	نصف قلع
		١	ربعه
		١	خروبه
		١٥١٥١٥١٥١٥	قيراط
الا كنو لتر	يمادل	٠.٥٠٥٠٥٠٥٠٥	أردب
	أو	٦	كيله
		١	ربعه
		١	تمنه
		١	خروبه
		١٥١٥١٥١٥١٥	قيراط

الكيلولتر الذي هو عبارة عن متر مكعب يبادل ٥.٠٥٠٥٠٥٠٥٠٥ أردب

أو ٥ أردب

١ ربع

١ نصف قلع

١ ربعة

١ خروبة

١٥١٥١٥١٥١٥١ قيراط

أعشار اللتر

الديسيلتر يعادل ١٥٥١٥١٥١٥١٥١ قيراط
 السنيلتر يعادل ٠١٥٥١٥١٥١٥١ قيراط
 الميليلتر » ٠١٥٥١٥١٥١٥١٥١٥١ قيراط

موازين ومكاييل ومقاييس مصرية

مقاييس الاطوال

الذراع البلدى هو مقياس طوله ٥٨ ر. متر وينقسم الى ٢٤ أصبعا .

الذراع المعارى » » » ٧٥ ر. متر

القصة هي » » ٣٥٥ متر

مكاييل

الاردب هو مكيل للحبوب وينقسم الى ١٢ كيلة أو ٩٦ قدحا

الكيلة هي » » » الى أربعين أو أربعة ملاوى أو ثمانية أقداح

القدح هو » » » الى نصفى قدح أو أربع ربات أو ثمان ثمنات أو ١٦ خروبة أو ٣٢ قيراطاً

موازين

الدرهم هو موزون ينقسم الى ١٦ قيراطاً أو ٦٤ قحّة

الأوقية هي موزون يعادل ١٢ درهما

الرطل هو » » ١٤٤

الاقعة هي موزون	يعادل ٤٠٠ درهم
القنطار هو »	» ١٠٠ رطل أو ٣٦ أوقية
المثقال هو »	» ٢٤ قيراطا أو درهما ونصف درهم
الفيراط هو »	» ٤ قمحات
القمحة هي »	تعادل ربع قيراط أو $\frac{1}{16}$ من المثقال

مقاييس للسطحات

القصة المربعة هي مقاس زراعى يعادل ٣٦٥٥ متر مربع
 القدان المصرى هو » » » ٣٣٣ $\frac{1}{3}$ قصة مربعة وينقسم الى ٢٤ قيراطا كاملا

أو ٧٢ حبة أو ١٤٤ دانقا أو ٥٧٦ سهما أو ١٣٨٢٤ كنا

باستبدال المرتبات المقيمة في الروزناجه باسم فايز التزم وبناء على ماعرضه
 علينا ناظر المالية ومواقفة رأى مجلس النظار وبعد أخذ رأى مجلس شورى
 القوانين

نأمر بما هوآت

﴿ المادة الاولى ﴾

كافة أحكام الامر العالى المشار اليه تسرى على المرتبات المقيمة بعنوان
 فايز التزم التي تكون أقل من ثلاثماية مليم في الشهر

﴿ المادة الثانية ﴾

على ناظر المالية تنفيذ أمرنا هذا

صدر بسرأى عابدين في

تقرر بالاتفاق تلاوة صورة الامر العالى الصادر في ١٦ يونيه سنة ١٨٩٠

تليت وهذه صورتها

امر عال

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على أمرنا الصادر في ٤ مارس سنة ١٨٨٩ وبناء على ماعرضه

حضرة شواربى بك — أوافق على هذا المشروع رمته وانما يكتب
 للحكومة بأنها بعد استصداره تطبع منه ومن الجداول المرفقة معه النسخ
 الكفاية وتوزعها على جميع الاهالى بالقطر ليكونوا عالمين بما فيها ويتسنى لهم
 الرجوع اليها في معايرة الموازين والمكاييل

حضرة الشيخ حسين عابدين — حيث إن مشروع المكاييل والموازين
 خاص بدوائر الحكومة ولا دخل للاهالى فيه الا في حال المعاملة ما بين
 الحكومة وبينهم فأنا موافق عليه بسائر أجزائه

سعادة الوكيل

تؤخذ الآراء .

أخذت فتقرر بمواقفة رأى حضرة شواربى بك

تليت افادة مجلس النظار الثانية رقم ١١ وهذه صورتها
 مرسل لسعادتكم مع هذا مشروع أمر عال صار محضره فيما يختص
 باستبدال المرتبات المقيمة بعنوان فايز التزم التي تكون أقل من ثلاثماية
 مليم في الشهر بأمل عرضه على هيئة مجلس شورى القوانين واعادته مشفوعا
 بما تراه فيه أقدم

تليت صورة المشروع الوارد مع الافادة المذكورة وهذه صورتها

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على الامر العالى الصادر في ١٦ يونيه سنة ١٨٩٠ التعلق

علينا ناظر المالية وموافقة رأى مجلس النظار وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين .

أمرنا بما هو آت

﴿ المادة الاولى ﴾

كافة المرتبات المقيدة بالرزناجه باسم فايز الزام (ماعدا مايكون منها وقفا التي لا يزيد مقدارها عن مائة مليم في الشهر تستبدل بنقود باعتبار عشرة أضعاف المرتب السنوى

أما فوايز الالتزام التي تحت يد أصحابها أطيان أو اسى مشروط فيها رجوعها للحكومة بعد انقراض ذريتهم فتستبدل بنقود باعتبار ثمانية أضعاف وثلاث ضعف قيمتها السنوية وتصير الاطيان المعطاة حين ترتيب هذه الفوايز ملكا مطلقا للمتفعين

﴿ المادة الثانية ﴾

بعد حصول الاستبدال بالكيفية السالفة الذكر لا يعود لارباب المرتبات التي استبدلت ولا لورثتهم ولا لغيرهم من ذوى الحقوق أدنى حق فيها

﴿ المادة الثالثة ﴾

على ناظر المالية تنفيذ أمرنا هذا .

صدر بسراى رأس التين في ٢٨ شوال سنة ١٣٠٧ (١٦ يونية سنة ١٨٩٠) .

سعادة اسماعيل محمد باشا — أنا موافق على هذا المشروع .

حضرة حسن بك مذكور — رأى أن القيمة التي تدفعها الحكومة لارباب فوايز الالتزام تكون بقدر قيمة تلك الفوايز مدة خمس عشرة سنة .

سعادة الوكيل — تؤخذ الآراء .

أخنت وتقرر بالأغلبية رأى سعادة اسماعيل باشا محمد .

سعادة الوكيل — وردت بعض تذاكر اعتذار من بعض حضرات الاعضاء فلتل .

تليت تذكرة تاريخها ٢٧ مارس سنة ١٨٩١ واردة من سليمان أباطة باشا وهذه صورتها .

حيث موجود عندي جملة أعذار منعتني عن الحضور الآن فالأمل قبول عندي قدر عشرة أيام وبعدها أحضر للمجلس أفندم .

تليت تذكرة تاريخها ٣٠ مارس سنة ١٨٩١ واردة من حضرة جاد مصطفى أفندى وهذه صورتها .

حيث حصل لي عيا منعتني عن الحضور بجلسة المجلس يوم أول ابريل سنة ١٨٩١ فبمنه تعالى متى حصل لي الشفا أحضر حالا للمجلس وبما ذكر لزم تحريره لسعادنكم بأمل قبول اعتذارى هذا أفندم .

وتقرر أن الجلسة تكون الساعة ٣ عربي من يوم الاثنين المقبل ٦ ابريل سنة ١٨٩١ .

ثم إن سعادة الوكيل ختم الجلسة بقوله (ختمت الجلسة) والساعة ٦

طيه عشرة أوراق مشروعات وغيرها

مَجْلِسُ شُورَى الْقَوَانِينِ

محضر جلسة يوم الاثنين ٢٧ شعبان سنة ١٣٠٨ (٦ أبريل سنة ١٩٩١)

حضرة صوفاني بك — بما أن المجلس لم يبق به أشغال والقانون النظامي يقضى بقبض جلساته متى فرغ من نظر الأشغال المعروضة عليه لا سيما وأن شهر رمضان لم يبق عليه إلا أيام قليلة فإذا وافق فليتقرر بصرف المجلس لغاية شهر مايو القادم .

(استحسن عام).

ثم إن سعادة الوكيل ختم الجلسة بقوله (ختمت الجلسة) والساعة ٣ م

فتحت الجلسة الساعة ٣ ونصف عربي تحت رئاسة سعادة حسن حلي باشا وكيل المجلس وحضور ٢٠ من حضرات الأعضاء .

سعادة الوكيل — نظارة المالية أرسلت للمجلس عدة نسخ من ميزانية الحكومة سنة ١٨٩١ وقد توزع منها على حضرات الأعضاء كل واحد نسخة ولم يرد للمجلس أشغال تنتظره خلاف التي نظرت بالجلسة الماضية .

مَجْلِسُ شُورَى الْقَوَانِينِ

محضر جلسة يوم الاثنين ٢٤ شوال سنة ١٣٠٨ (أول يونيه سنة ١٩٩١)

أمرنا بما هو آت

﴿ المادة الأولى ﴾

اعلان الأوراق والأحكام للضباط والصف ضباط والعساكر الذين في الخدمة يكون بواسطة سردارية الجيش سواء كانت متعلقة بمواد مدنية أو مواد جنائية فإن كان من يراد الاعلان اليه موجودا في جهة بعيدة عن مركز السردارية تعلن الورقة أو الحكم بواسطة الضابط الذي يعينه السردار لذلك ويشعر نظارة الحقاينة عنه ويكون الاجراء كذلك في تنفيذ ما يصدر من الأحكام على أحدهم بمقوية .

﴿ المادة الثانية ﴾

تراعى في الاعلان والتنفيذ المواعيد والأصول المقررة في القانونين المشار اليهما آنفاً .

﴿ المادة الثالثة ﴾

يجوز للضباط والصف ضباط والعساكر أن يقرروا المعارضة في الاحكام الجنائية أو استئنافها أمام أحد رؤساء الاقلام بالسردارية أو غيره ممن يتتبعه السردار لذلك بشرط أن يكون حالفا لليمين القانونية المقررة في المادة (٣٥) من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية أمام المحكمة الابتدائية الأهلية القائم بأعمال وظيفته في دائرتها وعلى الكاتب المذكور أن يبلغ المعارضة أو الاستئناف فوراً لقلم النيابة العمومية بالمحكمة التي أصدرت الحكم الذي حصلت فيه المعارضة أو استؤنف .

﴿ المادة الرابعة ﴾

يجوز لمتهم في المواد الجنائية من الضباط والصف ضباط والعساكر أن يوكل عنه غيره في عمل المعارضة أو الاستئناف أو في المدافعة عنه بغير حضوره الا اذا أمرت المحكمة المنظورة بها الدعوى بحضوره بنفسه عند الاقتضاء .

فتحت الجلسة الساعة ٣ والدقيقة عشرة تحت رئاسة سعادة علي شريف باشا رئيس المجلس وبحضور ٢٠ من حضرات الأعضاء .

قلى محضر آخر جلسة من الانعقاد السابق فتصدق عليه .

سعادة الرئيس — وردت مكاتبة من رئاسة مجلس النظار رقم ٦ شوال سنة ١٣٠٨ ١٤ مايو سنة ٩١ نمرة ١٢ وممها مشروع أمر عال مختص بانتداب السردارية لاعلان الاوراق والأحكام الصادرة من جهات القضاء الى الصف ضباط والعساكر فليتليا .

تليا وهاتان صورتاهما :

﴿ صورة الافادة ﴾

مرسل مع هذا لسعادتكم مشروع أمر عال مختص بانتداب السردارية لاعلان الاوراق والأحكام الصادرة من جهات القضاء الى الصف ضباط والعساكر لآخر ما اشتمل عليه الأمل نظره بهيئة مجلس شورى القوانين واعادته لهذا الطرف مشفوعاً بما تراه الهيئة فيه اختم .

صورة المشروع

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على أمرينا الصادرين في ١٣ محرم سنة ١٣٠١ و ١٣ نوفمبر سنة ١٨٨٣ بالتصديق على قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية وقانون تحقيق الجنايات .

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحقاينة وموافقة رأى مجلس النظار وبعد سماع أقوال مجلس شورى القوانين ،

﴿ المادة الخامسة ﴾

كل ما كان مخالفاً لأمرنا هذا يعد لاغياً ولا يعمل به .

﴿ المادة السادسة ﴾

على ناظرى الحرية والحقانية تنفيذ أمرنا هذا كل فيما يخصه .

صدر بسراي

حضرة صوفانى بك — أوافق على هذا المشروع انما من حيث أن الجملة الواقعة فى الفقرة الثانية من المقدمة وهى (وبعد سماع أقوال مجلس شورى القوانين) لا تنطبق على النص المدون بالقانون النظامى وهو (وبعد أخذ

رأى مجلس شورى القوانين) فإذا وافق فلتستبدل بالجملة الاخيرة لتكون كنص القانون .

سعادة حلم باشا — رأيى ألا يكون هناك امتياز خصوصى للعساكر أمام القضاء لأنهم لم يخرجوا عن كونهم أسوة بالأهالى لا سيما وأن الاعلان بواسطة السردارية فيه طولة ربما أنها تضر بآرباب الحقوق .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء

أخنت وتقرر بالإغلبية رأى حضرة صوفانى بك .

ولداعى علم وجود أشغال تقرر أنه عند ورود أشغال جديدة فسعادة الرئيس يحدد الجلسة .

ثم أن سعادة الرئيس ختم الجلسة بقوله (ختمت الجلسة) والساعة ٤ .

مَجْلِسُ شُورَى الْقَوَانِينِ

محضر جلسة يوم الخميس ٤ القعدة سنة ١٣٠٨ (١١ يونية سنة ١٨٩١)

خصوصياتها أعلاه الأمل من سعادتك عرضها على هيئة مجلس شورى القوانين واعادتها لهذا الطرف مشفوعة بما تراه الهيئة فيها هذا وموجود مشروعات أخرى سترسل لمجلس شورى القوانين عند ما تتجزأ أفندم

عدد

١ مشروع أمر عال بخصوص المتشردين وحمل السلاح

٢ » » بتعديل قانون العقوبات

٣ » » بتعديل الأمر الصادر في ١٢ يونيه سنة ١٨٨٩

بالترخيص للمديرين والمحافظين ووكلائهم بتحقيق الوقائع الجنائية

نليت الافادة الثانية وهذه صورتها

حيث أن ما أرسل وما سيرسل من المشروعات المتعانة بالمحاكم وحفظ الأمن العموى يحتاج لاعطاء ايضاحات عنه لهيئة مجلس شورى القوانين فالأمل من سعادتك افادتنا عن اليوم الذي تحصل فيه المداولة في هذه المشروعات لأجل اقتداب كل من جناب مستر سكوت من قبل نظارة الحقانية وسعادة كتشنر باشا من قبل نظارة الداخلية للحضور أمام هيئة المجلس واعطائه كل ما يطلبه من البيانات والايضاحات أفندم .

حضرة شواربي بك — إذا وافق فايبدأ بتلاوة مشروعى التعديل المراد

ادخاله على قانون العقوبات وتعديل الامر الصادر في ١٢ يونيه سنة ١٨٨٩

(استحسن)

تلى مشروع الامر الشامل للتعديل المقتضى ادخاله على قانون العقوبات وهذه صورته

فتحت الجلسة الساعة ٣ عربى تحت رئاسة سعادة علي شريف باشا رئيس المجلس وبحضور ٢٤ من حضرات الاعضاء .

تلى محضر الجلسة الماضية فتصدق عليه .

وقد حضر سعادة ناظر الحقانية وحناب المستر سكوت مستشار هذه النظارة وسعادة كتشنر باشا .

سعادة الرئيس — وردت ثلاث افادات من عطوفتو رئيس مجلس النظر احداها رقم ٢ القعدة سنة ١٣٠٨ (٩ يونية سنة ٩١) نمرة ١٣ ومعهما ثلاثة مشروعات أوامر عالية أحدها بخصوص المتشردين وحمل السلاح والثانى بتعديل قانون العقوبات والثالث بتعديل الأمر الصادر في ١٢ يونية سنة ١٨٨٩ بالترخيص للمديرين والمحافظين ووكلائهم بتحقيق الوقائع الجنائية والافادة الثانية رقم التاريخ المذكور نمرة ١٤ بالاستفهام عن اليوم الذى ستعقد فيه الجلسة لاتتداب جناب المستر سكوت من قبل نظارة الحقانية وسعادة كتشنر باشا من قبل نظارة الداخلية للحضور أمام هيئة المجلس واعطائه البيانات والايضاحات فيما ورد وما سيرد من المشروعات المتعلقة بالمحاكم وحفظ الأمن العموى والثالثة رقم ١٣ القعدة سنة ١٣٠٨ ١٠ يونية سنة ١٨٩١ نمرة ١٥ ومعهما أربعة مشروعات أوامر عالية الاول بتعديل قانون تحقيق الجنايات والثانى بتحديد اختصاصات عمد ومشايخ البلاد ومشايخ الخفراء والثالث بتعديل المادة العاشرة والمادة الحادية والعشرين من الأمر العالى الصادر بتاريخ ٩ شعبان سنة ١٣٠٠ ١٤ يونية سنة ١٨٨٣ والرابع بتحويل المديرين حق النظر فى الخلفات بمدير ياتهم والحكم بالغرامة لغاية مائة قرش وبالمجلس لغاية أسبوع (وقد جرى ما لزم لاخبار عطوفته بتاريخ الجلسة) وإذا قُتل الافادتان الأولى والثانية ثم المشروعات الواردة مع الافادة الأولى وتؤخذ آراء ورغبات الهيئة عنها .

نليت الافادة الأولى وهذه صورتها .

مرسل مع هذا لسعادتك الثلاثة مشروعات أوامر عالية الموضحة

﴿ المادة ٢٩٠ ﴾

يعاقب بالاشغال الشاقة مؤقتاً كل من سرق بواسطة نقب أو كسر من الخارج أو تسور حدار أو استعمال مفاتيح مصطنعة من أما كن ولو غير مسكونة ولا ملحقة بالمسكونة لكنها مغلفة ومحاطة بحيطان أو بسياج من شجر أخضر أو حطب يابس أو بخنادق .

﴿ المادة ٢٩٢ ﴾

يعاقب بالحبس مدة ثلاث سنين كل من حصلت منه سرقة في إحدى الأحوال الآتية :

أولاً — اذا حصلت السرقة ليلاً أو اشترك فيها شخصان فأكثر أو حصلت مع أحد هذين الشرطين ولكن في مكان مسكون أو في أحد المحلات المدة للعبادة .

ثانياً — اذا كان السارق حاملاً لأسلحة ظاهرة أو مخبأة ولو حصلت السرقة نهاراً ومن شخص واحد وفي مكان غير مسكون

ثالثاً — اذا كان السارق خادماً بالأجرة سواء سرق من مال مخدومه أو من مال ضيف نزل عند مخدومه أو من مال صاحب منزل دخل فيه مع مخدومه أو كان السارق كاتباً أو مستخدماً أو صاعداً أو متعلماً عند أحد أرباب الصنائع وسرق من منزل من استخدمه أو استعمله في الصناعة أو علمه إياها أو معمله أو مخزنه أو مكان أشغاله المعتاد .

رابعاً — اذا كان السارق صاحب لوكندناؤ أو خان أو عربجياً أو مراكبياً أو نجوهم أو أحد توابعهم سواء سرق جميع الأشياء الموثقة عن عليها أو بعضها .

خبرة مصطفى بك خليفة — اذا وافق فليستفهم من حضرة مسر سكوت عما اذا كان المتقدمون في السن وضعا البنية وذوو العاهات تسرى عليهم أحكام التعديل الواقع في المادة ٤٤ من قانون العقوبات أي من حيثية تشفيهم داخل السجن أم لا .

(استحسن)

جناب المسر سكوت — حكم التشغيل داخل المحابس يسرى على أقوياء البنية أما المتقدمون في السن والضعاف وأرباب المال والعاهات فهم مستنزون من هذا الأمر وقريباً سيقدم المجلس (شوري القوانين) لائحة السجن وبها تفصيلات ذلك .

سعادة ناظر الحقايقه — لوائح المجالس مبين بها أنواع الاشغال التي يقوم بها المحبوسون ولا بكاف تلك الاشغال إلا أقوياء البنية كما أوضح جناب مستشار النظارة :

مشروع أمر عال

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على قانون العقوبات المحاكم الاهلية

أمرنا بما هوآت

﴿ المادة الأولى ﴾

عدلت المادة ١٤ من قانون العقوبات المذكورة أعلاه كما يأتي:

العقوبة بالحبس هي وضع المحكوم عليه في أحد محابس الحكومة جميع لمدة المقررة في الحكم وتشغيله بعمل تطبيقاً لاوايح هذه المحابس

﴿ المادة الثانية ﴾

ألغيت المادة ٢٩٠ من القانون المذكور ويزاد على المادة ٢٩٢ فقرة جديدة هذا بجها :

خامساً — اذا حصلت السرقة بواسطة كسر باب من الخارج أو تسور حدار أو استعمال مفاتيح مصطنعة في أما كن ولو غير مسكونة ولا ملحقة بأ ما كن مسكونة لكنها مغلفة ومحاطة بحيطان أو بسياج من شجر أخضر أو حطب يابس أو بخنادق

﴿ المادة الثالثة ﴾

على ناظر حقايقنا سفيذ أمرنا هذا

سعادة أباطه باشا — اطلب مع مواقفه الهيئة تلاوة المواد ٢٤ و ٢٩٠ و ٢٩٢ من قانون العقوبات المنوه عنها بالشروع

(استحسن)

تليت المواد المذكورة وهذه صورها :

﴿ المادة ٤٤ ﴾

العقوبة بالحبس هي وضع المحكوم عليه في أحد محابس الحكومة جميع المدة المقررة في الحكم

﴿ المادة الثانية من الأمر المشار إليه ﴾

التحقيقات التي يشرع فيها المحافظ أو المدير أو وكيل المديرية أو المحافظة لا تنزع منه قبل اتعاقها وله أن يطلب من النيابة أحد أعضائها ليحضر معه في التحقيق .

تليت المادة الثالثة وهذه صورتها :

يعين أيضاً مأمورون من مأموري البوليس لتحقيق المواد الجنائية خاصة في بعض المدن وفي الجهات الأخر التي يعينها مجلس النظار ويكون انتخاب وتعيين هؤلاء المأمورين بمعرفة ناظر الداخلية بالاتحاد مع ناظر الحفانية .

حضرة غمراوي بك — ما دام أن كل مدير أو وكيله وكل محافظ أو وكيله جائز له أن يحقق قضايا الجنايات والجنتج الداخلية في دائرة اختصاصه في أي حالة سيكون اجراء التحقيق بمعرفة مأموري البوليس هل سيكون بصفة انتداب لتحقيق قضايا خصوصية أو ما هي الكيفية أرجو التوضيح عن ذلك من حاب مستشار نظارة الحفانية .

حضرة صوفاني بك — حيث انه لا يجوز التصديق على أمر مجهول ليس معلوماً له حدود ولا صفة فأرى أن التصديق على المجهول لا يصح .

حنا مستشار الحفانية — ان الحكومة متعين فيما بعد بعض مفتشي البوليس لتحقيق القضايا الجنائية ويكون تعيين المحل الجائر لهم اجراء هذه الوظيفة فيه بمعرفة مجلس النظار أما أشخاص أولئك المفتشين فيكون تعيينهم بمعرفة ناظر الداخلية بالاتحاد مع ناظر الحفانية أعني أنه كما أعطى للمحافظين ووكلائهم والمديرين ووكلائهم اختصاصات قاضي التحقيق فكذلك يكون لمفتش البوليس الذي يعينه ناظر الداخلية والحفانية نفس هذه الاختصاصات في الجهة التي يعينها له مجلس النظار لاداء هذه الوظيفة فيها وهذا الأمر لا يحصل منه أدنى إخلال بالأمن العمومي بل بالعكس (أعني أنه ينتج عنه النفع) ويمكن اذ ذلك لرجال البوليس استكشاف الحقائق .

سعادة أباظة باشا — رأي أن المادة تعدل بما يفيد أن ناظر الداخلية والحفانية لها الحق في تعيين بعض مأموري البوليس لتحقيق بعض القضايا الجسيمة التي يترأى لها لزوم ذلك فيها .

سعادة ناظر الحفانية — من المعلوم أن كل قضية جنائية لا بد من تحقيقها وكان جارياً اجراء التحقيق في الأول بمعرفة قضاة التحقيق ثم لاجل السهولة في التحقيقات أعطيت للمحافظين والمديرين ووكلائهم اختصاصات قضاة التحقيق وصار التحقيق يجري إما بمعرفة القضاة المعينين له أو بمعرفة أولئك الذين أعطيت لهم تلك الاختصاصات والآن اقتضى الحال لاعطاء اختصاصات قاضي التحقيق في المواد الجنائية لبعض مأموري البوليس بالصفة المبينة بالمادة علاوة على من ذكروا تجزيراً للاشغال ليس الا .

سعادة حسن حلمي باشا — ما دام ان لوائح السجون ستقدم للجلسة فالأوفى تأخير المشروع المطروح أمام الهيئة الآن حتى ترد تلك اللوائح وتنتظر ابتداء .

جناب المستر سكوت — لا بأس من ذلك .

(استحسن عام)

تلى من المشروع الشامل لتعديل الامر العالي الصادر في ١٢ يونية سنة ٨٩ لغاية المادة الثانية . وتليت المادتان الأولى والثانية من الامر المشار اليه وتقرر اتفاقاً بالمواقعة على مافي مادي المشروع الشامل لتعديل اللثنى عنهما وهذه صور ما تلى .

مشروع أمر عال

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على أمرنا الصادر في ١٢ يونيه سنة ١٨٨٩ بالترخيص لكل من المديرين والمحافظين ووكلاء المديرين والمحافظات أن يباشر بنفسه تحقيق الوقائع الجنائية .

وبعد الاطلاع على قانون تحقيق الجنايات بالحاكم الاهلية .

أمرنا بما هو آت

﴿ المادة الاولى ﴾

قد صار تعديل المادة الاولى من أمرنا الصادر في ١٢ يونيه سنة ١٨٨٩ المشار اليه آنفاً على الوجه الآتي :

يجوز لكل من المحافظين والمديرين ووكلاء المحافظات والمديرين أن يباشر بنفسه تحقيق ما يقع في دائرة اختصاصه من الجنايات والجنتج وأن يجمع الأدلة والبراهين اللازمة ويحيل المتهمين على النيابة العمومية . ولكل من المومى اليهم أن يطلب من النيابة أحد أعضائها ليحضر معه في التحقيق .

﴿ المادة الثانية ﴾

ألغيت المادة الثانية من أمرنا المشار اليه .

المادة الاولى من الامر الصادر في ١٢ يونية سنة ٨٩

يجوز لكل من المحافظين والمديرين ووكلاء المحافظات والمديرين أن يباشر بنفسه تحقيق الوقائع الجنائية التي تقع في دائرته وأن يجمع كل ما يلزم من الاستدلالات لاثباتها ويحيل المتهمين على النيابة .

سعادة أدهم باشا — وأنا أصدق على بقاء المادة .

سعادة حسن حلمي باشا — رأيي أن يجعل مأمور البوليس ضمن المادة الأولى أي مع المديرين والمحافظين .

سعادة صفوت باشا — مادام أن المحافظين والمديرين ووكلاءهم قد أعطيت لهم اختصاصات قاضي التحقيق في دوائر اختصاصاتهم فما هو اللازم لوضع هذه المادة القاضية بتحويل هذا الحق لأشخاص مجهولين يقومون بنفس هذا العمل في دائرة اختصاص المديرين والمحافظين .

سعادة حليم باشا — أصدق على المادة إنما يصير إفصاحها بما قاله جناب المستر سكوت .

حضرة الشيخ حسين عابدين — علاوة على ما قلته أقول إن جعل التحقيق في يد شخص واحد فيه تضيق ولا تحصل منه الثمرة المقصودة إذ يحتمل أن يأتي بلاغ بمحصول جنائية ولا يكون المخول له الحق موجودا فإذا يكون تعدد المخول لهم هذا الحق أولى وأنا أصدق على المادة .

حضرة عوض بك سعد الله — أوافق على رأي سعادة حليم باشا .

حضرة حسن بك مدكور — رأيي أن يكون التحقيق تحت سلطة المدير ويكون هو الرئيس على من يكون له هذا الحق .

سعادة اسماعيل باشا محمد — أوافق على رأي حضرة حسن بك مدكور .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أخذت فتقر بأغلبية أربعة عشر صوتا ببقاء المادة على حالها .

تلى باقي المشروع وتقرر بالاتفاق بالموافقة عليه وهذه صورته .

﴿ المادة الرابعة ﴾

يجوز مع ذلك لاودة المشورة بالمحكمة الابتدائية أن تنتدب في مواد الجنايات بناء على طلب النيابة قاضيا للتحقيق وفي هذه الحالة يحق القاضي المنتدب الواقعة بنفسه .

﴿ المادة الخامسة ﴾

التحقيقات التي يجريها الموظفون المنوون عنهم في المادتين الأولى والثالثة تبلغ الى النيابة فإن وجدت غير مستوفية ترفعها لاودة المشورة بالمحكمة وهي تنتدب قاضيا لاستيفاء التحقيق إذا رأت لزوما لذلك أو تحيل التهمين على المحكمة المختصة بنظر الدعوى .

حضرة أحمد بك أبازله — إذا كانت اختصاصات قاضي التحقيق مستعطي لمأمور البوليس في جهة داخلية دائرة اختصاص أحد المديرين أو المحافظين وحصلت واقعة جنائية فمن يكون البلاغ ومن منهما الذي يكون له الحق في تحقيقها فلا شك إذا لم يكن هناك حد يبين الحالة وبما أن كلا من المدير ومأمور البوليس يرتكن على الآخر في التحقيق ولا بشرع فيه ويترتب على ذلك اشكالات .

جناب مستشار الحقانية — الغرض المقصود هو زيادة عامل في بعض الجهات التي يعينها مجلس النظر حتى بوجوده يتيسر إنجاز الأشغال فإذا وجدت قضية يلزم تحقيقها وبدأ فيها المدير أو المحافظ فهو الذي يتمها وكذلك إن كان الباديء بمأمور البوليس فيكون عليه اتمامها وعلى كل حال لمأمور البوليس الذي سيعطى له هذا الاختصاص هو تحت إدارة المدير أو المحافظ .

حضرة مصطفى بك خليفة — مادام أن قضاة المحاكم لهم الحق في التحقيق وللمديرين والمحافظين ووكلائهم هذا الحق فما الداعي لتعيين مفتش البوليس مع وجود من ذكروا .

جناب مستشار الحقانية — قضاة المحاكم قليلون بالنسبة للأشغال والمديرون ووكلائهم لا يمكنهم أشغال مديريتهم من مباشرة كل التحقيقات ولما أن كان من الضروري إنجاز القضايا بكل ما يمكن من السرعة قد دعت الحال الى وضع هذه المادة في المشروع كي بمقتضاها يسوغ تعيين بعض مأموري البوليس في بعض الجهات للمساعدة وبذلك تنجز الأشغال .

سعادة ناظر الحقانية — إن التحقيق إذا كان اجراءه بمعرفة قاضي التحقيق أو المديرين أو المحافظين أو مأموري البوليس فهو حسب القانون ولا فرق في اجرائه بمعرفة أحدهم ولم تغير المادة شيئا بما هو جار الآن بل نصها يقضي بزيادة عامل في بعض الجهات للمساعدة في التحقيق بواسطة إعطائه اختصاصات قاضي التحقيق التي هي معطاة للمديرين والمحافظين .

ومن حيث أن الهيئة يلزمها التروى فإن تراءى لها لزوم تأخير المشروع لجلسة أخرى كي يتسنى لها التروى فيه فلا بأس وأطلب أخذ الرأي عن التأخير وعدمه .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أخذت فتقر بالأغلبية عدم التأخير وأن تستمر المناقشة .

حضرة الشيخ حسين عابدين — المسألة قد تنورت بما أبداه جناب مستشار الحقانية ورأيي بقاء المادة على حالها .

﴿ المادة السادسة ﴾

على ناظرى الداخلية والحقانية تنفيذ أمرنا هذا كل منهما فيما يخصه .

سعادة الرئيس — الآن بقى من الثلاثة مشروعات الواردة مع الافادة
نمرة ١٣ مشروع المنشورين وحمل السلاح

حضرة طلبه بك سعودى — رأى طبع هذا المشروع ابتداء وتوزيعه
على الهيئة وبعدها تعقد جلسة لهذا كره فيه .

حضرة جاد أفندى مصطفى — الاوافق تشكيل لجنة لتنظر هذا
المشروع .

حضرة مصطفى بك خايفة — اللازم هو طبع المشروع وتوزيعه ابتداء .

حضرة الشيخ حسين عابدين — هذا المشروع مهم جدا خصوصا وأن
الحكومة أضافت عليه مشروع السلاح والذى أراه هو أن يفصل مشروع
التشردين من مشروع السلاح ليكون كل منهما على حدته ويطبغ ويوزع على
حضرات الأعضاء ثم تشكل لجنة لفحصهما وما تراه فيهما تعرضه على
الهيئة .

سعادة أباطه باشا — المشروع لم يتك وربما أن يكون هناك ارتباط
فيما بين حالة التشردين وحمل السلاح والأونى طبع المشروع بحالنه
وتوزيعه. وبعدها ينظر .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .
أخذت فتقرر بالأغلبية طبع المشروع وتوزيعه .

سعادة أباطه باشا — بما أنى عازمت على التوجه الى جهة الشام من أجل
تغيير الهواء قدر شهرين أو ثلاثة فأعلم الهيئة بذلك .

سعادة الرئيس — وردت بعض افادات من حضرات الاعضاء
فلتتل .

تليت وهذه صورها :

تذكرة من حضرة أحمد أفندى الهرميل مؤرخة ٢٩ مايو سنة ١٨٩١
أعرض لعطوفتكم ان عندى أعذارا تمنعنى عن الحضور لهيئة المجلس خمسة
عشر يوما من أول شهر يونيه فالتمس قبولها أفندم .

تذكرة من حضرة مصطفى بك حسن الطحان رقم ٣١ مايو سنة ٩١
قد طرأ على أشغال ضرورية وبسببها يتعذر حضورى للمجلس يومين
تاريخه فأرجو التصريح لى بعمدة ثمانية أيام وبمضيها ان شاء الله أحضر
للمجلس أفندم .

تذكرة من حضرة طلبه بك سعودى فى تاريخه .

أمس حصل لى عيا شديد وغير ممكننى الحضور لجلسة باكر فان شاء الله
بحصول الشفاء أحضر للمجلس أفندم .

تذكرة من حضرة مصطفى بك منصور رقم ٤ يونيه سنة ١٨٩١
حصل عندى عذر يوجب تأخيرى عشرة أيام فالرجو قبوله أفندم .

وتقرر أن الجلسة تكون الساعة ٣ عربى من يوم السبت بعد باكر لنظر
الأربعة مشروعات الواردة مع الافادة نمرة ١٥

ثم ان سعادة الرئيس ختم الجلسة بقوله (ختمت الجلسة) والساعة ٥

نمرة ٨
امضاء (حسين يسرى)
(على شريف)
حاتم

مَجْلِسُ شُورَى الْقَوَانِينِ

محضر جلسة يوم السبت ٦ القعدة سنة ١٣٠٨ (١٣ يونية سنة ١٨٩١)

مشروع أمر عال

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على قانون تحقيق الجنايات .

وبعد الاطلاع على أمرنا الصادر في ٣ نوفمبر سنة ١٨٩٠ بتشكيل محاكم
للأمور الجزئية والمصالحات في دائرة كل محكمة ابتدائية .

أمرنا بما هو آت

المادة الأولى

يجوز للمديرين النظر في جميع المخالفات التي تقع في المديرية والحكم بالغرامة
لغاية مائة قرش وبالحبس لغاية أسبوع وذلك مع مراعاة أصول وقواعد
الاجراء المقررة في قانون تحقيق الجنايات .

حضرة مصطفى بك الطحان - من حيث أن هذا الحق قد خول
للمديرين فأرى من اللزوم تخويله أيضاً للمحافظين فان تحسن ذلك لدى
الهيئة فلتقرره .

جناب مستشار نظارة الحقانية - أوافق على هذا الرأي .

(استحسان عام)

تلى باقي المشروع وهذه صورته .

﴿ المادة الثانية ﴾

يزول هذا الاختصاص عن المديرية اذا أحيلت الدعوى على قاضي الأمور
الجزئية بقتضى اعلان يرسل له قبل أن يطالب المتهم بالحضور للحكم عليه من المديرين

فتحت الجلسة الساعة ٣ عربى تحت رئاسة سعادة على باشا شريف رئيس
المجلس وبحضور ٢٣ من حضرات الاعضاء .

تلى محضر الجلسة الماضية وتصدق عليه وقد حضر جناب مستشار نظارة
الحقانية وسعادة كتشنر باشا .

سعادة الرئيس - الاشغال الباقية تحت النظر في هذه الجلسة هي
الاربعة مشروعات أوامر عالية الواردة بإفادة عطوفتو رئيس مجلس النظر
رقم ١٣ القعدة سنة ١٣٠٨ (١٠ يونية سنة ١٨٩١) نمرة ١٥ واذا فلتل
الافادة ثم المشروعات واحدا بعد آخر مع تبديلة تلاوة ما ترى الهيئة تبديته
منها وتؤخذ آراؤها ورغباتها عن كل مشروع .

تليت الافادة وهذه صورتها :

مرسل لسعادتك مع هذا أربعة مشروعات أوامر عالية الأول متعلق
بتعديل قانون تحقيق الجنايات والثاني بتحديد اختصاصات عمد ومشايخ البلاد
ومشايخ الحفر والثالث بتعديل المادة العاشرة والمادة الحادية والعشرين من الأمر
العالى الصادر بتاريخ ٩ شعبان سنة ١٣٠٠ (١٤ يونية سنة ١٨٨٣)
والرابع بتخويل المديرين حق النظر في المخالفات بعديرياتهم والحكم بالغرامة
لاية مائة قرش وبالحبس لغاية أسبوع الأمل عرض هذه المشروعات على
هيئة مجاس شورى القوانين واعادتها لهذا الطرف مشفوعة بما تراه الهيئة
المشار اليها فيها أفندم .

سعادة اسماعيل باشا محمد - وأبى البدء بتلاوة المشروع القاضى بأن
المديرين لهم الحق بالنظر في المخالفات التى تقع في المديرية والحكم فيها

(استحسان)

تليت مقدمة المشروع - والمادة الأولى منه وهاتان صورتاهما .

﴿ المادة الثالثة ﴾

يجب على المديرين أن يباشروا هذه الوظيفة القضائية بأنفسهم ولا يجوز لهم أن ينتدبوا لها الوكيل ولا أى مستخدم آخر بالدبيرة .

﴿ المادة الرابعة ﴾

على ناظرى الداخلية والحقانية تنفيذ أمرنا هذا كل منهما فيما يخصه

سعادة حسن حليم باشا — اذا غاب المدير عن مركزه فماذا يكون في قضايا المخالفات

جناب مستشار الحقانية — حق الحكم في المخالفات لم يخول للمدير الا لأجل زيادة سلطته ليس الا لأن الحق الأصلي هو لقاضى الأمور الجزئية

حضرة طلبه بك سمودى — من المعتاد عند وقوع المخالفات أن يصير البلاغ عنها للبولىس وهو يبلغ النيابة فلو صدق على هذا المشروع والحالة على ما هي عليه من حيثية البلاغات فمن أين المدير يأخذ خبرا بالمخالفات التى تقع ويحكم فيها

جناب مستشار الحقانية — أن الحكم في المخالفات هو من اختصاصات قضاة المحاكم الجزئية كما قلت ولم يخول للمدير حق الحكم فيها الا لأجل زيادة نفوذه فاذا كان المدير موجودا في مركزه فمعاون البولىس يقدم له قضايا المخالفات والنيابة لا تعارض في هذا الأمر

ومن حيث قلنا ان حق الحكم في المخالفات بمقتضى القانون هو لقاضى الأمور الجزئية فنقول أنه مع الترخيص به للمدير فانه لا يزال من حقوق قاضى المصالحات ولا يصح أنه يسلم من اختصاصاته وفي حالة غياب المدير فقاضى الأمور الجزئية موجود وقائم بأعماله

حضرة طلبه بك سمودى — من حيث أن حق الحكم في المخالفات هو لقاضى الأمور الجزئية ولم يخول للمدير حق الحكم فيها الا لأجل زيادة نفوذه وأن البلاغات ستبقى على ما هي عليه فيلزم على ذلك أن البلاغ يكون لقاضى الأمور الجزئية والمدير ما

حضرة أحمد بك أباطه — رأى ألا يعطى هذا الحق لا للمديرين ولا للمحافظين

سعادة اسماعيل باشا محمد — من حيث أنه قد أخذت الاستعلامات اللازمة من جناب مستشار نظارة الحقانية عن هذا المشروع فالجلاس يتذاكر فيه فيما بعد ويعطى رأيه

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء

أخذت وتقرر بالاتفاق رأى سعادة اسماعيل باشا محمد

سعادة الرئيس — قبل المذاكرة في مشروعات أخرى أعلم الهيئة بأنه قد وردت افادة من عطف قتلورئيس مجلس النظار رقم ٦ ذوالقعدة سنة ١٣٠٨ (١٣ يونيه سنة ٩٩) نمرة ١٦ ومعه مشروع أمر عال بشأن اعادة الجراد فان تحسن نظره قبل خلافة نظرا لأهمية مسألة الجراد فليقرر

تقرر بالاتفاق البدء في المشروع المذكور

جناب مستشار نظارة الحقانية و— سعادة كاشش باشا قد استأذنا في الانصراف مؤقتا وانصرفا

سعادة الرئيس — اذا تلى افادة رئاسة مجلس النظار المحكي عنها آنفا ثم المشروع مادة فائدة وتؤخذ الآراء عن كل مادة

تليت الافاة وهذه صورتها

مرسل لسعادتكم مع هذا مشروع أمر عال بشأن اعادة الجراد على الصفة التى تبينت فيه الأمل عرضه على هيئة مجلس شورى القوانين واعادته لهذا الطرف مشفوعا بما تراه الهيئة فيه أفندم .

تليت مقدمة للمشروع والمادة الأولى منه وهاتان صورتاهما .

مشروع أمر عال بشأن اعادة الجراد

نحن خديو مصر

بناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية ومواقفة رأى مجلس النظار وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين .

﴿ أمرنا بما هو آت ﴾

﴿ المادة الأولى ﴾

يجوز للمديرين والمحافظين ومأمورى الرا كز أن يستحضروا كل شخص قدر على العمل للمعاونة على اعادة الجراد وفقس هذه الحشرات .

ويكون استحضار الاشخاص من أقرب الجهات للمحل المراد اعادة الجراد منه .

حضرة أحمد بك أباطه — رأى أن يذكر في هذه المادة بأن من يكلف بالخروج لهذا العمل اذا رغب إحضار نفر بدله بأجرة من طرفه من البلاد

تليت المادة الثالثة وهذه صورتها .

يكون الحكم بالعقوبات المذكورة من قومسيون تحت رئاسة المدير أو وكيله ويشكل من بالتمهيدس المديرية أو مندوبه ومن عمدة ينتخبه المدير ويعينه ويكون القومسيون المذكور في المحافظات تحت رئاسة المحافظة أو وكيله ومؤلغا من بالتمهيدس أو مندوبه ومن أحد أعيان المدينة ينتخبه ويعينه المحافظ ولا تكون أحكام القومسيون قابلة للنقض ولا للاستئناف .

حضرة صوفاني بك — رأى أن يكون القومسيون في المديرية عمدة ثان بدل واحد وفي المحافظات اثنان من الأعيان

حضرة طلبه بك سعودي — رأى أن الاتيين العمدة في قومسيون المديرية يكونان من أعضاء مجلس المديرية أما المحافظة فيؤخذ اثنان من أعيان المدينة بدل واحد

حضرة محمود بك حسين — من حيث أنه موجود بكل مديرية مجلس تأديب للحكم في المخالفات التي تتوقع بأسباب الترع والجسور فلاولى أن يحول له هذا الحق

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء

أخذت وتقرر بالأغلبية رأى حضرة طلبه بك سعودي

تلى باقى المشروع وتقرر بقاؤه على أصله وهذه صورته

﴿ المادة الرابعة ﴾

ينفذ المديرون والمحافظون الاحكام الصادرة من القومسيونات ويكون تحصيل الترامات بمقتضى الاحكام المقررة في أمرنا الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠

﴿ المادة الخامسة ﴾

على ناظر الداخلية تنفيذ أمرنا هذا

ثم حصر كل من جناب مستشار نظارة الحاقانية وسعادة كدشتر باشا

حضرة طلبه بك سعودي — رأى طبع الثلاثة المشروعات الباقية تحت النظر وتوزيع نسخها على الأعضاء وبعدها تمجد جلسة نظرها

استحسن وتقرر أن الجلسة تكون الساعة ٣ عربى من يوم الاربعاء القابل لنظر مشروع المتشردين وتكون جلسة بعدها يوم السبت الساعة ٣ عربى أيضاً لمباشرة نظر باقى المشروعات ثم انصرف جناب مستشار نظارة الحاقانية وسعادة كدشتر باشا وتقرر إعادة تلاوة المشروع الخول فيه للمديرين الحق في نظر المخالفات والحكم فيها.

البعيدة عن الجهة الموجودة بها الجراد أى البلاد الغير مكلفة بالخروج فيباح له ذلك لأنه يوجد من هو سليم البنية لكن لا يقدر على اداء هذه الاعمال نظراً لثرفه فان تحسن ذلك لدى الهيئة فلتقرره .

حضرة صوفاني بك — أوافق على ذلك وأزبد عليه بأن من يكون عنده عار شرعى يمنعه عن الخروج لآبادة الجراد فلا يكلف به

حضرة غمراوي بك — رأى أن يطلب محضر جلسة الهيئة الذى تقرر فيه تكليف الاهالى بخفر النيل كي ينظر في من هم المكلفون بهذا الخفر ومعرفة ما اذا كان من الموافق تكليفهم بآبادة الجراد من عدمه

سعادة حسن حلمى باشا — أهمية آبادة الجراد لا تقاس بخلافها وضرورى من اتخاذ الوسائل الكافية لآبادته بكل ما يمكن من الهمة والسرعة ولذا أنا أصدق على أصل المشروع .

حضرة عوض بك سعد الله — وأنا أيضاً أصدق على أصل المشروع نظراً لأهمية ما هو متعلق به .

سعادة أدهم باشا — رأى أن القادرين على قتل الجراد بأنفسهم مكافون بالخروج لهذا العمل لا محالة إلا من يكون عنده عذر شرعى أما المترهفون ومن لا يليق اخراجهم بأنفسهم فيقدمون البديل .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أخذت وتقرر بالأغلبية رأياً حضرتى أباطه بك وصوفاني بك .

تليت المادة الثانية وهذه صورتها .

كل من يرفض المعاونة في الاحوال اللازم احضاره فيها المينة في المادة السابقة يعاقب بالحبس من عشرة أيام الى ثلاثين يوماً أو بغرامة من عشرين الى مائتى قرش ويحكم بهذه العقوبة أيضاً على كل من يمنع أحد الاشخاص المطلوبين من المعاونة .

حضرة مصطفى بك خليفة — رأى ان الجزاء بالحبس يكون من خمسة أيام الى خمسة عشر يوماً والغرامة تكون من عشرة الى خمسين قرشا .

حضرة الشيخ حسين عابدين — رأى بقاء الجزاء على أصله انما يجعل لمن يحكم عليه به الحق في استئنافه وأمام ناظر الداخلية في ظرف خمسة عشر يوماً

حضرة غمراوي بك — أنا أستحسن أن الجزاء يكون بالغرامة فقط ومن لم يدفعها يكون جزاؤه الحبس .

سعادة حسن حلمى باشا — رأى بقاء المادة على أصلها .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أخذت وتقرر بالأغلبية بقاء المادة على أصلها .

نلى وصورته تقدم اثباتها في صدر هذا المحضر

حضرة أحمد مرزوق افندى — أصدق على هذا المشروع مع اضافة المحافظين فيه كما رأى حضرة مصطفى بك الطحان عند تلاوة المشروع في المرة الاولى

حضرة مصطفى بك خليفه — تخويل المديرين حق الحكم في المخالفات فيه مشقة على الاهالى بالنسبة لبعء البلاد عن مركز المديرية ومن حيث أن محاكم الامور الجزئية والمصالحات قد تشكلت في وجه قبلى ومجرىه الحكم في المخالفات وفي وجه مجرى جار الحكم مأمورى المراكز فالتى أراه هو بقاء الحالة على ما هي عليه أعنى أن الحكم في وجه قبلى يستمر جاريا بمعرفة قاضى المصالحات وفى مجرى بمعرفة مأمورى المراكز

حضرة طلبه بك سعودى — رأى أن البلاغ يكون للمدير وقاضى محكمة المصالحات فى آن واحد
سعادة أدهم باشا — رأى أنه اذا حولت الدعوى على المدير فلا يكون لقاضى المصالحات حق النظر فيها وكذلك اذا حولت على القاضى فلا يكون للمدير حق فى نظرها

حضرة محمود بك حسين — رأى تأخير المشروع لجلسة أخرى

حضرة صوفانى بك — ان الهيئة قررت فى الجلسة الماضية تخويل بعض مأمورى البوليس صفة قاضى تحقيق فى المواد الجنائية وهذا من قبيل المساعدة للمدير نظرا لكثرة أشغاله والمشروع المطروح أمامنا الآن مقتضاه أن المديرين يحكمون فى المخالفات .

وحيث أن احالة الحكم فى المخالفات على المدير فيه ضرر من جهتين الأولى زيادة مشغولية المدير لأن كثرة قضايا المخالفات لا تحفى والثانى تحمل الاهالى مشقة الذهاب والاياب من وإلى المديرية فى هذه القضايا الحاصل الحكم فيها الآن بمعرفة مأمورى المراكز تخفيفا على الاهالى من معاناة مشقة بعد المسافة خصوصا من تكون بلادهم بعيدة عن مركز المديرية مسافة اليوم واليومين .

فلهذا لاسباب أوافق على رأى حضرة مصطفى بك خليفه أعنى بقاء اجراء الحكم فى المخالفات بوجه قبلى بمعرفة قضاة المصالحات وفى وجه مجرى بمعرفة مأمورى المراكز حتى تشكل فيه محاكم للمصالحات وهذا منعا لزيادة مشغولية المديرين ومنع ضرر الاهالى .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء :

أخذت فتقرر بالأغلبية المطلقة بالموافقة على رأى حضرة صوفانى بك .

ثم ان سعادة الرئيس ختم الجلسة بقوله (ختمت الجلسة) والساعة ٥ ٠

مَجْلِسُ شُورَى الْقَوَانِينِ

محضر جلسة يوم الأربعاء ١٠ القعدة سنة ١٣٠٨ (١٧ يونيو سنة ١٨٩١)

ترجمة لائحة داخلية

نخص ببيان الأعمال التي يستغل بها المسجونون المحكوم عليهم بصفة نهائية .

﴿ المادة الاولى ﴾

كل مسجون حكم عليه بالحبس بأكثر من شهر واحد يجوز تشغيله في أعمال صناعية داخل الحبس .

﴿ المادة الثانية ﴾

توزع هذه الأعمال على حسب استعداد كل مسجون من حيث الصنعة والقوة .

﴿ المادة الثالثة ﴾

لا تزيد مدة العمل على خمس ساعات في اليوم .

﴿ المادة الرابعة ﴾

المسجونون الذين ليس لهم حرفة يدربون على الأعمال اليدوية التي يتراءى لمقتضى عموم السجون لزومها .

﴿ المادة الخامسة ﴾

يستعمل مقدار ٢٥ في المائة من الأرباح الناتجة من هذه الأعمال لأجل تحسين حالة المسجونين المجتهدين وذلك عند الإفراج عنهم .

تلى مشروع التعديل وهذه صورته .

مشروع أمر عال

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على قانون عقوبات المحاكم الأهلية .

فتحت الجلسة الساعة ٣ عربي تحت رئاسة سعادة علي خريف باشا رئيس المجلس وبحضور ٢٥ من حضرات الأعضاء وحناب مستشار نظارة الحماية وسعادة كتشنر باشا .

سعادة الرئيس — في الجلسة الماضية كان تقرر نظر مشروع قانون المتشردين في جلسة هذا اليوم انما من حيث أن مشروع التعديل المراد ادخاله على قانون العقوبات كان تقرر في إحدى الجلسات الماضية توقيف نظره حتى يحضر لائحة السجون وفي هذا اليوم ورد مع افادة من مجلس النظار رقم ١٧ يونيو سنة ٩١ نمرة ١٧ مشروع يشتمل المواد المتعلقة بتشغيل المحكوم عليهم بالحبس داخل محابس الحكومة فاذا وافق الهيئة البدء بتلاوة هذه المواد ثم اعادة تلاوة التعديل المذكور والنظر فيه فايقرر .

(استحسان) .

سعادة الرئيس — اذاً تلى افادة مجلس النظار والمشروع الوارد معها ثم يتلى مشروع التعديل المراد ادخاله على قانون العقوبات .

تليت افادة مجلس النظار وهذه صورتها .

وردت مكتبة سعادتكم رقم ١٦ يونيو سنة ١٨٩١ نمرة ٢٠ بمقررتي هيئة مجلس شورى القوانين من تأخير النظر في مشروع الأمر العالى المتعلق بتعديل قانون العقوبات الى أن تتقدم لها لائحة السجون فلو أن اللائحة المذكورة هي عبارة عن لائحة اجراءات داخلية تصدر بقرار من ناظر الداخلية ومعلوم لسعادتكم أن اللوائح التي من هذا القبيل لا تعرض على مجلس شورى القوانين لا خذرا به فيها إلا أنه نظرا لأن التعديل المرغوب اجراءه في قانون العقوبات سيكون أساما لهذه اللائحة فقد صار يحضر مشروع عنها وهو مرسل من طيه من ناب تنوير واحاطة هيئة المجلس به حتى بعد اطلاعها على ما اشتمل عليه يصير اعادة النظر في مشروع الأمر العالى المختص بالتعديل المراد ادخاله في قانون العقوبات واعادته لهذا الطرف مع ما يترأى للهيئة فيه أقدم تلى المشروع الوارد معها وهذه صورته .

أمرنا بما هو آت

﴿ المادة الاولى ﴾

عدلت المادة ٤٤ من قانون العقوبات المذكور أعلاه كما يأتي :

العقوبة بالحبس هي وضع المحكوم عليه في أحد محابس الحكومة
جميع المدة المقررة في الحكم وتشغيله بعمل تطبيقاً للوائح هذه المجالس .

﴿ المادة الثانية ﴾

ألغيت المادة ٢٩٠ من القانون المذكور ويزاد على المادة ٢٩٢ فقرة
جديدة هذا نصها :

خامساً — اذا حصت السرقة بواسطة كسر باب من الخارج أو تسور
جدار أو استعمال مفاتيح مصنعة في أماكن ولو غير مسكونة ولا ملحقة
بأماكن مسكونة لكنها مغلقة ومحاطة بحيطان أو سياج من شجر أخضر
أو حطب يابس أو بخنادق .

﴿ المادة الثالثة ﴾

على ناظر حقائقتنا تنفيذ أمرنا هذا .

حضرة صوفاني بك — لما أن نظر هذا المشروع في إحدى الجلسات
الماضية كان جناب مستشار الحقانية قال بأن الطاعنين في السن وأرباب الملل
والعاهات لا يصير تشغيلهم في المجالس فاذا وافق فليضف ذلك على
المشروع .

جناب مستشار الحقانية — ان الأئمة التي تقدمت للهيئة مقال بها ان
الصنائع توزع بحسب استعداد كل مسجون من جهة الصعة والقوة وبالطبع
لا يصير تشغيل أي محبوس إلا من بعد كشف الطبيب ومعرفة استعداد وقوة
الشخص وهذا بلا شك فيه ضمانه كافية لعدم تشغيل من لا قدرة لهم
على الاشتغال .

حضرة صوفاني بك — كشف الطبيب لا يكون ضمانه قانونية واللازم
هو وضع النص القانوني حتى تكون الضمانة قانونية .

جناب مستشار الحقانية — لو سلمنا بقول حضرة صوفاني بك ووضعنا
النص في القانون فمن الذي سيحكم بالقوة وعدمها (بالطبع هو مفتش السجون
والحكيم) واذا فبقاء المادة على أصلها أوفق .

حضرة شواربي بك — المشروع موافق على حاله وأنا أصدق عليه .

سعادة اسماعيل باشا محمد — اذا حكم على أحد المعتبرين بالسجن فهل

يصير تشغيله بداخله أم لا أرجو التوضيح من جناب المستشار .

جناب مستشار الحقانية — لائحة السجون فيها ان مفتش السجن يوزع
الاشتغال بحسب استعداد الشخص والفرض في الحقيقة من وضع هذه اللائحة
هو لأجل للتشردين ومن هم على مشاكلهم انما لا يصح أن يجعل
في القوانين تمييز .

وأعد نفسي سعيدا اذا قلت للهيئة ان ٩٩ في المائة من المساجين هم من
الاشرار والمفسدين فبالطبع من لا صناعة نه من أولئك الاشرار والمفسدين
يتحصل من تشغيله داخل السجن على صناعة تنفعه .

وكما أنني قلت ان ٩٩ في المائة هم بالأوصاف المذكورة فأقول انه لو حكم
على أحد المعتبرين بالحبس ففي هذه الحالة الزائدة بكون لصاحبه السجن بعض
التصريف فيما يتعلق بهذا الشخص .

سعادة اسماعيل باشا محمد — ما دام ان القانون ليس فيه استثناء فبالطبع
سيكون تشغيل الشخص وعدمه رهين مصلحة السجون :

جناب مستشار الحقانية — عند دخول الشخص السجن فبالطبع مفتش
السجون ينظر في أمره ومنى وجد أنه ليس كفاً للاشتغال فلا يشغله

سعادة اسماعيل باشا محمد — أنا موافق على تعديل المشروع انما يضاف
على المادة الأولى منه التي هي تعديل للمادة ٤٤ ما يأتي (انما يستثنى من هذه
الاشتغال جميع المنرفين)

حضرة جاد أفندي مصطفى — أنا أوافق على التعديل انما ينتهي من
الاشتغال داخل الحبس كل من بلغ ستين سنة من العمر ومن ثم من هذا
القبيل معلوم عمرهم في مصلحة السجون

حضرة الاستاذ الشيخ العباسي — رأيي بقاء الاجراءات القديمة على
ما هي عليه .

جناب مستشار الحقانية — ان الاشتغال داخل السجن بينها وبين
الاشتغال الشاقة فرق جسيم لان الاشتغال داخل السجن هي أعمال صناعية
يدوية تعود على من لم يكن له صنعة بالمنفعة فان بعد خروجه من السجن يمكنه
أن يشتغل بالصعة التي تعلمها

أما الاشتغال الشاقة فلا يؤديها الا أرباب الجرائم الكبيرة المتوقع عايمهم
أحكام قضائية

سعادة اسماعيل باشا محمد — نعم أن ما قاله جناب المستشار موافق

انما لا يصح تشغيل المترفين داخل السجن ورأى استئناؤهم .

حضرة محمود بك حسين — أوافق على رأى سعادة اسماعيل باشا محمد وأزيد عليه أن يعافى من الشغل أرباب العلال والعاهات والطاعنون في السن وتكون هذه المعافاة بعد كشف الحكيم بحضور مفتش السجن

حضرة الشيخ حسين عابدين — تشغيل من يرى لزوم تعليمهم الصنائع من المحاميس وتعليمهم أحسن لمستقبلهم أما خلافهم فلا يصح تشغيلهم سعادة صفوت باشا — رأى ألا يشتغل الا المتسردون

حضرة طلبة بك سعودي — أوافق على رأى سعادة اسماعيل باشا محمد وأزيد عليه ألا يشتغل الا من يكون محكوما عليه بأكثر من شهرين وفرز من في قدرتهم الشغل بكون بمعرفة حكيم السجن وحكيمىانى المديرية أو الاستبالية .

حضرة مصطفى بك خليفه — رأى أن من يدخل السجن سواء أكان أميرا أم حقيرا فهو على حد سواء انما من حيث أن الاشغال اليدوية فيها فائدة للمسجونين فلا يكافون بها جبرابا تكون بالاختيار :

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أخذت فتقرر بالأغلبية رأى سعادة اسماعيل باشا محمد

حضرة صوفانى بك — من حيث أن هذا المشروع قد انتهى فاللازم هو النظر في قانون المتسردين الذى طبع ونوزع على حضرات الأعضاء حسبما تقرر في الجلسة الماضية

سعادة الرئيس — يبدأ بتلاوة قانون المتسردين مادة فائدة وتؤخذ الآراء عن كل مادة

تليت مقدمة المشروع وتقرر نقاؤها على أصلها وهذه صورتها

ترجمة مشروع أمر عال فيما يتعلق بأمور الضبط والأمن العمومي

الباب الأول

في المتسردين

تليت المادة الأولى وهذه صورتها

يعتبر من المتسردين

أولا — من لم يكن له محل إقامة معلوم ولا وسائط للتعيش ولا يتعاطى عادة صناعة ولا حرفة

ثانيا — من يسعى في كسب معاشه بتعاطى ألعاب القمار والبخت والصدفة والعرافة والتنجيم

ثالثا — الشحادون الأقوياء البنية

حضرة أحمد أفندى مرزوق — أنا أوافق على الفقرة الأولى والثانية من المادة أما الفقرة الثالثة فبإزاد عليها العبارة الآتية (الذين يتسولون بالطرق ويصدعون العامة بالحاحهم طلبا للاحسان)

جناب مستشار الحفانية — لأأس من هذه الزيادة لأنه لم يقعد بالمشروع الا الاشخاص أقوياء البنية القادرون على الاشغال وجاعلون التسول بالطرق والسؤال صناعة مع أنه يمكنهم التكسب بصناعة أخرى يشتغلون بها وامثال هؤلاء يغشى منهم حصول السرقات

سعادة حسن حلى باشا — اذا كان الشحاذون اقوياء البنية سيكون حكمهم كحكم المتسردين لماذا يكون في ارباب المال والعاهات هم الغير قادرين على الاشغال

جناب مستشار الحفانية — نعم انه يوجد كثير من الانواع التي اوضح عنها سعادة حسن حلى باشا ولا يمكنهم التكسب بصناعة ولا حرفة فان كانت الهيئة توافق على ان من يكونون من هذا القبيل يجعل لهم نكاياتبع الاوقاف ليتعاضدوا منها لأأس .

سعادة حسن حلى باشا — ان ديوان الاوقاف تابع له تكيه لهذه الغاية فان وافق فليتقرر بالمشروع ما يقيد ان الفقراء ارباب العال والعاهات ومكفوفى البصر يرسلون للاوقاف لاحاقهم بالتكية فليتقرر

حضرة صوفانى بك — أوافق على رأى حضرة أحمد أفندى مرزوق وسعادة حسن حلى باشا وأطلب وصف الشحاذين بالأوصاف التى بينها جناب المستشار .

حضرة السيد عبد الحالى السادات — أوافق على ذلك انما يكون ارسال غير القادرين على الاشغال من الشحاذين اما للاوقاف لاحاقهم في تكايلها أو للحكومة لوضعهم في محلات تعدها لهم .

حضرة الاستاذ الشيخ العباسى — أرجو جناب المستشار أن يبين معنى الاشخاص المذكورين بالفقرة الاولى .

جناب مستشار الحفانية — هم الذين ليس لهم محل يأوون اليه ليلا أو نهارا ولا حرفة ولا صناعة لهم ولا أى وسيلة للتعيش ومثل هؤلاء الاشخاص وجودهم بهذه الحالة فيه ضرر بالنظام العمومي .

حضرة الاستاذ الشيخ العباسي — رأي حذف الفقرة الأولى من المادة وزاد على الفقرة الثانية (أو من يتخذ محلاً للعب القمار) وعلى الفقرة الثالثة (الذين يتخذون التحاكة صناعة لهم مع قدرتهم على التكسب من أشغال يدوية).

حضرة السيد سرور تهاب الدين — أوافق على رأي حضرة أحمد أفندي مرزوق وأزبد تليه ادخال طائفة العجبر والغرباء والدور الذين ليس لهم محل إقامة.

سعادة حام باشا — من حيث ان التعدد من مشروع المتشردين هو إيجاد الامن والراحة والآن موجود بالقطر المصري أجنب بكثرة وكل يوم في ازدياد ولا شك ان لهم بدا في الكثير من الجبايات فإذا لم يسر هذا المشروع على أمثال هؤلاء فلا تتم الفائدة فإذا تحسن بعد اتمام هذا المشروع مخافة الحكومة باجراء اللازم للحصول على سريان هذا الامر على الاجنب فايقرر بذلك.

حضرة صوفاني بك — ان ما قاله سعادة حام باشا موضوع نظر الكثير والذي أراه هو تأخير المذاكرة فيه حتى يتم للمشروع.

حضرة مصطفى بك خليفة — أوافق على ما قاله حضرة أحمد أفندي مرزوق وتعبير جناب مستشار الحقانية ورأي حضرة السيد سرور.

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء.

أخذت وتقرر بالأغلبية بالموافقة على رأي حضرة صوفاني بك.

تليت المادة الثانية وهذه صورتها.

المتشردون الذين يعرفون هذه العنفة يعاقبون بالحبس من شهر الى ثلاثة شهور اذا كانوا مصريين.

وخلاف ذلك يجعلون تحت ملاحظة البوليس مدة سنتين بالاقل وخمس سنين بالاكثر ومع ذلك قبل من هاتين العقوبتين يجوز للقاضي أن يحكم عليهم بالنفي مدة سنتين في جهة تعينها الحكومة.

واذا عادوا لحالتهم المذكورة يجوز ابلاغ مدة العقوبة بالحبس الى سنتين ومدة ملاحظة البوليس والنفي الى عشر سنين.

واذا لم يكن المتشردون مصريين وانما من يسرى عليهم قانون المحاكم الاهلية فيحكم القاضي بطردهم من القطر المصري.

حضرة محمود بك حسين — حيث ان للمصريين وغيرهم الخاضعين لاحكام القوانين المصرية لا يصح التفاوت بينهم فالذي أراه أن تحذف جملة

(اذا كانوا مصريين) وتحذف الفقرة الاخيرة بتمامها من هذه المادة وتعديل المادة حسب الآتي:

المتشردون المذكورون أعلاه ينقسمون الى قسمين الاول منهما يشمل المذكورين بالفقرة الاولى والفقرة الثالثة من المادة الاولى وهؤلاء يصير حالتهم في المرة الاولى على البوليس وهو يحضر لهم انذاراً أو يعمل المحضر بذلك وفي المرة الثانية يعاقبون بالحبس من خمسة عشر يوماً الى خمسة وأربعين يوماً والثاني من القسمين وهم المذكورون بالفقرة الثانية من المادة المذكورة يعاقبون في أول مرة بالحبس المتقدم ذكره وبعد ذلك يجعل كل من القسمين تحت ملاحظة البوليس من ستة أشهر الى سنة ويجوز للقاضي أن يستبدل هاتين العقوبتين بالنفي في جهة تعينها الحكومة داخل القطر المصري لمدة سنة واحدة اذا تحقق له ضرورة ذلك وعند العودة يجوز ابلاغ مدة العقوبة بالحبس الى سنة واحدة ومدة الملاحظة والنفي الى ثلاث سنين.

جناب مستشار الحقانية — أوافق حضرة محمود بك حسين على الغاء جملة (اذا كانوا مصريين) في الاول وفي الآخر أما من جهة تخفيف العقوبة فأقول ان هذا غير ممكن في هذه الظروف لازدياد عدد وقائع السطو والسرقات والقتل والاصابات التي تسبب عنها القتل أيضاً الآن في كل سنة عن التي قبلها وما أنا أحيط الهيئة علماً بأنه في سنة ٨٨ كانت الحوادث ٨٨٤ وفي سنة ٨٩ عدد ١٢٥١ وفي سنة ٩٠ للماضية بلغت هذه الحوادث الفظيعة ٢٨٦٩ وهذه الحوادث هي بخلاف الوقائع البسيطة.

فلو تأملت الهيئة لسنة ٨٨ وقلنا أن الحوادث كانت فيها قليلة وقابلاً بينها وبين الوقائع التي حصلت في سنة ٩٠ لوجدت أن السرقات والسطو والقتل والاصابات التي نجم عنها القتل كثيرة جداً.

وأبين للهيئة أيضاً أن وقائع القتل والاصابات التي تسبب عنها القتل كانت في سنة ٨٨ عدد ٢٦٤ وفي سنة ٨٩ عدد ٢٨١ وفي سنة ٩٠ عدد ٤٠٩ ولذلك أتعلم أن الهيئة توافق على الجزاءات المبنية بهذه المادة ومع هذا أقول انه اذا تحسنت الأحوال بعد نفاذ هذا القانون يمكن انقاص العقوبات.

سعادة كتنر باشا — وعلاوة على ما أبانه جناب مستشار نظارة الحقانية فاني أحيط الهيئة أن حوادث اليوم الماضي أفادتنا أن شخصاً من مديرية المنيا كان ماراً بالفيط فأصيب بعبارة نارى وعلم من الاخبار الواردة من أسبوط حصول واقعتين أحدهما أن أحد الاهالى كان ماراً وبرققتة ولده قفاله في الطريق ثلاثة أشخاص أطلقوا عليهم عبارات نارية تسبب عنها وفاة الولد والثانية أن أحد الاهالى تشكى من حصول مشاجرة بين ابنه وبين أحد الحفراء أفضت الى وفاة الولد بضربة من الحفير المذكور.

وأقول أن ذلك ما تسبب الا عن اطلاق حمل الأسلحة بمن لا يصح أن يباح لهم حملها حتى وأن الحوادث التي حصلت في ظرف أربعين يوماً مضت بلغت احدى وأربعين حادثة كلها قتل بعبارات نارية.

فاذا لم تتخذ الاحتياطات بطرق قانونية فلا تحصل فائدة.

القاضي ومن العادة ان القاضي يحكم بأقل عقوبة وايضاً فان للقاضي ان يتنور المسألة ويحكم بحكم بحسب ما يترأى له سواء اكان بالشهر ام بأزيد من ذلك الى ثلاثة شهور

حضرة محمود بك حسين — المقصود بتخفيف العقوبة هو ارباب الاشخاص الخالين من الحرف ليلتفتوا الى الاشتغال بالعمل

حضرة صوفاني بك — جناب المستشار وضع هذه الجزاءات بناء على

مآراءى لجناحه وسعادة كتشنر باشا من أن الوقائع الحاصلة هي من المتشردين .
وحيث أن حضرة طلبة بك أوضح بها منهم ومن غيرهم وظروف الاحوال شاهدة بذلك .

وبما أن جناب مستشار نظارة الحقانية وافق على بعض رأى حضرة محمود بك حسين ووعد بأنه لو قلت الوقائع فيما بعد يخفف الجزاءات .

فلذلك أرى تخفيف الجزاءات الآن واذا ترأى لجناحه بعد وجوب زيادة العقوبة عندها ينظر .

جناب مستشار الحقانية — زيادة الوقائع سنة عن سنة أمر ثابت فاذا كانت الهيئة تريد تقليل العقوبة الآن والا تزيد الا عند زيادة الوقائع فكأننا نريد انتظار زيادة الوقائع وبعدها نشدد العقوبة .

حضرة صوفاني بك — السبب في طلب التخفيف هو لأن الفقرة الأولى من هذه المادة تشير الى أشخاص لم يسبق حصول شيء منهم بل ولم يحكم عليهم بشيء وغبر متضح أن الوقائع حاصلة منهم خاصة أما اذا كانت محصورة فيهم لكننا طلبنا التشديد عليهم .

جناب مستشار الحقانية — الجرائم حاصل زيادتها ومعلوم أنها من الناس البطالين والنظام لا يكون الا بمراقبة هؤلاء بالنصوص الواردة في هذا القانون ولذلك أرى ضرورة تنفيذه لتقليل الوقائع .

حضرة غمراوي بك — معارضة جناب مستشار نظارة الحقانية في تخفيف جزاءات المتشردين لا بد وأنه نظراً لزيادة ردهم بتشديد العقوبة لفهم جناحه بأن ما هو حاصل من السطو أو بالأقل أكثره ناشئ عنهم مستدلاً بزيادة الوقائع في سنة ٨٩ عن سنة ٨٨ وفي سنة ٩٠ عن سنة ٨٩ مع أن المتشردين موجودون في السنين الثلاث المذكورة فالزيادة بالطبع ليست منهم على حدتهم حتى تحصل المعارضة بسبب تخفيف العقوبة نظراً للاستحصال على تقليل وقائع السطو ولذلك أؤيد رأى حضرة محمود بك حسين .

سعادة حسن طحى باشا — رأي عند ضبط أحد المتشردين اذا اتضح أنه من الشحاذين العاجزين عن التكسب ولم يحصل فيه شبهة يرسل الى التكية .

حضرة طلبة بك سعودي — أن الايضاحات التي أعطيت من كل من جناب مستشار نظارة الحقانية وسعادة كتشنر باشا قد دعتني لأن أقول

أما عن ازدياد السطو والقتل في هذه السنة الأخيرة عن التي قبلها فان هذه الوقائع لم تكن جميعها من المتشردين بل وانها متنوعة من الأجانب ومن العربان ومن غيرهم ورأى حضرة محمود بك حسين هو عن المتشردين الذين من ضمنهم الشحاذون ومن لا مأوى ولا عمل لهم ولذلك قصد تخفيف الجزاء عليهم في أول مرة لأنهم ليسوا بمن يحصل منهم السطو والقتل .

أما الاشخاص الحاصل وقوع السطو والقتل منهم فهؤلاء منظورة قضايهم في المحاكم وجار عقابهم بها ولذلك أؤيد رأى حضرة محمود بك حسين

جناب مستشار الحقانية — رداً على قول حضرة طلبة بك سعودي أقول أن الوقائع الاحوال وان كانت دللتنا على ان كل واقعة جنائية يوجد فيها عربان لكن يوجد فيها أشخاص من الأهالي والسودانيين مشتركون معهم في حصول تلك الوقائع .

ولو نظرنا الى مسببات الجرائم لوجدنا أن المتشردين هم الينبوع الاصلى لتجردهم عن وسائل التعيش والمأوى .

فلأجل ذلك رأت الحكومة عمل هذا القانون وأنعمش بتنفيذه امتناع المتشردين وامكان تمشيته على الأجانب .

حضرة طلبة بك سعودي — أنى لا أنكر حصول الوقائع من العربان والأهالي والسودانيين وغيرهم ولا أنكر اشتراك البعض من المتشردين معهم في تلك الوقائع كما أنى لا أمانع في هذا المشروع وانما رأيى هو التصديق على رأى حضرة محمود بك حسين من حيثية اننا لا نجزم بأن جميع المتشردين هم مرتكبو الوقائع المذكورة بل فيهم من لم يسبق له سطو ولا سرقة

سعادة كتشنر باشا — رداً على قول حضرة طلبة بك اقول اننا لو اخبرنا وقائع السطو التي حصلت وعلى الخصوص بمجهاات الفيوم لعرفنا هي بمن .

حضرة طلبة بك سعودي — الذى اعرفه ان معظم وقائع الفيوم حصل من العربان واظن ان سعادة كتشنر باشا لما توجه للفيوم تبين له ذلك

سعادة كتشنر باشا — صحيح في هذه الوقائع عربان لكنهم ليسوا من العربان الموجودين في الحيام بل من العربان الموحدين في البلاد وهؤلاء بمن يصدق عليهم القول بأنهم من المتشردين وفي غير الامكان حفظ النظام الا اذا كانت العقوبة كافية

جناب مستشار الحقانية — ان العقوبة المدونة بهذه المادة للمتشردين هي من شهر الى ثلاثة اشهر فأقل العقوبة هي شهر وهذه مسألة مفوضة لنمة

وأما اذا كان من الأقوياء يبحث عن سوابقه وكيفية وجوده فلذا اتضح أن له سوابق فهذا يجرى اللازم في حقه حسب المادة والا فيرسل الى بلده أو يبقى تحت ملاحظة البوليس لمدة معينة .

سعادة ابراهيم أدهم باشا — أرى بقاء المادة على أصلها وأن يستثنى من المتشردين الاشخاص الأغراب القاصدون الحج والانتقال من جهة الى أخرى فان هؤلاء يعدون من أبناء السبيل .

حضرة مصطفى بك خليفة — أصادق على رأى حضرة محمود بك حسين وانما أرى أن مدة العقوبة تكون من عشرين يوماً الى ستين يوماً .

حضرة السيد سرور شهاب الدين — أوافق على رأى حضرة محمود بك حسين وأقول أنه بتخفيف الجزاء ربما أولئك الاشخاص يسلكون مسلك الاستقامة ويتجهون الى العيش بحالة مرضية .

حضرة عوض بك سعد الله — أنا أصادق على رأى سعادة ابراهيم أدهم باشا .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء

أخذت وبالأغلبية تقرر رأى حضرة محمود بك حسين .
وتقرر أن الجلسة تكون باكر الساعة ٢ عربى .

ثم أن سعادة الرئيس ختم الجلسة بقوله (ختمت الجلسة) والساعة ٦

مجلس شورى القوانين

محضر جلسة يوم الخميس ١١ القعدة سنة ١٣٠٨ (١٨ يوقيه سنة ١٨٩١)

﴿ المادة الثالثة ﴾

وخلاف المتشردين يعتبر من الأشخاص المستتب في أحوالهم

أولاً - من حكم عليه بسرقة أو نصب

ثانياً - من جمل تحت ملاحظة البوليس

ثالثاً - من يوجد بعد غروب الشمس متجولاً أو مختفياً بضواحي ناحية أو عزبة أو بلدة أو في أى مكان آخر يستوجب الشبهة بدون ابداء عنر مقبول عن وجوده بهذه الحالة في الأماكن المذكورة

حضرة محمد افندى الفقى - رأى بقاء المادة على أصلها إنما يزداد على الفقرة الثانية منها التى أولها (ثانياً) العبارة الآتية (بحكم قضائى لسبب جنابة أو جنحة وقعت منه)

جناب المستشار - ولو أن ملاحظة البوليس لا تكون الا على من وقعت منه جنابة أو جنحة لكن اذا رأت الهيئة الموافقة على ما رآه حضرة محمد افندى الفقى فلا بأس من اضافته على المادة وأما مصادق على ذلك

تقرر بالانفاق للواقعة على ذلك

تليت للمادة الرابعة وهذه صورتها

الأشخاص المينون بالفقرة الثالثة من المادة السابقة يصير احوالهم في المرة الأولى على البوليس وهو مجرور لهم انذاراً أو يعمل محضراً بذلك

واذا عادوا لذلك مرة أخرى أو اذا وجد منهم في المرة الأولى ثلاثة فأكثر مجتمعين بالصفة والأحوال الميننه بالفقرة الثالثة يصير ضبطهم واحالتهم على نام النيابة ويعاقبون بنفس الجزاءات المقررة على المتشردين واذا كان واحد منهم أو أكثر حاملاً لسلاح ناري تسكون مدة الحبس ستة شهور بالأقل

فتحت الجلسة الساعة ٣ تحت رئاسة سعادة على شريف باشا رئيس المجلس وبحضور عدد ٢٠ من حضرات الأعضاء وتلى محضر الجلسة الماضية وتصدق عليه وحضر جناب مستشار نظارة الحفانية وسعادة كتشنرباشا

جناب مستشار نظارة الحفانية - أبدى لحضرات أعضاء مجلس شورى القوانين جزيل الشكر على ما أبدوه من الآراء والأفكار في الجلسة الماضية ولو أنه حصل بعض تعديلات في المشروعات التى عرضت في تلك الجلسة الا أن الاصول القانونية كانت تامة ولاغرو اذا أنت أفكار حضرات أعضاء المجلس بالفوائد فاهم نخبه أهالى البلاد ولهم تمام الخبرة بأحوالها وطبعا من الوجوب على حضراتهم السعى فيما يعود على البلاد وأهلها بالفوائد

وأعد نفسى سعيداً بأن أترجى حضراتهم باتباع هذه الخطوة الجليلة التى رأيتها من حضراتهم في الجلسة الماضية

حضرة صوفانى بك - قد ظهر مما أبداه جناب مستشار نظارة الحفانية ممنونية حنايه من أفكار هيئة مجاسنا التى جل آمالها سعادة البلاد وأهاليها ولا ريب أن ممنونية جنابه من ذلك هى دليل على حبه للإصلاح ولقد رأينا هذا الأمر من جنابه فلذلك وجب علينا قبول تشكرات حضرته بكل ممنونية ولجنابه منا مزيد الشكر

سعادة الرئيس - حيث إن مشروع المتشردين انتهى منه في الجلسة الماضية لغاية المادة الثانية فليتل من ابداء الباب الثانى مادة فمادة وتؤخذ الآراء عن كل مادة

تليت مقدمة الباب والمادة الثالثة وهاتان صورتان

الباب الثانى

في الأشخاص المستتب في أحوالهم

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أخذت وقررت الأغلبية بقاء المادة على أصلها .

تليت المادة الخامسة وهذه صورتها :

يجازى بالحبس من شهر الى ثلاثة شهور كل من يوجد من المشردين والأشخاص المشتبه في أحوالهم خارجا عن محل سكنه ومتكرراً بزي الغير أو معه مبارد أو شناكل أو آلات أخرى يتمكن بواسطتها من الدخول في المنازل والمخازن والأماكن الأخرى .

سعادة حسن حلمي باشا — رأي أن العقوبة تكون من خمسة عشر الى خمسة وأربعين يوماً .

حضرة السيد العباسي — رأي حذف الهمزة الواقعة بعد جملة (بزي الغير) وبقاء المادة على أصلها .

حضرة أحمد أفندي مرزوق — حيث ان تصميم الشخص على حمل هذه الآلات أو وجوده متكرراً بزي الغير لم يكن الا لسوء قصد فأرعى أن عقابه يكون من شهرين الى ستة شهور .

حضرة غمراوي بك — رأي بقاء المادة على أصلها .

حضرة صوفاني بك — لاأرى فيها نص بالمادة الخامسة ما بوجب لتكرار المناقشة حيث أنها في حق الأشخاص المشردين أو المشتبه في أحوالهم والأوفق بقاء المادة على أصلها .

حضرة حسين عابدين أفندي — رأي أن من يوجد من المشردين أو من الأشخاص المشتبه في أحوالهم خارجا عن محل سكنه ومتكرراً بزي الغير ومعه مبارد أو شناكل أو آلات أخرى يتمكن بواسطتها الى فعل ما هو مذكور بالمادة فهذا يحكم عليه بالحبس من شهرين الى ستة كما رأي حضرة أحمد أفندي مرزوق وأما من يوجد متكرراً بزي الغير أو لم يكن متكرراً ولكن وجدت معه الآلات فهذا يحكم عليه بالنصوص بالمادة

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أخذت فقررت الاغلبية بقاء المادة على أصلها .

تليت المادة السادسة وهذه صورتها :

يجازى بالحبس من ثلاثة شهور الى ستة كل من يوجد معه من المشردين أو الأشخاص المشتبه في أحوالهم الذين لم تكن لهم وسائل تكسب معلومة أمتعة تزيد قيمتها عن أربعائة قرش ولم يمكنه اثبات مصدرها .

حضرة احمد بك أباطه — رأي أن من يضبط من الأشخاص المنصوص عنهم بالفقرة الأولى ولم يدع عذرا مقبولا فلا يصح انذاره لأن الانذار لا يكفي لردعه فانه ما اختفى الا لسوء قصد ولم يحصل على اتعاهم واللازم هو أن من يضبط بهذه الحالة فتتحقق حالته بكل دقة ومتى صحت الشبهة فيه يجازى بمقتضى المادة الخامسة لاسيما أن ظاهر في حال التحقيق أنه سيئ السلوك

جناب المستشار وسعادة كتشنر باشا — موافقين على هذا الرأي

حضرة أحمد بك الصوفاني — أرى مما أبداه حضرة أحمد بك أباطه أن حضرته ربما يكون قاصدا بعبارة الأشخاص الذين لهم سوابق سيئة وحيث أن الأشخاص المنصوص عنهم بالفقرة الأولى هم المذكورون بالفقرة الثالثة من المادة السابقة وهؤلاء لم يكونوا جميعا من سيئ السلوك وأما من يدخل تحت نصوص الفقرتين المذكورتين هو كل من وجد بالحالة المبينة بهما أي كل من وجد بعد غروب الشمس متجولا أو مختفيا بضواحي ناحية أو عزبة أو بلدة أو في أي مكان آخر يستوجب الشبهة بدون أبداء عذر مقبول عن وجوده بهذه الحالة في الأماكن المذكورة فمن هذا محقق أن يدخل تحت هذه القيود عموم الأفراد ليس الذين يوجدون بهذه الصفة والذي أراه هو أن من يوجد من هؤلاء ويكون له سابقة أو قصد سيئ معلوم من قبل فهذا يكون الحكم عليه بالصفة التي أوضح عنها حضرة أحمد أباطه بك أما من لم تكن له هذه الغاية فيكون انذاره حسبا هو بالفقرة

حضرة طلبة بك سعودي — أنا مصدق على رأي حضرة أحمد بك أباطه وأزيد عليه في الفقرة الثانية بعد (المبينة بالفقرة الثالثة) جملة (بعد التحقيق والانذار وإذا تراءى عليهم الشبهة يصير حالتهم على قلم النيابة لمجازاتهم بنفس الجزاءات المقررة على نفس المشردين .

حضرة عوض بك سعد الله — رأي بقاء المادة على أصلها .

سعادة حسن حلمي باشا — أنا أوافق على رأي حضرة عوض بك سعد الله .

جناب المستشار — ما هو مسطور في المادة فيه الكفاية لما يرغبه حضرات الراغبين تعديلها ومع دقة التأمل فيها يتبين ذلك لدى حضراتهم .
حضرة غمراوي بك — ان من يوجد من النصوص عنهم بالفقرة الأولى من المادة أي المذكورين في الفقرة الثالثة منها مختفيا أو متجولا بمكان يستوجب الشبهة من دون ابداء عذر مقبول ولم يسبق له اتصاف بشبهات الا في أول مرة فلا يعدون من الأشخاص المذكورين في أول المادة الخامسة لانهم أغنى المنصوص عنهم في أول المادة الخامسة هم المتصفون بالمشردين أو المشتبه في حالتهم والذي أصدق على بقاء المادة الرابعة على أصلها .

حضرة السيد العباسي - رأيي حذفها .

حضرة مصطفى بك خليفة - أوافق على ما يراه حضرة الاستاذ الشيخ العباسي .

حضرة طلبه بك سمودي - وأنا رأيي بقاء المادة على أصلها .

حضرة أحمد أفندي مردوي - رأيي أن الجزاء يكون من شهر الى ثلاثة شهور ويبقى باقي المادة على أصله .

جناب المستشار - أفيد حضرت أعضاء المجلس أن هذه المادة لم تكن الا في حق الاشخاص الذين ليس لهم صنعة ولا مسكن ولا وسيلة للعيش ومعلوم ذلك فيهم فبالطبع لو ضبطوا ومعهم أشياء تزيد قيمتها عن ٥٠٠ قرش وعجزوا عن اثبات مصدرها مع أنه معلوم من الأصل أن ليس لهم مأوى ولا صناعة فيلزم الحكومة أن تتحرى عن ذلك ومجازيهم ودرعا أن يوجد معهم ما يكون قيمته زيادة عن الاربعمائة قرش .

حضرة صوفاني بك - ان ما أئده جناب مستشار نظارة الخفائية هو في حله وعدا ذلك يوجد في قطرنا أناس يعبر عنهم بالنشالين بالاسواق ونحوهم ممن يسلبون العالم أمتعتهم بأي وسيلة من وسائل الاحتيال فمثل هؤلاء يلزم التأمل في أمرهم ومجازاتهم والأولى أن تكون هذه المادة على أصلها .

حضرة حسين أفندي عابدين - ماذا يكون في الأتمته التي تضبط مع الشخص أرجو التوضيح من جناب المستشار :

جناب المستشار - اذا ظهر للأشياء صاحب وأثبت ملكيته لها فيأخذها واذا لم يظهر لها صاحب ولم يثبت من ضبطت معه مصدرها فتضبط الجهة الحكومة .

سعادة حسن حلمي باشا -- رأيي أن يتوضح بالمادة ما يفيد أن التحقيقات تكون مستوفاة وبوجه الدقة .

حضرة حسين أفندي عابدين - حيث علم أن الحالة كما أوضح جناب المستشار فأرى التصديق على المادة برمتها وأن يزداد عليها (وكانت الأمعة لاتليق لمثل حاملها) .

سعادة اسماعيل محمد باشا - أنا أصدق على بقاء المادة وانما تكون مدة الحبس من شهر الى ستة بعد التحقيق .

سعادة اسماعيل صفوت باشا - رأيي أن العقاب يكون كافي للمادة الخامسة .

سعادة ابراهيم حليم باشا - أنا مصدق على المادة غير أن علم ابائه الأتمعة لا يكفي للجزاء الا اذا كانت الأتمعة لاتليق بحالة الشخص أي مثل

ملبوسات لاتليق لللبسه أو ساعة أو كتينة أو نحو ذلك من اللصاغات أو غيرها فرأيي توضيح هذا التفصيل في المادة .

سعادة الرئيس - تؤخذ الآراء .

أخذت وقررت الأغلبية بقاء المادة على أصلها .

تليت المادة السابعة وهذه صورتها :

يحكم بأقصى الجزاءات المقررة بقانون العقوبات في حق الأشخاص الحاملين التذاكر سفر أو تذاكر مرور أو شهادات مزورة اذا كان مرتكبوا التزوير من المشردين أو الأشخاص المشتهين في أحوالهم .

سعادة حسن حلمي باشا - المادة في محالها .

حضرة السيد محمد العباسي - رأيي حذف المادة .

حضرة طلبه بك سمودي - وأنا أيضا أصدق على حذفها .

سعادة اسماعيل صفوت باشا - مادام التحقيق والحكم محولا على القضاء فأصدق على رأي حضرة الأستاذ الشيخ العباسي .

سعادة الرئيس - تؤخذ الآراء .

أخذت وتقرر بالأغلبية بقاء المادة على أصلها .

تليت المادة الثامنة وهذه صورتها .

الأشخاص المحكوم عليهم بمقتضى المواد السابقة المذكورين في جميع الأحوال تحت ملاحظة البوليس مدة سنتين بالأقل وخمس سنوات بالأكثر

ويحوز للعاصي أيضا أن يحكم عليهم بمقتضى ما هو مدون بالفقرة الثالثة من المادة الثانية وفي حالة تكرار الفعل يحكم بمقتضى النقرة الرابعة من المادة الثانية المذكورة .

حضرة جاد أفندي مصطفى - رأيي أن تكون مدة ملاحظة البوليس من سنة الى ثلاث سنوات وفي حالة تكرار الفعل يحكم بأقصى العقوبة المدونة في المادة الثانية وتصل المادة بذلك .

سعادة اسماعيل صفوت باشا - رأيي التصديق على المادة وحذف الفقرة الثالثة منها .

جناب المستشار - ان الشخص لما يرتكب الجريمة ويعاقب عليها وتنتهي مدة عقوبته فالبوليس يجري مراقبته خشية من عودته الى عمله الأول وللحكومة

الحق في تلك الملاحظة لأجل عدم ارتكاب جراً ثانياً .

سعادة الرئيس تؤخذ الآراء .

أخذت وقررت الأغلبية رأى حضرة جاد أفندى مصطفى .

جناب المستشار — ان الباب الثالث الذى سيتلى هو يتعلق بجميع ملاحظة البوليس وجميع مواده مرتبطة ببعضها فاذا وافق تلاوته بأكمله دفعة واحدة كى ترى الهيئة ما فيه من المنفعة من ملاحظة البوليس وأن الفرض منه هو تحقق الحكومة من سير الأشخاص الذين حكم عليهم بعقوبات وتفင့် وهل اتضح حالهم بعد تنفيذ العقوبة أم لا واذا ترى تلاوة المشروع بأكمله والمداوله عليه فيما بعد فلا بأس .

سعادة اسماعيل محمد باشا — المشروع طبع وأعطى للهيئة وهى درستة وموجود بيد كل واحد نسخة منه واللازم هو تلاوته مادة فمادة وتؤخذ الآراء والرغبات والملاحظات عن كل مادة .

حضرة جاد أفندى مصطفى — رأى موافق لرأى اسماعيل محمد باشا لأن قراءة الباب الثالث أولاً وتلاوة مواده . ثانياً فيه طوله سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء

أخذت وتقرر بالأغلبية أن تكون التلاوة مادة فمادة .

تليت المادة التاسعة وهذه صورتها .

الباب الثالث في ملاحظة البوليس

﴿ للمادة التاسعة ﴾

بعد استيفاء الشخص المجهول تحت ملاحظة البوليس مدة عقوبته الأصلية

يحيله قلم النيابة الى بوليس المديرية وهو يسلمه تذكرة مرور ويرسله الى بوليس المركز الذى يجب على الشخص المذكور الاقامة به .

حضرة الاستاذ الشيخ العباسى — رأى تغيير كلمة (يجب الموجودة في المادة ب) (يرغب)

حضرة جاد أفندى مصطفى — رأى بقاء المادة على أصلها .

حضرة أحمد أفندى مرزوق — حيث أن المادة واضحة فلا لزوم لتعديلها .

سعادة اسماعيل صفوت باشا — رأى ارسال الشخص الى الجهة التى ولد فيها أو تربى بها وتكون مراقبته هناك .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أخذت وقررت الأغلبية بقاء المادة على أصلها .

تليت المادة العاشرة واستحسنفت الهيئة بقاءها على أصلها وهذه صورتها .

واذا ابتعد الشخص المذكور عن الطريق الذى تعين له أو لم يذهب الى بوليس المركز المذكور في مسافة ٢٤ ساعة من وصوله للمركز يصير عقابه بالتطبيق للمادة (٥٥) من قانون العقوبات وبعد استيفاء هذه العقوبة يرسل بالقوة الى بوليس المركز الذى كان يجب عليه أن يذهب اليه

تليت المادة الحادية عشرة وهذه صورتها

يجب على الشخص المجهول تحت ملاحظة البوليس أن يكون معه دائماً تذكرة الاقامة التى تعطى اليه من بوليس المركز المقيم فيه وعليه أيضاً اتباع الاحكام الآتية بيانا .

أولاً : التوجه الى بوليس المركز المذكور في الايام والساعات التى تعين له في تذكرة الاقامة وفي جميع الاوقات التى يطلب فيها .

ثانياً : تقديم تذكرة الاقامة المذكورة الى رجال البوليس بمجرد طلبهم .

ثالثاً : العودة لحل سكنه بعد غروب الشمس بساعة بالاكتر وعدم الخروج منه الا بعد الفجر .

حضرة طلبة بك سعودى — الفقرة الثالثة واضح بها أن العودة لحل سكن من هو تحت المراقبة تكون بعد غروب الشمس بساعة بالاكتر وعدم الخروج منه الا بعد الفجر فرأى أن العودة تكون عند غروب الشمس وعدم الخروج الا مع طلوعها .

سعادة اسماعيل صفوت باشا — رأى أن خروج الشخص لا يكون الا بعد طلوع الشمس وباقي المادة على أصله .

حضرة الاستاذ الشيخ العباسى — رأى تغيير كلمة (يجب) ب (يتعين) وفي آخر المادة يزداد (الا لعذر ضرورى) وكذلك التأخر الى بعد غروب الشمس يباح للعذر الضرورى .

سعادة ابراهيم حليم باشا — رأى أن تبدل عبارة (بعد غروب الشمس بساعة) ب (بعد العشاء بنصف ساعة)

حضرة مصطفى بك خليفة — قد توضح بالمادة بأنه يجب على الشخص المجهول تحت الملاحظة أن يتوجه الى بوليس المركز في الايام والساعات التى تعين له في تذكرة الاقامة وفي جميع الاوقات التى يطلب فيها فأريد أن يتبين

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أُخذت وتقرر بالأغلبية رأى سعادة حسن حلمى باشا

تليت المادة الثالثة عشرة وهذه صورتها .

يجعل فى كل قلم من اقلام البوليس دفتر يبين فيه أسماء الاشخاص المجموعين تحت الملاحظة ومقيمين بالمركز والأيام اللازم عليهم الحضور فيها للبوليس وكذلك الأحكام المخصوصة التى فرضت عليهم .

سعادة حسن حلمى باشا — اوافق على هذه المادة انما يذكر بها ان الدفتر يكتب فيه سوابق واحوال كل واحد

سعادة اسماعيل محمد باشا — رأى بقاء المادة على أصلها

جناب المستشار — تستعمل سجلات مخصوصة للسوابق ونحوها .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أُخذت وتقرر بالأغلبية بقاء المادة على أصلها

تليت المادتان (١٤) و (١٥) وتقرر بالاتفاق بقاءهما على أصلهما وهاتان صورتاهما من خالف أحد الأحكام المبينة قبل مجازى بمقتضى المادة (٥٥) من قانون العقوبات ويكفى لاثبات المخالفة تقديم صورة من الدفتر المنوه عنه بالمادة السابقة الى أن يؤتى بما يناقضها .

﴿ المادة الخامسة عشرة ﴾

إذا أراد الشخص المجمعول تحت ملاحظة البوليس تغيير جهة إقامته فينبغي عليه أن يقدم طلباً بذلك كتابة الى بوليس المركز المقيم به مبيناً فيه الاسباب الموجبة لذلك والناحية أو المدينة التى يرغب انتقاله اليها .

تليت المادة السادسة عشرة وهذه صورتها

وعند الترخيص اليه بالذهاب الى جهة اقامته الجديدة تعطى له تذكرة مرور وبخال وصوله الى تلك الجهة ينبغى عليه الذهاب الى بوليس المركز وهو يعطى له تذكرة اقامة جديدة ويحكم عليه بمقتضى احكام المادتين العاشرة والرابعة عشرة

حضرة غمراوى بك — رأى تغيير كلمة (ينبغى) ب (يجب)

سعادة حسن حلمى باشا — رأى بقاء المادة على أصلها .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء

فى المادة بأنه اذا كان للشخص عذر شرعى عنعه فى وقت من الاوقات المذكورة عن التوجه فيجب على مشايخ البلد أو شيخ الحفراء إخبار المركز بذلك حضرة حسين أفندى عابدين — اوافق على رأى حضرة طلبة بك ومصطفى بك خليفة لانه ما جعل الشخص تحت المراقبة الا للاشتباه فى أمره أو لسابقة وقعت منه وفى هذه الحالة أرى أن عودته لحل سكنه بعد غروب الشمس بساعة وجواز الخروج له بعد الفجر لا يجوز .

حضرة غمراوى بك — انا موافق على رأى حضرتى مصطفى بك خليفة والاستاذ الشيخ العباسى .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء

أُخذت وقررت الاغلبية آراء حضرات مصطفى بك خليفة وطالبة بك سعودى .

تليت المادة الثانية عشرة وهذه صورتها

الاحكام السابقة الذكر تبين فى تذكرة الإقامة ويسوغ للبوليس أن يضيف اليها أحكاماً أخرى اذا رأى لزوماً لذلك .

سعادة حسن حلمى باشا — رأى أن كلمة (أحكام أخرى) تنير بملاحظات أخرى .

حضرة الاستاذ الشيخ العباسى — رأى أن يخفف من المادة من ابتداء (ويسوغ الى آخرها) .

حضرة أباطة بك — أريد الاستفهام من جناب مستشار نظارة الحفانية عما هي الاحكام الأخرى التى يلزم اضافتها .

جناب المستشار وسعادة كتشنر باشا — قالاً بأن الفرض من وضع هذه المادة هو اعطاء حرية لرجال البوليس يتمكنون بواسطتها من اخذ الاحتياطات اللازمة فى الفرض الذى وضع من اجله هذا القانون وقت ظهوره فى حيز العمل .

سعادة ابراهيم حليم باشا — أنا أصدق على المادة بحالتها .

حضرة غمراوى بك — رأى أن تعبر كلمتنا أحكام الواقعة أحدهما فى أول المادة والثانية فى صلبها بكلمة (اجراءات) .

جناب المستشار — اوافق على رأى سعادة حسن حلمى باشا أى تغيير كلمة أحكام ب (ملحوظات) .

أخذت وتقرر بالاغلبية بقاء المادة على أصلها

نليت المادة السابعة عشرة وهذه صورتها

للبوليس أن يأمر بالدخول في أي وقت كان بدون احتياج الى أدنى اجراءات مافي مساكن الاشخاص المجمولين تحت الملاحظة للبحث والتفتيش عليهم بمقتضى مائدون بالمادتين الثانية والثامنة من أمرنا هذا وذلك اذا كان لديه أسباب صحيحة للاشتباه في ارتكابهم جناية أو جنحة

وله أيضاً أن يجرى ضبطهم وتسليمهم الى قلم النيابة اذا تأيدت عليهم الشبهة

حضرة مصطفى بك خليفه — رأيي أن دخول رجال البوليس للتفتيش لا يكون الا بوجود عمدة البلد وأحد مشايخهم وفي حالة غياب العمدة يكون مع البوليس اثنان من المشايخ بحيث يكون احدهما شيخ النوبة

جناب المستشار — انا اقبل هذا الرأي واصدق عليه .

(استحسان عام)

حضرة طلبه بك سعودى — من حيث أن باب ملاحظة البوليس قد انتهى فأرى من اللزوم ان يضاف عليه مادة تقضى بأنه لا يجوز لأى واحد من المتشردين حمل اسلحة نارية مهما كان حجمها أو نوعها وبذلك يكون مايتعلق بالمتشردين تاماً في المشروع وفي الجلسة القابلة تنظر الهيئة في الباب الرابع وتقرر ما تراه فيه

جناب المستشار — ان النص الذى يريد حضرة طلبه بك اضافته وارد في اللواد الآتية في المشروع المتعلقة بحمل السلاح وعند تلاوتها يوجد بها للرغوب

وتقرر ان الجلسة تكون يوم السبت بعد باكر الساعة ٢ عربى

ثم ان سعادة الرئيس ختم الجلسة بقوله (ختمت الجلسة) والساعة ٦

مَجْلِسُ شُورَى الْقَوَانِينِ

محضر جلسة يوم السبت ١٣ القعدة سنة ١٣٠٨ (٢٠ يونيو سنة ١٨٩١)

وكانت واقعة السطو المذكورة لم تحصل أعني أن رؤية الخفراء لهؤلاء اللصوص وهم حاملون الأسلحة وعدم وجود مسوغ للخفراء في ضبطهم لاهم ولا أسلحتهم هو السبب في حصول جنابة السطو المذكورة

ثم أعرض للهيئة أن المواد التي وضعت لحمل السلاح هي غير المشروعات التي كانت تقدمت للهيئة في السابق لأن الأسباب التي من أجلها رفضت الهيئة ذلك المشروعات فيما سبق قد أزيلت

وبين ذلك أن الرخصة التي كان مراداً إعطاؤها بحسب المشروعات السابقة كان مقرراً لها رسم والآن ليس عليها أدنى شيء بل سيكون إعطاؤها مجاناً وكان للقصود أن كل من يحرز أو يحمل سلاحاً نارياً بالرخصة يعاقب والآن صار المشروع المطروح آمناً يبيح للخفراء والعمد والمتساخ وذوى الوجاهة والمعتبرين حمل السلاح بالرخصة أعني أن غايتها من هذا القانون هو تجريد الأشقياء والأشرار ومن هم على شاكلتهم من تلك الأسلحة حتى تمتنع الفظائع الحاصلة المرتب عليها تكدر الراحة بأعناء القطر

سماعة اسماعيل باشا محمد — رأيي تلاوة المواد المتعاقبة بحمل السلاح دفعة واحدة ثم تعاد التلاوة مادة فمادة وتؤخذ الآراء عن كل مادة

حضرة طلبه بك سعودي — مما أبداه جناب مستشار نظارة الحفانيه علم ان الغرض هو منع المتشردين والمشتبه في حالهم ومن تقع عليهم أحكام جنائيه من حمل الأسلحة النارية ولذا أقول أنه لو أضيف على قانون المتشردين والمشتبه في حالهم المادة التي طلبنا في الجلسة الماضية اضافتها عليه لكان في ذلك انعام الغرض .

أما المشروع المتعلق بحمل السلاح بحالة عمومية فسبق حضوره لهيئة المجلس مرتين وقد رفضته (الهيئة) للأسباب والموانع الكثيرة التي رأتها في ذلك الوقت وبعد رفضه طلبت الحكومة من المجلس إرسال أربعة من حضرات الأعضاء للتوجه إلى مجلس النظار وقت انعقاد جلسته المبرأوية معهم في خصوص

فتحت الجلسة الساعة ٢ ونصف عربي تحت رئاسة سماعة على شريف باشا رئيس المجلس وبحضور ٢٣ من حضرات الأعضاء

تلى محضر الجلسة الماضية وتصدق عليه

وقد حضر جناب مستشار نظارة الحفانيه وسماعة كتنشر باشا مفتش عموم البوليس

جناب مستشار الحفانيه — أحيط الهيئة علماً بأن المشروعات التي

عرضت عليها وخصوصاً ما يعاق منها بحمل الاسلحة النارية الذي سينظر في هذا اليوم جل القصد منها استتباب الأمن العمومي الذي لا يمكن الوصول اليه الا بوضع قوانين له تحت قواعد محكمة

ولذا أحب أن الهيئته تتذكر قبل البدء في نظر ما يتعلق بحمل الأسلحة النارية الكشف الذي تلوته عليها في إحدى الجلسات الماضية المبين فيه وقائع السطو والسرقات في هذه السنوات الأخيرة وكيف زادت سنة فسنة هي ووقائع القتل والضرب الذي أفضى إلى القتل

وتلك الوقائع التي كلها من الأمور الفظيعة هي التي دعت الحكومة لآمان النظر والتفكير فيما به تمتنع تلك الوقائع القبيحة فكان تتيحة أفكار الحكومة وضع تلك القوانين وبالأخص المتعلق منها بحمل السلاح ولتلك استأنفت أنظار الهيئة إليه ثم أحيط الهيئة علماً بواقعة السطو التي حصلت بمدينة الغربية في نهاية الأسبوع الماضي وهي أنه قد تجمع أربعون شخصاً من الأشقياء وهجموا على إحدى النواحي وأطلقوا عدة عيارات نارية وسرقوا وهتكوا وعملوا كل الفظائع ولم يتمكن الخفراء من ضبطهم لعدم قدرتهم على هذا الأمر نظراً لكثرة عدد هؤلاء اللصوص وكان جلهم من الأهالي وكلهم حاملون أسلحة نارية والخفراء كانوا رأوا أولئك اللصوص قبل السطو حاملين لتلك الأسلحة ولكن لعدم وجود قانون يمنع وجود السلاح بأيدي أمثال هؤلاء لم تحصل معارضة من الخفراء أما لو كان القانون الذي نحن بصدده الآن موجوداً لمساخ للخفراء ضبط هؤلاء الأشقياء وأسلحتهم

المشروع المذكور والمجلس عين اذ ذاك سعادة أباطه باشا وحضرات صوفاني بك ومصطفى بك خليفة وغمراوي بك ولما توجهوا وطلب منهم المذاكرة في هذا الموضوع فأبوا الدخول في هذا الأمر وتمسكوا بالاسباب التي رفضت الهيئة المشروع المحكى عنه لأجلها ثم عاد حضراتهم للهيئة وأخبروها بما حصل وحيث ان المشروع المطروح أمامنا لا زال فيه من الصعوبات والمضرات ما ليس بخاف على الهيئة وبما أن جل الغرض هو منع المتشردين والاشقياء من حمل السلاح وهذا على فكرى صار تاماً بما تقرر في الجلسات الماضية فأرجو الهيئة امعان النظر والتفكر بكل ثبات فيما يتعلق بحمل السلاح قبل الدخول في موضوعه .

سعادة مفتش عموم البوليس — أعرض للهيئة الوقائع التي حصلت أخيراً ووردت أخبارها لتفتيش عموم البوليس .

أولاً — في يوم الخميس الماضي حصلت بمديرية الغربية حادثة السطو التي قال عنها جناب مستشار نظارة الحقاينة وكيفية هذه الحادثة أن أربعين شخصاً مجمعوا وهجموا على ناحية منية الشيخ وأطلقوا عليها عدة عيارات نارية وسرقوا ما وصلت اليه أيديهم من الملابس والحلى ولم يتمكن الخفراء من ضبطهم لكثرة عددهم .

ثانياً — هجم عشرون شخصاً في مديرية المنيا على أحد الاهالى وكان مارا مع ابنه وأطلقوا عليهما عدة عيارات نارية ولما أراد الولد الدفاع عن نفسه وعن أبيه قتله أولئك الأشخاص .

ثالثاً — هجم ثمانية أشخاص في مديرية بني سويف على مركب مشحونة فولاً وسرقوه هو وما كان بالركب من النقدية ولما اعترضهم صاحب المركب أطلقوا عليه عدة عيارات نارية وفروا هارين .

رابعاً — هجم أربعة على منزل أحد الاهالى وكان عنده اثنان من أصحابه فضربوه هو وصاحبيه بالنبايت والسكاكين وجرحوهم وسلبوا نقوداً وأمتعة .

فمن هذه الحوادث يتضح لحضرات أعضاء المجلس أن الوقائع الجنائية وكثرتها لم تكن الا لسبب وجود الاسلحة النارية بأيدي الأشرار .

ولا يخفى على الهيئة أنه سابق صدور أوامر في مدة ما كنى الجنان المرحوم محمد على باشا والرحوم عباس باشا تقضى بمنع حمل السلاح منعاً أشد من الحالة التي تريد الحكومة اجراءها الآن واذا لم تر الهيئة قبول هذا المشروع الجديد فيتنسني للحكومة أن تفقد تلك الاوامر القديمة لانها لم تلغ حتى وقتنا هذا .

ولذلك أطلب من الهيئة امعان النظر في هذا الامر جيداً لرفع ما هو حاصل من الامور المسكدة للراحة .

حضرة مصطفى بك خليفة — انه كما رأى حضرة طلبه بك كان ورد للمجلس مشروع يتعلق بحمل السلاح وكانت فيه الرخصة برسم تقدي والمجلس رفض هذا المشروع فالحكومة عملت له تعديلاً واعادته لنظره بالهيئة وفي هذا التعديل جعلت الرخصة بلا رسم وحينما نظر بالهيئة قد رأت أن فيه صعوبات ومضرات كثيرة الاهالى فرفضته أيضاً وبينت الاسباب والآن قد عدل وجعل له باب مخصوص في قانون المتشردين يشتمل على ست مواد من ابتداء المادة (١٨ الى المادة ٢٣)

وحيث ان هذا التعديل الاخير لم يخرج حالة الصعوبة عن مركزها الاصلى فان فيه من النضيق والتشديد على من يحمل السلاح ما يضر كثيراً بالناس المستقيمين مع ان جل المقصود هو تحسين حالة الضبط والربط ولو نظرنا الى المشروع لوجدناه بعكس الغرض اعنى لو سلمنا به لكنا احيناً قوة مفسدة وأمتنا قوة معززة تدافع عن نفسها وأموالها وأعراضها بنفسها .

وفضلاً عن ذلك فانه غير مستترك أخذ الاسلحة من أيدي العربان الذين هم الطامة الكبرى ولا من أيدي الاشقياء لان هؤلاء الاشقياء لا يبقون أسلحتهم بمحلات معلومة حتى تؤخذ منهم بل يخفونها ويستعملونها في السطو ليلاً .

وحيث ان اقصى مرغوب جناب مستشار نظارة الحقاينة وسعادة مفتش عموم البوليس الحصول على زيادة الضبط والربط منعا من حدوث ما يخل بالنظام .

فالذى أراه اذا تحسن لدى الهيئة هو رفض هذا المشروع والهيئة باتفاقها مع جناب المستشار وسعادة المفتش ان استحسننا تعمل مشروعاً يكفل منع الاشقياء والاشرار من حمل واحراز السلاح ما دام أن الغرض هو منعهم لا خلافهم كما أوضح جناب المستشار .

حضرة صوفاني بك — قد ظهر مما أبداه جناب المستشار ان اقصى الغرض من مشروع السلاح هو حصول الامن وسعادة مفتش عموم البوليس أوضح انه في المدة الماضية أى ذو زمن سا كنى الجنان المرحومين محمد على باشا وعباس باشا صدرت أوامر بجمع السلاح وانه يتسنى للحكومة استعمال هذه الأوامر لانها لم تلغ حتى الآن .

فأجوب سعادته بان سلب الاسلحة من أيدي العموم بعامة المحافظة على الامن العام هذا يتأتى وليست حالة الفطر المصرى الآن كحالته و ذاك الزمن الفائت لان الظروف في تلك الازمنة القديمة كانت قضت بذلك لوجود بعض أنواع من الناس على غير اخلاص في طاعة الحكومة فكانت تجمع الاسلحة للوقاية من مفسد هم .

اننا الآن والحمد لله لجميع الاهالى على ما يرام من الاخلاص الزائد لسمو الحديو الاعظم وجنابه حفظه الله من عهد ان تبوأ أريكة الحديوية المصرية وهو على تمام السعى في سخطه العدل والانصاف وسعادة البلاد .

حضرة الأستاذ الشيخ العباسي - أؤيد رأي حضرة مصطفى بك خليفه .
سعادة الرئيس - تؤخذ الآراء .

أخنت فتقرر بالاغلبية تلاوة المشروع مادة قيادة واعطى الرأي عن كل مادة .

تليت المادة (١٨) وهذه صورتها : (تؤخذ من الصورة طيه)

حضرة الشيخ حسين عابدين - رأي تعديل الفقرتين الأولى والثالثة من هذه المادة وان يحدف جملة (القرية المقيمين بها ليس الا) وحذف الفقرة الرابعة برمتها .

فالفقرة الأولى تعدل كالآتي :

لا يجوز للشخص الذي لم يكن من رجال قوة متسلحة قانونية ان يحمل السلاح الا في بلدته وملحقاتها بدون رخصة وله ايضا حمله بدونها اذا دعت الضرورة لحمله في وقت لايسع طلبها وان يمر به في ملحقات بلدة أخرى بين بلدته وملحقاتها متى كان قاصداً ملحقات بلدته التي ساغ له فيها حمل السلاح بدون رخصة .

والفقرة الثالثة تعدل بما صورته :

ويجوز لارباب العزب او من ينوب عنهم ان يحملوا اسلحة نارية في عزبهم وملحقاتها بدون رخصة وان يحوزوا مقداراً كافياً منها ليوزعوا منه على رجالهم الذين يجوز لهم حملها فيما يختص بخفر عزبهم وملحقاتها ليس الا .

واقول ان الذي حتمنى على طلب تعديل الفقرتين المذكورتين هي الاسباب الآتية :

اولاً - ان قلنا ان المراد بحمل السكن نفس منزل حامل السلاح فهذا يعد احرازاً لاحتمال اد أن الغرض المقصود من الحل هو دفع المضار وجلب النافع وهذا غير موجود .

ثانياً - اذا كان الغرض من حل السكن وملحقاته نفس البلدة وملحقاتها فأقول إن العبارة الموجودة بنفس الفقرة الأولى لا تفيد بل يلزم تغييرها بما يفيد ذلك وفي حالة التغيير يرد علينا انه قد تكون الملحقات منفصلة عن البلدة بملحقات بلدة أخرى يضطر المار فيها لحمل السلاح المصرح له بحمله في بلدته وملحقاتها .

ثالثاً - قد يوجد من تدعو الضرورة لانتقاله من محل سكنه وملحقاته الى جهة أخرى في وقت لا يمكنه طلب الرخصة فيه أولاً يسع ذلك .

فان قيل ألا مانع من حمله السلاح في هذه الحالة بدون رخصة فهذا يحتاج

والذي نراه من الحوادث المكثرة للراحة ليس إلا نتيجة فعل الناس البطالين الذين يعرفون بالاشقياء والتشردين والقصد ردع هؤلاء عن أفعالهم بواسطة العقاب بمقتضى القوانين .

وجيث ان مشروع حمل السلاح هو من ضمن مشروع التشردين الذي نظرناه في عدة جلسات وقررنا ما يتعلق منه بالتشردين والمشتبه في حالهم ولم يبق علينا الا الباب المتعلق بحمل السلاح ورفضه في السابق لا يعد مانعاً لنظره الآن وازالة كل سبب من الاسباب السابق رفضه من أجلها .

فالذي أراه هو تعديل الباب المذكور وأملنا في جناب المستشار وسعادة المفتش الاتفاق معنا على عدم ضرر العموم لان حبر حمل السلاح بحالة عمومية أو جمعه فيه ضياع أمل الأهالي من جهة عدم ثقة الحكومة بهم اعني أن اللازم هو جعل المشروع ضد الاشقياء واللصوص والتشردين ونحوهم أما الأهالي الخاضعون لسلطة الحكومة فهؤلاء يباح لهم حمل السلاح حملاً مطلقاً .

سعادة أدهم باشا - رأي تلاوة المشروع مادة قيادة وتؤخذ الآراء عن كل مادة .

جناب مستشار الحفانية - أنا وسعادة مفتش البوليس نجواب على ما رآه بعض حضرات الأعضاء فأقول اننا لم نتدب من قبل الحكومة إلا للباحثة في مشروعات موجودة امامنا أى لا لسن مشروعات جديدة لا للعربان ولا زيادة على قانون التشردين .

وحيث إن حضرة صوفاني بك رأى موافقة تلاوة الباب المتعلق بحمل السلاح وتعديله بما فيه صالح الأهالي فانا وزميلي سعادة المفتش نوافق على ذلك إذا قررت الهيئة باستحسانه .

حضرة الشيخ حسين عابدين - حيث ان معظم الاسباب التي كانت حملت هيئة المجلس على رفض مشروع حمل السلاح سابقا قد زال من هذا المشروع المطروح امامنا الآن كما قال جناب مستشار نظارة الحفانية فأرى انه لا مانع من التكلم في المشروع وتعديل المواد الواردة به بما يوافق الصلحة العمومية .

حضرة مصطفى بك خليفه - هذا المشروع سبق رفضه فلا يصح للهيئة مباشرة نظره الآن .

حضرة محمود بك حسين - من حيث ان جناب مستشار الحفانية وسعادة كتنر باشا اجابا على رأي حضرة صوفاني بك بأنهما يوافقان الهيئة على جواز حمل الاسلحة للعمد والشايف والخبراء وارباب الوجاهة وكل الافراد المستقيمي الاحوال فهذا فيه ضمانة كافية للمجلس فيما يقترحه من نحو التعديل ورأيي تلاوة المشروع مادة قيادة وتعديله .

حضرة عوض بك سعد الله — أؤيد هذا الرأي

حضرة غمراوي بك — كم يوجد بين الناس من ليس بعمدة ولا شيخ ولا خفير ولا من رجال قوة متسلحة والحال أنه محتاج لحمل السلاح للمحافظة على نفسه وماله في حال مروره وسفره وانتقاله من جهة الى أخرى لاشغاله وزراعتة وتجارتة اذ ليس كل انسان منحصراً ماله في بلده الساكن بها وملحقاتها واذا كلفنا ذلك المحتاج بأخذ رخصة وقت انتقاله وخروجه من بلده ربما لا يتسنى له ذلك في وقت ألجأته الضرورة الى السفر حالا

فاذا وقع لدي الهيئة موقع القبول ابقاء الفقرة الاولى من هذه المادة على حالها وان تعدل الفقرتان الثانية والثالثة بما نصه فلتقرر بذلك

تعديل الفقرة الثانية

يستثنى العمدة والمشايخ ووكلاؤهم والخفراء ومشايخهم وكل من كان معلوماً بأنه ليس بشقي ولا متشرد ولا مشتبّه في حاله من الدوات والوجوه وأرباب الشرف والرتب وغيرهم سواء أكان من سكان البنادر أم القرى.

تعديل الفقرة الثالثة

ويجوز أيضاً لأرباب المرب والكفور أن يحملوا أسلحة نارية وأن يحوزوا مقدارا كافياً من هذه الأسلحة لتوزيعها على رجالهم الذين يستخدمونها في الحفظ والصيانة وان يحذف باقي المادة.

جناب مستشار الحقانية — ان سعادة ادهم باشا اراد تغيير الفقرة الثانية بجواز حمل الأسلحة بدون رخصة للذين اوضح عنهم سعادته فأنا (بالاتفاق مع سعادة كتشنر باشا) اعلم الهيئة بأن البوليس والمدير يهمهما الوقوف على الاشخاص الذين يجوز لهم حمل الأسلحة ونرى ان اعطاء الرخصة للأشخاص الحائزين للرتب والنياشين وللتجار ايضا عند طلبها اما الاغنياء اى المعتبرون فما ان لفظ غنى غير كافية في هذا المقام الا اذا حدد مقدار الافدنة مثلا التي يملكها الشخص الذي يقال عنه بأنه غنى ومعلوم أنه اذا تصرّح بحمل السلاح بدون رخصة كانت النتيجة سيئة فلاجل أن الحكومة تعرف أن الشخص الذي يوجد معه سلاح هو من أرباب الوجاهة الجائر لهم حمله لزم على ذلك عمل تحقيق عنه

فدفعاً لما يتجمل عن ذلك أرى وجوب حمل السلاح برخصة من المديرين وهذه الرخصة تعطى مجاناً وأطلب من هيئة المجلس التقرير بأن الجميع يحملون السلاح برخصة والغاية احترام الأشخاص لمنع ما يحصل لهم من رجال البوليس لأن أخذ الرخصة لا يكون شيئاً تلقاء ما اذا وجد البوليس واحداً من المعتبرين حاملاً للسلاح وكان البوليس لا يعرفه فيلزم على ذلك مسافة ساعة أو ساعتين للتحقيق من اعتبار هذا الشخص وهذا فيه ضرر كثير على حامل السلاح وضباع وقت بلا فائدة خصوصاً وأن النفس الشريفة تأبى أن تكون عرضة

لنص في القانون وان قيل أنه لا يمكن من حمله فيكون معرضاً للخطر في هذه الحالة هذا عن الفقرة الاولى

أما عن الفقرة الثالثة فأقول .

أولاً — انها أى الموجودة في المشروع قاصرة على أرباب المرب ولا تشمل النائيين عنهم في حالة اقامتهم بها دون أربابها

ثانياً — لم يكن موضعاً أن الحمل يكون في المربة وملحقاتها أو في الملحقات فقط دون المربة.

ثالثاً — قوله أن الاحراز للتوزيع الخ هذا يفيد أن احراز أرباب المرب السلاح لغير التوزيع على رجالهم ممنوع .

رابعاً — قوله لتوزيعها على رجالهم الذين يجوز لهم حملها فيما يختص بمفر المربة للقيمين بها ليس الا هذا لا يشمل الشخص الذي يكون له عزبتان مقيم في أحدهما دون الأخرى أى انه في هذه الحالة لا يجوز له أن يوزع أسلحة نارية على رجاله المقيمين في المربة الثانية التي لم يكن مقيماً هو بها

هذه هي الأسباب التي حملتني على تعديل هاتين الفقرتين بالصفة التي ذكرتها وأنى لعل يقين من أن جناب مستشار نظارة الحقانية وسعادة كتشنر باشا وحضرات الاعضاء لا يميلون الا للصالح العمومى وأتمنى بانه مع علمهم بهذه الاسباب وأنها واردة على هاتين الفقرتين يوافقوني على التعديل الذي رأيته ومع ذلك فلو رأت الهيئة خلاف ما أوضحته لأسباب أخرى تدعو اليه فلتقرره .

جناب مستشار الحقانية — كأن حضرة حسين افندي عابدين يقصد باقتراحاته هذه أن يجعل القاعدة عمومية من حيثية جواز حمل السلاح لكل شخص وهذا يخالف القاعدة الواردة في هذا المشروع التي هي عدم جواز حمله إلا لأشخاص معينين فان القصد الوحيد هو استتباب الامن ومبني كانت هيئة المجلس متفقة معنا على هذه الغاية فاني أتعلم الموافقة على ما في المادة لانه أسهل وأقرب

سعادة أدهم باشا — أرى بقاء هذه المادة على أصلها بشرط تعديل الفقرة الثانية منها بما يأتي :

وهو ومع ذلك يجوز للعمدة والمشايخ والاعيان وأصحاب الوجاهة والتجار والمعتبرين وأصحاب الشرف والدوات والحائزين للرتب العسكرية والملكية الذين لا يؤمل حصول ادنى شائبة منهم تحمل بشرفهم واعتبارهم ان يحملوا أسلحة نارية وغير نارية في أثناء أسفارهم برأ وبجرأ وفي حالة اقامتهم بدون رخصة .

فاذا وافق هذا التعديل لدى الهيئة فلتقرره

أؤيد رأى حضرة غمراوي بك

حضرة أحمد افندي مرزوق — السبب الوحيد في وضع هذا المشروع هو منع الأشقياء والمتشردين من حمل السلاح وعلى حسب ما قاله جناب المستشار وسعادة كتشنر باشا انضح أن السبب الموجب لذكر الأشخاص المستقيمين هو التمييز بينهم وبين المتشردين

فأنا أصدق على رأى حضرة غمراوي بك وأما أريد من الهيئة تبين كيفية الأغنياء والمؤمنين .

سعادة اسماعيل باشا محمد — رأي أن الرخص تعطى بكيفية أن شيخ البلد أو عمدتها يحضر كشفاً بالأشخاص المؤمنين ويقدمه للبوليس والبوليس يرسله للمدير والمدير يحضر الرخص بأسمائهم تحت مسؤولية محرر الكشف وهذه الكشف تكون عن الأشخاص الذين يكونون غير معلومين أى بخلاف من وصفهم حضرة غمراوي بك

جناب مستشار الحاقانية — رأيت الهيئة أن الأشخاص الذين يكون لهم حق حمل السلاح هم الذوات والأعيان وأصحاب الشرف والحائرون للرتب ونحوهم وسعادة كتشنر باشا وافق على ذلك

بقي علينا إذا كان هؤلاء يأخذون رخصاً أم لا

فأرى أن نتيجة عدم الرخصة تكون سيئة وقد قلنا أنه ربما أن البوليس لا يعرف أحد هؤلاء فيعمل التحقيق عنه ولا يخفى أن عمل هذا التحقيق يحتاج لضياح وقت وربما كان فيه مضايقة لأحد الأشخاص المعبرين

فأنا بالاتفاق مع سعادة كتشنر باشا نرى أنه إذا تغيرت جملة (يسوغ للمديرين والمحافظين) من المادة (١٩) ب (يجب على المديرين والمحافظين) كان إعطاء الرخصة واجبا وكانت النتيجة حسنة

حضرة صوفاني بك — الحالة تنقسم الى معلوم ومجهول فالمعلوم هو من توضح مني عنهم وهؤلاء لا لزوم لرخصة لهم وأما الآخرون فهؤلاء من المتعين عليهم الايتموا السلاح الا برخصة

حضرة محمود بك حسين — كل واحد من الوجوه والمعتبرين ادري بحالة نفسه ان كان معلوماً بداخل المديرية أم لا فإذا كان معلوماً فلا لزوم للرخصة الا اذا انتقل لجهة أخرى خارجاً عن مديريته

جناب مستشار الحاقانية — ان سعادة كتشنر باشا سيجتهد في عدم التعرض لأحد المعبرين من البوليس لكن ما العمل اذا كان معاون البوليس لا يعرف أحدهم كما قلنا

حضرة محمود بك حسين — الشخص المعبر أعرف بنفسه اذا كان

لثل هذه الاحوال أما لو كان بيده الرخصة التي لا تكلفه شيئاً سوى طلبها من جهة الحكومة لكان اكتفى رجل البوليس بمعاينتها نعم ان سعادة مفتش عموم البوليس يقول بأنه يجري كل ما في وسعه لعدم حصول أدنى مضايقة من رجال البوليس لاحد ما لكن يخشى سعادته من أنه في بعض الاحيان يحصل شيء من قبيل ما ذكر .

حضرة صوفاني بك — ليست هذه الرخصة لازمة لمن أوضح عنهم كل من سعادة أدهم باشا وحضرة غمراوي بك وهم العمدة والشيخ ووكلاؤهم وأرباب الرتب والمثربون وذوو الوجاهة والزارعون للمؤمنين والحقراء ومشايخهم وغيرهم ممن توضح عنهم تطبيقاً للفقرة الثانية من هذه المادة المصريح فيها للعمدة والشيخ والحقراء بحمل الاسلحة بدون رخصة اذ أن طلب الرخصة هؤلاء يوجب عدم أمنيتهن وربما عهد فيهم عدم الشرف في مساعيهم ولا بأس من أن اعطاء الرخص يكون بخلاف من ذكروا .

وحيث من مبدأ الدخول في هذا الموضوع قيل عن حصول الاتفاق على ما يكون فيه الصالح فأرى أن هذا هو عين الصالح وما عداه يوجب الضرر ولذلك أطلب من الهيئة مع الموافقة تقرير رأى حضرة غمراوي بك .

جناب مستشار الحاقانية وسعادة كتشنر باشا — اننا لم نقصد بهذا المشروع الا المنفعة العمومية ولو أن الفقرة الأولى من المادة (٢٠) مقتضاها أن من يوجد حاملاً لسلاح ناري بدون رخصة الخ يجازى بدفع غرامة لكننا لا نرى بأساً من أن يزداد على هذه الفقرة (الا اذا أثبت انه من المعبرين) فهذا فيه الضمانة الكافية وبها تتأكد الهيئة أن القصد هو الصالح العام بمعنى أن من أوضح عنهم سعادة أدهم باشا يكون لا عقوبة عليهم أبداً

حضرة أحمد افندي خلف الله — بعد أن تعدل المادة التي أماننا هنالك يعدل ما بعدها بحسب ما ينتظر

سعادة أدهم باشا — للأسباب التي أبدت أرى ألا مانع من إعطاء الرخصة لكل من طلبها ممن ينالهم

جناب مستشار الحاقانية وسعادة كتشنر باشا — أنا نوافق على إعطاء الرخصة لمن ذكرهم سعادة أدهم باشا من المدير ومع ذلك فعند امتناع المدير عن إعطاء أية رخصة لأي طالب يكون لطالب الرخصة التنظيم من ذلك نظارة الداخلية ولو بواسطة شهادة يقدمها من اثنين مشايخ نفيد استقامته

حضرة صوفاني بك — الحالة الموافقة لراحة العموم هو ما أوضح عنه حضرة غمراوي بك من جهة حمل السلاح للمعلومين أما المجهولون فهم الذين يفرض عليهم طلب الرخصة وقد كنت أؤمل أن جناب مستشار نظارة الحاقانية وسعادة كتشنر باشا يتفقان معنا على ذلك وعلى أي حال لازلت

معلوماً أو غير معلوم

حضرة جاد أفندي مصطفى — هل الرخص التي تعطى تكون بنوع وعدد الأسلحة

جناب مستشار الحقانية وسعادة كتشنر باشا — ان الرخصة بحمل الأسلحة هي مطلقه أى غير مقيدة لانبوع ولا بعدد الأسلحة

حضرة جاد أفندي مصطفى — مادام ان الرخصة التي تعطى لم يكن محدداً فيها عدد الأسلحة ولا نوعها والمقصود هو التصريح لمن يجوز له حمل السلاح بحمله فأنا أوافق على اعطاء الرخص بهذه الصفة .

حضرة محمود بك حسين — وفي هذه الحالة يجب على المديرين والمحافظين اعطاء الرخص عند الطلب .

سعادة صفوت باشا — أؤيد رأى حضرة غمراوي بك .

سعادة حليم باشا — رأي أن الحفراء والعمد والمشايخ اذا خرجوا عن محل اقامتهم يكون حمل سلاحهم برخصة .

سعادة كتشنر باشا — نعم كل واحد يخرج عن دائرة مركزه بمن ذكروا يلزم أن يكون حمله السلاح برخصة .

حضرة السيد سرور شهاب الدين — رأي أن أصحاب الغزة ووكلائهم يقدمون كشفاً بأسماء الحفراء .

حضرة جاد أفندي مصطفى — رأي تعديل هذه المادة بما هو آت : لا يجوز مطلقاً لأى شخص لم يكن من رجال قوة متسلحة قانونية أن يحمل خارجاً عن محل سكنه أو ملحقاته أسلحة نارية مهما كان حجمها بدون رخصة مخصوصة .

ومع ذلك فليست هذه الرخصة لازمة لعمد ومشايخ البلاد والحفراء ووكلائهم أما الدواب والوجوه والاعيان والتجار وجميع أرباب الرتب والمناصب والمثرفون بالنياشين بالجملة جميع المعترين فهؤلاء يسوغ لهم حمل واحراز الأسلحة النارية بطريقة مطلقه بدون حصر مقدارها ولا بيان نوعها وإنما يجب على كل من هؤلاء أن يطلب رخصة بحمل السلاح من المدير أو المحافظ ويجب على المدير أو المحافظ أن يرسل الرخصة لمن طلبها من هؤلاء بلا تأخير .

أما الأشخاص المستقيمون الغير معلومين لجهة الحكومة فيكفى لاستحصاها على الرخصة من المدير أو المحافظ أما تقديم شهادة من اثنين معتمدين تفيد استقامة طالب الرخصة أو يكون طلبها له بواسطة عمدة أو شيخ بلدة .

ولا يكلف في أى حال من الأحوال طالب الرخصة بدفع رسم عنها ولا توضيح بيان أو نوع السلاح الذي يريد حمله .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أخنت وتقرر بالأغلبية رأى حضرة جاد أفندي .

تليت المادة (١٩) وهذه صورتها . تؤخذ من الصورة طيه .

حضرة محمود بك حسين — أرى حذف هذه المادة انما الفقرة الأخيرة منها تضاف على المادة السابقة وان يزداد عليها أى على الفقرة جملة (ويصير اعدادها لاربها) .

جناب مستشار الحقانية وسعادة كتشنر باشا — أنا نوافق على ذلك لكن اذا ظهر للمدير سوء سلوك أي انسان تؤخذ منه الرخصة فان سىء السلوك هو الذي يتداخل في المشاجرات أو يتحد مع المصائب المتسلحة .

سعادة حسن حلمي باشا — أوافق على حذف هذه المادة وعلاوة الفقرة المذكورة مع تلك الزيادة على المادة (١٨) وأرى زيادة العبارة الآتية أيضاً .

وبجوز ابطال الرخصة متى شهد عمدة ومشايخ البلد في حق حاملها أنه سيء السير أولاً يحسن التصرف في حمل السلاح .

جناب مستشار الحقانية — من رأي أن رجال الادارة يجوز لهم سحب الرخصة بناء على شهادة شيخ البلد بسوء سلوك الشخص بتصديق معاون البوليس .

حضرة محمود بك حسين — شهادة الشيخ وتصديق معاون البوليس غير كافية فقد توضح من جناب المستشار وسعادة كتشنر باشا أن البوليس ربما لا يعرف أحد الوجوه قبلاً ولا أنه لا يعرف أحد الأفراد واذا كان كذلك فكيف يكون الحال .

سعادة اسماعيل باشا محمد — أرى ان سحب الرخصة يكون بعد عمل محضر من العمدة والمشايخ واثنين من أهالي البلدة .

سعادة صفوت باشا — أخذ الرخصة يكون بعد التحقيق ومعرفة ماصدر من الشخص والتحقيق أيضاً من انه مستوجب لنزع الرخصة منه .

حضرة احمد ابازله بك — اوافق على رأى سعادة حسن حلمي باشا وأرى وجوب ذكر الاسباب في الشهادة .

حضرة السيد سرور شهاب الدين — أؤيد رأى سعادة اسماعيل باشا محمد .

حضرة مصطفى بك خليفة — وأنا كذلك .

حضرة الشيخ حسين عابدين — أؤيد رأى سعادة حسن حلى باشا

حضرة غمراوى بك — وأنا أيضا أؤيد هذا الرأى انما يجوز لن أعطيت الشهادة فى حقه أن يطعن فيها أمام للدير .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أخذت فكانت الأغلبية بترجيح سعادة الرئيس بموافقة رأى سعادة حسن حلى باشا .

تليت المادة (٢٠) وهذه صورتها : تؤخذ من الورقة طيه

جناب مستشار الحقانية وسعادة كتشنر باشا — انه لزيادة ضمانه الاهالى لا نرى مانعا من أن تزداد على هذه المادة الجملة الآتية (وهذه الغرامة لا يلزم بها كل شخص يثبت أنه من المعتبرين) .

حضرة طلبه بك سعودى — ان هذه الغرامة ثقيلة فأرى أن تكون من ٢٠ قرشا الى ١٠٠ قرش وأما العقاب فأرى أيضا أن يكون بالحبس من شهر الى ثلاثة شهور .

ومن يتمتع عن دفع الغرامة يحبس عن كل ٢٠ قرشا أربعاء وعشرين ساعة .

سعادة اسماعيل باشا محمد — أوافق حضرة طلبه بك فيما رآه إلا فى مدة العقوبة فانى ارى موافقة بقائها على اصلها .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أخذت فتقرر بالأغلبية ان تكون الغرامة من عشرين قرشا الى مائة قرش والعقوبة على اصلها وان يضاف على المادة الزيادة التى اشار بها كل من جناب المستشار وسعادة كتشنر باشا .

تليت المادة (٢١) وهذه صورتها : تؤخذ من الورقة طيه

حضرة جاد افندى مصطفى — من رأى أن من يعود الى ارتكاب هذه المخالفة فان كان من المتشردين أو المشتبه في أحوالهم يحاكم بمقتضى المادة (١٢) من قانون العقوبات وان كان من غيرهم يضاعف له الجزاء ضعفاً واحداً .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أخذت فتقرر بالأغلبية بالموافقة على رأى حضرة جاد افندى .

تليت المادة (٢٢) وهذه صورتها : تؤخذ من الورقة طيه .

سعادة حسن حلى باشا — رأى تعديل هذه المادة بما هو آت .

وفى جميع الأحوال يضبط ما يوجد من الأسلحة بأيدي المتشردين والمشتبه فى أحوالهم لجناب الحكومة .

جناب مستشار الحقانية — لا بأس من تقييد المادة بأن نزع السلاح يكون ممن يحكم عليه بعقوبة .

حضرة محمود بك حسين — اذا صار كل من يوجد بلا رخصة ويحكم عليه بعشرين قرشا غرامة يضبط سلاحه أعنى كأنا ساعنا المعتبر فى عشرين قرشا كان حكم عليه بها لكن أضعنا عليه قطعة سلاح ربما أنها تساوى عشرين جنيتها وهذا لا شك أنه لا يصح وليس هو الفرض الموافق لجهة الأهالى .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أخذت وتقرر بالأغلبية رأى سعادة حسن حلى باشا .

وتقرر أن الجلسة تكون باكر الساعة ٣ عربى .

ثم ان سعادة الرئيس ختم الجلسة بقوله (ختمت الجلسة) والساعة ٥ عربى .

مَجْلِسُ شُورَى الْقَوَانِينِ

محضر جلسة يوم الاحد ١٤ القعدة سنة ١٣٠٨ (٢١ يونية سنة ١٨٩١)

عقدت الجلسة والساعة ٣ تحت رئاسة سعادة على شريف باشا ومحضرون ٢٠ من حضرات الاعضاء وتلى محضر الجلسة الماضية وتصدق عليه وقد حضر جناب مستشار نظارة الحقانية وسعادة كتشنر باشا .

سعادة الرئيس — انتهى بجلسته أمس لفاية للمادة (٢٢) التي هي ختام الباب الرابع من قانون المتشردين وحمل السلاح فليبدأ اليوم بتلاوة الباب الخامس مادة ثمانية وتؤخذ الآراء عن كل مادة .

تليت مقدمة الباب والمادة الثالثة والعشرون وهاتان صورتاهما .

الباب الخامس

أحكام عمومية

(المادة الثالثة والعشرون)

إذا حدث ما يخل بالأمن العمومي بمدينة أو مركز أو ناحية فلناظر الداخلية أن يصدر قراراً بازدياد عدد رجال البوليس او الحفراء مؤقتاً وذلك بناء على طلب المدير أو المحافظ أو مفتش عموم البوليس .

والمصاريف الغير عادية التي أوجبها هذا الأمر تكون كلها أو بعضها على أهالي الجهة التي وقع فيها الخلل اذا كانوا هم المتسببين في وقوعه وتوزيع قيمة المصاريف المذكورة عليهم بحسب التخصيص المتبع في أجرة الحفراء .

ويجوز لناظر الداخلية أيضاً أن يأنى بقرار يصدر منه رخص حمل الاسلحة للعطاة لأهالي المديرية أو المدينة أو المركز أو الناحية التي حدث فيها الخلل .

ويكون هذا الانشاء نافذ المفعول بعد نشر القرار المذكور بالطرق المعتادة بأربع وعشرين ساعة .

حضرة جاد أفندي مصطفى — حيث إنه من الاقتضى معرفة ما يعد اختلالاً بالأمن العمومي فأرجو التكرم من جناب المستشار بالافادة عن ذلك .

جناب المستشار — أفكر أن ازدياد عدد الجنايات يعد اختلالاً بالأمن ومثال ذلك هو أنه اذا كانت الجنايات التي تقع ببلدة يبلغ عددها عادة ٢٠ جناية ثم ازدادت الى ٥٠ أو الى ١٠٠ فهذه الحالة هي التي تعد اختلالاً بالأمن

حضرة جاد أفندي مصطفى — حيث انى لم افكر أنه حدث ما يخل بالأمن العمومي من الاهالى بأى جهة كانت من جهات الحكومة سوى حصول الحالات العادية الجارية بين الاهالى وبعضها المعلومة وهذه لا تعد أنها غيلة بالأمن العمومي وكذلك اذا حصل سطو على أى بلدة أو أى عزبة من عصابة لصوص ووقع من كل منهم دفاع عن نفسه باسلحة نارية كما هو الحاصل فى بعض السطوات فى السنين الأخيرة فهذا أيضاً لا يعد اختلالاً بالأمن العمومي ويوجب لسريان نص هذه المادة على تلك البلدة أو العزبة بل وعلى ما جاورها بتلك الجهة لأنه اذا كان الأول هو غل بالأمن العمومي فانه غير خاف تلك الحالة الجارية فيما بين الاهالى الى اليوم وباكر وموجود لها قوانين يعاقبون عليها واذا كان الثانى فلا حاجة للتوضيح لان الحكومة ما صرحت لرجال قوة متسلحة قانونية وغيرهم ممن رخصت لهم بحمل الاسلحة الا لهذا الأمر ومع ذلك لا أرى لزوماً لهذه المادة كلية لأن الذى أفكره أن الذى يعد اختلالاً بالأمن العمومي هو مقاومة الحكومة فى تنفيذ أى أمر من أوامرها فان كان ولا بد من وضع هذه المادة للسبب الأخير فأرى تعديلها بما نصه (اذا حدث ما يخل بالأمن العمومي من نحو المقاومة ضد الحكومة بمدينة أو مدينة أو مرتز فللحكومة أن تضبط المتركبين والمتسببين فى هذا الاختلال وتزعم الاسلحة والرخص معاً منهم ويعاقبون بأقصى عقوبة مقررة بقوانين الحاكم الأهلية بعد ثبوت الجناية على اولئك المتركبين أو المتسببين فيها) وحذف باقى المادة والرأى لما تراه الهيئة .

سعادة حسن حلمى باشا — ربما أنه عند حصول حادثه يحتاج الحال

بمصاريفها من الميزانية لأن الحكومة جارية أخذ الخراج من الأهالي لحافظتها عليهم من كل طارئ.

جناب المستشار — أرى في الحقيقة أن ما أبداه حضرة صوفاني بك موافق للمشروع لأن مسؤولية الأهالي لا تكون إلا عند حصول الجريمة منهم كما أن القول منه بأن عند التقصير من رجال الحكومة فالأهالي تكون خالية المسؤولية وبالطبع متى ثبت أن قرية من القرى قصر أهلها وتسبب من ذلك زيادة جرائمهم هي تكون خاصة بنفسها دون خلافها

حضرة صوفاني بك — أتى لست مقرأ على ما في المادة ومعنى قولي المنتقم ذكره هو أنه لما كان تفسير عدم الأمن العمومي في كلام حضرة جاد أفندي هو للمقاومة ضد الحكومة وتفسيره في كلام جناب المستشار هو كعدد الجنايات فكان قولي هو موافق لما رآه حضرة جاد أفندي مصطفى بالنسبة لكون كثرة الوقائع أو قلتها هذه متعاقبة بدوات فاعليها والتسببين فيها وأما المقاومة مع أهميتها فلا بد وأن تكون من أناس كثيرين فهذا هو سبب جعلي إخلال الأمن العمومي قاصراً على المقاومة وأما قولي أن البوليس إذا رأى واجباته يكون سبباً لتقليل الوقائع فهو في محله إذ أن سير رجال الضبط في تأدية وظائفهم مع حصول السهر لا بد وأنه ينتج عنه الثمرة المقصودة

جناب المستشار — هذه المادة لا تزيد سلطة رجال البوليس إنما هو إذا ازداد تعداد الجرائم ببلدة وثبت إهمال الأهالي فالهملون هم الملزومون بالمصاريف ومن جهة أخرى انعمش أن كل واحد من البوليس يقوم بأداء وظيفته وواجباته

حضرة أباطه بك — من رأيي حذف (المادة ٢٣) لعدم حدوث اشكالات وعبارات مضرّة والقانون لم يفرض في شيء من الجزآت على كل من ارتكب جريمة ما وفيه الكفاية عما بهذه المادة

حضرة جاد أفندي مصطفى — أن جناب المستشار كرر قوله بأنه إذا حصل ببلدة زيادة جرائم جنائية زيادة كلية تستوجب زيادة رجال البوليس فهل يقصد جنابه أن البلدة التي يقع بها ذلك يكون وقوعه من أهلها أو من طارئين عليها من الخارج فإن كان من الأول فإنه لا يتصور أن بلدة تقوم على بعضها وإن كان من الثاني فلهم حق الدفاع عن أنفسهم وكأنهم لم يخرجوا عن حفظ أموالهم وأرواحهم وأعراضهم التي ماصرحت الحكومة لهم بحمل الأسلحة إلا لأجلها

حضرة صوفاني بك — مما تقدم من المباحثات نتج أن الحالة انقسمت إلى قسمين ما هو رأي جناب المستشار أنه إذا كثرت الجنايات بعد إخلال بالأمن العمومي ورأى حضرة جاد أفندي مصطفى أن الخل بالأمن العمومي هي المقاومة ضد الحكومة لعدم امتثال أوامرها ليس إلا فهذا أرى أن مارآه

لإرسال قوة من طرف الحكومة بضبط الواقعة والأسلحة ويترتب عليها إبقاء جزء من القوة للملاحظة الجهة التي وقعت فيها الحادثة حتى تنظم حالتها فبذلك يكون مرتكبو الجناية والمسيبون فيها هم الذين الجأوا الحكومة إلى تكبد المصاريف في إرسال القوة فالذي أراه هو أنه عند حصول مثل ذلك فمرتكبو الجناية والمسيبون فيها الذين يثبت عليهم من التحقيق ذلك هم الملزومون بالمصاريف التي تكبدتها الحكومة أن كانوا أغنياء أما أن كانوا فقراء فلا شيء عليهم .

جناب المستشار — أن المادة التي طلب إيجادها حضرة جاد أفندي مصطفى بدلاً من الأصل هي نفسها موجودة بالقانون والحكومة بالطبع عند حصول الجناية وضبط الفاعلين ترسلهم للنيابة وقصد الحكومة من إيجاد المادة (٢٣) المذكورة هو أنه لو ازداد تعداد الجنايات زيادة مهولة فإذا يكون عملها لا شك أنه يجب عليها لتلافى هذا الأمر أن تتخذ الاحتياطات اللازمة وتزيد عدد القوة وتتكلف زيادة مصاريف عن الحالة العادية وبهذه الحالة يكون أهالي الجهة هم الملزمين بالمصاريف لأنهم هم الذين الجأوا لها لتلك الزيادة وكذلك تلزم الحكومة بأن تنزع الرخص من تلك الجهة منعاً لاستفحال الأمر وتقليل الجنايات الأماكن .

سعادة اسماعيل محمد باشا — أغلب الوقائع هي من أهالي بلاد خلاف أهل البلاد التي حصلت فيها .

حضرة صوفاني بك — جناب مستشار الحفانية أورد أن الإخلال بالأمن العمومي هو كثرة الجنايات وحضرة جاد أفندي قال أن الإخلال بالأمن لا يكون إلا عند المقاومة ضد الحكومة ليس إلا وحقيقة الحالة هي كما قال حضرة جاد أفندي لأنه أقرب إلى الفهم وأما كثرة الجنايات وقلتها فنسوبة بالضبط والربط إذ أنه معد لذلك رجال منوطون وساهرون على الأمن واكتساب الشرف فلو فرطوا في واجباتهم ونشأ من التفريط ما يزيد في عدد الجنايات فما ذنب الأهالي الراعنين في ظل الحكومة الخاضعين لها المؤمنين بها حفظ أنفسهم وأموالهم وأعراضهم فالذي أراه أن الأهالي لا ينسب لهم حصول الإخلال بالأمن العمومي إلا إذا نشأ منهم مقاومة ضد الحكومة بتهديد نظامها وكانوا هم المتسببين في ذلك وليست السلطات العادية تعد إخلالاً بالأمن انعمومي بل هي متعلقة بذات مرتكبيها والمتسببين فيها ليس إلا فلهذا أصادق على ما قاله حضرة جاد أفندي مصطفى .

سعادة كتنر باشا — أفيد حضراتكم أن زيادة عدد البوليس لا يترتب عليها الإجراء بالطريقة القديمة التي كانت متبعة بالحكومة وهي محاصرة البلدة بالقوة عند زيادة الجرائم بل فقط زيادة البوليس هي ستكون عند كثرة الجرائم للاستكشاف والمراقبة وعند زيادة القوة كما ذكرت فمن المكلف بمصاريفها لا شك هم الأهالي لأنهم سببها

حضرة محمود بك حسين — لم يقل أحد أن البلاد محاصرة بل قلنا أن الحكومة هي المكلفة بالمصاريف ويلزمها أن توجد قوة على الدوام لديها

حضرة جاد أفندي في الأول لا يحتاج للتكرار الآن وما دام تكرر القول في هذا المعنى وصار واضحا فنؤمل من سعادة رئيس المجلس أخذ الرأي حتى يتم الأمر في هذه المادة

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء

أخذت وتقرر بالأغلبية حذف المادة كراى حضرة احمد بك أباطه تليت المادة (٢٤) وهذه صورتها

(المادة الرابعة والعشرون)

يكون الحكم في الجنج المينة بأمرنا هذا من اختصاصات قاضى المواد الجزئية.

(المادة الخامسة والعشرون)

على ناظرى الداخلية والحقانية تنفيذ أمرنا هذا كل منهما فيما يخصه .

حضرة جاد أفندى مصطفى — رأي أن يكون الحكم بمعرفة المحاكم الاهلية .

جناب المستشار — قاضى المواد الجزئية من المحاكم الاهلية وهذا لا يحتاج لتعديل .

حضرة جاد أفندى مصطفى — قاضى المواد الجزئية له حدود يحكم فيها وفي هذا المشروع زيادة عن حدوده فبقاء هذه المادة يمنع استئناف الاحكام .

جناب المستشار — أنا أوافق لأن يكون الحكم من اختصاصات المحاكم الاهلية وعلى حسب القاعدة المتبعة فيها .
سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أخذت والاغلبية قررت رأى حضرة جاد أفندى مصطفى .

حضرة صوفانى بك — سعادة ابراهيم حليم باشا كان طلب في أثناء المذاكرة في المشروع من الهيئة النظر في تعميم المشروع على الأجانب حسب اختلاف طبقاتهم حيث انه يوجد فيهم أنواع من المتشردين والمشتبه في أحوالهم لا سيما فيما يتعلق بحمل السلاح وكان صار توقيف المذاكرة فيه حتى

ينتهى المشروع وحيث ان المشروع قد انتهى فأطلب الموافقة من الهيئة على التحرير للحكومة بإجراء اللازم في عشية هذا القانون على الاهالى والاجانب سكان القطر المصرى .

(استحسن عام)

سعادة الرئيس — ورد تذاكر اعتذار من بعض حضرات الاعضاء فلتل :

تليت وهذه صورها :

تذكرة من حضرة حسن بك مذكور في ١٨ يونيه سنة ٩١ .

نحيط علم سعادتكم أن الحالة قاضية بتوجهى الى اسكندرية حتى بنجاز ما عندى من الاشغال بها أحضر أفندم .

تذكرة من حضرة محمد بك الشواربى في ١٩ منه .

حصل عندنا عيا يمنع حضورنا للمجلس وبحصول الشفا نحضر أفندم .

تذكرة من حضرة طلبه بك سعودى في ٢١ منه :

يوم تاريخه حصل لى عيا وغير ممكنى الحضور لجلسة المجلس فإزم عرضه للمعلومية أفندم .

تذكرة من حضرة حسين أفندى عابدين في تاريخه .

قد طرأ على عنر تخلفت به عن جلسة هذا اليوم فأرجو قبول اعتذارى وفي جلسة باكر أحضر .

وتقرر أن تكون الجلسة باكر الساعة ٣ عربى .

ثم ان سعادة الرئيس ختم الجلسة بقوله (ختمت الجلسة) والساعة ٥ وربع .

ختم

امضاء

نمرة ١٣

حسين يسرى

مَجْلِسُ شُورَى الْقَوَانِينِ

محضر جلسة يوم الاثنين ١٥ القعدة سنة ١٣٠٨ (٢٢ يونيو سنة ١٨٩١)

فتحت الجلسة الساعة ٢ ونصف عربى تحت رئاسة سعادة على شريف باشا رئيس المجلس وبحضور ٢٢ من حضرات الاعضاء .

تلى محضر الجلسة الماضية وتصدق عليه .

وقد حضر جناب مستشار نظارة الحقانية وسعادة مفتش عموم البوليس .

سعادة الرئيس — مشروع الامر العالى القاضى بتحويل المديرين حق الحكم فى المخالفات الذى سبق عرضه على الهيئة ولم تقر عليه قد عدلته الحكومة وازالت من الاسباب التى ماقبلته الهيئة من أجلها وقد ورد فى هذا اليوم بإفادة من عطوفتو رئيس مجلس النظر رقم ٢١ يونيو سنة ٩١ نمرة ١٨ فان محسن تبديده تلاوته فليتقرر ذلك (استحسان)

تليت الافادة وهذه صورتها تؤخذ من ذات الافادة المرفوقة طيه .

تلى المشروع الوارد معها وهذه صورته تؤخذ من الأصل شرحه .

جناب مستشار الحقانية — عند ما طرح هذا المشروع على الهيئة فى الدفعة الاولى ما كان مبينا فيه الحدود التى وضعت فيه الآن بل كان مهما وترتب على إبهامه عدم تصديق الهيئة عليه ولما رأينا المناقشات التى دارت فى الهيئة بخصوصه قد أخذناها بعين الاعتبار ووضعنا للمشروع المطروح للمذاكرة الآن ومنه يظهر للهيئة جليا أن الاسباب التى منعتها عن قبوله أولا قد زالت بالمرّة أعني أنه لم يفرض على المدير الحكم فى كل المخالفات بل خول له هذا الحق فى البندر الذى فيه مركز مديريته وفى الجهات التى يكون مارا بها بحيث ان توقيع الاحكام يكون بالتطبيق لدات القوانين المعمول بها فى الحاكم بلا خلاف ثم أزيد الهيئة علما بان هذا التحويل لم يفرض على المدير أن يحكم كما قلنا بل جعل له الحق أعني كلمة « يجوز للمدير » للوضوعة فى المشروع جعلت له حق الحكم ولم تفرض عليه بل ان المفروض والتعين عليه الحكم هو قاضى الامور الجزئية حتى أن القضية اذا رفعت له قبل أن يحضر التهم أمام المدير فلا يكون للمدير حق فى نظرها .

حضرة صوفانى بك — بما أن الاسباب التى أوجبت الهيئة لعدم قبول المشروع السابق عرضه عليها قد زالت من هذا المشروع المطروح أمامنا الآن ولم يبق هناك أدنى التباس ومن حيث أن التعديل الذى أجرته الحكومة فيه كان بعد أن تروت فيما رأته الهيئة فأصدق على المشروع بحسب وضعه الذى جاءنا عليه الآن .

حضرة طلبه بك مسعودى — المشروع جعل للمدير حق الحكم فى المخالفات بنفسه ولكن فى بعض الاحيان لا يكون المدير موجودا ويكون الوكيل هو القائم بأعمال المديرية فأرى من اللزوم أن ينحول للوكلاء حق الحكم فى المخالفات وأن يعطى هذا الحق أيضا للمحافظين ووكلائهم .

حضرة صوفانى بك — وان كان ما أبداه حضرة طلبه بك فى محله الا أن تحويل الوكلاء حق الحكم فى المخالفات ربما أن يؤدى الى التوسع فى الحالة لان الحكم فى المخالفات لا يزال جاريا بمعرفة الحاكم الجزئية وبمعرفة مأمورى المراكز التى لم توجد بها تلك الحاكم أعني أن تحويل المدير أمرا يجرىه فى محلات معينة لا يكون سببا فى تحويله لغيره .

جناب مستشار الحقانية — وسعادة مفتش عموم البوليس قد وافقا على رأى حضرة صوفانى بك وقالوا أن تشتيت وظائف القضاء واعطاءها للسلطة الادارية لا يوافق وأن هذا الحق لم ينحول للمدير الا لاجل زيادة نفوذه .

سعادة صفوت باشا — رأى أن يعطى للوكيل حق الحكم فى المخالفات عند غياب المدير .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أخذت وتقرر بالاغلبية رأى حضرة صوفانى بك .

تلى مشروع تعديل المادة العاشرة والمادة الحادية والعشرين من الأمر العالى الصادر بتاريخ ٩ شعبان سنة ١٣٠٠ (١٤ يونيو سنة ١٨٨٣) وهذه

صورته تؤخذ الصورة من الاصل المرفوق طيه

جناب مستشار الحقانية — أن السبب الذي حصل هذا التعديل من أجله هو :

أولا — مسألة مالية فإن قضاة الاستئناف يستولون على ماهيات عظيمة بحسب ما يلبق بشرف القضاء والمالية والحالة الراهنة لا يمكنها زيادة عدد القضاة مع كثرة الاشغال .

ثانيا — أننا الآن في حاجة الى زيادة عدد الجلسات وهذا قد يكون بشكون الجلسة من ثلاثة قضاة لاسيما وان القضاة الموجودين الآن الذين درسوا القوانين قليلون ولو فرض وكانوا كثيرين فإن الحالة المالية لا تساعد على تكثيرهم كما ذكر لكنني اتشم وجود العدد الكافي من الدارسين للقانون في المستقبل وهناك فائدة خصوصية وهي أنه لو جعلت الجلسات المدنية والجنائية العادية من ثلاثة قضاة زداد الاعمال وتزداد الثقة هذا من حيث الانتظام وإذا كان الآن موجودا أربع جلسات بالاستئناف فإنه بتقليل عدد القضاة الذين تكون الجلسة مركبة منهم تكون الجلسات مستا وتتوزع عليها الاعمال فإنه قد شهد لي أن الجلسة الواحدة يقدم لها من خمسين الى ستين قضية ومحكمة الاستئناف تحكم فيها نهائيا فكيف يتأتى لها ذلك مع كثرة الاعمال لكن بتكثير عدد الجلسات قد تقل القضايا فيها واذا كان عند القضاة الوقت الكافي لدرس القضايا أما المسائل التي يكون الحكم فيها بالاعدام أو بالاشغال الشاقة أو الحبس أو النفي المؤبد فما أن هذه تحتاج الى رؤا أكثر فالجلسات التي تنظر فيها هذه المسائل تكون مركبة من خمسة قضاة ثم أن هناك ضمانة أخرى وهي تأسيس محكمة تقض وارام من سبعة غير من نظروا القضية أولا وفيما أرى أن هذه المحكمة تكون ضمانة كافية وبالخبرة أوكد للهيئة فوائد هذا المشروع .

حضرة احمد بك أباطه — أرى موافقة هذا المشروع فاصادق عليه .

حضرة محمد افندي الققى — حيث ان هذا التعديل مارأت الحكومة اجراءه الا بعد استكشاف الحالة فن رأى التصديق عليه .

حضرة الشيخ حسين عابدين — رأى التصديق عليه انما أرى استبدال كلمة (الحبس) ب (السجن) جناب مستشار الحقانية — لا بأس من ذلك .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أخذت فتقرر بالأغلبية موافقة رأى حضرة أحمد بك أباطه .

سعادة الرئيس — يتلى المشروع المتعلق باختصاصات عمد ومشايخ البلاد ومشايخ الخفراء .

حضرة طلبه بك سعودي — هذا المشروع غير كاف المقصود من حملة أوجه :

أولا — ان العمدة والمشايخ مكلفون بإداء ما أوجبه عليهم هذا المشروع لجهة الحكومة وان قصروا في أي أمر منه يكون عقابهم بالغرامة أو بالحبس كنصه مع ان العدالة تقض بأنه كما يوجد به ما يجب عليهم لا بد ان يوجد ما يجب لهم .

ثانيا — ان العمدة والمشايخ فرض عليهم مخافة البوليس وجهة الادارة عن كذا يلزم فمن هو المكلف بتوصيل هذه البلاغات فان قلنا أنهم هم المكلفون بتحرير البلاغ وتوصيله كان ذلك غير عادل وان قلنا بتسليم المحرر الى أحد الخفراء لتوصيله لوجدنا ما يحول دون ذلك لان نظام الخفراء الآن يمنعهم من ترك محلات خفرهم طرفه عين وان قيل بتسليمه الى أحد الأهالي من أجل توصيله قلنا أنهم غير مكلفين بذلك .

ثالثا — ان العمدة والمشايخ ملزمون بحضور المولدين للصراف لسداد ما عليهم فهل هم الذين يحضرون المولدين من منازلهم الى الصراف أم من الذي يستحضرهم اليه لان الخفراء والاهالي غير مكلفين بذلك كما أوضحنا .

رابعا — العمدة والمشايخ مكلفون بالايضاحات التي تلزم عن أطيان المبرى واجراء الساحة وغيرها على ان هذا يلزم اليه جملة مساعدات من الأهالي فبأي طريقة يكفهم العمدة والشيخ بذلك ولو تأخروا كان ذلك سببا لتأخير الاشغال التي بأسباب تأخيرها يجارى ويعاقب العمدة والشيخ .

وقد أرى من اللازم اعطاء بعض امتيازات للعمدة ليكون له قدرة على اداء الواجبات المفروضة عليه لان كل مادة وكل مشروع وكل لائحة على العمدة المسؤولية والادانه والحجاة بالحبس أو بالغرامة عن كل ما يطلب من بلده اذ يعتبر اعطاء الامتيازات للعمدة لا أدري كيف يكون مستولا ومدانا امام المحاكم الاهلية والمجالس العسكرية والادارة والبوليس وغيرهما بما لو تعدد لطلال شرحه وحيث من اللازم أن يكون لهذه الاحوال قاعدة في هذا المشروع للاجراء على مقتضاها حتى لو رأى العمدة أي أمر يكون ملزما بتنفيذه فان وافق تعين لجنة من سبعة من حضرات الاعضاء لنظر هذه الاسباب وتقديم تقرير منها عن هذه الملحوظات التي ذكرناها وغيرها بما يلزم أن يكون قاعدة أساسية للعمل بمقتضاها حتى بتقديمه للهيئة تنظر فيه وترسله لجانب الحكومة لاجل تحضير مشروع كاف بما يجب للعمدة والمشايخ وما يجب عليهم وتقديمه لنظره بهيئة المجلس ومع ذلك فالرأى ما تراه الهيئة في ذلك .

سعادة الرئيس — ان المادة (١٨) من القانون النظامي مقتضاها ان كل قانون أو أمر يشتمل على لائحة ادارة عمومية يتقدم للمجلس لاخذ رأيه فيه والحكومة قد وضعت مشروع عمد ومشايخ البلاد وأرسلته للهيئة اعني صار من الواجب على الهيئة ان تبدي آراءها وأفكارها فيه وان تعدله بما تراه

بوضع هذا القانون قد يمكن الهيئة تعيين لجنة بعد ذلك لوضع المشروع الذي ترى لزومه وانا نتعهد للهيئة بنظر الملاحظات التي تقدم من اللجنة ونعتبرها كمال الاعتبار أملا في الوصول لجعل قانون تكون فائدته عامة .

حضرة صوفاني بك — أنا تقبل وجود نظام أساسي للمشايخ لكن حيث أن المشروع المطروح أمامنا الآن غير كفاية لما يجب لهؤلاء العمد والمشايخ وما يجب عليهم فلا زلت أرى لزوم أعادته للحكومة لوضع القواعد اللازمة فيه ابتداء وتقديمه للمجلس لنظره بالهيئة .

حاج مستشار الحفانية — أظن ينعذر أعادته للحكومة بغيره لملاحظات فأرى أن الهيئة توافق على قبول نظر هذا المشروع مبدئياً تحت قبول تقرير اللجنة التي تشكل .

حضرة مصطفى بك طيبة — من حيث أنه لو حصلت مخالفة من أي عمدة أو شيخ في هذا الوقت فيما يجب عليه جار محاكمته بحسب القوانين فالذي أراه هو إعادة هذا المشروع للحكومة لاتمام القواعد التي أوضح عنها حضرات صوفاني بك وطالبة بك فاني لا أرى لزوماً لنظر المشروع المطروح أمامنا الآن بغير تلك القواعد .

حاج مستشار الحفانية — علاوة ما أوضحته أزيد على الهيئة عداً بان لا حق لي في الالتجاء عليها في طلب نظر هذا المشروع لكن أقول أن من المهم إيجاد قانون نظامي للمشايخ .

حضرة أحمد أفندي مرزوق — ما في هذا المشروع منضمين ما يجب على العمد والمشايخ وبما أن بعض حضرات الاعضاء رأى أن اللازم أن يكون المشروع شاملاً أيضاً لما يجب لهم وبغير ذلك لا يتسنى نظر المشروع المطروح أمامنا فانا أصادق على ذلك وأطلب من الهيئة التقرير بإعادته للحكومة لعمل القانون الذي أشار عنه حضرة صوفاني بك .

سعادة حليم باشا — من حيث أن هذا المشروع موجود بين أيدينا فمن رأيي نظره وتعديله فاني أهم من القانون النظامي أن الطلب من الحكومة يكون في حالة عدم وجود مشروعات بالهيئة واني أقبل مبدئياً هذا المشروع .

حضرة الشيخ حسين عابدين — حيث أن عدم قبول الهيئة هذا المشروع مبدئياً لا يكون مانعاً للحكومة من تحضير مشروع بالصفة التي أشار إليها بعض حضرات الاعضاء فالذي أراه أن يعاد هذا المشروع للحكومة وهي تجري تحضير المشروع اللازم وترسله للهيئة لتبدي آراءها ورغباتها فيه كما أوضح حضرة صوفاني بك .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

إن قبلته مبدئياً .

والمادة (١٩) من القانون المشار اليه تسوغ للمجلس أن يطلب من الحكومة تقديم مشروعات قوانين أو أوامر عالية متعلقة بالادارة العمومية أعني لم تكن تقدمت للهيئة والآن المشروع موحود بالهيئة فأرجو النظر فيها اشتمات عليه المادتان وتقرر ما يستحسن .

حضرة صوفاني بك — حيث أن مارآه حضرة طلبه بك هو من الوجوب لانه لا يجوز إيجاد أي قانون يفرض ما يجب على الموظفين وبالاخص العمد والمشايخ دون أن يفرض به ما يجب لهم وحيث كان من قصد حضرة الموما اليه بتشكيل لجنة لترى فيما رآه من الملاحظات التي يستوجب اجراؤها لحفظ هذا النظام حتى يكون مستوفيا من نحو ما يجب على العمد والمشايخ وما يجب لهم من جهة الحكومة ومن جهة الاهالي .

وحيث تبين مما أوضحه سعادة رئيس المجلس أنه لا يسوغ حصول تقرير دون تعديل ما دام المشروع موضوعاً للمباحثة .

وبما أن أمر وضع هذه القاعدة مستوفية كما سلف الذكر صار أمراً في الحقيقة واجباً لرفع الالتباس والاشكال .

وبما أن المادة (١٩) من القانون النظامي تقضي أن هيئة المجلس تطلب من الحكومة سن مشروعات قوانين أوامر عالية متعلقة بالادارة العمومية

وبما أن المشروع المطروح أمامنا الآن ليس مستوفياً وصار متعبئاً على الهيئة طلب سن قانون شامل لما ذكر من الحكومة حسب الملون بالقانون فأرى إعادة هذا المشروع لجانب الحكومة للتأمل فيه ووضع قانون مستوف لهذه الحالة كما سلف الذكر حتى بتقديمه للمجلس عندها ينظر فيه وتعطى الهيئة رأيها عنه .

حضرة مصطفى بك خايقة — أؤيد هذا الرأي .

سعادة كتشنر باشا — لا بأس من تعيين لجنة من طرف الهيئة للمباحثة في ذلك المشروع .

إذا كانت الهيئة تقرر على طلب حضرة طلبة بك والا فيمكن الهيئة المداولة معى ومع حاجب المستشار وتنظر في المشروع المطروح أمامنا وهذا لأجل عدم الطولة .

حضرة محمود بك حسين — هذا المشروع سيكون قاعدة عمومية فلذلك أصادق على رأي حضرة صوفاني بك .

حاج مستشار الحفانية وسعادة كتشنر باشا — أن معظم حضرات أعضاء المجلس من اعيان البلاد وكلهم يعرفون أن كل بلدة متمدينة لها قانون نظامي فيهم الحكومة إيجاد قانون أساسي للعمد والمشايخ وعلى ذلك فمع قبول الهيئة مبدئياً

أخذت فتقرر بالأغلبية رأى حضرة صوفاني بك .

سعادة كتشنر باشا استأذن وانصرف .

سعادة الرئيس — يتلى مشروع قانون تحقيق الجنايات والمواد المشروع في تعديلها منه أصلا وتعديلا وأخذ آراء ورغبات الهيئة في هذا التعديل .

تليت مقدمة المشروع والفقرة الاولى من المادة الاولى منه وهاتان صورتاهما :

ترجمة مشروع أمر عال

نحن خديو مصر

يعد الاطلاع على قانون تحقيق الجنايات للمحاكم الأهلية أمرنا بما هو آت :

(المادة الأولى)

تعديل المواد ٢ و ٦ و ٤٣ و ١٢٦ و ١٥٣ و ١٥٤ و ١٦٩ و ١٧٤ و ١٧٥ و ١٧٧ و ١٧٩ و ١٨٣ و ١٩٠ و ٢٠٤ و ٢١٣ و ٢٢٠ من القانون المذكور على الوجه الآتي :

تليت المادة الثانية أصلا وتعديلا وهاتان صورتاهما :

(أصل مادة القانون)

لاتقام الدعوى العمومية بطلب العقوبة الا من أعضاء قلم النائب العموى عن الحضرة الخديوية .

(تعديل المادة بحسب الوارد في المشروع)

لاتقام الدعوى العمومية بطلب العقوبة الا من أعضاء قلم النائب العموى عن الحضرة الخديوية .

ولا يجوز للنيابة رفع هذه الدعوى على الموظفين الاميرين ولا على الاشخاص المكلفين بعمل ما من قبل الحكومة الا بعد اخطار رئيس المصلحة التابع له اولئك الموظفون أو الأشخاص وذلك فيما يختص بالاعمال التي ارتكبوها أثناء تأديتهم وظيفتهم أو بسبب هذه التأدية .

فاذا أعلن رئيس المصلحة الى النيابة في ظرف العشرة أيام التالية لصدور الأخطار بأنه معارض في المحاكمة فتعرض المسألة على ناظر الحقاينة ليقرر ما اذا كان يلزم التجاوز عنها

حضرة جاد افندى مصطفى — ان استثناء الموظفين الاميرين والاشخاص المكلفين بعمل ما من قبل الحكومة من رفع الدعوى عليهم من النيابة الا بعد اخطار رئيس المصلحة الخ هذا فيه ضرر بعموم الأهالي الذين تحت ادارة هؤلاء الموظفين وان لم تقل للكل فالبعض لأن هذه الحالة توجب أولئك الموظفين للازدراء بالأهالي وقد ينجم عن ذلك أنهم يصبحون عرضة لاغراضهم في كل أدى وتصير حقوقهم في خطر لأن رؤساء المصالح لا يرضون باقامة دعوى على الأشخاص التابعين لهم قولا بأن كل موظف قام باداء وظيفته على مقتضى قوانين موجوده وخشي منها أن يأتي بأمر يوجب عليه مسئولية ما او اقامة دعوى عليه ولذلك أرى أوفقية حذف الفقرتين الثانية والثالثة أى بقاء مادة القانون الاصلية على حالتها

جناب مستشار الحقاينة — يظهر من هذه العبارة أن بعض حضرات الأعضاء لم يقف على سبب إيجاد هذا المشروع فأعلم الهيئة ان هذا المشروع تهريبا لا يغير المبدأ الاصلى فان كافة ما يتوقع من الموظفين خارجا عن تأدية وظائفهم هذا على أصله

لكن ما يتوقع منهم في أثناء تأديتهم وظيفتهم أو بسبب هذه التأدية ولو أن النيابة هي الملوطة باقامة الدعوى غير أن ذلك سيكون اجراؤه بعد عشرة أيام وهذه من المسائل الطفيفة ولنضرب للهيئة مثلا لتعلم المحكة في وجود هذا النص وهو انه اذا كان أحد العساكر تعدى على أحد الناس في الطريق بالشتم فكان البوليس يعمل محضرا بضبط الواقعة ويحمله على النيابة وهذه تطلب من المحكة محاكمته والمحكة تنظر القضية وتحكم فيها فكل هذا ضياع وقت على العسكرى بلا فائده أما اذا بلغ الامر الى رئيس المصلحة فالرئيس يستحضر من وقع منه ذلك في الحال ويحاكمه ومن ذا ترى الهيئة ان الجرائم سائرة على حسب سيرها وما كان منها متعلقا بتأدية الوظيفة هذا هو الذى تبلغه النيابة الى رئيس المصلحة ومع ذلك فاذا كان رئيس المصلحة لا يقبل برفع الدعوى فيكون الفصل في ذلك بمعرفة ناظر الحقاينة وما هذا الا مراعاة استمرار الموظفين على تأدية وظائفهم

سعادة اسماعيل باشا محمد — حيث أن القانون الجارى العمل بمقتضاه يقضى بالمساواة فلم نفهم الأسباب الموجبة لاعطى هؤلاء الأشخاص والعبد والمشايع هذه الامتيازات ومنع النيابة من اقامة الدعوى الا بعد مخابرة رئيس المصلحة على ان رؤساء المصالح قد يميلون للمستخدمين الذين تحت ادارتهم وبناء على ذلك ناظر الحقاينة يصدر امره بعدم اقامة الدعوى وحينئذ تكون الاهالي عرضة فأرى بقاء القديم على قدمه .

جناب مستشار الحقاينة — هل يفهم من هذا ان النيابة سلب منها حق رفع الدعوى كلا وانما عليها ان تخبر رئيس المصلحة بما توقع من احد الموظفين التابعين اليه ومن المتعين على هذا الرئيس انه يفيد في ظرف العشرة ايام حتى اذا كانت اجابته بعدم رفع الدعوى رفع الامر لناظر الحقاينة للفصل في ذلك .

بأمرين أحدهما ما ضبطت واقعه والثاني حقوقى وصاحب هذا الحق لا يتمكن من رفع الدعوى عن حقوقه الا بعد اقرار رئيس المصلحة على رفع الدعوى التى تريد النيابة اقامتها ولا يخفى ما يحصل للأهالى من الاضرار من جراء ذلك .

حضرة صوفانى بك — الحالة الجارية الآن فى قطرنا منقسمة الى قسمين عمومى وخصوصى فالعمومى هو المتبعة أحكامه للمحاكم الاهلية المعدة للمساواة بين كل طرف على مقتضى القانون والخصوصى هو الخول للمصالح ورؤسائها لإجرائه بالمجالس التأديبية الموجودة بها وحيث ان جعل رفع الدعوى على المستخمين بعد إقرار رؤساء المصالح فيه ضرر بين الأهالى ولا يصح أن القسم الخصوصى تخول له سلطة أكثر حتى يكون عثرة فى طريق المحاكم الموجود فيها النائب العمومى عن الحضرة الفحيمة الخديوية الموكل له كل شؤون الأهالى فيمنعها عن نشر العدالة ومعاملة العموم بالعدل والمساواة فأملنا فى جناب المستشار التأمل فى ذلك والنظر فيما فيه دوام العدل والمساواة بين الرعية .

جناب مستشار الحقانية — إخطار رئيس المصلحة ضرورى وقبل ذلك حصلت جملة معارضات بين البوايس والنيابة لكننى اجتهدت فى تقليل هذه المعارضات وأرى أن الحالة تثمر جيداً بتنفيذ هذا المشروع

حضرة محمود بك حسين — ربما ان رئيس المصلحة لا يرى اقامة الدعوى وبذلك تهضم حقوق الاهالى .

حضرة طلبة بك سمودى — ارى ان الاعلان لرئيس المصلحة يكون بعد تقديم الدعوى لقاضى التحقيق وقبل الجلسة بخمسة ايام .

سعادة حسن حلمى باشا — اوافق على تعديل المادة بحسب الوارد فى هذا المشروع .

سعادة حلمى باشا — ارى التصديق على هذا التعديل بشرط ان يخرج الخفراء والمشايع منها وان يؤخذ رأى حكمة الاستئناف فى رفع الدعوى وعدم بدل ناظر الحقانية نظراً لكثرة اشغاله .

حضرة الشيخ حسين عابدين — حيث ان الكثير من الاهالى جار تقديم شكاوى منه للنيابة ضد مستخدمى الحكومة اثناء تأديبة وظايفهم بقصد عدم نفاذ أوامر الحكومة عليهم وبهذا يتعذر على المتدوين تأديبة واجباتهم .

وحيث إن النيابة لها حق فى عدم اقامة الدعوى التى تقدم اليها اذا لم تجد وجها لاقامتها ومن تعديل هذه المادة أعطى هذا الحق لناظر الحقانية أيضاً أفلا يكون هو مثل رئيس النيابة فالذى أراه هو الموافقة على تعديل هذه المادة بحسب الوارد فى هذا المشروع .

ولنضرب للهيئة مثلاً على ذلك وهو انه اذا كان احد الخدم ارتكب مخالفة هل هنالاً لزوم لاحضار بوليس لاخته من محل سيده او ترفع الشكاوى لسيده وهو يفعل فيها اى اذا رأى سيده لزوماً لرفع الدعوى او يطلب البوليس فيأمر به وان لم يره فحينئذ لا ترفع الدعوى على ذاك الخادم

حضرة جاد افندى مصطفى — الموظف لو طلب من احد الناس تأدية عمل ما وكان فى غير امكانه وحصلت منه اهانة من الموظف فبالطبع رئيس المصلحة لا يقر على اقامة الدعوى عليه .

حضرة غمراوى بك — مقتضى تعديل المادة المذكورة انه لا يجوز للنيابة ان ترفع الدعوى الا بعد اعلان الرئيس بما حصل من مروة من الجناية او الجنحة والرئيس له الحق فى اثنا المدة المقدرة بعشرة ايام ان يعارض فى رفع الدعوى لدى ناظر الحقانية وناظر الحقانية له الحق فى ان يصرح برفع الدعوى او التجاوز عنها فمن أين ناظر الحقانية يسوغ له الحكم فى الجواز من عدمه مع انه لم يوجد أدنى تحقيق فى هذه الجناية يعلم منه مفصلاتها ودقائقها واسرارها حتى يرى أحد الامرين وبما ان ذلك لا يكون الا بوقوفه على باطن الامر وهذا غير مستدرك كما يؤخذ بما تقدم فرأى بقاء مادة القانون الاصلية على حالها وحذف الزيادة نظراً لتلك الملاحظة .

حضرة عوض بك سعد الله — ان التعديل الذى حصل فى هذه المادة يوجب عدم المساواة وهذا مخالف للعدل فالذى اراه ان تكون المادة على أصلها وحذف هذا التعديل .

حضرة السيد سرور شهاب الدين — أرى أن النيابة تعلن الرئيس وهو يجاوب فى ظرف اسبوع بحيث اذا تأخر عن هذا اليعاد كان للنيابة رفع الدعوى بغير انتظار ما يرد منه .

حضرة محمود بك حسين — ان اخذ رأى رئيس المصلحة قبل رفع الدعوى فيه مضار كثيرة فربما كانت الدعوى التى توجه على الموظف هى بضرب او يبطح واذا انتظرنا رأى ذاك الرئيس فربما كان بالسلب واذا وجب رفع الامر لناظر الحقانية وعلى فرض ان ناظر الحقانية يوافق النيابة على رفع الدعوى فمن الجائز ان اثار الضرب تكون زالت بالمرة او البطح لم يبق له أثر لاحتمال فوات وقت يسع محو اثار ذلك وبهذه الحالة تكون استدالات الدعوى غير قوية ويكون من العبث التثبت فى رفعها ورأى حذف هذا التعديل .

جناب مستشار الحقانية — الذى اراه ان الاعتراض على تعديل هذه المادة غير كان لفرض التعديل فان البوليس سيعمل المحضر فى الحال واذا لزم الحال لكشف حكيم على المضروب فيكون اجرائه وقتياً وبعد ذلك تقدم الاوراق للنيابة للاجراء فى رفع الدعوى كما فى التعديل .

حضرة محمود بك حسين — على فرض ضبط الواقعة بمعرفة البوليس وعمل كشف الحكيم فى الحال لكن من الجائز أن النذوب يكون متلبساً

• سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أُخذت فتقرر بالأغلبية حذف التعديل وبقاء مادة القانون الأصلية على حالها .

تليت المادة السادسة أصلاً وتعديلاً وهاتان موزتاغماً .

أصل مادة القانون

مأمورو الضبطية القضائية في الجهات التي تكون فيها نأدية وظائفهم هم أعضاء قلم النائب العمومي عن الحضرة الخديوية .

محافظو الثغور والامصار :

المديرون .

مأمورو الضبطيات .

مأمورو ضبطيات الاقسام .

ضباط القره قولات .

مشايخ البلدان .

وغير من ذكر ممن تعينهم الحكومة بهذه الصفة من موظفيها .

تعديل المادة بحسب الوارد في المشروع

مأمورو الضبطية القضائية في الجهات التي تكون فيها نأدية وظائفهم هم أعضاء قلم النائب العمومي عن الحضرة الخديوية .

ضباط البوليس العظام .

حكمدارو بوليس المديريات ومساعدوهم .

معاونو بوليس الاقسام .

ملاحظو بوليس الاقسام .

حكمدارو نقط البوليس .

رؤساء أقلام البوليس .

العمد .

مشايخ الحفراء .

وغيرهم ممن تعينهم الحكومة بهذه الصفة من موظفيها .

حضرة عمرأوى بك — الظاهر من تعديل هذه المادة هو اخراج المديرين والمحافظين من رجال مأموري الضبطية القضائية ليس الا والالوكان القصد ادخال ضباط البوليس ومن ذكر معهم من دون اخراج من ذكر من المديرين والمحافظين فما كان هناك داع للتعديل اذ أن جملة (ومن تعينه الحكومة) الواردة في القانون الاصلى تدخل من تريد من البوليس في المشروع الجديد .

وحيث لم يعلم السبب في اخراج من ذكر فترجو الاستفهام من جناب مستشار نظارة الحقانية عن ذلك .

جناب مستشار الحقانية — أن السبب في اخراج المديرين والمحافظين هو لا أجل أن لا يكونوا تحت أوامر النيابة ولأنهم صاروا قضاة تحقيق .

حضرة غمرأوى بك — حيث الأمر كذلك فأنا أصادف على تعديل هذه المادة بحسب الوارد في هذه المشروع .

(استحسان عام)

جناب مستشار الحقانية — حيث لم يحصل التصديق على تعديل المادة الثانية وما بعد تعديل المادة السادسة الى تعديل المادة (١٥٤) كله متعلق بتعديل المادة الثانية المذكورة فلا لزوم لتلاوة تعديل تلك المواد .

(استحسان عام)

تليت المواد ١٦٩ و ١٧٤ و ١٧٥ أصلاً وتعديلاً وتقرر اتفاقاً بموافقة تعديلها وهذه صورة ماتلى .

﴿ أصل المادة ١٦٩ ﴾

يقيد كاتب المحكمة أسماء الشهود والقابهم وصناعة ومحل كل منهم واقواله وشهادته على حسب الاصول المقررة في مادتي ١٤٣ و ١٤٤ من هذا القانون

تعديل المادة المذكورة

يقيد كاتب الجلسة أسماء الشهود والقابهم وصناعة كل منهم ومحل وشهادتهم ويصدق عليها الرئيس وتحفظ في أوراق القضية

أصل المادة ١٧٤

يجوز استئناف الاحكام الصادرة في مواد الجنج

تعديل المادة المذكورة

يجوز استئناف الاحكام الصادرة في مواد الجنع وذلك فيما خلا الاستثناءات التي تستبطن من المادة الآتية
أصل المادة (١٧٥)

يرفع الاستئناف لمحكمة الاستئناف التابعة لها المحكمة الابتدائية التي أصدرت الحكم المستأنف ولا يجوز طلبه الا للأشخاص الآتي ذكرهم وهم :

أولاً — المتهمون بالجنحة أو المسئولون عما يترتب عليها

ثانياً — المدعى بالحقوق المدنية فيما يختص بحقوقه دون غيرها

ثالثاً — رئيس قلم النائب العمومي بالمحكمة الابتدائية أو النائب المذكور

تعديل المادة المذكورة

يرفع الاستئناف لمحكمة الاستئناف التابعة لها المحكمة الابتدائية في سائر الأحوال التي لم يرد عنها في المادة السادسة من أمرنا الرقيم ٣ نوفمبر سنة ١٨٩٠ نص مخالف ولا يجوز الاستئناف الا للأشخاص الآتي ذكرهم وهم :

أولاً — المتهمون

ثانياً — الأشخاص المسئولون عما يترتب على الجنحة والمدعى بالحقوق المدنية فيما يختص بحقوقهم دون غيرها وذلك اذا كان المبلغ الذي يطالب به المدعى بالحقوق المدنية يزيد عن ألف قرش ديواني

ثالثاً — رئيس قلم النائب العمومي بالمحكمة الابتدائية أو النائب المذكور

تليت المادة ١٧٧ أصلاً وتعديلاً وهاتان صورتاهما

﴿ أصل المادة ﴾

ويطلب الاستئناف من رئيس قلم النائب العمومي بالمحكمة الابتدائية في ظرف عشرة أيام بالأكثر من يوم صدور الحكم الابتدائي والا سقط الحق فيه ويطلب من المدعى بالحقوق المدنية والمحكوم عليه والأشخاص المسئولين عن حقوق مدنية في الميعاد المذكور من تاريخ اعلان ذلك الحكم والا سقط حقهم فيه أيضاً فان كان طلب الاستئناف مقدماً من التهم في شأن حكم صادر في غيبته لا يبتدىء الميعاد السالف ذكره الا من بعد انقضاء ميعاد قبول المعارضة وطلب الاستئناف من النائب العمومي يكون في ميعاد شهر من وقت صدور الحكم المراد استئنافه

تعديل المادة المذكورة

ويطلب الاستئناف من المحكوم عليه والأشخاص المسئولين والمدعى

بالحقوق المدنية ورئيس قلم النائب العمومي بالمحكمة الابتدائية في ظرف عشرة أيام بالأكثر من يوم صدور الحكم الابتدائي والا سقط الحق فيه

ويبتدىء هذا الميعاد من يوم صدور الحكم الا في حالة صدوره غيباً فلا يبتدىء فيما يتعلق بالتهم الا من اليوم الذي لا تكون فيه المعارضة مقبولة وطلب الاستئناف من النائب العمومي يكون في ميعاد عشرين يوماً من وقت صدور الحكم المراد استئنافه

حضرة غمراوي بك — أن القول في تعديل هذه المادة من تاريخ صدوره فيه اجفاف بالتهم والمسئول والمدعى بالحق المدني بالنسبة لجعل الميعاد في هذا المشروع مبتدأ من يوم صدور الحكم بعد أن كان من تاريخ الاعلان كما في مادة القانون الاصلية اذ أنه قد يتفق صدور الحكم في حالة غياب المسئول والمحكمة تعتبره حضوراً نظراً لحضوره بها وقت المرافعة دون وقت النطق بالحكم فرضاً لهذا الاجفاف أرى بقاء مادة القانون الاصلية على حالها وحذف هذا التعديل

جناب مستشار الحقاينة — من المهم جعل الميعاد من تاريخ صدور الحكم كما في هذا المشروع لأنه لو صار بقاؤه على أصله قد توجد صعوبات في تنفيذه فكثيراً ما يطلب المحكوم عليه لاعلانه فلا يوجد ولا يخفى ان كل واحد يحكم عليه بأى حكم كان أحب ما عليه الحرب فاذا لم ينفذ الحكم عليه في أقرب وقت كان الحكم بدون فائدة

حضرة محمود بك حسين — لا ضرر في جعل الميعاد من تاريخ الاعلان كأصل المادة فاني أعلم أن المحكمة عند ما تريد اعلان أى شخص كان في امكانها الوصول الى ذلك ولو بتسليم ورقة الاعلان بواسطة الحضر الى شيخ البلد أو نحوه .

حضرة السيد سرور شهاب الدين — أوافق على تعديل هذه المادة بحسب الوارد في هذا المشروع .

جناب مستشار الحقاينة — لا بأس من قسم هذه المسألة الى قسمين الأول اذا كان الحكم حضورياً يعتر من تاريخ صدوره أما اذا كان غيبياً فيكون اعتباره من تاريخ الاعلان .

سعادة حسن حلى باشا — رأيي أن لا يعان الا من كان الحكم في غيبته .

جناب مستشار الحقاينة — صحيح الاعلان ضروري اذا كان الشخص غائباً وقت المرافعة لكن اذا كان حاضراً للمرافعة فهذا كاف في جعل الميعاد من تاريخ صدور الحكم .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

﴿ أصل المادة ١٨٣ ﴾

يقدم طلب الاستئناف الى جلسة الدائرة المشكلة بمحكمة الاستئناف للحكم في ثاني درجة في مواد الجنح ويكون ذلك في أثناء الشهر الذي رفع فيه الطلب المذكور ويلزم أن تكون هذه الدائرة مركبة من خمسة من قضاة تلك المحكمة .

﴿ تعديل المادة المذكورة ﴾

يقدم طلب الاستئناف الى جلسة الدائرة المشكلة بمحكمة الاستئناف للحكم في ثاني درجة في مواد الجنح ويكون ذلك في أثناء الثلاثين يوماً التي رفع فيها الطلب المذكور وتكون هذه الدائرة مركبة من ثلاثة من قضاة تلك المحكمة

﴿ أصل المادة ١٩٠ ﴾

لا يجوز احالة الدعوى على محكمة الجنايات في أول درجة الا بمقتضى أمر يصدر بالاحالة من قاضي التحقيق .

﴿ تعديل المادة المذكورة ﴾

لا يجوز احالة الدعوى على محكمة الجنايات في أول درجة الا بمقتضى أمر يصدر بالاحالة من قاضي التحقيق أو من أودة المشورة .

تليت المادة ٢٠٤ أصلاً وتعديلاً وهاتان صورتاهما .

﴿ أصل المادة ﴾

الاحكام المقررة في المواد ١٤٣ و ١٤٤ و ١٤٧ و ١٥١ من هذا القانون تتبع في محكمة الجنايات في أول الدرجة .

﴿ تعديل المادة المذكورة ﴾

الاحكام المقررة في المواد ١٤٧ و ١٦٩ و ١٨٠ من هذا القانون تتبع في محكمة الجنايات في أول درجة

حضرة جاد افندي مصطفى — رأيي أن يضاف في طلب تعديل هذه المادة (١٥١) ويضاف عليها الا ما استثنى بمقتضى تعديل المادة (١٧٩) .

(استحسن عام)

تليت المادتان ٢١٣ و ٢٢٠ أصلاً وتعديلاً وتقرر اتفاقاً بموافقته وهذه صورة ذلك

اصل المادة (٢١٣)

استئناف الاحكام الصادرة من محكمة الجنايات في أول درجة يرفع الى

أخذت فتقرر بالأغلبية حذف التعديل وبقاء مادة القانون الأصلية على حالها .

تليت المادة ١٧٩ أصلاً وتعديلاً وهاتان صورتاهما :

﴿ أصل المادة ﴾

طلب الاستئناف يوقف تنفيذ الحكم الابتدائي في جميع الأحوال السابق بيانها .

﴿ تعديل المادة المذكورة ﴾

طلب الاستئناف لا يوقف تنفيذ الحكم الصادر بالحبس

على أن ألتم له الخيار في التظلم الى المحكمة الاستئنافية وهي تحكم بوجه الاستعجال ويجوز لها أن تأمر بإيقاف التنفيذ والافراج بضمانة أو بدونها .

سعادة اسماعيل باشا محمد — رأيي تنفيذ الحكم بالحبس بعد الاستئناف الا في وقائع الجنايات .

حضرة مصطفى بك خليفة — أرى بقاء مادة القانون الأصلية .

حضرة صوفاني بك — أرى أن هذا التعديل لا يسرى الا على المتشردين المشتبه في حالهم والاشقياء خشية من عدم الحصول على وجودهم وما عدا ذلك يكون الاجراء فيه على حسب أصل المادة .

جناب مستشار الحقاينة — أوافق على عدم تنفيذ الحكم بالحبس بعد الاستئناف الا على المتشردين وفي مواد السرقات وفي مواد الجرائم المصحوبة باكراه .

ثم ان جنابه استأذن وانصرف .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أخذت فتقرر بالأغلبية بقاء مادة القانون الأصلية وأن تراد عليها العبارة الآتية :

انما لا يجوز بوقف تنفيذ الحكم الصادر بالحبس اذا كان التهم من المتشردين أو متهم بسرقة أو بجرعة مصحوبة باكراه .

تليت المادتان ١٨٣ و ١٩٠ أصلاً وتعديلاً وتقرر بالاتفاق بموافقة التعديل وهذه صور ذلك .

ثانياً — اذا حصل خطأ في تطبيق نصوص القانون على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم .

ثالثاً — اذا وجد وجه من الأوجه المهمة لبطلان الاجراءات أو الحكم .

تليت المادة الثانية من المشروع وهذه صورتها .

تلقى اللواد ١٤٤ و ١٥٠ و ١٥١ و ١٥٢ و ١٧٦ من قانون تحقيق الجنايات المذكورة وتستبدل المادة ١٥٠ بالمادة الآتية :

الأحكام الصادرة في مواد المخالفات لا تكون قابلة للاستئناف .

حضرة جاد أفندي مصطفى — رأيي حذف هذه المادة وتعديلها بما هو آت .

تلقى المادة ١٤٤ من القانون الأصلي ويزاد على كل من المادة ١٥٠ و ١٥١ العبارة الآتية :

(انما لا يجوز توقيف تنفيذ الحكم الصادر بالحبس اذا كان المتهم من المتشردين أو منهما بسرقة أو بجريرة مصحوبة باكراه) وهذه العبارة هي التي رؤى زيادتها على المادة ١٧٩ من القانون المذكور لان نص المادة ١٤٤ وارد في المادة ١٦٩ وكون المواد ١٥٠ و ١٥١ و ١٥٢ و ١٧٦ من هذا القانون لا يوافق النواها لما فيها من الفائدة الكبرى والضمانة العظمى لان نص المادة ١٥٠ قبول استئناف الأحكام الصادرة في المخالفات اذا كانت بالحبس ونص المادة ١٥١ استئناف الحكم بوقف تنفيذه ونص المادة ١٥٢ رفع الاستئناف لمحكمة الجنح ونص بالمادة (١٧٦) لا يقبل استئناف الاحكام المبنية بها انما يجوز للاخصام ان يتظلموا الى الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف حال انعقادها هيئة محكمة تقض و ابرام على الشروط المدونة بهذه المادة واذا سلمنا اليوم بابطال استئناف أحكام المخالفات بالحبس في وجوها الموضوعية لها وكذا طلب الاستئناف لا يوقف تنفيذ الحكم الصادر بالحبس فكم يبلغ عدد المسجونين في سجون القطر أظن أنها تضيق بهم على انه لا ينفي انه حال الاستئناف يحكم ببراءة ساحة كثيرين منهم وبما ان التعميم في ذلك يوجب ذل نفوس أصحاب الشرف والعرض بالحبس على غير موجب لا سيما وان معظم اناس معرضون لنسبة ارتكاب بعض المخالفات البسيطة والجنح الطفيفة وتفويض أمر محاكمتهم لقاض واحد بما يضر بهم ضرراً بليغاً فان العصمة لله وحده فلذلك رأيت تعديل هذه المادة على السكيفية التي أبدتها بمراعاة ما استثنى في المادة ١٧٩ التي حصل تعديلها بجلسة هذا اليوم فاذا وافق الهيئة ذلك فلتقرره .

محكمة الاستئناف التابع لها المحكمة الابتدائية الصادر منها الحكم المستأنف .
وتركب محكمة الاستئناف عند الحكم في مواد الجنايات في ثاني درجة من خمسة أعضاء .

﴿ تعديل المادة المذكورة ﴾

استئناف الاحكام الصادرة من محكمة الجنايات في أول درجة يرفع الى محكمة الاستئناف التابعة لها المحكمة الابتدائية الصادر منها الحكم المستأنف وتركب محكمة الاستئناف من خمسة قضاة فيما يتعلق بالجنايات التي يعاقب عليها القانون بالاعدام والاشغال الشاقة مؤبداً أو السجن المؤبد أو النفي المؤبد وفي غير ذلك من الاحوال تكون مركبة من ثلاثة قضاة .

﴿ أصل المادة ٢٢٠ ﴾

يجوز لكل من أعضاء قلم النائب العمومي والمحكوم عليه والمدعي بالحقوق المدنية أن يطعن في الاحكام الصادرة من محكمة الاستئناف في مواد الجنايات امام الجمعية العمومية بالمحكمة المذكورة حال انعقادها هيئة محكمة تقض و ابرام انما لا يقبل الطعن من المدعي بالحقوق المدنية الا فيما يتعلق بالتضمنات فقط ولا يجوز هذا الطعن من جميع من ذكر الا في الاحوال الثلاثة الآتية :

أولاً — اذا كانت الواقعة الناجبة في الحكم لم يعاقب عليها القانون .

ثانياً — اذا حصل خطأ في تطبيق نصوص القانون على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم .

ثالثاً — اذا وجد وجه من الأوجه المهمة لبطلان الاجراءات أو الحكم .

﴿ تعديل المادة المذكورة ﴾

يجوز لكل من حضرات أعضاء قلم النائب العمومي والمحكوم عليه والمدعي بالحقوق المدنية أن يطعن في الاحكام الصادرة من محكمة الاستئناف في مواد الجنايات أمام المحكمة المذكورة منعقدة بهيئة محكمة تقض و ابرام حسب المادة الحادية والعشرين من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية ولا يجوز هذا الطعن الا في الاحوال الثلاثة الآتية :

أولاً — اذا كان القانون لا يعاقب على الواقعة الناجبة في الحكم .

(استحسان عام).

تليت المادة الثالثة من المشروع وتقرر بموافقتها وهذه صورتها .

على ناظر الحقاينة تنفيذ أمرنا هذا .

وتقرر أن الجلسة تكون يوم الأحد القابل الساعة ٣ عربى حتى

اذ كانت ترد أشغال جديدة فتتظر والا فيكون المجلس مصروفا لغاية شهر يوليو القابل .

ثم ان سعادة الرئيس ختم الجلسة بقوله ختمت الجلسة والساعة ٦ م

نمرة ١٤ امضاء (حسين يسرى) ختم

مَجْلِسُ شُورَى الْقَوَانِينِ

محضر جلسة يوم الاربعاء ٧ محرم سنة ١٣٠٩ الموافق ١٢ أغسطس سنة ١٨٩١

واسكندرية وطنطا وأسيوط الشرعية مع تحديد دائرة اختصاص كل منها وصار تكليف نظارة الحقانية بتحضير المشروع المذكور بالكيفية التي ذكرت وقد أقر مجلس النظار عليه فهو مرسل لسعادتكم مع هذا بأمل النظر فيه بهيئة مجلس شورى القوانين واعادته لهذا الطرف مشفوعاً بما تراه الهيئة فيه افندم

تليت المذكورة وهذه صورتها

مذكرة من نظارة الحقانية لمجلس النظار

لا يخفى أن ديوان الاوقاف لا يخلو من اقامة دعاوى شرعية عليه فيما يخص بالاوقاف وكان الجارى قبل صدور الأمر العالى الرقم ١٣ جمادى الأولى سنة ١٣٠٦ (١٥ يناير سنة ١٨٨٩) هو نظر الدعاوى التي ترفع عليه من القاطنين بمصر في محكماتها وأما القاطنون بالاقليم فكانوا يرفعون دعاويهم أمام محاكمها في وجه مأمورى الاوقاف المعينة بالجهات من طرف الديوان المحكى عنه وبعد صدور الامر المشار اليه الذى على مقتضى المادة الثانية منه يكون نظر الدعاوى بالمحكمة المستوطن المدعى عليه في دائرتها قد امتنع ذلك الديوان من الدخول في المرافعة أمام محاكم الجهات الخارجة عن مصر ارتكانا على وجوده بالقاهرة وإذا كان السير بهذه الطريقة فيه صعوبات زائدة على المدعين الذين جهاتهم بعيدة عن القاهرة سواء كان من جهة المشاق لهم ولمن يحتاجون اليهم من الشهود التي تلزم بالضرورة في كل قضية أو من جهة زيادة المصاريف فقد تخبرنا شفاهياً مع سعادة مدير الديوان المحكى عنه بقصد الاتفاق على عمل مشروع تعديل لتلك الطريقة يكون مانعاً للضرر عن أصحاب الدعاوى وكافلاً لحقوق الاوقاف في المرافعة وانتهت تلك الخبرة أخيراً بامتناع سعادته من التداخل في هذا الأمر .

وحيث إنه فضلاً عن الاسباب المذكورة التي منها عدم وجود صعوبات على ديوان الاوقاف في المرافعة أمام محاكم الجهات الخارجة عن مصر بواسطة وجود مأمورين له بتلك الجهات أو تعيين وكلاء مخصوصين فأن الاوقاف التي هي الآن تحت يده كانت بالضرورة من قبل ذلك في أيدي نظار مقيمين

فتحت الجلسة الساعة ٢ عربى تحت رئاسة سعادة على شريف باشا رئيس المجلس وبحضور ٢١ من حضرات الأعضاء

تلى آخر محضر للانعقاد السابق وتصدق عليه

سعادة الرئيس — الأشغال التي وردت للمجلس هي

أولاً — افادة من رئاسة مجلس النظار رقم ١٤ يوليه سنة ١٨٩١ ن ٢٠ ومعهما صورة مذكرة من نظارة الحقانية ومشروع أمر عال يقضى بان القضايا التي تقام على ديوان الاوقاف في المحاكم الشرعية يكون نظرها بمحاكم مصر واسكندرية وطنطا وأسيوط الشرعية حسب دائرة الاختصاص التي جعلت لكل من تلك المحاكم بالمشروع

ثانياً — افادة من رئاسة مجلس النظار رقم ٢٩ يوليه سنة ١٨٩١ ن ٢١ ومعهما صورة مذكرة من نظارة الحقانية ومشروع أمر عال يقضى باعتبار مأمورى المراكز في مديرية الحدود من مأمورى الضبطية القضائية ويكون كل منهم قاضياً للمخالفات في دائرة المركز ادارته واذن فتلل الافادة الاولى وصورة المذكرة ومشروع الامر العالى الواردان معها وتؤخذ آراء ورغبات الهيئة عما في المشروع ثم الافادة الثانية وصورة المذكرة والمشروع الواردان معها ويؤخذ الرأى عما في المشروع أيضا

تليت افادة مجلس النظار ن ٢٠ وهذه صورتها

نظارة الحقانية كانت قدمت للمجلس مشروع أمر عال بالترخيص للمحاكم الشرعية بالمديريات والمحافظات بان تنظر في الدعاوى التي ترتفع على ديوان الاوقاف نظراً للاسباب الواضحة بمذكرة النظارة المشار اليها للمقدمة بتاريخ أول ابريل سنة ١٨٩١ الرسل صورة منها طى هذا وديوان الاوقاف أبى ذلك بالارتكان على المادة الثانية من الأمر العالى الصادر في ١٥ يناير سنة ١٨٨٩ العاضية بنظر الدعاوى بالمحكمة المتوطن المدعى عليه في دائرتها وبالذكرة في هذه المسألة بالمجلس رؤى مراعاة لصالح ديوان الاوقاف وصالح الاهالى مما حصر النظر في الدعاوى المذكورة في محاكم مصر

والغربية والمطرية ودمياط وبورسعيد والاسماعيلية والسويس والعريش وقلعتي
العقبة ونخل وملحقات هذه الجهات .

ودائرة اختصاص محكمة مديرية أسيوط تشمل مديريات المنيا وأسيوط
وحرجا وقنا والحدود .

﴿ المادة الثالثة ﴾

يتميز اختصاص كل من هذه المحاكم عن الأخرى بوجود أعيان الوقف
الحاصل النزاع بسببه في دائرتها فإن اشترك وجود هذه الأعيان في دائرة
محكمتين أو أكثر جاز للمدعي إقامة دعواه بأيها .

﴿ المادة الرابعة ﴾

على ناظر الحقانية تنفيذ أمرنا هذا .

حضرة حسين أفندي عابدين — حيث إن تخصيص محاكم مصر
واسكندرية ووطنطا وأسيوط لنظر الدعاوى التي ترفع على ديوان الاوقاف فيه تضيق
على الاهالي ويتسبب عنه تكبدهم مصاريف باهظة فضلا عن مشقة السفر من
الجهات القاصية على من يريد رفع الدعوى اذا لم يكن من الجهات التي بها
الأربع المحاكم المذكورة كما هو غير خاف على الهيئة أي أن هذا فيه ضرر
بين خصوصا على من يحضر من العريش والعقبة ونخل وغيرها بشهوده إلى
الغربية وعلى من يأتي من الحدود إلى أسيوط ومن سيوه إلى اسكندرية ومن
الشرقية وغيرها من الجهات البعيدة إلى مصر لاجل رفع دعواه ضد الاوقاف
هذا فيما اذا كانت العين المتنازع فيها في تلك الجهات اما اذا كانت نفس العين
في جهة خلاف جهة توطن المدعي بأن كان من الحدود مثلا داخل دائرة أسيوط
والعين المتنازع فيها في اسكندرية فعلى حسب نص المادة الثالثة من هذا المشروع
يلزم أن ترفع الدعوى في محكمة اسكندرية الشرعية وفي ذلك مالا يخفي أيضا
من زيادة المصاريف وكثرة المشاق خصوصا اذا كان قيمة المتنازع فيه قليلة
لا توازي المصاريف .

وحيث أن كل مديرية أو محافظة لا تخلو من وجود محكمة شرعية بها وكل
جهة يوجد للاوقاف فيها تملقات لا تخلو من وجود مأمورين من قبله بها
أيضا فلهذه الاسباب ومراعاة للصالح العمومي أرى أن النظر والحكم في
الدعاوى التي ترفع على الديوان المحكي عنه فيما يختص بالاوقاف يجعل من اختصاص
محكمة المديرية أو المحافظة الكائن بدائرة اختصاصها محل توطن المدعي أو
الوقف المتنازع فيه كله أو بعضه بالموافقة على ما في مذكرة نظارة الحقانية
الواردة مع هذا المشروع .

حضرة غمراوي بك — أنا أوافق على أن يعدل المشروع طبقا لما في
مذكرة سعادة ناظر الحقانية لاحقة ما أبداه سعادته من الاسباب الموجبة
بحكم الضرورة لتعميم نظر القضايا التي ترفع على الاوقاف بكل محاكم المديريات
والمحافظات منعا للمحظورات الموضحة بالمذكرة المذكورة وإن يعتبر في ذلك

بالجهات الكائن فيها وكان لأي انسان إقامة الدعوى في شأنها على هؤلاء
النظار بمحكمة الجهة ولا يصح إذن أن يكون تحويل النظر عليها لديوان الاوقاف
سبباً لانتعاب الاهالي في الدعاوى التي يريدون رفعها عليه أو سبباً لتعجزهم
فبناء على الاسباب التي ذكرت نرى أن النظر والحكمة في الدعاوى التي
ترفع على الديوان المحكي عنه فيما يختص بالاوقاف يجعل من اختصاص قاضي
المديرية أو قاضي المحافظة الكائن في دائرة اختصاصه محل توطن المدعي
أو الوقف كله أو بعضه ولذا لزم رفع هذه المذكرة للمجلس مقرونة بمشروع
أمر عال كي اذا حصلت الموافقة عليه يعرض للاعتاب السنية .

تلى المشروع وهذا صورته .

مشروع دكرتو

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على المادة الثانية من أمرنا الصادر في ١٣ جمادى الاولى
سنة ١٣٠٦ (١٥ يناير سنة ١٨٨٩) المختص بالتعديلات التي اجريت في
بعض بنود لأحكام المحاكم الشرعية .

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحقانية وموافقة رأي مجلس النظار وبعد
أخذ رأي مجلس شورى القوانين .

أمرنا بما هو آت

﴿ المادة الاولى ﴾

الخصومات المتعلقة بالأوقاف الجاري ادارتها بمعرفة ديوان الاوقاف
تستثنى من أحكام المادة الثانية من أمرنا الصادر في ١٣ جمادى الاولى سنة
١٣٠٦ المشار اليها آنفاً ويكون رفع الدعوى في خصوصها على من له الرئاسة
على الديوان المذكور بصفته ناظراً أصلياً أو وكيلاً أو على من ينوب عنه
بمحاكم مصر واسكندرية ومديرتي الغربية وأسيوط بحسب دائرة الاختصاص
التي عنيت لكل منها فيما يتعلق بذلك بالمادة الثانية من أمرنا هذا .

﴿ المادة الثانية ﴾

دائرة اختصاص محكمة مصر تشمل القاهرة وضواحيها ومديريات القليوبية
والشرقية والجيزة وبنى سويف والقينوم والقناطر الخيرية .

ودائرة اختصاص محكمة اسكندرية تشمل اسكندرية ومديرية البحيرة
ورشيد وسيوه وملحقات هذه الجهات .

ودائرة اختصاص محكمة مديرية الغربية تشمل مديريات المنوفية والدقهلية

مرسل مع هذا مذكرة تقدمت من نظارة الحفانية بتاريخ ٢٦ يولييه الحاضر
غرفة ٣٦ ومعه مشروع أمر عال باعتبار مأموري المراكز التابعة لمديرية الحدود
من مأموري الضبط القضائي ويكون كل منهم قاضيا للمخالفات في دائرة المركز
ادارة الامل اخذ رأى هيئة مجلس شورى القوانين عن مشروع الامر العالى
للمشار اليه واعادته مشفوعا بما تراه الهيئة فيه .

تليت المذكرة وهذه صوتها .

مذكرة من نظارة الحفانية لمجلس النظار

بتاريخ ٧ مارس سنة ٩١ صدر دكرتو خديو بتشكيل محكمة مخصوصة
باصوان للحكم في المواد المدنية والمواد الجنائية بمديرية الحدود بحسب
الحدود المقررة به وقد نص في المادة الرابعة منه بان يكون لتلك المحكمة في
المواد الجنائية مالقاضي المواد الجزئية من الاختصاصات المدونة في الدكرتو
الصادر في ٣ نوفمبر سنة ٩٠ وبهذه الحالة يكون الحكم في مواد المخالفات من
اختصاص المحكمة المختصة

وبالنسبة لبعده بعض مراكز المديرية عن مركز المحكمة بمدا زائدا تطلب
سعادة محافظ الحدود التصريح لمأموري المراكز بالحكم في المخالفات في دائرة
مراكزهم لعدم تكبد الاهالي المشاق .

وحيث إن السير على هذه الطريقة لا يتأتى الا باستصدار دكرتو فقد
صار تحضير مشروع دكرتو عن ذلك

فبناء عليه اقضي تقديم هذه المذكرة مشفوعة بالمشروع بامل الاطلاع
عليه بالمجلس حتى مع موافقته يعرض للاعتاب السنية .
تلى المشروع وهذه صورته .

مشروع دكرتو

نحن خديو مصر

بعض الاطلاع على مادتي ٦ و ١٢٥ من قانون تحقيق الجنايات وبعد
الاطلاع على الدكرتو الصادر بتاريخ ٧ مارس سنة ١٨٩١ بتشكيل محكمة
مخصوصة باصوان للحكم في المواد المدنية والمواد الجنائية بمديرية الحدود وبناء
على ما عرضه علينا ناظر الحفانية وموافقة رأى مجلس النظار بعد أخذ رأى مجلس
شورى القوانين .

أمرنا بما هوآت

(المادة الاولى)

بعد مأمورو المراكز التابعة لمديرية الحدود من مأموري الضبطية
القضائية ويكون كل منهم قاضيا للمخالفات في دائرة المركز ادارته

على توطن المدعى أو وجود جزء من أعيان الوقف المتنازع فيه في
ذلك المحل .

سعادة اسماعيل باشا محمد — رأى ان القضايا الشرعية التي تقام على
مصلحة الاوقاف تنظر في المحاكم الشرعية الموجودة بها بعض أعيان الوقف
أو كلها .

سعادة حسن حلمي باشا — اوافق على رأى سعادة اسماعيل باشا محمد .

سعادة صفوت باشا — اصدق على المشروع الاصلى .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

اخذت وتقرر بالأغلبية بموافقة نظر القضايا التي ترفع على ديوان الاوقاف
في محاكم المديرات والمحافظات كما هو في رأى سعادة ناظر الحفانية للاسباب
التي توضحت بالمذكرة وان يكون المشروع كالآتي .

مشروع دكرتو

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على المادة الثانية من امرنا الصادر في ١٣ جمادى الأولى
سنة ١٣٠٦ (١٥ يناير سنة ١٨٨٩) المختص بالتعديلات التي اجريت في بعض
بنود لأحكام المحاكم الشرعية .

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحفانية وموافقة رأى مجلس النظار وبعد
أخذ رأى مجلس شورى القوانين .

أمرنا بما هوآت

(المادة الأولى)

المختصاصات المتعلقة بالاوقاف الجارية ادارتها بمعرفة ديوان الاوقاف تستثنى
من احكام المادة الثانية من امرنا الصادر في ١٣ جمادى الأولى سنة ١٣٠٦
المشار اليها آنفا ويكون رفع الدعوى في خصوصها على من له الرئاسة على الديوان
المذكور بصفته ناظرا اصليا او وكيل او على من ينوب عنه بمحكمة المديرية أو
الحفاظة الشرعية التي يكون بدائرة اختصاصها محل توطن المدعى أو الوقف
المتنازع فيه كله أو بعضه .

(المادة الثانية)

على ناظر الحفانية تنفيذ امرنا هذا .

تليت الافادة الواردة من رياسة مجلس النظار غمرة ٢١ وهذه صورتها .

﴿ المادة الثانية ﴾

على ناظر حقانية حكومتنا تنفيذ أمرنا هذا

سعادة أدهم باشا — أوافق على المشروع بحسباً قررته الحكومة.

حضرة مصطفى افندي منصور — أوافق على المشروع وأزيد عليه بأن
يحول للأمورين حق الحكم في القضايا الجزئية التي لا تزيد قيمتها عن ألف
قرش ويكون حكمها فيها قطعياً

حضرة طلبه بك سعودي — رأي أن الحكم في المخالفات يكون من
حقوق قاضي المواد الجزئية .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء

أخذت وتقرر بالأغلبية التصديق على المشروع كراي أدهم باشا .

سعادة الرئيس — قد وردت جملة تذاكر اعتذارات وتلفرافات من
بعض حضرات الاعضاء .

فلتتل بحسب تواريخ ورودها

تليت وهذه صورها .

تذكرة من حضرة محمود بك حسين تاريخها ٣٠ يوليو سنة ٩١ .

عندي عذر يمنعني عن الحضور للمجلس في الاسبوع الاول من شهر
أغسطس سنة ٩١ ولذلك وجب ترقيمه للاحاطة

تذكرة من حضرة أحمد صوفاني بك تاريخها ٢٣ الحجة سنة ١٣٠٨ .
انه لحصول عيا الى غير ممكني الحضور الآن للمجلس فعند الشفاء نحضر .

تذكرة من حضرة طلبه بك سعودي تاريخها ٣٠ يولييه سنة ٩١ .
عندي أشغال مهمة تمنعني عن الحضور لجلسة المجلس فبنيها نحضر

تذكرة من حضرة جاد افندي مصطفى تاريخها ٣١ يوليوسنة ٩١ .

قد طرأ على من الاعذار الضرورية مايجب تأخيرى عن الحضور للمجلس

لحد يوم ١٢ أغسطس سنة ٩١ فأرجو قبول اعتذارى .

تذكرة من حضرة غمراوي بك تاريخها ٣١ يوليو سنة ٩١ .

ان عندي أعذارا ضرورية تستغرق أسبوعاً ولذلك تخلفت عن الحضور في
جلسة أول أغسطس سنة ٩١ فأرجو قبول معذرتى .

تذكرة من حضرة مصطفى بك خليفه تاريخها ٣ أغسطس سنة ٩١ .

عندي الآن عذر شرعى يمنعني عن الحضور فالتمس عرض ذلك على هيئة
المجلس .

تلفراف من حضرة محمد بك الشولاربي تاريخه ٦ شهره

لم يزل حاصل لنا عيا وبتمام الشفاء نحضر

تذكرة من حضرة محمد افندي الفقي تاريخها ٨ منه .

اعتراى عيا يمنعني عن الحضور فالتمس قبول اعتذارى .

تذكرة من حضرة مصطفى بك خليفه تاريخها ٩ شهره

وردلى تلفراف سعادتك بالحضور للمجلس وبالنسبة لما عندي من
الاعذار في هذه الايام خابرت سعادتك بذلك وبما أن عذرى لا يقاس بخلافه
فأرجو قبوله واحاطة الهيئة بذلك .

تذكرة من سعادة ابراهيم حليم باشا تاريخها ١٢ أغسطس سنة ٩١

من أمس وهو حاصل لنا توقعك في الصحة وبذلك لا يمكننا الحضور
لجلسة يوم تاريخه

ثم إن سعادة الرئيس ختم الجلسة بقوله (ختمت الجلسة والساعة ٤ ونصف .

نمرة ١٥ امضاء (حسين يسرى) ختم

مَجْلِسُ شُورَى الْقَوَانِينِ

محضر جلسة يوم الاربعاء ١٤ محرم سنة ١٣٠٩ (١٩ اغسطس سنة ١٨٩١)

بصرف المجلس متى فرغ من نظر المسائل المعروضة عليه وقد انتهى ما كان معروضاً على المجلس من الأشغال فالأوفق مع استحسان الهيئة هو صرف المجلس لغاية شهر سبتمبر القابل .

(استحسان عام) .

ثم ان سعادة الرئيس ختم الجلسة بقوله (ختمت الجلسة) والساعة ٢ و ٣٠ دقيقة .

ختم

حسين يسرى

نمرة ١٦

فتحت الجلسة الساعة ٢ و ١٠ دقائق تحت رئاسة سعادة على شريف باشا رئيس المجلس وبحضور ٢١ من حضرات الأعضاء .

تلى محضر الجلسة الماضية وتصلق عليه .

سعادة الرئيس — لحد هذا اليوم لم يرد للمجلس أشغال وقد طلب الكثير من حضرات الأعضاء عقد جلسة للنظر في صرف المجلس وعدمه ولذلك صار تحديد هذه الجلسة للنظر فيها ذكر .

حضرة محمود بك حسين — من حيث ان القانون النظامي يقضى

مَجْلِسُ شُورَى الْقَوَانِينِ

محضر جلسة يوم الثلاثاء ٦ جمادى الاولى سنة ١٣٠٩ (٨ ديسمبر سنة ١٨٩١)

تليت الافادة نمرة ٢٤ وهذه صورتها .

مرسل مع هذا لسعادتك مشروع أمر عال بالغاء الامر العالى الصادر في ١٢ ديسمبر سنة ١٨٨٦ بشأن بيع أطيان الميرى الحرة والاستعاضة عنه بالاحكام المدونة في مشروع الامر العالى المشار اليه الامل أخذ رأى مجلس شورى القوانين عنه وإعادة له هذا الطرف مشفوعاً بما تراه الهيئة فيه أفندم .

تلى المشروع وصورة المذكرة الواردان معها وهاتان صورتاهما .

صورة المذكرة

ترجمة نوتة مرفوعة لمجلس النظار من نظارة المالية بتاريخ ٢٥ نوفمبر سنة ٩١ نمرة ٧٤ .

بما أنه من الاختبار ظهر عدم موافقة بعض مواد الامر العالى الصادر في ١٢ ديسمبر سنة ١٨٨٦ بشأن بيع أطيان الميرى الحرة فيتعين ادخال بعض تغييرات طفيفة عليه ولذا اتشرف بأن ارفع الى مجلس النظار مشروع الامر العالى المرفق بهذا مع ايضاح التغييرات المطلوب ادخالها على الطريقة المتبعة الآن فيما سياتي وهي :

أولاً : عما يختص بالاطيان الزراعية (المنصوص عنها في المادة الثانية من المشروع) فالطريقة المتبعة لغاية الآن هي المنصوص عنها في المادة الثانية من دكرتو ١٢ ديسمبر سنة ١٨٨٦ التى مقتضاها ربط الضريبة بواقع فية الايجار الاخيرة فالمالية ترى وجوب تغيير هذه الطريقة بواسطة تقسيم الاطيان الزراعية الى ثلاث درجات وبهذه الطريقة يتسنى لها أن تجعل الضريبة بحسب حالة الاطيان وليس بحسب ايجارها ولا شك فان المجلس يوافق على أن هذه الطريقة هي أرجح لصالح المشتري وتلائم العدالة أكثر من القاعدة المتبعة الآن

ثانياً — أما من جهة الاطيان البور (الوارد الكلام عنها في المادة الثالثة من المشروع الجديد) فمن مقتضى التعديل الذى تطلبه نظارة المالية تنقيص لية الضريبة في أثناء المدة التى تمدها لربطها مؤقتاً حتى يتيسر للمشترى أن

فتحت الجلسة الساعة ٤ تحت رئاسة سعادة على شريف باشا الرئيس ومحضور ٢٣ من حضرات الاعضاء .

تلى محضر آخر جلسة سابقة وتصديق عليه .

سعادة الرئيس — شهر اكتوبر الماضى لم يعقد فيه المجلس لعدم وجود أشغال والأشغال الموجودة الآن هي :

أولاً : افادة من رئاسة مجلس النظار رقم ٢٨ اكتوبر سنة ١٨٩١ نمرة ٢٣ ومعهما عدة نسخ من الحساب الختامى عن ايرادات الحكومة ومصرفاتها سنة ١٨٩٠ وقد أعطى لكل من حضرات الاعضاء نسخة من هذا الحساب

ثانياً : افادة من الرئاسة المشار اليها رقم ٢ ديسمبر سنة ٩١ نمرة ٢٤ ومعهما مشروع أمر عال وصورة مذكرة يتعلقان بالضريبة التى تربط على أطيان الميرى الحرة الجارى مبيعها .

ثالثاً : افادة من رئاسة مجلس النظار في تاريخه نمرة ٢٥ ومعهما صورة مشروع أمر عال وصورة مذكرة يشتملان على بعض تعديل في لأشحة مصاريف الانتقال بعربات السكة الحديد .

رابعاً : تذاكر وتلغراف واردة من بعض حضرات الاعضاء بالاعتذار . وستلى تلك الاوراق على حضراتكم في هذه الجلسة لأخذ آرائكم ورغباتكم فيها .

تليت الافادة نمرة ٢٣ وهذه صورتها .

نظارة المالية بعثت لهذا الطرف مع مكاتبة تاريخها ٢٧ اكتوبر سنة ٩١ نمرة ٢٩ بجملة نسخ من مجموع الحساب الختامى عن ايرادات ومصرفات الحكومة المصرية سنة ١٨٩٠ بقصد ارسال اللازم منها لمجلس شورى القوانين فبناء عليه مرسل لسعادتك مع هذا ثلاثون نسخة من المجموع المذكور لتوزعها على حضرات الاعضاء المجلس أفندم .

﴿ المادة الثالثة ﴾

ترتبط على الأقطان البور التي تباعها الحكومة ضريبة قدرها قرشان فى السنة للفدان مدة السنتين الأولى وخمسة قروش فى الثلاث سنوات التالية وعشرة قروش مدة خمس سنوات أخرى ويدخل ضمن هذه الفيات عن الورد وخدمة الصراف وفى انتهاء السنة العاشرة تربط عليها فى الحوض بدون اجراء معاينة أما اذا تشكى صاحب الاطيان فى هذا الحين من عدم امكان اطيانه تحمل هذه الفية وأودع فى خزانة المديرية مبلغا كافيا للقيام بمصاريف معاينة جديدة فعلى المديرية معاينة الارض ودرجها فيما يختص بالضريبة فى احدى الثلاث درجات المينة فى المادة الثانية ولا يرد المبلغ المودع لصاحبه الا اذا ثبت صحة شكواه.

﴿ المادة الرابعة ﴾

تتبع فى حق الأقطان الخارجة الزمام الأحكام السابقة مع استبدال فية الحوض بفية الأقطان المعمور الكاتنة بالحوض المجاور.

﴿ المادة الخامسة ﴾

تستحق الضريبة على كامل الأقطان المبيعة حتى اذا كان كلها أو بعضها لم يحجر زراعته وترتبط من ابتداء يوم التسليم أما فيما يتعلق بالأقطان التى تربط عليها ضرائب لند معينة فتحسب سنة التسليم لسنة كاملة من مدة الضريبة الموقته.

﴿ المادة السادسة ﴾

يسكون بيع الأقطان بحسب الشروط والقيود للنصوص عليها فى اللوائح والقرارات والنشورات المتبعة الآن أو التى يصدرها ناظر المالية فيما بعد.

﴿ المادة السابعة ﴾

جميع الشروط المتعلقة بتقدير الضريبة والمواعيد التى تعطى يلزم اعلان العموم بها قبل البيع

﴿ المادة الثامنة ﴾

أحكام أمرنا الرقم ١٢ دسمبر سنة ١٨٨٦ تبقى سارية على الأراضى المبيعة لحد الآن انما يجوز لأصحابها أن يطلبوا معاملتهم بمقتضى أحكام أمرنا هذا

﴿ المادة التاسعة ﴾

على ناظر المالية تنفيذ أمرنا هذا .

يتطلب اذا كان هناك موجب حصول معاينة جديدة لدى انقضاء المدة المذكورة أما بحسب القاعدة المتبعة الآن فيتعين عليه رفع الضريبة للربوطة على الاطيان المجاوره المائلة لأطيان بدون أن يمكنه تطلب أى تنقيص ما

صورة للمشروع

مشروع أمر عال

نحن خديو مصر

بناء على ما عرضه علينا ناظر مالية حكومتنا وموافقة رأى مجلس النظار وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين أمرنا بما هو آت

﴿ المادة الأولى ﴾

يلغى أمرنا الصادر فى ١٦ ربيع الأول سنة ١٣٠٤ الموافق ١٢ ديسمبر سنة ١٨٨٦ ويستعاض عنه بالأحكام الآتية :

﴿ المادة الثانية ﴾

تنقسم الاطيان المزروعة والبور الصالحة للزراعة التى تباعها الحكومة الى ثلاث درجات فيما يتعلق بالضريبة كما يأتى:

أولا — الأقطان التى يمكنها تحمل فية الضريبة الخراجية المربوطة على الاطيان المعمور الكاتنة فى حوضها تربط عليها هذه الفية

ثانيا — الاطيان التى لا يمكنها والحالة هذه تحمل فية الحوض انما يمكن بواسطة التصليح والخدمة ومساواتها فيما بعد بمعمور الحوض تربط عليها ضريبة موقته تناسب حالتها لمدة معينة لا تزيد فى أى حال من الاحوال عن ست سنوات وعند انتهاء المدة المعينة تربط عليها فية الحوض بدون اجراء معاينة جديدة

ثالثا — الأقطان التى لا يمكنها تحمل فية الحوض الا بعد حصول تغييرات فى حالتها الخراجية بواسطة اجراء أعمال ذات منفعة عمومية مثل زرع رى ومصارف وسحاجر وجسور وغير ذلك تربط عليها ضريبة مؤقتة تناسب حالتها لمدة معينة لا تزيد عن خمس سنوات ولدى انقضاء المدة المعينة تعين الأقطان فاذا اتضح أنه لا يزال فى غير الامكان تحملها فية الحوض فتقدر لها ضريبة أخرى موقته لمدة ثانية وفى انقضاء هذه المدة تعين الأقطان مدة ثانية وهلم جرا الى أن تصل الضريبة الى فية الحوض انما لا يسوغ أن تتجاوز كل مدة معينة خمس سنوات

﴿ المادة الخامسة ﴾

على ناظرى المالية والاشغال العمومية تنفيذ أمرنا هذا كل منهما فيما يخصه
صدر بسرائى عابدين في ١٦ ربيع الاول سنة ١٣٠٤ (١٢ ديسمبر
سنة ١٨٨٦).

حضرة مصطفى بك منصور — أنا أوافق على المشروع الوارد من طرف
الحكومة الآن انما لا يسرى على ما سبق يبعه .

سعادة ابراهيم حليم باشا — أوافق على المشروع الجديد .

حضرة عوض بك سعد الله — وأنا أيضا أوافق على المشروع .

حضرة طلبه بك سعودى — رأيي طبع المشروع وصورة الامر الاصلى
وتوزيعها على حضرات الاعضاء وفيما بعد ينظر فيها بالمجلس .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أخذت وقرر بالأغلبية رأى طلبه بك سعودى .

تليت الافادة نمرة ٢٥ وهذه صورتها :

مرسل مع هذا السعدتكم صورة مذكرة من اللجنة المالية ومعهما مشروع أمر عال
بتعديل المادة الثامنة من الامر العالى الصادر بتاريخ ١٧ مارس سنة ١٨٨٦ المختص
بصرف مصاريف الانتقال بالكيفية الواضحة فيه الامل اخذ رأى مجلس شورى
القوانين عنه واعادته لهذا الطرف مشفوعا بما تراه الهيئة فيه افندم .

تلى المشروع والمذكرة الواردان معها وقرر بالاتفاقية بالموافقة على ما فى المشروع
وهاتان صورتاهما .

صورة المذكرة

ترجمة مذكرة من اللجنة المالية لمجلس النظار

تشرف اللجنة المالية ان تعرض على مجلس النظار للتصديق عليه مشروع
الامر العالى المرسل من طيه القاضى بتعديل المادة الثامنة من الامر العالى
الصادر بتاريخ ١٧ مارس سنة ١٨٨٦ المختصة بصرف مصاريف الانتقال وهذا
التعديل قاصر فقط على ضباط البحرية والبحرية والبوليس لان الامر العالى
الصادر بتاريخ ١٧ مارس سنة ١٨٨٦ كان مصرحاً فيه لجميع الضباط بدون
استثناء بالانتقال فى السكة الحديد فى الدرجة الاولى .

على ان مشروع الامر العالى المعروض الآن على المجلس قد خصص لكل
قسم منهم درجة مخصوصة كما هو جار فى حق المستخدمين المالكين بمعنى انه

تقرر استحضار وتلاوة صورة الأمر الصادر فى ١٢ ديسمبر سنة ١٨٨٦

جرى احضارها وتليت وهذه صورتها :

أمر عال

نحن خديو مصر

بناء على ما عرضه علينا ناظر مالية حكومتنا وموافقة رأى مجلس النظار
وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين أمرنا بما هو آت :

﴿ المادة الأولى ﴾

الأراضى البور التى تباع من طرف الحكومة يربط عليها ابتداء من يوم
تمليكها ضريبة قدرها قرش واحد فى السنة عن كل فدان وذلك فى السنتين
الأوليين وخمسة قروش فى الثلاث سنوات التالية وعشرة قروش فى الخمس
سنوات الأخرى .

وبعد انقضاء السنة العاشرة تربط عليها الضريبة المقررة على الأطيان
المماثلة لها الكاتنة بجوارها .

مجموع الاراضى المباعة تكلف بدفع الضريبة سواء كانت لم تزرع
بكاملها أو لم يزرع جزؤ منها .

﴿ المادة الثانية ﴾

الاراضى المؤجرة التى يصير بيعها يسوغ أن يربط عليها من ابتداء
يوم تمليكها للمشتري ضريبة توازى قيمة ايجارها الاخير بدون أن يتجاوز
مقدار هذه الضريبة أعلا فية من الأموال المعروفة بالحراجية المقررة على
الاطيان المجاورة لها .

﴿ المادة الثالثة ﴾

يصير بيع الاراضى المذكورة على حسب الكيفية المنوه عنها باللائحة
السمومية المتعلقة ببيع أملاك البرى الحرة الصادرة بتاريخ ٢٢ نوفمبر سنة ١٨٨٦

﴿ المادة الرابعة ﴾

الأراضى التى ستباع بمقتضى ما نص بالمادة السادسة من أمرنا الصادر
فى ٥ ربيع الأول سنة ١٣٠٤ أول ديسمبر سنة ١٨٨٦ تتبع فيها أحكام
أمرنا المشار اليه .

(في الدرجة الثانية) الموظفون الملوكيون وضابطان ورؤساء صف ضابطان الحرية والبحرية والبوليس الذين مرتباتهم الشهرية أقل من عشرين جنيها مصريا.

(في الدرجة الثالثة) الصف ضابطان وأنفار العسكرية والبحرية وصف ضابطان خدمة البوليس والخدمة الخارجون عن هيئة المال والاتباع

وأما اذا لزم الحال للسفر في قطار ليس موجوداً فيه درجة ثالثة فيجوز لهؤلاء الخدمة السفر في الدرجة الثانية .

﴿ المادة الثانية ﴾

على نظار حكومتنا تنفيذ أمرنا هذا كل فيما يخصه .

تليت التذاكر والتغراف سألقة الذكر وهذه صورها .

تذكرة من حضرة أحمد خاف الله بك في ٢٦ سبتمبر سنة ٩١ .

أبدى لسعادتك أن عندي أعذاراً وجبت تأخرى عن التوجه للمجلس وبعدكم يوم نتوجه أفندم .

تذكرة من حضرة ابراهيم غمراوي بك في ٢٨ سبتمبر سنة ٩١ .

لما عندنا من الأعذار لا يتيسر حضورنا في أول جلسة ومنحضر في التالية التي تحدد للاجتماع واقتضى ترقية لسعادتك بذلك أفندم .

تذكرة من حضرة مصطفى بك منصور في ٢٨ سبتمبر سنة ١٨٩١ .

انه لا عندي من الأعذار لا يمكن الحضور الآن وبنيها أحضر أرجو قبول العذرة أفندم .

تذكرة من حضرة جاد أفندي مصطفى في ٣٠ سبتمبر سنة ٩١ .

عندي - نر يجمع توجهي للمجلس مدة أسبوع فافتضى العرض التمس قبول اعتذارى أفندم .

تذكرة من حضرة مصطفى حسن بك الطحان في ٢ أكتوبر سنة ٩١ .

حصل لي عيا يمنع توجهي للمجلس وبحصول الشفاء أتوجه أفندم .

تذكرة من حضرة طلبة بك سعودى في ١٥ أكتوبر سنة ٩١ .

حيث لم يكن بالمجلس أشغال الآن وعندي أشغال مهمة تقضى بتوجهي

لا يجوز الانتقال في الدرجة الاولى الا لضباط الذين مرتبهم عشرون جنيها مصريا فافوق وانه في كافة الاحوال التي يكون مرتبهم فيها أقل من هذا المبلغ لا يجوز لهم السفر الا في الدرجة الثانية .

وقد قررت اللجنة المالية اجراء هذا التعديل في الامر العالى المشار اليه .

بناء على طلب نظارة الحرية نفسها وبعد الاتفاق مع جناب مفتش عموم البوليس في هذا الصدد .

وهنا تستلفت اللجنة المالية انظار مجلس النظار الى ان المادة الثامنة من المشروع المذكورة قد ورد فيها ما لم يرد في المادة الثامنة من الامر العالى الصادر بتاريخ ١٧ مارس سنة ١٨٨٦ وهم المفتون وقضاة المحاكم الشرعية وقضاة المجالس وأعضاء النيابة ومازید في المادة الثامنة المذكورة كان بناء على ماقرره مجلس النظار بتاريخ ٢٤ فبراير و ٢٧ يوايه سنة ١٨٨٦ من ان المعينين والقضاة المشار اليهم يعتبرون من الموظفين المصرح لهم بالانتقال في الدرجة الاولى فليس المقصود والحالة هذه الاقرار على نص جديد بل تسوية حالته سبق الاقرار عليها وذلك بواسطة اصدار دكرينو عند ذلك .

صورة المشروع

مشروع امر عال

نحن خديو مصر

بناء على ماعرضه علينا مجلس النظار امرنا بما هوآت .

﴿ المادة الاولى ﴾

قد عدلت المادة الثامنة من امرنا الصادر بتاريخ ١٧ مارس سنة ١٨٨٦ (١١ جمادى الثاني سنة ١٣٠٣) بالكيفية الآتية
انتقال الموظفين وباقي المستخدمين بسكة الحديد يكون في الدرجات الآتي بيانها بعد : —

(في الدرجة الاولى) الموظفون الملوكيون وضباط الحرية والبحرية والبوليس الذين مرتباتهم الشهرية عشرون جنيها مصريا فافوق والباشكتاب ورؤساء اقسام القضايا ومأمورو الاقسام والراكر في المديريات والمحافظات والمفتيون وقضاة المحاكم الشرعية وقضاة ونواب قضاة المحاكم واعضاء النيابة وباشمهندسو نظارة الاشغال العمومية والحكيمباشية مهما كان مقدار مرتبهم .

الى القيوم لزم عرضه لسعادتكم بذلك افندم .

تذكرة من حضرة حسين افندى عابدين فى ٣٠ نوفمبر سنة ٩١ .

طراً على عنبر به تخلفت عن الحضور للمجلس فارجو قبول اعتذارى افندم

تذكرة من حضرة سرور افندى شهاب الدين فى ٢ ديسمبر سنة ٩١

حصل لى عيا يمنع توجهى للمجلس وبتم الشفاء أتوجه افندم .

تلفراف من حضرة أحمد بك أباطه فى ٧ منه

لتناسبة انعقاد مجلس المديرية ما أمكن الحضور .

وتقرر أن الجلسة يحددها سعادة الرئيس بعد انفضاض الجمعية العمومية

ثم أن سعادة الرئيس ختم الجلسة بقوله (ختمت الجلسة والساعة ٦ .

امضاء حسين يسرى ختم

مَجْلِسُ شُورَى الْقَوَانِينِ

محضر جلسة يوم الاربعاء ٢١ جمادى الاولى سنة ١٣٠٩ (٢٣ ديسمبر سنة ١٨٩١)

لضرر الاهالى من الجهة الاخرى وقد تروى المجلس في هذا الامر وحضر مشروع لائحة لجعل الحفر بالمناوبة وبين فيها الكيفية التى يرتب بها الحفر وأرسلت للحكومة وهى أى الحكومة لم تنفذ هذا المشروع وعولت على استمرار ترتيب الحفر بالاجرة وصممت على تحصيلها وبالفعل قد حصل وجرى التحصيل وتسبب عند ذلك حصول مضرات كلية خصوصا على الفقراء لأنه لا ينكر من أنه موجود بعض بلاد ربما حالتها وموقعها يساعد على القيام بالاجرة ولكن الاغلبية هى لجهة الفقراء الذين هم في غاية الضرر حتى وأنه لتعذر محصل اجرة الحفر بالطريقة المبينة في القانون المتبع قد عولت الحكومة على تقليل عدد الحفراء في كثير من الجهات وهذا ضرر آخر

وحيت ان أقصى آمال الحكومة ومجلسنا هذا هو راحة البلاد ورفاهية الاهالى فأرى أنه من الضروري غالبة الحكومة عن هذه المسألة لتتخذ فيها يوافق ويكون فيه منع الضرر.

أن المسألة الثانية وهى المتعلقة بالاحكام الجارى توقيعها على عمد ومشايخ البلاد بخصوص أضرار القرعة فاقول عنها أن تلك الاحكام الجارى توقيعها هي احكام صارمة بالنسبة لموضوع القرعة العسكرية اذ أن بدلية النفر ان كانت عشرين جنيا أو أكثر لو نظرنا للنسبة بينها وبين تلك الاحكام التى هى من شهر الى سنتين حبسا أو اشغالا شاقا لوجدنا أن تلك الاحكام شديدة وأن غالب العمد والمشايخ يفضلون الفرار من وظائفهم بسببها خصوصا وانهم مسئولون عن أضرار العائلات التى يكونون غائبين عن الداحية وعن الأضرار الذين يكونون غير معروفين للمشايخ لوجودهم عند عائلات لم تشعر المشايخ بوجود هؤلاء الأضرار وربما كانت تلك العائلات تبغض المشايخ فيتصور لهم أجراء المكاييد للمشايخ بسبب الأضرار المذكورة لما هو معلوم لرؤساء تلك العائلات وأقاربهم من خلو مسئوليتهم وان المسئولية عائدة على العمد والمشايخ

فلذلك أرجو غالبة الحكومة بالنظر في وضع طريقة عادلة تمنع هذه المضرات

فتحت الجلسة الساعة ٥ عربى تحت رئاسة سعادة علي شريف باشا رئيس المجلس وبحضور ٢٢ من حضرات الاعضاء .

تلى محضر الجلسة الماضية فتصدق عليه .

سعادة الرئيس — الاشغال الموجودة تحت العرض على هيئة المجلس هى المشروع المشتمل على كيفية ربط الضريبة على أطيان البرى الحرة التى تبينها الحكومة وسبق أن الهيئة قررت بطبعه وتوزيع نسخ منه على حضرات الاعضاء وقد حصل وفي هذا اليوم أرسل سعادة ناظر المالية خبراً بأن هذه النظارة سيحضر منها مندوبون لحضور المذاكرة في هذا المشروع وان حضورهم سيكون بهذه الجلسة الساعة ٦ عربى فلذن صار الرأى للهيئة أمام المذاكرة أو تأجيلها حتى يحضر المندوبون المحكى عنهم .

حضرة صوفانى بك — الاوافق تأجيل المذاكرة حتى يحضر من ستمينه المالية في هذا اليوم .

(استحسان عام).

حضرة صوفانى بك — من حيث ان الهيئة استحسنات تأجيل المذاكرة في المشروع المذكور حتى يحضر مندوبو المالية فنحنى أفكار بخصوص مسائل مهمة سأبديها للهيئة لتتخذ فيها وان استحسنها فلتقررها وهى في علم الهيئة أن أحد أعضاء الجمعية العمومية تكلم في اجتر، جلساتها في مسألتين مهمتين والجمعية لم تتذكر فيهما أولاها تتعلق بأجرة الحفر الجارى تحصيلها والثانية تتعلق بالجزاءات الجارى توقيعها على عمد ومشايخ البلاد بخصوص أضرار القرعة .

فالمسألة الاولى أقول عنها انه لما عمل قانون ترتيب الحفر وجعل فيه اجرة لمن يقومون باداء وظائفه وجرى العمل بموجبه قد رأت الحكومة أن السير على مقتضاه بعد ضريبة ثقيلة على الاهالى ويتعذر عليهم تحملها ولذلك قد حضر الى مجلسنا هذا دولتو رئيس مجلس النظار السابق وطلب من المجلس النظر في أحسن طريقة لترتيب الحفر تكون كافية للامن من جهة وممانعة

حضرة طلبه بك سعودى — أوافق على رأى حضرة صوفاني بك

وأزيد على مسألة قانون القرعة أن فيها ظلما لأسباب منها أن عندنا في جهات اليوم بلدة تسمى النازله يبلغ زمامها ٥٠٠٠٠ فدان للاهالى وأرباب الأبعاد والمعاشات من هذا القدر عشرة آلاف فدان والباقي وقدره ٤٠٠٠٠ فدان للدومين وبهذا القدر الأخير ما ينوف عن اثنتين وسبعين عزبه يبلغ تعداد أهالى أقل عزبة ثلاثة آلاف أو أربعة آلاف نفس وتلك العزب جميعها تابعة للدومين وليس لعمدة ومشايخ البلدة الا صياحه سلطة على العزب المذكورة ولا معرفة بالورادين والتردين عليها والأوامر قاضية بان عمدة ومشايخ المبلد هم الذين يحررون الكشوف بأفكار تلك العزب تحت مسؤوليتهم حتى وأنه لما كلف العمدة بتحريرها وتوقف عن تقديمها لعدم معرفته بالانفار الموجودة بتلك العزب وعائلاتهم فالدرون عرضت عند ذلك وبينت الاسباب الحقيقية وغاية ما أمكن هو أن الحكومة انفتحت مع الدومين على أن أى الدومين يعين مشايخ للعزب المذكورة ولكن لازالت المسؤولية والجزاء عائدتين على مشايخ البلد الاصلية فاذا كان العمدة والمشايخ ليس لهم معرفة بتلك العزب ولا بانفارها وتعود المسؤولية عنهم فظن يكون من اللازم تعديل هذه المادة ثم أن العمدة والمشايخ مسؤولون عن كل شاب من سن القرعة ولا يخفى أنه في بعض الاحيان يتزوج أحد أفراد الأهالى بامرأة وتلد له بعض ذكورا وأنات ويطلقها وتزوج بجهة أخرى لا تكون بتلك المديرية بل ربما كانت بمديرية أخرى وتختلف أولادا من زوجها الجديد فياهل ترى العمدة والمشايخ يكونون مسؤولين عن كل واحدة تطلق من زوجها وتزوج بمديرية أخرى واذن فيلزم مراعاة تلك الاحوال تعديلها هي وما يماثلها وهذا هو رأيي

حضرة احمد بك أباطه — العبارة التي ذكرها حضرة طلبه بك

يوجد نظيرها تماما بالشرفية فانه موجود بلده زمامها نحو الأربعة آلاف فدان وسكن البلد ذاته ليس له منها سوى ٢٠٠٠ فدان وباقي الزمام مشنت في عموم المديرية ومضاف على هذه البلدة مع أنه يوجد فيه بلاد بزمام مخصوص وعزب بينها وبين البلد التي بها العمدة مسافة ساعتين وثلاث وأربع ساعات وهو المسئول عما يحدث في تلك البلاد والعزب من الاحوال الشنيعة ومع وجود هذه الصفات فالعمدة يتشكى للمديرية بأنه لا يعرف الأفكار الموجودة بتلك الجهات المستبعدة عنه وهي لم تضع لقوله بل نلزمه بان يحتم على الدفان ويصير مسئولا عنها وحينئذ لو ظهر فيها اختلاف أو مغايرة يكون للعمدة العذر لأنه توجد بلاد جسيمه مقيم بها عمدتها ولا يعرف جميع أهاليها فمن باب أولى يكون ذاك الذى ليس مقبيا في نفس البلد ومسؤولا عن بلاد تابعة لزمامه

فلذلك أرى أن الحكومة متى انتضحت لها هذه الاحوال لا شك أنها تغيرها لشناعتها بطريقة عادلة ومستحسنة منعا لظلم الناس .

حضرة احمد بك مرزوق — ما أوراه صاحب العزة طلبه بك وأباطة بك

يوجد ما يشابهه في مديرية النيا فانه موجود بها عزبة في أطيان الدائرة السنية وتابعة لزمام ناحية بنى أحمد ولما طلبت أفكار القرعة طلب من عمدة ومشايخ بنى أحمد أفكار تلك العزبة فتشكوا للمديرية مكتبة بعدم امكانهم حصر هؤلاء الانفار الا بأمر مفتش الدائرة السنية فكتبت المديرية للمفتش وهو قال أن هذه العزبة ليست تابعة للدائرة بل تابعة لاسماعيل بك سليمان المستاجر لأطيانها من الدائرة ولما كتبت المديرية الى اسماعيل بك في هذا الشأن أورى بأن العزبة لا تخصه وعاد الأمر بالزام عمدة ومشايخ بنى أحمد بحصر افكارها وبعد جملة مكاتبات تداولت في هذا الشأن لم يتمكن عمدة ومشايخ الناحية المذكورة من التخلص والتخلي عن العزبة المحكي عنها الا بالشكوى مما صار لقلم الضبط فانه ساعد على أزالها .

وحيث أنه لولا مساعدة قلم الضبط لتحم على عمدة ومشايخ بنى أحمد حصر أفكار العزبة المذكورة والمسؤولية عنها فارجو من الهيئة النظر في ذلك وما يماثلها .

في أول الساعة ٦ عربى حضر جناب المستر ملاز وكيل المالية وسعادة كحيل باشا وحضرة طويا بك .

سعادة الرئيس — حيث أن جناب المستر ملاز وسعادة كحيل باشا وحضرة طويا بك قد حضروا ومعهم افادة من سعادة ناظر المالية رقم ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٩١ نمرة ٣٢٧ لأجل حضور المذاكرة في مشروع الأمر العالى المتعلق بكيفية وضع الضريبة على الاطيان الحرة التي تبيعها الحكومة فاذا تحسن لدى الهيئة فايؤجل تتميم المذاكرة في المسألتين للطروحتين أمامها الآن ويصير النظر في المشروع المذكور .

(استحسان عام) .

سعادة الرئيس — اذن تلى الافادة ثم يتلى المشروع .

تليت الافادة وهذه صورتها :

حيث أن المجلس جارى النظر في مشروع الأمر العالى المتعلق بربط الضرائب على ما يباع من أطيان الميرى ولربما احتاج لبعض استعلامات جناب المستر ملاز وكيل المالية وسعادة كحيل باشا سكرتير جنرال مجلس النظر وحضرة طويا بك كامل مدير قسم الاملاك بالمالية سيحضران بالمجلس لاعطاء الايضاحات التي تلزم عند ذلك أفندم .

تلى المشروع وتقرر اعادته تلاوته مادة فمادة وأخذ الآراء عن كل مادة .

تليت مقدمة المشروع والمادة الأولى منه وسعادة شواربى باشا وافق عليهما والهيئة أجمعت على استحسان ما رآه وهاتان صورتاهما .

مشروع أمر عال

نحن خديو مصر

بناء على ما عرضه علينا ناظر مالية حكومتنا وموافقة رأى مجلس النظار وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين .

أمرنا بما هو آت

﴿ المادة الأولى ﴾ .

يلغى أمرنا الصادر في ١٦ ربيع الاول سنة ١٣٠٤ الموافق ١٢ ديسمبر سنة ١٨٨٦ ويستعاض عنه بالأحكام الآتية :

تليت مقدمة المادة الثانية والفقرة الأولى منها وهاتان صورتاهما .

﴿ المادة الثانية ﴾

تنقسم الاطيان المزروعة والبور الصالحة للزراعة التي تبيعها الحكومة الى ثلاث درجات فيما يتعلق بالضريبة كما يأتي .

أولاً : الاطيان التي يمكنها تحمل فية الضريبة الخراجية المربوطة على الاطيان المعمورة السكاتة في موضعها تربط عليها هذه الفية .

سعادة سليمان أباطه باشا — أرجو حضرات مندوبى المالية أن يبينوا لنا حال وضع الضريبة المنصوص عنها بالفقرة الأولى في حالة وجود عدة فيات للاطيان المعمور بالحوض الموجود به الاطيان القنضي بيعها فهل نتبع الفية الاقل أو الاكثر .

سعادة كحيل باشا — ان نظارة المالية ستنتظر قبل طرح الاطيان للبيع في مقدار الضريبة الى تحملها تلك الاطيان وتضعها هي وشروط البيع أمام من يرغب المشتري وهناك يكون راغب للمشتري على بيعة من مقدار الضريبة وشروط البيع ومن رأى موافقتها لصالحه يصع مزاده والا فلا مجبورة عليه .

جناب وكيل المالية — المالية لا تقدر ضريبة الاطيان الا لازم بيعها الا بمعرفة أهل خبرة تعينهم لذلك وهم الذين يقدررون الضريبة التي تحملها كل قطعة وذلك يكون اعلان البيع وفي حالة وجود عدة فيات فالفية التي تتع هي التي تكون مربوطة على معظم اطيان الحوض .

سعادة سليمان أباطه باشا — اذا كانت عدة فيات على اطيان ومقدار كل اطيان من كل فية متساوية فما يكون العمل .

جناب وكيل المالية — لا أظن وجود هذه الحالة وان وجدت فلاهل الخبرة اختيار الضريبة التي توافق الاطيان .

سعادة شواربى باشا — اذا أنا أوافق على مقدمة المادة والفقرة الاولى منها بحسب ما وضعتها الحكومة .

حضرة جاد افندى مصطفى — اني افضل الطريقة المتبعة الآن بحسب نص المادة الثانية من الامر العالى الصادر في ١٢ ديسمبر سنة ١٨٨٦ بما انها تسوغ ربط الضريبة على الاطيان المزروعة أى المؤجرة من ابتداء يوم تملكها للمشتري بقيمة ايجارها الاخير بدون أن يتجاوز مقدارها أعلا فية مقدرة بصفة ضريبة على الاطيان الخراجية المجاورة للاطيان المباعة بمعنى انه اذا كان ايجار الاطيان المباعة اقل من ضريبة المجاور لها فتربط به وان كان ازيد فتربط بضريبة المجاور وان كان خراجيا أو عشوريا وكثير من الاطيان والحالة هذه مؤجر بأقل من ضريبته .

ولا يخفى على الهيئة ان الاطيان التي تربط ضريبته بمقتضى المادة الجديدة ستكون ضريبته على غير انتظام ولا مساواة يؤدى ان لوضع الضريبة على كل اطيان وما تستحقها وكثيراً ما عينت الحكومة لجاناً لعمل طريقة عادلة لتسوية هذه المسألة لما فيها من عدم المساواة ولم يتيسر لها لحد الآن وعلى الاخص تقل الضرائب الحالية المعلوم أمره فينشد ربط ضرائب المستجد من الاطيان بضريبة القديم لا يكون عادلاً وهذا ما أراه .

حضرة احمد بك مرزوق — سعادة كحيل باشا و جناب وكيل المالية بينا ما فيه الكفاية من جهة معانة الاطيان وتقدير ضريبته فانا أوافق على رأى سعادة شواربى باشا .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أخذت وتقررت بالاغلبية بالموافقة على رأى سعادة شواربى باشا .

تليت الفقرة الثانية من المادة وهذه صورتها :

ثانياً — الاطيان التي لا يمكنها والحالة هذه تحمل فية الحوض انما يمكن بواسطة النسيج والخدمة مساواتها فيما بعد بمعمور الحوض تربط عليها ضريبة مؤقتة تناسب حالتها لمدة معينة لا تزيد في أى حال من الاحوال عن ست سنوات وبعد انتهاء المدة المعينة تربط عليها فية الحوض بدون اجراء معابة جديدة .

حضرة ابراهيم بك الغمراوى — حيث ان الست سنوات قد لا تصل فيها الاطيان للنصوص عنها بهذه الفقرة الى حد يمكنها معه تحمل الضريبة واذا صار التحديد بما ذكر ربما انه يؤدى الى تهليل الرغبات فيها وعدم الاقبال عليها وينشأ من ذلك عدم الصالح للحكومة والاها الى معاً فرأى هو أن تحذف

حضرة طلبه بك سعودى . — انه من المناقشة التى حصلت فى القسم الاول وفى القسم الثانى علم ان الاجراءات الجارية والحالة هذه هى على مقتضى لوائح ومنشورات صادرة من نظارة المالية لتكون متبعة أساساً فى هذه الاجراءات .

نعم ان المعتاد والحالة هذه هو اجراء المفاس وتحديد وتقدير الفية والثلث الاساسى وبعد ذلك يعلن عن يوم البيع وعن هذه الدرجات وللراغب أن يقدم على المشتري من عدمه فالعرض والحالة هذه هو تحديد قواعد أساسية لاجل اللجنة التى تتوجه للبحث عن الاطيان وتحديد فية الضريبة والثلث الاساسى لانه كثيراً ما يوجد من اطيان الحكومة الحرة اراض مهملة لا يكون سبق لها تقدير وتكون بحواجر الجبال وفى أطراف الاراضى المعمور وعند ما تتوجه اللجنة للبحث والتقدير تجد بالقرب لها جملة فيات من الضرايب فخوفاً من انها تقدر باعلا فية فى الحوض وراغب المشتري لبعض الاطيان يكون مجبوراً على الاخذ بهذه الفيات فالى اراءه هو تعديل نفس لائحة الباحث الجارى عليها العمل حتى يمكن النظر فى المشروع المطروح امامنا وتقرير طريقة مناسبة .

حضرة مصطفى بك الطحان — الذى اراه هو ان وضع ضريبة الحوض على الاطيان الباعه لا يكون الا بعد المعاينة والتحقق من تحمل الاطيان لها .
سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أخذت وتقرر بالأغلبية بالموافقة على بقاء الفقرة الثانية على أصلها .

تليت الفقرة الثالثة من المادة الثانية وهذه صورتها .

ثالثاً — الاطيان التى لا يمكنها تحمل فية الحوض الا بعد حصول تفسيرات فى حالتها الخارجية بواسطة اجراء أعمال ذات منفعة مثل ترعى ومصارف ومساحجر وجسور وغير ذلك تربط عليها ضريبة مؤقتة تناسب حالتها لمدة معينة لا تزيد عن خمس سنوات ولدى انقضاء المدة المعينة تعين الاطيان فاذا اتضح انه لا يزال فى غير الامكان تحملها فية الحوض فتقدر لها ضريبة اخرى مؤقتة لمدة ثانية وفى انقضاء هذه المدة تعين الاطيان مرة ثانية وهلم جرا الى أن تصل الضريبة الى فية الحوض انما لا يسوغ أن تتجاوز كل مدة معينة خمس سنوات .

حضرة حسن بك مذكور — رأى تعديل هذه الفقرة بما يفيد أن الضريبة لا تربط الا على ما يكون منزرعاً من الاطيان الباعه وبعدها كما زرع تربط عليه الضريبة كما هو منصوص بالفقرة ويصير ترقية الضريبة عند كل معاينة بحسب ما يترأى فى حالة الاطيان كما هو منصوص تربط بالفقرة أيضاً حتى يمكنها تحمل ضريبة الحوض وهناك تضرب عليها .

سعادة كحيل باشا — الفقرة مقتضاها أن الضريبة ستقدر بحسب المعاينة التى تصير فطلب حضرة حسن بك مذكور يجعل تمتنع عن البيع

هذه الفقرة وتجعل الاطيان المنصوص عنها بها تحت أحكام الفقرة الثالثة .

جناب وكيل المالية — الاطيان المنصوص عنها بالفقرة الثانية هى

الاطيان التى طبيعتها جيدة فى حد ذاتها انما طراً عليها بعض التلف أو التعب مدة تأجيرها بسبب ان المستأجرين ما أحسنوا زراعتها أو خدمتها وهذه بمجرد معاينة أهل الخبرة لها يتحقق لهم انها مثل الاطيان الجيدة المجاورة لها وانه يمكن فى ظرف سنتين أو ثلاث وصولها الى حد يجعلها مثل تلك الاطيان المجاورة .

نعم يجوز أن يكون منها اطيان غير منزرعة ولكن طبيعتها جيدة على الاطلاق ولا يلزم لصلاحها إلا ستان أو ثلاث .

وتحديد الست سنوات ما كان إلا لما تحقق لأهل الخبرة من أن هذه الاطيان لا يلزم لتصلحها زيادة عن تلك المدة وانها مع الخدمة المنتظمة تعود لحالتها غاية فى المدة المذكورة واجراء المعاينة قبل البيع فيه الكفاية .

حضرة ابراهيم بك القمراوى — حيث ان المعاينة المنصوص عنها بالفقرة الثالثة تظهر ما تستحقه الاطيان من الضريبة فى وقت اجراء المعاينة فصار لا بأس من وضع الاطيان للنصوص عنها بالفقرة الثانية تحت أحكام الفقرة الثالثة المذكورة وعند المعاينة متى وجد انها تحمل ضريبة الحوض تربط عليها سواء كان قبل مضى الست سنوات أو بعدها والقصد هو اجراء المعاينة كما هو بالفقرة الثالثة المذكورة .

سعادة كحيل باشا — أخبر الهيئة بنوع الاختصار عن الاطيان المجمول فى المادة الثانية انها على ثلاث درجات لانه يمكن لكل انسان التحقق من حالتها بالمشاهدة .

أولاً — الدرجة الأولى وهى الاطيان الجيدة ومخدومة .

ثانياً — الدرجة الثانية — وهى الاطيان الجيدة وتحتاج للاصلاح بالخدمة

ثالثاً — الدرجة الثالثة — وهى الاطيان التى لا تصلح وتصير فى درجة المعمور الجيدة إلا بعمليات عمومية واذن لا يمكن أن تجعل الاطيان الجيدة التى تصلح فى مدة لا تزيد عن الست سنوات مع الاطيان التى يلزم لها عمليات عمومية وقبل أن يشتري الراغب ما يريد من اطيان احدى تلك الدرجات سيكون عارفاً ما هو قادم عليه وخيراً فى الاخذ وعدمه ولجنة المعاينة التى ستقدر الضريبة لو رأت فى اطيان الدرجة الثانية أدنى اشتباه أو شك وقت المعاينة باها لا تصلح فى مدة الست سنوات فعلى بالطبع تضيفها على اطيان الدرجة الثالثة .

سعادة اسماعيل محمد باشا — أنا أصدق على بقاء الفقرة على حالتها .

سعادة اسماعيل صفوت باشا — من رأى المعاينة قبل وضع الضريبة .

ولاشك في أن كل هذه الاجراءات ضامنة وكافلة لعدم الغدر وأظن أن الهيئة تئورت من هذه التوضيحات التي أزيد عليها بأن تلك الاطيان التي عن بصدها أغلها مؤجر فكيف أن أطيانا مثل هذه أغلها مؤجر يتسنى للحكومة أعطائها بدون ربط ضريبة عليها فإذا يترتب على عدم ربط الضريبة امتناع الحكومة عن البيع.

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء

أخذت وتقرر بالأغلبية رأى حضرة حسن بك مدكور.

حضرة صوفاني بك — من حيث أن باقي المشروع مهم ويلزم دقة التروى فيه والساعة صارت ثمانية عربى فلذا وافق تأجيل المذاكرة في ذلك الناقى لجلسة تعقد باكر الساعة خمسة ونصف عربى فيكون أوفق .

(استحسن)

ثم أن سعادة الرئيس ختم الجلسة بقوله (ختمت الجلسة والساعة ٨ عربى

امضاء (حسين يسرى) ختم

جناب وكيل المالية — ليس من نية الحكومة أن تباع الاطيان التي ليست قابلة للزراعة انما الاطيان الحاصل التكلم فيها وهى للنصوص عنها بالفقرة الثالثة هذه اطيان تتحمل فيات ضرائب واطية ومرغوبة بل وموجود من يرغب لشراؤها وربما لان ما يتحمل نصف ضريبة الحوض فاذا تقيدنا بالشرط الذى اشترطه حضرة حسن بك مذكور امتنعت الحكومة من البيع واجابة طلب راعب المشتري بالكلية وأقول للهيئة أن المشروع المطروح أمامها لا ينشأ عنه أدنى غدر على المشتري للاسباب الآتية :

أولا — أن الاطيان الحاصل التكلم عنها منها للزراع ومنها الصالح للزراعة

ثانيا — أن فية الضريبة التى ستقدر قبل البيع ستكون معلومة لراعب المشتري .

ثالثا — بعد كل مدة معينة ستعاين الاطيان ويقدر لها ضريبة مؤقتة حتى تتحمل ضريبة الحوض .

مَجْلِسُ شُورَى الْقَوَانِينِ

محضر جلسة يوم الخميس ٢٢ جمادى الاولى سنة ١٣٠٩ (٢٤ ديسمبر سنة ١٨٩١)

فتحت الجلسة الساعة ٥ والدقيقة ٤٠ عربى تحت رئاسة سعادة على شريف رئيس المجلس ومحضور ٢٢ من حضرات الأعضاء وجناب المسترمرز وكيل المالية وحضرة طويبا بك .

تلى محضر الجلسة الماضية فتصدق عليه :

سعادة الرئيس — بالجلسة الماضية قد انتهى لغاية المادة الثانية من مشروع

الأمر العالى المتعلق بكيفية وضع الضريبة على أطيان البرى الحرة التى تبيعها الحكومة وإذا فليت من ابتداء المادة الثالثة .

تليت المادة الثالثة وهذه صورتها : —

﴿ المادة الثالثة ﴾

تربط على الأطيان البور التى تبيعها الحكومة ضريبة قدرها قرشان فى السنة على الفدان مدة السنتين الاوليين وخمسة قروش فى الثلاث سنوات التالية وعشرة قروش مدة خمس سنوات أخرى ويدخل ضمن هذه الفيات بمن الورد وخدمة الصراف وفى انتهاء السنة العاشرة تربط عليها فى الحوض بدون اجراء معاينة أما اذا تشكى صاحب الأطيان فى هذا الحين من عدم امكان أطيانه تحمل هذه الفية وأودع فى خزانة المديرية مبلغاً كافياً للقيام بمصاريف معاينة جديدة فعلى المديرية معاينة الارض ودرجها فيما يخص بالضريبة فى إحدى الثلاث درجات المبينة فى المادة الثانية ولا يرد المبلغ المودع لصاحبه إلا اذا اثبت صحة شكواه .

حضرة طلبه بك مسعودى — من رأى حذف عبارة (تحمل هذه الفية)

وما يتعلق بإيداع مبلغ فى خزانة الحكومة يكون كافياً للقيام بمصاريف معاينة جديدة وأيضاً عبارة وضع الاطيان فى إحدى الدرجات الثلاث المبينة بالمادة الثانية ويستعاض عن هذه الاخيرة بوضع عبارة تقيد تقدير فية جديدة .

حضرة أحمد بك مرزوق — اذا صدقت الهيئة على أن المعاينة تكون

بدون وضع مبلغ فى خزانة الحكومة رسم مصاريف المعاينة فتكثر التشتيكات

أما بقاؤها يجعل الشكوى عند حد مقيد .

حضرة أحمد صوفانى بك — رأى أن الضريبة التى تربط تكون قرشين كل سنة فى مدة الخمس سنوات الاولى وعشرة قروش فى كل سنة من الخمس سنوات التالية وبعدها أن وجد أنها تستحق ضريبة الحوض فتربط عليها وإلا فتعابن كل خمس سنوات ويقدر لها ضريبة بحسب ما تساوى حتى تتحمل ضريبة الحوض .

حضرة جاد افندى مصطفى — رأى تلاوة المادة المتعلقة بالأطيان البور من الامر العالى الصادر فى ١٢ ديسمبر سنة ١٨٨٦ الذى سيستعاض عنه بالمشروع الجارية فيه المذكرة كى بالمقارنة بين تلك المادة والأحكام الواردة فى المشروع الجديد لتلك الاطيان تتنور الهيئة وتقرر ما فيه الصالح للجهتى الحكومة والأهالى .

حضرة حسين أفندى عابدين — أنا أصدق على رأى حضرة طلبه بك

سعودى وأزيد عليه ان فى انتهاء السنة العاشرة يقدر للاطيان ضريبة بحسب الاطيان المجاورة لها بالحوض .

سعادة اسماعيل باشا محمد — رأى ان الاطيان البور يربط عليها قرشان سنوى فى السنتين الأوليين وخمسة قروش فى الثلاث سنوات التالية وعشرة فى الخمس سنوات التى بعدها وباتهاء العشر سنوات تربط عليها ضريبة بحسب ما يناسبها بواسطة تقديرها بمعرفة أهل خرة سواء كانت ضريبة المجاورة لها أو بحسب ما يتساوى .

حضرة غمراوي بك — رأى هو للموافقة على رأى سعادة اسماعيل باشا محمد وأزيد عليه حذف المصاريف المذكورة بالمادة عن إيداعها أمانة .

جناب وكيل المالية — يفهم مما قاله البعض من حضرات الاعضاء أنهم قابلون للمادة فقط ان المعاينة تكون بعد عشر سنوات بدون شكوى تقدم مع ان هذا يترتب عليه عمل جسيم بلا فائدة فى حالة ما تكون الاطيان قابلة لربط

ان لم يرتض بالضريبة المذكورة بحيث عند عدم قبولها يدفع المصاريف المذكورة بالمادة .

سعادة حسن حلمى باشا — رأى ان السنتين الاوليين لا تربط فيهما ضريبة على شارى الاطيان بل يعاف منها نظير ما يصرفه عليها من عمل سواقى ونحوه وفى ثالث سنة تربط عليه ضريبة قدرها قرشان فى السنة لمدة ثلاث سنوات وبعدها تكون بعشرة قروش السنة فى الخمس سنوات التالية ثم تعين لجنة ونعاين الاطيان وما يترأى لها تقدره ويربط على الاطيان بعد اخذ قول صاحبها بقبوله .

جناب وكيل المالية — لو اتبعنا ما اقترحه سعادة حسن حلمى باشا لترتب عليه عدم مبيع الاطيان بالكلية لان المبيع بدون ربط ضريبة يبعث المشتري على عدم الاجتهاد فى اصلاحها كما دلت التجربة ووضع اشتراطات للمبيع تكون ليست موافقة للحكومة تمنعها من اجراء المبيع واذا يحرم من يرغب المشتري من الاخذ بالشروط التى ترضى عنها الحكومة .

سعادة ابراهيم حليم باشا — انا اصدق على مادة المشروع .

حضرة مصطفى بك خليفه — اوافق على رأى حضرة طلبه بك وبعد العشر سنوات تعين الاطيان وتربط عليها ضريبة بحسب ما يمثلهما .

حضرة مصطفى بك الطحان — انا اوافق على رأى سعادة اسماعيل باشا محمد مع حذف مسألة للمصاريف .

سعادة الرئيس — توخذ الآراء :

اخذت وتقرر بالاغلبية بالموافقة على آراء حضرات اسماعيل باشا محمد ومن وافقوا عليه وطلبوا حذف المصاريف .

نليت المادة الرمة وهذه صورتها .

﴿ المادة الرابعة ﴾

تتبع فى حق الاطيان الخارجة الزمام الاحكام السابقة مع استبدال فيه الحوض بقية الاطيان المعمور الكائنة بالحوض المجاور .

حضرة محمود بك حسين — ارجو من حضرة وكيل المالية ان يبين لنا عما اذا كانت الاطيان الخارجة الزمام التى اعطيت محانا بمقتضى الامر العالى الصادر فى سنة ١٨٨٤ تحت شرط ان تكون بلا ضريبة لمدة معينة غايتها عشر سنوات تدخل تحت احكام هذه المادة ام لا وماذا يكون فيما سبق طلبه بمقتضى الامر المشار اليه فى وقت ان كان جائز الطلب ولا زال جاريا بحريات عنه لحد الان .

جناب وكيل المالية — مالمسبق اعطاؤه بمقتضى الامر المشار اليه وجار تحريات عنه لا يدخل تحت احكام هذه المادة .

ضريبة الحوض عليها انما اذا تشكى اى انسان فتحصل المعاينة وحينئذ يكون اجراؤها بناء على شكوى تقدمت أى لا تكون بلا فائدة كما تكون لو اجريناها فى كل الاحوال .

حضرة صوفانى بك — المعاينة الاولى التى يحصل اجراؤها والاراضى بور ليست بكافية حتى يعمل بها بعدان بصير الاستصلاح والزراعة فى الاطيان ولهذا اصادق على رأى سعادة اسماعيل باشا محمد وعلى حذف المصاريف .

جناب وكيل المالية — هل غرض حضرات الاعضاء حصول المعاينة بدون شكوى تقدم بعد العشر سنوات .

سعادة اسماعيل باشا محمد — رأى ان الضريبة تقدر بعد العشر سنوات بعرفة اهل الخبرة بدون شكوى .

جناب وكيل المالية — الغرض من المشروع هو انه بعد العشر سنوات تربط على الاطيان ضريبة الحوض فان كانت تمنعها فيها والافلصاحبها الحق فى طلب المعاينة التى يبنى عليها وضع اطيان فى احدى الترحات المينة فى المادة الثانية .

حضرة صوفانى بك — يظهر من كلام جناب وكيل المالية ان الآراء التى اعطيت فى المادة الثالثة موافقة بالنسبة لها فقط المعارضة هى مسألة المعاينة .

وحيث ان ما رأته الهيئة اذا تقرر يكون فيه زيادة تنوير فالأوفق اخذ الرأى عنه .

جناب وكيل المالية — ارى ان اهمية للسألة هو مصاريف المعاينة فان رأيت الهيئة الباحثة فى المصاريف على حدتها لكان هذا اوفق .

سعادة شواربى باشا — رأى هو انه اذا انتهت العشر سنوات وضربت على الاطيان ضريبة الحوض وقبلها صاحبها فيكون لازم للمعاينة .

اما ان تشكى فهناك تكون للمالية ملازمة بالنظر فى شكواه .

جناب وكيل المالية — المعاينة بدون شكوى توجب مستغولية موظفى الحكومة وتكلفتها مصاريف جسيمة بدون فائدة وبالطبع هذا المصاريف يكون فيها جانب جسيم زيادة ويعود ضررها على الاهالى .

سعادة سليمان ابظه باشا — رأى هو ان عند انتهاء العشر سنوات يسأل من يشتري الاطيان وان قبل ضريبة الحوض فيها والا ان تشكى فتعان الاطيان بعد دفع المصاريف التى هى اجرة للساح .

جناب وكيل المالية — اعلان شارى الاطيان بعد العشر سنوات بأنه ستربط عليه الضريبة الفلانية لأبأس به ويبين له فيه ان له حقا فى تقديم الشكوى

حضرة صوفاني بك — مادام الأمر كما أوضح حضرة وكيل المالية فيذكر بالمادة ما يفيد أن الاطيان الخارجة الزمام للهيئة بها هي خلاف ما سبق اعطاؤه أو طلب وجار تحريات عنه بمقتضى الأمر الصادر في سنة ١٨٨٤ وأن هذه أى شئ أعطيت أو جارية التحريات عنها يتبسم في حقها أحكام الأمر المشار اليه .

جناب وكيل المالية — ما في المادة يؤدي الى الغرض الذي ترغبه الهيئة ولا يلزم تغيير المادة ومع ذلك فلا هيئة أن تأخذ الرأي عنها وتقرر ما تشاء .

حضرة طلبة بك سعودي — أن الاطيان الخارجة الزمام الموجودة بجواجر الجبال وأجرت الحكومة مبيمها ووضعت لها ضريبة قدرها قرشان في السنتين الاوليين وخمسة فروش في الثلاث سنوات التالية وعشرة في الخمس سنوات التي بعدها ثم وضعت عليها الضريبة المقررة .

يوجد كثير منها مضى عليه العشر سنوات ولم يحجر زراعته ومن اشتروه في مكابدة دفع الضريبة عنه والمادة الرابعة المطروحة أمامنا تقتضي بمعاملتهم على مقتضاها .

ولذلك أرى أن حكم هذه المادة يكون على ما زرع بشرط أن الضريبة تكون بعد المعاينة ومعرفة ما تساويه الارض .

جناب وكيل المالية — حضرة طلبة بك ضرب مثلاً عن المستقبل بالماضي وكلامنا الآن هو عن المستقبل .

حضرة طلبة بك — صحيح أنا ضربت مثلاً بالماضي لأن المادة مختصة باطيان من قبيل ما تكلمت عنه .

حضرة حسين أفندي عابدين — من كلام حضرة وكيل المالية يعلم أن الغرض من المادة الرابعة هو ما قاله حضرة صوفاني بك أى الذى طلب به تنويرها فالذى أراه هو أن تغير المادة بما قاله حضرة صوفاني بك منعاً للالتباس الذى يفهم من نفس المادة إذ أن القوانين يلزم أن تكون صريحة .

جناب وكيل المالية — نص المادة لا يعس الأمر الصادر في سنة ٨٨٤ المتعلق باطيان خارج الزمام ومع ذلك فإن رأيت الهيئة لزوماً لأفصاحها كطلب حضرة صوفاني بك لا بأس .

حضرة أحمد بك مرزوق — مادام حضرة وكيل المالية قال بأن نص المادة لا يعس الأمر الصادر في سنة ١٨٨٤ فهذا كاف وأنا أصدق عليه .

جناب وكيل المالية — نص المادة صار التروى فيه قبل وضعه وتقديمه للمجلس وحصل التروى فيما تأمل فيه الهيئة الآن وهو يؤدي للغرض أى النص الذى تقصده الهيئة بعينه وكان يكفى بقاؤه على حاله .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أخذت وتقرر بالاغلبية راي حضرة صوفاني بك .

تليت المادة الخامسة وهذه صورتها :

﴿ المادة الخامسة ﴾

تستحق الضريبة على كامل الاطيان المبيعة حتى اذا كان كلها أو بعضها لم يحجر زراعته وتربط من ابتداء يوم التسليم أما فيما يتعلق بالاطيان التى تربط عليها ضرائب لمدة معينة فتحسب سنة التسليم بسنة كاملة من مدة الضريبة الموقته .

حضرة حسين بك مذكور — رأيت حذف المادة .

جناب وكيل المالية — المادة ضرورية وموجودة في نفس الامر الاصلى الذى سيلغى أى الجارى العمل عليه .

حضرة صوفاني بك — لو بقى المشروع الاصلى على حاله ربما كان أحسن ولا كان هناك اقتضاء لتغييره والغرض الآن هو أن المشروع الذى بيدنا يكون وضعه بما فيه الصالح وحضرة حسن بك مذكور تبين له ضرر هذه المادة الظاهر لكل مطلع والاولى حذفها .

حضرة حسين أفندي عابدين — أنا أصدق على رأى حضرة حسن بك مذكور .

جناب وكيل المالية — البعض من حضرات الأعضاء يريدون حذف المادة مع أنها تشتمل على عبارتين ولهذا أبيتها للهيئة وابتدىء بالثانية منهما لأنها أبسط فاقول .

العبرة الثانية مقتضاها أن ضريبة الاطيان تربط على المشتري من أول يناير من السنة التى يحصل فيها البيع وهذا الامر لم يقصد به الا الاقتصاد في العمل الحسابى كما حصل الاقتصاد في عدد فيات الضرائب تسهيلات الاعمال .

أما المسألة الاولى فواضح للهيئة أن غرض الحكومة منها ومن باقى المشروع أنها أى الحكومة تبيع أطياناً بكثرة وتسهل البيع للناس الذين هم حقيقة مزارعون وقصدهم الزراعة أى ليس لمن يشترونها ويقونها عندهم تحت بيعها بآبارحات على سبيل التجارة لان من يشترون الاطيان بقصد الاتجار فيها اذا سمحت لهم الحكومة بالمشتري لاشتروا منها مقادير كثيرة فاذا يكون عدم ربط الضريبة مستجماً لهؤلاء المتحرين ويضر بصالح من يريد المشتري للزراعة حقيقة .

وخلاف ذلك لو وافقنا على بيع الأطيان بدون وضع ضريبة عليها فمن

وانصرف جناب وكيل المالية وحضرة طوييا بك الساعة ٨

وقررت الهيئة بالعود للمذاكرة في مسألتى الحفر والقرعة

حضرة مصطفى بك منصور — أن ترتيب الحفر بالمناوبة من فكرى أنه لا يجدى نفعاً ولا يفي بالغرض المطلوب فضلاً عما ينتج عنه من الصعوبات الجمة التي يترتب عليها حصول المشاكل والمشغولية مابين الأهالي وبعضهم ويقضى الى مشغولية الحكومة

وحيث أن الغرض كله تشييد أو كان الأمن ولا أجد أقوم ولا أتمج ولا أجدر في هذا الصدد من الاسابوب الجارى العمل عليه الا وهو ترتيب الحفر بالاجرة لا بالمناوبة أما ما قيل في مسألة القرعة وما هو حاصل بمن يدهم تقاليد أمرها فهذا أمر لا مشاحة فيه لما هو معلوم من أنه اذا لم يكن لهذا الامر عقاب صارم فلا يتسنى للحكومة على نقر ما .

نعم أن الدستور المختص بذلك هو شديد البأس ولو أمكن التسهيل في أمره واستيعاض عنه بخلاف لما آتى بشرة ما وتعذر الحصول على الرغبة

فلهذه الاسباب أرى أن الاحسن هو الدستور الجارى عليه العمل

حضرة حسين افندي عابدين — علاوة على ما أبداه حضرة صوفاني بك في مسألة الحفر أقول أولاً — أن الحكومة كانت غالباً اتخذت هذا العمل الصائر الآن بالاجرة على قبول التجربة لمدة سنة وقد ظهر لها غالباً أن المناوبة كانت أتم بالنسبة لحالة الضبط والربط عن غيره

ثانياً — ان المناوبة هي أسهل لما فيها من الراحة التامة للاهالي والحكومة اذ أن الحكومة الآن تكابد مشقات التحصيل الذي لا يتم طبعاً ولوصوله الى ضريبة ثانية فادحة ثم يقوم الفلاح المسكين باداء الأولى منها بل أطيانه ومنقولاته عرضة للمبيح الجبرى كما هو معلوم

ثالثاً — أنه مع تعذر الفلاح كما ذكرت جار في بعض البلاد تحصيل الأجر المذكور من عمدة البلد نفسه لأجل سدادها الى من هي مربوطة اليهم لعدم قيام الربوطة عليهم بها لشدة فقرهم وعدم قدرتهم على السداد وبإليت هذا أتى مادي تمرة وهذا عن تأخير من يكلف بالحفر عن ادائه نظراً لمساحة غيره ويفضل السجن أو الغرامة ان حكم عليه بها وكان في وسعه تأديتها

وذلك بخلاف المناوبة فان لم يتأخر عنها طبعاً لوجود امثاله واقترانه فيها

وحيث أنه سبق القول من حضرة صوفاني بك بان جرى نظر ذلك بالجلس وقرر اجراء الحفر بالمناوبة لما رآه من الصالح العام في ذلك ولم تصغ له الحكومة فالذى أراه هو التصديق على رأى حضرة اذ أن رأى اثنين لم يكن كراى ثلاثة

كان قصده ان يشتري ألف فدان مثلاً ويزرعها يشتري اذ ذلك خمسة آلاف ولا يزرع منها سوى اليسير ويترك الباقي بوراً لأن ليس هناك ما يضطره لأصلاح الارض مع أنه يوجد في الوقت نفسه من يرغب لشترى القدر الذى يقوى على اصلاحه لاجل اصلاحه وزراعته وحقيقة أرى أنه لصالح القطر وزيادة ثروته بقاء المادة على أصلها اذ أن المالية لم تنظر فيها الا من جهة الصالح العمومى وليس الغرض تحصيل أموال نعم أن المالية تود زيادة ايراداتها لكن تود أيضاً زيادة ثروة الأهالي باتساع نطاق الزراعة بنوع أكثر وذلك هو غاية بنية الحكومة

سعادة شواربي باشا — رآني أن تعدل المادة بما يضيء أن الأتيان التي تباع بمقتضى أحكام المواد السابقة تربط عليها الضريبة من ابتداء تاريخ تسليمها ان كانت مما يجب ربط الضريبة عليه في الحال أو من تاريخ وجوب ربط الضريبة عليه ان كان حكم ربط الضريبة عليه في أحوال أخرى

جناب وكيل المالية — اذا قبل هذا الطلب وتركت أطيان بلا ربط مال عليها فارى أن الحكومة لا تبيع أطياناً بتلك الشروط

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء

أخذت وتقرر بالأغلبية رأى سعادة شواربي باشا

تلى باقى المشروع وتصدق عليه وهذه صورته

﴿ المادة السادسة ﴾

يكون بيع الأتيان بحسب الشروط والقيود المنصوص عليها في اللوائح والقرارات والمنشورات المتبعة الآن أو التي يصدرها ناظر المالية فيما بعد

﴿ المادة السابعة ﴾

جميع الشروط المتعلقة بتقدير الضريبة والمواعيد التي تعطى يلزم اعلان العموم بها قبل البيع

﴿ المادة الثامنة ﴾

أحكام أمرنا الرقم ١٢ ديسمبر سنة ١٨٨٦ تبقى سارية على الاراضى المبيعة لحد الآن انما يجوز لأصحابها أن يطلبوا معاملتهم بمقتضى أحكام أمرنا هذا

﴿ المادة التاسعة ﴾

على ناظر المالية تنفيذ أمرنا هذا

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء

أُخذت وتقرر بالأغلبية رأى حضرة صوفاني بك

سعادة شواربي باشا — يوجد كثير من الأراضى الزراعية به عجز عن أصل زمامه وهذا فيه ضرر كلى على مالكي تلك الأراضى وأرى أنه من الضروري عمل قاعدة تجيز مساحة أطيان من يطلب مساحة أطيانه وأن وجد بها عجز فيرفع عنه ماله وان وجدت زيادة فيضاف ماله على مالك الارضى متناً لتحمل من يكون من هذا القبيل يدفع مال أطيان لا وجود لها فان وافق ذلك لدى الهيئة فلتقره

ثم انه فيما سبق تذاكر المجلس في شأن لائحة بيت المال والمجلس الحسبي والضرر العائد من بقاءهما على حالهما خصوصاً على الايتام والقصر وقرر بمكاتبة الحكومة بتعديلهما وارسالهما للمجلس لهذا كره به فيها فمع استحسنان الهيئة يصير التحرير للحكومة بخصوص هذا الأمر أيضاً (مواهقة عمومية على المسألتين)

سعادة اسماعيل باشا محمد — من المعلوم أن كل حكومة لها قوانين خاصة تلائم حالة البلاد وعوائدها وطبائعها والقانون الذى وضع للحكومة المصرية وجار العمل على مقتضاه بالمحاكم الاهلية يوجد به بمض مواد تخالف عوائد البلاد

ولذلك كان المجلس طلب تعديل قوانين المحاكم وبناء على طلبه قد أرسلت اليه الحكومة قانونى المرافعات وتحقيق الجنايات وصار تعديلهما بمعرفة الهيئة بحضور مندوب من نظارة الحفائية وأرسل للحكومة ولغاية تاريخه ما أرسلت الحكومة باقى القوانين ولا عملت بما عدله المجلس فى القانونين

فلهمذالاسباب أطلب مع موافقة الهيئة مكاتبة الحكومة بتعديل باقى القوانين وارسالها والعمل بتعديل قانونى المرافعات وتحقيق الجنايات راحة للأهالى.

(استحسنان عام)

سعادة سليمان أباظة باشا — الأشغال التى كانت معروضة على المجلس قد انتهت وصرنا فى آواخر الشهر فالأوفق صرف المجلس لغاية شهر يناير القابل.

(استحسنان بالاتفاق)

ثم أن سعادة الرئيس ختم الجلسة بقوله (ختمت الجلسة) والساعة ٨ ونصف عربى.

امضاء (حسين يسرى) ختم

نمرة سلسلة	تاريخ الجلسة	ترتيب الصحف	خلاصة المحضر
١	١٤ فبراير سنة ١٨٩١	١ - ٦	<p>تليت افادة من رئاسة مجلس النظار نمرة ١٨ ومعها خمسة مشروعات الأول خاص بالجبانات ودفن الجثث والثاني بالسلخانات والثالث بتعاطي صناعة الطب والرابع بتعاطي صناعة الأجزاجية والخامس بالجواهر السامة .</p> <p>تلى المشروع الأول الخاص بالجبانات وتناقشت الهيئة فيه وصادقت عليه .</p> <p>تلى من مشروع السلخانات لغاية البند التاسع وتناقشت الهيئة فيه وانتهت الجلسة .</p>
٢	١٥ فبراير سنة ١٨٩١	٧ - ١١	<p>تلى مشروع السلخانات ابتداء من البند العاشر حتى انتهى وصادقت الهيئة عليه . تلى مشروع تعاطي صناعة الطب ومشروع تعاطي صناعة الاجزاجية والمشروع الخاص بالجواهر السامة وصادقت الهيئة عليهم .</p> <p>تليت افادة ومعها مشروع بتعديل تشكيل المجلس الخصوص فيما يتعلق بتأديب خدمة المحاكم الأهلية والنيابات وتلى المشروع نفسه وصادقت الهيئة عليه</p> <p>تليت افادة من رئاسة مجلس النظار خاصة بانتداب أربعة من حضرات أعضاء المجلس لأجل المباحثة معهم في مشروع حمل الأسلحة وانتدبتهم الهيئة وانتهت الجلسة .</p>
٣	١٦ فبراير سنة ١٨٩١	١٢ - ١٩	<p>تليت افادة ومعها مشروع خاص بإزالة الضرر الناشئ عن حالة العشن ومشروع آخر بضبط المحلات العمومية . تلى المشروع الأول وتناقشت الهيئة فيه وكذلك تلى المشروع الثاني وانتهت الجلسة منه ووافقت عليه</p> <p>تليت افادة من نظارة المالية بخصوص ربط التقاسيط على بعض مديريات وتليت المحاضر التي عملت في كل مديرية بخصوص هذه التقاسيط ووافقت الهيئة على تعديلها كما هو وارد بهذه المحاضر .</p> <p>تليت افادة ومعها مذكرة ومشروع بخصوص نظام الفلايك والصيدان ببناء الاسدندرية</p> <p>تليت للمذكرة والمشروع ووافقت الهيئة عليهما وانتهت الجلسة .</p>
٤	٢١ فبراير سنة ١٨٩١	٢٠ - ٢٢	<p>تليت افادة معها مشروع أمر عال خاص بما يتبع في الدعاوى المدنية والجنائية بمديرية الحدود .</p> <p>تلى المشروع وصادقت الهيئة عليه .</p> <p>تليت افادة معها مشروع بتعديل الأمر العالي الخاص بحمل واحراز الأسلحة النارية .</p> <p>تلى المشروع ولم توافق الهيئة عليه وانتهت الجلسة .</p>

ترة مسلسلة	تاريخ الجلسة	ترتيب الصحف	خلاصة المحضر
٥	أول أبريل سنة ١٨٩١	٣٠ — ٣٣	تليت افادة ومعها مشروع بشأن الموازين والمكاييل . تلى المشروع ووافقت الهيئة عليه تليت افادة معها مشروع خاص باستبدال المرتبات المقيدة بعنوان فايز الالتزام التي تكون أقل من ٣٠٠ مليم في الشهر . تلى المشروع ووافقت الهيئة عليه وانتهت الجلسة .
٦	٦ أبريل سنة ١٨٩١	٣١	أخطر رئيس الجلسة الأعضاء بأن الميزانية أرسلت للمجلس ووزعت على حضراتهم وانتهت الجلسة .
٧	أول يونيو سنة ١٨٩١	٣٣ — ٣٣	تليت افادة معها مشروع أمر عال بانتداب السردار لاعلان الأحكام والأوراق القضائية الى الصف ضباط والعساكر تلى المشروع ووافقت الهيئة عليه وانتهت الجلسة
٨	١١ يونيو سنة ١٨٩١	٣٤ — ٣٨	تليت افادة معها ثلاثة مشاريع الاول خاص بالمتشردين وحمل السلاح والثاني بتعديل قانون العقوبات والثالث بتعديل الامر العالي الصادر في ١٢ يونيه سنة ٨٩ بالترخيص للمديرين والمحافظين ووكلائهم بتحقيق الوقائع الجنائية تلى المشروع الخاص بتعديل قانون العقوبات وتقرر تأجيله تلى مشروع تعديل الامر العالي الصادر في ١٢ يونيو سنة ٨٩ وتناقشت الهيئة فيه ووافقت عليه بعد التمديل . أما المشروع الخاص بالمتشردين وحمل السلاح فتقرر طبعه وتوزيعه وانتهت الجلسة .
٩	١٣ يونيو سنة ١٨٩١	٣٩ — ٤٢	تليت افادة معها أربعة مشروعات الأول بتعديل قانون تحقيق الجنايات الثاني بتحديد اختصاصات عمد ومشايخ البلاد . الثالث بتعديل المادة ١٠ و ١١ من الأمر العالي الصادر في ١٤ يونيو سنة ٨٣ . الرابع بتحويل المديرين حق النظر والحكم في المخالفات تلى من المشروع الرابع المقدم والماده الأولى ووافقت الهيئة عليهما . تلى باقى المشروع بحضور مستشار الحفانية وتقرر اعطاء الرأى فيه فيما بعد تليت افادة معها مشروع خاص بإبادة الجراد . تلى المشروع نفسه وتناقشت الهيئة فيه وقبلته بعد تعديل . تقرر طبع المشروعات الثلاثة الباقية . اعيد النظر في المشروع الخاص بتحويل المديرين حق النظر والحكم في المخالفات وتناقشت الهيئة فيه وأعطت رأيا وانتهت الجلسة .

ترتيب الصفح	تاريخ الجلسة	نمرة مسلسل	خلاصة المحضر
٤٣ — ٤٨	١٧ يونيه سنة ١٨٩١	١٠	تليت لأئحة السجون التي كان طلبها المجلس تمهيدا للنظر في مشروع تعديل قانون العقوبات . تلى مشروع تعديل قانون العقوبات وصدقت الهيئة عليه بعد التعديل . تلى من مشروع الأمر العالي المتعلق بأمور الضبط والامن العمومي لغاية المادة الثانية وتناقشت الهيئة فيها وعدلتها وانتهت الجلسة .
٤٩ — ٥٤	١٨ يونيه سنة ١٨٩١	١١	استمر في تلاوة باقي مواد مشروع الأمر العالي الخاص بأمور الضبط والامن العمومي لغاية المادة ١٧ وتناقشت الهيئة فيهم وعدلتهم وانتهت الجلسة .
٥٥ — ٦١	٢٠ يونيه سنة ١٨٩١	١٢	استمر في تلاوة باقي مواد مشروع الأمر العالي الخاص بأمور الضبط والامن العمومي لغاية المادة ٢٢ وتناقشت الهيئة فيهم وعدلتهم وانتهت الجلسة .
٦٢ — ٦٤	٢١ يونيه سنة ١٨٩١	١٣	استمر في تلاوة المشروع السابق حتى انتهى وقبلته الهيئة بعد التعديل وانتهت الجلسة .
٦٥ — ٧٤	٢٢ يونيه سنة ١٨٩١	١٤	عرض مشروع الأمر العالي الذي يخول للمديرين حق الحكم في المخالفات بعد تعديله من الحكومة فوافقت الهيئة عليه . تلى مشروع تعديل المادتين ٢١، ١١ من الامر العالي الصادر في ١٤ يونيه سنة ٨٣ ووافقت الهيئة عليه . تلى للشروع المختص باختصاصات عمد ومشايخ البلاد فتقرر اعادته للحكومة لعمل قانون مستوف . تلى مشروع تعديل قانون تحقيق الجنايات والمواد المراد تعديلها أصلا وتعديلا وتناقشت الهيئة وقبلته بعد التعديل وانتهت الجلسة .
٧٥ — ٧٨	١٢ أغسطس سنة ١٨٩١	١٥	تليت افادة ومعها مذكرة ومشروع أمر عال يقضى بأن القضايا التي تقام على ديوان الاوقاف في المحاكم الشرعية يكون نظرها بمعرفة عماكم مصر واسكندرية وطنطا وأسيوط . تليت المذكرة والمشروع وتناقشت الهيئة فيه وقبلته بعد التعديل . تليت افادة معها مذكرة ومشروع أمر عال باعتبار مأموري المراكز في مديرية الحدود من مأموري الضبطية القضائية . تليت المذكرة والمشروع وصادقت الهيئة عليه بعد التعديل وانتهت الجلسة .
٧٩	١٩ أغسطس سنة ١٨٩١	١٦	اجتمع المجلس وتقرر صرفه لعدم وجود أشغال وانتهت الجلسة .
٨٠ — ٨١	٨ ديسمبر سنة ١٨٩١	١٧	تليت المادة معها عدة لتبين بها الحساب الختامي لسنة ١٨٩٠ .

نمرة سلسلة	تاريخ الجلسة	ترتيب الصحف	خلاصة المحضر
			<p>تليت افادة معها مذكرة ومشروع أمر عالي بإلغاء الأمر العالي الصادر في ١٢ ديسمبر سنة ٨٦ بشأن بيع أطيان الميرى الحرة .</p> <p>تليت المذكرة ولى المشروع وتقرر طبعه وتوزيعه ونظره في جلسة أخرى .</p> <p>تليت افادة معها مشروع أمر عال بتعديل المادة الثامنة من الامر العالي الصادر في ١٧ مارس سنة ٨٦ الخاص بصرف مصاريف الانتقال .</p> <p>تليت المذكرة والمشروع ووافقت الهيئة عليهما وانتهت الجلسة .</p>
١٨	٢٣ ديسمبر سنة ٩١	٨٥ — ٨٩	<p>أخذ في تلاوة مشروع كيفية ربط الضريبة على أطيان الميرى الحرة الذي سبق توزيعه وتذاكرت الهيئة فيه لغاية الفقرة الثالثة من المادة الثانية وتذاكرت أيضاً فيما يختص بمسائل الحفر والقرعة وانتهت الجلسة .</p>
١٩	٢٤ ديسمبر سنة ١٨٩١	٩٠ — ٩٤	<p>استمر في تلاوة ومناقشة باقى مشروع كيفية ربط الضريبة على أطيان الميرى الحرة حتى انتهت الهيئة منه وقبلته بعد التعديل . أعيدت المناقشة فيما يختص بترتيب الحفر وجعله بالمناوبة وفيما يختص بالاحكام الجاري توقيمها على العمدة والمشايخ بخصوص أنفاس القرعة وتقرر مخافة الحكومة بالنظر في وضع طريقة عادلة تمنع الضرر ثم تقرر مخافة الحكومة أيضاً في وضع نظام عادل لرفع المال عن الاطيان التي يتضح أن بها عجزاً ثم مخايرتها أيضاً فيما يختص بلائحة بيت المال والمجلس الحسبي والضرر العائد من بقائهما على حالتيهما .</p> <p>ثم تقرر أيضاً مخافة الحكومة في تعديل القوانين التي لم تعدل وجعلها ملائمة لعوائد البلاد والعمل بالتعديل الذي ارتآه المجلس في قانوني المرافعات وتحقيق الجنايات وانتهت الجلسة ما</p>

فهرست

محاضر جلسات سنة ١٨٩١

الجلسة	الموضوع
	حرف « ا »
الجلسة الثانية	أمر عال خاص بتأديب خدمة المحاكم الأهلية والنيابات
» »	» » متعلق بحمل الأسلحة
» »	» » بما يتبع في الدعاوى المدنية والجنائية
الجلسة الرابعة	» » بشأن إزالة الضرر عن حالة العشش
» »	» » بتعديل المشروع الخاص بحمل الأسلحة النارية
الجلسة الرابعة	» » بشأن الموازين والمكاييل
الجلسة الخامسة	» » بشأن استبدال المرتبات للقيادة بعنوان فائض الالتزام
» »	» » ما تتداب السردارية لإعلان الأوراق والأحكام الصادرة من جهات القضاء الى الصف ضباط والمساكر
الجلسة السابعة	» » شامل لتعديل مقتضى ادخاله على قانون العقوبات
الجلسة الثامنة	
والجلسة العاشرة	» » شامل لتعديل الأمر العالي الصادر في ١٢ يونيو سنة ٨٩
الجلسة الثامنة	» » بتحويل المديرين حق النظر في المخالفات التي تقع في المديرية والحكم فيها
الجلسة التاسعة	
والجلسة الرابعة عشرة	» » بإبادة الجراد
الجلسة الرابعة عشرة	» » يتعلق بأمور الضبط والأمن العمومي (قانون للتشردين وحمل السلاح)
الجلسة الحادية عشرة	
» »	
الجلسة الثانية عشرة	
» »	
الجلسة الثالثة عشرة	
» »	
الجلسة العاشرة	
» »	» » بتعديل المادة العاشرة والمادة الحادية والعشرين من الأمر العالي الصادر في ١٤ يولييه
الجلسة الرابعة عشرة	» » متعلق باختصاصات عمد ومشائخ البلاد ومشائخ الخفراء
» »	» » بتعديل قانون الجنابات
» »	» » بالترخيص للمحاكم الشرعية بالمديريات والمحافظات بأن تنظر في الدعاوى التي ترفع على ديوان الاوقاف
الجلسة الخامسة عشرة	» » باعتبار مأموري المراكز التابعة لمديرية الحدود من مأموري الضبطية القضائية
» »	» » بإلغاء الأمر العالي الصادر في ١٢ ديسمبر سنة ١٨٨٦ بشأن بيع أطيان الميري الحرة
الجلسة السابعة عشرة	» » بتعديل الأمر العالي الصادر بتاريخ ١٧ مارس سنة ١٨٨٦ المختص بأصرف مصاريف الانتقال
» »	» » متعلق بربط الضرائب على ما يباع من أطيان الميري
الجلسة الثامنة عشرة	
والجلسة التاسعة عشرة	

الجلسة	الموضوع
	<u>حرف « ل »</u>
الجلسة الأولى	لائحة مختصة بالجبانات ودفن الجثث واستخراجها ونقلها الى الخارج
الجلسة الأولى	» السلخانات ومحلات الجزارة
والجلسة الثانية	
الجلسة الثانية	» متعلقة بتعاطى صناعة الطب
» »	» » » » الاجزاجية
» »	» » بيع الجواهر السامة والاتجار فيها
» الثالثة	» المحلات العمومية
	<u>حرف « ق »</u>
الجلسة الثالثة	قرار يتعلق بالنظام فى ميناء الاسكندرية

ملحق رقم ١

لمجموعة محاضر مجلس شورى القوانين لسنة ١٨٩١

لايحة تختص بتعاطي صناعة الطب في القطر المصري

﴿ المادة الأولى ﴾

لا يجوز لأى شخص كان أن يتعاطى صناعة الطب ولا فرعاً من فروع هذا الفن ما لم يكن حائزاً للدبلوم صادراً من إحدى المدارس للمعومة ويكون تحصل على تصريح من مصلحة الصحة بتعاطي هذه الصناعة وهذا التصريح يتحرر على ورقة تمنع من فئة الثلاثين ملياً بعد دفع الرسوم المقررة

﴿ المادة الثانية ﴾

يمطى مهلة شهرين من تاريخ صدور هذه اللائحة للأشخاص الجارين تعاطى صناعة الطب أو أحد فروعها بدون رخصة لتقديم الشهادات التي تكون بأيديهم لمصلحة الصحة وأخذ التصريح اللازم

﴿ المادة الثالثة ﴾

مضى حصل شك في حقيقة دبلوم أو شهادة صادرة من إحدى مدارس البلاد الأجنبية من بعد الاطلاع عليها فالكها مكلف بالحضور لمصلحة الصحة لتأدية امتحان عملي لاثبات أهليته ومعلوماته بهذا الفن وإذا اتضح أن الدبلوم مفعول زوراً فالكه يعاقب طبقاً للقوانين المتبعة

﴿ المادة الرابعة ﴾

يجب على كل طبيب أو حكيم رمد أو حكيم اسنان أو حكيمه أو حكيم

يعطى بيده تصريح بتعاطي صناعته في القطر المصري أن يشعر الصحة عن الجهة التي يرغب الإقامة بها

﴿ المادة الخامسة ﴾

لا يجوز للحلاقين ولا لأى شخص كان المصرح لهم بتعاطي صناعة الجراحة الصغرى أن يأمرها أو يضعوا أى دواء كان من الأدوية الوقائية (أغنى لأدوية التي تجهز أول بأول ولا فعل عمليات جراحية خلاف عمليات الختان الطهارة) وتلقيح الجنرى والحجامة ووضع أو تركيب العلق والفيار الجراحي البسيط

﴿ المادة السادسة ﴾

ليس مصرحاً للقوايل إلا بمباشرة الولادات السهلة ولا يمكنهن صرف تذاكر بأدوية خلاف الحشايش البسيطة والمسيلات الخفيفة الغير مضره

﴿ المادة السابعة ﴾

يجب على جميع الاطباء الجارين تعاطى صناعتهم في القطر المصري أن يخطرأ مصلحة الصحة أولاً بأول عن كل مرض معد أو وبائى شاهدهو يجهاهم على الاستمارات المطبوعة المعدة لذلك التي ترسل لهم بالبوستة مجاناً

﴿ المادة التاسعة ﴾

قواعد عمومية

﴿ المادة الثامنة ﴾

ينشر سنويا بمعرفة مصلحة الصحة جدول شامل أسماء الأطباء وحكام
الرمم وحكام الاسنان والحكيمات والحكام البيطرية وخلافهم.

ختم

(رئاسة مجلس النظار)

نمره ١٧٠

كل مخالفة تقع لأحكام هذه اللائحة يعاقب مرتكبها بالعقوبات المقررة
للمخالفات وهذا خلاف العقوبات الأخرى الناتجة من هذه المخالفة

ملحق رقم ٢

لمجموعة محاضر مجلس شورى القوانين لسنة ١٨٩١

﴿ المادة الخامسة ﴾

يجب على كل اجزاجى أن يمتنع منعا كلياً عن مبيع سميات أو أى جوهر يعلم أنه سام مهما أبدوا له الطالبين من الأسباب والاعذار الموجبة لصرف تلك الجواهر .

وينبى عليه أيضاً أن يصرف الأدوية الواردة بالتذاكر المحررة بمعرفة الأطباء العلومين وقبض الثمن .

﴿ المادة السادسة ﴾

ينبى على كل أجزاجى وضع كافة الأدوية المسممة بمحل منفرد داخل دولاب مقفول عليه ويبقى المفتاح معه ولا يأذن بفتحه مالم يكن موجوداً ولا يجوز له بيع أدوية سرية أو خصوصية أو خلافها على الطرق العمومية .

﴿ المادة السابعة ﴾

العقاقير والجواهر والأدوية الجارى بيعها بالاجزاخانات يلزم أن تكون جيدة .

يصير أجراء تفتيشات فى كافة الاجزاخانات المملكية الموجودة فى القطر المصرى بمعرفة مصلحة الصحة العمومية كل سنة وفى مدة معلومة للوثوق من جودة أجناس الأدوية الجارى صرفها للعموم والحفظة بالمخازن ويمكن أجراء تلك التفتيشات مراراً اذا دعت الحالة لذلك واذا اتضح لمصلحة الصحة وقوع مخالفة لمصوص هذه اللائحة فلها أجراء تفتيشات غير اعتيادية وخصوصية .

لا يحق تخص بتعاطى صناعة الاجزاجية الملكية فى القطر المصرى .

﴿ المادة الأولى ﴾

لا يجوز لأى شخص كان أن يتعاطى صناعة الاجزاجية فى القطر المصرى ولا فتح اجزاخانة ولا تجهيز أو مبيع أى دواء كان مالم يكن حائزاً لديلولم اجزاجى صادراً من احدى المدارس العلومة وتحصل ابتداء على تصريح من مصلحة الصحة بذلك .

﴿ المادة الثانية ﴾

يعطى مهلة شهرين من تاريخ صدور هذه اللائحة لأرباب الاجزاخانات وللذين جارب تعاطى صناعة الاجزاجية فى القطر المصرى بدون رخصة للحضور لمصلحة الصحة وتقديم الشهادات التى تكون بأيديهم وأخذ التصريح اللازم .

﴿ المادة الثالثة ﴾

يطبع وينشر سنوياً بمعرفة مصلحة الصحة جدول شامل اسماء الاجزاخانات الموجودة فى القطر المصرى وأسماء الاجزاجية المصرح لهم بتعاطى هذه الصناعة منها .

﴿ المادة الرابعة ﴾

لا يجوز لأى اجزاجى مقيم فى القطر المصرى صرف أدوية من التى تجهز أولاً بأول التى يترتب من تعاطيها ضرر إلا بموجب تذكرة محررة وموقع عليها من أحد الحكماء العلومين ولا يسوغ له أيضاً صرف الأدوية المجهزة مقدماً ما عدا الجواهر البسيطة التى لا يترتب من استعمالها من الباطن أو من الظاهر أدنى عارض .

﴿ المادة الثامنة ﴾

لا يجوز للعطارين وأرباب مخازن الأقرباذية بيع أى مركب دوائى بالأوزان الطليية سواء كان بموجب تذكرة محررة بمعرفة أحد الأطباء المعلومين أو بدون تذكرة .

قواعد عمومية

﴿ المادة التاسعة ﴾

إذا اتضح وقوع أى مخالفة كانت لأحكام هذه اللائحة فيعاقب

مرتكبها بالعقوبات المقررة للمخالفات فضلاً عن ضبط الجواهر التى تسبب بمخالفاتها كذا غلق الأجزاء موقتاً أو دائماً .

وفى حالة ما اذا كانت الاجزاخانة جارى ادارتها بمعرفة أحد الاشخاص الذين لا يكون بأيديهم ديولوم فيمكن غلق تلك الاجزاخانة اداريا .

ختم

(رئاسة مجلس النظار)

، غرة ١٨ مشروعات

ملحق رقم ٣

لمجموعة محاضر مجلس شوري القوانين عن سنة ١٨٩١

ترجمة قرار من نظارة الداخلية

ناظر الداخلية

بعد الاطلاع على قرار مجلس النظار الصادر بتاريخ ١٧ مايو سنة ٨٧ .
وبناء على طلب مدير الصحة العمومية .

اللائحة الآتية المختصة بالجواهر السمية الواردة من خارج المطر وبمهابه.

الباب الاول

(تجارة الجواهر السمية)

(المادة الاولى)

الجواهر السمية الواردة للجمرك يجب أن تكون منعزلة عن البضائع الاخرى
وتكون تحت ملاحظة تامة .

(المادة الثانية)

لا يمكن صرفها الا لاشخاص يكون يدهم تصريح كتابيا من مصالح الصحة.

(المادة الثالثة)

كل من رغب التجارة في الجواهر السمية للندرجة بالجدول مرفوقه يجب
عليه أن يقدم طلبا لمصلحة الصحة موضحا فيه الجهة المالكين بها هذه المزمع

البيع فيه والجدول المذكور يمكن تكملته بمعرفة مصلحة الصحة التي لها اضافة
جواهر أو أدوية أخرى تكون سامة أو مخرطة وفي هذه الحالة يصير درج
الجواهر والأدوية المذكورة بالوقائع للصحية على ثلاثة دفع وبعد شهر واحد
من آخر نشره تعتبر من مقتضى هذا القانون ويجب على التجار والعطارين
وأرباب الصنائع أن يكون لهم معرفة بالقراءة والكتابة .

ويجب عليهم أن يقدموا طلبا لمصلحة الصحة عن الجواهر السمية الموجودة
بطرفهم ويجب تجديد الطلب عند انتقال عمله .

(المادة الرابعة)

يجب وضع الجواهر السمية داخل أواني كل صنف على حدته ملصوقا
على كل اناء ورقة مكتوبا عليها اسمه وايضا يكتب كلمة (جواهر سمية) ولا يمكن
مبيع أو صرف تلك الجواهر الا بناء على طلب يتقدم كتابيا من المشتري موضحا
فيه التاريخ ويكون ممضيا منه .

(المادة الخامسة)

كل ما يصير مشترا أو مبيعه من الجواهر السمية يجب قيده بدفتر مخصوص
منمر ومختوم عليه من مصلحة الصحة ويجرى القيد فيه بدون أن تترك مسافات
بين الكلمات ولا وقوع خلل ولا تحوير كتابة على الغامش في حالة حصول
مشتري أو مبيع مع توضيح جنس وكمية الجواهر المباعة أو التي صار مشتراها
واسم وصنعة ومكان المشتري والمباع اليه .

(المادة السادسة)

يجب على السكياوية وأرباب الصنائع التي يستعملون الجواهر السمية أن
يلاحظوا استعمالها في محلاتهم ويوضحوا ذلك في دفتر مؤشرون عليه من مصلحة الصحة

﴿ المادة السابعة ﴾

لا يمكن مبيع الزرنيخ ومركباته خارجا عن الاستعمالات الطبية ما لم تكن مختلطة بالنيلة بمعدل ثلاثة في المائة

﴿ المادة الثامنة ﴾

إذا باع أحد التجار الزرنيخ أو مركباته يجب عليه أن يطلب من المشتري شهادة محررة من البوليس ويكون واضحا فيها المقدار المقتضى صرفه وكيفية استعماله واسم وسكن المشتري ويجب على التاجر المذكور قيد ذلك بالدقتر المنصوص عنه في المادة الخامسة

الباب الثاني

(بيع الجواهر السنية بمعرفة الاجزاجية)

﴿ المادة التاسعة ﴾

كل اجزاجي يكون مقيا في أحد بلاد القطر المصري لا يمكنه صرف أدوية وقتية التي يمكن أن يترتب من استعمالها ضرر الالباء على تذكرة محررة وموقعا عليها من حكيم معلوم أو من حكيم يطرى يكون حاثرا لديلولمة وهذه التذكرة يجب أن تكون مؤرخة ومينابها كيفية استعمال الدواء الموصوف ولا يجوز للاجزاجي مبيع الأدوية الخزنه ماعدا الجواهر البسيطة فقط التي لا يترتب من استعمالها من الباطن أو الظاهر أدنى عارض ويجب على الاجزاجي أن يمنع كليا بيع سميات أو أى جواهر يعلم أنه سام بدون تذكرة طبية

﴿ المادة العاشرة ﴾

يجب على الاجزاجية أن يجروا قيد التذاكر الطبية في دقتر يكون بالصفة الموضح عنها في المادة الخامسة والقيد يلزم اجراؤه بدون ترك شيء على بياض ولا وقوع خلل ولا تحرير كتابة على الهامش ويجب على الاجزاجية بأن لا يسلموا هذه التذكرة الا من بعد ختمها منهم ومن بعد توضيح تاريخ صرف الجواهر المذكورة والفهره المتسلسلة لدقتر القيد وهذا الدقتر يصير حقله

مدة عشرة سنوات بالاقل ويجب تقديمه للحكومة عند الطلب

﴿ المادة الحادية عشرة ﴾

في حالة ما اذا كانت الادوية المنصرفة مقتضى استعمالها للخارج فيجب على الاجزاجية أن يلصقوا على الاواني أو الملفات الداخلة تلك الادوية ورقة ذات لون (أحمر برتقاني) ويكون مطبوعا عليها بالحبر الاسود الكلمات الآتية : —

(دواء للاستعمال الخارجى بالفرنساوى والعربى)

﴿ المادة الثانية عشرة ﴾

كل زحاجة أو علبة أو اناء داخله أى صنف من السميات المباعه أو المنصرفة يجب لصق ورقة عليه من الخارج تكون ذات لون أحمر برتقاني ويكون مكتوبا عليها كلمة سم بالفرنساوى والعربى

﴿ المادة الثالثة عشرة ﴾

لا يلزم الاكتفاء في لصق هذه الورقة الخصوصية فقط بل يلزم أيضا لصق ورقة بيضاء اعتيادية مينا بها اسم وعنوان الاجزاجي والدواء المنصرف وكافة البيانات اللازمة للاستعمال

﴿ المادة الرابعة عشرة ﴾

يجوز للاجزاجية مبيع الجويدار القرني والاصل الفعاليه وهو الارجوتين بناء على تذكرة محررة من دايه حائرة على ديلولمة

الباب الثالث

(اجراءات عمومية)

﴿ المادة الخامسة عشرة ﴾

الجواهر السمية يجب أن تحفظ بطرفه الاجزاجية والتجار وأرباب

الصنائع في محل مؤتمن مقبول عليه

﴿ المادة السادسة عشرة ﴾

يجب ارسال وتستيف وصرف ونقل وتخزين واستعمال الجواهر الثمينة بعرفة المراسلين والعريجية والجمالة والتجار وأرباب الصنائع بالاحتياطات اللازمة لمنع حصول أذي عارض والقدر والبرعانات والأواني والملفات التي تستعمل مباشرة في تلك الجواهر لا يمكن استعمالها لغيرها

﴿ المادة السابعة عشرة ﴾

يصير اجراء تفتيشات في كافة المحلات الموجودة بها الجواهر السمية بعرفة مندوبي مصلحة الصحة وبرقتهم مندوب من البوليس اذا لزم الحال

لذلك ليتسنى تنفيذ منصوص هذا القانون والمندوبون المذكورون يجرون تفتيش الاجزاخانات والمخازن ومغازات التجار وأرباب الصنائع الجارين مبيع أو استعمال الجواهر السمية المذكورة وتفتيش السفار ويجرون تحرير محاضر عن المخالفات وترسل للنياية

﴿ المادة الثامنة عشرة ﴾

كل مخالفة تقع ضد هذا القانون يصير معاقبة مرتكبها طبقا لاحكام قانون العقوبات للمصرى أو المختلط بحسب الحالة وذلك خلاف العقوبات التي تترتب حالة وقوع جنحة أو جناية ويمكن لمأمورى الضبط والربط صدور أمرهم بفتح محل من توقفت منه المخالفة بناء على طلب النياية

تحريرا بمصر في ٢٤ مايو سنة ١٨٨٨

ناظر الداخلية

(الامضاء) مصطفى فهمي

نمرة ١٩

ملحق رقم ٤

لمجموعة محاضر مجلس شورى القوانين لسنة ١٨٩١

Ministère de l'Intérieur

نظارة الداخلية

Administration des Services Sanitaires et d'Hygiène Publique

مصلحة الصحة العمومية

Tableau modifié des substances vénéneuses, annexé à l'Arrêté Ministériel du 24 Mai 1888, réglementant leur vente et leur importation en Egypte.

Acide cyanhydrique (prussique)

Acide arsénicaux et tous les composés arsénicaux.

Acide fluorhydrique.

Alcaloïdes en général et leurs composés.

Composés mercuriels, excepté l'onguent

Cyanure de potassium et tous les cyanures

Acide oxalique et oxalates

Oloquinte

Cantharides et leurs dérivés (extrait, teinture).

Loque du Levant

Curare

Aconit

Belladone

Ciguë

Digitale

Jusquiamme

Datura stramonium

Noix vomique

Fève de Saint-Ignace

Opium

Colchique

Eau distillée de laurier, cerise

Fausse angusture

قد تعدل كشف المواد المسمة الملحق بقرار النظارة الصادر في ٢٤ مايو سنة ١٨٨٨ المتعلق بيع تلك المواد ودخولها بالقطر المصرى بالصيغة الآتية :

حمض البسيانيدريك

حمض الزرنيخور وكافة المركبات الزرنيخية

حمض الفلوريدريك

القلويات عموماً ومركباتها

المركبات الزئبقية ماعدا المرمم

سيانور الباتوسيوم وكافة السيانور

حمض الاوكساليك والاوكسلات

حنظل

زرايخ والمشتق منها (خلاصات وصيفات)

سم السمك

كورار

الاكونيت

سمت الحسن

الشوكران

الديجيتاله

البنج

الداتورة

جوز المنيء

فول القديس انياس

أفيون

التملاح

ماء مقطر الغاز الكرزى

انجستورا الكاذبة

Seigle ergoté, ergotine

Huile de croton tiglium

Huile et essence de sabine de rue

Phosphore blanc

Ipéca

Tartre stibié et oxyde d'antimoine

Couleurs d'aniline et tous leurs dérivés

Oxyde de plomb (Martik-Zahabi)

Bi-oxyde de plomb rouge (Sala Koun)

Carbonate de plomb (esfidak)

Sulfate de cuivre

جويدار قرني وأرجوتين

زيت حب الملوك

زيت وعطر الايهل والسوى

فسفور البيض

عرق الذهب

الطير المقيء وأوكسيد الاتمون

ألوان الانيلين وجميع مشتقاتها

أوكسيد الرصاص (مرتك ذهبي)

ثاني أوكسيد الرصاص الأحمر (سلاقون)

كربونات الرصاص (اسفيداج)

زاج النحاس

ملحق رقم ٥

لمجموعة محاضر شوري القوانين لسنة ١٨٩١

لائحة

بشأن المحلات العمومية

ناظر الداخلية

بعد الاطلاع على المادتين ٣٣٣ و ٣٤٠ من قانون العقوبات للمحاكم المختلطة وعلى المادتين ٣٤٣ و ٣٥١ من قانون العقوبات للمحاكم الأهلية .

وبعد الاطلاع على قرار الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف المختلطة بتاريخ

قرر ما هو آت

﴿ المادة الاولى ﴾

كل من يرغب فتح محل عمومي مثل فهوة أو لوكاندة أكل أو خمار أو حانة أو محل لمبيع المشروبات الروحية (بار) أو لمبيع البيرة أو للتشخيص (تياترو أى مسرح) أو لالعب الخيول وخلافها أو من المحلات المعروفة باسم (سركل وكلوب) أى النوادي للعدة للاجتماع وماشابه ذلك يجب عليه قبل ذلك بخمسة عشر يوماً أن يقدم إلى المحافظة أو مديرية الجهة المطلوب ايجاد ذلك بها طلباً محرراً على ورق تمغة معطناً فيه عن تصميمه على ذلك ويعطى اليه ايصال منها يعتبر كأنه رخصة بتشغيل ذلك .

على ان المحلات التي يترخص لها بهذه الصفة والمحلات المنوه عنها بالمادة الثانية لا يسوغ لأربابها في أى حالة أى يبيعوا مشروبات روحية أو خمر

بدون رخصة خصوصية ويجوز لجهات الادارة الغاء هذه الرخصة في كل وقت .

﴿ المادة الثانية ﴾

على أرباب المحلات العمومية الموجودة سابقاً أن يحروا قيد أسماهم بالمحافظة أو المديرية الكائنة محلاتهم في دائرتها وذلك في ظرف الثلاثين يوماً التي تلى نشر هذه اللائحة وان يستحصلوا منها على شهادة دالة على قيد أسماهم .

﴿ المادة الثالثة ﴾

كل طلب يقدم لأجل فتح محل عمومي مستجد يقتضى ان يبين فيه اسم الطالب ولقبه ومحل ولادته وصناعته ومحل اقامته وتبعيته ونوع المحل المصمم على فتحه والجهة للزعم انشاؤه فيها .

ويرفق الطلب بشهادة من سجلات الأخلاق المخلة بالحكمة أو من الحكومة التابع لها الطالب اذا لم توجد هذه السجلات ويتوضح بالشهادة المذكورة انه لم تصدر عليه أحكام من المذكورة في المادة التالية .

ويتعهد الطالب تعهداً صريحاً بأنه لا يمكن أحداً ما من لعب القمار في محله على الاطلاق .

﴿ المادة الرابعة ﴾

للحكومة المحلية محافظة كانت أو مديرية عدم التعويل على الطلبات التي من هذا القبيل المقدمة من .

أولاً — القاصرين الذين لم يتقرر رشدهم والمهجور عليهم .

المفروشة المعدة للاجرة والحانات وجميع من لهم محلات اعدوها للسكن ان يجبروا الحكومة المحلية محافظة كانت أو مديرية في ظرف ٢٤ ساعة من تاريخ افتتاح المحلات المذكورة وأما المحلات الموجودة قبل صدور هذه اللائحة فيصير الأخبار عنها في ظرف العشرة أيام التالية لنشرها .

(المادة التاسعة)

على أصحاب المحلات المذكورة إيجاد دفتر بطرفهم تكون كل صفحة من صفحاته محتومة بختم المحافظة أو المديرية ومماثلاً للاستمارة المرفقة بهذه اللائحة وعليهم أن يدرجوا فيه على التتابع بدون ترك مسافة على يياض ولا قسطن ولا كتابة بين سطور اسم كل شخص يسكن بطرفهم في ذات يوم حذوره ويوضحوا يوم خروجه من عندهم بدون تأخير مع بيان لقبه وصناعته وتبعيته ومحل اقامته واسم الجهة التي حضر منها ويجب عليهم أن يقدموا هذا الدفتر الى كل من يعينه حكمدار البوليس من ضابطان تلك المصلحة لاجل مراجعته

(المادة العاشرة)

على المذكورين أيضاً أن يسلموا في صباح كل يوم لمندوب البوليس المعين لذلك كشفاً موضحاً فيه بيان الأشخاص الذين سكنوا في محلاتهم أو بارحوها في ظرف الأربع وعشرين ساعة الماضية محتويًا على نفس البيانات الواردة في الدفتر السابق ذكره وعليهم أيضاً اجابة البوليس عن كل ما يلزم له من الايضاحات والاستعلامات .

(المادة الحادية عشرة)

اذا تغير شخص صاحب المحل أو مديره وجب اعلان ذلك في ظرف ثلاثة أيام ويجب على صاحب الادارة أو المدير المستجد تقديم شهادة مستخرجة من سجل الاخلاق الخلد في الحاكم أو شهادة تقوم مقامها دالة على خلوه من الموانع المنوه عنها في المادة الرابعة .

وكذلك ينبغي التبليغ عن التصديق على نقل المحل من جهة الى أخرى قبل بخمسة عشر يوماً بحيث لا يجوز اجراء الانتقال إلا بعد الحصول على ايصال البلاغ من الحكومة المحلية بعد أن تتحقق من أن النقطة المزمع نقل المحل لها غير مخالفة لما نص عليه في الفقرة الرابعة من المادة الرابعة

(المادة الثانية عشرة)

ينبغي وضع لوحة فوق الباب الاصلى لكل محل عمومي مكتوب فيها نوع المحل مع فانوس يصير تنويره من وقت غروب الشمس وفي حالة وجود جملة أبواب للمحل ينبغي وضع فانوس على كل من أبوابه يستمر مضيئاً لقاية ميعاد الفاق

ثانياً — المحكوم عليهم لارتكابهم جنايات عادية (غير سياسية) وهؤلاء يبقون الى الأبد غير أهل لفتح وتشغيل محلات عمومية .

ثالثاً — المحكوم عليهم بالحبس مدة شهر واحد على الأقل بسبب سرقة أو اخفاء أشياء مسروقة أو نصب أو نشل أو خيانة بعد اثبات أو اخفاء الاشقياء أو هتك حرمة الآداب أو تخريض قاصر على الفسق أو ادارة محلات مقامرة أو بيع بضائع مغشوشة وذلك في حالة ما اذا لم يرض على هذه الاحكام اكثر من خمس سنوات أو صدرت عليه أحكام بالحبس في مواد الجنح في خلال تلك السنوات الخمس .

رابعاً — الاشخاص الذين يرغبون فتح محلاتهم في الأخطاط المخصصة لسكن العائلات وليس بها محلات للتجارة أو بالقرب من الاماكن المعدة لتعليم الاطفال والشبان أو بالقرب من الدافن والاضرحه المكرمة عند العموم .

(المادة الخامسة)

مجرد صدور الأحكام المنصوص عليها في الفقرة الثانية والثالثة من المادة السابقة على أحد ارباب ادارة محل عمومي سبق التصريح بفتحه يستوجب حتماً منعه عن الاستمرار على تشغيله في المدد الموضح عنها بالفقرتين المذكورتين اعتباراً من اليوم الذي تصير فيه تلك الاحكام نهائية .

(المادة السادسة)

كل محل يجري فتحه أو يستمر مفتوحاً خلافاً لما تقرر في المادتين الرابعة والخامسة يصير التبايع عنه للمحكمة المختصة (مختلطة أو أهلية) لتأمر بقلعه فضلاً عن العقاب الذي يترتب على صاحبه .

(المادة السابعة)

الاشخاص الذين يفتحون القهاوى أو المحلات المعدة لمبيع المشروبات الروحية أو التيارات في اثناء الموالد أو المواسم العمومية لا يكفون بتقديم الطلب المذكور في المادة الأولى ولكن يجب عليهم ان يستحصلوا على رخصة من الحكومة المحلية والا يصير غلق محلاتهم حالاً بمعرقها فضلاً عن الأحكام التي يجوز صدورها عليهم من المحكمة .

(المادة الثامنة)

يجب على اصحاب المحلات المعروفة باسم (اوتيل أي فندق) والبيوت

﴿ المادة الثالثة عشرة ﴾

كافة المحلات العمومية تغلق في منتصف الليل في المدة من ١٥ أكتوبر لغاية ١٤ أبريل وفي الساعة واحدة بعد نصف الليل في المدة من ١٥ أبريل لغاية ١٤ أكتوبر

وللحكومة المحلية (محافظة أو مديرية) أن تعطى تصريحات خصوصية بالسهر بعد هذه المواعيد للمحلات الكثنة في المراكز المتوسطة من المدينة .

ولا تفتح المحلات المذكورة الا الساعة ٦ بعد نصف الليل من ١٥ أكتوبر لغاية ١٤ أبريل والساعة خمسة من ١٥ أبريل لغاية ١٤ أكتوبر .

﴿ المادة الرابعة عشرة ﴾

لا يجوز لأصحاب إدارة تلك المحلات ولا للمستخدمين فيها قبول أو إبقاء أحد في تلك المحلات أو صرف أي نوع من أنواع المأكّل والمشارب بعد ميعاد الغلق المقرر في المادة السابقة وأما المحلات المعروفة (باوتيل) والمحلات المفروشة المعدة للأجرة فهي مستثناة من ذلك .

﴿ المادة الخامسة عشرة ﴾

كل محل يحصل فيه أمور مغايرة للنظام يجوز غلقه بمعرفة البوليس قبل المواعيد المقررة وفي حالة تكرار تلك المغايرات ينبغى غلق ذلك المحل في الوقت الذي يعينه البوليس لمدة من الزمن يجزى تحديدها بمعرفة .

﴿ المادة السادسة عشرة ﴾

من يريد استحضار آلاتية أو مغنيين أو مشغنين أو ما أشبه ذلك في المحلات العمومية عليه أن يستحصل على رخصة خصوصية من الحكومة المحلية .

ويسرى حكم ذلك على التمثيل والرقص في التيارات والقاعات والمحلات العمومية المماثلة لها .

﴿ المادة السابعة عشرة ﴾

لا يجوز لأصحاب إدارات المحلات العمومية أن يكتنوا أحداً من اللعب بالباب القمار على اختلاف أنواعها مثل المعرفة بالكاراه أو اللانمكينه والواحد

وثلاثين والثلاثة والأربعين والفرعون والزيرو وما كينة الخيول وما شابهها .

وفي حالة مخالفة ذلك يصير غلق المحل بمعرفة المحافظة أو المديرية فضلاً عن إقامة دعوى جنائية على أصحاب إدارته .

﴿ المادة الثامنة عشرة ﴾

لا يجوز لأصحاب إدارة القهاوى والخانات والحانات وخلافها ولا للمشغنين فيها أن يعطوا مشروبات للأشخاص الذين في حالة السكر .

﴿ المادة التاسعة عشرة ﴾

يجوز للبوليس الدخول في المحلات العمومية في الأحوال والظروف الآتية .

أولاً — الضابطان يجوز لهم الدخول في اللوكاندات (أوتيل) والمنازل المفروشة المعدة للتأجير وما يشاكلها لأجل مراجعة دفتر المنصوص عنه بالمادة التاسعة وتحقيق صحة ما ورد فيه .

والآثار يجوز لهم الدخول فيها لأجل الحصول على الكشف المنصوص عنه في المادة العاشرة وأخذ الاستعلامات اللازمة للمصلحة .

ثانياً — الضابطان والآنفار المينون لذلك بمعرفة حكمدار البوليس يجوز لهم الدخول في التيارات والقاعات والمحلات المماثلة لها لأجل ملاحظة شئون الضبط والربط .

ثالثاً — ضابطان البوليس يجوز لهم الدخول في القهاوى واللوكاندات المعدة للأكل والخانات والحانات والمعروفة (يسار) والبراريات وفي التيارات والسيرك والسركل والكلوب وما أشبهها بقصد تحقيق ما يكون مخالفاً لنصوص هذه اللائحة أو للاستعلام عن شيء أو لضبط أحد الجانبين أو كل شخص يكون جارياً البحث عنه بمعرفة البوليس ويكون قد التجأ إلى إحدى تلك المحلات .

والانفار يجوز لهم الدخول فيها لأجل فصل مشاجرة أو تعدي أو أي أمر خل بالنظام العمومي أو لضبط أحد الجانبين أثناء تلبسه بالجناية .

رابعاً — كل رجل من رجال القوة العسكرية له الدخول في أي محل عمومي يطلب دخوله فيه لمناسبة وقوع أي أمر خل بالنظام أو للإغاثة .

﴿ المادة العشرون ﴾

من خالف نص هذه اللائحة يعاقب بالعقوبات المقررة في المادتين ٣٣١ و ٣٣٣ من قانون العقوبات للمحاكم المختلطة ان كان المخالف من الاجانب وفي المادة ٣٤١ و ٣٤٣ من قانون العقوبات للمحاكم الاهلية ان كان المخالف من أتباع الحكومة المحلية .

وفي حالة تكرار حصول المخالفات يكون للمحاكم الحكم بغلق المحل غلقا نهائيا أو وقتيا .

وأما المحلات النير المرخص بفتحها فتحكم المحاكم دائما باغلاقها ؟
نمرة ٤ (رئاسة مجلس النظار)

ختم

ملحق رقم ٦

لمجموعة محاضر مجلس شورى القوانين لسنة ١٨٩١

مشروع أمر عال

بشأن ما يتبع في الفصل في الدعاوى الخاصة ببلاد مديرية الحدود

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على أمرنا الصادر في ٩ شعبان سنة ١٣٠٠ (١٤ يونيه سنة ١٨٨٣) المشتمل على لائحة ترتيب المحاكم الأهلية .

وحيث انه من الضروري ايقاف سريان جزء من أحكام الامر المشار اليه في مديرية الحدود ايقافاً مؤقتاً .

بناء على ما عرضه علينا ناظر الحقانية ومواقفة رأي مجلس النظر وبعد أخذ رأي مجلس شورى القوانين .

أمرنا بما هو آت

﴿ المادة الأولى ﴾

اختصاصات المحاكم الأهلية فيما يتعلق بمديرية الحدود تكون بمرعاة التعديلات المبينة في المواد الآتية وذلك لمدة سنتين ابتداء من نشر أمرنا هذا .

﴿ المادة الثانية ﴾

تشكل محكمة مخصوصة في أصوان للمواد المدنية والمواد الجنائية ومحكم في المواد المدنية قاض واحد في المواد الجنائية فيضم اليه اثنان من العدول

وبحوز لهذه المحكمة أن تعقد جلسات في غير مركزها من الجهات التي يعينها محافظ المديرية .

﴿ المادة الثالثة ﴾

يكون تعيين القاضى بمعرفة ناظر الحقانية بناء على طلب محافظ المديرية وتعيين العدلين يكون بمعرفة المحافظ المذكور .

﴿ المادة الرابعة ﴾

تحكم المحكمة المختصة في أول درجة في القضايا المدنية التي ترفع اليها بمرعاة الحدود المقررة في قانون المرافعات لقاضى المواد الجزئية .

أما في المواد الجنائية فيكون لها ما لقاضى المواد الجزئية من الاختصاصات المدونة في أمرنا الصادر في ٣ نوفمبر سنة ١٨٩٠ وتحكم كذلك في جنایات السرقة المبينة في المواد ٢٨٧ و ٢٨٨ و ٢٨٩ و ٢٩٠ و ٢٩١ من قانون العقوبات .

﴿ المادة الخامسة ﴾

تستمر المحاكم الاعتيادية على الحكم في جميع الدعاوى المدنية والجنائية الغير الواردة في المادة الرابعة السابق ذكرها .

﴿ المادة السادسة ﴾

الاحكام التي تصدر من المحكمة المختصة في المواد المدنية يكون استثنافها أمام محكمة مؤلفة من موظفين اثنين من حامية المديرية يعينهما ناظر الحقانية بناء على طلب المحافظ ومن عدلين يعينهما المحافظ المذكور وذلك في الاحوال التي يجوز فيها الاستئناف بمقتضى قانون المرافعات في المواد المدنية :

﴿ المادة العاشرة ﴾

اعلان أوراق التكليف بالحضور وغيرها من الأوراق الخاصة بإجراءات
السعى يكون بمعرفة رجال البوليس سواء كانت متعلقة بالمواد المدنية أو المواد
الجنائية وعلى الرجال المذكورين اجراء التنفيذ أيضاً .

﴿ المادة الحادية عشرة ﴾

ترعى في المحكمة المخصوصة وفي محكمة ثانى درجة كافة أحكام القوانين
للصيرية الجارى العمل بمقتضاها في المحاكم الاهلية ماعدا ما صار تعديله بمقتضى
أمرها هذا .

﴿ المادة الثانية عشرة ﴾

يكون أعضاء المحكمة المخصوصة وأعضاء محكمة ثانى درجة قابليين للانفصال
عن وظائفهم ولكن لا يجوز عزلهم الا بموافقة ناظر الحقاينة .

(حتم رئاسة مجلس النظار) (مرة ٦)

وتكون تلك المحكمة تحت رئاسة المحافظ أو تحت رئاسة من ينتدبه
لذلك اذا حدث له مانع عن الحضور .

﴿ المادة السابعة ﴾

استئناف الاحكام الصادرة في الجنايات البينة بالمادة الرابعة السالفة
الذكر وفي جميع الجنيح التي حكم بسببها بالحبس لمدة تزيد على شهر يكون أمام
المحكمة المؤلفة بالكيفية البينة بالمادة السابقة .

﴿ المادة الثامنة ﴾

يكون تحقيق المواد الجنائية بمعرفة موظفين يعينهم لذلك ناظر الحقاينة
بناء على طلب المحافظ .

ويجوز للمحاكم الاعتيادية استداب قاضي المحكمة المخصوصة لتحقيق
المواد المدنية .

﴿ المادة التاسعة ﴾

يقوم مأمور البوليس بالمديرية بأعمال النيابة العمومية .

ملحق رقم ٧

لمجموعة محاضر مجلس شورى القوانين لسنة ١٨٩١

وتعطى هذه الرخص مجاناً

وبكون العمل بتلك الرخص اعتباراً من تاريخها وانما يسوغ أبطالها في أى وقت كان نظراً لسوء سير أربابها أو لعدم حسن تصرفهم بالاسلحة الحاصلين لها

وينبى على أرباب الرخص أن يقدموها الى مأمورى الحكومة بمجرد طلبهم

﴿ المادة العشرون ﴾

يجازى بدفع غرامة من خمسين الى خمماية قرش كل من يوجد حاملاً لسلح نارى بدون رخصة خارجاً عن محل مسكنه وملحقاته وذلك فيما عدا من صار استثناءهم بمقتضى المادة الثامنة عشرة

ويكون العقاب بالحبس من شهر الى ستة شهور اذا كان مرتكب المخالفة من المتشردين او الاشخاص المشتبه في أحوالهم

﴿ المادة الحادية والعشرون ﴾

العود الى ارتكاب هذه المخالفة يستوجب الحكم على العايد بمقتضى المادة ١٢ من قانون العقوبات .

﴿ المادة الثانية والعشرون ﴾

وفي جميع الاحوال تضبط الاسلحة المذكورة لجانب الحكومة .

الباب الرابع

في حمل الأسلحة

﴿ المادة الثامنة عشرة ﴾

لا يجوز مطلقاً لأى شخص لم يكن من رجال قوة متسلحة قانونية ان يحمل خارجاً عن محل مسكنه أو ملحقاته أسلحة نارية مهما كان حجمها بدون رخصة مخصوصة

ومع ذلك فليست هذه الرخصة لازمة لعمد ومشايخ البلاد والحقرا

ويجوز أيضاً لأرباب العزب ان يحملوا أسلحة نارية وان يحرزوا مقداراً كافياً من هذه الأسلحة لتوزيعها على رجالهم الذين يجوز لهم حملها فيما يختص بخفر نفس العزبة المقيمين بها ليس الا

ويحدد المدير عدد الرجال للتسلحين الذين يجوز لكل من أرباب العزب استخدامهم

﴿ المادة التاسعة عشرة ﴾

يسوغ للمديرين والمحافظين أن يعطوا للأشخاص القيمين بدائرة اختصاصهم رخصاً بحمل أسلحة نارية بمد أن يتحققوا من حسن سيرهم

الباب الخامس

أحكام عمومية

﴿ المادة الثالثة والعشرون ﴾

إذا حدث ما يخل بالأمن العمومي بمدينة أو مدينة أو مركز أو ناحية فلناظر الداخلية أن يصدر قراراً بإزدياد عدد رجال البوليس أو الحفرا مؤقتاً وذلك بناء على طلب المدير أو المحافظ ومقتش عموم البوليس والمصاريف الغير عادية التي أوجبها هذا الأمر تكون كلها أو بعضها على أهالي الجهة التي وقع فيها الحلل اذا كانوا هم المتسببون في وقوعه وتوزع قيمة المصاريف المذكورة عليهم بحسب التخصيص التابع في أجرة الحفرا .

ويجوز لناظر الداخلية أيضاً أن يلغى بقرار يصدر منه رخص حمل

الاسلحة المعطاة لأهالي المديرية أو المدينة أو المركز أو الناحية التي حدث فيها الحلل .

ويكون هذا الالغاء نافذ المفعول بعد نشر القرار المذكور بالطرق المعتادة بأربع وعشرين ساعة .

﴿ المادة الرابعة والعشرون ﴾

يكون الحكم في الجزع المبنية بأمرنا هذا من اختصاصات قاضي المواد الجزئية .

﴿ المادة الخامسة والعشرون ﴾

على ناظرى الداخلية والحفانية تنفيذ أمرنا هذا كل منهما فيما يخصه .

(ختم رئاسة مجلس النظار)

ملحق رقم ٨

لمجموعة محاضر مجلس شوري القوانين لسنة ١٨٩١

مشروع أمر عال

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على قانون تحقيق الجنايات .

وبعد الاطلاع على أمرنا الصادر في ٣ نوفمبر سنة ١٨٩٠ بتشكيل محاكم
للأمور الجزئية والمصالحات في دائرة كل محكمة ابتدائية .

أمرنا بما هو آت .

المادة الأولىيجوز للمديرين النظر في جميع المخالفات التي تقع في المديرية والحكم بالفرامة
لغاية مائة قرش وبالحبس لغاية اسبوع وذلك مع مراعاة اصول وقواعد الاجراء
المقررة في قانون تحقيق الجنايات .المادة الثانيةيزول هذا الاختصاص عن المديرين اذا احيلت الدعوى على قاضي الأمور
الجزئية بمقتضى اعلان يرسل له قبل ان يطلب التهم للحضور للحكم عليه
من المديرين .المادة الثالثةيجب على المديرين ان يباشروا هذه الوظيفة القضائية بانفسهم ولا يجوز
لهم ان ينتدبوا لها الوكيل ولا أى مستخدم آخر بالمديرية .المادة الرابعة

على ناظرى الداخلية والحقانية تنفيذ أمرنا هذا كل منهما فيما يخصه .

نمرة ١٤ (ختم رئاسة مجلس النظار)

ملحق رقم ٩

لمجموعة محاضر مجلس شورى القوانين لسنة ١٨٩١

مشروع أمر عال

ببيان اختصاصات عمد ومشايخ البلاد ومشايخ الحفراء

﴿ للمادة الأولى ﴾

عمد ومشايخ البلاد تابعون لمأمور المركز والمديرية مباشرة

﴿ للمادة الثانية ﴾

وهم المنوطون بالأعمال الادارية والمالية والامن العمومي بالنواحي أو البنادر الذين هم منها وموظفون بها .

﴿ للمادة الثالثة ﴾

وبناء عليه فهم مكلفون بالأمور الآتية ذكرها .

أولاً — استلام المراسلات الواردة برسمهم من المركز أو المديرية والمجاوبة عنها في أسرع وقت .

ثانياً — الذهاب الى المركز أو للمديرية عند طلبهم اليهما .

ثالثاً — الإقامة دائماً في البندر أو الناحية التابعة اليهم وعدم التباعد عنها بدون رخصة من مأمور المركز اذا كانت مدة غيابهم لا تتجاوز السبعة أيام ومن المدير اذا تجاوزت تلك المدة عن هذا الحد

رابعاً — تعميم اعلانات المنشورات والاعلانات المتعلقة بمزادات تأجير أو بيع الأملاك الاميرية على أهالي بلادهم بجميع ما يمكنهم من الوسائل

خامساً — اعطاء المساحين ومأموري الحكومة بمجرد طلبهم كافة الابضاحات اللازمة عن حالة وحدود الأتبان التابعة للحكومة أو مصالحها أو لافراد الناس .

سادساً — سرعة أشعار المركز أو المديرية بوفاة من يكون من أهالي الناحية أو البندر التابعة اليهم ومرتب اليه معاش من الحكومة أو ترك ورثة غائبين أو قصراً أو محجوراً عليهم أو من تؤول تركتهم بأجمعها أو جزء منها الى بيت المال .

سابعاً — ابلاغ المركز أو المديرية على الأتبان المكلفة بأسماء الاشخاص الذين تسحبوا من بلادهم على عزم عدم العودة اليها ولم يتركوا فيها أقارب ولا وكلاء لادارة أملاكهم وحفظها .

ثامناً — اشعار المركز أو المديرية بلا تأخير عما يوجد بالبلاد أو النواحي التابعة اليهم من الأتبان التي تكون ملكاً للحكومة أو لاشخاص متسجين عن أوطانهم وجار زراعتها بمعرفة أملاك آخرين بدون استئجارها

تاسعاً — منع بناء أو اقامة آلات بخارية يراد وضعها بدون رخصة قانونية سواء كان بالنواحي أو بالبندر أو بالمزارع وذلك بحال الشروع في اجرائها واخطار المركز أو المديرية عما يحدث من هذا القبيل في وقته

عاشرأ — اتباع التعليمات والأوامر التي تصدر اليهم من المركز أو المديرية وتنفيذها بدون تأخير وبالأخص ما يتعلق منها بحجز وبيع المحصولات المنوه عنها بالامر العالي الصادر في ٧ سبتمبر سنة ١٨٨٤

حادي عشر — ابداء المساعدة للصيارف في تحصيل الاموال باحضار الممولين لديهم ومراقبه أعمال التحصيلات أيضاً

ثاني عشر — اشعار مأمور المركز في الحال عن كافة الامور المؤدية للاخلال بالامن أو بالصحة العمومية بالنواحي أو بالبندر التابعة اليهم وكذلك الاخبار بظهور أي مرض معد في الحيوانات .

ثالث عشر — سرعة تنفيذ القرارات التي يبلغها لهم المدير فيما يتعلق بأمر الصحة العمومية أو النفع العام إما بأنفسهم أو بواسطة من يكفونهم بتنفيذها

رابع عشر — اخبار مأمور المركز عن زراعة الدخان والتبناك أو الحشيش أو أية زراعة ممنوعة توجد في ذمام البلد أو البندر .

وهذه العقوبات تسرى أيضاً على مشايخ الخفراء الذين يقصرون في تأدية واجباتهم اذا لم يكونوا خاضعين الى لوائح البوليس وكانت هذه اللوائح لا تقضى بمعاقبتهم .

﴿ المادة السادسة ﴾

للمدير أن يحكم بالجزاءات السابقة الذكر وذلك بعد سماعه أقوال من تقع منه المخالفة عند حضوره أمامه بناء على طلب أرسل اليه وان لم يحضر فللمدير أن يوقع الحكم بدون انتظار سماع أقواله .

﴿ المادة السابعة ﴾

توقيع الجزاءات المينة أعلاه لا يمنع توقيع جزاءات أخرى يستدعيها ارتكاب نفس المخالفات التي حصلت منهم طبقاً للقوانين والأوامر العالية للتعبة الاجراء وذلك مع عدم الاخلال بالدعوى المدنية التي تقام عليهم بطلب تعويضات .

﴿ المادة الثامنة ﴾

قرارات المدير يصير قيدها بدفتر مخصوص تبين فيه أسماء والقاب مرتكبي المخالفات والناحية أو البندر للتوطنين بأشغاله والأمور المتهمة بارتكابها والجزاء الذي توقع عليهم

ويصير تحرير هذا الدفتر بغاية الدقة ولا ينبغي أن يكون في الكتابات به بياض ولا شطب

ويكون على الدوام تحت طلب نظارة الحفانية لاجراء التفتيش عليه مثل دفاتر الحاكم

﴿ المادة التاسعة ﴾

تكون هذه القرارات غير قابلة للاستئناف مطلقاً سواء كان الحكم فيها بحضور مرتكب المخالفة أو في غيابه ومع ذلك اذا قدم مرتكب المخالفة عندها صحيحاً على عدم امكانه الحضور والنس الدفاع عن نفسه فيلغى القرار ويساد سماع القضية

﴿ المادة العاشرة ﴾

تتخذ الاجراءات اللازمة لتحصيل الغرامات بالتطبيق لاحكام أمرنا الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ وتنفذ احكام الحبس بأمر المدير

خامس عشر — مراقبة تهريب الملح مراقبة مشددة واثبات ما أدخل منه في البلد أو في البندر وضبطه واخبار البوليس عنه بلا امهال .

سادس عشر — سرعة اشعار مركز البوليس الأقرب اليهم عن كافة الجنايات والجنح التي تحدث بالنواحي أو بالبلاد التابعة اليهم .

سابع عشر — اشعار البوليس عن وفاة أى شخص يشتبه في وفاته .

ثامن عشر — اشعار البوليس عن وجود بنواحيهم أو يتادهم من الاشخاص المشتبه في حالتهم .

تاسع عشر — مراقبة كل شخص صار وضعه تحت ملاحظة الضبطية الكبرى وسرعة الابلاغ عن يخرج من هؤلاء الاشخاص عن هذه الملاحظة

عشرون — التوقيع على تذاكر دوريات البوليس .

﴿ المادة الرابعة ﴾

يياشر عمدة البلد وظيفة مأمور الضبطية القضائية .

وبناء على ذلك يجب عليه مراعاة الاحكام المدونة في الباب الثاني من الكتاب الأول من قانون تحقيق الجنايات ويجب عليه في حالة وقوع جناية أو جنحة اجراء كل ما يلزم للمحافظة على الجانين وجمع الأدلة حتى يحضر الى محل الواقعة المأمورون التوطنون بتحقيقها .

وعلى مشايخ الخفراء بصفتهم من مأموري الضبطية القضائية القيام بهذا الواجب وبالواجبات المفروضة في الفقرة الخامسة عشرة وما يليها من المادة الثالثة .

﴿ المادة الخامسة ﴾

يجازى بغرامة قدرها من خمسة عشر قرشاً الى خمسين قرشاً أو بالحبس من يوم واحد الى ثلاثة أيام كل من قصر من العمد والمشايخ بدون عذر صحيح في اداء أي واجب من الواجبات المفروضة عليهم بالمادتين السابقتين أو من يحصل منهم تأخير أو تهاون في تنفيذ تلك الاجراءات .

وبعاقب بهذه العقوبة العمد والمشايخ الذين تعهدوا برضام باحضار شخص الى جهة الحكومة ثم لم يفوا بهذا التعهد .

ويسوغ توقيع عقوبتي الغرامة والحبس معاً في حالة ارتكاب العمد أو الشيخ لمخالفتين أو أكثر أو في حالة رجوعه لارتكاب المخالفة مرة ثانية

وفي حالة تكرار المخالفة مرة ثالثة يجوز جعل الحبس لمدة أسبوع .

﴿ المادة الحادية عشرة ﴾

العمد والمشايع ومشايخ الخفراء مكلفون أيضا بأن يراعوا فيما يختص بهم جميع أحكام الأوامر العالية واللوائح الجاري العمل بها ولا أجريت عليهم العقوبات المقررة فيها

﴿ المادة الثانية عشرة ﴾

انتخاب وتعيين مشايخ الخفراء يكون بمعرفة المدير ويكونون تحت سلطة البوليس . .

﴿ المادة الثالثة عشرة ﴾

تلغى أحكام أوامرنا الصادرة في ١٠ نوفمبر سنة ١٨٨٤ و ١١ فبراير سنة ١٨٨٥ و ٢٢ ديسمبر سنة ١٨٨٧ التي تكون مخالفة لأحكام أوامرنا هذا

﴿ المادة الرابعة عشرة ﴾

على ناظرى الداخلية والحقانية تنفيذ أوامرنا هذا كل منهما فيما يخصه

(ختم رئاسة مجلس النظار) ١١

نمرة ١٧ . .

الحكومة المصرية

مجلس شورى القوانين

مجموعة محاضر جلسات سنة ١٨٩٢

(٤ فبراير سنة ١٨٩٢ - ٢١ ديسمبر سنة ١٨٩٢)

مَجْلِسُ شُورَى الْقَوَانِينِ

محضر جلسة يوم الخميس ٥ رجب سنة ١٣٠٩ (٤ فبراير سنة ١٨٩٢)

فُتِحَت الجلسة الساعة ٤ والدقيقة ١٥ تحت رئاسة سعادة حسن حلى باشا
وكيل المجلس وحضور ٢٠ من حضرات الاعضاء .

تلى آخر محضر للانعقاد السابق وتصدق عليه :

سعادة الوكيل — الاشغال التي وردت للمجلس هي :

أولاً — افادة من رئاسة مجلس النظار رقم ٢٩ جادى الأولى سنة ١٣٠٩
(٣١ ديسمبر سنة ١٨٩١) نمرة ٢٦ ومعه مشروع أمر عال مختص
بكيفية تعيين قضاة التحقيق في المواد الجنائية بالمحاكم الأهلية .
ثانياً — افادة من رئاسة مجلس النظار رقم ٦ جادى الثانية سنة ١٣٠٩
(٦ يناير سنة ١٨٩٢) نمرة ٢ ومعه ثلاثة مشروعات ومذكرتان وأحد
تلك المشروعات يختص بتعديل مادة من القانون المدنى والثاني يشتمل على
الغاء بعض مواد من قانون المرافعات وازافة عبارة على المادة ٦٢١ من
القانون المذكور والثالث مقتضاه تعديل المادة الثانية من الأمر العالى الصادر
في ٩ يوليه سنة ١٨٩١

ثالثاً — افادة من نظارة المالية رقم ١٤ جادى الثانية سنة ١٣٠٩ نمرة ٢
ومعه ثلاثون نسخة من ميزانية الحكومة سنة ١٨٩٢ وقد أعطى لكل
من حضرات الاعضاء نسخة منها .

رابعاً — افادة من رئاسة مجلس النظار رقم ٤ رجب سنة ١٣٠٩ (٣ فبراير
سنة ١٨٩٢) نمرة ٣ ومعه صورة مذكرة ومشروع أمر عال بخصوص دعوى
المخالفات .

خامساً — افادة من رئاسة مجلس النظار في تاريخه نمرة ٤ ومعه صورة
مذكرة ومشروع أمر عال بعقاب من يمنع غيره بافعال محسوسة عن الانتفاع
بما في يده من الاموال الثابتة .

واذاً فليتل تلك الافادات واحدة فواحدة وما هو مع كل منها من

المذكرات والمشروعات وتؤخذ آراء ورغبات الهيئة عنها .

تليت الافادة نمرة ٢٦ وهذه صورتها :

مرسل مع هذا لسعادتكم مشروع أمر عال مختص بكيفية تعيين قضاة
التحقيق في المواد الجنائية في المحاكم الابتدائية حسبما هو مذكور فيه الامل
سرعة أخذ رأى مجلس شورى القوانين عنه واعادته لهذا الطرف مشفوعاً
بما تراه الهيئة فيه أفندم :

تلى للمشروع وهذه صورته :

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على أمرنا الصادر في ١٤ يونية سنة ١٨٨٣ المشتمل على
لائحة ترتيب المحاكم الأهلية .

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحقانية وموافقة رأى مجلس النظار وبعد
أخذ رأى مجلس شورى القوانين

أمرنا بما هو آت :

(المادة الاولى)

يعين قاضى التحقيق في المواد الجنائية في كل محكمة ابتدائية لمدة سنة
بعوجب قرار يصدر من ناظر الحقانية بناء على كشفين يشتمل كل منهما على
أسماء ثلاثة قضاة ويقدم أحدهما من رئيس المحكمة الابتدائية والثاني من
النائب العمومى ويجوز درج أسماء نواب القضاة ضمن من يطلب تعيينهم من
الكشفين المذكورين

﴿ المادة الثانية ﴾

إذا طرأ على قاضي التحقيق ما يمنعه عن تأدية أعماله فيقوم مقامه مؤقتاً قاضي آخر من المحكمة يعينه رئيسها بالاتفاق مع رئيس النيابة العمومية ثم يرفع الرئيسان المولى اليهما أمر هذا التعيين الوقت لناظر الحقانية ليؤيده أو يعين قاضياً آخر بمقتضى قرار مخصوص

﴿ المادة الثالثة ﴾

على ناظر الحقانية تنفيذ أمرنا هذا
حضرة حسن افندي عابدين — أصدق على هذا المشروع

حضرة مصطفى بك منصور — وأنا أيضاً أصدق عليه

حضرة محمود بك حسين — ان انتخاب قاضي التحقيق جار بمعرفة جمعية المحكمة العمومية ورئيس المحكمة ورئيس النيابة كلاهما من ضمن تلك الجمعية ولذلك أرى أن الموافق في انتخاب قضاة التحقيق بكل محكمة يكون بالكيفية الآتية:

أولاً — إذا كان اللازم انتخابه هو قاضي تحقيق واحد فالمحكمة تسمى في جميعتها العمومية ثلاثة قضاة وترسل بأسمائهم الى ناظر الحقانية وهو ينتخب أحدهم .

ثانياً — إذا كان اللازم للمحكمة اثنان فالمحكمة تسمى في جميعتها أربعة وناظر الحقانية ينتخب منهم الاثنين وإذا كان اللازم ثلاثة فالمحكمة تسمى خمسة وناظر الحقانية ينتخب الثلاثة وهكذا يزداد واحد فيمن تسميهم جمعية المحكمة في نظير ما يكون لازماً ترتيبه زيادة .

حضرة عوض بك سعد الله — أنا رأيي التصديق على المشروع بحالته .

حضرة أحمد بك مرزوق — ان الذي أراه لا أجل السهولة في الانتخاب هو التصديق على المشروع لأن من سينتخبهم رئيس المحكمة وكذلك من سينتخبهم رئيس النيابة سيكون انتخاب اللازم منهم بمعرفة ناظر الحقانية .

حضرة صوفاني بك — ان حضرة محمود بك حسين ما أعطي رأيه بأن الانتخاب يكون بالصورة التي بينها الا لان من تتفق عليه أغلبية جمعية المحكمة العمومية يكون أوقع وأنسب من جعل الانتخاب بمعرفة اثنين وكل منهما سينتخب على انفراد .

وحيث انه سيكون في كلتا الحالتين الانتخاب بمعرفة ناظر الحقانية والفرض في كل الاحوال هو النظر للصالح العمومي فانا أصادق على رأي حضرة محمود بك .

سعادة الوكيل — تؤخذ الآراء .

أخذت وبالأغلبية تصدق على المشروع بحالته .

تليت افادة مجلس النظار نمرة ٢٠ وهذه صورتها :

مرسل مع هذا لسعادتكم مذ كرتان من نظارة الحقانية مع ثلاثة مشروعات أوامر عالية موضحة خصوصياتها أعلاه الامل أخذ رأي هيئة مجلس شوري القوانين عن الثلاثة مشروعات المشار اليها واعادتها لهذا الطرف مشفوعة بما تراه الهيئة فيها أفندم .

عدد ٣ مذكرات من نظارة الحقانية تاريخها ٢٦ جمادى الأولى سنة ١٣٠٩ نمرة ٧٣ ومعهما مشروعاً أمرين عاليين أحدهما بتعديل المادة ٤٥٤ من القانون المدني والآخر بإلغاء المواد ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية وإضافة عبارة على المادة ٦٢١ من القانون المذكور بالكيفية الواضحة فيها .

٢ مذكرة من نظارة الحقانية تاريخها ٢٧ جمادى الأولى سنة ١٣٠٩ نمرة ٧٤ ومعهما مشروع أمر عال بتعديل المادة الثانية من الامر العالي الصادر في ٣ ذي الحجة سنة ١٣٠٨ (٩ يولييه سنة ١٨٩١) بالكيفية الواضحة فيه .

تليت مذكرة نظارة الحقانية نمرة ٧٣ وهذه صورتها :

انه بحسب ما جاء في المادتين ٤٥٢ و ٤٥٤ من القانون المدني للمحاكم الاهلية تكون قسمة الشركات وغيرها أمام المحاكم الجزئية التابع اليها مركز الشركة أو موقع المقار وكذلك الفصل في النزاع الذي يحصل في شأن تعيين الحصص من اختصاص المحكمة المذكورة .

والمادتين ٦٢٢ و ٦٢٤ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية قضتا بأن طلب القسمة يرفع الى المحكمة الابتدائية وإذا حصلت منازعات يفصل فيها القاضي المعين للبيوع وحيث انه يوجد تناقض بين تلك النصوص واستمرار السير بموجبها مع وجود هذا التناقض ناشئ عنه إشكال .

قد صار تحضير مشروع أمرين عاليين بما رثي اضافته على القانون الأول ولنقوه من الثاني لمنع هذا الاشكال وهما مرفوعان مع هذه المذكرة للمجلس حتى مع موافقتهما يعرضان للاعتاب الخديوية .

تلى للمشروعان المختص أحدهما بتعديل المادة ٤٥٤ من القانون المدني والآخر بإلغاء المواد ٦٢٢ و ٦٢٣ و ٦٢٤ و ٦٢٥ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية وإضافة العبارة على المادة ٦٢١ من القانون المذكور وهذان صورتاهما :

﴿ صورة مشروع تعديل المادة ٤٥٤ ﴾

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على أمرنا الصادر في ١٤ يونيه سنة ١٨٨٣ المشتمل على
لائحة ترتيب المحاكم الاهلية .

وبعد الاطلاع على القانون المدني .

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحقانية وموافقة رأى مجلس النظار وبعد
أخذ رأى مجلس شورى القوانين

أمرنا بما هو آت

﴿ المادة الاولى ﴾

قد عدلت المادة ٤٥٤ من القانون المدني بالصورة الآتية :

إذا أمكنت قسمة الاموال عيناً وحصل نزاع في تعيين الحصص تحكم
محكمة المواد الجزئية في ذلك وفي المنازعات الاخرى التي تكون من
خصائصها .وإذا حصلت منازعات لم يكن من خصائص المحكمة المذكورة وجب
عليها أن تحيل الأخصام على المحكمة الابتدائية وتعين الجلسة التي يلزم
حضورهم فيها أمامها وتؤخر الفصل في القسمة الى أن يحكم قطعياً في
تلك المنازعات .

﴿ المادة الثانية ﴾

على ناظر الحقانية تنفيذ أمرنا هذا .

صورة مشروع المادة المذكورة من قانون المرافعات وازافة العبارة
على المادة ٦٢١ من القانون المذكور .

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على أمرنا الصادر في ١٤ يونيه سنة ١٨٨٣ المشتمل على
لائحة ترتيب المحاكم الاهلية وبعد الاطلاع على قانون المرافعات في الموادالمدنية والتجارية المتبع في المحاكم المذكورة وبناء على ما عرضه علينا ناظر
الحقانية وموافقة رأى مجلس النظار

وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين .

أمرنا بما هو آت

﴿ المادة الاولى ﴾

قد ألغيت المواد ٦٢٢ و ٦٢٣ و ٦٢٤ و ٦٢٥ من قانون المرافعات في المواد
المدنية والتجارية .

﴿ المادة الثانية ﴾

قد أضيف الى المادة ٦٢١ من القانون المذكور العبارة الآتية :

(وتبقي في القسمة القواعد المقررة في القانون المدني) .

﴿ المادة الثالثة ﴾

على ناظر الحقانية تنفيذ أمرنا هذا .

مساعدة أباطه باشا — أنا أصدق على هذين المشروعين .مساعدة صفوت باشا — لما نظر بالمجلس مشروع الامر العالى المحدد
به اختصاصات المحاكم الجزئية فالحقيقة لم تصدق اذ ذاك على تلك الاختصاصات
ولهذا السبب فأنا لا أصدق على المشروعين الجارية فيهما المذاكرة الآن .مساعدة اسماعيل باشا محمد — رأي أن القسمة تكون من اختصاصات
المحاكم الشرعية ولتلك لا أصدق على هذين المشروعين .حضرة الأستاذ السيد محمد أمدى العباسى المهدى — وأنا لا أصدق
عليهما لانه لا وجه لاحالة القسمة الشرعية في التركات والعقارات على
المحاكم الأهلية .مساعدة الوكيل — تؤخذ الآراء .

أخذت وتقرر بالأغلبية التصديق على المشروعين كما هما .

تليت مذكرة نظارة الحقانية غمرة ٧٤ وتلى المشروع الوارد معها المتعلق بتعديل المادة الثانية من الأمر العالي الصادر في ٩ يولية سنة ١٨٩١ وتصديق عليه بالاتفاق وهاتان صورتاهما :

صورة المذكرة :

لما نشرت رئاسة المجلس المذكور في ٩ يولية سنة ١٨٩١ بلفو المادة ٢٩٠ من قانون عقوبات المحاكم الأهلية وإضافتها فقرة خامسة على المادة ٢١٢ ذكرت بالصورة الآتية : (إذا حصلت السرقة بواسطة باب من الخارج الخ) مع أن الصواب هو (إذا حصلت السرقة بواسطة ثقب أو كسر من الخارج) واطاهر أن هذا الاختلاف نشأ عند تحضير الدكر يتويان نقلت العبارة من نسخة من الطبعة الأولى من القانون التي حصل بها سهو عن طبع لفظة ثقب وصار مداركته عند إعادة الطبع .

وحيث أن ذلك ترتب عليه وجود اشكال في الحكم بعقاب من يتم بنقب حائط .

فقد صار تحضير مشروع ذكر يتوعن ذلك وهاهو مرسل مع هذه المذكرة حتي مع الموافقة عليه يعرض للاعتاب الخديوية .

صورة المشروع

مشروع امر عال

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على امرنا الصادر في ٣ ذى الحجة سنة ١٣٠٨ (٩ يولية سنة ١٨٩١) .

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحقانية وموافقة رأى مجلس النظر وبعد اخذ رأى مجلس شورى القوانين .

امرنا بما هو آت

﴿ المادة الاولى ﴾

قد عدلت المادة الثانية من امرنا المشار اليه آنفا كما يأتي :

النيت المادة ٢٩٠ من قانون العقوبات وزيد على المادة ٢٩٢ فقرة جديدة

هذا نصها .

خامسا - اذا حصلت السرقة بواسطة ثقب أو كسر من الخارج أو تسور جدار أو استعمال مفاتيح مصطنعة في اما كن ولو غير مسكونة ولا ملحقة بالسكونة لكنها مغلقة ومحاطة بحيطان أو بسياج من شجر أخضر أو حطب يابس أو بخنادق .

﴿ المادة الثانية ﴾

على ناظر الحقانية تنفيذ امرنا هذا .

تليت افادة المالية غمرة ٢ وهذه صورتها .

حيث إن ميزانية الحكومة سنة ١٨٩٢ سبق التصديق عليها من مجلس النظر بجاسته المنعقدة بتاريخ ٣ ديسمبر سنة ١٨٩١ والآن قد تم طبعها فمرسل مع هذا ثلاثون نسخة منها للمجلس حسب المعتاد سنويا افندم .

تليت افادة رئاسة مجلس النظر غمرة ٣ وهذه صورتها .

مرسل مع هذا لسعادتكم صورة مذكرة ومشروع امر عال تقدما من نظارة الحقانية والمشروع المحكي عنه يختص بدعاوى المخالفات تفررت به قاعدة من مقتضاها جواز عدم رفع الدعوى في مخالفات معينة اذا دفع من هي مسندة اليه مبلغ خمسة عشر قرشا قبل فوات ثمانية ايام من تاريخ المحضر المحرر بها للاسباب وبالكيفية الموضحة في المذكرة والمشروع المحكي عنهما الأمل اخذ رأى هيئة مجلس شورى القوانين عن مشروع الأمر العالي المشار اليه واعادته لهذا الطرف مشفوعا بما تراه الهيئة فيه افندم .

تليت المذكرة وهذه صورتها

لما كان عدد المخالفات الجارية رفعها للمحاكم وافرا جداً بحيث يستغرق الحكم فيه وقتا طويلا من اوقات القضاة التي يمكن الاشتغال فيها بما هو اهم وأولى فضلا عما هو ناشئ من وفرة هذا العدد من كثرة الاعمال وازدحام السجون كما لا يخفى فقد صار البحث عن طريقة يتوصل بها لتخفيف هذه الاعمال ومنع ازدحام السجون بسبب المخالفات مع عدم صرف النظر عنها وتراعى وضع قاعدة من مقتضاها جواز عدم رفع الدعوى في مخالفات معينة اذا دفع من هي مسندة اليه مبلغ خمسة عشر قرشا قبل فوات ثمانية ايام من تاريخ المحضر المحرر بها والمنظور أنه بهذه الوسيلة يسهل على أشخاص كثيرين دفع المبلغ المذكور فلا توجد حاجة لاستيفاء كثير من الاجراءات ولا تبقى ضرورة لوضع هؤلاء الاشخاص في السجون في مقابلة الغرامة والمصاريف .

وبناء على ذلك صار تحضير مشروع دكر يتو بهذا الشأن ومرسل من طيه للمجلس كي اذا وافق عليه يعرض للاعتاب السنية .

ترجمة مشروع دكرتو

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على مادتي من قانون تحقيق الجنايات

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحقانية وموافقة رأى مجلس النظار وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين .

أمرنا بما هو آت

﴿ المادة الاولى ﴾

يجوز الصلح في كافة المخالفات المبينة في قانون العقوبات أو في غيره من الاوامر واللوائح ما عدا الاحوال الآتية بينها وهي :

أولاً - اذا كانت العقوبة المقررة للمخالفة لم تكن قاصرة على الغرامة .

ثانياً - اذا كان المتهم بالمخالفة حكم عليه بسبب مخالفة أخرى في أثناء الثلاثة أشهر السابقة على وقوع الفعل المسند اليه أو حصل صلح معه في أثناء هذه المدة للسبب المذكور .

ثالثاً : اذا كانت المخالفة من المخالفات الخاصة بالمحلات العمومية ووقعت من مالك أحد هذه المحلات أو واصلع اليد عليها .

﴿ المادة الثانية ﴾

يجب على ضباط البوليس عند تحرير المحاضر عن المخالفات التي يجوز الصلح فيها أن يخبروا المتهم بأنه اذا دفع خمسة عشر قرشاً يتمتع رفع الدعوى عليه ويجب ذكر حصول الاخبار في المحضر الذي يحرر .

﴿ المادة الثالثة ﴾

اذا رغب مرتكب المخالفة في الصلح وجب عليه أن يقدم في ظرف ثمانية أيام من تاريخ المحضر مبلغ خمسة عشر قرشاً لقلم النيابة العمومية بالمحكمة الجزئية المختصة بالحكم في المخالفة أو لصراف البلد المقيم فيها وعلى الصراف في هذه الحالة أن يعطى وصلاً بالمبلغ ويرسله فوراً لقلم النيابة العمومية السابق ذكره .

﴿ المادة الرابعة ﴾

اذا كان الصلح جائزاً بمقتضى المادة الاولى يقبل قلم النيابة العمومية المبلغ

القلم وبقيدته في دفتر قسيمة بعد اللوصولات ويسلم لمرتكب المخالفة إحدى القسمتين أو يرسلها اليه بواسطة الصراف ثم يحفظ محضر المخالفة .

واذا كان الصلح غير جائز يرد قلم النيابة العمومية المبلغ لصاحبه ويستمر في اجراءات الدعوى .

﴿ المادة الخامسة ﴾

اذا أراد أحد المديرين الحكم في المخالفات بمقتضى الامر الصادر في ٥ يولييه سنة ١٨٩١ جاز الصلح أمامه فيقبل مبلغ خمسة عشر قرشاً ويعطى به وصلاً للمتهم .

﴿ المادة السادسة ﴾

اذا تم الصلح لا يجوز لمن لحق به ضرر بسبب وقوع المخالفة أن يكلف خصمه بالحضور أمام المحكمة مباشرة للحكم فيها بل يسوغ له أن يرفع دعوى مدنية يطلب تعويض العطل والضرر .

﴿ المادة السابعة ﴾

ترسل نظارة الحقانية لاقلام النيابة العمومية الدفتر المذكور في المادة الرابعة من أمرنا هذا وعلى قاضي الامور الجزئية قبل البدء فيه أن يضع على كل ورقة منه غمرة مع علامة ويبين في آخره عدد الاوراق المشتمل عليها .

﴿ المادة الثامنة ﴾

على ناظر الحقانية وناظر الداخلية تنفيذ أمرنا هذا كل منهما فيما يخصه .

حضرة حسين أفندي عابدين - رأى التصديق على المشروع .

حضرة مصطفى بك منصور - أنا رأيت رفض هذا المشروع .

حضرة طلبة بك سعودي - من حيث ان الهيئة طلبت من الحكومة تعديل القوانين التي لم تعدل وارسالها لتنظر بالهيئة ولحد الآن لم يحصل فالأوفق هو الانتظار في تعديل المشروع المطروح أماناً حتى ترسل الحكومة تلك القوانين وهناك ينظر فيها

حضرة صوفاني بك - أنا أصدق على المشروع وانما من حيث ان كثرة ادخال التعديلات في القوانين شيئاً فشيئاً مع احتياجها كلها للتعديل موجب لزيادة الارتباك فيكتب للحكومة بذلك ويطلب الاسعاف فيما طلبته الهيئة سابقاً وهو تعديل مالم يعمل من القوانين وارساله

سعادة صفوت باشا - أنا أصدق على رأى حضرة صوفاني بك

سعادة الرئيس - تؤخذ الآراء

أُخذت وتقرر بالأغلبية رأى حضرة صوفاني بك

تليت افادة مجلس النظر للمرة ٤ وهذه صورتها :

مرسل مع هذا اسماءكم مذكرة ومشروع أمر عال تقدما من نظارة الحقانية والمشروع المذكور يقضى بعقاب من يتعرض لغيره في حيازة ملكه لاسباب وبالكيفية الموضحة في المذكورة والمشروع المحكى عنهما الأمل أخذ رأي هيئة مجلس شورى القوانين عن مشروع الأمر العالى المشار اليه واعادته لهذا الطرف مشفوعا بما تراه الهيئة فيه اقدم .

تليت المذكورة وهذه صورتها

قد تلاحظ للحقانية أن كثيرا مايقع تعرض من بعض الافراد الآخرين في وضع اليد ولايتأني للبوليس التداخل في هذا التعرض أو منه الا اذا حصلت مشاجرات أو ضرب أو غير ذلك

ولما كان استمرار حصول ذلك وعدم وجود نص في القانون لمنعه الا في الاحوال السابق ايضاحها قد يفرض في بعض الاحيان الي حدوث وقايع مكدره للراحه هذا فضلا عن الاضرار التي تلحق بحقوق الافراد

فقد صار تخيير مشروع ذكرته يقضى بعقاب من يتعرض لغيره في حيازة ملكه واقتضى تقديم هذه المذكرة مشفوعة بالمشروع المشار اليه حتى مع موافقته يعرض للاعتاب الخديوية

تلى المشروع وهذه صورته:

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على أمرنا الصادر في ١٤ يونيه سنة ١٨٨٣ المشتمل على لائحة ترتيب المحاكم الاهليه

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحقانية وموافقة رأى مجلس النظر وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين

أمرنا بما هو آت

﴿ المادة الأولى ﴾

كل من منع غيره بافعال محسوسه من الاتفاع بما في يده من الاموال الثابتة يعاقب بالحبس من ثمانية أيام الي شهر أو بغرامة من مائة قرش وقرش الى خمسين قرش

﴿ المادة الثانية ﴾

اذا كان النع أو الشروع في النع باستعمال القوة مع شخص واحد أو أكثر فيحكم بالحبس من شهر الى ستة أشهر أو بدفع غرامة من خمسين قرش الى ألفى قرش فاذا كان استعمال القوة من عدة أشخاص وكان واحد منهم أو أكثر حاملا لاسلحة أو كان عدد الأشخاص يزيد على عشرة ولم يكن معهم أسلحة فتكون العقوبة بالحبس من ستة أشهر الى سنة أو بالغرامة من ألفى قرش الى خمسة آلاف قرش .

﴿ المادة الثالثة ﴾

تحكم محاكم المواد الجزئية في أول درجة في الجناح المبينة بالمادتين السابقتين .

﴿ المادة الرابعة ﴾

على ناظر الحقانية تنفيذ أمرنا هذا .

حضرة طلبه بك سعودى — أصادق على هذا المشروع .

حضرة الاستاذ السيد محمد أفندى العباسى المهدي — أنا أريد زيادة عبارة بعد كلمة (محسوسة) وهى (بغير وجه اضطرارى) .

حضرة صوفاني بك — رأى تأخير نظر هذا المشروع لجلسة تحديد يوم السبت القابل كي يصير التأمل فيه .

سعادة شواربى باشا — الاوفق تحديد جلسة يوم الخميس القابل وينظر فيها المشروع المذكور .

سعادة أباطه باشا — الاوفق هو طبع المشروع وتوزيعه وتحديد جلسة في يوم السبت ١٣ فبراير سنة ١٨٩٢ الحاضر لنظره فيها .

حضرة مصطفى بك منصور — هذا المشروع بسيط ولا يلزم له تأمل ولا تروى خصوصا وأنه مادتان اثنتان ومن فكرى عدم التأخير في نظره .

سعادة الوكيل — تؤخذ الآراء .

أُخذت وتقرر بالأغلبية رأى سعادة أباطه باشا .

ثم ان سعادة الوكيل ختم الجلسة بقوله (ختمت الجلسة) والساعة ٦ والدقيقة ٤٥ .

تمرة ١ (حسين يسرى) (على شريف)

امضاء ختم

حضرة طلبه بك سعودى — فى شهر ديسمبر سنة ١٨٩١ عند طلب تعديل قانون القرعة كان رأيى فى مسألة العزب والكفور أن زمام كل عزبة من ٣٠٠ الى ٤٠٠ وبالإطلاع على الوقائع المصرية وجدت كل عزبة ٣٠٠٠ و ٤٠٠٠ وهذا تحريف واجب تصحيحه .

(استحسان عام)

مَجْلِسُ شُورَى الْقَوَانِينِ

محضر جلسة يوم السبت ١٤ رجب سنة ١٣٠٩ (١٣ فبراير سنة ١٨٩٢)

﴿ المادة الثانية ﴾

إذا كان المنع أو الشروع في المنع باستعمال القوة مع شخص واحد أو أكثر فيحكم بالحبس من شهر إلى ستة أشهر أو بدفع غرامة من خمسية قرش إلى ألفي قرش فإذا كان استعمال القوة من عدة أشخاص وكان واحد منهم أو أكثر حاملاً لاسلحة أو كان عدد الأشخاص يزيد على عشرة ولم يكن معهم أسلحة فتكون العقوبة بالحبس من ستة أشهر إلى سنة أو بالغرامة من ألفي قرش إلى خمسة آلاف قرش

﴿ المادة الثالثة ﴾

تُحكم عا كـ المواد الجزئية في أول درجة في الجـنـح المبينة بالمادتين السابقتين

﴿ المادة الرابعة ﴾

على ناظر الحفائية تنفيذ أمرنا هذا

حضرة حسين افندي عابدين — رأي أن تعدل المادة الأولى بما نصه

(كل من تعدى على غيره أو نازع غيره بأفعال محسوسة غير جائزة تمنع المتعدى عليه من الانتفاع بما في يده من الاموال النابتة يعاقب بالحبس من ثمانية أيام إلى شهر أو بغرامة من مائة قرش وقرش إلى خمسية قرش

وأن تزداد مادة بعد هذه المادة بالصورة الآتية:

(للمتعدى عليه أن يقدم بلاغا إلى أقرب نقطة من البوليس أو الإدارة يطلب فيها منع المتعدى ومتى تحقق لهم عدم أحقيته فيما تعدى عليه يمنعه في الحال ويعمل المحضر اللازم عن ذلك ويقدم الجهة الاختصاص لمحاكمة المتعدى كالمنصوص عنه بالمادة السابقة)

فتحت الجلسة الساعة ٤ عربى تحت رئاسة سعادة حسن حلى باشا وكيل المجلس وحضور ٢٢ من حضرات الاعضاء . تلى محضر الجلسة وتصدق عليه

سعادة الوكيل — لم يرد للمجلس أشغال جديدة سوى افادة من نظارة الداخلية رقم ٦ فبراير سنة ١٨٩٢ نمرة ١ بانتخاب اثنين من حضرات الاعضاء أحدهما يكون من وجه بحرى وثانيهما من وجه قبلى ليكونا من ضمن أعضاء اللجنة العليا التى ستقرر أحكام اللائحة العمومية المتعلقة بأعمال احصاء أهالى القطر .

وحيث أنه باق بالمجلس مشروع الأمر العالى المتعلق بعقاب من يمنع غيره بأفعال محسوسة من الانتفاع بما في يده من الاموال الثابتة وهذا المشروع طبع وتوزعت نسخه على حضرات الاعضاء فسيتلى على الهيئة وبعد أن تقرر ما تراه نحوه هنالك تلى الافادة التى ذكرت أولا

تلى المشروع وهذه صورته

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على أمرنا الصادر فى ٢٤ يونيه سنة ١٨٨٣ المشتمل على لائحة ترتيب المحاكم الاهلية وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحفائية ومواقفة رأى مجلس النظار وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين

أمرنا بما هو آت

﴿ المادة الاولى ﴾

كل من منع غيره بأفعال محسوسة من الانتفاع بما في يده من الاموال الثابتة يعاقب بالحبس من ثمانية أيام إلى شهر أو بغرامة من مائة قرش وقرش إلى خمسية قرش .

بهذا المشروع للحد الذي أوضحته لأوجدنا للاهالي ضمانة بهذا القصاص تضمن لهم راحتهم واستمرارهم على ملكية أموالهم بدون منازع ولا خصام

حضرة ابراهيم بك الغمراوي — حيث ان مرتكب هذه الامور يلزم أن يكون جزاؤه شديدا خصوصا اذا عاد لفعل مثل ما ارتكبه فرأى التصديق على هذا المشروع مع زيادة لفظه (متعديا) بعد لفظه (غيره) بالمادة الأولى وزيادة مادة بعد المادة الثانية ونصها

(اذا عاد المحكوم عليه بمقتضى احدى المادتين المذكورتين لمثل الفعل المحكوم عليه بسببه وذلك قبل مضي خمسة أشهر من وقت الحكم الاول فيجب ان يكون جزاؤه بزيادة ضعف عما حكم به أولا الا اذا كان ذلك لا يبلغ أقصى العقوبة الموجودة بالمادة (١٢) من قانون العقوبات فينشد يجازى على حسب المادة المذكورة

حضرة احمد بك الصوفاني — أن رأى حضرة حسين افندي عابدين من جهة تعديل المشروع هو الموافق للحالة وأوافق عليه فقط ان يزال منه كلمة (النزاع) لأن التعبير بكلمة النزاع ربما أنه يؤدي من يستولي التحقيق الى التوقيع فيه وكذا يزال منه ما يختص بمخابرة الحكومة بمعاملة الاجانب كالاهاالي لانه لم يتيسر حتى الآن جعل الاجانب تحت أحكام تجيز توقيع عقوبات مثل التي في هذا المشروع عليهم

سماعة اسماعيل باشا محمد — رأيي التصديق على رأي حضرة حسين افندي عابدين

سماعة اسماعيل صفوت باشا — القصد من المشروع هو مجازاة المتعدي وحيث أن التعدي قد يحصل تارة من الاهالي وأخرى من الاجانب بسبب الاشتراك في المعاملة وما دام ان هذا المشروع سيكون قانونا فيلزم أن يسرى على الجميع فلذا أرى أن تحصل المخابرة مع الحكومة ابتداء بسن قانون يسرى على الاهالي والاجانب معا ومن بعد سنه واجراء اللازم بمعرفتها لجواز سريانه على العموم يرسل لنظره

حضرة جاد افندي مصطفى — رأيي هو الموافقة على رأي حضرة حسين افندي عابدين فقط يخفف منه كلمة النزاع كما قال حضرة صوفاني بك

حضرة مصطفى بك منصور — من المعلوم أن حصول التعدي ليس قاصرا على الاهالي بل في الغالب جاري من الاجانب أيضا فرأى أن الحكومة تضع حدا مانعا يمنع الطرفين من حصول التعدي بمعنى أنه يجري تحويل السلطة للإدارة تمنع كل متعدي وفضول الشيء تحت حيازة مالكه الحقيقي مع جعل من يتعدي على للنقولات تحت الاحكام التي تجعل على من يتعدي على الثوابت

ومن رأيي ان تخابر الحكومة جهات الاقتضاء بعدم التفريق بين الاجنبي والوطني في هذا الأمر .

حضرة احمد بك اباطه — يظهر من كلام حضرة حسين افندي عابدين ان المشتكى له سواء كان البوليس او الادارة يعمل تحقيقا والذي اراه انه متى حصل تشكك من اى انسان كان بانه حصل التعدي عليه من شخص آخر باغتصاب اطيانه أو يمينه او غيره فالحاكم يتوجه الى محل الواقعة ويعمل المحضر اللازم من عمد الجهة التي حصل فيها الاشكال بحضور الطرفين او وكلائهم متى اثبت المدعى انه كان هو واضع اليد فيستمر على ما كان عليه ان الحاكم يسلمه حقوقه ويمنع المتعدي .

حضرة عوض بك سمد الله — رأيي التصديق على المشروع الاصل .

حضرة حسين افندي عابدين — من العدل ان لا يمنع من وضع يده على اموال ثابته بوجه قانوني ولذا ارى انه لا بد من التحقيق ابتداء ومتى تحقق ان التعرض غير قانوني فيمنع التعرض في الحال والا فيصير تفهيم التعرض له اذا لم يكتف بذلك ان يقدم دعواه الى جهة الاختصاص بعد عمل المحضر اللازم كما ذكرت سابقا .

حضرة محمد بك الفقي — عندي بعض ملحوظات أرغب تقديمها للهيئة وهي

عما في المادة الاولى اقول بما ان منع الاتفلاع بالاموال الثابته اى الاغتصاب كثير الوقوع في بلادنا وفي كل وقت وكل حين نسمع بمثل هذه الامور وبما انه في بادىء الامر كان يستدعى هذا الاغتصاب لقائمة جملة دعاوى بما كان يكبد صاحب الحق جملة مصاريف واتمايا شاقة وعطلا عن الاشغال بدون ثمرة فلذلك كان وضع العقوبة لهذا الأمر ضروريا للغاية وبما انه بامعان النظر في العقوبة المدونة بالمادة المذكورة قد وجدتها خفيفة بالنسبة لما يترتب على هذا الاغتصاب من الضرر المالى وفي اغلب الاوقات الضرر المادى العقى الذى يحصل عادة عقب المنازعة على هذا الخصوص فلذلك ارى انه من الضروري بلاغ العقوبة وحملها من شهر الى ثلاثة اشهر ومن خمسية قرش الى الف قرش ثم ارى تعديل المادة الثانية على الوجه الآتى .

(اذا كان المنع أو المشروع في المنع باستعمال قوة مع شخص واحد أو أكثر فيحكم بالحبس من ثلاثة أشهر الى ستة أشهر أو بغرامة من ألف قرش الى ثلاثة آلاف قرش واذا كان استعمال القوة من عدة أشخاص وكان واحد منهم أو أكثر حاملا لاسلحة أو كان عدد الأشخاص يزيد على عشرة ولم يكن معهم أسلحة فتكون العقوبة بالحبس من ستة أشهر الى سنة)

وأني لأرى وجها في هذه الحالة من جعل عقوبة بالغرامة بل أرى وجوب جعل العقوبة فيها بالحبس فقط كما سلف الذكر

أما المادة الثالثة فتبقى على حالها ولا شك أننا لو ابلغنا العقوبة المدونة

سعادة شواربي باشا - رأيي أن المشروع يعدل وينفذ ثم يطلب من الحكومة أن تسن قانونا آخر شاملا معاملة الاجانب أسوة بالاهالى على موجبيه وبعد سنه وعرضه على جهات الاقتضاء يرسل الى المجلس للنظر فيه بما أن المحاكم المحلية ليس لها علاقة بالاجانب السارية عليهم قوانين المحاكم المختلطة

سعادة الوكيل - تؤخذ الآراء

أخذت وتقرر بالأغلبية رأى سعادة اسماعيل صفوت باشا
تليت افادة نظارة الداخلية نمرة ١ وهذه صورتها

مجلس النظار قرر بمجلسه المنعقدة في ٢٨ يناير سنة ١٨٩٢ انتخاب عضوين من مجلس شورى القوانين ليكونا من ضمن أعضاء اللجنة العليا التي ستتقرر أحكام اللائحة العمومية المتعلقة بأعمال احصاء أهالى القطر فالأمل انتخاب هذين العضوين من أعضاء المجلس أحدهما يكون من الوجه البحرى والآخر من الوجه القبلى لوجودهما باللجنة المذكورة عند انعقادها وورود الافادة عن اسميهما للتحرير اليهما عن ذلك اقنم .

سعادة شواربي باشا - رأيي أن يكون حضرة حسين أفندى عابدين من وجه قبلى وحضرة أحمد بك الصوفاني من وجه بحرى .

سعادة ابراهيم أدهم باشا - الأوفق أن يكون حضرة حسين أفندى عابدين من قبلى وحضرة أحمد أباطه بك من بحرى .

سعادة الوكيل - تؤخذ الآراء .

أخذت وتقرر بالأغلبية المطلقة رأى سعادة ابراهيم أدهم باشا .

وتقرر أن الجلسة يحددها سعادة الرئيس عند وجود أشغال .

ثم ان سعادة الوكيل ختم الجلسة بقوله (ختمت الجلسة) والساعة ٦ .

نمرة ٢ حسين يسرى (على شريف)
امضاء ختم

مَجْلِسُ شُورَى الْقَوَانِينِ

محضر جلسة يوم السبت ٢١ رجب سنة ١٣٠٩ (٢٠ فبراير سنة ١٨٩٢)

فتحت الجلسة الساعة ٤ والدقيقة عشرة عربي تحت رئاسة سعادة حسن حلمى باشا وكيل المجلس وبحضور عدد ٢٠ من حضرات الاعضاء .

تلى محضر الجلسة الماضية فتصدق عليه .

سعادة الوكيل — وردت مكاتبتان من رئاسة مجلس النظار احدهما مؤرخة ١٤ رجب سنة ١٣٠٩ نمرة ٥ في شأن ما امرته الهيئة من نحو تعديل ما لم يعدل من القوانين والثانية في ١٥ شهره نمرة ٦ في صدد ما طلبته الهيئة سابقاً من عمل قاعدة تجهيز مساحة أطيان من يطلب مساحتها كذلك ورد خطابان بالاعتذار من بعض حضرات الاعضاء فابتل ذلك على الهيئة .

تليت افادة رئاسة مجلس النظار نمرة ٥ وهذه صورتها :

ضمن الافادة الواردة لنا من سعادتكم بتاريخ ٩ رجب سنة ١٣٠٩ نمرة ٨ ومعهما مشروع الامر العالى المختص بعدم جواز رفع الدعوى في مخالفات معينة اذا دفع من هـ . مسندة اليه خمسة عشر قرشا قبل فوات ثمانية أيام من تاريخ المحضر المحرر بها أوضحتم سعادتكم أن الهيئة قررت أن يكتب للحكومة بتعديل ما لم يعدل من القوانين وارساله لمجلس شورى القوانين نظرا لما تبين من أن كثرة ادخال التعديلات في القوانين شيئا فشيئا مع احتياحها كلها للتعديل موجب ازياة الارتباك فالذى نفيد به سعادتكم عن ذلك هو أن تعديل القوانين شيئا فشيئا بالكيفية المذكورة هو حاصل نبعاً لما تظهره التجربة من لزوم التعديل فيها وعلى ذلك كما دعت الضرورة لتعديل شىء جار تعديله وتقديمه لمجلس شورى القوانين للنظر فيه والبراءة أى أن التعديل بهذه الصفة بحسبما تظهره التجربة هو أولى من تعديلها كلها مرة واحدة أقدم .

تليت افادة مجلس النظار نمرة ٦ وهذه صورتها :

وردت مكاتبة سعادتكم رقيمة ٢٨ جمادى الاولى سنة ١٣٠٩ نمرة ٣٤

بأن هيئة مجلس شورى القوانين رأت أنه يوجد كثير من الاطيان الزراعية به عجز عن أصل زمامه وأن هذا فيه ضرر كلى على مالكيها وأنه من الضروري عمل قاعدة تجهيز مساحة أطيان من يطلب مساحتها حتى اذا وجد به عجز رفع عنه ماله وإن وجدت بها زيادة أضيف مالها على مالك الارض لمنع تحمل من يكون من هذا القبيل دفع مال أطيان لا وجود لها فطلبنا من سعادة ناظر الحقانية ابداء رأيه في ذلك وقد وردت الآن من سعادته مكاتبة رقم ١٣ فبراير سنة ٨٩٢ نمرة ٣ قال فيها أن حصول العجز في الاطيان لا بد أن يكون ناشئاً عن أحد أمرين :

إما بسبب احداث ترع أو جسور ترتب على احداثها أخذ شىء من الاطيان التى مرت عليها وهذه الحالة لها قواعد وأصول مقررة وإما أن يكون ذات العجز متداخلا في الاطيان المجاورة وحيث يمكن لدى الشأن أن يستحصل على حقوقه بواسطة رفع الدعوى اللازمة امام جهة الاختصاص بناء عليه لزم تحريره لسعادتكم بما ذكر أقدم .

تليت تذكرة من حضرة مصطفى بك خليفة مؤرخة ١٣ فبراير سنة ٨٩٢ وهذه صورتها .

إنه بالنسبة للمرض الذى اعترانى والزمنى القراش مدة اثني عشر يوما وإشارة الاطباء على بالقيام بلدى سأقوم بأكر ناريغنه ولزم اخطار سعادتكم والهيئة بما ذكر أقدم .

تليت تذكرة من حضرة احمد بك خاف الله مؤرخة ١٨ شهره وهذه صورتها :

حيث الآن حاصل لى عيا شديد التمس الاذن من سعادتكم التوجه الى بلدى لا تحصل على الشفا أقدم .

(موافقة عمومية)

حضرة احمد بك الصوفاني — حيث إن الاشغال التي كانت بالمجلس ثم نظرها بالهيئة لغاية الجلسة الماضية ولحد يومنا هذا للوافق ٢٠ الشهر لم يرد للمجلس أشغال لتتظر بالهيئة فاذا وافق صرف المجلس من الآن لغاية شهر مارس القابل فليتقرر بذلك .

ثم أن سعادة الوكيل ختم الجلسة بقوله (ختمت الجلسة) والساعة ٤ و ٥
نمرة ٣ . امضاء (حسين يسرى) ختم (علي شريف)

مَجْلِسُ شُورَى الْقَوَانِينِ

محضر جلسة يوم الاثنين ٢ رمضان سنة ١٣٠٩ (٤ أبريل سنة ١٨٩٢)

والشروعات وغيرها المرفقة مع البعض منها وتؤخذ الآراء والرغبات منها .
تليت الافادة نمرة ٧ ومورتا المذكورة والمشروع الواردان معها
وهذه مورتا :

مرسل مع هذا صورة من مذكرة مقدمة من نظارة الحفانية بتاريخ ٥
مارس الحاضر نمرة ١٧ ومشروع أمر عال صار تحضيره بمعرفة النظارة المشار
اليها قاض بتخصيص بعض المحاكم الأهلية للنظر في القضايا التي ترفع على
الحكومة لكي يمكن لمدوبي أقلام القضايا مباشرة الدعاوى بانفسهم الأمل
عرض للمشروع المذكور على هيئة مجلس شورى القوانين واعادته لهذا الطرف
مستفوعاً بما تراه الهيئة المشار اليها فيه أفندم .

صورة المذكرة
من نظارة الحفانية لمجلس النظار

ان القضايا الخاصة بالحكومة سواء كانت مرفوعة منها أو عليها جار
نظرها أمام جميع المحاكم الأهلية وبالنسبة لعدم كفاية المدوين الموجودين
بأقلام قضايا الحكومة للرافعة أمام المحاكم جار الاقتصار في أغلب الاحيان
على تحرير نتائج عن الدعاوى المنظورة في محاكم المديرية لا تشدأب أحد
مستخدميها لتلاوتها أمام المحاكم ولما كان السير على هذه الطريقة قد لا يفي
بالغاية المقصودة اذ أنه ربما في أثناء الرافعة يرفع من الأخصام مسائل فرعية
والعدم معرفة مندوب المديرية بالقواعد القانونية لا يمكنه المجابة عليها وغير
ذلك ولا يحفى ما ينجم عن هذه الطريقة من الاضرار بخقوق الحكومة
وكذلك لو صار ايجاد مندوب من قبل أقلام القضايا أمام كل محكمة لترتب
على ذلك زيادة النفقات لمحافظة على حسن سير الدعاوى من جهة ومراعاة
لعدم زيادة النفقات من الجهة الثانية رؤى تخصيص بعض المحاكم للنظر في
القضايا التي ترفع على الحكومة حتى يتسنى لمدوبي أقلام القضايا مباشرة
الدعاوى بانفسهم وقد صار تحضير مشروع دكرتو عن ذلك

فتحت الجلسة الساعة ٤ والدقيقة ٣٠ عربى تحت رئاسة سعادة على
شريف باشا رئيس المجلس وحضور ٢٣ من حضرات الأعضاء .
تلى محضر آخر جلسة من الانعقاد السابق وتصدى عليه .

سعادة الرئيس — الأشغال التي وردت للمجلس هي :
أولاً — افادة من رئاسة مجلس النظار رقم ١٤ شعبان سنة ١٣٠٩ نمرة
٧ ومعتها مذكرة ومشروع أمر عال مقتضاه تخصيص بعض المحاكم الاهلية
للنظر في القضايا التي ترفع على الحكومة .

ثانياً — افادة من رئاسة المجلس المشار اليه رقم ٢ رمضان سنة ١٣٠٩
نمرة ٩ ومعتها مشروع أمر عال قاض بأن تنفيذ الأحكام الصادرة من المحاكم
الشرعية وتحصيل الرسوم المتعلقة بها يتبع فيهما أحكام الأمر العالى الصادر في
٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ الشامل للاجراآت التي تتبع في حجز وبيع منقولات
وعقارات من يتأخر في سداد الأموال والعشور .

ثالثاً — افادة من الرئاسة المشار اليها رقم ٢ رمضان سنة ١٣٠٩ نمرة ١٠
بقصد إلغاء محكمة بنا الأهلية وحالة اختصاصاتها على محكمتي مصر وطنطا
الابتدائيتين وتوزيع عملها عليهما وتجديد أربع محاكم جزئية بالصورة
الواضحة في تلك الافاده .

رابعاً — افادة من رئاسة مجلس النظار أيضا رقم ٥ رمضان سنة ١٣٠٩
نمرة ١١ ومعتها صورة الأمر العالى الذى استصدرته الحكومة بما يعامل به
من يمنع غيره من الاتماع بما فى يده من الأموال الثابتة بطريق الاكراه
ومذكورة بالأسباب التي أوجبت الحكومة لاستصداره على الصورة
المذكورة .

خامساً — اعتذارات من بعض حضرات الأعضاء .
واذن فلتتل تلك الافادات واحدة فواحدة حسب الترتيب المبين أعلاه

﴿ المادة الثالثة ﴾

تبقى دائرة محكمتي اسكندرية والنصوده فيما يتعلق بالدعاوى الخامسة بالحكومة كما هي الآن

﴿ المادة الرابعة ﴾

تشمل دائرة محكمة أسيوط دوائرها ودائرة محكمة قنا

﴿ المادة الخامسة ﴾

الدعاوى المنظورة الآن على الحكومة سواء كانت في أول درجة أو في ثاني درجة في المحاكم التي أصبحت غير مختصة بها بموجب أمرنا هذا يصير أحوالها على المحكمة المختصة بها من المحاكم الأربعة المذكورة آنفاً بالحالة التي عليها إذا كانت المرافعة لم تحصل فيها ولو صدر فيها قبل الآن أحكام تهديدية

﴿ المادة السادسة ﴾

كل ما كان مخالفاً لأمرنا هذا يعد لاغياً ولا يعمل به

﴿ المادة السابعة ﴾

على ناظر الحقاين تنفيذ أمرنا هذا

حضرة غمراوي بك - إن طلب الحكومة قصر نظر الدعاوى التي تقام من الأهالي ضد مصالحها على أربع محاكم لا يخفى مافيه من المحظورات إذ أن اناطة الأربع محاكم المذكورة بنظر الدعاوى التي ترفع لجميع المحاكم الموجودة بالقطر لا بد وأنه يترتب عليه زيادة أعمال المحاكم الأربع المذكورة ويترتب عليه تكرار تأجيل نظر تلك الدعاوى من جلسة إلى أخرى وفي ذلك ما لا يخفى من للشقات وزيادة المصاريف على الذين يلزمهم هذا المشروع بالسفر من بلادهم البعيدة قاصدين تلك المحاكم

وحيت إن مقاصد مولانا الخديوي متجهة نحو ما فيه صالح الأهالي فلنرى أراه هو أن الحكومة تخصص لقضاياها في كل محكمة ابتدائية واحداً من أقلام قضاياها وإذا جعلت الحكومة ما ذكرته بالذكرة المتلوه بالهيئة سبباً مهماً من حيث زيادة المصاريف فلا مانع من أنها تحيل أمر ما ذكر على النيابة في كل محكمة ولو باناطة واحد من القلم المذكور لهذه القضايا

حضرة صوفاني بك - من المعلوم لعموم أن الحكومة دائماً ناظرة إلى ما يكون فيه المصلحة لرعاياها بدون أن تجعل لنفسها امتيازاً يكون من شأنه أحداث مشقة للأهالي حتى وأنها لأجل راحة الأهالي قد أكثرت من تشكيل المحاكم الجزئية بالمديريات لمنع ما كانوا يتكبدونه من مشقة برفع دعاويهم أمام المحاكم السكاكية والجزئية التي هي في مركز السكاكية أيضاً وحيث إن ما ذكر

بناء عليه اقتضى تقديم هذه الذكرة للمجلس مشفوعة بالمشروع المحكي عنه حتى مع موافقته يعرض للاعتاب السني

صورة المشروع

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على المادة (١٥) من الأمر الصادر في ٩ شعبان سنة ١٣٠٠ (١٤ يونيو سنة ١٨٨٣) المشتمل على لائحة ترتيب المحاكم الأهلية

وبعد الاطلاع على الأمر الصادر في غرة ربيع الأول سنة ١٣٠١ (٣٠ ديسمبر سنة ١٨٨٣) المشتمل على بيان دائرة اختصاص كل من محكمتي مصر واسكندرية وباقي محاكم الوجه البحري وبعد الاطلاع على الأمرين الصادرين في ٢٩ شوال و ٧ ذى الحجة سنة ١٣٠٦ (٢٧ يونيو و ٤ أغسطس سنة ١٨٨٩) للشتملين على بيان دائرة اختصاص كل محكمة من محاكم الوجه القبلي وبعد الاطلاع على الأمر الصادر في ٢٠ ربيع الأول سنة ١٣٠٨ (٣ نوفمبر سنة ١٨٩٠)

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحقاين وموافقة رأي مجلس النظر وبعد أخذ رأي مجلس شورى القوانين

أمرنا بما هو آت

﴿ المادة الأولى ﴾

نختص المحاكم الابتدائية بمصر والاسكندرية والنصوده وأسيوط دون غيرها بالحكم في الدعاوى التي ترفع من الأهالي على الحكومة أياً كان موضوعها

ولا يجوز تكليف الحكومة بالحضور فيما يختص بالأمور الجزئية إلا أمام محاكم المواد الجزئية السكاكين مركزها في مركز إحدى المحاكم الابتدائية السالف ذكرها

﴿ المادة الثانية ﴾

تشمل دائرة محكمة مصر فيما يتعلق بالدعاوى المذكورة في المادة السابقة الدائرة المعينة لها الآن لاختصاصها ودائرة محكمة بنها ودائرة محكمة طنطا ودائرة محكمة بني سويف

أمرنا بما هو آت

﴿ المادة الأولى ﴾

تنفيذ أحكام المحاكم الشرعية وتحصيل الرسوم المختصة بهذه المحاكم يكونان في حالة توقف المحكوم عليهم أو المطلوب منهم تلك الرسوم بالطرق والأوضاع المقررة في الأمر العالي الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ المذكور آنفاً .

﴿ المادة الثانية ﴾

على ناظر الحقانية تنفيذ أمرنا هذا .

حضرة الاستاذ الشيخ العباسي — أنا لا أصدق على هذا المشروع الا اذا اضيف فيه تنفيذ جميع أحكام المحاكم الشرعية بالطرق الجبرية وكذلك جبر من يتمتع من التوجه الى تلك المحاكم لدى استدعائه اليها على حسب القانون الشرعي .

سعادة أباطة باشا — رأي التصديق الآن على المشروع في حد ذاته ولا بأس من أن يطلب من الحكومة وضع مشروع آخر لهذا العدد .

حضرة حسن بك مذكور — أصدق على رأى حضرة الاستاذ العباسي

سعادة أدهم باشا — أصدق على المشروع الحالي ويطلب من الحكومة وضع مشروع جديد بما وآه حضرة الاستاذ ومحضر الي المجلس لنظره به .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أخذت وتقرر بالأغلبية التصديق على المشروع وأن يكتب للحكومة بوضع مشروع آخر ياتي ما طلبه حضرة الاستاذ ومحضر الي المجلس لنظره به .

تليت الافادة نمرة ١٠ وتقرر بالانفاق بالموافقة على ما فيها وهذه صورتها أن الدعاوى الخاصة بمديرية النوفية كانت نظرها جارياً قبل تشكيل المحاكم الاهلية بمجلس طنطا وكذلك الدعاوى الخاصة بمديرية القليوبية كانت من خصائص مجلس الجيزة والقليوبية الذي كان مركزه بمصر ولما شكلت المحاكم الاهلية اوجلت محكمة مخصوصة بنها للمديرتين المذكورتين لما نظر وقتئذ من أن ذلك يكون أكثر ملائمة للمصلحة العامة ولكن ظهر الآن أن هذا الترتيب نشأ عنه زيادة المشاق على أهالي بعض البلاد التي أصبحت بعيدة عن مركز المحكمة واتضح أيضاً أن عدد قضايا هاتين المديرتين غير كاف لاشتغال محكمة مخصوصة بها وفصلاً عما ذكر فإن عدم مساكن في بنها اضطر القضاة للاقامة في غيرها والسفر اليها يومياً ولا يخفى ما ينجم عن ذلك من تعطيل الاعمال فلهذه الأسباب عرضت نظارة الحقانية على مجلس النظار ضرورة لنمو محكمه بنها لمنع المضار التي ذكرت وللتوصل لزيادة عدد المحاكم

هو من أقصي آمال الحكومة والمشروع المطروح أمامنا هو بخلاف هاته الآمال لأن اقتصار رفع الدعاوى على الحكومة في أربع محاكم فقط مما يحمل الاهالي مشقة جسيمة ويكبدهم مصاريف باهظة بسبب الانتقال من أطراف المديريات والجهات القاصية الى المحكمة العينة لرفع دعواهم فيها فرأى أن تبقى الحالة على ما هي عليه ويكتب للحكومة بذلك وأمل في أنها توافق على بقاء الحالة على ما هي عليه منعاً للمشقات وزيادة للمصاريف التي تضر بالأهالي .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أخذت وتقرر بالاتفاق ما عدا سعادة ابراهيم حليم باشا بالتصديق على رأي حضرات غمراوي بك وصوفاني بك .

تليت الافادة نمرة ٩ والمشروع للرفق معها وهاتان صورتاهما .

صورة الافادة .

نظرا للصعوبات الحاصلة في تنفيذ الاحكام الصادرة من المحاكم الشرعية وفي تحصيل الرسوم المستحقة لها وكون متمرد على جهات الادارة المحول عليها مباشرة هاتين المسألتين السير فيهما عند توقف المحكوم عليهم أو المطلوب منهم تلك الرسوم رأيت نظارة الحقانية موافقة استصدار أمر عال يتضمن السير في المسألتين المذكورتين بالطرق والأوضاع المقررة في الأمر العالي الصادر بتاريخ ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ الشامل للاجراءات التي تتبع في حجز وبيع منقولات وعقارات من يتأخر عن دفع الأموال والمشور في المواعيد المقررة لسدادها وأرسلت لهذا الطرف مشروع أمر عال بذلك وبما أنه قد حصل التصديق على المشروع المذكور بجلطة مجلس النظار المنعقدة يوم الاثنين ١٥ شعبان سنة ١٣٠٩ (١٤ مارس سنة ١٨٩٢) فيها هو مرسل لسعادتكم بأمل أخذ رأي هيئة مجلس شورى القوانين فيه وأعادته لهذا الطرف مشفوعاً بما تراه الهيئة فيه أفندم .

صورة للمشروع

بعد الاطلاع على لائحة المحاكم الشرعية المصدق عليها بالأمر العالي الصادر في ٩ رجب سنة ١٢٩٧ (١٧ يونية سنة ١٨٨٠) نمرة ١١ وعلى الأمر العالي الصادر في ١٤ ربيع الآخر سنة ١٢٩٧ (٢٥ مارس سنة ١٨٨٠) الشامل للاجراءات التي تتبع في حجز وبيع منقولات وعقارات من يتأخر عن دفع الأموال والعشور في المواعيد المقررة لسدادها .

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحقانية وموافقة رأي مجلس النظار وبعد أخذ رأي مجلس شورى القوانين .

﴿ المادة الثانية ﴾

تحمى محاكم المواد الجزئية في أول درجة في الجرح المبينة بالمادة السابقة

﴿ المادة الثالثة ﴾

على ناظر الحقانية تنفيذ أمرنا هذا

صدر بمرأى عابدين في ٢ رمضان سنة ١٣٠٩ (٣٠ مارس سنة ١٨٩٢)

(عباس حلمي)

بامر الحضرة الخديوية

رئيس مجلس النظار

(مصطفى فهمي)

ناظر الحقانية

(ابراهيم فؤاد)

صورة المذكرة

من مجلس النظار لمجلس شورى القوانين

إن مشروع الأمر العالي الذي عرض على مجلس النظار وعلى مجلس شورى القوانين كان متضمناً مادة تقضى بعقاب من يتعدى على ملك الغير ولو حصل منه ذلك بدون اكراه ولم يوافق مجلس شورى القوانين على هذه المادة لاعتباره هذا التمدى على ملك الغير أمراً مدينياً محضاً ورأى حضرات أعضائه أنه لو صار قبول المادة المذكورة لنشأ عن ذلك اجحاف وعدم مساواة بين الاهالى والأجانب حيث ان هؤلاء يمكنهم مخالفتها بدون أن يخشوا عقوبة ما .

أما القسم الثانى من مشروع الأمر العالي فهو مشتمل على ما جاء فى مواد قانون العقوبات التاياني الذى هو أحدث هذه القوانين فى أوربا ولو صار اضافته فيما يختص بالملكية لما نشأ عنه إلا تكميل أحكام القانون المصرى الجارى العمل به فيما يتعلق بالتعديلات وتكون نتيجة هذه التعديلات جعل الجنيحة صريحة وتسهيل اثباتها وتوقيع العقوبة على مرتكبها كلما حصل تعدى في حالة تنازع الملكية أو وضع اليد .

فمثل هذه المنازعات الكثيرة الوقوع تستدعى عقاباً سريعاً ينبغى إصداره بمعرفه قاضى الجهة التى تقع فيها هذه الأمور .

ولا شك ان عدم سريان هذه الاحكام على الاجانب هو أمر قاض بالأسف لكن هذا حاصل أيضاً فيما يتعلق بسائر أحكام قانون العقوبات التى لا يمكن تنفيذها على الاجانب .

الجزئية بمديرتى المنوفية والغربية وبعد لغو المحكمة المذكورة يصير ادخل مديرية المنوفية فى دائرة محكمة طنطا ومديرية القليوبية فى دائرة محكمة مصر وتوزيع مستخدمى محكمة بنها على المحكمتين المذكورتين بان يعطى للأولى الثلثان وللثانية الثلث وتعيين أربعة قضاة لترتيب أربعة محاكم جزئية أحداها فى عابدين بمصر والثانية بمنوف بمديرية المنوفية والثالثة بدسوق والرابعة ببلقاس بمديرية الغربية ولدى المداولة فى ذلك بجلسة مجلس النظار المنعقدة يوم الاثنين ٢٩ شعبان سنة ١٣٠٩ (٢٨ مارس سنة ١٨٩٢) حصل التحديق على إلغاء محكمة بنها الاهلية بالنظر للأسباب التى أوضحها نظارة الحقانية ولزم تحريره لسعادتكم لعرض هذا الطلب على الهيئة والتكرم بإفادتنا عما تراه فيه أفندم .

تليت الافادة نمرة ١١ وصورة الأمر العالي والمذكرة التى بها أسباب استصدار الأمر المشار اليه وهاته صورها .

صورة الافادة

مرسل مع هذا لسعادتكم مذكرة متضمنة الأسباب التى دعت الحكومة لاستصدار الأمر العالي المختص بعقاب كل من يمنع غيره من الانتفاع بما فى يده من الاموال الثابتة أو يشرع فى ذلك باستعمال القوة على حسب الكيفية الواضحة فيه أفندم

صورة الأمر

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على الأمر الصادر فى ١٤ يونيو سنة ١٨٨٣ المشتمل على لائحة ترتيب المحاكم الاهلية وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحقانية وموافقة رأى مجلس النظار وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين .

أمرنا بما هو آت

﴿ المادة الأولى ﴾

كل من منع غيره باستعمال القوة من الانتفاع بما فى يده من الاموال الثابتة او شرع فى ذلك يعاقب بالحبس من شهر الى ستة أشهر أو بدفع غرامة من خمسية قرش الى النى قرش فاذا كان استعمال القوة من عدة أشخاص وكان واحد منهم أو أكثر حاملاً لاسلحة أو كان عدد الاشخاص يزيد على عشرة ولم يكن معهم أسلحة فتكون العقوبة بالحبس من ستة أشهر الى سنة أو بالغرامة من النى قرش الى خمسة آلاف قرش .

حسنت الزراعة وزادت المحصولات ويكون الحال بعكس ذلك كلما تناقص عدد المواشي ولاجل زيادة عدد نوعي البقر والجاموس كانت الحكومة حشرت على ذبح الاناث من هذين النوعين والآن ليس هناك أدنى حجر وصار نقص عدد الأبقار والجاموس محسوسا .

وحيث انه لو صار استمرار الحال على ما هو عليه يخشى من استمرار النقص الى درجة يخشى منها الضرر الكلى على الزراعة فاذا وافق لدى الهيئة التحرير للحكومة بالحجر على ذبح اناث النوعين المحكى عنهما ووضع عقاب يجازى به من يتجارى على ذبحهما فليتقرر .

حضرة الاستاذ الشيخ العباسي — لا أوافق على هذا الطلب .

سعادة أباطه باشا — وأنا لا أوافق .

حضرة محمود بك حسين — اذا أمكن الحكومة اجراء اللازم لتنفيذ طلب حضرة أباطه بك على الاجانب والاهالى معا فيكون لا بأس به .

حضرة أحمد بك مرزوق — رأيي إن الحجر يكون على ذبح الابقار فقط .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أخذت وتقرر بالأغلبية عدم الموافقة على شيء من هذه الطلبات .

حضرة احمد بك الصوفاني — من حيث إن جميع الاشغال التي وردت الى المجلس قد انتهت في هذه الجلسة والقانون النظامي قاض بفض جلسات المجلس متي فرغ من الاشغال المعروضة عليه لاسيما وان هذا الانعقاد موافق لشهر الصوم فأرى أوقية تقرير فض المجلس لغاية شهر مايو المقبل .
(استحسان عام)

ثم ان سعادة الرئيس ختم الجلسة بقوله (ختمت الجلسة) والساعة ٣٠ : ٦

نمرة ٤ امضاء (حسين يسرى) ختم (على شريف)

وبما أن هذه التعديلات مقرر لها عقوبات في قوانين العقوبات الاورمية فاذا تعدى أحد الاجانب على ملكية أحد الاهالى وكان ذلك التعدى مصحوبا باكره فيجوز للتعدى عليه أن يرفع قضية أمام القونصلاتو التابع لها التعدى .

تليت الاعتذارات الواردة من بعض حضرات الاعضاء وهذه صورها .
تذكرة من حضرة مصطفى بك منصور مؤرخة ٢٨ مارس سنة ١٨٩٢ حظيت بأمر عطوفتكم رقم ٢٢ الجارى نمرة ١٨١ وحيث آتى مريض وملازم للفراش فغير يمكن الحضور في اليعاد المقرر وبمنه تعالى عند حصول الشفاء محضر أقدم .

تذكرة من حضرة سرور أفندي شهاب الدين مؤرخة ٣٠ مارس سنة ١٨٩٢ أنه الآن حاصل لنا عيا وبهذا السبب غير يمكن الحضور فإزم عرضه لسعادتكم اخطاراً بذلك أقدم .

تذكرة من حضرة أحمد بك خلف الله مؤرخة ٣١ مارس سنة ١٨٩٢ حيث عندي عيا شديد يمنعني عن الحضور فان شاء الله عند حصول الشفاء أحضر أقدم .

تذكرة من حضرة ابراهيم بك القمراوى مؤرخة أول ابريل سنة ١٨٩٢ لأعذار ضرورية اضطررت لان أخلف عن المجلس يومى السبت والاحد وبمنه تعالى أحضر يوم الاثنين ٤ الشهر الحاضر أقدم .
تذكرة من أحمد بك مرزوق في تاريخه .

حاصل لدى عنر يمنعني عن الحضور في هذين اليومين فأحيط سعادتكم علما بذلك أقدم .

تأخراف من سعادة محمد شواربى باشا تاريخه في ٢ شهره عندنا عنر خمسة أيام ونحضر .

حضرة أحمد بك أباطه — من للعلوم أن القطر المصرى هو قطر زراعى وقوام الزراعة لا يكون الا بالحرثة ونحوها بواسطة المواشى الكفاية خصوصا نوعي البقر والجاموس بحيث كل ما زاد عدد هذين النوعين كلما

مَجْلِسُ شُورَى الْقَوَانِينِ

محضر جلسة يوم الاربعاء ٧ ذى القعدة سنة ١٣٠٩ (أول يونيه سنة ١٨٩٢)

تليت الافادة نمرة ١٤ وصورة الامر العالى المرفقة معها وهاتان صورتاهما
صورة الافادة .

مرسل لسعادتكم مع هذا صورة من الامر العالى الصادر بتاريخ
١٣ شوال سنة ١٣٠٩ (١٠ مايو سنة ١٨٩٢) بتعيين كل من حضرة
عبد الله جمال الدين افندى قاضى محكمة مصر الكبرى الشرعية والسيد محمد
توفيق افندى البكرى تقيب السادة الاشراف عضوا دائما بمجلس شورى
القوانين بدلا من المرحومين السيد عبد الرحمن نافذ افندى والسيد عبد الباقي
البكرى لاجراء مقتضاه افندم .

صورة الامر العالى .

صورة أمر عال

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على المادة الحادية والثلاثين من القانون النظامى الصادر
بتاريخ ٢٤ جمادى الثانية سنة ١٣٠٠ الموافق أول مايو سنة ١٨٨٣ وبناء على
ما عرضه علينا مجلس النظار .

أمرنا بما هو آت

﴿ المادة الاولى ﴾

قد تعين كل من حضرة عبد الله جمال الدين افندى قاضى محكمة مصر
الكبرى الشرعية والسيد محمد توفيق افندى البكرى تقيب السادة
الاشراف عضوا دائما بمجلس شورى القوانين بدلا من المرحومين السيد
عبد الرحمن نافذ افندى والسيد عبد الباقي البكرى .

فتحت الجلسة الساعة ٤ والدقيقة ١٥ تحت رئاسة سعادة حسن حلى
باشا وكيل المجلس وحضور ٢٠ من حضرات الاعضاء .

تلى محضر الانعقاد السابق وتصدق عليه .

سعادة الوكيل — الاشغال التى وردت للمجلس ومنعترض هذه الجلسة
هى :

أولا — افادة من رئاسة مجلس النظار رقم ٥ شوال سنة ١٣٠٩
(٢ مايو سنة ١٨٩٢) نمرة ١٢ ومعهما صورة مذكرة ومشروع أمر عال
يختصان بإلغاء المادة (٢٤٤) من قانون العقوبات .

ثانيا — افادة من الرئاسة المشار اليها فى تاريخه نمرة ١٣ ومعهما صورة مذكرة
ومشروع أمر عال بخصوص تقرير رسم قدم ثلاثون قرشا فى نظر انتقال
أحد كتاب المحاكم للتصديق على الامضاء من مسائل التوكيلات .

ثالثا — افادة من رئاسة مجلس النظار رقم ١٤ شوال سنة ١٣٠٩
(١١ مايو سنة ١٨٩٢) نمرة ١٤ ومعهما صورة الامر العالى الصادر فى ١٣ شوال
سنة ١٣٠٩ (١٠ مايو سنة ١٨٩٢) بتعيين حضرات عبد الله جمال الدين افندى
والسيد محمد توفيق افندى البكرى أعضاء دائمين بالمجلس (شورى القوانين)

رابعا — افادة من رئاسة مجلس النظار رقم ٢٢ شوال سنة ١٣٠٩
(١٩ مايو سنة ١٨٩٢) نمرة ١٥ ومعهما صورة الامر العالى الصادر فى ٢١
شوال سنة ١٣٠٩ (١٨ مايو سنة ١٨٩٢) باختصاص ستة ٦ محاكم بالنظر
فى المناوى التى تقام على الحكومة من الاهالى ثم انه مع تلك الافادة مذكرة
ببيان الاسباب التى دعت الحكومة لاستصدار الامر المشار اليه .

واذن فلتتل أولا الافادة نمرة ١٤ وصورة الامر العالى المرفق معها لعلم
الهيئة بما اشتملا عليه ثم تتل باقى الافادات وما هو مرفق مع كل منها وتؤخذ
آراء ورغبات الهيئة عما هو لازم أخذ رأيها فيه .

﴿ المادة الثانية ﴾

على رئيس مجلس النظار تنفيذ أمرنا هذا .

صدر برأى عابدين في ١٣ شوال سنة ١٣٠٩ (١٠ مايو سنة ١٨٩٢)

(عباس حلمي)

بامر الحضرة الخديوية

رئيس مجلس النظار

(مصطفى فهمي)

تليت الافادة نمرة ١٢ والمذكرة المرفقة معها ومشروع الامر العالي .

وتقرر باتفاق الآراء بالموافقة على المشروع المشار اليه وهذه صورما ذكر صورة الافادة .

مرسل لسعادتكم مع هذا صورة من مذكرة ومشروع امر عال تقديم من نظارة الحقانية والمشروع المذكور يختص بإلغاء المادة (٢٤٤) من قانون العقوبات للأسباب الموضحة في المذكرة المحكي عنها الأمل عرض مشروع الامر العالي المشار اليه على مجلس شورى القوانين واعادته لهذا الطرف مشفوعا بما تراه الهيئة فيه أفندم .

صورة المذكرة .

مذكرة

من نظارة الحقانية الى رئاسة مجلس النظار

بتاريخ ١٣ يونيه سنة ١٨٩١ صدر قرار من نظارة الداخلية شاملا للأشحة تعاطى صناعة الاجزاجية للسكية في القطر العسرى المصدق عليها من محكمة الاستئناف المختلطة وقد نص بالمادة الاولى منه بأنه لا يجوز لأى شخص تعاطى تلك الصناعة ولا فتح اجزاخانة ولا تجهيز أو مبيع أى دواء ما لم يكن حائزاً لديبلومة اجزاجى من احدى المدارس المتبعة ومحصل ابتداء على تصريح من مصلحة الصحة بذلك ونص بالمادة التاسعة منه أن أى مخالفة كانت لأحكام هذه اللائحة يعاقب مرتكبها بالعقوبات المقررة للمخالفات . وحيث إن المادة الاولى من القرار المذكور اعتبرت عدم الحصول على شهادة وعدم الحصول على تصريح من مصلحة الصحة بصفة مخالفة وقد ورد في المادة (٢٤٤) من قانون العقوبات أن كل شخص فتح اجزاخانة ولم يكن حائزاً لشهادة دالة على أهليته لذلك يجازى بدفع غرامة من الف غرش الى خمسة آلاف غرش وعلى ذلك يكون عقاب عدم الحصول على الشهادة عقاب ارتكاب الجنحة ولا يخفى ان القانون لا يلغى الا بأمر عال

ولو صار تطبيق قانون العقوبات بالنسبة للوطنيين مع وجود ذلك القرار ومراعاته بالنسبة للاجانب لترتب على ذلك الاجحاف بحقوق الوطنيين اذ تكون النتيجة اعتبار ذات الفعل مخالفة بالنسبة للاجانب وجنة بالنسبة للوطنيين .

فلتى راه الحقانية هو لغو المادة (٢٤٤) سابقة الذكر كى بذلك يمكن اتباع نفس القرار المحكى عنه فى حق الوطنيين أيضا وتكون العاملة واحدة وقد صار تحضير المشروع اللازم .

وبناء عليه اقتضى تقديم هذه المذكرة للمجلس مشفوعة بالمشروع المحكى عنه حتى مع موافقته يعرض للاعتاب السنية . رمضان سنة ١٣٠٩ (مارس سنة ١٨٩٢) .

صورة المشروع .

مشروع امر عال

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على قانون العقوبات المتبع لدى المحاكم الاهلية .

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحقانية وموافقة رأى مجلس النظار وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين .

أمرنا بما هوآت

﴿ المادة الاولى ﴾

ألغيت المادة (٢٤٤) من قانون العقوبات المذكور .

﴿ المادة الثانية ﴾

على ناظر الحقانية تنفيذ أمرنا هذا .

تليت الافادة نمرة ١٣ وصورة المذكرة ومشروع الأمر الواردان معها وهذه صورها .

صورة الافادة .

مرسل لسعادتكم مع هذا مذكرة مقدمة من نظارة الحقانية ومشروع أمر عال صار تحضيره بمعرفتها بتقرير رسم انتقال أحد كتاب المحاكم للتصديق على الامضاء فى مسائل التوكيلات باعتبار ثلاثين قرشا بخلاف رسم التصديق الذى يجب تحصيله بمقتضى تعريفه الرسوم بأمل عرضها على هيئة مجلس شورى القوانين واعادة المشروع لهذا الطرف مشفوعا بما تراه الهيئة المشار اليها فيه أفندم .

صورة المذكرة

مذكرة

من نظارة الحقانية لمجلس النظار

بالنسبة لكون بعض الافراد بتعذر عليهم أحيانا الحضور بأقلام كتاب المحاكم للتصديق على امضاءاتهم في مسائل التوكيلات إما لاسباب حمية أو لاسباب أخرى ويتطلبون إنتقال أحد الكتبة الى محلاتهم لهذا الغرض وأخذ الرسم اللازم وتعريفة الرسوم لم يرد بها نص صريح عن الرسوم التي تحصل عن انتقال الكتبة . قد صار تحضير مشروع دكرتو تقرر فيه أن رسم انتقال أحد كتاب المحاكم للتصديق على الامضاء في مسائل التوكيلات خارجاً عنها يؤخذ باعتبار ثلاثين قرشا بخلاف رسم التصديق الذي يجب تحصيله بحسب الوارد بتعريفة الرسوم .

وبناء عليه اقضى تقديم هذه المذكرة للمجلس مشفوعة بالمشروع المحكى عنه حتى مع موافقته يعرض للأعتاب السنية ما

في مارس سنة ١٨٩٢ .

صورة المشروع :

مشروع أمر عال

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على الامر الصادر بتاريخ ٨ ربيع الثاني سنة ١٣٠٦ (١١ ديسمبر سنة ١٨٨٨) بالتصديق على تعريفة الرسوم في المواد المدنية والتجارية والجنائية بالمحاكم الاهلية .

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحقانية وموافقة رأى مجلس النظار وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين أمرنا بما هو آت :

﴿ المادة الأولى ﴾

رسم انتقال أحد كتاب المحكمة للتصديق على الامضاء في مسائل التوكيلات خارجاً عنها بناء على طلب ذى الشأن يؤخذ باعتبار ثلاثين قرشا وذلك بخلاف رسم التصديق الذي يجب تحصيله بحسب الوارد بتعريفة الرسوم ومصاريف انتقال الكاتب اذا استلزم الحال انتقاله الى جهة خارجة عن جهة اقامته .

﴿ المادة الثانية ﴾

على ناظر الحقانية تنفيذ أمرنا هذا .

حضرة محمود بك حسين — هذا المشروع موافق وفيه راحة للأهالى وأنا أصدق عليه .

حضرة الأستاذ الشيخ العباسى — رأى عدم أخذ رسم في نظير الانتقال .

سعادة صفوت باشا — لا بأس بقرار رسم الانتقال انما يصير تخفيف رسم التصديق الاصلى .

سعادة الوكيل — تؤخذ الآراء .

أخذت وتقرر الاغلبية بالموافقة على المشروع .

تليت الافادة نمرة ١٥ وصورة الأمر العالى والمذكرة التى بها بيان أسباب استصداره الواردان مع تلك الافادة وهذه صورها :

صورة الافادة :

مرسل لسعادتكم مع هذا صورة من الأمر العالى الصادر بتاريخ ٢١ شوال سنة ١٣٠٩ (١٨ مايو سنة ١٨٩٢) باختصاص محاكم مصر واسكندرية والنصورة وأسيوط وقنا واصوان بالنظر دون سواها فى السعوى التى تقام من الاهالى على الحكومة للعلومية بما اشتمل عليه ومرسل مع هذا لسعادتكم أيضاً مذكرة ببيان الاسباب التى دعت الحكومة لاستصدار الأمر العالى المشار اليه أفندم .

صورة الأمر العالى :

﴿ صورة أمر عال ﴾

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على المادة (١٥) من الأمر العالى الصادر فى ٩ شعبان سنة ١٣٠٠ (١٤ يونيه سنة ١٨٨٣) المشتمل على لائحة ترتيب المحاكم الاهلية .

وبعد الاطلاع على الأوامر الصادرة فى غرة ربيع الأول سنة ١٣٠١ (٣٠)

ثاني درجة في المحاكم التي أصبحت غير مختصة بها بموجب أمرنا هذا يصير أحالتها على المحكمة المختصة بها من المحاكم المذكورة آنفاً بالحالة التي هي عليها إذا كانت المرافعة لم تحصل فيها ولو صدر فيها قبل الآن أحكام تمهيدية.

﴿ المادة الخامسة ﴾

كل ما كان مخالفاً لأحكام أمرنا هذا يعد لاغياً ولا يعمل به

﴿ المادة السادسة ﴾

على ناظر الحقانية تنفيذ أمرنا هذا.

صدر بمرأى عابدين في ٢١ شوال سنة ١٣٠٩ (١٨ مايو سنة ١٨٩٢)

عباس حلي

بامر الحضرة الخديوية

رئيس مجلس النظار

(بصحفي مهدي)

ناظر الحقانية

(ابراهيم فؤاد)

صورة المذكرة

مذكرة

ردا على الملحوظات التي حلت مجلس شوري القوانين على ابداء رغبته في صرف النظر عن مشروع الأمر العالي للتعاقد بتخصيص كل من محكمة مصر واسكندرية والنصرة وأسيوط للنظر دون غيرها في الدعاوى التي تقام ضد الحكومة تجيب الحكومة بأنه لو سار تدقيق العمل بمقتضى القواعد الامامية لوجب على كل فرد من أفراد الناس كلما ظن انه مسه ضرر من جراء أمر صادر من الحكومة المركزية أن يرفع دعواه عليها أمام القاضي الموجود مركزها بدائره أي في مصر لكنها تساهلت في تنفيذ هذه القاعدة لراحة الاهالي وبناء على ذلك يكون من الخطأ الظن بأن الحكومة ترغب بتحديد عدد المحاكم التي يجوز أن ترفع أمامها القضايا التي تقام عليها أن توجد لنفسها امتيازاً مع أنها لا تسعى إلا في التساهل الذي حصل منها سابقاً وغايتها هائل المصاريف التي تكبدها بسبب كثرة انتقال مدوني أقلام القضايا ومع ذلك فلا يسعها إلا التسليم بان تهديم أهالي الوجه القبلي قضاياهم على الحكومة أمام محكمة أسيوط يحملهم مشقة وزيادة مصاريف نظراً لصعوبة المواصلات ولكي تتلافى هذا المحذور أضافت محكمتي قنا واصوان على الأربع محاكم المشار

ديسمبر سنة ١٨٨٣) و ٢٩ شوال ٧ ذى الحجة سنة ١٣٠٦ (٢٧ يونيه و ٤ أغسطس سنة ١٨٨٩) المشتملة على بيان دائرة اختصاص كل من محاكم الوجه البحري ومحاكم الوجه القبلي .

وبعد الاطلاع على الأمر العالي الصادر في ٢٦ رجب ١٣٠٨ (٧ مارس سنة ١٨٩١) الخاص بمحافظه الحدود .

وبعد الاطلاع على أمرنا الصادر في ٥ شوال سنة ١٣٠٩ (٢ مايو سنة ١٨٩٢) بالغاء محكمة بنها الابتدائية الأهلية .

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحقانية وموافقة رأي مجلس النظار وبعد أخذ رأي مجلس شوري القوانين .

أمرنا بما هوآت

﴿ المادة الاولى ﴾

تختص المحاكم الابتدائية بمصر واسكندرية والنصرة وأسيوط وقنا دون غيرها بالمحكم في الدعاوى التي ترفع من الأهالي على الحكومة أي كان موضوعها .

ولا يجوز تكليف الحكومة بالحضور فيما يختص بالأمور الجزئية إلا أمام محاكم المواد الجزئية الكائن مركزها في مركز إحدى المحاكم الابتدائية السالف ذكرها .

ويكون تكليف الحكومة بالحضور فيما يتعلق بدعاوى محافظه الحدود أمام المحكمة المختصة باصوان وتستأنف أحكام المحكمة المذكورة أمام محكمة قنا .

﴿ المادة الثانية ﴾

تشمل دائرة محكمة مصر فيما يتعلق بالدعاوى المذكورة في المادة السابقة الدائرة المعينة الآن لاختصاصها ودائرة محكمة طنطا ودائرة محكمة بني سويف

﴿ المادة الثالثة ﴾

تبقى دائرة كل من محاكم اسكندرية والنصرة وأسيوط وقنا فيما يتعلق بالدعاوى الخاصة بالحكومة كما هي الآن .

﴿ المادة الرابعة ﴾

الدعاوى المنظورة الآن على الحكومة سواء كانت في أول درجة أو في

اليها لأجل التوفيق بين مصالح الفريقين بقدر الامكان وبهذه الوسيلة لا يعود لأرباب القضايا وجه للشكوى من بعد المسافات ولا يخشى من تأخير القضايا اذ أن توزيعها سيكون على محاكم أكثر عددا من التي تخصصت في بادىء الأمر.

هذا وأن الحكومة توافق على ما يراه مجلس شورى القوانين من المزايا التي تنشأ من اناطة رؤساء النيابة بالدفاع عن مصالح الحكومة أمام بعض هذه

المحاكم وقد كلفت رؤساء أقسام القضايا بالنظر في ذلك .

وتقرر بأنه عند ورود امشغال جديدة يحدد الجلسة سعادة الرئيس ويعلن بها حضرات الاعضاء ثم أن سعادة الوكيل ختم الجلسة بقوله (ختمت الجلسة) والساعة ٥ و ٣٠ دقيقة

نمرة ٥ (امضاء) حسين يسرى (ختم على شريف)

مَجْلِسُ شُورَى الْقَوَانِينِ

محضر جلسة يوم السبت ٢٤ ذى القعدة سنة ١٣٠٩ (١٨ يونيو سنة ١٨٩٢)

الفريقة والتجارة بامل الاسعاف بالنظر في ذلك بهيئة مجلس شورى القوانين وافادتنا عما يترأى لها فيه اقدم .

﴿ صورة المذكرة ﴾

رَجة مذكرة مقدمه من سعادة ناظر الخارجية الى مجلس النظر بتاريخ
١٨ مايو سنة ١٨٩٢ نمرة ٤٥٣

لقد تحولت انظار حكومة الجنب العالى مرارا عديدة الى المضار التي تلحق بارباب التجارة الحالية من الفس والتدليس بسبب عدم وجود أحكام قانونيه تضمن ملكية الصناعة والتجارة فيما يختص بعلامات الفورية وفضلا عن ذلك فان هذه المسئلة دار البحث فيها في القومسيون الدولى الذى اجتمع في القاهرة سنة ١٨٨٤ للنظر في الاصلاح القضائى وقد أظهرت الحكومة في الجلسة المنعقدة في ٢٤ مايو رغبته في اصدار قانون بشأن براءات الاختراع بعد الحصول على اقرار الدول

فتنفيدا لهذه الرغبة وبناء على تمهيدات أخذت أثناء الخبارات المتعلقة بابرام الاتفاقية التجارية فيما بين مصر وبريطانيا العظمى اجريت تحضير مشروع قانون يختص بملكية علامات الفورية والتجارة بمعرفة لجنة قضايا الحكومة وفي عزمي عرض المشروع المذكور على الدول و بمقتضى هذا المشروع يحال كل مقلد سواء كان من الأهالى أو من الاجانب على المحاكم المختلطة دون غيرها فيما يختص بالامور المدنية والجنائية أو من العلوم أنه لا يمكن ادخال هذه المسألة في اختصاصات محاكم مختلفة لما يترتب على ذلك من اختلاف العقوبات واختلال نظام القانون .

على أن اصدار القانون المذكور يسمح لحكومة الجنب العالى فوق ذلك بقبول ما التسته منها الحكومة الانجليزية من المصادقة على الاتفاقية الدولية الموقع عليها في باريس بتاريخ ٢٠ مارس سنة ١٨٨٣ لحماية ملكية الصناعة والتجارة اذ لا يمكن أن يكون لمصادقة الحكومة المصرية على المعاهدة للمذكورة قائمة ما دام لا يوجد بهذه البلاد قانون يضمن الملكية المشار اليها

فتحت الجلسة الساعة ٣ وربع عربى تحت رئاسة سعادة على شريف باشا رئيس المجلس وحضور ٢٦ من حضرات الاعضاء

تلى محضر الجلسة الماضيه وتصدق عليه

سعاد الرئيس — الاشغال التي وردت الى المجلس ومقتضى عرضها في هذه الجلسة هي:

أولا — افادة من رئاسة مجلس النظر رقم ٦ ذى القعدة سنة ١٣٠٩ نمرة ١٦ ومعه مذكرة ومشروع أمر عال مختص بعلامات الفورية والتجارة

ثانيا — افادة من الرئاسة المشار اليها رقم ١٦ ذى القعدة سنة ١٣٠٩ نمرة ١٧ ومعه مشروع أمر عال يقضى نابلاغ العشرين قرشا المقررة عن كل يوم يحضيه المحكوم عليه في الحبس لتحصيل الغرامات وللصاريف وما يجب رده الى ثلاثين قرشا

ومشروع أمر عال آخر بتزليل ٥٠ في المائة من الرسوم القضائية في المواد الجنائية

ثالثا — أوراق اعتذارات بعضها ورد بعد الجلسة الماضية بالاعتذار عن الحضور فيها والبعض ورد بالاعتذار عن الحضور في هذه الجلسة

واذن فلتتل تلك الاشغال بحسب ترتيب ورودها وتؤخذ آراء ورغبات الهيئة عنها

تليت الافادة نمرة ١٦ المذكورة والمذكورة والمشروع الواردان معها وهذه صورها

﴿ صورة الافادة ﴾

مرسل لسعادتكم مع هذا مذكرة ومشروع أمر عال مختص بعلامات

وإني أشرف بأن أرسل برفق هذا الى مجلس النظر مشروع القانون السابق الذي كثر للنظر فيه .

ناظر الخارجية

الامضاء (ديكران)

صورة المشروع رفقت طيه .

حضرة عوض بك سعد الله — رأي طبع هذا المشروع وتوزيعه على حضرات الاعضاء وبعدها تعقد جلسة ويصير نظره فيها .

حضرة طلبة بك سعودي — الاوفق أن تشكل لجنة لنظر هذا المشروع وبعد أن تفحصه تقدم تقريرها بما يترأى لها وهناك يعرض على الهيئة للنظر فيه .

ولذلك اللجنة تشكل من سعادة اسماعيل باشا محمد وأصحاب العزة حسن بك مدكور ومصطفى بك الطحان وعوض بك سعد الله .

حضرة مصطفى بك خليفة — أوافق على هذا الرأي .

سعادة ابراهيم باشا حليم — الأوفق أن ماتراه اللجنة يطبع هو والاصل ويوزع على حضرات الاعضاء ثم تعقد جلسة المجلس وتصير المذاكرة بها في ذلك .

حضرة عوض بك سعد الله — أنا صحتي لا تساعدني على الحضور بجاسات اللجنة فأرجو معافاتي منها .

سعادة اسماعيل باشا محمد — وأنا عازم على السفر ثلثي يوم العيد فأرجو معافاتي من الانتظام في سلك اللجنة .

حضرة جاد أفندي مصطفى — أن نظر هذا المشروع بالجنة لا يحتاج لسكثرة معافاة ولا لطولة الزمن والأوفق عدم قبول استعفاء حضرات من تقرر أن يكونوا أعضاء بتلك اللجنة .

حضرة مصطفى بك الطحان — الأوفق أن يضاف على اللجنة حضرات طلبة بك وغمراوي بك وحسين أفندي عابدين .

حضرة غمراوي بك — إن عندي اعتذاراً ضرورية تمنعني عن الحضور الى اللجنة .

سعادة شواربي باشا — رأي أن اللجنة تشكل على الوجه الآتي :

حضرة السيد توفيق أفندي البكري رئيساً وحضرات حسن بك

مدكور وطلبة بك سعودي وحسين أفندي عابدين ومصطفى بك الطحان أعضاء .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أخذت وقرر بالأغلبية بالموافقة على اللجنة التي طلب تشكيلها سعادة شواربي باشا كما وأن أعمالها تطبع مع أصل المشروع وتوزع على حضرات الأعضاء ثم بعدها تعقد جلسة المجلس وتدور بها المذاكرة في ذلك .

تليت الافادة نمرة ١٧ والمشروعان الواردان معها وهذه صورها .

(صورة الافادة)

إنه بناء على القرارات الصادرة من مجلس النظر بشأن الطرق المقترضة اتخاذها لمنع ازدحام السجون قد حضرت نظارة الحفانية مشروعاً أمرين عاليين أحدهما بإبلاغ العشرين قرشاً المقررة عن كل يوم يعضيه المحكوم عليه في الحبس لتحصيل الغرامات والمصاريف وما يجب رده الى ثلاثين قرشاً والثاني بتزويل ٥٠ في المائة من الرسوم القضائية في المواد الجنائية وبناء عليه هما المشروعان المذكوران مرسلان لسعادتك مع هذا بامل عرضهما على هيئة مجلس شوري القوانين واعادتهما لهذا الطرف مشفوعين بما تراه الهيئة المشار اليها فيهما أفندم .

صورة المشروع المختص بتحصيل الغرامات والمصاريف

نحبن خديو مصر

بعد الاطلاع على قانون العقوبات المتبع في المحاكم الأهلية

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحفانية وموافقة رأي مجلس النظر وبعد أخذ رأي مجلس شوري القوانين .

أمرنا بما هو آت

(المادة الاولى)

كل يوم من مدة الحبس في المواد الجنائية لتحصيل الغرامات والمصاريف وما يجب رده بحسب اعتبار ثلاثين قرشاً بدلاً عن عشرين قرشاً وعلى ذلك صار تعديل المادة ٤٩ من قانون العقوبات كالآتي :

المادة ٤٩ تكون مدة الحبس لتحصيل الغرامات والمصاريف وما يجب رده باعتبار أربع وعشرين ساعة عن كل ثلاثين قرشاً بشرط أن لا تنقص

عن ذلك ولا تزيد عن شهر في المخالفات ولا عن ثلاثة أشهر في الجنح والجنائيات .

﴿ المادة الثانية ﴾

على ناظر الحقانية تنفيذ أمرنا هذا .

صورة المشروع المختص بتزيل ٥٠ في المائة من الرسوم القضائية .

في المواد الجنائية

نحن خديوى مصر

بعد الاطلاع على تعريفه الرسوم القضائية في المحاكم الأهلية المصدق عليها بمقتضى أمر في ٨ ربيع الثانى سنة ١٣٠٦ (١١ ديسمبر سنة ١٨٨٨) وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحقانية وموافقة رأى مجلس النظار وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين .

أمرنا بما هو آت

﴿ المادة الاولى ﴾

قد صار نقص النصف من الرسوم القضائية في المواد الجنائية .

﴿ المادة الثانية ﴾

على ناظر الحقانية تنفيذ أمرنا هذا .

حضرة طلبه بك سعودى — رأى عن المشروع الاول هو أن المادة ٤٩ من قانون العقوبات تبقى على حالها اعني أن الحبس يكون أربعاً وعشرين ساعة عن كل عشرين قرشاً لأن المخالفات والجنح والجنائيات حاصلة في الغالب من ناس أشرار ولا يصح التخفيف عنهم .

حضرة السيد توفيق أفدى البكرى — أنا أوافق على المشروع الجديد .

سعادة اسماعيل باشا محمد — وأنا أوافق على رأى حضرة السيد البكرى .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أخذت الآراء وتقرر بالأغلبية رأى حضرة السيد البكرى .

أما المشروع الثانى المتعلق بتخفيض الرسوم القضائية في المواد الجنائية

قيمة النصف فقد تصدق عليه بالاتفاق العام .

تليت أوراق الاعتذارات بحسب ترتيب ورودها وهذه صورها .

تذكرة من أحمد بك أباطه مؤرخة ٥ ذى القعدة سنة ١٣٠٩ .

عندى عن ضرورة يمنعني عن الحضور مدة أسبوع فلزم عرضه للمعلومية أقدم .

تذكرة من حضرة أحمد بك خلف الله مؤرخة ٧ شهره

أعرض لسعادتك أنه في يوم تاريخه ورد علينا خبر بالتلفراف بوفلة أخينا فالتزمنا بالقيام والتوجه حالا ولذلك حررت هذا لسعادتك للمعلومية أقدم .

تذكرة من حضرة مصطفى بك منصور مؤرخة ٣٠ مايو سنة ١٨٩٢

بكل احترام أتشرف بابتداء ما يأتى إلى أردت التوجه في يومنا هذا بأحد وابورات شركة كوك المعتاد نقل الركاب فيها فلشدة احتراق مياه النيل من اصوان الى اسنا تعذر عليهما حمل الركاب فيها سوى بالبوسنة في هذه الدفعة وهذا ما أوجب لتأخرى وببونه بالبوسنة الآتية لو تصرح من الشركة بالنقل نحضر أقدم .

تذكرة من سعادة سليمان أباطه باشا مؤرخه في ١٥ يونيو سنة ١٨٩٢ .

نقدم لسعادتك ولهيئة المجلس عذرنافى أن عندنا مهمة لزواج ولدنا ليلة الأحد وليلة الاثنين ١٩ و ٢٠ يونيو سنة ١٨٩٢ فأرجو قبول عذرى في عدم الحضور لهذا السبب أقدم .

حضرة محمود بك حسين — بما أنه تحرر للحكومة مرارا بناء على قرارات هيئة المجلس بالتعذر الحاصل للأهالى من لأمنى بيت المال والمجلس الحسبى وطلب تعديلهما عما يمنع هذا الضرر ولحد الآن لم يجز تعديلهما فأطلب مع موافقة الهيئة استعجال جهة الحكومة فيما سبق مكاتبها عنه بهذا الخصوص .

(استحسان عام)

حضرة حسين أفندى عابدين — ان فداحة الرسوم القضائية بالمحاكم الأهلية مضرة بالكثير من حقوق الأهالى لأن أرباب القضايا خصوصاً ذات القيم الصغيرة يفضلون ترك حقوقهم عن رفع الدعوى عنها وتكبد اداء تلك المصاريف .

وحيث انه تقرر في هذه الجلسة تخفيض رسوم القضايا الجنائية الى النصف
فأرجو من الهيئة أن يكتب للحكومة بالنظر في تخفيض رسوم القضايا المدنية
والتجارية منعا للضررات الحاصلة بسبب كثرتها .

(استحسان عام)

وتقرر أن الجلسة الآتية يحددها سعادة الرئيس عند وجود أشغال
لعرضها على الهيئة .

ثم ان سعادة الرئيس ختم الجلسة بقوله (ختمت الجلسة) والساعة

٥ عربي •

نمرة ٦

(حسين يسرى)

امضاء

(على شريف)

ختم

مَجْلِسُ شُورَى الْقَوَانِينِ

محضر جلسة يوم الخميس ٢٨ ذى القعدة سنة ١٣٠٩ (٢٣ يولية سنة ١٨٩٢)

الأمر العالى المشتمل على علامات الفورية والتجارة فقد أتمت فيه اللجنة التي تشكلت له أعمالها وجر طبعه وسيوزع في هذا اليوم على حضرات الأعضاء .

حضرة صوفاني بك — الثلاثة مشروعات الأولى المتعلقة بالحاكم الاهلية تشتمل على جملة تعديلات في القوانين وتنوع الاختصاصات ولذلك يلزم قبل عرضها على الهيئة أن تطبع وتوزع على حضرات الاعضاء نسخ منها قبل الجلسة التي تعرض فيها بمسافة تسع التأمّل فيما اشتملت عليه تلك المشروعات .

ومن حيث انه لا يتسنى الطبع والتوزيع ونحوه في المسافة الباقية من هذا الشهر فالذي أراه هو طبع وتوزيع تلك المشروعات ويكون نظرها في الانقضاء الصابل حتى في بحر الفترة التي بين التوزيع والانقضاء يكون حصل التأمّل فيها فلن وافق ذلك لدى الهيئة فلتقرره .

(استحسان عام)

سعادة الرئيس — اذن فلتتل الافادة نمرة ١٩ والمشروع الوارد معها ثم الافادة نمرة ٢٠ والمشروع واللائحة الواردان معها وتؤخذ آراء ورغبات الهيئة عن هذين المشروعين واللائحة .

تليت الافادة نمرة ١٩ والمشروع الوارد معها وهاتان صورتاهما .

صورة الافادة

مرسل لسعادتكم مع هذا امر عال صار تحصيله بتشكيل مجلس تأديبي لمستخذي مصلحة السجون الخارجين عن هيئة العمال على الصورة التي نبينت به بأمل عرضه على هيئة مجلس شورى القوانين واعادته لهذا الطرف مشفوعا بما تراه الهيئة المشار اليها فيه اقدم .

فتحت الجلسة (الساعة ٢ والدقيقة ٤٥ عربى) تحت رئاسة سعادة على شريف باشا رئيس المجلس وحضور ٢١ من حضرات الاعضاء .

تلى محضر الجلسة الماضية وتصدق عليه .

سعادة الرئيس — الاشغال التي وردت الى المجلس ومقتضى عرضها على الهيئة هي :

أولاً — افادة من رئاسة مجلس النظار رقم ٢٥ ذى القعدة سنة ١٣٠٩ نمرة ١٨ ومعهما الثلاث مذكرات والثلاثة مشروعات أوامر عالية الآتى بيانها .

(١) مذكرة ومشروع أمر عال يختصان بتحويل قاضى المواد الجزئية حق الحكم في الحقوق العينية لغاية عشرة آلاف غرش .

(٢) مذكرة ومشروع أمر عال يختصان برفع الدعوى مباشرة للمحكمة المدنية والتجارية والاستغناء عنه برفع الدعوى مباشرة للمحكمة .

(٣) مذكرة ومشروع أمر عال يشتملان على تعديل المادتين ٤ و ٦ من الدكرتين الصادر بتشكيل المحاكم الجزئية وتحويل تلك المحاكم حق النظر في كافة الجنج .

ثانياً — افادة من رئاسة مجلس النظار في تاريخه نمرة ١٩ ومعهما مشروع أمر عال بتشكيل مجلس تأديبي لمستخذي مصلحة السجون الخارجين عن هيئة العمال .

ثالثاً — افادة من الرئاسة المشار اليها في تاريخه نمرة ٢٠ ومعهما مشروع أمر عال ولائحته يشتملان على الكيفية التي بها تتركب الآلات البخارية داخل المدن .

تلك هي الأشغال التي وردت للمجلس بعد الجلسة الماضية أما مشروع

صورة المشروع

مشروع امر عال

يتضمن لأئحة تأديبيه لخدمة السجون الخارجين عن هيئة العمال .

نحن خديو مصر

بناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية ومواقفة رأى مجلس النظار وبعد اخذ رأى مجلس شورى القوانين

أمرنا بما هوآت

﴿ المادة الاولى ﴾

كل من ارتكب من مستخدمى مصلحة السجون الخارجين عن هيئة العمال اثناء نأدية وظيفته امرا مخلالاً للوائح او قصر فى اداء واجباته بأى وجه من الوجوه يجوز احالته على مجلس تأديبي بناء على طلب المأمور التابع اليه او يؤلف المجلس المذكور من رئيس وعضوين ينتخبهم فى كل مرة مفتش عموم السجون او الموظف النائب عنه ولمفتش عموم السجون ان يأمر بمنع المستخدم لحال على مجلس التأديب عن مبارحة مركز اشغاله الى ان يصدر قرار نهائى بخصوصه .

﴿ المادة الثانية ﴾

الجزاءات التى لمجلس التأديب ان يوقعها هى .

اولا - الحبس فى محل الشغل مع الحرمان من المرتب مدة لا تتجاوز شهرا واحدا .

ثانيا - الحبس فى احد الاماكن المعتدة لسجون المصلحة مدة لا تتجاوز شهرين يشغل فى اثنائها المستخدم باعمال جبرية اولا يشغل وذلك مع عدم الاخلال بالعقوبات الاشد للقررة بقانون العقوبات .

﴿ المادة الثالثة ﴾

يطلب المتهم امام مجلس التأديب للمدافعة عن نفسه وتدون اجابات المتهم وشهادات الشهود فى محضر محرره أحد أعضاء المجلس ويوقع عليه الرئيس

﴿ المادة الرابعة ﴾

القرارات التى تصدر من المجلس ينبغي أن تكون مبينة الأسباب

وترسل فى مسافة أربع وعشرين ساعة الى مفتش عموم السجون مع المحضر وباقي الاوراق التى توجد .

﴿ المادة الخامسة ﴾

اذا كان الجزاء المحكوم به هو الذى دون بالفقرة الاخيرة من المادة الثانية فيعرض قرار مجلس التأديب على مجلس مخصوص يؤلف تحت رئاسة وكيل نظارة الداخلية ويكون عضواه مفتش عموم السجون وأحد المستشارين الخديوين للتصديق منه عليه

وعند عدم تصديق المجلس المخصوص على القرار له أن يحكم نهائياً بصفة استتافية

وفى هذه الحالة يجوز لهذا المجلس المخصوص أن يسمع أقوال المتهم والشهود ثانيا اذا رأى لزوما لذلك

أما اذا كان الجزاء الذى حكم به مجلس التأديب غير مادون بالفقرة المنوه عنها فلمفتش عموم السجون الحق فى التصديق على القرار أو تعديله .

﴿ المادة السادسة ﴾

يجوز للمأمورى السجون أن يوقعوا على كل مستخدم من المستخدمين الخارجين عن هيئة العمال الجزاءات الآتية .

أولا - قطع المرتب مدة لا تتجاوز ثلاثة أيام

ثانياً - الحبس فى مركز الاشغال مدة لا تتجاوز الثمانية أيام ومع ذلك على المأمورين المذكورين أن يخطروا بذلك حالا مفتش عموم السجون وهوله نقض الجزاء أو تخفيفه

﴿ المادة السابعة ﴾

على ناظر الداخلية تنفيذ أمرنا هذا

حضرة عوض بك سعد الله - هذا المشروع فى محله وأنا أصدق عليه

حضرة السيد توفيق افندى البكرى - وأنا أصدق عليه أيضاً

(استحسان عام)

تليت الافادة غرة ٢٠ والمشروع واللائحة الواردان معها وهاته صورها .

ثانياً — رسم نسبي بحسب قوة الآلة التي يديرها القزان وستحدد قيمة هذا الرسم في اللائحة

﴿ المادة السادسة ﴾

يجب على أصحاب القزانات التي تكون مركبة عند صدور أمرنا هذا في إحدى المدن المنصوص عليها في المادة الأولى أن يبلغوا عنها مصلحة التنظيم كتابة على ورق تمغه وذلك في ميعاد ستين يوماً تضى من تاريخ أمرنا هذا فإذا اتضح لندوب نظارة الاشغال العمومية الذي يرسل لمعاينة القزان المبلغ عنه أن القزان مركب بحسب شروط رخصة سابق اعطاؤها فيستمر استعمالها الى أن تتناولها أحكام المادة الرابعة من أمرنا هذا بشرط أن لا تتجاوز مدة الاستعمال المذكور ثلاث سنين وعند ذلك تجرى عليها أحكام التجربة المقررة في لائحة القزانات البخارية

﴿ المادة السابعة ﴾

كل قزان مركب بدون رخصة أو مغاير تركيبه شروط الرخصة المقررة يكلف صاحبه باتباع أمرنا هذا في فترة لا تزيد عن ستين يوماً من تاريخه

﴿ المادة الثامنة ﴾

لندوب نظارة الاشغال العمومية المنوط بملاحظة القزانات الحق بالدخول الى المحل المركب فيه القزان كلما اقتضت الحال ليتمكن بذلك من الوقوف على ما اذا كان تركيب القزان مطابقاً لاحكام الرخصة المعطاة لصاحب ذلك القزان

﴿ المادة التاسعة ﴾

كل الآلات البخارية التابعة لمصالح الحكومة تناط بملاحظتها بموظفي ومندوبي تلك المصالح

﴿ المادة العاشرة ﴾

من يخالف حكماً من أحكام المادة الأولى والرابعة والسادسة والسابعة يعاقب بغرامة قدرها من ٥٠ الى ١٠٠ قرش صاغ من غير اخلال بقفل العمل للوضوح فيه القزان الذي وقعت بشأنه المخالفة

﴿ المادة الحادية عشرة ﴾

تلقى جميع الأوامر العالية واللوائح والتعليمات الصادرة قبل أمرنا هذا فيما يختص بتركيب الآلات البخارية في مدن القطر المصري

صورة الافادة

مرسل لسعادتكم مع هذا مشروع أمر عال ولائحة صار تحضيرها فيما يختص بتركيب الآلات البخارية في المدن بامل عرضهما على هيئة مجلس شوري القوانين واعادتهما مشفوعين بما تراه فيهما افندم .

صورة مشروع الأمر

ترجمة مشروع أمر عال عن القزانات البخارية المستعملة في مدن القطر المصري

﴿ المادة الأولى ﴾

لا يجوز وضع قزان بخارى ولا استعماله في أية مدينة من مدن القطر المصري يتجاوز عدد سكانها (بحسب تعداد سنة ١٨٨٢) ستة آلاف نسمة سواء كان القزان جديداً أو قديماً ثابتاً أو متحركاً الا برخصة يعطيها الندوب الذي تسيه نظارة الاشغال العمومية الي طالب استعمال ذلك القزان

﴿ المادة الثانية ﴾

يجب أن يكون طلب الرخصة واعطاؤها منطبقين على القاعدة المدونة في لائحة القزانات البخارية المنوه عنها في المادة الثانية عشرة من أمرنا هذا

﴿ المادة الثالثة ﴾

لا يجوز التصريح بإدارة قزان الا اذا روعيت في وضعه واختياره الشروط التي ستقرر في اللائحة

﴿ المادة الرابعة ﴾

تعاد التجربة المقررة في لائحة القزانات البخارية في حالة من ثلاث حالات الأولى اذا تجدد تركيب قزان سبق استعماله الثانية اذا أحدث في القزان اصلاحات مهمة الثالثة اذا أعيد استعماله بعد عطلة طويلة أما الفترة بين تجربة وأخرى فلا يجوز قط أن تتجاوز ثلاث سنين وعلى صاحب القزان أن يطلب إعادة التجربة قبل انتهاء هذه الفترة

﴿ المادة الخامسة ﴾

لا تعطى الرخصة الا اذا دفع صاحب القزان الرسوم الآتية وهي

أولاً — رسم ثابت قدره جنيه مصري واحد يدفع قبل النظر في طلب التصريح وهذا الرسم يدفع أيضاً عن طلبات تجديد التجربة للنصوص عليها في المادة الرابعة

﴿ المادة الثانية عشرة ﴾

يلحق بأمرنا هذا لائحة يضعها ناظر الأشغال العمومية لتنفيذ أحكام المواد المتقدم ذكرها

﴿ المادة الثالثة عشرة ﴾

على ناظر الأشغال العمومية تنفيذ أمرنا هذا .

صورة اللائحة

مشروع لائحة عن القزانات البخارية المستعملة في مدن القطر المصري .

﴿ للمادة الأولى ﴾

لا يجوز إعطاء أى تصريح بإدارة قزان في المدن التي يتجاوز عدد سكانها ٦٠٠٠ نفس الا بعد تقديم طلب من صاحب الشأن الى مصلحة التنظيم التابعة لها المدينة المطلوب التصريح فيها وبعد أن تتحقق المصلحة من استيفاء جميع أحكام هذه اللائحة .

﴿ المادة الثانية ﴾

يحرر طلب الرخصة المذكور في المادة الأولى على ورق تمغة مبيناً فيه الايضاحات الآتية :

أولاً — اسم المعمل المصنوع فيه القزان .

ثانياً — المدينة والنقطة اللتان يراد وضعه فيهما .

ثالثاً — أوصاف اجمالية عن شكل القزان .

رابعاً — نمرة كل من القزانات اذا تعددت في نقطة واحدة .

خامساً — نوع الصناعة والغاية المخصص لها القزان .

﴿ المادة الثالثة ﴾

الرخصة المعلقة بموجب هذه اللائحة إنما هي عن القزانات نفسها ما دام القزان مولداً بخارياً قد ينشأ عنه الانفجار ولا يحتاج صاحب القزان الى رخصة أخرى اذا أراد تشغيله أو ممارسة صناعته لإدارة طاحون أو رفع المياه أما اذا أراد ممارسة صناعة أخرى فعليه أن يبرهن لمصلحة التنظيم قبل الحصول على الرخصة أن نظارة الداخلية قد صرحت له بممارسة هذه الصناعة للمستعمل القزان من أجلها .

﴿ المادة الرابعة ﴾

تنقسم القزانات البخارية الموضوعة في محلاتها الى ثلاثة أنواع وهذا الترتيب هو بحسب حاصل ضرب مكعب حجم القزان جميعه (وفيه الغلايات ومواسير التغذية دون مواسير الانجره النقية) فيما زاد من درجات حرارة الماء بالسنتغراد (الموازى للضغط المرقوم مقداره على الصفيحة النحاسية التي في ظاهر القزان المنصوص عليها في المادة الحادية عشرة عن مائة درجة من درجات الحرارة طبقاً للجدول الملحق بهذه اللائحة واذا تعددت القزانات وكانت متصلة بعضها ببعض إما مباشرة أو بتوسط وأريد استعمالها معاً في نقطة واحدة فلمعرفة حاصل الضرب النوه عنه آنفاً يؤخذ مجموع حجوماتها جميعاً فاذا تجاوز حاصل الضرب مائتين فالقزان يعد من النوع الأول واذا لم يتجاوز المائتين فهو من النوع الثاني واذا لم يتجاوز الخمسين فهو من النوع الثالث .

﴿ المادة الخامسة ﴾

يجب اتباع الأحكام الآتية فيما اذا كان القزان من النوع الأول وهذه الأحكام هي : يوضع القزان خارجاً عن جميع أماكن السكن وجميع للعامل التي فوقها منازل ولا يجوز أن يكون القزان موضوعاً على بعد أربعة أمتار على الأقل عن أى محل من محلات السكن أو عن حد الأرض المقام عليها القزان واذا كان القزان بعيداً عن محل السكن أو حد الأرض أقل من خمسة عشر متراً يجب أن يجعل بينه وبينهما حائط للوقاية بناؤه متين من آجر مستوى (طوب احمر) أو من ديش ومونة مصنوعة من جير فاصلاً محل السكن أو حد الأرض عن أية نقطة من القزان ولا يتجاوز ارتفاعه متراً واحداً عن أعلى نقطة من القزان ويجعل سمكه بقدر ثلث ارتفاعه على الأقل ولا ينقص عرضه في أعلاه عن متر واحد ويجب أن يكون بينه وبين محل السكن أو سور الأرض فضاء عرضه ثلاثون سنتيمتراً على الأقل ويجوز جعل مسافة الأربعة أمتار المذكورة آنفاً مترين وجعل مسافة خمسة عشر متراً مسبعة أمتار فيما اذا كان القزان موضوعاً في مغارة تحت الأرض وكان جزؤه العلوى أحط من مستوى حد الأرض أو محل السكن بمتراً واحداً .

﴿ المادة السادسة ﴾

اذا كان القزان من النوع الثاني يجوز وضعه في معمل بشرط أن لا يكون المعمل جزءاً من محل سكن وأن يكون الموقد منفصلاً عن محلات السكن أو حد الأرض بفضاء قدره متران على الأقل .

﴿ المادة السابعة ﴾

إذا كان القزان من النوع الثالث يجوز أيضا وضعه في معمل ولو كان المعمل جزءا من محل السكن وأما الموقد فيضله عن محل السكن أو حد الأرض فضاء قدره نصف متر على الأقل .

﴿ المادة الثامنة ﴾

إذا كان القزان متنقلا يجوز استعماله في أية نقطة من النقطة ولو كانت تلك النقطة جزءا من محل السكن ويراد بالقزان المنقل كل قزان بخارى يسهل تحويله من موضع إلى آخر ولا يستدعى استعماله في نقطة معينة إقامة أي بناء من الأبنية وكان في تلك النقطة موقنا .

﴿ المادة التاسعة ﴾

يجرب القزان في المحل المراد استعماله فيه بحضور مندوب من نظارة الأشغال العمومية وتحت مناظرته .

﴿ المادة العاشرة ﴾

يجرب القزان بأن يحمل ضغطا مائيا يزيد عن الضغط الحقيقي الذي لا يجوز أن يتعداه قط في أثناء استعماله ويستديم الضغط المائي طول المدة التي يستغرقها فحص القزان ومعاينة جميع أجزائه وهو (أي الضغط المائي) إذا أريد ازدياده يجب أن تكون الزيادة بالسنتيمتر المربع معادلة للضغط الحقيقي للقزان وهذه الزيادة لا تنقص قط عن نصف كيلو جرام ولا تتعدى ستة كيلو جرامات وليس من الضروري أن يجرب القزان وملحقاته معافى آن واحد بل تجرب هذه الملحقات على حدة فليس الواصل بينها إلا مواسير موضوعة في ظاهر الموقد وبجاري الحرارة ويسهل فكها للتجربة أما العدد اللازم لعملية التجربة فتقدمها نظارة الأشغال العمومية .

وأما أجره الصانع فعلى طالب التجربة أي صاحب القزان .

﴿ المادة الحادية عشرة ﴾

إذا جرب القزان أو جزء منه وتبين أنها جميعا مستوفاة شروط المتانة فتوضع في ظاهر كل منها صفيحة تدل على مقدار الضغط الحقيقي الذي لا يجوز أن يتعداه البخار معتبرا عن ذلك الضغط بالكيلو جرام للسنتيمتر المربع ويحفر أيضا في الصفيحة ثلاثة أعداد يدل أولها على اليوم وثانيها على الشهر وثالثها على السنة التي تمت فيها التجربة وبعد وضع القزان في محله يجب أن تكون إحدى هذه الصفائح ظاهرة للعيان .

﴿ المادة الثانية عشرة ﴾

يجب أن يكون لكل قزان صماما من أي بلقان لتصريف البخار عند بلوغ الضغط الحقيقي (المبين في الصفيحة المذكورة آنفا) نهايته القصوى ويجب أن تكون فتحة كل من الصمامين مناسبة لحفظ بخار القزان في درجة من الضغط لا تتعدى المقدار المقرر له وصالحه لتخفيف البخار منه مباشرة أو بتوسط (أي برفع ضاغط الصمام عند الاقتضاء) مهما كانت قوة الحرارة في القزان ويجوز أن يجعل في القزان عدة صمامات يتصرف منها بمقدار البخار المقتضى صرفه .

﴿ المادة الثالثة عشرة ﴾

يجب أن يكون لكل قزان مانو متر صحيح لا عيب فيه يوضع برأى من الوقاد (العطشجي) وله درجات تدل على ضغط البخار الحقيقي في القزان بالكيلو جرام وعليه إشارة ظاهرة جدا يعلم منها منتهى ذلك الضغط .

﴿ المادة الرابعة عشرة ﴾

يجب أن يكون لكل قزان جهاز حيز (صماما أو حبسا أي بلف) متحرك حركة نسبية وموضوع عند مرتبط ماسورة التغذية المناسبة لذلك الجهاز .

﴿ المادة الخامسة عشرة ﴾

يجب أن يكون للقزان صمام أو حنفية لتوقيف البخار يختار وضعها عند منشأ الماسورة الموصلة البخار أي فوق القزان عينه .

﴿ المادة السادسة عشرة ﴾

كل جزء تماس للنار يجب تندية مسطحه المقابل بالماء ويجب أن يكون سطح الماء في القزان كيفما كانت الحال أعلى من الخط البالغ إليه اللهب بستة سنتيمترات على الأقل حتى لا يحتاج بذلك إلى التندية المذكورة ويبين هذا السطح تبيينا طاهرا بجوار زجاجة البيان المنوة عنه في المادة الآتية ولا تشمل أحكام هذه المادة ماسورة الأبخرة النقية لأنها بمنزل عن القزان ولا الأجزاء التي بحسب وضعها لا تصل إليها حرارة النار مهما اشتد استعارها إلى درجة الاحمرار كالأنابيب مثلا والمداخن الثانوية المجتازة بمستودع البخار دافعة بدخاها إلى المدخنة الكبرى مباشرة .

﴿ المادة السابعة عشرة ﴾

يجعل لكل قزان جهازان منفصل أحدهما عن الآخر يستعمل بهما على ارتفاع الماء فيه ويوضعان برأى من العامل المنوط بتغذية ذلك القزان ويكون أحدهما هذين الجهازين البوبة من زجاج يسهل تنظيفها وإبدالها بأخرى عندئذ

احدها تاباً لنظارة الاشغال العمومية أما محضر المخالفات فتسلم صورته الى المخالف وتلصق على محل الآلة اذا كان المخالف غائباً بشرط ذكر ذلك جميعه في المحضر المذكور .

﴿ المادة الثانية والعشرون ﴾

على مدير عموم المدن والمباني تنفيذ هذه اللائحة .

حضرة طلبه بك مسعودى — الاوفق تأخير نظر هذه اللائحة الى جلسة بكون فيها سعادة اسماعيل باشا محمد .

حضرة صوفانى بك — ان القصد من المشروع واللائحة هو الاحتراس من خطرات القزانات البخارية التى تكرر ضررها وليس هناك ما يستلزم لتأخير نظرها فلذلك أنا مصدق عليها .

سعادة أدم باشا — وأنا أصدق على رأى حضرة صوفانى بك .

حضرة مصطفى بك خليفة — أنا من رأى حضرة طلبه بك .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أخذت وتقرر بالأغلبية رأى حضرة صوفانى بك .

حضرة غمراوى بك — حيث إن الفرض من اللائحة المذكورة هو الوقاية من خطرات الآلات البخارية والآلات البخارية لم تكن تعلق الاهالى فقط بل للاجانب منها بكثرة فاذا وافق فليكتب للحكومة بأن اللائحة المذكورة تكون شاملة للآلات البخارية تعلق الاجانب كالاهالى .

(استحسن)

وتقرر أن الجلسة تكون الساعة ٣ من يوم السبت بعد باكر للنظر في مشروع علامات الفورية والتجارة .

ثم ان سعادة الرئيس ختم الجلسة بقوله (ختمت الجلسة) والساعة ٦

نمرة ٧ امضاء (حسين يسرى) ختم (على شريف)

الاقتضاء غير أن فى القزانات العمودية الوضع والعظيمة الارتفاع يستغنى عن الانبوبة بجهاز يستدل منه ذلك العامل على ارتفاع ماء القزان .

﴿ المادة الثامنة عشرة ﴾

عند تقديم صاحب القزان طلب الرخصة للنوّه عنه فى المادة الاولى يجب عليه أن يدفع الى الخزينة التى تعينها مصلحة التنظيم قبل النظر فى الطلب المذكور رسماً قدره جنيه مصرى واحد وهو للنصوص عليه فى المادة الخامسة من الأمر العالى ويجرى مثل ذلك عند توريد الرسم الذى قدره جنيه مصرى واحد المقرر فى المادة المذكورة من الأمر العالى الخاص بطلب تجديد التجربة .

﴿ المادة التاسعة عشرة ﴾

خلاف الرسم للنوّه عنه فى المادة الثامنة عشرة يجب على طالب الرخصة عملاً بالمادة الخامسة من الأمر العالى أن يدفع الى الخزينة التى تعينها مصلحة التنظيم قبل اعطاء الرخصة رسماً عن أية آلة بخارية يراد ادارتها ببخار القزان المطلوبة عنه الرخصة ويكون هذا الرسم النسبى بحسب كل حصان من قوة تلك الآلة فهو خمسة جنيهات مصرية عن كل آلة قوتها من حصان واحد الى عشرة أحصنة فاذا تجاوزت قوة الآلة عشرة أحصنة يؤخذ عن كل حصان مما زاد رسم قدره خمسمية مليم ولا يؤخذ الرسم المذكور عند طلب إعادة التجربة ولا عن آلات الرى الرافعة التى سبق ان ارباها دفعوا رسماً عنها بموجب الأمر العالى الصادر فى ٨ مارس سنة ١٨٨١ .

﴿ المادة العشرون ﴾

تؤخذ الرخصة من مصلحة التنظيم التابعة له المدينة المراد استعمال القزان فيها ولا يكلف الطالب برسم آخر غير ما ذكر فى اللادتين الثامنة عشرة والتاسعة عشرة .

﴿ المادة الواحدة والعشرون ﴾

يناط اثبات المخالفات (فيما يختص بهذه اللائحة) بمهندسى التنظيم والمهندسين المعينين من نظارة الاشغال العمومية لاشغال الآلات البخارية ومندوبى البوليس ويشترط وقوف اثنين من المندوبين على المخالفة ويكون

مَجْلِسُ شُورَى الْقَوَانِينِ

محضر جلسة يوم السبت غرة ذى الحجة سنة ١٣٠٩ (١٥ يونية سنة ١٨٩٢)

بناء على ما قرره الهيئة بمجلسه يوم السبت ١٨ يونية سنة ١٨٩٢ قد اجتمعنا نحن وحضرات أعضاء اللجنة في يوم الاثنين ٢٠ يونية سنة ١٨٩٢ وتلونا مشروع الأمر العالى المختص بعلامات الفاوريقة والتجارة مادة ثمانية وما روى تعديله قد تعمل بالكيفية المبينة بالنسخة المرفقة مع هذا الواضح بها أسباب التعديل وقد رأيت اللجنة أن تعرض على الهيئة بلزوم سن قانون لحفظ حقوق المخترعين بالصفة المبينة بالنسخة المذكورة واقتضى ترفيحه لسماعتكم أقدم .

فتحت الجلسة الساعة ثلاثة عشرين تحت رئاسة سعادة على شريف باشا رئيس المجلس وبحضور ٢٢ من حضرات الاعضاء .
تلى محضر الجلسة الماضية وتصدق عليه .
سعادة الرئيس — من حيث أن اللازم عرضه في هذه الجلسة هو تقرير اللجنة التي تشكلت لفحص مشروع علامة الفاوريقة والتجارة فتللت افادة حضرة رئيس اللجنة والتقارير وتؤخذ آراء ورغبات الهيئة فيهما .
تلئت الافادة وهذه صورتها :

تلى من التقرير لحد المادة ٢٢ أصلا ومعدلا وتقرر باتفاق الآراء بموافقة ما رأته اللجنة وهذه صورة ما تلى :

مشروع قانون بشأن علامات الفاوريقة والتجارة

تعديل اللجنة

أصل المشروع

الباب الاول

في علامات الفاوريقة والتجارة

الفصل الاول

في حق ملكية العلامات

(المادة الأولى)

على أصلها

(المادة الأولى)

تعد من علامات (ماركات) الفاوريقة والتجارة الاشارات الظاهرية التي توضع على مصنوعات الفاوريقة أو على أشياء تجارية لتمييزها عن غيرها وقد

التعديل	الاصل
﴿ المادة الثانية ﴾	تكون عبارة عن اسم صاحب الفاورقة أو التاجر أو عنوانه التجارى أو اسم محله أو المدينة أو الجهة التى تحصل فيها الصناعة والتجارة أو عبارة عن علامات وأوائل أسماء وأرقام وحروف ورموز وطقراءات وثقوش أو ثمقات وأشكال وتصويرات وشارات ورسومات ووعاءات وغلافات واختام ولف وبالاجمال كافة الاشارات الظاهرة قليلا أو كثيراً المتصلة بالتصاقا كلياً أو جزئياً بالمصنوعات والاشياء المعلقة للتجارة .
على أصلها	﴿ المادة الثانية ﴾ يجوز وضع العلامة على الوعاءات أو الغلافات أو على نفس الاشياء المراد تمييزها .
﴿ المادة الثالثة ﴾	﴿ المادة الثالثة ﴾
على أصلها	لا تعتبر من علامات الفاورقة أو التجارة . اولا : الحروف والكلمات والاسماء والاشارات الميزة المستعملة لدى الحكومة أو التى يجب أن تستعملها . ثانياً . أشكال المصنوعات التى يصطلح عليها أرباب الفاورقات . ثالثا : لون المصنوعات . رابعا : العبارات أو الجمل التى صارت مستعملة عند العموم . خامسا : البيانات المستعملة للايضاح عن نوع المصنوعات أو الجنس التابعة له . سادسا : الرسومات أو العبارات المخالفة للآداب .
﴿ المادة الرابعة ﴾	﴿ المادة الرابعة ﴾
على أصلها .	يكون للصانع أو التاجر الذى يقوم بالشروط المقررة في هذا القانون الملكية المطلقة فيما يختص بالعلامة ويكون له الحق أيضا في أن يعارض في استعمال أية علامة أخرى ينشأ عنها عدم التمييز بين مصنوعاته وغيرها .
﴿ المادة الخامسة ﴾	﴿ المادة الخامسة ﴾
على أصلها	يكتسب الصانع حق الانفراد بملكية العلامة بالنسبة لكل من يتعاطى صناعة من نوع صناعته .

الاصـل	التعديـل
﴿ المادة السادسة ﴾	﴿ المادة السادسة ﴾
تنقل ملكية العلامة الى الورثة ويجوز نقلها بعقد أو بناء على وصية .	على أصلها
﴿ المادة السابعة ﴾	﴿ المادة السابعة ﴾
التنازل عن المحل أو تأجيـره يشمل التنازل عن العلامة أو تأجيرها ويكون للمتنازل له الحق في استعمال العلامة التي تنقل على المحل ولو كانت اسماً علماً واستخدمها كالمتنازل بدون تقييد غير الذي يكون منصوصاً عليه صراحة في عقد البيع أو التنازل وذلك اذا لم يوجد اشتراط مخالف لما ذكر .	على أصلها
﴿ المادة الثامنة ﴾	﴿ المادة الثامنة ﴾
لا يكتسب منه تنقل اليه العلامة حق استعمالها الا اذا سجل التنازل في قلم كتاب المحكمة التي سبق قيد العلامة فيها .	على أصلها
﴿ المادة التاسعة ﴾	﴿ المادة التاسعة ﴾
لا تعتبر العلامة مستعملة وتنشأ عن استعمالها حقوق الملكية المصـرح بها في هذا القانون الا اذا ملـم قلم كتاب المحكمة لصاحبها نسخة من المحضر المذكور فيما يأتي .	على أصلها
﴿ المادة العاشرة ﴾	﴿ المادة العاشرة ﴾
وقاية حقوق صاحب الفاوريقة والتاجر في استعمال العلامة دون غيرها تستمر عشر سنين فقط ويجوز امتداد كل مدة عشر سنين لمدة أخرى مساوية لها بالتوالي الى مالا نهايه بشرط أن تستوفي في جميع الاحوال الاجراءات اللازمة.	على أصلها

الفصل الثاني

في الاجراءات اللازمة لاكتساب ملكية العلامة

الاصـل	التعديـل
﴿ المادة الحادية عشرة ﴾	﴿ المادة الحادية عشرة ﴾
كل من يريد الحصول على ملكية علامة فورية او تجارة يجب عليه ان يقرر ذلك في قلم المواد التجارية بالمحكمة الابتدائية المختطة التي يوجد بدائرتها المحل الاصلى للفورية او التجارة .	على أصلها
﴿ المادة الثانية عشرة ﴾	﴿ المادة الثانية عشرة ﴾
يجب ابداع ما يأتي وقت التقرير .	على أصلها :

(الأصل)	(التعديل)
<p>اولا — نموذجين من العلامة المراد استعمالها .</p> <p>ثانيا — صورتين من وصف العلامة والاشارة المميزة اذا كانت صورة او رموزا ويرفق بهما بيان نوع مصنوعات الفوريقة أو الأشياء التجارية المقضى وضع الصور والرموز عليها .</p>	<p>﴿ المادة الثالثة عشرة ﴾</p> <p>على أصلها .</p>
<p>﴿ المادة الثالثة عشرة ﴾</p> <p>يتحرر محضر بالتقرير والايذاع في دفتر مخصوص لهذا الغرض مكون من ورق متموغ ويصير تميزه والتوقيع عليه من رئيس المحكمة ويشمل هذا المحضر تاريخ حصول التقرير والايذاع ببيان اليوم والساعة ويوقع عليه رئيس المحكمة أو قاضي الامور الوقتية عند غيابه ثم الكاتب الاول وصاحب التقرير ويعطي في الحال لصاحب الشأن صورة كل من المحضر المذكور ومن الورقة المشتملة على وصف العلامة والاشارة المنصوص عليها في المادة الثانية عشرة لتكونا له حجة على من يقلد تلك العلامة .</p>	<p>﴿ المادة الرابعة عشرة ﴾</p> <p>على أصلها .</p>
<p>﴿ المادة الرابعة عشرة ﴾</p> <p>تكتسب الاولوية في ملكية العلامة على حسب يوم وساعة حصول التقرير والايذاع .</p> <p>﴿ المادة الخامسة عشرة ﴾</p> <p>يؤخذ رسم قدره ثلاثمائة قرش على تحرير التقرير وحصول الايداع وكتابة المحضر وتسليم الصورتين المذكورتين في المادة الثالثة عشرة .</p>	<p>﴿ المادة الخامسة عشرة ﴾</p> <p>على أصلها فقط تستبدل كلمة (ثلاثمائة قرش) ب (من مائة الى ثلاثمائة قرش بحسب حالة الصنف)</p>
<p>﴿ المادة السادسة عشرة ﴾</p> <p>تبقى العلامة والورقة المشتملة على وصفها في قلم كتاب المحكمة ويجوز لكل انسان الاطلاع عليهما بشرط دفع رسم قدره خمسون قرشا .</p>	<p>على أصلها ويزاد عليها الفقرة الآتية :</p> <p>وتجوز أيضاً لمن يريد أخذ صورتيهما ان يأخذها بمصاريف على طرفه سواء كان ذلك بالفوتوغراف (آلة التصوير) أو غيرها .</p>

الباب الثاني

في أسماء الفوريقات والتجارة

(التعديل)

(الأصل)

﴿ المادة السابعة عشرة ﴾

﴿ المادة السابعة عشرة ﴾

على أصلها .

اسم صاحب الفوريقة أو التاجر وعنوان الشركة أو المحل أو الفوريقة أو البيت الذي يتجر في أصناف معينة كل ذلك يعتبر ملكية ليسرى عليها مفعول هذا القانون .

(الأصل)	(التعديل)
﴿ المادة الثامنة عشرة ﴾	(للمادة الثامنة عشرة)
إذا اتخذ صاحب فوديقة أو تاجر تجارة أو صناعة وعين لها اسماً أو عنواناً ثم أراد آخر أن يشتغل بتلك الصناعة أو التجارة ويستعمل الاسم أو العنوان بعينه وجب عليه أن يحدث فيه تغييراً يميزه بصورة ظاهرة عن الاسم أو العنوان المستعمل من قبل .	على أصلها .
﴿ المادة التاسعة عشرة ﴾	﴿ المادة التاسعة عشرة ﴾
ليكن اشركات المساهمة مالا فراد من الرأيا وعليها ما عليهم من الواجبات .	على أصلها ويزاد عليها عبارة (مع عدم الاخلال بأحكام المادة (٤١) من قانون التجارة الاهلى) .
﴿ المادة العشرون ﴾	﴿ المادة العشرون ﴾
إذا كان للمحل التجارة أو الصناعة اسم لا يشاركه آخر في استعماله لئلا فيه من حقوق الملكية ثم تعطل هذا المحل عن العمل يزول حقه في استعمال هذا الاسم	على أصلها .
﴿ المادة الحادية والعشرون ﴾	﴿ المادة الحادية والعشرون ﴾
الاجراءات المقررة في الفصل الثاني من الباب الأول لا تسرى على اسم صاحب الفوديقة أو التاجر فيما يختص بالتمتع بالحقوق للنصوص عليها في هذا القانون الا اذا كان الاسم جزءاً من العلامة .	على أصلها

الباب الثالث

في الاختصاصات والمقوبات

﴿ المادة الثانية والعشرون ﴾	﴿ المادة الثانية والعشرون ﴾
تختص المحاكم المختلطة بالحكم في الدعاوى المدنية والجنائية التي ترفع بسبب مخالفة هذا القانون اذا كان الأخصام من تبعية الدول الاجنبية وكانت الدعوى من وطني على أجنبي أو بالعكس أما اذا كان الأخصام من رعايا الحكومة المحلية فيكون الحكم في تلك الدعاوى بالمحاكم الأهلية .	تختص المحاكم المختلطة دون غيرها بالحكم في كافة الدعاوى المدنية والجنائية التي ترفع بسبب مخالفة أحكام هذا القانون أيا كانت تبعية الأخصام
تليت المادة (٢٣) وهذه صورتها	
﴿ المادة الثالثة والعشرون ﴾	﴿ المادة الثالثة والعشرون ﴾
على أصلها فقط تستبدل مقدمة الفقرة الاولى بما يأتي :	يعاقب بغرامة من خمماية قرش الى خمسة آلاف قرش وبالحبس من خمسة عشر يوماً الى سنة

(الأصل)

أولاً — من قلد أو غير بأى كيفية من الكيفيات علامة فورية أو تجارة

ثانياً — من وضع على مصنوعاته أو أوراق تجارته علامة الغير أو اسمه ثالثاً — من باع أو عرض للبيع أصنافاً وضعت عليها علامة مقلدة أو وضعت عليها علامة صحيحة بطريق الغش أو ساعد في بيع ذلك أو في تداوله وهو يعلم أن العلامة مقلدة أو وضعت بطريق الغش

رابعاً — من باع أو عرض للبيع علامة مقلدة أو علامة صحيحة بغير علم صاحبها أو ساعد في بيع ذلك وهو يعلم أن العلامة مقلدة أو أنها صحيحة ولكن صاحبها يجهل بيعها أو تعريضها للبيع وتضاعف هذه العقوبات في حالة العود الى ارتكاب الجنحة.

سعادة حسن حلمى باشا — الاوفق أن تجعل الغرامة من مائتين وخمسين قرشاً الى الفين وخمسمائة قرش .

سعادة صفوت باشا — الاوفق بقاء تعديل اللجنة على حاله

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء

أخذت وتقرر بالاغلبية بالموافقة على تعديل اللجنة

تلى باقى تقرير اللجنة وتصدق عليه بالاتفاق العام بما فيه من طلب مكاتب الحكومة بسن قانون لحفظ حقوق المخترعين وهذه صورة ذلك .

﴿ المادة الرابعة والعشرون ﴾

على أصلها

﴿ المادة الخامسة والعشرون ﴾

على أصلها

﴿ المادة السادسة والعشرون ﴾

على أصلها ويزاد عليها الفقرة الآتية :

أما اذا قدم الكتابة المذكورة لصاحب العلامة المقلدة فيكون لصاحب العلامة الحق في رفع الدعوى على اولئك المقلدين اذا كانوا موجودين في

﴿ المادة الرابعة والعشرون ﴾

تعتبر اللجنة واقعة ولو لم توضع العلامة المقلدة على كافة الاشياء التى يلزم وضعها عليها بل يكتفى في ذلك بوضع العلامة المقلدة على شىء واحد .

﴿ المادة الخامسة والعشرون ﴾

مجرد الشروع في التقليد لا يترتب عليه الا اطلاق الآلات التى كان مرزماً استعمالها للتقليد خاصة

﴿ المادة السادسة والعشرون ﴾

من باع أو عرض للبيع بضائع وضعت عليها علامة بغير حق أو علامة مقلدة وهو لا يعلم بالتقليد أو بعدم الاحقية في وضع العلامة ولم يكن له قصد سوء يلزم بان يقدم لصاحب الفورية أو للتاجر المالك للعلامة ملكاً صحيحاً

الاصل

كتابة تتضمن بيان أسماء عنوانات الشخص أو الاشخاص الذين باعوا له البضاعة أو احضروها له مع التوضيح عن الوقت الذى ابتدىء فيه بتصرفها فاذا امتنع عن ذلك جاز اقامة دعوى التقليد عليه شخصياً.

﴿ المادة السابعة والعشرون ﴾

البضائع التى وضعت عليها علامة مقلدة وتوجد فى حوزة المقلد أو فى حوزة وكلائه تضبط وتباع ويؤخذ من ثمنها قيمة الرسوم والغرامة والتعويضات المستحقة لمن لحق به ضرر وما يبقى بعد ذلك يضاف لجانب الحكومة لتصرفه فى أعمال خيرية.

﴿ المادة الثامنة والعشرون ﴾

العلامات المقلدة التى توجد تحت يد المقلد أو وكلائه يصير اتلافها واتلاف الآلات التى استعملت فى التقليد خاصة .

﴿ المادة التاسعة والعشرون ﴾

تقيم النيابة العمومية الدعوى العمومية من تلقاء نفسها أو بناء على شكوى الشخص الذى لحق به الضرر .

﴿ المادة الثلاثون ﴾

يجوز لمن لحق به الضرر أن يقيم دعواه بطلب التعويضات على الفاعلين وشركتهم ويكون الجميع مسئولين بالتضامن

وتنشر الاحكام الصادرة على من وقعت منهم المخالفة بمصاريف على طرفهم .

﴿ المادة الحادية والثلاثون ﴾

مدة الثلاث سنين المقررة فى قانون العقوبات لسقوط الحق فى الدعوى لا تبتدىء الا من اليوم الذى علم فيه صاحب العلامة بالتقليد .

﴿ المادة الثانية والثلاثون ﴾

تسرى الاحكام المنصوص عليها فى هذا الباب على من يستعمل بغير حق اسم صاحب فوريقه أو تاجر أو عنوان محل تجارى أو صناعى كما هو موضح فى الباب الثانى من هذا القانون .

التعديل

داخلية القطر المصرى اما اذا كانت اقامتهم ومحل صناعتهم خارج القطر فيكون للمالك العلامة المقلدة الخيار أما فى رفع الدعوى عليهم بمحلات اقامتهم أو فى طلب الحكم أمام المحاكم المختلطة على الشخص الموجود تلك البضاعة بطرفه بمنع بيع هذه البضاعة داخل القطر وان اجرى بيعها كلها أو بعضها بعد الحكم بمنع البيع فيكون لصاحب الشأن اقامة الدعوى عليه شخصياً كانه هو المقلد .

﴿ المادة السابعة والعشرون ﴾

على أصلها

﴿ المادة الثامنة والعشرون ﴾

على أصلها

﴿ المادة التاسعة والعشرون ﴾

على أصلها

﴿ المادة الثلاثون ﴾

على أصلها

﴿ المادة الحادية والثلاثون ﴾

على أصلها

﴿ المادة الثانية والثلاثون ﴾

على أصلها

الباب الرابع

أحكام وقفية

الاصل	التعديل
﴿ المادة الثالثة والثلاثون ﴾ أرباب البضائع الذين يكون لهم علامة في القطر المصري عند نشر هذا القانون لا ينالون الحق في استعمالها دون سواهم الا اذا وفوا بالشروط المقررة في هذا القانون وقد عين لذلك ميعاد سنة واحدة تبتدىء من تاريخ نشره .	﴿ المادة الثالثة والثلاثون ﴾ على أصلها
﴿ المادة الرابعة والثلاثون ﴾ اذا استعمل كثير من أرباب الصنائع علامة واحدة قبل نشر هذا القانون فيكون حق الانفراد باستعمالها لمن يثبت بالطرق القضائية أنه استعملها قبل الآخرين . فاذا عجز أحدهم عن اثبات تقدمه عن غيره في استعمال هذه العلامة تمنح ملكيتها لمن تكون صناعته أوسع نطاقا من الآخرين .	﴿ المادة الرابعة والثلاثون ﴾ على أصلها .
﴿ المادة الخامسة والثلاثون ﴾ اذا لم يحصل التقرير عن العلامة وإبداءها في المدة المقررة بالمادة الثالثة والثلاثين فلا يكون لاحد أن يحتج باستعمالها قبل صدور هذا القانون لاثبات حقه في ملكيتها .	﴿ المادة الخامسة والثلاثون ﴾ على أصلها .
﴿ المادة السادسة والثلاثون ﴾ يجب على كاتب المحكمة قبل تحرير المحضر النصوص عليه في المادة الثالثة عشرة في أثناء السنة الاولى من العمل بهذا القانون أن يكلف من يطلب تحريره بأن يثبت أنه نشر التقرير الذي يقصد كتابته في قلم الكتاب على حسب المادة السالف ذكرها في الجريدة الرسمية وفي كل جريدة معدة للاعلانات القضائية مدة ثمانية أيام .	﴿ المادة السادسة والثلاثون ﴾ على أصلها .
﴿ المادة السابعة والثلاثون ﴾ لا يكون للعلامات الاجنبية حق في اللزاي المقررة بهذا القانون الا اذا صار استيفاء الاجراءات التي نص عليها .	﴿ المادة السابعة والثلاثون ﴾ على أصلها .

ما تسطر بهذا هو الاصل لمشروع علامات الفوريقة والتجارة والتعديلات التي تراءى للجنة ادخالها في بعض المواد وقد رأت اللجنة أن تبين بعض الأسباب التي حملتها على إدخال تلك التعديلات فقررت ما يأتي :

أولاً — إن السبب لتعديل المادة (١٥) هو لأجل وجود تفاوت في أداء الرسم بين التجار وأرباب الفوريقات الكبار وبين أرباب التجارة الصغيرة ومحوها .

ثانياً — إن السبب لتعديل المادة (١٩) هو لأن المادة (٤١) من قانون التجارة الأهلى المتبع في المحاكم الاهلية مقتضاها أن جميع شركات المساهمة التي تؤسس بالقطر المصري بحيث أن تكون مصرية وأن يكون مركزها الاصلى بالقطر المذكور وقد رأت اللجنة أن يحافظ على أحكام هذه المادة .

ثالثاً — إن السبب لتعديل المادة (٢٢) هو عدم وجود وجه لاقامة الدعوى من أحد الأهالى المصريين على مصرى آخر بالمحاكم المختلطة .

رابعاً — إن تعديل المادة (٢٣) هو لجسامة العقوبة المقررة للحبس في اصل المشروع .

خامساً — إن تعديل المادة (٢٦) هو لمنع ما ينشأ من الضرر للمالك الاصلى

للعلامة المقلدة اذا لم يمكنه رفع الدعوى على المقلد اذا كانت إقامته أى المقلد خارجاً عن القطر المصري .

هذه هي الاسباب التي رأت اللجنة أن تبينها وقد رأت ان تعرض على الهيئة ما يأتى .

من حيث أنه لم يوجد بالديار المصرية حتى الآن قاعدة تحفظ بها حقوق امتياز الاختراع وهذا من الاسباب الموجبة لتشيط هم الاهالى من السعى والاجتهاد فيما يعود على الوطن بالنفعة فترى اللجنة انه من اللازم من قانون يحفظ لكل من اخترع شيئاً حقوق اختراعه ويعطى له به الامتياز حسب المتبع بالديار الاوروبوية فان وافق ذلك لدى الهيئة فلتكتب به للحكومة .

حضرة صوفانى بك — يومنا هذا هو ٢٥ شهر يونيه سنة ١٨٩٢ والاشغال التي كانت تحت النظر بالمجلس قد انتهت فاذا وافق فايقرر بصرف المجلس لغاية شهر يوليو المقبل .

(استحسن عام) .

ثم ان سعادة الرئيس ختم الجلسة بقوله (ختمت الجلسة) والساعة ٦ .

نمرة ٨ امضاء (حسين يسرى) ختم (على شريف)

مَجْلِسُ شُورَى الْقَوَانِينِ

محضر جلسة يوم الاثنين ٨ محرم سنة ١٣١٠ (أول أغسطس سنة ١٨٩٢)

سادساً — تذاكر اعتذارات من بعض حضرات الاعضاء .

ومن حيث ان افادة مجلس النظار التي ذكرت أولاً مذكور فيها عن اخطار سعادتلو ناظر الحفانية لدى نظر المشروعات المرفقة معها ليحضر الجلسة وسيبدي ماتطلبه الهيئة من الايضاحات والاستفسارات عنها وقد كتب لسعادته عن نظرها في جلسة هذا اليوم وقد حضر قبل عقد الجلسة وعرف بأنه سيتوجه يوم تاريخه الى اسكندرية وانه يمكنه الحضور الى هنا في يوم الاثنين القابل فاذا وافق فلتنظر الهيئة في الأشغال الأخرى التي هي ما عدا الثلاث مشروعات المذكورة وهذه تؤجل الى جلسة تعقد في يوم الاثنين حسب طلب سعادة الناظر المشار اليه .

(استحسان)

سعادة الرئيس — اذن فلتنظر باقي الاشغال واحدة فواحدة وتأخذ الآراء والرغبات عن كل منها .

تليت افادة مجلس النظار نمرة ٢١ وترجمتا المذكرة والمشروع الواردان معها وهذه صورها .

صورة الافادة

مرسل مع هذا لسعادتكم ترجمتا مذكرة ومشروع أمر عال تقديم من نظارة المالية بشأن تعديل المادة ١٥ من الامر العالى الصادر بتاريخ ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ فيما يختص باوضاع حجز وبيع أشياء من يتأخر في دفع الأموال والعشور عن المواعيد القانونية بالكيفية الواضحة في مشروع الامر العالى المشار اليه الأمل من سعادتكم أخذ رأي هيئة مجلس شورى القوانين واعادته لهذا الطرف مشفوعاً بما تراه الهيئة فيه أفندم .

صورة المذكرة

ترجمة مذكرة من نظارة المالية الى رئاسة مجلس النظار بتاريخ ١٩ يونيه

فتحت الجلسة الساعة ٣ عربي تحت رئاسة سعادة على شريف باشا رئيس المجلس وحضور ٢٠ من حضرات الاعضاء .

تلى آخر محضر للانعقاد السابق وتصدق عليه .

سعادة الرئيس — الاشغال الموجودة تحت العرض للهيئة هي :

أولاً — افادة رئاسة مجلس النظار المؤرخة ٢٥ القعدة سنة ١٣٠٩ نمرة ١٨ المرفق معها الثلاث مذكرات والثلاث مشروعات التي كان تقرر في الانعقاد السابق بطبعتها وتوزيعها على حضرات الأعضاء وقد سبق طبعتها وتوزيعها حسب ما تقرر .

ثانياً — افادة من الرئاسة المشار اليها رقم ١٦ الحجة سنة ٣٠٩ نمرة ٢١ ومعهما ترجمتا مذكرة ومشروع أمر عال بتعديل المادة ١٥ من الامر العالى الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ في شأن حجز وبيع أشياء من يتأخر في دفع الأموال والعشور .

ثالثاً — افادة من جانب رئاسة مجلس النظار رقم ٢٥ ذى الحجة سنة ١٣٠٩ نمرة ٢٢ ومعهما مشروع أمر عال بتشكيل مجالس بلدية في عدة مدن وبناذر من القطر وقد توزع على الهيئة نسخة من المشروع المذكور .

رابعاً — افادة من الرئاسة المشار اليها رقم ٢٨ يوليو سنة ١٨٩٢ نمرة ٢٣ ومعهما صورة مذكرة ومشروع أمر عال بعقاب المأمورين بالمحافظة على المسجونين أو بملاحظة سيرهم وغيرهم في حالة تواطئهم على تهريب المسجونين بالكيفية الواضحة به .

خامساً — افادة من الرئاسة المذكورة نمرة ٢٤ ومعهما مذكرة بالاسباب التي دعت الحكومة لعدم قبول التعديلات التي أدخلها المجلس (شورى القوانين) في مشروع الامر العالى المختص بعلامات الفورية والتجارة .

وبناء على ما عرضه علينا مجلس النظار
وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين

أمرنا بما هو آت

﴿ للمادة الأولى ﴾

تعديل المادة ١٥ من الأمر العالى المشار اليه كما يأتى :

محضر البيع يسلم الى الراى عليه المزاد بعد دفعه الثمن بكامله ورسمًا نسبياً
قدره خمسة فى المائة والمصاريف ويصير نافذ المفعول بواسطة المدير أو المحافظ
السكن العقار فى دائرته

ويكون فى يده بمثابة سند ملكية ويقوم مقام الحجة.
ثم يصير تسجيله بمعرفة الراى عليه المزاد وعلى مصاريفه فى المحكمة الشرعية
او فى قلم كتاب المحكمة المختلطة السكائن فى دائرتها العقار .

﴿ للمادة الثانية ﴾

على نظار الداخلية والمالية والحقانية تنفيذ امرنا هذه كل منهم فيما يخصه.

حضرة حسين بك عابدين - ان البيع الجبرى جار على مقتضى الامر
الصادر فى سنة ١٨٨٠ وانا اصدق على هذا المشروع .

حضرة صوفانى - ان الغرض من هذا المشروع ما هو الا سرعة تنفيذ
البيع الجبرى من نحو الاثنى عشر سنة فانا اوافق على رأى حضرة حسين
بك عابدين .

سعادة اسماعيل باشا محمد - من حيث ان تنفيذ البيع الجبرى لا ينطبق
على الشريعة النراء فرأى رفض المشروع .

سعادة الرئيس - تؤخذ الآراء .

اخذت وتقرر بزيادة رأى واحد بالموافقة على المشروع .

تليت الافادة نمرة ٢٢ وهذه صورتها .

مرسل مع هذا لسعادتكم مشروع امر عال مختص بتشكيل مجالس بلدية
فى المدن بالكيفية الواضحة فيه الامل من سعادتكم اخذ رأى هيئة مجلس
شورى القوانين فيه واعادته لهذا الطرف مشفوعا بما تراه الهيئة اندم .

تليت مقدمة المشروع الوارد مع الافادة المذكورة والمادة الاولى منه وتقرر
بالاتفاق وبالموافقة عليهما وهاتان صورتاهما .

سنة ١٨٩٢ نمرة ١٠٣٦ أن تحصيل الاموال الآن جار بمقتضى القواعد
المقررة فى الأمر العالى الصادر بتاريخ ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠

وقد جاء فى المادة ١٥ من الأمر المشار اليه انه متى نزع من المدين
ملكىة العقار بتحرر محضر البيع بطريق المزاد وتوضع عليه الصيغة التنفيذية
من القاضى او مأذونه

وبما أن الشريعة الاسلامية النراء لا تقرر على اجراء البيع القهرى وتقتضى
بالاستحصال على رضا صاحب الملك فلاجل ذلك يرفض بعض القضاة
(وخصوصاً قاضى الاسكندرية وقاضى مصر) وضع الصيغة التنفيذية على محاضر
المزاد ولا حاجة لبيان المخدورات الشديدة التى تقع فيها الحكومة بسبب هذا
الرفض فاما تكون معرضة لأن يطالبها المشترون بالعطل والاضرار لعدم
امكان تسليمهم سندات مستوفاة قانونية

وقد التزمت نظارة المالية بالاشتغال بوضع حد لهذه الحالة فعرضت المسألة
على نظارة الحقانية وقد رأت هذه النظارة انه من المستحيل الزام القضاة
بوضع الصيغة المنصوص عليها فى الأمر العالى وقالت بوجوب تعديل ذلك
الأمر العالى

وبناء على ذلك اتفقت المالية مع الحقانية فى تحضير مشروع أمر عال من
مقتضاه أن محضر البيع يكون نافذ المفعول لا بواسطة القاضى بل بواسطة
المدير أو المحافظ السكائن العقار فى دائرته

وتشرف نظارة المالية بعرض هذا المشروع على مجلس النظار
للتصديق عليه

عن ناظر المالية

(الامضاء) جورست

صورة للمشروع

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على الأمر العالى الصادر فى ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ الذى
تقررت فيه فواعد حجز وبيع الأتعار والمخدولات والنقولات والمواشى
والعقارات التى يمتلكها الممول الذى يتأخر عن دفع الأموال والمشور فى
مواعيد استحقاقها

وبعد الاطلاع على أمرنا الصادر فى ١٥ رمضان سنة ١٣٠٩ (١٢ ابريل
سنة ١٨٩٢) بخصوص تنفيذ الاحكام الصادرة من المحاكم الشرعية

نحن خديوى مصر

بناء على ماعرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة رأى مجلس النظار .

وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين .

وبعد الاطلاع على اقرار الدول على المادة الحادية والعشرين من امرنا هذا.

امرنا بما هوآت

الباب الاول

الفصل الاول

في تشكيل القومسيون البلدى

﴿ المادة الاولى ﴾

يشكل في كل مدينة او بندر من المدن والبنادر المبينة بالمادة التاسعة عشرة الآتية بعد قومسيون بلدى تحدد اختصاصاته في امرنا هذا .

تليت المادة الثانية وهذه صورتها .

يؤلف القومسيون المذكور من تسعة اعضاء على الوجه الآتى .

ثلاثة اعضاء تعينهم الحكومة وهم .

اولا — المدير او المحافظ بصفته رئيس .

ثانيا — مفتش الصحة بالمديرية او المحافظة .

ثالثا — مهندس تنظيم الجهة .

ثم ستة اعضاء ينتخبون على حسب الكيفية والشروط المبينة في الفقرة الآتية وفي المادة الثالثة وما بعدها من امرنا هذا .

وينتخب من هؤلاء الاعضاء من بين رعايا الدول الاجنبية ثلاثة في بورسعيد واثنان في كل من مدينة طنطا والمنصورة والقازيق والسويس ودمياط وواحد في المدن الاخرى ويجب ان يكونوا من جنسيات مختلفة .

ورؤسا مصلحة الصحة العمومية ومصلحة عموم المدن والبانى أو المأمورون

الذين يعينهم الرؤساء المذكورون بصفة خصوصية يكون لهم الحق في الحضور في جاسات القومسيون البلدى كما راوا لزوما لذلك ويكون لهم صوت استشارى .

سعادة اسماعيل باشا محمد — رأى ان باشمهندس المديرية هو الذى يكون عضوا في مجالس بنادر المديرية بدل مهندسى التنظيم اما في المحافظات فيكون مهندس التنظيم .

سعادة سليمان اباضه باشا — الاوفق ان يكون باشمهندس المديرية في مجالس بنادر ومدن المديرية علاوة على مهندس التنظيم .

سعادة حسن حلى باشا — مادة المشروع موافقة والاولى بقاؤها على اصلها .

سعادة الرئيس — تؤخذ الاراء .

اخنت وتقرر بالاغلبية رأى سعادة اسماعيل باشا محمد .

تليت المادة الثالثة وهذه صورتها .

الفصل الثانى

في الانتخابات

﴿ المادة الثالثة ﴾

لا يجوز لأحد أن ينتخب (بفتح الحاء) الا اذا كان منتخبا (بكسر الحاء) حق الانتخاب يكون لكل شخص من المذكور بالغ سن خمس وعشرين سنة على الأقل ومقيم في المدينة أو في ضواحيها بمسكن أو بمحل تبلغ قيمة ايجاره خمس جنيهات مصرية فاكثر .

حضرة حسن بك مذكور — رأى أن تكون الفقرة الأولى من المادة هكذا (لا يجوز لأحد أن ينتخب (بفتح الحاء) الا اذا كان ممن يسوغ لهم الانتخاب)

حضرة غمراوى بك — وأنا رأى أن تكون الفقرة المذكورة بالصورة الآتية :

لا يجوز لأحد أن ينتخب (بفتح الحاء) الا اذا كانت تنطبق عليه صفة المنتخب (بالكسر) .

(استحسان عام)

تلى من ابتداء المادة السابعة لغاية المادة الثامنة عشرة وتصدق عليه بالاتفاق وهذه صورة ذلك :

﴿ المادة السابعة ﴾

تحرر اللجنة كشفاً بأسماء المنتخبين (بالكسر) طبقاً لأحكام المواد الثالثة والرابعة والخامسة من أمرنا هذا بحيث أن تتخذ الكشف المقدم إليها من المديرية أو المحافظة بيان الأسماء أساساً لعملها .

﴿ المادة الثامنة ﴾

يصير تطبيق الكشف المحرر بهذه الكيفية مدة ثمانية أيام بديوان المديرية أو المحافظة ويجوز لأصحاب الشأن أن يقدموا في أثناء الثمانية أيام المذكورة طلباتهم سواء كان لاجراء قيد الاسماء التي لم ترد في الكشف أو شطب ما يكون قيد فيها بغير حق .

وبعد مضي هذه المدة لا يقبل أى طلب ما .

ثم تجتمع اللجنة في ظرف الثلاثة أيام التي تلى هذه المدة وتحرر حكماً قطعياً في الطلبات المقدمة لها .

ويصير الكشف نهائياً بعد تعديله عند الاقتضاء على حسب قرارات اللجنة ويعلن نهائياً في ديوان المديرية أو المحافظة .

﴿ للمادة التاسعة ﴾

وبعد ذلك يشرع في الانتخاب فيصير اعلان العموم قبل حصول الانتخاب بثمانية أيام على الأقل عن اليوم والساعة والمحل المخصصة لهذا الغرض وذلك بنشرها في الجريدة الرسمية وتعليق اعلانات بها على باب المديرية أو المحافظة في جميع جهات المدينة أو ضواحيها التي يترأى للمدير أو المحافظ لزوم تعليق الاعلانات فيها .

﴿ للمادة العاشرة ﴾

عند اجتماع المنتخبين (بالكسر) تطلب اللجنة من كل واحد منهم تحضير قائمة بأسماء والقباب وصفات الأشخاص الذين يريد انتخابهم أعضاء للقومسيون البلدى .

ويستمر الاقتراع مدة أربع ساعات اعتباراً من ابتداء الاجتماع ويصير وضع القوائم في اناء بحضور الرئيس ويقيد أحد أعضاء اللجنة بدفتر في نفس

سعادة حسن حلى باشا — مادة المشروع ظاهرة وأنا أصدق عليها

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أخذت وتقرر بالأغلبية التصديق على الأصل .

تليت المادة الرابعة وتصدق عليها من الجميع ما عدا حضرة غمراوي بك فان من رأيه أن يحذف منها المطرودون بأحكام مجالس التأديب وهذه صورة المادة .

لا يسوغ للأشخاص الآتى بينهم أن يكونوا منتخبين (بالكسر) .

أولاً — المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة أو بالسجن أو بالنفي أو بحرمانهم من حقوقهم الوطنية أو المحكوم عليهم بالسجن في جهة معينة والمحكوم عليهم أيضاً بارتكاب السرقة أو النصب أو الخيانة أو التزوير أو انتهاك حرمة الآداب أو الرشوة .

ثانياً — للمطرودون من وظائفهم الميرية سواء كان بمقتضى أحكام قضائية أو بمقتضى أحكام مجالس التأديب لتقصيرهم في أداء واجبات وظيفتهم أو لاختلاسهم مال الميري أو لقبولهم الرشوة .

ثالثاً — المحكوم عليهم بالافلاس والمهجور عليهم .

تليت المادة الخامسة وتصدق عليها بالاتفاق وهذه صورتها :

لا يجوز لأحد من هيئة وكلاء الدول والقناصل ولا من موظفي ومستخذي القونصلات أية كانت وظيفته أن يكون منتخبا (بالكسر) ولا عضواً في القومسيون البلدى .

تليت المادة السادسة وهذه صورتها :

عند حصول الانتخابات للمرة الأولى تجرى عمليات الانتخاب بواسطة لجنة تؤلف من أربعة أعضاء تحت رئاسة المدير أو المحافظ .

وهؤلاء الأعضاء يعينهم ناظر الداخلية وينتخبهم من بين أعيان المدينة .

ويجب أن يكون أحد أعضاء اللجنة على الأقل من رعايا الدول الأجنبية وتسرى هذه الأحكام أيضاً في حالة انحلال القومسيون البلدى .

حضرة ساحتلو عبد الله جمال الدين أفندى — الاوفق أن يحذف من الفقرة الثالثة من هذه المادة هذه الجملة (على الأقل) لان بقاء هذه الجملة مما يسوغ تعيين اثنين أو ثلاثة من الأجانب في اللجنة .

الجلسة أساء وألقاب المقترعين بعد أن يتحقق من أنهم مقيدون بصفة قانونية بكشف المنتخبين (بالكسر) .

﴿ المادة الحادية عشرة ﴾

بعد مضي الأربع ساعات السابقة الذكر يصير قفل الاقتراع ولا يقبل به قاعة بعد ذلك .

ثم تستخرج قوائم الاقتراع من الاناء ويضاهى عندها على عدد المقترعين ويحمر بذلك كشف عمومي وينقل على جدول يبين فيه عدد الاصوات التي تحصل عليها كل واحد من المترشحين ثم يصير ترتيبهم مع الابتداء بمن يكون له أكثر الاصوات ويوقع الرئيس وأعضاء اللجنة على الجدول المذكور ويرفق بمحضر جلسة الانتخابات ويعلن بأن الستة أشخاص الأول الواردين هم أعضاء المجلس البلدي وتراعى مع ذلك فيما يختص بتكوين الستة أعضاء أحكام الفقرة التي قبل الأخيرة من المادة الثانية من أمرنا هذا .

فإذا تحصل شخصان أو أكثر على عدد واحد من الأصوات فيصير الاقتراع بينهم بطريق القرعة وتحكم اللجنة في قسم الجلسة وبصفة نهائية في جميع الاشكالات التي تحصل أثناء عمليات الانتخاب وتصدر الاحكام بالاغلبية وتذكر في المحضر .

(المادة الثانية عشرة)

يعلق كشف الاشخاص المنتخبين (بالفتح) في اليوم التالي للانتخابات على باب المديرية أو المحافظة وينشر في أقرب عدد يصدر من الجريدة الرسمية ويرسل رئيس اللجنة لكل واحد من هؤلاء المنتخبين نسخة من الكشف المذكور .

﴿ المادة الثالثة عشرة ﴾

مدة توظف أعضاء القومسيون البلدي هي أربع سنوات .

وفي كل سنتين يكون تغيير نصف أعضائه ما عدا الأعضاء الذين تعينهم الحكومة وبعد مضي مدة السنتين الأوليين تعمل قرعة لمعرفة الأعضاء المقضى استبدالهم وبعد ذلك يكون التغيير بالدور والتسلسل عند انتهاء مأمورية الأعضاء الآخرين بانقضاء مدة الأربع سنوات .

ويجوز تكرار انتخاب جميع الأعضاء المنفصلين وتبقى عضويتهم صحيحة حتى يتم استبدالهم بالفعل .

﴿ المادة الرابعة عشرة ﴾

إذا خلا محل أحد الاعضاء المنتخبين (بالفتح) يصير الشروع في ظرف ثلاثة شهور في تعيين غيره بإجراء انتخابات جديدة جزئية .

الفصل الثالث

أحكام خصوصية

المادة الخامسة عشرة

المدير أو المحافظ هو الرئيس قانوناً للقومسيون البلدي .

أما وكيل القومسيون فيصير انتخابه بمعرفة الاعضاء بالقرعة السرية وباغلبية الآراء المطلقة .

وإذا لم ينل أحد الاعضاء في الاقتراع الاول والثاني الاغلبية المطلقة فيشرع في اقتراع ثالث ويكون الانتخاب باغلبية الآراء النسبية .

وينوب عن المدير أو المحافظ في حالة غيابهما وكيل المديرية أو المحافظة وفي حالة غياب كل منهما والوكيل فيكون القومسيون تحت رئاسة وكيله أو أكبر الاعضاء المنتخبين سناً عند عدم وجود وكيل القومسيون .

﴿ المادة السادسة عشرة ﴾

وظيفة العضو في القومسيون البلدي تكون بدون مقابل ولا يجوز إعطاء أحد من أعضائه مباشرة أو بواسطة مقاولات أو تكليفه بتوريدات فيما يختص بأعمال القومسيون البلدي وإذا حصل ذلك يقال من وظيفته .

﴿ المادة السابعة عشرة ﴾

يجوز حل القومسيون البلدي بمقتضى أمر عال يصدر بناء على طلب ناظر الداخلية وفي حالة انحلاله تجري الحكومة في مدة ثلاثة أشهر انتخابات جديدة طبقاً لأحكام المادة السادسة من أمرنا هذا

﴿ المادة الثامنة عشرة ﴾

دائرة المدينة وضواحيها تحدد في رسم يتقرر بمعرفة ناظر الداخلية ويوضع في المديرية أو المحافظه بمركز القومسيون البلدي

تليت المادة التاسعة عشرة وهذه صورتها

وكل مشروع يختص ببناء مستجد وترميمات جسيمة أو بهدم وعلى العموم بكافة الأعمال التي تكون مباشرتها بمعرفة الأفراد يجب عرضه ابتداء على القومسيون البلدي وهو يرسله مصحوبا برأيه الى نظارة الداخلية ويعين القومسيون البلدي أحد أعضائه ليكون عضوا في مجلس التنظيم زيادة على الاعضاء الذين يتألف منهم المجلس المذكور بمقتضى المادة الثانية من اللائحة الصادرة في ٨ سبتمبر سنة ١٨٨٩ والطلبات المذكورة في الفقرتين الخامسة والسابعة من المادة الرابعة من اللائحة المذكورة يصير تقديمها لرئيس القومسيون البلدي

حضرة صوفاني بك — حيث إن الوقت أزف في هذا اليوم فالأولى تأجيل باقي المشروع لجلسة تحد يوم الخميس القابل الساعة ٢ عربي (استحسان)

سعادة الرئيس — تلى تذاكر الاعتذارات

تليت وهذه صورها

تذكرة من حضرة طلبه بك سعودي مؤرخه ٣١ يولييه سنة ١٨٩٢

عندي أعذار ضرورية تمنعني عن الحضور لجلسة المجلس التي ستعقد في يوم أول أغسطس فزمت عرضه لسعادتكم لاحاطة هيئة المجلس بعدم امكاني الحضور الا بعد اسبوعين اخذتم

تذكرة من حضرة مصطفى بك الطحان في تاريخه

في هذين اليومين حاصل لي عيا شديد وبسببه متمنر حضوري الآن الى المجلس فان شاء الله تعالى متى شفيت أحضر حالا واقتضى ترقيمه لسعادتكم للمعلومية أفندم

ثم أن سعادة الرئيس ختم الجلسة بقوله (ختمت الجلسة) والساعة ٦ نمرة ٩ امضاء (حسين يسري) ختم (علي شريف)

القومسيونات البلدية التي تشكل بمقتضى أمرنا هذا يصير انشاؤها ابتداء من أول يناير سنة ١٨٩٣ في المدن الآتية وهي :

أسيوط	دمياط	بور سعيد	بنى سويف
الجيزة	السويس	بنها	المنصورة
طنطا	شبين الكوم	مدينة الفيوم	الزقازيق
دمهور	المنيا		

حضرة حسين بك عابدين — من حيث إنه موجود جملة مدن وبناجر أخرى مثل حلوان والاسماعيلية ورشيد والمحله الكبرى وكفر الزيات وغيرها لم تدرج في هذا المشروع وأرى أنه من اللزوم التحرير للحكومة بأن ما يكون من تلك الجهات وما يماثلها مماثلا في حالة مدينته وإراداته لاحدى الجهات المدرجة في المشروع فيدرج فيه وما يكون له حالة خصوصية ليست بمناسبة حالة الجهات الواردة في المشروع فيعمل له مشروع يناسب حاله وتجري من الواجبات المتبعة لتنفيذه .

سعادة اسماعيل باشا محمد — رأى أن يضاف على ما في المشروع مدينة مصر فقط

سعاد الرئيس — تؤخذ الآراء

أخذت وتقرر بالاغلبية رأى حضرة حسين بك عابدين تليت المادة العشرون وتقرر بالاتفاق بقاؤها على أصلها وهذه صورتها

الباب الثاني

الفصل الاول

في اختصاصات القومسيون البلدي

(المادة العشرون)

يتداول القومسيون البلدي في جميع المسائل التي تختص بإصلاح المدينة

مَجْلِسُ شُورَى الْقَوَانِينِ

محضر جلسة يوم الخميس ١١ محرم سنة ١٣١٠ (٤ أغسطس سنة ١٨٩٢)

فتحت الجلسة الساعة ٢ والدقيقة ٤٠ تحت رئاسة سعادة علي شريف
بإشراف رئيس المجلس ومحضور ٢٠ من حضرات الأعضاء .

تلى محضر الجلسة الماضية وتصدق عليه .

سعادة الرئيس — الأشغال المقتضى نظرها في هذه الجلسة هي باقي
المشروع المتعلق بتشكيل قوميونات بلدية في بعض مدن وبنادر القطر من
ابتداء المادة (٢١) وباقي الأشغال المذكورة في محضر الجلسة الماضية
وبعض تذكريات وأذن فليت من ابتداء المادة (٢١) المذكورة .

تليت المادة (٢١) وهذه صورتها .

﴿ المادة الحادية والعشرون ﴾

للقومسيون البلدي أن يتداول أيضاً في ميزانية الإيرادات والمصروفات
الخاصة بالمدينة ولكنه لا يجوز له بأي وجه من الوجوه أحداث رسوم
جديدة ولا إدخال تغييرات في الرسوم المقررة بل له أن يفرض عما يراه فيما
يتعلق بالأمور الآتية بيانها .

أولاً — تقرير رسم لا يتجاوز اثنين في المائة من قيمة إيجار البناي
ويصير تحصيله من المستأجرين والمقيمين بالماكن .

ثانياً — أحداث رسوم جديدة أخرى .

ثالثاً — فتح سلف لا يتجاوز مجموعها مطلقاً مقدار خمسة أمثال إيراد
المدينة مع إيضاح الأبواب المرغوب صرفها فيها .

وللمجلس النظر دون غيره أن يقرر ما يراه فيما يعرض عليه من هذا
القبيل فإذا وافق المجلس يكون الطلب المعروض عنه نافذ للمفعول ولكنه إذا
كان مخالفاً لنص المعاهدات الصريح فلا يصير نافذ للمفعول إلا بعد إقرار
النبول عليه .

ومع ذلك فلا حاجة لهذا الإقرار أولاً فيما يختص بالرسم الذي لا يتجاوز اثنين
في المائة من قيمة أجرة المبنى المتحصل من المستأجرين أو المقيمين بالماكن
وثانياً فيما يختص بالرسوم المتعلقة بالمواد الآتية وغيرها المخصصة فقط
لإيرادات المدينة والتي لها صفة بلدية محضة وهي الطرق (التنظيم) والبالوعات
والموازين العمومية والمولد والاسواق والدبج والمخازن العمومية وتشجيع
الجنازات والجبانات وأشغال الطريق العام والعربات العمومية والخصوصية
وعوائد الوقوف والكنس والرش والتزوير والفنادق (اللوكاندات)
والنوادي (الكلوبات) والمتنديات (السركل) والبيوت المفروشه المعدة
للإيجار وقهاوي الملاهي والقهاوي والحارات والملاهي والمراقص (الباللات)
والتيارات والالاماب والمهرجانات العمومية وبيوت الموسسات وعربات
الانمبوس والترامواي وعربات النقل والكلاب والدواب المعدة لحمل الأثقال
أو للركوب أو لجر العربات الخ

حسن بك مذكور — رأيي أن يحذف من هذه المادة الفقرة المتعلقة
بالساف ويكتفى في كل مدينة أو بندر بصرف الإيرادات المخصصة لصرفها
بمعرفة القومسيون الخاص بها .

سعادة اسماعيل صفوت باشا — رأيي عدم أحداث إيرادات جديدة
ولا أعمال سلف

سعادة حسن حلمي باشا — أنا أصدق على أصل المادة .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء

أخذت الآراء وتقرر بالأغلبية رأي حضرة حسن بك مذكور .

تلى باقي المشروع وتصدق عليه وهذه صورته

الفصل الثاني

في أداء اختصاصات القومسيون البلدى

﴿ المادة الثانية والعشرون ﴾

يجتمع القومسيون البلدى عادة مرتين في كل شهر على الأقل

والمسائل التي تعرض على القومسيون البلدى للمداولة فيها يصير درجتها بالكشف (المبينة فيه المسائل المقتضى عرضها على القومسيون) ولا يجوز المداولة في أية مسألة أخرى قبل انتهاء المسائل الواردة به .

ويجتمع القومسيون البلدى بصفة غير اعتيادية كلما رأى الرئيس لزوما لذلك أو طلب انعقاده كتابة ثلاثة من أعضائه .

وفي حالة انعقاد القومسيون بصفة غير اعتيادية لا يجوز له التداول الا في الأمور التي طلب انعقاده لاجلها .

ولا يجوز للعامة الحضور في جلسات القومسيون البلدى .

﴿ المادة الثالثة والعشرون ﴾

تعرض مداولات القومسيون البلدى في ميعاد خمسة أيام على ناظر الداخلية ولا تكون نافذة المفعول إلا اذا صار التصديق منه عليها .

﴿ المادة الرابعة والعشرون ﴾

لا يجوز للقومسيون البلدى أن يتداول في أمر الا اذا كان ستة من أعضائه حاضرين في الجلسة ومشاركين في ابداء الآراء .

فاذا لم يتم هذا العدد بشرع الرئيس في إعادة طلب اجتماع القومسيون ويكفي حضور أربعة أعضاء في هذه الجلسة الثانية لأجل المداولة .

﴿ المادة الخامسة والعشرون ﴾

مداولات القومسيون البلدى تقرر بأغلبية آراء الأعضاء الحاضرين . وفي حالة تساوى الآراء يرجح رأى الرئيس .

﴿ المادة السادسة والعشرون ﴾

لا يجوز للقومسيون البلدى أن يتداول في القوانين أو الأوامر العالية أو اللوائح أو القرارات التي تصدر من النظارات بل يصير تنفيذها بتامها كما هي .

﴿ المادة السابعة والعشرون ﴾

لا يجوز لأعضاء القومسيون البلدى أن يشتركوا في مداولات تتعلق بمسائل لهم فيها صالح سواء كان عن أنفسهم شخصياً أو بصفة وكلاء .

﴿ المادة الثامنة والعشرون ﴾

رئيس القومسيون البلدى هو النائب الوحيد عنه في جميع الأمور المتعلقة به وهو مكلف بإدارة الإيرادات وأعمال المدينة تحت مراقبة القومسيون البلدى وملاحظة نظارة الداخلية

ويجب عليه مع اتباع القواعد واللوائح المقررة أن يجرى تحت مراقبة نظارة المالية وبواسطة مأمورى المديرية أو المحافظة تحصيل الإيرادات الواردة بالميزانية وتنفيذ القرارات المختصة بميزانية المصروفات للأذون بها وذلك بواسطة مأمورى الحكومة .

﴿ المادة التاسعة والعشرون ﴾

كل مغايرة أو مخالفة تحصل في تنفيذ القرارات الصادرة من الرئيس بمقتضى مداولات القومسيون البلدى ومصدق عليها من ناظر الداخلية يعاقب مرتكبها بالعقوبات المقررة للمخالفات المنصوص عليها بقانون العقوبات الاهلى وقانون العقوبات المختلط .

﴿ المادة الثلاثون ﴾

من يتأخر من أعضاء القومسيون بدون عذر مقبول عن الحضور عند طلبه في ثلاث جلسات متوالية يعتبر مستعفياً .

﴿ المادة الحادية الثلاثون ﴾

ادارة الضبط والربط منوطة بالحكومة دون سواها ولا يجوز في أى حال من الأحوال للقومسيون البلدى أن يتدخل في الاجراءات التي تتخذها ادارة الضبط والربط .

الباب الثالث

في ميزانية القومسيون البلدى وحساباته

﴿ المادة الثانية والثلاثون ﴾

على القومسيون البلدى أن يقرر قبل حلول اليوم الخامس عشر من شهر نوفمبر من كل سنة مشروع ميزانية إيرادات ومصروفات السنة التالية وتكون شاملة لفصول وبندوه ،

ومشروع الميزانية المذكورة لا يكون نهائياً ومعمولاً به إلا بعد التصديق من ناظر الداخلية ويجوز له أن يدخل فيه التعديلات التي يترأى له لزومها وتقرر الميزانية لمدة اثني عشر شهراً تبدأ من أول يناير وتنتهي في ٣١ ديسمبر من كل سنة .

﴿ المادة الثالثة والثلاثون ﴾

إيرادات الميزانية هي الآتية :

أولاً — إيرادات الدخولية والبيع .

ثانياً — عوائد التنظيم والطرق .

ثالثاً — المتحصل من بيع زوائد التنظيم .

رابعاً — عوائد الصحة .

خامساً — نصف جملة ما يتحصل من عوائد الاملاك المبينة في دائرة المدينة وضواحيها .

سادساً — رسم لا يتجاوز ٢ في المائة عن قيمة ايجار الاملاك المبينة ويصير تحصيله من المقيمين بالاماكن أو المستأجرين لها .

سابعاً — الإيرادات الأخرى التي تتقرر بالوجه القانوني .

﴿ المادة الرابعة والثلاثون ﴾

ميزانية المصروفات التي يجب أخذها من الإيرادات المبينة بالمادة السابقة هي الآتية :

التطهير والرش والكنس والمياه والتوزيع والتنظيم والاشغال العمومية

والتبليط وصيانة المدينة وتحسين هيئتها ورواقها ومصاريف الادارة وغير ذلك واذا لم يقرر القومسيون البلدي المصروفات اللازمة المذكورة قبل أول يقرر الا مبالغ غير كافية لحسن سير الاشغال فلناظر الداخلية يدرج من تلقاء نفسه المبالغ اللازمة في ميزانية المدينة .

﴿ المادة الخامسة والثلاثون ﴾

لا يجوز صرف أي مبلغ غير معين بالميزانية بدون تصريح خصوصي من ناظر الداخلية وفي حالة لزوم احراء أعمال غير منظورة ومستعجلة أو اتخاذ تدابير استثنائية تختص بالصحة العمومية ولم يتخذ القومسيون البلدي الاجراءات الضرورية لتجازها فلناظر الداخلية أن يأمر باجرائها من تلقاء نفسه وأن يدرج ما يصرف في ذلك في ميزانية المدينة

﴿ المادة السادسة والثلاثون ﴾

تقيد الإيرادات والمصروفات في دفتر مخصوص في المديرية أو المحافظة على حسب القواعد المقررة لحسابات الحكومة .

وفي بحر الشهر الأول من كل ثلاثة شهور تقدم الحسابات مع إبيانات والايضاحات اللازمة إلى القومسيون البلدي .

وبعد ذلك ترسل الحسابات المذكورة لادارة عموم حسابات الحكومة لمراجعتها

﴿ المادة السابعة والثلاثون ﴾

على نظار الداخلية والمالية والاشغال العمومية تنفيذ أمرنا هذا كل منهم فيما يخصه .

ايرادات ومصروفات المدن

المطلوب انشاء قومسيون بلدي بها

المدينة	الارادات في سنة ١٨٩١						المصروفات المقررة لسنة ١٨٩٢		
	الدخول	البيع	خ من الاملاك البلدية	موائد الطرق	موائد الصحة	الاجل	الدخول والبيع	المياه والتوريد والسكك	الاجل
بنها	ج ١	ج ١	ج ١	ج ١	ج ١	ج ١	ج ١	ج ١	ج ١
شبين الكوم	١١٤٠	١٩٠	٣٣٠	٠٠٠٠	٤	١٦٦٤	٥٣٤	٠٠٠٠	٥٣٤
دمنهور	١٧١١	٢٦٣	٢٠٩	٤٦	١٢	٢٢٤١	٨٠٧	٦٢٠	١٤٢٧
طنطا	٣٧٥٦	٤٨٥	٦١٩	٥٢	١٩	٥٠١	١٤٣٧	٦٢٠	٢٠٥٧
المنصورة	٧٤٣٨	٨٣٤	٢٢٨٢	٢٧٢	٧	١٠٨٣٣	١٩٨٣	١١٥٠	٣١٣٣
الرقازيق	٣٦٣١	٥٠٩	١٠٨٤	١٣٧	٢	٥٣٦٣	١٢١٦	١٠١٠	٢٢٢٦
الجيزة	٣٠٤٦	٤٦٥	٧٣٣	١٦٠	٥	٤٤٠٩	١٣٤٠	٩٤٠	٢٢٨٠
بني سويف	١٠٤٠	١٧٣	١٣٦	٠٠٠٠	٦	١٣٥٥	٥٧٥	٠٠٠٠	٥٧٥
مدينة الفيوم	١١٧١	١١٥	٣٦٢	٤١	٨	١٦٩٧	٥٩٨	٠٠٠٠	٥٩٨
المنيا	٢٩٥٨	٤٩٥	٣٧٩	٢٣	٨٦	٣٩٤١	٨٨٤	٥٧٠	١٤٥٤
أسيوط	١٢٩٨	٣٤٣	٢٨٣	٤٦	٢	١٩٧٢	٧٤٧	٧٤٠	١٤٨٧
دمياط	٣٦٣٩	٤٣٧	٤٧٠	٤٦	٦	٤٥٩٨	١٢٢٤	١٤٥٠	٢٦٧٤
بورسعيد	٤٠٧٨	١٩٥	٢٧٢	٧٤	٢٩	٤٦٤٨	١٧٠٥	٦٦٠	٢٣٦٥
السويس	٧٦٩٣	٠٠٠	٢٤٠٩	١٩٠	٢١١	١٠٥٠٣	٥١٢	٤٦١٢	٥١٢٤
	٤٥٨٤	٤٩٠	١٠١٥	٣٤	١٠	٦١٣٣	٥٧٨	٦٢٠	١١٩٨
	٤٧١٨٣	٤٩٩٤	١٠٦٥٣	١١٢١	٤٠٧	٦٤٣٥٨	١٤١٤٠	١٢٩٩٢	٢٧١٣٢

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحقانية ومواقفة رأى مجلس النظار .
وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين .

أمرنا بما هوآت

﴿ المادة الأولى ﴾

إذا هرب واحد أو أكثر من المحبوسين بغير نقب ولا كسر ولا استعمال القوة فيحكم على الاشخاص للأمورين بالمحافظة عليهم أو بملاحظة سيرهم أو بنقلهم في حالة تواطئهم مع من هرب أو اهلهم بالحد الاول المقرر للعقوبة في المواد ١٣٠ و ١٣١ و ١٣٢ و ١٣٣ و ١٣٤ و ١٣٥ على حسب الاحوال .

ويحكم بذلك أيضاً بحسب الاحوال على الاشخاص الغير مأمورين بالمحافظة أو الملاحظة أو النقل الذين يمكنون المحبوسين من الهرب أو يسهلونه لهم .

﴿ المادة الثانية ﴾

على ناظر الحقانية تنفيذ أمرنا هذا .

تليت افادة وارادة من رئاسة مجلس النظار رقم ٣١ يوليو سنة ١٨٩٢
نمرة ٢٤ والمذكرة المرفقة معها وهاتان صورتاهما .

صورة الافادة

مرسل مع هذا لسعادتكم مذكرة ببيان الاسباب التي دعت الحكومة لعدم امكان قبول التعديلات التي رأى مجلس شورى القوانين ادخالها في مشروع الأمر العالي المختص بعلامات الفاوريقة والتجارة بأمل تلاوتها على الهيئة أفندم .

﴿ المذكرة ﴾

مذكرة حكومة الجنب العالي بشأن التعديلات التي رأى مجلس شورى القوانين بجلسته النعقدة في ٢٥ يونية سنة ١٨٩٢ طلب ادخالها على مشروع الأمر العالي المختص بعلامات الفاوريقة والتجارة .

إن رغبة حكومة الجنب العالي في حماية الصناعة والتجارة في القطر المصرى حملة فعالة لم تكونا حاصلتين عليها للآن لعدم وجود أحكام خصوصية هي التي أدتها لتحضير مشروع الأمر أنعالى المشار اليه .

سعادة الرئيس — تتلى باقى الاشغال للوجود ما عدا المشروعات الثلاث التي تقرر بالجلسة الماضية تأجيل نظرها ليوم الاثنين كي يكون سعادة ناظر الحقانية حاضرا المداولة فيها .

تليت افادة وارادة من مجلس النظار رقم ٣١ يولية سنة ١٨٩٢ نمرة ٢٣ وصورتا المذكرة والمشروع الواردان معها وتصدق بالاتفاق عليهما في المشروع وهذه صورها .

صورة الافادة

مرسل لسعادتكم مع هذا صورة مذكرة مقدمة من نظارة الحقانية ومشروع أمر عال أجرت النظارة المشار اليها تحضيره قاض بمعاينة للأمورين أو الغير مأمورين بالمحافظة على المسجونين أو بملاحظة سيرهم أو نقلهم وذلك في حالة تواطئهم على تهريب المسجونين المذكورين بغير نقب ولا كسر ولا اكراه بأمل عرضهما على هيئة مجلس شورى القوانين وإعادتهما مشفوعين بما تراه الهيئة المشار اليها في المشروع المذكور أفندم .

صورة المذكرة

مذكرة من نظارة الحقانية لمجلس النظار

قد تقرر في قانون العقوبات المتبع في المحاكم الأهلية عقوبات مختلفة يحكم بها بحسب الاحوال على الاشخاص المأمورين بالمحافظة على المحبوسين أو بملاحظة سيرهم أو نقلهم اذا هرب واحد أو أكثر منهم بواسطة نقب أو كسر أو اكراه وكذلك وردت في هذا القانون عقوبات يحكم بها على غير هؤلاء المأمورين اذا مكنوا المحبوسين من الهرب أو سهلوه لهم بواسطة نفسها ولكن لم يرد في القانون المذكور نص على معاقبة من ذكروا في حالة الهرب بغير نقب ولا كسر ولا اكراه ولما كانت هذه الحالة كثيرة الوقوع ولا يصح ترك المأمورين وغيرهم بغير عقاب فيها مع حصول تواطؤ منهم أو اهمال أو تسهيل أو تمكين لما ينجم عن ذلك من الاضرار الجمة التي لا تحتاج لبيان فقد صار تحضير مشروع دكرتو بمعاينتهم في الحالة المحكي عنها وها هو مرسل طيه كي اذا استحسن التصديق عليه يعرض عند ذلك للاعتاب السنية .

ترجمة مشروع أمر عال

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على الباب الثامن من الكتاب الثانى من قانون العقوبات المتبع في المحاكم الأهلية .

﴿ المادة التاسعة عشرة ﴾

بما أن المحاكم المختلطة هي المختصة دون غيرها بمقتضى المادة الثانية والعشرين من مشروع الأمر العالي المذكور للحكم في الخلافات التي تقع بشأن أحكام هذا القانون أي كانت جنسية الخصام فلا يمكن الإشارة إلى المادة ٤١ من قانون التجارة الاهلى في القانون المثنى عنه

﴿ المادة الثانية والعشرون ﴾

ان حكومة الجنب العالي قد ترددت طويلا كما تردد مجلس شورى القوانين في تقرير أحكام هذه المادة وانما مراعاة لبعض أمور سياسية عالية ترجح بعددقة النظر تقرير الاحكام المذكورة

وأول كل شيء توحيد القضاء في هذه المسألة سواء كان فيما يختص بالامور المدنية أو الجنائية هو ناشيء من تقرير قلم واحد لا يدع العلامات وفي الواقع فانه من الامور الطبيعية الضرورية أن تطلع المحاكم المختلطة على جميع الخلافات التي تقع بسبب العلامات التي تودع في أقلام كتابها

على أنه ينبغي ملاحظة ان ارتكاب الاهالى جنحة التقليد المحالة على المحاكم المختلطة هو أمر قليل الاحتمال جدا ومن جهة أخرى فان طلب الحكومة المصرية من الدول التنازل عن اختصاصات المحاكم القنصلية في أمور من قبيل الجنج ليست لحد الآن من اختصاصات المحاكم المختلطة هو امتياز تنظره الحكومة من الدول وهو ليس فقط في صالح الفورية بل في صالح المستهلك الوطنى فانتساع اختصاصات هذه المحاكم المذكورة يكون له من جهة أخرى مزية عظمى للاهالى فانه يمكنهم من اقامة الدعوى في مصر على الرعايا الاجنبيين بدلا من أن يكونوا مجبورين على اقامة الدعوى في بلادهم فيترتب على ذلك مصى مدد طويله ومصاريف جسيمة

فان لم تقبل الحكومة المصرية جعل الحكم للمحاكم المختلطة وحدها لصارت غرضة لرفض الدول ولوضر ذلك بصوالح الاهالى أنفسهم وضياع كل الغرض الاصلى للمشروع فانه ربما تمسكت الدول المذكورة بالمخزورات الشديدة التي تنشأ من العقاب على الجنج المذكورة بكيفية مختلفة لاجل عدم التصديق على مشروع القانون

﴿ المادة الثالثة والعشرون ﴾

العقوبات المنوّه عنها في مشروع القانون هي أقل صرامة جداً من العقوبات المقررة في جميع البلاد الأجنبية وحيث ان الغرض المقصود هو حماية التجارة والصناعة بطريقة فعالة فلا يمكن ذلك حقيقة الا اذا كانت العقوبات التي يحكم بها بنسبة درجة الجنحة باعتبار الشدة .

وهذا الفكر هو الذى حمل كذلك معظم الحكومات الأوروبية على اتخاذ تدابير بهذا القصد وتأيدها بعقوبات شديدة منصوص عليها في قوانينها.

ولقد أوجدت الحكومات المذكورة اتحادا دولياً للمحافظة على صوالح التجارة الحالية من الغش والتدليس وذلك لتعميم تلك الحماية والتوصل للمعاقبة على التقليد في أية جهة يحصل فيها

وإن تقرير مشروع القانون المذكور القاضى بالمحافظة على صوالح أرباب الصناعة والتجارة في مصر سواء كانوا من الاهالى أو الاجانب يسمح لحكومة الجنب العالي بان توجد للحكومات المذكورة ضمانات قوية وتطلب منها الدخول في الاتحاد ومن المحتمل جدا أن تجيب طلبها هذا فتحصل الحكومة المصرية بهذه الصفة على الحماية المتبادلة هنا وفي البلاد الاجنبية فيما يختص بمتحصلات الصناعة والتجارة المصرية

ولاجل التوصل لهذه الغاية رأت حكومة الجنب العالي بعددقة النظر وجوب القول بأرجحية الاسباب للوضحة بعد التي تساعد على حفظ نص مواد مشروع الأمر العالي التي طلب مجلس شورى القوانين اجراء تعديلات فيها

﴿ المادة الخامسة عشرة ﴾

الرسم المقرر الذى قدره ٣٠٠ قرش المحدد لاعطاء الصور والنصوص عليها في المادة الثالثة عشرة ليس مقررأ باعتبار قيمة الصنف الذى أودعت علامته في قلم كتاب المحكمة عظيمة كانت تلك القيمة أو قليلة فاذا كان الصنف هو صابون مثلاً أو مصاعغات فان تسجيل العلامة يكون هو الضمانة لمودعها

وحيث إن المنفعة هي واحدة فيجب أن يكون الرسم عنها كذلك أى واحدا غير تدريجى

﴿ المادة السادسة عشرة ﴾

الغرض من ايداع العلامة هو امكان المراقبة إما بالنسبة للمحاكم في حالة اقامة دعوى امامها أو لارباب الشأن أو للمشتري ويمكن اجراء هذه المراقبة بالتحقق من أن علامة الصنف المبيع أو المعرض للبيع هي مشابهة تماما للعلامة المودعة في قلم الكتاب ولكن التصريح باخذ صورة العلامات يكون مخالفا لصوالح المودعين وربما نشأ عنه سهولة تقليد تلك العلامات التي هي ملك خاص بهم مضمون ويجوز لهم دون غيرهم التصرف فيه

ولذلك رأيت حكومة الجنب العالي وجوب حفظ المقوبات المقررة في الفقرة الأولى من المادة الثالثة والعشرين لتأييد ضمانه التبادل وذلك لأجل الحصول على تصريح الدول الموقعة بقبول الحكومة المصرية في الاتحاد الدولي المؤسس لحماية علامات الفاورية .

﴿ المادة السادسة والعشرون ﴾

ترى حكومة الجنب العالي أن التعديل المطلوب إدخاله في هذه المادة لا حاجة له فإن الأشخاص الذين تذكر أسماؤهم في الكتابة المقدمة من البائعين ذوي النية السليمة يمكن إقامة الدعوى عليهم بالشروط التي تسرى على الأشخاص الذين يخالفون أحكام هذا القانون مباشرة .

انه لدى نظر مجلس شورى القوانين في مشروع الأمر العالي المختص بعلامات الفاورية تفضل باستئناف الحكومة الى الفائدة التي تنشأ من إيجاد قانون بخصوص براءات الاختراع .

ولقد اهتمت الحكومة فيما سبق بهذه المسألة ونظرت فيها جملة مرار وهي لا يسعها الا اعتماد هذا الطلب .

وقد تراءى لها أوقية الشروع في ذلك تدريجيا والحصول أولا فيما يختص بعلامات الفاورية على نتيجة أولية تسمح لها بالتأكد من الوصول بسرعة لحل مسألة براءات الاختراع بدلا من الجمع بين المسألتين .

تليت تذاكر الاعتذار وهذه صورها :

تذكرة من حضرة مصطفى بك خليفة في أول أغسطس سنة ١٨٩٢ عندي من الاعتذار ما يوجب تأخرى مدة اثني عشر يوماً فالرجو قبول العذر أفندم .

تذكرة من حضرة الانبا كيرلس أفندي في ٣ منه .

أفندم حاصل عندنا مرض يمنع حضورنا ولزم توقيعه لسعادتك بذلك نؤمل قبول العذر أفندم .

ثم ان سعادة الرئيس ختم الجلسة بقوله (ختمت الجلسة) والساعة ٦ عربى .

نمرة ١٠ حسين يسرى (على شريف)
امضاء ختم

مَجْلِسُ شُورَى الْقَوَانِينِ

محضر جلسة يوم الثلاثاء ١٦ محرم سنة ١٣١٠ (٩ أغسطس سنة ١٨٩٢)

- ١ ماقبله
- ١ مشروع أمر عال برفع قاضي التحقيق في المواد المدنية والتجارية والاستفتاء عنه برفع الدعوى مباشرة للمحكمة .
- ١ مشروع أمر عال بتعديل مادتي ٤ و ٦ من الدكرتين الصادر بتشكيل المحاكم الجزئية وتحويل تلك المحاكم حق النظر في كافة الجناح .

٣

تليت المذكرة الاولى وهذه صورتها :

مذكرة

من نظارة الحقانية لمجلس النظار

قد قضى الدكرتين الصادر في ٣ نوفمبر سنة ١٨٩٠ ات قاضي الأمور الجزئية يحكم في المواد التي من خصائصه بمقتضى القانون وهذه الخصائص فيما يتعلق بالمسائل المدنية تنحصر في الحقوق الشخصية لثاية عشرة آلاف قرش وغيرها من المواد المبينة في المادة (٢٦) من قانون المرافعات وبعض المواد التالية لها ولم تشمل الحكم في المنازعات المتعلقة بالحقوق العينية ولو كانت قيمة المتنازع فيه لا تتجاوز المبلغ المرقوم بناء على اعتبار الحقوق العينية أكثر أهمية من الحقوق الشخصية وحيث انه فضلا عن عدم وجود فرق بين الحكم بدین قدره مائة جنيه وبين الحكم بنسبوت حق ملك في عقار مثلا يكون بهذه القيمة فان تكليف الأخصام برفع المنازعات التي من هذا القبيل للمحكمة الابتدائية ينشأ عنه كثير من المشاق التي يسهل منعها بسبب انتشار المحاكم الجزئية الآن مع توفير الوقت وغير ذلك من الفوائد الجملة فقد صار تحضير مشروع دكرتين بالتخصيص لقاضي الأمور الجزئية بأن يحكم في هذه المنازعات أيضاً بالكيفية المبينة فيه وها هو مرسل طيه كي اذا استحسن التصديق عليه يعرض عنه ذلك للاعتاب السنية .

فتحت الجلسة (الساعة ٢ ونصف عربي) تحت رئاسة سعادة علي شريف باشا رئيس المجلس وحضور سعادة ناظر الحقانية و ٢١ من حضرات الأعضاء .

تلى محضر الجلسة الماضية وتصدق عليه .

سعادة الرئيس — من حيث إن الأشغال التي ستعرض في هذه الجلسة هي المشروعات الثلاثة السابق ورودها هي وثلاث مذكرات بإفادة من رئاسة مجلس النظار رقم ٢٥ ذي القعدة سنة ١٣٠٩ نمرة ١٨ فلتتل الافادة ثم المذكرات والمشروعات حسب ترتيب بيانها في الافادة المذكورة وتؤخذ آراء ورغبات الهيئة عنها .

تليت الافادة وهذه صورتها :

بجلسة مجلس النظار المنعقدة في يوم السبت ٢٣ ذي القعدة سنة ١٣٠٩ (١٨ يونيه سنة ١٨٩٢) .

تليت الثلاثة مشروعات وأمر عالية الهيئة خصوصياتها أعلاه وتقرر طلب رأي مجلس شورى القوانين عنها وبناء عليه ها هي رسالة لسعادتكم مع هذا هي والثلاثة مذكرات المقدمة عنها من نظارة الحقانية للنظر فيها بهيئة مجلس شورى القوانين والأمل انه لدى نظرها يصير اخطار سعادة ناظر الحقانية ليحضر جلسات مجلس شورى القوانين ويؤدي للهيئة ما تطلبه من الايضاحات والاستفسارات عن المشروعات المذكورة وبعد استيفاء نظرها على هذه الصورة يتكرم باعادتها لهذا الطرف افندم ؟

المشروعات الرسالة مع هذا .

عدد

مشروع أمر عال بتحويل قاضي المواد الجزئية حق الحكم في الحقوق العينية لثاية عشرة آلاف قرش .

خاصة باموال متقولة او باموال ثابتة اذا كان المدعى به فيها لا يزيد على الف قرش ديوانى فاذا زاد على ذلك لغاية عشرة آلاف قرش يكون حكمه فيما ذكر ابتدائيا يجوز استئنافه .

ويحكم ايضا فى الدعاوى الآتية بيانها ويكون حكمه انتهايا اذا كان المدعى به لم يتجاوز الف قرش ديوانى وابتدائيا اذا زاد على ذلك الى مالا هاية .
اولا — الدعاوى المتضمنة طلب اجرة للمساكن أو أجرة الاراضى أو طلب الحكم بصحة الحجز الواقع من المالك على المفروشات ونحوها الموجودة فى الاماكن المؤجرة أو طلب الحكم على المستأجر باخلاء المكان المؤجر بعد التنبيه عليه بالتخلية أو طلب الحكم بفسخ الايجار أو طلب الحكم باخراج المستأجر قهرا من المحل المؤجر انما لا يسوغ له الحكم فى ذلك جميعه الا اذا كان الايجار لا يزيد مقداره على عشرة آلاف قرش فى السنة .

ثانيا — الدعاوى المتعلقة بالانلاف الحاصل فى اراضى الزراعة أو فى المحصولات أو فى الثمار سواء كان بفعل انسان أو حيوان والدعاوى المتعلقة بالانتفاع بالمياه والدعاوى المتضمنة طلب اداء اجر أو ماهيات الخدمة والصناع والمستخدمين .

ثالثا — الدعاوى المتعلقة بالنازعة فى وضع اليد على العقار متى كانت الدعوى مبنية على فعل صادر من المدعى عليه لم تمض عليه سنة قبل رفع الدعوى ويحكم ايضا متى كانت الملكية غير متنازع فيها فى الدعاوى المتعلقة بتعيين حدود العقار وفى الدعاوى المتعلقة بتقدير المسافات المقررة قانونا أو نظاما أو اصطلاحا فيما يختص بالابنية أو الاعمال المقررة أو المفروشات .

رابعا — الدعاوى المتضمنة طلب تعويض الضرر الناشئ عن ارتكاب جنحة أو مخالفه من الجنح أو المخالفات التى من خصائص قاضى الامور الجزئية .

(المادة ٢٧)

يحكم ايضا قاضى الامور الجزئية حكما انتهايا فى جميع الاحوال التى يرخص له القانون بالحكم الانتهاى فيها وكذلك فى المنازعات التى يرفعها له الاخصام برضاهم واتفاقهم .

سعادة اياهه باشا — ان المجلس (شورى القوانين) كان طلب من الحكومة عدة مرار تعديل القوانين الجارى العمل بموجبها فى المحاكم الأهلية لما تراءى له من ضرورة ذلك والحكومة عدلت اثنين منها وهما قانون المرافعات المدنى وقانون تحقيق الجنايات وأرسلتهما للمجلس ونظر فيهما وتشكل لنظرهما عدة لجان بالمجلس وبالمحاكم وبعد ذلك حصل السكوت على هذه التعديلات واشتغلت الحكومة بأن تعمل بعض المواد فى هذين القانونين وترسلها لنظرها بالهيئة وحيث ان إدخال تلك التعديلات المتفرقة مما يوجب

تلى من المشروع المرفق مع المذكرة المكتوبة صورتها آنفاً لغاية تعديل المادة ٢٧ وتقرر بالاتفاق بالموافقة عليه وهذه صورته .

ترجمة مشروع أمر عال

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على الذكرى الصادر فى ١٣ محرم سنة ١٣٠١ (١٣ نوفمبر سنة ١٨٨٣) بالتصديق على قانون المرافعات فى المواد المدنية والتجارية .

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحفانية وموافقة رأى مجلس النظار .

وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين .

أمرنا بما هو آت

(المادة الاولى)

قد صار تعديل الباب الاول من الكتاب الاول من قانون المرافعات فى المواد المدنية والتجارية كما يأتى :

الباب الاول

فى الاصول المتعلقة باختصاص المحاكم بالنسبة لانواع القضايا واهميتها .

(المادة ٢٤)

محاكم اول درجة هى .

اولا — محاكم المواد الجزئية .

ثانيا — المحكمة الابتدائية .

(المادة ٢٥)

اذا تراءى لاحدى المحاكم عدم اختصاصها باى قضية بالنسبة الى نوعها واهميتها يجوز لها ان تعين اليوم والساعة اللذين يحضر فيهما الاخصام الى المحكمة المختصة بتلك القضية بدون تحرير طلب لهم بالحضور على يد محضر اذا قبلوا ذلك وتذكر الاحالة حينئذ فى محضر الجلسة وتعطى صورة منه للاخصام .

(المادة ٢٦)

ينتدب ناظر الحفانية قاضيا من قضاة المحكمة الابتدائية ليحكم بانفراده انتهايا بهيئة محكمة للمواد الجزئية فى كافة الدعاوى المدنية والتجارية سواء كانت

تقدر الدعاوى باعتبار قيمة الطلب ولا يضاف الى هذه القيمة عند التقدير ما يكون مستحقاً قبل رفع الدعوى من الفوائد والحسائر والمصاريف وغيرها من الملحقات .

وإذا كان المبلغ المراد المطالبة به جزءاً من دين متنازع فيه تتجاوز قيمته هذا المبلغ ولم يكن باقياً من الدين المذكور فيكون التقدير باعتبار قيمة الدين بتمامه وإذا كانت الدعوى متضمنة طلبات متعددة ناشئة عن سند واحد يكون التقدير باعتبار جميع الطلبات فإذا كانت ناشئة عن سندات مختلفة يكون التقدير باعتبار كل سند على حدة وإذا كانت الدعوى مرفوعة من واحد أو أكثر على واحد أو أكثر بمقتضى سند واحد يكون التقدير باعتبار قيمة المبلغ المدعى به بتمامه بغير التفات الى نصيب كل من المدعين فيه .

ويكون التقدير فيما يحصل من المنازعات بشأن حجز المنقولات بين من أوقعه وبين المدين المحوز عليه باعتبار قيمة الدين الذي حصل الحجز من أجله .

وإذا كانت المنازعة بين دائن ومدينه بشأن رهن منقول أو رهن عقار أو بشأن حق امتياز فيكون التقدير باعتبار الدين الذي حصل الرهن من أجله أو فيه حق الامتياز .

وإذا كانت المنازعات المذكورة في الفقرتين السابقتين بدعوى شخص ثالث بأنه يستحق كل الاشياء المحجوزة أو المرهونة أو بعضها يكون التقدير باعتبار قيمة الاشياء المتنازع فيها .

إذا كانت الدعوى متعلقة بطلب الحكم بصحة الايجار فتقدر باعتبار قيمة الأجرة في جميع مدة الايجار .

ويكون التقدير في المنازعات المتعلقة بالمباني باعتبار العوائد المربوطة عليها مضروبة في مائة وثمانين وأما في المنازعات المتعلقة بالأراضي فيكون التقدير باعتبار الاموال مضروبة في عشرة وإذا لم يكن مقرراً على العقار عوائد ولا مال تقدر قيمته بمعرفة واحد من أهل الخبرة بعينه القاضي ويخلف اليمين أمامه قبل مباشرة مأموريته وبعد اتمامها يقدم تقريره بالمشافهة في الجلسة التي يسبها القاضي .

وإذا كانت الدعوى متعلقة بحق ارتفاق فتقدر باعتبار قيمة العقار المقرر عليه هذا الحق .

وإذا كانت المنازعة بشأن حق انتفاع بعقار أو ملك عين يكون التقدير باعتبار نصف قيمة العقار المذكور .

لكثرة الارتباك فإذا وافق مع الاستمرار في نظر المشروعات المطروحة أمام الهيئة الآن أن يكتب للحكومة بذلك وبأن يجرى تعديل القوانين وترسلها مرة واحدة لنظرها حيث أن وجوب تعديلها لمن الأمور المتفق عليها .

سعادة ناظر الحقانية — ان تعديل القوانين مرة واحدة يحتاج الى زمن طويل ومشغولية جسيمة ولا يأتي بالثمرة التي تحصل من التعديل شيئاً فشيئاً لان هذه التعديلات التدريجية جارية بحسب ما تظهره التجارب وعلى الاختصاص فان بعض التعديلات يكون من الضروري اجرائها وتنفيذها لما يترتب على تأخيرها من تعطيلات أو المضرات .

وعلى كل حال فان رأيت الهيئة لزوماً للمخاطبة مع الحكومة عما طلبه سعادة أباظه باشا فلتكتب به لمجلس النظار .

سعادة اسماعيل باشا محمد — أنا أصدق على رأى سعادة أباظه باشا .

سعادة اسماعيل صفوت باشا — أنا أصدق على رأى سعادة أباظه باشا وأزيد عليه بأن يكتب للحكومة بعدم اجراء تعديلات متفرقة وارسلها بل تجرى تعديل القوانين كلها وترسلها .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أخذت وتقرر بالاغلبية رأى سعادة أباظه باشا .

سعادة الرئيس — اذاً يتلى باقي المشروع الجارية فيه المذكرة .

تلى تعديل المادتين ٢٨، ٢٩ وتقرر بالاتفاق بموافقته وهذه صورته :

﴿ المادة ٢٨ ﴾

وكذلك يحكم قاضي المواد الجزئية بمواجهة الخصام في المنازعات المستعجلة المتعلقة بتنفيذ الاحكام والسندات الواجبة التنفيذ بشرط أن لا يتعرض في حكمه لتفسير تلك الاحكام ويحكم أيضاً في الأمور المستعجلة التي يخشى عليها من فوات الوقت بحيث لا يكون لحكمه تأثير في أصل الدعوى .

﴿ المادة ٢٩ ﴾

ليس للخصم الذي يتطلب وضع يده على العقار وضعاً قانونياً ان يطلب أيضاً الحكم بثبوت الملك له فإذا فعل ذلك سقط حقه في طلب وضع اليد .

وليس للدعى عليه في شأن وضع اليد على العقار أن يدعى بطلب ثبوت الملك له قبل فصل التداعي في مادة وضع اليد ما لم يترك حقه في وضع اليد ويسلم العقار بالفعل للخصم الآخر .

تلى تعديل المادة ٣٠ وهذه صورته :

وإذا كانت الدعوى بما لا تقبل تقدير قيمة له فتعتبر من الدعاوى التي تتجاوز قيمة الدعوى به فيها عشرة آلاف قرش .

حضرة أحمد بك مرزوق — رأي التصديق على هذه المادة .

حضرة مصطفى بك منصور — رأي أن تعدل الفقرة الثانية بما يفيد أن

التقدير يكون عن باقي الدين فقط .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أخذت وتقرر بالأغلبية رأي حضرة أحمد بك مرزوق .

تلى باقي المشروع وتصدق عليه وهذه صورته .

﴿ المادة ٣١ ﴾

تحكم المحكمة الابتدائية بصفة محكمة أول درجة في جميع الدعاوى المدنية والتجارية غير الدعاوى المختصة بمحكمة المواد الجزئية وتختص أيضاً بالحكم بصفة ثانی درجة في الاحكام الصادرة من محكمة المواد الجزئية .

﴿ المادة ٣٢ ﴾

تختص محكمة الاستئناف بالحكم في كافة الدعاوى التي حكمت فيها المحكمة الابتدائية بصفة أول درجة .

﴿ المادة الثانية ﴾

كل ما كان مخالفاً لأمرنا هذا يعد لاغياً ولا يعمل به .

﴿ المادة الثالثة ﴾

على ناظر الحقانية تنفيذ أمرنا هذا .

تليت المذكرة الثانية وهذه صورتها :

(مذكورة)

من نظارة الحقانية لمجلس النظار

قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية المتبع في المحاكم الاهلية يقضى بأن رفع كل دعوى للمحاكم الابتدائية يكون بعريضة تقدم لرئيس المحكمة وقد فرض على الرئيس أن ينتدب قاضياً لتحقيق الدعوى عند تقديم تلك العريضة اليه فيباشر القاضى المذكور التحقيق وبعد اتمامه يحيل الاخصام على المحكمة وكان الغرض من ذلك زيادة تنوير الدعاوى وزيادة تمكن المتخاصمين من ابداء أوجه الثبوت أو أوجه النفي وحيث انه ظهر من التجربة أن السير

على هذه الخطة موجب للتطوير وزيادة المشاق بدون الحصول على الفائدة التي كان مؤملاً نوالها فقد صار تحضير مشروع دكرتو بلغو قاضى التحقيق في المواد المدنية والتجارية والاستفتاء عنه برفع الدعوى للمحكمة مباشرة وها هو مرسل طيه كي اذا استحسن التصديق عليه يعرض عند ذلك للاعتاب السنية .

تلى من المشروع المرفق مع المذكرة المنسوحة صورتها آنفا لغاية المادة الثانية وتصدق عليه بالاتفاق وهذه صورته :

ترجمة مشروع أمر عال

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية المتبع في المحاكم الاهلية

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحقانية وموافقة رأى مجلس النظار

وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين

أمرنا بما هو آت :

﴿ المادة الأولى ﴾

قد النى قاضى التحقيق في المواد المدنية وعلى ذلك ترفع الدعوى من الآن فصاعداً للمحكمة المختصة بها بواسطة تكليف الخصم بالحضور أمام تلك المحكمة مباشرة

﴿ المادة الثانية ﴾

قد النيت المواد ٤٤ و٤٥ و٤٦ و٤٧ و٥١ و٥٢ و٥٣ و٥٤ و٥٥ و٥٦ و٥٧ و٥٨ و٥٩ و٦٠ و٦١ و٦٢ و٦٣ و٦٤ و٦٥ و٦٦ و٦٧ و٦٩ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية

وكذلك النيت العبارة الاخيرة من المادة ١٢٣ (الخاصة بالتخلف عن الحضور أمام قاضى التحقيق) والفقرة الثانية والفقرة الثالثة من المادة ٣٥٣ من القانون المذكور .

يعلن في أولها وإذا كان المقصود اعلان علم خبر من كاتب المحكمة فيلزم ان يكون مشتملا على انتداب من يعين للاعلان .

(المادة ٣٣)

ترفع الدعوى للمحكمة بواسطة تكليف الخصم بالحضور امامها على يد محضر بناء على طلب المدعى .

(المادة ٣٥)

ورقة التكليف بالحضور يلزم ان تكون مشتملة على كافة البيانات المقررة فيما يتعلق بالاوراق التي يجب اعلانها وزيادة على ذلك يذكر فيها ما يأتي .

اولا — موضوع الدعوى بعبارة صريحة وبيان الادلة المستند عليها فيها بالايجاز والاختصار .

ثانيا — بيان المحكمة المختصة بالنظر في الدعوى .

ثالثا — اليوم والساعة المقتضى حضور الاحصام فيهما .

(المادة ٦٨)

يجب على قاضي المواد الجزئية ان يسعى في المصالحة بين الاخصام في اول جلسة يحضرون فيها امامه فان تيسر حصول الصلح بينهم يحجر محضرا بما وقع الاتفاق عليه وبعد تلاوته يضع عليه كل من الاخصام امضاءه او ختمه .

ويكون المحضر المذكور في قوة سند واجب التنفيذ وعلى الكاتب ان يسلم صورة منه بالكيفية والاضاع المقررة فيما يتعلق بالاحكام .

(المادة ١٢٥)

اذا حضر المدعى عليه امام المحكمة في الجلسة الاولى تعتبر الدعوى مقامة بمواجهة الاحصام ولو تخلف المدعى عليه عن الحضور بعد ذلك ولكن لا يجوز للمدعى ان يبدي اقوالا او طلبات جديدة ولا أن يغير أو يزيد في الاقوال والطلبات السابقة .

(المادة ١٢٦)

اذا حضر المدعى امام المحكمة في الجلسة الاولى ثم تخلف بعد ذلك عن الحضور تعتبر ايضا الدعوى مقامة بمواجهة الاحصام ويجوز للمدعى عليه ان يطلب ابطال المرافعة أو الحكم في اصل الدعوى بناء على الاقوال والطلبات الختامية السابق ابدائها .

تلى من المادة الثالثة لغاية تعديل المادة ١١ من قانون المرافعات وهذه صورته :

(المادة الثالثة)

قد صار تعديل المواد الآتية بيانها من القانون السالف ذكره كما يأتي :

(المادة ١١)

اذا اقتضى الحال اعلان ورقة الى من يكون محله بعيدا عن مسكن المحضر جاز لقاضي الامور الوقتية أو لكاتب المحكمة على حسب الاحوال أن يعين أى شخص لتوصيل الورقة المقصود اعلانها ويكون تسليمها بحضور شاهدين

حضرة احمد بك اباطه — حيث ان اعلان الاوراق القضائية هو من أهم الامور التي تؤسس عليها القضية فلا يصح أن يوكل اعلان الاوراق الى أى شخص كما هو مذكور بالمادة بل يجب أن يعين بها صفات الاشخاص الذين يجوز تكليفهم باعلان تلك الاوراق سواء كانوا من موظفي المديرية أو البوليس أو نحو ذلك فان استحسن ماذكر فليقرر

سعادة اسماعيل باشا محمد — الاوفق ان تعدل المادة بما يفيد أن الاعلان لا يكون الا بمعرفة المحضر وعلى يد اثنين شهود

سعادة أدهم باشا — يلزم أن يكون الشخص الذي يعلن الاوراق معلوماً .

حضرة حسين بك عابدين — الاوفق ان الشخص يكون من المستخدمين .

حضرة مصطفى بك منصور — الاوفق حذف تعديل المادتين ١١ و ١٢ وابقاء نصوصهما الاصلية الواردة في القانون

حضرة احمد بك مرزوق — المادة ليس فيها شيء يحتاج للتعديل ورأى أن تبقى حسبها هي بالمشروع

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء

أخذت وتقرر بالاغلبية نقاء المادة على أصلها

تلى باقى المشروع وتقرر بقاؤه على أصله وهذه صورته

(المادة ١٢)

الأمر الذي يصدر من قاضي الامور الوقتية بيمين شخص لتوصيل الورقة

﴿ المادة ١٥٢ ﴾

إذا رأى للمحكمة أن القضية غير صالحة للحكم فيها جاز لها أن تأمر أو تأذن بإثبات صحة الدعوى بأوجه الثبوت المذكورة في الفروع الآتية :

﴿ المادة ٢٥١ ﴾

يجوز لمن يده سند غير رسمي أن يكلف من عليه ذلك السند بالحضور أمام المحكمة ولو لم يحل ميعاده لاجل اعترافه بأن هذا السند بخطه أو أومضائه أو ختمه وليكون ذلك التكليف بصفة دعوى أصلية على حسب الأصول المعتادة فيها .

﴿ المادة ٢٥٢ ﴾

وفي حالة الاعتراف تصدق المحكمة على ذلك لمن طلب وتكون كافة المصاريف عليه .

﴿ المادة ٢٩٣ ﴾

الدعوى الفرعية التي تقام في أثناء التحقيق تقام الى المحكمة اما بتكليف الخصم بالحضور أمامها بميعاد ثلاثة أيام واما بالاحالة عليها من القاضي المتسبب للتحقيق أو بإبداء الدعوى ضمن طلب يقدم من أحد الخصام للمحكمة ويحكم فيها بوجه الاستعجال .

﴿ المادة ٢٩٥ ﴾

يجوز لغير المتداعين ممن يمكن أن يعود عليه ضرر من الحكم في الدعوى أن يدخل في الدعوى المقامة أمام المحكمة في أي حالة كانت عليها وايكون دخوله فيها اما بطلب حضور الخصام أمام المحكمة أو بتقديم طلبه في الجلسة حال انعقادها انما لا يترتب على ذلك تأخير الحكم في الدعوى الأصلية .

﴿ المادة ٣٦٣ ﴾

يرفع الاستئناف بورقة تعلن بالكيفية والاضاع المفردة فيما يتعلق بأوراق المحضرين .

ويلزم أن تكون تلك الورقة مشتملة على البيانات العمومية ويذكر فيها زيادة على ذلك تاريخ الحكم المستأنف والأسباب التي بني عليها الاستئناف وأقوال وطلبات من رفعه وتكليف الخصم بالحضور أمام محكمة الاستئناف بميعاد ثمانية أيام والا كان العمل لاغيا .

وينقص ميعاد التكليف بالحضور الى ثلاثة أيام في المواد التجارية والمواد الجزئية وبعد اعلان الورقة المذكورة يسلم المحضر أصلها الى كاتب محكمة الاستئناف أو كاتب المحكمة الابتدائية على حسب الاحوال وعلى الكاتب ان يقيد الدعوى في الحال في الجدول العمومي المعد لقيد القضايا ثم يطلب من كاتب المحكمة التي حكمت في الدعوى في أول درجة أن يرسل له أوراق القضية .

﴿ المادة ٣٦٤ ﴾

يجب على طالب الاستئناف أن يبين في الورقة المذكورة في المادة السابقة

محلا له في البلمة الكاتبة بها محكمة الاستئناف أو المحكمة الابتدائية التي ستحكم في طلبه ان لم يكن ساكناً في تلك البلدة والا فيصح اعلان الاوراق اليه بمجرد توصيلها لقلم كتاب المحكمة .

﴿ المادة ٣٦٧ ﴾

المعارضة في الأحكام الصادرة في الغيبة في الدعاوى المستأنفة يلزم تقديمها في ظرف العشرة الأيام التالية لاعلان تلك الاحكام والا سقط الحق فيها وترفع بواسطة تكليف الخصم بالحضور أمام المحكمة بالكيفية والاضاع المقررة فيما يتعلق بأوراق طالب الاستئناف .

﴿ المادة الرابعة ﴾

على ناظر الحفانية تنفيذ أمرنا هذا .

تليت المذكرة الثالثة وهذه صورتها :

مذكرة

من نظارة الحفانية لمجلس النظار

بتاريخ ٣ نوفمبر سنة ١٨٩٠ (٢٠ ربيع الأول سنة ١٣٠٨) صدر دكرتو بتشكيل محاكم للمواد الجزئية والمصالحات في دائرة كل محكمة ابتدائية وقد تقرر في المادة الرابعة من الدكرتو المشار اليه انها تحكم في المواد الجزئية التي من خصائصها فاضي الامور الجزئية بمقتضى القانون وكذلك تحكم في المخالفات وفي الجنح المنصوص عليها في قانون العقوبات أو في أوامر ولوائح خصوصية ما عدا ما استثنى في تلك المادة وحيث ان هذه المحاكم قد ابتدأت في العمل من منذ سنة ونصف تقريباً وقد ظهر من سيرها ان الانفع أن يكون اختصاصها شاملاً لجميع الجنح بغير استثناء لما يترتب على ما ذكر من انجاز القضايا ومنع الشاق وغير ذلك فبناء عليه قد صار تحضير مشروع دكرتو بهذا المعنى ومرسل على هذه المذكرة كي متى حصلت الموافقة عليه بالمجلس يكرم بعرضه للاعتاب السنية .

تلى المشروع المرفق معها وهذه صورته .

ترجمة مشروع امر عال

نحن خدوى مصر

بعد الاطلاع على لائحة ترتيب المحاكم الاهلية وبالاخص على المادة ٨ منها وعلى الذاكرى الصادر فى ٣ نوفمبر سنة ١٨٩٠ بتشكيل محاكم للمواد الجزئية والمصالحات فى دائرة كل محكمة ابتدائية .

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحاقية ومواقفة رأى مجلس النظر .

وبعد اخذ رأى مجلس شورى القوانين .

امرنا بما هوآت

(المادة الاولى)

قد صار تعديل مادنى ٦ و ٤ من الذاكرى الصادر فى ٣ نوفمبر سنة ١٨٩٠ المشار اليه آنفا كما يأتى .

المادة ٤ يحكم قاضى الامور الجزئية فى المواد التى من خصائصه بمقتضى القانون ويحكم ايضا فى المخالفات وفى كافة الجنح المنصوص عليها فى قانون العقوبات أو فى أوامر أو لوائح خصوصية ماعدا الجنح التى تكون من خصائص جهة مخصوصة بمقتضى نص صريح .

ويقوم احد اعضاء النيابة العمومية باعمال النيابة فى كل محكمة من محكمة الامور الجزئية .

المادة ٦ الاحكام الصادرة من محاكم الامور الجزئية فى مواد الجنح أو المخالفات تستأنف أمام المحكمة الابتدائية التابعة لها تلك المحاكم .

ومع ذلك يرفع الاستئناف فى مواد الجنح لمحكمة الاستئناف مباشرة فى الاحوال الآتى بيانها وهى .

اولا - فى الاحوال التى يحكم فيها بالحبس مدة تزيد على ستة اشهر .

ثانيا - فى الاحوال التى يكون فيها رفع الاستئناف من النيابة العمومية بشرط ان يزيد الحد الاقصى المقرر فى القانون للعقوبة على ستة اشهر حبس .

(المادة الثانية)

كل ما كان مخالفا لأمرنا هذا يعد لاغيا ولا يعدل به .

(المادة الثالثة)

على ناظر الحاقية تنفيذ امرنا هذا .

حضرة حسين بك عابدين - انا اصدق على هذا المشروع لما فيه من السهولة

سماعة اسماعيل باشا محمد - انا اصدق عليه انما تحت شرط عدم حبس أى شخص الا بعد ان تصدر عليه احكام نهائية .

سماعة صفوت باشا - انا رأيت من السابق ان لا يخول لقاضى الجزئى غير اختصاصاته الاصلية ولا زلت متمسكا به .

سماعة الرئيس - تؤخذ الآراء :

اخذت وتقرر بالاغلبية رأى سماعة اسماعيل باشا محمد .

حضرة صوفانى بك - من حيث ان جميع الاشغال التى وردت من الحكومة وكانت تحت العرض للهيئة انتهت والقانون النظامى يقضى بصرف المجلس من فرغ من نظر الاشغال المعروضة عليه فادافى فليتقرر بصرفه لغاية شهر سبتمبر القابل .

(استحسن عام) :

ثم ان سماعة الرئيس حتم الجلسة بقوله (ختمت الجلسة) والساعة ٦ .

نمرة ١١ امضاء (حسين يسرى) ختم (على شريف)

مَجْلِسُ شُورَى الْقَوَانِينِ

محضر جلسة يوم الاربعاء ٢١ ربيع الاول سنة ١٣١٠ (١٢ اكتوبر سنة ١٨٩٢)

سادسا — افادة من رئاسة مجلس النظار رقم ٢٦ صفر سنة ١٣١٠ (١٧ سبتمبر سنة ١٨٩٢) نمرة ٢٩ ردا لما كان كتب اليها من المجلس (شوري القوانين) في ٢٠ محرم سنة ١٣١٠ بما رأته الهيئة حال نظر الثلاث مشروعات المشتملة على التعديلات التي أدخلت في بعض القوانين الجاري عليها العمل بالمحاكم الاهلية .

سابعا — نذاكر وتلفرافات من بعض حضرات الاعضاء بالاعتذار في عدم الحضور بالجلسات التي تحدت بهذا الشهر

واذا فلتتلك الافادات و الاوراق وما هو مع كل من الافادات من اللذكراات والمشروعات بحسب ترتيب ورودها وتؤخذ آراء ورغبات الهيئة عن كل مشروع وان رأيت موافقة نظر المشروعين اللذين سيحضر في وقت نظرهما سعادة وكيل الصحة ضمن الأشغال التي تنتظر في هذه الجلسة فهناك يصير استنعاء سعادته للحضور

تليت الافادة نمرة ٢٥ وصورة المذكرة والمشروع الواردين معها وهذه صورها

صورة الافادة

مرسل لسعادتكم مع هذا صورة مذكرة مقدمة من نظارة الحفانية ومشروع أمر عال أحررت تحضيره النظارة المشار اليها فيما يختص بتشكيل محكمتين ابتدائيتين احدهما بسواكن والأخرى بتوكر وتشكيل محكمة استئناف لها بسواكن على الصفة التي تبينت به ، الأمل عرضهما على هيئة مجلس شوري القوانين واعادة المشروع المذكور لهذا الطرف مشفوعا بما تراه الهيئة المشار اليها فيه أقدم .

فتحت الجلسة الساعة ٣ عربى تحت رئاسة سعادة على شريف باشا رئيس المجلس وحضور ٢١ من حضرات الاعضاء

تلى آخر محضر للائعقاد السابق وتصدق عليه

سعادة الرئيس — الاشغال التي وردت للمجلس ومقتضى عرضها على الهيئة هي :

أولا — افادة من مجلس النظار رقم ٢٣ محرم سنة ١٣١٠ (١٦ أغسطس سنة ١٨٩٢) نمرة ٢٥ ومعها صورة من مذكرة ومشروع أمر عال يختصان بتشكيل محكمتين ابتدائيتين احدهما بسواكن والأخرى بتوكر وتشكيل محكمة استئناف لها بسواكن

ثانياً — افادة من مجلس النظار في تاريخه نمرة ٢٦ ومعها مشروع أمر عال بمنع احدث برك أو مستنقعات بالكيفية الواضحة به

ثالثا — افادة من مجلس النظار أيضا رقم ٢٥ محرم سنة ١٣١٠ (١٨ أغسطس سنة ١٨٩٢) نمرة ٢٧ ومعها مذكرة ومشروع أمر عال بخصوص الاجراءات الصحية المقتضى اتخاذها بالجوامع والحمامات

رابعا — افادة من مجلس النظار تاريخها ١٣ صفر سنة ١٣١٠ (٤ سبتمبر سنة ١٨٩٢) نمرة ٢٨ ومعها مذكرة ومشروع أمر عال بتعديل لائحة الترع الصادرة في ١٢ ابريل سنة ١٨٩٠

خامسا — افادة من نظارة الداخلية رقم ١٤ صفر سنة ١٣١٠ (٥ سبتمبر سنة ١٨٩٢) نمرة ٦٥ باتداب سعادة محمود صدقي باشا وكيل الصحة للحضور بالمجلس حال رؤية المشروع المتعلق بالبرك والمستنقعات والمشروع الخاص بالاجراءات الصحية المقتضى اتخاذها بالجوامع والحمامات

أسماء ثمانية من العدول ليؤخذ منهم بالدور من يلزم للمحكمة الابتدائية وكذلك يحرم محافظ عموم سواحل البحر قاعة تشتمل على بيان أسماء اثني عشر عدلاً ليؤخذ منهم بالدور من يلزم لمحكمة الاستئناف ويكون نصف العدول من عمد الأهالي المولودين في دائرة محافظة سواكن أو محافظة توكر على حسب الأحوال والنصف الآخر من مشايخ العربان ويكون انتخابهم لمدة سنة ويجوز انتخابهم بعينهم لسنة أخرى .

﴿ المادة ٤ ﴾

تحكم كل من المحكمتين الابتدائيتين في أول درجة في المواد الآتي بيانها باعتبار دائرة اختصاص كل منهما وتلك المواد هي :

أولاً — كافة المنازعات في الأمور المدنية والتجارية .
ثانياً — كافة الجنايات والجناح التي تقع في دائرة اختصاص المحكمة من أحد الأهالي أو من أحد العربان .
وتحكم محكمة الاستئناف فيما يأتي :

أولاً — استئناف الأحكام التي تصدر من محكمتي أول درجة في المواد المدنية والتجارية في الأحوال التي يجوز فيها الاستئناف بمقتضى قانون الرافعات في المواد المدنية والتجارية المتبع بإحكام الأهلية .
ثانياً — استئناف الأحكام التي تصدر من المحكمتين المذكورتين في المواد الجنائية إلا إذا كانت تلك الأحكام محكوماً فيها بالقتل أو بالاشغال الشاقة لمدة تزيد على عشر سنين فيرفع استئنافها لمحكمة الاستئناف بمصر .

﴿ المادة ٥ ﴾

يحكم وكيل محافظة سواكن بمفرده في مواد المخالفات الخاصة بسواكن ومحافظ توكر يحكم في المخالفات الخاصة بتوكر .

﴿ المادة ٦ ﴾

إذا كان الخصام في الأمور المدنية والتجارية من جنس واحد أي جميعهم من الأهالي أو جميعهم من العربان فيكون العدلان بالمحكمة الابتدائية من أبناء جنسهم إن من الأهالي فمنهم وإلا من العربان فمنهم وإذا كان الخصام من جنسين مختلفين يكون أحد العدلين من الأهالي والباقي من العربان . ويراعى ذلك في المواد الجنائية أيضاً ويلزم في سائر الأحوال أن يكون اثنان من العدول في محكمة الاستئناف من جنس المدعى عليه في أول درجة أو من جنس التهم .

﴿ المادة ٧ ﴾

تحكم المحاكم المذكورة في المواد المدنية والتجارية بمقتضى القوانين المصرية المتبعة

صورة المذكرة

مذكرة

من نظارة الحفانية لمجلس النظار

مدينة سواكن لم تدخل في دائرة إحدى المحاكم الأهلية ونظر الدعاوى المختصة بها وصدور الأحكام فيها لم يكونا بطرق راسخة أساسية ولذلك قد حصل الاتفاق بين نظارتي الحفانية والحربية على تشكيل محكمة ابتدائية في الجهة المذكورة ثم وعلى تشكيل محكمة ابتدائية أخرى في توكر مع تشكيل محكمة لاستئناف أحكام هاتين المحكمتين وبناء عليه صار تحضير مشروع دكرينو عن ذلك ومرسل طيه للنظر فيه بالمجلس ومع موافقته يعرض عما ذكر للاعتاب السنية

صورة المشروع

نحن خديو مصر

بناء على ما عرضه علينا ناظر الحفانية وموافقة رأى مجلس النظار وبمبد أخذ رأى مجلس شورى القوانين

أمرنا بما هو آت

﴿ المادة ١ ﴾

تشكل محكمتان ابتدائيتان أحدهما بسواكن والأخرى بتوكر وتؤلف الأولى من وكيل محافظة سواكن بصفة رئيس ومن عدلين بصفة أعضاء وتؤلف الثانية من محافظ توكر أو من يقوم مقامه بصفة رئيس ومن عدلين بصفة أعضاء .

﴿ المادة ٢ ﴾

تشكل أيضاً في سواكن محكمة استئناف تؤلف من محافظ عموم سواحل البحر الأحمر بصفة رئيس ومن ضابط ينتخه المحافظ الموحي إليه من الضباط ذوي الرتب السامية ومن ثلاثة عدول بصفة أعضاء .

﴿ المادة ٣ ﴾

يحرم كل من وكيل محافظة سواكن ومحافظ توكر قاعة تشتمل على

﴿ المادة ١١ ﴾

يتبع في سوا كن وتوكر وما يتبعهما الأمر الصادر في ١٠ فبراير سنة ١٨٩٢ بجواز الصلح في المخالفات ويكون قبول الصلح في الاحوال التي يجوز فيها بمعرفة الموظف المختص بالحكم في المخالفة لو لم يحصل الصلح فيها.

﴿ المادة ١٢ ﴾

على ناظرى الحقاينة والحرية تنفيذ أمرنا هذا كل منهما فيما يخصه .

حضرة حسن بك مذكور — رأى أن العدول الذين سيكونون أعضاء بكل محكمة يصير انتخابهم بمعرفة جمعية عمومية مكونة من عمد وأعيان الأهالى ومشايخ وأعيان العربان الداخلين في دائرة المحكمة والاعضاء الذين يؤخون في كل دور لكل محكمة ابتدائية من هؤلاء العدول يكونون أربعة أما محكمة الاستئناف فيعين بها في كل دور ستة أعضاء من العدول المنتخبين لها والاحكام الجنائية التي تزيد مدة الحبس أو الاشغال الشاقة فيها على خمس سنوات فيكون استئنافها بمحكمة الاستئناف الأهلية بمصر .

حضرة طلبة بك سعودى — ان الحكومة المصرية موضوع لهاقوانين وجرى العمل بموجبها في عموم القطر المصرى وسوا كن وتوكر ما خرجا عن كونهما تابعين للحكومة المصرية ويجب معاملة أهاليهما أسوة أهالى القطر هنالك أرى أن الأوفق هو تميم تلك القوانين على الجميع وأن تشكل محاكم أهلية بجهتى سوا كن وتوكر كالمحاكم الموجودة بأعزاء القطر المصرى .

حضرة حسين بك عابدين — رأى أن يطبع هذا المشروع ويوزع على حضرات الاعضاء وبعدها يطرح للمذاكرة فيه بالهيئة ويتقرر هنالك ما يستحسن نحوه .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أخذت وتقرر بالأغلبية رأى حضرة طلبة بك .

تليت الافادة نمرة ٢٦ والمشروع الوارد معها وهاتان صورتاهما .

صورة الافادة

مرسل لسعادتكم مع هذا مشروع أمر عال صار تحضيره بمنع إيجاد الترك والمستنقعات الأمل عرضه على هيئة مجلس شورى القوانين والتكريم بإعادته مشفوعا بما تراه فيه أفندم .

في المحاكم الاهلية مع مراعاة العوائد المقررة في تلك الجهات اذا كانت لا تنافى النظام العمومى ولا تخالف الآداب .

واذا لم يوجد نص في القانون أو وجد نص غير كاف أو غير صريح فيحكم بمقتضى القواعد الطبيعية وأصول العدل والانصاف .

﴿ المادة ٨ ﴾

وتحكم تلك المحاكم في مواد الجنايات والجنح والمخالفات بمقتضى قانون العقوبات المتبع في المحاكم الاهلية .

ويقوم مأمور البوليس بالتحقيقات الابتدائية ويؤدى وظائف النيابة العمومية في المحاكم الابتدائية ومحكمة الاستئناف .

ويكون التكليف بالحضور أمام احدى المحاكم بأمر يصدر من الرئيس بناء على طلب المأمور المذكور .

وتتبع في الاجراءات القواعد المقررة في قانون تحقيق الجنايات الجارى العمل بمقتضاه في المحاكم الاهلية .

﴿ المادة ٩ ﴾

يعين المحافظ كاتباً ليقوم بأعمال الكتابة في كل من المحاكم الابتدائية ومحكمة الاستئناف .

ويكون بطرف كل من الكتاب الذين يعينون لذلك الدفاتر الآتية :

أولاً : دفتر لقيد محاضر الجلسات في اللواد المدنية والتجارية .

ثانياً : دفتر لقيد الاحكام التي تصدر في اللواد المذكورة .

ثالثاً : دفتر لقيد محاضر الجلسات في اللواد الجنائية .

رابعاً : دفتر لقيد الاحكام التي تصدر في اللواد المذكورة .

وتقيد محاضر الجلسات في مواد المخالفات والاحكام التي تصدر فيها في دفترين آخرين مستقلين .

ويكون للجنة المراقبة القضائية الحق في تفتيش الاحكام والدفاتر .

﴿ المادة ١٠ ﴾

ينتدب المحافظ واحداً أو أكثر من المأمورين لاعلان الاوراق وتنفيذ الأوامر والاحكام .

صورة المشروع

نحن خديو مصر

حيث ان وجود البرك أو المستنقعات بضواحي المدن أو النواحي مضر بالصحة العمومية .

ونظراً لانه من الضروري منع تكوين هذه البرك أو المستنقعات في المستقبل فبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية ومواقفة رأى مجلس النظار وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين .

أمرنا بما هو آت

المادة الأولى

ممنوع منعاً كلياً عمل حفر بالقسم الشمالى للمدن والنواحي والعزب سواء كان لضرب الطوب أو لأى عمل آخر ينشأ عنه تكوين بركة أو مستنقع . كذلك ممنوع بالكلية اجراء حفر بالجهات القبيلة والشرقية والغربية بالأراضى الواقعة على مسافة أقل من ١٠٠٠ متر بالبعد عن المساكن .

المادة الثانية

يعاقب من يخالف المادة السابقة بغرامة من ٥٠ قرش الى مائة قرش صاغ .

المادة الثالثة

وفضلاً عن ذلك يحكم على مرتكبى المخالفة المذكورة باعادة الاراضى التى حفروها الى حالتها الاصلية .

وان لم تتم اعادتها الى حالتها فى مدى شهر يمضى من تاريخ صدور الحكم فللمدير أو المحافظ أن يجرى ردمها على مصاريف مرتكبى المخالفة .

المادة الرابعة

تحصل المصاريف المذكورة طبقاً لاحكام الامر العالى الرقم ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠

المادة الخامسة

يعمل بمقتضى أمرنا هذا بعد مضى عشرة أيام من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

المادة السادسة

على ناظر الداخلية تنفيذ أمرنا هذا .

حشرة حسن بك مذكور — الاوفق طبع هذا المشروع وتوزيع نسخ منه على حضرات الاعضاء وبعدها بتحدد جلسة وينظر فيها .

(استحسنان عام)

تليت الافادة نمرة ٢٧ والمذكورة والمشروع الواردان معها وهذه صورها .

صورة الافادة

مرسل مع هذا لسعادتكم مذكرة من نظارة الداخلية تاريخها ٢٧ يوليه سنة ١٨٩٢ ومشروع أمر عال متضمن للاجراءات المقتضى اتخاذها فى الجوامع والجماعات على حسب الكيفية الواضحة فيه الامل أخذ رأى هيئة مجلس شورى القوانين فى المشروع المشار اليه واعادته لهذا الطرف مشفوعاً بما تراه الهيئة فيه أقدم .

صورة المذكرة

مذكرة مرفوعة لمجلس النظار

أما مسألة إفساد المياه للمعدة للشرب فى البلاد هى من أهم الأمور المتعلقة بالصحة العمومية ومن أعظم الأسباب لبلوغ عدد الوفيات الى ٨٥ فى الألف فى بلاد كطنطا هو تكدير مياهها .

ولو بالفرض ظهر مرض الكوليرا فى القطر المصرى فإلياه الفاسدة لاشك تزيد انتشاره وعدد الوفيات بهذا الوباء فى البلاد تكون بمناسبة درجة نقاوة المياه الموجودة بها إما القطر للمصرى فلا يكون مطلقاً على أمن من غوائل الكوليرا طالما مياهه لم تسكن نقيه ولذا من الضرورى اتخاذ الطرق الموصلة لهذه الغاية

ومن المعلوم ان أعظم الاسباب لافساد المياه فى المدن والبلاد هو تصريف مواد مراحض الجوامع فى النيل أو فروع

وقد ينشأ عن ذلك ليس فقط افساد مياه البلد بل ان كافة البلاد السارة عليها تلك المياه تشرب مياهها مفسودة بامتزاج جانب عظيم من المواد البرازية بها واذا ثبت الخطر الملم على الصحة العمومية الناتج عن استعمال هذه الطريقة فنظارة المالية بالاتفاق مع نظارة الداخلية قد قبلت أن تتكلف بنصف قيمة الاشغال التى تجربها مصلحة الاوقاف لتغيير هيئة مصارف وخزانات الجوامع الحالية بشرط أن مبلغ نصف التكاليف المذكورة لا يتجاوز ٢٥٠٠ جنيه فى السنة ويخصم المبلغ المذكور على ميزانية مصلحة الصحة وبهذه الكيفية

الخزانات التي بدون قاع فلا يمكن استعمالها الا بقبول مياه الميض والمغاطس فقط قد تمديد ميعاد سنة واحدة للأفراد وثلاث سنوات لمصلحة الاوقاف للعمل بمقتضى هذه الاحكام

﴿ المادة الثانية ﴾

منى يجوز بناء الخزانات الصماء يصير تطهير الخزانات القديمة وردمها

﴿ المادة الثالثة ﴾

يمنوع كلياً تركيب مواسير على الخزانات الصماء سواء كان لتصرف المواد الى تزيده عن سعتها أو لتصريف ما بداخلها من المواد في النيل أو الترعة أو البرك أو في الاراضي البراح .

يجب أن تكون كل الخزانات مهما كانت أنواعها ذات منافس لتجديد الهواء .

﴿ المادة الرابعة ﴾

يلزم تجديد مياه الميض والمغاطس مرة واحدة في كل أسبوع على الأقل .

﴿ المادة الخامسة ﴾

اعتباراً من تاريخ صدور أمرنا هذا لا يجوز بناء جامع أو حمام عمومي مالم تعرض أولاً على مصلحة الصحة الرسومات اللازمة عن مراحيضه وعن كيفية توريد المياه اليه ويتصدق عليها منها .

لا يجوز استعمال أى خزان أو مرحاض جديد أو مرمر مالم يكشف عليه بمعرفة مصلحة الصحة ويتصرح منها بجواز استعماله .

﴿ المادة السادسة ﴾

إذا لم تنفذ هذه الاحكام في الجوامع والحمامات العمومية بعد مضي المدينين المحددين في المادة الاولى يصير غلق مراحيضها بعد ثلاثين يوماً تمضي من تاريخ الانذار الذى يرسل بالسيكورتاد من مصلحة الصحة الى ديوان عموم الاوقاف أو الى ناظر الوقف أو الى المتحرى على الجامع أو لصاحب الحمام العمومي أو تعمل خزانات صماء لها وتكون مصاريفها ومصاريف الاعمال الاخرى التي تلتزم لها على ثقة مصلحة الاوقاف أو ناظر الوقف أو المتحرى على الجامع أو صاحب الحمام .

يكون قد تخصص مبلغ خمسة آلاف جنيه سنوى لمصارف الجوامع ومن جهة أخرى قد تم مشروع أمر على تحديد نه الوصايط الصحية الملزم بها ليس فقط مصلحة الاوقاف بل أيضاً الاوقاف الخصوصية عما يتعلق بأعداد وصيانة المراحيض التابعة لجوامعها وأسباب صدور هذا الأمر على ليس فقط بقصد منع افساد المياه بسبب مراحيض الجوامع التابعة لمصلحة الاوقاف بل أيضاً بسبب مراحيض الجوامع الخصوصية الموجود منها عدد عظيم في البلاد وقد أدخل أيضاً بندا مهما جداً وهو غلق مراحيض الجوامع في بعض أحوال لازمة اذ لغاية الآن لم يجز لنظارة الداخلية اجراء ذلك سوى في أوقات الكوليرا (ينظر قرار نظارة الداخلية الرقم ١١ أغسطس سنة ١٨٩٠) مع أن اتخاذ هذه الطريقة يكون لازماً عند انتشار أمراض أخرى وبائية في البلاد مثل حمى تيفودية ونحوها فالسئلة البنى عليها هذا الأمر على لاتمس بالموائد أو المنظمات الجارية اذ أنها باقية على حالتها والمرغوب النظر فيه هو فقط هل يوافق أن مراحيض الجوامع التي هي المراحيض العمومية للاهالى تستمر على حالتها وبسبب عدم انتظام بناء مراحيضها وخزاناتها وكيفية انصراف موادها يتسبب الهواء وتفسد مياه الشرب وتزيد بهذه الكيفية الوفيات في البلاد بامراض يمكن منها

المرجو من مجلس النظار النظر في هذا الأمر المقتضى تدبيره سريعاً

تحريراً في ٢٧ يولييه سنة ١٨٩٢

وكيل داخلية

(احمد شكرى)

صورة المشروع

نحن خديو مصر

بناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية ومواقفة رأى مجلس النظار وبعد خذ رأى مجلس شورى القوانين

أمرنا بما هو آت

﴿ المادة الأولى ﴾

تعمل لكافة مراحيض الجوامع والحمامات العمومية خزانات صماء وأما

﴿ المادة السابعة ﴾

يكون اثبات المخالفات بمعرفة رجال الصحة ومحال على قاضي المواد الجزئية الذي تقع هذه المخالفات في دائرة اختصاصه .

﴿ المادة الثامنة ﴾

تطلى مراحيض الجوامع والحمامات العمومية بالجير مرة واحدة في كل سنة على الأقل .

﴿ المادة التاسعة ﴾

لا تسأل مصلحة الاوقاف عما يتعلق بالاجراءات الواضحة بأمرنا هذا الا عن الجوامع التابعة اليها

﴿ المادة العاشرة ﴾

يكون أمرنا هذا نافذ المفعول من ابتداء اليوم الثالث من تاريخ نشره انما لا يسرى مفعوله الا في المدن المبينة أدناه :

أسيوط	بنها	بنى سويف	شين الكوم
المنيا	طنطا	الفيوم	دمنهور
الجيزة	الزقازيق	دمياط	النصوة
رشد	السويس	بورسعيد	

﴿ المادة الحادية عشرة ﴾

إذا اتضح لمصلحة الصحة ان حالة أحد الجوامع أو الحمامات العمومية الكائنة في جهة غير واردة ضمن المدن الموضحة قبل مضره بالصحة العمومية وتوقف أرباب الشأن عن إجراء الاصلاحات الصحية طبقاً للأحكام الواردة بأمرنا هذا فلناظر الداخلية الحق بفتح مراحيض الجامع أو الحمام العموي المذكور .

﴿ المادة الثانية عشرة ﴾

على ناظر الداخلية تنفيذ أمرنا هذا .

حضرة حسن بك مذكور — الأوفق طبع هذا المشروع وتوزيع نسخ منه على الهيئة ثم تحدد جلسة لنظره فيها

(موافقة عمومية)

تليت الافادة نمرة ٢٨ وهذه صورتها :

حيث انه في أثناء تنفيذ لأئحة الترع الصادرة بتاريخ ١٢ شعبان سنة ١٣٠٧ (١٢ أبريل سنة ١٨٩٠) أظهرت التجربة لزوم تعديل بعض أحكامها فقد حضرت نظارة الأشغال العمومية مشروعاً جديداً وهو مرسل لسعادتكم مع مذكرة متضمنة بيان الأسباب الداعية لتعديل بعض أحكام اللائحة المذكورة الأمل التكرم بعرضه على هيئة مجلس شورى القوانين واعادته لهذا الطرف مشفوعاً بما تراه الهيئة فيه أفندم .

سعادة سليمان أباطه باشا — ان لأئحة الترع هي من الأمور المهمة ويلزم طبع أصلها وأمام كل مادة تعديلها والأسباب التي دعت للتعديل وتوزع على حضرات الأعضاء لدراستها وبعدها ينظر في أمرها .

(استحسن عام)

تليت افادة نظارة الداخلية وهذه صورتها .

حيث ان مسألة البرك ومجارير الجوامع والزوايا منظورة الآن بالمجلس ومن الاقتضاء أنه عند رؤيتها يكون سعادة محمود صدق باشا وكيل مصلحة الصحة حاضراً بالمجلس لا بداء آرائه بخصوصها فالأمل أنه عند عقد المجلس لنظرها يصير اخطار سعادته لحضوره بالهيئة من أجل ما ذكر أفندم .

تليت افادة مجلس النظار وهذه صورتها :

قد اطلع مجلس النظار على المكاتبات الثلاث الواردة من سعادتكم بتاريخ ٢٠ محرم سنة ١٣١٠ نمرة ٢٧ ونمرة ٢٨ ونمرة ٢٩ المتضمنة رأى هيئة مجلس شورى القوانين في مشروعات الأوامر العالية الثلاثة القاضي أحدها بفتح قاضي التحقيق في المواد المدنية والتجارية والثاني بتحويل قاضي الأمور الجزئية حق الحكم في الحقوق العينية لناية عشرة آلاف قرش والثالث بتحويل القاضي المذكور النظر في كافة الجنج فيما رآه الهيئة لدى تصديقها على المشروع الأخير بعدم حبس أحد الا بعد صدور أحكام انتهائية عليه تجيب الحكومة ان هذا الحق بمنوح لقاضي الأمور الجزئية بمقتضى أحكام الأمر العالي الرقم ٣ نوفمبر سنة ١٨٩٠ وقد نص القانون على الاحوال التي يجوز فيها الحبس الاحتياطي قبل صدور أحكام انتهائية فيها اما من خصوص ما طلبته الهيئة من تحضير مشروع بتعديل القوانين مرة واحدة أولى من ادخال التعديلات التدريجية فيها الأمر الموجب لكثرة الارتباك فتجيب الحكومة عن ذلك أن تعديل القوانين شيئاً فسيئاً هو محمول على ما دلت عليه التجربة ودعت اليه الضرورة ويرى لها ان هذه الطريقة هي أصوب من تعديل القوانين دفعة واحدة مع عدم الوثوق بما تدعو الحاجة لتعديله وفضلاً عما ذكر فانه لحد الآن قد صار ادخال أكثر التعديلات

تذكرة من حضرة احمد بك الصوفاني تاريخها ٨ ربيع أول سنة ١٣١٠

ان بلدنا الآن في غاية الخطر من فيضان النيل وقد حصل بها من الخطر ما يوجب الضرر ولو لا لطف الباري لضاعت ولهذا الداعي أوجبت الضرورة اننا لا نتخلى عنها حتى يقدر الله بفك المضايقة واقتضى ترقية لسعادتكم للاحاطة وبمنه تعالى بعدكم يوم متى تراهي حصول الراحة نوعا نحضر للمجلس بدون تأخير أفندم .

تذكرة من حضرة احمد بك الهرميل تاريخها غاية سبتمبر سنة ١٨٩٢

انه الآن حاصل لنا عذر وباسبابه لا يمكننا الحضور للمجلس الا بعد عشرة ايام تقريبا فاقضى ترقية بذلك أفندم .

تذكرة من حضرة محمود بك حسين مؤرخة ٨ أكتوبر سنة ١٨٩٢ .

نبدي لسعادتكم ان عندنا عذار تمنعنا عن الحضور للمجلس مدة اسبوع فلذلك لزم اخطار سعادتكم أفندم .

تذكرة من حضرة محمد بك الفقي تاريخها ١٠ أكتوبر سنة ١٨٩٢

في هذا اليوم اعتراني عيا تمنعني عن الحضور للمجلس فالتزمت بعرضه بعطوفتكم ارجو قبول معذرتي أفندم .

لغراف من حضرة سرور بك شهاب الدين تاريخه ١٠ أكتوبر سنة ١٨٩٢ لعذر ضروري سأحضر يوم الجمعة القابل .

تذكرة من حضرة احمد بك الصوفاني مؤرخة ١٧ ربيع الاول سنة ١٣١٠ سبق عرضنا لسعادتكم ان بلدنا محيطة بالخطر من غوائل النيل وحصل بها جملة حوادث وبهذا غير يمكن التخلي عنها في هذا الوقت وحيث وردت افادة سعادتكم بحضورنا للمجلس في يوم ١٠ الشهر الحاضر ونحن الآن في غاية المشغولية مع سعادة المدير وحضرة مهندس المديرية ومأمور المركز بخصوص دفع الخطرات الواقعة والتبايت بذكر بلدنا وماجاورها لأنه اذا لاسمح الله وحصل خطريكون سكن الناحية قاعا صنفنا بما ان مياه النيل مرتفعة عن السكن ثلاثة امتار فلها اقتضى ترقية احاطة بما ذكر راجين قبول عذرنا الآن بما ان حضورنا بالناحية هو من الضروري اللازم أفندم .

التي تراهي لزوم اجرائها في القوانين بناء عليه لزم تحريره لسعادتكم بأمل احاطة الهيئة بما توضح أفندم .

تليت تذكرة وتلغرافات الاعتذار وهذه صورها :

مكاتبه من حضرة الاستاذ الشيخ العباسي مؤرخة ١٠ ربيع الأول سنة ١٣١٠

بما انه حاصل عندي تغبر مزاج ورمد فلذلك غير ممكن الحضور الآن أفندم .

تذكرة من حضرة احمد بك مرزوق تاريخها ٢٧ سبتمبر سنة ١٨٩٢

انه لزيادة النيل في هذا العام داعي الحال لتأخيري مدة اسبوع فالرجاء قبول هذا الطلب أفندم .

تذكرة من حضرة مصطفى بك الطحان تاريخها ٢٨ سبتمبر سنة ١٨٩٢

بهذا اليوم توفيت الى رحمة الله تعالى واحدة من أقاربنا وبسبب ذلك متعذر حضوري الى المجلس في أول شهر أكتوبر القادم فأرجو التصريح لي بثانية أيام أفندم .

تذكرة من حضرة ابراهيم بك الغمراوي تاريخها ٣٠ سبتمبر سنة ١٨٩٢

بما أن الحال مستلزم لتخلي عن الجلسة الاولى للمجلس في شهر أكتوبر القادم مدة خمسة أيام لاعذار ضرورية فالتزمت بتحريره لسعادتكم ورجائي قبول ذلك مني أفندم .

تذكرة من حضرة جاد بك مصطفى في تاريخه .

انه بمناسبة ما طرأ على من الاعذار الضرورية التي تمنعني عن الحضور للمجلس في أول شهر أكتوبر فالتمس قبول اعتذاري وبمنه تعالى بعد اسبوع ونصف أحضر للمجلس أفندم .

<p>الرئيس الجلسة .</p> <p>ثم ان معادة الرئيس ختم الجلسة بقوله (ختمت الجلسة) والساعة ٦ ونصف</p> <p>نمرة ١٢ (حسين يسرى) (على شريف)</p> <p>ختم امضاء</p>	<p>مكاتبه من حضرة الاستاذ الشيخ العباسي مؤرخة ٢٠ ربيع اول سنة ١٣١٠</p> <p>تقدم افادة سعادتك عن العذر المانع من الحضور بسبب العيا وللآن مازال</p> <p>ولهذا ترون سعادتك عدم تيسر الحضور حتى يتم الشفاء افندم .</p> <p>وتقرر انه بمد اتمام طبع وتوزيع بعض المشروعات بمحمد سعادة</p>
---	--

مَجْلِسُ شُورَى الْقَوَانِينِ

محضر جلسة يوم الاربعاء ٢٨ ربيع الاول سنة ١٣١٠ (١٩ أكتوبر سنة ١٨٩٢)

كذلك ممنوع بالكلية اجراء هذه الحفر بالجهات القبلية والشرقية والغربية بالأراضي الواقعة على مسافة أقل من ١٠٠٠ متر بالبعد عن المساكن .

سعادة ابراهيم أدهم باشا — المرجو من سعادة وكيل الصحة أن يبين لنا عما اذا كان هذا المشروع يسرى على الاهالى والأوروبين أم على الاهالى فقط .

سعادة وكيل الصحة — المشروع يعلم منه أنه سيكون نافذا على الجميع لانه لما عملت لائحة كسح المراحض وحصل عدم الاذعان من أحد الاجانب لتنفيذها عليه قد جرى عمل محضر المخالفة التي توقعت منه بمعرفة الصحة ورفع الى المحكمة الابتدائية المختلطة وهذه المحكمة وان كانت حكمت في صالح المذكور لكن لما ان رفع هذا الحكم الى محكمة الاستئناف المختلطة وحصلت المرافعة اللازمة أمامها فهي حكمت بما هو في صالح الحكومة ونفذ نص اللائحة على ذاك المخالف .

حضرة جاد مصطفى بك — من المعلوم ان عمل الطوب لبناء المساكن وتجديدها هو من الأمور الضرورية وعليه أساس العمران في انحاء القطر وحينئذ يكون تحديد مسافة الالف متر فيه تضيق وصعوبات كلية للأسباب الآتية :

أولا — مسافة الالف متر بما تنتهى لسكن قرية أو عزبة أخرى .

ثانيا — انه ربما لا يوجد للمحتاج لعمل الطوب ملك بعد تلك المسافة

ثالثا — ان تلك المسافة فيها تكبد مشقات وصعوبات كلية في النقل .

ومن حيث ان الغرض هو منع عمل برك أو مستنقعات فالذى أراه هو الحجز على عمل حفر يترتب عليها حدوث النشع اعنى اعطاء الحرية لمن يريد الاتقاع بملكه لضرب الطوب ونحوه في الجهات الثلاثة الى هي ما عدا الجهة الشمالية للسكن بدون عمل حفر يحدث عنها النشع وعليه بعد انتهاء عمله أن يعيد ردم ما حفره الى حالته الاصلية على ثقته وان خالف أو قصر

فتحت الجلسة الساعة ٣ والدقيقة ٣٠ تحت رئاسة سعادة على شريف باشا رئيس المجلس وبحضور ٢٥ من حضرات الاعضاء وسعادة محمود باشا صدق وكيل الصحة .

تلى محضر الجلسة الماضية وتصدق عليه .

سعادة الرئيس — ان الثلاثة مشروعات التي قررت الهيئة في الجلسة الماضية بأن تطبع وتوزع نسخ منها على حضرات الأعضاء ثم تحدد جلسة لنظرها فيها قد تم طبعها وتوزيعها وعقدت جلسة هذا اليوم لرؤيتها وإذا فليت كل من تلك المشروعات بحسب ترتيب ورودها مادة فمادة وتؤخذ الآراء عن كل مادة .

تليت مقدمة المشروع المتعلق بمنع احداث برك أو مستنقعات بالكيفية الواردة به وهذه صورتها .

مشروع أمر عال

نحن خديو مصر

حيث ان وجود البرك أو المستنقعات لضواحي المدن والنواحي مضر بالصحة العمومية ونظرا لأنه من الضروري منع تكوين هذه البرك أو المستنقعات في المستقبل فبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية ومواقفة رأى مجلس النظار وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين أمرنا بما هو آت .

تقرر بقاء هذه المقدمة على أصلها .

تليت المادة الأولى وهذه صورتها :

﴿ المادة الأولى ﴾

ممنوع منعا كلياً عمل حفر بالقسم الشمالى للمدن والنواحي والعزب سواء كان لضرب الطوب أو لأى عمل آخر ينشأ عنه تكوين بركة أو مستنقع .

(ممنوع منعاً كلياً عمل حفر عميقة حول السكن تركض فيها المياه وتصير آسنة مضرّة بالصحة العمومية سواء كان ذلك لعمل الطوب أو لأي عمل آخر

ويجب على من تكون له أطيان قريبة من السكن ينتفع بها لعمل الطوب ونحوه أن يأخذ ما يلزم لذلك ثم يعيد محل مأخذه إلى حالته الأصلية .

حضرة حسين بك عابدين - أنا أوافق على رأى حضرة جاد بك مصطفى وأزيد عليه أنه لا فرق بين جهة من الجهات الأربع وأنه في حال تكون برك أو مستنقعات يكون الآخذ ملزماً بردمها كما قال حضرة إنما تعطى له مسافة ثلاثين يوماً اعتباراً من تاريخ انتهاء أعماله وأن تأخر فيصير اجراء الردم على نفقته ويتبع في حقه نصوص هذا المشروع

سعادة صدقي باشا - مصلحة الصحة لا يمكنها أن تنتظر الثلاثين يوماً لما يترتب على هذا الانتظار من ضرر الأهالي وأول واجب في الإجراءات الصحية هو الإسراع فيها وتنفيذها كي تحصل الفائدة المطلوبة ولذلك فالوافق هو بقاء مادة المشروع على حالها وفيها الكفاية

حضرة مصطفى بك الطحان - أنا أوافق على رأى حضرة جاد بك مصطفى بتمامه
حضرة أحمد بك الهرميل - أنا أوافق على المشروع مع تشديد العقوبة على من يحدث بركاً أو مستنقعات

سعادة حسن حطى باشا - أن الأوفق هو رأى سعادة أباظة باشا وأنا أصدق عليه بشرط أن كل حفر لا ينشأ عنه نشع فلا يطالب من فعله بردمه .

سعادة صفوت باشا - أنا أصدق على رأى سعادة أباظة باشا وحضرة جاد بك .

حضرة عوض بك سعد الله - وأنا أوافق على رأى سعادتى أباظة باشا وحطى باشا

سعادة الرئيس - تؤخذ الآراء

أُخذت وتقرر رأى سعادة أباظة باشا الأخير

تليت المادة الثانية وهذه صورتها

(المادة الثانية)

يعاقب من يخالف المادة السابقة بغرامة من خمسين قرش إلى مائة قرش صاغ

فيعاقب ويعامل في إعادة ما ذكر على مقتضى المادتين الثانية والثالثة فإن استحسن الهيئة ذلك فلتقرر .

سعادة أباظة باشا - أوافق على رأى حضرة جاد بك مصطفى مع جواز الحفر في كل جهة اعنى في الجهات الأربع .

سعادة صدقي باشا - ان الغرض من منع الحفر في الجهات الشمالية هو لان الأهوية البحرية هي الأهم لصحة البلاد فإذا كان في بحرى إحدى الجهات مستنقع أو سلخانة أو مجرور أو نحوه فيكون ضرره أكثر مما اذا كان موجوداً شيء ومن ذلك في الجهة القبليّة وليست الغاية من المشروع الحاربية فيه المذاكرة منع عمل الطوب بل الغرض هو منع عمل حفر يتكون عنها بركة أو مستنقع .

حضرة غمراوي بك - الأوفق أن يزداد على المادة الأولى العبارة الآتية (ثم أنه اذا ردمت تلك الحفر بمعرفة من أحدثها عقب انتفاعه منها سواء كانت في ملكه أو كان اذن له من صاحب الملك بحفرها فلا مانع من ذلك . ثم يقال في آخر المادة الثانية هذه العبارة (الا اذا صار الردم المتقدم ذكره) ومع ذلك فإن رأى هذا يؤخذ من مفهوم المادة الأولى الا ان التصريح أولى أما باقى المشروع فيبقى على حاله .

حضرة أحمد بك مرزوق - المفهوم من المادة انه اذا أخذ أحد أرضه ولم ينشأ عنها برك أو مستنقعات فلا يسأل هذا الآخذ بشيء وحينئذ فيكون اللازم هو أن من يترتب على أخذه شيئاً من الأرض حدوث بركة أو مستنقع فيلزم بردمه كما قال حضرة جاد بك .

حضرة مصطفى بك خليفة - أنا أصدق على المشروع إنما تستبدل الألف متر بستماية متر

سعادة أباظة باشا - رأى أن كل صاحب ملك له الحق في أن يأخذ من ملكه ما يلزم لعمل الطوب ونحوه ثم يعيد المحل الذى أخذ ذلك منه الى حالته الأصلية وكذلك يجب ما ذكر على من يؤذن له من صاحب الملك بالأخذ من ملكه .

سعادة صدقي باشا - أنا لا أوافق على ذلك طالما أن يتكون عنه بركة أو مستنقع

حضرة طلبة بك سمودي - أن آراء حضرات الأعضاء في شأن هذه المادة منجدة تقريباً ولذلك أرى أن الأوفق هو تعديل المادة لتكون بالصورة الآتية :

حضرة طلبه بك سعودى — الاوفق أن تكون الغرامة من عشرة الى مائة قرش

حضرة أحمد بك الهرميل — رأي أن الغرامة تكون ١٠٠ قرش الى ١٥٠ قرش أو الحبس من ثلاثة أيام الى ستة

حضرة عوض بك سعد الله — رأي بقاء مادة المشروع على أصلها

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء

أخذت وتقرر بالاغلبية رأى حضرة عوض سعد الله بك

تليت المادة الثالثة وهذه صورتها

﴿المادة الثالثة﴾

وقضلا عن ذلك يحكم على مرتكبي المخالفة المذكورة باعادة الاراضى التى حفروها الى حالتها الأصلية

وان لم تتم اعادتها الى حالتها فى مدى شهر يضى من تاريخ صدورالحكم فلهدير أو المحافظ أن يجرى ردمها على مصاريف مرتكبي المخالفة

سعادة اسماعيل باشا محمد — رأي أن يزداد على الفقرة الأولى من المادة هذه العبارة (اذا كان حصل بها نشع)

(استحسن عام)

تليت المادة الرابعة وتقرر بالاتفاق بقاؤها على أصلها وهذه صورتها

﴿المادة الرابعة﴾

تحصل المصاريف المذكورة طبقا لاحكام الأمر العالى الرقم ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠

تليت المادة الخامسة وهذه صورتها .

﴿المادة الخامسة﴾

يعمل بمقتضى أمرنا هذا بعد مضي عشر أيام من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية

حضرة جاد بك مصطفى — رأي أن ميعاد العشرة أيام يكون ثلاثين يوما من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية واعلانه لجميع البلاد والمدن والعزب بمشورات عمومية من المديرىات .

(استحسن عام)

حضرة غمراوى بك — الحفر الجارى احداثها فى أطيان الأهالى

بعرفة المقاولين وغيرهم بواسطة أخذ الأتربة التى تلزم للجسور ونحوها هل يلتزم صاحب الطين باعادتها بمعرفة أو ما هى الكيفية نرجو من سعادة صدق باشا أن يفيدنا عن ذلك .

سعادة صدق باشا — ما هو من قبيل ما يسأل عنه حضرة غمراوى بك له لوائح وقواعد خصوصية بنظارة الاشغال .

سعادة حسن باشا حلى — رأي أن الحفر التى تحدث بسبب أخذ الأتربة التى تلزم للجسور والسكك الزراعية والحديدية وجميع المنافع العمومية يلزم من احداثها باعادتها كما كانت بدون ما يسأل صاحب الملك ويزاد هذا النص بالمشروع .

حضرة أحمد بك مرزوق — ان المقاولين جارى أعطائهم رسومات هندسية تقضى عليهم باجراء التشغيل على موجبها وبذلك تكون أشغالهم منتظمة بحيث لو خالف أى مقاول فى أعماله ما هو مدون بالرسم فنضيع أعماله عليه والأوفق أن يكتب عن هذه المسألة لنظارة الاشغال .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أخذت وتقرر بالأغلبية رأى سعادة حسن حلى باشا وتقرر بالاتفاق أن المادة السادسة تكون على أصلها وهذه صورتها .

﴿المادة السادسة﴾

على ناظر الداخلية تنفيذ أمرنا هذا .

المشروع الثانى المقتضى نظره هو المشتعل على الاجراءات الصحية المقتضى اتخاذها بالجوامع والحمامات وقد تليت المقدمة وتقرر بقاؤها على أصلها وهذه صورتها .

نحن خديو مصر

بناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة رأى مجلس النظر وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين أمرنا بما هو آت :

تليت المادة الأولى وهذه صورتها .

﴿المادة الأولى﴾

تعمل لكافة مراحيض الجوامع والحمامات العمومية خزانات صماء وأما الخزانات التى بدون قاع فلا يمكن استعمالها الا لقبول مياه الميض والمغاطس فقط .

سنويا ٢٥٠٠ جنيه وهذا الديوان يدفع مثلها ويصرف مبلغ الخمسة آلاف جنيه في عمل الاجراءات الصحية بالجوامع التابعة لديوان الاوقاف وبما أن ديوان الأوقاف لديه من إيرادات الجوامع التابعة له ومن إيرادات الأوقاف الخيرية مبالغ متأخرة تمكنه من عمل الاجراءات الصحية بالجوامع التابعة له فأرى أن يكتب للحكومة بأن مبلغ ٢٥٠٠ جنيه الذي ستدفعه من عندها يكون صرفه في عمل تلك الاجراءات بالجوامع عديدة الايراد التي لم تكن في حوزة ديوان الاوقاف مع تقديم الأهم فالأهم من تلك الجوامع

حضرة غمراوي بك — أنا أصدق على رأى سعادة أباطه باشا وأزيد عليه أن الخزانات الجديدة للمراد عملها يكون أعمالها في محل الخزانات القديمة متى كان ذلك موافقا للصحة

سعادة صدقي باشا — الصحة لا تمنع من عمل الخزانات الجديدة محل القديمة إذا لم يوجد براح لعمل خزانات جديدة متسمة

حضرة طلبه بك سعودي — أصادق على رأى سعادة أباطه باشا وأزيد عليه أن مبلغ ٢٥٠٠ جنيه يصير تخصيصه على المديرية بحسب الجوامع الموجودة فيها

سعادة حسن حلمي باشا — الأوفق أن تقرأ المذكرة التي تليت بالجلسة الماضية ثم يتلى المشروع مادة فمادة وتصدر المناقشة في كل مادة ويؤخذ الرأي عنها ثم يعيد تلاوة غيرها وهكذا الى أن يتم المشروع

حضرة مصطفى بك الطحان — أوافق على ذلك

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء

أخذت وقررت بالاغلبية رأى سعادة حسن باشا حلمي

ثم جرى استحضار المذكرة وتلاوتها وهذه صورتها

مذكرة مرفوعة لمجلس النظار

إن مسألة افساد المياه المعدة للشرب في البلاد هي من أهم الأمور المتعلقة بالصحة العمومية ومن أعظم الاسباب لبلوغ هذه الوفيات الى ٨٥ في الألف وفي بلاد كطنطا هو تنكيد مياهها

قد تحدد ميعاد سنة واحدة للأفراد وثلاث سنوات لمصلحة الأوقاف للعمل بمقتضى هذه الاحكام .

حضرة حسين بك عابدين — بما أنه يوجد بالبناجر جيشان قد بناها أصحابها للسكن والاستغلال وهذه ينشأ عن مراحيضها نفس الضرر الذي يحصل بسبب مراحيض الجوامع والحمامات فالحق أراه هو أن يزداد في هذه المادة تلك الجيشان ليعامل أربابها مثل أرباب الجوامع والحمامات .

حضرة مصطفى بك الطحان — ان المادة الحادية عشرة من المشروع يفهم منها أن الصحة يجوز لها تنفيذ أحكامه في جهات خلاف الواردة به ولذا نرجو سعادة صدقي باشا أن يبين لنا أن كانت أحكام هذا المشروع تشمل مدينتي مصر واسكندرية أم لا .

سعادة صدقي باشا — ان هذا المشروع لا يسرى على المدينتين المذكورتين لأنه جاري النظر في عمل المجاري العمومية بهما واذ ذاك تكون مجاري الجوامع والحمامات متسلطة على تلك المجاري العمومية وطبعاً أن الحكومة ستضع مشروعاً عند عمل المجاري العمومية يقضى بتوصيل مجاري الجوامع والحمامات والمنازل اليها أما الجوامع والحمامات وغيرها المتسلطة مجاريها الآن على المجاري العمومية الموجودة بالاسكندرية فيكتفى فيها بما هي عليه الآن .

حضرة مصطفى بك الطحان — رأيي أن يستثنى من هذا المشروع مجاري الجوامع والحمامات المتسلطة على المجاري العمومية بالاسكندرية .

حضرة حسن بك مذكور — بما أن الحكومة مزمنة على عمل مجاري عمومية للقاهرة وجارى اللزم في عمل الرسوم والقايسات ونحوه بما يستدعيه انجاز هذا العمل قريباً فيلزم عدم دخول مصر تحت أحكام هذا المشروع .

سعادة صدقي باشا — إن هذا المشروع لا يسرى الاعلى الجهات المبينة به وما يلزم منعه من الضرر بالجهات الأخرى حسب نص المادة ١١ ولكن ما عدا مصر والاسكندرية .

مصطفى بك خليفة — أنا أصدق على سريان هذا المشروع في البلاد المبينة به فقط وتحذف منه المادة ١١ وباقيه يبقى كما هو عليه .

سعادة أباطه باشا — أنا أوافق على المشروع بهما انما من حيث أنه لى في الجلسة الماضية صورة مذكرة واردة مع المشروع ومنها يتبين أن الحكومة التفتت مع ديوان الأوقاف على أنها أى الحكومة تؤدي من طرفها

الرجو من مجلس النظار النظر في هذا الأمر المفتضى تديره سريعاً .

تحريراً في ٢٧ يولييه سنة ١٨٩٢

وكيل الداخلية
أحمد شكرى

صار إعادة تلاوة المادة الأولى من المشروع .

حضرة محمود بك حسين — ميعاد السنة المحدد للأفراد ليس كافياً
والأوفق أن يكون ثلاث سنوات وتعديل الفقرة الثانية بهذه الصورة .

قد تحدد ميعاد ثلاث سنوات للعمل بمقتضى أحكام أمرنا هذا .

حضرة أحمد بك الهرميل — حيث ان المدينين المحدتين بالفقرة الثانية
فيهما زيادة عن اللازم فالأوفق أن يكون الميعاد للأفراد ثمانية أشهر ولديوان
الآوقاف سنة واحدة ونصف وباقي المادة يبقى على أصله .

سعادة صدقي باشا — إن الغرض هو حفظ الصحة العمومية فكما
كانت مدة عمل الاجراءات اللازمة أقل كلما كان ذلك أفيد للصحة ولا سيما
أن الاجراءات الصحية يمكن اجرائها في زمن أقل من المحدد بالمشروع .

حضرة حسين بك عابدين — تقدم لي الكلام في هذه الجلسة بأن
الحيشان تكون في المعاملة كالجوامع والحمامات وما زلت على هذا الرأي .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أخنت وتقرر بالأغلبية رأي حضرة محمود بك حسين .

تليت المادة الثانية وهذه صورتها .

﴿ المادة الثانية ﴾

متى نجز بناء الخزانات الصماء يصير تطهير الخزانات القديمة وردمها .

حضرة غمراوى بك — رأي أن يزداد على المادة الثانية هذه العبارة (بحيث
انه اذا لم يوجد براح لبناء خزانات جديدة فيكون بناء تلك الخزانات الصماء
عمل الخزانات القديمة .

(استحسان عام)

تليت السادتان الثالثة والرابعة وتقرر بالاتفاق بقاؤهما على أصلهما
وهاتان صورتاهما .

ولو بالفرض ظهر مرض الكوليرا بالقطر المصرى فالياء الفاسدة لاشك
تزيد انتشاره وعدد الوفيات بهذا الوباء في البلاد تكون بنسبة درجة نقاوة
المياه الموجودة بها أما القطر المصرى فلا يكون مطلقاً على أمن من غوائل
الكوليرا طالما مياهه لم تكن نقية ولذا من الضروري اتخاذ الطرق الموصلة
لهذه الغاية .

ومن المعلوم أن أعظم الأسباب لأفساد المياه في المدن والبلاد هو تصريف
مواد مراحيض الجوامع في النيل أو فروعه

وقد ينشأ عن ذلك ليس فقط افساد مياه البلد بل ان كافة البلاد المارة
عليها تلك المياه تشرب مياه مفسودة بامتزاج جانب عظيم من المواد البرازية
بها واذا ثبت الخطر المهم على الصحة العمومية الناتج عن استعمال هذه
الطريقة فنظارة المالية بالاتفاق مع نظارة الداخلية قد قبلت أن تتكلف
بنصف قيمة الاشغال التي تجريها مصلحة الاوقاف لتغيير هيئة مصارف
وخزانات الجوامع الحالية بشرط أن مبلغ نصف التكاليف المذكورة
لا يتجاوز ٢٥٠٠ جنيه في السنة ويخصم المبلغ المذكور على ميزانية مصلحة
الصحة وبهذه الكيفية يكون قد يتخصص مبلغ خمسة آلاف جنيه سنوي
لمصارف الجوامع

ومن جهة أخرى قد تحضر مشروع أمر عال تحددت به الوسائط
الصحية الملتزم بها ليس فقط مصلحة الاوقاف بل أيضاً الاوقاف الخصوصية
عما يتعلق بأعداد وصيانة المراحيض التابعة لجوامعها وأسباب صدور هذا
الأمر العالي ليس فقط بقصد منع افساد المياه بسبب مراحيض الجوامع التابعة
لمصلحة الاوقاف بل أيضاً بسبب مراحيض الجوامع الخصوصية الموجودة منها
عدد عظيم في البلاد وقد أدخل أيضاً بندا مهما جداً وهو غلق مراحيض
الجوامع في بعض أحوال لازمة اذ الغاية الآن لم يجر لنظارة الداخلية اجراء
ذلك سوى في أوقات الكوليرا (ينظر قرار نظارة الداخلية الرقم ١١ أغسطس
سنة ١٨٩٠) مع أن اتخاذ هذه الطريقة يمكن لازماً عند انتشار أمراض
أخرى وبائية مثل حمى تيفودية ونحوها فالسألة المبنى عليها هذا الأمر العالي
لا تمس بالعوايد أو النظمات الجارية اذ أنها باقية على حالتها والمرغوب النظر
فيه هو فقط هل يوافق أن مراحيض الجوامع التي هي المراحيض العمومية
للأهالي تستمر على حالتها وبسبب عدم انتظام بناء مراحيضها وخزاناتها
وكيفية انصراف موادها يتسمم الهواء وتفسد مياه الشرب وتزيد بهذه
الصحية الوفيات في البلاد بأمراض يمكن منعها

﴿ المادة الثالثة ﴾

ممنوع كلياً تركيب مواسير على الخزانات الصماء سواء كان لتصريف المواد التي تزيد عن سعتها أو لتصريف ما بداخلها من النواتج أو الترع أو البرك أو في الأراضي البراح .

يجب أن تكون كل الخزانات مهما كانت أنواعها ذات منافس لتجديد الهواء .

﴿ المادة الرابعة ﴾

يلزم تجديد مياه الميض والمفاس مرة واحدة في كل أسبوع على الأقل .

تليت المادة الخامسة وهذه صورتها :

﴿ المادة الخامسة ﴾

اعتباراً من تاريخ صدور أمرنا هذا لا يجوز بناء جامع أو حمام عمومي ما لم تعرض أولاً على مصلحة الصحة الرسومات اللازمة عن مراحيضه وعن كيفية توريد المياه إليه ويتصدق عليها منها .

لا يجوز استعمال أى خزان أو مرحاض جديد أو مرهم ما لم يكشف عليه بمعرفة مصلحة الصحة ويتصرح منها بجواز استعماله .

حضرة حاج بك مصطفى — رأيي حذف كلمة (جامع) من صلب المادة ويكتب بدلها هذه الجملة (مراحيض جوامع أو بناء حمامات) وتحذف كلمة (مراحيضه) ويكتب بدلها ذلك .

سعادة حسن حلي باشا — أنا أصادق على أصل المادة .

حضرة مصطفى بك منصور — اتنا لو سلنا بما جاء في المادة الخامسة بخصوص انشاء المساجد فتكون أحدثنا عشرة في طريق أولى البر والاحسان وعطلنا شعائر الديانة لأنه لا يسلح تكليف كل مريد لفعل ذلك التواب العظيم بأن يكون رهين استئذان مصلحة الصحة التي سيبقى لها الحق في السلب أو الايجاب وقد قيل ان خبر البر عاجله ولذلك أرى أن الأوفق هو حذف ما يتعلق بالاستئذان عن بناء المساجد أما لو أراد باني المسجد أن يعمل له مراحيض وخزانات فلا مانع من استئذانه عنها والحصول على التصديق ولو فرض وكان أجرى بناء الخزانات والمراحيض بلا إذن واتضح فيما بعد لمصلحة الصحة بعدم موافقتها للصحة فلها أن تطلب عمل غيرها بحسب ما يوافقها على مصاريف من بناها بدون أن يترتب عليه أى عقاب .

سعادة صديق باشا — ان صحة الابدان مقدمة على صحة الاديان وهذا للمشروع لا يشمل من الجوامع الا ما يكون مضرراً بالصحة كالمراحيض والميض

ونحوها وليس الغرض منه نفس المحلات المعدة للصلاة وليس يخاف أن دار الخلافة العظمى لا يوجد بمساجدها المراحيض كالموجود في بلادنا .

وحينئذ لو بنى جامع بدون أن تكون به المراحيض والميض والمفاس فبالصحة لا تعرض لبانيه في شيء .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أخنت وتصدق بترجيح سعادة الرئيس على أصل المادة .

تليت المادة السادسة وهذه صورتها :

﴿ المادة السادسة ﴾

أذا لم تنفذ هذه الاحكام في الجوامع والحمامات العمومية بعد مضي المدينين المحددين في المادة الأولى يصير غلق مراحيضها بعد ثلاثين يوماً من تاريخ الانذار الذي يرسل بالسكورتاه من مصلحة الصحة إلى ديوان عموم الأوقاف أو إلى ناظر الوقف أو إلى المتحرى على الجامع أو لصاحب الحمام العمومي وتعمل خزانات صماء لها وتكون مصاريفها ومصاريف الأعمال الأخرى التي تلزم لها على نفقة مصلحة الأوقاف أو ناظر الوقف أو المتحرى على الجامع أو صاحب الحمام .

حضرة جاء بك مصطفى — رأيي أن كلمة (المدينين) تحذف من المادة ويكتب بدلها (المدة) .

(استحسن) .

حضرة طلبة بك سمودي — وأنا رأيي أن يحذف من المادة هذه الجملة (أو إلى المتحرى على الجامع) .

حضرة غمرأوى بك — رأيي أن يكتب الأنداز بان يكون ملزماً بعمل الخزانات .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أخنت ونقرر بالأغلبية رأي حضرة طلبة بك .

تليت المادة السابعة وهذه صورتها .

﴿ المادة السابعة ﴾

يكون أثبات المخالفات بمعرفة رجال الصحة ونحال على قاضي المواد الجزئية الذي تقع هذه المخالفات في دائرة اختصاصه .

سعادة صفوت باشا — من عادة المخالفات أن يصير اخبار البوليس بها وهو يجرى عمل المحضر اللازم .

سعادة حسن باشا حلي — الأوفق بقاء المادة على حالتها .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أخذت وتقرر بقاء المادة على أصلها .

تليت المادة الثامنة وتقرر بالاتفاق بقاؤها على أصلها وهذه صورتها .

﴿ المادة الثامنة ﴾

تطلى مراحيض الجوامع والحمامات العمومية بالجير مرة واحدة في كل سنة على الأقل .

تليت المادة التاسعة وهذه صورتها .

﴿ المادة التاسعة ﴾

لاتسأل مصلحة الاوقاف عما يتعلق بالأجراءات الواضحة بأمرنا هذا ألا عن الجوامع التابعة اليها .

حضرة حسين بك عابدين — رأي أن تعدل المادة بهذه الصورة (تكون مصلحة الأوقاف مسؤولة عما يتعلق بالأجراءات الصحية الكائنة بالجهات الواضحة بأمرنا هذا في الجوامع التابعة اليها والجوامع الموجودة بالقرى وليس لها أوقاف ويمتنع الأهالي عن عمل الأجراءات الصحية بها .

سعادة حسن باشا حلي — المادة موافقة وأصادق على بقائها بحالها .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أخذت وتقرر بالأغلبية بقاء المادة على أصلها .

تليت المادة العاشرة وهذه صورتها .

﴿ المادة العاشرة ﴾

يكون أمرنا هذا نافذا المفعول من ابتداء اليوم الثالث من تاريخ نشره

أما لايسرى مفعوله ألا في المدن الميينة أدناه :

أسيوط	بنها	بنى سويف
شبين الكوم	المنيا	طنطا
الفيوم	دمهور	الجيزة
الزقازيق	دمياط	المنصورة
رشيد	السويس	بور سعيد

حضرة حسن بك مذكور — رأي أن تستبدل الثلاثة أيام (ثلاثين يوما) ويعتبر هذا اليعاد من تاريخ تعميم نشر الأمر العالى لعموم الجهات

حضرة جاد بك مصطفى — رأي أن يضاف على الجهات الواردة بالمادة بندر المحلة الكبرى ومدينة الاسماعلية .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أخذت وتقرر بقاء المادة على أصلها وأن يستبدل (الثلاثة أيام) ب (ثلاثين يوما) .

تليت المادة الحادية عشرة وهذه صورتها :

﴿ المادة الحادية عشرة ﴾

إذا اتضح لمصلحة الصحة أن حالة أحد الجوامع أو الحمامات العمومية الكائنة في جهة غير واردة ضمن المدن للوضحة قبل مضرة بالصحة العمومية وتوقف أرباب الشأن عن اجراء الاصلاحات الصحية طبقاً للأحكام الواردة بأمرنا هذا فلنناظر الداخلية الحق بخلق مراحيض الجامع أو الحمام العمومى المذكور .

سعادة حسن حلي باشا — أصادق على أصل المادة .

حضرة مصطفى بك خليفة — وأنا رأي حذف هذه المادة بالكلية .

حضرة مصطفى بك الطحان — وأنا رأي أن يستثنى من هذه المادة الجوامع والحمامات المتسلطة مجاريها على المجاري العمومية باسكندرية .

حضرة حسن بك مذكور — وأنا رأي استثناء مدينة مصر من هذه المادة للأسباب التي ذكرتها في هذه الجلسة .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء

أخذت وتقرر بالأغلبية بموافقة ما رأياه حضرتا مصطفى بك الطحان وحسن بك مدكور .
ثم تليت المادة الثانية عشرة وتصدق عليها وهذه صورتها :

﴿ المادة الثانية عشرة ﴾

على ناظر الداخلية تنفيذ أمرنا هذا .

حضرة حسين بك عابدين — حيث انه قد توجد جوامع في القرى ليست تابعة لديوان الأوقاف ولا وقف لها من طرف من بنوها ولا غيرهم وأهالى القرى الموجودة بها تلك الجوامع اما يكونون فقراء أو يتمتعون عن عمل الاصلاحات الصحية طبقاً للأحكام المدونة بهذا المشروع فالذى أراه هو أن ما يكون من هذا القبيل يصير أعمال الاجراءات الصحية التى تلتزم لمراحيضه ومقاطعه وميضه على نفقة الحكومة من مبلغ ٢٥٠٠ جنيه المخصص لهذه الغاية الذى اتفقت الحكومة عليه مع مصلحة الأوقاف .

حضرة غمراوي بك — مسعادة أباطه باشا كان طلب فى أول تلاوة للمشروع أن ٢٥٠٠ جنيه التى ستعطى من الحكومة يكون صرفها فى المساعدة على عمل الاجراءات الصحية بالمساجد التى ليست تحت يد ديوان الأوقاف وليس لها ايراد فلذا وافق ما رآه مسعادة الباشا فى هذا الصدد لدى الهيئة فليكتب به للحكومة .

تقرر بالأغلبية للموافقة على ذلك أى على رأى مسعادة أباطه باشا فيما يختص بالآلفين وخمسمائة جنيه .

وتقرر أن الجلسة تكون يوم الأحد القابل ٢٣ أكتوبر الجارى (الساعة ٣ والدقيقة ٣٠) .

نم ان مسعادة الرئيس ختم الجلسة بقوله (ختمت الجلسة) والساعة ٧ والدقيقة ٣٠

نمرة ١٣ (حسين يسرى) (على شريف)
امضاء ختم

مَجْلِسُ شُورَى الْقَوَانِينِ

محضر جلسة يوم الاحد ٢ ربيع الثاني سنة ١٣١٠ (٢٣ أكتوبر سنة ١٨٩٢)

أما اذا قصد بناء الجامع بما يتبعه من المشتلات المذكورة فيجب عليه أن يضع رسماً عن مراحضه وعن كيفية توريد المياه اليها ويقدمه للصحة للتصديق عليه منها والخزانات والمراحض التي تبني جديداً على مقتضى الرسوم المصدق عليها من الصحة وكذا ما يحتاج للترميم منها فيما يديره لا يجوز استعمالها الا بعد الكشف عليها من الصحة واتضح موافقها .

ما ذكر هو الذي أراه في شأن تلك المادة فان تحسن لدى الهيئة فلتقرره .

(استحسان عام)

سعادة الرئيس — أن الباقي من الاشغال هو مشروع لأعنه الترع وقد طبعت وتوزعت نسخها على حضرات الأعضاء

حضرة صوفاني بك — ان مشروع اللائحة المذكورة هو من المشروعات المهمة جدا التي يحتاج نظرها الى زيادة ترو وامعان للنظر والحكومة قد وضعت هذا المشروع بعد ان افكرت فيه مدة زمنية والنسخ التي طبعت وتوزعت على حضرات الاعضاء لم يكن طبعها وتوزيعها الا من أيام قلائل ليست كفاية لدرس مثل هذا المشروع وحيث ان الحالة هكذا فالذي أراه هو تأجيل نظر المشروع المذكور للاعقاد القابل حتى يكون كل منا تأمل فيه جيداً وعرف مافيه الصالح للاهالي ويبدى رأيه بما يراه

حضرة جاد بك مصطفي — أنا أوافق على طلب حضرة صوفاني بك وحيث أنه لو قرر لدى الهيئة استحسان ما رآه فيكون قد تم نظر الاشغال التي كانت معروضة على الهيئة ويجب صرف المجلس لغاية شهر نوفمبر القادم

فتحت الجلسة الساعة ٤ والدقيقة ١٥ تحت رئاسة سعادة علي شريف باشا رئيس المجلس وحضور ٢١ من حضرات الاعضاء .

تلى محضر الجلسة الماضية وتصدق عليه .

حضرة صوفاني بك — قد بلغت لي ملاحظة على المادة الخامسة من مشروع الأمر العالي المتعلق بالاجراءات الصحية اللازم أعمالها بالجوامع والحمامات فان استحسنتم الهيئة ابدائها فلتقرر ذلك وبعبءا أبدي ما عندي .

تقرر بالاتفاق أن يتكلم حضرته بما يريد .

حضرة المومي اليه — قد ذكر بالمادة المذكورة أنه لا يجوز بناء جامع ما لم يعمل رسم عن مراحضه ويعرض لمصلحة الصحة الخ .

ولما تذكرت الهيئة فيها فيما دار عليه الكلام هو أنه لو أراد أحد بناء مسجد بدون أن يكون قصده بناء المراحض به فما يكون وجه الاستئذان عنه وقد قال سعادة صدق باشا وكيل الصحة ان الصحة لا تتدخل الا فيما يعود منه الضرر على صحة الاهالي وأنه لو بيني جامع بدون مراحض ولا ميضا ولا مغطس فالصحة لا تتعرض لبانيه بشيء ما .

وحيث ان التعرض هو كما ذكر فلاجل عدم الالتباس في فهم تلك المادة أرى أن الاوفق تنويرها وجعلها بالصورة الآتية :

اذا أراد أحد أن يبنى جامعاً بدون أن يكون غرضه بناء مراحض ولا ميضا ولا مغطس به فلا يكلف بالاستئذان من جهة ما مطلقاً عن بناءه .

حسب نص القانون النظامي لاسيا وان يومنا هذا هو اليوم الثالث والعشرون من شهر أكتوبر فان رأي موافقة ذلك فليتقرر

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء

أخذت وتقرر بالاتفاق بموافقة الرايين

ثم سعادة الرئيس ختم الجلسة بقوله (ختمت الجلسة) والساعة ٥ ونصف

نمرة ١٤ (حسين يسرى) (على شريف)

امضاء ختم

مَجْلِسُ شُورَى الْقَوَانِينِ

محضر جلسة يوم الاثنين ١٥ جماد الأولى سنة ١٣٦٠ (٥ ديسمبر سنة ١٨٩٢)

المعدل بالأمر العالي الرقم ٣١ أغسطس سنة ١٨٩٢

سادسا — افادة وردت من الرئاسة المشار اليها وتاريخها ٣٠ نوفمبر سنة ٩٢ نمرة ٣٣ ومعهما صورة مذكرة ومشروع أمر عال بتزيل الفائدة القانونية لدى المحاكم الاهلية الى خمسة في المائة في المواد المدنية وسبعة في المائة في المواد التجارية وعدم جواز الاتفاق على فائدة تزيد من تسعة في المائة

سابعا — مكاتبات وتلغرافات وارده من بعض حضرات الاعضاء بالاعتذار عن الحضور واذن فتلل تلك الاشغال بحسب ترتيبها وتؤخذ آراء ورغبات الهيئة عن اللازم للمذاكرة فيه منها.

حضرة طلبة بك سعودى — ان لائحة الترع والجسور يلزم ادخال تعديلات مهمة عليها ورأى أن تشكل لجنة لنظرها بالدقة وتقدم تقريرها بما تراه وحيثند ينظر ما تقرره اللجنة في هيئة المجلس

(استحسان عام)

سعادة اسماعيل باشا محمد — رأى أن تشكل اللجنة من تسعة من حضرات الاعضاء ثلاثة من بحرى وهم حضرات صوفانى بك ومحمود بك حسين واحمد بك أباطة . وثلاثة من قبلى وهم حضرات طلبة بك سعودى وابراهيم بك الغمراوى وحسين بك عابدين وثلاثة من الاعضاء الدائمين وهم سعادة سليمان أباطة باشا وسعادة صفوت باشا وأنا

(موافقة عمومية)

تلقت افادة رئاسة مجلس النظار نمرة ٣٠ والمذكرة الواردة معها وهاتان صورتاهما

فتحت الجلسة الساعة ٤ عربى تحت رئاسة سعادة على شريف باشا رئيس المجلس وحضور ٢٣ من حضرات الاعضاء

تلى محضر آخر جلسة من الانقضاء السابق فتصدق عليه

سعادة الرئيس — ان الاشغال الموجودة بالمجلس تحت عرضها على الهيئة هي

أولا — لائحة الترع والجسور التى تقرر فى الانقضاء السابق بأن تطبع وتوزع على حضرات الاعضاء وقد طبعت وأرسلت اليهم

ثانيا — افادة وردت من رئاسة مجلس النظار رقم ٦ نوفمبر سنة ٩٢ نمرة ٣٠ ومعهما مذكرة بالاسباب التى دعت الحكومة لاستصدار الامر العالى القاضي بتشكيل محكمتين ابتدائيتين أحدهما بسواكن والأخرى بتوكر وتشكيل محكمة استئناف لهما بسواكن

ثالثا — افادة وردت من الرئاسة المشار اليها رقم ١٠ نوفمبر سنة ٩٢ نمرة ٣١ ومعهما مذكرة بملاحظات الحكومة على التعديلات التى أدخلها مجلس شورى القوانين فى مشروعى الأمرين العالين المختص أحدهما بمنع أحداث البرك والمستنقعات والثانى بالاجراءات الصحية المتقضى اتخاذها فى الجوامع والحمامات .

رابعا — افادة وردت من نظارة المالية فى ٢٣ نوفمبر سنة ٩٢ نمرة ٢٧ ومعهما ثلاثون نسخة من ميزانية الحكومة سنة ١٨٩٣ القابلة وقد توزعت تلك النسخ على حضرات الاعضاء

خامسا — افادة من رئاسة مجلس النظار تاريخها ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٩٢ نمرة ٣٢ ومعهما صورة مذكرة ومشروع أمر عال مختص بتعديل الامر العالى الصادر فى ٣ نوفمبر سنة ٩٠ بتشكيل عظام الامور الجزئية والمصالحات وهو

صورة الافادة

مرسل مع هذا لسعادتكم مذكرة بالاسباب التي دعت الحكومة لاستصدار الامر العالى القاضى بتشكيل محكمتين ابتدائيتين احدهما بسواكن والاخرى بتوكر وتشكيل محكمة استئناف فى سواكن بالصفة للنصوص عنها فى الامر العالى المشار اليه أفندم .

صورة المذكرة

مذكرة لمجلس شورى القوانين

بشأن الاسباب التى أوجبت تشكيل محاكم استئنائية فى سواكن وتوكر أن الاجانب فى سواكن وتوكرهم خاضعون لقوانين القروضلات التابعين اليها بخلاف الاهالى فانهم لا يجدون والحالة هذه أدنى ضمان لحقوقهم ولا شك أن الافضل مبدئياً هو قبول ما يطلبه مجلس شورى القوانين من تشكيل محاكم مؤلفة من قضاة عاديين انما اجابة هذا الطلب تستدعى تعيين أربعة قضاة على الاقل واحد منهم للمحكمة الابتدائية وثلاثة للمحكمة الاستئناف لانه يتمتعر بسبب بعد السافة استئناف الدعاوى أمام محكمة الزقازيق أو مصر والحالة المالية الحاضرة لا تساعد على هذه المصروفات الجسيمة فضلاً عن أن موقع سواكن وأخلاق أهلها يضطر الحكومة الى مراعاة بعض عوائد محلية متى كانت غير مخالفة للنظام العام والآداب وهذا الأمر يدعو لعدم التشديد فى تنفيذ القوانين المصرية .

هذه هى أهم الاسباب التى أوجبت تشكيل محاكم مخصوصة فى سواكن وتوكر وقد شملت هذه المحاكم بجميع الضمانات الممكنة محافظة على صالح أرباب الدعاوى هذا وقد قررت الحكومة أن يكون تشكيل المحاكم المذكورة لمدة سنتين فقط على سبيل التجربة وان الاحكام التى تصدر منها بالأشغال الشاقة بأزيد من خمس سنوات يرفع استئنافها أمام محكمة استئناف مصر .

وفضلاً عن ذلك فان هذه المحاكم ستكون تحت مراقبة وتفتيش لجنة للمراقبة ونظارة الحفانية .

أما تشكيلها فهو كمحاكم مديرية الحدود ورؤساؤها سواء كانوا فى المحكمة الابتدائية أو فى محكمة الاستئناف يكونون من الرجال ذوى المعرفة والاستقامة .

ولقد نجم عن انشاء محاكم مديرية الحدود نتائج حسنة وليس من باعث للخوف من حصول غير ذلك فيما يختص بمحاكم سواكن .

تليت افادة رياسة مجلس النظار غرة ٣١ ولذكورة الواردة معها وهاتان صورتاهما مرسل لسعادتكم مع هذا ملحوظات الحكومة على التعديلات التى

أرثأى مجلس شورى القوانين ادخلها فى مشروعى الأمرين العالين المختصين أحدهما بمنع احداث برك أو مستنقعات والثانى بالاجراءات الصحية المقتضى اتخاذها فى الجوامع والحمامات العمومية للتكريم باحاطة الهيئة علماء بها أفندم .

صورة الملحوظات الواردة مع الافادة المذكورة

ملحوظات الحكومة على التعديلات التى أدخلها مجلس شورى القوانين فى مشروع الأمر العالى المختص بمنع احداث برك أو مستنقعات .

﴿ المادة الأولى ﴾

لو صار قبول ما أبداه مجلس شورى القوانين من التصريح لصاحب الملك بأخذ أتربة من أرضه لعمل الطوب ثم إعادة الارض الى حالتها الأصلية لجاز لصاحب الأرض ان يتأخر عن ردم البرك التى تتكون منها بحجة انه سيردمها فيما بعد وبهذا السبب تضيع المزية التى تنويعها الحكومة من عدم تكون مستنقعات .

﴿ للمادة الثالثة ﴾

كذلك ان عدم التزام صاحب الارض بدم الحفر التى أحدثها فى أرضه إلا اذا حصل منها نشع يترتب عليه تكون برك حول المساكن وتركها بدون ردم بحجة انه لم يحدث منها نشع .

﴿ المادة الخامسة ﴾

وافقت الحكومة على جعل الميعاد للعمل بمقتضى أحكام هذا المشروع ثلاثين يوماً من تاريخ نشره أما تعميم نشره لجميع المدن والبلاد والنواحي والعرب بواسطة المدير فستعطى عن ذلك التعليقات اللازمة من نظارة الداخلية .

أما للمادة التى أشار مجلس شورى القوانين باصاقتها وهى (الحفر التى تحدث بسبب أخذ أتربة للحسور والسكك الزراعية والحديدية وجميع النافع العمومية يلزم من أحدثها بإعادتها كما كانت بدون أن يسأل صاحب الملك عنها) فهذه لا تعلق لها بهذا المشروع القاصر على منع احداث المستنقعات فقط ولذلك لوائح وقوانين مرعية الاجراء بنظارة الأشغال العمومية .

ملحوظات الحكومة على التعديلات التى أدخلها مجلس شورى القوانين فى مشروع الامر العالى المختص بالاجراءات الصحية المقتضى اتخاذها فى الجوامع والحمامات .

﴿ المادة الأولى ﴾

وافقت الحكومة على جعل الميعاد المحدد فى هذه المادة لعمل خزانات صماء فى الجوامع والحمامات العمومية ثلاث سنوات .

﴿ المادة الثانية ﴾

وواقعت أيضاً على إضافة الفقرة التي أشار عنها مجلس شورى القوانين في هذه المادة وهي (بحيث إنه إذا لم يوجد براح لبناء خزانات جديدة فيكون بناء تلك الخزانات الصماء محل الخزانات القديمة) .

﴿ المادة الخامسة ﴾

رأى مجلس شورى القوانين بأن من أراد بناء جامع دون أن يكون غرضه بناء مراحيض ولا مبيضة ولا مغطس فيه فلا يكلف بالاستئذان من جهة ما مطلقاً مع أن الجامع بدون مراحيض الخ لا يعنى صاحبه من طلب رخصة البناء من نظارة الأشغال ولذلك قد عدلت الحكومة اقتراح مجلس شورى القوانين بالصفة الآتية :

(أما إذا أراد أحد أن يبنى جامعاً بلا مراحيض ولا مبيضة ولا مغطس فلا يكلف بطلب الرخصة من مصاحبة الصحة)

﴿ المادة السادسة ﴾

جعلت المادة واحدة تبعاً للمادة الأولى .

المادة الثامنة جعلت المادة السابعة .

والمادة السابعة جعلت المادة الثامنة وأضيف في أولها (يعاقب من يخالف أحكام المواد السابقة بغرامة من خمسين إلى مائة غرض صاغ) .

﴿ المادة العاشرة ﴾

وجعل الميعاد المحدد للعمل بمقتضى هذه الأحكام ثلاثين يوماً من تاريخ النشر .

﴿ المادة الحادية عشرة ﴾

قد توضح في المادة السابقة أن سريان هذه الأحكام هو قاصر على المدن المبينة في المادة المذكورة وعلى ذلك فلا يكون لازماً ذكر الفقرة التي ارتأى مجلس شورى القوانين إضافتها فيما يختص بجوامع القاهرة والاسكندرية .

أما من خصوص ما رآه مجلس شورى القوانين من أن الأوفق أن مبلغ الألفين وخمسمائة جنيه (الذي ستخصصه الحكومة ليصرف سنوياً مع مبلغ مواز له من مصلحة الأوقاف في عمل الاجراءات الصحية بالجوامع التابعة لديوان المذكور) يصرف في عمل تلك الاجراءات في الجوامع العديدة الايراد التي ليست في حوزة ديوان الاوقاف فقد قررت الحكومة أن يكون اتفاق هذا المبلغ من المبلغ الذي سيدفعه ديوان الأوقاف في عمل خزانات صماء بالجوامع التابعة له وفي الجوامع التابعة للأوقاف الاهلية التي ليس لها ايراد أما الجوامع التابعة للأوقاف الاهلية ذات الربح فيكلف أرباب الشأن فيها بالصرف من ايرادها على عمل الخزانات الصماء في الجوامع المذكورة .

تليت افادة نظارة المالية عمرة ٢٧ الوارد معها نسخ الميزانية وهذه صورتها :

انه طبقاً لما تقتضيه المادة الثانية والعشرون من القانون الاساسى الصادر في أول ما يوسنة ١٨٨٣ مرسل لسعادتكم برفق هذا نسخ عدد ٣٠ من ميزانية الحكومة سنة ١٨٩٣ القابلة كما تصدق عليها من مجلس النظر المرجو توزيع هذه النسخ على حضرات أعضاء مجلس شورى القوانين والافادة عما يتراءى للمجلس من الملاحظات بخصوصها وفقاً لما هو مدون بالقانون المذكور وإذا لزم للمجلس بعض الايضاحات بما يستوجب حضورنا فلا بأس من تعريفنا عن الميعاد للحضور في الوقت اللازم افندم ما

حضرة طلبه بك مسعودى — نسخ الميزانية توزعت على حضرات الأعضاء في هذين اليومين ولم يحصل التمكن من فحصها فالأوفق تأخير النظر فيها الى جلسة محمد في يوم الخميس المقبل

حضرة السيد توفيق أفندى البكري — رأى أن تشكل لجنة للنظر في الميزانية والبحث فيها وتقديم تقرير بما يتراءى لها وهناك ينظر بالهيئة وما تقرره يكتب به للحكومة

حضرة صوفانى بك — إن القانون النظامي يقضى باستصدار ميزانية الحكومة قبل اليوم الخامس والعشرين من شهر ديسمبر في كل سنة ولو تحولت الميزانية على لجنة ثم نظرت بالهيئة ففضلاً عن كون الأيام الباقية على يوم ٢٥ من الشهر المذكور ليست كفاية لنظر الميزانية فإن المجلس به أشغال أخرى تستوجب البحث ودقة النظر ونظر الميزانية وحده ربما يستغرق عدة أشهر لأن الهيئة لابد أنها تحتاج للبحث في تفصيلاتها وهذا أمر يطول ولا يأتي بفائدة لأن الميزانية ستصدرها الحكومة على كل حال قبل يوم ٢٥ ديسمبر

صورة المذكرة

مذكرة من نظارة الحفانية لمحاس النظر

بتاريخ ٣ نوفمبر سنة ٩٠ صدر دكرتو بتشكيل محاكم للأموال الجزئية والمصالحات في دائرة كل محكمة ابتدائية وتعين قاض من المحكمة الابتدائية للقيام بأعمال المحكمة الجزئية وتحويله الحكم في المواد الجزئية التي من خصائصه بمقتضى القانون وفي مواد التحالفات وبعض مواد الجنج

وقد ظهر من وقت مبكرة المحاكم المذكورة للأعمال أن مواد التحالفات التي تقدمت للمحاكم للوجود بمدينة مصر والاسكندرية كثيرة جداً بحيث يتعذر على قاضي المحكمة الجزئية القيام بنظر ما يقدم اليه منها مع نظر القضايا الجزئية وقضايا الجنج .

ثم بتاريخ ٣١ أغسطس سنة ٩٢ صدر أمران عاليان أحدهما بتوسيع اختصاص تلك المحاكم الجزئية من نظر بعض المواد المدنية والثاني باختصاصها بنظر كافة قضايا الجنج وبأسباب ذلك قد زادت أعمال تلك المحاكم زيادة كلية عما كانت عليه .

وحيث إن هذه الحالة ترتب عليها عدم إمكان قاضي الأمور الجزئية نظر القضايا في أوقاتها فلعدم تراكم القضايا ومنع ما يترتب على تأخيرها من الضرر قد رأينا أن يعين بمدينتي مصر والاسكندرية قاض أو أكثر من قضاة المحكمة الابتدائية لنظر قضايا التحالفات فقط حتى بذلك يتسنى لقاضي المحكمة الجزئية النظر والفصل في باقي القضايا المحولة عليه بمقتضى الاوامر المشار إليها وقد صار تحضير مشروع الدكرتو اللازم .

وبناء عليه اقتضى تقديم هذه المذكرة مشفوعة بالمشروع المحكى عنه حتى اذا روى موافقة المجلس يعرض للاعتاب السنية .

صورة المشروع

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على الأمرين الصادرين في ٣ نوفمبر سنة ١٨٩٠ و ٣١ أغسطس سنة ١٨٩٢ .

وحيث إن من الضروري اتخاذ الاجراءات التي من شأنها أن تمنع من

حضرة حسن بك مدكور — ان من عهد وجودي بالمجلس ماوردت اليه الميزانية للنظر فيها الا من هذه السنة فرأى هو تشكيل اللجنة كما رأى حضرة السيد البكرى

سعادة اسماعيل باشا محمد — ان الميزانية التي أرسلتها الحكومة لنظرها بالمجلس مبينة فيها الايرادات والمصروفات بحالة اجمالية لا يستتج منها شيء والذي أراه هو التحرير للحكومة بإرسال الميزانية بالمفردات كي تعرض على الهيئة وتعطى رأيها فيها

حضرة الأستاذ الشيخ العباسي — أوافق على رأى حضرة الصوفاني بك

سعادة حسن حلى باشا — أنا أوافق على رأى سعادة اسماعيل باشا محمد

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء

أخذت فإز رأى حضرة الصوفاني بك ثمانية أصوات ورأى سعادة اسماعيل باشا محمد ثمانية أصوات أيضاً ثم ان حضرة حسن بك مدكور وحضرة السيد البكرى رجعا عن رأيهما وانضما الى رأى سعادة اسماعيل باشا محمد فكانت الاغلبية لسعادته

تليت افادة رئاسة مجلس النظر نمرة ٣٢ والمذكرة والمشروع الواردان معها وتصدق بالاغلبية المطلقة على ما في المشروع وهذه صورة ذلك

صورة الافادة

مرسل مع هذا لسعادتكم صورة مذكرة مقدمة من نظارة الحفانية ومعها مشروع أمر عال مختص بتعديل الأمر العالي الصادر في ٣ نوفمبر سنة ١٨٩٠ بتشكيل محاكم للأموال الجزئية والمصالحات والعدل بالأمر العالي الرقم ٣١ أغسطس سنة ١٨٩٢ بالكيفية المنصوص عنها بالمشروع المحكى عنه الذي من مقتضاه أن يعين بمدينتي مصر والاسكندرية قاض أو أكثر من قضاة المحكمة الابتدائية لنظر قضايا التحالفات فقط التي تقع في هاتين المدينتين الأمل أخذ رأى مجلس شورى القوانين عن هذا المشروع واعادته لهذا الطرف مع ما تراه الهيئة فيه أفندم

الآن فصاعدا تراكم القضايا بالمحاكم الجزئية بمصر واسكندرية بسبب وفرة قضايا المخالفات .

وحيث إنه يقتضى جمع الأمرين المشار إليهما أمراً واحداً فبناء على ما عرضه علينا ناظر الحقانية ومواقفة رأى مجلس النظار وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين .

أمرنا بما هو آت

(المادة الأولى)

قد زيد فيما بين فقرتى المادة الرابعة من الأمر العالى الصادر فى ٣ نوفمبر سنة ١٨٩٠ الذى صار تعديله بموجب أمرنا المؤرخ ٣١ أغسطس سنة ١٨٩٢ فقرة أخرى هنا نصها ومع ذلك يجوز لناظر الحقانية أن ينتدب فى مصر واسكندرية قاضياً أو أكثر من قضاة المحكمة الابتدائية على حسب الاقتضاء ليحكم دون غيره من باقى قضاة الأمور الجزئية فى كافة قضايا المخالفات التى تقع فى هاتين المدينتين بمراعاة الحدود المبينة أعلاه .

(المادة الثانية)

قد عدلت المادة الخامسة من ذلك الأمر نفسه بالكيفية الآتية :

مادة ٥ - اذا كانت الافعال المسندة للاثم متعددة ومرتبطة ببعضها وكان منها افعال من خصائص المحكمة الجزئية المختصة بالمخالفات وأخرى من خصائص المحكمة الجزئية المختصة بالجنح فترفع جميعها لمحكمة الجنح

(المادة الثالثة)

الأمر العالى الصادر فى ٣ نوفمبر سنة ١٨٩٠ الذى صار تعديله بموجب الأمر الصادر منا فى ٣١ أغسطس سنة ١٨٩٢ وبموجب أمرنا هذا يكون نصه الآن بناء على ما ذكر كما يأتى :

(مادة ١)

قد ألغى الأمر الصادر فى ٩ نوفمبر سنة ١٨٨٧ بتشكيل محاكم للأمر الجزئية للمصالحات .

(مادة ٢)

تشكل محاكم للأمر الجزئية والمصالحات فى دائرة كل محكمة ابتدائية وتشمل دائرة اختصاص كل منها مركزاً أو أكثر بالأقاليم أو تمناً أو أكثر من المدن على حسب عدد السكان ومقتضيات أسوالهم ويعين عدد تلك المحاكم ومركز كل منها بقرار من ناظر الحقانية .

(مادة ٣)

يقوم بأعمال كل محكمة من المحاكم المذكورة قاض من المحكمة الابتدائية ينتدبه لذلك ناظر الحقانية لمدة لا تزيد على سنة .

(مادة ٤)

يحكم قاض الأمور الجزئية فى المواد التى من خصائصه بمقتضى القانون ويحكم أيضاً فى المخالفات وفى كافة الجنح المنصوص عليها فى قانون العقوبات أو فى أوامر ولوائح خصوصية ماعدا الجنح والمخالفات التى تكون من خصائص جهة مخصوصة بمقتضى نص صريح .

ومع ذلك يجوز لناظر الحقانية أن ينتدب فى مصر واسكندرية قاضياً أو أكثر من قضاة المحكمة الابتدائية على حسب الاقتضاء ليحكم دون غيره من باقى قضاة الأمور الجزئية فى كافة قضايا المخالفات التى تقع فى هاتين المدينتين بمراعاة الحدود المبينة أعلاه ويقوم أحد أعضاء النيابة العمومية بأعمال النيابة فى كل محكمة من محاكم الأمور الجزئية .

(مادة ٥)

اذا كانت افعال المسندة للاثم متعددة ومرتبطة ببعضها وكان منها أفعال من خصائص المحاكم الجزئية المختصة بالمخالفات وأخرى من خصائص المحكمة الجزئية المختصة بالجنح فترفع جميعها لمحكمة الجنح .

(مادة ٦)

استئناف الاحكام الصادرة من محاكم الأمور الجزئية فى مواد الجنح أو المخالفات يرفع الى المحكمة الابتدائية النابعة لها تلك المحاكم .

صورة الافادة

مرسل لسعادتكم مع هذا صورة من مذكرة تقدمت من نظارة الحفانية بتاريخ ١٥ نوفمبر سنة ١٨٩٢ ومعها مشروع أمر عال قاض بتنزيل الفاتحة القانونية لدى المحاكم الاهلية الى خمسة في المائة في المواد المدنية وسبعة في المائة في المواد التجارية وعدم جواز الاتفاق على فائدة تزيد من تسعة في المائة. الا أمل عرض المشروع للذكر على هيئة مجلس شورى القوانين والتكريم باعادته لهذا الطرف مع مآراء الهيئة فيه افندم .

صورة المذكرة

مذكرة من نظارة الحفانية لمجلس النظار

بتاريخ ١٠ يولييه سنة ١٨٩٢ صدر امر عال بتعديل المواد ١٨٣ و ١٨٤ و ١٨٥ من القانون المدني للمحاكم المختلطة وقضى أن الفوائد تكون باعتبار خمسة في المائة في المواد المدنية وسبعة في المائة في المواد التجارية مالم يحصل الاتفاق على غير ذلك وأنه لا يجوز أصلاً أن يحصل الاتفاق مع المتعاقدين على فوائد تزيد من تسعة في المائة والمادتين ١٢٤ و ١٢٥ من القانون المدني للمحاكم الاهلية تقضيان بأن الفوائد تكون باعتبار سبعة في المائة سنوياً في المواد المدنية وتسعة في المائة في المواد التجارية مالم يحصل الاتفاق على غير ذلك وأنه لا يجوز أصلاً أن يحصل الاتفاق من المتعاقدين على فوائد تزيد من اثني عشر في المائة

ولما كان وجود هذا الفرق في قيمة الفوائد مما يترتب عليه مضار زائدة أو يتفق أن يكون لبعض الاجانب ديون ويتنازل عنها لبعض الأهالي رفع الدعوى أمام المحاكم الاهلية حتى تحكم له بفوائد تزيد مما يحكم به في حالة رفع الدعوى أمام المحاكم المختلطة فأنع وقوع مثل ذلك قد رأينا موافقه تعديل القانون المدني للمحاكم الاهلية وجعل قيمة الفوائد مساوية للقيمة المحدده بقانون المحاكم المختلطة وصار بتحضير مشروع أمر عال عن ذلك وبناء عليه اقتضي تقديم هذه المذكرة مشعوعة بالمشروع المحكى عنه الأمل نظره بالمجلس حتى اذا رؤى موافقه تعرض للاعتاب السايه

صورة المشروع

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على لائحة ترتيب المحاكم الاهلية

ومع ذلك يرفع الاستئناف في مواد الجتج لمحكمة الاستئناف مباشرة في الأحوال الآتي يانها وهي :

أولاً — في الأحوال التي يحكم فيها بالحبس مدة تزيد على ستة أشهر .

ثانياً — في الأحوال التي يكون فيها رفع الاستئناف من النيابة العمومية بشرط أن يزيد الحد الأقصى المقرر في القانون للعقوبة على ستة أشهر حبس .

(مادة ٧)

القواعد والمواعيد المقررة في قانون تحقيق الجنايات تراعى في محاكم الأمور الجزئية وفي محاكم الاستئناف .

(مادة ٨)

كل ما كان مخالفاً لأمرنا هذا يعد لاغياً ولا يعمل به .

(مادة ٩)

على ناظر الحفانية تنفيذ أمرنا هذا .

(المادة الرابعة)

كل ما كان مخالفاً لأمرنا هذا يعد لاغياً ولا يعمل به .

(المادة الخامسة)

يعمل بمقتضى أمرنا هذا اعتباراً من تاريخ نشره بالجريدتين الرسميتين .

(المادة السادسة)

على ناظر الحفانية تنفيذ أمرنا هذا .

تليت افادة رئاسة مجلس النظار نمرة ٣٣ والمذكرة والمشروع الواردان معها وتقرر بالاغلبية المطلقة بالموافقة على ما في المشروع وهذه صورها :

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحقايد وموافقة رأى مجلس النظار وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين

أمرنا بما هو آت (المادة الاولى)

فد صار تعديل مادتي ١٢٤ و ١٢٥ من القانون المدنى المتبع لدى المحاكم الأهلية بالكيفية الآتية
المادة ١٢٤ — اذا كان التمهيد به عبارة عن مبلغ من الدراهم فتكون فوايده مستحقة من يوم المطالبة الرسمية فقط اذا لم يقض العقد أو الاصطلاح التجارى أو القانون في أحوال مخصوصة بغير ذلك ونكون الفوائد باعتبار خمسة فى المائة سنوياً فى المواد المدنية وسبعة فى المائة فى المواد التجارية مالم يحصل الاتفاق على غير ذلك
المادة ١٢٥ — لا يجوز أصلاً أن يحصل الاتفاق من المتعاقدين على فوايد تزيد من تسعة فى المائة

(المادة الثانية)

يعمل بمقتضى أمرنا هذا اعتباراً من تاريخ نشره بالجريدتين الرسميتين .

(المادة الثالثة)

على ناظر الحقايد تنفيذ أمرنا هذا .
تليت المكاتبات والتلغرافات الواردة من بعض حضرات الأعضاء .

تذكرة من حضرة جاد بك مصطفى مؤرخة ٣٠ نوفمبر سنة ٩٢ صورتها .

تشرفت بتذكرة سعادتكم الرقيقة ٢٠ نوفمبر سنة ٩٢ القاضية بوجوبى بجلسة أول ديسمبر سنة ٩٢ وحيث الآن حاصل عيا يمنعنى عن الحضور فى اليوم المذكور وبمنته تعالى عند حصول الشفا احضر فأرجو قبول اعتذارى افندم .

تذكرة من حضرة مصطفى بك منصور مؤرخة أول ديسمبر سنة ٩٢ صورتها بكل احترام اتشرف بما سيأتى افندم .

طراً على اشغال ضرورية توجب تأخيرى عن الحضور لمدة اسبوعين فأرجو قبول معذرتى افندم .

تلفراف من حضرة تاريخه ٣ ديسمبر سنة ٩٢ صورته .
بالنسبة لعيانا تعذر حضورنا وبحصولنا على الشفا نحضر .

تلفراف من حضرة سرور بك شهاب الدين تاريخه ٤ شهره صورته .

اعرض لسعادتكم افندم أنه حاصل لى عيا يمنعنى عن الحضور .

وتقرر أن سعادة الرئيس يحدد الجلسة عند انتهاء أعمال اللجنة أو ورود اشغال جديدة .

ثم إن سعادة الرئيس ختم الجلسة بقوله (ختمت الجلسة) والساعة ٦ .

نمر ١٥ امضاء (حسين يسرى) ختم (على شريف)

مَجْلِسُ شُورَى الْقَوَانِينِ

محضر جلسة يوم السبت ٢٠ جمادى الأولى سنة ١٣١٠ (١٠ ديسمبر سنة ١٨٩٢)

بتاريخ ٢٩ نوفمبر الماضي نمرة ٨٥ ومشروع أمر عال صار تحضيره بمنح محافظ القصر الاختصاصات الممنوحة لمحافظة العريش من جهة الحكم في القضايا الحقوقية لغاية ١٥٠٠ قرش والجناية التي تستوجب العقوبة بالغرامة إلى ١٠٠ قرش والحبس إلى سبعة أيام الأمل عرض المذكرة والمشروع المذكورين على مجلس شورى القوانين وإعادة مشروع الأمر العالي المحكى عنه لهذا الطرف مشفوعاً بما تراه الهيئة المشار إليها .

صورة المذكرة

مذكرة من نظارة الحفانية لمجلس النظار

سعادة ناظر المالية طلب من نظارة الحفانية اجراء المستلزم لمنح محافظ القصر الاختصاصات الممنوحة لمحافظة العريش من جهة الحكم في القضايا الحقوقية والجناية بحسب الحدود المبينة في الأمر العالي الصادر بشأن ذلك

وحيث في الواقع ان محافظة القصر تبعد عن مركز محكمه قضا مسافه ليست بقصيرة وليكون من العدل اذن منح محافظها تلك الاختصاصات لتوفير المشاق عن الاهالى كما حصل بحافظه العريش .

فبناء عليه اقتضى تقديم هذه المذكرة للمجلس ومعه مشروع أمر عال عن هذه المادة حتى اذا رؤى موافقته يعرض للأعتاب السنية .

صورة المشروع

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على المادة (١٥) من الأمر الصادر بتاريخ ٩ شعبان سنة

١٣٠٠ (١٤ يونيو سنة ١٨٨٣) المشتغل على لأئحة ترتيب المحاكم الأهلية .

فتحت الجلسة الساعة ٤ عربى تحت رئاسة سعادة على شريف باشا رئيس المجلس وحضور ٢٤ من حضرات الأعضاء .

تلى محضر الجلسة الماضية وتصدق عليه .

سعادة الرئيس — الأشغال التي ستعرض على الهيئة هي .

أولاً افادة من رئاسة مجلس النظار رقم ١٧ جمادى الأولى سنة ١٣١٠ (٧ ديسمبر سنة ١٨٩٢) نمرة ٣٤ ومعه صورة مذكرة ومشروع أمر عال بمنح محافظ القصر الحكم في القضايا الحقوقية لغاية ١٥٠٠ قرش والجناية التي تستوجب العقوبة بالغرامة لغاية ١٠٠ قرش والحبس إلى سبعة أيام .

ثانياً — افادة من عطوفتو رئيس مجلس النظار في تاريخه نمرة ٣٥ يطلب بها اخطار عطوفته ببيعة الجلسة التي ستحدد لنظر الميزانية ليحضر فيها مع سعادة ناظر المالية وحضرة المستشار المالي .

ولكون ميزانية الحكومة التي بها مفردات ايراداتها ومصروفاتها جرى توزيع نسخها على حضرات الاعضاء في يوم المجلس الماضى ولم يمض وقت كاف لاطلاعهم عليها فبا أخطرنا عطوفتو المشار اليه بالحضور الى جلسة يومنا هذا .

ثانياً — ثلاث افادات من نظارة المالية واحدة وعدت فيها بأنها سترسل الميزانية بالمفردات حسب طلب المجلس والثانية وردت معها مفردات الايرادات والثالثة وردت معها مفردات المصروفات .

واذن فلتتل افالادة الأولى والمذكرة والمشروع الواردان معها وتؤخذ آراء ورغبات الهيئة عما في المشروع ثم تتلى باقى الاوراق .

تليت افادة رئاسة مجلس النظار نمرة ٣٤ والمذكرة والمشروع الواردان معها وتقرر بالأغلبية المطلقة بالموافقة على المشروع وهذه صورها .

صورة الافادة

مرسل لسعادتكم مع هذا صورة من مذكرة تقدمت من نظارة الحفانية

وبعد الاطلاع على المادة (١٢٥) من قانون تحقيق الجنايات للحاكم المذكورة وبعد الاطلاع على الأمر الصادر بتاريخ ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٩٠ بتشكيل محاكم لأمور الجزئية والمصالحات .

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحفائية وموافقة رأى مجلس النظار وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين .

أمرنا بما هو آت

﴿ المادة الأولى ﴾

يختص محافظ القصور بالنظر والحكم نهائياً في دائرته في القضايا الحقوقية التي لا تتجاوز قيمة المدعى به فيها ألفاً وخمسة مائة قرش وفي الأفعال الجنائية التي تستوجب العقوبة بالغرامة إلى مائة قرش أو الحبس إلى سبعة أيام .

﴿ المادة الثانية ﴾

القضايا الحقوقية وأدّ فعّال الجنائية التي ليس من اختصاص محافظ القصور الفصل فيها بمقتضى هذا الأمر يكون نظرها والفصل فيها بمعرفة محكمة قضا الجزئية أو محكمة قضا الابتدائية على حسب الأحوال .

﴿ المادة الثالثة ﴾

كل ما كان مخالفاً لأمرنا هذا يعدّ لاغياً ولا يعمل به

﴿ المادة الرابعة ﴾

على ناظر الحفائية تنفيذ أمرنا هذا .

تليت افادة عطوفتو رئيس مجلس النظار نمرة ٣٥ وهذه صورتها :

الامل من سعادتكم اخطارنا عن ميعاد الجلسة التي تعين للداوله في ميزانية ايرادات ومصروفات الحكومة عن سنة ١٨٩٣ لاتنا نرغب الحضور فيها مع سعاده ناظر المالية وجناب المستشار المالى طبقا للمادة السابعة والعشرين من القانون النظامى افندم .

تليت افادات نظارة المالى وهذه صورها

صورة الافادة الاولى وهى مؤرخه ٦ ديسمبر سنة ١٨٩٢ نمرة ٢٨ ردالما ورد من سعادتكم بتاريخ ٥ ديسمبر سنة ١٨٩٢ نمرة ٨ المطلوب به ارسال بيان مفردات ميزانية سنة ١٨٩٣ نفيد سعادتكم أنه بحال ورود المفردات المذكورة من المطبعة الاميرية حيث صار ارسالها لاجل طبعها يصير ابعائها الى المجلس واقتضى تحريره لسعادتكم للاحاطة أفندم .

حاشية ومع ما توضح فالنظور ان مفردات الايرادات ترسل الى المجلس باكر تاريخه وأما مفردات المصروفات فيصير ارسالها بعد غد ولذا لزم التحشية أفندم .

صورة الافادة الثانية وهى مؤرخه ٧ ديسمبر سنة ١٨٩٢ نمرة ٢٩ حسباً تحرر لسعادتكم أمس تاريخه نمرة ٢٨ ها هو مرسل مع هذا خمسة وثلاثون نسخة من ميزانية مفردات الايرادات عن سنة ١٨٩٣ وتذكر سعادتكم بان موازين الايرادات والمصروفات يلزم تبليغها لعموم الجهات قبل نهو السنة الحاضرة للعمل بمقتضاها في أول يناير سنة ١٨٩٣ أفندم .

صورة الافادة الثالثة وهى مؤرخه ٨ ديسمبر سنة ١٨٩٢ نمرة ٣٠

الحاقاً لما تحرر لسعادتكم بتاريخ أمس نمرة ٢٩ محاسبة مرسل من طيه خمسة وثلاثون بروفة من ميزانية المصروفات سنة ١٨٩٣ تؤمل التنبيه باستلامها أفندم .

حضرة طلبة بك سعودى — بما أن صاحبى السعادة سليمان أبانظه باشا واسماعيل محمد باشا هما من أعضاء اللجنة المشكلة لتعديل لأئحة الترع والجسور وقد تعينا لأمورية وسيتوجهان اليها في يوم الاثنين بعد باكر فاذا وافق فليتمين اثنان خلاف سعادتكما للجنة .

(استحسن)

حضرة أحمد بك أبانظة — رأى أن يعين بدل صاحبى السعادة المشار اليهما كل من صاحب السعادة ابراهيم حليم باشا وصاحب العزة مصطفى خليفة بك .

حضرة طلبة بك سعودى — وأنا رأى أن يعين سعاده حسن حلى باشا وحضرة مصطفى بك خليفة .

حضرة حسين بك عابدين — وأنا رأى أن يعين كل من حضرة مصطفى بك خليفة وجاد بك مصطفى .

سعاده الرئيس — تؤخذ الآراء .

ثم إن سعادة الرئيس ختم الجلسة بقوله (ختمت الجلسة)
والساعة ٤ ونصف .

غرفة ١٦ امضاء (حسين يسرى) ختم (على شريف)

أخذت وتقرر بالأغلبية رأى حضرة حسين بك عابدين
وتقرر أن الجلسة تكون الساعة ٤ عربى من يوم الاثنين بعد باكر
للنظر فى الميزانية

مَجْلِسُ شُورَى الْقَوَانِينِ

محضر جلسة يوم الاثنين ٢٢ جمادى الاولى سنة ١٣١٠ (١٣ ديسمبر سنة ١٨٩٢)

فتحت الجلسة الساعة ٥ عربى تحت رئاسة سعادة على باشا شريف رئيس المجلس وحضور عدد ٢١ من حضرات الاعضاء وعطوفت اورئيس مجلس النظر وسعادة ناظر المالية وحضرة المستشار المالى .

تلى محضر الجلسة الماضية وتصدق عليه .

سعادة الرئيس — ان هذه الجلسة كان تحريرها لنظر ميزانية الحكومة كما هو فى علم الهيئة ولذا صار لكل من حضرات الاعضاء ان يبدى رأيه ورغبته فيها .

حضرة عوض بك سعد الله — اطلعنا على ميزانية الحكومة ومفرداتها بكامل انواعها المقتضى اجراء العمل بموجبها عن سنة ١٨٩٣ البالغ مجموع الايرادات بها ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ جنيهم مصرى والصروفات ٩٠٥٥٠٠٠٠٠ جنيهم وعلى هذا تكون الزيادة بالايرادات عن الصروفات ٤٦٠٠٠٠٠٠ جنيهم وهذه الزيادة منها ٣٤٤٠٠٠٠ جنيهم قيمة الوفرة الذى نتج من تحويل الدين الممتاز ودين الدائرة السنوية وهذا المبلغ لا يجوز للحكومة التصرف فيه بدون قبول الدول الامرا الذى لم يحصل للآن ومنها اى الزيادة المبلغ المقتضى تخصيصه للاحتياطى أو للاستهلاك وقدره ١٠٠٠٠٠٠٠٠ جنيهم فيكون الباقي والحالة هذه تحت تصرف الحكومة ١٠٠٠٠٠٠٠ جنيهم وحيث ان جميع ما اشتملت عليه الميزانية سواء كان بالايرادات أو الصروفات فهو فى محله فالذى نراه للواقعة على ذلك والامر فى ذلك مفوض للهيئة .

حضرة احمد بك الهرميل — حيث ان الميزانية وردت للمجلس لا بداء آرائه ورغباته فيها كنص المادة (٢٢) من القانون النظامى المصرى وتلك الآراء والرغبات لا تكون فى أى موضوع كان الا من بعد العلم به والعلم لا يوجد الا بعد كمال الفحص والفحص ما تم لان الميزانية ماوردت لهذا المجلس الا من ايام قليلة ليست كفاية للعلم بمشتملاتها والمادة (٢٤) من القانون المشار اليه اوجبت صدور امرعالم باعتماد الميزانية فى اى حال من الاحوال قبل يوم ٢٥ شهر ديسمبر والايام الباقية

على هذا الميعاد قصيرة جدا على فحصها والناقشة فيها وليس من الممكن الآن ان نطلب من الحكومة تعديل مادة القانون المذكور وتأجيل المجلس المدة التى تكفى لوجهين الاول هو قرب حلول السنة الجديدة والثاني اضطرار الحكومة لان يوجد عندها ميزانية معتمدة فى أول يوم من السنة يكون الايراد والتصرف على موجبها فلذلك لا مبالا صار للحكومة ان تصدرها. اتباعا لمادة القانون السالف ذكرها اما ميزانية سنة ١٨٩٤ فترسلها للمجلس قبل حلول السنة المذكورة على الاقل باربعة شهور وان كان يقال بان هذا الامر يتعذر على الحكومة لانها تكون حينذاك ما علمت بجميع ما يلزم ربطه بالدقة فأقول انه يمكنها ان ترسل تصميما بالميزانية بحسب ما تراه وقتها ثم ما يترأى لها اضافته على ذلك التصميم بما يكون علم لها فى بحر المدة الباقية من السنة يمكنها ان ترسل مذكرة به للمجلس فى أول ديسمبر حتى بذلك يتسبر للمجلس نظر تلك المذكرة التى هى عبارة عن تكملة للتصميم الذى يكون سبق وروده ونظر .

سعادة شواربى باشا — ان مدة الأربعة شهور كثيرة فاذا وافق فليكن ارسال الميزانية قبل انتهاء السنة بشهرين اعنى فى أول نوفمبر اما ميزانية سنة ١٨٩٣ فمن حيث انه صار فحصها بعرفة هيئة النظر وجناب المستشار المالى فأظن انها تكون كافية لتنفيذها فى هذا العام نظرا لقصر المدة وعند حضور الميزانية فى المستقبل كما ذكر هناك تنظر وهذا هو الأفق .

حضرة حسن بك مذكور — انا لا زلت اطلب تعيين لجنة لفحص للميزانية وتعديل المادة (٢٢) اثنى وعشرين من القانون النظامى .

حضرة صوفانى بك — إنه بما أبداه كل من حضرة احمد بك الهرميل وسعادة شواربى باشا ظاهر أن المدة المعينة بالقانون النظامى لصودور الميزانية هي قصيرة ولو فرض وتعينت لجنة لأجل فحص المفردات بالدقة كما هو منصوص عنه بالقانون النظامى فهل يأتى ذلك بالفائدة قبل أن يحل ذاك الميعاد (حاشا) ولا يمكن ان نهجر على الحكومة فى اصدار الميزانية تحت اتمام البحث فيها

الأمر العالي وأما ميزانية سنة ١٨٩٤ فالمالية تعمل همة في اوساها قبل الميعاد ولو بأيام أما تعديل المادة فلا يوافق .

• حضرة طلبه بك سعودى — حيث ان الآراء فيما يختص بالميزانية قد كثرت والغرض من المادة (٢٢) من القانون النظامى القاضية بإرسال الميزانية لمجلس شورى القوانين ما كان إلا لأجل زيادة البحث والتدقيق بمعرفة حضرات أعضائه فان كان ولا بد من نظر هذه الميزانية والبحث فيها فهذا لا يكون الا في مدة طويلة كما رأى حضرة أحمد بك الهرمىل وسعادة شواربى باشا لأن من أول ديسمبر لحد ٢٥ منه غير كاف لنظرها والمادة (٢٤) من القانون المشار اليه تقضى بصورها قبل يوم ٢٥ شهر ديسمبر اعنى انه لا يتيسر البحث في مفرداتها بأنواعها التى هي عليها والحالة هذه والمالية ما وضعها ورتبتها بالكيفية التى هي عليها الا في جملة أيام أو شهور فضلاً عن تشكيل لجنة مخصوصة بالمالية لوضعها واللجنة رفعتها لمجلس النظر تأمل فيها في مدة أظن انها زيادة عن العشرين يوماً المحتمة علينا في القانون فلهذه الأسباب أصادق على رأى حضرة أحمد بك الهرمىل فيما يختص بالميزانية وعلى رأى سعادة شواربى باشا فيما يختص بالميعاد الذى تخضع فيه ميزانية سنة ١٨٩٤ .

سعادة شواربى باشا — من حيث ان استصدار الميزانية حسب القانون هو أمر واجب فلا بأس من استصدارها على حسب القانون وأما تعديل المادة المطلوب تعديلها فمن حيث ان المجلس مخول له الحق في العرض للحكومة فان رأى موافقة ذلك فيتحرر منه به لمجلس النظر .

سعادة حليم باشا — أصادق على رأى حضرة أحمد بك الهرمىل لأن الوقت ليس كافياً لنظر الميزانية لاسيما وأنه في نصف شهر ديسمبر الحاضر سيتغيب الكثير من الأعضاء بسبب التغييرات والانتخابات التى تحصل وحتى لو فرض ولم يتوجهوا فان الوقت غير كاف وموجود بالمجلس لأنحة الترع والجسور للمشاكل لها لجنة فضلاً على أن بعض حضرات الأعضاء توجههم بأمورية تختص بالأوقاف .

حضرة الشيخ العباسى — التصديق وعدمه هو فرع عن التصور ومفردات الميزانية ليس يتيسر نظرها .

ساحتو جمال الدين أفندى — أنا من رأى حضرة الشيخ العباسى .

حضرة السيد عبد الخالق السادات — أنا أصادق على الميزانية

سعادة الرئيس — نؤخذ الآراء .

أخذت الآراء فكانت الاغلبية لرأى حضرة أحمد بك الهرمىل .

المدة الطويلة التى تستغرق شهوراً لأنها أى الحكومة مضطرة لتأدية واجباتها في مواعيدها وغاية ما أراه هو المصادقة على ما رآه سعادة شواربى باشا لأن الحكومة مادام يخول لها القانون النظامى الحق في اصطناع الميزانية في ميعاد معين فلها أن تصدرها لأن اللجنة اذا تشكلت ربما تكون ماسا من ذلك

حضرة أحمد بك مرزوق — أنا أصادق على رأى حضرة حسن بك مذكور بما فيه من تعديل مادة القانون وأرى أن معرفة ما في ميزانية سنة ١٨٩٣ كفاية لسهولة معرفة ما في ميزانية سنة ١٨٩٤

سعادة ناظر المالية — ميزانية سنة ١٨٩٢ معلومة وبذلك كان يمكن معرفة ميزانية سنة ١٨٩٣ منها

حضرة أحمد بك مرزوق — إن ميزانية سنة ١٨٩٢ لم يسبق نظرها بالمجلس

حضرة مصطفى بك خليفه — أنا أصادق على رأى حضرة أحمد بك الهرمىل فيما عدا الاعتذرات التى أبداه من أن للحكومة أن تصدر الميزانية في هذه السنة حيث إن المجلس مانظرها بالنسبة لتلك الاعتذرات أعنى أن المجلس ليس له الحق في ان يسير بصور الميزانية وعدمه ما دام لم ينظر فيها سعادة حسن حلى باشا — أرجو سعادة ناظر المالية أن يبين لنا ما اذا كان في الامكان ارسال الميزانية من قبل مضي سنة ١٨٩٣ بأربعة أشهر أو بشهرين أم لا

سعادة ناظر المالية — إن ارسال الميزانية بتلك الصورة يخالف نص القانون النظامى .

حضرة الشيخ العباسى — القانون النظامى قد طلب بعض حضرات الأعضاء تعديل مادته

سعادة ناظر المالية — إن نفس المالية جارية نظر الميزانية وخصها في أقل من عشرين يوماً مع أن الفحص الواجب على المالية يجب أن يكون بكل دقة

حضرة أحمد بك مرزوق — المدة المقررة بالقانون النظامى كفاية لنظر ميزانية سنة ١٨٩٤ لأنه اذا وجدها نقص أو زيادة بالنسبة للوارد في ميزانية سنة ١٨٩٣ فيكون أشياء طفيفة ولهذه الأسباب لا لزوم لتعديل المادة

سعادة حسن حلى باشا — رأى أن ميزانية سنة ١٨٩٣ تصدر بمقتضى

سعادة ناظر المالية — أنا مستمد للمجاوبة عما يطلبه مني كل من حضرات
الاعضاء من الاستفهامات أو يديه من الملاحظات في شأن الميزانية .

حضرة الامتاز الشيخ العباسي — هذا الطلب فرعى عن الفحص
والفحص لم يحصل .

سعادة ناظر المالية — ان الذي على المالية قد أجرته وهو تقديم للميزانية

فالمعاد المقرر بالقانون والذي على هيئة المجلس هو ابداء آرائها ورغباتها حسب
خوله لها القانون .

ثم ان سعادة الرئيس ختم الجلسة بقوله (ختمت الجلسة) والساعة
٦ وربع .

نمرة ١٧	(حسين يسرى)	(على شريف)
	امضاء	ختم

نمرة متسلسلة	تاريخ الجلسة	ترتيب الصحف	خلاصة المحضر
١	٤ فبراير سنة ١٨٩٢	١ - ٧	<p>تليت افادة ومعه مشروع أمر عال بكيفية تعيين فضاء التحقيق في المواد الجنائية في المحاكم الاهلية</p> <p>تلى للمشروع وصدق المجلس عليه</p> <p>تليت افادة ومعه مذكرتان وثلاثة مشروعات في نظارة الحقاينة</p> <p>تليت المذكرة الاولى وتلى المشروع الاول الخاص بتعديل المادة ٤٥٤ من القانون المدني</p> <p>وتلى للمشروع الثاني الخاص بالناء بعض مواد من قانون المرافعات المدني واضافة عبارة على المادة ٦٢١ من القانون المذكور وحصلت المناقشة في هذين المشروعين وصدق المجلس عليهما</p> <p>تليت المذكرة الثانية</p> <p>وتلى المشروع الثالث الخاص بتعديل المادة الثانية من الأمر العالي الصادر في ٩ يولييه سنة ٩١ وصدق عليه</p> <p>تليت افادة معه نسخ الميزانية وتوزعت النسخ على الأعضاء</p> <p>تليت افادة معه صورة مذكرة ومشروع أمر عال مختص بدعاوى المخالفات</p> <p>تليت المذكرة</p> <p>وتلى المشروع وصدق عليه</p> <p>تليت افادة ومعه صورة مذكرة ومشروع أمر عال يقضى بعقاب من يتعرض لنيره في حيازة ملكه .</p> <p>تليت المذكرة وتلى المشروع وقرر طبعه وتوزيعه</p>
٢	١٣ فبراير ١٨٩٢	٨ - ١٠	<p>تلى مشروع الامر العالي الخاص بعقاب من يتعرض لنيره في حيازة ملكه وتناقشت الهيئة فيه</p> <p>تليت افادة بطلب انتخاب عضوين من المجلس ليكونا أعضاء في اللجنة العليا لعملية إحصاء أهالي القطر</p>
٣	٢٠ فبراير سنة ١٨٩٢	١١ - ١٢	<p>تليت افادتان من مجلس النظار الاولى ردا على ماقرره المجلس من تعديل مالم يعدل من القوانين والثانية ردا على ماطلبه المجلس من عمل قاعدة تجيز مساحة أطيان من يطلب مساحتها</p>
٤	٤ ابريل سنة ١٨٩٢	١٣ - ١٧	<p>تليت افادة ومعه مذكرة ومشروع أمر عال مقتضاه تخصيص بعض</p>

نمرة متسلسلة	تاريخ الجلسة	ترتيب الصحف	خلاصة المحضر
٥	أول يونيه سنة ١٨٩٢	١٨ - ٢٢	<p>الحاكم الاهلية للنظر في القضايا التي ترفع على الحكومة</p> <p>تليت المذكرة وتلى المشروع وتناقشت الهيئة فيه</p> <p>تليت افاده ومعها مشروع امر عال قاض بأن تنفيذ أحكام المحاكم الشرعية وتحصيل رسومها يتبع فيها أحكام الامر العالي الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ .</p> <p>تلى المشروع وتناقش المجلس فيه .</p> <p>تليت افادة بقصد الغاء محكمة بنها واحالة اختصاصها على محكمة مصر وطنطا ووافق المجلس عليها</p> <p>تليت افادة ومعها صورة الامر العالي الذي استصدرته الحكومة بما يعامل به من يمنع غيره من الانتفاع بما في يده من الاموال الثابتة</p> <p>تليت مذكرة بذلك وتلى نفس المشروع</p> <p>تليت افادة ومعها صورة امر عال بتعيين بعض اعضاء دأعين بالمجلس .</p> <p>تلى الامر العالي .</p> <p>تليت افادة ومعها صورة مذكرة ومشروع امر عالي خاص بالغاء المادة ٢٤٤ من قانون العقوبات .</p> <p>تليت المذكرة وتلى المشروع وتناقش المجلس فيه .</p> <p>تليت افادة ومعها صورة مذكرة ومشروع امر عال بتحصيل رسم قدره ٣٠ قرشا عند انتقال احد الكتاب للتصديق على الامضاءات في مسائل التوكيلات</p> <p>تليت المذكرة وتلى المشروع وتناقش المجلس فيه .</p> <p>تليت افادة ومعها صورة امر عال استصدرته الحكومة بتخصيص ٦ محاكم لنظر التعاوى التي ترفع على الحكومة .</p> <p>تلى نفس المشروع وتليت مذكرة ببيان الأسباب التي دعت الحكومة الى استصداره .</p>
٦	١٨ يونيه سنة ١٨٩٢	٢٣ - ٢٦	<p>تليت افادة من مجلس النظار ومعها مذكرة ومشروع امر عال مختصان بعلامات القاوريقة والتجارة .</p> <p>تليت للمذكرة وتقرر طبع المشروع واحالته على لجنة .</p> <p>تليت افادة ومعها مشروعان: الأول خاص بتحصيل الغرامات والمصاريف والثاني خاص بتزيل ٥٠ في المائة من الرسوم القضائية في المواد الجنائية .</p> <p>تلى المشروعان وتناقش المجلس فيهما .</p>

نمرة سلسلة	تاريخ الجلسة	ترتيب الصحف	خلاصة المحضر
٧	٢٣ يونيو سنة ١٨٩٢	٣٢ - ٢٧	<p>تليت افادة ومعها مشروع أمر عال بتشكيل مجلس تأديبي لمستخدمي مصلحة السجون الخارجين عن هيئة العمال .</p> <p>تلى المشروع وتناقش المجلس فيه .</p> <p>تليت افادة ومعها مشروع أمر عال ولائحة تشتملان على الكيفية التي تتركب بها الآلات البخارية داخل المدن .</p> <p>تلى المشروع وتليت اللائحة وتناقش المجلس فيهما .</p>
٨	٢٥ يونيو سنة ١٨٩٢	٤١ - ٣٣	<p>تليت افادة من رئيس اللجنة المشكلة لفحص مشروع علامة الفاوريقة والتجارة .</p> <p>تلى تقرير اللجنة أصلا وتعديلا وتناقش المجلس في المشروع حتى انتهى من نظره .</p>
٩	أول أغسطس سنة ١٨٩٢	٤٧ - ٤٢	<p>تليت افادة من رئاسة مجلس النظار ومعها ترجتا مذكرة ومشروع أمر عال بتعديل المادة ١٥ من الأمر العالي الصادر في ٢٥ مارس سنة ٨٨٠ في شأن حجز وبيع أشياء من يتأخر عن دفع الأموال .</p> <p>تليت صورة المذكرة وتلى المشروع وتناقش المجلس فيه .</p> <p>تليت افادة ومعها مشروع أمر عال بتشكيل مجالس بلدية في عدة مدن .</p> <p>تلى المشروع وتناقش المجلس فيه لغاية المادة ٢٠ وانتهت الجلسة .</p>
١٠	٤ أغسطس سنة ١٨٩٢	٥٤ - ٤٨	<p>تلى باقى المشروع المتعلق بتشكيل قوميونات بلدية في بعض مدن القطر وانتهى المجلس من مناقشته .</p> <p>تليت افادة ومعها مذكرة ومشروع أمر عال بمقاب المأمورين بالمحافظة على المسجونين أو بملاحظة سيرهم في حالة تواطئهم على تهريبهم الخ .</p> <p>تليت للمذكرة وتلى المشروع وصدق المجلس عليه .</p>
١١	٩ أغسطس سنة ١٨٩٢	٦١ - ٥٥	<p>تليت افادة ومعها مذكرة ببيان الأسباب التي دعت الحكومة الى عدم قبول التعديلات التي أدخلها المجلس على مشروع قانون الفاورقات والتجارة تليت للمذكرة وانتهت الجلسة .</p> <p>تليت افادة ومعها ثلاث مذكرات وثلاث مشروعات .</p> <p>الاول : خامس بتحويل قاضى المواد الجزئية حق الحكم في الحقوق العينية لغاية عشرة آلاف قرش . والثاني : بلغو قاضى التحقيق في المواد المدنية والتجارية والاستغنا . عنه برفع الدعوى مباشرة . والثالث بتعديل مادتي ٤ و ٦ من الدكرتين الصادر بتشكيل المحاكم الجزئية وتحويل تلك المحاكم حق النظر في كافة الجنح .</p>

نمرة متسلسلة	تاريخ الجلسة	ترتيب الصحف	خلاصة المحضر
١٢	١٢ أكتوبر سنة ١٨٩٢	٦٢ — ٦٩	<p>تليت المذكرات الثلاثة والمشروعات الثلاثة وتناقش المجلس فيها وانتهى من نظرها .</p> <p>تليت افادة من مجلس النظار معها صورة مذكرة ومشروع أمر عال بتشكيل محكمتين ابتدائيتين بسواكن وطوكر وتشكيل محكمة استئناف لها بسواكن .</p> <p>تليت المذكرة وتلى المشروع وتناقش المجلس فيه .</p> <p>تليت افادة ومعه مشروع أمر عال بمنع احداث برك أو مستنقعات .</p> <p>تلى المشروع وتقرر طبعه وتوزيعه .</p> <p>تليت افادة ومعه مذكرة ومشروع أمر عال بخصوص الاجراءات الصحية المقتضى اتخاذها بالجوامع والحمامات .</p> <p>تليت المذكرة وتلى المشروع وتقرر طبعه وتوزيعه .</p> <p>تليت افادة تفيد ارسال مشروع أمر عال بتعديل لائحة الترع الصادرة في ١٢ ابريل سنة ٩٠ وتقرر طبع المشروع وتوزيعه .</p> <p>تليت افادة بانتداب وكيل الصحة عند نظر المجلس لمشروعى البرك والمستنقعات والجوامع والحمامات .</p> <p>وتليت افادة برد الحكومة على ما رآه المجلس أثناء نظره للمشروعات الثلاثة التي عرضت عليه في الجلسة للماضية وانتهت الجلسة .</p>
١٣	١٩ أكتوبر سنة ١٨٩٢	٧٠ — ٧٧	<p>تلى المشروع القاضي بمنع احداث برك أو مستنقعات وتناقش المجلس فيه وانتهى من نظره .</p> <p>تلى المشروع المشتمل على الاجراءات الصحية المقتضى اتخاذها بالجوامع والحمامات وتناقش المجلس فيه حتى انتهى من نظره .</p>
١٤	٢٣ أكتوبر سنة ١٨٩٢	٧٨ — ٧٩	<p>عرضت بعض ملاحظات على مشروع الاجراءات الصحية الخاصة بالجوامع والحمامات من بعض حضرات الاعضاء وانتهت الجلسة .</p>
١٥	٥ ديسمبر سنة ١٨٩٢	٨٠ — ٨٦	<p>تقرر تشكيل لجنة لفحص لائحة الترع والجسور .</p> <p>تليت افادة ومعه مذكرة بالاسباب التي دعت الحكومة لاستصدار الأمر العالي بتشكيل محكمتين ابتدائيتين لسواكن وطوكر ومحكمة استئناف لها بسواكن .</p>

نمرة متسلسلة	تاريخ الجلسة	ترتيب الصحف	خلاصة المحضر
			<p>تليت للذكرة .</p> <p>وتليت افادة بلحوظات الحكومة على تعديلات المجلس التي ادخلها على مشروع الامر العالي الخاص بالبرك والمستنقعات وعلى المشروع الخاص بالجوامع والمحامات .</p> <p>تليت هذه الملحوظات .</p> <p>تليت افادة واردة معها لفتح الميزانية وتناقش المجلس في ذلك .</p> <p>تليت افادة ومعها صورة مذكرة ومشروع أمر عال مختص بتعديل الامر العالي الصادر في ٣ نوفمبر سنة ١٨٩٠ بتشكيل محاكم للأموال الجزئية والمصالحات .</p> <p>تليت المذكرة والمشروع وصادق المجلس عليها .</p> <p>تليت افادة ومعها صورة مذكرة ومشروع أمر عال بتنزيل الفائدة القانونية لدى المحاكم الاهلية الى خمسة في المائة في المواد المدنية و٧ في المائة في المواد التجارية الخ.</p> <p>تليت المذكرة وتلى المشروع وصادق المجلس عليها .</p> <p>تليت افادة ومعها صورة مذكرة ومشروع أمر عال بمنح محافظة القصير الحكم في القضايا المدنية لغاية ١٥٠٠ قرش والجنائية لغاية الغرامة ١٠٠ قرش والحبس أسبوعا .</p> <p>تليت المذكرة وتلى المشروع وصادق المجلس عليها .</p> <p>تليت افادة من رئيس مجلس النظار بطلب اخطاره بالجلسة التي ستحدد لنظر الميزانية ليحضرها هو وناظر المالية .</p> <p>تليت افادات ثلاث من نظارة المالية خاصة بارسال الميزانية بمفرداتها حسب طلب المجلس .</p> <p>حضرها رئيس النظار وناظر المالية وناقش الاعضاء وناظر المالية في وجوب تقديم الميزانية قبل انتهاء السنة بشهرين على الاقل .</p>
١٦	١٠ ديسمبر سنة ١٨٩٢	٨٧ - ٨٩	
١٧	١٣ ديسمبر سنة ١٨٩٢	٩٠ - ٩٢	

ملحق رقم ١

مجموعة محاضر مجلس شورى القوانين لسنة ١٨٩٢

محضر

جلسة اللجنة المشكلة لنظر لأئحة الترع والجسور يوم الثلاثاء ٦ ديسمبر سنة ١٨٩٢ (١٦ جمادى الأولى سنة ١٣١٠)

اجتمع من أعضاء اللجنة كل من سعادة اسماعيل محمد باشا واسماعيل صفوت باشا وحضرات احمد صوفاني بك و ابراهيم غمراوي بك وطلبه بك سعودي ومحمود بك حسين وأحمد بك أباطه وأما سعادة سليمان أباطه باشا وحضرة حسين بك عابدين باقي أعضاء اللجنة لم يحضرا

واتخذت سعادة اسماعيل محمد باشا رئيسا لها وعقدت الجلسة الساعة ٥ عري

سعادة الرئيس — تتلى اللائحة مادة فمادة من القانون الحالي ومن القانون المطلوب الآن وتؤخذ الآراء عن كل مادة بما هو مطلوب الآن

تليت للمادة الأولى من كليهما وهاتان صورتاهما

القانون الحالي

﴿ المادة الأولى ﴾

في الترع والجسور العمومية

يراد بالترعة مجرى معد لرى أكثر من بلدين وتعتبر جميع الترع عمومية ونفقة انشائها وصيانتها على الحكومة وتعد من الاملاك العمومية ولا يسوغ لأحد من الأهالى المجاورين لها أشغال جسورها أو استعمالها وتعتبر من هذا القبيل الترع الموصلة المياه الى الخيضان المتسلسلة بالوجه القبلى والترع التى يطلب الاهالى من الحكومة تحويلها من نيل الى صيق أو انشائها على نفقتهم

القانون المطلوب الآن

﴿ المادة الأولى ﴾

في الترع والجسور العمومية

يراد بالترعة مجرى معد لرى أراضي أكثر من بلدين كلها أو بعضها وتعتبر جميع الترع عمومية ونفقة انشائها فى الغالب على الحكومة وعليها نفقة صيانتها دواما وهي تعد من الاملاك العمومية وما التسويغ للأفراد باستعمال جسورها واشغال تلك الجسور الا من باب التساهل وذلك عملا باحكام المادة الحادية والعشرين من أمرنا هذا

(تابع المادة الأولى)

خاصة يجعل تفرضه عليهم الحكومة لهذا الغرض بنسبة انتفاعهم وبعد المدة المقررة لها تكون من املاك الحكومة أما ترع أقلم الفيوم فلا تكون مقيدة بعدد البلاد التي ترويه فتعتبر الترع فيه خصوصية أو عمومية بحسب حالتها ومنافعها .

حاضرة طلبه بك — حيث ان حالة رى جهة أقلم الفيوم مخالفه لباقي الجهات طبيعيا كما هو معلوم ويلزمنى أن أوضحها لحضراتكم لتكونوا على بينة منها ولتروا رأيكم في ذلك والتمس خصوصا من سعادة اسماعيل محمد باشا بان يشاركنى في هذه الافكار ويرشدنا للطرق الهندسية العاليه بها والمأمه بجهة الفيوم وأني لا أريد بهذا الايضاح تفصيلات كل المديرية لطول الشرح وربما ضاع الصواب ولكن اقدم البعض منها على قبول التنوير وهو :

ان المادة الاولى تقضى بان كل ترعة لرى أكثر من بلدين تعد عمومية ونفقة انشائها وصيانتها في الغالب على الحكومة .

والمادة الثانية ذكر بها بأن يراد بالمسقى قناة أو مجرى لرى بلد أو بلدين أو أى أرض لملك واحد أو لعائلة مشتركة وهاتان المادتان يصيران بصالح اقليم الفيوم لأنه يوجد بلد واحد زمامها أكثر من بلدين وثلاثة مثل الزقة والفرق والمنا وطاميه وغيرها ويوجد بلد واحد زمامها قليل وترعتها جسيمة لا يمكنها اصلاحها لفقرها أو لقلّة أنفارها أو لبعده المسافة مثل منشأة ربيع وقلهاند والغابة ومطول وغيرها .

ويوجد ترعه عليها مثلا ثلاثمائة فدان وخمسمائة فدان لجملة بلاد وبذا فيكون المتفعون بها عدة بلاد .

ويوجد ترعة لرى بلدين وثلاثة وأربعة ومن فيها لحد التقاسيم لا يلزم له اصلاح ومن بعد التقاسيم يلزم اصلاحه وهذا يعد خصوصياً فكأن هؤلاء المتفعين من بعد التقاسيم حرموا من الاصلاح العمومى وبهذه الأحوال زون حضراتكم أن من الضرورى ومن الممل أيضاً أن اقليم الفيوم يكون مستثنى كما في مادة القانون الأصلى لأن هذا الاستثناء بالطبع ان وضعه بالمادة كان مبنياً على حصول اختبار أحوال بالاقليم المذكور .

تقرر بالاتفاق أن تكون المادة كالآتي :

المادة الأولى

في الترع والجسور العمومية

يراد بالترعة مجرى معد لرى أراضى أكثر من بلدين كلها أو بعضها وتعتبر جميع الترع التي من هذا القبيل عمومية ونفقة انشائها وصيانتها على الحكومة دواما وهي تعد من الاملاك العمومية وما التسويغ للافراد باستعمال تلك جسورها واشغال الجسور الامن باب التساهل وذلك عملا بأحكام المادة الحادية والعشرين من أمرنا هذا وذلك في غير ترع اقليم الفيوم .

اماتر اقليم المذكورة فلا تكون مقيدة بعدد البلاد التي ترويه فتعتبر الترع فيه خصوصية أو عمومية بحسب حالتها ومنافعها .
تليت المادة الثانية من كل منهما وهاتان صورتاهما :

القانون المطلوب الآن

﴿ المادة الثانية ﴾

في المساقى الخصوصية

يراد بالمسقى قناة أو مجرى معد لرى أراضى بلد واحد أو بلدين فقط أو

القانون الحالي

﴿ المادة الثانية ﴾

في المساقى الخصوصية

يراد بالمسقى مجرى معد لرى بلداً واحداً أو بلدين أو لرى أرض لملك واحد

لرى ارض للمالك واحد او لعائلة مشتركة ولو تكون المسقة فى زمام عدة بلاد وتعتبر المساقى جميعها أملاكاً خصوصية والمنتفعون بها المكلفون بإنشائها وصيانتها فلذا انتفع بالمسقة عموم أهالى بلد واحد فللحكومة أن تجبرهم اداريا على تطهيرها على أنه اذا كانت الأرض المعتاد ربيها من المسقة تزيد مساحتها عن ألف فدان وكانت تلك الأرض للمالك واحد او لجملة ملاك فيجوز مع ذلك اعتبارها ترعة عمومية اذا طلب الملاك ذلك .

ولو تكون للسقى مارة فى زمام بلدين او أكثر والمساقى جميعها خصوصية بمعنى ان المنتفعين بمياههم المكلفون بإنشائها وصيانتها وكذا جسورها تعد من الأملاك الخصوصية واذا كان المنتفع من المسقة عموم أهالى البلد فللحكومة ان تجبر الأهالى اداريا على تطهيرها .

تقرر باتفاق رأى حضرات الاعضاء ماعدا سعادة صفوت باشا ان تكون المادة كالآتى .

﴿ المادة الثانية ﴾

فى المساقى الخصوصية

يراد بالمسقة قناة أو مجرى معد لرى أراضي بلد واحد أو بلدين فقط أو لرى أرض للمالك واحد أو لعائلة مشتركة ولو تكون المسقة فى زمام عدة بلاد وتعتبر المساقى جميعها أملاكاً خصوصية والمنتفعون بها هم المكلفون بإنشائها وصيانتها ومن يتأخر من المنتفعين عن تطهيرها فللحكومة أن تجبره اداريا على ذلك على أنه اذا كانت الأرض المعتاد ربيها من المسقة تزيد مساحتها عن ألف فدان وكانت تلك الأرض للمالك واحد أو لجملة ملاك فيجوز مع ذلك اعتبارها ترعة عمومية اذا طلب الملاك ذلك .

(رأى سعادة صفوت باشا هو حذف الجملة الأخيرة وهى من ابتداء (على أنه اذا كانت الأرض المعتاد ربيها الى آخر المادة)

واللجنة لم توافق على ذلك

تليت المادة الثالثة من القانون الحالى والمطلوب الآن وتقرر بقاء مادة القانون المطلوب على أصنافها باستبدال (أما اذا كان الغرض) ب (الا اذا كان الغرض) وهاتان صورتاهما

المطلوب الآن

﴿ المادة الثالثة ﴾

فى المصارف

يراد بالمصرف أخدود أو خفير مستطيل معد لصرف مياه الاراضى سواء كانت مياهمى أو مياه سيل أو مياه صرف وهو عمومى اذا انصرفت فيه مياه أكثر من بلدين وخصوصى اذا انصرفت فيه مياه بلد واحد أو بلدين فقط اما اذا كان الغرض منه صرف مياه أرض تزيد مساحتها عن ألف فدان ولا تكون فى زمام بلد واحد فيعتبر حينئذ عمومياً وعلى الحكومة صيانة المصارف العمومية وعلى المنتفعين صيانة المصارف الخصوصية .

القانون الحالى

﴿ المادة الثالثة ﴾

فى المصارف

يراد بالمصرف مجرى معد لصرف مياه الاراضى سواء كانت مياه رى أو مياه سيل أو صرف وهو عمومى اذا انصرفت فيه مياه أكثر من بلدين وخصوصى اذا انصرفت فيه مياه بلد واحد أو بلدين فقط أما صيانة المصارف العمومية فعلى الحكومة وأما الخصوصية فعلى المنتفعين وتعتبر مصارف حيضان لوجه القبلى عمومية أيضاً .

تليت المادة الرابعة من القانون الحالى والمطلوب وهاتان صورتاهما :

القانون الحالي	القانون المطلوب.
المادة الرابعة	المادة الرابعة
في الاعمال الواقية من الفيضان	في الاعمال الواقية من الفيضان
يراد بالاعمال الواقية من الفيضان الجسور والرؤوس والصلايب والطراريد وغيرها من الاعمال التي تقام لوقاية الاراضي من غوائل المياه وهذه الاعمال تعد عمومية اذا كان الضرر الذي ينشأ عن عدم اجرائها أو اهمال صيانتها عمومياً وأما اذا كان الضرر خصوصياً فيكون اجرائها وصيانتها على المتفعين .	تشمل الاعمال الواقية من الفيضان أعمال الجسور والرؤوس والطرادات وغيرها من الاعمال التي يراد بها وقاية الاراضي من طغيان المياه عليها والحكومة مكلفة بهذه الاعمال اذا كان الضرر الذي ينشأ عن عدم اجرائها أو اهمال صيانتها عمومياً وأما اذا كان الضرر خصوصياً فيكون اجراء تلك الاعمال وصيانتها على المتفعين .

تقرر بالاتفاق أن تكون مادة القانون المطلوب كالآتي :

﴿ المادة الرابعة ﴾

﴿ في الاعمال الواقية من الفيضان ﴾

تشمل الاعمال الواقية من الفيضان أعمال الجسور والرؤوس والصلايب والطراريد وغيرها من الاعمال التي يراد بها وقاية الاراضي والبلاد من طغيان المياه عليها وهذه الاعمال تعد عمومية ولذلك فالحكومة مكلفة بها جميعها أما الحوش الخصوصية الداخلة ضمن الفيضان وانشاؤها بمعرفة ملاكها فهذه صيانتها تكون عليهم .

نليت المادة الخامسة من الحالي والمطلوب وتقرر بقاء مادة المطلوب على أصلها وهاتان صورتاهما :

الحالي	المطلوب
﴿ المادة الخامسة ﴾	﴿ المادة الخامسة ﴾
في اختصاصات مفتشي الري والباشمهندسين	في اختصاصات مفتشي الري والباشمهندسين
مفتشو الري هم النوابون عن نظارة الاشغال والباشمهندسون ومهندسو المراكز تابعون لهم واختصاصات مفتشي الري وعلاقتهم مع المديرين هي محددة في اللائحة الصادرة في دسمبر سنة ١٨٨٦	مفتشو الري النوابون عن نظارة الاشغال العمومية والباشمهندسون وجميع حملة الري الذين في دائرة تفاتيشتهم هم تابعون لهم واختصاصات هؤلاء المفتشين وعلاقتهم مع المديرين هي مقرر في اللائحة الصادرة في ٣١ دسمبر سنة ١٨٨٥
ختمت الجلسة والساعة ٧ عربي .	رئيس اللجنة

الحكومة المصرية

مجلس شورى القوانين

مجموعة محاضر جلسات سنة ١٨٩٣

(١ فبراير سنة ١٨٩٣ — ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٩٣)

مَجْلِسُ شُورَى الْقَوَانِينِ

محضر جلسة يوم الأربعاء ١٤ رجب سنة ١٣١٠ (أول فبراير سنة ١٨٩٣)

فتحت الجلسة الساعة الخامسة العريية تحت رئاسة سعادة علي باشا شريف
رئيس المجلس وحضور ٣٣ من حضرات الأعضاء .

تلى محضر آخر جلسة عقدت في شهر ديسمبر الماضي فتصدق عليه .

سعادة الرئيس — الأشغال الموجودة بالمجلس هي لأتمة الترع والجسور
المحول نظرها على اللجنة التي تشكلت لفحصها ثم الافادات الآتي بيانها وستتلى
على الهيئة وهي :

أولاً — إفادة من نظارة المالية رقم ١٨ ديسمبر سنة ٩٢ نمرة ٣٢ رداً
لما تحرر لها بمقررتة الهيئة في شأن ميزانية سنة ١٨٩٣ .

ثانياً — إفادة من نظارة الداخلية رقم ١٩ ديسمبر سنة ٩٢ نمرة ٦ تفيد
انفصال حضرات أحمد بك الهرميل ومحمد بك النقي من مجلسي مديريتهما
بالقرعة .

ثالثاً — إفادة من نظارة المالية رقم ١٠ يناير سنة ٩٣ نمرة ١ ومعهما
أربعون نسخة من مجموع الحساب الختامي عن إيرادات ومصروفات الحكومة
سنة ١٨٩١ وقد أعطى لكل من حضراتكم نسخة منها .

رابعاً — إفادة من النظارة المشار إليها في تاريخه نمرة ٢ ومعهما ثلاثون
نسخة من ميزانية الحكومة سنة ٩٣ وقد توزع على كل من حضراتكم
نسخة منها .

خامساً — إفادة من نظارة الداخلية رقم ٢٢ يناير سنة ٩٣ نمرة ١ بأسماء
من صار انتخابهم أعضاء لمجلس شورى القوانين عن مديريات القرية
والنوفية وجرجا .

سادساً — تلغراف بالاعتذار من حضرة عبد الرحيم بك حمادى عن
تخلفه عن هذه الجلسة .

حضرة طلبه بك سعودى — حيث إن مشروع لأتمة الترع والجسور
هو من المشروعات المهمة فأرى من الموافق أن يكون صاحبها السعادة أباطه باشا

واسماعيل باشا محمد من أعضاء اللجنة المشكلة لنظر المشروع المذكور علاوة
على السابق انتخابهم لها .

سعادة حسن حلى باشا — أوافق على ذلك .

سعادة ابراهيم أدهم باشا — إن اللجنة المذكورة مكونة من تسعة من حضرات
الأعضاء ولو أضيف لها اثنان لكان عدد أعضائها أحد عشر وبما أن المجلس
جار انعقاده في كثير من الجلسات بعشرين عضواً فلو كان أعضاء اللجنة من
ضمن العشرين لكانت لهم الأغلبية دائماً ولذلك أرى أوفقية بقاء اللجنة
حسب تشكيلها السابق .

حضرة صوفانى بك — بما أن حضرة مصطفى بك خليفه هو من أعضاء
اللجنة وللآن لم يحضر فالذى أراه هو أن يكون سعادة اسماعيل باشا محمد بدل
حضرة مع بقاء اللجنة مكونة من تسعة .

حضرة حسين بك عابدين — أنا أوافق على رأى حضرة طلبه بك مع
بقاء حضرة مصطفى بك خليفه لأن هذا المشروع مهم ويلزم له دقة
نظر وترو

سعادة أباطه باشا — إن عندى أعذاراً تمنعنى من استمرار وجودى
باللجنة فأرجو معافاتى منها .

سعادة شواربى باشا — الأوفق أن يكون سعادة اسماعيل باشا محمد
من ضمن اللجنة بدل حضرة مصطفى بك خليفه وأن يكون رئيساً لها .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أخذت وقررو بالأغلبية إضافة سعادة اسماعيل باشا محمد على اللجنة وأن
يكون رئيساً لها .

تليت إفادة نظارة المالية نمرة ٣٢ وهذه صورتها .

وردت مكتابة سعادتك رقم ١٣ ديسمبر سنة ٩٢ نمرة ٩ مؤداها أن حضرات أعضاء مجلس شورى القوانين يرغبون أن تقدم الحكومة ميزانية سنة ١٨٩٤ للمجلس قبل انتهاء سنة ١٨٩٣ بأربعة أشهر على الأقل ولما كان معلوما لسعادتك أن كل رئيس مصلحة يقدم لنظارة المالية مشروعاً عن ميزانية مصلحته وأن المالية بعد النظر في موازين المصالح تحرر عنها ميزانية عمومية وتقدمها للمجلس النظار للنظر فيها وبمضاها للمجلس شورى القوانين فلو حصل تحرير الميزانية العمومية قبل الوقت اللازم بقصد تقديمها للمجلس شورى القوانين قبل انقضاء السنة بأربعة أشهر كما يرغب المجلس لترتب على المصالح إرسال موازينها لنظارة المالية في شهر يونيه من كل سنة على أنه من المؤكد أن تلك المصالح لا يمكنها أن تحرر موازينها قبل نهاية السنة بمدة طويلة كهذه إذ أن تقديرات ميزانية السنة مبنية بالأخص على النتائج المنظور الحصول عليها في بحر السنة الجارية وهذه النتائج لا يمكن معرفتها في شهر يونيه حتى بوجه التقريب وفضلاً عن ذلك فإن هذه الصعوبات عيناها تتصدى لتعيين مفردات مصروفات السنة في ذلك الوقت والتقديرات التي يصير ربطها على هذه الشروط تكون قابلة لتعديلات عديدة حتى أنه لا يمود يمكن الاعتماد على حقيقتها وبما أن ميزانية السنة لا تختلف اختلافاً عظيماً عن ميزانية السنة التي قبلها فالتراعى لنا أنه لو أراد حضرات أعضاء مجلس شورى القوانين أن يبحثوا بحثاً جيداً في بحر سنة ١٨٩٣ في الميزانية التي تقدمت لهم لا يمكنهم في مدة الخمسة والعشرين يوماً التي حددها لهم القانون النظامي أن يبدوا الآراء والرغبات التي يرونها مفيدة واقتضى تحريره لسعادتك بذلك للاحاطة أفندم.

تليت إفادة نظارة الداخلية نمرة ٦ وهذه صورتها

حضرة أحمد بك الهرميل العضو المنتدوب عن مديرية الغربية بمجلس شورى القوانين وحضرة محمد بك الفتى العضو المنتدوب أيضاً عن مديرية القليوبية بالمجلس المشار إليه قد سقطا من هذه العضوية لخروج اسميهما بقرعة تغيير نصف أعضاء مجالس المديريات فلأجل معلومية سعادتك بذلك لزم تحريره أفندم .

تليت إفادة نظارة المالية نمرة ١ وهذه صورتها

مرسل مع هذا أربعون نسخة من مجموع الحساب الختامي عن إيرادات ومصروفات الحكومة المصرية سنة ١٨٩١ الأمل التنيه باستلامها أفندم

حضرة صوفاني بك — إن القانون النظامي يقضى على المالية بإرسال حساب كل سنة مضت وأقفلت حساباتها إلى المجلس لابتداء رأيه وملحوظاته

فيه وأن يكون إرساله قبل تقديم الميزانية الجديدة بأربعة أشهر على الأقل وإذن فيكون وزوده الآن متأخراً وبعد الميزانية

حضرة حسين بك عابدين — أوافق على رأى حضرة صوفاني بك وأطلب التحرير للمالية بأنها ترسل حساب إيرادات ومصروفات الحكومة في المستقبل في ميعاده القانوني (استحسان عام).

تليت إفادة المالية نمرة ٢ وهذه صورتها

حيث إن ميزانية إيرادات ومصروفات الحكومة سنة ١٨٩٣ سبق اعتمادها بالأمر العالي الصادر بتاريخ ١٤ ديسمبر سنة ١٨٩٢ والآن قد تم طبعها فمرسل منها مع هذا ثلاثون نسخة للمجلس على حسب المعتاد سنوياً واقتضى تحريره لسعادتك بذلك أفندم .

تليت إفادة نظار الداخلية نمرة ١ وهذه صورتها

حضرات البكوات للوضح أسماؤهم أعلاه قد انتخبوا لعضوية مجلس شورى القوانين عن مجالس مديرياتهم واقتضى تحريره لسعادتك للمعلومية أفندم .

١ — حضرة أحمد بك أبو الفتوح قد انتخب عضواً مندوباً من مجلس مديرية الغربية لمجلس شورى القوانين .

١ — حضرة محمود بك أبو حسين قد انتخب عضواً مندوباً من مجلس مديرية المنوفية للمجلس المشار إليه .

١ — حضرة عبد الرحيم بك حمادى قد انتخب عضواً مندوباً من مجلس مديرية جرجا لمجلس شورى القوانين .

٣

صورة التلغراف الوارد من حضرة عبد الرحيم بك حمادى بتاريخ ٣١ يناير سنة ٩٣

نظراً لقرب حلول الركاب العالي بهذه الجهة تأخرنا عن الحضور نرجو قبول عذرتنا وسنحضر بعد .

حضرة غمراوي بك — من حيث إنه لحد هنا انتهت الاشغال التي كانت موجودة تحت العرض للمجلس فأوجه نظر الهيئة إلى مسألة تعديل لائحة بيت المال والمجلس الحسبي .

وغير خاف على الهيئة أنه تكررت المكتابة للحكومة بناء على قرارات الهيئة المتعددة بتعديل اللائحتين المذكورتين من مدة سنوات ولحد الآن لم يحصل شيء .

وحيث إن بقاء اللائحتين المحكى عنهما على حالهما التي هما عليها الآن

حضرة سماحتو جمال الدين افندي — أوافق على رأى الأستاذ .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أخذت فوافقت الأغلبية على رأى عزتو محمود بك حسين وحضرة الأستاذ الشيخ العباسي .

حضرة أحمد بك مرزوق — في علم الهيئة أنه حينما أرادت الحكومة إلغاء بدلية العونة واستبدالها بضريبة توضع على الفدان وعرض هذا الأمر على الجمعية العمومية بحضور صاحب الدولة رئيس مجلس النظار كان دولته بين الجمعية المبالغ الجارى تحصيلها من بدلية العونة المقتضى إلغاؤها ومن ضمن تلك المبالغ مصاريف التربة اليراهيمية .

وصرحت الحكومة إذ ذاك إلى الجمعية بأنه بوضع الضريبة المذكورة البالغ قدرها ١٥٠ ألف جنيه على الفدان يكون إلغاء بدلية العونة بما فيها مصاريف التربة اليراهيمية وأنه عند إقرار باقى الدول على تحويل الدين الممتاز فيصير إلغاء الضريبة المذكورة أيضاً .

وقد وافقت الهيئة إذ ذاك على وضع ضريبة المائة والخمسين ألف جنيه على الفدان بناء على تلك التصريحات .

وبعد ذلك قد ألغيت بدلية العونة ولم تلغ مصاريف التربة اليراهيمية بل جرى تحصيلها هي والضريبة الجديدة معا واستمر ذلك إلى أن تم تحويل الدين باتفاق جميع الدول وقد ألغيت ضريبة المائة والخمسين ألف جنيه التي كانت ضربت على الفدان وصرح عظمة ولى النعم للجمعية العمومية بذلك وكنا لا نفتكر أنه مع هذا الانهاء تبقى مصاريف التربة اليراهيمية على حالها ولكن قد وجدنا أنه ما زال تحصيلها جارياً .

وحينما عرفت الجمعية العمومية في العام الماضى تذاكرت في هذا الشأن وكتب لجهة الحكومة بما فيه الكفاية ولا زلنا نجد أن الحكومة تحصل تلك المصاريف ولا ندرى لئلك سبباً .

فبناء على ذلك أرجو الهيئة أن تقرر بمخاطبة الحكومة بذلك وبما سبق التحرير لها به في هذا الموضوع ويطلب منها إلغاء مصاريف التربة اليراهيمية لأن بقاءها مضر بالأربع المديرية المارة منها وهي أسيوط والنيا وبى سويف والفيوم .

مضر جداً بأرباب التراكات والموارث لاسيما وأن الحكومة عدلت أكثر مالدتها من الأوامر والقوانين ولا زال هاتان اللامتحان على حالتهما للضرة المجحفة بالأهالى فأرجو مع اللواقعة لدى الهيئة أن يكتب للحكومة بان نعدلها وترسل مشروعي تعديلها للمجلس لنظره بالهيئة وبصيرتها كبرها بما سبق تحريره في هذا الشأن . (استحسان عام) .

حضرة محمود بك حسين — من العلوم أب القطر المصرى هو قطر زراعى صرف ومدار الزراعة به ليس إلا على المواشى من الأبقار والجاموس ولكثرة ذبيح صنف البقر قد قل عدد هذا الصنف جداً وصار يخشى من حصول الضرر لسبب استقلاله وكان في السابق ممنوع ذبيح الصنف المذكور بمقتضى أوامر صادرة في هذا الخصوص ولكن هذه الأوامر صارت غير معمول بها الآن بدون صدور أوامر تلغيتها .

وحيث إن إطلاق الحرية في ذبيح صنف البقر مضر ضرراً كلياً كما قدمنا فلذا تحسن لدى الهيئة مكتوبة الحكومة بوضع مشروع يمنع بمقتضاه ذبح إناث البقر كلية والتأف من ذكورها للزراعة فليتقرر بذلك .

سعادة حسن حلمى باشا — الأوفق هو أن يطلب من الحكومة وضع مشروع يمنع ذبح إناث البقر والجاموس والضأن .

سعادة صفوت باشا — أوافق على رأى حضرة محمود بك أبو حسين وأزيد عليه صنفى الجاموس والضأن .

حضرة غمراوى بك — الأوفق أن يكون للمشروع قاصراً على صنفى البقر والجاموس .

حضرة أحمد بك أباطه — إن ما طلبه حضرة محمود بك أبو حسين كان في فكرى من قبل وكنت عرضته على الهيئة من مدة وما زلت مصرأ عليه للآن .

حضرة عوض بك سعد الله — رأى هو ذبيح كل ما كان ذبحه جائزاً .

حضرة حسن بك مدكور — أنا من رأى حضرة عوض بك .

سعادة سليمان أباطه باشا — وأنا أيضاً من رأى حضرة عوض بك .

حضرة الأستاذ الشيخ العباسي — أنا أوافق على رأى حضرة محمود بك أبو حسين وأزيد عليه بأن المنع يكون عمومياً أى المشروع الذى يوضع لهذا الغرض يكون سارياً حكمه على الأهالى والأجانب عمومياً .

حضرة غمراوي بك — هذا الطلب كان عرض على الجمعية العمومية وقررت بمخبرة الحكومة بشأته ولا بأس من مكاتبها عنه ثانياً وتذكيرها بما سبق في هذا الشأن .

حضرة حسين بك عابدين — إن رفع مصاريف التربة الابراهيمية هو عين العدل فأرى أن يكتب لها برفعها .

سعادة اسماعيل باشا محمد — إن تربة الابراهيمية ماخرجت عن كونها أسوة باقي الترع الموجودة بالوجه البحري كالاسماعيلية وبمحمودية أى إن كان يقال بأن الابراهيمية جار تطهيرها بالكراكات وللقاومات فكذلك الترع المذكورة حاصل تطهيرها بنفس تلك الوسائط وبذلك يكون من العدل رفع مصاريف الابراهيمية .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أخذت وتقرر باستحسان جميع الآراء المختصة بالتربة الابراهيمية ومندرجة بهذا المحضر وأن يكتب بها للحكومة وبما سبق التحرير لها به في هذا الموضوع .

وتقرر أن سعادة الرئيس يحدد الجلسة عند تواجد أشغال جديدة ويعلن بها حضرات الأعضاء .

ثم إن سعادة الرئيس ختم الجلسة بقوله (ختمت الجلسة) والساعة السادسة والنصف .

(حسين يسرى) (على شريف)
امضاء ختم

نمرة ١

مَجْلِسُ شُورَى الْقَوَانِينِ

محضر جلسة يوم الخميس ٢٩ رجب سنة ١٣١٠ (١٦ فبراير سنة ١٨٩٣)

تليت تذكرة الاعتذار وهذه صورتها :

كنت أود أن أحضر للمجلس حسب إفادة سعادتكم لكن بالنسبة لتشریف الركاب العالی لجهة قبلى رأيت من الواجب التأخير لتأدية مراسيم الاستقبال يوم الاحتفال بسموه وإن شاء الله بعد تحريك الركاب العالی لجهة المحروسة نحضر للمجلس ولهذا وجب ترقية سعادتكم للمعلومية وإحاطة علم هيئة المجلس بذلك أفندم .

تليت إفادة سعادة رئيس اللجنة وهذه صورتها .

بناء على ما قرره الهيئة من تشكيل لجنة لنظر لائحة الترع والجسور مكونة من سعادة صفوت باشا وحضرات صوفانى بك وغمراوى بك وطلبه بك سمودى وحسين بك عابدين وجاد بك وأحمد بك أباطه ومحمود بك حسين قد بونى رؤية تلك اللائحة فى عدة جلسات وتم نظرها لغاية يوم الاربعاء ٨ فبراير سنة ٩٣ وقد تحررت صورة من هذه اللائحة مشفوعة بما رآته اللجنة من التعديل وهامى مرسله لجانب الرئاسة لعرضها على الهيئة وتقرير ما تراه أفندم .

سعادة أباطه باشا — إن الذى أرى موافقته هو أن يتلى مشروع تعديل اللائحة الذى عملته الحكومة مادة شامة وما رآته اللجنة فى كل مادة وتؤخذ آراء ورغبات الهيئة عنه .

(استحسان عام) .

تليت المادة الأولى من مشروع الحكومة وتلى تعديل اللجنة فيها وقرر بالاتفاق بموافقة تعديل اللجنة وهاتان صورتا مادة المشروع ورأى اللجنة .

فتحت الجلسة الساعة الرابعة والنلت عريية تحت رئاسة سعادة على باشا شريف رئيس المجلس وحضور ٢٣ من حضرات الاعضاء .

تلى محضر الجلسة الماضية وصدق عليه .

سعادة الرئيس — الأشغال الموجودة بالمجلس وستعرض على الهيئة فى هذه الجلسة هي :

أولا - إفادة من نظارة الداخلية رقم ١٩ رجب سنة ١٣١٠ (٦ فبراير سنة ٩٣) عمرة ٣ تفيد إعادة انتخاب حضرة محمد بك الفقى عضوا مندوبا من مجلس مديرية القليوبية للمجلس (شورى القوانين) وستتلى على الهيئة العلم بها .
ثانيا - لائحة الترع والجسور التى كانت تشكلت لجنة لفحصها وتعديلها لأن اللجنة أتمت عملها فيها وسعادة رئيسها قدم مكانية بذلك تاريخها ١١ فبراير سنة ٩٣ ومعه نسخة شاملة لصورة اللائحة الأصلية الجارى عليها العمل ومشروع بالتعديل الذى أدخلته الحكومة عليها وصورة ما رآته اللجنة للذكورة .

ثالثا - تذكرة اعتذار من حضرة مصطفى بك خليفه تاريخها غرة فبراير سنة ٩٣ وإذن فلتتل الافادة الأولى وتذكرة الاعتذار للعام بهما ثم إفادة سعادة رئيس اللجنة ويؤخذ رأى الهيئة عما تستحسنه فى تلاوة اللائحة سواء كان يتلاوة كل مادة من اللائحة الأصلية ومادة مشروع التعديل الذى أدخلته الحكومة عليها ثم رأى اللجنة أو الاحتصار فى التلاوة حين إن أصل اللائحة وتعديل الحكومة يقدم طبعهما وتوزعا على حضرات الأعضاء وموجودة نسخهما بأيديهم .

تليت إفادة نظارة الداخلية وهذه صورتها .

مجلس مديرية القليوبية قد انتخب حضرة محمد بك الفقى عضوا مندوبا عنه للمجلس شورى القوانين ولزم تحريره لسعادتكم للمعلومية أفندم .

صورة تعديل الحكومة .

المادة الأولى

في الترع والجسور العمومية

يراد بالترعة مجرى معد لرى أراضى أكثر من بلدين كلها أو بعضها وتعتبر جميع الترع عمومية ونفقة إنشائها في الغالب على الحكومة وعليها نفقة صيانتها دواماً وهي تعد من الأملاك العمومية وما انتسويغ للأفراد باستعمال جسورها وإشغال تلك الجسور إلا من باب التساهل وذلك عملاً بأحكام المادة الحادية والعشرين من أمرنا هذا .

صورة تعديل اللجنة .

المادة الأولى

في الترع والجسور العمومية

يراد بالترعة مجرى معد لرى أراضى أكثر من بلدين كلها أو بعضها وتعتبر جميع الترع التي من هذا القبيل عمومية ونفقة إنشائها وصيانتها على الحكومة دواماً وهي تعد من الأملاك العمومية وما انتسويغ للأفراد باستعمال جسورها وإشغال تلك الجسور إلا من باب التساهل وذلك عملاً بأحكام المادة الحادية والعشرين من أمرنا هذا وذلك في غير ترع إقليم الفيوم .

أما ترع الاقليم المذكور فلا تكون مقيدة بمدد البلاد التي تروى بها فتعتبر التربة فيه خصوصية أو عمومية بحسب حالتها ومناضها .

تليت المادة الثانية من المشروع ومن تعديل اللجنة وهاتان صورتاهما :

صورة المادة كما في المشروع .

﴿ المادة الثانية ﴾

في المساقى الخصوصية

يراد بالمسقة قناة أو مجرى معد لرى أراضى بلد واحد أو بلدين فقط أو لرى أراضى للملك واحد أو لعائلة مشتركة ولو تكون المسقة في زمام عدة

بلاد وتعتبر المساقى جميعها أملاكاً خصوصية والمنتفعون بها هم المكلفون بإنشائها وصيانتها فلذا انتفع بالمسقة عموم أهالى بلد واحد فللحكومة أن تجبرهم إدارياً على تطهيرها على أنه إذا كانت الأرض المعتاد ربيها ضمن المسقة تزيد مساحتها عن ألف فدان وكانت تلك الأرض للملك واحد أو لجملة ملاك فيجوز مع ذلك اعتبارها ترعة عمومية إذا طلب الملاك ذلك .

صورة تعديل اللجنة .

﴿ المادة الثانية ﴾

في المسائل الخصوصية

يراد بالمسقة قناة أو مجرى معد لرى أراضى بلد واحد أو بلدين فقط أو لرى أرض للملك واحد أو لعائلة مشتركة ولو تكون المسقة في زمام عدة بلاد وتعتبر المساقى جميعها أملاكاً خصوصية والمنتفعون بها هم المكلفون بإنشائها وصيانتها ومن يتأخر من المنتفعين عن تطهيرها فللحكومة أن تجبره إدارياً على ذلك على أنه إذا كانت الأرض المعتاد ربيها من المسقة تزيد مساحتها عن ألف فدان وكانت تلك الأرض للملك واحد أو لجملة ملاك فيجوز مع ذلك اعتبارها ترعة عمومية إذا طلب الملاك ذلك .

حضرة مصطفى بك الطحان — أوافق على رأى اللجنة .

حضرة حسين بك عابدين — أوافق أنا أيضاً على رأى اللجنة بعد أن تستبدل منه كلمة (يجوز) بـ (يجب) .

سعادة أباظه باشا -- إن بقاء كلمة (يجوز) أوفق وأرى بقاء تعديل اللجنة على حاله .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أخذت وتقرر بالأغلبية بالموافقة على تعديل اللجنة .

تليت المادة الثالثة من المشروع ومن تعديل اللجنة وهاتان صورتاهما
صورة مادة المشروع .

﴿ المادة الثالثة ﴾

في المصارف

يراد بالمصرف أخدود أو حفير مستطيل معد لصرف مياه الأراضى سواء كانت مياه رى أو مياذ سيل أو مياه صرف وهو عمومى إذا انصرفت

الحوش الخصوصية الداخلة ضمن الحيضان وإنشاؤها بمعرفة ملاكها فهذه صيانتها تكون عليهم .

صورة المادة الخامسة من المشروع التي أقرتها اللجنة على حالها .

﴿ المادة الخامسة ﴾

في اختصاصات مفتشى الري والباشمهندسين

مفتشو الري هم النائبون عن نظارة الأشغال العمومية والباشمهندسون وجميع خدمة الري الذين في دائرة تفاتيهم هم تابعون لهم واختصاصات هؤلاء المفتشين وعلاقتهم مع المديرين هي مقررة في اللائحة الصادرة في ٣١ ديسمبر سنة ١٨٨٥ .

صورة المادة السادسة من المشروع .

﴿ المادة السادسة ﴾

في حقوق الارتفاق

ملكية الارض التي عليها حقوق الارتفاق كالمساق والمصارف التي تمر فيها وتتفك منها الاراضي المجاورة لتلك الارض لا تسوغ بوجه من الوجوه اعداد هذه المساق والمصارف للزراعة أو اتلافها أو ردمها بدون التراضي بذلك كتابة من أرباب الاراضي المنتفعة بتلك المصارف أو المساق .

صورة تعديل اللجنة على المادة السادسة المذكورة .

على أصلها وقطع يراد بعد كلمة (حقوق الارتفاق) كلمة (بوجه قانوني) .

تليت المادة السابعة من المشروع ومن تعديل اللجنة وهاتان صورتاهما .
صورة مادة المشروع .

﴿ المادة السابعة ﴾

في توقيف الآلات الرافعة أو سد الترع

لا تطالب الحكومة بتعويض ما عن خسائر نشأت عن فله المياه في إحدى الترع أو عن وقوف سيرها لاسباب قهرية أو لاصلاح أو تعديل تبين ضرورتها أو لأمر آخر يرى مفتش الري ضرورة اتخاذ لموازنة المياه في تلك الترفة أو لحفظ منسوبها كسد إحدى الترع مثلاً أو إيقاف الري أياماً في جزء منها أو في جميعها وذلك لسد الموز في جهة أخرى أكثر افتقار للمياه إنما قبل مباشرة أي عمل من هذا القبيل يجب على مفتش الري أن يخطر المدير عن ذلك عملاً بأحكام اللائحة الصادرة في ٣١ ديسمبر سنة ١٨٨٥

فيه مياه أكثر من بلدين وخصوصاً إذا انصرفت فيه مياه بلد واحد أو بلدين فقط . أما إذا كان الغرض منه صرف مياه أرض تزيد مساحتها عن ألفي فدان ولو تكون في زمام بلد واحد فيعتبر حينئذ عمومياً . وعلى الحكومة صيانة المصارف العمومية وعلى المنتفعين صيانة المصارف الخصوصية .

صورة تعديل اللجنة .

﴿ المادة الثالثة ﴾

على أصلها باستبدال (أما إذا كان الغرض) ب (إلا إذا كان الغرض) .

سعادة حسن حلمي باشا — أنا أوافق على تعديل اللجنة .

حضرة مصطفى بك منصور — أنا أوافق على تعديل اللجنة إنما يحذف منه هذه الجملة (ألني فدان) ويكتب بدلها (ألف فدان)

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أخذت وتقرر بالأغلبية بالموافقة على تعديل اللجنة .

تليت المادة الرابعة من المشروع وتعديل اللجنة عليها والمادة الخامسة التي أقرتها اللجنة على حالها والمادة السادسة والتعديل الذي رأته اللجنة فيها وتقرر بالاتفاق بالموافقة على رأي اللجنة وهذه صورة ذلك .

صورة المادة الرابعة من المشروع .

﴿ المادة الرابعة ﴾

في الأعمال الواقية من الفيضان

تشمل الأعمال الواقية من الفيضان أعمال الحسور والرعوس والصلايب والطرادات وغيرها من الأعمال التي يراد بها وقاية الاراضي من طغيان المياه عليها والحكومة مكلفة بهذه الاعمال إذا كان الضرر الذي ينشأ عن عدم إجرائها أو إهمال صيانتها عمومياً وإما إذا كان الضرر خصوصياً فيكون إجراء تلك الأعمال وصيانتها على المنتفعين .

صورة تعديل اللجنة على المادة المذكورة .

﴿ المادة الرابعة ﴾

في الأعمال الواقية من الفيضان

تشمل الأعمال الواقية من الفيضان أعمال الحسور والرعوس والصلايب والطرايد وغيرها من الأعمال التي يراد بها وقاية الاراضي والبلاد من طغيان المياه عليها وهذه الاعمال تعد عمومية ولذلك فالحكومة مكلفة بها جميعها أما

وهي اللائحة المقرر فيها اختصاصات مفتشى الري والمديرين وعلاقتهم .
صورة تعديل اللجنة .

﴿ المادة السابعة ﴾

في توقيف الآلات الرافعة أو سد الترعة

لا تطالب الحكومة بتعويض ما عن خسائر نشأت عن قلة المياه في إحدى الترعة أو عن وقوف سيرها لأسباب قهرية طبيعية أو أسباب عدلية أوجبها توزيع المياه لجهة أخرى أكبر احتياجاً من تلك الجهة التي صرفت المياه عنها أما إذا اتضح أن ذلك نشأ من إجراءات اتخذت بصفة غير عدلية وتسبب عنها خسائر لأصحاب الأراضي المروقة عنها المياه فيكون التسبب في ذلك هو المسئول .

وإذا لزم الحال لتطهير أو إصلاح أى ترعة فعلى مفتش الري أو بائعهندس المديرية اختيار الأوقات الحالية عن لزوم المياه للري والسقية والاجرا . ذلك فيها إنما قبل مباشرة أى عمل من توزيع المياه أو تحويلها أو تطهير الترعة أو نحو ذلك من الاجراءات المذكورة يجب على مفتش الري أو بائعهندس المديرية أن يتفق مع المدير في ذلك بحضور من يلزم من المتفعين .

حضرة طلبه بك سعودى — أنا كنت أبدت رأياً على هذه المادة في إحدى جلسات اللجنة وما أقرتني اللجنة عليه فإن تحسن لدى الهيئة طلب محضر اللجنة الذى فيه المادة المذكورة وتلاوة رأيت التدرج به ربما أن الهيئة تستحسنه فليقرر ذلك .

تقرر بالاتفاق بالموافقة وصار طلب المحضر ووجد أن حضرة طلبه بك وضع تعديلاً مخصوصاً للمادة المذكورة وقد تلى وهذه صورته .

لا تطالب الحكومة بتعويض ما عن خسائر نشأت عن قلة المياه في إحدى الترعة قلة قهرية توجب إيقاف سير الآلات الرافعة .

أما ما يلزم للإصلاح أو التعديل في ترعة بحسب الضرورة فيكون في وقت لا يرى فيه ضرر للمزروعات .

ويجب على مفتش الري أو البائعهندس إخطار المدير بالاتفاق معه عن المدة التي يكون فيها ذلك بعد أخذ رأى للمتفعين ويجوز للهندسة التحويل والنسج من الجهة لجهة في زمن النيل ليس إلا .

ويمكن إيقاف المياه في ترعة لعمل موازنة أو لحفظ منسوب بمعرفة الهندسة يوماً واحداً وإن رأى لها لزوم زيادة عن اليوم فعليها إخطار المدير الذى يلزمه أخذ رأى المتفعين حتى يمكنه أن يتفق مع المفتش على الميعاد اللازم ويصدر إعلاناً بذلك .

وسد جزء من الترعة للإصلاح أو التعديل مسافة يوم واحد يكون بمعرفة الهندسة وإلا كان الاجراء كما في الفقرة الثالثة وبعد تقسيم أو مناوبة المياه بأى ترعة لا يجوز مطلقاً تحويلها أو منعها من جهة لجهة أخرى .
والمدير ملاحظة هذه الاجراءات وعلى المفتش والبائعهندس الاتفاق معه فيما ذكر قبل الشروع في الاجراء بمدة يمكنه فيها البحث والمعرفة الكافيتان للاتفاق على ما يكون غير مضر بالمزروعات .

سعادة حسن حلمى باشا — أنا أصدق على رأى اللجنة .

سعادة أباطه باشا — أنا أوافق على رأى اللجنة إنما يزداد عليه فقرة بالصورة الآتية (وحيث يجب على مفتش الري أن يتبع ما يحصل عليه الاتفاق).

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أخذت وتقرر بالأغلبية رأى سعادة أباطه باشا .

تليت المادة الثامنة من المشروع وتعديل اللجنة عليها وهاتان صورتاهما .
صورة مادة المشروع .

﴿ المادة الثامنة ﴾

في إنشاء المساق الصيفية

إذا أراد أرباب الأراضي أو أهالى البلد إنشاء مسقة صيفية في أراضيهم خاصة يجب أن يقدموا طلبهم إلى المدير وهو يلفه إلى مفتش الري مشفوعاً برأية وملحوظاته فإذا اتفق مفتش الري في رأى مع المدير فيعطى المدير حينئذ الرخصة أو يرفضها حسب مقتضى الحال ويكون إنشاء المسقة (إذا رخص بها) على نفقة الطالبين وتكون ملكاتهم على أن حق ملكيتهم فيها لا يترتب عليه منع باقى أصحاب الأراضي المجاورة من استعمال المسقة لرى أراضيهم حتى في زمن التحريق وذلك بعد أن يأخذ أصحاب تلك المسقة كفاية أراضيهم منها ولكن في هذه الحالة يجب على أصحاب الأراضي المجاورة أن يشتركوا مع أصحاب المسقة في مصاريف الانشاء والصيانة على نسبة مساحة أراضيهم المنتفعة بتلك المسقة .

• صورة تعديل اللجنة .

﴿ المادة الثامنة ﴾

تستبدل جملة (فيعطى المدير حينئذ الرخصة أو يرفضها حسب مقتضى الحال) بجملة (وكان رأى المعطى من المدير بجواز الترخيص فيعطى الرخصة

وقبل الانتقال إلى محل الواقعة بأربعة عشر يوما على الأقل يجب إخبار جميع أصحاب الشأن عن اليوم والساعة اللذين يحصل فيهما ذلك الانتقال . ولكن إذا كانت المسقة أو التربة النيلية هي لجلب المياه الصيفية سواء كان بالراحة أو بآلات رافعة وعارض أرباب الأراضى المجاورة في إقامتها لأنها تضر بالأراضى التى تجتاز فيها فينتقل مفتش الرى بنفسه إلى المحل المقصود ويعتمد في تقريره في هذا الشأن على بحث دقيق في التسويات . فإذا كان التقرير مؤيداً للطلب وكان المدير بعد اطلاعه عليه يوافق المفتش في رأى فيصدر حينئذ عن ذلك قرار موضح فيه الأسباب . ويعلن هذا القرار إلى أصحاب الأراضى المعارضين إعلانا إداريا . ويجوز لكل من هؤلاء أن يعرض الأمر على نظارة الأشغال العمومية في الخمسة عشر يوما التى تلى تاريخ ذلك الإعلان وهي تصدر حكمها النهائى في المسألة . وعلى كل يجب على الطالب أن يدفع ثمن الأرض التى تشغلها المسقة الجديدة والمالك المربوط عليها وتعويضاً عن الأضرار الناشئة . والمبلغ الذى يقتضى دفعه تقرر اللجنة المنوّه عنها في المادة ٢٧ من أمرنا هذا . أما هذه المادة (التاسعة) فتلقى المادة العاشرة من الأمر العالى الصادر في ٨ مارس سنة ١٨٨١

صورة تعديل اللجنة على المادة التاسعة المذكورة

على أصلها وأن يزداد بعد جملة (إذا كانت المسقة أو التربة النيلية) جملة (براد استعمالها) وتحذف كلمة (هي) الواقعة بعد لفظة النيلية المذكورة لتكون العبارة هكذا (إذا كانت المسقة أو التربة النيلية براد استعمالها) .

سعادة أباظه باشا — الأوفق أن تعدل المادة بما يفيد عدم جواز مرور المياه الصيفية في الترع النيلية إلا إذا رضى به جميع ملاك الأقطان التى ستمر المياه الصيفية عليها .

سعادة حسن حلمي باشا — إن الترع النيلية ما جعلت إلا للرى في زمن الفيضان وبقاء المادة على حالها مما يجوز لكل إنسان أن يركب وابوراً على أى ترعة نيلية حتى ولو لم يكن له أرض ليرويها منه ويجعل وابوره للاستغلال من الأراضى التى يسقيها بالأجرة وتبقى التربة كأنها في احتكاره فرأى هو أن تعدل المادة بما يفيد عدم التصريح لأحد ما يركب وابور وتمشية المياه التى برفها في ترعة نيلية إلا إذا كانت الأرض التى سيركب فيها الوابور ملكاً لصاحبه ويكون صاحبه من أصحاب الأراضى التى ستسقى من الوابور المذكور

حضرة حسين بك عابدين — رأى أن المادة تبقى كتعديل اللجنة .

سعادة حليم باشا — أوافق على تعديل اللجنة فقط يزداد على المادة العبارة

والا فيرفضها) ويزاد في آخر المادة (ولأصحاب الملك حق طلب التعويض إذا أرادوا)

سعادة أباظه باشا — رأى بقاء المادة الحكومة على أصلها

حضرة عوض بك سعد الله — وأنا أوافق على ذلك

حضرة مصطفى بك الطحان — الأوفق أن تعدل المادة بما يفيد أن إعطاء الرخصة لا يكون إلا بعد رضا أرباب الأقطان المجاورة لأرض الطالبين

حضرة مصطفى بك منصور — أصدق على رأى اللجنة إنما يكتب في المادة بدل الجملة الآتية وهي (أو يرفضها حسب مقتضى الحال) هذه العبارة (وإن لم يتفقاً فيصير رفضها) وباقي التعديل يبقى على حاله

حضرة عبد الرحيم بك حمادى — رأى أن تكون أحكام هذه المادة شاملة للمياه النيلية والصيفية

حضرة غمراوي بك — لا فرق بين رأى اللجنة ورأى حضرة مصطفى بك منصور والأوفق بقاء رأى اللجنة على حاله

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء

أخذت وتقرر بالأغلبية الموافقة على رأى سعادة أباظه باشا وهو بقاء مادة مشروع الحكومة على حالها

تليت المادة التاسعة من المشروع وتلى تعديل اللجنة عليها وهاتان صورتاهما

صورة مادة المشروع

(المادة التاسعة)

في اجتياز المياه بارض الغير اذا لم يمكن الرى إلا به

إذا رأى أحد أرباب الأقطان أنه يستحيل عليه رى أرضه ربا كافيا إلا بإنشاء مسقة في أرض ليست ملكه أو باستعمال ترعة نيلية أو مسقة موجودة في أرض الغير وتعذر عليه الاتفاق حياً مع أصحاب الشأن فيرفع شكواه للمدير وهو يباغها لمفتش الرى مشفوعة برأيه وملحوظاته . فينظر المفتش في المسألة في محل الواقعة ويصدر قراره فيها بعد سماع أقوال أصحاب الشأن إذا حضروا . وله أن يعين لذلك بائنه هندس المديرية أو معاونه الخصوصى

الآتية بصفة فقرة (أصحاب الشأن هم المالكون للأراضي أو وكلاؤهم) .

حضرة عوض بك سعد الله — رأيي أن تبقى مادة اللائحة الأصلية المتبعة

الآن على حالها .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أُخذت وتقررت الموافقة على رأى سعادة حليم باشا .

وتقرر أن الجلسة تكون بعد باكر (السبت) الساعة الرابعة العربية .

ثم إن سعادة الرئيس ختم الجلسة بقوله (ختمت الجلسة) والساعة السابعة

امضاء (حسين يسرى) ختم (على شريف)

مَجْلِسُ شُورَى الْقَوَانِينِ

محضر جلسة يوم السبت غرة شعبان سنة ١٣١٠ (١٨ فبراير سنة ١٨٩٣)

(التاسعة) .

حضرة عوض بك سعد الله — رأيي بقاء مادة المشروع على حالها .
سعادة أباطه باشا — الأوفق هو اتباع تعديل اللجنة لأنه ليس فيه سوى
تصليح العبارة التي بآخر المادة .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أُخِذَتْ وتقرر بالاتفاق ما عدا حضرة عوض بك بالموافقة على رأي
سعادة أباطه باشا .

تليت المواد ١١ و ١٢ و ١٣ و ١٤ من المشروع وتلى تعديل اللجنة الذي
أدخلته على بعض تلك المواد وتقرر بالاتفاق الموافقة على ما رأته اللجنة
وهذه صور ذلك .

صورة المادة ١١ من المشروع .

﴿ المادة الحادية عشرة ﴾

في استبدال المسقى

إذا طلب أحد أصحاب الأراضي تخصيص مسقى لرى أرضه خلاف
المسقى التي هو يستعملها فتراعى في ذلك القواعد والاجراءات المدونة في المادة
الناسعة أما في زمن التحريق فلا يسوغ مطلقا إستبدال إحدى المساقى إلا
رضاء من أصحاب الأراضي التي تجتاز فيها المسقى الجديدة .

صورة تعديل اللجنة على المادة ١١ المذكورة

على أصلها ويراد بعد جملة (تخصيص مسقى لرى أرضه) جملة (في زمن
الفيضان)

فتحت الجلسة الساعة الرابعة والنصف العربية تحت رئاسة سعادة على
شريف باشا رئيس المجلس وحضور ٣٩ من حضرات الأعضاء .

تلى محضر الجلسة الماضية وتصدق عليه .

سعادة الرئيس — بما أنه قد انتهى في الجلسة الماضية لغاية المادة التاسعة
من مشروع لائحة الترع والجسور فليتلى من ابتداء المادة العاشرة من المشروع
ومن تعديل اللجنة مادة ثمادة وتؤخذ الآراء عن كل مادة .

تليت المادة العاشرة من المشروع ومن تعديل اللجنة وهاتان
صورتهما :

صورة مادة المشروع

﴿ المادة العاشرة ﴾

في علم كفاية المياه في المسقى

إذا رأى صاحب الأرض أن ليس له المقدار الكافي من المياه لرى مزروعاته
فيقدم شكواه للمدير وهو يبلغها لمفتش الرى مشفوعة برأيه وملحوظاته لينظر
المفتش فيما إذا كان إيراد المسقى للمعدة لرى تلك المزروعات كافياً أو أنه يقتضى
توسيع تلك المسقى معتمداً في ذلك على مقدار مساحة الأرض التي تروى وعلى
نوع المزروعات فإذا تقرر ضرورة توسيع المسقى وعارض المالك المجاور في ذلك فتراعى
حينئذ أحكام المادة السابقة أما إذا كان الغرض من التوسيع مرور المياه الصيفية
فيكون بالإجراء في ذلك بحسب القواعد المقررة في الفقرات الرابعة والخامسة
والسادسة والسابعة من تلك المادة .

﴿ صورة تعديل اللجنة على المادة العاشرة المذكورة ﴾

على أصلها وتستبدل من آخرها كلمة (تلك المادة) بكلمة (المادة)

صورة المادة ١٢ من المشروع التي أقرتها اللجنة على أصلها .

﴿ المادة الثانية عشرة ﴾

في إحداث فم في إحدى الترع أو إقامة آلة رافعة عليها .

إذا أراد أحد أصحاب الأراضي إحداث فم في إحدى الترع أو إقامة ساقية أو آلة رافعة عليها لرى أراضي المجاورة لتلك الترة فيقدم طلبه للمدير وهو يبلغه لمفتش الرى مشفوعاً برأيه وملحوظانه فيرسل مفتش الرى الطلب إلى بائنهندس المديرية وهو إذا استصوبه وكان المراد إقامة ساقية فيعطى الرخصة اللازمة بذلك .

أما إذا كان المراد إحداث فم فيعرض المسألة على مفتش الرى وفى كلتا الحالتين يجب أن يبعث بصورة الرخصة إلى المدير مع الأخطار بأن يبراد الترة بأذن بإحداث المسقى أو إقامة الساقية بدون الإضرار بأصحاب المساقى الأخرى الخافية وعلى البائنهندس أن يكلف الطالب قبل إعطائه الرخصة بأن يتعهد بإجراء كل ما يلزم من الأعمال لموازنة إيراد المياه فى المسقى وحفظ جسور الترة بحالة صالحة على نفقته خاصة وهو (أى البائنهندس) يعين له النقطة التى يجب أن ينشأ فيها القم أو الساقية أما القواعد المختصة بتركيب الآلات الثابتة أو المتحركة (لكومويل) التى يديرها البخار أو الهواء أو التيار فمقررة جميعها فى الأمر العالى الصادر فى ٨ مارس سنة ١٨٨١ ولا يجوز فى أية حال من الأحوال إقامة ساقية أو تابوت إلا برخصة تعطى قبل ذلك وهذه الرخصة تعطى مجاناً .

صورة المادة ١٣ من المشروع .

﴿ المادة الثالثة عشرة ﴾

فى إبطال مسقى لمع الضرر

إذا رأى مفتش الرى مسقى لا منفعة منها للرى وهى مائعة لأعروف أو محدثة رشحاً أو موجبة لذهاب المياه سدى أو أنها مضرّة بالزراعة فعليه بعد الاتفاق مع المدير بشأنها ومماع المدير أقوال أصحاب الأراضى ذوى الشأن فيها أن يبلغ رأيه فى ذلك إلى نظارة الأشغال العمومية وهى تأمر بسد المسقى عند انتهاء الحصاد فترخص لأصحاب الأراضى المجاورة بردها إذا تبين أن الرى يمكن بمسقى أخرى بلا ضرر . وفى هذه الحالة فأرض المسقى التى تكون قد أبطلت يتبع فى شأنها أحكام اللوائح المرعية .

صورة تعديل اللجنة على المادة ١٣ المذكورة

يزاد بعد جملة (إذا رأى مفتش الرى مسقى لا منفعة منها للرى) الجملة الآتية (سواء كان بتقديم طلب من أصحاب الشأن أو من نفسه) ويزاد بعد جملة (ذوى الشأن فيها) جملة (وإقناعهم بذلك) .

صورة المادة ١٤ من المشروع .

﴿ المادة الرابعة عشرة ﴾

فى تضيق بربخ فم المسقى أو تعديل مستوى فرشته

إذا رأى مفتش الرى أن بربخ فم مسقى واسع جداً أو أن مستوى فرشته يدعوا إلى دخول مقدار من المياه يفوق احتياج الأراضى التى ترويه تلك المسقى فله أن يخطر أصحاب الأراضى قبل أو أن الحصار بثلاثين يوماً على الأقل بعزمه بعد الحصاد على تعديل فتحة البربخ أو تغيير ارتفاع مستوى فرشته مراعيّاً فى ذلك حالة الزراعة فإذا بدا لهم اعتراض على ذلك فترفع المسألة إلى نظارة الأشغال العمومية فإن وافقت على رأى المفتش فنفقة التعديل أو التغيير تكون حيثئذ على الحكومة

صورة تعديل اللجنة على المادة ١٤ المذكورة .

﴿ المادة الرابعة عشرة ﴾

فى توسيع أو تضيق بربخ فم المسقى أو تعديل مستوى فرشته

إذا رأى مفتش الرى أن بربخ فم مسقى واسع جداً أو أن مستوى فرشته يدعوا إلى دخول مقدار من المياه يفوق احتياج الأراضى التى ترويه تلك المسقى فعليه أن يخطر المدير ليحضر أصحاب الأراضى الاجتماع فى يوم محدد أمامه وبعد تفهيمهم طلب مفتش الرى وتوضيح الأسباب الموجبة لذلك فإن أقرروا على رأيه فيصير تحديد وقت معين لتلك الإجراءات خال من احتياج الزراعة للمياه يمكن فيه نهو تلك العملية .

أما إذا بدا لهم اعتراض على ذلك فترفع المسألة إلى نظارة الأشغال العمومية لتأمر بما تراه .

وكذا إذا رثى لزوم توسيع بربخ فم مسقى أو انحطاط مستوى فرشته مما يدعوا إلى كفاية المياه فيكون تعيين الميعاد كما بهذه المادة .

وفى كل الأحوال فالصاري على الحكومة .

تليت المادة الخامسة عشرة من المشروع ومن تعديل اللجنة وهاتان صورتاهما :

صورة مادة المشروع .

﴿ المادة الخامسة عشرة ﴾

في إنشاء مصرف يصب في أرض الغير

إذا احتاج أحد أرباب الأراضي أن يحدث مصرفاً لتصريف مياه أرضه وكان المصرف يصب في أراضي الغير فيمكنه إذا لم يتيسر له التراضي مع صاحب الشأن حياً أن يرفع شكواه إلى المدير وهو يلغها لمفتش الري مشفوعة برأيه وملحوظاته والمفتش يعين حيثئذ المجرى الذي يجب أن يسير فيه ذلك المصرف فإذا تعذر الحصول على الأرض اللازمة لمرور المصرف فيتشاور مفتش الري مع المدير في ذلك ثم يبلغ المسألة إلى نظارة الأشغال العمومية فإذا أقرت على إنشائه فتتخذ التدابير اللازمة لذلك وتكون جميع النفقة على الطالب خاصة ويجب ألا يحدث عن مرور المصرف أدنى ضرر للأراضي التي يمر فيها ويكون رأى مفتش الري في هذا الخصوص غير قابل للاستئناف .

سورة تعديل اللجنة .

﴿ المادة الخامسة عشرة ﴾

في إنشاء مصرف يصب في أرض الغير

إذا احتاج أحد أرباب الأراضي أن يحدث مصرفاً لتصريف مياه أرضه وكان المصرف يصب في أراضي الغير فيمكنه إذا لم يتيسر له التراضي مع صاحب الشأن حياً أن يرفع شكواه إلى المدير وهو يلغها لمفتش الري مشفوعة برأيه وملحوظاته والمفتش يعين حيثئذ المجرى الذي يجب أن يسير فيه ذلك المصرف فإذا تعذر الحصول على الأرض اللازمة لمرور المصرف فيتشاور مفتش الري مع المدير في ذلك ومع اتفاقهما يصير تبليغ المسألة إلى نظارة الأشغال العمومية فإذا أقرت على إنشائه فتتخذ التدابير اللازمة لذلك وتكون جميع النفقة والتعويض على الطالب خاصة ويجب ألا يحدث عن مرور المصرف أدنى ضرر للأراضي التي يمر فيها أو تغيير سير الري .

سعادة أباظه باشا - أوافق على تعديل اللجنة وفقط تستبدل منه كلمة (يصب) بكلمة (يمر) ويكتب بدل الجملة الآتية وهي (الطالب خاصة) هذه العبارة (المنتفعين خاصة) .

(استحسان عام) .

تليت المواد ١٦ و ١٧ و ١٨ و ١٩ و ٢٠ و ٢١ و ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ من المشروع .

وتلي تعديل اللجنة الذي أدخلته على بعض تلك المواد وتقرر بالاتفاق الموافقة على ما رآته اللجنة وهذه صور ذلك :

صورة المادة ١٦ من المشروع التي أقرتها اللجنة على حالها .

﴿ المادة السادسة عشرة ﴾

في إصلاح مسقى أو مصرف لمنع الضرر

يجوز لصاحب أرض أصابها الضرر من مسقى أو مصرف مار فيها سواء كان ذلك من عدم التطهير أو من رداءة حالة الجسور في المسقى أو المصرف أن يرفع شكواه إلى المدير وهو بعد أن يتفق مع مفتش الري أو باشمهندس المديرية يأمر إما بسد المسقى أو المصرف وإما بطهيرهما إذا تراءى له أن ذلك كافٍ فإن اتضح ضرورة المسقى أو المصرف فيكلف المدير أصحاب الشأن بحفظهما بحالة جيدة أو بدفع تعويض لصاحب الأرض التي يصبها الضرر بسبب تلك المسقى أو ذلك المصرف .

صورة المادة ١٧ من المشروع .

﴿ المادة السابعة عشرة ﴾

في استبدال مسقى لعدم توفيتها بأغراض الري

إذا رأى صاحب الأرض أن موقع المسقى المارة في أرضه يجعل الري منها متعذراً وأراد استبدالها بمسقى أخرى فله أن يقدم طالباً بذلك إلى المدير وهو يلغها لمفتش الري مشفوعاً برأيه وملحوظاته فيصرح المفتش بإبطال المسقى واستبدالها بأخرى على نفقة صاحب الأرض بشرط أن تكون المسقى الجديدة وافية بالغرض المقصود وهي من كل الوجوه لا تقل اتقاناً عن المسقى الأولى وألا تسد المسقى الأصلية إلا بعد إعداد المسقى الجديدة . وأما إذا كان لا ينفع بالمسقى إلا صاحب الأرض التي تمر فيها تلك المسقى فله أن يستبدالها بغيرها في أرضه بدون طلب رخصة بذلك .

﴿ صورة تعديل اللجنة على المادة ١٧ المذكورة ﴾

يزاد في أولها بعد جملة (المارة في أرضه) جملة (المنتفع بها مع غيره) .
ويزاد أيضاً بعد جملة (وهو يلغها لمفتش الري مشفوعاً برأيه وملحوظاته)

جملة (ومتى اتفقا) وباقي المادة على أصله .

صورة المادة ١٨ من المشروع

﴿ المادة الثامنة عشرة ﴾

في الصعوبات التي قد تحدث بشأن إصلاح مسقى

إذا شك أحد أصحاب الأراضي من أن أصحاب الشأن معه في المسقى غير متفقين على إصلاحها فالدير يمين حيثئذ الباشمهندس لتحقيق الشكوى في المحل المقصود فإذا اتضح أن إصلاح المسقى ضرورى فعليه (أى للدير) أن يكلف أصحاب الشأن بإصلاحها ولكن إذا تمرد عليهم ذلك سواء كان لعدم وجود أثمار كفاية ببلادهم أو لعدم مقدرتهم فيمكن للحكومة أن تتكلف إجراء ذلك على نفقتها وتحصل قيمة النفقة منهم في عدة مواعيد تقررها المديرية بحسب مقدرتهم وقد تتجاوز الحكومة عن تحصيل النفقة منهم إذا تحقق عدم اقتدارهم ونظارة الداخلية تحكم قطعا في مسألة عدم القدرة

صورة تعديل اللجنة على المادة ١٨ المذكورة

على أصلها وقطع يحدف منها كلمة (قد) من جملة (وقد تتجاوز الحكومة)

صورة المادة ١٩ من المشروع

﴿ المادة التاسعة عشرة ﴾

في ردم المسقى أو المصرف أو تدمير جسورها

إذا قدمت للمدير شكوى من أحد أرباب الأراضي بأن أحد أصحاب الشأن معه في المسقى أو المصرف المكلف أربابها بصيانتها بحسب نص المادة الثانية قد دمر جسورها أو ردم جزءا منها أو احتكره لنفسه فيبلغ المدير الشكوى لمفتش الرى متفوعة برأيه وملحوظاته فيتوجه مفتش الرى بنفسه إلى المحل المقصود أو يوجه إليه بالتمهندس المديرية بعد أن يكون قد أخطر أصحاب الشأن قبل ذلك بأربعة عشر يوما على الأقل فإذا اتضح أنه قد حصل التدمير أو الردم فعليه (أى المفتش) أن يقدر الأعمال اللازمة لإعادة المسقى أو المصرف إلى أصلهما ويخطر المدير بذلك لكي يلزم الفاعل إلزاما إداريا بنفقة ذلك ويكون تحصيل النفقة بالكيفية المقررة في الأمر العالى الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠

صورة تعديل اللجنة على المادة ١٩ المذكورة

يستبدل منها جملة (لكي يلزم الفاعل إلزاما إداريا إلى آخر المادة) بجملة (لكي يلزم الفاعل الذي ثبت عليه ذلك إلزاما إداريا بإصلاح ما تلفه أولا فإن تأخر فيلزم بنفقة ذلك الإصلاح ويكون تحصيل النفقة المذكورة بالكيفية المقررة في الأمر العالى الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠)

صورة المادة ٢٠ من المشروع

﴿ المادة العشرون ﴾

في قلع الأشجار المغروسة في الجسور وميولها

إذا ثبت أن لأحد الأفراد أشجارا مغروسة على حصور إحدى الترع أو ميول تلك الجسور أو مساطيحها وكانت تلك الأشغال بسبب تشعبها تعوق سير مياه التربة أو تعطل الملاحة فيها أو تمنع المسير على جسورها فعلى مفتش الرى أو باشمهندس المديرية أن يكلف صاحبها بإزالتها فإن لم يتمثل في مدى ثمانية أيام فيأمر المفتش (بعد مصادقة المدير كتابة) بقطع تلك الأشجار أو اقتضاب (تقليم) فروعها وبيع الاططاب وتسليم ثمنها إلى صاحبها بعد خصم المصاريف

صورة تعديل اللجنة على المادة ٢٠ المذكورة

يستبدل منها جملة (أن يكلف صاحبها بإزالتها فإن لم يتمثل إلى آخر المادة) بالعبارة الآتية (أن يخطر المدير الذي عليه معاينة وتحقيق ذلك ليكلف صاحبها بتقليصها لإزالة الضرر الحاصل منها فإن لم يتمثل في مدى ثمانية أيام فيأمر المدير باقتضاب تلك الأشجار وبيع الاططاب وتسليم ثمنها إلى صاحبها بعد خصم المصاريف)

صورة المادة ٢١ من المشروع التي أقرتها اللجنة على حالها

﴿ المادة الحادية والعشرون ﴾

في إباحة زرع الجسور واقواع الترع

تجوز زراعة الجسور الغير المدة للزراعة واقواع الترع النيلية على نحو العادة المألوفة غير أنه لا يجوز للزراع فيها مطالبة الحكومة بشيء عن التلف الذى يحصل لزراعته بسبب أعمال الإصلاحات والتطهيرات اللازمة ولذلك فعلى مفتشى الرى أن ينبهوا على المعينين لإجراء تلك الأعمال بأن يحرسوا بقدر الاستطاعة على منع كل ضرر عن الزرع النابت ولا يكلف مستأجر

بترميمه أو تجديد زمن الشتاء في ميعاد قدره أربعون يوما فإن لم يفعل فيطلب المفتش من المدير إجراء ذلك في ميعاد آخر قدره أربعون يوما أيضا فإذا أبي بالعبارة الآتية (ومنع الخطر للجسور فإن كان هذا البربخ من الأعمال العمومية فعلى الحكومة إصلاحه وإن كان خصوصيا فيخطر المدير وهو بعد أن يتحقق من ذلك يأمر صاحبه بترميمه أو تجديد زمن الشتاء في ميعاد قدره أربعون يوما فإن لم يفعل فيعطى له ميعاد آخر قدره أربعون يوما أيضا فإذا تأخر) وبقي المادة على أصله .

صورة المادة ٢٤ من المشروع .

المادة الرابعة والعشرون

في أعمال الوقاية من غوائل المياه

إذا دعت الحال إلى إشغال قطعة أرض منزوعة كانت أو غير منزوعة أو هدم منزل أو غيره من الأبنية بقصد إجراء أعمال الوقاية من غوائل المياه فتقاس المساحة التي تؤخذ لذلك وتقدر اللجنة للنوّه عنها في المادة ٢٧ قيمة تلك الأرض بعد سماع ما يقوله صاحبها ومفتش الري . وعلى المفتش أن يوضح بوجه التقرير الفوائد التي تحصل لصاحب الأرض من حفظ بقية أرضه من التلف بإجراء تلك الأعمال . ويجب مراعاة هذا الأمر عند تعيين ثمن الأرض المأخوذة ويعين ذلك الثمن بحضور المالك وتدفع له نظارة الإشغال العمومية وكل ما تقرره اللجنة في ذلك لا تقبل فيه أدنى معارضة وفي حالة الخطر أثناء فيضان النيل يجوز للمدير أن يتخذ الإجراءات اللازمة على الفور فيستخدم أرضا مزروعة أو غير مزروعة ويهدم بيتا أو غيره من الأبنية لإجراء أعمال الوقاية المستعجلة والحسائر في هذه الحالة يقدرها المدير أو من ينوب عنه بالاتحاد مع الباتمهندس أو مهندس المركز واثنين من العمد يختارهما لذلك فإذا تساوت الآراء يكون رأي المدير أو النائب عنه مرجحا .

صورة تعديل اللجنة على المادة ٢٤ المذكورة

تستبدل منها جملة (أن يوضح بوجه التقرير الفوائد التي تحصل لصاحب الأرض من حفظ بقية أرضه من التلف بإجراء تلك الأعمال ويجب مراعاة هذا الأمر عند تعيين ثمن الأرض المأخوذة) بجملة (أن يوضح للمدير بوجه التقرير الفوائد التي تحصل بإجراء تلك الأعمال . وتستبدل جملة (واثنين من العمد يختارهما) بجملة (وأربعة من العمد اثنين يختارهما أصحاب الشأن واثنين يختارهما المدير) ويزاد في آخر المادة جملة (وهذه الحسائر تقوم بدفعها نظارة الإشغال) .

تليت المادة ٢٥ من المشروع التي أقرتها اللجنة على أصلها وهذه صورتها .

أرض من الأراضي الحرة الأميرية يدفع إيجار الأرض التي تكون قد تلفت زراعتها بسبب إجراء عمل من الأعمال ذات النفعة العمومية فيها قبل نضج تلك الزراعة بل نحسب له قيمة ما يكون قد تلف منها صورة المادة ٢٢ من المشروع .

المادة الثانية والعشرون

في تحويل جسر مزروع إلى طريق عمومي

إذا دعت الحال إلى جعل الجسر المعتاد زرعه طريقا عموميا أو إذا أريد مع الزراعة في ذلك الجسر لداع من السواحي ضلي مفتش الري أن يطلب من المدير إخطار زارع الجسر بعدم جواز زرعه مرة أخرى بعد حصاد الزراعة التي فيه فإذا أصر بعد هذا الإخطار على استعمال الجسر فليس له أن يطلب الحكومة بشيء فيما إذا أمر المدير بإزالة مزروعاته إنما إذا كان الجسر مقروضا عليه المال فعلى الحكومة أن ترفع ذلك المال وتجعل الجسر من المنافع العمومية.

صورة تعديل اللجنة على المادة ٢٢ المذكورة

تستبدل منها جملة (أن يطلب من المدير إخطار) بجملة (أن يتفق مع المدير وهو (أى المدير) يعلن) ويزاد بعد عبارة (أن ترفع ذلك المال) جملة (مع دفع قيمة الثمن) وتستبدل كلمة (وتجعل) ب (وجعل) .

صورة المادة ٢٣ من المشروع

المادة الثالثة والعشرون

في إقامة بربخ بجسر النيل أو التربة أو ترميم ذلك البربخ

إذا ظهر لمفتش الري أن بربخا من البرابخ المقامة بجسر النيل أو التربة أو غيره من أعمال الوقاية سيء البناء أو متخرب أو هو لعلة أخرى منبع الخطر للجسور فيأمر صاحبه بترميمه أو تجديد زمن الشتاء في ميعاد قدره أربعون يوما فإن لم يفعل فيطلب المفتش من المدير إجراء ذلك في ميعاد آخر قدره أربعون يوما أيضا فإذا أبي صاحب البربخ بعد أن يكون المدير قد كلفه مرة أخرى بإجراء الترميم أو التجديد فله (أى للمدير) حينئذ أن يجرى ذلك . أما النفقة فتحصل إداريا من المالك بالكيفية المقررة بالأمر العالي الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ فإذا أقرب الفيضان ولم يتم ذلك البربخ فلففتش الري أن يأمر بسده فورا أو إزالته نهائيا فيما إذا كان الأمن على الجسور يقضى بذلك وعليه أن يخطر المدير بذلك ويجرى اللازم لتوصيل المياه بأية طريقة أخرى إلى الأراضي التي كانت تروى من هذا البربخ .

صورة تعديل اللجنة على المادة ٢٣ المذكورة

تستبدل منها جملة (أو هو لعلة أخرى منبع الخطر للجسور فيأمر صاحبه

﴿ المادة الخامسة والعشرون ﴾

في تحول النيل عن مجراه

إذا تحول النيل عن مجراه حتى تكون عن ذلك جزيرة صغيرة أو أرض (طرح بحر) أمام جسر ما مقام عليه آلة رافعة مرخص بها رسميا ورأت الحكومة مناسبة بيع الأرض أو الجزيرة أو إيجارهما فلصاحب الآلة الحق المطلق بحفر مسقى في الأرض الحادثة لإيصال المياه إلى تلك الآلة ولا يطلب منه شيء عن ذلك .

سعادة صفوت باشا — رأي أنه إذا كان الواوور مركبا في أرض يملكها صاحبه فيكون لا بأس من سريان نص المادة عليه أما إذا كان مركبا في أرض الغير فلا يجوز إعطاؤه الحق المنصوص عنه بالمادة .

سعادة حليم باشا — أوافق على ذلك .

سعادة أباطه باشا — رأي بقاء المادة على أصلها .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أخذت الآراء وتقرر بالأغلبية بقاء المادة على أصلها .

تليت المواد ٢٦ و ٢٧ و ٢٨ و ٢٩ و ٣٠ و ٣١ و ٣٢ من المشروع وتلى ما أدخلته اللجنة من التعديلات على بعض تلك المواد وتقرر بالاتفاق بالموافقة على ما رأته اللجنة وهذه صور ذلك .

صورة المادة ٢٦ من المشروع التي أقرتها اللجنة على حالها .

المادة السادسة والعشرون

في شحن المراكب وتفرينها

يسوغ لأصحاب المراكب في كل حين شحن مراكبهم وتفرينها في جميع الموارد المعدة لذلك سواء كانت على جسور النيل أو جسور الترغ بشرط ألا يحدث من ذلك ضرر لهذه الجسور ولا ما يمنع السير عليها غير أنه إذا كانت الموردة منفصلة عن الماء بأرض لأحد الأفراد ولا يمكن الوصول إلى تلك الموردة من طريق آخر فعلى أصحاب المراكب الاتفاق مع صاحب تلك الأرض على تخطيط طريق لمرور شحنة مراكبهم بدفع أجره مناسبة عن ذلك فإذا توقف صاحب الأرض فيأمر بقبول الإيجار الذي تقدمه اللجنة المذكورة في المادة السابعة والعشرين ولا يجوز في كل حال لأصحاب المراكب تعيير مراكب أو ترميمها إن لم يكن ذلك على المسطاح من جهة الماء .

صورة المادة ٢٧ من المشروع التي أقرتها اللجنة على حالها .

﴿ المادة السابعة والعشرون ﴾

في لجنة التقدير

إن لم يتفق المختصان حيبا على مقدار التعويض عن الأرض اللازمة لإنشاء مسقى أو مصرف أو عن غير ذلك بما هو مذکور في أمرنا هذا فتشكل لذلك لجنة تؤلف من المدير أو من يتوب عنه بصفة رئيس ومن الباشمهندس واثنتين من عمد المديرية يختار كل من المختصين واحداً منهما فإذا تساوت الآراء تكون الأغلبية للفريق الذي منه الرئيس فإذا غلب الباشمهندس أو لم يتمكن من حضور اللجنة فيجوز لمفتش الري أن يعين المهندس المعاون الرئيسى بدلا عنه .

صورة المادة ٢٨ من المشروع .

﴿ المادة الثامنة والعشرون ﴾

في عدم الحق لأصحاب المراكب بمطالبة الحكومة

ليس لأصحاب المراكب أن يطالبوا الحكومة بتعويض ما عن تأخير يحصل لمراكبهم من إجراء سد زعة أو من نقص المياه فيها أو في النيل أما السد فيعلنون عنه بقدر ما يكون ذلك مستطاعاً .

صورة تعديل اللجنة على المادة ٢٨ المذكورة .

على أصلها وقطت تستبدل كلمة (وأما السد) بكلمة (والسد) .

صورة المادة ٢٩ من المشروع .

﴿ المادة التاسعة والعشرون ﴾

في غرق المراكب أو ارتطامها (تشحيطها)

إذا غرق مركب في النيل أو في إحدى الترغ العمومية أو ارتطم ونشأ عن ذلك عطل الملاحة أو توقف سير المياه فعلى المحافظ أو المدير أن يأمر صاحب المركب أو الرئيس بإخراجه فإن لم يمثل لذلك في ميعاد عشرين يوما من تاريخ الأمر فيياشر المحافظ أو المدير حينئذ إخراجه على نفقة صاحبه فإذا حصل للمركب أثناء الإخراج عوار ما أو تلف لمشحونه فليس لصاحبه أن يطالب الحكومة بتعويض ما عن ذلك فإن لم يدفع صاحب المركب ما يكون قد صرف على إخراج مركبه في ميعاد خمسة عشر يوما من تاريخ تكليفه بالدفع فللمحافظ أو المدير حينئذ أن يبيع المركب ومشحونه ويخصم من الثمن مصاريف الإخراج المذكورة ويدفع الباقي إلى صاحبه أما إذا كانت نفقة إخراج أزيد من ثمنه وثمان مشحونه وكان صاحب المركب فقيرا فالزيادة تكون على الحكومة .

صورة المادة ٣١ من المشروع .

﴿ المادة الحادية والثلاثون ﴾

﴿ في تعطيل سبر المياه ﴾

لا يسوغ اجراء عمل من الاعمال الآتية الا بترخيص قانوني من الهندسة
وهذه الاعمال هي :

(١) اقامة جسر أو إلقاء أحجار وغير ذلك مما ينشأ عنه تعطيل
سبر المياه .

(ب) سد أبواب الأهوسة أو فتحها أو مس أي جهاز آخر من
الجهيزات المعدة لوقاية القناطر .

(ج) ازالة جسر من الجسور القائمة في التربة لسدها أو تقليل إيرادها .

فمن يعمل شيئاً من الاعمال المتقدم ذكرها يلزم باعادة الشيء الى أصله
واذا امتنع فالحكومة تجري الأعمال اللازمة على نفقته خاصة وتحصل قيمتها
منه بالكمية المقررة في الأمر العالي الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ .

صورة تعديل اللجنة على المادة ٣١ المذكورة .

على أصلها وتقط بحذف من مقدمة المادة كلمة (قانوني) .

صورة المادة ٣٢ من المشروع .

﴿ المادة الثانية والثلاثون ﴾

في القاء رمم الحيوانات في المياه أو غرس موتاد فيها للصيد .

لا يسوغ اجراء عمل من الأعمال الآتية بينها وهي :

أولاً — القاء رمة حيوان في النيل أو في ترعة أو في مصرف عمومي أو
عبر ذلك من المواد التي تفسد المياه .

ثانياً — غرس موتاد (خوازيق) في احدى الترع لربط شباك الصيد .

فمن يقدم على شيء من هذه الأعمال يعاقب بغرامة قدرها من عشرين
قرشا الى مائة قرش واذا لم يعلم فاعل المخالفة المنوء عنها في الفقرة الأولى من
هذه المادة فالغرامة تحصل حينئذ من مشايخ البلد الذي تكون الرمة قد
أقيمت منه .

وفي كل حال على باشمهندس المديرية أن يصدر التعليمات اللازمة لاجراج
الركب .

صورة تعديل اللجنة على المادة ٢٩ المذكورة .

على أصلها فقط يزداد بعد جملة (أن يأمر صاحب المركب أو الرئيس
باجراج) جملة (الذي عليه أن يخبر صاحب الشحنة بذلك) .

صورة المادة ٣٠ من المشروع .

﴿ المادة الثلاثون ﴾

في وضع المعادى في الترع

لا يكتفى بترخيص نظارة المالية بوضع المعادى في الترع بل يقتضى
أيضاً مصادقة مفتش الري على وضعها والنقطة التي توضع فيها أما المعادى
القديمة فاذا رأى مفتش الري ان وجودها في محلها مضر بالري وكان في
الامكان نقلها الى نقطة مجاورة بدون تعطيل المرور فعليه أن يطلب من
المدير نقلها اما اذا كان النقل متعذراً فعلى مفتش الري والمدير أن يتفقا على
ذلك ويعرضا المسألة على نظارتي المالية والأشغال العمومية وهما تقرران اذا
اقتضت الحال ابطال المعديّة وحينئذ ترفع عوايدها ويقام كوبرى عوضاً
عنها للمرور العام ولا يكون لأرباب المعديّة الحق في مطالبة الحكومة
بتعويض ما .

صورة تعديل اللجنة على المادة ٣٠ المذكورة .

﴿ المادة الثلاثون ﴾

في وضع المعادى في الترع

لا يكتفى بترخيص نظارة المالية بوضع المعادى المستجدة في الترع بل
يقتضى أيضاً مصادقة مفتش الري أو الباشمهندس على وضعها والنقطة التي
توضع فيها أما المعادى القديمة فاذا رأى مفتش الري ان وجودها في محلها
مضر بالري لحدوث شيميا مثلاً وكان في الامكان نقلها الى نقطة مجاورة بدون تعطيل
المرور أو صعوبته فعليه ان يطلب من المدير نقلها أما اذا كان النقل متعذراً
لتلك الأسباب ويتفقان على ذلك فيعرضان المسألة على نظارتي المالية والأشغال
العمومية وهما تقرران اذا اقتضت الحال إعمال كوبرى عوضاً عنها للمرور العام
على نفقة الحكومة وحينئذ يصير ابطال المعديّة المذكورة ورفع عوايدها
ولا يكون لأربابها الحق في مطالبة الحكومة بتعويض ما .

صورة تعديل اللجنة على المادة ٣٢ المذكورة .

يُحذف منها من ابتداء (بفرامة قدرها من عشرين قرشا الى آخر المادة)
ويستبدل ذلك بالعبارة الآتية (بفرامة قدرها من عشرة قروش الى خمسين قرشا
واذا لم يعلم فاعل المخالفة النوى عنها في الفقرة الاولى من هذه المادة فيلزم
أرباب الحفظ باخراجها ودفعها بدون غرامة .

وتقرر أن الجلسة تكون باكر (الاحد) الساعة الرابعة العربية .

ثم ان سعادة الرئيس ختم الجلسة بقوله (ختمت الجلسة) والساعة
السابعة والتصف .

(على شريف)

(حسين يسرى)

ختم

امضاء

غرة ٣

مَجْلِسُ شُورَى الْقَوَانِينِ

محضر جلسة يوم الاحد ٢ شعبان ١٣١٠ (١٩ فبراير سنة ١٨٩٣)

فتحت الجلسة الساعة الرابعة والدقيقة الخمسون العربية تحت رئاسة
سعادة على باشا شريف وحضور ٢١ من حضرات الأعضاء .

تلى محضر الجلسة الماضية ونصدق عليه .

سعادة الرئيس — بما أنه قد انتهى في جلسة أمس لغاية المادة الثانية
والثلاثين من مشروع لائحة الترع والجسور فليتل من ابتداء المادة الثالثة
والثلاثين من المشروع ومن تعديل اللجنة مادة فمادة وتؤخذ الآراء
عن كل مادة .

تليت المادة الثالثة والثلاثون من المشروع والتعديل الذى أدخلته اللجنة
عليها وهاتان صورتاهما .

مادة المشروع

﴿المادة الثالثة والثلاثون﴾

في الأعمال المضرة بالرى

لا يسوغ اجراء عمل من الاعمال الآتية بدون ترخيص قانونى لذلك
وهذه الاعمال هي :

(١) وضع بناء من الابنية أو دولا ب هدير أو ساقية أو طلبة وما
شا كل ذلك فكل بناء أو آلة تقام على هذه الكيفية تزال حالا .

(ب) أخذ شئ من أتربة الجسور .

(ج) إحداث قطع في جسور إحدى ترع الرى أو إقامة فم
لمرور المياه .

(د) دفن رمة في الجسر .

(هـ) وضع الطمى الناتج من التطهير أو من حفر قناة ساقية أو وادى
أو مسقة على ميول إحدى الترع

(و) إحداث ضرر بجروف مصرف عموى باندفاع المياه المنصرفة من
الأراضى أو ردم قاع المصرف بالطين أو الرمل الآتين اليه من
الخارج باندفاع المياه .

(ز) تصريف مياه الصرف في ترعة عمومية .

(ح) إحداث تغيير ما فى هويس أو فم من بناء سواء كان الهويس
أو الفم عمومياً أو خصوصياً مقاماً على جسر النيل أو على
جسر ترعة عمومية .

فمن يعمل شيئاً من الأعمال المتقدم ذكرها يلزم بإعادة الشئ الى أصله
وإذا امتنع فالحكومة تجرى الأعمال اللازمة على نفقته خاصة وتحصل قيمتها منه
بالكيفية المقررة فى الامر العالى الصادر فى ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ .

تعديل اللجنة

﴿المادة الثالثة والثلاثون﴾

على أصلها فقط تعمل الفقرتان حرف (١) وحرف (و) حسب الآتى :

(١) إحداث بناء من الابنية على جسور النيل أو الترع مانعاً من
مسير العامة أو دولا ب هدير أو ساقية أو طلبة وما شا كل
ذلك فكل بناء أو آلة تقام على هذه الكيفية تزال حالا .

(و) إحداث ضرر بجروف مصرف عموى باندفاع المياه المنصرفة
من الأراضى اذا لم يكن هذا الضرر قهرياً .

سعادة أباظه باشا — رأي أن يزداد في الفقرة الرموز لها بحرف (ا) من تعديل اللجنة هذه العبارة (أو مضرة بالجسر) ويكون كتابة هذه العبارة في الفقرة المذكورة بعد جملة (من مسير العامة) .

(استحسنان علم) .

حضرة طلبه بك سعودي — ان منع الصرف في الترع العمومية النصوص عنه بهذه المادة لا يجوز اعتباره على إقليم الفيوم بالنسبة لطبيعة أراضيه ولأنه يوجد الكثير من الأطنان على بعض الجسور والترع وليس لها مصارف خصوصية ومعتاد صرف مياه تلك الأطنان فيها من منذ وجودها لحد الآن ولذلك أرى إما حذف الفقرة للرموز لها بحرف (ز) بالكلية أو استثناء مديرية الفيوم من أحكامها .

حضرة غمراوي بك — رأي أن يزداد على الفقرة التي ذكرها حضرة طلبه بك ما يفيد جواز الصرف في الترع العمومية لمن لا يوجد بأطيانه مصرف خلافها ولا شيء على من يفعل ذلك مع التباعد عن حصول ضرر للغير .

حضرة مصطفى بك منصور — أنا أوافق على رأي حضرة طلبه بك سعودي .

حضرة جاد بك مصطفى — أنا من رأي حضرة غمراوي بك وأزيد عليه شرطاً وهو أنه لا يترتب على الصرف في الترع العمومية حصول تغيير في مياهها بسبب مياه الصرف .

حضرة عوض بك سعد الله — رأي بقاء مادة المشروع على أصلها .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أخذت وتقرر بالأغلبية بالموافقة على رأي حضرة غمراوي بك وعلى ذلك تكون الفقرة حرف (ز) المذكورة كالآتي :

(ز) تصريف مياه الصرف في ترعة عمومية إلا إذا لم يوجد بالأطيان المراد الصرف عنها مصرف غير التربة وفي حالة عدم وجود المصرف فلا شيء على من يصرف في التربة العمومية مع التباعد عن حصول ضرر للغير .

حضرة جاد بك مصطفى — ان صرف المياه الحمراء عن الأراضي مضر جداً لأنه يوجد أطنان بقرب أفهام بعض الترع المشتركة في الري واطية عن باقي الأراضي التي تمر عليها تلك الترع ولقرب الأطنان للمنطقة المذكورة للمصارف العمومية فأربابها يحولون عليها المياه من التربة فتصب جميع مياه التربة فيها ثم تتحول منها على المصارف الحمراء مثل ما دخلت في الأرض وفي هذه الحالة تحرم باقي الأراضي التي على تلك الترع من مياهها وقد شاهدت ذلك بنفسى .

ومن تضرر أرباب الأطنان التي تحرم من المياه للهندسة فتلزم هذه بأن تزيد في مياه التربة بقصد وصول المياه الى المتضررين وهذا يضر بالتربة العمومية التي تكون تلك التربة الخصوصية آخذة منها وهذا كله متسبب عن تحويل مياه التربة المشتركة على الأراضي المنحطة القريبة من فيها ما دامت المياه محولة عليها ومنصبه بالمصرف كما سلف .

وذلك يترتب عليه ضررات الأول حرمان الأراضي التي على التربة المذكورة من المياه والثاني طمى قاع المصرف من نزول المياه الحمراء لأنه ما جعل الا لصرف المياه الفاسدة .

سعادة حسن باشا حلى — الأوفق هو بقاء تعديل اللجنة مع ما أقرت عليه الهيئة في شأن الفقرتين الرموز لأحدهما بحرف (ا) والثانية بحرف (ز) سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء

أخذت وتقرر بالأغلبية رأى سعادة حسن حلى باشا .

تليت المادة (٣٤) من المشروع والتعديل الذي أدخلته عليها اللجنة وتقرر بالاتفاق بالموافقة على تعديل اللجنة وهاتان صورتاهما :

مادة المشروع .

﴿ المادة الرابعة والثلاثون ﴾

في إقامة قنطرة أو غيرها على إحدى الترع

لا يسوغ إقامة قنطرة في إحدى الترع سواء كانت تلك القنطرة دائمة أو مؤقتة أو وضع ماسورة أو سحارة فيها بدون رخصة . تعديل اللجنة .

﴿ المادة الرابعة والثلاثون ﴾

في إقامة قنطرة أو غيرها على إحدى الترع

لا يسوغ لاحد ما إقامة قنطرة دائمة في إحدى الترع أو وضع ماسورة أو سحارة الا اذا صرح له بذلك من الهندسة .

تليت المادة (٣٥) من المشروع والتعديل الذي أدخلته اللجنة عايتها وهاتان صورتاهما :

مادة المشروع :

﴿ المادة الخامسة والثلاثون ﴾

في الري من إحدى الترع بفتح أو تركيب آلة لا يسوغ أخذ مياه من الترع سواء كان ذلك بفتح منها أو فم المسقة أو أحداث قطع في جسرهما أو برفع المياه منها رفعا صناعيا في الأيام التي ينبه فيها مقتن الري أو غيره من التدوين لعدم استعمال مياه الترع لاري . (تعديل اللجنة)

﴿ المادة السابعة والثلاثون ﴾

في اختلاف مهمات حفظ النيل

لا يسوغ أخذ أربة أو أحجار أو أحشاب أو غير ذلك من المهمات المخصصة لجسور النيل أو لعمل من أعمال الحفظ أو الاتيان بعمل يضر بالأعمال الصناعية بدون ترخيص قانوني بذلك ومشايخ البلاد الذين يقع في دركهم أمر من هذه الأمور ولا يخبرون الحكومة عنه يكونون مسئولين لديها اداريا .

تعديل اللجنة على المادة (٣٧) .

﴿ المادة السابعة والثلاثون ﴾

على أصلها فقط يحدف منها من ابتداء (ومشايخ البلاد الى آخر المادة)

سعادة أباظه باشا — أوافق على تعديل اللجنة وأزيد عليه فقرة بالصورة الآتية :

(بحيث يترتب للمهمات المذكورة خفراء من طرف المصلحة ويكونون مسئولين عنها) .

استحسان عمومي ماعدا حضرة مصطفى بك منصور فانه طلب بقاء الماد على أصلها .

تليت المادة (٣٨) من المشروع والتعديل الذي أدخلته عليها اللجنة وهاتان صورتاهما :

صورة مادة المشروع .

﴿ المادة الثامنة والثلاثون ﴾

في عقوبة المخالفات

من خالف أحكام المواد (٣١ و ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ و ٣٧) من أمرنا هذا يعاقب بالحبس من شهر واحد الى ستة أشهر وبغرامة توازي على الاقل قيمة المصاريف التي تقدرها نظارة الاشغال العمومية ولا تتجاوز هذه الغرامة في كل حال ثلاثة أضعاف تلك المصاريف ويجوز تنفيذ كل من هاتين العقوبتين على حدتها وبنابشر هذه النظارة من تلقاء نفسها اجراء الأعمال التي يستدعيها حصول المخالفة أما الحكم في ذلك فتصدره لجنة ادارية تشكل من المدير والباشمهندس أو من ينوب عنه وثلاثة من عمد المديرية نفسها تعيينهم نظارة الداخلية ويكون حكم هذه اللجنة بأغلبية الآراء ولا تقبل فيه أدنى

﴿ المادة الخامسة والثلاثون ﴾

على أصلها فقط تستبدل جملة (أو غيره من النديين) بكلمة (أو الباشمهندس) .

حضرة مصطفى بك منصور — هذه المادة لم ينص بها عما يكون في حالة رفع المياه بالشواذيف وبما أنه توجد جملة أراض بالعلو مجاورة للترع ومعتاد زراعتها سنويا يبارى بواسطة أخذ المياه بالشادوف من الترع الواقعة عليها تلك الأراضى ولا يوجد مساقى للأراضى المذكورة ولا واسطة للسقية خلاف الشواذيف فلوجملت تلك الأراضى تحت أحكام هذه المادة مع افتقار أربابها لزراعتها فتصبح الأرض بوراً ويعم أربابها الضرر .

فلذلك أرى أنه من اللازم استثناء الأراضى التي تروى بالشادوف في أوقات الزراعة من أحكام المادة المذكورة .

حضرة أحمد بك أبو الفتوح — أنا أصدق على تعديل اللجنة لان منع رفع المياه لا يكون الا بناء على التقسيم الذي يحصل والتقسيم يقضي باعطاء كل ذى حق حقه .

حضرة مصطفى بك خليفة — ان الجهات القبلية ليس فيها تقسيم ولذلك أصدق على رأى حضرة مصطفى بك منصور .
سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أخذت الآراء وتقرر بالأغلبية بالموافقة على التعديل الذي أدخلته اللجنة عليها .

تليت المادة (٣٦) من المشروع التي أقرتها اللجنة على أصلها وتقرر بالاتفاق بالموافقة على بقائها وهذه صورتها :

﴿ المادة السادسة والثلاثون ﴾

في المراكب المرحص لأربابها بالشحن والتفريغ

لا يسوغ تكليف أرباب المراكب المرحص لهم بالشحن والتفريغ على جسور النيل والترع والمصارف العمومية بدفع شيء من العوائد عن مراكبهم أو اكرامهم على ذلك فمن يقدم على هذا الأمر يعاقب بالعقوبات المقررة في المادتين (١٠٢ و ١٤٦) من قانون العقوبات الأهلى .

تليت المادة ٣٧ من المشروع والتعديل الذى أدخلته اللجنة عليها وهذه صورتها :

صورة مادة المشروع .

تليت المادة ٣٩ التي اقترتها اللجنة على أصلها وتقرر بالاتفاق بالموافقة عليها
وهذه صورتها

﴿ المادة التاسعة والثلاثون ﴾

يحكم المدير وحده في العقوبة المقررة في المادة الثانية والثلاثين من أمرنا
هذا وحكمه لا يقبل فيه أدنى معارضة

تليت المادة ٤٠ من المشروع والتعديل الذي أدخلته اللجنة عليها وهاتان
صورتهما

صورة مادة المشروع

﴿ المادة الأربعون ﴾

مشايخ البلاد والكفور ونظار الجفالك أو العزب هم مسئولون عن حفظ
الجسور والترع والاعمال الصناعية التي هي في دائرة كل منهم ويعاقبون بالعقوبات
المبينة في أمرنا هذا اذا لم يتيسر معرفة مرتكبي الجرح والمخالفات المبينة فيه

تعديل اللجنة

﴿ المادة الاربعون ﴾

مشايخ البلاد ومشايخ خفرائها والكفور ونظار الجفالك والدومين والعزب
عليهم ملاحظة الجسور والترع والاعمال الصناعية التي هي في دائرة كل منهم
وفي حالة حصول أية جنحة أو مخالفة مما هو مبين في امرنا هذا ولم يتيسر معرفة
مرتكبها فيلزمون باعادة الشيء لأصله

سعادة أباطه باشا — أصدق على تعديل اللجنة فقط يزداد (والدائرة
السنية) بعد (والدومين)

(استحصان عام)

تلى باقى المشروع وتقرر بالاتفاق بموافقة ماراته اللجنة وهذه صور ذلك
مادة المشروع

﴿ المادة الحادية والاربعون ﴾

تحصل قيمة للمصاريف والغرامات بمقتضى احكام الامر العالي الصادر في

معارضة وتضع نظارة الداخلية لأئمة خصوصية تقرر فيها الاجراءات التي تتبع
أمام هذه اللجنة .

تعديل اللجنة .

﴿ المادة الثامنة والثلاثون ﴾

في عقوبة المخالفات

من خالف احكام المواد (٣١ و ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ و ٣٧) من أمرنا
هذا يعاقب بغرامة من خمسة وعشرين قرشاً الى الف قرش أو بالحبس من
خمسة ايام الى شهرين ويلزم باعادة الشيء لأصله فان تأخر فتباشر نظارة
الاشغال من تلقاء نفسها اجراء ذلك على نفقته أما الحكم فيما ذكر فتصدره
لجنة ادارية تشكل من المدير والباثمهندس أو من ينوب عنه ومن ثلاثة
لغاية خمسة من عمد المديرية نفسها تعيينهم نظارة الداخلية ويكون حكم هذه
اللجنة بأغلبية الآراء ولا يقبل فيه أدنى معارضة وتضع نظارة الداخلية لأئمة
خصوصية تقرر فيها الاجراءات التي تتبع أمام هذه اللجنة .

سعادة أباطه باشا — أوافق على تعديل اللجنة

حضرة مصطفى بك منصور — من رأيي استبدال هذه المادة بمادة تكون
بالصورة الآتية :

من خالف احكام المواد (٣١ و ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ و ٣٧) من أمرنا هذا يعاقب
بالحبس من شهرين الى ثلاثة أشهر وبغرامة توازي على الأقل قيمة المصاريف
التي تلزم إلى إعادة الشيء لأصله ويجوز تنفيذ كل من هاتين العقوبتين على
حدته وتباشر نظارة الأشغال العمومية من تلقاء نفسها اجراء الاعمال التي
تستدعيها تلك المخالفة .

أما الحكم في ذلك فتصدره لجنة ادارية تشكل من المدير والباشمهندس أو
من ينوب عنه ومن أعضاء مجلس المديرية ويكون حكمها بأغلبية الآراء أغلبية
نسبية وعلى كل حال يجوز استئناف الحكم أمام نظارة الداخلية وتضع نظارة
الداخلية لأئمة خصوصية تقرر فيها الاجراءات التي تتبع أمام هذه اللجنة

حضرة طلبة بك سعودى — الأوفق هو أن يكون استئناف الحكم
الذى يصدر بالحبس أمام المحكمة الجزئية

حضرة غمراوى بك — أوافق على رأى حضرة طلبه بك فيما عدا
الأحكام التى تصدر فى زمن الفيضان

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء

اخذت وتقرر بالأغلبية بالموافقة على رأى سعادة أباطه باشا

به العقوبات التي يجري توقيعها على من يخالف أحكامه ولو تأملنا لقيمة البدلية التي يؤديها من يريد التخلص من الخدمة العسكرية وللعقوبة التي تتوقع على مخالفة تقع بسبب أحد أنفار القرعة نجد بين قيمة البدلية وبين العقوبة بونا بعيداً أي انه يكون من العدل أن تكون العقوبة بغرامة توازي قيمة تلك البدلية .

وحيث إنه لو بقيت الحالة كما هي عليه الآن بدون أن يجري تعديل القانون المذكور لتخفيف الوطأة عن عمد ومشايخ البلاد فحسب لا يبق من هذه الطائفة إلا بعض البعض ويؤول الحال لأن تلزم الحكومة بترتيب بدلهم من الرعاع ليقوموا مقام الافضل فالذي اراه هو الموافقة على رأى حضرة طلبه بك وأن يكتب للحكومة بذلك ويتورى لها أهمية ما توضح .

حضرة مصطفى بك منصور — أوافق على رأى حضرة طلبه بك .

سعادة حليم باشا — وانا أيضا اوافق على رأى حضرة طلبه بك .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء :

أخذت وتقرر بالأغلبية بالموافقة على رأيي حضرتى طلبه بك .
وصوفاني بك .

حضرة حسين بك عابدين — في علم الهيئة أن مديرية الجيزة صارت في حالة يرثي لها وصار معظم أهاليها على أهبة الرحيل منها للسعى على ما يتعيشون منه بمجبات أخرى نظرا لما يتكبدونه من الضنك والاضمحلال وخراب أطيانها بعد التخفيف الذي حصل في هذا العام أسوة بأطيان الاقاليم والجهات الواقعة على اليوسني والابراهيمية المعتادة على زراعة الصيفى سنويا نظرا لوجود الكثير من الدرع والرياحات فيها وربما كانت ضريبة تلك المديرية اكثر من ضريبة تلك الاقاليم مع أنها مقتصرة على زراعة الشتوى ليس الا لعدم وجود المياه الصيفية فيها ولحد الآن يوجد في بعض أراضيها مياه لسبب تأخير الصرف ولا يتيسر زراعتها بعد ذلك .

ولا يخفى على الهيئة أن الزراعة الشتوية هي عرضة للآفات السبوية في غالب السنين ولم تذكر في جانب الزراعة الصيفية بل وأن ما ينتج من الزراعة الشتوية لا يقوم بمصاريفها من تنموى ونحوها وفي هذه الحالة لا يتيسر لأهاليها سداد أموالها الا ببيع بعض أطيانهم أو رهن البعض على مبالغ بأرباح باهظة ولعدم تمكنهم من السداد يؤول الأمر لبيعها ولهذا قد تبددت أطيان الغالب من الأهالي حتى ومن لم تصب مزرعته في النادر من السنين بما يوجب اتلافها فيلحقه كساد الأسعار ولا تفي أثمانها بالمصروفات وسداد الأموال ويضيق عليه العيش فيركن الى الفرار وطالما تكرر العرض

٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ وفي حالة عدم تحصيل الغرامة يجبس المحكوم عليه بها أربعاً وعشرين ساعة عن كل عشرين قرشاً منها

تعديل اللجنة

﴿ المادة الحادية والاربعون ﴾

تحصل قيمة مصاريف اعادة الشيء لأصله بمقتضى أحكام الامر المالى الصادر في ٥ مارس سنة ١٨٨٠ أما الغرامة ففى حاله التأخر عن دفعها فيجبس المحكوم عليه بها أربعاً وعشرين ساعة عن كل ثلاثين قرشاً

﴿ المادة الثانية والاربعون ﴾ وهي على أصلها

يلغى كل ما كان من الأحكام السابقة مخالفا لأحكام أمرنا هذا

﴿ المادة الثالثة والاربعون ﴾ وهي على أصلها

على نظار الداخلية والمالية والاشغال العمومية والحقانية تنفيذ أمرنا هذا كل منهم فيما يخصه .

حضرة طلبه سعودى بك — تقدم الكلام في هيئة الجمعية العمومية وفي هيئة مجلس شورى القوانين بخصوص قانون القرعة العسكرية وطلب إذذاك مكتابة الحكومة بطلب تعديله لما تراه من ضرورة ذلك للأسباب التي أبدت ومدونة في محضرى جلستى الجمعية والمجلس اللتين حصل فيهما ذلك ولأن لم يحصل شيء وحيث ان تعديل القانون المذكور أمر ضرورى فاطلب مع موافقة الهيئة التحرير لجهة الحكومة بتعديل القانون المذكور وإرساله كسابقة المكاتبات التي تحررت في هذا الشأن .

حضرة صوفاني بك — إن حضرة طلبه بك لم يطلب تعديل قانون القرعة

الا لما هو مشاهد من المضرات العظيمة الحاصلة من توقيع الأحكام الصارمة على عمد ومشايخ البلاد الذين لا ذنب لهم إلا خدمة الحكومة مجانا .

ومع كون الاحكام الجارى توقيعها هي من مقتضى قانون القرعة التي لها لجان بكل مديرية ولها تفتيش عموم ينظر في أعمالها وكان الأوفق توقيع الاحكام بالعقوبات معروفة تلك اللجان فالتأثر أن الأحكام جار توقيعها الآن بمعرفة المجلس العسكري الذى ما كنا نراه إلا مختصا بالحكم في الامور المتعلقة بالعسكرية التي ليست من قبيل مخالفة أو سهو أو اهمال أو نحوه فيأمر القرعة وفضلا عن ذلك فان قانون القرعة مقرر به قبول البدلية بمن يريد أن يدفعها ومقرر

الوجه القبلى عموماً مفتقرة لزراعة الصيفى والبعض منها محروم من تنزيل الضرائب وجميعها محرومة من زراعة الصيفى خصوصاً وأن زراعتها الشتوية يمكن جعلها صيفية بمصاريف قليلة .

فلنرى أراءه هو أن يضاف هذا الطلب على طلب حضرة حسين بك عابدين وتروى فيهما الهيئة وتقرر ما تراه .

سعادة صفوت باشا — أن الطلبات التي طلبها كل من حضرة حسين بك عابدين ومصطفى بك خليفة للمحذورات التي أبدىها عن مديرية الجزيرة والوجه القبلى لا يمكن للحكومة والحالة هذه القيام بمصاريفها فإني عدم مخبرتها في هذا الصدد .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أخذت وتقرر بالأغلبية رأى سعادة صفوت باشا .

وتقرر أن تكون الجلسة يوم الثلاثاء بعدد بكر الساعة الرابعة العربية وأن يكتب لحضرات الاعضاء بذلك .

ثم أن سعادة الرئيس ختم الجلسة بقوله (ختمت الجلسة الساعة ٧ ونصف عربى .

امضاء (حسين يسرى) ختم (على شريف)

نمرة ٤

من أهالى المديرية لمن تولوا أمورهم يلتهمون انشاء ترعة صيفية بالجهة الغربية وإعمال طريقة هندسية لمرور المياه الصيفية في ترعة الخشاب الكائنة بالجهة الشرقية وما أوجب الطلب وعدم اجابتهم هو ختام الضرر على المديرية كأن هذه المديرية لم تكن خاضعة لأحكام القوانين المصرية أو أنها مافاة من دفع الاموال الاميرية أو أنها عند الحكومة ليست في منزلة الاقاليم المار ذكرها مع أن لها أسوة بها ولها ملهم وعليها ما عليهم .

وحيث إن بقاء هذه المديرية على تلك الحالة موجب لدمارها وشتات أهاليها وهذا مخالف للمدالة المنتشر لوائها فلنرى أراءه أن إزالة هذه المضرات لا يتأتى الا بأحد أمرين وهو أما أن تعمل ترعة صيفية بالجهة الغربية وتعمل طريقة هندسية لتوارد المياه بترعة الخشاب ولو تكون نفقتها مناصفة بين الحكومة ونظير انتفاعها بالمال وحصولها عليه بأسهل حالة واتخاذ أهالى المديرية من عدم وبين جهات الانتفاع نظير انتفاعها وأما أن يصير احضار كل أو بعض الآلات البخارية الموجودة الآن بترعة الخطاطبة واستغنى الحال عنها ومدة القوت وانوا العمل في شأنها مع الحكومة لم تنته للآن ويركب البعض منها بالجهة الغربية والبعض على ترعة الخشاب حتى بذلك يصير الحصول على عمارة هذه المديرية وعدم تشتت أهاليها وسداد الأموال الاميرية بأوقاتها وعنى ذلك أرجو الهيئة ان استحسن ما رأيته أن تقرر بمخبرة الحكومة عنه لكي ينظر لهذه المديرية بعين الرحمة اذ أن التصود هو زيادة العمارة والاصلاح .

حضرة مصطفى بك خليفة — إن كانت هيئة المجلس ستنتظر في طلب حضرة حسين بك عابدين من حيثية عمل ترع صيفية بالجزيرة فأيضاً مديريات

مَجْلِسُ شُورَى الْقَوَانِينِ

محضر جلسة يوم الثلاثاء ٤ شعبان سنة ١٣١٠ (٢١ فبراير سنة ١٨٩٣)

الشوايدف بتبعها النطالات والطناير ونحوها لا سيما وأن طلب حضرة أحمد حلف الله لا يناسب في الوجه البحرى ويترتب عليه الضرر .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أُخِذَتْ وَتقرر بالاغلبية رأى حضرة أحمد بك خلف الله .

حضرة طلبه بك سعودى — قد بدت لى ملاحظة على المادة الثامنة والثلاثين من لأئحة الترع المذكورة فان رأت الهيئة أن أبدىها فلتقرر ذلك .

تقرر بالاتفاق إبداءها .

حضرة طلبه بك سعودى — كنت طلبت بالجلسة الماضية أن تستأق العقوبات التى بحكم فيها بالحبس المدونة بالمادة المذكورة أمام المحكمة الجزئية ولكن الهيئة لم توافق على هذا الطلب وربما كان عدم موافقتها لأن تلك الأحكام ستصدر من اللجنة للتصووص عنها بالمادة ومن ثم أطلب الآن أن يكون استئاف الأحكام التى تصدر بالحبس أمام المحكمة الأهلية الابتدائية التى فى دائرتها محل إقامة المحكوم عليه وهذا منعاً لا عساه أن يقع من التمر .

سعادة حسن حلى باشا — أنا أوافق على تعديل اللجنة الأصلى .

حضرة عوض بك سعد الله — وأنا أيضاً أوافق على رأى سعادة حسن حلى باشا .

حضرة أحمد بك مرزوق — أنا أوافق على رأى حضرة طلبه بك سعودى فيما عدا الأحكام التى تصدر فى زمن فيضان النيل .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

فتحت الجلسة فى الساعة الرابعة والنصف العربية تحت رئاسة سعادة على شريف باشا رئيس المجلس وحضور ٢٢ من حضرات الأعضاء

تلى محضر الجلسة الماضية وتصدق عليه .

سعادة الرئيس — من المعلوم أن الاشغال التى كانت معروضة على الهيئة قد انتهت فى الجلسة الماضية وقد قررت الهيئة بتحديد جلسة هذا اليوم فمن كان له ملاحظة أو يريد التكلم فى شىء فليتكلم .

حضرة أحمد بك خلف الله — قد بدت لى ملاحظة على المادة الخامسة والثلاثين من لأئحة الترع والجسور فان وافقت الهيئة على إبدائها فلتقرر ذلك .

تقرر بالاتفاق بقبول إبداء الملاحظة المذكورة .

حضرة أحمد بك خلف الله — إن حضرة مصطفى بك منصور كان طلب بالجلسة الماضية أن يستثنى من أحكام المادة المذكورة ما يرفع من المياه بواسطة الشوايدف ولم توافق الهيئة على ذلك .

وحيث إنه يخشى من إدخال ما يرفع بالشوايدف تحت أحكام المادقوهذا ينشأ عنه ضرر خصوصاً بالجهات القبلية فأرجو من الهيئة الموافقة على زيادة فقرة فى المادة المذكورة بالصورة الآتية (وذلك فيما عدا ما يرفع من المياه بالشوايدف) مع بقاء تعديل اللجنة على حاله .

حضرة جاد بك مصطفى — الأوافق على عدم زيادة الفقرة المذكورة لأن

أُخذت وتقرر بالأغلبية رأي حضرة طلبه بك سمودي .

ولعدم وجود أشغال تحت العرض للهيئة تقرر بالاتفاق صرف المجلس
لغاية شهر مارس المقبل .

ثم إن سعادة الرئيس ختم الجلسة بقوله (ختمت الجلسة) والساعة
الخامسة والنصف .

(علي شريف)

(حسين يسرى)

عمرة ٥ امضاء

مَجْلِسُ شُورَى الْقَوَانِينِ

محضر جلسة يوم الثلاثاء ٨ شوال سنة ١٣١٠ (٢٥ أبريل سنة ١٨٩٣)

ورغبات الهيئة عن كل مشروع .

تليت إفادة نظارة المالية نمرة ٦ وهذه صورتها .

ردا على إفادة سعادتكم نمرة ٣ محاسبية المختصة بإرسال الحساب الختامي عن إيرادات ومصروفات الحكومة سنة ١٨٩١ للمجلس متأخرا جدا عن الميعاد المحدد بالقانون النظامي نعيد مع مزيد الأسف أن السبب في تأخير إرسال الحساب المذكور كان من نوع السهوليس إلا ومع ذلك فقد تنبه بإرسال الحساب الختامي للمجلس من الآن فصاعدا قبل الميعاد المحدد بالقانون .

وبناء على ذلك اقتضى تحريره لسعادتكم بما ذكر أفندم .

تليت إفادة رئاسة مجلس النظار نمرة ٣ وهذه صورتها .

قد اطلع مجلس النظار في جلسته المنعقدة يوم الخميس ٢٩ رجب سنة ١٣١٠ (١٦ فبراير سنة ٩٣) على مكاتبات سعادتكم الرقيمة ٢٠ رجب المرقوم نمرة ٤ و ٥ بما رأته هيئة مجلس شورى القوانين من أن تطلب من الحكومة .

أولا — وضع مشروع يقضى بمنع ذبح إناث البقر بالكلية والنافع للزراعة من ذكورها .

ثانيا — استعجال ما طلبته من عمل مشروع بتعديل لائحة بيت المال والمجلس الحسبي لعدم موافقة اللائحتين الموجودتين الآن لمصلحة الأهالي والحكومة .

ثالثا — استلغات نظر الحكومة لإبطال تحصيل مصاريف الرعة الابراهيمية لما في بقائها من الضرر بالأربيع المديريات المارة الرعة المذكورة منها وهي أسيوط والنيا وبى سويف والقيوم .

وبعد المداولة في هذه الرغبات قرر أولا تكليف نظارة الداخلية بتحضير

فتحت الجلسة الساعة الرابعة والنصف عريية برئاسة سعادة على باشا شريف باشا رئيس المجلس وحضور ٣ من حضرات الأعضاء .

نلى آخر محضر للانعقاد السابق وتصدق عليه .

سعادة الرئيس — الأشغال التي وردت للمجلس هي :

أولا — إفادة من نظارة المالية مؤرخة ٢٣ فبراير سنة ٩٣ نمرة ٦ بالاعتذار عن التأخير الذي حصل في إرسال الحساب الختامي عن إيرادات ومصروفات الحكومة سنة ١٨٩١ للمجلس عن الميعاد المحدد بالقانون النظامي .

ثانيا — إفادة من رئاسة مجلس النظار مؤرخة ١٢ شعبان سنة ١٣١٠ نمرة ٣ في خصوص ما رأته هيئة مجلس شورى القوانين من طلب منع ذبح إناث البقر والنافع للزراعة من ذكورها وتعديل لائحة بيت المال والمجلس الحسبي وإبطال مصاريف الرعة الابراهيمية .

ثالثا — إفادة من رئاسة مجلس النظار مؤرخة ٥ رمضان سنة ١٣١٠ نمرة ٤ ومعها مشروع أمر عال بامتداد مدة المحكة المختصة والمحكة الاستثنائية المشكلتين بأصوان إلى سنتين آخرين اعتبارا من ٩ يونيه سنة ٩٣

رابعا — إفادة من الرئاسة المشار إليها مؤرخة ٢٨ رمضان سنة ١٣١٠ نمرة ٥ ومعها مشروع أمر عال ولائحة مختصان بتسغيل المسجونين داخل السجن أو خارجا عنه .

خامسا — إفادة من الرئاسة المشار إليها في تاريخه نمرة ٦ ومعها مشروع أمر عال باستبدال المعاشات والمرتبات التي تنقص عن الثلث مليم في الشهر وإذن فلتل إفادتنا نظارة المالية ومجلس النظار المذكورتان أولا .

ثم تتلى باقي الافادات وما هو مع كل منها من المشروعات وتؤخذ آراء

مشروع أمر عال قاض بمنع دبح إناث الابقار والنافع من ذكورها للزراعة بعد مراجعة الأمر السابق صدورها في هذا الشأن ثانياً إحالة النظر في لأحتى بيت المال والمجلس الحسبي على النظارة المشار إليها حتى بعد أخذ أفكار ذوى الدراية والمعرفة فيهما يصير تقرير القواعد الكافلة حسن سير وانتظام هاتين المصلحتين وحفظ حقوق أصحاب الشأن وتعمل عنها المشروعات اللازمة ثالثاً تكليف نظارة المالية بدراسة مسألة إبطال تحصيل مصاريف التربة الإبراهيمية في بحر السنة الجارية وإن كان هناك إمكان للتجاوز عنها .

بناء عليه لزم تحريره لسعادتكم لاحاطة هيئة مجلس شورى القوانين علماً بما قرره مجلس النظر فيما أبدته من الرغبات أفندم .

تليت إفادة رئاسة مجلس النظر نمرة ٤ ومشروع الأمر العالى الوارد معها وهاتان صورتاهما :

صورة الافادة

مرسل لسعادتكم مع هذا مشروع أمر عال بامتداد مدة المحكمة المختصة والمحكمة الاستئنافية المشكلتين بأصوان إلى سنتين أخريين اعتباراً من ٩ يونيه سنة ١٨٩٣ وحيث إنه قد صار تعديل بعض مواد هذا المشروع فالأمل عرضه على هيئة مجلس شورى القوانين وإعادة هذه الطرف مشفوعاً بما تراه الهيئة فيه أفندم .

صورة المشروع

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على الامر الصادر في ٢٦ رجب سنة ١٣٠٨ (٧ مارس سنة ١٨٩١) بتشكيل محكمة للاموال الجزئية بأصوان ومحكمة استئناف مخصوصة فيها لمدة سنتين من تاريخ نشر الأمر المشار إليه الواقع في ٩ مارس سنة ١٨٩١

وبعد الاطلاع على الامر الصادر في ١١ محرم سنة ١٣٠٩ (١٦ أغسطس سنة ١٨٩١) بتعيين مأمورى المراكز التابعة لمديرية الحدود بصفة قضاء للمخالفات في مراكزهم

وبعد الاطلاع على الأمر الصادر في ١٣ شعبان سنة ١٣١٠ (٢ مارس سنة ١٨٩٣) باستمرار المحكمة المختصة ومحكمة الاستئناف المشكلتين في أصوان على العمل مدة ثلاثة أشهر من يوم ٩ مارس سنة ١٨٩٣

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحقاينة ومواقفة رأى مجلس النظر وبعد

أخذ رأى مجلس شورى القوانين .

أمرنا بما هو آت

﴿ المادة الأولى ﴾

تراعى التعديلات المبينة في المواد الآتية في اختصاصات المحاكم الأهلية فيما يتعلق بمديرية الحدود مدة سنتين أخريين من يوم ٩ يونيه سنة ١٨٩٣

﴿ المادة الثانية ﴾

يستمر مأمورو المراكز التابعة لمديرية الحدود على الحكم في المخالفات في مراكزهم اتباعاً للأمر الصادر في ١١ محرم سنة ١٣٠٩ (١٦ أغسطس سنة ١٨٩١) ولا تستأنف أحكامهم إلا إذا كانت صادرة بالحبس . ويرفع الاستئناف في هذه الحالة أمام محكمة أصوات الجزئية . ويراعى الأمر الصادر في ١١ رجب سنة ١٣٠٩ (١٠ فبراير سنة ١٨٩٢) بتعيين كيفية الصلح في مواد المخالفات .

﴿ المادة الثالثة ﴾

تشكل محكمة مخصوصة في أصوان للمواد المدنية والمواد الجنائية وبمحكم في المواد المدنية قاض واحد وأما في المواد الجنائية فيضم إليه اثنان من العدول . ويجوز لهذه المحكمة أن تعقد جلسات في غير مراكزها من الجهات التي يعينها محافظ المديرية .

﴿ المادة الرابعة ﴾

يكون تعيين القاضى معرفة ناظر الحقاينة بناء على طلب محافظ المديرية وتعيين العدلين يكون بمعرفة المحافظ المذكور .

﴿ المادة الخامسة ﴾

تحمك المحكمة المختصة في الدعاوى التي ترفع إليها بمراجعة الحدود والمعينة لقاضى الامور الجزئية في قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية أما في المواد الجنائية فتحكم في كافة الجناح وكذلك في جنايات السرقة المبينة في المواد ٢٨٧ و ٢٨٨ و ٢٨٩ و ٢٩٠ و ٢٩١ من قانون العقوبات .

﴿ المادة الثانية عشرة ﴾

يقوم ضباط البوليس بالمديرية بأعمال النيابة العدومية .

﴿ المادة الثالثة عشرة ﴾

إعلان أوراق التكليف بالحضور وغيرها من الأوراق الخاصة بإجراءات الدعوى يكون بمعرفة المأمورين الذين يعيهم ناظر الحقانية لذلك سواء كانت تلك الأوراق متعلقة بالمواد المدنية أو المواد الجنائية وعلى المذكورين إجراء التنفيذ أيضاً.

﴿ المادة الرابعة عشرة ﴾

على مأموري المراكز والمحكمة المختصة ومحكمة ثاني درجه اتباع كافة احكام القوانين المصرية ماعدا ما صار تعديله منها بمقتضى أمرنا هذا .

﴿ المادة الخامسة عشرة ﴾

يكون أعضاء المحكمة المختصة وأعضاء محكمة ثاني درجه قائلين بالانفصال عن وظائفهم ولكن لا يجوز عزلهم إلا بموافقة ناظر الحقانية .

﴿ المادة السادسة عشرة ﴾

على ناظر الحقانية تنفيذ أمرنا هذا .

حضرة غمراوي بك — رأي أن كل مادة من أصل هذا المشروع عدلت أو حذفت واستعوض عنها بغيرها تلي أولاً ثم ما أخطأ ثانياً وهكذا إلى تمام المشروع لان ذلك أقرب لمعرفة الفرق بين المادتين .

حضرة طلبه بك سعودي — لما أن ورد للجلس مشروع الأمر العالي الذي تشكل بمقتضاه المحكمتان المذكورتان كنت أبيت إذذاك رأياً وما زلت أحافظ عليه وهو .

من حيث إن مديرية الحدود ما خرجت عن كونها إحدى مديريات القطر المصري وتابعة له فيجب أن يكون تشكيل الحاكم فيها كباقي الحاكم الموجودة بجميع أنحاء القطر إذ التوزيع في نظام الحاكم لا يأتي بالفائدة المطلوبة لا سيما وأن مستخدمى هاتين المحكمتين سيكون انتخابهم هم

﴿ المادة السادسة ﴾

تستمر المحاكم الاعتيادية على الحكم في كافة الدعاوى المدنية أو الجنائية الغير الواردة في مادتي ٢ و ٥ السابق ذكرهما .

﴿ المادة السابعة ﴾

الاحكام التي تصدر من المحكمة المختصة في المواد المدنية يكون استئنافها أمام محكمة مؤلفة من موظفين اثنين من حامية المديرية يعينها ناظر الحقانية بناء على طلب المحافظ ومن عدلين يعينها المحافظ المذكور وذلك في الأحوال التي يجوز فيها الاستئناف بمقتضى قانون المرافعات في المواد المدنية.

وتكون تلك المحكمة تحت رئاسة المحافظ أو تحت رئاسة من ينتدبه لذلك إذا حدث له مانع عن الحضور.

﴿ المادة الثامنة ﴾

لا يقبل استئناف الاحكام الصادرة من محكمه أصوان في مواد الجنج إلا إذا كانت تلك الاحكام صادرة بالحبس مدة تزيد على خمسة عشر يوماً .

ويرفع الاستئناف في هذه الحالة للمحكمة المؤلفة بالكيفية المبينة في المادة السابقة.

﴿ المادة التاسعة ﴾

لا يقبل الطعن أمام محكمة النفض والابرار في الاحكام الصادرة من محكمة ثاني درجه .

﴿ المادة العاشرة ﴾

يقوم بأعمال قاضي التحقيق عند الاقتضاء موظفون يعينهم لذلك ناظر الحقانية بناء على طلب المحافظ.

﴿ المادة الحادية عشرة ﴾

ترفع المعارضات في الاوامر التي تصدر من الموظف المكلف بالتحقيق إلى أودة المشورة بمحكمة قنا الابتدائية الأهلية وذلك في الاحوال التي تجوز فيها المعارضة بمقتضى قانون تحقيق الجنايات .

والعدول بمعرفة محافظ الحدود وتصديق نظارة الحقانية وذلك مخالف للجاري في تشكيل باقي المحاكم .

وحيث إن مدة المحكمتين الموجودتين بأصوان والحالة هذه قد انتهت فأرى أن اللازم هو أن يجري وضع المحاكم اللازمة لتلك المديرية بالكيفية التي وضعت عليها باقي المحاكم الأهلية ومع ذلك الرأي لما تستحسنه الهيئة .

حضرة أحمد بك مرزوق — أنا أصدق على رأي حضرة طلبه بك .

حضرة صوفاني بك — إذا محسن لدى الهيئة فليقرر بتلاوة الأمر العالي السابق صدوره بتشكيل محكمتي أصوان ثم تعاد تلاوة المشروع الوارد بالكيفية التي أوضحها حضرة غمراوي بك وبعدها تقرر الهيئة ما تراه .

ساحتو جمال الدين أفندي — المحكمتان اللذان سبق تشكيلهما بمقتضى أمر عال لمدة سنتين وقد انقضت تلك المدة وفي علم الهيئة أنه سبق ورود مشروع أمر عال بتشكيل محاكم بسواكن وتوكر تشابه محكمتي أصوان والهيئة لم توافق على تشكيلها فلذلك أنا أصدق على رأي حضرة طلبه بك .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أخنت فكان رأي باقي حضرات الأعضاء بالموافقة على رأي حضرة طلبه بك .

تليت إفادة رئاسة مجلس النظر نمرة ٥ ومشروع الأمر العالي واللائحة الواردان معها وهذه صورها .

صورة الافادة :

مرسل لسعادتكم مع هذا مشروعاً أمر عال ولائحة مختصان بتشغيل المسجونين داخل السجن أو خارجاً عنه على الصفة التي تبينت بهما بأمر عرضهما على هيئة مجلس شورى القوانين وإعادتهما لهذا الطرف مشفوعين بما تراه فيهما أقدم .

صورة مشروع الأمر

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على الأمر العالي الرقيم ٣ ذي الحجة سنة ١٣٠٨ (٩ يوليو سنة ١٨٩١) الذي عدلت بموجبه المادة (٤٤) من قانون العقوبات الأهلى .

وبعد الاطلاع على المادة (٣٥) من القانون المذكور .

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحقانية ومواقفة رأى مجلس الظار وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين .

أمرنا بما هو آت

﴿ المادة الأولى ﴾

تعديل المادة الأولى من الأمر العالي المشار إليه كالآتي :

العقوبة بالسجن هي وضع المحكوم عليه في أحد سجون الحكومة أثناء المدة المقررة في الحكم وتشغيله بمقتضى اللوائح في عمل ما داخل السجن أو خارجاً عنها .

﴿ المادة الثانية ﴾

يضاف على المادة (٣٥) من قانون العقوبات الأهلى الفقرة الآتية :

يجوز تشغيل من يكون حسن السير من المسجونين في أعمال خارج السجن المقيمين به لقضاء مدة عقوبتهم .

﴿ المادة الثالثة ﴾

على ناظرى الداخلية والحقانية تنفيذ أمرنا هذا كل منهما فيما يخصه .

صورة مشروع اللائحة

لائحة السجن الداخلية الخاصة بالمسجونين المحكوم عليهم .

﴿ المادة الأولى ﴾

يجوز استخدام الأشخاص المحكوم عليهم بالسجن في أعمال صناعية أو يدية ذات منفعة عمومية داخل السجن أو خارجاً عنها .

﴿ المادة الثانية ﴾

تخصص هذه الأعمال بنسبة استعداد كل مسجون للصناعة وبنيتة .

والمرتبات التي تنقص عن الثلاثمائة مليم في الشهر على الصفة المبينة فيه بأمل عرضه .
على هيئة مجلس شورى القوانين وإعادته مشفوعاً بما تراه فيه انفسهم .

حبورة المشروع :

نحن خديو مصر

بناء على ما عرضه علينا ناظر المالية وموافقة رأى مجلس النظار .
وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين .

امرنا بما هوآت

﴿ المادة الأولى ﴾

كافة المعاشات والمرتبات التي تنقص عن ثلاثمائة مليم في الشهر مهما كان
نوعها تستبدل بنقود ما خلا المعاشات والمرتبات المقيدة بجانب الأوقاف .

﴿ المادة الثانية ﴾

يكون تهدير رأس مال الاستبدال بعد إثبات سن صاحب المعاش بخسب
الجدول الخمسة المرفقة بامرنا هنا وذلك فيما عدا المرتبات المعبر عنها بفائض التزام
الصادر عن استبدالها أمر عال خصوصي .

﴿ المادة الثالثة ﴾

يترتب على استبدال هذه المعاشات أو المرتبات سقوط الحق فيها سواء
كان بالنسبة لمن كانت مرتبة لهم أو بالنسبة لورثتهم وغيرهم من ذوي الشأن .

﴿ المادة الرابعة ﴾

لا يجوز في المستقبل قيد معاشات أو مرتبات ماني دفاتر الحكومة الا
إذا كانت قيمتها موازية لثلاثمائة مليم شهرياً على الأقل .

﴿ المادة الخامسة ﴾

المعاشات والمرتبات التي قيمتها اقل من ثلاثمائة مليم في الشهر تستبدل

﴿ المادة الثالثة ﴾

لا يجوز أن تتجاوز مدة العمل ست ساعات في اليوم .

الأشخاص المحكوم عليهم الذين يشتغلون خارجاً عن السجون يكونون
تحت ملاحظة رجال البوليس ويجب عليهم الرجوع إلى السجون متى
بطل العمل .

﴿ المادة الرابعة ﴾

السجون الذين لا حرفة لهم يوضعون تحت التعليم أو يكلفون بأعمال
يدية ذات منفعة عمومية .

﴿ المادة الخامسة ﴾

يصير استعمال ٢٥ (خمسة وعشرين) في المائة على الأقل من الربح المتحصل
من الأعمال الصناعية في تحسين حالة من يكون من المحكوم عليهم حسن
السير سواء أثناء مكثهم بالسجن أو عند خروجهم منه وذلك بناء على طلب
مفتش عموم السجون وتصديق ناظر الداخلية .

حضرة حسين بك عابدين — رأى استحضر قانون العقوبات وتلى
منه المادتان ٣٥ و ٤٤ ثم التعديل الذي أدخل على المادة ٤٤ وصدر به الأمر
العالي في سنة ١٨٩١ وبمدها تنظر الهيئة في ذلك وتقرر ما تراه .

حضرة غمراوي بك — حيث إنه قد تقدم للمجلس نظر هذا المشروع
قبل التعديل الذي طرأ عليه الآن وإلى ذاكر بوجه الاجال ما حصل من
المناقشات وقتها فارى ضرورة معرفة مفاصلها حتي يكون المجلس على بينة
منها فاذا استحسن لدى الهيئة طلب محضر جلسة المشروع الاصل فليؤجل
نظر هذا المشروع للجلسة التالية .

حضرة صوفاني بك — لا بأس من تأخير المشروع للجلسة تالية ويستحضر
فيها المحضر الذي كتبت فيه مناقشات الهيئة في المشروع الاصل .

مساعدة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أُخِذت وتقرر بالأغلبية رأى حضرة غمراوي بك .

تليت إفادة رئاسة مجلس النظار نمرة ٦ والمشروع الوارد معها وهاتان
صورتهما .

صورة الافادة

مرسل لسعادتكم مع هذا مشروع أمر عال مختص باستبدال المعاشات

بعد تسويتها بالكيفية المنصوص عليها في المواد الأولى والثانية والثالثة من أمرنا هذا .

المادة السادسة

على ناظر المالية تنفيذ أمرنا هذا .

حضرة حسين بك عابدين — أصدق على هذا المشروع .

حضرة صوفاني بك — رأيي أن استبدال المعاشات في أي حال من الأحوال يكون اختياريا لا إجباريا لأن أربابها ما نالوها الا على مقتضي لوائح وقوانين تحول لهم الحق في التمتع بها حسب نصوص تلك اللوائح والقوانين .

حضرة عوض بك سعد الله — أصدق على رأى حضرة صوفاني بك .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أخذت فسيكات الأغلبية المطلقة مع حضرة صوفاني بك .

سعادة الرئيس — موجود تذاكر وتلفراف من بعض حضرات الأعضاء فلتل بحسب تواريخ ورودها .

تليت وهذه صورها .

تذكرة من سعادة سليمان أباطه باشا مؤرخة ٣٩ مارس سنة ٩٣

إنه حاصل لنا عيا وبسببه غير بمكنتا الحضور فان شاء الله عند شفانا نحضر ولزم ترقيمه لسعادتك للاحاطة أفندم .

تذكرة من حضرة أحمد بك خلف الله في تاريخه .

عندى أشغال ضرورية فالتمس الأذن من سعادتك لاجل نهوها وبسببها أحضر أفندم .

تذكرة من حضرة مصطفى بك منصور مؤرخة ٣٠ مارس سنة ٩٣

إنه لسبق عيانا وحتى الآن لم أتوصل على تمام الصحة غير متيسر لنا الحضور بالجلسة التي ستعقد في يوم أول أبريل سنة ٩٣ وإن شاء الله عند

إتمام الشفا نحضر فترجو قبول معذرتنا أفندم .

تذكرة من حضرة طلبه بك سعوري في تاريخه .

إنه معترفي عيا شديد وبسببه غير متيسر حضوري إلا بعد الأسبوع الاول من شهر أبريل سنة ٩٣ فليزم عرضه لعلم الهيئة بذلك أفندم .

تذكرة من حضرة إبراهيم بك القمراوي مؤرخة ٣١ مارس سنة ٩٣

إنه في هذين اليومين عندى أشغال ضرورية تمنعني عن الحضور في أول جلسة من شهر أبريل القادم فأرجو بعد تلاوة هذا بالهيئة قبول اعتذاري أفندم .

تلفراف من حضرة أحمد بك مرزوق تاريخه أول أبريل سنة ٩٣

في عذر منعني عن حضور هذه الجلسة أرجو سعادتك قبوله ولكم الفضل أفندم .

تذكرة من حضرة مصطفى بك الطحان في تاريخه .

إنه حاصل لي عيا وبسببه متمذر حضوري إلى المجلس يومين تاريخه فان شاء الله تعالى متى شفيت أحضر واقتضى ترقيمه لسعادتك بذلك أفندم .

تذكرة من حضرة أحمد بك خلف الله مؤرخة ٢٠ أبريل سنة ٩٣ .

أعرض لسعادتك وهو أنه طرأ على أعذار ضرورية تمنعني عن الحضور لجلسة المجلس فمتدنيو أشغالي أحضر أفندم .

تذكرة من حضرة جاد بك مصطفى مؤرخة ٢٤ أبريل سنة ٩٣ .

بما أن الركاب العالي سيشرف بتدبير المنصورة وبما يجب على من فروض البودية للحضرة الفخيمة الخديوية ملازم بأن أكون ممن يتشرفون باستقبال السدة العلية ولذلك غير بمكفي الوجود بجلسة باكرولزم تحريره لسعادتك بأمل قبول اعتذاري أفندم .

وتقرر أن الجلسة تكون يوم غد الساعة الثالثة عرية .

ثم إن سعادة الرئيس ختم الجلسة بقوله (ختمت الجلسة) والساعة السابعة .

نمرة ٦ امضاء (حسين يسرى) ختم (على شريف)

مَجْلِسُ شُورَى الْقَوَانِينِ

محضر جلسة يوم الأربعاء ٩ شوال سنة ١٣١٠ (٢٦ أبريل سنة ١٨٩٣)

أمر عال

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على قانون عقوبات المحاكم الأهلية .

وبناء على ما عرضه علينا فاظر الحقاينة وموافقة رأى مجلس النظار وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين

أمرنا بما هو آت

﴿ المادة الأولى ﴾

عدلت المادة ٤٤ من قانون العقوبات المذكور قبل كما يأتي :

العقوبة بالحبس هي وضع المحكوم عليه في أحد محابس الحكومة جميع المدة المقررة في الحكم وتشغيله بعمل تطبيقاً للوائح هذه المحابس .

﴿ المادة الثانية ﴾

ألغيت المادة (٢٩٠) من القانون المذكور ويزاد على المادة ٢٩٢ فقرة جديدة هنا نصها :

خامساً — إذا حصلت السرقة بواسطة كسر باب من الخارج أو تسور حدار أو استعمال مفاتيح مصطنعة في أما كن ولو غير مسكونة ولا ملحقة بأما كن مسكونة لكنها مغلقة ومحاطة بمحيطان أو بسياج من شجر أخضر أو حطب يابس أو بخنادق .

فتحت الجلسة الساعة الثالثة والدقيقة الثلاثين تحت رئاسة سعادة علي شريف باشا رئيس المجلس وحضور ٢٠ من حضرات الأعضاء .

تلى محضر الجلسة الماضية وتصدق عليه .

سعادة الرئيس — حسب ما قرره الهيئة بجلاسة اليوم الماضي قد صار استحضار محضر جلسته يوم الأربعاء ١٠ ربيع ١٣٠٨ (١٧ يونيو سنة ١٨٩١) المدون به ما حصل من المذاكرات في تعديل المادة (٤٤) من قانون العقوبات وتبين منه أن التعديل الذي أقرته الهيئة لهذه المادة هو أن يستثنى المترفعون من الأشغال داخل السجن .

وقد صار استحضار قانون العقوبات وصورة الأمر العالي الصادر في سنة ١٨٩١ فإذا وافق تلاوة المادتين ٣٥ و ٤٤ من قانون العقوبات تم صورة الأمر العالي الصادر في سنة ١٨٩١ وبعدها يتلى للشروع الجديد فايقرر ذلك .

(استحسان عام)

تليت المادتان ٣٥ و ٤٤ من قانون العقوبات وهاتان صورتان :

﴿ صورة المادة ٣٥ ﴾

العقوبة بالسجن هي وضع المحكوم عليه في أحد أما كن الحبس ونشغيله في الأعمال التي تعينها الجهة المختصة بذلك مدة حياته إن كانت العقوبة مؤبدة ومن ثلاث سنين إلى خمس عشرة سنة إن كانت مؤقتة .

﴿ صورة للمادة ٤٤ ﴾

العقوبة بالحبس هي وضع المحكوم عليه في أحد محابس الحكومة جميع المدة المقررة في الحكم .

تليت صورة الأمر العالي الصادر في سنة ١٨٩١ وهذه صورتها :

﴿ المادة الثالثة ﴾

يجوز تشغيل من يكون حسن السير من المسجونين في أعمال خارج السجن المقيمين به لقضاء مدة عقوبتهم .

على ناظر الحفانية تنفيذ أمرنا هذا .

﴿ المادة الثالثة ﴾

صدر بسراي رأس التين في ٣ الحجة سنة ١٣٠٨ - ٩ يولية سنة ١٨٩١
(محمد توفيق)

ناظر الحفانية بأمر الحضرة الخديوية

(فخرى) رئيس مجلس النظار

(مصطفى فهمي)

صورة مشروع اللائحة

لائحة السجن الداخلية الخاصة بالمسجونين المحكوم عليهم .

تلى مشروعا الأمر واللائحة الواردان أخيراً مع إفادة رئاسة مجلس النظار
رقم ٢٨ رمضان سنة ١٣١٠ نمرة ٥ وهاتان صورتاهما .

﴿ المادة الاولى ﴾

صورة مشروع أمر عال

يجوز استخدام الأشخاص المحكوم عليهم بالسجن في أعمال صناعية أو يدوية ذات منفعة عمومية داخل السجن أو خارجاً عنها .

نحن خديو مصر

﴿ المادة الثانية ﴾

تخص هذه الأعمال بنسبة استعداد كل مسجون للصناعة وبنيتته .

بعد الاطلاع على الأمر العالي الرقم ٣ ذى الحجة سنة ١٣٠٨ (٩ يولية سنة ١٨٩١) الذي تعدل بموجبه المادة (٤٤) من قانون العقوبات الأهل .

وبعد الاطلاع على المادة (٣٥) من القانون المذكور .

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحفانية وموافقة رأى مجلس النظار وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين .

أمرنا بما هو آت

﴿ المادة الرابعة ﴾

﴿ المادة الأولى ﴾

المسجونون الذين لا حرفة لهم يوضعون تحت التعليم أو يكلفون بأعمال يدوية ذات منفعة عمومية .

تعديل المادة الأولى من الأمر العالي المشار إليه كالاتي :

﴿ المادة الخامسة ﴾

العقوبة بالسجن هي وضع المحكوم عليه في أحد سجون الحكومة أثناء المدة المقررة في الحكم وتشغيله بمقتضى اللوائح في عمل ما داخل السجن أو خارجاً عنها .

﴿ المادة الثانية ﴾

يصير استعمال ٢٥ (خمسة وعشرين) في المائة على الأقل من الربح المتحصل من الأعمال الصناعية في تحسين حالة من يكون من المحكوم عليهم حسن السير سواء أثناء مكثهم بالسجن أو عند خروجهم منه وذلك بناء على طلب مفتش عموم السجن وتوقيع ناظر الداخلية

يضاف على المادة (٣٥) من قانون العقوبات الأهل الفقرة الآتية .

حضرة عمراوى بك — رأى استثناء الترفهين من الأشغال بالكلية حسب ما قرره الهيئة سابقا .

(استحسان بالأغلبية المطلقة)

ولعلم وجود أشغال بالمجلس تقرر بالاتفاق صرفه لغاية شهر مايو المقبل

ثم إن سعادة الرئيس ختم الجلسة بقوله (ختمت الجلسة) والساعة السادسة .

غرة ٧ امضاء (حسين يسرى) ختم (على شريف)

حضرة محمود بك أبو حسين — رأى أن تشغيل المسجونين خارج السجن لا يكون الا بالبلد أو المدينة الموجود بها محل السجن .

سعادة حسن حلمى باشا — المشروع فى محله وأوافق عليه .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أخذت وتقرر بالأغلبية المطلقة رأى حضرة محمود بك أبو حسين .

مَجْلِسُ شُورَى الْقَوَانِينِ

محضر جلسة يوم الخميس ١٦ القعدة سنة ١٣١٠ (أول يونيه سنة ١٨٩٣)

فتحت الجلسة الساعة الثانية والربع عربية تحت رئاسة سعادة على شريف باشا رئيس المجلس وحضور ٢٠ من حضرات الأعضاء .

تلى آخر محضر للانعقاد السابق وتصدق عليه .

سعادة الرئيس — إن الأشغال التي وردت إلى المجلس هي :

أولاً — إفادة من سعادة ناظر المالية رقم أول مايو سنة ٩٣ نمرة ١٢ ومعها أربعمون نسخة من الحساب الختامي عن إيرادات ومصروفات الحكومة سنة ٩٢ وقد أعطى لكل من حضراتكم نسخة من الحساب المذكور .

ثانياً — إفادة من صاحب الدولة رئيس مجلس النظار مؤرخة ١٥ مايو سنة ٩٣ نمرة ٧ يريد بها تحديد جلسة ليحضر فيها دولته هو وصاحب السعادة ناظر المالية والحقانية لإبداء مآلدهم من الملاحظات بخصوص المشروعات الثلاثة التي نظرت في شهر ابريل سنة ٩٣ بالمجلس (شورى القوانين) .

ثالثاً — إفادة من سعادة شواربي باشا مؤرخة ٢٦ شوال سنة ١٣١٠ بأن مساعدته عزم على السفر إلى الأقطار الحجازية لتأدية فريضة الحج .

وإذن فلتتل الافادتان الأوليان ويؤخذ رأى الهيئة عنهما ثم تلى مكتبة سعادة شواربي باشا .

تليت الافادة الأولى وهذه صورتها .

طبقاً لما تدون بالقانون النظامي مرسل مع هذا أربعمون نسخة من الحساب الختامي عن إيرادات ومصروفات الحكومة المصرية سنة ١٨٩٢ أفندم .

حضرة حسن بك مذكور — في علم الهيئة أن المجلس لما طلب من الحكومة أن ترسل له ميزانية سنة ٩٤ أو تصميا عن هذه الميزانية قبل حلول ميعاد نظرها بمدة لتمكن الهيئة من نظرها في تلك السنة قد وردت

مكتبة من نظارة المالية وبما بها أن ميزانية سنة ٩٤ ستكون تقريباً كسنة ٩٣ وإن الهيئة يمكنها أن تنظر في ميزانية سنة ٩٣ وعند حلول ميعاد نظر ميزانية سنة ٩٤ وحضورها للمجلس هنا لك يمكن المجلس نظرها ومعرفة ما يكون قد حدث من الفروقات بين كليتهما .

وحيث إن الحساب المالى بينه وبين الميزانية مناسبة فأرى أنه من اللزوم تشكيل لجنة من الآن لتشتغل في بحر أشهر الانعقاد في فحص الميزانية والحساب الختامي المذكور كي يحضر ميزانية سنة ٩٤ تكون اللجنة أتمت فحصها وعرضته على الهيئة وإذ ذاك تسهل مراجعتها ميزانية سنة ٩٤ المذكورة وإبداء آراء ورغبات الهيئة فيها .

فلن تحسن ذلك لدى الهيئة فلتقرره .

سعادة حسن طحى باشا — الأوفق هو تلاوة ميزانية سنة ٩٣ والحساب على هيئة المجلس في بحر أشهر الانعقاد كي عند حضور ميزانية سنة ٩٤ تكون تمت المناقشة فيهما وتنظر ميزانية سنة ٩٤ في ميعادها

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أخذت وتقرر بالأغلبية رأى حضرة حسن بك مذكور .

سعادة إسماعيل باشا محمد — رأى أن اللجنة تكون من أحد عشر من حضرات الأعضاء منهم ثلاثة من الدائمين وأربعة من مندوبي قبلى وأربعة من بحرى

(استحسنان)

حضرة حسن بك مذكور — إذن أرى أن تشكيل اللجنة بهذه الصورة يكون من صاحب السعادة أباطه باشا وإسماعيل محمد باشا وساحقوا السيد البكرى وحضرات صوفانى بك وطلبه بك وغمراوى بك وحسين بك عابدين وعبد الرحيم بك ومحمود بك أبو حسين وأحمد بك أبى الفتوح وجاد بك مصطفى

ميعاد الجلسة التي تعين لاعادة النظر في ثلاثة المشروعات المذكورة لأجل حضورنا فيها وإعطاء الملاحظات والايضاحات التي دعت الحكومة لتحضير هذه المشروعات أقدم

١ - مشروع أمر عال ولائحة مختصين بتشغيل المسجونين داخل السجن أو خارجاً عنه

١ - مشروع أمر عال باستبدال المعاشات والمرتبات التي تنقص عن الثلاثين غرماً في الشهر بصفة إجبارية

١ - مشروع أمر عال بامتداد المحكمتين المشككتين بأصوان إلى سنتين آخرين

٣

حضرة محمود بك حسين — الا وفق تحديد الجلسة في يوم الأحد القابل ٤ يونيه الحاضر الساعة الثالثة عريية ويصير إخطار صاحب الدولة رئيس مجلس النظر وصاحبي السعادة ناظري المالية والحقانية

(استحسان عام)

تليت إفادة سعادة شواربي باشا وهذه صورتها

بمنه تعالى وحوله قد عزمنا على حج بيت الله الحرام في هذا العام فلذلك لزم عرضه لسعادتكم وأرجو إخطار هيئة المجلس بذلك أقدم

ثم إن سعادة الرئيس ختم الجلسة بقوله (ختمت الجلسة) والساعة الرابعة

نمرة ٨ امضاء (حسين يسرى) ختم (هلى شريف)

حضرة مصطفى بك منصور — من المعلوم أن رأى اللجنة عايد نظره بهيئة المجلس وهذه الهيئة يجوز عقد جلستها بعشرين عضواً فإن تشكلت اللجنة من أحد عشر وتصادف عقد جلسة المجلس بالعشرين فتكون الأغلبية للجنة فلذلك أرى أن تكون اللجنة من سبعة فقط

حضرة صوفاني بك — إنه كما هو جائز عقد المجلس بالعشرين عضواً أى بثلاثي أعضائه فاللجنة جائز عقد جلستها بثلاثي أعضائها أيضاً وفي هذه الحالة تكون الأغلبية متوفرة في جلسة المجلس

وفضلاً عن ذلك فإن قرارات اللجنة يجوز تقريرها بأغلبية أراء أعضائها ولو فرض وكانت الأغلبية للجنة فهذا أمر غير ممنوع لأنها مشكلة من أحد عشر من حضرات أعضاء المجلس

ومن حيث إن نظر الميزانية هو من الأمور الهامة فأنا أوافق على تشكيلها من الأحد عشر الذين بين أسماء حضراتهم حضرة حسن بك مذكور

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء

أخذت وتقرر بالأغلبية رأى حضرة حسن بك مذكور

تليت إفادة رئاسة مجلس انتظار نمرة ٧ وهذه صورتها

حيث إن لدينا ولدى كل من سعادة ناظر المالية وناظر الحقانية بعض إيضاحات وملحوظات نريد إبدائها لهيئة مجلس شورى القوانين كل منا عن المشروع المختص بنظارته من ثلاثة المشروعات البينة أعلاه التي سبق نظرها في مجلس شورى القوانين فالأمل من سعادتكم أنه عند التمام المجلس في شهر يونيه المقبل يصير إخطارنا وإخطار كل من سعادة ناظري المالية والحقانية عن

مَجْلِسُ شُورَى الْقَوَانِينِ

محضر جلسة يوم الأحد ١٩ القعدة سنة ١٣١٠ (٤ يونيه سنة ١٨٩٣)

الحكومة باعطاء كل ما يكون لسيها من الايضاحات والمعلومات عن أى أمر يعرض للمجلس بقصد المناقشة فيه .

ما هي الحكومة وما هو المجلس فلا شك أن كليهما واحد في قصد المنفعة العمومية إنما يوجد بينهما أمر صعب وهو الذى قضى به القانون النظامي

قد قضى هذا القانون بأن كل مشروع عمومى لا بد من عرضه على المجلس وأخذ رأيه فيه وقد خول للحكومة بأنها اذا لم تعول على رأيه فتعلنه بالأسباب

فالحكومة تضطر في بعض الأحوال (سواء كان بالنسبة للمسئولية التي عليها أو للضرورات التي ترى لها) إلى استصدار أوامر عليه يكون المجلس قد رفض مشروعاتها وتعلن المجلس بالأسباب معولة في ذلك على الحق المخول لها بمقتضى القانون .

ذلك هو الأمر الصعب الذى قلنا بأنه موجود في الوسط إذ أنه في الحالة المتكلم ذكرها يجب على الطرفين السعي وتمييق الفكر بقصد الوصول إلى نقطة الوفاق التي عليها مدار المصلحة أما عند حصول أدنى اختلاف فيرى في نظر العالم بشكل آخر ويقال إن الحكومة نظرت الأمر بعين غير التي رآها المجلس ونحو ذلك مما لا يوافق ظروف الحالة الحاضرة

هاهو المشروع الذى تعدل به الأمر العالي المتعلق بتشكيل محاكم الحدود ولا أقصد بالكلام عن هذا المشروع الرغبة في رجوع المجلس عما فرره في شأنه ولكن الفرض هو تبيان الباعث لوضعه

لاشك أن مجلس شورى القوانين قد نظر إلى هذا المشروع حينما عرض عليه من جهة البادى، العمومية ومن ثم لم ير أن تكون مملكة واحدة فيها المحاكم على نوعين أعني أن سير محكمى الحدود سيكون على غير قاعدة باقى المحاكم القضائية الموجودة بالقطر ولذلك قد قرر بوجوب تشكيل المحكمتين للذكورتين على نمط باقى المحاكم

فتحت الجلسة الساعة الثالثة عريية تحت رئاسة سعادة على شريف باشا رئيس المجلس وحضور ^{٢٥} من حضرات الأعضاء .

تلى محضر الجلسة الماضية وتصدق عليه .

وقد حضر صاحب النبوة رئيس مجلس النظار وصاحب السعادة ناظرا المالية والحقانية .

دولتاور رئيس مجلس النظار — أعلم حضرتكم بأن المقصد الأصل من حضورنا إلى المجلس (شورى القوانين) في يومنا هذا لم يكن من أجل الثلاثة المشروعات التي عرضت عليه في الانعقاد الماضى فقط فإن الثلاثة المشروعات المذكورة ليست في درجة من الأهمية تستدعى حضورنا والمناقشة فيها طويلا

إنما الفرض الأهم هو التكامل فيما هي محتاجة إليه الأحوال الحاضرة من ضرورة التعاضد والتعاون على القيام بكل الأمور والمصالح بالاتحاد والوفاق التام خصوصا ما تستدعيه الأحوال من مبادلة الأفكار في الأشغال المشتركة بين الحكومة والمجلس (شورى القوانين)

ومعاذ الله أن أقصد بقولى هذا أو أن أى إنسان يفكر بأن هناك اختلاف أفكار في المقصد الأصلى ألا وهو صالح الحكومة والأهالى معاً .

أعني أنه إن وجد اختلاف في الفكر فليس الفرض منه الانصراف عن الوجهة المقصودة بل يكون ذلك بحسب ما تقتضيه الطبيعة من تفاوت الافكار .

وحيث كان غرض الجميع هو الوصول إلى ما فيه الصالح العام فلا ريب في أن أى أمر تدور عليه المناقشة ومبادلة الأفكار بين الحكومة والمجلس يمكن الوصول إلى الاتفاق عليه من الطرفين ما دام أن الناية واحدة .

ولذلك أرى أن الأصوب لحالتنا الحاضرة من الآن فصاعداً هو أن تقوم

على المجلس ولا بد أن المجلس يرى بأن المشروع الجديد أحسن بكثير مما هو جار عليه العمل الآن

وكل ما تقدم لا أقصد به إلا استقانات أنظار المجلس إلى كل حالة بحسب ما يناسبها من الظروف

كلنا لا نكر منفعة المحاكم الأهلية ولكن لو وضعنا محاكم مثلها لسوا كن مباشرة هل تناسب أحوال تلك البلاد من أول وهلة أم لا

وإن فلننظر ماهي سوا كن وما هو الذي فيها يحتاج الحال للتقاضى عنه وبالنظر في ذلك نجد أن سكان تلك الجهات تحت الحصار تقريباً ولا يتيسر للواحد منهم الخروج عنها زيادة عن كم ميل وأن معاملاتهم هي في أشياء قليلة لا تحتاج إلى محاكم ذات أهمية كبرى ولا مصاريف ومشقات الانتقال أياماً وليالي لعمل الاستئناف ونحو ذلك مما تستدعيه الأحوال

وفضلاً عن ذلك فإن كل أمر جديد يوجد في بدايته صعوبات جمه ولا يصير الاعتياد عليه إلا بعد مزاوولته زمناً طويلاً حتى يصير قانوناً فلو فرض وشكلنا محاكم أهلية بسوا كن فضلاً عن صعوبة تجديداتها على الأهالي الموجودين هناك فإنه لا يتوفر لديهم وجوه المحامين ولا كل الوسائل المتوفرة في داخلية القطر المصري ومدنه التي بها المحاكم الأهلية. الآن .

وحيث قلنا إن تشكيل المحاكم الأهلية قد أتى بالفوائد ولا ينكر أحد ما وصلت إليه من حسن النظام فنقول إنه لا زال لحد الآن يوجد بين الأهالي من يتضجر من التقاضى أمامها خصوصاً العوام .

فإذا كان الحال كذلك في داخلية القطر فكيف يكون في سوا كن للعلوم لنا لسان أهاليها ودرجة معلوماتهم وأن قضاياهم ليست إلا عن أشياء جزئية ومشاجرات عادية مما لا يحتاج إلى المحاكم الأهلية ولا تكلف مشقات الاستئناف وما يترتب عليه من المصاريف .

هذه الواحات تابعة للقطر المصري فهل نرى أنه يلزم تشكيل محاكم أهلية بها ويحضر أهلها لعمل الاستئناف في داخلية القطر مع ما هو معلوم للجميع من بعد مركزها وعدم وجود أهمية لقضاياها تستوجب وضع محاكم لها بتلك الصورة وتكبد هذا العناء ولذلك قد أحيل النظر في قضاياها على معاون للوجود هناك من طرف الحكومة .

وبالمثل أهالي مديرية الحدود ومن ضمنها وادي حلفه فسكان هذه الجهة هم أناس فقراء والكثير منهم عرايا وأراضيهم قليلة الجدوى فهؤلاء ليس لديهم من القضايا الجسيمة التي تحتاج للمحاكم الأهلية أو من المال الذي يحتاج للاستئناف أو يمكنهم من السفر لأجله فالمحكمة نظرت في تشكيل هذه

ولا ريب في أن المجلس قد عول في قراره على أساس حقيقي من جهة المبادئ العمومية التي يجب اتباعها

ومثل هذا المشروع مشروع محاكم سوا كن وتوكر فإن هذا الأخير لما عرض على المجلس (شورى القوانين) قد قوبل بالرفض محافظة على تلك المبادئ المتقدمة ذكرها ولكن نرى أن الحكومة انجبرت إزاء ذلك على مخالفة رأي المجلس وتفتت ذلك المشروع وأنعمش بمشيئة الله سبحانه وتعالى ألا يحصل مثل ذلك

إنما أرى أنه كان يجب على الحكومة أنها قبل تنفيذ المشروع المذكور بمقتضى الحق المخول لها أن تحيط المجلس بالأسباب والبواعث التي اضطرتها لذلك .

وحيث قلنا إن المجلس قد راعى في قراراته المبادئ العمومية فنقول أيضاً إن كل قاعدة لها استثناءات تضطر إليها ظروف الأحوال

ولذلك يجب النظر والتبصر في تلك الظروف وسبر غورها والركون إلى ما يناسبها بما فيه المصلحة والمنفعة

(ها هي المحاكم الأهلية) حينما تشكلت هذه المحاكم كان تشكيلها في الوجه البحري دون القبلي وبقي الوجه القبلي خالياً منها مدة وكان من باب أولى أن يعمم تشكيلها في الوجهين لكن هناك أسباب جوهرية اضطرت الحكومة للاكتفاء بتشكيلها في وجه بحري مدة من الزمن ولما توفرت لديها وسائل وضعها في الوجه القبلي وزال ما كان في طريقها من العوائق والموانع قد شكلتها فيه وصارت عمومية في الوجهين

ولاشك أن ذلك يستدل منه على أن ظروف الأحوال تضطر إلى استثناءات في القواعد العمومية وأن كل قاعدة ولها استثناء

فبالكل محاكم سوا كن أو الحدود لورأت الحكومة أوقية وامكان تشكيلها مثل باقي المحاكم الأهلية وتوفرت لديها معدات ذلك لما تأخرت ولكن قد وجدت أن الاوفق بالنسبة لتلك الجهات هو تشكيل المحاكم المخصوصة الآن وحددت لتشكيلها مددا معينة في أمل أنها عند انتهائها تكون زالت الموانع والأسباب الواقفة في طريق وضعها على نظام المحاكم الأهلية وهناك تضعها على هذا النظام

ولا ينبغي على هيئة المجلس أن محاكم الحدود لما انتهت اللغة التي كانت تحدث لها أولاً وما زال وجد أن من الصعب تشكيل محاكم أهلية بها قد نظرنا فيما هو الأنفع لتلك الجهات وعدلنا قانون محاكمها بالطريقة التي عرضت

المحاكم المختصة لتلك الجهات بحسب ما رأته في حالتهم وما هم عليه من المعلومات .

ولا زلت أقول بأن الحكومة قصرت في إعطاء ما لديها من المعلومات للمجلس وتسبب عن ذلك أنه نظر الى المسئلة من وجه البادى العمومية وأمرع فيما قرره .

ولذلك أحب من الآن فصاعدا أن تكون الحكومة مع المجلس على اتفاق تام فإن شرفنا بشرف الأهالي وكل من رجال الحكومة والمجلس في خدمة الأهالي فبتعاضدنا وتعاوننا ووقوفنا على حالتنا الحاضرة نصل بمشيئة الله تعالى إلى الوفاق التام على ما فيه سعادة الوطن ولا يرى لنا أى تقصير أو خلاف مما يحيط بنفوذنا بل نتحاشى ذلك بقدر الإمكان .

فمن الآن كل مشروع يتقدم من أيننا إلى المجلس يجب على من يقدمه أن يبين إليه أى للمجلس كل ما لديه من الإيضاحات بخصوصه والأسباب التى قضت بوضعه .

وكذلك المجلس يلزمه أن يستفهم عن كل شئ يجب الوقوف عليه ويتبصر في الحالة التى عليها الحكومة حتى نصل إلى الغاية المقصودة وهى قبول رأى المجلس وإن لم يكن في كل الأحوال يكن في غالبها ونكون جميعنا يدا واحدة ولا يقال بأن الحكومة خالفت المجلس في رأيه .

والى هنا اكرر قولى بأننى لم أك طالبا من المجلس الرجوع عما قرره في مسئلة الحدود بل أن الغاية من كلامى عنها هى إبداء الأسباب التى أقصد منها اتخاذ مبادلة الأفكار للاتحاد من الآن في العمل والاتفاق عليه

﴿ مشروع السجون ﴾

والغاية من مشروع تشغيل السجونين هى حمية محضة لأن ازدحام السجون بعدد جسيم من السجونين أمر ليس بخاف على الهيئة وهذا هو الباعث لوضع هذا المشروع وأسأل الله أن يطيل بقاء جناب ولى النعم خديونا الأكرم فإنه لو لا ما اقتضته سجاياه الكريمة من العفو عن عدد جسيم من أولئك المسجونين لضائق بهم السجون ولا أدري ماذا كان يحصل من هذا الازدحام من المضرات

ولا يخفى أن الحكومة اضطرت لبناء سجون متعددة ولا زال يخشى من كثرة المسجونين بها من جهة صحتهم إذ أن السجن الذى يكون به مائتا سجين أو ثلاثمائة فلا بد أن تتأثر صحة الكثير منهم رغما عن الوسائط الصحية التجارى اتخاذها والاعتناء الحاصل بأمرهم ولا بد أن حضراتكم على علم بما هو حاصل من الكشف والتفتيش على السجون دائما وقفل من

يرى أى تأثير في صحتهم إلى المستشفيات حتى أن غالب مأمورى مصلحة السجون هم من الأطباء

ولكن ما العمل في بقاء مثل هاته الأعداد بدون حركة ولا عمل مع ما هو معلوم من أن الشخص الواحد لو بقى في داخل اودة بلا حركة عدة أيام لتأثرت صحته بالمؤثرات المضره حتى الماء لو بقى راكدا لأصبح متغيرا وإذا فلو أخرجنا للمسجونين من السجن صباحا وأرجعناهم مساء لعاد ذلك على صحتهم بالفائدة من الرياضة وتهوية المكان .

فإذا كان خروجهم وعودتهم ولو بلا عمل يأتى بالفائدة الصحية فتكون الفائدة من باب أولى في خروجهم للشغل لأنها تكون مزدوجة أولا لحفظ صحتهم وثانيا لما ينتج من أعمالهم من المنفعة أى لو فرضنا أن مستنقعا في إحدى الجهات وحاصل بسببه مضرات لبلد كبيرة أو عدة بلاد وشغلنا المسجونين في ردمه فبالطبع يحصل من ذلك كثير من النفع لتلك الجهات ولا يضر ذلك بالسجونين .

ولو اقتصرنا على تشغيل المسجونين في نفس البلد التى بها محل السجن كما هى رغبة المجلس فلا يتوفر لدينا العمل الذى نجرى تشغيلهم فيه ويمود بمثل هذه المنفعة أما لو وجدنا الاطلاق في تشغيل المسجونين الموجودين بسجن المديرية مثلا في داخلية المديرية لوجدنا العمل النافع . ومع كون هذا الاطلاق يكلف الحكومة بمصاريف انتقال أولئك المسجونين والمحافظة عليهم فان الحكومة ترى الموافقة في تشغيلهم للأسباب المتقدم ذكرها والعمل لا يوجد إلا باطلاق تشغيلهم في غير البلد التى بها السجن كما ذكر

مشروع استبدال المعاشات

ومن ضمن المشروعات الثلاثة البادى ذكرها مشروع استبدال المعاشات التى أقل من ثلاثمائة مليم وهذا المشروع قد نظر فيه المجلس (شورى القوانين) من الوجه العمومى وله الحق فيما قرره بشأنه وليس الغرض من ذكر المشروع المذكور والكلام عليه أن نستجلب المجلس للرجوع عن رأيه الذى قرره في خصوصه فإن المجلس حر في أفكاره وغيره في كل ما يراه وفقط الغاية من الكلام هى ذكر الأسباب التى اضطرت الحكومة لوضع كل من تلك المشروعات والتوصل بمبادلة الأفكار إلى الوجهة المقصودة وهى أن نكون كلنا يدا واحدة في خير البلاد .

فهذا المشروع يرى منه في أول وهلة أنه ضربة ثقيلة على أرباب المعاشات التى هى أقل من ثلاثين قرشا .

إنما لا يخفى أن معظم هذه المعاشات هى مبالغ جزئية وكما أنه حاصل مشقة على جهات صرفها في الصرف فإن أربابها متكبدون جملة مشقات بسببها من جهة بعد محلاتهم وصغر مرتباتهم

أو نحو ذلك وكأني في هذا المقام بمعرض يقول (وإذا كان الشخص سقيفاً وأخذ بدل معاشه وتصرف فيه) فرد عليه بأن السقيفة يضر بنفسه ويتصرف في ماله سواء كان حصوله عليه شهرياً أو دفعة واحدة وذلك فضلاً عما قلناه من أن تلك المعاشات زهيدة ولا تحتاج لكل تلك الاحتراسات .

وإذا قيل لم لم تجعل استبدال المعاشات بالاختيار ويكون ذووهم أصحاب الحق في الاستبدال وعدمه بحسب ما يرى لكل منهم من المصالح فنقول إن العادة الجارية في الديار المصرية لحد الآن هي شروع الحكومة في العمل واستجلاب الأهالي إليه ولم تجر العادة فيما يماثل ما نحن بصدده أن الأهالي يطلبونه من الحكومة .

وقبل الآن قد استصدرت الحكومة أمراً باستبدال فوائض الالتزام ذات للبالغ الجزئية وقد تساق ذووها لاستبدالها بدون أدنى تضرر

ذلك ما لزم ابداءه في شأن تلك المعاشات وأصحابها أما ما يعود على الحكومة من استبدالها فهو تخفيف أتعال العمل الجاري الاشتغال به في قيد وصرف المعاشات المذكورة وما يتبع ذلك من الأعمال

ومع كل ما ابدته فاني لا أقصد تحول المجلس عما رآه وقرره في شأن تلك المعاشات وأن ما أرجوه أن يقدر ملحوظاتنا التي أبديناها حق قدرها وأسأل الله أن يوفقنا جميعاً لما فيه الخير

دولتو رئيس مجلس النظار — من حيث أن سعادة ناظر المالية قد انتهى من الكلام على مشروع استبدال المعاشات ومشروع محاكم الحدود متعلق بنظارة الحقانية فسعادة ناظرها سيين للهيئة ملحوظاته بخصوص هذا المشروع

سعادة ناظر الحقانية — أن ما بينه دولتو رئيس مجلس النظار بخصوص مشروع محاكم الحدود فيه الكفاية ولم يبق محل للكلام زيادة عما آتى به دولته وإنما أضيف تأسفي على تأسف دولته وتأسف سعادة ناظر المالية على عدم حضورى للمعطس في وقت المناقشة على المشروع المذكور

والغاية من تشكيل محاكم الحدود على الحالة التي وضع عليها المشروع الذي عرض على المجلس في شهر ابريل الماضي هو لأن تلك الجهات بعيدة عن باقي المديرية ومتقاربة للجهات الواقع بها الهيجان فضلاً عن كونها لا تحتاج لمحاكم أهلية مثل الموجودة بالقطر فانا لو أردنا تشكيلها لكلفتنا مبالغ ليس في وسعنا الحصول عليها الآن وجعلنا الاستئناف بمحكمة قنا ولا يخفى ما في ذلك من المصاريف على ذوي الشأن في الأمور المدنية أما المواد الجنائية فينبغي فيها الإسراع في عقاب الجاني وهذا الأمر لا يمكن إلا بتشكيل المحاكم بمديرية الحدود بالصيغة التي تدونست في المشروع المذكور

وحيث إن سعادة ناظر المالية واقف على تفصيلات تلك الصعوبات فسيعرضها للهيئة للعلم بها .
سعادة ناظر المالية — أن دولتو رئيس مجلس النظار قد أبدى ما فيه الكفاية وكنت أود الاكتفاء بما آتى به دولته ولكن قياماً بالواجب أقول .

إنني كنت أود الكلام على المشروع المذكور قبل أن يكون نظر بالمجلس لابعث أن تم نظره فيه وأتأسف على عدم حضوري إلى الجلسة التي حصلت المذكرة فيه بها أو إرسال مندوب بين الهيئة التفصيلات والأسباب التي اضطرت الحكومة لوضعه حتى أننا كنا نصل إلى الغاية المقصودة من تعاضد المجلس والحكومة على ما يعود بالفائدة والمنفعة .

وفي هذا المقام أقول إن الحكومة كما أنها قصرت في مبدأ الأمر عن تبيان الأسباب التي قضت بوضع هذا المشروع فإن المجلس قد غرض النظر عن طلب مندوب من قبل الحكومة لمبادلة الأفكار معه في المشروع للذكور وإن شاء الله تعالى لا يحصل ذلك من الآن ونكون جميعاً يدا واحدة في نفع البلاد وسعادتها .

وحيث إننا بصد مشروع استبدال المعاشات التي هي أقل من ثلاثين قرشاً فنقول أن كلمة (معاش) هي كلمة تطلق على ما يقوم بعميشة من رتباليه هذا المعاش ولكن المعاشات التي نحن بصددها ليست من هذا القبيل لأن مبالغها زهيدة ومعظمها ما بين الثلاثة قروش والأربعة قروش ونحو ذلك أعني أنها ليست هي المعاشات التي تكفل أقوات ذويها ومع كون تلك المعاشات بهذه الصورة فإن الصعوبة الحاصلة لأربابها من جراء حصولهم عليها أكبر من انتفاعهم بمبالغها الزهيدة لأنه يوجد من ذويها الكثير مقيمين بأطراف المديرية ولا يحصلون على معاشاتهم إلا من خزائنها فكم مشقة يتحملونها من الانتقال من تلك الأطراف إلى مراكز المديرية وكم تكلفهم تلك الانتقالات من المصروفات ونحوها .

وخلاف ما ذكر فإن أرباب تلك المعاشات يبلغون الأربعة أو الخمسة آلاف نقص فإذا جاء هذا العدد إلى خزائن المالية والمديرية فبالطبع لا يمكن الصرف اليهم في يوم واحد ويضطر الكثير منهم إلى الانتظار متعبين عن بلده حتى يحصل على مرتبه ولا يخفى ما في ذلك من المشقة .

وفضلاً عن ذلك فإن أرباب تلك المعاشات مكلفون بتقديم شهادات في كل ثلاثة أشهر تفيد وجودهم على قيد الحياة ونحو ذلك وهذه الشهادات ينبغي أن تكون مستوفاة التصديقات من مشايخ البلاد والدارات ونحوهما وذلك مشقة أخرى على أرباب المعاشات .

أما لو استبدلت هذه المعاشات الجزئية وأعطى لكل من ذويها مبلغ بقدر معاشه مدة سنوات دفعة واحدة حسب الجدول التي وضعت لذلك فيمكن صاحب المعاش أن ينتفع بهذا المبلغ سدواً كان في الاتجار أو الزراعة

ذلك هو ما أحبيت أن احيط حضراتكم به على قبيل الاعلام فقط

دولتو رئيس مجلس النظار — حيث اننا انتهينا من الكلام على ما أتينا من أجله في هذا اليوم فأكرد قولي بأن القصد الأصلي من كل ذلك هو لأجل أن يعرف كل منا باتنا رجل واحد وغايتنا واحدة واننا لو اختلفت افكارنا فوجهة كل منا هي للصالح العام ويجب علينا أن نتبادل الأفكار حتى نصل الى الناية التي تقصدها وأن يكون كل منا قدوة للناس ومنشطا لأفكارهم ولو بلغ بنا التعمق في هذا الطريق مهما بلغ والله هو الهادي والموثق الى سبيل الرشاد .

حضرة صوفاني بك — اني مع الشكر لصاحب الدولة رئيس مجلس النظار وصاحبي السعادة ناظري المالية والحقانية على ما ذكره كل منهم من الاحساسات الشريفة لجهة المجلس أقول بأن هيئة المجلس أود ما عليها ان تكون هي والحكومة يدا واحدة فيما يعود على الاهالي والبلاد بالصالح العام

وفي الحقيقة أن المجلس بحث في الانعقاد الماضي في الثلاثة للمشروعات التي ذكرت في هذه الجلسة وقرر ما رأى فيه الموافقة والمحافظة على المبادئ العمومية بمراعاة الحقوق التي خولها اليه القانون النظامي وما هو مرتبط به لجهة الأهالي بحسب ما تقتضيه الذمة

فمشرع الحدود لاشك أن المجلس راعى فيه المحافظة على تلك المبادئ حتى تكون الاحكام في انحاء القطر على وتيرة واحدة

وقد نظر المجلس في مشروع استبدال المعاشات من جهة الحق الخول لدويها قانونا ولاحظ ان الاستبدال الاجباري فيه صعوبة أخرى كما ان أرباب تلك المعاشات فيهم العواجز والارامل ونحوهم

أما مشروع تشغيل المسجونين داخل السجن وخارجه فان الداعي لما رآه المجلس من لزوم الاقتصار على تشغيلهم في نفس البلد التي بها السجن هو لأجل عودتهم للعبية في كل ليلة ولأن الشغل الذي يجب أن يؤديه في كل يوم هو ست ساعات فقط فتوجههم الى الجهات البعيدة فيه خروج عن الحد المقرر

وكذلك استثناء للترفيه من الشغل هو لأن تشغيلهم فيما لم يعتادوه يكون فيه ضرر عليهم

والغاية مما بينته هو أن المجلس له اعذارات مثل ما للحكومة

هذا ولا يخفى ان قانون المجلس لم يفرض عليه أن يستدعي أحد رجال الحكومة عند نظر كل مشروع وانما اذا رأى ضرورة لبعض استنفادات أو نحوها فحاصل مخافة الحكومة إما بالاستفهام عنها أو بطلب من يقوم بإداء الاستعلامات التي يرى المجلس لزوما لها

ومن حيث إن القانون اجاز لحضرات النظار الحضور في جلسات المجلس هم ومن يستصحبونهم أو يستنيبونهم عنهم فاحب ما على المجلس ذلك وان يكون مع حضراتهم يدا واحدة في العمل الذي يعود بخير البلاد

وانتي كما بدأت كلاي بالشكر لحضراتكم اختتمه كذلك

ثم ان سعادة الرئيس ختم الجلسة بقوله (ختمت الجلسة) والساعة الرابعة ما

نمرة	امضاء	ختم
٩	(حسين يسرى)	(على شريف)

مَجْلِسُ شُورَى الْقَوَانِينِ

محضر جلسة يوم الاثنين ٢٧ القعدة سنة ١٣١٠ (١٢ يونيه سنة ١٨٩٣)

فتمت الجلسة الساعة الثانية والنصف عريية تحت رئاسة سعادة على شريف باشا رئيس المجلس وحضور عدد ٢٣ من حضرات الأعضاء

تلى محضر الجلسة الماضية ونصدق عليه

سعادة الرئيس — حيث إن المجلس ليس لديه أشغال الآن وقد صار تخديده هذه الجلسة للنظر في فض جلساته لغاية شهر يوليه المقبل فإذا لم يكن عند حضرات الأعضاء طلبات جديدة فلتنظر الهيئة في صرف المجلس حسب المعتاد

حضرة طلبه بك سمودي — أن الهيئة قد قررت عدة مرار بمخاطبة الحكومة بتعديل قانون القرعة العسكرية للأسباب التي ذكرت بقراراتها السابقة وقد كتب بما قرره الهيئة لجانب الحكومة وأخيراً من منذ أشهر ولحد الآن لم يعلم ما الذي صار إذا لم تأت أفادة للمجلس عن ذلك

وحيث أن التأخير مضر بالاهالي فأرجو مع الموافقة أن يكتب للحكومة استعجال لما سبقت به المكاتبه (استحسان عام) .

حضرة محمود بك حسين — من مئة نحو الثلاث سنوات كانت الحكومة وضعت تعريفة ثابتة لعوائد الدخولية لتحصيل تلك العوائد على موجبها وقد نظرت هذه التعريفة بالمجلس (شورى القوانين) ودارت عليها

المنافسة ومبادلة الأفكار مع مندوبي الحكومة الذين حضروا إذ ذاك لهذا الغرض وهم المرحوم محمود حمدي باشا الذي كان وكيلاً للداخلية وسعادة محمد كمال باشا مذ كان مأموراً للدائرة البلدية وجناب الموسيو مازوك المفتش بالمالية وتم تعديل التعريفة المذكورة بما نظر فيه الصالح للاهالي والحكومة. وحيث إن الحكومة أبقت تلك التعريفة بدون استصدارها والعمل بموجبها وبقيت عوائد الدخولية تحصل بمقتضى التسعيرات وتحت رحمة مأموري الدخوليات وذلك فيه أجحاف كلي بحقوق الاهالي فأرجو إذا وافق لدى الهيئة مخاطبة الحكومة باستصدار التعريفة المذكورة على حسب ماقرره المجلس (شورى القوانين) فيها فليتقرر ذلك

(استحسان عام) .

حضرة جاد بك مصطفى — حيث إن المجلس أشغاله انتهت ولم يرد اليه أعمال جديدة وعيد الاضحى قد اقترب حلوله ومقتضى القانون النظامي أن المجلس تفض جلساته متى فرغ من الأشغال المعروضة عليه فأرى أوفقية صرف المجلس لغاية شهر يوليه سنة ٩٣ المقبل

(استحسان عام) .

ثم أن سعادة الرئيس ختم الجلسة بقوله (ختمت الجلسة) والساعة الثالثة عريية
نمرة ١٠ امضاء (حسين بصرى) ختم (على شريف)

مَجْلِسُ شُورَى الْقَوَانِينِ

محضر جلسة يوم الاثنين ٢٥ محرم سنة ١٣١١ (٧ أغسطس سنة ١٨٩٣)

فان تحسن لدى الهيئة قليلاً بتلاوة الافادة والمشروع المتعلق بنقل الجبانات
وأخذ آراء ورغبات الهيئة فيه ثم ينظر في باقي الأشغال.

استحسن وتقرر تلاوة الافادة والمشروع المذكور مادة فمادة .

تليت الافادة وهذه صورتها :

مرسل مع هذا لسعادتكم مشروع أمر عال متعلق بنقل الجبانات المضررة
بالصحة العمومية لأجل عرضه على هيئة مجلس شورى القوانين أنما قبل أن
يتخذ قرار قطعى عن هذه المسئلة اذا تراءى له بعض ملحوظات أو استيضاحات
فنظارة الداخلية مستعدة لأن تقدم له كل ما يطلبه أفندم ؟

تليت مقدمة المشروع المذكور وتقرر بالاتفاق بقاؤها على أصلها وهذه
صورتها :

مشروع أمر عال

نحن بخديو مصر

حيث إنه يوجد ببعض المدن والقرى جبانات أصبحت لاتصلح لاستعمالها
للفرض المقصود منها بدون أن تكون مضررة بالصحة العمومية .

وحيث انه بهذه الحالة صار نقلها أمراً ضرورياً جداً .

وحيث إن سكان تلك المدن والقرى هم المكلفون طبعاً بهذا العمل نظراً
لاتقاعهم به ولكن الصالح العمومي يقضى على الحكومة من جهة أخرى
بأنحاز كافة التدابير اللازمة لانجاز العمل المذكور وتسهيله .

فتحت الجلسة والساعة الثالثة عريية تحت رئاسة سعادة على شريف باشا
رئيس المجلس وحضره ^{عدد} من حضرات الأعضاء .

تلى محضر آخر جلسة للانعقاد السابق وتصدق عليه .

سعادة الرئيس — الأشغال الموجودة بالمجلس ومقتضى عرضها على
الهيئة هي :

أولاً — إفادة من رئاسة مجلس النظار رقم ٤ الحجة سنة ١٣١٠ نمرة ٨
ومعها صورة مذكرة ومشروعاً أمر عال وتعريف جديدة للرسوم القضائية
بالمحاكم الأهلية ومنوه بالافادة بأنه عند تحديد جلسة لنظرها فيها يصير
اخطار نظارة الحفانية لترسل مندوباً من طرفها لاعطاء الايضاحات والبيانات
اللازمة .

ثانياً — إفادة من دولتوقا مقام الحضرة الفخيمة الخديوية رقم ٢٩ يوليه
سنة ١٨٩٣ نمرة ٩ ومعها مشروع أمر عال يتضمن عقوبات ادارية على
المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة فيما اذا صدرت منهم مخالفات حال وجودهم
في محلات جزائهم ومطلوب في تلك الافادة انه عند تحديد جلسة للنظر
فيها يصير طلب مندوب من نظارة الداخلية لاعطاء الايضاحات والبيانات
اللازمة .

(هذه الافادة لم تتل في هذه الجلسة إنما أُرجئت للجلسة التى بعدها) .

ثالثاً — إفادة من رئاسة المجلس للشار اليه رقم ٢٢ محرم سنة ١٣١١
نمرة ١٠ ومعها مشروع أمر عال متعلق بنقل الجبانات المضررة بالصحة
العمومية .

رابعاً — مكاتبات اعتذار من بعض حضرات الأعضاء .

الجديدة تنزع ملكيتها عند الاقتضاء بحسب القواعد المتبعة في نزع الملكية أما إذا كانت الحكومة تمتلك في ضواحي المدينة أو القرية أرضاً متوفرة فيها الشروط المطلوبة فيصير جعل الجبانة الجديدة فيها وتمطى هذه الأرض مجاناً

صورة للمادة الرابعة

﴿ المادة الرابعة ﴾

يجب أن تكون الجبانة الجديدة محاطة بسور ارتفاعه متر ونصف على الأقل وفيه باب .

سعادة اسماعيل محمد باشا — حيث إنه يوجد بالجبلين الشرقي والغربي جبانات فرأى استثناء هذه الجبانات من سريان أحكام هذا المشروع عليها مثل الجبانات العمومية للوجود في القاهرة والاسكندرية المستثناة كما في المادة الثامنة وما عدا ذلك فالجبانات التي يترأى لزوم احداثها تكون أثمان الاراضى المكتضى لمجادها فيها ومصاريف الاسوار اللازم عملها عليها على طرف الحكومة .

حضرة حسين بك عابدين — أنا أوافق على رأى سعادة اسماعيل محمد باشا ليكون ثمن الاراضى التي تنزع ملكيتها لأعمال الجبانات والصرف على الاسوار التي تلزم عليها من طرف الحكومة كالمنافع العمومية .

سعادة أباطه باشا — رأيت بقاء مادى المشروع على أصلهما من جهة ومن جهة أخرى أن يستثنى من سريان أحكام هذا للمشروع الجبانات الموجودة بالجبلين الشرقي والغربي كما في رأى سعادة اسماعيل محمد باشا .

سعادة حسن حلمي باشا — رأيت بقاء هاتين المادتين على أصلهما .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أخنت وتقرر بالأغلبية الموافقة على رأى سعادة أباطه باشا .

تليت المادة الخامسة وهذه صورتها :

﴿ المادة الخامسة ﴾

إذا لم يتفق أهالي المدينة أو القرية اللازم نقل الجبانة فيها على إنجاز الاعمال المبينة بالمادتين السابقتين قبل مضي الميعاد المحدد بالمادة الثانية بشهر واحد

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة رأي مجلس النظار بعد مصادقة حضرات اعضاء صندوق الدين العموى وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين .

أمرنا بما هو آت

تليت المادة الأولى وهذه صورتها .

﴿ المادة الأولى ﴾

يجوز لناظر الداخلية بناء على التقرير الذى يقدمه اليه مدير عموم مصلحة الصحة أن يأمر بنقل الجبانة الكائنة في مدينة أو قرية متى اتضحت ضرورة ذلك النقل .

حضرة غمراوى بك — رأيت أن تستبدل كلمة (بنقل) ب (باستبدال)

(موافقة عمومية) .

تليت المادة الثانية وهذه صورتها :

﴿ المادة الثانية ﴾

يحدد ناظر الداخلية في نفس القرار البادى ذكره ميعاداً لذلك وبعد اقتضاء هذا الميعاد لا يجوز الدفن في الجبانة القديمة مطلقاً ويعين أيضاً بناء على طلب مدير عموم المصلحة المذكورة المحل اللازم جعل الجبانة الجديدة فيه .

حضرة محمود بك حسين — رأيت أى يزداد بعد كلمة (ميعاداً) كلمة (كافياً) .

(موافقة عمومية) .

تليت المادتان الثالثة والرابعة وهاتان صورتاهما :

صورة للمادة الثالثة

﴿ المادة الثالثة ﴾

يعتبر هذا النقل من المنافع العمومية والأرض اللازم تخصيصها للجبانة

فللمدير أو المحافظ أن يجري ذلك على مصاريفهم .

ويكون الامر كذلك اذا ابتدئ في الاعمال في الوقت اللازم ولكنها لم تتم في الميعاد المذكور .

سعادة سليمان أباظة باشا — أوافق عليها .

سعادة حسن حلمي باشا — رأيي انه اذا تأخر أهالي المدينة أو القرية اللازم نقل الجبانة فيها عن إنجاز الأعمال المبينة بالمادتين الثالثة والرابعة في الميعاد الذي يتحدد كما في المادة الثانية فللمدير أو المحافظ أن يجري ذلك على مصاريفهم .

سعادة سليمان أباظة باشا — أوافق عليها .

سعادة حسن حلمي باشا — رأيي انه اذا تأخر أهالي المدينة أو القرية اللازم نقل الجبانة فيها عن إنجاز الأعمال المبينة بالمادتين الثالثة والرابعة في الميعاد الذي يتحدد كما في المادة الثانية فللمدير أو المحافظ أن يجري ذلك على مصاريفهم .

سعادة اسماعيل محمد باشا — حيث انه مسبق اعطاء الرأي منا بأن المصاريف وثمان الأراضى تكون على الحكومة فأذن لا يكون لنا رأى في هذه المادة .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أخذت وتقرر بالأغلبية رأى سعادة أباظة باشا .

تليت المادة السادسة وهذه صورتها :

﴿ المادة السادسة ﴾

في حالة نزاع الملكية يصرف من خزانة المديرية أو المحافظة الثمن المطلوب لصاحب الأرض المزوعة ملكيتها .

ويخصص المبلغ المذكور والذي يدرى صرف في الأعمال السابقة الذكر على أهالي الجهة بنسبة حالة كل منهم ويكون التخصيص بمعرفة لجنة مؤلفة من المدير أو المحافظ بصفة رئيس ومن بائمين ومفتش الصحة بالمديرية ومن اثنين من الأعيان ينتخبهما الرئيس ومن عمدة المدينة أو القرية ذات الشأن وعند تساوى الآراء يكون رأى المدير أو المحافظ هو المرجح وتكون القرارات الصادرة من هذه اللجنة غير قابلة للطعن بأى وجه من الوجوه .

وتحصل البالغ المذكورة طبقاً لأحكام الأمر العالى الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ .

سعادة أباظة باشا — أرى بقاء هذه المادة على أصلها .

حضرة حسين بك عابدين — حيث إنه سبق منا القول بأن أمان الأراضى التى تزرع ملكيتها لاجداث جبانات فيها يكون من طرف الحكومة وكذلك مصاريف الاسوار التى تعمل عليها والأغلبية قررت غير ذلك فأذن لا يكون لنا رأى في هذه المادة .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أخذت وتقرر بالأغلبية بقاء المادة على أصلها .

تليت المادة السابعة وتقرر بالاتفاق الموافقة عليها وهذه صورتها .

﴿ المادة السابعة ﴾

بمجرد اتمام انشاء الجبانة الجديدة يصير الدفن في الجبانة القديمة ممنوعاً منعا مطلقاً ومن يخالف ذلك يعاقب بغرامة من مائة قرش الى خمسمائة قرش

وتقرر هذه الغرامة على كل من يكون قد اشترك بأية صورة في الدفن سواء كان ذلك يحمل الجثة أو لحدها أو أمر بالدفن وفضلاً عن ذلك تنقل الجثة الى الجبانة الجديدة على مصاريف مرتكبي المخالفة .

تليت المادة الثامنة وتقرر بالاتفاق بقاؤها على أصلها ويزاد عليها بعد كلمة (الاسكندرية) جملة (ولا على الجبانات الموجودة بالجبلين الشرقى والغربى) كما تقرر قبلاً وهذه صورتها .

﴿ المادة الثامنة ﴾

لا تسرى أحكام أمرنا هذا على الجبانات العمومية الموجودة في القاهرة والاسكندرية . ويصدر منا فيما بعد أمر يحدد فيه الكيفية والشروط اللازمة لقل هذه الجبانات .

تليت المادة التاسعة وتقرر بالاتفاق بقاؤها على أصلها وهذه صورتها .

﴿ المادة التاسعة ﴾

على ناظرى الداخلية والمالية تنفيذ أمرنا هذا كل منهما فيما يخصه .

طراً على ما يوجب قيامي للفيوم فأرجو قبول عذري وسأعود في ١٢
الجارى أقدم .

مكتبة من سعادة ابراهيم أدهم باشا في تاريخه .

طراً على ما يوجب توجهي إلى الابعادية بأكر تاريخه فأرجو قبول
اعتذارى أقدم .

تلفراف من حضرة صوفاني بك في ٧ منه .

مع عزمنا على الحضور صادفنا ما أوجب تأخرنا وسنحضر بعدكم يوم
أقدم .

مكتبة من حضرة أحمد أباطة بك في ١٦ منه .

عندى عذر يمنعني عن الحضور للمجلس مدة أسبوع واقتضى ترقيمه
بالاحاطة أقدم .

ولا زوف الوقت تقرر أن الجلسة تكون يوم باكر الساعة الثانية
والنصف .

ثم إن سعادة الرئيس ختم الجلسة بقوله (ختمت الجلسة) والساعة
الخامسة والنصف عربية .

امضاء (رضوان حسن) ختم (على شريف)

نمرة ١١

سعادة سليمان أباطة باشا — حيث إن تعريف الرسوم القضائية بالمحاكم
الأهلية تحتاج لدقة التروى قرأني طبعها هي والمشروع وتوزيعها على
حضرات الأعضاء .

(استحسان عام) .

سعادة الرئيس — اذا وافق فلتتل المكاتبات الواردة من بعض حضرات
الاعضاء .

(موافقة عمومية) :

تليت وهذه صورها .

صورة مكتبة من حضرة حسن بك مذكور في ٢٨ يونية سنة ١٨٩٣

أحيط علم سعادتك أنى عزمت على التوجه للسياحة بأوروبا مدة ثلاثة
شهور ولزم تحريره لسعادتك للمعلومية بذلك أقدم .

مكتبة من حضرة مصطفى بك الطحان في أول أغسطس سنة ١٨٩٣ .

أنه لوجود ركاب مهندسين ومساحين بالابعادية تعلق لفك زمام الأطيان
وضرورة وجودى هناك للاستفهام عما يازم فأرجو التصريح لى بعشرة أيام
لأجل ذلك أقدم .

مكتبة من حضرة طلبه بك سمودى في ٥ أغسطس سنة ١٨٩٣ .

مَجْلِسُ شُورَى الْقَوَانِينِ

محضر جلسة يوم الثلاثاء ٢٦ محرم سنة ١٣١١ (٨ أغسطس سنة ١٨٩٣)

فتحت الجلسة الساعة الثانية والنصف عريية تحت رئاسة سعادة على شريف باشا رئيس المجلس وحضور ٢٠ من حضرات الأعضاء .

تلى محضر الجلسة الماضية وتصدق عليه .

حضرة غمراوي بك — قد بدا لي ملاحظة على مواد المشروع التي تقررت بجلسة أمس المختصة بالزام وتخصيص ثمن الأرض ومصاريف بناء اسوار الجبانات المحدثه على عموم أهالي القرية أو المدينة المقتضى استبدال جباناتها القديمة بأخرى موافقة للصحة أرجو من الهيئة بعد التصريح لي بأبدائها امعان النظر اليها علما أن تقع لدى الهيئة موقع القبول .

سعادة أباظه باشا — حيث إن هذا المشروع تقرر بجلسة أمس بالأغلبية فأرى عدم لزوم ابداء هذه الملاحظة .

سعادة اسماعيل محمد باشا — أنا أرى إبداء الملاحظة المذكورة .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أخذت وتقرر بالأغلبية موافقة إبداء الملاحظة المذكورة .

حضرة غمراوي بك — بناء على قبول ملاحظتي أقول إن هذا المشروع قد أبحث الحكومة فيه أخذ الصالح من أرضها المملوكة لها للجبانات المقتضى احداثها فيها مجانا كما هو حال الآن والجاري أيضاً في الجهات التي لم يوجد بها أراض للحكومة تصلح لذلك هو أخذ الاطيان الصالحة من ملاكها ونزع ملكيتها ودفع أثمانها من طرف الحكومة كما هو حاصل في الأراضى اللازمة للمنافع العمومية ولم تسلك الحكومة هذا الطريق الا لعلها بثقل ثمن ومصاريف ذلك على الاهالى خصوصا على الفقراء منهم وقد جاء هذا المشروع الآن على غير تلك الخطة لما فيه من الزام الاهالى بشمن الاراضى ومصاريف بناء الاسوار اللازمة للجبانات المقتضى احداثها على نفقتهم خاصة وبالأمرى قررت الهيئة ذلك بالأغلبية .

وبحيث إن هذا التقرير لا يخلو من الملاحظات اذ اتنا لو خفضنا اللازم

من ثمن الأرض ومصاريف البناء على عموم أهالى المدينة أو القرية أغنيائهم وفقرائهم وتأخر الفقير في دفع ما خصص عليه ومشتينا على حسب ذلك المشروع من الحجز عليه اذا لم يجر ذلك العمل بنفسه فلا يجدى هذا الحجز نفعا اذ ان النتيجة المقصودة منه لا يمكن الاستحصال عليها في جانب الناس الفقراء الذين لا يملكون إلا قوت يومهم الضروري وإذا قصرنا التحصيل والتخصيص على الأغنياء فقط فلا يتأتى ذلك اذ الأغنياء مع قلة ليس في إمكانهم القيام بما يترتب عليهم وعلى الفقراء لكثرتهم فالذى أراه هو موافقة السير على الطريقة الجارى العمل بمقتضاها لحد الآن من صرف أثمان الأراضى المملوكة للأهالى من طرف الحكومة اذا لم يوجد ما يصلح من أملاكها لذلك في الجهة المقتضى احداث جبانة بها وإعمال الاسوار من طرفها أيضاً إذا كانت ضرورية ويكتفى الأهالى ما يتكبدونه من بناء الفساقى اللازمة لدفن موتاهم فضلا عما خسروه من ترك حيشانهم ومقابرهم الأصلية وعلى ذلك يحذف من مواد المشروع ما يلائم هذا الرأى مع استثناء الجبانات القديمة والمستحدثة بالجبلين الشرقي والغربي كما صار استثناء جبانات مصر واسكندرية سعادة أباظه باشا — إني أعلم بأن الجارى في عموم البلاد هو مساعدة الفقراء من جانب الأغنياء في بناء جباناتهم هذا فضلا عن عدم إمكان توقيع الحجز على الفقراء ما دام لم يملكوا الا قوت يومهم فالذى أراه أن هذه المسئلة من الأمور التي لا تستحق العناية الشديد والفكر لان كل ملة قادرة على بناء ما يلزم لدفن موتاهها بمساعدة الفقراء من جانب الأغنياء أما الجبانات القديمة الحسيمة مثل جبانات أصوان وأسيوط والنيا وبنى سويف والمنصورة وطنطا ودمهور وما يماثلها فهذه تترك على حالتها الأصلية وما عدا ذلك فبما أنه من الأعمال الجزئية فلا يسوغ تكليف الحكومة به والأحسن أنها تنظر في الكليات .

حضرة مصطفى بك منصور — وإن كان بالأمرى تقرر استثناء الجبانات الموجودة بالجبلين شرقية أو غربية من أمرىان هذا المشروع عليها الا أنه إضاحاً للحقائق أقول ان اصوان من قبيل التمثيل بجبانها محاذية للبلد من أولها الى آخرها ومساحتها تبلغ تقريبا نحو الألف فدان ومثلها هذه في المقصود لو

تتضمن عقوبات إدارية خاصة بالمسجونين فقط وهذه العقوبات مثل قصرهم على الماء والخبز . أو وضعهم في حجر مع حرماتهم من الزيارات والمحادثات مدة لا تتجاوز الثمانية أيام مقيدين بالحديد أو خاليين منه . أو إرسالهم إلى طره لمدة لا تتجاوز الستة شهور . أو جلدهم لحد الرابع وعشرين جلدة . وهذه العقوبات لا تشمل المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة مع أن أغلبهم من كبار الأتقياء وحيث إنهم من الضروري توقيع العقاب الإداري الصارم عليهم ليردعهم فيما إذا صدرت منهم مخالفات حال وجودهم في محلات جزائهم فقد صار تحضير مشروع أمر عال عن هذا الخصوص وها هو مرسل لسعادتكم لأجل عرضه على هيئة مجلس شورى القوانين والأمل أنه عند تحديد جلسة لنظره فيها يصير طلب مندوب من نظارة الداخلية لأعطاء الايضاحات والبيانات اللازمة عنه انفسهم .

صورة المشروع
مشروع أمر عال

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على الامر العالى الصادر بتاريخ ١٢ مارس سنة ١٨٨٥ (٢٥ جمادى الأولى سنة ١٣٠٢) على لأئحة السجون .

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية ومواقفة رأى مجلس النظار . .
وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين .

أمرنا بما هوأت
(المادة الأولى)

كل محكوم عليه بالأشغال الشاقة يعمل عملا مخلا بالنظام أو الطاعة أو لوائح السجن يعاقب بقصر غذائه على الخبز والماء مدة لا تتجاوز الثلاثة أيام .

(المادة الثانية)

كل من يمتنع من المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة عن العمل أو يعصى أو يفري على العصيان أو يتعدى على أحد مستخدمى اللبان أو أحد المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة أو ي تلف الملابس أو شيئا آخر من موجودات المصلحة عمداً أو عن سوء قصد أو يحاول الفرار بأية طريقة كانت يعاقب بالجلد .

(المادة الثالثة)

العقاب بالجلد يكون بحضور مأمور اللبان وحكيمة .

تكلفت الأهالى ببناء سور عليها ولو من الطوب الأخضر فلا أقله من أن تبلغ نفقات ذلك نحو العشرة آلاف جنيه مع أن تعدادها الأصلي لا يتجاوز الستة آلاف نسمة وهذا أمر صعب جداً ويتعذر تحصيل هذا القدر من الأهالى مع حالة وجود الأغلب منهم فقراء وليس في إمكانهم إخراج موتاهم إلا من أهل الخير ومن جهة أخرى فإن تلك الجبانة بعيدة عن السكن وموجودة بالجبل وأغلب زبها فساقى والبعض جيشان ومن داخلها ترب العائلات أسوة بمصر واسكندرية اللتين استئنيتا وشبيه ذلك أيضا بنندر أسيوط والنيا وما شا كلهما فرأى أن كل جبانة من هذا القبيل لا يسرى عليها أحكام هذا المشروع مراعاة لحالتها التى هى عليها أما الجبانات التى ليست من قبيل ذلك فما جاء بالمشروع المشار إليه بخصوصها أنا موافق عليه لوجوب الاعتناء بأمر الصحة .

حضرة أحمد بك مرزوق — إن هذا المشروع لم يكن القصد منه الجبانات الكبيرة الموجودة بالجبلين الشرقى والغربى لأنه يوجد بأسيوط نحو الخمس جبانات وبالنيا نحو الثمان جبانات وهؤلاء فوق الجبل وتمتد والنقط الموجودة فيها صعبة بل المقصود به الجبانات الموجودة بالبلاط المضرة بالصحة مثل التى فى وسط بعض البلاد التى مقدارها من ربع فدان لغاية فدان فإذا كان السور حول ما يماثل تلك الجبانات لا يشترط أن يكون بناؤه بالمونة والطوب الأحمر وأن يكون بناؤه بالطوب الأخضر أو الطوف فصاريف ذلك طفيفة وأرى أن تكون على طرف الأهالى .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أخذت وتقرر بالأغلبية الموافقة على رأى حضرة غمراوى بك .

سعادة الرئيس — حيث إن مشروعى الأمر العالى والتعريفية الجديدة للرسوم القضائية بالمحاكم الأهلية قد توزعت نسخهما على حضرات الاعضاء والباقي بالمجلس من الأشغال المقتضى نظره بالهيئة هو هذان المشروعان والمشروع المتعلق بتوقيع العقوبات الادارية على المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة وتلك تنوء بالافادات الواردة بها أنه عند تحديد جلسة لنظر كل منها بطلب مندوب من النظارة المختص بها لأعطاء الايضاحات والبيانات اللازمة للهيئة أن تقرر ما تراه فى ذلك .

تقرر بالاتفاق تحديد يوم الاثنين الآتى للوافق ١٤ أغسطس سنة ٩٣ لعقد جلسة المجلس لرؤية مشروعى الأمر العالى وتعريفه الرسوم وإخطار نظارة الحفانية بذلك لإرسال مندوب من طرفها فى اليوم المذكور وأن تتلى إفادة نظارة الداخلية نمرة ٩ والمشروع الوارد معها المتعلق بالعقوبات الادارية الخاصة بالمحكوم عليهم بالأشغال الشاقة تليا وهاتان صورتاهما .

صورة الافادة

إن لأئحة السجون الصادر عليها الأمر العالى الرقم ١٢ مارس سنة ١٨٨٥

﴿ المادة الرابعة ﴾

يجب على مأمور اللجان عند ما يطلب عقاب أحد المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة على إحدى المخالفات المبينة في المادة الثانية أن يرسل لمفتش عموم السجون المحضر الذي عمل عنها مع شهادة الشهود وأقوال المذنب .

﴿ المادة الخامسة ﴾

يحكم مفتش عموم السجون بالعقوبات بحسب الظروف وجسامه الذنب أما عدد الجلديات فلا يكون أكثر من ستة وثلاثين جلدة في أي حال من الأحوال .

﴿ المادة السادسة ﴾

لا يجوز العقاب بالجلد إلا بتصديق من مفتش عموم السجون .

﴿ المادة السابعة ﴾

على ناظر الداخلية تنفيذ أمرنا هذا .

حضرة حسين بك عابدين — حيث إن المشروع بسيط ومن باب أولى عدم التساهل في توقيع العقوبات الإدارية على المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة عند صدور مخالفات منهم وهم بمحلات جزائهم فأرى التصديق على هذا المشروع برمته وأن لا لزوم لطلب مندوب من نظارة الداخلية من أجل ذلك

سعادة حسن حلمي باشا — أصدق على المشروع ماعدا ما يختص منه بعدد الجلديات فأرى أنها لا تكون أكثر من أربع وعشرين جلدة

سعادة صفوت باشا — رأيي أنه إذا حصلت مخالفات من المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة يصير تبليغها للنيابة لمحاكمتهم قانونا .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أخنت وتقرر بالأغلبية الموافقة على رأي حضرة حسين بك عابدين .

ثم إن سعادة الرئيس ختم الجلسة بقوله (ختمت الجلسة) والساعة الخامسة والنصف .

نمرة ١٢ امضاء (رضوان حسن) ختم (على شريف)

مَجْلِسُ شُورَى الْقَوَانِينِ

محضر جلسة يوم الاثنين الموافق ٢ صفر سنة ١٣١١ (١٤ أغسطس سنة ١٨٩٣)

فتحت الجلسة الساعة الثالثة عريية تحت رئاسة سعادة على شريف باشا
رئيس المجلس وحضور ٢١ من حضرات الأعضاء.

تلى محضر الجلسة الماضية وتصدق عليه.

سعادة الرئيس — حيث إن نظارة الحقانية انتدبت حضرة حسن بك
عاصم كالتلغراف الوارد من النظارة لتقديم التوضيحات اللازمة عن تعريف
الرسوم التي تحدد لنظر متروعتها ومشروع الأمر العالي المختص بها
جلسة اليوم

وقد حضر حضرة الومى إليه فان وافق فليبدأ بتلاوة الافادة وصورة
المذكرة المقدمة من سعادة ناظر الحقانية في هذا الخصوص.

تقرر بالاتفاق الموافقة على ذلك .

تليا وهاتان صورتاهما :

صورة الافادة

مرسل لسعادتكم مع هذا صورة مذكرة مقدمة من سعادة ناظر الحقانية
بتاريخ ٢٣ مايو الماضي ومعها مشروعا أمر عال وتعريف جديدة للرسوم
القضائية بالمحاكم الأهلية لأجل عرضهما على هيئة مجلس شورى القوانين
والأمل أنه عند تحديد جلسة لظرفهما فيها يصير إخطار نظارة الحقانية لترسل
مندوبا من طرفها لاعطاء الإيضاحات والبيانات اللازمة أقدم .

صورة المذكرة

لمجلس النظر

من نظارة الحقانية

إن تعريف الرسوم المتبعة الآن في المحاكم الأهلية فضلا عما تستلزمه من
كثرة الاعمال وتعدد العمال بسبب تنوع تلك الرسوم واختلاف مقاديرها
وما هو مسترط من أخذ مبالغ مقدما بصفة أمانة وتسوية تلك المبالغ بعد انتهاء
الدعوى فإنه مترتب عليها أن يلتزم أصحاب الدعوى الصغيرة برسوم تكون في
أغلب الأحيان زائدة حداً بالنسبة للحقوق التي يطالبون بها حتى لو قيل إنه
ربما يتأخر بعض أصحاب تلك الدعاوى عن تقديمها لهذا السبب لما كان ذلك
من قبيل النلو والبالغة ولهذا الأسباب قد روى عمل تعريف جديدة تخفف
العمل على العمال من جهة ولا تخفف بحقوق أرباب القضايا الصغيرة من جهة
أخرى وفضلا عن ذلك لا ينشأ عنها نقص الإيراد وحيث إنه صار تحضير
مشروع تعريف واف بهذا الغرض فهاهو مرسل طى هذه المذكرة للمجلس
كى إذا وافق عليه يعرض عنه للاعتاب السنية.

حضرة طلبه بك سمودى — من رأى تشكيل لجنة لنظر هذين المشروعين
وبتقديمهما للهيئة بما يترأى لها أى اللجنة عندها تنظرهما الهيئة وتقرر ما تراه .

حضرة غمراوى بك — أنا معمد على رأى حضرة طلبه بك وأزيد
عليه لزوم وجود حضرة مندوب الحقانية في هيئة اللجنة .

سعادة حسن باشا حلى — رأى ملاوة مشروعى الأمر والتعريف هيئة
المجلس لانداء آراء ورغبات الهيئة فيهما .

حضرة صوفانى بك — إن حضرة طلبه بك لم يطلب تشكيل لجنة
لنظر ذلك إلا لآراءى لحضرته من أن مشروع اللائحة دقيق ويحتاج للروى
ووضع بيان كاف لتبوير الهيئة لما أنه ليس خاف ما اشتمل عليه مشروعا الأمر
واللائحة من إلغاء بعض دكرتات ومواد ونحو ذلك من تحديد وتقيص
رسوم وهذا كله يحتاج للمراجعة ولو صار نظر ذلك بالهيئة مبانة ربما لسبب
الكثرة تشعب الآراء ولا تتأى الفائدة المقصودة فرأى هو الموافقة على
تشكيل اللجنة .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أخذت وتقرر بالأغلبية الموافقة على تشكيل اللجنة لنظر المشروع بحضور مندوب الحقانية .

حضرة طلبه بك سعودى — حيث تقرر تشكيل اللجنة فاذا وافق فلتكن من كل من سعادة أدهم باشا وصفوت باشا وحضرات مصطفى بك الطحان وأحمد بك أباطه ومصطفى بك منصور .

سعادة أدهم باشا — لدى أعذار ضرورية تمنعنى عن المواظبة على جلسات اللجنة .

حضرة طلبه بك سعودى — رأيي أن يكون سعادة حسن حلى باشا بدل سعادة أدهم باشا .

تقرر بالانفاق الموافقة على مارآه حضرة طلبه بك .

سعادة الرئيس — تصادف ورود مكاتبة من رئاسة مجلس النظار مؤرخة في هذا اليوم نمرة ١١ في شأن مارآته الهيئة في مشروع نقل الجبانات المضرة بالصحة العمومية فلتتل .

تليت وهذه صورتها :

وردت مكاتبة سعادتكم المؤرخه ١٠ أغسطس الحاضر نمرة ١٦ بتبليغنا مارآته هيئة المجلس بشأن مشروع نقل الجبانات المضرة بالصحة العمومية وحيث إننا بالافادة التى بعثنا معها المشروع المذكور طلبنا من سعادتكم أنه قبل اتخاذ

قرار قطعى في هذا الشأن إذا لزم الحال لبعض ملحوظات أو استيضاحات فنظارة الداخلية مستعدة لأن تقدم كل ما يطلب منها فقد حصل عندنا الاستغراب من أن هيئة مجلس شورى القوانين أبدت رأيها في المشروع قبل حصول مبادلة الأفكار بشأنه وبين نظارة الداخلية عملاً بنص المادة (٢٧) من القانون النظامي ولزم تحريره لسعادتكم بأمل مراعاة ما يماثل ذلك في المستقبل افندم .

سعادة الرئيس — تتلى المكاتبات الواردة من حضرات الأعضاء بالاعتذار عن الحضور في الجلسة .

تليت وهذه صورتها :

مكاتبة من حضرة أحمد بك خلف الله مؤرخة ٩ أغسطس سنة ٩٣ . إنه نظرا للورود تلغراف إلى بوفاة ولدي بالبلد قد قمت متوجها إليها وهذا لسعادتكم إخطارا بذلك افندم .

مكاتبة من حضرة حسين بك عابدين مؤرخة ١٢ أغسطس سنة ٩٣ . حيث طرأ على عنتر شرعى أوجب تخافى عن الحضور لجلسة هذا اليوم فأرجو قبول اعتذارى .

وتقرر أن الجلسة يحددها سعادة الرئيس عند وجود أشغال .

ثم إن سعادة الرئيس ختم الجلسة بقوله (ختمت الجلسة) والساعة الرابعة عريية .

نمرة ١٣ امضاء (حسين يسرى) ختم (على شريف)

مَجْلِسُ شُورَى الْقَوَانِينِ

محضر جلسة يوم الخميس ٥ صفر سنة ١٣١١ (٢ أغسطس ١٨٩٣)

تلبت المكتبة الواردة من نظارة الداخلية رقم ١٦ أغسطس سنة ٩٣
نمرة ٥ وهذه صورتها.

بناء على تذكرة سعادتكم الرقيمة ١٥ أغسطس سنة ١٨٩٣ قد
صار تعريف سعادة الباشا وكيل الداخلية بأن يكون موجوداً بالمجلس بكرة
تاريخه الموافق ١٧ الجاري الساعة الثالثة عريية للحضور في جلسة نظل
مشروع الأمر العالي المتعلق بنزع ملكية العقارات اللازمة للمنافع العمومية
ولزم تحريره لسعادتكم بذلك.

تلى تلغراف من سعادة ناظر الحفانية تاريخه ١٦ أغسطس سنة ٩٣
وهذه صورته:

اتدبنا حسن بك عاصم لتقديم التوضيحات عن مشروع الأمر الخاص
بنزع الملكية للمنافع العمومية وكتب له تلغراف فاذا لم يسمع الوقت لحضوره
بجلسة باكر نرجو تعيين جلسة أخرى وإشعاره بها

تلبت مكتبة نظارة الاشغال المؤرخه ١٦ أغسطس سنة ٩٣
نمرة ٣٢٣٧ وهذه صورتها :

قد وصلنا يوم تاريخه مکتوب سعادتكم المؤرخ ١٥ أغسطس
سنة ١٨٩٣ نمرة ٥٠٥ بطلب تعيين مندوب عن النظارة والتنبيه عليه بالتوجه
المجلس في يوم الخميس الموافق ١٧ أغسطس الحاضر الساعة الثالثة عريية
لحضور المذاكرة في مشروع الأمر العالي المختص بنزع ملكية العقارات اللازمة
للمنافع العمومية ونفيد سعادتكم أنه مع الأسف غير ممكن إرسال مندوب
من النظارة في اليوم المذكور لتغيب حضرة وكيل النظارة بالاجازة وحضرة
السكرتير العمومي عمأمرورية وضرورة سفر حضرة مفدس عموم
رى بحرى ونائب وكيل النظارة إلى الوجه البحرى للدرور على بحر الشرف
وعدم إمكان تأخير سفره فاذا كان ممكنا تأجيل النظر في هذا المشروع

فتحت الجلسة الساعة الثانية والدقيقة الخامسة والأربعين تحت رئاسة
سعادة على شريف باشا رئيس المجلس وحضور ٢٠ من حضرات
الأعضاء .

تلى محضر الجلسة الماضية فتصدق عليه.

سعادة الرئيس — وردت إفادة من دولتو رئيس مجلس النظر رقم ١٤
سنة ١٨٩٣ نمرة ١٢ ومعها مشروع أمر عال يختص بنزع ملكية العقارات
اللازمة للمنافع العمومية وقد ذكر في تلك الافادة أن هذا المشروع صار
تحضيره بمعرفة نظارات الداخلية والحفانية والأشغال وأنه يلزم عند المذاكرة
فيه طلب مندوبين من تلك النظارات ليكونوا حاضرين المذاكرة.

وبناء على ذلك قد تمعدت جلسة هذا اليوم وكتب لاثلاث نظارات
المشار إليها بارسال مندوبين من قبلها وقد ورد من كل منها مكتبة وستلى
المكاتبات الواردة هي وإفادة رئاسة مجلس النظر المار ذكرها للعلم بها.

تلبت إفادة رئاسة مجلس النظر وهذه صورتها:

مرسل مع هذا لسعادتكم مشروع أمر عال يختص بنزع ملكية
العقارات اللازمة للمنافع العمومية لأجل عرضه على هيئة مجلس شورى
القوانين والأمل من سعادتكم إخطار نظارة الأشغال العمومية عن ميعاد
الجلسة التى تمعد لنظر هذا المشروع لارسال مندوب من طرفها ليحظى
الإيضاحات والاستفهامات التى تطلب منه افندم (حاشية) كذلك بما أن
هذا المشروع صار تحضيره باتحاد الثلاث نظارات الداخلية والحفانية والأشغال
فيلزم عند المذاكرة فيه بطلب مندوبون من النظارات المذكورة حتى يكونوا
حاضرين المذاكرة

حضرة مصطفى بك منصور — قد طلب في إفادة الأشغال تأجيل نظر المشروع لمدة أسبوع حتى يحضر المندوب الذي قررت إرساله من طرفها وفضلاً عن ذلك فإن هذه النظارة قد أوردت في إفادتها بأن مندوبها لا يمكنه الوجود في الجلسة إلا ساعة أو ساعة ونصف ولو أجاب المجلس هذا الطلب وما يمثله لكان تحديد جلساته وإدارة المذاكرات فيها رهين طلب من تعيينه الحكومة من المندوبين وكانت هيئة المجلس غير متصرفة في أعمالها بمقتضى القانون النظامي .

وحيث إن المادة (٢٧) من القانون المشار إليه التي قضت بحضور النظار أو من يستنيونهم عنهم هي بضد ما حصل فلذلك أرى أن يكتب للحكومة بما رآه سعادة حسن باشا حلى وتأجيل عقد الجلسة إلى ما بعد ورود الافادة .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أُخذت وتقررت بالمواقفه على رأى حضرة صوفاني بك .

حضرة طلبه بك سمودي — إن لأئحة مصلحة المصالح الجارية العمل عليها الآن فيها اجحاف كلي بحقوق الأهالي واستمرار السير على مقنضاتها لا ينطبق على العدالة للأسباب الآتية :

أولاً — إن اللائحة المذكورة قد قضت بفرامات كلية على من يوجد عندهم شيء من الملح البراني وهذه الفرامات جسيمة بالنسبة لما قد يوجد من الصنف المذكور بمعنى أن الرطل الملح مثلاً الذي لا يساوي ثمنه عشرة فضة أو كسوره يؤخذ بمن يوجد عنده غرامة لا تنقص عن جنيته وهذه الغرامة كلية في جانب تلك الجريمة الجزئية .

ثانياً — أن تلك الغرامة جار إعطاؤها لمن ضبط المصلح أو أرشد عنه سواء كان الضابط أو المرشد من موظفي المصلحة أو من غيرهم وهذا لاشك مما يحمل الكثير على إلغاء جانب من المصلح البراني بأي محل يراد تفريم صاحبه ولو في حالة الهجوم على المحل المذكور طمعاً في اكتساب الغرامة المذكورة فضلاً عما يقصد من التكيل بصاحب المحل وفضحيته إن كان بينه وبين من قصد أذاه من الأسباب ما يبعثه على ذلك وهذا أمر ممكن الحصول لما أن اللائحة لا تفرض على موظفي المصلح باستصحاب عمدة ومشايخ البلد وأحد رجال الضبط معهم في حالة الهجوم بل أباحت لهم التفتيش بحسب ما يشاءون وفي هذا المقام تذكر عبارة مما هو حاصل وهي أن أحد مفتشي الملح دخل داراً لأحد الأهالي بمديرية الفيوم وقنصها ولما لم يجد ملحاً ووجد قرية ناشفة كانت معدة لخض اللبن فقبض عليها ولا أدري إن كان لحسها بأساه أو شتمها بأنه ثم قال إن هذه القرية كان بها ملح براني وقد حكم على صاحب الدار بجنيه غرامة .

لمدة أسبوع فيحدد الوقت اللازم لذلك في الأسبوع المقبل ويكرم بالافادة لأجل توجه نائب وكيل النظارة للمجلس كما أننا نحيط سعادتكم أن حضرته لا يمكنه الاستمرار بالمجلس طول مدة المذاكرة في هذا المشروع لكثرة أشغال النظارة الجارية نظرها بمعرفة حضرته في هذه الأوقات وعنه ما يمكن أن المدة التي يستقر فيها بالمجلس هي من ساعة إلى ساعة ونصف فقط في كل جلسة أقدم .

حضر سعادة وكيل الداخلية الساعة الثالثة وانصرف لعدم حضور مندوبي النظارتين الآخرين .

سعادة حسن حلي باشا — بناء على طلب مجلس النظار قد كتب من رئاسة المجلس للداخلية والحقانية والأشغال بإرسال مندوبين من قبلها للحضور في جلسة هذا اليوم وقد وردت إفادة الأشغال بأن مندوبها لا يمكنه الحضور إلى المجلس إلا بعد أسبوع وعند حضوره لا يتيسر له الإقامة بالجلسة إلا ساعة أو ساعة ونصف وهذا فضلاً عما فيه من العطل فانه لا ينطبق على نظام المجلس ولا يصح أن تكون أشغال الهيئة مرتبطة بحضور المندوبين وعدمه ما دام أن المجلس يكون أعلم بالنظارة التي تريد إرسال مندوب من قبلها بميعاد الجلسة .

وحيث إن المجلس أجرى ما عليه في هذا المقام فالذي أراه هو أن يكتب لرئاسة مجلس النظار بما تضمنته إفادة نظارة الأشغال وتلغراف نظارة الحقانية وبمقتضى المادة (٢٧) من القانون النظامي ويطلب منها أي رئاسة مجلس النظار الافادة عما تراه فيما يماثل ذلك .

حضر حضرة حسن بك عصام مندوب نظارة الحقانية حيث كانت الساعة الثالثة والدقيقة العاشرة .

ثم أُخذت الآراء عن رأى سعادة حسن حلى باشا فتقرر بالانضاق الموافقة عليه .

سعادة أباطه باشا — رأيي أن تحدد الجلسة يوم الخميس القادم ويكتب بميعادها لمجلس النظار وللثلاث نظارات المذكورة .

حضرة صوفاني بك — سعادة حسن حلى باشا قد بين برأيه ما وافقت عليه الهيئة الذي من مقتضاه عدم ارتباط المجلس بانتظار حضور المندوبين ما دام يكون أعلن نظاراتهم بميعاد الجلسة فمع المحافظة على رأى سعادته أرى أن تحدد الجلسة الآتية في يوم الاثنين القادم ويكتب بذلك لمجلس النظار وللثلاث نظارات وبأنه إذا تأخر حضور المندوبين فالمجلس ينظر في المشروع على مقتضى القانون النظامي .

انصرف حضرة مندوب الحقانية الساعة الثالثة والنصف .

(استحسان عام).

تم إن سعادة الرئيس ختم الجلسة بقوله (ختمت الجلسة) والساعة الخامسة .

نمرة ١٤ إمضاء (حسين يسرى) ختم (على شريف)

وحيث إن ذلك مضر بالأهالي ضرراً يئناً فأرجو مع موافقة الهيئة أن

يكتب للحكومة بتعديل اللائحة المذكورة ويفرض بها أن المجرم والتفتيش لا يكونان إلا بحضور عمدة وبعض مشايخ البلد التي بها أو في حدودها المحل المراد المجرم عليه أو تفتيشه وأحد رجال الإدارة ومتى وجد اللص وتحقق أن وجوده ليس ناشئاً عن فعل مكينة أو قصد الانتفاع بالغرامة فهناك يحكم بالغرامة وتحصل .

مَجْلِسُ شُورَى الْقَوَانِينِ

محضر جلسة يوم الاثنين ٩ صفر سنة ١٣١١ (٢١ أغسطس سنة ١٨٩٣)

تليت مقدمة المشروع والمادة الأولى منه وتقرر بالاتفاق الموافقة عليها وهاتان صورتاهما :

مشروع أمر عال عن نزع الملكية بداعي المنفعة العمومية

نحن خديو مصر

بناء على ما عرضه علينا ناظر الأشغال العمومية وموافقة رأى مجلس النظار وبمد أخذ رأى مجلس شورى القوانين ومصادقة الدول .

أمرنا بما هو آت

﴿ المادة الأولى ﴾

لا يحصل نزع ملكية الأملاك العقارية بداعي المنفعة العمومية إلا بأمر عال خصوصي .

تليت المادة الثانية وهذه صورتها :

﴿ المادة الثانية ﴾

يشتمل الأمر العالي المحكى عنه على بيان كل أرض أو بناية تقرر نزع ملكيتها مع إيضاح نوعها ومشتملاتها وحدودها وعلى كشف بأسماء الملاك الواردين في المكلفة أو في جريدة عوائد الأملاك المبنية والقاسمهم ومحلات إقامتهم .

فتحت الجلسة الساعة الثالثة العربية تحت رئاسة سعادة على شريف باشا وحضور ٢١ من حضرات الأعضاء .

تلى محضر الجلسة الماضية وتصدق عليه .

سعادة الرئيس — الأشغال الموجودة لعرضها على الهيئة هي مشروع الأمر العالي الخاص بنزع ملكية العقار لمنفعة العمومية وقد حصل طبعه وتوزيع نسخ منه على حضرات الأعضاء حسب ما تقرر بالجلسة الماضية ثم وردت إفادة من نظارة الأشغال بانتداب حضرة أحمد بك عزى وكيل أشغال إدارة المحروسة من قبل هذه النظارة لحضور المذاكرة في المشروع المشار إليه .

وحيث إن سعادة وكيل نظارة الداخلية المنتدب من قبل هذه النظارة وحضرة حسن بك عاصم المنتدب من قبل نظارة الحفانية لحضور المذاكرة أيضاً في هذا المشروع قد حضرا فلتتل إفادة الأشغال لتحاطب بها الهيئة ثم يتلى المشروع مادة فمادة وتؤخذ الآراء عن كل مادة .

تليت إفادة نظارة الأشغال وهذه صورتها :

وردت لنا إفادة سعادتكم المؤرخة ٥ صفر سنة ١٣١١ (١٧ أغسطس سنة ١٨٩٣) تتضمن تحديد جلسة يوم تاريخه لنظر مشروع نزع ملكية العقارات التي تلتزم للمنافع العمومية وتطلبون حضور مندوب النظارة في هذه الجلسة الساعة الثالثة عربية وإن لم يحضر فالهيئة تباشر نظر المشروع المذكور حسب القانون .

وحيث إن حضرة نائب وكيل النظارة السابق إخطار سعادتكم بتعيينه مندوباً لذلك لم يزل في المرور بالنيل فقد عينا حضرة أحمد بك عزى وكيل إدارة أشغال مدينة المحروسة مندوباً من قبل النظارة للحضور في تلك الجلسة وهاهو قادم بهذا لسعادتكم من أجل ذلك أفندم .

﴿ المادة السادسة ﴾

أصحاب الأُملاك هم المكلفون بالتعويض على المستأجرين والمنتفعين وكل شخص غيرهم ممن يكون له حق ما في العقار المزروعة ملكيته ولا يجوز لهؤلاء المطالبة بما لهم من الحقوق إلا على الثمن الذي هو قيمة هذا العقار والمعارضة التي يقدمونها للمدير أو للمحافظ بعريضة بسيطة تقوم مقام الحجز بدون الاحتياج إلى تسجيلها .

حضرة محمود بك أبو حسين — هذه المادة جعلت مسئولية ثقيلة على صاحب الملك لمن يكون له على العقار أي منفعة ما وربما سوغت لصاحب المنفعة الاستئثار بكل ثمن العقار والمطالبة بزيادة عنه والذي أراه مع موافقة الهيئة هو حذف هذه المادة والاستعاضة عنها بمادة بالصورة الآتية : (العقارات المؤجرة أو التي عليها حق منفعة ما للغير يصير ثمنها عيناً بحسب ما تساوى وتقدير قيمة ما لصاحب المنفعة على حدته ولا يجوز لمن له حق المنفعة على العقار أن يطالب بشيء من التعويضات علاوة على ما تقدر له) .

سعادة أدهم باشا — أوافق على رأى حضرة محمود بك أبو حسين فقط يزداد بالمادة التي وضعها بعد جملة (وتقدير قيمة ما لصاحب المنفعة) هذه العبارة (لغاية يوم نزع الملكية)

(استحسان عام)

تليت المواد ٧ و ٨ و ٩ وتقرر بالاتفاق بالموافقة عليها وهذه صورها :

﴿ المادة السابعة ﴾

يرسل المدير أو المحافظ في غضون الأربعة أيام التالية لتاريخ إعلان الأمر العالي إفادة إلى نائب المصلحة أو الشخص الذي طلب نزع الملكية وإلى الملاك ذوى الشأن يكافهم فيها الحضور أمامه في ميعاد قدره عشرة أيام على الأكثر للممارسة حياً على قيمة الثمن .

﴿ للمادة الثامنة ﴾

إذا لم تحصل معارضة بعد الاجتماع المنوّه عنه آنفاً خمسة عشر يوماً يدفع إلى الملاك (الذين تكون التسوية اللازمة قد عملت معهم) الثمن المستحق لهم بناء على شهادة يستحضرونها من قلم الرهنيات تدل على عدم وجود شيء من التسجيلات على العقار فإن حصلت معارضة أو وجدت تسجيلات فيودع المبلغ حينئذ في خزينة المحكمة الموجود في دائرتها العقار .

حضرة احمد بك الصوفاني — قد ذكر في هذه المادة بأن الأمر العالي

الذي يصدر بنزع الملكية يكون مشتملاً على بيان الأراضي أو الأبنية وأسماء ملاكها حسب الوارد في المكلفة أو عوايد الملك مع أن قرى الأرياف والكثير من البنادر ليس عليها عوايد ملك ولا واردة للمكلفة ولهذا الأسباب يجب أن تزداد فقرة على المادة تشتمل على ما يكون من هذا القبيل وتكون صورتها هكذا (أما العقارات الغير واردة بالمكلفة ولا بجرائد عوايد الأُملاك فتبين بالأمر العالي بأسماء واضعى اليد عليها وألقابهم ومحلات اقامتهم) .

(استحسان عام)

تليت المادتان الثالثة والرابعة ودارت عليهما المذاكرة وتقرر بالاتفاق بالموافقة عليهما وهاتان صورتاهما :

﴿ المادة الثالثة ﴾

لا يقتصر نزع الملكية على العقارات الضرورية فقط بل يجوز أيضاً نزع ملكية العقارات المجاورة لها كلها أو جزء منها إذا تراءى لزوم الاستيلاء عليها للتوصل تماماً إلى الغرض المقصود من المنفعة العمومية المطلوبة .

﴿ المادة الرابعة ﴾

البنائات المطلوب نزع ملكية جزء منها تشتري جميعها إذا طلب أربابها ذلك .

تليت المادة الخامسة وتقرر بالاتفاق بالموافقة عليها وقطع يزداد بها بعد كلمة (الملاك) هذه العبارة (أو واضعى اليد) وهذه صورة المادة الأصلية :

﴿ المادة الخامسة ﴾

ينشر الأمر العالي المتقدم ذكره في الجريدتين الرسميتين ويلصق في الحل المعد للإعلانات في المديرية أو المحافظة وفي المحكمة الابتدائية الموجودة في دائرتها العقارات المزروعة ملكيتها ثم يعان المدير أو المحافظ صورة هذا الأمر العالي إلى كل من الملاك المبينة أسماؤهم فيه إعلاناً إدارياً .

تليت المادة السادسة وهذه صورتها :

﴿ المادة التاسعة ﴾

يجرى المدير أو المحافظ عقيب هذا الاجتماع تحرير كشف بأسماء الملاك الذين تأخروا عن الحضور أو الذين لم يحصل الاتفاق معهم على الثمن وألقابهم ومحللات إقامتهم مبيناً فيه العقارات المنزوعة ملكيتها ضد أربابها ويرسله مشفوعاً بالأمر العالي وغيره من الأوراق إلى رئيس المحكمة .

تليت المادة العاشرة وهذه صورتها :

﴿ المادة العاشرة ﴾

يعين رئيس المحكمة في أثناء الأيام الثلاثة من تاريخ استلام ملف الأوراق (الدوميه) واحداً أو ثلاثة من أهل الخبرة بحسب أهمية المسألة لتقدير العقارات المبينة في الكشف للتقدم ذكره وينتخب أهل الخبرة المحكى عنهم بالأفضلية من أعيان المدينة أو الأقليم ويحدد ذلك الرئيس في أمر التعيين الميعاد الذي يجب على أهل الخبرة تقديم تقريرهم فيه ولا يجوز أن يتجاوز هذا الميعاد عشرة أيام .

سعادة حسن حلمي باشا — هذه المادة موافقة وأصدق عليها فقط ميعاد العشرة أيام يجعل خمسة عشر يوماً .

(استحسان عام) .

تليت المادة الحادية عشرة وتقرر بالاتفاق بالموافقة عليها وهذه صورتها :

﴿ المادة الحادية عشرة ﴾

لا تقبل أدنى معارضة ضد الأمر المذكور آتياً ومخلف أهل الخبرة اليمين أمام رئيس المحكمة ويعين في المحضر اليوم والساعة اللذان تبتدى فيها معاينة أهل الخبرة .

تليت المادة الثانية عشرة وهذه صورتها :

﴿ المادة الثانية عشرة ﴾

لا اقتضاء لإعلان الخصام بأمر التعيين ولا بمحضر تخليف اليمين

إنما على أهل الخبرة إخطارهم بإفادة موصى عليها بالبوستة (مسوكره) قبل الشروع في المعاينة ثلاثة أيام على الأقل حتى يتيسر لهم الحضور في محل الواقعة إذا أرادوا ذلك ويجب أن يرفق بالتقرير وصل البوستة عن كل إفادة ثم تراعى القواعد الأخرى المقررة لأعمال أهل الخبرة في قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية .

حضرة احمد بك أبو الفتوح — رأي أن الميعاد يجعل ستة أيام بدلا من ثلاثة وباقي المادة يبقى على أصله .

(استحسان عام) .

تليت المواد ١٣ و ١٤ و ١٥ وتقرر بالاتفاق بالموافقة عليها وهذه صورتها :

﴿ المادة الثالثة عشرة ﴾

يقدر ثمن العقار في حالة نزع ملكيته بأ كمله على حسب قيمته الحقيقية كما لو كان المقصود بيعه أما إذا كان نزع الملكية عن جزء منه فقط فالثمن يكون عن الفرق بين الثمن الحقيقي للعقار جميعه والثمن الحقيقي للجزء الباقي منه للمالك .

﴿ المادة الرابعة عشرة ﴾

إذا كانت قيمة الجزء الذي لم تنزع ملكيته من العقار ستزيد أو ستنقص بسبب إجراء أعمال المنفعة العمومية فيجب مراعاة هذه الزيادة أو النقص إنما المبلغ الذي يستنزل أو يضاف يجب أن لا يتجاوز مطلقا نصف القيمة التي تؤول إلى المالك بحسب أحكام المادة السابقة .

﴿ المادة الخامسة عشرة ﴾

لا يراعى مطلقا لتقدير الثمن زيادة القيمة التي تنأتى من إجراء الأعمال للجزء المنزوعة ملكيته من العقار ولا للأبنية والمغروسات أو التحسينات إذا اتضح أنها قد عملت بقصد الحصول على ثمن أزيد إنما يحق للمالك أن يزيل على نفقته خاصة للمهمات . وكل ما يمكن سلخه بدون الأضرار بالأعمال المتقضى إجراؤها وهذه الأبنية والمغروسات والتحسينات تعتبر أنها قد عملت للقصد المنوه عنه آتيا

بالاستيلاء على العقار المزوعة ملكيته بقرار تصدره عن ذلك .

تليت المادة التاسعة عشرة وهذه صورتها .

﴿ المادة التاسعة عشرة ﴾

يعلن إداريا القرار المتقدم ذكره إلى كل من أصحاب العقارات المزوعة ملكيتها مع إنداءهم بالتخلي عنها في ميعاد ثلاثة أيام ومتى انقضى هذا الميعاد يشرع بالاستيلاء عليها ولو باستعمال القوة إذا اقتضت الحال ولا يمكن أن يحول دون هذا الاستيلاء أدنى معارضة أو طلب استرداد أو غيره ومن كانت لهم حقوق على العقارات المزوعة ملكيتها فلا يجوز لهم المطالبة بها إلا على عن العقار نفسه عملاً بأحكام المادة السادسة من أمرنا هذا .

حضرة جاد بك مصطفى — رأي أن يحذف من هذه المادة من ابتداء (فلا يجوز لهم المطالبة بها إلى آخر المادة) حيث أنه متعلق بالمادة السادسة التي حصل تغييرها ويكتب بدل ما يحذف هذه العبارة (يراعى فيها ما تدون بالمادة السادسة) .

(استحسان عام) .

حضرة مصطفى بك منصور — رأي أن الميعاد المقرر في هذه المادة يكون خمسة عشر يوماً .

سعادة اسماعيل باشا محمد — الأوفق أن يكون الميعاد عشرة أيام فقط .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أُخذت وتقرر بالأغلبية رأي سعادة اسماعيل باشا محمد .

تليت المادة العشرون وتقرر بالاتفاق بموافقها فقط تحذف منها هذه الجملة (إقامة الدعوى على) ويكتب بدلا هذه العبارة (الطعن في) وهذه صورتها :

(بدون حاجة إلى إقامة رهان عن ذلك) إذا كان العمل قد حصل بعد نشر الأمر العالي لنزع الملكية في الجريدتين الرسميتين .

تليت المادة السادسة عشرة وهذه صورتها .

﴿ المادة السادسة عشرة ﴾

يقرر رئيس المحكمة المصاريف والأتعاب المستحقة لأهل الخبرة ويرسل التقرير مع ملف الأوراق (الدوسيه) إلى المدير أو المحافظ .

حضرة جاد بك مصطفى — يلزم أن يبين بهذه المادة الملزم بمصاريف أهل الخبرة .

حضرة حسن بك عاصم — مصاريف أهل الخبرة سيستبع فيها ما هو مقرر بقانون المرافعات .

حضرة جاد بك مصطفى — إذن تبقى المادة على أصلها .

(استحسان عام) .

تليت المادتان السابعة عشرة والثامنة عشرة وتقرر بالاتفاق الموافقة عليهما وهاتان صورتاهما .

﴿ المادة السابعة عشرة ﴾

بلغ حالا المصلحة أو الشخص الذي يكون قد طلب نزع الملكية بإرسال ذلك التقرير وعليه أن يودع الثمن الذي قدره أهل الخبرة في خزينة المحكمة أما المصاريف التي يستدعيها هذا الإيداع فتكون عليه خاصة في أية حال من الأحوال .

﴿ المادة الثامنة عشرة ﴾

تأمر نظارة الأشغال العمومية عند اطلاعها على شهادة إيداع الثمن

﴿ المادة العشرون ﴾

يجوز للأخصام (في غضون الثلاثين يوماً التي تبتدىء من اليوم الذي يقدم فيه أهل الخبرة تقريرهم) إقامة الدعوى على عمل أهل الخبرة بالصورة المعتادة أمام المحكمة الابتدائية متى انقضى هذا الميعاد يصبح عمل أهل الخبرة نهائياً .

تليت المادة الحادية والعشرون وتقرر بالاتفاق بالموافقة عليها فقط تعديل بعض الفاظها بأن يحذف منها هذه العبارة (إذا كانت الدعوى علي) ويكتب بدله (إذا كان الظن في) وبديل كلمة (أقيمت) كلمة (حصل) وهذه صورة المادة الأصلية .

﴿ المادة الحادية والعشرون ﴾

إذا كانت الدعوى على عمل أهل الخبرة قد أقيمت من واحد أو كثيرين من الملاك وليس من المصلحة أو الشخص الذي يكون قد طلب نزع الملكية فيجوز لهؤلاء الملاك سحب المبلغ المودع بالشروط المنوّه عنها في المادة الثامنة المار ذكرها بدون أن يخل ذلك بما لهم من الحقوق في الزيادة .

تليت المواد ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ و ٢٥ و ٢٦ وتقرر بالاتفاق بالموافقة عليها وهذه صورها .

﴿ المادة الثانية والعشرون ﴾

إذا تراءى لنظارة الأشغال العمومية ضرورة الاستيلاء على عقار ما بداعي المنفعة العمومية إستيلاء مؤقتاً فيكافئ المدير أو المحافظ بالاتفاق حياً مع صاحبه على شروط الاستيلاء فإن تعذر الاتفاق على ذلك يعين المدير أو المحافظ قيمة التعويض التي يقتضي دفعها ومدة الاستيلاء التي يجب أن لا تتجاوز السنتين فإن لم يقبل بذلك صاحب العقار فتودع القيمة في خزانة المحكمة ثم يقرر التعويض بحسب أحكام المادة التاسعة وما يليها من مواد أمرنا هذا وعند ما يتم إبداع المبلغ توضع اليد على العقار ولو باستعمال القوة إذا اقتضت الحال ولا يمكن لأدنى معارضة أن تحول دون هذا الاستيلاء ويجوز لصاحب العقار سحب المبلغ المودع بدون أن يخل ذلك بما له من الحقوق في الزيادة .

﴿ المادة الثالثة والعشرون ﴾

يجوز للمدير أو المحافظ في حالة حصول غرق أو قطع جسر من الجسور أو تخرب قنطرة من القناطر وفي جميع الأحوال الأخرى الضرورية أن يأمر بالاستيلاء المؤقت على العقارات اللازمة لإجراء أعمال الترميم أو الوقاية

ومحصل هذا الاستيلاء توا بعد أن يكون ذلك المدير أو المحافظ تحقق بواسطة مهندس الإقليم أو غيره من أهل الخبرة نوع العقارات ومشتملاتها وحالتها بدون الحاجة إلى إجراءات أخرى ثم يعين المدير أو المحافظ (في غضون الثلاثة الأيام التالية) مدة الاستيلاء مؤقتاً وقيمة التعويض المستحق لأصحاب العقارات وتراعى عند عدم القبول بهذا التعويض أحكام المادة السابقة .

﴿ المادة الرابعة والعشرون ﴾

يجوز امتداد مدة الاستيلاء للموقت المنوّه عنه في المادة ٢٢ والمادة ٢٣ إلى ما بعد السنتين لغاية ثلاث سنين بدفع تعويض يقدر على أساس التعويض الذي تعين أولاً وذلك بقرار يصدره المدير أو المحافظ إذا دعت المنفعة العمومية إلى هذا الامتداد أما إذا كان الاستيلاء لازماً لمدة تتجاوز الست سنين فيشرع في نزع الملكية إذا لم يحصل الاتفاق حياً .

﴿ المادة الخامسة والعشرون ﴾

يرد العقار الذي حصل الاستيلاء عليه مؤقتاً بالحالة نفسها التي كان عليها وقت أخذه وكل تلف يحصل فيه ينحول صاحبه الحق في تعويض عنه وإذا أصبح العقار بسبب التلف غير صالح للغرض الذي كان هو مخصص لأجله فتلتزم الحكومة بمشتراه ودفع القيمة التي كان يساويها وقت الاستيلاء .

﴿ المادة السادسة والعشرون ﴾

على أهل الخبرة كلما احتاج الأمر إلى تقدير التعويض المطلوب عن الاستيلاء المؤقت أن يحققوا أيضاً قيمة العقار ويبينوها في تقريرهم .

تليت المادة السابعة والعشرون وهذه صورتها :

﴿ المادة السابعة والعشرون ﴾

لا يجوز الاتفاق حياً في مسائل نزع ملكية العقارات الخاصة بالقصر والدين لا يحسنون التصرف أو المتغيين أو المحلات الدينية ولا يجوز في هذه الحالة للأوصياء والوكلاء أو النظائر استلام ثمن العقارات الذي قد قدره أهل الخبرة أو صدر به حكم إلا برخصة خصوصية من السلطة ذات الاختصاص أما إذا كان العقار وقفا لا يسوغ بيعه فيدفع ثمنه في خزانة مصلحة الأوقاف العمومية

تليت المادة الثامنة والعشرون وتقرر بالاتفاق بالموافقة عليها وهي ختام المشروع وهذه صورتها .

﴿ المادة الثامنة والعشرون ﴾

محرد دفع الثمن إلى الملاك المبينة أسماءهم في الأمر العالي بحسب أحكام المواد السابقة بعد إبراء تاما والمصلحة أو الشخص الذي يكون قد طلب نزع الملكية لا يطالب بعد ذلك بشيء ما وتبقى العقارات المنزوعة ملكيتها خالصة من التسجيلات على اختلاف أنواعها .

وتقرر أن الجلسة يحددها سعادة الرئيس عند وجود أشغال جديدة .

ثم إن سعادة الرئيس ختم الجلسة بقوله (ختمت الجلسة) والساعة السادسة عريية .

نمرة ١٥ امضا (حسين يسرى) ختم (على شريف)

إذا كان العقار المنزوعة ملكيته وفقاً لإسلامياً وإلا فيسلم إلى الجهة التابع لها الوقف لتخصيصه لشترى عقارات أخرى .

حضرة صوفاني بك — رأي أن يحذف من آخر هذه المادة العبارة التي أولها (لتخصيصه إلى آخر المادة) ويكتب بدله للأجراء فيه حسب الشريعة التابع إليها الوقف) .

ثم يزداد على المادة ققرة بهذه الصورة (بحيث أن محلات العبادة يبنى بدلها بقيمتها ما يقوم مقامها حسب الشريعة) .

سعادة صفوت باشا — رأي أن محلات العبادة لا تؤخذ مطلقاً للتمتعة العمومية .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أخذت وتقرر بالأغلبية رأي حضرة صوفاني بك .

مَجْلِسُ شُورَى الْقَوَانِينِ

محضر جلسة يوم الاثنين ١٦ صفر سنة ١٣١١ (٢٨ أغسطس سنة ١٨٩٣)

فتحت الجلسة الساعة الثالثة عريية تحت رئاسة سعادة على شريف باشا رئيس المجلس وحضور ٢٠ من حضرات الأعضاء وحضرة حسن بك عاصم مندوب نظارة الحقانية .

تلى محضر الجلسة الماضية فصدق عليه .

سعادة الرئيس — إن اللجنة التي تشكأت لفحص لائحة الرسوم الجديدة قد أتمت عملها وسعادة رئيسها قدم مكاتب مؤرخة ٢٤ أغسطس الحاضر ومعهما نسخة تشتمل على الأصل والتعديل فلتتل المكاتب المذكورة .

تليت وهذه صورتها :

إنه بناء على ما قرره هيئة المجلس بجلسته المنعقدة في يوم الاثنين ١٤ أغسطس سنة ١٨٩٣ من تشكيل لجنة مكونة منا ومن سعادة صفوت باشا وحضرات أحمد بك أباطه ومصطفى بك الطحان ومصطفى بك منصور أعضاء المجلس لنظر مشروع الأمر العالي والتعريف الجديدة للرسوم القضائية بالمحاكم الأهلية بحضور حضرة حسين بك عاصم مندوب نظارة الحقانية قد اجتمعت هذه اللجنة وعقدت خمس جلسات في أيام ١٩ و ٢٠ و ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ أغسطس الحاضر وتداولت في المشروعات السالف ذكرها بحضور حضرة الندوب المومى إليه وما قرره اللجنة في ذلك واضح بالصورة المرفقة بهذا الشاملة لأصل المشروعات ورأى اللجنة أقدم .

حضرة طلبه بك سعودى — لا يخفى على الهيئة أن هذا المشروع مهم جداً ويجب أن البحث فيه يكون بغاية التروى لأن الشكوى من فداحة الرسوم المقررة باللائحة الجارى العمل على مقتضاها قد عمت من الأهالى وعلى السنة الجرائد وهيئة مجلسنا كررت المكاتب للحكومة بقصد تخفيف تلك الرسوم .

وفضلاً عما ذكر فإن المذكورة المرفوعة من نظارة الحقانية مع مشروع

التعريف الجديدة تشهد بفعل الرسوم الواردة في اللائحة الجارى العمل عليها .

فلأجل أن تكون هيئة المجلس على معرفة تمكنها من تعديل المشروع المذكور بالحالة الموافقة يجب الإجراء كما يأتي .

أولاً — تأجيل النظر في المشروع إلى شهر أكتوبر القابل وطبعه هو وتعديل اللجنة وتوزيعه على حضرات الأعضاء .

ثانياً — طلب كشف من نظارة الحقانية بمتوسط الرسم الذى أصاب المائة الواحدة من مبالغ القضايا من كل نوع من الأنواع الواردة بالمشروع المذكور بحسب ترتيبها فيه ويكون هذا المتوسط عن سنة ١٨٩١ على حدته وبالنسبة عن سنة ١٨٩٢ وكذلك عن الستة الشهور الأولى من سنة ١٨٩٣ الحاضرة .

وبحضور الكشف المذكور جدير طبعه وتوزيعه على حضرات الأعضاء أيضاً كي يتسنى لهم درس المشروع في مدة انصراف المجلس وتقرير ما يترأى لحضراتهم في شهر الانعقاد القابل فإن محسن ذلك لدى الهيئة فلتقرره .

حضرة حسن بك عاصم — اللائحة الجديدة بسيطة ويمكن عرضها للمجلس في وقت قصير جداً لأنها بنيت على فكرة واحدة فتم عرضت هذه الفكرة يمكن السبر في نظرها بكل سهولة لا سيما وأن نصفها مأخوذ من اللائحة للتبعة .

أما الكشف المطلوب عن القضايا والرسوم بمدة سنتين ونصف فهذا يلزم لاستخراجه سنتان ونصف والنظارة قد عرفت هذه الصعوبة واستخرجت كشفاً عن الثلاثة الشهور الأولى من سنة ١٨٩٢ وها هو هذا الكشف موجود معي .

والظاهر أن طلب حضرة طلبه بك هو لأجل معرفة الغرض من

لما الكشف فيكون بالرسوم المتحصلة في سنة ١٨٩٢ ومتوسطاتها
حضرة محمود بك أبو حسين — أوافق على تأجيل نظر المشروع وطبعه
ونوزيعه والاكتفاء بالكشف الموجود مع حضرة مندوب نظارة الحفانية

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء

أخذت فكانت الأغلبية لحضرة طلبه بك سعودى .
حضرة أحمد بك الصوفانى — من المعلوم أن جناب خديونا الأعظم
أطال الله بقاءه موجه أفكاره السامية إلى ما فيه راحة الأهالي ورفاهيتهم في
ظل ساحته العلية الأمر الذى يوجب على كل من رأى طريقا للخير
والنفع أن يسلكه .

ولا يخفى على الهيئة أن ضريبة الأتبان قد أثقلت كاهل الأهالي
وصيرتهم في حالة الشكوى من قبلها وطال تشوقهم بفروع صبر لتخفيف أثقالها
عن عاتقهم .

وفي شهر ديسمبر سنة ١٨٩١ لما انعقدت الجمعية العمومية للنظر في
مشروع تقليل عدد فئات ضرائب الأتبان وتشرفت الجمعية بحضورها
الجناب الخديوى السابق صدر نطقه إذ ذاك بأن المشروع المذكور يسهل على
الحكومة عمل مشروع آخر لتخفيف الضرائب وأن هيئة الحكومة
ساعية في تحقيق هذا الأمر وسيبرز إلى حيز العمل وبناء على هذه البشري
قد قبلت الجمعية مشروع تقليل عدد فئات الضرائب بكل ارتياح اعتماداً على
النطق المشار إليه وكان الأمل أن يحصل الشروع في تحقيق هذا الأمر من
ذاك الوقت وصار الأهالي منتظرين من وقت إلى آخر للحصول على تلك
الفائدة لأن الضرائب الحالية كان وضعها في أوقات تقي محصولاتهم بها إذ
الأسعار كانت ضعف ما هي عليه الآن وزيادة .

ومع كون الحكومة لديها من المبالغ المتوفرة ما يمكنها أن تخفف به أثقال
هذه الضرائب فائناً ترى أن تلك المبالغ جار فتح أبواب لاستعمال بعضها فيها
ولست هذه الأبواب تذكر شيء في جانب أهمية تخفيف الضرائب .

أما إن قيل إن بعض تلك المبالغ يحتاج لأخذ رأى الدول فأظن أنه
لو طلب منها استعمال المبالغ المذكورة في تخفيف الضرائب عن أهالي البلاد لما
كان جوابها إلا بالإيجاب .

فلهذه الأسباب وما قدمته من أن جل آمال الحضرة الفخيمة الخديوية
هو تتم الأهالي بالراحة والرفاهية وأن حكومة عظمتة أحب ما عليها
ذلك أيضاً فأرجو مع موافقة الهيئة أن يكتب للحكومة بما سلف تذكراً
للوعد السابقة وبأمل تحقيقها ونحن من الداعين لجناب ولي نعمتنا
بطول البقاء .
(استحسان عام) .

الرسوم الواردة بالمشروع والفرق بينها وبين الرسوم الجارية تحصيلها وهذا
الأمر في إمكان تبيانه للهيئة بدون احتياج لطلب الكشف الذى أوردى
عنه حضرة لأن اللائحة الجديدة قد اشغلت الحكومة بوضعها من نحو
السنة بناء على طلب المجلس (شورى القوانين) وما رأته هي من نفسها حتى
صارت بالحالة التي هي عليها الآن من البساطة .

ولا يخفى على الهيئة أنه بعد نظر اللائحة بها ستنتظر في مجلس النظر
ويصدر عليها الأمر الكريم وتنشر وبعدها يلزم إعطاء التعليمات للاجراء
بموجبها والسير عليها في المدة الباقية من سنة ١٨٩٣ واستمرار الاجراء عليها
من ابتداء سنة ١٨٩٤ لغايتها ومتى إنتهت سنة ١٨٩٤ هنالك تعلم النتائج من السير
على موجبها وتنضج الفكرة التي وضعت لأجلها وخلاف ذلك فإن حضرات
أعضاء اللجنة التي تشكلت لفحصها قد عرفوا ماهى عليه ويمكنهم تعريف
الهيئة بأنها بسيطة وسهلة النظر

حضرة طلبه بك سعودى — إن تأجيل نظر اللائحة المذكورة
والاستحصال على الكشف الذى أوضحت عنه ليس فيه شيء من الصعوبة خصوصاً
لما يترتب على ذلك من التنوير أما القول بأن وضع الكشف بالصفة التي بينها
يلزم له سنتان ونصف فأظن أن ليس هناك صعوبة في وضعه ولا الاحتياج لمثل
هذه المدة أما من جهة أزوف الوقت على إصدار هذه اللائحة وما يلزم لها
من التعليمات في المدة الباقية من سنة ١٨٩٣ وظهور نتائجها في أواخر سنة ١٨٩٤
فأقول عن ذلك إن اللائحة المذكورة لم تأت لهذا المجلس بقصد نظرها به
وإصدارها للعمل بموجبها على قبول التجربة بل الفرض أن تكون قانوناً
متبعاً لتحصيل الرسوم على موجب

ولهذه الأسباب لازلت متمسكاً بطلبائى الأولى

حضرة أحمد بك الصوفانى — أوافق على رأى حضرة طلبه بك من جهة
تأجيل زيار اللائحة للانقضاء القابل وطبعها هي وتعديل اللجنة

أما طلب الكشف فبما أن حضرة مندوب الحفانية أوردى بصعوبة ذلك
وأنه مستعد لأن يعطى كلما يطلب منه من الاستعلامات في ذلك يكون لا إقتضاء
لطلب الكشف المذكور إذ ربما يترتب على طلبه فوائد زمن تضيع بسببه الثمرة
المقصودة من تخفيف الرسوم

حضرة حاد بك مصطفى — وأنا أوافق على رأى حضرة طلبه بك إنما
يكون الكشف عن مدة الثلاثة الشهور الأولى من السنة الحالية وبالكيفية
التي بينها حضرة

حضرة عبد الرحيم بك حمادى — أصدق على رأى حضرة طلبه بك من
جهة تأجيل نظر المشروع وطبعه وتوزيعه هو والتعديل

سعادة الرئيس — ورد تلقراف من حضرة أحمد بك أبو الفتوح بالاعتذار عن تخلفه عن جلسة هذا اليوم فليتل.

تلى وهذه صورته :

عندي عذر يمنعني عن الحضور بجلسته يوم الاثنين وسنحضر يوم الثلاثاء .

حضرة محمود بك أبو حسين — بما أن أشغال المجلس انتهت والقانون

النظامي يقضى بفض جلساته متى فرغ من الأشغال المعروضة عليه فإذا وافق لدى الهيئة صرف المجلس لفاية شهر سبتمبر القابل فليتقرر بذلك .

(استحسن عام) .

ثم إن سعادة الرئيس ختم الجلسة بقوله (ختمت الجلسة) والساعة الرابعة .

(على شريف)
ختم

(حسين يسرى)
امضاء

ثمرة ١٦

مَجْلِسُ شُورَى الْقَوَانِينِ

محضر جلسة يوم الاثنين ٢٩ ربيع أول سنة ١٣١١ (٩ أكتوبر سنة ١٨٩٣)

يبلغ عددها ٢١٤٥١ قضية وهذا العدد الغير القليل لو رغب تحرير كشف عن متوسط الرسم الذى أصاب المائة الواحدة من المبالغ المدعى بها فيه ففضلا عما في ذلك من الصعوبة والمشغولية الزائدة لأقلام كتاب المحاكم إذ أن معرفة ذلك نستدعى مراجعة جميع القضايا فإن تحريره لا يتأتى في زمن أقل من السنة وحيث إن حضرة مندوب الحقانية للنتدب بالمجلس يمكنه أن يقدم للهيئة كل ما تطلبه منه من الاستعلامات التى ترغب الوقوف عليها بواسطة الكشف المطلوب بناء عليه إقتضى ترقيمه لسعادتكم الأمل أنه مع الموافقة يكتفى بالبحث في المشروع بالاتحاد مع مندوب الحقانية والاستفهام منه عما يرى لزوم معرفته وطيه ورقة افندم .

حضرة حسن بك عاصم — أريد أن أبين للهيئة الكيفية الجارية العمل عليها الآن في تحصيل الرسوم بالمحاكم الأهلية والحالة التى سيكون العمل بموجبها بمقتضى اللائحة الجديدة فإن وافق ذلك لدى الهيئة فلتقرره وبعدها أقوم بشرح ما ذكر بمسألة وجيزة .

(إستحسان)

حضرة حسن بك عاصم — إن الحالة الجارية عليها العمل الآن تحتاج إلى عمليين الأول عمل مستخدعي المحاكم والثانى عمل صاحب الدعوى .

فأما عمل مستخدعي المحاكم هو الاشتغال بحساب الرسوم وتحصيلها وتلك الرسوم هى الستة الأنواع الآتية بينها :

رسوم الكتبة والمحضرين .

عوائد التهمة .

رسم التفرغ للعمل .

رسم نسبي .

فتحت الجلسة في الساعة الثالثة العربية تحت رئاسته سعادة على شريف باشا رئيس المجلس وحضور ٢٠ من حضرات الاعضاء وحضرة حسن بك عاصم مندوب نظارة الحقانية .

تلى محضر الجلسة الماضية فتصدق عليه .

سعادة الرئيس — إنه بحسب ماقررت الهيئة في شهر الانقضاء الماضى من لزوم طلب كشف من نظارة الحقانية بما يخص المائة الواحدة من متوسط الرسوم على مبالغ القضايا من كل نوع من الأنواع الواردة بمشروع لائحة الرسوم الجديدة بالمحاكم الأهلية بحسب ترتيبها فيه وأن يكون هذا المتوسط عن سنة ٩١ على حدته وبالمثل عن سنة ٩٢ وعن الستة الشهور الأولى من سنة ٩٣ الحاضرة قد كتب إلى نظارة الحقانية بما قررت الهيئة في هذا الشأن فوردت منها إفادة رقم ٧ سبتمبر سنة ٩٣ نمرة ١٨٩ وستتلى على حضراتكم للعلم بما فيها وتقرير ما يوافق نحو اللائحة المذكورة .

تليت الإفادة وهذه صورتها :

توضح بمكاتبة سعادتكم المؤرخة ٣٠ أغسطس سنة ٩٣ نمرة ٤ إنه بطرح مشروع التعريفة الجديدة للرسوم القضائية بالمحاكم الأهلية على هيئة المجلس فلاجل أن تكون الهيئة على معرفة تمكنها من تعديله بالحالة الموافقة قررت تأجيل نظره إلى شهر أكتوبر القابل ورغب تحرير كشف من نظارة الحقانية بمتوسط الرسم الذى أصاب المائة الواحدة من مبالغ القضايا من كل نوع من الأنواع الواردة بالمشروع المذكور بحسب ترتيبها فيه وأن يكون هذا المتوسط عن سنة ١٨٩١ على حدته وبالمثل عن سنة ٩٢ وعن الستة الشهور الأولى من السنة الحاضرة وإنه بحضور هذا الكشف يطبع ويوزع على حضرات الاعضاء حتى يتسنى لهم درس المشروع في مدة إنصراف المجلس وتقرير ما يروونه في شهر الانقضاء (أكتوبر) ونفيد سعادتكم أن القضايا المدنية التى تقدمت للمحاكم الأهلية إبتدائية وجزئية عن سنة ١٨٩١ يبلغ عددها ٢٠١٠١ قضية وفي سنة ٩٢

مصاريف إنتقال عمال المحاكم .

ولذلك يجب على الكتبة والمحضرين القيام بالأعمال الآتية :

أولاً — إلى نوع الورقة وفيها لأن الورق نحو ستة أنواع وكل نوع له فية مخصوصة .

ثانياً — إلى الدعوى إن كانت قيمتها أقل من ٢٥٠ قرش أو أزيد من ٢٥٠ قرش وأقل من ١٠٠٠ قرش أو أزيد من ألف قرش فإن كل نوع من هذه الأنواع له حساب مخصوص .

ثالثاً — إلى الدعوى إن كانت جزئية أو كلية وهل هي مرفوعة إلى محكمة ابتدائية جزئية كانت أو كلية أو إستئنافية .

رابعاً — إلى عوائد التبعة عند التسوية هل الورقة المراد تسويتها بما يلزم أخذ عوائد تمغة عليها أم لا وتلك العوائد من أى فية بالنسبة للمحكمة المرفوع إليها الدعوى .

خامساً — النظر إلى الدعوى إن كان عليها رسم تهرغ للعمل أم لا .

سادساً — النظر إلى الدعوى إن كان يستحق عليها عوائد نسبية أم لا وإن كان مستحقاً عليها عوائد نسبية فينظر إن كانت مرفوعة إلى محكمة جزئية أو كلية أو إستئنافية وهل الدعوى مبلغها ٢٥٠ قرش أو أزيد من هذا القدر إلى الألف قرش أو فوق الألف قرش .

سابعاً — النظر فيما إذا كانت الدعوى مبنية على حجج ومستندات ونحوه أم لا

ثامناً — النظر فيما إذا كان حصل إنتقال أعضاء المحاكم في شؤون الدعوى أم لا وإن كانت مصاريف الانتقال موافقة للأئمة إنتقال المستخدمين من عدمه

ولاشك في أن حضراتكم ترون أن هذا العمل جسيم جداً

ومن المعلوم أن اللائحة الجارية العمل عليها قد صدرت في سنة ١٨٨٨ وإني لا أرتاب إذا قلت بأنه لا يمكن لأى واحد من موظفي المحاكم أن يقول بأنه تمكن من معرفة هذه اللائحة بتمامها معرفة جيدة إذ أنه تسبب عن إرتباك مستخدمى المحاكم فيها صدور نحو المائة والخمسين منشوراً كلها تفسيرات للأئمة المذكورة وذلك مع وجود عمل بكثرة في المحاكم مرت عليهم فيها السنوات الكثيرة ومنهم عمال مخصوصون نظراً لارتباك

العمل بسبب تلك اللائحة وذلك بخلاف مشغولية صاحب الدعوى بين الكتبة والمحضرين وعدم معرفة ما يجب عليه أدائه من الرسوم في كل وقت وإلى كل جهة .

أما إذا صدرت اللائحة الموجود مشروعها أمام الهيئة الآن فيمكن لائنين من الكتبة أن يقوموا بعمل ثمانية أو عشرة من المشتغلين باللائحة الأصلية وكلما كان العمل بسيطاً بالنسبة للعمال كان بسيطاً بالنسبة لصاحب الدعوى وهذا لا شك فيه وفر كثير على الحكومة إذ أن الحكومة إذا احتاجت إلى شيء من الاموال فبالطبع لا تأخذه الامن الأهالي وإذا توفر لديها شيء فتتفقه في منفعتهم .

وهذا المشروع الجديد قد تقرر فيه أن الرسم يكون نسبياً حتى لا يحتاج الحال إلى النظر في قيمة ورقة ولا تفرغ للعمل ولا نحو ذلك بما ذكرناه آنفاً وربما أن قضية بعشرة جنيهات تتكلف على الحكومة خمسين جنيهاً ولا يكون دفع عليها غير الرسم النسبي ومن جهة أخرى فانه مفيد للأهالي فإن صاحب القضية ذات العشرة جنيهات سيكون عارفاً بأن على قضيته جنيهاً باعتبار المائة عشرة مثلاً وأنه غير مكلف بدفع خلافه مهما كانت مصاريف القضية على الحكومة .

والمشروع المذكور هو في غاية من السهولة بسبب جعل الرسم فيه نسبياً حتى إذا كان الكاتب مستجداً أو خارجاً من المدرسة حديثاً يمكنه أن يطلب الرسم النسبي بدون تعب .

وحيث أننا بينا لحضراتكم بأن الرسم تقرر في هذا المشروع نسبياً فنقول أنه توجد بعض القضايا التي يتعذر تقدير قيمة لها وأيضاً القضايا الجنائية فإنها ليست ذات قيمة ولهذين التبيين قد أبقينا بالمشروع الجديد رسماً مقرباً يؤخذ في مثل هاتين الحالتين ولكن صار وضعه بطريقة أبسط مما كانت عليه اللائحة المتبعة الآن إذ قد تقدر هذا الرسم المقرر على الورقة بدون تعدد فيات وأنواع الأوراق كما كان قبلاً بحيث صار يسهل معرفته بدون النظر إلى عوائد تمغة ولا خلافها من الأشياء المعطلة لكتبة المحاكم وإرتباكهم .

قد نظرتم حضراتكم أن الرسوم النسيية التي تقرر في المشروع الجديد فرض أخذها كاملة في بعض القضايا وأن يؤخذ بقدر النصف فقط في البعض بل وبقدر الربع في بعض أنواعها فأعرض لحضراتكم أن ذلك بني على أهمية القضية ومشغولية المحاكم فيها لأن القضية إذا كانت محتصة بحق فيه نزاع فيكون الرسم فيها كاملاً أما إذا كان الحق الأصلي ليس فيه نزاع فيكون الرسم أقل كقسمة الاموال المشتركة .

قررت الهيئة في الانعقاد الماضي بطلبه من نظارة الحفانية بما أصاب المائة الواحدة من رسوم القضايا المدنية الواردة أنواعها بالمشروع الجديد ما كان إلا لأجل المقارنة ما بين ما كان جارياً أخذه وما بين الرسوم النسبية التي تقدرت في هذا المشروع ومعرفة القائمة التي تعود على الأهالي وعلى الحكومة من المشروع المذكور ولكن قد جاء في إفادة الحفانية إن هذا الكشف يلزم لاستخراجه مدة سنة مع أن القضايا محصورة وإيراداتها جارية تواريخها في ميزانية الحكومة سنوياً وكان الأمل أن نظارة الحفانية ترسل هذا الكشف

وفضلاً عما ذكر فإنه يؤخذ من أقوال حضرة مندوب نظارة الحفانية أن المشروع الجديد لا يترتب عليه نقص في إيرادات المحاكم ومن يأخذ على نفسه قولاً مثل هذا لابد أن يكون قد إخطأ للزيادة

نعم إنني لا أنكر على حضرته أن الأئحة الجارية العمل عليها حاصل بسببها مشغولية زائدة لعمل المحاكم ولو صدرت الأئحة الجديدة لترتب عليها كما قال تقليل العمل والعمل ولكن ليس هذا فقط هو الغرض بل القصد هو تخفيف الرسوم الفادحة الجارية أداؤها من طرف الأهالي لأنها ثقيلة عليهم ومن عدم ورود الكشف أظن بأن المقارنة بين الرسوم القديمة والرسوم الجديدة لا تيسر بحالة الضبط

وبما أنه لا يمكن لحضرة مندوب الحفانية أن يبين لنا إلا ما أصاب المائة في مدة الثلاثة الشهور التي كان عرض على الهيئة في الانعقاد الماضي بأنه تحصل على حسابها فنطلب من حضرته أن يبين لنا ما أصاب المائة من الرسوم في القضايا التي من عشرة جنيهات إلى مائة جنيه حتى تروى الهيئة وتقرر ما تستحسنه في هذا الأمر

حضرة مندوب الحفانية — إني مستعد لبيان الرسوم التي طلب بيانها حضرة طلبه بك سعودي إعلماً يكون ذلك عند ما نصل إلى المادة الثالثة من المشروع حيث إنها تشتمل على الرسوم الجديدة ويمكن المقارنة إذ ذاك بينها وبين ما سألني به بحسب الطلب

سعادة سليمان أباطه باشا — إذن لا بأس من البدء في تلاوة المشروع ومتى وصلنا إلى المادة الثالثة يقوم حضرة المندوب بما وعد به

سعادة إسماعيل صفوت باشا — تقدم أن المجلس طلب من الحكومة مراراً تعديل لائحة بيت المال ولائحة رسوم المحاكم ولبس الغرض من ذلك إلا تخفيف الرسوم عن الأهالي ومشروع لائحة رسوم المحاكم الذي ورد الآن ليس فيه تخفيف بل فيه زيادة وغاية ما قيل من حصر مندوب الحفانية بطريق الأجمال أن الرسوم الواردة بهذا المشروع ليس فيها نقص عن المقرر بالميزانية وإذن فأرى أن الكلام سيكون بلا فائدة إذا أصررت الحكومة على مشروعها

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء

وعند الوصول إلى مواد المشروع المستعملة على هذه الأحوال هنالك أبن للهيئة تفصيلات ذلك إن رأت لزوماً له .

وحيث فرغنا من الكلام على ما ذكر فبين للهيئة الأسباب التي أوجبت تقدير فيات الرسوم النسبية الواردة في المشروع الجديد وهي أن الحالة المتبعة هو أن القضية الكبيرة يمكن أن يؤخذ عليها من الرسم والمصاريف عشرة جنيهات مثل القضية الصغيرة التي قيمتها عشرة جنيهات كان صاحب القضية الصغيرة يؤدي قيمتها رسومات ومصاريف .

وبما أن رسوم المحاكم هي أشبه بضريبة فكلما كانت الضريبة بنسبة الشيء الذي وضعت عليه كانت أعدل حتى أننا لو أخذنا من صاحب العشرة الجنيهات جنيهاً ومن صاحب المائة الجنيه جنيهاً لكان هذا العمل ظالماً .

ولذلك وكون القضية الكبيرة لا تكاف المحاكم زيادة عن القضية الصغيرة إلا تبعاً قليلاً قد إفتكرت الحكومة في هذه المسئلة فرأت أنه وإن كانت القضية الكبيرة لا يلزم لها تبع كبير زيادة عن القضية الصغيرة إلا أن المحاكم تسببت في حصول صاحبها على مبلغ جسيم كالف جنيه مثلاً أعني على منفعة كبيرة وكذلك لو أخذنا على مبالغ القضايا الكبيرة رسومها بنسبة مبالغها باعتبار ما فرض على القضايا الصغيرة لكان ما يدفعه صاحب القضية الكبيرة جسيماً أي عبارة عن عشر ماله تقريباً وذلك ما أوجب إلى التقريب بين حالتي القضايا الكبيرة والصغيرة بمعنى أننا فرضنا على صاحب قضية ذات العشرة الجنيهات أن يدفع عشرة في المائة وعلى صاحب القضية ذات المائة الجنيه أن يدفع خمسة في المائة وعلى صاحب القضية ذات الألف الجنيه ثلاثة في المائة مثلاً .

وإذا نظرت حضراتكم بصفتكم نواب الأمة أو إذا نظرت الحكومة فيتضح أن الحكومة عليها مصاريف كبيرة وأن غاية ما يمكنها هو أن تحسن في استعمال ما هو مقرر من المصروفات اللازمة للأعمال الأمر الذي اضطرها أن تقول لصاحب القضية الكبيرة أنت من ذوى البسرة فساعد أخاك أو زميلك صاحب القضية الصغيرة وأرفق به حتى بذلك لا ينقص مدخول المحاكم البالغ تسعون ألف جنيه .

ولا يخفى على حضراتكم أن الحكومة مركبة من أفراد من الأمة وأحب ما عليها أن تخفف عن الأهالي كما خففت الضرائب في بعض جهات قبل فتي أمكنها أن تخفف رسوم المحاكم من ١٠ إلى ٥ مثلاً فانها لا تتأخر وما لا يمكنها إجراؤه الآن فتبقيه إلى سنة أو سنتين حتى تنظر فيه

وبما إنني قد فرغت مما أحببت أن أعرضه على الهيئة فصار الرأي لها في نظر المشروع

حضرة طلبه بك سعودي — إن الغرض من الكشف الذي كانت

أُخذت وتقرر بالأغلبية رأى سعادة سليمان أباظه باشا.

تلى مشروع الأمر العالى وتعديل اللجنة الذى أدخلته على المادة الأولى منه وتقرر بالاتفاق بقاءه على أصله وإضافة تعديل اللجنة على المادة الأولى المذكورة وهذه صورة ذلك .

الأصل

مشروع أمر عال

نحن خديو مصر

بناء على ما عرضه عليا باظر الحقانية وموافقة رأى مجلس النظار وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين .

أمرنا بما هو آت

﴿ المادة الأولى ﴾

تعريف الرسوم القضائية فى المحاكم الأهلية الرقعة بأمرنا هذا المشتملة على تسع وخمسين مادة يعمل بمقتضاها فيما يتعلق بالدعاوى التى ترفع إلى محاكم أول درجة أو إلى محاكم ثانى درجة من بعد نشرها فى الجرائد الرسمية بثلاثين يوماً .

والمسائل الفرعية التى تنشأ من الدعاوى والمرافعات والبيع التى تحصل عقب المزايمة على الثمن الذى رسا به المزاد الأول أو عقب إعادة بيع العقار بالمزايمة على ذمة الراى عليه المزاد الأول تعتبر أنها متممة للدعوى الأصلية .

﴿ المادة الثانية ﴾

قد ألغى ما يأتى :

أولاً — المواد ٥٤ و ٥٥ و ٥٦ و ٥٧ و ٥٨ و ٥٩ و ٦٠ و ٦٢ و ٦٣ من الأمر العالى الصادر فى ١٧ ربيع الآخر سنة ١٣٠١ (و ١٤ فبراير سنة ١٨٨٤) المشتمل على لائحة الاجراءات الداخلية بالمحاكم الأهلية .

ثانياً — الأمر العالى الصادر فى ٨ ربيع الثانى سنة ١٣٠٦ (١١ ديسمبر سنة ١٨٨٨) .

ثالثاً — الأمر العالى الصادر فى ٢٨ ذى الحجة سنة ١٣٠٦ (٢٥ أغسطس سنة ١٨٨٩) .

التعديل

المقدمة على أصلها .

﴿ المادة الأولى ﴾

زيد عليها العبارة الآتية :
أعنى أن جميع ما هو مذكور بالفقرة الثانية من هذه المادة إذا كانت الدعاوى رفعت قبل صدور هذه التعريفه فيه فلا تسري عليها أحكامها بل تبقى سارية عليه أحكام لائحة الرسوم القديمة .

﴿ المادة الثانية ﴾

على أصلها .

رابعاً — أمرنا الصادر في ١٢ ذي القعدة سنة ١٣٠٩ (٦ يونيو سنة ١٨٩٢).

خامساً — أمرنا الصادر في ٢٨ ذي القعدة سنة ١٣٠٩ (٢٣ يونيو سنة ١٨٩٢).

سادساً — كلما كان مخالفاً لأمرنا هذا .

﴿ المادة الثالثة ﴾

على ناظر حقانية حكومتنا تنفيذ أمرنا هذا .

﴿ المادة الثالثة ﴾

على أصلها .

تليت المادة الأولى من تعريفه لائحة الرسوم التي أقرتها اللجنة على أصلها وتقرر بالاتفاق الموافقة عليها وهذه صورتها .

﴿ المادة الأولى ﴾

يؤخذ رسم نسبي فقط على المواد الدينية والمواد التجارية بدلا عما هو مقرر الآن من الرسوم على الترخية وعلى أعمال الكتبة والمحضرين .

تليت مقدمة المادة الثانية والفقرتان الأولى والثانية منها وتقرر بالاتفاق موافقة اللجنة في بقاء ذلك على أصله وهذه صورته :

﴿ المادة الثانية ﴾

يؤخذ الرسم النسبي على ما يأتي :

أولاً — على توزيع أموال الدين على دائنيه بحسب درجاتهم أو قسمتها بينهم قسمة غرما . وبحسب الرسم في هذه الحالة باعتبار مجموع المبالغ التي توزع أو تقسم .

ثانياً — على مرسى مزاد العقارات باعتبار الثمن الذي رسا به للزاد .

تليت الفقرة الثالثة من المادة الثانية التي أقرتها اللجنة وهذه صورتها :

ثالثاً — على طلب القسمة بين الشركاء باعتبار صافي المبلغ الذي يلزم تقسيمه وإذا كان من ضمنه ثمن عقارات يحصل عليه الرسم المقرر على مرسى المزاد فلا يؤخذ على قيمة هذا الثمن رسم طلب القسمة بل تطرح عند تسوية الرسوم من المبلغ اللازم تقسيمه .

سعادة اسماعيل باشا محمد — رأي أن لا تؤخذ الرسوم على الأنواع الواردة في هذه الفقرة إلا على ما يباع منها .

(استحسن عام) .

تليت الفقرة الرابعة من المادة المذكورة التي أقرتها اللجنة .

وهذه صورتها :

رابعا — على وضع أمر التنفيذ على أحكام المحكمين باعتبار المبالغ المحكوم بها والفوائد التي تستحق عليها لغاية يوم صدور الأمر .

حضرة حسين بك عابدين — رأي أن يحذف من هذه الفقرة من ابتداء (والفوائد إلى آخر الفقرة) .

(استحسان)

تليت الفقرة الخامسة التي أقرتها اللجنة على حالها وتقرر بالاتفاق الموافقة عليها وهذه صورها :

خامساً — على تنفيذ الأحكام والعقود بالطرق القهرية باعتبار القيمة التي يطلب التنفيذ من أجلها .

تليت الفقرة السادسة التي أقرتها اللجنة على أصلها وتقرر بالاتفاق أن يحذف منها الجملة الآتية وهي (والفوائد المستحقة عليها) وهذه صورة الفقرة المذكورة

سادساً — على كافة الطلبات الأخرى باعتبار القيمة المطلوبة والفوائد للمستحقة عليها .

سعادة الرئيس — حيث إنه سيبدأ بتلاوة المادة الثالثة والذاكرة فيها فنطلب من حضرة مندوب الحاقانية أن يبين للهيئة البيانات التي وعد بها .

حضرة مندوب الحاقانية — إن الذي أصاب المائة الواحدة من القضايا على مقتضى اللائحة الجاري العمل عليها من الرسوم هو حسب ما يأتي :

٢٦ في المائة على القضايا التي لغاية عشرة جنيهات .

٢٠ في المائة على القضايا التي لغاية عشرين جنيهاً .

١٥ في المائة على القضايا التي لغاية ثلاثين جنيهاً .

١٠ في المائة على القضايا التي لغاية خمسين جنيهاً .

٩ وكسور في المائة على القضايا التي لغاية مائة جنيه .

٥ في المائة على القضايا التي لغاية مائتي جنيه .

٤ في المائة على القضايا التي من بعد المائتي جنيه إلى الثلاثمائة .

٤ في المائة على القضايا التي من بعد الثلاثمائة جنيه إلى الأربعمائة .

وما فوق ذلك مختلف ما بين اثنين وثلاثة في المائة .

سعادة الرئيس — إذا تلى المادة الثالثة المذكورة .

تليت المادة الثالثة وما أدخلته اللجنة عليها من التعديل وهذه صورة ذلك :

الأصل .

التعديل .

﴿ المادة الثالثة ﴾

﴿ المادة الثالثة ﴾

يؤخذ الرسم النسبي كما يأتي :

المقدمة على أصلها .

أولاً — باعتبار اثني عشر على كل مائة قرش من العشرة جنيهات الأولى

أولاً — على أصلها .

ثانياً — باعتبار عشرة على كل مائة قرش من الأربعين جنيهه التي تلي العشرة الأولى .

ثانياً — باعتبار خمسة على كل مائة قرش من الأربعين جنيهه التي تلي العشرة الأولى .

ثالثاً — باعتبار ثمانية على كل مائة قرش من الخمسين جنيهه التالية لخمسين جنيهه المبينة آنفاً .

ثالثاً — باعتبار أربعة على كل مائة قرش من الخمسين جنيهه التالية لخمسين جنيهه المبينة آنفاً .

<p>رابعا — باعتبار ستة على كل مائة قرش من المائة جنيه التالية للمائة جنيه التي سبق بيانها.</p> <p>خامسا — باعتبار اربعة على كل مائة مما زاد على ذلك.</p>	<p>رابعا — باعتبار ستة على كل مائة قرش من المائة جنيه التالية للمائة جنيه التي سبق بيانها.</p> <p>خامسا — باعتبار اربعة على كل مائة مما زاد على ذلك.</p>
--	--

حضرة عوض بك سعد الله — رأيي أن يجعل الرسم المقرر بالفقرة الأولى من المادة باعتبار عشرة في المائة بدلا من اثني عشر .

حضرة ابراهيم بك الغمراوي — حيث إن الدعاوى المرفوعة بعشرة جنيهات فمادون لها تعلق بالفقراء كثيرا واللجنة قصرت التخفيض على ماعداها فأرى تخفيضها أيضا لحد ثمانية في المائة فإن نفع ذلك مزدوج بين الأهالي والحكومة لما في ذلك من الرغبة على الاقدام على رفع الدعاوى كما لا يخفى .

حضرة عبد الرحيم بك حمادى — وأنا رأيي أن يكون خمسة في المائة .

حضرة أحمد بك مرزوق — رأيي بقاء الفقرة على حثلها إنما يفرض فيها أن الرسوم تنقص بقدر خمسة وعشرين في المائة إذا كان الشيء المتنازع فيه في نفس البلد التي بها مركز المحكمة ويصير إدخال هذا التعديل في باقي فقرات المادة أيضا .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أخذت فتساوت ما بين عشرة في المائة وثمانية في المائة وسعادة الرئيس رجح رأي القائلين بعشرة في المائة .

حضرة عوض بك سعد الله — رأيي إن الرسوم التي بالفقرة الثانية من المادة تجعل سبعة ونصفا .

حضرة أحمد بك ابو الفتوح — وأنا رأيي أن تكون ثمانية .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء :

أخذت وتقرر بالأغلبية الموافقة على ما قرره اللجنة .

حضرة عوض بك سعد الله — رأيي أن الرسوم الواردة بالفقرة الثالثة تجعل ستة في المائة والواردة في الفقرة الرابعة تجعل أربعة ونصفا والتي بالفقرة الخامسة تكون ثلاثة .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء :

أخذت وتقرر بالأغلبية الموافقة على رأي اللجنة في ذلك .

تليت المادة الرابعة التي أقرتها اللجنة على أصلها وهذه صورتها :

﴿ المادة الرابعة ﴾

تنقص الرسوم المقررة في المادة السابقة بقدر خمسين من كل مائة عنها فيما بآى .

أولا — في طلب القسمة بين الشركاء :

ثانيا — في التوزيع والقسمة بين الدائنين .

ثالثا — في الصلح على يد المحكمة متى ثبت ذلك بمقتضى محضر محرر قبل انتهاء المرافعة بشرط ألا يكون قد صدر حكم تهديدى في الدعوى .

رابعا - في الأوامر التي تصدر لتنفيذ أحكام المحكمين .

وتنقص تلك الرسوم بقدر خمسة وسبعين من كل مائة منها فيما يأتي .

أولا - في المعارضة في الأحكام التي تصدر في غيبة بعض الأخصام من المحكمة الابتدائية أو من محكمة الاستئناف .

ثانيا - في تنفيذ الأحكام والمقود بالطرق القهرية والدعاوي التي تتعلق بفك والمساكن الفرعية التي تنشأ عن هذه الدعاوي .

ثالثا - في الرجوع إلى الدعوى بعد شطبها أو بعد الحكم بطلان ورقة التكليف بالحضور .

حضرة أحمد بك مرزوق - رأيي تنقيص خمسة وعشرين في المائة من الرسوم الواردة في هذه المادة للقضايا المختصة بنزاع في شيء يكون في نفس البلد التي بها مركز المحكمة .

حضرة أحمد بك الصوفاني - أنا أصدق على أصل المادة .

سعادة الرئيس - تؤخذ الآراء .

أخذت وتقرر بالأغلبية رأي حضرة صوفاني بك .

تليت المواد الخامسة والسادسة والسابعة والثامنة التي أقرتها اللجنة على أصلها .

وتقرر بالاتفاق الموافقة عليها وهذه صورها :

﴿ المادة الخامسة ﴾

يؤخذ على استئناف الأحكام أو التماس إعادة النظر فيها رسم كالرسم المقرر في أول درجة ولو كان الحكم المستأنف صادرا في مسألة فرعية .

﴿ المادة السادسة ﴾

لا يؤخذ في أي حال من الأحوال رسم أقل من عشرة قروش إذا كان المدعى عليه مقيا في البلد الموجود فيها مركز المحكمة ولا أقل من عشرين قرشاً إذا كان مقيا خارجاً عنها .

﴿ المادة السابعة ﴾

إذا لم تبين قيمة المدعى به في الطلب وجب على المدعى أن يبينها في ورقة أخرى يوقع عليها وإذا امتنع عن ذلك ساع للكاتب أو المحضر على حسب الأحوال أن يقدر تلك القيمة بنفسه ويطلب الرسم باعتبار ما قدره ومع ذلك يجوز في كل الأحوال لكل من المدعى والكاتب أو المحضر أن يطلب التقدير بمعرفة أهل خبرة بشرط أن يتحصل الكاتب أو المحضر على الإذن بذلك من النيابة العمومية .

﴿ المادة الثامنة ﴾

تلتزم الحكومة بمصاريف أهل الخبرة إذا كانت القيمة التي قدرها مساوية لما عينه المدعى أو أقل منه .

تليت المادة التاسعة التي أقرتها اللجنة على أصلها وهذه صورتها .

﴿ المادة التاسعة ﴾

يعين واحد فقط من أهل الخبرة لتقدير قيمة المدعى به ويكون تعيينه على حسب الأحوال بمعرفة قاضي الأمور الجزئية أو رئيس المحكمة المرفوعة إليها الدعوى سواء كانت محكمة ابتدائية أو محكمة الاستئناف بغير سماع أقوال أولى الشأن .

ويعين القاضي أو رئيس المحكمة الميعاد الذي يحصل فيه التقدير ويقدم فيه التقرير إليه ويجوز عند الاقتضاء امتداد هذا الميعاد .

ولا يجوز التظلم من التقدير المذكور بأي طريق من الطرق .

حضرة حسين بك عابدين — رأي أن يكون تعيين أهل الخبرة برضاء ذوي الشأن .

سعادة صفوت باشا — وأنا رأي أن يكون تعيين أهل الخبرة بمواجهة ذوي الشأن .

سعادة إسماعيل باشا محمد — وأنا رأي التجوز لدوى الشأن بالطعن في قرار أهل الخبرة .

حضرة غمراوي بك — وأنا رأي أن يكون تعيين أهل الخبرة بعد سماع أقوال ذوي الشأن .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أُخذت وتقررت بالأغلبية الموافقة على بقاء المادة على أصلها .

تليت المادة العاشرة التي أقرتها اللجنة على أصلها وتقرر بالاتفاق الموافقة عليها وهذه صورتها :

﴿ المادة العاشرة ﴾

يجوز لدى الشأن قبل انتهاء التقدير بمعرفة أهل الخبرة أن يتفق مع الكاتب أو المحضر على تقدير قيمة المدعى به بشرط التصديق على هذا الاتفاق من النيابة العمومية .

تليت المادة الحادية عشرة التي أقرتها اللجنة على أصلها وهذه صورتها :

﴿ المادة الحادية عشرة ﴾

إذا طلب أحد الخصام صورة ورقة أو شهادة وجب عليه أن يدفع الرسم المقرر في المادة الآتية :

حضرة أحمد بك مرزوق — رأي أن يزداد في هذه المادة بعد كلمة (صورة) الجملة الآتية (أو ملخص) .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أُخذت وتقرر بالأغلبية للموافقة على أصل المادة .

تليت المادة (١٢) وما أدخلته اللجنة عليها من التعديل وهذه صورة ذلك .

الأصل

﴿ المادة الثانية عشرة ﴾

إذا كان المدعى به بما لا يقبل تقدير قيمة له فيؤخذ بدلا عن الرسم النسبي رسم مقرر على كل ورقة من أوراق الكتبة والمحضرين من الأصل والصورة باعتبار عشرة قروش أو عشرين قرشا أو ثلاثين قرشا على حسب المحكمة المرفوعة اليها الدعوى أن كانت من محاكم الأمور الجزئية أو من المحاكم الابتدائية أو محكمة الاستئناف .

وإذا كان مالا يقبل تقدير قيمة له بعض المدعى به دون البعض الآخر فيؤخذ رسم نسبي على ما يمكن تقدير قيمته خلاف الرسم المقرر في الفقرة الأولى من هذه المادة .

ويؤخذ رسم في المواد الجنائية باعتبار خمسة قروش أو عشرة قروش وخمسة عشر قرشا على كل ورقة على حسب نوع الدعوى المرفوعة ان كانت مخالفة أو جنحة أو جناية .

إذا كانت الورقة التي طلب من الكاتب تحريرها أو طلب من المحضر إعلانها لا تتعلق بأي دعوى كانت فيكون الرسم باعتبار ثلاثين قرشا عن كل ورقة .

الرسم المقرر في هذه المادة يشمل رسم التبعة .

التعديل

﴿ المادة الثانية عشرة ﴾

على أصلها وأن يزداد على الفقرة الأخيرة منها ما يأتي (وجميع الصاريف)

حضرة أحمد بك مرزوق — قد ذكر بالفقرة الرابعة من هذه المادة أنه اذا طلب أحد صورة ورقة غير متعلقة بدعوى من الكاتب أو طلب من المحضر إعلانها فيكون الرسم باعتبار ثلاثين قرشا عن كل ورقة وهذا المبلغ جسيم في بعض الأحوال لأنه إذا أراد شخص إيداع مبلغ قليل في خزانة المحكمة على ذمة أي شخص وأراد إعلان من أودع المبلغ على ذمته ولا تكون هناك دعوى بخصوص هذا المبلغ فيطلب ممن أودع علاوة على رسم الإيداع رسم الصورة ورسم الإعلان باعتبار ثلاثين قرشا عن كل ورقة وربما كان المبلغ للودع أقل من تلك الرسوم فلاجل منع هذا الغدر ممن يريدون إجراء عمل من هذا القبيل وعدم حرمان ذوي الحقوق من التمتع بحقوقهم التي منحها لهم القانون أرى أن رسم صورة الورقة الغير متعلقة بدعوى يكون عشرة قروش وأن لا يؤخذ رسم على محاضر إيداع المبالغ التي لحد مائتين وخمسين قرشا وباقي المادة يبقى على أصله مع إضافة اللجنة .

حضرة أحمد بك الصوفاني — حيث أن الوقت أرف فع للواقعة يصير تأجيل المذاكرة في المادة الثانية عشرة وما بعدها الى جلسة أخرى .

(استحسنات) .

وتقرر أن الجلسة تكون يوم غد الساعة الثالثة عرية .

سماعة الرئيس — حيث ورد من بعض حضرات الأعضاء عدة اعتراضات فلتتل بحسب ترتيب ورودها .

تليت وهذه صورها .

تذكرة من حضرة جاد بك مصطفى مؤرخة ٣٠ سبتمبر سنة ١٨٩٣

بحال حضوري إلى مصر في هذا اليوم لوجودي بجلسة باكر كأمر سعادتك حصل لي عيا فبمنه تعالى عند حصول الشفاء أحضر ولزم تحريره لسعادتك بأمل قبول اعتذارى أفندم .

تذكرة من سعادة ابراهيم آدم باشا في تاريخه

للمناسبة الرمد الذي اعترانا من منذ خمسة عشر يوما لايمكننا الحضور الى المجلس في أول أكتوبر سنة ١٨٩٣ فاقضى ترقيعه لمطوفتكم أيضا للعذر أفندم .

تذكرة من حضرة مصطفى بك خليفه مؤرخة ٢ أكتوبر سنة ١٨٩٣

أتشرف بإحاطة علم سعادتك أن حالة صحتي لا تسمح لي بالحضور إلى المجلس الآن فأرجو إخطار هيئة المجلس بذلك وإن شاء الله عند ما تتحسن صحتي أحضر للمجلس أفندم .

تذكرة من حضرة أحمد بك أباطه مؤرخه ٨ ربيع أول سنة ١٣١١

بما أنه حصل لنا عيا والآن لم يتم شفاؤنا فبمنه تعالى عند حصول الشفاء نحضر أفندم .

تلغراف من سعادة شواربي باشا تاريخه ٣ أكتوبر سنة ١٨٩٣

عندنا عنر ثمانية أيام ونحضر للمجلس .

تذكرة من حضرة مصطفى بك منصور

بجلسة القضاء باسنا التي ستعقد في ١٧ أكتوبر سنة ١٨٩٣ أعلننا بالحضور فيها بصفتنا ضامين في دعوى مقامة ضد مستأجر أطيان منا ولذلك يتعذر حضورنا للمجلس في أول انعقاده فأرجو قبول معذرتي وبمنه تعالى سنحضر للمجلس في ١٢ الشهر أفندم .

تذكرة من حضرة حسن بك مدكور مؤرخة ١٥ أكتوبر سنة ١٨٩٣

إنني في يوم السبت القابل متوجه لثغر الإسكندرية لأشغال ضرورية ولذلك غير متيسر لي الحضور للمجلس فإلزم تحريره لسعادتك للإحاطة .

ثم إن سعادة الرئيس ختم الجلسة بقوله (ختمت الجلسة) والساعة السادسة والدقيقة الخمسة والأربعين ما

نمرة ١٧ امضاء (حسين يسرى) ختم (على شريف)

مَجْلِسُ شُورَى الْقَوَانِينِ

محضر جلسة يوم الأربعاء أول ربيع الثاني سنة ١٣١١ (١١ أكتوبر سنة ١٨٩٣)

فتحت الجلسة في الساعة الرابعة عريية تحت رئاسة سعادة على شريف باشا رئيس المجلس وحضور ^{٥٠} من حضرات الأعضاء وحضرة حسن بك عامم مندوب نظارة الحفانية .
تلى محضر الجلسة الماضية فتصدق عليه .

سعادة الرئيس — حيث إنه انتهى من مشروع تعريف الرسوم الجديدة للمحاكم الأهلية لغاية المادة الحادية عشرة فليتلى من ابتداء المادة الثانية عشرة مادة فسادة وتؤخذ الآراء عن كل مادة .

تليت المادة (١٢) وتقرر بالأغلبية الموافقة على ما قرره اللجنة فيها وهذه صورة الأصل والتعديل :

الاصـل .	التعديل .
(المادة الثانية عشرة)	(المادة الثانية عشرة)
إذا كان المدعى به مما لا يقبل تقدير قيمة له فيؤخذ بدلا عن الرسم النسبي رسم مقرر على كل ورقة من أوراق الكتبة والمحضرين من الأصل والصورة باعتبار عشرة قروش أو عشرين قرشاً أو ثلاثين قرشاً على حسب المحكمة المرفوعة إليها الدعوى إن كانت من محاكم الأمور الجزئية أو من المحاكم الابتدائية أو من محكمة الاستئناف .	على أصلها وأن يزداد على الفقرة الأخيرة منها ما يأتي : (وجميع المصاريف .)
وإذا كان ما لا يقبل تقدير قيمة له بعض المدعى به دون البعض الآخر فيؤخذ رسم نسبي على ما يمكن تقدير قيمته خلاف الرسم المقرر في الفقرة الأولى من هذه المادة .	
ويؤخذ رسم في اللواد الجنائية باعتبار خمسة قروش أو عشرة قروش أو خمسة عشر قرشاً على كل ورقة على حسب نوع الدعوى المرفوعة إن كانت مخالفة أو جنحة أو جناية .	
إذا كانت الورقة التي طلب من الكاتب تحريرها أو طلب من المحضر	

التعديل	الأصل
	إعلانها لا تتعلق بأى دعوى كانت فيكون الرسم باعتبار ثلاثين قرشاً عن كل ورقة .
	الرسم المقرر في هذه المادة يشمل رسم التمنعة . تليت المادة ١٣ وتعديل اللجنة عليها وهاتان صورتاهما :
﴿ المادة الثالثة عشرة ﴾	﴿ المادة الثالثة عشرة ﴾
تستبدل جملة (فتعد كل ورقة باعتبار صحيفتين) بما يأتى (فتعتبر كل ورقة من فرخ كامل أربع صحايف) وباقي المادة على أصله .	إذا كان الرسم مقرراً باعتبار كل ورقة فتعد كل ورقة باعتبار صحيفتين وكل صحيفة باعتبار خمسة وعشرين سطراً وكل سطر باعتبار إثني عشر كلمة . ويؤخذ الرسم بتمامه على الورقة الأولى أيا كان عدد السطور المكتوبة فيها وأما الورقة الأخيرة فلا يستحق عليها الرسم إلا إذا تجاوز عدد السطور المكتوبة فيها ثمانية خلاف الإمضاءات والتاريخ .
حضرة صوفانى بك — رأى أن يحذف تعديل اللجنة وبقاء المادة الأصلية على حالتها حيث إن ما بها لا يغير الحالة الجارية الآن .	

سعادة ابراهيم حليم باشا — الأوفق هو بقاء تعديل اللجنة لما فيه من التخفيف .

حضرة حسين بك عابدين — رأى أن تخفض الرسوم الواردة في المادة الثانية عشرة وبقاء المادة الثالثة عشرة على حالها أى بدون إدخال تعديل اللجنة عليها .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أخذت فكانت الأغلبية على رأى حضرة صوفانى بك .

تليت المادة ١٤ وما أدخلته اللجنة عليها من التعديل وهذه صورة ذلك .

التعديل	الأصل
﴿ المادة الرابعة عشرة ﴾	﴿ المادة الرابعة عشرة ﴾
المقدمة على أصلها .	الأخصام ملزمون بدفع الرسم ولكن يجب على المدعى فى سائر الأحوال أن يؤديها مقدماً بالكيفية الآتية بيانها .
أولاً — تقرر إستبدال كلتي (الرسم بتمامه) ب (نصف) الرسم وأن يزداد عليها ما يأتى : والنصف الآخر يدفع بعد صدور الحكم متى أراد من هو فى صالحه إعلانه	أولاً — إذا كان الرسم مستحقاً على معارضة فى حكم صادر فى غيبة بعض الأخصام من محكمة أول درجة أو محكمة ثانى درجة أو مستحقاً على الرجوع إلى الدعوى بعد شطبها أو بعد الحكم بطلان ورقة التكليف

(الأصل)

بالحضور فعلى من يرفع المعارضة أو يرجع إلى الدعوى أن يدفع مقدما الرسم بتمامه قبل إعلان ورقة التكليف بالحضور أو أى ورقة غيرها .

ثانيا - إذا كان الرسم مستحقا على التنفيذ فعلى من يطلبه أن يؤدي قبل الشروع فيه الرسم بتمامه .

ثالثا - إذا كان الرسم مستحقا على طلب القسمة بين الشركاء أو طلب التوزيع أو القسمة بين الدائنين فعلى من يطلب ذلك أن يدفع نصف الرسم مقدما قبل إعلان أى ورقة كانت ثم يدفع النصف الثاني قبل قيد الطلب في جدول القضايا .

رابعا - إذا كان الرسم مستحقا على الأمر بتنفيذ أحكام المحكمين فعلى من يطلب ذلك الأمر أن يؤدي الرسم بتمامه مقدما قبل تحرير ذلك الأمر على الحكم .

خامسا - إذا كان الرسم مستحقا على دعوى من الدعاوى التي لا تقيد في الجدول أو على طلبات إضافية أو على دعوى مرفوعة من المدعى عليه أثناء الخصومة فعلى صاحب تلك الدعاوى أو مقدم تلك الطلبات أن يدفع الرسم بتمامه مقدما قبل إعلان الورقة المشتملة على دعواه أو طلباته .

سادسا - إذا كان الرسم مستحقا على طلبات أخرى فعلى المدعى أن يدفع للمحضر ربع ذلك الرسم مقدما قبل إعلان أى ورقة ثم يؤدي باقيه قبل قيد الدعوى في جدول القضايا .

سابعا - إذا كان الرسم مستحقا على طلبات مما لا تقدر له قيمة أو مستحقا على مخالفة أو جنحة أو جنابة فيجب على المدعى أن يودع قيمة ما يستحق بوجه التقريب من رسوم الكتبة والمحضرين على الأوراق التي تستلزمها الدعوى وتكون قيمة ما يودع لذلك مائتي قرش إذا كانت الدعوى من خصائص محاكم الأمور الجزئية وأربعمئة قرش إذا كانت الدعوى مرفوعة لمحكمة ابتدائية وستمئة قرش إذا كانت مرفوعة لمحكمة الاستئناف .

(التعديل)

ثانيا - على أصلها .

ثالثا - على أصلها .

رابعا - على أصلها .

خامسا - تستبدل كلنا (الرسم بتمامه) ب (نصف الرسم) وأن يزداد عليها ما يأتي :
والنصف الآخر بعد الحكم متى أراد من هو في صالحه إعلانه .

سادسا - إذا كان الرسم مستحقا على طلبات أخرى فعلى المدعى أن يدفع للمحضر نصف ذلك الرسم مقدما قبل إعلان أى ورقة ثم يؤدي النصف الآخر بعد الحكم متى أراد من هو في صالحه إعلانه .

سابعا - على أصلها عدا قيمة ما يودع فقد تراءى أن يكون مائة قرش إذا كانت الدعوى من خصائص محاكم الأمور الجزئية ومائتي قرش إذا كانت الدعوى مرفوعة لمحكمة ابتدائية وأربعمئة قرش إذا كانت مرفوعة لمحكمة الاستئناف .

حضرة أحمد بك أبو الفتوح - رأى حذف تعديل اللجنة الواقع على الفقرات الأولى والخامسة والسادسة من هذه المادة .

سعادة إسماعيل باشا محمد - الأوفق بقاء تعديل اللجنة الواقع على المادة بتمامه .

سعادة الرئيس - تؤخذ الآراء .

أخذت فتقرر بموافقة بقاء تعديل اللجنة حسب رأى سعادة إسماعيل باشا محمد .

تليت المادتان ١٥ و ١٦ وما أدخلته اللجنة من التعديل على المادة ١٦ وتقرر بالاتفاق الموافقة على ما رآته اللجنة وهذه صورة الأصل والتعديل .

(الأصل)

﴿ المادة الخامسة عشرة ﴾

إذا لم يحكم للمدعى إلا ببعض طلباته فلا يلزم المدعى عليه بالمصاريف والرسوم إلا بنسبة ما حكم عليه به .

(التعديل)

﴿ المادة الخامسة عشرة ﴾

على أصلها .

(الأصل)

(التعديل)

﴿ المادة السادسة عشرة ﴾

﴿ المادة السادسة عشرة ﴾

الرسوم المقررة التي تؤخذ من المدعى بالحقوق المدنية لا يجوز في أي حال من الأحوال أن تكون أقل من الرسوم النسبية التي يلتزم بها لرفع للمحكمة المدنية دعواه على حمتها .

على أصلها ويزاد عليها فقرة بالصورة الآتية :
بحيث إذا كانت دعوى المدعى بالحقوق المدنية تختص بورقة مزورة فيؤخذ منه الرسم بنسبة الحق المدني الذي يطالب به نظير عطل وإضرار لاعن قيمة الورقة المزورة

تليت المادة السابعة عشرة التي أقرتها اللجنة على أصلها وهذه صورتها :

﴿ المادة السابعة عشرة ﴾

﴿ المادة السابعة عشرة ﴾

البلغ الذي يجب على المدعى بالحقوق المدنية في المواد الجنائية أن يودعه للوفاء بالرسوم والمصاريف التي استحققت أو تستحق فيما بعد تقدر بمعرفة قاضي التحقيق أو قاضي الأمور الجزئية أو رئيس المحكمة على حسب الأحوال وإذا وفي هذا المبلغ بالرسوم التي استحققت واقتضي الحال دفع تكلفة في أثناء الدعوى فتقدر هذه التكلفة بالكيفية المينة آنفاً .

على أصلها .

حضرة ابراهيم بك الغمراوي — رأي أن يحذف من هذه المادة الجملة الآتية وهي (بالكيفية المينة آنفاً) وأن يكتب بدلها العبارة الآتية وهي (بمعرفة من ذكروا) وأيضاً يحذف من صلبها كلمة (وفي) ويكتب بدلها (لم يوف) كي بذلك تكون عبارتها صريحة .

(استحسن عام) .

حضرة أحمد بك مرزوق — إن المدعى بالحقوق المدنية لا يدعى به إلا في أحد أمرين الأول أن يكون هذا المدعى قد بلغ النيابة بجناية وهي امتنعت عن رفع الدعوى والثاني أن يكون المدعى المذكور قد قصد المساعدة بنفسه في إثبات الجناية لما في إثباتها من الأهمية في صالحه وفي كلتا الحالتين يكون المدعى المذكور قد أجرى عملاً من واجبات النيابة فلذلك الأسباب أرى من الموافق أن تراد فقرة على هذه المادة تقضي برد الرسوم والمصاريف التي يكون أداها المدعى بالحقوق المدنية متى ثبتت الجناية وحكم بها من المحكمة المرفوعة إليها الدعوى .

(استحسن) وبذلك تكون صورة الفقرة هكذا :

ومتى ثبتت الجناية وحكم بها من المحكمة المرفوعة إليها الدعوى فيرد إلى المدعى بالحقوق المدنية كل ما يكون دفعه من الرسوم والمصاريف .

تليت المادة ١٨ التي أقرتها اللجنة على أصلها وتقرر بالاتفاق الموافقة عليها وهذه صورتها :

الأصل .

التعديل .

﴿ المادة الثامنة عشرة ﴾

﴿ المادة الثامنة عشرة ﴾

إذا وفي المبلغ المودع برسوم الكتبة والمحضرين على ما تحرر من الأوراق

على أصلها .

في الدعوى ولم يبق منه شيء ، للوفاء برسوم الأوراق التي تتحرر بعد ذلك يجب على الكاتب أو المحضر أن يطلب من المدعى إيداع مبلغ آخر تكسلة للأول ولا يجوز أن تكون التكلفة أزيد من المبلغ المودع أولاً .

تليت المادة ١٩ وما أدخلته اللجنة عليها من التعديل وهذه صورة ذلك :

الأصل .

﴿ المادة التاسعة عشرة ﴾

لا يجوز قيد الدعوى في جدول القضايا إلا بعد إيداع المبلغ المقدر ويجب على الكاتب شطبها منه إذا لم تدفع التكلفة التي تطلب بعد ذلك .

التعديل .

﴿ المادة التاسعة عشرة ﴾

على أصلها ويزاد على آخرها ما يأتي :

في ظرف عشرين يوماً من تاريخ الطلب بمقتضى مكتوبة من كاتب المحكمة

حضرة أحمد بك مرزوق — رأي أن الميعاد الوارد في تعديل اللجنة يكون ثمانية أيام خلاف مسافة الطريق .

حضرة حسن بك مذكور — الأوفق هو تطويل الميعاد لا تقصيره ورأي أن يكون شهراً .

سعادة أباطه باشا — العشرون يوماً التي وضعتها اللجنة فيها الكفاية .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أخذت وتقرر بالأغلبية رأي سعادة أباطه باشا .

تليت المواد ٢٠ و ٢١ و ٢٢ و ٢٣ وما أدخلته اللجنة من التعديل على اللادتين ٢٠ و ٢١ وتقرر بالاتفاق الموافقة على رأي اللجنة وهذه صورة ذلك :

الأصل .

﴿ المادة العشرون ﴾

إذا قدر كاتب المحكمة أو المحضر المبلغ الذي يجب إيداعه ورأي للمدعى أن هذا التقدير مجحف بحقوقه ساغ له التظلم للنيابة العمومية وهي تبدي رأيها في ذلك بعد سماع أقوال باشكاتب المحكمة .

التعديل .

﴿ المادة العشرون ﴾

على أصلها ويزاد عليها كلمة (قطعياً) بعد جملة (وهي تبدي رأيها في ذلك) .

﴿ المادة الحادية والعشرون ﴾

حذف منها جملة (بمقتضى ورقة يجوز الاحتجاج بها على الخصام) ويكتب بدل ذلك (ثبوتاً رسمياً) .

﴿ المادة الحادية والعشرون ﴾

إذا ظهر أن قيمة المدعى به التي عينها المدعى لتحصيل الرسوم باعتبارها أقل من القيمة الحقيقية وثبت ذلك بمقتضى ورقة يجوز الاحتجاج بها على

بحسب التعديل .

بحسب الأصل .

الأخصام يجازى المدعى المذكور بدفع رسم زيادة بقدر المبلغ الذى ضاع على الحكومة بسبب عدم صحة التقدير وذلك خلاف تحصيل الفرق .

﴿ المادة الثانية والعشرون ﴾

على أصلها .

المبالغ التى تدفع مقدما من الرسم تطرح بما يستحق منه ولا يرد ما يدفع من الرسوم النسبية ولو حكم بشطب الدعوى أو بىطلان الاجراءات أو برفض دعوى المدعى .

﴿ المادة الثالثة والعشرون ﴾

على أصلها .

لا تكتب الأوراق التى لا تتعلق بأى دعوى إلا بعد تأدية الرسوم المستحقة عليها .

تليت المادة ٢٤ التى أقرتها اللجنة على أصلها وهذه صورتها :

﴿ المادة الرابعة والعشرون ﴾

على أصلها .

﴿ المادة الرابعة والعشرون ﴾

إذا حكم برفض دعوى المدعى فيكون ملزما دون غيره بدفع الرسم للحكومة وأما فى الأحوال الأخرى فكل من المحكوم عليهم يلزم معه بطريق التضامن بالرسوم بمراعاة ما يخصه .

حضرة طلبه بك سعودى — رأى أن يحذف من هذه المادة من ابتداء العبارة الآتية (معه بطريق التضامن إلى آخر المادة) ويكتب بدله (بالرسوم التى تخصه) .

(استحسن) .

تليت المادة ٢٥ التى أقرتها اللجنة على أصلها وهذه صورتها :

﴿ المادة الخامسة والعشرون ﴾

على أصلها .

تقدر أجرة أهل الخبرة بمعرفة رئيس المحكمة والقاضى باعتبار نوع العمل الذى كلفوا به مع مراعاة صفاتهم .

حضرة طلبه بك سعودى — إذا وافق لدى الهيئة فليحذف من هذه المادة العبارة الآتية (مع مراعاة صفاتهم) .

سعادة حسن حلي باشا — رأيي بقاء المادة على أصلها .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أخذت وتقرر بالأغلبية الموافقة على رأي حضرة طلبه بك سعودي .
تليت المواد ٢٦ و ٢٧ و ٢٨ التي أقرتها اللجنة على أصلها وتقرر بالاتفاق للموافقة عليها وهذه صورها :

﴿ المادة السادسة والعشرون ﴾

الشهود الذين يستحضرون في محل إقامتهم للشهادة في مادة جنائية لا يستحقون تعويضاً ما .

على أصلها .

﴿ المادة السابعة والعشرون ﴾

الشهود الذين يطلب حضورهم للشهادة خارج محل إقامتهم يعطى اليهم تعويض يقدر باعتبار مصاريف سفرهم وصفة كل منهم وغير ذلك من الأحوال ويراعى في ذلك أيضاً في تقدير التعويض الذي يعطى للأشخاص الذين يطلب حضورهم لمجرد الاستفهام فقط بشرط ألا يكونوا مدعين بحقوق مدنية ويكون التقدير بمعرفة رئيس المحكمة أو القاضي الذي تؤدي الشهادة أمامه .

على أصلها .

﴿ المادة الثامنة والعشرون ﴾

إذا طلب أحد مأموري الحكومة لتأدية الشهادة خارج محل إقامته فيقدر ما يعطى إليه من التعويض ومصاريف السفر باعتبار ما هو مقرر في اللوائح المتبعة في الحكومة فيما يتعلق بالتنقل المستخدمين :

على أصلها .

تليت المادة ٢٩ التي أقرتها اللجنة على أصلها وهذه صورتها :

﴿ المادة التاسعة والعشرون ﴾

إذا طلب شاهد للحضور أمام الحاكم ولم يكن عنده ما يقوم بمصاريف سفره فعلى محافظ أو مدير أو حاكم الجهة الموجود فيها أن يدفع له مصاريف السفر مقدماً ويبين ما دفعه إليه في ورقة الطلب ويشعر كاتب المحكمة بذلك ليحجز ما دفع من التعويض المستحق للشاهد ويسدده للجهة التي دفعته مقدماً .

على أصلها .

حضرة طلبه بك سعودى — ربما أن يكون حاكم الجهة للوجود بها من طلب للشهادة ليس لديه خزنة مثل مأمور المركز فأوجه نظر الهيئة إلى هذه المسئلة قصد التصرف فيها .

حضرة عبد الرحيم بك حمادى — رأي أن يكتب فى هذه المادة ما يفيد أنه إذا تأخر حاكم الجهة عن الصرف لمن طلب للشهادة فعلى هذا المطلوب أن يشعر المحكمة .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء

أخذت وتقرر بالأغلبية بقاء المادة على أصلها .

تلى من المادة ٣٠ إلى المادة ٤٣ وما أدخلته اللجنة من التعديل فى بعض تلك المواد وتقرر بالاتفاق الموافقة على رأى اللجنة وهذه صور ذلك .

﴿ المادة الثلاثون ﴾

على أصلها .

إذا حكم بتعيين أهل خبرة أو بسماع شهادة شهود ولم يوجد مبلغ مودع فى خزينة المحكمة للوفاء بالمصاريف التى تلزم لذلك أو كان المبلغ المودع غير كاف لتأدية هذه المصاريف بوجه التقريب وجب على كاتب المحكمة أن يطلب من القاضى الذى حكم بتعيين أهل خبرة أو أمر بسماع شهادة الشهود أن يقدر المبلغ الذى يلزم إيداعه لذلك وعلى طالب التسجيل من الخصام أن يودعه .

﴿ المادة الحادية والثلاثون ﴾

على أصلها .

يجوز طلب أجره المحامين أو الوكلاء ممن حكم عليه بمصاريف الدعوى بشرط أن تكون هذه الأجرة مقدرة بمعرفة المحكمة أو القاضى .

ويراعى فى تقديرها قيمة الشئ المتنازع فيه والعمل الذى يشره المحامى أو الوكيل والزمن الذى قضاه فى ذلك وحالة ثروة المتخاصمين ولا يقيد بالأوراق التى صار تحريرها بغير حاجة إليها .

وإذا اقتضى الحال تقدير الأجرة التى يلزم دفعها للمحامى أو الوكيل من موكله فتراعى أيضا الأحوال للمينة آنفا .

﴿ المادة الثانية والثلاثون ﴾

على أصلها

يؤخذ رسم باعتبار عشرين قرشا على التأشير على دفاتر التجار ودفاتر القبانية إذا كان الدفتر لا يشتمل على أكثر من عشرين فرقا فإذا اشتمل على أكثر من ذلك يضاعف الرسم .

الأصل .

﴿ المادة الثالثة والثلاثون ﴾

يؤخذ رسم باعتبار عشرين قرشاً على كل شهادة تحرر من المحكمة وعلى التصديق على كل إمضاء .

وإذا طلب إنتقال الكاتب للتصديق على الإمضاء فيؤخذ رسم على الانتقال باعتبار ثلاثين قرشاً خلاف رسم التصديق ومصاريف الانتقال .

﴿ المادة الرابعة والثلاثون ﴾

كل ترجمة يصير إجراؤها بالكتابة بمعرفة مترجمي المحاكم بناء على طلب أحد الأخصام يؤخذ على كل ورقة منها رسم قدره ثلاثون قرشاً باعتبار الكتابة العربية .

﴿ المادة الخامسة والثلاثون ﴾

إذا أودعت في قلم كتاب المحكمة سندات عمومية أو سندات من سندات الحكومة أو نقود أو أوراق أعدها للودع لأن تقوم مقامها فيؤخذ رسم نسبي على الايداع باعتبار واحد من كل مائة وبحسب ذلك الرسم فيما يتعلق بالسندات العمومية وسندات الحكومة باعتبار سعرها في السوق في يوم لايداع ولكن يستثنى من ذلك ما يأتي :

أولاً — ما يودعه وكلاء الديانة على ذمة التفليسة .

ثانياً — ما يودعه المزايدون للتأمين على ثمن العقارات .

ثالثاً — ما يودع من المبالغ والأوراق ذات القيمة التي تضبط في مواد الجنايات والجنح والمخالفات .

رابعاً — ما يودع على سبيل الضمان للافراج مؤقتاً .

خامساً — ما يودع من ثمن النقولات أو العقارات التي يبعث على يد المحكمة أو على يد أحد المحضرين اذا حصل الايداع بسبب غياب من يستحق ذلك الثمن أو بسبب توقيم حجز عليه .

تعديل اللجنة .

على أصلها .

على أصلها فقط تستبدل كلمة (ثلاثون قرشاً) ب (عشرون قرشاً)

على أصلها استبدلت جملة (باعتبار واحد من كل مائة) ب (باعتبار ربع واحد من كل مائة) .

﴿ المادة السادسة والثلاثون ﴾

لا يحسب على أرباب الدعاوى شيء من المصاريف الآتى بيانها وهى
وباقى المادة على أصله .

على أصلها :

﴿ المادة السادسة والثلاثون ﴾

لا تعد من الرسوم القضائية المصاريف الآتى بيانها وهى .
أولاً — مصاريف إنتقال القضاة وأعضاء النيابة العمومية والكتابة
والمحضرين والترجمين ورجال الضبط والربط للمساعدين أو المصاحبين لمن
ذكروا وكذلك ما يستحقونه من التعويض فى مقابلة الانتقال .
ثانياً — مصاريف التحريات وأجر التفرافات .
ثالثاً — مصاريف نقل الأوراق المتعلقة بإجراءات الدعوى أو نقل
الأشياء المضبوطة فى مادة جنائية .
رابعاً — مصاريف نقل المحبوسين والمصاريف اللازمة لمؤونتهم .
ولا تقدر رسوم على الأوراق التى محررها مأموروا الضبطية القضائية ولو كان
تحريرها بناء على انتداب من جهة القضاء
وتصرف عند الاقتضاء المصاريف المبينة فى الوجهين الثالث والرابع بناء على
طلب الجهة المذكورة آتفا .

﴿ المادة السابعة والثلاثون ﴾

لا يجوز لكتابة الحاكم إعطاء صورة أو نسخة أو ملخص من أى محضر
أو حكم أو ورقة مقرر عليها رسوم إلا بعد تحصيل الرسوم المستحقة على الأصل .

على أصلها :

﴿ المادة الثامنة والثلاثون ﴾

لا يسوغ للمحضرين إعلان ورقة أو تنفيذ حكم أو عقد إلا بعد دفع
الرسوم التى تستحق على ذلك .

على أصلها :

﴿ المادة التاسعة والثلاثون ﴾

لا يجوز للقضاة أو الكتابة أو المحضرين مباشرة أى عمل كان بناء على
محضر أو حكم أو ورقة مقرر عليها رسوم إلا بعد تأدية الرسم المستحق على ذلك
المحضر أو الحكم أو على الورقة المذكورة .

على أصلها :

﴿ المادة الأربعون ﴾

مصاريف الخفر وتكاليف حفظ البهايم المضبوطة فى المواد الجنائية وغير
ذلك من المصاريف المنصرفة للتحرى عن الجرائم وإثباتها تدفع مقدما من

التعديل

﴿ تابع المادة الأربعون ﴾

الأصل

طرف كاتب المحكمة من نقود الخزينة بعد تقديرها بمعرفة من أمر بها سواء كان القاضي أو المحكمة أو النيابة العمومية .

﴿ المادة الحادية والأربعون ﴾

على أصلها .

يبين ما يؤخذ من الرسوم وغير ذلك على هامش أصل الأوراق وهامش الصور التي تعطى منها ويكون بيان المبلغ المتحصل بالكتابة وبذكر تاريخ ونمرة الوصل الذي حرر باستلامه .

﴿ المادة الثانية والأربعون ﴾

على أصلها .

يجب على كاتب المحكمة أن يكتب على هامش كل حكم أصدرته بيان الرسوم والمصاريف المستحقة للخزينة ثم يحرر عنها كشفاً يؤشر عليه رئيس المحكمة أو قاضي الأمور الجزئية بوجوب تنفيذه .

﴿ المادة الثالثة والأربعون ﴾

على أصلها .

البيانات المذكورة في المادتين السابقتين يلزم أن تكتب بالرقم والحروف بغير محو ولا زيادة .

تليت المادة (٤٤) التي أقرتها اللجنة على أصلها وهذه صورتها :

﴿ المادة الرابعة والأربعون ﴾

على أصلها .

يجوز لدى الشان أن يعارض في الأمر الصادر بتنفيذ كشف الرسوم والمصاريف وتكون المعارضة بإقرار يكتب في قلم كتاب المحكمة في ظرف الثلاثة الأيام التالية لأعلان الأمر المذكور وترفع المعارضة لأودة المشورة والحكم الذي صدر منها في ذلك يكون انتهايا غير قابل للطعن فيه .

حضرة حسين بك عابدين - من رأي أن يجعل الميعاد الوارد في هذه المادة ستة أيام بدلاً من ثلاثة

(استحسن)

تلى من إبتداء المادة ٤٥ لغاية المادة ٥٧ الذي أقرته اللجنة على أصله وتقرر بالاتفاق الموافقة على مآرائه اللجنة وهذه صور ذلك .

التعديل

الاصل

على أصلها

﴿ المادة الخامسة والأربعون ﴾

تحصيل الرسوم والمصاريف القضائية في المواد الجنائية والغرامات يكون بطرق التنفيذ المقررة في قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية ما لم يوجد نص يخالف ذلك .

﴿ المادة السادسة والأربعون ﴾

على أصلها

القواعد المقررة في مواد الجرح فيما يتعلق بدفع الرسوم والمصاريف وردّها وتحصيلها تتبع فيما يختص بالدعاوى التأديبية التي ترفع على المحامين .

﴿ المادة السابعة والأربعون ﴾

على أصلها

تجوز معافاة الفقراء من الرسوم القضائية سواء كانوا مدعين أو مدعى عليهم ويترتب على هذه المعافاة الإقالة من رسوم كافة الأوراق القضائية والإدارية ومن أجر نشر الاعلانات القضائية في الجرائد المدة لذلك ويترتب عليها أيضاً أنه إذا اقتضى الحال إنتقال أهل الخبرة أو المحامين أو الشهود فمصاريف الانتقال تدفع إليهم من الخزينة مقدماً وكذلك يعطى للشهود التعويض الذي يستحقونه .

﴿ المادة الثامنة والأربعون ﴾

على أصلها

المعافاة من الرسوم تشمل المعافاة من رسوم تنفيذ الحكم ما لم يظهر ما يدل على أن المعافي أصبح موسراً .

﴿ المادة التاسعة والأربعون ﴾

على أصلها

يلزم للحصول على المعافاة من الرسوم أن تقدم عريضة للمحكمة التي ترفع إليها الدعوى وترفق تلك العريضة بشهادة دالة على فقر مقدمها كالبيان في المادة (٥٥) .

﴿ المادة الخمسون ﴾

تسلم العريضة المذكورة في المادة السابقة إلى لجنة مؤلفة من اثنين من قضاة محكمة الاستئناف أو المحكمة الابتدائية على عھب الأحوال ومن أحد أعضاء النيابة العمومية ،

التعديل	الأصل
	﴿ المادة الحادية والخمسون ﴾
على أصلها .	يحكم اللجنة في جواز قبول طلب العافاة بعد تقديم الشهادة الدالة على الفقر وبعد سماع أقوال طالب العافاة وسماع ملحوظات خصمه إن كانت .
على أصلها .	﴿ المادة الثانية والخمسون ﴾
	إذا كانت الدعوى التي طلب العافاة من رسومها من خصائص قاضي الأمور الجزئية فيحكم القاضي المذكور في جواز قبول الطلب بمراعاة ما هو مقرر في المادة السابقة بعد سماع رأي النيابة العمومية .
على أصلها .	﴿ المادة الثالثة والخمسون ﴾
	إذا طلبت العافاة من الرسوم وجب على كاتب المحكمة أن يشعر الخصم الآخر بواسطة جهة الإدارة باليوم المعين للحكم في الطلب قبل حلوله بوقت كاف ليتسنى للخصم أن يبدى ملحوظاته عن هذا الطلب إذا أراد سواء كان بالشفاهة أو بالكتابة :
على أصلها .	﴿ المادة الرابعة والخمسون ﴾
	لا يقبل طلب العافاة من الرسوم إلا إذا وجد شرطان وهما : أولاً — حالة الفقر .
	ثانياً — إحتمال الفصل في الدعوى بحكم فيه منفعة للخصم الملتزم معافاة .
على أصلها .	﴿ المادة الخامسة والخمسون ﴾
	والمراد بالفقر هنا حالة تقوم بطالب العافاة تجعله غير قادر على تحمل مصاريف الدعوى ويجب على الطالب المذكور أن يقدم لمهابة من جهات الإدارة المحلية التي تقره .

التعديل

الأصل

﴿ المادة السادسة والخمسون ﴾

على أصلها .

إذا زالت حالة فقر المعافى من الرسوم في أثناء النظر في الدعوى يجوز
لخصمه أن يطلب من المحكمة المرفوعة إليها الدعوى إبطال المعافاة ويجوز
ذلك أيضاً للنيابة العمومية .

﴿ المادة السابعة والخمسون ﴾

على أصلها .

يجوز للحكومة في حالة المعافاة من الرسوم أن ترجع بها على الخصم
المحكوم عليه بها أو على الخصم الذي سبقت معافاته منها إذا زالت حالة فقره
بسبب النجاح في الدعوى أو بسبب آخر .

تليت المادة ٥٨ وما قرره اللجنة فيها وهذه صورة ذلك :

﴿ المادة الثامنة والخمسون ﴾

قررت اللجنة تفويض النظر في هذه المادة لهيئة المجلس .

تعطى مكافأة لباشكاتب المحكمة وللكتاب الأول وللكتاب الثانى
والباشمحر والمحررين وكاتب النيابة العمومية المكلف بالتنفيذ باعتبار اثنين
من كل مائة من مجموع إيرادات المحكمة في كل سنة وتوزع هذه المكافأة بينهم
باعتبار ما ينحصر كلا منهم على حسب مرتبه ولكن تطرح من هذه الإيرادات
الرسوم التي سبق تحصيلها بغير حق وردت لدافعها .

سعادة أباظه باشا — رأيي بقاء المادة على أصلها .

سعادة إسماعيل محمد باشا — من رأيي أنه إذا أقرت الهيئة على إعطاء المكافآت لمستخدمي المحاكم الأهلية فلتنظر في تقريرها لمستخدمي المحاكم الشرعية .

حضرة طلبة بك سعودي — رأيي أن تكون المكافأة الواردة في هذه المادة واحداً ونصفاً في المائة فقط .

حضرة صوفاني بك . إن مستخدمي المحاكم الأهلية مرتب لهم ماهيات مثل باقي موظفي مصالح ودواوين الحكومة وبقاء المادة على حالتها مما يجعل
لمستخدمي المحاكم الأهلية إمتيازاً عن سواهم من موظفي الحكومة فلهذه الأسباب ولأن إستصدار الأئمة الجديدة مما يخفف على هؤلاء المستخدمين
معظم الأعمال المفروضة عليهم كما قال بذلك حضرة مندوب نظارة الحقاينة وما هو منظور للهيئة أيضاً أرى أوقفية حذف هذه المادة .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أُخذت وتقرر بالأغلبية الموافقة على رأي حضرة صوفاني بك .

تليت المادة ٥٩ التي أقرتها اللجنة على أصلها وهي ختام المشروع وتقرر بالاتفاق الموافقة عليها وهذه صورتها :

﴿ المادة التاسعة والخمسون ﴾

على أصلها .

كل من خالف أحكام هذه التعريفة يحكم عليه بالعقوبات التأديبية
بعد سماع أقوال النيابة العمومية .

سعادة إسماعيل محمد باشا - حيث إتنا فرغنا من الأشغال المروضة على الهيئة فأعرض عليها ما يأتي ولها الرأي فيه .

لا يخفى أن الحكومة من مدة مضت شكلت مصلحة باسم التاربع تحت رياسة إثنين أحدهما إنكليزي والآخر فرنسي ورتبت لها مفتشين ورسامين
أجانب ومهندسين ومساحين وكتبة ومترجمين ونحوه واشترت لها آلات وغير ذلك .

وقد انتشر أولئك العمال في المديرية لإجراء المساحة وعمل الخرط عن البلاد لاستخراج التواريخ اللازمة منها واستمر العمل مدة طويلة كلفت
الحكومة صرف ما ينوف عن النصف مليون على هذه المصلحة ثم لما تراءى للحكومة من الملاحظات أمرت بتشكيل قومسيون بديوان الأشغال مركبا من
وطنين وأجانب وبعد الفحص الدقيق وأخذ الجشاني عن الخرط التي عملت ظهر للقومسيون فساد هذه الإجراءات وضياع المبالغ التي صرفت هدرًا .

والآن نظارة المالية أرسلت مهندسين ومساحين إلى مديرتي الشرقية والبحيرة لمساحتهما دون أن تسن لذلك قانونا يبين كيفية الإجراءات وما يكون
إجراؤه عند ظهور أي زيادة أو عجز في أطيان الملاك ولا بد أن هذا العمل يكون أبتز ويترتب عليه أن المبالغ التي تصرف في هذا السبيل تضيع على الحكومة
مثل المبالغ التي ضاعت عليها في السابق وقد ابتدأت الشكوى بالفعل من أهالي المديرتين المذكورتين من جهة العملية المذكورة بسبب إضافة أطيان
مضى عليها عشرات من السنين وهي تالفة على الأهالي بدل أطيانهم هذا فضلا عن عدم إختبار المساحين والأقصاب الجاري بها العمل لمعرفة ما إذا كانت
مضبوطة وعدمه وكذلك الآلات الهندسية المستعملة في هذه العملية ومن المعلوم أن كل عمل لا يكون على أساس لا يجدي نفعا فالذي أراه إن وافقت الهيئة هو عبارة
الحكومة بتوقيف العمل الجاري الآن بالمديرتين المذكورتين ويطلب منها عمل مشروع لذلك يبين فيه كيفية العمل وما يقتضى إجراؤه عند ظهور العجز
أو الزيادة في أطيان الملاك بطريقة تضمن حقوق الحكومة والأهالي وتقديمه للمجلس (شورى القوانين) لتقره حتى بموافقة يعرض عنه للأعتاب السنوية
لصدور الأمر الكريم بالإجراء بمقتضاه .

(استحسن عام) .

وتقرر أن سعادة الرئيس يحدد الجلسة عند ورود أشغال جديدة .

ثم إن سعادة الرئيس ختم الجلسة بقوله ختمت الجلسة والساعة السادسة

ختم (على شريف)

إمضاء (حسين يسرى)

نمرة ١٨

مَجْلِسُ شُورَى الْقَوَانِينِ

محضر جلسة يوم الأحد ١٢ ربيع الثاني سنة ١٣١١ (٢٢ أكتوبر سنة ١٨٩٣)

وردت إلى المجلس ويصير مراجعة ما بها على ميزانية سنة ١٨٩٣ ووضع التقرير اللازم .

وحيث إن المجلس ليس لديه أشغال ويومنا هذا هو ٢٢ الشهر فأرى من الموافق صرف المجلس لغاية شهر نوفمبر الآتي فإن استحسن ذلك لدى الهيئة فلتقرره .

(استحسن عام) .

ثم إن سعادة الرئيس ختم الجلسة بقوله (ختمت الجلسة) والساعة الرابعة عريية .

(على شريف)

ختم

(حسين يسرى)

إمضاء

نمرة ١٩

فتحت الجلسة الساعة الثالثة والنصف عريية تحت رئاسة سعادة على شريف باشا رئيس المجلس وحضور ٣٠ من حضرات الأعضاء .

تلى محضر الجلسة الماضية فصدق عليه .

سعادة الرئيس — في علم الهيئة أن الأشغال التي كانت موجودة بالمجلس قد تم نظرها فيه لغاية الجلسة الماضية ونظراً لاشتغال اللجنة المشكلة لفحص الميزانية بهذا العمل قد قررت الهيئة في الجلسة القادمة بأننا نحدد الجلسة عند وجود أشغال جديدة .

وحيث إنه لحد الآن لم نأت أشغال جديدة لتعرض على الهيئة وقد علم أن اللجنة المذكورة قد أتمت الفحص وما بقي عليها إلا أن تجتمع في أول ديسمبر لتضع تقريرها وترفعه إلى الهيئة فقد صار تحديد هذه الجلسة للنظر في صرف المجلس .

حضرة صوفاني بك — نعم إن اللجنة قد درست الميزانية وما بقي عليها إلا أن تجتمع في أول شهر ديسمبر المقبل حيث تكون ميزانية سنة ١٨٩٤

مَجْلِسُ شُورَى الْقَوَانِينِ

محضر جلسة يوم السبت ٢٣ جمادى الأولى سنة ١٣١١ (٢ ديسمبر سنة ١٨٩٣).

الرقم ١٣ يوليه سنة ١٨٩١ قد دلت التجارب على أن واجبات حفظ الأمن العام تستلزم معاملة الأشخاص المعروف أنهم أشقياء بصفة متشردين أيضا بقطع النظر عما إذا كان لهم محل إقامة معلوم ولمدم إحتواء اللائحة المثني عنها على نص صريح يقضى بذلك قد حصل تبادل الخبرات بين نظارتي الداخلية والحفانية في هذا الشأن واستقر الحال على لزوم إيجاد نص قانوني عاجز كروقد صار تحضير مشروع أمر عال بإضافة مادة على اللائحة وهو مرسل لسعادتكم لأجل التكرم بأخذ رأي هيئة مجلس شورى القوانين عنه وإعادته لهذا الطرف مع ما يترأى لها فيه أفندم.

صورة المشروع

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على أمرنا الصادر في ٧ ذي الحجة سنة ١٣٠٨ الموافق ١٣ يوليه سنة ١٨٩١ الخاص بالمتشردين.
وبناء على ما عرضه علينا فاطر الداخلية ومواقفة رأى مجلس النظر وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين .

أمرنا بما هو آت

﴿ المادة الأولى ﴾

تضاف المادة الآتية على الأمر المشار إليه من بعد المادة الثامنة منه .

إن ما تقر في المادة الثانية بخصوص المتشردين المنصوص عنهم في الفقرتين الأولى والثانية من المادة الأولى يسرى مفعوله أيضا على الأشخاص المشتبه

فتحت الجلسة في الساعة الرابعة والدقيقة العاشرة عريية تحت رئاسة مسعادة على شريف باشا رئيس المجلس وحضور ٣٠ من حضرات الأعضاء .

تلى محضر الجلسة الماضية فتصدق عليه .

مسعادة الرئيس — الأشغال التي وردت إلى المجلس لتعرض على الهيئة هي:

أولا — إفادة من رئاسة مجلس النظر مؤرخة ١٨ ربيع الثاني سنة ١٣١١ (٢٨ أكتوبر سنة ١٨٩٣) نمرة ١٤ ومعه مشروع أمر عال بإضافة مادة على لائحة المتشردين .

ثانيا — إفادة من الرئاسة المشار إليها مؤرخة ٢ جمادى الأولى سنة ١٣١١ (١١ نوفمبر سنة ١٨٩٣) نمرة ١٥ ومعه مشروع أمر عال بإدخال كتاب المحاكم الشرعية تحت أحكام الأوامر المختصة بالجزاءات التأديبية ومجالس التأديب والمجلس الخصوص .

ثالثا — إفادة من نظارة المالية بتاريخ ١٦ جمادى الأولى سنة ١٣١١ (٢٥ نوفمبر سنة ١٨٩٣) نمرة ٢٧ ومعه أرعون نسخة من ميزانية الحكومة لسنة ١٨٩٤ وقد أرسل لكل من حضراتكم نسخة منها .

رابعا — أوراق إعتذارات

وإذن فلتتل هذه الإفادات واحدة فواحدة بحسب ترتيب ورودها مع تلاوة المشروعين المبدي ذكرهما وتؤخذ آراء ورغبات الهيئة عن كل منهما

تليت إفادة مجلس النظر نمرة ١٤ والمشروع الوارد معها وهاتان صورتاهما :

صورة الإفادة

إنه لدى السير على مقتضى لائحة المتشردين الصادر بها الأمر العالى

سعادة إسماعيل باشا محمد — أوافق على رأى سعادة أدهم باشا وأرى أن يزداد به فى تعديل المادة بعد جملة (على أن التهم) العبارة الآتية وهي (من الشبهين وأنه) .

سعادة حسن حلى باشا — أنا أصدق على أصل المشروع وإنما الشهادة تكون من العمدة والمشايخ .

سعادة إسماعيل صفوت باشا — رأيي أن الشهادة تكون بالكيفية التي بينها سعادة أدهم باشا وأن يكون الحصول عليها قبل التنبيه الأول وعند عدم مباشرة المنبه عليه للشغل أو الامتناع عنه .

حضرة مصطفى بك منصور — رأيي صرف النظر عن إجراء التنبيه على الأشخاص المشبهين من طرف البوليس بل يؤخذ عليهم التعهد عن يد المحافظ ومشايخ الثغر إن كانوا من أهالي الثغور بالأجراء حسب ما نص بالمادة ويعطى لهم الميعاد المبين فيها وإن كانوا من أهالي البنادر أو القرى فيكون التعهد بتلك الصورة على يد المدير ومشايخ البندر أو القرية وإذا مضى الميعاد بدون أن يكون المتعهد قام بما تعهد به فيحال على النيابة .

سعادة شواربى باشا — أنا أوافق على رأيي صاحب السعادة أدهم باشا وإسماعيل محمد باشا .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أخذت فكانت الأغلبية لرأيي صاحب السعادة أدهم باشا وإسماعيل محمد باشا .

تليت إفادة مجلس النظائر نمرة ١٥ والمشروع المرفق معها وهاتان صورتاهما :

صورة الإفادة

بالنظر لضرورة إدخال كتاب المحاكم الشرعية تحت أحكام الأوامر المختصة بالجزاءات التأديبية ومجالس التأديب والمجلس الخصوص قد حضرت نظارة الحاقية مشروع الأمر العالي المرسل صورته من طيه الأمل من سعادتكم عرضه على هيئة مجلس شورى القوانين وإعادة لهذا الطرف مع رأيها فيه أقدم .

صورة المشروع :

بعد الإطلاع على لائحة المحاكم الشرعية المصدق عليها بالأمر العالي

فيهم الذين مع كونهم أقوياء البنية لا يمارسون صناعة أو حرفة مقررة وليس لديهم وسائل لتعيشهم ولو كان لهم محل إقامة معلوم فعلى البوليس في هذه الحالة أن ينبه عليهم عند إندارهم بأن يتخذوا لهم شغلا في ظرف عشرة أيام على الأقل وعشرين يوما على الأكثر وإن لم يمتثلوا للأنداز ينبغي إحالة من يخالف منهم على النيابة لتوقيع العقاب عليه وإنما لا يجوز إتهام أحد إلا بناء على شهادة داللة على عدم امتثال التهم للتنبيه المعطى إليه أو على أنه كف عن الشغل بعد مباشرته إليه وهذه الشهادة يكون إعطاؤها من عمدة البلدة ومن شيخ الحارة ومن ضابط بوليس القسم ويصير التصديق والتوقيع عليه من المدير أو المحافظ ويعتمد عليها مادام لا يؤتى بما يثبت عدم صحتها .

(المادة الثانية)

على ناظرى الداخلية والحاقية تنفيذ أمرنا هذا كل منعا فيما يخصه .

صدر بمرأى فى

سعادة ابراهيم أدهم باشا — رأيي أن يحدف من هذه المادة من ابتداء هذه العبارة (على عدم امتثال التهم للتنبيه المعطى إليه إلى آخر المادة) ويكتب بدله ما هو آت :

على أن التهم لم يمتثل للتنبيه المعطى إليه أو كف عن الشغل بعد مباشرته إليه وهذه الشهادة يكون إعطاؤها فى القرى والبنادر من العمدة وبعض المشايخ الممول عليهم ومن ضابط بوليس القسم فى القرى والبنادر ويصير التوقيع عليها من المدير أما فى المدن والثغور فتكون الشهادة التى تعطى بالصفة المذكورة آنفاً من شيخ الحارة واثنين أو ثلاثة ممن يعول على شهادتهم من سكانها ومن ضابط بوليس القسم أو الثغر ويصير التوقيع عليها من المحافظ .

وتكون الشهادة فى كلتا الحالتين معتمدة ما دام لا يثبت عدم صحتها .

ذلك ما رأيته موافقاً لتعديل هذه المادة وأرى علاوة على ذلك أن تزداد مادة على لائحة المتشردين تقضى على كل من حكم أو يحكم عليه نهائياً فى وقائع السطو ثم توطن فى أى جهة بعد انتهاء مدة العقوبة بأن لا يرحل من البلدة التى توطن فيها لأى جهة ما إلا بورقة تكون فى يده من عمدة البلدة واضحا فيها الجهة التى يقصدها والمدة التى سيتغيبها فيها ومن يضبط بدون هذه الورقة من أولئك الأشخاص يعد متشرداً ويرسل فى الحال للنيابة لمحاكمته على مقتضى لائحة المتشردين .

فإن استحسن ذلك لدى الهيئة فاتقرره .

الصادر في ٩ رجب سنة ١٢٩٧ (١٧ يونيو سنة ١٨٨٠) نمرة ١١ وعلى الأوامر العالية الصادرة في ١٠ أبريل سنة ١٨٨٣ و ٢٤ مايو سنة ١٨٨٥ و ١٩ فبراير سنة ١٨٨٧ .

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحفانية وموادعة رأى مجلس النظر بعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين .

أمرنا بما هو آت

﴿ المادة الأولى ﴾

أحكام الأوامر العالية الصادرة في ١٠ أبريل سنة ١٨٨٣ و ٢٤ مايو سنة ١٨٨٥ و ١٩ فبراير سنة ١٨٨٧ المختصة بالجزاءات التأديبية ومجالس التأديب والمجلس المخصوص وسير أعمالها تسرى على كتبة المحاكم الشرعية .

﴿ المادة الثانية ﴾

كل ما كان مخالفاً لأمرنا هذا يعد لاغياً ولا يعمل به .

﴿ المادة الثالثة ﴾

على ناظر الحفانية تنفيذ أمرنا هذا .

سعادة حسن حلمى باشا — أوافق على هذا المشروع حسب ما وضعت الحكومة .

حضرة أحمد بك الصوفاني — فى علم الهيئة أن مجالس التأديب قد عمت منها الشكوى على السنة الجرائد والكثير من موظفى الحكومة وغيرهم وحق للجميع التشكي والتألم منها وذلك لأن هذه المجالس ليس لها قانون عقوبات طبق على مواده توقيع العقوبة على حسب الجريمة كي تكون العقوبة التى وقعت على أى موظف فى أى مصلحة بسبب جريمة ما هي التى تتوقع على الموظف الآخر التى تقع منه نفس تلك الجريمة فى مصلحة أخرى .

ولسبب علم وجود قانون عقوبات للمجالس المذكورة فيكون من الحتم حصول عقوبات جسيمة على جرائم صغيرة وعقوبات صغيرة على جرائم كبيرة أو براءة وهذا لمناسبة أن من يبدى الحكم ليس لديهم قانون يوقهم عن الحيف أو عكسه خصوصاً عند ثورة الغضب على الموظف أو الشفقة عليه ولا يخالون إلا معذورين على ذلك .

وحيث إن ما ذكر هو أمر ظاهر للعيان فأرى أوقية تأجيل نظر المشروع الوارد الآن ويطلب من الحكومة أن تضع مشروعاً لقانون عقوبات يرجع إليه فى أحكام مجالس التأديب ويرسل لهيئة المجلس لنظره فيها وبمدها يستصدر عليه الأمر العالى ويتبع الإجراء بمقتضاه .

سعادة ابراهيم حليم باشا — أوافق على رأى حضرة صوفانى بك وأزيد عليه أن ينص فى مشروع القانون المشار إليه بأن كل حكم يقع من مجالس التأديب برفت موظف أو حرمانه من العاش أو المكافأة أو العودة إلى الخدمة فيكون جائزاً لمن وقع عليه الحكم أن يستأنفه أمام محكمة الاستئناف لتحكم فيه بحسب ما يترأى لها .

حضرة ظلمه بك سعودى — إن الأحكام الحاصل توقيعها من مجالس التأديب فيها بعض الغرر .

ومن حيث إن القطر قد تشكل به محاكم جزئية وكنية واستثنائية ومجربة توقيع أحكامها على مقتضى قوانين تكفل معاقبة أى موظف يقع منه ما يخل بشؤون وظيفته فأرى أن الأوفق هو إحالة معاقبة مستخدمى الحكومة على تلك المحاكم أسوة بنبرهم من الأهالي .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أخذت وتقرر بالأغلبية المطلقة الموافقة على رأى حضرة صوفانى بك وسعادة ابراهيم حليم باشا .

تليت إفادة نظارة المالية نمرة ٢٧ وهذه صورتها :
إنه طبقاً لما تقتضيه المادة الثانية والعشرون من القانون الأساسى الصادر فى أول مايو سنة ١٨٨٣ مرسل لسعادتك برفق هذا نسخ عدد ٤٠ من ميزانية الحكومة لسنة ١٨٩٤ القابلة كما تصدق عليها من مجلس النظر الرجوع توزيع هذه النسخ على حضرات أعضاء مجلس شورى القوانين والإفادة عما يترأى للمجلس من الملحوظات بخصوصها وفقاً لما هو مدون بالقانون المذكور وإذا لزم للمجلس بعض الإيضاحات مما يستوجب حضورنا فلا بأس من تعريفنا عن الميعاد للحضور فى الوقت اللازم أفندم .

حضرة حسن بك مذكور — من حيث إن الميزانية محولة على لجنة لفحصها وتقديم التقرير اللازم بما يترأى لها فتمنى تقديم التقرير المذكور ينظر فيه بالهيئة وإذا وافق فليكتب لنظارة المالية بأن ترسل أربعين نسخة من الميزانية الشاملة لإيرادات ومصروفات الحكومة بالمفردات وعند نظر الميزانية فى هيئة المجلس إن رأت وقتها لزوماً لحضور سعادة ناظر المالية فهناك يتحدد جلسة ويصير إشعار سعادته بها .

(استحسن) .

تليت أوراق الاعتذارات وهذه صورها :

تذكرة من حضرة مصطفى بك خليفه مؤرخة ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٩٣

إنه بالنسبة للهزال الحاصل لى الآن من المرض والعملية التى عملت لى
غير متيسر حضورى وأتشم أنى أحضر للمجلس بعد عشرة أيام من
تاريخه أفندم .

تذكرة من حضرة ابراهيم بك الغمراوى مؤرخة أول ديسمبر سنة

١٨٩٣

إنه لوفاة إحدى ذوات رحى واضطرارى لحضور المؤتمر الذى بمنزلى لزم
الحال لأن أتخلف عن المجلس مدة خمسة أيام ويمنه تعالى سأقدم فى يوم الخميس
الآتى فالرجو قبول عذرى أفندم .

وتقرر أن الجلسة يحددها سعادة الرئيس عند وجود أشغال
جديدة .

ثم إن سعادة الرئيس ختم الجلسة بقوله (ختمت الجلسة) والساعة
السابعة .

نمرة ٢٠ (حسين يسرى) (على شريف)
امضاء ختم

مَجْلِسُ شُورَى الْقَوَانِينِ

محضر جلسة يوم الاثنين ٢ جمادى الثانية سنة ١٣١١ (١١ ديسمبر سنة ١٨٩٣)

فتحت الجلسة في الساعة الرابعة عريية تحت رئاسة سعادة على شريف
باشا رئيس المجلس وبحضور ٢٠ من حضرات الأعضاء .

تلى محضر الجلسة الماضية فصدق عليه .

سعادة الرئيس — إن الأفعال المقتضى عرضها على هيئة المجلس هي :

أولاً — ثلاث إفادات وردت من صاحب السعادة فاطر المالية رداً لما
كتب لهذه النظارة من هنا بناء على ما قرره الهيئة في شأن طلب نسخ من
ميزانية مفردات إيرادات ومصروفات الحكومة سنة ١٨٩٤ وقد وردت
تلك النسخ وتوزعت على حضراتكم .

ثانياً — التقرير المقدم من اللجنة التي تشكلت من هيئة المجلس للبحث
في الميزانية وإبداء ما يترأى لها فيها .

وإذن فلتتل الافادات المذكورة ثم التقرير ويؤخذ رأى الهيئة فيه .

تليت الثلاث إفادات وهذه صورها :

صورة إفادة رقم ٥ ديسمبر سنة ١٨٩٣ نمرة ٣١

لما أرسل لسعادتكم أربعون نسخة من مجموع ميزانية إيرادات ومصروفات
الحكومة سنة ١٨٩٤ لأجل نظرها بالمجلس طبقاً لما تدون بالمادة ٢٢ من
القانون النظامي .

وردت الافادة نمرة ٢٤ بحاسبة واضحاً بها بأنه تقرر بالهيئة إحالة الميزانية
على لجنة تفحصها وتقدم التقرير اللازم عنها وأن يطلب من المالية أربعون

نسخة من ميزانية المفردات ولذا مرغوب إرسال هذا القدر .

وحيث إن ميزانية سنة ٩٤ لا يوجد بها فروقات كلية عن مفردات
ميزانية سنة ١٨٩٣ الموجود منها جملة نسخ بالمجلس ويمكن بكل سهولة الوقوف
على مفردات سنة ١٨٩٤ من ميزانية سنة ١٨٩٣ لكن بناء على طلب سعادتكم
قد تنبه مؤكداً على المطبعة بسرعة طبع العدد اللازم من ميزانية المفردات
وبورودها يبعث بها للمجلس .

وبناء عليه اقتضى تحريره لسعادتكم بالإحاطة أفندم .

حاشية : فضلاً عن ذلك فإن الفروقات المحكى عنها مبين أنواعها
بالمذكرة المتقدمة من اللجنة المالية لمجلس النظار السابق إرسالها لسعادتكم مع
مجموع الميزانية أفندم .

صورة إفادة رقم ٦ ديسمبر سنة ١٨٩٣ نمرة ٣٢

إلحاقاً لما تحرر به لسعادتكم بتاريخ أمس مرسل مع هذا أربعون نسخة
من ميزانية مفردات الإيرادات سنة ١٨٩٤ الأمل التنبيه باستلامها وبورود
مفردات المصروفات يبعث بها للمجلس أفندم .

صورة إفادة رقم ٧ ديسمبر سنة ١٨٩٣ نمرة ٣٣

مفردات ميزانية المصروفات سنة ١٨٩٤ الموعود بإبائها بما تحرر به
لسعادتكم أمس تم طبعها ومرسل منها أربعون نسخة الأمل التنبيه باستلامها
أفندم .

تلى التقرير المقدم من اللجنة المذكورة آنفاً وتقرر بالاتفاق إعادة

التفاصيل ويدخل في البحث عن الأمور الأخرى التي رؤى في هذه السنة عدم الدخول فيها قبل عرض فكرها في هذه المسألة الكلية وبيان ذلك هو :

تلى باب المستخدمين وهذه صورته :

أولا

باب المستخدمين

إن الماهيات التي تعطى للمستخدمين على نوعين منها ما هو محدد بدرجات مخصوصة وما هو غير محدد كمرتبات الوظائف العالية ونحوها .
فأما المحدد منها بدرجات جزئية فلا تتكلم عليه الآن .

وأما الدرجات العليا وما هيأت الوظائف العالية الخارجة عن الدرجات فترى اللجنة أنها كثيرة ويجب أن تشكل لها لجان للنظر فيها والتخفيف منها . وترى أيضاً في مفردات الوظائف أن كثيراً ليس بقليل منها لا لزوم له مطلقاً ويمكن الاستغناء عنها والأمثال على ذلك كثيرة ولكن رأينا ألا نكتب شيئاً منها في هذا التقرير بل نوجه إنتفات الحكومة إليها فأن لم تنظر لهذا الأمر بعين الاعتبار تكون اضطرت المجلس إلى الدخول في التفاصيل والأسماء .

وترى أيضاً أن الحكومة تبذل للأجانب مرتبات باهظة لانسبة بينها وبين مرتبات المستخدمين الوطنيين الذين يؤدون الاعمال . نعم علمنا أن الاجنبي يأخذ أكثر من الوطنى بالنسبة لاغتراه وعمله في غير وطنه لكن ذلك لا يقتضى أن يكون مرتبه هنا أضعاف ما كان يأخذه في وطنه كما هو حاصل .

وترى اللجنة أن الأمر في المصالح كثير منه موسد لهؤلاء الأجانب الذين يأخذون المرتبات الكثيرة وإنه طالت على ذلك المدد وتواترت السنون ولم يغير منه شيء فتسلفت أنظار الحكومة إلى هذا الأمر وترجو إصلاحه بما يطابق الرغبات .

وترى أن كثرة وجود الرؤساء الأجانب في المصالح الامبرية أوجبت وجود أقلام باللغة الاجنبية بفروعها في كل مصلحة تستغرق أموالاً كثيرة من ميزانية الحكومة على أن اللسان الرسمي هو اللسان العربى ولا يكون إدارة مصالح كل أمة إلا بلسانها بحيث لو حصل الاقتصار في أشغال الحكومة على لسان البلد مع وجود ما تقتضيه الضرورة من الترجمين لترتب على ذلك وفر جسيم .

تلاوته باباً فباباً وأخذ الآراء عن كل باب منه .

تليت مقدمة التقرير وتقرر بالاتفاق الموافقة عليها وهذه صورتها :

تقرير اللجنة

هذا ما وصل إليه نظر اللجنة المشكلة من أعضاء مجلس شورى القوانين للبحث في ميزانية الحكومة المصرية عن سنة ١٨٩٤ بعد التأمل في أبواب هذه الميزانية والمقارنة بين ما تضمنته وبين حالة الأمة المصرية من الجهة المالية .

رأت أن الأمة المصرية سائرة في طريق الفقر وعسر الحال وأن هذا يزيد على توالى الأيام وتداول الأعوام وحسبنا في بيان ذلك أن الديون بالخصوصية المسجلة في سجلات المحاكم بلغت من سنة ١٨٧٦ إلى مارس سنة ١٨٨١ نحو الاثنى عشر مليون جنيه ثم في أوائل سنة ١٨٩١ بلغت فوق العشرين مليون جنيه وبلغ قدر الأبطال المرهونة نحو مليون وثلاثة ألف فدان وكسور وقدر العقارات نحو التسعة آلاف ومائة وهذا خلاف الديون الغير مسجلة أعنى أنها تضاعفت تقريباً في عشرة أعوام ولا شك أن هذه الحالة لو دامت لم يمض إلا سنوات قليلة حتى يتضاعف هذا الدين وتصبح الأرضى المصرية ومعظمها مرهون ويصبح الأهالى أجراء يعملون لدائنهم فيما كانوا يملكون .

ومن أكبر الأسباب التي ألقت بالأمة في هذا الضيق هو ثقل الضرائب والرسوم التي تأخذها الحكومة من الأهالى .

وقد وضعت هذه الضرائب والرسوم في أوقات كانت أثمان المحصولات فيها مرتفعة وأحوال الأهالى بذلك متيسرة ثم تغير الزمان وتنازلت أثمان المحصولات وما رسم على الأهالى باق كما هو فزادت نسبة ما يؤخذ منهم إلى ما يبق في أيديهم فأفضى بهم إلى كل ما قدمناه .

هذا والحكومة على ما يظهر من هذه الميزانية لم تنظر إلى هذه المسألة بما هي جديرة بها من العناية فان مثل هذه الحالة لا يكشف غمها مبلغ التسعين ألف جنيه الذي تريد الحكومة أن ترفعه عن بعض الأبطال في سنة ١٨٩٤ . فلا بد إذن من النظر في أبواب هذه الميزانية واتخاذ ما يمكن من الطرق للحصول على مبالغ كافية يمكن بها للأهالى أن تدفع عنها ما هو ملم بها من المعسرة وسوء الحال .

وقد رأت اللجنة أن تبحث في هذه السنة عن بعض الأمور العمومية التي يرى أنها تؤدي إلى الحصول على المقصود فهي تعرضها على المجلس فان وافق عليها يكتب بها للحكومة حتى إذا تم الأمر كذلك يبحث في السنين الآتية على

حضرة حسن بك مذكور — أوافق على رأى اللجنة وأزيد عليه أن اللجنة التى تشكل للبحث فى الحالة التى عليها مستخدمو كل نظارة تكون من اشخاص يعرفون أعمال تلك النظارة ويكون نصفهم من المستخدمين فى الحكومة والنصف من المستودعين وأرباب للعاشات . (استحسان عام) .

تلى باب المصاريف وهذه صورته :

﴿ ثانياً ﴾

باب المصاريف

(١)

المصاريف السرية والعمومية والمتنوعة والتتية والسائرة والغير منظورة . ترى اللجنة أن المصاريف الموضوعة فى الميزانية تحت الأسماء المذكورة التى يبلغ قدرها نحو ٨٥٠٠٠ جنيه تقريباً هى كثيرة وأن يخفف منها ٢٠٠٠٠ جنيه .

سعادة محمد شواربى باشا — رأى أن يقتصد من المبالغ المخصصة لهذا الباب ثلاثون ألف جنيه أى زيادة عشرة آلاف جنيه عما رآه اللجنة . (استحسان عام) .

تلى ما رآه اللجنة بخصوص مصاريف التيارات وهذه صورته :

(٢)

مصاريف التيارات

ترى اللجنة أن المصاريف التى تصرف للتيار العمومي لا وجه لها ومعظم الحكومات فى أوروبا لا تفعلها وعلى الخصوص بلاد الأنكلز وإن فعلتها بعض الدول الأخرى فهو لغرض معروف فيه منفعة لأمتها أما فى مصر فليس فيه شيء من ذلك مطلقاً ولا تخرج فائدته عن تنزيه بعض الأجانب المقيمين بها وأما ما يقال من أنه ضرورى لكى يحضره السياح الذين يقصدون مصر فى زمن الشتاء ففيه نظر لأن معظم غرف التيارات هنا ومحالها تكثر قبل مجيئهم ولا يبقى منها شيء يحتمل السياح العديدين الذين يكونون فى مصر فى ذلك الأوان .

سعادة محمد شواربى باشا — أنا لا أوافق على إبطال مصاريف التيارات بالكلية ورأى أن تحمل ثلاثة آلاف جنيه فقط وباقى ما هو مخصص لذلك

يبقى بالميزانية تحت صرفه فيما يستحق صرفه فيه من هذا القبيل .

حضرة مصطفى بك منصور — أنا أصدق على رأى اللجنة إذ لا لزوم لأن تؤدى الحكومة مصاريف للتيار .

ورب معترض يقول بضرورة لزوم التيارات الأفرنكى بالنسبة للسياح فرد عليه بأن السياح لا يحضرون إلى مصر لغرض التوجه إلى التيارات بها لما هو معلوم من أن التيارات فى بلادهم موجودة بكثرة بل الغرض من حضورهم هو مشاهدة الآثار القديمة وبالنسبة لموقع القطر المسمى واعتدال هوائه فى فصل الشتاء وفضلاً عما ذكر فإن التيارات فى مصر ليست مكنتية بما تدفعه الحكومة من الإعانة بل أن لها إيرادات وهى الأجرة التى يدفعها كل من يتوجه إليها لحضور التشخيص ها فيكفى أن الحكومة تعطى محل التيارات مجاناً ولا تتصدق بأموال هى أولى بها بالنسبة لمديونيتها .

سعادة إبراهيم أدهم باشا — أن التيارات لازم وأهم لزومه هو وجود السياح فى أيام الشتاء وما تنفقه الحكومة ليس بكثير بالنسبة للرواج الحاصل من توارد السياح فى أجر الأملاك والسكك الحديدية وإيرادات الدخوليات والبيوعات ونحو ذلك مما تكتسب منه البلد والأوفق هو بقاء ما هو مخصص بالميزانية لهذه الغاية على حاله .

حضرة حسن بك مذكور — أنا أوافق على رأى سعادة شواربى باشا .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أخنت فتقرر بالأغلبية الموافقة على رأى اللجنة .

تلى ما رآه اللجنة فى بدل إنتقال المستخدمين وهذه صورته :

(٣)

بدل إنتقال المستخدمين

أن المصاريف الطائلة التى تعطى للمستخدمين فى مقابلة . بدل الانتقال لا وجه لها لأن هؤلاء العمال ما أخذوا مرتباتهم الأصلية إلا لأداء أعمال مخصوصة فإن المستخدم الذى يسافر إلى جهة ما لا إجراء أى عملية كانت من شئون وظيفته لم يأت بعمل خارج عن اختصاصه فلذلك ترى اللجنة أن الموظفين والمستخدمين الذين مقتضى وظائفهم المرور لا يجوز إعطائهم مصاريف الانتقال بل يقتصر على إعطائهم أجر السكك الحديدية والركابى برّاً وبحراً .

الحكومة أعني أنه لا يصرف شيء بدون عمل مقايضة عنه والمقاوله عليه والتصریح به .

حضرة حسن بك مذكور — أنا أصدق على رأى حضرة صوفاني بك .

سعادة إسماعيل محمد باشا — من حيث أن المراد إقتضاده سيكون من المخصص للمدن فرأى الأقتصار فيه على ثلاثين ألف جنيه .

سعادة إبراهيم أدهم باشا — وأنا رأيت أن المخصص للرأى لا يقتضد منه شيء والمخصص للمدن يقتضد منه ثلاثون ألف جنيه .

حضرة إبراهيم بك الغمراوي — أنا أوافق على رأى اللجنة من جهة المقدار وعلى رأى حضرة صوفاني بك من جهة التفسير الذى آتى به .

سعادة إبراهيم حليم باشا — رأيت أن يقتضد بما هو مخصص للرأى ٢٠ ألف جنيه وبما هو مخصص للمدن ٣٥ ألف جنيه .

سعادة سليمان أباطه باشا — لا أوافق على تنقيص شيء من ميزانية الأشغال .

حضرة مصطفى بك منصور — أوافق على رأى سعادة حليم باشا .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء

أخذت فتقرر بالأغلبية الموافقة على رأى حضرة صوفاني بك تلى مارأته اللجنة فيما يختص بالمقاولات وهذه صورته :

المقاولات

ترى اللجنة أن هذه النظارة تعطى المقاوله فى كثير من الأوقات زيادة عن مرمى الزاد ولغير من رسا عليه محتجة على ذلك بأن الذى أعطيت له بالريادة من المعلوم عندها صدقهم على أن هذا الاحتجاج لا يجوز فى حال ما إذا كان من رسا عليه الزاد بأقل فية قدم الضمانة والتأمين للنظارة وبهما يمكن لها أن تجرى العمل حالا على حسابه إذا تأخر والكافل لا ينفق زائداً هو التأمين والضمانة

حضرة أحمد بك مرزوق — إن المقاولات جار إعطاؤها بناء على المزايدات التى تعمل بواسطة المظاريف والأوفق هو أن يكون إجراء المزايدات علنا بين الراغبين الذين يكونون قاموا بدفع التأمين المشترط دفعه ويكون الإجراء كذلك لمدة سنة من باب التجربة .

حضرة مصطفى بك منصور — إن المقاولات جار إعطاؤها بناء على

حضرة مصطفى بك منصور — أن مستخدمى المديرية غير جار إعطاؤهم مصاريف إنتقال بل هذا حاصل فقط عند إنتقال الموظفين والمستخدمين الموجودين فى مصر وأرى أن الأوفق هو معاملتهم أسوة مستخدمى المديرية .

تقرر بإجماع الآراء ما عدا حضرة مصطفى بك منصور الموافقة على رأى اللجنة .

تلى ما رأته اللجنة فى قسم الأعمال الجديدة والصيانة و الترميم بنظارة الأشغال المقدر له نحو ٢٨٠٠٠٠ جنيه وهذه صورته :

(٤)

نظارة الأشغال

قسم الأعمال الجديدة والصيانة والترميم المقدر له نحو

٢٨٠٠٠٠ جنيه

هذا القسم يستغرق أموالا كثيرة فى فتح شوارع وإنشاء أبنية جديدة ونحو ذلك وكثير من هذه الأبنية والانشاءات ربما لا يكون له لزوم ولكن تسوق إليه وجود النقدية الكثيرة المربوطة لذلك أو المتوفرة من الميزانية فضلا عن أن ما صرف من أواخر القرن الماضى المجرى إلى الآن فى ذلك السبيل من الأموال شيء كثير جداً والبلاد المصرية أحوج الآن إلى أشياء كثيرة أخرى من حاجتها إلى هذه المنشآت فاللجنة ترى تنقيص خمسين ألف جنيه من هذا الربط .

حضرة جاد بك مصطفى — الأعمال الجديدة تنقسم إلى قسمين أحدهما للرأى ومقرر له فى ميزانية سنة ١٨٩٤ ١٥٨٣٤٦ جنيه وهذا المبلغ فيه زيادة عن المخصص لهذا القسم فى سنة ١٨٩٣ ٢١ ألف جنيه والثانى للمدن ومقرر له فى ميزانية سنة ١٨٩٤ ١٣٩٤٦٣ جنيه والذى أراه هو إقتصاد مبلغ أربعين ألف جنيه من القسم الأول و ٤٥ ألف جنيه من القسم الثانى ليكون المقتصد من القسمين ٨٥ ألف جنيه .

حضرة أحمد بك الصوفاني — إن غرض اللجنة هو إقتصاد مبلغ الخمسين ألف جنيه من المقرر للمدن أى بدون أن يمس ما هو مخصص للرأى فى سنة ١٨٩٤ بشيء .

سعادة حسن حلى باشا — الأوفق هو عدم اقتصاد شيء مما هو مخصص للرأى إنما يشترط أن كل مالزم عمله من مبلغه تعمل عنه المقايضة اللازمة وتعرض على نظارة الأشغال كي تراجعها وتحصل على التصريح بذلك العمل من جهة

صورة الافادة

مرسل مع هذا لسعادتكم صورة مذكرة ومشروع أمر عال يقضي بإعادة ربط المال بالتدرج على الأطيان السباخ والبور وأخذ الوسائل المؤدية لإصال الأراضى السابق إعطاؤها أو بيعها من أراضى الميرى إلى ضرائب الحيضان الكائنة فيها الأمل عرض هذا المشروع على هيئة مجلس شورى القوانين وإعادة لهذا الطرف مع ما يترأى لها من الملاحظات عليه وإن دعت الحالة لأخذ إيضاحات واستفهامات عنه يطلب من نظارة المالية إرسال مندوب لاعطاها أفندم .

صورة المذكرة

مذكرة

مرفوعة لمجلس النظار

تتشرف نظارة المالية بأن تعرض لمجلس النظار مشروع أمر عال مرفق بهذا بأمل التصديق عليه وهو مشتمل على ما يأتي :

أولاً — إعادة ربط المال تدريجياً على الأطيان التى صارت سباخا وسبق رفع مالها تطبيقاً للمادة الخامسة من الأمر العالى الصادر فى ١٧ ديسمبر سنة ١٨٨٩ .

ثانياً — ربط المال تدريجياً على الأطيان الأبوار المشورية .

ثالثاً — إتخاذ الطرق المؤدية لوصول ربط الأراضى السابق إعطاؤها أو بيعها من أراضى الميرى إلى ضرائب الحيضان الكائنة بها . هذا ولا يخفى أن الماينات السنوية الجارية الآن بمعرفة المديريات عن الأطيان السباخ والبور حاصل منها تضرر على الدوام من قبل أربابها ولقلة وثوقهم بصحة ما يتقدم من الضرائب عليها لا يقدمون فى غالب الأحوال على إصلاح أطيانهم هذا من جهة ومن جهة أخرى فإنه يوجد بالمديريات نحو السبعين ألف فدان من الأطيان السباخ وتسعين ألف فدان من الأطيان البور تحت المعانة وصعوبة أمر مراقبة عملياتها لا تحتاج الى بيان بالنظر لجسامة تلك المقادير الكلية .

أما من خصوص الأطيان الأبوار المشورية فإنه صادر أمر عال فى سنة ١٨٧٦ من جناب الخديوى السابق اسماعيل باشا يقضى بالربط عليها بعد ثلاث سنوات من سنة ١٨٧٦ بفيات توازى فيات الحيضان الموجودة فيها وإنما الأمر المشار اليه وإن كان المقصود منه استنهاض همة الملاك ومساوغةهم فى إصلاح

المزادات التى تعمل بواسطة المظاريف ونظارة الأشغال دائماً تحفظ لنفسها الحق فى إعطاء المقاوله لمن شاءت من الراغبين لا لمن رسا عليه المزاد بالأقل عن الجميع ولو كان من أعطيت إليه هو الراغب بقيمة أكبر مما طلب بها كثير غيره وهذا فيه إجحاف كلى ما دام أن كل صاحب عطاء دفع التأمين للنظارة فالتى أراه هو عدم إعطاء أى مقاوله إلا لمن يرغبها بالأقل عن الجميع ويكتفى فى حق كل من يرغب السخول فى المزاد بدفع التأمين فقط أى بدون ضمانة .

حضرة حسين بك عابدين — أوافق على ما رآته اللجنة وعلى الزيادة التى جاء بها حضرة أحمد بك مرزوق .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أخذت فكانت الأغلبية بالموافقة على رأى اللجنة والزيادة التى أتى بها حضرة أحمد بك مرزوق .

تلى ما رآته اللجنة فيما يتعلق بمشتريات نظارة الأشغال وهذه صورته :

المشتريات

ترى اللجنة أن جميع ما يلزم للنظارة وفروعها من المشتريات لا يؤخذ إلا بالمزاد العمومى .

حضرة حسن بك مذكور — رأى أن للمشتريات فى عموم الدواوين تكون بواسطة المزاد إما الشئ الذى لا يلزم للصلحة منه فى بحر السنة بزيادة عن ثلاثين جنباً يجوز مشتراه بدون مزاد أعنى أن ماتر يد قيمته عن الثلاثين جنباً فى بحر السنة بعمل عنه المزاد اللازم .

(إستحسن عام) .

سعادة الرئيس — حيث إن الوقت أزف وفى أثناء إنعقاد هذه الجلسة قد وردت إفادة من رئاسة مجلس النظار مؤرخة فى هذا اليوم غرة ١٦ ومعها صورة مذكرة ومشروع أمر عال يقضى بأعادة ربط المال بالتدرج على الأطيان السباخ والبور وأخذ الوسائل المؤدية لإصال الأراضى السابق إعطاؤها أو بيعها من أراضى الميرى إلى ضرائب الحيضان الكائنة فيها فاداً وافق تلاوة ذلك فى هذه الجلسة فليقرر .

تقرر تلاوة الافادة والمذكرة فتلينا وهاتان صورتها :

أطيانهم إلا أنه لم يتيسر إجراء العمل بمقتضاه لأن تقييده كان يترتب عليه ربط الأتيان بضريبة باهظة من ابتداء السنة الثالثة ولذلك المالية عرضت تعريفة ربط فيات مبتدأ فيها بفيات جزئية وقد راعت فيها نفس الأسباب التي بنى عليها الأمر العالى المشار اليه أى إلزام الملاك بإصلاح أطيانهم وهذه الأسباب لم تزل باقية لغاية الآن .

حضرة حسين بك عابدين — إذا وافق طبع المشروع ونوزعه على حضرات الأعضاء ثم تحدد جلسة لنظره فيها فليقرر ذلك .

(إستحسان عام) .

وتقرر أن الجلسة تكون يوم غد الساعة الرابعة العريية

ثم إن سعادة الرئيس ختم الجلسة بقوله (ختمت الجلسة) والساعة السابعة والنصف .

نمرة ٢١ امضاء (حسين يسرى) ختم (على شريف)

مَجْلِسُ شُورَى الْقَوَانِينِ

محضر جلسة يوم الثلاثاء ٣ جمادى الثانية سنة ١٣١١ (١٢ ديسمبر سنة ١٨٩٣)

تقرر بالاتفاق قبول تلك الفكرة من سعادته .

سعادة إسماعيل محمد باشا — أن مصلحة الرى أجرت كثيراً من الأعمال وبعد أن أتمتها وجدت أنها أى الأعمال فضلاً عن أنها لا تأتى بفائدة فإنها تعود بالضرر الأمر الذى دعاها إلى تكبد مصاريف على إبطالها علاوة على المصاريف الجسيمة التى ضاعت هدراً فى إجراء تلك الأعمال .

فلاجل منع ذلك أرى أنه عند ما يترامى ضرورة عمل ترع أو قناطر أو مصاريف فلا يصير إجراؤها إلا من بعد عمل مقايضة عنها بمعرفة مفتش الرى الذى يجب عليه أن يرفق تلك المقايضة بتقرير يبين فيه المنافع التى تترتب على ما يراود عمله والمضرات التى تكون فيما إذا لم يعمل وبعد أن تقر نظارة الأشغال بالموافقة على العمل المذكور فيعرض على مجلس المديرية ومتى قرره فهناك يصير إجراؤه .

فان تحسن ذلك لدى الهيئة فلتقرره .

(إستحسان عام) .

سعادة الرئيس — من حيث أن الطلبات الجديدة التى دارت عليها المذاكرة فى هذه الجلسة هي مما يختص بنظارة الأشغال التى انتهى الكلام فيها بجلسة أمس فليتلى من تقرير اللجنة ما هو بعد المختص بالنظارة المشار إليها .

تلى ما رأته اللجنة فى الجيش المصرى وتقرر بالاتفاق ما عدا سعادة حسن حلى باشا الموافقة عليه وهذه صورته :

(٥)

الجيش المصرى

ترى اللجنة أن مصاريف الجيش المصرى كثيرة لأننا إذا اعتبرنا ما يصرف

تحت الجلسة الساعة الرابعة والدقيقة العاشرة العربية تحت رئاسة سعادة على شريف باشا رئيس المجلس وحضور ^{١٠} من حضرات الأعضاء

تلى محضر الجلسة الماضية فتصدق عليه .

حضرة حسن بك مذكور — أريد التكلم فى شأن المبلغ المخصص للتيارو إذ بدت لى فكرة جديدة فى هذا الشأن فان وافق لدى الهيئة إبداء ما عن لى فلتقرره .

تقرر بالاتفاق قبول الكلام من حضرته

حضرة حسن بك مذكور — لا يخفى أن التيارات هي من الأدبيات ويترتب عليها منافع كثيرة وقد وجد من التيارات العربية فى القطر المصرى مادعاً الكثير للاقبال عليها حتى صار ذووها يحصلون منها على ما يقوم بنفقاتها وبعميشتهم أما التيارو الأفرنكي فهو إن كان يتحصل على مبالغ من أجر الدين يتوجهون لحضور التشخيصات به إلا أن الشخصين جار إحضارهم من أوروبا وعودتهم إليها بعد فصل الشتاء وهذا مما يستدعى زيادة المصاريف الأمر الذى دعا الحكومة لأن تساعد بما قرره بميزانيته لهذا السبيل .

ومن حيث أن التيارات العربية والأفرنكية ينشأ عنها فوائد شتى فأرى أن يخصص من المبلغ المقرر بالميزانية مبلغ أربعة آلاف جنيه ما هو للتيارو الأفرنكي ثلاثة آلاف جنيه وللعربي ألف جنيه بشرط لا يكون صرف مبلغ الألف جنيه إلا للتيارو العربى الذى تشهد لجنة تعيينها الحكومة من أدباء الوطنيين بأنه الأحسن من باقى التيارات العربية فى المعدات والتشخيص .

(إستحسان عام) .

سعادة إسماعيل محمد باشا — قد بدت لى فكرة جديدة أريد علاوتها على ما تقرر فيما يختص بنظارة الأشغال فان تحسن لدى الهيئة إبدائها فليقرره .

تلى ما رأته اللجنة بخصوص السجون وتقرر بالاتفاق العام الموافقة عليه وهذه صورته :

(٧)

السجون .

إن وضع مصلحة للسجون مخصوصة قد ترتب عليه تكليف الحكومة بنفقات جسيمة ما كانت تنفقها مذ كانت السجون تابعة للمديرين والمحافظين وليس هناك فائدة من وجود مصلحة مخصوصة لها فاللجنة ترى أن تلك السجون تكون تابعة للمحافظين في المحافظات والمديرين في المديرات ويكون حق المراقبة والتفتيش على تلك السجون للنيابة العمومية وبذلك يتوفر منها مبالغ جسيمة تستعمل فيما هو الأتق .

تلى ما رأته اللجنة في مصلحة خفر السواحل وتقرر بالاتفاق العام الموافقة عليه وهذه صورته :

(٨)

مصلحة خفر السواحل

هذه المصلحة واردة لها بالميزانية منافع كلي بسبب أنه جار إعطاء موظفيها مرتبات باهظة حتى أن أرباب الرتب منهم في مرتباتهم زيادة عن أمثالهم الضباط الموجودين في نفس الجيش المصرى فلذلك ترى اللجنة أن الأوفق النظر في أمر هذه المصلحة وتعيين ما يلزم لها من الموظفين خصوصا العسكرية من الضباط أرباب المعاشات والمستودعين الذين توجد فيهم اللياقة ولا يعطى لهم مرتبات زيادة عن المقرر لرتبهم وبذلك يحصل وفر في نفس مصلحة خفر السواحل وفي المبالغ المربوطة لهم بالمعاشات أو الاستيداع .

تلى رأى اللجنة في خصوص المبلغ المختص لجيش الاحتلال ودارت عليه للذاكرة فتقرر باتفاق الآراء عدم التصديق على صرف المبالغ المذكور وهذه صورة ما رأته اللجنة في ذلك .

(٩)

جيش الاحتلال

رأت اللجنة تأجيل التكلم وإدلاء آرائها ورغباتها نحو ما يصرف على هذا الجيش إلى انعقاد جلسة المجلس التى سيكون فيها نظر التقرير وتدور عليه المذاكرة نهائياً .

على الجندي الواحد منه وجدناه ٣٤ جنيه تقريبا لو اعتبر أن عدد للوجود أربعة عشر ألف جندي وهو مثل ما تصرفه كثير من الدول الأوروبية على الواحد من حندها تقريبا على أن هناك سببا تبذل من أجله هذه الأموال الطائلة وهو ليس موجوداً عندنا وذلك أن الجيش العامل هناك هو في الغالب جزء من سبعة من الجيش العمومى الذى يجمع في زمن الحرب

على أن لهذا الجيش العمومى ضباطاً ورؤساء كافية له عند الاقتضاء وهم يأخذون مرتباتهم جميعاً من غير عمل في زمن السلم فترتب ضباط الجيش في أى دولة من تلك الدول ليست مرتبات ضباط الجيش العامل وإما هي مرتبات ضباط عموم الجيش ولو كان مثل هذا الأمر واقعاً في مصر على نسبه في تلك البلاد لتضاعف ما يصرف على الجندي الواحد تقريبا وهناك أمور أخرى كمصاريف المناورات الحربية والمصانع المختصة بعمل الاسلحة وما شا كل ذلك مما ليس له وجود هنا مطلقاً .

وأضافان نفقات الجندي في ضروريات معاشه أقل مما هي في أوروبا ولا توجد فيه خلة المشروبات الروحية .

فلذلك ترى اللجنة تنقيص ما يصرف على الجندي الواحد من ٣٤ جنيه تقريبا إلى ٢٧ جنيه ليتوفر ٩٧ ألف جنيه تقريبا وإذا خفف من ضباطه الإلجانب الذين لهم المرتبات العالية ومن الوظائف المتعددة الموجودة بغير لزوم لساعد ذلك على هذا الاقتصاد .

تلى ما رأته اللجنة بخصوص البوليس وهذه صورته :

(٦)

البوليس

تقول اللجنة في البوليس مثل ما قالت في الجيش من ضرورة تخفيض ما يصرف عليه باعتبار نفر الواحد إلى ٢٧ جنيه ويستعان على ذلك بتنقيص عدد أرباب الوظائف المتعددة فيه من الأجنب .

وترى استعمال ما يقتصد في زيادة ألقاره لعدم كفاية للوجود به كما أنها ترى أنه لا ينبغي وجود بوليس أجنبي في البلاد كالبوليس التلياني الموجود بها الآن .

حضرة طلبه بك سعودى — رأى أن يزداد على آخر الفقرة الأولى كلمة (وغيرهم) ويحذف من الفقرة الثانية من ابتداء (كما أنها ترى) إلى آخر الفقرة .

(استحسن غام)

تلى مارأته اللجنة بخصوص المطبعة الاميرية وهذه صورته :

(١٠)

المطبعة

غير خفى على الحكومة ومصالحها ما هي عليه هذه المطبعة من الاستعداد وإستيفاء كامل المعدات اللازمة لكافة أنواع الطبع ولا شك في عدم وجود ما يعادلها من جميع المطابع الموجودة بنطاق القطر وبعض المصالح وفروع البعض منها جار طبع ما يلزم لها خلاف الدفاتر والاستمارات بالمطابع البرانية بمصاريف وحالة إستعداد هذه المطبعة يمنعنا من قبول أدنى عند هذه المصلحة أو لهذا الفرع من إجراء ذلك .

فالذى تراه اللجنة هو إصدار تأكيدات الحكومة بمنع الطبع للمصالح لأميرية بالمطابع البرانية إذ أرباح مطبعتها عائدة عليها .

حضرة حسن بك مذكور — أوافق على رأى اللجنة وأزيد عليه أن من يطبع شيئاً بمطبعة برانية يكون ملزماً بمصاريف ما يطبع .

حضرة مصطفى بك منصور — أن المطبعة الأميرية مستكملة المعدات والعمال ولا عند لائى مصلحة مامن المصالح الأميرية في أن تطبع شيئاً بالمطابع البرانية والدليل على إستعداد تلك المطبعة الأميرية وكفايتها لطبع ما يراد طبعه لمصالح الحكومة هو كثرة المطبوعات التى تطبعها للأهالى من كتب ونحوها وليس من الموافق تحمل الحكومة بصرف مبالغ للمطابع البرانية

وعلى ذلك فأصدق على رأى اللجنة .

حضرة حسين بك عابدين — أوافق على رأى اللجنة والزيادة التى أتى بها حضرة حسن بك مذكور

سعادة إبراهيم أدهم باشا — من رأى إنه إذا رأى مأمور المصلحة اللازم لها طبع أى شئ من يجرى طبعه بالخارج بالأقل عن المطبعة الأميرية جاز لتلك المأمور أن يطبع بالخارج لما فى ذلك من الأرجحية .

سعادة حسن حلى باشا — رأى بقاء الحال على ما هي عليه من قبل .

سعادة إبراهيم حليم باشا — أنا من رأى الطبع بالمطبعة الأميرية ولو يكون بقيمة أعلى من المطابع البرانية ولا تشتري كتب من الخارج يكون فى الامكان طبعها بها خصوصاً لنقلارة المعارف .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أخذت وتقرر بالأغلبية الموافقة على رأى اللجنة والزيادة التى أتى بها حضرة حسن بك مذكور .

تلى مارأته اللجنة فى شأن مجلس بلدى الاسكندرية وتقرر بالاتفاق العام للموافقة على رأى اللجنة وهذه صورته :

(١١)

مجلس بلدى الاسكندرية .

إن اللجنة ترى إلناء هذا المجلس لاعتبارات شتى .

أولاً — لأن إدارته المالية فاسدة وجار صرف مبالغ كلية من إيراداته فى ماهيات منها الكثير لا لزوم له .

ثانياً — لما أنشئ هذا المجلس كان الغرض تعميم هذا الأسلوب وهو إنشاء المجالس البلدية فى مدن القطر ولكن حيث إن الدول رفضت التصديق على استعمال المبالغ اللازمة لذلك الآن فيكون إختصاص الاسكندرية بذلك وإمتيازها به ضرب من الإجحاف بالمدن الأخرى .

ثالثاً — إن أعمال هذا المجلس إلى الآن لم يظهر منها شئ فيه نفع للبلد لم يكن يحصل إلا به بل علم أن بعض أعماله كانت لا تخلو من مقاصد غير مستحسنة كالشروط التى كان يريد عقدها مع قومبانية المياه وغيرها .

رابعاً — إن قانون الانتخاب لهذا المجلس وضع بكيفية حصرت هيئة المجلس فى الأجانب وليس للوطنين فيه صوت يذكر ولا تخلو أكثر جلساته من الشقاق بين الأعضاء مما يقضى إلى عدم الوصول إلى الغاية المقصودة من وجوده .

تلى رأى اللجنة فى خصوص مصلحة الدومين وتقرر بالاتفاق الموافقة عليه وهذه صورته

(١٢)

مصلحة الدومين .

إنه وإن كان ليس للجنة الحق فى الكلام عن موضوع هذه الادارة لكن لها الحق أن تشير على الحكومة بتحسين حالة العمال المكلفين من

تلى من تقرير اللجنة ما يتعلق بالمبالغ المقتصدة من تحويل الدين ورأى اللجنة في استعمال هذه المبالغ المقتصدة والتي تقتصد وهذه صورة ذلك :

(١٤)

الديون .

قد تتيح من تحويل جزء من ديون الحكومة المصرية نحو ثلثائة وستين ألف جنيه وقد حذر عليها الارتفاع بها وإنما أجزأ لها استعمال جزء منها في إبطال السخرة واشترط في استعمال هذا الجزء إلى أن ينتهي آخر قسط تدفعه الحكومة فوائداً لحلفة قتال السويس وسيتم في ذلك في سنة ١٨٩٤ وبذلك يبقى جميع المبلغ المتقدم ذكره مذكوراً لا يستعمل في شيء ما .

وحيث أن الانسانية والعدالة تأييان أن تبقى الأمة المصرية مرهقة تحت أثمان الضرائب وأحمالها ثخن من ذلك وتشكو وأموالها بين يديها لا يمكنها أن تنتفع بها فإن اللجنة ترى أن يطلب من الحكومة أن تخبر الدول في ذلك وتستخلص هذا المبلغ من سنة ١٨٩٤ لاستعماله في تخفيف ضرائب الأتبان والذي زاء أن الدول إذا علمت أن المراد من استعمال هذا المبلغ هو لتخفيف ضرائب الأتبان فلا شك أنها لا تبخل بإجابة الحكومة إذ قد سبق أن الدول أجابت استعمال المائة والخمسين ألف جنيه في إبطال العونة حينما طلب ذلك منها .

رأى اللجنة في استعمال الأموال المقتصدة والتي تقتصد .

ترى اللجنة استعمال ما يتوفر من الأموال في هذين الأمرين المهمين وهما تخفيف ضرائب الأتبان وتعميم التعليم .

أما تخفيف الضرائب فلما قدمنا من أن مقاديرها الحالية كثيرة جداً وهي تستنفذ جزءاً عظيماً من أموال الأهالي بحيث لا يبقى في أيديهم ما يقوم بكفائتهم وهو ما بشم على الاستئانة .

وأما تعميم التعليم فالغاية منه نشر المعارف في أنحاء البلاد جميعها حتى تكشف الأمية الغالبة الآن على الناس ويتسع نطاق المعلومات وتذهب الجهالة التي هي أم الأسباب في كل ما ألم ويلم بهذه البلاد وإذا تأملنا فيما تنفقه الحكومة المصرية الآن على معارفها ونتيجة هذا التعليم الحاصل في مدارسها الآن وقارناه بما هو عند الأمم الأخرى حتى التي هي أقل ثروة وأضيق حالاً من الأمة المصرية لوجدنا أن الحالة التي هي عليها الآن بعيدة عن الكمال غير حسنة على كل حال .

وترى أن من الأمور الرئيسية في ذلك أن تشكل لجنة من عقلاء البلاد

قبلها بالعمل فيها لأن القوانين الوطنية والأوروبية أجمعت بأن الضامن ملازم بمراقبة مضمونه ولرب الدين الموافقة على ذلك منعاً لما عساه أن يطرأ على الطرفين من الضرر وهذه المصلحة وإن كانت مرتبطة بشرط دولي محظور على المجلس التكلم فيه لكن بسبب الضمانة أمام أرباب الديون قد تكفلت الحكومة بدفع حسابات سنوية بما هو بين المائة ألف والمائتي ألف جنيه لأرباب الديون مع أن أراضى الدومين لو تنظمت إدارتها لوقت الحكومة شر هذه الحسابات وكانت على الأقل مثل الدائرة السنوية الآن فالتى تراه اللجنة أن يشكل قومسيون لعمل طريقة لذلك بدون أن يمس شرط الدين في شيء .

تلى رأى اللجنة على مصلحة إبطال الرقيق وهذه صورة :

(١٣)

مصلحة إبطال الرقيق .

هذه المصلحة يصرف عليها الآن نحو ثلاثة عشر ألف جنيه على أن هذه التجارة لم يبق لها عين ولا أثر في البلاد إلا النادر منها والنادر لا حكم له . نعم يلزم بقاء المصلحة لثلاث عقود تلك التجارة إلا أن المبلغ الذى يصرف لذلك هو كثير جداً والأولى أن يقتصد منه نحو خمسة آلاف جنيه فإن معظم عمال هذه المصلحة لا عمل لهم الآن .

سعادة صفوت باشا — رأى أن يقرر لهذه المصلحة مما هو وازدها بالميزانية خمسة آلاف جنيه فقط والباقي يقتصد .

سعادة حسن حلمى باشا — الأوفق أن تكلف النظارة التابعة لها المصلحة المذكورة بالنظر في حالتها وما يلزم لها من المال والمصاريف وتقرره وما يبقى بعد ذلك هو الذى يقتصد .

سعادة إبراهيم حليم باشا — أنارأى إلغاء هذه المصلحة بالكلية وتكليف البوليس بالقيام بعملها إذ أن البوليس منتشر في أنحاء القطر ويمكنه القيام به .

حضرة حسن بك مدكور — أوافق على رأى سعادة حليم باشا وأزيد عليه أن مصلحة خفر السواحل يمكنها أن تقوم مع البوليس بمسمل مصلحة إبطال الرقيق المذكورة .

سعادة إبراهيم أدهم باشا — أنا أوافق على رأى اللجنة .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أخذت وتقرر بالأغلبية رأياً سعادة حليم باشا وحضرة حسن بك مدكور .

ومن الضروري تقرير شيء على ذمة اتساع نطاق التعليم بالجامع الأزهر فأرى إذا واقفت الهيئة أن يفرض لهذا الغرض من المبالغ المقتصدة والتي تقتصد مبلغ خمسة عشر ألف جنيه .

(استحسان عام) .

سعادة الرئيس — حيث أن الهيئة قد أتمت النظر في تقرير اللجنة وليس بالمجلس أشغال سوى المشروع الذي ورد أمس وتقرر طبعه فإن كان لأحد من حضرات الأعضاء طلبات جديدة فليدها .

حضرة صوفاني بك — في علم الهيئة أن الحكومة قد مشت في تخفيف الضرائب شيئاً فشيئاً بطريقة تدريجية مبتدئة من الوجه القبلي ومحتجة على ذلك بأن أطيانه أضعف من أطيان الوجه البحري .

نعم إن تخفيف الضرائب في أية حال هو مما يوجب الشكر والمنونية وليت الحكومة كان لديها من المال ما تدفع به كل مظلمة من جهة تخفيف الضرائب ونحوها ولكن مع الأسف أن الحصول على الأموال الكافية لتخفيف أثمان الأهالي الكثيرة لا تحصل عليها الحكومة إلا تدريجاً .

وحيث إن الحصول على الأموال اللازمة لتخفيف الضرائب لا يكون دفعة واحدة فيكون ما اتخذته الحكومة من حثية البدء في التخفيف من الوجه القبلي فيه إجحاف كلي على أهالي المديريات التي لا يصلها الدور إلا بعد سنوات حتى والتي يتأخر دورها ولو سنة واحدة . وهذا لأن كل مديرية من مديريات الوجهين بها من الأطيان ما هو الأحق بتخفيف ضرائبه عن سواء خصوصاً الوجه البحري الذي لو سرت الحكومة على طريقة التخفيف بالمناوبة لصيره الانتظار في حالة سيئة وأصبح ومعظم أطيانه مملوكة لغير من هي في أيديهم ولا يوجد من ينكر أن مديرية القليوبية التي هي من الوجه البحري في أطيانه عجز لا يوجد في باقي المديريات ولا تحصل على الري إلا بكل صعوبة لارتفاعها .

ومديريات البحيرة والدقهلية والغربية فيها من الأطيان مقادير جسيمة أحط بكثير عن الكثير من أطيان مديريات الوجه القبلي التي ابتدأت الحكومة في التخفيف من ضرائبها وإذا لم يجر تخفيف ضرائب الأطيان الضعيفة في كل مديرية قبل غيرها لكان في ذلك ضرر كلي على ملاكها الأمر المخالف للعدالة على خط مستقيم .

وحيث إن كل ما ذكر آتقاً يدل على ضرورة استعمال كل مبلغ تخصص أو يتخصص لتخفيض الضرائب في تخفيف ضرائب الأطيان الضعيفة في كل المديريات وتقديم التخفيف عن الأضعف من سواء فما كان أعلى وهكذا

وأهل المعارف والرأي فيها يرجع إليها في أمر تعليم الأمة وتربيتها وتنمية الملكات الفاضلة والاحساسات الشريفة فيها ولا يوكل ذلك إلى رأى الأفراد فإن مستقبل الأمة وسعادتها أو شقاءها بحسب ما يودع في نفوس شبانها والخطأ في التعليم يفسد أمة بأسرها ويكون من أول أعمال هذه اللجنة سن قانون ثابت لسير التعليم ويتبين وجوهه يصدق عليه من مجلس شورى القوانين ويكون قانوناً أساسياً من قوانين الحكومة فيمتنع بذلك ما هو جار من التغيير والتبديل في نظام التعليم كما تبدل الرؤساء .

وترى أن من أكبر ما يلزم لتنمية المعارف العناية بالجامع الأزهر وهو ذلك الأثر الباقي من آثار التمدن الإسلامي القديم وأهميته في تعليم العلوم الدينية واللسانية كبيرة وشهرته في أقطار الدنيا واسعة وهو مرجع الطلبة من كافة الأقطار على أن موارده قليلة جداً لا تكاد تكفي حالة الطلبة والمشايخ فيه من جراء ذلك في شدة بالغة .

فاللجنة ترى أن يطلب من الحكومة أن تعين جزءاً من المال للإعانة على التعليم في هذا المسجد الجامع والمدرسة الكبرى بشرط أن لا يمس شيء من إستقلاله فإنه إذا توسعت حال المعلمين والطلبة في اتساع نطاق التعليم عما هو عليه الآن كثيراً ويكون هذا المبلغ الذي تدفعه الحكومة لهذا المسجد من قبيل الإعانة كما تفعل ذلك مع بعض الجمعيات العلمية والراهبيات ونحوها . وإذا أضيف ما يصرف الآن على التيارات إلى ميزانية نظارة المعارف وزيد عليه من ميزانية هذه النظارة ما يبلغه إلى عشرة آلاف جنيه تصرف على هذا الجامع كان ذلك عملاً مشكوراً يوافق رضاء الأمة التي ينوب عنها هذا المجلس .

حضرة طلبة بك سعودي — رأيي أن استعمال المبالغ المقتصدة والتي تقتصد يكون في تخفيف ضرائب الأطيان وعشور النخيل وعوايد الدخولية وتعميم التعليم .

حضرة حسين بك عابدين — رأيي عدم استعمال المبالغ المذكورة إلا في تخفيف ضرائب الأطيان وتعميم التعليم .

سعادة إبراهيم أدهم باشا — الأوفق أن التخفيف في الضرائب يكون من كل أنواعها .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أخذت وتقرر بالأغلبية الموافقة على رأى حضرة طلبة بك سعودي .

حضرة حسن بك مذكور — حيث إن الفقرة الأخيرة من التقرير صار من الضروري حذفها بالنسبة لما قرره الهيئة في خصوص المقرر للتياترو

وحيث إن الحكومة فضلا على أنها لم تجر توقيف المساحة فإنها بنت عليها أعمالا أضرت بالكثير من أهالي هاتين المديريتين وإذا لم تتلافى هذا الأمر كان من أكبر المضرات على من بصيحه شيء منه .

ومما بنته على تلك المساحة هو أنها ردت على الكثير من الأهالي أموالا كان تحصيلها موقوفا لغاية سنة ١٨٨٩ نظير ما بأطيانهم من التوائف محتجة بأن تلك المساحة الجديدة أظهرت عدم وجود التوائف ونحوها مع أن التوائف تحققت كثيرا وما كانت الحكومة ترفع أموالها بل كانت تجرى توقيف تحصيلها ولا يصح الارتكان على المساحة الأخيرة ولا تحقيقاتها مع ماسبق من التحقيقات .

ومما ترتب على المساحة الجديدة أيضا أنه عند القول بظهور زيادة في أطيان أى إنسان وعجز في أطيان الآخر في بلد واحدة أو حوض واحد فنندوب الحكومة بدلا عن كونه يرد مظلة من كان عنده العجز بإعطائه حقه من الزيادة التي ظهرت فانه يعتبر الزيادة أنها حق الميرى ويبيعها على ذمة الحكومة وفي هذه الحالة فالحكومة كأنها تأخذ جانباً من أطيان الأهالي وتبيعه لأن كمية ربطها ستبقى محفوظة لما أن الزيادة التي وجدت هي في نظير العجز وقد انتفعت الخزينة بضمن تلك الزيادة التي هي لصاحب العجز .

والأدهى من ذلك أن الأهالي بينما هم يتضجرون من دفع الضرائب ويسعون في بيع الأغلى بالبخص ويرهنون الكثير من أطيانهم من جراء ثقل تلك الضرائب عليهم وعدم إكمالهم أداء التقاسيط بأوقاتها للأسباب المذكورة واستمرار تنازل أسعار المحصولات وإذا بالحكومة قدرت عليهم متأخرات ما كانت في حسابهم وأوقعت عليهم من أجلها الحجزات التي تقضى بالكثيرة منهم إلى الضرر الكامل مع أنها في غنى عن تلك التأخرات وليست محتاجة لها لسداد عجز أو عوز .

وحيث الحالة هكذا فان وافقت الهيئة على ذلك فليكتب به للحكومة وبما هوأت :

أولا — توقيف المساحة وعدم التعويل على ما حصل منها بالكلية ومنع بيع شيء ما بمماقيل إبه ظهر زيادة بواسطتها .

ثانيا — إبطال الحجزات التي توفت بسبب متأخرات باقية لغاية سنة ١٨٨٩ على بلاد موجود بأطيانها توائف ونحوها وأن تراعى الحكومة حالة الشفقة مع الأهالي .

ثالثا — وضع المشروع السابق طلبه وأرساله لهيئة المجلس انظره وبها ويستصدر به الأمر العالى .

حتى بذلك ينحسم بعض الضرر فإن تحسن ذلك لدى الهيئة فلتقرره بمكاتبة الحكومة به .

حضرة جاد بك مصطفى — أوافق على رأى حضرة صوفانى بك لما فيه من العدالة لأنه يوجد بالوجه البحرى من الأطيان ما لا تقوم حاصلاته بسداد الضريبة المفروضة عليه ولو كان التخفيف عن الأطيان الضعيفة قبل غيرها في كل المديريات لكان في ذلك رحمة بأربابها .

تقرر بالاتفاق الموافقة على الرايين .

حضرة حسين بك عابدين — إن الكثير من الأهالي تقع بينهم منازعات في مواد العقار أمام المحاكم الأهلية التي هي مختصة بالنظر في دعاوى أهالي القطر وبعد أن تصدر فيها أحكام إنتهائية فياتجىء من كان الحكم في غير صالحه أن يرفع دعوى من جديد أمام المحاكم المختلطة إرتكانا على أن قوانينها تجيز لها سماع دعوى العقار ولو كان بين اثنين من الوطنيين ويترتب على ذلك توقيف تنفيذ الحكم النهائي الصادر من المحاكم الأهلية الأمر الذى يضيع به الكثير من الحقوق بسبب التطويل وكثرة الصاريف .

فلهذه الأسباب أطلب مخابرة الحكومة بإجراء اللازم لا مستصدار أمر عال لمنع هذه الطريقة أى عدم جواز إعادة النظر أمام المحاكم المختلطة في قضية من هذا القبيل تكون صدرت فيها أحكام نهائية من المحاكم الأهلية فإن تحسن ذلك لدى الهيئة فلتقرره

(استحسان عام) .

سعادة إسماعيل باشا محمد — في شهر أكتوبر الماضى كتب من رئاسة المجلس (شورى القوانين) إلى الحكومة بناء على ما قرره الهيئة في الشهر المذكور بتوقيف أعمال المساحة التي شرعت فيها نظارة المالية في مديرتى البحيرة والشرقية وطلب منها أى الحكومة عمل مشروع أمر عال يبين فيه الكيفية التي تحصل على مقتضاها المساحة وما ينبغى إجراؤه عند ظهور زيادات أو عجز في أطيان الملاك بطريقة تكفل حقوق الأهالي والحكومة معا وأنها بعد أن تضع ذلك المشروع ونقدمه للمجلس (شورى القوانين) وتأخذ رأيه فيه تستصدر به الأمر الكريم وهناك يتبع الاجراء بمقتضاه .

وقد تبين بما كتب للحكومة بأن إجراء المساحة بدون ما ذكر يكون فاسداً ويعود بالضرر على الأهالي للأسباب الكثيرة التي نبئت فيما قرره الهيئة إذ ذاك وذكرت الحكومة بما ظهر سابقا من فساد أعمال مصلحة التاريخ التي صرف عليها نحو النصف مليون جنيه .

وهذا ما رأيته في هذا الموضوع .

(استحسان عام) .

وتقرر أن سعادة الرئيس يحدد الجلسة عند طبع المشروع الذي تقرر طبعه
و عند ورود أشغال جديدة .

ثم إن سعادة الرئيس ختم الجلسة بقوله (ختمت الجلسة) والساعة
السادسة والنصف .

نمرة ٢٢ (حسين يسرى) (على شريف)

ختم

إمضاء

مَجْلِسُ شُورَى الْقَوَانِينِ

محضر جلسة يوم الاثنين ٩ جمادى الثانية سنة ١٣١١ (١٨ ديسمبر سنة ١٨٩٣)

تلى المشروع وهذه صورته .

مشروع أمر عال

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على لأحة الأتيان السعيدية المندرجة بمجموع اللوائح
الذى نشر مع قوانين المحاكم المختلطة الصادر عليه الأمر العالى لنظارة الحفانية
بتاريخ ٧ شعبان سنة ١٢٩٢ (٨ سبتمبر ١٨٧٥) عمرة ٨ .

وبعد الاطلاع على قرار مجلس شورى النواب الصادر عليه الأمر العالى
لنظارة الداخلية رقم ١٦ محرم سنة ١٢٨٥ (٩ مايو سنة ١٨٦٨) عمرة ٥٥
والمحقق المختص به المذرج بمجموع اللوائح السالف ذكره .

وبعد الاطلاع على القرارات الصادرين من مجلس النظار بتاريخ ١٠ إبريل
سنة ١٨٨١ عمرة ٥٩ وبتاريخ ١٦ مايو سنة ١٨٨٨ عمرة ٢٠

وبعد الاطلاع على المنشور الرقم ٢٦ يونيه سنة ١٨٨١

وبعد الاطلاع على الأمر العالى الصادر فى ٩ سبتمبر سنة ١٨٨٤

وبعد الاطلاع على المادة الخامسة من الأمر العالى الرقم ١٧ ديسمبر سنة
١٨٨٩ وعلى الأمر العالى الصادر فى ١٢ ديسمبر سنة ١٨٨٦

وبعد الاطلاع على الأمر العالى الصادر فى ٣ فبراير سنة ١٨٩٢

وبناء على ما عرضه علينا ناظر المالية وموافقة رأى مجلس النظار وبعد
أخذ رأى مجلس شورى القوانين .

فتحت الجلسة الساعة الرابعة عريية برئاسة سعادة على شريف باشا رئيس
المجلس وحضور ٢٠ من حضرات الأعضاء :

تلى محضر الجلسة الماضية فتصدق عليه .

سعادة الرئيس — الاشغال الموجودة بالمجلس لتعرض على الهيئة هي
المشروع المختص بربط الضريبة على الأتيان البور والسباخ التى قررت الهيئة
طبعه وتوزيعه وقد طبع ووزع .

هذا وقد وردت إفادة من صاحب العطفة ناظر المالية يرغب بها إشعار
عطفته بيمعاد الجلسة التى ستحدد لنظر المشروع المذكور ليحضر فيها وبالنسبة
لعدم العلم بما إذا كانت الهيئة سترى أوقية المناقشة فيه بجلسة يومنا هذا من
عدمه فلم يصير أشعار عطفونلو المشار إليه .

ولذا فلتل الافادة ثم المشروع وبعدها تنظر الهيئة في تحديد الجلسة التى
تدور المناقشة عليه فيها .

تليت الافادة وهى مؤرخة ١٣ ديسمبر سنة ١٨٩٣ عمرة ٣٢٧ وهذه
صورتها :

قد أحيل على المجلس من رئاسة مجلس النظار مشروع الأمر العالى المختص
بربط المال تدريجيا على الأتيان الأتوار العشورية وإعادة ربط المال تدريجيا على
الأتيان السباح السابق رفع مالها بمقتضى المادة الخامسة من دكرى ١٧ ديسمبر
سنة ١٨٨٩ وأتخاذ الطرق اللازمة لوصول مال الأراضى السابق إعطاؤها أو
بيعها من أراضى الحكومة إلى ضرائب الخيضان الكاتنة فيها لإطلاع المجلس
عليه . وأنه قبل المداولة فيه يطلب من نظارة المالية تعيين مندوب من قبلها
ليحضر فى المداولة .

وحيت إتنا رغب حضورنا فى جلسة المداولة المختصة بهذا المشروع
فالأمل إفادتنا عن تاريخ الجلسة التى سيوضع فيها للمداولة لكي نحضرها أقدم .

أمرنا بما هو آت

﴿ المادة الأولى ﴾

الأطيان التي سترفع أموالها اعتباراً من صدور أمرنا هذا للأسباب المبينة بالمادة الخامسة من الأمر العالي الصادر في ١٧ ديسمبر سنة ١٨٨٩ يعاد ربط الضريبة عليها اعتباراً من ابتداء السنة التي تلي سنة تصريح الرفع بحسب التعريف الآتية :

غرش

٢

السنة الثانية باعتبار

٥

» الثالثة »

١٠

» الرابعة »

» الخامسة » نصف ضريبة

» السادسة » الضريبة الأصلية

في حالة ما إذا كانت الضريبة الأصلية غير نهائية يصير درج الأطيان اعتباراً من السنة السابعة في إحدى درجات المادة الثانية من الأمر العالي الصادر في ٣ فبراير سنة ١٨٩٢ وذلك من بعد إجراء المعاينة عنها .

﴿ المادة الثانية ﴾

الأطيان السابق رفع أموالها بالتطبيق للمادة الخامسة من الأمر العالي الصادر في ١٧ ديسمبر سنة ١٨٨٩ واتضح أنها لم تزل بوراً لغاية ٣١ ديسمبر سنة ١٨٩٣ يعاد ربط الضريبة عليها ابتداء من سنة ١٨٩٥ طبقاً للتعريف المبينة في المادة السابقة .

﴿ المادة الثالثة ﴾

الأطيان المرفوعة أموالها بالتطبيق للمادة الخامسة من الأمر العالي الصادر في ١٧ ديسمبر سنة ١٨٨٩ وأعيد ربطها بضريبة مؤقتة يستمر سداد الأموال عنها باعتبار هذه الضريبة لحد انتهاء السنة الرابعة التي تلي سنة تصريح الرفع ومن السنة الخامسة يدفع عنها ضريبة تعادل نصف ضريبتها الأصلية ومن ابتداء السنة السادسة تربط عليها الضريبة الأصلية .

﴿ المادة الرابعة ﴾

الأطيان البور الواردة في تقاسيط أربابها تربط الضريبة عليها ابتداء من سنة ١٨٩٤ بحسب التعريف الآتية :

غرش

٢

السنة الأولى باعتبار

٥

» الثانية »

١٠

» الثالثة »

دون تاني (١٨) غرش

» الرابعة »

دون أول (٣٥) «

» الخامسة »

وهكذا يصير علاوة في الضريبة العشورية عليها من درجة إلى درجة إلى أن تصل الأطيان إلى أعلى ضريبة الحوض أو الحيطان إذا كانت الضرائب غير مفروزة عن كل حوض .

الأطيان البور التي من هذا النوع المربوطة لغاية الآن بضريبة أقل من أعلى ضريبة الحوض يستمر سداد ما لها بواقع ضريبتها الحالية إعتباراً من سنة ١٨٩٤ إلى أن يستحق الربط عليها بضريبة أعلى من ضريبتها بمراعاة تطبيق التعريف السالف ذكرها .

﴿ المادة الخامسة ﴾

إذا كان عند إجراء العمل بحسب التعريفات المبينة قبلاً يتضح لنظارة الأشغال العمومية بناء على طلب الممول صاحب الشأن أن سبب بوار الأطيان ناشئ من عدم كفاية أعمال المنافع العمومية فيستمر رفع مال الأطيان إلي أن يصير إجراء الأعمال اللازمة لإزالة الضرر ومن ابتداء اليوم الذي تم فيه الإجراءات المذكورة تدرج الأطيان بعد المعاينة في إحدى الدرجات المبينة بالمادة الثانية من الأمر العالي الصادر في ٣ فبراير سنة ١٨٩٢ .

﴿ المادة السادسة ﴾

الأطيان المعطاة بقرار شوري النواب يستمر سداد الأموال عنها باعتبار درجة الدون الأول مدة خمس سنوات اعتباراً من ابتداء السنة التالية للسنة التي انتهت فيها مدة المعافاة الأصلية أو المدة الجديدة التي تكون منحت لها بعد انقضاء الخمس سنوات تدرج الأطيان في إحدى الدرجات المبينة بالمادة الثانية من الأمر العالي الصادر في ٣ فبراير سنة ١٨٩٢ .

الأطيان التي من هذا القبيل يسوغ درجها من الآن كما سبق القول آنفاً لو طلب أربابها ذلك وما يكون بقي منها بوراً يسوغ رفع ماله بالتطبيق للمادة الخامسة من الأمر العالي الرقيم ١٧ ديسمبر سنة ١٨٨٩ تحت إعادة الربط عليه كاللدون بالمادة الأولى من هذا الأمر .

﴿ المادة السابعة ﴾

الأطيان المباعة من أطيان الحكومة بمقتضى منشور ٢٦ يونيو سنة

بركة قارون (بالقيوم) أو من استمرار تسلط مياه المصارف عليها أو من عدم وجود مصارف عمومية لها ويثبت من التحقيق الإداري أنه ما كان في قدرة أربابها وقايتها من التلف بأى وجه من الوجوه وتجري معايتها في كل ثلاث سنين بالأكثر وما يوجد منها قابلاً للزراعة تربط عليه الضريبة بحسب ما يستحق .

نص المادة (٢) من الأمر العالى الصادر في ٣ فبراير سنة ١٨٩٢ تنقسم الأطنان المزروعة والبور الصالحة للزراعة التي تباعها الحكومة إلى ثلاث درجات فيما يتعلق بالضريبة كما يأتي :

أولاً — الأطنان التي يمكنها تحمل فية الضريبة الخراجية المربوطة على الأطنان المعمورة الكائنة في حوضها تربط عليها هذه الفية .

ثانياً — الأطنان التي لا يمكنها والحالة هذه تحمل فية الحوض إنما يمكن بواسطة التصليح والخدمة مساواتها فيما بعد بمعمور الحوض تربط عليها ضريبة مؤقتة تناسب حالتها لمدة معينة لا تزيد في أى حال من الأحوال عن ست سنوات وعند انتهاء المدة المعينة تربط عليها فية الحوض بدون إجراء معاينة جديدة .

ثالثاً — الأطنان التي لا يمكنها تحمل فية الحوض إلا بعد حصول تغييرات في حالتها الخارجية بواسطة إجراء أعمال ذات منفعة عمومية مثل ترع رى ومصارف وسداحير وجسور وغير ذلك تربط عليها ضريبة مؤقتة تناسب حالتها لمدة معينة لا تزيد عن خمس سنوات ولدى انقضاء المدة المعينة تعين الأطنان فإذا انضح أنه لا يزال في غير الإمكان تحملها فية الحوض فتقدر لها ضريبة أخرى مؤقتة لمدة ثانية وفي انقضاء هذه المدة تعين الأطنان مرة ثانية وهم جرا إلى أن تصل الضريبة إلى فية الحوض إنما لا يسوغ أن تتجاوز كل مدة معينة خمس سنوات .

حضره أحمد بك الصوفاني — إن ربط الضرائب هو من أهم الأمور التي توجب على حضرات أعضاء المجلس زيادة التروى والثاني فيها .

وحيث إن هذا المشروع ليس من الضروري الإسراع فيه فأرى أن يؤجل النظر فيه إلى شهر فبراير المقبل حتى يتسنى لكل واحد من حضرات الأعضاء إيمان النظر فيه ويتمكن حضرات المندوبين من استطلاع أفكار الأهالي وما ينشأ من النفعة أو الضرر من استصدار ذلك المشروع فان وافق ذلك لدى الهيئة فلتقرره ويتجرر به لنظارة المالية .

(استحسان عام)

١٨٨١ وربطت عليها من تاريخ تسليمها أو عند انتهاء مدة معافاتها ضريبة أقل من ضريبة الحوض يصير معايتها في سنة ١٨٩٤ ودرجها في إحدى الدرجات المبينة بالمادة الثانية من الأمر العالى الصادر في ٣ فبراير سنة ١٨٩٢ وما يكون منها بوراً يسوغ رفع ماله حال درجه وبناء على طلب المالك وذلك بالتطبيق للمادة الخامسة من الأمر العالى الرقيم ١٧ ديسمبر سنة ١٨٨٩ بشرط إعادة الربط عليه كاللدون بالمادة الأولى من هذا الأمر أما الأطنان التي تكون من هذا النوع ولم يجر تسليمها لغاية الآن فعند تسليمها يجرى درجها على حسب الكيفية السالف ذكرها وعند انتهاء مدة الخمس سنوات الممنوحة للمعافاة بموجب منشور سنة ١٨٨١ أو مد العشر سنوات المقررة للمعافاة كاللدون بالمادة الأولى من الأمر العالى الصادر في ١٢ ديسمبر سنة ١٨٨٦ فالأطنان البور المباعة بالتطبيق للمنشور والأمر العالى المثنى عنهما يصير درجها بالكيفية ذاتها .

﴿ المادة الثامنة ﴾

تدرج الأطنان الآتي إيضاحها في إحدى الدرجات المبينة بالمادة الثانية من الأمر العالى الصادر في ٣ فبراير سنة ١٨٩٢

أولاً — أطنان خارج الزمام التي لم تنته مدة معافاتها تدرج عند انتهاء تلك المدة .

ثانياً — أطنان خارج الزمام التي صار ربطها بضريبة مؤقتة تدرج بعد مضي المواعيد المعينة بقرار مجلس النظار .

﴿ المادة التاسعة ﴾

يجرى العمل بمقتضى أمرنا هذا اعتباراً من وينفذ مفعوله ولو مع وجود ما يخالفه من سائر الأحكام الناشئة من القوانين والدكرينات والأوامر الصادرة قبل الآن .

وتلى نص المادة (٥) من الأمر العالى الصادر في ١٧ ديسمبر سنة ١٨٨٩ ونص المادة (٢) من الأمر العالى الصادر في ٣ فبراير سنة ١٨٩٢ الملحقان مع المشروع المذكور وهاتان صورتاهما .

نص المادة (٥) من الأمر العالى الصادر في ١٧ ديسمبر سنة ١٨٨٩ يجوز أيضا رفع أموال أو عتور الأطنان التي تصير سباحا وغير صالحة للزراعة بسبب ما يحصل لها من النشع من مجاورتها للترع العمومية ومن فيضان

سعادة حسن حلمي باشا — حيث إن الأشغال التي كانت معروضة على المجلس قد انتهت فلماذا وافق فليحدد جلسة في يوم الاثنين المقبل حتى إذا وجدت أشغال جديدة فينظر فيها وإلا فيصرف المجلس .

حضرة صوفاني بك — الأوفق أن تكون الجلسة يوم الأحد .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أخذت وتقرر بالأغلبية أن تكون الجلسة يوم الأحد .

ثم إن سعادة الرئيس ختم الجلسة بقوله (ختمت الجلسة) والساعة الخامسة ونصف .

(نمرة ٢٣) امضاء (حسين يسرى) ختم (علي شريف)

مَجْلِسُ شُورَى الْقَوَانِينِ

محضر جلسة يوم السبت ١٤ جمادى الثانية سنة ١٣١١ (٢٣ ديسمبر سنة ١٨٩٣)

عدم تحقيق تخلفه بعض السهو والغلط في الاستكشاف والتقدير فهو جسامته هذه الأرقام والقول بأن ديون ورهونات الأهالي التي كانت في سنة ١٨٧٦. إلى سنة ١٨٨١. إثني عشر مليون جنيه قد بلغت في هذه المدة الوجيزة إلى مبلغ فوق العشرين مليوناً في الحقيقة أن جسامته هذه الأرقام بما يدهش الأذهان وحذيرة بالتحقيق والتحرى حتى تظهر صحتها للبيان وهذا ما نوت الحكومة أن تفعله مع غاية التدقيق.

وأما ما بنى على هذه الأرقام من الاستدلال على أن حالة الأهالي قد ساءت وأن الصيق والفقر أخذ في الازدياد فمثل ما أذهلنا وترددنا من جسامته أرقام الديون والرهونات الواردة بالتقرير حقيقة قد يصعب علينا أن نقول إن حالة الأهالي قد وصلت إلى هذه الدرجة من الفقر والضعف ولا نريد بذلك أيضاً أن نقول إن حالة الأهالي على العموم قد بلغت إلى حد الكمال من الثروة والرفاهية مع الاعتراف حقيقة بهبوط أسعار المحصولات هبوطاً فاحشاً عن ذي قبل أي من منذ عشر سنوات مضت إما لا نتردد في أن نقول كما سبق لي إعلانه وإيضاحه أمام هذا المجلس من منذ أربع سنوات مضت تقريباً إن حالة الأهالي والحكومة مما آخذ في التحسين والتقدم من يوم إلى يوم من ابتداء تولية المغفور له توفيق باشا وإنه من ذلك الوقت أي من ابتداء سنة ١٨٧٩ ميلادية ابتدأت أن تتغير الأحوال وتبدل الشؤون ودخلت الحكومة والقطر معاً في عصر جديد بل في دور سعيد وتيسر للحكومة من وقتها أن تلم شعثها وتنظم أحوالها وتسعى في كل ما يؤول إلى رفاهية الأهالي وسعادتهم بحيث أصبحت حكومتنا تجاري الحكومات المنتظمة العادلة حتى أنه بلغ ما توفر لها من المال النقدي وكان محفوظاً في البنك العثماني في ذلك الوقت ما يقارب المليون والتعصف من الجنيهات.

وبهذه الكيفية كانت من باكورة أعمالها أنها أحرزت جملة نظمات وإصلاحات سواء كان في إدارة الحكومة أو في شؤون الأهالي وحفت وأزالت عن عاتق الأهالي كماً من الأحمال التي كانت تنحسرها الأمانة

فتحت الجلسة في الساعة الثالثة والدقيقة الأربعين عربية تحت رئاسة سعادة على شريف باشا رئيس المجلس وحضور ٣٧ من حضرات الأعضاء.

تلى محضر الجلسة الماضية فتصدق عليه.

حضرة حسين بك عابدين — إن مجلس مديرية الجيزة منعقد في هذا اليوم ولكوني من ضمن أعضائه ومجالس المديريات كما هو معلوم ليس من الممكن تأجيل جاساتها فأرجو التصريح لي بالانصراف من هنا لأن توجه إلى مجلس المديرية المذكور.

تقرر بالانفاق إجابة طلبه وانصرف.

ثم في الساعة الخامسة عربية حضر دولتو رئيس مجلس النظار وأصحاب العطوفة ناظر الأشغال وناظر المالية وناظر الحرية وناظر الخارجية وحضرة المستشار المالي.

ثم قام دولتو رياض باشا رئيس مجلس النظار وقال :

بعد أن أطلعنا على التقرير الذي قدمتموه وفحصنا ما أبدىتموه فيه من الآراء والملاحظات فيما يتعلق بميزانية الحكومة عن سنة ١٨٩٤ قد حضرنا أمامكم في هذا اليوم.

أولاً — لنبدي لحضراتكم شكرنا على المهمة التي بذلتوها في فحص وتدقيق هذه الميزانية.

ثانياً — لإعلامكم بما رأيته وقررت به الحكومة في هذا الشأن.

علمنا من مطلع التقرير أن أساس ما بنى عليه من الأحكام هي الأرقام المستدل بها على مقدار الديون والرهونات التي على الأهالي المسجلة في سجلات المحاكم أما أن الأهالي عليها ديون ولها عقارات مرهونة فهذا لا ينكره أحد كما أنه لا ينكره أيضاً أن هذا ولا شك من طبيعة التعامل العام الساري بين الأمم. إما الذي ترد فيه ونقول إنه لا بد أن يكون هناك بعض المبالغ أو نوع

المصرية ولو أنه تخلل هذا السير بعض الوقوف وذلك بسبب المصيبة العظمى والطامة الكبرى التي داهمتنا وهي الثورة العسكرية المشؤومة وقد أقيمت بواسطة الجيش الانكليزي كما تعلمون إنما ما تكبدناه من الغرامات والتعويضات وما تفرع عن ذلك من أنواع الخسائر بالطبع وضع ماليتنا في حالة اضطراب وضيق ومع ذلك استمرت الحكومة على سيرها هذا في طريق التقدم والإصلاح ولو كان حثيثا .

وما وصلنا إلى سنة ١٨٨٩ ميلادية إلا وكانت أحوالنا المالية قد نمت وترقت والحكومة ابتدأت في مباشرة مشروعاتها التي كانت توقفت عنها برهة من الزمن ولا شك أنه من هذا الوقت والحكومة الخديوية لم تأل جهداً في أن تتخذ كل الوسائل لتخفيف أثمان الأهالي حسب إمكانها واستطاعتها .

وخلاصة القول إنه من بعد كل ما حصل من إلغاء جملة عوائد ورسومات وغيرها يبلغ مقدارها ما يقارب للمليون جنيه ورفعها عن عاتق الأهالي وما حصل من التنظيمات والإصلاحات والترقيات في عموم القطر والحكومة وما حصل من تخفيف ضرائب وجه قبلي بما يبلغ مقداره تقريباً أربع مائة وسبعة وعشرين ألف جنيه ومن بعد إلغاء العونة وتحسين حالة الري بما صرف عليه من المبالغ الباهظة وصرف ما يقارب للمليون جنيه على الأعمال الهندسية التي عملت في الوجه القبلي لأجل منع حدوث شراقي عند تقصير فيضان النيل وشوهد من السنة الماضية نتائجها المفيدة ولا حاجة بنا لأن نشرح وتفصل لكم ذلك كله لأنكم تعرفونه حق المعرفة فبعد ذلك كله أظنكم تعلموننا إذا لم نقل إن حالة أهاليها لم تحسن عن ذي قبل وليست سائرة في طريق التقدم والسعادة من يوم إلى يوم وإنما والحالة هذه في تلك الدرجة من الضيق والفقر .

وعلى كل حال فإن الحكومة الخديوية ليس لها شغل شاغل ولا أمر يهمها إلا التفكير والتدبر فيما يؤول منه الفائدة والمنفعة للأهالي وإصلاح وتحسين أحوالهم ولا تتأخر في أي وقت من الأوقات عن إجراء وتنفيذ ذلك كلما استطاعت وهذا هو الأمر الوحيد الذي وضعته نصب عينها .

وإننا أيها السادة الكرام على تمام الوثوق بأن كلا منكم يعلم ويعتقد صدق نية وإخلاص طوية هيئة الحكومة الخديوية وبالأخص ماهي عليه من الشغائر الوطنية وأنها لا تنحرف عن هذا الأثر العظيم ولا تتحول عن الاستمرار في هذا السير المستقيم حتى تبلغ أهاليها حظها الأوفر من الإصلاحات والترقيات المؤدية للراحة والرفاهية وازدياد الثروة العمومية وإنما نقر ونعترف أنه لا يكون ذلك إلا باتحادنا معكم ومساعدتكم ومعاضدتكم لنا أنتم وعموم الأهالي لأنه لا شك في أن يد الله مع الجماعة وكما قال سبحانه

وتعالى ﴿ وتعاونوا على البر والتقوى ﴾ ومع كل ذلك فحاشا وكلا أن نجعل لنفسنا أدنى تأثير بل المؤثر في الحقيقة هو الحق جل وعلا فالواجب علينا هو إخلاص النية واتباع خطة الاعتدال والاستقامة في كافة أمورنا والمولى عز وجل هو الموفق للصواب .

﴿ باب المستخدمين ﴾

قد تأملنا وتروينا طويلا في هذه المسألة ويصعب علينا حقيقة ألا نشارككم في بعض ما أبدىتموه من الملاحظات مبدئيا إلا أنه لا يفرز عليكم ظروف الأحوال وأحكام الزمان التي وضعتنا في هذه الحالة غير الطبيعية ومع ذلك لا بد أن نعترف بأنه يوجد بعض ضمن هؤلاء الموظفين الكبار الأجبيين الذين يتناولون مرتبات عالية قد أتوا بخدمات مهمة عادت على البلاد بالمنفعة وأما من جهة الحكومة فلا شك كما هو ليس بخاف عليكم أنها لم تأل جهد في وقت من الأوقات من السعى والاهتمام في توظيف الأهلين بدل الأجانب كلما استطاعت وكما ساعدتها الوقت والحال وكلما تأكد لديها أن الوطني يمكنه أن يقوم مقام الأجنبي وتتعمش ألا يمضي زمن طويل حتى يزداد عدد المصريين في الوظائف العالية .

وعلى أي حال فكل ناظر من النظائر مسئول عن كافة أمور نظارته مالياً وإدارياً فلا شك أنه يلزم أن يراعى الملاحظات التي أبدىتموها فيما إذا كان هناك وظائف مكررة أو هناك ماهيات زائدة عن الحد أو لافائدها وإجراء ما يقتضي عن ذلك كما أنهم مكلفون قبل كل شيء بأن لا يصرفوا في نظارتهم شيئاً في غير محله .

وبناء على ذلك لا شك أن كلا منهم يهتم ويجتهد في تطبيق كل ما أتيت به من الملاحظات في هذا الباب إنما بوجه التدرج وبصورة لا يتأتى منها أدنى خلل لسير المصلحة العمومية وإخالككم تواقفونا على هذا الرأي .

المصاريف السرية والنثرية والعمومية والسائرة والنير منظورة مع مصاريف انتقال المأمورين .

هذه المصاريف لا بد أنه علم لحضراتكم من مراجعتكم أبواب الميزانية العمومية أنها متفرقة في كل النظارات ومخصصة لأشياء مختلفة وهي على أنواع كثيرة يعسر من أول وهلة من غير بحث وترو في دقائقها الايتيان بمحو أو إثبات في شيء منها وبما أنه كما لا يخفاكم أن كل ناظر مسئول عن عمله وعما يصرفه من المصاريف في نظارته وكل ذلك موكل لعهده فلا شك أنه لا يتأخر عن إيفاء واجباته من نحو وأزالة ما يجده من ذلك غير ضروري

إنما نظراً لكون الحالة التي عليها هذا الجيش الآن بالنسبة لحالة الحدود تعد تقريباً حالة سفر لاهالة حضر فيلزمنا حينئذ زيادة التروى والتدبير قبل أن نتخذ أى قرار كان في يقية مصاريفه ولهذا ففى السنة القابلة إن شاء الله تعالى سنبحث ومدقق في تلك المصاريف وإن وجدنا هناك زيادة يمكن تنزيلها بدون إخلال بنظامه فلا تتأخر عن إجراءاته.

إدارة البوليس

لاتظنون أيها السادة أن الحكومة أهملت البحث والنظر في ميزانية هذه المصلحة بل قد خصتها واشتغلت بها ولما هو معلوم عندها من أن عدد أنفار البوابس الموجود الآن ليس بقدر الكفاية بالنسبة لما هو محتاج إليه الآن فقد زادت عليه في هذه السنة القابلة ٢٣٢ نفرًا ويبلغ مقدار نفقاتهم ٣٧٢٤ جنيهًا وأصار توفير مبلغ ١٢٣٥ جنيهًا من مربوط ميزانية سنة ١٨٩٣ الماضية من أصل هذه الزيادة إنما لا أقول لكم إن هذا كل ما كان يمكن أن نفعله نحو هذه الميرانية وهذه المصلحة إلا إنه مالا بدرك كله لا يترك كله وضرورة الأحوال تقضى علينا بالتأني والتروى قبل أن نأتي بشيء من الأعمال وبالأخص بالنسبة إلى مثل هذه الادارة الموكول اليها المحافظة على الأمن العام ولا بد أن يسهل علينا في طرف السنة القابلة أن نبحث بحثاً مدققاً فيما يمكن إدخاله فيها من الاقتصاد والتعديلات والاصلاحات بدون الإخلال بحسن سيرها.

مصلحة تفتيش عموم السجون

هذه المصلحة ولو أنها كلفت الحكومة مبالغ كثيرة إلى الآن إلا أن الحق يقال إنها أتت بفوائد جمة وخدمت خدمة مهمة من تحسين أحوال السجون والمسجونين تشكر عليها حتى صارت بيوت السجون التي صار بناؤها واستعدادها مجددا تكاد تضاهي أمثالها في أعظم البلاد المتقدمة وهذه المصلحة مستغلة دائماً بنوع خصوصي في بناء وتجديد ما يدعو إليه الحال من بيوت السجون وتنظيم أحوال ما هو موجود منها الآن وبالأخص إشتغالها بإدخال أنواع الصنائع في دائرة السجون ليشتغل بها المسجونون وهو ما ينتج عنه فوائد ومنافع عميمة سواء كان مادياً أو معنوياً وهذه الفوائد لا شك لا تتنازل إلا بواسطة وجود إدارة مخصوصة للسجون.

وبما أن المبلغ الذي تتكلفه هذه المصلحة عن مركزها العمومى الذى أشرتم إلى إلثائه هو قليل في حاسب ما تأتية هذه المصلحة مما ذكر من الخدمات المهمة بالنسبة لتحسين السجون وتخفيف ويلات المسجونين فلا إخالكم لا توافقون على هذا الرأى بعد ما علمتم فوائد هذه المصلحة.

وغير مفيد للمصلحة من بعد البحث والتنقيب وما نقوله عن هذا الباب نقوله فيما يتعلق بمصاريف انتقال المأمورين كما هو وارد بالتقرير.

﴿التيارو﴾

إن المبلغ الذى تريدون توفيره من مصاريف التيارو لا أظنه شيئاً كثير الأهمية ولا شك أنه بوجود هذا التيارو يحصل بعض حركة يتأتى منها بعض أخذ وعطاء في الأشياء الصغيرة والأمور الجزئية لا تخلو من المنفعة وإنما ما فلتموه من لزوم مساعدة الحكومة لايجاد تيارو عربي فلا تتأخر عن موافقتكم عليه.

الأشغال العمومية

تعدون حضراتكم أن الحكومة الخديوية لم تضن لغاية الآن بصرف كل ما لزم لإصلاح حالة الرى في القطر والحمد لله قد قورن عملها هذا بالنجاح وما صرفته لم يضع هباء مشوراً بل بواسطته قد ازدادت كمية الأطنان المزروعة وتزايدت المحصولات بكيفية عوضت علينا بنحس أثمان المحصولات فعلى هذا لا نظن أنه يوجد واحد منا غير عمتى مما أتت به مصلحة الرى من الأعمال والمنافع التى تشكر عليها وأما ما أبدىتموه من الملاحظات بشأن تنزيل خمسين ألف جنيه من المخصص لمصاريف المباني بالمدن من ميزانية هذه المصلحة بدون أن يمس ما هو مقرر بها لأعمال الرى والحال أن أغلب محلات دواوين الحكومة بالمديريات والمراكز والمحاكم والاستباليات والمكاتب في حالة سيئة لا يتأتى تركها على ما هي عليه بل في جهات كثيرة كثير من محلات المحاكم والمراكز والمكاتب وغيرها مأخوذة بالأجرة وكذلك يوجد أعمال من المباني العمومية يترتب على إجراءاتها فوائد كثيرة فبالنظر لهذه الأحوال التى تعد من الضروريات أظن أن حضراتكم توافقوننا على إجراء مثل هذه الاعمال التى هي من أكبر المنافع العمومية ومن ضروريات الحكومة وأما ما هو واجب من زيادة التدقيق والتروى في أنه لا يعمل شيء من المباني ما لم تتحقق فائده أو التدقيق في كيفية وصحة الكاليف ألا يكون زيادة عما هو لازم والنظر أيضاً في مسألة المقاولات فكل ذلك نشارككم الرأى فيه إنما حيث أن كل ذلك من الأمور الادارية فلا تتأخر أن نبحث فيها وتتخذ ما يكون الأصلح للمصلحة العامة والأور بالنسبة للمصاريف.

نظارة الحربية

أظن أن لا حاجة بنا لبيان درجة أهمية الجيش ووجوده في حالة منتظمة

مصلحة خفر السواحل

حقيقة لا تنكر أن هذه المصلحة في غاية الأهمية من جهة منع التهريب الذي يترتب عليه حفظ إيرادات الكمارك وازديادها وهي قد دخلت في نظام جديد من زمن قريب إننا هذا لا نمتنع من أن نشارككم فيما أبدىتموه من جهة البحث والتدقيق في كيفية مصاريف هذه المصلحة وتوظيف ما أمكن من الضباط الأهليين الذين تحت الاستيداع وكل ذلك بدون خال في سير هذه المصلحة .

مصاريف جيش الاحتلال

إننا نشعر مثل كل مصري بالأحاساس الطبيعية النابعة من رغباتكم وأمانكم في إزالة مصاريف جيش الاحتلال من الميزانية لكنكم تعرفون حضراتكم مثلاً ظروف الأحوال التي قست علينا وبما أن هذه المصاريف كانت سنة ٨٥ ميلادية مائتي ألف جنيه وتنازلت بالتدريج حتى صارت من مدة مبلغ خمسة وعشرين ألف جنيه فهذا لا يمتنعنا من الأمل بأن هذه المصاريف تنقص تدريجاً إلى أن ينمحي أثرها بالمرّة بواسطة إنجاز دولة بريطانيا العظمى مواعيدها الأكيدة لنا بالإنجلاء إننا أكبر واسطة وأقواها للوصول إلى هذه الأمنية هي التزامنا خطة الاعتدال والحكمة واجتنابنا كل ما فيه شائبة الغلو والتطرف في أقوالنا وأفعالنا والمثابرة على العمل بمجد ونشاط مع التعاون والتعاقد فيما بيننا لما فيه الإصلاح والتقدم وليس على الله بعسير أن يتم مقاصدنا .

المطبعة الأميرية

لم يفت على الحكومة ما أبدىتموه في هذا الشأن وهذا الفكر حتى أنها سبقتكم عليه وأصدرت منشوراً مؤكداً لكافة المصالح منع طبع أي شيء كان من مطبوعاتها إلا بهذه المطبعة الأميرية ونفذ فعلاً .

مجلس بلدية الإسكندرية

إن الفائدة من وجود مجالس بلدية بالمدن هي كبيرة جداً لأنها تمكن الأهالي من الاشتغال بأمور مدينتهم وإصلاحها وترشحهم للاهتمام بنظر مهامهم بأنفسهم وتجعل المساواة بين الأفراد في الضرائب والعوائد فلي هذا المبدأ تأسس المجلس البلدي بالإسكندرية وحضراتكم تعلمون أن هذه المدينة هي والحالة هذه المركز الوحيد لتجارة عموم القطر ونقطة الاتصال الممول عليها فيما بيننا وبين الممالك الأوروبية حتى بهذه الوسطة توسع نطاق التجارة والزراعة والصناعة اللاتي هي السبب الوحيد في ازدياد ثروتنا ورفاهيتنا .

وبناء على ما لهذا المركز من الأهمية قد تقاطرت إليه الشعوب الأوروبية من كل جانب وسكنته قديماً وحديثاً حتى صارت هذه المدينة مسكونة مأهولة بألوف منهم بل يوجد فيها بينهم ألوف من العائلات قد استوطنتها

من زمن بعيد واستولت بها بطون متشعبة وصار لهم بها أملاك وعقارات جسيمة بحيث يمكن أن يطلق الآن على هذه العائلات أنها مصرية محضة لولا محافظتها على جنسيتها الأصلية بحيث صار الناظر إلى هذه المدينة لا يتردد من أول وهلة في أن يراها في عداد المدن الأوروبية وفي الحقيقة صارت تنبأها على ثغور البحر المتوسط فكل هذا الاجتماع وهذا الاختلاط قد تسبب عنه لاشك اتحاد المنفعة التي هي أساس كل الأعمال ومدار الثروة والعمارة والحق يقال إنه لم يتأت من هذا الاجتماع والاختلاط اتحاد المنفعة بين الوطني والأوروبي فقط بل حدث عنه أيضاً ترقيات مادية ومعنوية حمة كان من تأثيراتها اشتراك في الأفكار والحاسيات فيما يؤول من الفائدة على المدينة وسكانها وكل ذلك حقيقة من شأنه أن يسرنا جميعاً .

فبالنظر إلى هذه الأحوال والمناسبات لا يمكننا لاشك أن نقبس هذه المدينة المهمة التي امتازت في سائر أحوالها بسائر مدن القطر .

فاذا علم لكم ذلك نقول إن وجود مجلس بلدي بالإسكندرية صار من ضروريات مدينتها وأما ما ظهر لنا فيه الآن من بعض الخلل فلا يعاب وأمره مستدرك لأنه كما لا يخفى أنه حديث النشئة وكل أمر في مبدئه صعب وبندر ألا يطرأ عليه في سيره بعض من الإشكالات .

وبناء على ما لهذا المجلس من الأهمية وبالنظر لما تؤمله الحكومة والأهالي معاً من الفوائد التي تعود على المدينة فالحكومة لخدوية صارفة كل مساعيها في إزالة كل ما من شأنه أن يلقي العثرات في طريق نجاحه حتى يأتي بالفسادة المقصودة وكذلك بناء على ما دلت عليه التجربة أن قانون الانتخاب الحالي يحتاج إلى بعض التعديل لأجل توسيع نطاق حقوق الانتخاب عما هو عليه الآن وهذا الأمر أيضاً يستشغل به الحكومة وتجري ما تقتضيه الحال ويكون فيه امتنان العموم .

مصلحة الدومين

(أي مصلحة الأملاك والأراضي الأميرية)

حقيقة كل منا يتمنى عدم وجود عجز في إيرادات هذه المصلحة ولا ننكر أيضاً أن إدارة هذه المصلحة الزراعية في البلاد والقرى هي لاشك في حالة انتظام واقتصاد وأنه لا يمكن إن يقال أن المصاريف الزراعية في تهايشها أزيد عما يلزم لخدمة الزراعة كما هو جار عند سائر المزارعين بل حقيقة نقول إنها في حالة لا يتأتى اقتصاد شيء منها وإلا كان ذلك سبباً لتأخير الزراعة وأن الأراضي التي تزرعها وتخدمها على ذمتها تحسنت واستصلحت ومقدار محصولاتها ازداد وأخذ في الازدياد والاستصلاح من يوم إلى يوم وكل الدوات المتولين هذه

والتقريب في هذه المسألة وخصها بأطرافها كما بدأت به ومتى تأكد لها أن هناك مبالغ يستحق حذفها وتزيلها من ميزانية هذه المصلحة أو تعديلها بأي صورة كانت فلا تتأخر أن تجريه في السنة القادمة إن شاء الله تعالى .

المبالغ المقتصة أو المتوفرة

إننا متفقون معكم كل الاتفاق على التأسف من وجود هذه المبالغ بدون استعمالها فيما يعود من فائدة إنما نعدكم بأن نبذل كل ما في وسعنا للوصول إلى استعمال تلك المبالغ فيما يعود بالنفع على البلاد مثل عمل الخزانات بأصوان ويتيسر بواسطتها تدير وتوزيع مياه النيل وزراعة أراضي الصعيد مزروعات صيفية وزيادة تحسين حالة الجهات البحرية أو استعمالها في تخفيف الضرائب .

المعارف العمومية

لم أبالغ أيها السادة الكرام إذا قلت إني أول من يفتخر ويباهي حقيقة بسرعة انتشار العلوم والمعارف والترقية العمومية عندنا وعظم المسافة التي قطعناها في هذه المدة الوجيزة في طريق التقدم والنجاح وما وصلت إليه حالة المدارس والمكاتب وكيفية التدريس والتعليم من الترقى والانتظام إلا أن ذلك لا يمنعني من أن أشارككم في الرأي بأن أقول إنه إذا نظرنا لاحتياجات البلاد ونسبتها للعصر الحاضر ونسبتها لما حدث عندنا هالينا من النهضة الجديدة والرغبة الشديدة لتحصيل العلوم والمعارف فواصلنا إليه ما هو إلا شيء زهيد وأنتا في غاية الاحتياج إلى جملة إصلاحات وبالأخص فيما يتعلق بانتشار التعليم الأولى بين طبقات الأهالي في البلاد والقرى لأننا نعلم جميعاً أنه ليس واسطة لترقى الأمة غير التربية والتعليم والحكومة الخديوية ناظرة إلى هذه المسألة بعين هذه الأهمية والاعتبار حتى إنه بسفنى ناظراً للمعارف قد طلبت في هذه السنة علاوة ستة عشر ألف جنيه على ميزانية المعارف ولو أنى لم أتحصل على الكمل وهذا لضرورة الحكومة لتسوية ميزانيتها العمومية حتى يمكنها أن تستحصل على مبلغ مناسب لتخفيف الضرائب إنما قد استحصلت على علاوة اثني عشر ألف جنيه وهذا ليس بقليل بالنسبة لسنة واحدة ومن هذا يظهر لحضراتكم أن إدارة المعارف سارية في طريق النجاح والتقدم حتى أنه دخل في مدارسنا ومكاتبنا هذا العام ألف وخمسة مئة زيادة عن العام الماضي وكذلك قد قررنا إعادة مدرسة الصنائع بالمنصورة والأربع مدارس الأخر التي كانت أغيت في العام الماضي وأتينا متشبثون بفتح بعض مكاتب آخر من جديد وسنشرع في هذه السنة في تنفيذ مشروع المرحوم على باشا مبارك الذي كان أهمل المتعلق بإنشاء خمسمائة كتاب للتعليم الأولى بالقرى والبلاد لا ننسأه بين طبقات الأهالي ولتكون نموذجاً لسائر أمثالها .

وإني لا أخالكم إلا توافقوني على هذا لأنه هو الحقيقة إنما من الواجب

الإدارة هم من نخبة الرجال الذين يوثق بهم ويعول عليهم ومعهود فيهم كل النشاط وكل هذا مما يعطينا الأمل أنه لا يعصى زمن قليل حتى أن هذا العجز ينمحي وحضراتكم تعلمون أنه في كل سنة يباع ويعطى لأرباب المعاشات بطريق الاستبدال مقادير جسيمة من أطياف هذه المصلحة وأما التداخل في أمر إدارة ومصاريف هذه المصلحة مباشرة فلا شك أنكم تعلمون أنه محظور علينا لداعي ما نحن مرتبطون به من القيود والشروط التي لا حاجة بنا للإتيان بها هنا .

مصلحة إلغاء الرقيق

لا تردد في أن نشترك معكم على أن هذه المصلحة قد سقطت عما كانت عليه من أهميتها الأولى والمبلغ المقرر لها والحالة هذه والميزانية يمكن أن يكون فيه زيادة عن الضروري حتى أن الحكومة الخديوية لم يفت عليها ملاحظة هذا الأمر إذ بدأت في أن تبحث فيه وإنما تتأسف على أنه لا يمكننا والحالة هذه أن نتخذ قراراً قطعياً بإحالة هذه المصلحة على البوليس وعلى خفر السواحل بادئ بدء .

لا شك ولا شبهة في أن الأمة المصرية والحكومة المصرية هي الأمة والحكومة والبقعة الوحيدة في العالم الاسلامي التي يحق لها بل لها الحق في أن تفتخر بأنها توصلت إلى محو أثر الرق من أرضها بما تكلفته من العناء وما صرفته من خالص مالها من المبالغ الباهظة لخدمة الإنسانية لا غير . وهذه المنحة لا بد أن تخلد لها الذكر الجميل في محائف تواريخ الأمم وتزيد قدرها في نظر العالم للتمدين .

فأظن أن الواجب علينا في هذه الحالة هو الاعتناء بالمحافظة على هذا المبدأ إنما مع ذلك لا نقول لكم ولا نكلفكم بصرف شيء من الأموال يكون في غير محله أو في غير لزومه حاشا وكلا فبالنظر إلى هذه المسألة من هذه الوجهة نقول في الواقع ونفس الأمر إنه قد سدت أبواب جهة ورود من خارج من كل ناحية حتى أنه من منذ ما يقرب على الثمان سنوات بل أكثر لم يتمكن أحد من إدخال رقيق داخل القطر وإذا كان ظهر في أثناء هذه المدة شيء من ذلك فهو لا يعتد ولا يعاب به كلية ومع ذلك لم تهمل مجازاة مرتكبيه في الوقت والحال قانوناً وأما داخلية القطر ففي الحقيقة لم يبق شغل لهذه المصلحة إلا إعطاء أوراق الحرية لمن يطلبها من الرقيق الذين هم في حقيقة الأمر أحرار بمقتضى القوانين سواء أخذوا تلك الأوراق أو لم يأخذوها إنما نقول إنما ولا شك لا تقدم على هدم ما بنيناه بأيدينا وأظن متى علم لكم ذلك توافقون على هذا الرأي .

فبناء على هذا المبدأ نعدكم الحكومة الخديوية بأنها تستمر على البحث

الحاتمة

أيها السادة الكرام يلزمننا قبل أن نختم الكلام وقبل الانصراف من هذا المقام أن نعترف جميعا بما عليه الجناح العالي الخديوى المعظم من شديد الميل والمحبة لسعادة أهل بلاده وبأن أفكاره ومساغيه العالية على السوام متجهة ومنصرفة لما فيه الخير والنفع العميم وزيادة ترقى وإصلاح أحوال البلاد والأمة المصرية عموما بحيث أن ما يأتى لنا ويخطر ببالنا جميعا من الأفكار وسائر الأعمال فى هذا الطريق المحدود ما هو إلا مقتبس من آرائه الصائبة وأفكاره النيرة التى هى بلا شك روح جسم الأمة والحكومة ولذلك نرفع أ كفا الضراعة والابتهال إلى المولى المتعال بأن يمن علينا بطول حياته وأن يجعل كافة أعماله الجليلة ومقاصده الخيرية مقرونة بالفوز والفلاح متمتعاً بكمال الصحة والعافية وخير كلمة نختم بها هذه المقالة هى (فليعيش خديونا) .

وبعد أن فرغ دولتو رياض باشا من ذلك قال بصوت جهورى (فليعيش خديونا المعظم) مكررا ذلك ثلاثا ولم ينطق دولته بالأولى منها حتى قام رجال الهيئة بأجمعهم مكررين كل واحدة بصوت جهورى أيضا .

ثم انصرف دولتو رئيس مجلس النظار وأصحاب العظوفة النظار وحضرة المستشار المالى حيث كانت الساعة السادسة عريية .

حضرة طلبه بك معمودى — من حيث أن الأشغال التى كانت معروضة على المجلس قد انتهت ولم تأت له أشغال جديدة فإذا وافق لدى الهيئة صرف المجلس لغاية شهر يناير المقبل فليقرر ذلك .

(امتحسان عام)

ثم إن سعادة الرئيس حتم الجلسة بقوله (ختمت الجلسة) والساعة السادسة والنصف .

(على شريف)
ختم

(حسين يسرى)
امضاء

نمرة ٢٤

على أن أعلن لكم بدوت أدنى تردد بأنه مهما فعلت ومهما ساعدت وصرفت الحكومة على توميع نطاق التربية والتعليم حسب احتياجات الأهالى وحسب مقتضيات العصر الحاضر لا يتأتى لها كاية الوصول إلى الدرجة المطلوبة من ترقى البلاد ماديا ومعنويا ما لم يعد إليها يد المساعدة من الأهالى عموما والأغنياء خصوصا سواء كان بالمال أو بالأعمال

وكافة البلاد المتقدمة ما وصلت إلى ما هى عليه الآن من درجة التقدم واتساع نطاق التعليم والتربية إلا بمساعدة ومعاونة الأهالى عموما ولولا ذلك لما كان حصل عندها شيء من هذا الترقى فاللزم علينا جميعا أن نضع هذا الأمر المهم نصب أعيننا وأن نحث الأهالى وتصحهم ونشوقهم على هذا العمل الخيرى العائد منفعتهم عليهم خاصة سواء كان بكتاباتنا أو بخطاباتنا .

ومن كل ماذ كر يازم أن تكونوا مطمئنى البال من جهة المعارف والتربية لأننى أؤكد لحضراتكم بأن التعليم والتربية لا بد أن تكون سارية وجارية بصورة تلائم وتوافق عوائدنا وآدابنا وحاسياتنا الوطنية وبالله التوفيق

الجامع الأزهر .

هذه المدرسة الكلية الدينية الوحيدة فى العالم الإسلامى كل منا يعلم مالها من الأهمية والاعتبار عند كافة الأمم الإسلامية النبتة فى أقطار العالم شرقا وغربا ولذلك فإن الحكومة الخديوية من مبدأ تأسيسها إلى وقتنا هذا نظرت لها بعين هذا الاعتبار ومنحتها فى كل الأوقات ما استطاعت من المساعدات وكذلك الحكومة الخديوية الحالية سارت على هذه الحطة بعينها بل أنها تعد من أول واجباتها المحافظة على هذه المدرسة العظمى ومد يد المساعدة إليها ماديا ومعنويا ولهذا فإن الحكومة ماثلة كل الميل لمشاركتكم فى مقاصدكم نحو هذه المدرسة العظمى التى هى مطمح أنظار العالم الإسلامى وهى عازمة على الاتحاد مع مولانا الأستاذ الأجل شيخ الجامع وبعض التميزين من أفاضل العلماء للدرس حالة هذه المدرسة بالاتفاق والنظر فى الإصلاحات التى يرى لزوم إدخالها فيها مما يكون ملائما ومطابقا لقواعد الدين الخنيف حتى تعم منفعتها وتكثرفائدتها والحكومة مستعدة لأن تمنحها ما تستطيعه من المال

نمرة مسلسلة	تاريخ الجلسة	ترتيب الصحف	خلاصة المحضر
١	أول فبراير سنة ١٨٩٣	١ — ٤	تلاوة محضر الجلسة الماضية وتلاوة إفادة نظارة المالية نمرة ٣٢ خاصة بميزانية سنة ١٨٩٣ ورغبة المجلس في تقديمها قبل الميعاد بأربعة شهور . تليت إفادة من الداخلية نمرة ٦ وإفادة من المالية نمرة ١ ومرسل معها الحساب الختامي . تليت إفادة من المالية نمرة ٢ ومعها نسخ للبرانية . وإفادة من الداخلية نمرة ١ بخصوص انتخاب أعضاء بالمجلس . وافق المجلس على أن يطلب من الحكومة تعديل لائحة بيت المال والمجلس الحسبي وأن يطلب منها وضع مشروع بمنع ذبح إناث البقر والنافع للزراعة من المذكور . وتقرر أيضاً أن يطلب من الحكومة إلغاء مصاريف التربة الابراهيمية .
٢	١٦ فبراير سنة ١٨٩٣	٥ — ١٠	تلاوة محضر الجلسة الماضية . تلاوة إفادة من الداخلية خاصة بانتخاب عضو . تليت إفادة رئيس اللجنة المشكلة لنظر لائحة الترع والجسور . تليت اللائحة مادة مادة أصلاً وتعديلاً وتناقشت الهيئة فيها لغاية المادة التاسعة . انتهت الجلسة .
٣	١٨ فبراير سنة ١٨٩٣	١١ — ١٨	تلاوة محضر الجلسة الماضية . الاستمرار في المناقشة في مواد لائحة الترع والجسور ابتداء من المادة العاشرة لغاية المادة ٣٢ . انتهت الجلسة .
٤	١٩ فبراير سنة ١٨٩٣	١٩ — ٢٤	استمر المجلس في المناقشة في لائحة الترع والجسور ابتداء من المادة ٣٣ حتى انتهى منها وتقرر أن يطلب من الحكومة تعديل قانون القرعة العسكرية . إعادة المناقشة في بعض مواد لائحة الترع والجسور .
٥	٢١ فبراير سنة ١٨٩٣	٢٥ — ٢٦	تليت إفادة من المالية نمرة ٦ بالاعتذار عن التأخير الذي حصل في إرسال الحساب الختامي .
٦	٢٥ أبريل سنة ١٨٩٣	٢٧ — ٣٢	تليت إفادة من رئاسة مجلس النظار رداً على ماطلبه المجلس بخصوص عدم ذبح إناث البقر وتعديل لائحة بيت المال والمجلس الحسبي وإبطال مصاريف التربة الابراهيمية . تليت إفادة رئاسة مجلس النظار ومعها مشروع أمر عال بامتداد مدة المحكمة المختصة والمحكمة الاستئنافية المشككتين باصوان

نمرة متسلسلة	تاريخ الجلسة	ترتيب الصف	خلاصة المحضر
			تلى المشروع ملدة مادة وقرر المجلس رفضه وأن تكون المحاكمة في تلك المديرية كباقي مديريات القطر .
			تليت إفادة مجلس النظار نمرة ٥ ومعها مشروعا أمر عال ولائحة مختصان بتشغيل المسجونين داخل السجن وخارجه .
			تلى الأمر العالي واللائحة وتقرر تأجيل المناقشة لجلسة أخرى .
			تليت إفادة رئاسة مجلس النظار نمرة ٦ الوارد معها مشروع أمر عال خاص باستبدال المعاشات وتناقشت الهيئة فيه وانتهت منه .
٧	٢٦ أبريل سنة ١٨٩٣	٣٣ — ٣٥	أعيدت تلاوة مشروع الأمر العالي واللائحة الخاص بتشغيل المسجونين داخل السجن وخارجه وتناقشت الهيئة فيهما وانتهت منهما .
٨	أول يونيو سنة ١٨٩٣	٣٦ — ٣٧	تليت إفادة من نظارة المالية ومعها الحساب الختامي .
			تليت إفادة من رئاسة مجلس النظار بطلب تحديد جلسة يحضرها رئيس النظار وناظرا المالية والحقانية لأبداء ملحوظاتهم على مشروعات الأمر العالي التي نظرها المجلس في شهر أبريل وقد حددت الجلسة .
٩	٤ يونيو سنة ١٨٩٣	٣٨ — ٤٢	قدم رئيس النظار وناظرا المالية والحقانية للمجلس بيانات عن المشروعات التي نظرت في شهر أبريل وتعنى الكل أن يكون المجلس والحكومة بدأ واحدة في العمل .
١٠	١٢ يونيو سنة ١٨٩٣	٤٣	قرر المجلس استعجال الحكومة في تعديل قانون القرعة العسكرية واستصدار تعريف ثابته لموائد الدخوليات .
١١	٧ أغسطس سنة ١٨٩٣	٤٤ — ٤٧	تليت إفادة ومعها مشروع أمر عال بنقل الجبانات المضرة بالصحة العمومية .
			تلى للمشروع وتناقشت الهيئة فيه وأتمت نظره .
			وتقرر طبع مشروع الأمر العالي والتعريف الجديدة للرسوم القضائية وتوزيعها .
١٢	١٨ أغسطس سنة ١٨٩٣	٤٨ — ٥٠	أعيدت المناقشة في مشروع نقل الجبانات . وتليت إفادة الداخلية الوارد معها مشروع متعلق بالعقوبات الادارية الخاصة بالمحكوم عليهم بالأشغال الشاقة . تلى المشروع وتناقش المجلس فيه وانتهى من نظره وانتهت الجلسة .
١٣	١٤ أغسطس سنة ١٨٩٣	٥١ — ٥٢	تليت الإفادة والمذكرتان الواردتان مع مشروع تعريف الرسوم القضائية وقرر المجلس إحالة المشروع على لجنة لدرسه .

نمرة سلسلة	تاريخ الجلسة	ترتيب الصحف	خلاصة المحضر
			تليت مكتبة من رئاسة مجلس النظار يستلقت نظر المجلس فيها إلى مراعاة عدم تقرير أي قرار قطعي في مشروع قبل مبادلة الحكومة الأفكار فيه . إنتهت الجلسة .
١٤	١٧ أغسطس سنة ١٨٩٣	٥٣ — ٥٥	تليت إفادة رئاسة مجلس النظار الوارد معها مشروع الأمر العالي الخاص بنزع ملكية العقارات اللازمة للنافع العمومية ولعدم حضور مندوبي الحكومة تأجل النظر في المشروع لجلسة أخرى . وتقرر أن يطلب من الحكومة تعديل لأحة مصلحة المصلح .
١٥	٢١ أغسطس سنة ١٨٩٣	٥٦ — ٦١	تلى مشروع الأمر العالي الخاص بنزع ملكية العقارات اللازمة للنافع العمومية وتناقشت الهيئة فيه وأتمته .
١٦	٢٨ أغسطس سنة ١٨٩٣	٦٢ — ٦٤	تليت إفادة رئيس اللجنة المكلفة بدرس مشروع الرسوم القضائية وبعد المناقشة تقرر تأجيل المناقشة في المشروع إلى شهر أكتوبر لأهميته وتقرر أن يطلب من الحكومة تخفيف الضرائب على الأهالي .
١٧	٩ أكتوبر سنة ١٨٩٣	٦٥ — ٧٥	تليت إفادة من نظارة الحفانية بخصوص لأحة الرسوم القضائية . تليت اللائحة وتناقش المجلس فيها لغاية المادة ٩١ وتأجل الباقي للجلسة المقبلة .
١٨	١١ أكتوبر سنة ١٨٩٣	٧٦ — ٩٠	استمر المجلس في مناقشة باقي مواد لأحة الرسوم القضائية حتى انتهى منها . وتقرر أن يطلب من الحكومة إيقاف عملية مسح الأراضي وأن يسن لذلك قانون وانتهت الجلسة .
١٩	٢٢ أكتوبر سنة ١٨٩٣	٩١	اجتمع المجلس وتقرر صرفه لعدم وجود أشغال .
٢٠	٢ ديسمبر سنة ١٨٩٣	٩٢ — ٩٥	تليت إفادة مجلس النظار الوارد معها مشروع بإضافة مادة على لأحة التشريع . تلى المشروع وتناقش المجلس فيه وانتهى منه . تليت الإفادة الوارد معها مشروع الأمر العالي الخاص بإدخال كتاب المحاكم الشرعية تحت أحكام الأوامر المختصة بالجزاءات التأديبية ومجالس التأديب والمجلس الخصوص . تلى المشروع وتناقش الهيئة فيه وتقرر تأجيل النظر فيه . وأن يطلب من الحكومة أن تضع مشروعاً لقانون العقوبات يرجع إليه في أحكام مجلس التأديب . تليت إفادة المالية الوارد معها نسخ الميزانية .

تاريخ الجلسة	ترتيب الصحف	خلاصة المحضر
٢١	١١ ديسمبر سنة ١٨٩٣	٩٦ — ١٠١
		تليت ثلاثة إفادات من المالية خاصة بالميزانية .
		تلى تقرير اللجنة المكلفة بدرس الميزانية وتناقش المجلس فيه .
		تليت إفادة من رئاسة مجلس النظار وممها مذكرة ومشروع أمر عال يقضى بإعادة ربط المال بالتدريج على الأطنان السباح والبور .
		تليت المذكرة وتقرر طبع المشروع وتوزيعه .
٢٢	١٢ ديسمبر سنة ١٨٩٣	١٠٢ — ١٠٨
		أخذ المجلس في المناقشة في بقية تقرير اللجنة وانتهت الجلسة .
٢٣	١٨ ديسمبر سنة ١٨٩٣	١٠٩ — ١١٢
		تليت إفادة من رئاسة مجلس النظار خاصة بمشروع الأمر العالى الخاص ربط للمال تدريجياً على الأراضى البور والسباح .
٢٤	٢٣ ديسمبر سنة ١٨٩٣	١١٣ — ١١٨
		تلى المشروع وتقرر تأجيل المناقشة فيه إلى شهر فبراير لأهميته .
		خطابة ألقاها صاحب الدولة رئيس الوزارة بحضور أصحاب العتوفة النظار والمستشار المالى ردا على تقرير اللجنة الخاص بالميزانية .

الحكومة المصرية

مجلس شورى القوانين

مجموعة محاضر جلسات سنة ١٨٩٤

(١٢ فبراير سنة ١٨٩٤ — ٢٩ ديسمبر سنة ١٨٩٤)

مَجْلِسُ شُورَى الْقَوَانِينِ

محضر جلسة يوم الاثنين ٦ شعبان سنة ١٣١١ (١٢ فبراير سنة ١٨٩٤)

تليت إفادة رئاسة مجلس النظار نمرة ٢ وهذه صورتها :

مرسل لساعاتكم مع هذا صورة مذكرة مقدمة من نظارة المالية وصورة من مشروع أمر عال أجرت تحضيره النظارة المشار إليها فيما يختص باستبدال مرتبات فائض الالتزام ومرتبات فايز الرزقة التي تنقص عن خمسمائة مليم في الشهر الأمل عرصهما على هيئة مجلس شورى القوانين وإعادة المشروع المذكور مشفوعاً بما تراه الهيئة فيه أفندم .

تليت صورة المذكرة الواردة مع الإفادة المذكورة وهذه صورتها :

ترجمة مذكرة من اللجنة المالية لمجلس النظار بتاريخ ٣٠ ديسمبر سنة ١٨٩٣ نمرة ٢١٠ أن الأمرين العالين الصادرين أحدهما بتاريخ ١٦ يونيو سنة ٩٠ والآخر بتاريخ ١٥ أبريل سنة ١٨٩١ يقضيان على نظارة المالية بأن تستبدل بنقدية كل مرتب أعطي في نظير أطيان حصل التنازل عنها للحكومة ومعب عنه بفايز التزام على شرط أن قيمة المرتب المذكور تكون أقل من ٣٠٠ مليم في الشهر .

وقد صدر بعد ذلك أمر عال بتاريخ ٢٢ يونيو سنة ٩٣ يقضى بلزوم إستبدال أى معاش كان لم تبلغ قيمته ٥٠٠ مليم في الشهر مقابلة دفع البديل نقداً .

وحيث إنه من الإقتضاء مساواة أرباب تلك المرتبات بأرباب المعاشات المذكورة فترى اللجنة لزوم إستبدال مرتبات فايز الالتزام التي تكون أقل من ٥٠٠ مليم في الشهر بسوة المعاشات .

ويوجد نوع آخر من المرتبات معبر عنه بفايز رزقة أعطى أيضاً نظير أطيان حصل التنازل عنها للحكومة .

وهذه المرتبات تختلف عن مرتبات فايز الالتزام بنوع أن الأولى

فتحت الجلسة في الساعة الرابعة والربع العربية تحت رئاسة سعادة على شريف بإشراف رئيس المجلس وحضور عدد من حضرات الأعضاء .

تلى محضر آخر جلسة للانعقاد الماضى فصدق عليه

سعادة الرئيس — الأشغال الموجودة بالمجلس تحت عرضها على هيئته هي :

أولاً — مشروع الأمر العالى المختص بربط الضريبة على الأطيان البور والسباخ السابق طبعه وتوزيع نسخه على حضرات الأعضاء وفى علم الهيئة أن عطوفتو ناظر المالية سبق أرسل مكاتبة بأنه يرغب حضور المذكرة في هذا المشروع

ثانياً — إفادة من رئاسة مجلس النظار مؤرخة ٣ وجب سنة ١٣١١ نمرة ٢ ومعها صورة مشروع أمر عال وصورة مذكرة يقضيان باستبدال مرتبات فايز الالتزام ومرتبات فايز الرزقة التي تنقص عن خمسمائة مليم في الشهر .

ثالثاً — أوراق إعتذار من بعض حضرات الأعضاء .

حضرة أحمد بك الصوفانى — رأى أن يتفرغ بتحديد جلسة يوم باكر تاريخه لنظر المشروع المتعلق بربط الضريبة على الأطيان البور والسباخ ويكتب لصاحب العطوفة ناظر المالية بالحضور فيها .

أما الافادة الواردة من مجلس النظار وصورة المشروع والمذكرة المتعلقان باستبدال فايز الالتزام والرزقة فلا بأس بتلاوة ذلك والنظر فيه بجلسة يوم تاريخه ثم يصير تلاوة أوراق الإعتذار .

(استحسن عام) .

﴿ المادة الثانية ﴾

يعمل بأحكام أمرنا هذا اعتباراً من أول يناير سنة ١٨٩٤

﴿ المادة الثالثة ﴾

على ناظر المالية تنفيذ أمرنا هذا .

حضرة أحمد بك أبو الفتوح — رأيي التصديق على المشروع حسب ما وضعته الحكومة .

سعادة سليمان أباطه باشا — حيث إن استبدال مرتبات فايز الالتزام ومرتبات فايز الرزقة سيكون إجبارياً فالأوفق أن تستبدل بإعطاء ذويها قيمتها عشرين سنة لأن أربابها هم في الغالب أراذل وأيتام .

سعادة إبراهيم أدهم باشا — أنا أصدق على رأى سعادة أباطه باشا .

حضرة إبراهيم بك الغمراوي — مشروع المعاشات المقيس عليه تقدم للمجلس أن قرره بصفة إختيارية وحيث إنه لا فرق بين المقيس والمقيس عليه فأرى أن يكون الاستبدال في هذين النوعين إختيارياً أيضاً .

سعادة إبراهيم حليم باشا — رأيي أن استبدال مرتبات فايز الالتزام يكون بقيمتها ثمانى عشرة سنة واستبدال مرتبات فايز الرزقة يكون بقيمتها ستة عشرة سنة وفي كلتا الحالتين يكون الاستبدال إختيارياً .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أخذت وتقرر بالأغلبية الموافقة على رأى سعادة أباطه باشا .

تليت أوراق الاعتذارات وهى كانت بالاعتذار عن عدم الحضور بالجلسة الماضية التي لم يتم عقدها وهذه صورتها :

تذكرة من سعادة اسماعيل محمد باشا مؤرخة ٨ فبراير سنة ١٨٩٤ .

يوم تاريخه حاصل لنا عيا يمنعنا عن الحضور إلى المجلس لزم الإخطار أقدم .

تذكرة من حضرة محمد بك الفقى في تاريخه .

في هذا اليوم حصل عندي ما يمنعني عن الحضور للمجلس فلزم عرضه لعطوفتكم للإحاطة أقدم .

منهما تنقل للورثة بعد وفاة مورثهم وأما الثانية فتنتقل فقط للورثة الذين على عمود النسب .
وقد طلب كثير من أرباب مرتبات فايز الرزقة استبدال ما يخصهم بمقابلة أخذ قيمته دفعة واحدة عن عشر سنوات أسوة فايز الالتزام .

فتطلب اللجنة إتباع هذه الطريقة لا سيما وأن الحكومة قد أخذت الاحتياطات اللازمة لمنع قيد المعاشات الجزئية في دفاتها حتى أنه لم يعد يوجد لزوم لبقاء مرتبات فايز الرزقة التي هي قليلة جداً لأن مجموعها المقيد في الدفاتر لا يبلغ سوى ٧ جنيه و ٦٤٠ مليماً في الشهر تتوزع على ١٥٠ شخصاً .

وعليه تشرف اللجنة المالية بأن تعرض على مجلس النظار مشروع أمر عال يقضى باستبدال مرتبات فايز الالتزام وفايز الرزقة عدا ما كان جعل منهما وقفاً وذلك على شرط أن قيمة تلك المرتبات تكون أقل من خمسمائة مليم في الشهر .

تليت صورة المشروع وهذه صورتها :

مشروع

أمر عال

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على الأمر العالى الصادر بتاريخ ١٦ يونيه سنة ١٨٩٠ بشأن استبدال المرتبات المقيدة في الروزنامجة بصفة فايز الالتزام . وبناء على ما عرضه علينا ناظر المالية وموافقة رأى مجلس النظار وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين .

أمرنا بما هو آت

﴿ الماد الأولى ﴾

تسرى أحكام الأمر العالى المشار إليه آنفاً على مرتبات فايز الالتزام التي تنقص قيمتها عن خمسمائة مليم في الشهر وعلى مرتبات فايز الرزقة التي تنقص قيمتها عن خمسمائة مليم في الشهر أيضاً .

تذكرة من سعادة ابراهيم حليم باشا في تاريخه .

إنه لا يمكننا الحضور إلى الجلسة يوم تاريخه لما هو حاصل لنا من
انحراف الصحة ولزم تحريره لعظوفتكم إحطاراً بذلك أفندم .

تذكرة من حضرة حسن بكمدكور مؤرخة ٢ شعبان سنة ١٣١١ .

نحيط علم سعادتكم بأنه غير متيسر لى الحضور بمجلسات المجلس فالشهر
لجارى .

بما أنى متوجه لجهة قبلى لأشغال واقتضى ترقيمه لسعادتكم بذلك
أفندم .

ثم إن سعادة الرئيس ختم الجلسة بقوله (ختمت الجلسة) والساعة
الخامسة والنصف .

نمرة ١	(حسين يسرى)	(على شريف)
	امضاء .	ختم

مَجْلِسُ شُورَى الْقَوَانِينِ

محضر جلسة يوم الثلاثاء ٧ شعبان سنة ١٣١١ (١٣ فبراير سنة ١٨٩٤)

فتحت الجلسة في الساعة الرابعة عربي تحت رئاسة معادة حسن باشا
حلمي وكيل المجلس بحضور ٢٢ من حضرات الأعضاء .

تلى محضر الجلسة الماضية فتصدق عليه .

مساعدة الوكيل — بناء على ما تقرر بجلسته يوم أمس قد كتب إلى
عطوفتو ناظر المالية بالحضور هذا اليوم الساعة أربعة ونصف عربياً لتكون
المنافشة في المشروع المتعلق بربط الضريبة تدريجياً على الأطنان البور والسبخ
بحضور عطوفته وفي علم الهيئة أنه لم ترد أشغال جديدة لتتطلبها .

ثم حضر صاحب العطوفة ناظر المالية في اليعاد الذي تحدد لحضوره فيه
وتقرر تلاوة المشروع المذكور مادة فمادة وأن تؤخذ الآراء عن كل مادة .

تأيت مقدمة المشروع والمادة الأولى منه وهاتان صورتاهما :

مشروع أمر عال

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على لائحة الأطنان السعيدية المتدرجة بمجموع اللوائح التي
نشر مع قوانين الحاكم المختلطة الصادر عليه الأمر العالي لنظارة الحفانية
بتاريخ ٧ شعبان سنة ١٢٩٢ (٨ سبتمبر سنة ١٨٧٥) نمرة ٨

وبعد الاطلاع على قرار مجلس شورى النواب الصادر عليه الأمر العالي
لنظارة الداخلية رقم ١٦ محرم سنة ١٢٨٥ (٩ مايو سنة ١٨٦٨) نمرة ٥٥
والملاحق المختص به المتدرج بمجموع اللوائح السالف ذكره .

وبعد الاطلاع على القرارات الصادرين من مجلس النظار بتاريخ ١٠ إبريل
سنة ١٨٨١ نمرة ٥٩ وبتاريخ ١٦ مايو سنة ١٨٨٨ نمرة ٤٢٠ .

وبعد الاطلاع على المنشور الرقم ٢٦ يونيه سنة ١٨٨١ .

وبعد الاطلاع على الأمر العالي الصادر في ٩ سبتمبر سنة ١٨٨٤ .

وبعد الاطلاع على المادة الخامسة من الأمر العالي الرقم ١٧ ديسمبر
سنة ١٨٨٩ وعلى الأمر العالي الصادر في ١٢ ديسمبر سنة ١٨٨٦ .

وبعد الاطلاع على الأمر العالي الصادر في ٣ فبراير سنة ١٨٩٢ .

وبناء على ما عرضه علينا ناظر المالية ومواقفه رأى مجلس النظار وبعد
أخذ رأى مجلس شورى القوانين

أمرنا بما هو آت

﴿ المادة الأولى ﴾

الأطنان التي سترفع أموالها إعتباراً من صدور أمرنا هذا للأسباب
المبينة بالمادة الخامسة من الأمر العالي الصادر في ١٧ ديسمبر سنة ١٨٨٩
يعاد ربط الضريبة عليها إعتباراً من ابتداء السنة الثانية التي تلي سنة تصريح
الرفع بحسب التعريف الآتية :

السنة الثانية باعتبار ٢

» الثالثة » ٥

» الرابعة » ١٠

» الخامسة » نصف ضريبة

» السادسة » الضريبة الأصلية

وشتان بين ذلك الامر وبين ما تريد إجراؤه الحكومة الآن بقصد تنشيط الأهالى على إصلاح الأقطان الممكن إصلاحها لا تتفاهم بها وانتفاع الحكومة بضريبتها .

حضرة صوفاني بك — من المعلوم أن الوقت الذي نحن فيه ليس هو الذي صدر فيه ذلك الأمر .

عطوفتو ناظر المالية — نعم وإن كان الوقت الحاضر ليس كالسابق إلا أن هناك ظروفاً أخرى تضطر الحكومة للنظر فيما يعود بالنفعة العمومية لها وللأهالى .

وفي علم الهيئة أن الكثير من الأهالى قد تجارى على أخذ الكثير من الأقطان وأهمل في إصلاحها وبعضهم ليس في قدرتهم القيام بنفقة الإصلاح وتسبب عن هذا وهذا بقاء قسم جسيم من الأراضى معطلا وليس عائداً منه أدنى منفعة لا لمن هو تحت يدهم ولا للحكومة وبقاء تلك الأراضى على ما هي عليه ينافى المنفعة المقصودة وأظن أنه لو خرجت الأقطان التى من هذا القبيل من أيدي الواضى اليد عليها وأعطيت لمن في إمكانهم إصلاحها والانتفاع بها لكان هذا من الأنفع .

سعادة أدهم باشا — إننى قد تكلمت مع عطوفتو ناظر المالية سائلاً عن القول بربط الضريبة الأصلية هذا الغرض منه أن تلك الضريبة هي أعلى ضريبة توجد بالحوض أو إذا كان أحد الأحواض مساحته ثلثمائة فدان مثلاً وبه قطعة نحو ربه أو سدسه من الأقطان العال جداً لما ضريبة عالية عن ضريبة باقى الحوض فتعتبر الضريبة الأصلية هي التى على باقى الحوض فعلت من عطوفته أن الضريبة الأصلية هي ضريبة الحوض لا ضريبة القطعة العال منه المربوط عليها ضريبة خصوصية .

عطوفتو ناظر المالية — من غير شك أن الضريبة الأصلية هي ضريبة الحوض لا ضريبة الجزء الأقل منه للوضع عليه ضريبة خصوصية عالية نظير جودته انفاقة عن باقى الحوض .

حضرة صوفاني بك — أن ما بينه سعادة أدهم باشا هو إستفهام عن أمر خصوصى ولا ينطبق على كل الجهات وحيث إن غايته هو المرافعة والاتفاق مع صاحب العطفة ناظر المالية على ما يعود بالنفعة العمومية وهي أن ربط نصف الضريبة أو الضريبة الكاملة لا يحصلان إلا بعد المعاينة إذ أن ربط الضريبة بلا معاينة لم يكن له سابقة وينشأ عنه الضرر كما بينت ذلك قبلاً .

عطوفتو ناظر المالية — إن الأقطان الأبوراهى على نوعين أولهما الأقطان التى باعها الحكومة على مقتضى أمر عال خصوصى نظراً بمجلس شورى

في حالة ما إذا كانت الضريبة الأصلية غير نهائية يصير درج الأقطان إعتباراً من السنة السابعة في إحدى درجات للمادة الثانية من الأمر العالى الصادر في ٣ فبراير سنة ١٨٩٢ وذلك من بعد إجراء المعاينة عنها .

حضرة صوفاني بك — إن هذا الشرع يقضى بربط الضريبة على الأقطان البور والسباح بحاله تدريجية إلى أن تصل ضريبتها إلى الضريبة الأصلية سواء كانت هذه الأقطان أصلحت وصارت تحمل تلك الضريبة أو لم تصلح .

وحيث إن الكثير من الأقطان لا يقبل الإصلاح والتى يقبل الإصلاح منه الكثير لا يصل في الجودة إلى معدن الحوض الأصلى لأسباب كثيرة ولو سرى حكم المادة الأولى على حسب وضعها بالشرع فيكون فيه ضرر كلى على الدين لديهم أقطان من الأنواع التى تقدم ذكرها .

وبما أن صاحب العطفة ناظر المالية لا يخفى عليه ما قلته فأرجوه أن يوجه إلتفاته إلى هذا الأمر .

ومن حيث إن الغرض كله هو إبطال للمعائنات المنصوص عنها بالمادة الخامسة من الأمر العالى الصادر في ١٧ ديسمبر سنة ١٨٨٩ فأرى أن تلك المعائنات يمكن تقليلها لأن إبطالها بالمره غير ممكن والتقليل يكون بكيفية أن تربط الضريبة التدريجية المقررة في المادة لحد أن تصل الى السنة الرابعة وقبل ربط النصف ضريبة يصير معاينة الأقطان وأن تبين قابليتها للنصف ضريبة فاذا ذاك تربط عليها والا فتربط عليها الضريبة التى تستحقها بحسب المعاينة .

عطوفتو ناظر المالية — إن الأقطان المنصوص عنها بالمادة الخامسة من الأمر العالى الصادر في ١٧ ديسمبر سنة ١٨٨٩ هي الأقطان التى يثبت من التحقيق الإدارى أنه ما كان في قدرة أربابها وقائتها من التلف بأى وجه من الوجوه وقد نص بتلك المادة المذكورة أن هذه الأقطان يصير معاينتها كل ثلاث سنين وما يوجد منها قابلاً للزراعة تربط عليه الضريبة بحسب ما يستحق .

فالأقطان التى من هذا القبيل أى التى ثبت أنه ليس في قدرة ذويها دفع التلف عنها أو يكون اتلافها ناشئاً من عدم كفاية أعمال النافع العمومية فلا يربط عليها مال بالمره وقد وضعت أحكام خصوصية لذلك بالمادة الخامسة من المشروع المطروح أمامنا لهذا كره فيه .

ولا يخفى على هيئة المجلس أنه في سنة ١٨٧٤ أو سنة ١٨٧٥ كان صدر أمر بأن الأقطان البور التى ليس عليها مال تربط عليها ضريبة بعد ثلاث سنوات

القوانين وتقررت فيه الضرائب التي تربط عليها.

والنوع الثاني يشمل الأطنان خارج الزمام التي أعطيت بمقتضى الأمر العالي الصادر في سنة ١٨٨٤ وهذا الأمر قد تبين به المدة التي تعافى فيها هاته الأطنان من الضرائب والحكومة تريد إعتبارها في الوقت الحاضر كأنها أعطيت ويعامل واضعو اليد عليها بمقتضى أحكام المشروع المتطور فيه الآن وبالطبع يكون هذا أنفع لدونها عن تعيين اللجان التي لا تخلص أعمالها من التدر لهم .

أما البور الناشيء عن السبخ فإنه يمكن إصلاحه في ظرف سنة أو اثنين فيكون للحكومة الفضل في معافاته مدة ست سنوات من الضريبة الكاملة وإن كان تسبيخه ناشئاً عن عدم إحراء الأعمال العمومية أو لا يمكن إزالته بالمرّة فهذا بالطبع يدخل تحت أحكام المادة الخامسة ولا تربط عليه أى ضريبة ما .

حضرة صوفاني بك — قد سمعنا في يوم إنعقاد الجمعية العمومية أن الحكومة تجاوزت عن مبالغ جسيمة من متأخرات الأموال وهذا التجاوز بلا شك لم يكن إلا لما نظر من لزوم إجرائه وأن بقاءه مضر بالأهالي وفي هذا المقام يحسن بالحكومة أن تراعى منع الضرر من الآن ولا تكلف الأهالي بما لا طاقة لهم عليه .

حضرة طلبه بك سعودي — إن الضرائب الأصلية المربوطة على الأطنان حاصل التضرر منها والحكومة ساعية في تخفيفها وإن كان يكون ربط الضريبة بصفة تدريجية على أطنان مسبخة إلى أن تصل لضريبة المعمور فيه بعض إجحاف وهذا فضلاً عما في ربطها بدون معاينة على أطنان من الجائر أن لا تكون قابلة لتحمل أى ضريبة من الضرر . والأوفق هو أن تربط الضريبة باعتبار السنة الثانية ٢ والثالثة ٥ والرابعة ١٠ وبمدها نصير المعاينة وتربط عليها الضريبة بحسب ما تساويه وتتحمله سواء كانت الضريبة الأصلية أو أقل منها لأن المعاينة مهما أشغلت الحكومة وكلفتها من المصاريف والأعمال فلا شك يكون فيها من ضرر الأهالي .

حضرة مصطفى بك الطحان — أنا أوافق على ذلك .

عطو قتلو ناظر المالية — ماقاله حضرة طلبه بك هو عين الذي قاله حضرة صوفاني بك وقد بينت ما فيه الكفاية عنه .

وحيث إن كل غرض المالية هو التخلص من المعاينة لتنشيط الأهالي على إصلاح أراضيهم من جهة ومنع ضررها من الجهة الأخرى فسواء كان حصولها بعد أربع سنين أو على الحالة الأصلية فهو مما يحتم وجودها وليس هذا هو المقصود من المشروع .

سعادة الوكيل — تؤخذ الآراء .

أُخِذت وتقرر بالأغلبية رأياً صاحبى العزة صوفاني بك وطلبه بك .

عطو قتلو ناظر المالية — المجلس حر في كل ما يقرره .

تليت المادة الثانية وتقرر بالاتفاق بقاؤها على أصلها وهذه صورتها .

﴿ المادة الثانية ﴾

الأطنان السابق رفع أموالها بالتطبيق للمادة الخامسة من الأمر العالي الصادر في ١٧ ديسمبر سنة ١٨٨٩ واتضح أنها لم تزل بوراً لغاية ٣١ ديسمبر سنة ١٨٩٣ يعاد ربط الضريبة عليها ابتداء من سنة ١٨٩٥ طبقاً للتعريف المبينة في المادة السابقة .

تليت المادة الثالثة وهذه صورتها .

الأطنان المرفوعة أموالها بالتطبيق للمادة الخامسة من الأمر العالي الصادر في ١٧ ديسمبر سنة ١٨٨٩ وأعيد ربطها بضريبة مؤقتة يستمر سداد الأموال عنها باعتبار هذه الضريبة لحد انتهاء السنة الرابعة التي تلى سنة تصريح الرفع ومن السنة الخامسة يدفع عنها ضريبة تعادل نصف ضريبتها الأصلية ومن ابتداء السنة السادسة تربط عليها الضريبة الأصلية .

حضرة جاد بك مصطفى — رأي أن يحذف من هذه المادة العبارة التي من ابتداء (ومن السنة الخامسة إلخ) ويكتب بدلاً ما هو آت :

(ثم يصير معاينتها وتربط عليها الضريبة بحسب ما تساويه)

(استحسن عام) .

تليت المادة الرابعة وهذه صورتها :

﴿ المادة الرابعة ﴾

الأطنان البور الواردة في تقاسيط أربابها تربط الضريبة عليها ابتداء من سنة ١٨٩٤ بحسب التعريف الآتية .

٢	السنة الأولى باعتبار
٥	» الثانية »
١٠	» الثالثة »
١٨	» الرابعة »
٣٥	» الخامسة »

دون ثاني

» أول

حضرة جاد بك مصطفى — رأي أن يحذف من هذه المادة من إبتداء (تدرج الأطنان إلخ) ويكتب بدله (يصبر معاينه الأطنان وتربط عليها الضريبة بحسب ما تستحقه) .

حضرة غمراوي بك — حيث إنه يوجد في وسط الفيضان أراض منخفضة وأخرى مرتفعة والمرتفع منها جار تسبيخه بواسطة النشع الحاصل له من المياه المحيطة به زمن النيل وقبل أو ان الفيضان فأرى أن هذا النوع يعد من ضمن متعلقات المنافع العمومية لكي تنطبق عليه المادة الخامسة من هذا المشروع إذ الملاك ليس في وسعة أعمال تصليح تلك الأطنان .

سعادة الوكيل — تؤخذ الآراء .

أخذت وتقرر بالإتفاق الموافقة على الرأيين .

تليت للمادة السادسة من المشروع والمادة الثانية من الأمر العالي الصادر في ٣ فبراير سنة ١٨٩٢ وهاتان صورتاهما .

﴿ المادة السادسة ﴾

الأطنان المعطاة بقرار شوري النواب يستمر سداد الأموال عنها باعتبار درجة اللون الأول مدة خمس سنوات إعتباراً من إبتداء السنة التالية للسنة التي إنتهت فيها مدة المعافاة الأصلية أو المدة الجديدة التي تكون منحت لها بعد انقضاء الخمس سنوات تدرج الأطنان في إحدى الدرجات المبينة بالمادة الثانية من الأمر العالي الصادر في ٣ فبراير سنة ١٨٩٢ .

الأطنان التي من هذا القبيل يسوغ درجها من الآن كما سبق القول أنفا لو طلب أربابها ذلك وما يكون بقى منها بور يسوغ رفع ماله بالتطبيق للمادة الخامسة من الأمر العالي الرقم ١٧ ديسمبر سنة ٨٨٩ تحت إعادة الربط عليه كالمدة الأولى من هذا الأمر .

﴿ صورة المادة (٢) من الأمر العالي الصادر في ٣ فبراير سنة ٨٩٢ ﴾

تنقسم الأطنان المزروعة والبور الصالحة للزراعة التي تميمها الحكومة إلى ثلاث درجات فيما يتعلق بالضريبة كما يأتي .

أولاً — الأطنان التي يمكنها تحمل فيء الضريبة الحراجية المربوطة على الأطنان للعمورة الكائنة في حوضها تربط عليها هذه الفية .

ثانياً — الأطنان التي لا يمكنها والحالة هذه تحمل فيء الحوض إنما يمكن بواسطة التصليح والخدمة مساواتها فيما بعد بمعمور الحوض تربط عليها ضريبة مؤقتة تناسب حالتها لمدة معينة لا تزيد في أي حال من الأحوال عن ست سنوات وعند إنتهاء المدة المعينة تربط عليها فيء الحوض بدون إجراء معاينة جديدة .

وهكذا يصير علاوة فيء الضريبة العشورية عليها من درجة إلى درجة إلى أن تصل الأطنان إلى أعلى ضريبة الحوض أو الفيضان أذا كانت الضرايب غير مفرزة عن كل حوض .

الأطنان البور التي من هذا النوع للربوطة لغاية الآن بضريبة أقل من أعلى ضريبة الحوض يستمر سداد مالها بواقع ضريبتها الحالية إعتباراً من سنة ١٨٩٤ إلى أن يستحق الربط عليها بضريبة أعلى من ضريبتها بمرعاة تطبيق التعريفة السالف ذكرها .

حضرة أحمد بك مرزوق — رأي أن الأطنان الرمال الموجودة في تقاسيط أربابها لا تربط عليها ضريبة مطلقاً لا قرشين ولا خلافه وكذلك الأطنان السباح التي لا يمكن إصلاحها بالأعمال الهندسية .

حضرة أحمد بك أبو الفتوح — أنا أصدق على المادة من أولها لحد السنة الرابعة ثم يحذف باقيها ويكتب بدله ما يفيد للمعانة في السنة الخامسة وربط الضريبة بحسب ما تظهر المعاينة أن الأرض تساويه .

حضرة غمراوي بك — رأي أن للمعانة تكون قبل السنة الرابعة أعنى قبل ربط الثمانية عشر قرشاً وبعدها تقدر الضريبة بحسب ما تساويه الأطنان بواسطة عمل المعاينة .

سعادة إسماعيل باشا محمد - رأي أن الأطنان البور الواردة في تقاسيط أربابها لا تربط عليها ضريبة ما بل يصير معاينتها وما يوجد منها قابلاً للزراعة تربط عليه الضريبة بحسب ما تتحمله وتعدل هذه المادة بما يفيد ذلك .

سعادة الوكيل — تؤخذ الآراء .

أخذت وتقرر بالأغلبية رأي سعادة إسماعيل باشا محمد .

تليت المادة الخامسة وهذه صورتها .

﴿ المادة الخامسة ﴾

إذا كان عند إجراء العمل بحسب التعريفات المبينة قبلاً ينصح لنظارة الأشغال العمومية بناء على طلب للمول صاحب الشأن أن سبب بوار الأطنان ناشئ من عدم كفاية أعمال المنافع العمومية فيستمر رفع مال الأطنان إلى أن يصير إجراء الأعمال اللازمة لازالة الضرر ومن إبتداء اليوم التي تتم فيه الإجراءات المذكورة تدرج الأطنان بعد المعاينة في إحدى الدرجات المبينة بالمادة الثانية من الأمر العالي الصادر في ٣ فبراير سنة ١٨٩٢ .

ثالثاً — الأطنان التي لا يمكنها تحمل فية الحوض إلا بعد حصول تغييرات في حالتها الخارجية بواسطة إجراء أعمال ذات منفعة عمومية مثل ترع ري ومصارف وسحاحير وجسور وغير ذلك تربط عليها ضريبة موقفة تناسب حالتها لمدة معينة لا تزيد عن خمس سنوات ولدى انقضاء المدة المعينة تعين الأطنان فإذا اتضح أنه لا يزال في غير المكان تحملها فية الحوض فتقدر لها ضريبة أخرى موقفة لمدة ثانية وفي إقضاء هذه المدة تعين الأطنان مرة ثانية وهلم جرا إلى أن تصل الضريبة إلى فية الحوض إنما لا يسوغ أن تتجاوز كل مدة معينة خمس سنوات .

حضرة مصطفى بك الطحان — إن الأطنان التي أعطيت بقرار شورى النواب تنقسم إلى قسمين أولهما كان معافاً من الضريبة لمدة ست سنوات ثم ربطت عليه العشور باعتبار دون ثانی أعني ١٧ وكسور ثم يبلغ ١٨ عند ضم كسور القرش وثانيهما كان معافاً لمدة أزيد من الست سنوات وربط عليه ٣٥ عشوراً فرأى أن الذي ربط عليه ١٨ لا ينقل من درجة إلا بعد المعاينة وإن وجد أنه يستحق زيادة فتراد عليه .

حضرة جاد بك مصطفى — إن الأطنان التي من هذا القبيل ضريبتها هي المربوطة عليها الآن ولا يصح زيادتها ورأى أن تبقى على حالتها بحسب شروط إعطائها .

سعادة أدهم باشا — رأى بقاء المادة على أصلها .

عطوفتو ناظر المالية — إن الحكومة لم تعط هذه الأطنان تحت شرط أن لا تزيد ضريبتها في الوقت الذي يتضح تحملها لزيادة عن الضريبة الزهيدة التي ربطت عليها .

سعادة الوكيل — تؤخذ الآراء .

أخذت وقررت بالأغلبية رأى حضرة مصطفى بك الطحان .

تليت المادة السابعة وهذه صورتها .

﴿ المادة السابعة ﴾

الأطنان المباعة من أطنان الحكومة بمقتضى منشور ٢٦ يونيه سنة ١٨٨١ وربطت عليها من تاريخ تسليمها أو عند إنتهاء مدة معافاتها ضريبة أقل من ضريبة الحوض يصير معاينتها في سنة ١٨٩٤ ودرجتها في إحدى الدرجات البينة بالمادة الثانية من الأمر العالي الصادر في ٣ فبراير سنة ٨٩٢ وما يكون منها بوراً يسوغ رفع ماله حال درجه وبناء على طلب المالك وذلك بالتطبيق

للمادة الخامسة من الأمر العالي الرقم ٧ ديسمبر سنة ١٨٨٩ بشرط إعادة الربط عليه كاللدون بالمادة الأولى من هذا الأمر أما الأطنان التي تكون من هذا النوع ولم يجر تسليمها لغاية الآن فعند تسليمها يجرى درجتها على حسب الكيفية السالف ذكرها وعند إنتهاء مدة الخمس سنوات الممنوحة للمعافاة بموجب منشور سنة ١٨٨١ أو مدة العشر سنوات المقررة للمعافاة كاللدون بالمادة الأولى من الأمر العالي الصادر في ١٢ ديسمبر سنة ١٨٨٦ فالأطنان البور المباعة بالتطبيق للمنشور والأمر العالي المثني عنهما يصير درجتها بالكيفية ذاتها .

حضرة جاد بك مصطفى — إن الأطنان التي باعها الحكومة بمقتضى أوامر عالية قد اشترط فيها ما على الأهالي أن يقوموا به وما على الحكومة والذي اشترى قد اشترى على تلك الشروط التي من مقتضاها الكيفية التي يكون عليها ربط الضريبة وغيره ودرجتها الآن ضمن أحكام المادة الثانية من الأمر العالي الصادر في ٣ فبراير سنة ٨٩٢ فيه مخالفة للشروط التي كان البيع والشراء على موجبها إذ أن الأمر الصادر في سنة ٨٩٢ المشار إليه لا تسري أحكامه إلا على الأطنان التي تتبعها الحكومة بعد صدوره لا التي بيعت من قبله ولو بقي حكم مادة المشروع على أصله لكان فيه إخلال بالشروط وهذا لا يجوز .

ولذلك أرى أن الأوفق هو تعديل المادة بالصورة الآتية :

(الأطنان التي باعها الحكومة قبل صدور الأمر العالي المؤرخ ٣ فبراير سنة ٨٩٢ وربط عليها ضريبة من تاريخ تسليمها أو بعد مضي مدة المعافاة التي كانت ممنوحة لها لا تسري عليها أحكام أمرنا هذا .

أما ما يكون منها بوراً ورفعت أمواله بمقتضى أحكام المادة الخامسة من الأمر العالي الصادر في سنة ١٨٨٩ على حسب طلب المالك فيجرى إعادة ربط الضريبة عليها بمقتضى أحكام المادة الأولى من أمرنا هذا .

والأطنان التي من هذا القبيل ولم يجر تسليمها لأربابها لحد الآن فمتى إستلموها يسري عليها أحكام المادة الثانية من أمرنا الصادر في ٣ فبراير سنة ١٨٩٢ .

عطوفتو ناظر المالية — الحكومة لما باعت هذه الأطنان باعها بصفقتها كفرد من الأفراد ولكن عند ما تريد علاوة ضريبتها أو رفعها أو تعديلها فهي تجرى ذلك بصفقتها حكومة .

وفي هذا المقام يحسن بي أن أقول . هل يليق أن توجد أطنان من هذا القبيل كان ربط عليها ضريبة قرش أو قرشين حينما أعطيت وصارت الآن تساوي ضريبة حوضها التي هي مائة قرش أو أكثر وتبقى هي بقرش أو قرشين أظن ذلك لا يصح أي لا يجوز أن يكون واحد قائماً بدفع مائة قرش وجاره يدفع قرشين ومعدن أطنانها واحد .

حضرة طلبه بك سعودى — أنا أصدق على مادة المشروع .

سعادة الوكيل — تؤخذ الآراء .

أُخذت وقرر بالأغلبية المصادقة على مادة المشروع .

تلى باقى المشروع وقرر بالاتفاق بقاءه على أصله وهذه صورته :

﴿ المادة الثامنة ﴾

تدرج الأطيان الآتى إيضاها فى إحدى الدرجات المبينة بالمادة الثانية من الأمر العالى الصادر فى ٣ فبراير سنة ١٨٩٢ .

أولا — أطيان خارج الزمام التى لم تنته مدته معاقبتها تدرج عند انتهاء تلك المدة .

ثانيا — أطيان خارج الزمام التى صار ربطها بضريبة مؤقتة تدرج بعد مضى المواعيد المبينة بقرار مجلس النظار .

﴿ المادة التاسعة ﴾

يجرى العمل بمقتضى أمرنا هذا إعتباراً من وينفذ مفعوله ولو مع

وجود ما يخالفه من سائر الأحكام الناشئة من القوانين والذكريات والأوامر الصادرة قبل الآن .

ثم انصرف عطوفتو ناظر المالية حيث كانت الساعة السابعة والنصف عريية .

حضرة صوفانى بك — حيث إن المجلس ليس لديه الآن أشغال لتعرض عليه والقانون النظامى يقضى بفض جلساته متى انتهت الأشغال المعروضة عليه فأرى مع الموافقة أن يتقرر صرفه لغاية شهر مارس المقبل .

(استحسن عام) .

ثم إن سعادة الوكيل ختم الجلسة بقوله (ختمت الجلسة) والساعة السابعة والدقيقة الخامسة والثلاثون .

نمرة ٢	إمضاء	ختم
(حسين يسرى)	(على شريف)	

مَجْلِسُ شُورَى الْقَوَانِينِ

محضر جلسة يوم الثلاثاء ١١ شوال سنة ١٣١١ (١٧ أبريل سنة ١٨٩٤)

تليت الإفادة نمرة ٤ وهذه صورتها :

أبلغتمونا سعادتكم بالمسكوبة المؤرخة ٢٦ جمادى الأولى سنة ١٣١١ نمرة ٢٣ صورة التعديل الذى رأى مجلس شورى القوانين إدخاله على السادة التى رغبته الحكومة إضافتها على لائحة المتشردين ومآل مادة أخرى طلب زيادتها تقضى على كل من حكم أو يحكم عليه نهائياً في وقائع السطو بعلم مبارحته البلد التى يتوطن فيها بعد انتهاء مدة العقوبة إلا بمقتضى ورقة تمنى إليه من عمدة البلد تنفيذ سعادتكم أن مجلس النظار وافق على مؤدى التعديل الذى أشار به مجلس شورى القوانين وقرر أن يكون إعطاء الشهادة فى القرى والبنادر من اثنين من المشايخ ومن ضابط القسم وفى المدن والثغور من شيخ الحارة ومن اثنين من سكانها ومن ضابط البوليس وأن يصدق ويوقع على هذه الشهادة من المدير أو المحافظ . أما من خصوص المادة المراد زيادتها فقد رأى عدم لزومها لوجودها فى القانون بعبارة كافية إذ قد جاء فى المادة (٥٣) من قانون العقوبات أن من ارتكب جناية (والسطو معتبر من الجنايات) وحكم عليه بسببها بعقوبة الأشغال الشاقة أو السجن الموقتين يجب حبس جملته بعد استيفاء مدة عقوبته تحت ملاحظة الضبطية الكبرى والمادة (٥٥) من القانون المذكور عرفت ملاحظة الضبطية الكبرى بأن يكون للحكومة حق منع المحكوم عليه من الإقامة بالأقليم الذى ارتكب فيه الجناية وبالمدين التى يزيد عدد سكانها على خمسة آلاف وإلزامه أن يخبر بالجهة التى يريد الإقامة فيها وبين منازل سفره وتعطى إليه تذكرة مرور تقيده فيها تلك المنازل وعند دخوله إلى الجهة التى اختارها لإقامته يجب عليه أن يخبر بذلك حاكمها ولا يجوز له تغييرها بدون الإخبار أيضاً عن الجهة التى يرغب السكنى فيها ويلزمه أن يأخذ تذكرة مرور ثانية بناء عليه لزم تحريره لسعادتكم بالاحاطة أقدم .

تليت الإفادة نمرة ٥ وصورة المذكرة والمشروع الواردان معها وتقرر بالاجماع الموافقة على المشروع المذكور وهذه صورتها :

فتحت الجلسة الساعة الرابعة عريية تحت رئاسة سعادة على شريف باشا رئيس المجلس وحضور ٣٠ من حضرات الاعضاء .

تلى آخر محضر للانمقاد الماضى فصدق عليه .

سعادة الرئيس — الأشغال الموجودة تحت العرض للجلسة هى :

أولاً — إفادة من رئاسة مجلس النظار مؤرخة ٨ شعبان سنة ١٣١١ (١٤ فبراير سنة ١٨٩٤) نمرة ٤ رداً لما تحدد لها من هنا بناء على ما قرره الهيئة فى قانون المتشردين .

ثانياً — إفادة من الرئاسة المشار إليها مؤرخة ١٨ شعبان سنة ١٣١١ (٢٤ فبراير سنة ١٨٩٤) نمرة ٥ ومعها صورة مذكرة ومشروع أمر عال يقضيان بتحصيل رسم المحاكم الشرعية وما تحكم به على مقتضى الأمرين العاليتين الصادر أحدهما بتاريخ ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ والثانيهما فى ٤ نوفمبر سنة ١٨٨٥ .

ثالثاً — إفادة من رئاسة مجلس النظار مؤرخة ٢٩ شعبان سنة ١٣١١ (٧ مارس سنة ١٨٩٤) نمرة ٦ ومعها مذكرة ومشروع أمر عال بالتجوز للمحاكم الشرعية بقبول ما يصدر من مالكي العقار والأطيان التى ليس لها حجيح ولم تكن داخلية فى دائرة اختصاصها من التصرفات بالبيع والوقف والهبة بعد ثبوت ملكيتها لهم .

رابعاً — أوراق اعتذارات .

وعلى ذلك فلتتل الإفادة الأولى لعلم الهيئة بما تضمنته ثم الإفادة التى بعدها وما معها من الأوراق ويؤخذ رأى الهيئة عن المشروع للرفق معها ثم الإفادة الثالثة والأوراق المرفقة معها ويؤخذ رأى الهيئة فيها وبعد ذلك أوراق الاعتذارات .

صورة الإفادة

مرسل لسعادتكم مع هذا مشروع أمر عال أجرت تحضيره نظارة الحقانية فيما يختص بتنفيذ أحكام المحاكم الشرعية وتحصيل رسومها بالطرق والأوضاع المقررة في الأمرين العالين الصادرين في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ و ٤ نوفمبر سنة ١٨٨٥ الأمل عرض المشروع المذكور مع المذكرة المرفقة صورة منها به المبينه بها الأسباب التي دعت لتحضيره على هيئة مجلس شورى القوانين وإعادته لهذا الطرف مشفوعاً بما تراه الهيئة فيه أقدم.

صورة المذكرة

مذكرة

من نظارة الحقانية لمجلس النظار

بتاريخ ١٢ أبريل سنة ١٨٩٢ صدر أمر عال يقضى بتنفيذ أحكام المحاكم الشرعية وتحصيل رسومها بالطرق والأوضاع المقررة في دكرينو ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ وبعد أن تبلغ هذا الأمر للمحاكم الشرعية وسرى العمل على مقتضاه ظهر مما ورد من بعض حضرات قضائها أن قصر طريقة التنفيذ على دكرينو ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ ينشأ عنه صرر بأصحاب الحقوق لأن البند الرابع منه قضى بأن توقيع الحجز على النقولات لا يكون إلا بعد ثمانية أيام من تاريخ التنبيه بالدفع والا نذار بالحجز وهذا الشرط قد يقضى إلى احتيال المدينون بإخفاء ما يمكن الحجز عليه من النقولات ولا عقار في الغالب لمدينون النفقة والمهر.

وحيث إنه لا حل رفع هذا الضرر قد رؤى أن يكون تنفيذ أحكام تلك المحاكم وما يتعلق بها من الرسوم على مقتضى دكرينو ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ ودكرينو ٤ نوفمبر سنة ١٨٨٥ الذي بموجبه يجوز فور الانذار توقيع الحجز على النقولات وبناء على ذلك قد صار تحضير مشروع تعديل للأمر الصادر في ١٢ أبريل المبدوء بذكره فمرفق بهذه كى مع الموافقة والتصديق عليه من المجلس يعرض للاعتاب السنية فبراير سنة ١٨٩٤

صورة المشروع

بعد الاطلاع على لأحة المحاكم الشرعية المصدق عليها بالأمر العالي الصادر في ٩ رجب سنة ١٢٩٧ (١٧ يونيو سنة ١٨٨٠) نمرة ١١

وعلى الأمر العالي الصادر في ١٥ رمضان سنة ١٣٠٩ (١٢ أبريل سنة ١٨٩٢) بتنفيذ أحكام المحاكم الشرعية وتحصيل الرسوم المختصة بهذه المحاكم في حالة توقف المحكوم عليهم أو المطلوب منهم تلك الرسوم بالطرق والأوضاع المقررة في الأمر العالي الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠

وعلى الأمر العالي الصادر في ٤ نوفمبر سنة ١٨٨٥ القاضي بالشروع في ججز النقولات حال الانذار فيما إذا وقع تأخير في دفع الأموال في الآجال المعينة.

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحقانية وموافقة رأى مجلس النظار وبعد أخذ رأي مجلس شورى القوانين

أمرنا بما هوآت

﴿ المادة الأولى ﴾

صار تعديل الأمر العالي الصادر في ١٥ رمضان سنة ١٣٠٩ (١٢ أبريل سنة ١٨٩٢) المذكور بالكيفية الآتية :

تنفيذ أحكام المحاكم الشرعية وتحصيل الرسوم المختصة بهذه المحاكم يكونان في حالة توقف المحكوم عليهم أو المطلوب منهم تلك الرسوم بالطرق والأوضاع المقررة في الأمر العالي الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ والأمر العالي الصادر في ٤ نوفمبر سنة ١٨٨٥ المذكورتين آنفاً .

﴿ المادة الثانية ﴾

على ناظر الحقانية تنفيذ أمرنا هذا .

تليت الإفادة الشائلة التي هي نمرة ٦ والمذكرة والمشروع المرفقان معها وهذه صورها :

﴿ صورة الإفادة ﴾

مرسل مع هذا سعادتكم مذكرة ومشروع أمر عال مقدمان من نظارة الحقانية لتعديل بند ١٩ من لأحة المحاكم الشرعية بعبارة تميز إطلاق قبول التصرف بكل محكمة من المحاكم الشرعية فيما هو مملوك من العقار والأطيان بوضع اليد أسوة غيره بما له حجج أصلية وذلك للأسباب الموضحة بالمذكرة المحكى عنها . الأمل عرض ذلك للمشروع على هيئة مجلس شورى القوانين وإعادته لهذا الطرف مشفوعاً بما تراه فيه أقدم .

﴿ صورة للذكره ﴾

من نظارة الحقانية لمجلس النظار

إن البند ١٩ من لائحة المحاكم الشرعية المصدق عليها بالأمر العالي الرقيم ٩ رجب سنة ١٢٩٧ (١٧ يونيو سنة ١٨٨٠) نمرة ١١ قاض بأن قبول التصرف في العقارات التي ليس لها حجج أصلية شاهدة لمريد التصرف أو لمورثه بالملكية لا يكون إلا بالحكمة الكائن في دائرتها ذلك العقار بعد تحقق الملكية ووضع اليد بها وقد كان ظهر للحقانية أن بعض المحاكم لم تراعى حكم هذا البند لقبولها ما يصدر لديها من التصرفات في العقارات التي من هذا القبيل حالة كونه خارجاً عن دائرتها معتمدة على بند ٥٥ من اللائحة التي خول للمحاكم حق كتابة حجج العقارات بما يحصل فيها من جميع التصرفات سواء كانت بدائرة ولايتها أو لا .

وإذا كان الظاهر من عبارة هذا البند أنه خاص بالعقارات التي لها حجج أصلية ولا منافاة حيثئذ بين البندين قد أصدرت النظارة تعليمات لهذا البعض بلزوم السير على مقتضى البند ١٩ المار ذكره محافظة على تنفيذه وعدم مخالفة ما جاء فيه .

وعقب ذلك حصل بعض تشكيات للحقانية من صعوبة هذا السير وفي الواقع أن السير بمقتضى بند ١٩ المحكى عنه ينشأ عنه صعوبات جمة إذ يترتب عليه عدم قبول التصرف من أحد ما فيها هو مملوك له من العقار أو الأتبان بوضع اليد إلا في المحكمة الكائن ذلك في دائرتها مع أنه قد يكون مقبلاً بمجة أخرى بعيدة عن تلك المحكمة بمسافة طويلة ولا يتيسر له تحمل مشاق السفر والمصاريف ولا سيما إذا كانت أطيانه وعقاراته ليست في دائرة محكمة واحدة بل متفرقة في دوائر عدة محاكم ومع هذا فالخطر على غير المحكمة الكائن في دائرتها العقار أو الطين لا يأتي بكبير فائدة لا مكان التصرف في ما هو من هذا القبيل بالمحاكم المختلطة وفضلاً عن ذلك فإن تحرير الحجة من أي محكمة لا يمنع من إقامة الدعوى ممن مست هذه الحجة بحقوقه .

فنظراً لما ذكر ولاجل إزالة تلك الصعوبات من جهة والمحافظة من جهة أخرى على تنفيذ باقي أحكام ذلك البند بكيفية مانعة للضرر نرى أوقعية إطلاق قبول التصرف بكل محكمة من المحاكم الشرعية في ما هو مملوك من العقار والأطيان بوضع اليد أسوة بغيره مما له حجج أصلية ونظراً لأن السير بهذه الصورة يحتاج لتعديل بند ١٩ المحدث عنه قد صار مخضير مشروع أمر عال بتعديله وما هو مرفق بهذه المذكرة كي مع الموافقة والتصديق عليه من المجلس يعرض للأعتاب السنية .

صورة المشروع

مشروع أمر عال

بعد الاطلاع على لائحة المحاكم الشرعية المصدق عليها بالأمر العالي الرقيم ٩ رجب سنة ١٢٩٧ (١٧ يونيو سنة ١٨٨٠) نمرة ١١

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحقانية وموافقة رأى مجلس النظار . وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين .

أمرنا بما هو آت

﴿ المادة الأولى ﴾

صار تعديل بند ١٩ من اللائحة المذكورة بالكيفية الآتية :

إذا حضر شخص لمحكمة من المحاكم الشرعية وأراد أن يتصرف في عقار من العقارات المتقدم ذكرها داخل في دائرة ولايتها أولاً ببيع أو وقف أو رهن أو هبة شرعية أو غير ذلك من أنواع التصرفات أو يستخرج بالعقار المذكور حجة أولولة عن مورثه ولم يكن بيده حجة أصلية شاهدة له أو لمورثه بذلك فبعد تحقق الملكية ووضع اليد بالمحكمة تصدر الحجة الشرعية بذلك بدون توقف على استئذان وتعلن المحكمة الصادرة منها تلك الحجة في الحال ديوان الأوقاف وبيت المال وفي الثغور وجهات القلاع تعلن أيضاً جهة الإدارة المختصة بمراعاة قواعد الاستحكامات ونحوها بذلك .

﴿ المادة الثانية ﴾

على ناظر الحقانية تنفيذ أمرنا هذا .

حضرة حسين بك عابدين — أوافق على هذا المشروع إنما يزداد عليه عبارة مؤداها أن المحكمة التي تعمل عملاً من ذلك ترسل ما يخصها بما أجرته للمحكمة أو المحاكم الداخل في دائرة اختصاصها العقار الذي وقع التصرف فيه أو تحررت به حجة لأجل تسجيله بتلك المحاكم .

سعادة حسن حلي باشا — إن سريان بند ١٩ من لائحة المحاكم الشرعية أضمن للحقوق وما جاء بالمذكرة ليس من الأسباب الكافية للعدول عنه ولذلك أرى عدم الموافقة على المشروع .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أخذت فتقرر بالأغلبية المطلقة رأى سعادة حسن حلمى باشا
تليت تذاكر الاعتذارات وهذه صورها :

تذكرة من حضرة ابراهيم بك الغمراوى مؤرخه غاية مارس سنة
١٨٩٤

أعرض لسعادتكم أنى سأغلف عن الحضور إلى المجلس مدة أربعة أيام
لا مشغال ضرورية فأرجو قبول اعتذارى .

تذكرة من سعادة سليمان أباطه باشا مؤرخه ١٠ أبريل سنة ١٨٩٤

حاصل لنا ألم برجلنا منعنا عن الشئ وهذا الأمر أوجب عدم مقدرتنا
على الحضور فاقضى ترقيمه لعلوميه سعادتكم وهيئه المجلس بذلك أفندم .

تذكرة من حضرة مصطفى بك الطحان مؤرخه ١٦ أبريل سنة ١٨٩٤ .

إنه الآن صادفنى عياكلى أوجب تخلفى بالمنزل ولهذا غير متيسرلى الحضور
يومين تاريخه إلى المجلس وإن شاء الله متى شفيت أحضر حالا وأقضى ترقيمه
لسعادتكم للمعلومية أفندم .

حضرة طلبه بك سعودى — إن هيئه المجلس قررت عدة مرات مخبرة
الحكومة بتعديل قانون القرعة العسكرية وإرسال التعديل للمطس لنظره به
ويينت المضار الناشئة عن بقاءه بالحالة التى هو عليها الآن ومع التحرير
للحكومة بذلك مراراً فما كانت تجيب لما طلبه المجلس فلدلك أرجو إن وافقت
الهيئة على تحرير استعجال لسابقة ما محرر فتقرر ذلك .

(استحسن عام) .

سعادة أدهم باشا — إن عوائد الدخولية جار تحصيلها بزيادة جسيمة عن
حقيقة ما يجب تحصيله وصار يخشى على الزارعين من عدم بقاء أرباح لهم
بالكلية من جراء ما ذكر ولذلك أستلفت أنظار الهيئة إلى هذا الأمر .

حضرة حسن بك مذكور — معلوم عندى أن الحمل البرسيم الذى يباع
داخل مصر بثمان من ١٢ إلى ١٥ جار تحصيل عوايد دخولية عليه نحو ٤
وهذا القدر يوازى زيادة عن ربع الثمن وقد أخذ على الديك الرومى الذى يباع
بثمان قدره ١٨ أو ٢٠ في داخل العاصمة نحو ٤ أيضاً ولا شك أن باقى
الأصناف تقاس على ذلك مع أن المقرر أخذه عن الأشياء الخاضعة لحكم
الدخوليه هو ٩ ١/٢ في المائة ولذلك أرى أن رفع هذه المظلمة لا يتأتى إلا
باستصدار التعريفة الثابتة التى قررها المجلس (شورى القوانين) لتحصيل

حضرة غمراوى بك. — أوافق على ذلك إنما من باب الاحتياط أرجو أن
يذكر فيما يتحرر أن الجهات التى أبطلت منها عوائد الدخولية تستثنى من
التعريفة المذكورة لأنه عند نظر التعريفة الثابتة بالمجلس ما كانت تلك
الجهات رفعت عنها العوايد المذكورة .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أخذت وتقرر بالإجماع الموافقة على ذلك وأن يكتب به للحكومة .

حضرة عبد الرحيم بك حمادى — فى علم العموم أن الحكومة ردت
أموال وعشور الأتيطان التى كانت موقوفة لغاية سنة ١٨٨٩ على أربابها
فى كثير من المديریات مع أنه كان يجب رفعها لأن الأهالى الذين عليهم تلك
التأخرات قد تأخروا عن أداء بعض الأموال فى السنوات التى بعد سنة ١٨٨٩
المذكورة أعنى أن الذين لم يمكنهم سداد الأموال الجديدة بتأخيرها فكيف
يمكنهم سداد تلك التأخرات مع أن الحكومة مساعية فى رفع الضرائب
لعلها حالة الأتيطان وتنازل أسعار المحصولات التى بلغت درجة تنازلها فى مديريتنا
(جرجا) إلى أن صار الأردب الشعير بثمان قدره ١٨ والفول بـ ٢٥
وبذلك صار لا يمكن الأهالى تسديد تلك التأخرات إلا ببيع أطيانهم أو
جانب منها فلذا وافق لى الهيئة مخبرة الحكومة بترك التأخرات لغاية
سنة ١٨٩٣ إذ أن ميزانية الحكومة ليست فى حاجة لها فتقرر ذلك شفقة
على ضعاف الأهالى الواقعة عليهم تلك التأخرات .

تقرر تأجيل المذاكرة فى طلب حضرة عبد الرحيم بك إلى الجلسة التالية
وأن تكون الجلسة فى يوم السبت ٢١ شهر أبريل الحاضر الساعة الثانية
والنصف عريية .

ثم إن سعادة الرئيس ختم الجلسة بقوله (ختمت الجلسة) والساعة
الخامسة .

نمرة ٣ إمضاء ختم
(حسين يسرى) (على شريف)

مَجْلِسُ شُورَى الْقَوَانِينِ

محضر جلسة يوم السبت ١٥ شوال سنة ١٣١١ (٢١ أبريل سنة ١٨٩٤)

وإضافة ما رآه حضرة حسين بك عابدين من ضرورة الملخص المذكور برأيه بالجلسة الماضية وحيث لا مانع من السير على حسب مشروع الحكومة من التسوية المذكورة .

حضرة عبد الرحيم بك حمادى — الأوفق التصديق على المشروع كأصله .

حضرة صوفانى بك — إن الحكومة ما حجرت فى لأئحة المحاكم على قبول التصرف فى الأطنان والعقارات الغير موجود بيد أربابها حجج أمام المحاكم الخارج ما يراد التصرف فيه عن دائرة اختصاصها إلا لبواعث دعيتها إذ ذاك لهذا الحجز وحيث إنها تريد إباحة ما كان محظوراً على تلك المحاكم بمقتضى تلك اللائحة فيكون من اللائق إتخاذ زيادة الإحتياط بتقييد إجراءات التصرف بالزيادة التى آتى بها حضرة غمراوى بك ولذلك فأنا أصدق على رأيه .

حضرة مصطفى بك منصور — أنا أوافق على رأى حضرة غمراوى بك من حيث المبدأ وأرى أن رفع ماعساه أن يطرأ من الزوير لا يكون إلا بعد معرفة خلو الأطنان أو العقار المراد التصرف فيه بمحكمة ليس فى دائرتها كل أو بعض ذلك وهذا يسهل الوصول إليه بواسطة التحرير من طرف القاضى الشرعى إلى المديرية أو المديرية التى بها العقار الخارج عن دائرة اختصاص المحكمة بالاستعلام عما إذا كان ذلك خالياً من الموانع من عدمه ومتى وردت له المكاتبه بعدم وجود موانع فاذ ذاك يجرى أصول الشريعة اللازمة فيما يراد عمله وبذلك يزول الإشكال .

حضرة عبد الرحيم بك حمادى — الزيادات المراد إحداثها على المشروع فيها طولة عمل ومشقة والأولى بقاء المشروع على حاله .

حضرة أحمد بك خلف الله — وأنا أصدق على رأى حضرة عبد الرحيم بك حمادى لأن العمل مهما كان بالمحاكم الشرعية فانه أضمن من العقود العرفية .

حضرة جاد بك مصطفى — أنا أصدق على رأى حضرة غمراوى بك .

فتحت الجلسة فى الساعة الثالثة عرمة تحت رئاسة سعادة على شريف باشا رئيس المجلس وحضور عدد من حضرات الأعضاء .

تلى محضر الجلسة الماضية فصدق عليه .

حضرة غمراوى بك — قد بدت لى ملاحظة على المشروع التعلق بإباحة التصرف فى العقارات والأطنان التى ليس لها حجج على يد المحاكم الشرعية ولو كانت تلك العقارات والأطنان خارجة عن دائرة اختصاص المحكمة المراد إجراء ذلك بها فإن رأت الهيئة الموافقة فى إبداء تلك الملاحظة فلتقرر ذلك وهناك أبدىها .

تقرر بالإجماع الموافقة على إبداء تلك الموافقة .

حضرة غمراوى بك — إن الحكومة ساوت فى هذا المشروع بين المملوك بحجج شرعية أو بسبب آخر من أسباب التملك وسوغت إجراء العقد فيه فى أى محكمة من المحاكم ولو كان ذلك خارجاً عن دائرتها للأسباب التى ذكرتها وتليت فى الجلسة السابقة والهيئة لم تبسح تلك المساواة فى كل محكمة بل جعلتها مقصورة على المحكمة التى فى دائرتها ذلك المملوك كالمادة التاسعة عشرة من لأئحة المحاكم الشرعية والأسباب الداعية لهذه التفرقة فى كلا الطريقين مقبولة .

وحيث إن الهيئة ليس لطريقها إلا سبب واحد وهو تقليل الزوير فيمكن أخذ الإحتياطات اللازمة علاوة على الجارى فى المحاكم الشرعية بأن تصادق المديرية على كشوف العقود بالصحة حسب وارد المكلف وذلك فى جانب الأطنان .

وأما فى غيرها فيكتفى فيه بالثبوت الشرعى مع إمضاء الكشوف أيضاً ممن يشهدون بالملكية ومعرفة ذوات المتعاقدين وذكر الساعة فى توارخ الحجج

أحيى علم سعادتكم بآتي متوجه إلى الاسكندرية لأشغال ولذلك غير
متيسر لي الحضور في الجلسة التي ستعقد في ٢١ الجاري أفندم .

وتأجل النظر في رأى حضرة عبد الرحيم بك حمادى الذى أبداه بالجلسة
الماضية إلى الجلسة التالية وتقرر أن الجلسة القابلة تكون يوم الاثنين ١٧
شوال سنة ١٣١١ (٢٣ ابريل سنة ١٨٩٤) الساعة الثانية والنصف عريية .
ثم إن سعادة الرئيس ختم الجلسة بقوله (ختمت الجلسة) والساعة الرابعة .

ختم

إمضاء

(على شريف)

(حسين يسرى) . .

غرفة ٤

حضرة طلبه بك سعودى — أنا ما زلت متمسكاً بما تقرر بالجلسة الماضية.

سعادة حسن حلى باشا — وأنا أيضاً لازلت مستحسنًا ما تقرر بالجلسة
الماضية .

حضرة أباطه بك — أنا أوافق على المشروع إنما يجب على القاضى أن
يرسل خبراً بما يعمل به في الحال إلى المديرية التي بدائرتها ما وقع التصرف فيه .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أخذت وتقرر بالأغلبية الموافقة على ما تم بالجلسة الماضية .

تليت تذكرة اعتذار واردة من حضرة حسن بك مذكور وهذه صورتها:

مَجْلِسُ شُورَى الْقَوَانِينِ

مجلس جلسة يوم الاثنين ١٧ شوال سنة ١٣١١ (٢٣ أبريل سنة ١٨٩٤)

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أخذت وأقرت الأغلبية المطلقة على رأى سعادة اسماعيل باشا محمد .

تليت تذكرة واردة من حضرة جاد بك مصطفى وهذه صورتها :

بما أن الأشغال التي كانت بالمجلس انتهت ولم ترد له أشغال جديدة وقد طرأ على عذر شرعى جبرنى على القيام من مصر فاقتضى إخطار سعادتكم بذلك أقدم .

ولعلم وجود أشغال صار صرف المجلس لنهاية شهر مايو المقبل .

ثم أن سعادة الرئيس ختم الجلسة بقوله (ختمت الجلسة) والساعة الرابعة .

ختم

إمضاء

(على شريف)

(حسين يسرى)

نمرة ٥

فتحت الجلسة الساعة الثالثة والنصف عربية تحت رئاسة سعادة على شريف باشا رئيس المجلس وحضور ٢٠ من حضرات الأعضاء .

تلى محضر الجلسة الماضية فصدق عليه .

سعادة الرئيس — لم يبق بالمجلس أشغال سوى طلب حضرة عبد الرحيم بك حمادى المدرج بجلسة يوم الثلاثاء ١٧ أبريل الحاضر .

سعادة أدهم باشا — طلب حضرة عبد الرحيم بك لا أوافق على النظر فيه .

سعادة حسن حليم باشا — أصدق على رأى سعادة أدهم باشا لان رفع المتأخرات مما يختص النظر فيه بالحكومة .

سعادة اسماعيل باشا محمد — أنا أطلب عدم النظر فى الطلب المذكور الآن .

مَجْلِسُ شُورَى الْقَوَانِينِ

محضر جلسة يوم الثلاثاء ١٥ الحجة سنة ١٣١١ (١٩ يونيه سنة ١٨٩٤)

سادساً — أوراق اعتذار من بعض حضرات الأعضاء .
وإذن قُلتل هذه الأوراق حسب ترتيبها البين آنفاً وتؤخذ آراء ورغبات الهيئة عنها .

تليت إفادة المالية وهذه صورتها :

طبقاً لما تدون بالقانون النظامى مرسل مع هذا أربعون نسخة من الحساب الختامى عن إيرادات ومصروفات الحكومة المصرية سنة ١٨٩٣ أفندم .

سعادة اسماعيل باشا محمد — الأوفق أن يطلب من المالية مفردات هذا الحساب .

حضرة حسين بك عابدين — أوافق على ذلك .

(استحسان عام) .

تليت إفادة رئاسة مجلس النظر رقم ٧ والكشوف المرفقة معها وهذه صورتها :

﴿ صورة الإفادة ﴾

بناء على الكاتبة الواردة من سعادتكم بتاريخ ١٥ شوال سنة ١٣١١ غمرة ٨ بشأن تعديل قانون القرعة العسكرية قد حصل الاستعلام من نظارة الحربية عن هذا الخصوص فأفادت أنها قد اطلعت على للكاتبات الواردة من مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية (بالتظلم من أحكام قانون القرعة العسكرية الجارى توقيعها على عمد ومشايخ البلاد بسبب الأنفار السواقط وباستصواب توقيع هذه الأحكام على رئيس العائلة التى منها النفر الساقط أو على من يكون مستخدماً بطرفه ذلك النفر) وهى تجد أن هذه الشكوى لا تنطبق على المتبع بمجالس

فتحت الجلسة الساعة الثالثة عريية تحت رئاسة سعادة على شريف باشا رئيس المجلس وبحضور ٣٣ من حضرات الأعضاء .

تلى محضر جلسة الانعقاد الماضى وتصدق عليه .

سعادة الرئيس — الأشغال المقتضى عرضها على الهيئة هي :

أولاً — إفادة من نظارة المالية مؤرخة ٨ القعدة سنة ١٣١١ (١٣ مايو سنة ١٨٩٤) غمرة ٨ ومعه أربعون نسخة من الحساب الختامى عن إيرادات ومصروفات الحكومة سنة ١٨٩٣ وقد أعطى لكل من حضرات الأعضاء نسخة من الحساب المذكور .

ثانياً — إفادة من رياسة مجلس النظر رقم ١٦ القعدة سنة ١٣١١ (٢١ مايو سنة ١٨٩٤) غمرة ٧ رداً على ما تحرر من المجلس (شورى القوانين) بشأن تعديل قانون القرعة العسكرية .

ثالثاً — إفادة من الرياسة المشار إليها مؤرخة ٢٤ القعدة سنة ١٣١١ (٢٩ مايو سنة ٩٤) غمرة ٨ ومعه صورة مذكرة ومشروع . أمر عال باستبدال مرتبات فائض الرزقة المقيد بالرزنامجة .

رابعاً — إفادة من رئاسة مجلس النظر مؤرخة ٢٦ القعدة سنة ١٣١١ (٣١ مايو سنة ٩٤) غمرة ٩ ومعه مذكرة ومشروع أمر عال يشتمل على تعديل الباب الرابع من الأمر العالى الصادر فى ١٣ يونيه سنة ١٨٩١ التعلق بحمل السلاح .

خامساً — إفادة من المجلس المشار إليه رقم ١٤ الحجة سنة ١٣١١ (١٨ يونيه سنة ١٨٩٤) غمرة ١٠ رداً لما تحرر من المجلس (شورى القوانين) بقصد عمل قانون عقوبات ترجع إليه مجالس التأديب فى أحكامها .

القرعة عموماً والمجالس العسكرية العالي خصوصاً فإن القانون لا يقضى بمعاينة أحد إلا إذا ثبتت عليه الجناية ثبوتاً تاماً سواء كان من العمد والمشايع أو من رؤساء عائلات أنفار القرعة أو غيرهم وليس قاصراً على العمد والمشايع كما قيل وإن هذا القانون متداول في جميع جهات القطر وأغلب الناس يعلم ما تضمنه من النصوص والأحكام وحضرات أعضاء مجلس شورى القوانين أو الجمعية العمومية لم يعينوا في أقوالهم مادة أو قرعة منه بالشكوى .

أما ما يتعلق بتحقيق القضايا بمجالس القرعة فهذه المجالس مركبة من خمسة عشر عضواً على الأقل وجاههم من العمد والمشايع فعند النظر في مطاعة توجهت ضد أحد أو في جنابة توقعت من شخص عند انعقاد المجلس وقت الفرز أو الاقتراع فلا يتصور أن هؤلاء الأعضاء على كثرة عددهم واختلاف أجناسهم وتباينهم في المذاهب والراتب يدخلون في تحقيقها من غير باب أو يقررون محاكمة أحد على غير حق .

ومن جهة أخرى فإن القضايا التي تنظر في المجالس المذكورة إما أن تكون عن تستر على أنفار قرعة أو إبدال صحيح بسقيم غير لائق أو حتى بميت أو تغيير اسم باسم آخر أو ما بمائل ذلك من هذه الأفعال التي يتوالى أخذ الرشوة عليها وتشهد بها شهود عدول أمام تلك الهيئة .

أما الطعن الذي يوجه عن أنفار سواقط فلم ير لحد الآن شيخ حوكم لأجلهم إلا إذا كان له دخل في أمرهم وثبت عليه ذلك ثبوتاً كافياً وذلك أن السواقط إما أن يكونوا أغراباً وإما أن يكونوا من البلد وساقطين من دفاتر مواليدهم فإن كانوا أغراباً فالمشايع لا دخل لهم في مسائلهم بالكلية والمجالس لا تسألهم عنهم إلا سؤالاً استعلامياً لا إلزامياً لهم بإحضارهم .

وإذا لم يحضروهم فلا يحاكمون كما يقال . بل المجالس تبحث عن التسبب في تهريبهم وإسقاطهم من الكشف ولا تكتفي بما يقال عنهم من الطاعنين أو المبلغين بل تجرى من أجلهم تحريات سرية وإن كانوا من نفس البلد ومن أهلها سألت المجالس المشايخ عنهم سؤالاً استعلامياً أيضاً فإن اتضحت لها براءة الشيخ تركته وبحث مع غيره حتى تقف على محل وجودهم وإن تحقق لها أن للشيخ دخلاً في الأمر وثبت عليه ذلك ثبوتاً شافياً رسمياً بأن يقول مثلاً إن الأنفار أو النفر ليس بالبلد وتسحب منها منذ سنة كذا ثم وجد النفر في بلده ولم يتسحب منها كما وقع ذلك مراراً من بعض المشايخ وضبط النفر بواسطة رجال البوليس كما حصل غير مرة فالمجالس لا تعاقبه على خيائته وكذبه هذا وحده بل تتم تحقيقها مع رئيس عائلة النفر (إن كان له رئيس عائلة) ومتى ثبت تواطؤه حوكم هو والشيخ معاً ولا يقتصر الحكم على الشيخ وحده ثم إن مجالس القرعة بعد إتمامها تحقيق القضايا وإصدار القرارات والتوقيع عليها من عموم الهيئة ترسل إلى إدارة عموم القرعة بنظارة الحرية وهذه تنظر فيها من جميع وجوهاً بواسطة انتقالها من مراجع إلى مراجع آخر ومن رئيس أصغر إلى رئيس أكبر وكل منهم يوقع عليها بما يدل على أنها مستوفاة وفي محلها أو غير ذلك فإن كانت غير

مستوفاة ردت إلى المجلس مع البيانات اللازمة وإن كانت تامة وقرار المجلس المعطى عنها في محله عملت عنها مذكرة لرئيس قلم القرعة فيطلع عليها ومتى رأى أنها حقيقة في محلها يصدق عليها ويرسلها للمجلس العسكري العالي لتحقيقها تحقيقاً نهائياً فيطلب من المتهم إحضار شهود النفي وإذا أراد المتهم أن يوكل محامياً عنه أجاز المجلس له ذلك فإذا أتم تحقيقاته وسامع شهادات شهود النفي أو الإثبات حكم في القضية ويرفع حكمه إلى السردار فيعفو السردار عن المذنب تارة عفواً تاماً وتارة يخفف الحكم من باب الشفقة وتارة يصدق على الحكم إذا رأى الذنب عظيماً .

وزيادة على ما توضح من الأدلة والبراهين التي تجعل أن لانسبة بين ما قبل وبين الجاري في مثل هذه الأحوال فإن جميع بلاد الريف هي قرى صغيرة ومع صغرها فالمشايع يقسمونها فيما بينهم حصصاً يبلغ عددها في الغالب أربعاً وربما أكثر وكل شيخ له على حصته وكيل والوكيل رجال يسمونهم (مشدات) وكل منهم يعرف من بحصته من الأنفار وعائلاتهم كما يعرفون أنفسهم فلا ينادون من أغرابها وأهلها كبيراً ولا صغيراً إلا عدوه وأخصوه وربما قدروا أن يحرروا كشوف أنفار القرعة من صدورهم ويستغنون عن دفاتر المواليد والتعداد لأنهم وحصتهم أشبه بعائلة واحدة إن لم يقل بمنزل واحد .

أما ما قيل من أن تلك الأحكام شديدة بالنظر لموضوع القرعة العسكرية التي تكون بدلية النفر فيها عشرين جنياً أو أكثر وأنه لو نظر للنسبة بينها وبين الحكم من شهر إلى سنتين حبساً أو أشغالا شاقة لوجدت تلك الأحكام شديدة وأن غالب العمد والمشايع يفضلون الفرار من وظائفهم بسببها فلا يخفى على حضرات أعضاء مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية أن الأحكام لا تكون بمناسبة الأمر الذي تقع الجريمة بسببه بل على الجريمة من حيث هي كما قضت بذلك أحكام أكثر الشرائع ولذا يرى أن ما قيل من العمد والمشايع في هذا الصدد إنما هو مغالاة في الأمور وجعل العقاب قاصراً على رئيس العائلة دون الشيخ حال ثبوت الجناية على هذا الأخير يكون ظلماً وسبباً لضياع الروابط التي أثبتتها التجربة في هذه المسائل .

وإذا كان يرى حضرات الأعضاء بعد هذه الايضاحات أن في قانون القرعة ما يجحف بالعمد والمشايع ويريدون تعديله بما يوافق أحوالهم فترجو نظارة الحرية إيضاحه وبيان ما يريدونه من التعديل .

أما المشقات الناتجة من مسائل الأنفار السواقط فستتجسم عندما يتم عمل التعداد العمومي لأهالي القطر وتسجيل هذا التعداد بطريقة مضبوطة .

هذا ومرسل لسعادتكم كشفان عن الأحكام التي توقعت في سنوات ١٨٩١ و ١٨٩٢ و ١٨٩٣ تعلمون منهما أن الأحكام بعد أن كان عددها ٧٣ في سنة ١٨٩١ تناقصت إلى ٢٨ في سنة ١٨٩٢ و ٢٤ في سنة ١٨٩٣ فالأمل من سعادتكم عرض كل ما ذكر على هيئة مجلس شورى القوانين أفندم .

صورة كشف

عدد

عن بيان القضايا التي نظرت بالمجلس العسكري العالي في سنة ١٨٩١
المختصة بعمد ومشايخ البلاد .

قضايا تختص بتستر العمدة والمشايخ على أنظار القرعة وعدم تقديمهم
للفرز وصدرت فيها الأحكام بحسب ما آتت للمجلس نحو كل
منهم قانوناً .

عدد

١ قضية شيخى ناحية دنفيق بمديرية قنا - حكم عليهما المجلس بسجنهما
٥٦ يوماً بالمديرية إعتباراً من ٢٤ مايو سنة ١٨٩١ ..

١ قضية عمدة ناحية بطا منوفية - حكم عليه المجلس بسجنه ٢٨ يوماً
بالمديرية إعتباراً من ١٧ فبراير سنة ١٨٩١ وصدر عفو
سعادة أفندم نائب السردار عن مدة السجن المذكورة لكون العمدة
المذكور عاجز النظر .

١ قضية شيخ ناحية بطا منوفية - حكم عليه المجلس بسجنه ٨٤ يوماً
بالمديرية إعتباراً من ١٧ فبراير سنة ١٨٩١ - وصدر عفو سعادة
أفندم نائب السردار عن ٤٢ يوماً من المدة المذكورة .

١ قضية شيخ ناحية بطا منوفية - حكم عليه المجلس بسجنه ٢١ يوماً
بالمديرية إعتباراً من ١٧ فبراير سنة ١٨٩١ .

١ قضية وكيل شيخ ناحية بطا منوفية - حكم عليه المجلس بسجنه
٧ أيام بالمديرية إعتباراً من ١٧ فبراير سنة ١٨٩١ .

١ عمدة وشيخ ناحية أبهيت الحجر فيوم - حكم عليهما المجلس
بسجنهما ٢١ يوماً بالمديرية إعتباراً من ٤ فبراير سنة ١٨٩١ .

١ قضية شيخ ناحية العماينة بمديرية جرجا - وحكم عليه المجلس بسجنه
١٤ يوماً بالمديرية إعتباراً من ١١ فبراير سنة ١٨٩١ .

١ قضية شيخى ناحية بوليط بحيرة - حكم عليهما المجلس بسجنهما
١٦٨ يوماً بأشغال شاقة إعتباراً من ١٦ فبراير سنة ١٨٩١ وصدر
عفو سعادة نائب السردار بتخفيف ٨٤ يوماً من المدة المذكورة .

١ قضية مشايخ ناحية نيا بحيرة - حكم عليهم بسجنهم ٢١ يوماً
بالمديرية إعتباراً من ١٢ منه وصدر عفو سعادة السردار عن أحد
عشر يوماً من المدة المذكورة .

١ قضية شيخ مناوهره منوفية - حكم عليه المجلس بسجنه ١٤ يوماً
بالمديرية إعتباراً من ١٠ منه .

١٠ ما قبله

١ قضية شيخ المواجد دقهاية - حكم عليه المجلس بسجنه ٢٨ يوماً
بالمديرية إعتباراً من ١٧ منه وصدر عفو سعادة نائب السردار عن
١٤ يوماً من المدة المذكورة .

١ قضية مشايخ كفر الشيخ عابدينى سوف - حكم عليهم المجلس
بسجنهم سنة واحدة بالمديرية إعتباراً من ١٢ مارس سنة ١٨٩١

١ قضية شيخ إلماي منوفية - حكم عليه المجلس بسجنه ٢١ يوماً
إعتباراً من ٢١ فبراير سنة ١٨٩١

١ قضية عمدة وشيخى كفر خضر منوفية - حكم عليهم المجلس
بسجنهم ٢١ يوماً بالمديرية إعتباراً من ٢٥ فبراير سنة ١٨٩١

١ قضية عمدة وشيخ كفر الأشقر منوفية - حكم عليهما المجلس
بسجنهما ٥٦ يوماً بالمديرية إعتباراً من ٢٤ فبراير سنة ١٨٩١
وصدر عفو سعادة نائب السردار بتخفيض الحكم المذكور .

١ قضية شيخ بابل وكفر حمام منوفية - حكم عليه المجلس بسجنه ٤٢
يوماً بالمديرية إعتباراً من ٤ مارس سنة ١٨٩١ .

١ قضية مشايخ افوه وجزيرة المساعده بينى سوف - حكم عليهم
المجلس بسجنهم ١١٢ يوماً بالمديرية إعتباراً من ١٠ مارس سنة
١٨٩١ وصدر عفو سعادة السردار بتخفيض ٥٦ يوماً من المدة
المذكورة .

١ قضية عمدة ومشايخ ناحية بي عثمان فيوم - حكم عليهم المجلس
بسجنهم ١٦٨ يوماً بالمديرية إعتباراً من ١٦ منه وصدر عفو سعادة
السردار عن المدة المحكوم بها على العمدة نظراً لتقديمه في السن .

١ قضية عمدة وشيخ كفر سيح منوفية - حكم عليهما المجلس
بسجنهما ٤٢ يوماً بالمديرية إعتباراً من ١٧ مارس سنة ١٨٩١ .

١ قضية شيخى جزيرة العواميه قنا - حكم عليهما المجلس بسجنهما
٨٤ يوماً بالمديرية إعتباراً من ٢١ ستمبر سنة ١٨٩١ .

١ قضية عمدة ومتايخ كفر خضر منوفية - حكم عليهم المجلس
بسجنهم ٢١ يوماً بالمديرية إعتباراً من ١٧ أبريل سنة ١٨٩١ -
صار الإفراج عنهم في ١١ أبريل سنة ١٩٠٠م بالعفو الكريم الصادر في
٢٨ منه .

ما قبله	٢١	٣٤ ما قبله	
١	قضية عمدة ومشايخ العداوى منوفية — حكم عليهم المجلس بسجنهم ٢١ يوما بالمديرية إعتبارا من ٢٦ مارس سنة ١٨٩١ .	١	قضية مشايخ ميت أبو الكوم منوفية — حكم عليهم المجلس بالتوبيخ الصارم في ٢٣ فبراير سنة ١٨٩١ .
١	قضية عمدة ومشايخ كفر أخشا منوفية — حكم عليهم المجلس بسجنهم ٤٢ يوما بالمديرية إعتبارا من أول أبريل سنة ١٨٩١ .	١	قضية عمدة كفر السالى بحيرة — حكم عليه المجلس بالتوبيخ الصارم في ٢٨ فبراير سنة ١٨٩١ .
١	قضية عمدة وشيخ أولاد اسماعيل جرجا — حكم عليهما المجلس بسجنهما ٢١ يوما بالمديرية إعتبارا من ٢ مايو سنة ١٨٩١ .	١	قضية عمدة وشيخ الأطارشة منوفية — حكم عليهما المجلس بالتوبيخ الصارم في ١٤ مارس سنة ١٨٩١ .
١	قضية شيخ بنى عامر شرقيه — حكم عليه المجلس بسجنه ٨٤ يوما بالمديرية إعتبارا من ١٩ أبريل سنة ١٨٩١ .	١	قضية عمدة ومشايخ البندارية منوفية — حكم عليهم المجلس بالتوبيخ الصارم في ١٩ منه .
١	قضية عمدة القرنة قنا — حكم عليه المجلس بسجنه ٥٦ يوما بالمديرية إعتبارا من أول يونيو سنة ١٨٩١ .	١	قضية عمدة ميت أبو الكوم منوفية — حكم عليه المجلس بالتوبيخ الصارم في ١٨ منه .
١	قضية عمدة ومشايخ ميلاد أسيوط — حكم عليهم المجلس بسجنهم ٥٦ يوما بالمديرية إعتبارا من ٢١ مايو سنة ١٨٩١ .	١	قضية عمدة الماي منوفية — حكم عليه المجلس بالتوبيخ الصارم في ٥ أبريل .
١	قضية عمدة ناحية طرنية غربية — حكم عليه المجلس بسجنه ٨٤ يوما بالمديرية إعتبارا من ١٨ منه .	١	قضية شيخى أشنوقه منوفية — حكم عليهما المجلس بالتوبيخ الصارم في ٢ منه .
١	قضية شيخى ناحية طرنية غربية — حكم عليهما المجلس بسجنهما ٢٨ يوما بالمديرية إعتبارا من تاريخه وصدر عفو سعادة السردار عن المدة المحكوم بها على أحدهما لتقدمه فى السن	١	قضية عمدة وأسطبارى منوفية — حكم عليه المجلس بالتوبيخ الصارم في ٩ منه .
١	قضية شيخ ناحية شبرا مندى دقهلية — حكم عليه المجلس بسجنه ٧ أيام بالمديرية وتوبيخه توبيخاً صارماً إعتباراً من ١٣ يونيو سنة ١٨٩١ .	١	قضية شيخ البياضية قنا — حكم عليه المجلس بسجنه ٢٨ يوما بالمديرية من ٢٨ سبتمبر سنة ١٨٩١ .
١	قضية شيخى ناحية أبو جندير فيوم — حكم عليهما المجلس بالتوبيخ الصارم في ١٦ يونيو سنة ١٨٩١ .	١	قضية عمدة ومشايخ فطيس منوفية — حكم عليهم المجلس بالتوبيخ الصارم في ٢٦ بوليه .
١	قضية شيخ ناحية أبو جندير فيوم — حكم عليه المجلس بسجنه تسعة شهور بالمديرية إعتباراً من ١٦ يونيو سنة ١٨٩١ .	١	قضية عمدة المخادمة قنا — حكم عليه المجلس بسجنه ٨٤ يوما بالمديرية من ٦ أغسطس سنة ١٨٩١ .
١	قضية مشايخ كفر إخشا منوفية — حكم عليهم المجلس بالتوبيخ الصارم في ٢١ فبراير سنة ١٨٩١ .	١	قضية عمدة وشيخى قلهاة فيوم — حكم عليهم المجلس بسجنهم ٢٨ يوما بالمديرية من ٢٨ يولية سنة ١٨٩١ .
١	قضية شيخ العتامنة بمديرية جرجا — حكم عليه المجلس بالتوبيخ الصارم في ١٨ أبريل سنة ١٨٩١ .		

٦٠	ما قبله
١	بسجنه ٨٤ يوماً بالمديرية إعتباراً من ٢٥ نوفمبر سنة ١٨٩١ .
١	قضية شيخ ناحية بنده بسيوط - حكم عليه المجلس بسجنه ٢٨ يوماً بالمديرية إعتباراً من ٢ ديسمبر سنة ١٨٩١ .
١	قضية شيخى هريشنت بمديرية بنى سويف - حكم عليهم المجلس بسجنهما ٨٤ يوماً بالمديرية إعتباراً من ٣٠ نوفمبر .
١	قضية شيخ بنى عدى بمديرية بنى سويف - حكم عليه المجلس بسجنه ٨٤ يوماً بالمديرية إعتباراً من ١٢ ديسمبر وصدر عفو سعادة نائب السردار من ٢٨ يوماً عن المدة المذكورة .
٦٣	
	القضايا المختصة بالأهال الذى توقع من عمد ومشايخ البلاد بخصوص أنفار قرعة بلادهم ومخالفة ما هو مطلوب منهم قانوناً .
٤	
١	قضية مشايخ ناحية سنورس فيوم - حكم عليهم المجلس بسجنهم ٢١ يوماً بالمديرية إعتباراً من ٢ مارس سنة ١٨٩١ .
١	قضية عمدة وشيخ ناحية بلتانة قليوبية - حكم عليهما المجلس بالتوبيخ الصارم في ١٠ أغسطس سنة ١٨٩١ .
١	قضية شيخ الكماي الجديدة فيوم - حكم عليه المجلس بسجنه ٧ أيام والتوبيخ الصارم في ٩ منه .
١	قضية شيخ نديه بحيرة - حكم عليه المجلس بسجنه ٧ أيام والتوبيخ الصارم من ١٠ سبتمبر سنة ١٨٩١ .
١	قضية شيخ زهرة البحرية بحيرة - حكم عليه المجلس بالتوبيخ الصارم في ١٤ منه .
١	قضية شيخ التناعة بسيوط - حكم عليه المجلس بسجنه ٢١ يوماً بالمديرية من ٣٠ سبتمبر سنة ١٨٩١ وصدر عفو سعادة نائب السردار عن ١٤ يوماً من المدة المذكورة .
١	قضية شيخى ناحية منهر بنى سويف - حكم عليهما المجلس بالتوبيخ الصارم في ٢٨ أكتوبر سنة ١٨٩١ .
١	قضية شيخ افلاحة بحيرة - حكم عليه المجلس بسجنه ١٢ يوماً بالمديرية من ١٦ نوفمبر سنة ١٨٩١ .

٤٧	ما قبله
١	قضية شيخ بندر أخيم بمديرية جرجا - حكم عليه المجلس بالتوبيخ الصارم في ٥ أغسطس سنة ١٨٩١ .
١	قضية عمدة ومشايخ بلوس الهوى غربية - حكم عليهم المجلس بالتوبيخ الصارم في ٨ منه .
١	قضية شيخ ديز براوه بنى سويف - حكم عليه المجلس بسجنه ٨٤ يوماً بالمديرية من ١٥ منه - صدر عفو نائب السردار عن المدة المذكورة لكبر سنه .
١	قضية شيخ كفر فزارة فيوم - حكم عليه المجلس بسجنه ٢٨ يوماً بالمديرية في ١٢ منه .
١	قضية مشايخ عطف حيدر بالنيا - حكم عليهم المجلس بالتوبيخ الصارم في ٣٠ يولييه سنة ١٨٩١ .
١	قضية شيخ طهطا بمديرية جرجا - حكم عليه المجلس بسجنه ١١٢ يوماً بالمديرية من ٧ سبتمبر ١٨٩١ .
١	قضية مشايخ هندفا بنى سويف - حكم عليهم المجلس بالتوبيخ الصارم في ١٠ منه .
١	قضية شيخ إقلاحة « بحيره » - حكم عليه المجلس بسجنه ٢٨ يوماً بالمديرية من ٨ منه .
١	قضية شيخ زهره البحرية بحيرة - حكم عليه المجلس بسجنه ٨٤ يوماً بالمديرية من ١٤ سبتمبر سنة ١٨٩١ .
١	قضية شيخ ناحية طما بنى سويف - حكم عليه المجلس بسجنه ٥٦ يوماً بالمديرية من ٢٣ منه .
١	قضية مشايخ دنديل بنى سويف - حكم عليهم المجلس بسجنهم ١٦ يوماً بالمديرية من ١٥ أكتوبر سنة ١٨٩١ .
١	قضية عمدة ومشايخ المصلوب بنى سويف - حكم عليهم المجلس بسجنهم ٥٦ يوماً بالمديرية في ٧ منه - صدر عفو سعادة السردار عن المدة المحكوم بها على عمدة الناحية المذكورة نظراً لتقدمه في السن .
١	قضية شيخ ناحية السوالم البحرية بسيوط - حكم عليه المجلس

١	حكم فيها بالحبس مدة سنتين بالمديرية .
١	» » » » ١٦٨ يوما »
١	» » » » ٧٠ » »
٢	» » فيها » » ٥٦ » »
٢	» » » » » ٤٢ » »
٣	» فيها » » ٢٨ » »
١٠	

قد كانت اللجنة المالية للمالية عرضت على مجلس النظار بمذكرتها المؤرخة ٣٠ ديسمبر سنة ١٨٩٣ نمرة ٢١٠ مشروع أمر عال يقضى بأن استبدال مرتبات فايز الالتزام بتقديمية والمرتبات المعروفة بفايز رزقة التي تقل عن خمسمائة مليم في الشهر يكون جبريا .

ونظرا لما كان رئي للمجلس من أن هذا المشروع فيه تشديد على أرباب تلك المرتبات قد أمر بتأجيله لوقت آخر .

على أن البعض من هؤلاء قد طلب استبدال مرتبات فايز الرزقة بنفس الشروط المتبعة في شأن استبدال مرتبات فايز الالتزام ولهذا فإن اللجنة تعرض على مجلس النظار مشروع أمر عال قاض بأن استبدال المرتبات المذكورة يكون اختياريا وترجو منه الإقرار عليه لما يترتب على ذلك من إجابة طلب ذوي الشأن من جهة وعدم الخروج عما رآه المجلس من جهة أخرى .

صورة مشروع

مشروع أمر عال

نحن خديو مصر

بناء على ما عرضه علينا ناظر المالية وموافقة رأي مجلس النظار وبعد أخذ رأي مجلس شورى القوانين .

أمرنا بما هو آت

﴿ المادة الأولى ﴾

قد ترخص لناظر المالية بأن يستبدل بنقود المرتبات المقيدة بالروزمانة تحت اسم فايز الرزقة التي تنتقل بعد وفاة مستحقها إلى ورثتهم .

﴿ المادة الثانية ﴾

يكون استبدال المرتبات المذكورة على واقع عشرة أضعاف قيمتها السنوية .

﴿ المادة الثالثة ﴾

الاستبدال هو اختياري سواء كان بالنسبة للحكومة أو لأصحاب المرتبات

جولة ما قبله - ١٠

٤ حكم فيها بالحبس مدة ٢١ يوما بالمديرية

٣ » » » » » ١٤ » » »

١٨ ١ » » » » » ٧ » » »

قضايا تختص بالنش الذي توقع من العمدة والمشايخ في مسائل القرعة سنة ٩٣ .

عدد

١ حكم فيها بالحبس ١٠٢ يوما بأشغال شاقة .

١ » » » » » سنة بالمديرية .

١ » » » » » ٨٤ يوما »

١ » » » » » ٥٦ » » »

٠٥ ١ » » » » » ٢٨ » » »

عدد

٢٣ قضايا تختص بالشهادات الزور التي توقع من العمدة والمشايخ

في مسائل القرعة في سنة ٩٣ .

١ ١ حكم فيها بالحبس ٢٨ يوما بالمديرية .

٢٤

سعادة محمد شواربي باشا - رأي طبع الإفادة وطلب نسخة من قانون القرعة وذيوله والتعديلات التي أدخلت عليه ويطبع جميع ذلك ويوزع هو ونسخ الإفادة على حضرات الأعضاء وفي الانقادات الآتية ينظر فيما يوافق .

(استحسن)

تليت إفادة رئاسة مجلس النظار نمرة ٨ والمذكرة والشروع الواردان معها وهذه صورها .

صورة الإفادة

مرسل لسعادتكم مع هذا صورة مذكرة مقدمة من نظارة المالية ومشروع أمر عال مراد استعداده باستبدال مرتبات فايز الرزقة المقيدة بالروزمانة على الصورة التي اشتمل عليها . الأمل عرضهما على هيئة مجلس شورى القوانين وإعادة المشروع المذكور لهذا الطرف مشفوعا بما تراه الهيئة فيه أفندم .

صورة مذكرة

ترجمة مذكرة من اللجنة المالية لمجلس النظار بتاريخ ٨ مايو سنة ١٨٩٤ نمرة ٧٨ .

صورة المشروع

مشروع تعديل الباب الرابع من الأمر العالي الصادر في ١٣ يونيو سنة ١٨٩١ .

﴿ المادة ١٨ ﴾

لا يجوز على الإطلاق للمتشردين والأشخاص المشتبه في أحوالهم أن يحرزوا في منازلهم أو في الخارج أسلحة نارية من أي نوع كانت .

وللبوليس في أي وقت أن يفتش منازلهم بعد الترخيص له من النيابة العمومية للتحقق من عدم حيازتهم لأي سلاح من هذه الأسلحة .

﴿ المادة ١٩ ﴾

المتشرد أو الشخص المشتبه في أحواله الذي يخالف المادة السابقة يعاقب بالحبس من شهر واحد إلى ستة أشهر .

وتضبط الأسلحة وتصادر لجانب الحكومة وفي حالة عودته لارتكاب هذه المخالفة يحاكم بمقتضى المادة ١٢ من قانون العقوبات .

﴿ المادة ٢٠ ﴾

لا يجوز للأشخاص الآخرين الذين ليسوا من رجال قوة مسلحة قانونية أن يحملوا أسلحة نارية خارجاً عن مساكنهم وملحقاتها بدون رخصة مخصوصة يعطيها المدير أو المحافظ .

وتعطي هذه الرخصة ولو بناء على طلب شفاهي إلى العمدة ومشايخ البلاد ومشايخ الحواري والخبراء المقيمة اسماؤهم بهذه الصفة في دفاتر البوليس وللذوات والوجوه والأعيان والموظفين وأرباب الرتب والنياشين .

﴿ المادة ٢١ ﴾

يجب على المديرين والمحافظين قبل التصريح بحمل السلاح للأشخاص الذين لم ينص عليهم في الفقرة الأخيرة من المادة السابقة أن يتحققوا من حسن سلوك الطالب . ولا يجوز لهم أن يطلبوا رسماً على إعطاء الرخص .

السالف ذكرها ويترتب على استبدال هذه المرتبات سقوط الحق فيها سواء كان بالنسبة لمن كانت مرتبة إليهم أو بالنسبة لورثتهم أو غيرهم من ذوي الشأن .

﴿ المادة الرابعة ﴾

مرتبات فابض الرزقة المجمولة وفقاً لا تدخل في هذا الاستبدال .

﴿ المادة الخامسة ﴾

على ناظر المالية تنفيذ أمرنا هذا .

حضرة حسين بك عابدين --- أوافق على بقاء هذا المشروع حسب ما وضعته الحكومة .

(استحسان عام) ماعدا سعادة صفوت باشا

تليت الافادة نمرة ٩ والمذكرة والمشروع الواردان معها وهذه صورها .

صورة الافادة

مرسل لسعادتكم مع هذا مشروع أمر عال مقتضى استصداره بتعديل الباب الرابع من الأمر العالي الرقم ١٣ يونية سنة ١٨٩١ التعلق بحمل السلاح بأمل عرضه على هيئة مجلس شورى القوانين وإعادة لهذا الطرف مشفوناً بما تراه فيه أفندم .

صورة مذكرة

من نظارة الداخلية إلى رئاسة مجلس النظار

قد رأى قسم الضبط والربط أن الباب الرابع من الأمر العالي الصادر في ١٣ يولية سنة ١٨٩١ الخاص بحمل الأسلحة يجعل للأهالي سهولة عظيمة في إحراز الأسلحة وحملها ولذلك حضر مشروعاً شاملاً للتعديلات المقترحة إدخالها فيه وقد عرض هذا المشروع على لجنة من القوانين فصدقت عليه .

فبناء عليه تطلب نظارة الداخلية من محاسن النظار التكرم بالبحث فيه وإصداره في حالة إقراره عليه .

﴿ المادة ٢٢ ﴾

يجب تقديم الرخص إلى مأموري الحكومة بمجرد طلبهم لها ويجوز إبطالها إذا تحقق لمعاون البوليس أو العمدة أو مشايخ البلد المقيم بها حامل الرخصة أن سيره غير حميد أو أنه مسيء استعمال السلاح .

﴿ المادة ٢٣ ﴾

يجازى بدفع غرامة من ٥٠ قرشا إلى ٢٠٠ قرش كل من يوجد حاملاً لسلاح ناري بدون رخصة خارجاً عن محل سكنه وملحقاته .
وإذا كان من وقعت منه المخالفة ليس من ضمن الأشخاص المنصوص عليهم في الفقرة الأخيرة من المادة العشرين فيصير ضبط السلاح ومصادرته لجانب الحكومة .

﴿ المادة ٢٤ ﴾

يكون الحكم في الجنب المنصوص عليها في أمرنا هذا من اختصاص قاضي المواد الجزئية .

﴿ المادة ٢٥ ﴾

على ناظري الداخلية والحفانية تنفيذ أمرنا هذا كل منهما فيما يخصه .

حضرة حسين بك عابدين — إن هذا المشروع يقتضى دقة الفكر والتأمل وأرى أوفقية طبعه وتوزيعه على حضرات الأعضاء وفي شهر أغسطس المقبل ينظر فيه .

سعادة اسماعيل باشا محمد — أوافق على ذلك لأن هذا المشروع سبق نظره عدة مرار وينبغي التأني فيه .

(استحسن عام) .

تليت الافادة نمرة ١٠ وهذه صورتها :

لما أحيل على مجلس شورى القوانين الظرفي مشروع الأمر العالي القاضي بإدخال كتاب المحاكم الشرعية تحت أحكام الأوامر المختصة بالجزاءات التأديبية ومجالس التأديب والمجلس الخصوص بالنظر للأسباب التي تبينت في المذكرة المرفوعة عن هذا الخصوص من نظارة الحفانية . وردت

مكاتبة سعادتك المؤرخة ٢٦ جمادى الأولى سنة ١٣١١ (٥ ديسمبر سنة ١٨٩٣) نمرة ٢٦ تتضمن أن هيئة المجلس لما طلب منها نظر المشروع المذكور قررت تأجيل نظره وأن يطلب من الحكومة أن تضع مشروعاً لقانون عقوبات يرجع إليه في أحكام مجالس التأديب وينص به أن كل حكم يتوقع من هذه المجالس برفت أو حرمان من معاش أو مكافأة أو من العودة إلى الخدمة يكون جائزاً استثنافه أمام محكمة الاستئناف . ورغبت النظر في ذلك والإفادة عما يرى من الملاحظات فنفيذ سعادتك أن المسائل التأديبية لا يمكن تمثيلها بالمواد الجنائية الموضوع لها قانون عقوبات لأن الحكم في هذه لا يمكن توقيعه على المتهم إلا إذا كانت التهمة ثابتة بثبوت قانوني بخلاف الأولى فإنه يكفي للحكم فيها القرائن العقلية التي لا تكون مستنتجة فقط من التحقيق المعمول عن التهمة بل ومن شواهد أحوال المستخدم وسيره وسلوكه وسوابقه ولو قيل بأنه كما لا يمكن الحكم في تهمة الجنائية إلا بالثبوت القانوني كذلك لا يصح الحكم في التهمة التأديبية إلا بتوفر الثبوت المذكور لكان الجواب بالسلب . ولنضرب لذلك مثلاً : فلو وجهت تهمة سرقة على مستخدم ورفعت عليه الدعوى العمومية فقد يمكن أن لا يوجد عليه ثبوت قانوني فتضطر المحكمة للحكم ببراءته مع أنه باحالة على مجلس التأديب قد يوجد لدى هذا المجلس من القرائن وظروف الأحوال ما يورث الشبهة فيه ويؤدي ذلك لفقد الثقة به ومن تكون هذه حالته بالطبع لا يسوغ بقاءه في خدمة الصلحة ولذلك يحكم المجلس المذكور برفقه وهذه الأسباب ذاتها كافية لعدم تسويغ رفع استئناف عن ذلك الحكم أمام محكمة الاستئناف لعدم اتحاد السبر أمامها وأمام المجلس التأديبي ومن ثم لا يمكن وضع قانون عقوبات المجالس التأديب .

فبناء على ما تقدم من الأسباب رأيت الحكومة لزوم استصدار الأمر العالي المشار إليه ولزم تحريره لسعادتك بالإحاطة أفندم .

تليت تذكار الاعتذار وهذه صورتها :

تذكرة من حضرة مصطفى بك منصور تاريخها ٢٨ مايو سنة ٩٤ .

حيث مزع فرز أطياننا بناحية دراو أسوة غيرها ولا يمكننا الحضور لحاسة المجلس للمزعم انعقادها . فبمنه تعالى عند الفراغ من ذلك نحضر .

تذكرة من حضرة احمد بك الصوفاني تاريخها ٢٨ مايو سنة ٩٤ :
لما عندي من الأعدار أرجو التصريح لي لمدة أسبوعين .

تذكرة من حضرة ابراهيم بك الغمراوي تاريخها غاية مايو سنة ٩٤ .
أعرض لسعادتك أنه في هذين اليومين حصل لي رمد بمنعني عن حضوري

المجلس في الجلسة الآتية فأرجو مساعدتكم قبول معذرتي وبغنه تعالى يكون الشفاء قريباً وأبادر بالحضور .

تذكرة من حضرة طلبه بك سعودى تاريخها أول يونيو سنة ٩٤ .
عندى أعذار مهمة تمنعنى عن تشريفى بهيئة المجلس شهرنا هذا
فأرجو إبلاغ أعذارى للهيئة .

تذكرة من سعادة سليمان أباطه باشا تاريخها ٦ يونيو سنة ٩٤ .
أعرض لسعادتكم أنى حضرت لمصر بقصد حضور جلسات المجلس
ولكن حصل عندى مرض يمنعنى من ذلك وإن شاء الله عند حصول
الشفاء نحضر .

تذكرة من حضرة أحمد بك الصوفانى تاريخها ٦ يونيو سنة ٩٤ .
إنه لاستمرار عيانا لا يمكننا الحضور إلا بعد عيد الأضحى واقضى
ترقيمه للإحاطة .

تذكرة من حضرة مصطفى بك خليفة تاريخها ٧ يونيو سنة ٩٤ .
إنه لعيانا نرجو التصريح لنا بمدة عشرين يوماً .

سعادة ابراهيم حليم باشا — بما أن الأشغال التى كانت موجودة لعرضها
على الهيئة قد انتهت فأريد أن أعرض لها عما هو آت .

فى علم هيئة المجلس ما حل بالمزارعين من المصائب المتعددة ما بين آفات
الزراعة وكساد الحاصلات الذى هو كل يوم فى إزدیاد وكأن هذه المضرات
التي لم تأت بفعل الانسان ليست بكافية لتكد معيشة الأهالى فابتلاهم بأشراهم
الذين ما كفاهم السطو والفتك حتى توسعوا فى فعل الضرر بتسميم اللواشى
وتقليع الأقطان وحرق المزروعات خصوصاً هذا النوع الأخير فان كلامنا يعلم
من مطالعة الجرائد جسامه عدد الحرائق التى أصيبت بها الأهالى فى هذه السنة
وما ينشأ عنها من الضرر .

وحيث إنه وإن كانت قوانين المحاكم بها عقوبات يعاقب بها من يثبت
عليه فعل شيء من ذلك إنما لحد الآن ما رأينا أن الحكومة تمكنت من معرفة
أولئك الأشرا وعاقبتهم على أفعالهم المنكرة .

وبما أن ترك الحالة على ما هي عليه مما يترتب عليه ضنك الأهالى
واضمحلال حالهم زيادة عما هو متسلط على مزروعاتهم وعصولاتهم من الآفات
والكساد بل يجب على الحكومة أن تنظر فى سن لأئحة خصوصية تفرض
بها عقوبات صارمة على كل من يتجارى على تقليع أى زرع لغيره أو يفعل أى

ضرر بمواشيه أو يحرق أى زرع أو سكن أو غير ذلك وتقرض على عمد
ومشايع البلاد والحفراء والبوليس دقة المراقبة وتقديم الكشف عن كل بلد
يكون وقع فيها شيء مما ذكر بأساء المشتبه فيهم بفعل شيء من ذلك فى تلك
البلد وعلى الحكومة أنها إذا لم يقسن لها اثبات شيء عليهم فعلى الأقل تنقلهم
من تلك البلد إلى أخرى وتراقب ما إذا كان بتبعيدهم عنها يمتنع ما كان حاصله
من عدمه ونحو ذلك مما يجب وضع القيود اللازمة له ثم لا يخفى أيضاً أن من
جملة أسباب امتداد الحريق هو وضع الأحطاب والأشياء القابلة للاحتراق
فوق أسطح المساكن خصوصاً فى زمن الصيف فلماذا يلزم على الحكومة
أنها تضع لأئحة لمنع الأهالى من وضع شيء مما ذكر فوق أسطح مساكنهم
وتقرض أشد العقاب على من يخالف وتجعل لبوليس ومشايع البلاد حق
المراقبة على ذلك .

وفضلاً عن ذلك فانه يجب إيجاد المطافىء بالبلادكى عند شبوب النار
فى أى جهة يصير تداركها بها وهذا أمر سهل لأنه يمكن عمل مطافىء صغيرة
بمدرسة العمليات بثمان لا يزيد عن الخمسة وعشرين جنباً ولو أعطى لكل
بلدين أو ثلاثة واحدة ودفعت الحكومة نصف الثمن وفرضت النصف على
الأطيان لما خص الفدان إلا بارات زهيدة لا يتأثر منها المالك خصوصاً تلقاء ما
يعود من الفائدة بمنع ضرر الحريق الذى إلتهم فى بعض القرى مائتين
من المنازل وأكثر فى السنة الحاضرة وفى هذه الحالة تكون
انتفعت المدرسة أو غيرها من ورش الأهالى بأثمان تلك المطافىء
وتسلم هذه المطافىء للحفراء ويصير تمرينهم عليها ويكون لبوليس عليهم
التفتيش حيناً بعد حين .

ويجعل لحفظها ونظافتها والتفتيش عليها لأئحة خصوصية تقرض بها على
كل واحد سواء كان من البوليس أو المشايخ أو الحفراء ما يجب عليه نحو
تلك المطافىء فى حالة حفظها وفى حالة استعمالها وكلا يجب من التعليمات
والقيود والعقوبات متى وجدت الفائدة فع الزمن يمكن تعميم إيجاد
المطافىء فى كل البلاد شيئاً فشيئاً
فان تحسن لدى الهيئة التحرير للحكومة بالنظر فى ذلك ووضع
النظامات اللازمة له وعرضها المجلس فلتقرره .

(استحسن عام) ما عدا سعادة صفوت باشا فانه طلب حذف العبارة
المتعلقة بالأحطاب .

حضرة محمود بك أبو حسين — لا يخفى أن شهادة الدراسة الثانوية صارت
ضرورية لكل تلميذ يريد الانتظام فى سلك طلبة المدارس العليا مثل مدرسة
الطب ومدرسة الحقوق ومدرسة المهندسخانة كما أنها صارت ضرورية أيضاً
للدخول فى بعض المصالح الأميرية كما اقتضته لأئحة المستخدمين .

وفضلاً عن ذلك فإن كثيراً من الشبان يرون فى هذه الشهادة إكليلاً

ولا يخفى أيضاً أن شهادة الدراسة الابتدائية من الأهمية بمكان فقد لا تقل ضرورتها عن الشهادة الثانوية لما أن التلميذ الذي يحصل عليها أى الشهادة الابتدائية يسوغ له الانتظام في سلك طلبة المدارس التجهيزية وقد ترشحه لأن يكون من أرباب الوظائف الصغيرة بالمصالح الأميرية كما هو نص لأئحة المستظمين المشار إليها وحاله في الاستحصال على شهادة الدراسة الابتدائية هو حال التلميذ الذي يرغب في شهادة الدراسة الثانوية طالما كان اجتماع لجنة الامتحان لا يكون إلا مرة واحدة في كل عام .

فأرجو الهيئة مع الموافقة أن تقرر مخابرة الحكومة بالتحجير لنظارة المعارف بانعقاد لجان الامتحان مرتين في كل سنة مرة في شهر يونيو كما تفعل الآن ومرة عند انتهاء الفسحة ولا تتكاف النظارة شئنا من المصاريف لأن اللجان مركبة من أساتذة مدارسها وهي لها رسوم على كل تلميذ يريد الدخول في الامتحان ومع هذا فإن هذه الطريقة متبعة في بلاد أوروبا على الاطلاق حتى لا تفوت التلامذة للقبولين فرصة الدخول في المدارس التي أدوا الامتحان لأجلها عند فتح أبوابها .

(استحسان عام) .

وتقرر صرف المجلس لغاية شهر يولييه المقبل .

ثم إن سعادة الرئيس ختم الجلسة بقوله (ختمت الجلسة) والساعة السادسة عريية .

(نمرة ٦) (إمضاء) (ختم)
(حسين يسرى) . (على شريف)

لأعمالهم فيسمون وراء التحصل عليها ثم يشتغلون بعد ذلك في التجارة أو الزراعة أو غيرها .

وهذه الفكرة التي تختلج أفئدة تلامذة المدارس والغاية التي يسعون إليها تجعلهم في نشاط زائد واجتهاد عظيم .

فما تقدم تظهر أهمية هذه الشهادة وتأثيرها الحسن على تلامذة المدارس ويظهر أيضاً وجوب إهتمام الحكومة بشأنها وتنظيمها على هيئة لا تثبط من عزم التلامذة لأن هذا التثبط يعود بمضار كثيرة على البلاد لأنها على ما نعهد في حاجة عظيمة إلى توسيع نطاق التعليم والإكثار من عدد المتعلمين والتأمل في الامتحان لنوال هذه الشهادة يرى أن الحكومة لما شاهدت إقبال التلامذة عليه شددت فيه كثيراً وإنا وإن كنا لا نلومها على هذا التشديد لما فيه من رفع شأن الشهادة وارتقاء التعليم إلا أننا نقول إن له حداً يقف عنده مراعاة لسن التلامذة وحاجة البلد للتعلمين .

ولكن الأمر الذي نستلفت أنظار المعارف إليه هو عدم اجتماع لجنة الامتحان إلا مرة واحدة في كل عام فالتلميذ الذي ربما كان أكثر نجابة من غيره ولكن لسوء بخته اعترته دورة أو ارتكب خطأ طفيفاً في فرع واحد من فروع الامتحان فأخذ نمرة ناقصة علامة واحدة أو نصف علامة يضيع عليه كل امتحان مهما كانت قوته ويضطر إلى الانتظار سنة كاملة حتى يجتمع اللجنة مرة ثانية ولا يخفى ما في ذلك من المصاريف عليه وما يعتريه من الأفكار عند ما يرى تلامذة كانوا بعده في المدرسة والآن صاروا متقدمين عليه وقد شوهد أن كثيراً من الطلبة تثبط همهم فيعرضون عن طلب الشهادة .

مَجْلِسُ شُورَى الْقَوَانِينِ

محضر جلسة يوم الاربعاء ٢٩ محرم سنة ١٣١٢ (أول اغسطس سنة ١٨٩٤)

تقرر بالاتفاق أن يبدأ بتلاوة ما يختص بتشديد العقوبة على من يجترىء على تسميم الحيوانات وقلع المفروسات .

ويليه ما يختص بتقرير المكافآت التي تعطى للمفتشين والأطباء التابعين لمصلحة الصحة ثم مشروع تعديل الباب الرابع من الأمر العالي الصادر في ١٣ يونيه سنة ١٨٩١

تليت إفادة رئاسة مجلس النظائر نمرة ١٢ والمذكرة والمشروع الواردان معها وهذه صورها :

صورة الإفادة

مرسل لسعادتكم مع هذا صورة مذكرة مقدمة من سعادة ناظر الحفانية بتاريخ ٦ يوليه الحاضر ومشروع أمر عال يراد إصداره بتشديد العقوبة على من يجترىء على تسميم الحيوانات وقلع المفروسات . الأمل عرضهما على هيئة مجلس شورى القوانين وإعادة المشروع لهذا الطرف مشفوعا بما تراه الهيئة المشار إليها فيه أفندم .

صورة المذكرة:

مذكرة

من نظارة الحفانية لمجلس النظائر

قد تلاحظ لنا أن أشخاصا كثيرين يقدمون الآن على تسميم الحيوانات وقلع المفروسات طلبا للانتقام من الغير أو لمجرد فعل الشر وإذا كانت

فتحت الجلسة الساعة الثانية والدقيقة الاربعين عريية تحت رئاسة سعادة على شريف بإشراف رئيس المجلس وبحضور ٢٠ من حضرات الأعضاء .

تلى محضر جلسة الانعقاد الماضي وصدق عليه .

سعادة الرئيس — الأشغال المقتضى عرضها على الهيئة هي :

أولا — مشروع الأمر العالي المشتمل على تعديل الباب الرابع من الأمر العالي الصادر في ١٣ يونيه سنة ١٨٩١ المتعلق بحمل السلاح السابق طبعه وتوزيعه على حضرات الأعضاء .

ثانيا — إفادة من نظارة المالية مؤرخة ٣٠ يونيه سنة ١٨٩٤ نمرة ١١ بأنه تنبه بتحضير مفردات الحساب الختامي عن إيرادات ومصرفات سنة ١٨٩٣ وإنه بالانتهاء ترسل منه النسخ اللازمة .

ثالثا — إفادة من رئاسة مجلس النظائر مؤرخة يونيه سنة ١٨٩٤ نمرة ١١ ومعها مذكرة ومشروع أمر عال بتقرير المكافآت التي تعطى للمفتشين والأطباء التابعين لمصلحة الصحة عند طلبهم أمام المحاكم بصفة شهود أو أهل خبرة .

رابعا — إفادة من الرئاسة للشار إليها مؤرخة ٣١ يوليه سنة ١٨٩٤ نمرة ١٢ ومعها مذكرة ومشروع أمر عال بتشديد العقوبة على من يجترىء على تسميم الحيوانات وقلع المفروسات

خامسا — مكاتبة من حضرة جاد بك مصطفى مؤرخة ٣١ يوليه سنة ١٨٩٤ بالاعتذار

وإذا فلتتل هذه الأوراق حسب ما يترأى للهيئة وتؤخذ الآراء والرغبات عنها .

الأضرار التي تنشأ عن هذه الأفعال جسيمة جداً فقد تراءى لنا أن العقوبات المقررة في القانون للحكم بها على من يقترب أمراً من هذا القبيل لم تكن كافية للردع والزجر ولذلك صار تحضير مشروع أمر عال بتشديد العقوبة في هذه الأحوال وهاهو مرسل للمجلس طى هذه الأحوال وهاهو مرسل للمجلس طى هذه المذكرة كي إذا حصلت الموافقة عليه يستصدر به دكر يتو صورة المشروع.

مشروع أمر عال

نحن خدیو مصر

بعد الاطلاع على الأمر العالي الصادر بتاريخ ١٣ محرم سنة ١٣٠١ (١٣)
نوفمبر سنة ١٨٨٣) الشامل لقانون العقوبات بالمحاكم الأهلية

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحقانية وموافقة رأي مجلس النظار
وبعد أخذ رأي مجلس شورى القوانين .

أمرنا بما هو آت

(المادة الأولى)

عدلت المواد ٣٣٠ و ٣٣١ و ٣٤٠ من قانون العقوبات المذكور على الوجه الآتي :

المادة ٣٣٠ - يعاقب بالحبس من شهر إلى ثلاث سنين :

أولاً - كل من قتل عمداً بدون مقتض حيوانا من دواب الركوب أو الجر أو الحمل أو من أي نوع من أنواع اللواشي أو أضر به ضرراً كبيراً.

ثانياً — كل من سمم حيواناً من الحيوانات المذكورة بالفقرة السابقة أو سمكا من الأسماك الموجودة في نهر أو ترعة أو غدير أو مستنقعة أو حوض .

ويعجز جعل الجانين تحت ملاحظة الضبطية الكبرى مدة من سنة إلى ثلاث سنين .

المادة ٣٣١ - يعاقب بالحبس من ثمانية أيام إلى ثلاثة أشهر كل من

(موافقة عمومية).

تليت إفادة رئاسة مجلس النظارة مرة ١١ والمذكورة والمشروع الواردان معها وهذه صورها :

صورة الإفادة .

مرسل لسعادتك مع هذا صورة مذكرة مقدمة من نظارة الحفانية ومشروع أمر عال بتقرير المكافآت التي تعطى للمفتشين والأطباء التابعين لمصلحة الصحة عند طلبهم أمام المحاكم بصفة شهود أو أهل خبرة . الأمر عرضها على هيئة مجلس شورى القوانين وإعادة المشروع مشفوعاً بما تراه الهيئة المشار إليها فندم . صورة المذكرة .

مذكرة

من نظارة الحفانية إلى مجلس النظارة

قد وضع مشروع بالاتفاق مع مصلحة الصحة تقررت فيه قيمة المكافآت التي تعطى للمفتشين والأطباء التابعين للمصلحة المذكورة عند طلبهم أمام المحاكم وقد وافق دولتو الباشا ناظر الداخلية على هذا المشروع .

ولما كان طلب الموظفين المذكورين أمام المحاكم ما هو إلا بصفة كونهم أهل خبرة أو شهوداً وفي الحالة الأولى يكون تقرير أجرتهم بمعرفة رئيس المحكمة أو القاضي الذي ينوب عنه كما قضت المادة (٢٣٢) من قانون المرافعات والمادة (٢٥) من تعريفات الرسوم القضائية الصادر عليها أمر عال بتاريخ ٢٣ نوفمبر سنة ٩٣ وفي الحالة الثانية يستحقون ما هو مقرر من التعويض ومصاريف السفر في اللوائح المتبعة في الحكومة فيما يتعلق بانتقال المستخدمين كما قضت بذلك المادة (٢٨) من تعريفات الرسوم المذكورة فلكي يمكن اتباع الاتفاق الذي وضع يلزم أن يصدر به أمر عال لأنه يعد تعديلاً للمواد السالف ذكرها .

وبناء عليه اقتضى تقديم هذه المذكرة للمجلس . مشفوعة بالمشروع حتى إذا روى موافقته يستصدر به أمر عال .

صورة المشروع :

مشروع أمر عال

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على قانون المرافعات في لوائح المدينة والتجارية المتبع بالمحاكم الأهلية .

وبعد الاطلاع على المادتين ٢٥ و ٢٨ من تعريفات الرسوم بالمحاكم المذكورة الصادر عليها أمرنا المؤرخ ١٤ جادى الأولى سنة ١٣١١ (٢٣ نوفمبر سنة ١٨٩٣) .

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحفانية وموافقة رأى مجلس النظارة وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين .

أمرنا بما هو آت

(المادة الأولى)

إذا انتدب المفتشون الصحيون الموجودون بالأقاليم والمراكز من قبل إحدى الجهات القضائية أعى النيابة أو قاضى التحقيق أو المحكمة وكان انتدابهم داخل دائرة اختصاصهم لمسافة تبعد عن محل إقامتهم بعشرة كيلو مترات ذهاباً وعشرة كيلو مترات إياباً فيكون لهم الحق في أن يأخذوا نظير أتعابهم المكافآت الآتية وهي .

٢٠٠ مليم عن كل نهار أو ليلة لمفتشى المحافظات والمديريات وأطباء المستشفيات .

١٠٠ مليم عن كل نهار أو ليلة لمفتشى المراكز وأطباء الاجزاخانات .

أما إذا كانت مسافة الانتقال أقل من عشرة كيلو مترات أو إذا قضى المستخدمون المذكورون الليل على مسافة أقل من خمسة كيلو مترات من محل إقامتهم فلا يعطون شيئاً .

ويستمر انتداب المفتشين الصحيين والأطباء المذكورين بمعرفة البوليس مباشرة لأجراء المشاهدات الابتدائية بدون أن يكون لهم الحق في أخذ أجر أتعاب أو مكافآت .

(المادة الثانية)

إذا حصل انتداب من قبل قاضى التحقيق أو النيابة أو من قبل البوليس بناء على أمر خصوصى من النيابة أو من القاضي واستلزم هذا الانتداب انتقال المفتشين الصحيين الموجودين بالمحافظات أو للمديريات أو المراكز خارج دائرة اختصاصهم أو إنتقال أطباء المستشفيات أو الاجزاخانات خارج المدينة التي هم بها فأنهم يأخذون زيادة على مصاريف السفر المكافآت الآتية يانها عن

(ج) جنيه واحد لفتشى المحافظات والمديريات وأطباء المستشفيات

(ح) نصف جنيه لفتشى المراكز وأطباء الاجزاخانات

﴿ المادة السادسة ﴾

لا يكون لأعضاء القومسيون الصحى بمصر حق فى أخذ مكافأة ما عن المسائل التى ينظرونها فى جلسات القومسيون المذكور .

﴿ المادة السابعة ﴾

لا تسرى أحكام هذه اللائحة على رؤساء الأطباء بمستشفيات القصر العينى والاسكندرية وبورسعيد والسويس .

﴿ المادة الثامنة ﴾

على ناظرى الداخلية والحقانية تنفيذ أمرنا هذا كل منهما فيما يخصه .
حضرة حسن بك مذكور — أرى أن هذا المشروع يحول على لجنة لفحصه وتقديم التقرير للهيئة بما تراه .

سعادة اسماعيل محمد باشا — رأى أنه إذا اقتضى الحال لانتداب أى موظف من مستخدمى الحكومة من قبل إحدى الجهات القضائية أعنى النيابة أو قاضى التحقيق أو المحكمة وكان انتدابه خارجا عن دائرة اختصاصه فيقدر ما يعطى إليه من التعويض ومصاريف السفر باعتبار ما هو مقرر فى اللوائح المتبعة فى الحكومة فيما يتعلق بانتقال المستخدمين .

أما إذا كان هذا الانتداب داخلا دائرة اختصاصه فلا يعطى شيئا .

تقرر بالأغلبية رأى سعادة اسماعيل محمد باشا .

ولأزوف الوقت تقرر أن تكون الجلسة يوم الاثنين ٦ أغسطس سنة ٨٩٤ .

ثم إن سعادة الرئيس ختم الجلسة بقوله (ختمت الجلسة) والساعة الخامسة والنصف عريية .

ختم أعضاء (نمرة ٧) (رضوان حسن) (على شريف)

كل نهار أو ليلة يمضي فى الانتقال بما فى ذلك فحص أوراق القضية وعمل التقرير اللازم .

وهذه المكافآت هي :

(ا) جنيه واحد مصرى لفتشى المحافظات والمديريات وأطباء المستشفيات .

(ب) نصف جنيه مصرى لأطباء المراكز وأطباء الاجزاخانات .

﴿ المادة الثالثة ﴾

فى حالة إخراج جثة ما لتشرىحها بأمر قاضى التحقيق أو النيابة أو بأمر البوليس بناء على رأى خصوصى من النيابة أو من القاضى فمن ينتدب لذلك من المفتشين الصحيين وأطباء المستشفيات والاجزاخانات يأخذ زيادة على مصاريف السفر مبلغ جنيهين اثنين بما فى ذلك فحص أوراق القضية وتشرىح الجثة وعمل التقرير اللازم .

﴿ المادة الرابعة ﴾

المفتشون الصحيون وأطباء المستشفيات أو الاجزاخانات إذا طلبوا فى جهة خارجة عن دائرة اختصاصهم لاداء الشهادة أمام المحكمة أو قاضى التحقيق بصفة آل خبرة يكون لهم الحق فى المكافآت الآتى ذكرها عن كل نهار أوليلة علاوة على مصاريف السفر وهذه المكافآت هي :

(ت) جنيه واحد لفتشى المحافظات والمديريات وأطباء المستشفيات

(ث) نصف جنيه لفتشى المراكز وأطباء الاجزاخانات .

أما إذا دعى المفتشون والأطباء المذكورون إلى الشهادة داخل دائرتهم فى هذه الحالة يأخذون نصف ما عين لهم فيما إذا انتقلوا لادائها خارجاً .

﴿ المادة الخامسة ﴾

المفتشون الصحيون الذين تعرض عليهم أوراق أى واقعة كانت لتحرير تقرير عنها فقط بغير أن يكلفوا بشيء مما هو وارد فى بندى ١ و ٢ يكون لهم الحق فى المكافآت الآتية :

مَجْلِسُ شُورَى الْقَوَانِينِ

محضر جلسة يوم الاثنين • صفر سنة ١٣١٢ (٦ أغسطس سنة ١٨٩٣)

مشروع أمر عال

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على الأمر العالى الصادر بتاريخ ١٣ محرم سنة ١٣٠١ (١٣ نوفمبر سنة ١٩٨٣) الشامل لقانون العقوبات بالحكم الأهلية .

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحقاينة وموافقة رأى مجلس النظار :
وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين .

أمرنا بما هوآت

نليت مقدمة المادة الأولى وتعديل المادة (٣٣٠) من أصل المشروع وما
رأته اللجنة فيه وتقرر بالاتفاق رأى اللجنة وهذه صورة ذلك :

حسب الأصل

﴿ المادة الأولى ﴾

عدلت المواد ٣٣٠ و ٣٣١ و ٣٤٠ من قانون العقوبات المذكور على الوجه
الآتى :

المادة ٣٣٠ يعاقب بالحبس من شهر إلى ثلاث سنين :

أولاً — كل من قتل عمداً بدون مقتضى حيواناً من دواب الركوب
أو الجرا أو الحمل أو من أى نوع من أنواع المواشى أو أضربه ضرراً كبيراً

فتحت الجلسة الساعة الثانية والدقيقة الأربعين عربية تحت رئاسة
سعادة على شريف باشا رئيس المجلس وحضور ٧٠ من حضرات الأعضاء .

تلى محضر الجلسة الماضية وصدق عليه .

سعادة الرئيس — الأشغال الموجودة بالمجلس هى المشروع المتعلق
بحمل الأسلحة الباقى من الانقضاء الماضى ثم الأوراق المقتضى تلاوتها مع ما
ورد من بعض حضرات الأعضاء بالاعتذار وقد وردت أيضاً إفادة من
حضرة رئيس اللجنة التى تشككت لنظر المشروع المختص بقتل وتسميم
الحيوانات وتغليح الزروع تقيده أن اللجنة أتمت أعمالها فى ذلك فالمهيئة
تنظر فيما تتداول فيه بهذه الجلسة

تقرر أن يبدأ تلاوة إفادة حضرة رئيس اللجنة وصورة المشروع المتعلق
بقتل وتسميم الحيوانات مع مآرائه اللجنة فيه وتؤخذ آراء ورغبات الهيئة .

ليت الإفادة وهذه صورتها .

إنه كما قرره هيئة المجلس بجلسته المنعقدة فى يوم الأربعاء أول أغسطس
الحاضر من تشكيل لجنة منا ومن حضرات محمود بك حسين وأحمد بك
أبو الفتوح وإبراهيم بك الغمراوى وأحمد بك مرزوق أعضاء المجلس لنظر
مشروع تعديل المواد ٣٣٠ و ٣٣١ و ٣٤٠ من قانون العقوبات الأهلى قد
اجتمعنا فى يوم الخميس ٢ شهره ونظرنا ذلك المشروع قرأنا باتفاق الآراء
أن يكون بالكيفية الواضحة بمحضر جلستنا المنعقدة فى اليوم المذكور وهذا
المحضر مع محضر الجلسة التى عقدناها يوم تاريخه مقدمان لعطوفتكم على
هذا أفندم

تليت مقدمة المشروع التى أقرتها اللجنة وتقرر بالاتفاق بقاؤها على أصلها
وهذه صورتها

سعادة أدهم باشا — رأيي أن يزداد على آخر الفقرة الثالثة من رأي اللجنة جملة (خرجا عن ملكه) .

(استحسان عام)

تلى تعديل المادة ٣٤٠ ورأى اللجنة فيه وتقرر بالاتفاق ما رأته اللجنة وأن يزداد على آخر الفقرة الثانية جملة (خارجا عن ملكه) وهذه صورتاهما :

حسب الأصل

(المادة ٣٤٠)

يعاقب بالحبس من شهر إلى ثلاث سنين .

أولاً — كل من قطع أو أثلف زرعاً غير محصود أو شجراً نابثاً خلفه أو مفروساً أو غير ذلك من النبات .

ثانياً — كل من أثلف غيطاً مبذوراً أو بث في غيط حشيشاً أو نباتاً مضرراً

ثالثاً — كل من اقتلع شجرة أو أكثر أو أى نبات آخر أو قطع منها أو قشرها ليميتها وكل من أثلف طعمة في شجر .

ويجوز جعل الجانين تحت ملاحظة الضبطية الكبرى مدة من سنة إلى ثلاث سنين .

حسب رأى اللجنة

(المادة ٣٤٠)

يعاقب بالحبس من شهر إلى ثلاث سنين .

أولاً — كل من قلع قطناً أو قطع قصباً أو أثلف زرعاً غير محصود إشتقاً .

ثانياً — كل من أثلف غيطاً مبذوراً أو اقتلع أو أثلف أى شجر مفروس أو قشره ليميته .

ويجوز جعل الجانين تحت ملاحظة الضبطية الكبرى مدة من سنة إلى ثلاث سنين .

ثانياً — كل من سمم حيواناً من الحيوانات المذكورة بالفقرة السابقة أو سمكا من الأسماك الموجودة في نهر أو ترعة أو غدير أو مستنقعة أو حوض .

ويجوز جعل الجانين تحت ملاحظة الضبطية الكبرى مدة من سنة إلى ثلاث سنين .

حسب رأى اللجنة

(المادة ٣٣٠)

على أصلها فقط استبدلت جملة (أو أضرب به ضرراً كبيراً) ب (أو أثلف عضواً فيه يصيره بمثابة المعدم) .

تلى تعديل المادة ٣٣١ وما رأته اللجنة فيه وهذه صورتاهما .

حسب الأصل

(المادة ٣٣١)

يعاقب بالحبس من ثمانية أيام إلى ثلاثة أشهر كل من قتل عمداً بدون مقتضى أو سم حيواناً من الحيوانات المستأنسة غير المذكورة في المادة ٣٣٠ أو أضرب به ضرراً كبيراً .

حسب رأى اللجنة

(المادة ٣٣١)

يعاقب بالحبس من خمسة عشر يوماً إلى ستة شهور :

أولاً — كل من شوه عمداً حيواناً من الحيوانات المذكورة بالمادة ٣٣٠ أو أضرب به ضرراً غير بليغ .

ثانياً — كل من قتل عمداً بدون مقتضى أو سم حيواناً من الحيوانات المستأنسة غير المذكورة في المادة (٣٣٠) أو أضرب به ضرراً كبيراً .

ثالثاً — كل من قطع أو أثلف أى شجر نابث بنفسه أو قشره ليميته وكذلك كل من أثلف طعمة في شجر أو بث في غيط حشيشاً أو نباتاً مضرراً .

تليت المادة الثانية من المشروع التي أقرتها اللجنة وتقرر بالاتفاق بقاؤها على أصلها وهذه صورتها :

حسب الأصل

﴿ المادة الثانية ﴾

على ناظر الحقاينة تنفيذ أمرنا هذا .

حسب رأى اللجنة

﴿ المادة الثانية ﴾

على أصلها .

حضرة حسن بك مذكور — أرى وجوب إعلان أهالي القرى والعزب من المديرية والمحافظات قبل سريان مفعول هذا المشروع لا حاطهم علما بما اشتمل عليه حتى يكونوا على بينة منه .

موافقة عمومية .

وتقرر تأجيل نظر المشروع للتعلم بحمل الأسلحة إلى الجلسة التالية وتلاوة ما عدا ذلك من الأوراق .

تليت إفادة المالية نمرة ١١ وهذه صورتها :

بناء على إفادة سعادتك نمرة ٨ قد تنبه بتحضير مفردات الحساب الختامي عن إيرادات ومصروفات سنة ١٨٩٣ وبالاتهاء ترسل منه النسخ اللازمة للمجلس وعليه اقتضى تحريره لسعادتك للاحاطة أفندم .

تليت أوراق الاعتذار وهذه صورتها :

تذكرة من حضرة جاد بك مصطفى تاريخها ٣١ يوليو سنة ١٨٩٤ .

طراً على عذر يمنعني عن الحضور للمجلس أسبوعين فنؤمل قبول اعتذاري أفندم .

تذكرة من حضرة مصطفى بك منصور تاريخها ٣٠ يوليو سنة ١٨٩٤ .

عندى أعذار ضرورية تستوجب تأخري عن الحضور بالمجلس لمدة أسبوعين فارجو قبول معذرتي أفندم .

حضرة طلبه بك سمودي — إن المالية شرعت في تعداد النخيل وعينت العمال اللازمين لذلك وجعلت أن التعداد يكون عن النخيل الذي عمره ثلاث سنوات ولما علم لها أن هذه الطريقة غير عادلة فجعلت التعداد عما يكون خشبه ارتفاع متر على أن ذلك لازال غير عادل وعلى خلاف الطريقة التي كانت معتادة إذ لا يخفى أن النخيل البلدى يوجد فيه ما يبلغ ارتفاعه لغاية الأربعة أمتار دون أن يثمر .

وبما أن الوقت الحاضر هو أوان وجود أثمار النخيل فيمكن الحكومة أن تعتمد في هذا التعداد على ما يكون مثمر فقط إنما يلزم على ذلك السرعة في إجراء التعداد حتى لا يفوت وقت وجود الثمر على النخيل وإلا فانه لو استمر الحال على ما هو جار الآن في تعداد النخيل ربما أن الأهالي يضطرون لتقليع النخيل الصغير فضلا عن منع امتداد الغرس وهذا من أسباب توقيف سير الإصلاح لما فيه من حرمان الأهالي من فوائد هذا الصنف وعدم نفع الحكومة بضرية ما يستجد .

فأرى مع الموافقة أن الهيئة تقرر بمخاطبة الحكومة عن ذلك .

حضرة صوفاني بك — إن حضرة طلبه بك ما أعطى رأيه هذا إلا لما تراهى لحضرة من حصول الاجفاف في تعداد النخيل

وحيث إن جل آمال الجميع أن الحكومة تراعى ما هو حاصل من اضمحلال الأهالي من كساد التجارة وإصابة المزروعات وقلة المحصولات وتجري ما يلزم لرفع الأثقال عنهم بتخفيف ضرائب الأطنان ونحوها كسابقة المكاتب من المجلس بناء على ماقدرته الهيئة .

وحيث إن الحالة الحاصلة في هذا العام تقتضى دقة النظر فيما توضح فلاشك في أن الحكومة ترى موافقة تقديم تخفيف الضرائب عن عائق الأهالي لما هو مترتب عليه من العمران والتقدم عن خطة صرف مبالغ في أبواب ليست ذات أهمية مثل ذلك فان وافق الهيئة يكتب للحكومة بعمل الطرق العادلة في تعداد النخيل على حسب رأى حضرة طلبه بك وعمل التدابير اللازمة للوصول لرفع الأثقال عن عائق الأهالي بتخفيف الضرائب ونحوها .

تقرر بالاتفاق بمخاطبة الحكومة بما رآه حضرة طلبه بك سمودي وحضرة صوفاني بك

تذاكرت الهيئة في أمر احتلال دولة إيطاليا لكسلا وما علم من إهتمام دولنا مقام مقام الحضرة الفخيمة الخديوية وقررت تبليغ الحكومة استياء جميع أهالي القطر من احتلال تلك الجهة التي هي من ملحقات القطر المصري وأنهم آسفون على ما صار لأن هذا الأمر يهمهم .

(علي شريف) ختم	(رضوان حسن) إمضاء	السادة عريية عمره ٨ طيه سبعة أوراق	وتقرر أن الجلسة تكون في يوم السبت ٢٥ أغسطس ١٨٩٤ (٢٤ صفر سنة ١٣١٢) ثم إن سعادة الرئيس ختم الجلسة بقوله (ختمت الجلسة) والساعة
-------------------	----------------------	--	--

مَجْلِسُ شُورَى الْقَوَانِينِ

محضر جلسة يوم السبت ٢٤ صفر سنة ١٣١٢ (٢٥ أغسطس سنة ١٨٩٤)

صورة إفادة نظارة المالية نمرة ١٦

مفردات الحساب الختامى الموعود بإباعتها للمجلس قد تم طبعها ومرسل منها مع هذا أربعون نسخة تؤمل التنبيه باستلامها أفندم .

تلفراف من حضرة عبد الرحيم بك حمادى تاريخه ٥ أغسطس سنة ١٨٩٤ .

عندى عنى عنى عنى عن الحضور لغاية ١٢ الجارى أرجو القبول أفندم .

تذكرة من حضرة إبراهيم بك النمرأوى مؤرخة ١٧ صفر سنة ١٣١٢

أعرض لسعادتكم أنه لوجود أعذار ضرورية أوجبت لقيامى من المحروسة وتوجهى إلى بنى سوف قد التزمت بعرضه راجيا قبول معذرتى أفندم .

تذكرة من حضرة أحمد بك خلف الله مؤرخة ٢١ أغسطس سنة ١٨٩٤ .

عندى أشغال ضرورية تمنعنى عن الحضور فلهذا وجب عرضه لسعادتكم أفندم .

تذكرة من حضرة عوض بك سعد الله مؤرخة ٢٣ شهره .

إنه بالنظر لما هو حاصل عندى من الانحراف قد دعتنى الضرورة لتبديل الهواء بجهة رأس البر فى عشم نوال الصحة بما يضطرني للتخلف عن الحضور فى ميعاد الجلسة القابلة بناء عليه اقتضى عرضه رجاء عدم المؤاخذه فى التأخير أفندم .

تذكرة من حضرة حسين بك عابدين مؤرخة ٢٤ شهره .

فتحت الجلسة فى الساعة الثالثة والنصف عرمة تحت رئاسة سعادة على شريف باشا رئيس المجلس وحضور ٣٠ من حضرات الأعضاء .

تلى محضر الجلسة الماضية وتصدق عليه .

سعادة الرئيس — الأشغال الموجودة بالمجلس ومقتضى نظرها بالهيئة هى مشروع تعديل الباب الرابع المتعلق بحمل الأسلحة الباقى من الجلسة الماضية وقد وردت مكتبة من نظارة المالية ورخة ١٩ صفر سنة ١٣١٢ (٢٠ أغسطس سنة ١٨٩٤) نمرة ١٦ ومعه أربعون نسخة من مفردات الحساب الختامى الموعود بإباعتها للمجلس وقد توزع على حضرات الأعضاء نسخها ثم بعض تناكر بالاعتذار من بعض حضرات الأعضاء .

فاذن يتلى المشروع المذكور لإبداء آراء ورغبات الهيئة فيه ثم تتلى باقى الأوراق حسب تواريخ ورودها لعلم الهيئة بما فيها .

حضرة محمود بك حسين — إنه بالنسبة لاحتياج هذا المشروع للتروى رأيت الهيئة تأجيله إلى هذه الجلسة .

وبما أن ذلك لا زال لازماً لأهمية المشروع للذكور ولا يخفى ما عليه حال النيل الآن وضرورة عودة حضرات الأعضاء للتدوين لبلادهم من أجل ذلك فأرى مع الموافقة إرجاء نظر المشروع المذكور إلى شهر الانعقاد القابل .

(استحسن عام) .

ثم تليت الأوراق المذكورة وهذه صورتها :

اللائحتين المحكي عنهما على حالتهما مضر جدا بأرباب التركات والموارث
والمحجوز عليهم ومحوم فتح الموافقة يتقرر بمخابرة الحكومة بالتعجيل في
سن اللائحة اللازمة لحسن سير وانتظام هاتين المصلحتين حفظاً لحقوق
أصحاب الشأن وإرسالها للمجلس لنظرها به .

موافقة عمومية.

ولعلم ورود أشغال جديدة تقرر صرف المجلس لغاية شهر سبتمبر
المقبل .

ثم إن سعادة الرئيس ختم الجلسة بقوله (ختمت الجلسة) والساعة الخامسة

مرة ٩ حسين رضوان (يارب حسن الرضا)

إمضاء ختم

عندي أعذار شرعية تمنعني عن الحضور لجلسة المجلس يوم ٢٥ الشهر
فأرجو قبول اعتذاري أفندم .

تذكرة من حضرة مصطفى بك الطحان في تاريخه .

يوم تاريخه توفي صهرنا إلي رحمة الله تعالى وبسبب ذلك متعذر حضورنا
إلى المجلس يومين تاريخه فافتضى ترقية لسعادتك للمعلومية أفندم .

حضرة حسن بك مذكور — لا ينبغي أن المجلس تخابر مع الحكومة
مراراً في شأن تعديل لائحتي بيت المال والمجلس الحسبي بناء على ما قرره
الهيئة وأخيراً علنا أنه بناء على ذلك أخذت أفكار حضرات المديرين
والمحافظين في هذا الشأن .

وحيث إنه الآن لم يتم شيء في ذلك مع مضي مدة عليه . وبقاء

مَجْلِسُ شُورَى الْقَوَانِينِ

محضر جلسة يوم الاثنين ٢ ربيع الثاني سنة ١٣١٢ (أول أكتوبر سنة ١٨٩٤)

صورة المذكرة

من نظارة الداخلية إلى رئاسة مجلس النظار .

قد رأى قسم الضبط أن الباب الرابع من الأمر العالى الصادر فى ١٣ يونيه سنة ١٨٩١ الخاص بحمل الأسلحة يجعل للأهالى سهولة عظيمة فى إخراج الأسلحة وحملها ولذلك حضر مشروعاً شاملاً للتعديلات المقترحة إدخالها فيه وقد عرض هذا المشروع على لجنة سن القوانين فصدقت عليه .

قباء عليه تطلب نظارة الداخلية من مجلس النظار التكرم بالبحث فيه وإصداره فى حالة إقراره عليه ١٩ مارس سنة ١٨٩٤ .

(صورة المشروع) .

(مشروع)

تعديل الباب الرابع من الأمر العالى الصادر فى ١٣ يونيه سنة ١٨٩١

﴿ المادة ١٨ ﴾

لا يجوز على الإطلاق للمشردين والأشخاص المشتبه فى أحوالهم أن يحرزوا فى منازلهم أو فى الخارج أسلحة نارية من أى نوع كانت والبوليس فى أى وقت أن يفتش منازلهم بعد الترخيص له من النيابة العمومية للتحقق من عدم حيازتهم لأى سلاح من هذه الأسلحة .

﴿ المادة ١٩ ﴾

للمشرد أو الشخص المشتبه فى أحواله الذى يخالف المادة السابقة يعاقب بالحبس من شهر واحد إلى ستة أشهر .

فتحت الحاسة فى الساعة الثالثة والنصف عزية تحت رئاسة سعادة حسن حلمى باشا وكيل المجلس وحضور عدد ٢٠ من حضرات الأعضاء .

تلى آخر محضر للانعقاد الماضى وتصدق عليه .

سعادة الوكيل — الأشغال الموجودة لمرضها على الهيئة هى :

أولاً — مشروع تعديل الباب الرابع من الأمر العالى الصادر فى ١٣ يونيه سنة ١٨٩١ المتعلق بحمل السلاح وهذا المشروع سبق طبعه وتوزيعه على حضرات الأعضاء .

ثانياً — إفادة من رئاسة مجلس النظار مؤرخة ٢٢ ربيع الأول سنة ١٣١٢ (٢٢ سبتمبر سنة ١٨٩٤) نمرة ١٣ شاملة للأسباب التى دعت الحكومة لاستصدار أمر عال بتعديل المادة (١٩) من لائحة الحاكم الشرعية السابق نظر مشروعه بالمجلس .

ثالثاً — قانون القرعة العسكرية وملحقاته وذبوله الذى طلبت الهيئة صوراً منه قد جرى طبعه وتوزيعه بهذه الجلسة على حضرات الأعضاء .

رابعاً — تلغرافان أحدهما من حضرة مدير المسيا والثانى من حضرة أحمد بك مرزوق وكلاهما يتضمن أن تأخير حضرة البيك اللوما إليه عن المجلس هو لمشغوليته بحفظ النسيب وإذا قتل هذه الأوراق حسب التبع ويؤخذ رأى الهيئة عما هو لازم أخذ رأى فيه .

تليت المذكرة الواردة مع المشروع الأول وذات المشروع أيضاً وهاتان صورتاهما :

﴿ المادة ٢٤ ﴾

يكون الحكم في الجرح النصوص عليها في أمرنا هذا من اختصاص قاضي المواد الجزئية .

﴿ المادة ٢٥ ﴾

على ناظرى الداخلية والحقانية تنفيذ أمرنا هذا كل منهما فيما يخصه .

سعادة اسماعيل باشا محمد — قانون حمل السلاح سبق ورود مشروع به للمجلس وحصل تعديله بحضور مندوبين من طرف الحكومة وهي أصدرته فلذى أراه الآن هو رفض هذا المشروع .

حضرة صوفاني بك — إن مشروع حمل السلاح كان محضره في مدة وزارة دولتو رياض باشا التي قبل وزارته الأخيرة وكان غرض أولى الشأن منه استقلال السطو والتضييق على الأتقياء .

ولما ورد للمجلس واتضح له أن القاعدة المدونة به لا تأتي بالمنفعة المقصودة فلم يقبله إذ ذاك ورفضه لأسباب جمة أو ضحها المجلس وقتها ولم تقتنع الحكومة حينذاك بما رآه المجلس بل أرادت المكالمة مع البعض من أعضائه في هذا الصدد وعلى حسب طلبها توجه بعض الأعضاء لمجلس النظار وحصلت المداولة فيما بين الطرفين هناك وقد بين حضرات الأعضاء الأدلة القوية على عدم موافقة المشروع .

وبناء على ذلك قد ترك أمره مدة النظارة المشار إليها ولما تشكلت نظارة عطوفتو مصطفى فهمى باشا وأعادت إحالة النظر فيه على المجلس ولأجل قطع الكلام فيه بطريقة بانه قد اتتبت حضرة مستشار نظارة الحقانية وسعادة مفتش عموم البوليس في ذلك الوقت لحضورهما إلى المجلس والمداولة معه في هذا الشأن حتى لا يكون هناك تباین بين الحكومة والمجلس وقد كان وعقدت عدة جلسات بحضور المشار إليهما وتقرر بالاتفاق معهما ما يجب في حمل السلاح ضمن قانون المتشردين وصدر الأمر العالي بما تقرر وانتهى الأمر على أمل أن لا يكون بعد ذلك تكرار في إعادة نظريه بعدما حصل من المناقشات الطويلة والبيانات السكافية بين الهيئة وسعادات المندوبين المشار إليهم فضلاً عما سبق من المشافهة مع حضرات النظار بالكيفية السالف ذكرها ولذلك أرى أوقية مارآه سعادة اسماعيل باشا محمد من رفض هذا المشروع وعدم الدخول في موضوعه .

حضرة طلبه بك سعودى — الأوفق تلاوة المشروع المذكور مادة فمادة وتأخذ الآراء عنه وكلما تقرره الأغلبية يتبع .

وتضبط الأسلحة وتصادر لجانب الحكومة .

وفي حالة عودته لارتكاب هذه المخالفة يحاكم بمقتضى المادة (١٢) من قانون العقوبات) .

﴿ المادة ٢٠ ﴾

لا يجوز للأشخاص الآخرين الذين ليسوا من رجال قوة متسلحة قانونية أن يحملوا أسلحة نارية خارجاً عن مساكنهم وملحقاتها بدون رخصة مخصوصة يعطيها المدير أو المحافظ .

وتمطى هذه الرخصة ولو بناء على طلب شفاهى إلى العمدة ومشايخ البلاد ومشايخ الحواري والحفراء المقيمة أسماؤهم بهذه الصفة في دفاتر البوليس واللوات والوجوه والأعيان والموظفين وأرباب الرتب والنياشين .

﴿ المادة ٢١ ﴾

يجب على المديرين والمحافظين قبل التصريح بحمل السلاح للأشخاص الذين لم ينص عليهم في الفقرة الأخيرة من المادة السابقة أن يتحققوا من حسن سلوك الطالب ولا يجوز لهم أن يطلبوا رسماً على إعطاء الرخص .

﴿ المادة ٢٢ ﴾

يجب تقديم الرخص إلى مأثورى الحكومة بمجرد طلبهم لها . ويجوز إبطالها إذا تحقق لمعاون البوليس أو العمدة أو مشايخ البلد المقيم بها حامل الرخصة أن سبره غير حميد أو أنه سيء استعمال السلاح .

﴿ المادة ٢٣ ﴾

يجازى بدفع غرامة من خمسين قرشاً إلى ٢٠٠ قرش كل من يوجد حاملاً سلاح ناري بدون رخصة خارجاً عن محل سكنه وملحقاته .

وإذا كان من وقعت منه المخالفة ليس من ضمن الأشخاص المنصوص عليهم في الفقرة الأخيرة من المادة العشرين فيصير ضبط السلاح ومصادره لجانب الحكومة .

حضرة عبد الرحيم بك حمادى — هذا المشروع صعب جداً وبقاؤه على حالته مضر بالأهالى قرأى أن يطلب مساعداً مفتشاً عموم البوليس للتروى معه فيه والاتفاق على تعديله بما تكون فيه المصلحة للأهالى .

مساعدة الوكيل — تؤخذ الآراء .

أخذت الآراء فانضم جميع حضرات الأعضاء إلى رأى مساعداً اسماعيل باشا محمد وحضرة أحمد بك الصوفاني ماعداً مساعداً أدهم باشا وحضرة مصطفى بك منصور فإن الأول انضم لرأى حضرة طنبه بك والثانى قال بما هوأت :

حضرة مصطفى بك منصور — إن هذا المشروع فى غاية البساطة ولم يكن فيه إجحاف ولا حرج إلا على المتشردين والذين لا تؤمل فيهم الصداقة ولا أرى فيه إجحافاً ولا حرجاً على ذوى الغايات الحميدة وكل إنسان أود ما عليه الضبط والحجر على عديم الاستقامة بالكيفية المنصوص عنها فى المادة (١٨) منه ولذا فمن فكرى الموافقة عليه جميعه ماعداً المادة (٢٣) منه المحدد فيها غرامة من ٥٠ قرشا إلى ٢٠٠ قرش فإن رأى أن تجعل الغرامة بها من ٥٠ قرشا إلى ١٠٠ قرش أماماً عدا ذلك فيبقى على حاله .

قد صمم حضرات الأعضاء على رأيهم السابق .

تلئت إفادة رئاسة مجلس النظارة ١٣ المبدى ذكرها وهذه صورتها : علم من مكتبة سعادتكم المؤرخة ١٧ شوال سنة ١٣١١ (٢٣ إبريل سنة ١٨٩٤) نمرة ١٠ .

أن هيئة مجلس شورى القوانين لم تقر على تعديل بند ١٩ من لائحة المحاكم الشرعية بما يجيز إطلاق قبول التصرف بكل محكمة من المحاكم الشرعية فيها هو مملوك من العقار والأطيان بوضع اليد أسوة بغيره بما له حجج أصلية لأنها ترى أن بقاء البند المذكور على أصله هو أضمن للحقوق على أنه بمقارنة أصل البند والتعديل لا يوجد فرق ما فيها يختص بضمان الحقوق إذ الاحتياط الوارد فى الأصل هو هو للمنون فى التعديل فإن كليهما مشروط فيه عدم قبول التصرف إلا بعد تحقق الملكية ووضع اليد بالمحكمة وهذا التحقق فضلاً عن أنه لا يتغير بتغير المحكمة فإن من مستلزماته بالنسبة للأطيان تحقق تكليفها باسم مريد التصرف أو باسم مورثه بموجب شهادة من صراف الجهة وتقديم قوائم المساحة والتحديد التى من المعتاد التوقيع عليها من مشايخ الناحية أو بعضهم مع شهادتهم فيها بما يفيد ملكية ما اشتملت عليه لصاحب التكليف ووضع يده عليه وبالنسبة للعقار تحقق تكليفه في دفاتر العوائد باسم مريد التصرف أو باسم مورثه بموجب استمارات دفع العوائد فضلاً عن تحقق وضع اليد عليه فينتج إذن من ذلك أن ضمان الحقوق لم يقصد حذفها من التعديل الذى لم يرد به سوى دفع الضرر والصعوبات الحاصلة لأصحاب الشؤون مع عدم الفائدة للأسباب البينة فى مذكرة نظارة

الحقانية السابق تبليغها لسعادتكم مع مشروع الأمر العالى وربما أدى هذا الضرر فى بعض الأحوال إلى صرف غالب الثمن فى مصاريف السفر إذا كان صاحب الشأن ليس له سوى حصة جزئية فى جانب أطيان تبعد عن مركز إقامته بمسافة طويلة أو كان لا يستطيع معها السفر لأسباب صحية أو خلافها أو كان من النساء فيحتاج لتعيين وكيل الأمر الذى يكلفه زيادة مصاريف على أن المؤدى فى الحالتين واحد إذ الاجراءات المفردة لا تختلف باختلاف المحاكم ومع هذا فقد اشترط فى بند ٥٥ من اللائحة وجوب إبلاغ العقد الذى يصدر بأية محكمة عن أطيان أو عقار خارج عن دائرتها إلى المحكمة التابع لها لتسجيله بها وإعلان جهة الإدارة لنقل التكليف وأبقى أيضاً فى تعديل بند ١٩ الذى نحن بصدده ما ورد فى أصله من وجوب إعلان ديوان الأوقاف وبيت المال وجهة الإدارة فى الثغور وفى جهات القلاع المختصة بمراعاة قواعد الاستحكامات .

فبإضافة جميع ما تبين آتياً إلى ما سبق إيضاحه فى مذكرة نظارة الحقانية يرى أرجحية التعديل بل وجوب إجرائه وقد صدر الأمر العالى المؤذن بذلك ولزم تحريره لسعادتكم إحاطة بما ذكر أفندم .

حضرة حسين بك عابدين — بما أنه لم يبق لدى الهيئة من الأعمال سوى قانون القرعة وملحقاته وذبوله فرأى أن تشكل لجنة لتلاوته وتبدي ما تراه من الملاحظات على البنود التى يرى تعديلها مساعدة صفوت باشا — إننا الآن فى أول الشهر والقانون قد توزع فى هذا اليوم فبعد تلاوته بمعرفة كل واحد من حضرات الأعضاء والاجتماع فى جلسة أخرى هنالك ينظر ما يوافق نحوه .

مساعدة أدهم باشا — أوافق على رأى مساعداً صفوت باشا وأن تكون الجلسة فى ١٥ الشهر .

مساعدة أبازله باشا — رأى أن تكون الجلسة يوم السبت المقبل ووقتها ينظر فى ما يوافق نحوه ذلك ويتقرر .

(استحسان بالأغلبية على رأى مساعداً أبازله باشا) .

تلى التلغرافان وهاتان صورتاهما :

تلغراف حضرة مدير النيا تاريخه أول أكتوبر سنة ١٨٩٤ :

علمنا أن أحمد بك مرزوق عضو المجلس مطلوب توجهه إليه ولاهية درك بلدة بنى أحمد بطراد البحر صار إبقاؤه للمحافظة فرجو التصريح حتى ينقضى زمن النيل .

تلفراف حضرة أحمد بك مرزوق في تاريخه :

تأخيري عن الجلسة نظرا لفيضان النيل أفعم .

ثم إن سعادة الوكيل ختم الجلسة بقوله (ختمت الجلسة) والساعة

الخامسة والربع .

(غمرة ١٠)

(حسين يسرى)

(يارب حسن الرضا)

إمضاء

ختم

مَجْلِسُ شُورَى الْقَوَانِينِ

محضر جلسة يوم السبت ٧ ربيع الثاني سنة ١٣١٢ (٦ أكتوبر سنة ١٨٩٤)

كل واحد ما حينئذ أن يطلع عليه جيدا ويحصر المواضيع التي يترأى له وجوب الملاحظة عليها وفي الانعقادات التالية يبين ما عنده وتتنا كرفيه الهيئة وما يفتق عليه وقتها يكتب به للحكومة فإن وافق ذلك لدى الهيئة فلتقرره •

سعادة أباطه باشا — أوافق على رأى حضرة غمراوى بك .

سعادة صفوت باشا — وأنا أوافق على ذلك لضرورة ما أوضحه حضرة غمراوى بك ولأنه من اللازم مبادلة الأفكار بقدر الإمكان مع من يلزم من الأهالي لمعرفة كل ما يجب إبدائه من الملاحظات .

(استحسان عام)

ثم إن سعادة الوكيل ختم الجلسة بقوله (ختمت الجلسة) والساعة الثالثة والنصف .

(نغمة ١١) (حسين يسرى) (يارب حسن الرضا)

إمضاء ختم

فتحت الجلسة الساعة الثالثة عريية تحت رئاسة سعادة حسن حلمى باشا وكيل المجلس وحضور ٢٠ من حضرات الأعضاء .

تلى محضر الجلسة الماضية فتصدق عليه .

سعادة الوكيل — لم يرد للمجلس أشغال جديدة لتعرض على الهيئة وحيث إن قانون القرعة العسكرية وملحقاته وذبوله سبق طبعه وأعطى لكل واحد من حضرات الأعضاء نسخة منه فصار لكل واحد من حضراتهم الحق في أن يبدى ما لديه من الملاحظات على أوجه الضرر السابق القول عنها في جلسات المجلس قبل الآن .

حضرة غمراوى بك — في علم الهيئة أن هذا القانون لم يأت للمجلس كشروع مقتضى تعديله حتى يتلى على الهيئة مادة المادة وتؤخذ الآراء عن كل مادة منه بل النرض هو أنه إذا كان لحضرات الأعضاء ملاحظات عليه فليبدوها .

وحيث الحالة هكذا وقد توزعت علينا نسخ القانون المذكور فصار على

مَجْلِسُ شُورَى الْقَوَانِينِ

محضر جلسة يوم الأربعاء ٢٥ ربيع الثاني سنة ١٣١٢ (٢٤ أكتوبر ١٨٩٤)

<p>رأيه في ما يرغبه .</p> <p>نداولت الهيئة في ذلك وتقرر باتفاق الآراء عقد جلسة تالية في يوم الأحد المقبل الموافق ٢٨ الشهر .</p> <p>ثم إن سعادة الوكيل ختم الجلسة بقوله (ختمت الجلسة) والساعة الثالثة .</p> <p>(نمرة ١٢) (حسين يسرى) (يارب حسن الرضا)</p> <p>إمضاء ختم</p>	<p>فتحت الجلسة في الساعة الثانية والدقيقة الأربعين عربية تحت رئاسة سعادة حسن حلمي باشا وكييل المجلس و حضور ٢١ من حضرات الأعضاء .</p> <p>تلى محضر الجلسة الماضية فتصدق عليه .</p> <p>سعادة الوكيل — إن تحديد جلسة اليوم هو بناء على طلب بعض حضرات الأعضاء للنظر في فض جلسات المجلس في هذا الشهر وعدمه لعدم ورود أشغال جديدة .</p> <p>وحيث إن الجلسة فتحت فصار لكل من حضرات الأعضاء إبداء</p>
---	---

مَجْلِسُ شُورَى الْقَوَانِينِ

محضر جلسة يوم الثلاثاء غرة جمادى الأولى سنة ١٣١٢ (٣٠ أكتوبر سنة ١٨٩٤)

فتحت الجلسة في الساعة الثالثة والنصف عريية تحت رئاسة سعادة حسن
حلى باشا وكيل المجلس وحضور عدد ٢٠ من حضرات الأعضاء .

تلى محضر الجلسة الماضية فتصدق عليه .

سعادة الوكيل — في جلسة يوم ٢٤ أكتوبر سنة ١٨٩٤ كان تقرر عقد
جلسة المجلس في يوم الأحد الماضى ٢٨ منه ولما حل ميعاد انعقادها وما كان
حضر العدد الكافى من حضرات الأعضاء لعقد هذا اليوم لعقد
الجلسة وحيث إنه لم ترد أشغال جديدة لتعرض على المجلس فصار رأى الهيئة
في ما تقررهُ هو صرف المجلس أو غير ذلك .

حضرة مصطفى بك خليفة — إن لأئمة المجلس الداخلية تحتاج إلى
تعديل بعض بنودها فإذا تحسن لدى الهيئة تعديلها فلتقرر بالبدء في تعديلها
في الانعقاد القابل .

حضرة صوفانى بك — إن ما أبداه حضرة مصطفى بك خليفة هو من
أوجب الواجبات فأنا أصدق على رأى حضرته .

(استحسن عام) .

حضرة طلبه بك سمودى — رأى تشكيل لجنة لتعديل اللائحة
وتسمية أعضائها من الآن كي تشتغل في الانعقاد القابل بالتعديل .

(استحسن عام) .

حضرة محمود بك حسين — إذا وافق فتشكل اللجنة من صاحبي
السعادة أباظة باشا واسماعيل باشا محمد وحضرات صوفانى بك وأحمد بك
أبو الفتوح وعبد الرحيم بك حمادى ومصطفى بك خليفة وحسين بك
عابدين .

سعادة اسماعيل باشا محمد — لا بأس من تشكيل اللجنة بالصورة التى
أوضحها حضرة محمود بك حسين ويكون من ضمن أعضائها حضرته (محمود
بك حسين) وحضرة طلبه بك سمودى .

(استحسن عام) .

حضرة مصطفى بك منصور — إن محكمة أصوان الجزئية مخول لها
الحكم في الحقوق المدنية والتجارية والنازعات في الملكية لغاية مائة جنيه أسوة
بباقي المحاكم الجزئية .

ويوجد بنفس أصوان محكمة مخصوصة للحكم بصفة استئنافية فيما يرفع
إليها من أحكام المحاكم الجزئية الجائز استئنافها قانوناً . وبذلك يكون الحكم
الابتدائى والانهائى في نفس أصوان .

أما إذا ترتب على الحكم الانهائى لزوم نزع ملكية فيجب على الطالب
أن يرفع دعوى نزع الملكية إلى محكمة قنا الأهلية وهذا من الصعوبة على
الطالب بمكان .

وذلك لأن دائرة اختصاص محكمة أصوان تشمل جميع مراكز مديرية
الحدود التى تبتدى من حلفا وتنتهى ببلد تسمى السباعية والمسافة ما بين حلفا
وأصوان هي نحو المائتى ميل ومن أصوان إلى السباعية نحو الثمانين ميلا ومن
هذه إلى مركز محكمة قنا نحو المائة وعشرين ميلا وحيث يجب على طالب نزع
الملكية إذا كان من حلفا أن يسافر نحو الأربعمئة ميل .

وحيث إن ما في ذلك من المشقة لا ينحى على أحد خصوصاً إذا كان نزع
الملكية مترتباً على مبالغ قليلة لا تتحمل مشقة السفر وتكبد المصاريف .

تليت وهذه صورتها :

حاصل لنا عيا يمنعنا عن الحضور إلى المجلس يوم تاريخه فأرجو سعادتكم قبول العذر أقدم .

سعادة أباطه باشا — حيث إن الشهر انتهى ولم تأت للمجلس أشغال جديده فاطلب فض جلساته وصرفه لنهاية شهر نوفمبر المقبل حسب المعتاد .
(استحسن عام) .

ثم إن سعادة الوكيل ختم الجلسة بقوله (ختمت الجلسة) والساعة الخامسة .

(عمر لطفى)	(حسين يسرى)	نمرة ١٣
إمضاء	إمضاء	

وحيث إن رفع دعوى نزع الملكية هو بناء على حكم انتهائى فى يد الطالب فيكون تكبد تلك المشاق والمصاريف بغير فائدة تذكر .

وحيث إن الحكومة ساعية على الدوام فيما يسهل على الأهالى الحصول على حقوقهم فرأى مع موافقة الهيئة أن يكتب للحكومة باستصدار أمر عال يعصى بتحويل محكمتى أصوان حق سماع الدعوى والحكم بنزع الملكية بقدر اللبالغ المخول لها الحكم فيها التى غايتها مائة جنيه .

(استحسن عام ما عدا سعادة صفوت باشا)

سعادة الوكيل — وردت تذكرة من سعادة ابراهيم آدم باشا بالاعتذار عن الحضور لجلسة هذا اليوم فلتتل .

مَجْلِسُ شُورَى الْقَوَانِينِ

محضر جلسة يوم الاثنين ٥ جمادى الثانية سنة ١٣١٢ (٣ ديسمبر سنة ١٨٩٤)

من ميزانية الحكومة سنة ١٨٩٥ القابلة كما تصدق عليها من مجلس النظار
المرجو توزيع هذه النسخ على حضرات أعضاء مجلس شورى القوانين والإفادة
عما يرامى للمجلس من الملاحظات بخصوصها وفقاً لما هو مدون بالقانون
المذكور وإذا لزم للمجلس بعض الإيضاحات بما يستوجب حضورنا فلا بأس
من تعريفنا عن الميعاد للحضور في الوقت اللازم

بيان الموازين المرسلة

عدد	
٤٠	موازين إجمالية عن إيرادات ومصروفات سنة ١٨٩٥ مع المذكرة المرفوعة من اللجنة المالية لمجلس النظار .
٤٠	موازين مفردات الإيرادات .
٤٠	موازين مفردات المصروفات

حضرة محمود بك حسين — حيث إنه من الضروري المسارعة في نظر
للإزانية وإعطاء الملاحظات اللازمة عنها لرفع للحكومة قبل يوم ٢٥ ديسمبر
فمن رأى تأجيل انعقاد اللجنة التي تشكلت لتعديل اللائحة الداخلية للمجلس
وتشكيل لجنة لفحص الإزانية وتقديم تقريرها بما تراه للهيئة .

(استحسان)

سعادة سليمان أباطه باشا — رأى أن اللجنة التي تشكل لنظر الإزانية تكون
من سعادة إسماعيل باشا محمد ومن حضرات أحمد بك الصوفاني ومحمود بك
حسين وأحمد بك أبو الفتوح وطلبة بك سعودى وإبراهيم بك الغمراوى

فتحت الجلسة في الساعة الرابعة عريية تحت رئاسة سعادة عمر لطفي
باشا رئيس المجلس وحضور ٢١ من حضرات الأعضاء .

تلى آخر محضر للانعقاد السابق وتصدق عليه .

تلى الأمر العالى الصادر بتاريخ أول جمادى الثانية سنة ١٣١٢ (٢٩
نوفمبر سنة ١٨٩٤) نمرة ٨ سارة بتعيين سعادة الرئيس وهذه صورته :

بناء على ما هو محقق لدينا في سعادتكم من الأهلية والبراية وما أنتم
متصفون به من الإخلاص والاستقامة وكون رئاسة مجلس شورى القوانين
لها من الأهمية ما يستوجب العناية والاعتبار قد وجهنا لمهتكم رئاسة
المجلس المشار إليه والجمعية العمومية تكون تحت رياستكم أيضاً حسب
المادة (٤٣) من القانون النظامى المصرى وأصدرنا أمرنا هذا لسعادتكم
للمعاملة والقيام بما تستلزمه أعباء هذه الأمور بمحسن الروية وكال الرعاية
كما هو مرغوبنا .

سعادة الرئيس — قد ورد للمجلس مكتوبة من نظارة المالية مؤرخة
أول ديسمبر سنة ١٨٩٤ نمرة ٢٤ ومعها أربعون نسخة من موازين إيرادات
ومصروفات الحكومة سنة ١٨٩٥ بالأجبال والمفردات وقد توزعت نسخها
على حضراتكم فلتتل الأفادة وتؤخذ آراء ورغبات الهيئة في ذلك .

تليت الإفادة وهذه صورتها :

إنه طبقاً لما تقتضيه المادة الثانية والعشرون من القانون الأساسى الصادر
في أول مايو سنة ١٨٨٣ مرسل لسعادتكم برفق هذا النسخ للهيئة أعلاه

تنتهى الأشغال بعد ثلاثة أيام منه .

وتقرر أن الجلسة التالية يحددها سعادة الرئيس .

ثم إن سعادة الرئيس ختم الجلسة بقوله (ختمت الجلسة) والساعة الخامسة عريية .

(عمر لطفى)

(حسين يسرى)

إمضاء

إمضاء

نمرة ١٤

طيه الأمر الكريم وإفادة من المالية وتلغراف

وحسين بك عابدين وحسن بك مذكور ومصطفى بك خليفة وجاديك مصطفى
ومنا أيضاً .

موافقة عمومية

سعادة الرئيس — ورد تلغراف من سعادة محمد شواربى باشا تاريخه ٣
ديسمبر سنة ١٨٩٤ بالاعتذار عن تخلفه عن المجلس فليتلى .

تلى وهذه صورته :

مَجْلِسُ شُورَى الْقَوَانِينِ

محضر جلسة يوم الأربعاء ٢١ جمادى الثانية سنة ١٣١٢ (١٩ ديسمبر سنة ١٨٩٤)

فتحت الجلسة الساعة الرابعة عرياً تحت رئاسة سعادة عمر لطفى باشا رئيس المجلس وبحضور ٢٢ من حضرات الأعضاء .

تلى محضر الجلسة الماضية وتصدق عليه .

وتقرر بالاتفاق أن المشروعات التي وردت أخيراً لنظرها بالهيئة تؤجل إلى ما بعد نظر التقرير المقدم من اللجنة السابق تشكيلها لفحص الميزانية وتلك المشروعات هي :

أولاً — مشروع أمر عال بتعديل اللواد ٢ و ٣ و ٤ من لائحة الإجراءات الداخلية للمحاكم الأهلية وإلغاء المادة ٢٤ منها .

ثانياً — مشروع أمر عال بتعديل للمادتين ٢٢١ و ٢٢٢ من قانون تحقيق الجنايات .

ثالثاً — مشروع أمر عال بتعديل المادة ٢١ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية .

سعادة الرئيس — إذن يتلى تقرير اللجنة وتؤخذ الآراء عما تراه الهيئة فيه .

تليت مقدمة التقرير وتقرر بالاتفاق للواقعة عليها وهذه صورتها :

(تقرير)

مرفوع من اللجنة التي تشكلت لفحص ميزانية سنة ١٨٩٥ إلى هيئة مجلس شورى القوانين .

إنه بناء على قرار هيئة المجلس الصادر في جلسته المنعقدة في يوم الاثنين ٣ ديسمبر سنة ١٨٩٤ الشامل لتشكيل لجنة من أحد عشر عضواً لفحص ميزانية الحكومة سنة ١٨٩٥ وتقديم التقرير اللازم بما تراه قد اجتمعت اللجنة لهذا الغرض وتوالت جلساتها وقررت ما هو آت :

أولاً — تقديم واجب الشكر من أعضائها لباقي حضرات أعضاء المجلس على انتخابهم لإيام اللجنة ووضعهم في محل ثقهم لهذه المهمة العظيمة .

ثانياً — بما أن هذه الميزانية تحتاج إلى بحث وتدقيق وكشف غوامض مما لا يسهل الوقت المحدد لنظرها لإبراز جميع ما فيها إلى حيز الوجود فقد اكتفت اللجنة بإبداء آرائها ورغباتها فيها بحسب ما وصل إليه إمكانها حسب ما سيأتى بيانه والله هو الموفق إلى ما فيه الصالح العام .

ثالثاً — رأت اللجنة أن الأمة لم تزل على ما هي عليه من الفقر وسوء الحال والتقهقر الظاهر ولو كانت متصفة بتقيض ذلك لما اضمحل حالها وساء مصيرها عند ما فاجأها سنة ١٨٩٤ الحاضرة بتنازل الأسعار ونقص الحاصلات وأما ما حصل من التخفيف أو التأجيل لم يأت بفائدة تبرىء علة ولا تشفى من غله .

ومعظم الأسباب التي نشأ عنها ما ذكر هو وفرة الضرائب التي كان وضعها في وقت مساعد على أدائها إذ أن أثمان الحاصلات كانت أضعاف الأضعاف بالنسبة للأثمان الآن واستمرت الضرائب على معظم حالتها ولم يراع فيها ما كان يناسب كل وقت بحسبه هذا ولم يظهر للجنة أن الحكومة وقت بوعدها السابق ونظرت لهذه المسألة بما تستحقه من العناية والالتفات مع أنه كان الواجب عليها بكل سرعة استعمال كل طريقة تؤدي لدفع المصائب المترادفة على الأهالي لأن حصول التأتى من عام إلى عام ومن وقت إلى آخر أوجب كشف حالتهم وسوء مصيرهم .

فالذا استدامت تلك الحال على ما هي عليه لا يكون لها نتيجة سوى السير السريع في طريق لا تحمد عقباه ويكون مآلها العدم .

للمصاريف السرية المدرجة للمجلس المشار إليه وتقرر البتلين ضمن ما يجب اقتصاده .

حضرة عوض بك سعد الله — أنا لا أوافق على ذلك .

حضرة طلبه بك معودي — رأي أن يقتصد من مجلس النظر نصف المصاريف السرية لا كلها لأنه مصلحة قاعة بذاتها ولها عمال ويلزم لها شيء من ذلك .

حضرة جاد بك مصطفى — مجلس النظر مركب من النظر وكل ناظر تلزم نظارته مصاريف سرية موجود بميزانيته قدر من المصاريف السرية فيكتفي الحال بما لدى كل ناظر من هذا النوع .

تقرر من عموم الأعضاء الموافقة على تقرير اللجنة ماعدا حضرة عوض بك

سعد الله وحضرة طلبه بك معودي .

تلى ما يتعلق بنظارة المالية وتقرر بالاتفاق ماعدا حضرة عوض بك سعد الله الموافقة على مآرائه اللجنة وهذه صورته :

نظارة المالية

قد زاد في مربوطها سنة ١٨٩٥ عن سنة ١٨٩٤ ٤٩٤ جنيهًا وقد استعملت النظارة هو ومبلغ ٢٤٧١ جنيهًا قيمة وفورات من ربط سنة ١٨٩٤ في ضايم وتجديد وظائف وزيادة بالمصاريف واللجنة لا توافق إلا على استعمال مبالغ الوظائف التي بخلت من العمال في تعيين عمال من نوعهم أما ما هو مقصود استعماله في وظائف ليست من نوع المتوفر منها تلك المبالغ أو في مصروفات أخرى فلا تقرر عليه اللجنة سواء كان من أصل الربط أو زائداً عنه .

وبين المبالغ الموزعة وما توافق اللجنة على استعمال منها بالكيفية المذكورة هو كالآتي :

جنيه
٢٩٦٥ أصله

تنزيل وهو قيمة الوقورات التي توافق اللجنة على استعمالها في تعيين موظفين من نوعها متى كان لهم لزوم .

٢٩٦٥

رابعا — إن اللجنة كانت تود الوقوف على قسم الثبات في عدم الدخول في مفردات ميزانية سنة ١٨٩٥ لو كانت الحكومة ساعدت في تنفيذ ما تراهى للهيئة في العام الماضي ولكن عدم ظهور تأثير هذه الرغبات قد أوجب اللجنة أن تتكلم في هذه الملة الوجيزة على بعض ما بدا لها بقدر الإمكان وتتمشيم أن الحكومة تصفى لدائها هذه المرة وتجب دعاءها بتخفيف مصائب الأهالي وتبرهن على أنها وجهت الالتفات لنداء المجلس الذي لم يخرج عن كونه مساعداً ومعيناً لها على تبيان أوجه التقدم والنجاح بطريقة عامة تعود على جميع الأهالي وتنطق ألسنتهم جميعاً بالشكر لها إذ أن التخفيف مع التوزيع يؤديان إلي نوال كل فرد نصيبه بحسب حالته .

خامساً — إن الهيئة كانت قررت في العام الماضي .

أولاً — وجوب تشكيل لجان للبحث في الحالة التي عليها مستخدمو كل مصلحة ومعرفة اللازم لها من العمال .

ثانياً — تقليل استعمال اللغات الأجنبية من المصالح الأميرية وفروعها لتكون تلك المصالح سائرة بلسان البلد العربي ليقصد من ذلك مبالغ جسيم .

ثالثاً — تخفيض مبالغ المصروفات السرية والنثرية وغير المنظورة بالكيفية التي بينها .

رابعا — الاقتصاد من نظارة الحرية وغيرها مما رأت أن الصرف فيه أكثر من اللائق واللازم .

وكل ذلك مع باقى ما ينته في السنة الماضية ما هو الا بقصد الحصول على مبالغ تخفف بها ويلات الأهالي التي استمر سريانها وأنت بسوء النتيجة في هذا العام ومن ثم تصر اللجنة على قرار الهيئة المشار اليه وتبدى ماعن لها من الملاحظات على ميزانية سنة ٩٥ رافعة أكف الضراعة إلى الله بأن يوفقها إلي ما فيه المنفعة للبلاد وأهلها .

تلى ما يتعلق بميزانية مجلس النظر وهذه صورته :

القول في ملاحظات اللجنة على نظارات ومصالح الحكومة

مجلس النظر

قد وجد في ميزانيته مبلغ ١٠٥ جنيهات زائداً في ربط سنة ٩٥ عن سنة ٩٤ وموزعا هو ٦٢٤ جنيهًا موزعا من ربط سنة ٩٤ في وظائف ونحوها واللجنة لا توافق على الزيادة في الربط البالغ قدرها ١٠٥ جنيهات ولا على

٢٩٦٥ ماقبله

تنزيل

جنيه

٤٣٢ متوفر من اثنين مستخدمين درجة أولى بالسكرتارية .

٣٦٠ من رئيس قلم بالحسابات .

١٧٤ من اثنين مستخدمين بالأموال غير المقررة درجة ثالثة
واحد ودرجة رابعة واحد .

٩٧٢	٦	من فراشين
١٩٩٣		

٨٣٠٧٠ قيمة مخصصات قلم القضايا .

١٠٣٠٠

أما إضافة قلم القضايا على اللازم اقتصاده هو للأسباب الآتية :

أولاً — إن هذا القلم يجب إلغاؤه وإحالة القضايا التي من اختصاصه على النيابة في المحاكم لرفعها والرافعة فيها أمام جهات الاختصاص كما هو الجاري في البلاد المتمدة .

ثانياً — إنه مع الاجراء كما ذكر يشغل رجال النيابة في القضايا المدنية والتجارية لأن بهم الكفاية للمعملين المذكورين .

ثالثاً — إن الاستشارة ونحوها وما يلزم من القلم لمصالح الحكومة يحال على قلم قضايا الحقانية الذي تقرر اللجنة على بقاءه .

تلى ما يتعلق بنظارة المعارف وتقرر بالاتفاق العام الموافقة على ما وأنه اللجنة وهذه صورته :

نظارة المعارف

من البديهي أن تقدم الأمم وترقيها إلى أوج السعادة وتمتع أهلها برغد العيش أمر موقوف على نشر المعارف بين أفرادها .

وذلك مادعا جميع الأمم التي ارتقت إلى المعالي لأن جعلت التعليم من بداية أمرها إجبارياً فبلغت الدرجات العالية والرفاهية وصار يندر في أهلها من لا يحسن القراءة والكتابة في الذكور أو الإناث ومصر لما توسد أمرها للرجل الكبير الذي قام بالأعمال الجليلة وسعى بأهل بلاده إلى طرق السعادة وهو ساكن الجنان محمد على باشا قد جعل من أهم أعماله نشر المعارف وبث روح المدنية في أفراد الأمة وتبعه في ذلك من خلفه من الخديويين حتى إنه في أواخر مدة الخديوي الأسبق كانت توجد الآلاف من الطلبة يتربون على نفقة الحكومة في مدارس شتى كان يوجد منها خلاف المدارس الحربية والملكية والمكاتب الأهلية مدارس أخرى كثيرة كالخطرية وأطفال العسكرية . حتى كاد لا يخلو أحد الأليات من وجود مدرسة فيه واستمر الحال كذلك مدة من حكم ساكن اللجنة الخديوي السابق .

وقد تخرج من تلك المدارس عدد ليس بالقليل من أبناء البلاد وهم الآن غرة في جبين مصالح الحكومة تفتخر بهم البلاد ولا ترتاب إذا قلنا إنه لو أحسن اختيار العمال منهم للوظائف الكبيرة أو المتوسطة التي في أيدي الأجانب لوجد القدر الكافي لها ولوسرت نظارة المعارف في تحسين حالة التعليم وتعميمه متخذة ما كانت عليه حالة المدارس في المدة التي ذكرناها آخراً أساساً لها وزادت عليه مستمنة في ترتيب طرق التعليم بما هو جار من التقدم في كل يوم بالممالك المتمدينة لأنت بفوائد دجلة للبلاد تستحق عليها الشكر وزيادة المنونية .

ولكن مع الأسف قد تحقق لنا أن نشر التعليم قد تقهقر تقهقراً كلياً عما كان عليه قبل ذلك وبحسن بنا أن نقول بأن القاضين على زمام نظارة المعارف وإدارتها قد سعوا بكل اجتهاد إلى طرق تقليل التعليم وسد أبوابه بكل حيلة في وجوه الأمة ولولا النذر القليل القادر على أداء المصروفات لما وجد في المدارس من التلامذة بقدر عدد المعلمين والموظفين كما هو الآن في مدرسة الهندسخانة وغيرها من المدارس التي انحطت كدرمة الطب .

وباليت النظارة كانت تقبل كل من يأتيها متعبداً بدفع المصاريف بل إنها سدت هذا الباب أيضاً في كثير من الأحوال والجهات ولاجل بيان تقهقر نشر المعارف وانحطاطها تضع الجدول الآتي الشامل لربط ميزانية نظارة المعارف وما فرض منه للماهيات والمصروفات ونحوه وتشكلم عليه .

سنة	رابط للبرانية	ماهيات خاصة	مصرفات	من المصروفات لأغذية وملبس التلاميذ	إيرادات	عدد المستفيدين
سنة	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	
٨٣	٩٩٥٤٩	٦٣٠٨٤	٣٦٤٦٥	١٨٨٦٠	٣٩٠٦	٦٥٠
٨٤	٩٩٩٧٧	٧٣١٠٧	٢٦٨٧٠	١٨٤٠٩	٤٧٨٤	٦٧٥
٨٥	٨٤٦٨٩	٥٨١٧٣	٢٦٥١٦	٩٤٣٩	٥٠٠٠	٦٥٨
٨٦	٦٨٤٩٢	٤٧٩٦٧	٢٠٥٢٥	٠٦٨٥٨	٦٠٠٠	٤٤٣
٨٧	٦٨٤٥٢	٤٨١٣٩	٢٠٣١٣	٩٤٧٠	٧٣٦٢	٤٢٤
٨٨	٧٠٩٦٩	٤٩٠٩٧	٢١٨٧٢		٥٦٥٦	٤٠٨
٨٩	٦٩٨٤٦	٤٧٦٥٨	٢٢١٨٨		٦٥٠٠	٤٤١
٩٠	٨٠٣٣٧	٥٤١٥٧	٢٦١٨٠		٨١٤٠	٥٠٨
٩١	٨٨٤٧٨	٦٠٤٢٨	٢٨٠٥٠		١٠٣٠٠	٥١٦
٩٢	٩٠٨٤٩	٦١٥٢٧	٢٩٣٢٢		١٤٧٥٠	٥٨٣
٩٣	٩٢٥٤٤	٦٥٣٨٦	٢٧١٥٨		١٦٤٥٠	٥٩٧
٩٤	١٠٤٢٨٩	٧١٩٣١	٣٢٣٥٨		١٦٤٥٠	٦٥٨
٩٥	١٠٥٠٠٠	٨٣٠٤٢	٢١٩٥٨		٥٥٠٠	٧٢٦

القطر فالجواب عن هذا السؤال هو أن النظارة مقابل تلك الملاوات الجسيمة قد انقصت عدد التلامذة المجانيين الذين كانوا في سنة ١٨٨٣ (١٨٧٨) تليذاً فجعلته في سنة ١٨٩٢ (٣٨٨) وفي سنة ١٨٩٣ (٤٢٠) وفي سنة ١٨٩٤ (٤٥١) .

أليس هذا دليلاً كافياً على التقهقر الكلى وأليس حذف مدارس السنبلوين وبلبيس والإبراهيمية من ميزانية سنة ١٨٩٥ دليلاً آخر على ذلك .

وأليس أن سنة ١٨٨٣ كانت النظارة تنفق على (١٧ مدرسة بها من التلامذة الداخلية المجانيين (١٨٧٨) مع أن ميزانيتها كانت لا تبلغ المائة ألف جنيه وفي سنة ١٨٩٤ تنفق على (٤٥١) تليذاً مع أن ميزانيتها قد زادت فوق ذلك مبلغاً جسيماً وفي سنة ١٨٩٥ تحذف بعض المدارس مع ما نالته من الملاوة الجسيمة على الميزانية حتى بلغت ١١٧٠٠٠ جنيه وهذا دليل ثالث .

وحينئذ فلا شك أن تلك التعاسة توجب الأسف على أموال الأهالي التي تولتها أيدى الإسراف والتبذير .

ومع ما سلف جميعه نجد أن معظم المبالغ المقررة بالميزانية لهذه النظارة جار إعطاؤه للموظفين حتى صار بالنظارة وفروعها عدد يأخذ الرواتب الفادحة من دون نظر للأعمال اللازمة ثم إنه مع تنقيص عدد المدارس نجد الملاوات على ماهيات الموظفين يزداد سنة بعد سنة كأن ما يزداد على الميزانية ما جعل إلا لهم من ذا الذي لا يأخذ الأسف بمجامع فؤاده متى نظر لحالة المعارف الآن وتأخرها واتضح له من الجدول المدرج في صحيفة (٢٤) من ترجمة الكتاب الذي وضعه وكيل المعارف وطبعه في سنة ١٨٩٤ الحاضرة وسماه بالقول التام وتبين له أن ميزانية المعارف تفتت في سنة ١٨٧٨ بمبلغ ٣٥٠٤٠ جنيه أي ثلث المخصص الآن وكان يترتب منها عدد ٦٨٥ تليذاً مجاناً ويرى في نفس الصحيفة أن ميزانية سنة ١٨٧٩ التالية لسنة ٨٧٨ المذكورة زيد عليها نحو ٦٠٠٠ جنيه فبلغ فيها عدد التلامذة المجانيين (١٣٩٦) تليذاً وفي سنة ٨٨٠ زادت الميزانية نحو ١٤٠٠٠ جنيه فبلغ التلامذة المجانيون عدد ٢٠٠٠ تليذاً وقد استمر الحال في الزيادة كلما زادت الميزانية . أما السنوات الأخيرة فكان الحال بالعكس أي كلما زادت الميزانية كلما نقص عدد التلامذة ولذلك قالت هيئة المجلس عند نظير الميزانية في العام الماضي ما هو آت :

وأما تعميم التعليم فالغاية منه نشر المعارف في أنحاء البلاد جميعها حتى تكشف الأمية الغالبة الآن على الناس ويتسع نطاق المعلومات وتذهب الجهالة التي هي أم الأسباب في كل ما ألم ويلم بهذه البلاد وإذا تأملنا فيما تنفقه الحكومة المصرية الآن على معارفها ونتيجة هذا التعليم الحاصل في مدارسها الآن وقرارناه بما هو عند الأمم الأخرى حتى التي هي أقل ثروة وأضيق

فمن هذا الجدول يتبين أن ميزانية المعارف كانت في ١٨٨٣ مقدرة بمبلغ ٩٩٥٤٩ جنيهها كان يصرف منها للأكل وملبس الطلبة ١٨٨٦٠ جنيهها ولم تكن تتحصل على مصروفات من التلامذة الخارجية والداخلية إلا على ٣٩٠٦ جنيهات ولو اعتبرنا أن هذا المبلغ كان تحصيله جارياً يتأمله من التلامذة الداخلية فما كان يكفي إلا لنحو الستين أو السبعين تليذاً مع أن المدارس الأميرية الملكية كان بها في ١٨٨٣ من التلامذة المجانيين (١٨٧٨) تليذاً .

ومع كون ميزانية سنة ١٨٨٤ التالية للسنة المذكورة كان مربوطها زيادة عن السنة التي قبلها والمبلغ المقدّر لأغذية وملبس التلامذة هو نحو ما كان مقدراً في السنة التي قبلها فقد قل التلامذة المجانيين في هذه السنة زيادة عن الخمسة لأنه كان الموجود بها من نوع التلامذة المجانيين ١٣٢٩ تليذاً .

وفي سنة ٨٥ قد نقص مربوط الميزانية وتقدر بمبلغ ٨٤٦٨١ جنيهها ولكن من أين أخذ هذا النقص فبالأمل إلى الجدول الذي وضع آنفاً يظهر أنه صار تنزيل المبلغ المقدّر لأغذية وملبس التلامذة ١٨٤٠٩ جنيهات إلى ٩٤٣٩ جنيهاً أي نحو النصف ومن ذلك ومن الأرقام التي وضعت في الجدول لسنة ١٨٨٦ يتبين أن كل مصيبة تلحق الميزانية يكون معظمها على رأس التلامذة وهذا فضلاً عما يظهر من مفردات ميزانية سنة ١٨٨٥ من النقص في المبالغ المقدرة للتعليم الابتدائي الذي هو الأهم والزيادة في المدارس العالية .

وغير ذلك فإنه في سنة ١٨٨٦ حذفت مصروفات مدرستي المنصورة والاسكندرية وجعلت تلامذتهما خارجية وحذفت مدارس شبين والرقازيق ودمهور والحيزة وقلوب وطوخ ونحو نصف مصروفات مدرسة المتديان .

ومن التأمل لباقي الجدول يتضح أن نظارة المعارف أبطلت وضع قيمة أغذية وملبس التلامذة على انفرادها في الميزانية لأجل التعمية ويتضح أن ميزانيتها أخذت في الزيادة إلى أن بلغت في سنة ١٨٩٢ ٩٠٨٤٩ جنيهاً وفي سنة ٨٩٣ ٩٢٥٤٤ جنيهاً وفي سنة ١٨٩٤ ١٠٢٢٨٩ جنيهاً وفي سنة ١٨٩٥ ١٠٥٠٠٠ جنيه ويتضح أن المصروفات الجارية أداؤها من طرف التلامذة بعد أن كانت في سنة ١٨٨٣ أقل من ٤٠٠٠ جنيه قد بلغت في سنة ١٨٩٤ ١٦٤٥٠ جنيهها .

أما تقدير المصروفات التي تؤديها التلامذة سنة ١٨٩٥ بمبلغ ٥٥٠٠ جنيه في ميزانية الإيرادات فقد علم أن المالية قد تجاوزت للمعارف عن نحو ١٢٠٠٠ جنيه مما يتحصل من التلامذة وكانت المالية تأخذ جميع المصروفات المذكورة بصفة إيرادات فلو أضفنا هذا المبلغ على ما تقدر من مالية الحكومة لميزانية المعارف لكان مجموع ميزانيتها نحو ١١٧٠٠٠ جنيه

ماذا فعلت نظارة المعارف بهذه المبالغ الطائلة التي تأخذها من عموم أهالي

تلى ماقررت اللجنة في شأن نظارة الداخلية وهذه صورته:

نظارة الداخلية

قد قررت الهيئة في العام الماضي في شأن هذه النظارة ما هوآت :
أولاً — إلغاء إدارة السجون وإحالة أعمالها على المديرين والمحافظين وجعل التفتيش عليها من اختصاصات أقلام النيابة لما في ذلك من اقتصاد
مخصصات الإدارة وانتظام السجون ولم تنجر الحكومة ما طلبته الهيئة مع إن هذه الإدارة ليست بشيء يذكر في جانب مصلحة البوليس التي أحالتها على المديرين والمحافظين عند ما تحقق لها أن هذه الأحالة أضحت من بقاء البوليس تحت سلطة إدارة مستقلة . ومن ثم تقرر اللجنة بضرورة الإجراء فيما يختص بالسجون كما حصل في البوليس

ثانياً — قد رأت اللجنة أن إلغاء تفتيش البوليس وإحالاته على المديرين كان من اللازم أن يترتب عليه حصول وفورات مهمة بحيث لا يكون ما يصرف على النفر في السنة بما يتبعه من رواتب الضباط وباقي المصروفات أزيد من ٢٧ جنيتها ومع ذلك فإنه قد تبين أن مربوط هذه المصلحة قد زاد في سنة ١٨٩٥ عن سنة ١٨٩٤

فلذلك قررت اللجنة توفير الزائد في مربوطه وتخفيض هذا مربوط ليكون ما يصرف باعتبار النفر ٢٧ جنيتها في السنة بما يتبعه مما ذكر

ثالثاً — قد وعدت الحكومة بأنها تنظر في اللازم توفيره من مربوط مصلحة إنشاء تجارة الرقيق ولدى الاطلاع على الميزانية تبين أن مربوط هذه المصلحة باق على حاله وفضلاً عن ذلك فإنه حصل توفير ٢٠٠ جنيتها من المصروفات وجرى تمليته على ماهية مدير المصلحة الأمر الذي لا توافق عليه اللجنة وترى أنه إما أن يصير إحالة أعمال المصلحة المذكورة على المحافظين والمديرين كنص المعاهدة الخاصة بمنع تجارة الرقيق أو أنه يقتصد منها مبلغ كلي يستعمل فيما هو الأهم :

أما بيان المبالغ اللازم اقتصادها من نظارة الداخلية بما فيها مربوط قلم قضاياها الذي رأت اللجنة فيه ما رآه في قلم قضايا المالية فهي :

٢٥٨٣ جنيتها أصله جميعه مبالغ متوفرة في سنة ١٨٩٥ عن ربط ميزانية سنة ١٨٩٤ وحصل توزيعها مع مبلغ زيد على ربط الميزانية في أبواب لا تقرر اللجنة على معظمها لأن هذا المبلغ لم يكن موجوداً في سنة ١٨٩٤ وبيان التوزيع والمتوفر بكتشف طيه .

تنزيل عما رأت اللجنة الموافقة عليه موقتا لحين تشكيل اللجان المتقدم

حالا من الأمة المصرية لوجدنا الحالة التي هي عليها الآن بعيدة عن السكال غير حسنة على كل حال .

وترى أن من الأمور الرئيسة في ذلك أن تشكل لجنة من عقلاء البلاد وأهل المعارف والرأى فيها يرجع إليها في أمر تعليم الأمة وتربيتها وتنمية الملكات الفاضلة والاحساسات الشريفة فيها ولا يوكل ذلك إلى رأى الأفراد فان مستقبل الأمة وسعادتها أو شقاءها بحسب ما يودع في نفوس شبابها . والخطأ في التعليم يفسد أمة بأسرها .

ويكون من أول أعمال هذه اللجنة سن قانون ثابت لسير التعليم وتبين وجوهه يصدق عليه من مجلس شورى القوانين ويكون قانوناً أساسياً من قوانين الحكومة فيمتنع بذلك ما هو جار من التغير والتبديل في نظام التعليم كلما تبدل الرؤساء .

ما سلف ذكره هو ما أقرت عليه هيئة المجلس عند نظر الميزانية في السنة الماضية وقد صدفت في قولها إذ أنه تحقق للعيان أن تقدم التعليم أو تأخره حاصل بالتبعية لتغير الرؤساء والأمر ظاهر مما حصل في السنة الماضية وما وقع في هذه السنة فإن نظارة المعارف في السنة الماضية فتحت صدراً رحيماً للأهالى بعث فيهم روح الأمل فظهرت فيه نهضتهم العلمية وقاموا مكتسبين في عدة جهات لجمع المال وبناء محلات التعليم تلقاء تمهد النظارة لهم بإدارة عدة مدارس أميرية في تلك المحلات على نفقتها .

أما في هذه السنة فقد سدت في وجوههم الأبواب ونكثت بتمهدياتها ولو كانت نشكت اللجنة التي أشارت إليها الهيئة ما كان أفضى الحال إلى ذلك وضياح الأموال هدرها .

فلذلك تصر اللجنة على ماقررت هيئة المجلس في العام الماضي وتطلب من الحكومة .

أولاً — عدم إعطاء أى علاوة لأرباب الوظائف الكبيرة .

ثانياً — عدم زيادة عدد الموظفين بعمومها وفروعها الحالية .

ثالثاً — إعادة المدارس التي ألغيت .

رابعاً — إرجاع المدارس التي صار تنزيل درجتها إلى درجتها الأولى .

خامساً — وهو الأهم تطلب بكل إلحاح اقتلاع جذور أسباب كل ذلك الانحطاط من نظارة المعارف والمبادرة بتشكيل اللجنة المصوص عنها بقرار الهيئة في السنة الماضية لتسرع في سن القانون المشار إليه بذلك التقرير فإنه كلما تأخر الإجراء كما ذكر كلما تقهقرت التربة وضاعت الأموال هدرها وزادت الجبهة وساء المصير .

٢٥٨٣ ما قبله

ذكرها لاستعماله بدل ما كان من نوعه في سنة ١٨٩٤ وتوفر
١٠٨ جنيهات متوفر من حكيم درجة ثالثة يوليس اسكندرية .

١٢٩٦ من مفتشين درجة رابعة ^{٥٥}/_{٢١} بصحة الأقاليم والمحافظات .

٢٠ من مصاريف الدفن بالاستباليات .

١٤٢٤

١١٥٩ وهو ما رأت اللجنة توفيره من مصالح الصحة .
قسم الضبط حصل فيه كما حصل في مصلحة الصحة وقد رأت اللجنة
فيه نحو مائتة في المصلحة المذكورة .

جنيه جميعه متوفر في سنة ١٨٩٥ عن ربط سنة ١٨٩٤
وحصل توزيعه مع ما زيد عليه في أبواب لا تقر اللجنة على
معظمها لأنها لم تكن موجودة في سنة ١٨٩٤ وبيان التوزيع
والتوفر بكشف طيه .

٧٧٠٨ في سنة ٩٤ وبيان التوزيع والموفر بالكشف طيه
تنزيل ترى اللجنة التصريح به من ذلك موقتا .

٨٦٤ طلبات انتقاة الجيزة .

٢٥٨ زيادة أربعة عمال مكيين يوليس اسكندرية

١١٢٢ باقى

٦٥٨٦

ضم مقتضى توفيره أيضا وهو الزائد في الربط عن ٢٧ جنيتها
لكل نفر في السنة بما يتبعه من مرتبات الضباط ونحوها .
٣٣٣٦٨ جنيه أصل المقتضى توفيره .

٣٣٣٦٧ ٢٦٧٨٢ ٦٥٨٦ باقى تنزيل قيمة ما توفر اعلاه من ربط
سنة ١٨٩٤

مصلحة السجون قد حصل فيها مثل ما حصل في المصلحتين السابقتين
ورأى اللجنة فيها هو رأيها فيهما موقتا لحين إلغاء إدارتها وإحالتها
على المحافظين والمديرين .

١٦٥٩ جنيه جميعه متوفر في سنة ٩٥ عن سنة ٩٤ وموزع هو
وما زيد عليه

٩٠٠ تنزيل رأت اللجنة الموافقة عليه موقتا ليعين عدد ٥
مأمورى سجون بدل عدد ٥ محافظين متوفرين
٧٥٩ باقى
٣٥٢٨٦

٣٥١٨٦ ما قبله

جنيه
٢٠٠ جميعه متوفر في سنة ١٨٩٥ عن سنة ١٨٩٤ من مصروفات مصالحة
منع تجارة الرقيق وموضوع في ميزانية سنة ١٨٩٥ علاوة على
ماهى مدير المصلحة

٣٠٠ متوفر من الدفترخانة المصرية في سنة ١٨٩٥ عن سنة ١٨٩٤ ومضاف
منه في سنة ١٨٩٥ ٣٩ جنيهات المصاريف السائرة التي لم توافق

عليه اللجنة

٣٥٧٨٦

٢٩٥٢ عما ترى اللجنة استبعاده من مبلغ ٥٩٠٥ جنيتها المخصص
للمصاريف السرية للنظارة وقسم الضبط ومصالحة
منع تجارة الرقيق .

٤٢٣٤ مرتب قلم قضايا بالداخلية .

٤٢٩٧٢

سعادة شواربي باشا — من رأيي إبقاء مصلحة السجون على حالتها
التي هي عليها الآن لأنها سائرة في التقدم من بناء محلات وغيره وإصلاح
حالة السجونين بكيفية أحسن مما كانت عليه أولا فإذا تحسن لدى الهيئة
بقاؤها على حالتها الآن وتوفير جانب من مربوطها فلتقرر ذلك ويكون
هو الأفضل .

حضرة أحمد بك أباطه — أوافق على رأى سعادة شواربي باشا من
جهة بقاء هذه المصلحة على حالتها وألا يقتصد من المخصص لها شيء .

حضرة محمد بك الفقى — أوافق على رأى سعادة شواربي باشا وأرى
وجوب اقتصاد ستة آلاف جنيه من المخصص للمصلحة المذكورة .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أخذت وتقرر بالأغلبية المطلقة الموافقة على ما وضعت اللجنة .

تلى ما قرره اللجنة في خصوص نظارة الحقانية وتقرر بالاتفاق ماعدا
حضرة عوض بك سعد الله الموافقة على ما قرره اللجنة وهذه صورته :

﴿ نظارة الحقانية ﴾

هذه النظارة قد زاد على مربوطها في سنة ١٨٩٥ عن سنة ١٨٩٤
مبلغ كلى وقد وزعته هو والمبلغ المتوفر في سنة ١٨٩٥ عن ربط سنة ١٨٩٤
على أقلام شتى لم يكن الكثير منها موجوداً في سنة ١٨٩٤ واللجنة لا تقر

٣٧٣٩	أصله
	تنزيل توافق اللجنة عليه .
١٦٠٢	جنيه
٩٦	قاضي عدد ١
٧٨	كتاب ٢
١٢	حجاب وفراشين عدد ١
١٧٨٨	محاكم شرعية
	محاكم البنادر
١٩٥١	

تلى ما قرره اللجنة في شأن نظارة الأشغال وهذه صورته :

نظارة الأشغال العمومية

كانت اللجنة ترغب بالأخص عدم الدخول في فصول وفروع هذه النظارة لأنها الغاية القصوى في سعادة الأهالي والنقطة الوحيدة لثروتها وتحسين أسباب عيشها لولا ما تخللها من الأقسام الدخيلة والأرقام غير الضرورية ولذلك رأت لزوم إبداء ملاحظاتها على ما يأتي :

أولاً - مبلغ ١٥٠٠٠٠٠ جنيه الممدد للخزان هذا المبلغ أعدته الحكومة لعمل إذا لم يكن عقياً فمشكوك في حسن تبيجه .

وإذا سلم وكانت النتيجة حسنة وتجدى نقماً فيبتنا وبين نفقها زمن بعيد وطريق وعر وحوائل حمة .

إذ من المعلوم أن هذا المقصد لا ينال إلا بالقناطير المقنطرة من الذهب والفضة والملايين المدينة .

ثم إنه غير خاف على الحكومة ما آلت إليه حالة الأهالي من توالي النوائب وتراكم الملمات من ثقل الضرائب وتكرار نزول الأسعار سنة عن سنة ونقص المحصولات وتنوع الآفات حتى ضاق الحال وساء المال والله الأمر من قبل ومن بعد .

فهل مع هذه الحالة يترك الفلاح يئن تحت هذا الثقل الجسيم وتضرب الحكومة صفحاً عن فك كربته عاجلاً بتخفيف ضرائب أطيانه وتسييره في طريق لا يعرفه أوله ولا يمتدى لآخره طائفاً فإن ذلك لا يسوغ ولا يقوله أحد .

ولذلك رأت اللجنة طلب العدول عن هذا المقصد وتوفير هذا المبلغ واستعماله في تخفيف الضرائب ليس إلا سيما وأن هذه المسألة من المسائل الواجب عرضها على الجمعية العمومية بمقتضى ما خوله لها القانون الظاهري

على الزائد عن المربوط ولا على استعمال الوفورات إلا حزم منها ليستعمل بذلك الأنواع المتوفرة منها إن كان لازماً .

وقد رأت اللجنة أن من ضمن الأقسام المستجدة بالنظارة قلما بعنوان قلم تحقيق الجنايات وهو منقول من الداخلية إلى الحفانية مع أن الداخلية قد تجدد قلم هذا العنوان في سنة ١٨٩٥ ولم يكن موحوداً في سنة ١٨٩٤ وصار حذفه منها واللجنة لاتوافق على بقاء هذا القلم في نظارة الحفانية إذ لا لزوم لوجوده إكتفاء بقضاة التحقيق وأعضاء النيابة بالمحاكم .

وقد تبين للجنة أيضاً أنه جار تشغيل كتبة ونساخين باليومية والأجرة بالمحاكم الأهلية والمختلطة ويصرف إليهم في السنة ما يزيد على العشرة آلاف جنيه وقد علمت اللجنة أن تشغيل الكثير منهم جار بمقاولة على الصحيفة وهذا فضلاً على أنه يؤدي إلى مصاريف زيادة فانه يجعل أولئك الجارى تشغيلهم غير مسئولين فلذلك ترى اللجنة أن يجرى توظيف عدد يكفي لذلك بصفة ظهورات حتى لا تتكلف الحكومة فيما بعد بصرف معاشات أو مكافآت لهم وما يتبقى من المبالغ المخصصة من التشغيل باليومية يعتبر مقتصداً .

أما بيان المبالغ المتوفرة في سنة ١٨٩٥ عن سنة ١٨٩٤ وما تقر عليه للجنة منها موقفاً حسب ما ذكر آنفاً فهي كالاتي :

٣٧٣٩	أصله وبيانه هو والمستجدات بكشف طيه .
جنيه	
١٥٦	مستخدم درجة ثانية بديوان العموم .
٠٢٤	من الخدمة السائرة .
٠٤٢	من منكرتير مترجم بور سعيد بالنيابة
٠٨٤	مبيض درجة ثالثة .

٣٠٠	من ماهيات محضرين درجة أولى ٢
٤٥٦	» » درجة ثانية ٤
٢٥٢	» » درجة ثالثة ٣
١٢	» » درجة رابعة ٢

٠٧٢	كاتب درجة سادسة
٠٩٦	كتاب درجة سابعة ٢

١٦٠٢ ٣٧٣٩

ولذلك ترى اللجنة أيضاً محافظة على حقوقها عدم التصريح بصرف أى نوع من أنواع المصروفات في هذا الشأن .

ثانياً — ثم لا تزال اللجنة مصرة على ما قرره الهيئة في العام الماضي في خصوص المشتريات والمقاولات .

وعلى هذا تكون المبالغ الممكن اقتصاها من هذه النظارة كالآتي :

جنيه

١٥٠٠٠٠ القيمة المخصصة للخزان .

١٥٠٠ } ضم زيادة في الميزانية ناشئة عن غلط جميعه بمربوط قسم الهندسة سنة ١٨٩٤ وصار التعديل عليه في سنة ١٨٩٥ .

ضم جميعه مبالغ أجرت توفيرها النظارة في سنة ١٨٩٥ عن سنة ١٨٩٤ ثم وزعتها هي ومبالغ أخرى مما زاد في ربط سنة ١٨٩٥ عن سنة ١٨٩٤ على أقلام أخرى واضح بيانها بالكشف طيه ومعظم هذه الأقلام لم يكن لمصالح من نوع التي توفرت منها واللجنة لم تقر على التوزيع الوارد في ميزانية سنة ١٨٩٥ المذكور الذي لم يوجد إلا بوجود هذه التوفيرات الجسيمة .

٩٤٢ } متوفر من مجموع خمسة أقلام توفر بها موظفون من مصلحة الكنس والرش في مربوط قلم المبانى ومصلحة الكنس والرش نقات على قسم الهندسة بمبلغ ١٧٠٠٠ جنيه وكسور .

٧٨٦ ماهيات المهندسين التابعين للمالية والخاصة وغيرهما .

٤٧٤٦ } عما كان واردا في ميزانية سنة ١٨٩٤ قيمة تزع ملكية أراض لزوم الري واستغنى الحال عنه في سنة ١٨٩٥

٢٠٠٠ } قيمة ما كان واردا في ميزانية سنة ١٨٩٤ لمباحث الخزانات واستغنى الحال عنه في سنة ١٨٩٥ .

مبالغ لم تقر اللجنة على توزيعها .

١٥١٥٠٠

٨٤٧٤

٨٤٧٤ ما قبله .

جنيه

١٥١٥٠٠

٢٦٣٢٠ قيمة ما كان واردا في ميزانية سنة ١٨٩٤ على ذمة شركة رى البحرية واستغنى الحالة عنه في سنة ١٨٩٥ .

٤٧١ قيمة ما كان واردا في ميزانية سنة ١٨٩٤ بتفتيش رى القسم الأول لأعمال جديدة واستغنى الحال عنه في سنة ١٨٩٥ .

٢٨٥ قيمة ما كان واردا في ميزانية سنة ١٨٩٤ بتفتيش رى القسم الثانى لأعمال جديدة واستغنى الحال عنه في سنة ١٨٩٥ .

١٨٣١ قيمة ما كان واردا في ميزانية سنة ١٨٩٤ بتفتيش رى القسم الثالث لأعمال جديدة واستغنى الحال عنه في سنة ١٨٩٥ .

٦٠ أجرة تلغرافات كانت واردا في ربط تفتيش رى القسم الثالث سنة ١٨٩٤ واستغنى الحال عنه في سنة ١٨٩٥

٦٥٨ كان واردا في ميزانية سنة ١٨٩٤ للأعمال الجديدة بتفتيش رى القسم الرابع واستغنى الحال عنه في سنة ١٨٩٥

٧٣٠ وفر من الأدوات والعدد في أشغال مدينة القاهرة .

١٥٤٣١ وفرته النظارة في ميزانية سنة ١٨٩٥ من قسم الصيانة والترميم بمدينة القاهرة .

١٥٠٠٠ عن المقتضى توفيره من قلم المدن والمبانى بحسب مآرائه اللجنة الآن

٢٢٠٧٦٠

حضرة مصطفى بين منصور — أوافق على ما قرره اللجنة وأزيد عليه ما هوآت :

إن وضع مبلغ للخزان بميزانية الحكومة يؤخذ من إقرارها عليه وموافقها على عمله مع أن هذا العمل ربما يترتب عليه خراب عمومي للقطر

ولأندى كيف ساع للحكومة أن تضع شيئا في الميزانية لعمل هو من اختصاص الجمعية العمومية النظر فيه بحسب ما خولها إياه القانون النظامى . ولذلك أرى وجوب الاعتراض على الحكومة في هذا الامر وتنبيهها على أن ما أجرت من وضع ذلك المبلغ على ذمة الخزان يعد مرفوضا وإلى أنها لا تقدم مرة أخرى على مثل هذا العمل .

موافقة عمومية .

تلى ما قرره اللجنة نحو الخدمات للتنوعة وتقرر بالاتفاق الموافقة عليه وهذه صورته :

١٠٨٠٥ جنيه أصله عن مجموع الوفورات التي حصلت في سنة ١٨٩٥
عن ربط سنة ١٨٩٤ .

تنزيل عما تصرح به اللجنة مؤقتا بالكيفية الواضحة آنفا .

جنيه	
٢٧٠	قيمة المتوفر من مستخدمين درجة ثانية .
١٦٨	قيمة المتوفر من مستخدمين درجة رابعة .
٦٧٢	قيمة المتوفر من مستخدمين درجة سابعة .
١٨	قيمة المتوفر من خدمة سايره بالحدود . .
١١٢٨	
٩٦٧٧	باقى

ومفردات الأقسام الناشئة عنها تلك الوفورات وكذا الأقسام التي توزعت
فيها ميزانية سنة ١٨٩٥ مينة بالكشف طيه .

تلى رأى اللجنة على مصلحة الجمارك وخفر السواحل وتقرر بالاتفاق ماعدا
حضرة عوض بك سعد الله الموافقة على ما قرره اللجنة وهذه صورته .
الجمارك وخفر السواحل

ربط ميزانية الجمارك وخفر السواحل جاء فيه مبلغ كلى زيادة في سنة ١٨٩٥
عن سنة ١٨٩٤ وقد توزع في مفردات الميزانية هو ومبلغ ١٢٤٤ جنيه توفر
في سنة ١٨٩٥ عن سنة ١٨٩٤ الى أقسام معظمها لم يكن من نوع الناشئ هذا
الوفر عنه وذلك فضلا عما هو معلوم من كثرة ما هو مخصص من قبل خصوصا
لمصلحة خفر السواحل وزيادة مرتبات ضباطها عن أمثالهم الموجودين في نفس
الجيش الأمر الذي طلبت من أجله هيئة المجلس في العام الماضي النظر فيه
وتميين الضباط اللازمين للمصلحة المذكورة من أرباب المعاشات والمستودعين
من العسكرية بمرتبات رتبهم الأصلية كي ينشأ عن ذلك اقتصاد ينتفع به .

ولذلك تقرر اللجنة رفض الزيادة التي أتت في ربط سنة ١٨٩٥ وقبول الوفر
ماعدا مبلغ منه توافق عليه مؤقتا لاستعماله في تعيين موظفين من نوع المتوفر
منهم متى كانت المصلحة في احتياج إلى ذلك وبيان ذلك كالآتي :

جنيه	
١٢٤٤	قيمة الوفورات .
	تنزيل تصرح به اللجنة مؤقتا .

جنيه	
٤٣٢	رئيس قلم عدد ١ .
١٥٦	مستخدم درجة ثانية عدد ١ .

٥٨٨

٦٥٦ باقى

وبيان مفردات الوفورات والمستجدات بكشف طيه .

خدمات متنوعة

قد رأت اللجنة في هذا النوع ما هو آت :

أولا — إن المصاريف اللازمة لأوردي الحمل جار أدائها من قديم
الزمن من المالية مباشرة من دون تحويل على الحرية أو
خلافها كما هو جار في باقى اللوات المختصة بالشعائر الدينية .

فترى اللجنة بقاء القديم على قدمه كما وأن مآل الصرف سواء
كان من هذه النظارة أو من ذاك هو سيات .

ثانياً — قد جددت الحكومة في سنة ١٨٩٥ برسم جمعية الشفقة على
الحيوانات بمصر والا سكندرية ٢٠٠ جنيه ولما كان النوع
الإنسانى هو الأفضل وما حل بأهالى القطر غير منكور فهم
أحق بالشفقة . ولذلك تقرر اللجنة رفض إعطائه للجمعية
المذكورة .

تلى ما قرره اللجنة نحو إدارة ومالية الأقاليم والمحافظة وتقرر
بالاتفاق ما عدا حضرة عوض بك سعد الله الموافقة عليه .

وهذه صورته .

إدارة ومالية الأقاليم والمحافظة .

لانه لاقتصاد خدمة الإدارة المذكورة على ما يختص بالتحصيلات التي
صارت غنية عن المشقات لأن للمولين قد أصبحوا بين مسدد لحفظ أملاكه
وبين مقصر فاقد لأملاكه .

ثم وعلى أمور إدارية أخرى لا تحتاج إلى كثير من العمال لأنها ما بين
تنظيم شياخة أو ترتيب خفر للجسور وقت فيضان النيل واختصاص
الضبط بباقى الأعمال .

فكان يظن حصول اقتصاد كلى من ربط موازين هذا النوع ولكن
بسبب ما وجد في ميزانية سنة ١٨٩٥ من أن ما توفر من ربط سنة ١٨٩٤
قد توزع معظمه لأبواب ليست من نوع المتوفر منها أوجب النظر إليه
بعكس المأمول ولذلك رأت اللجنة قبول الوفورات المذكورة والموافقة عليه
موقتا بمبلغ ١١٢٨ جنيه فقط لاستعماله في أبواب من نوع المتوفر منها متى كان
ذلك لازما وبيان تلك الوفورات وما توافق به اللجنة منها هو كالآتي :

تلى ما قرره اللجنة نحو الدخوليات وتقرر بالاتفاق ما عدا حضرة
عوض بك سعد الله الموافقة عليه وهذه صورته .

الدخوليات

هذه المصلحة توفر منها في ميزانية سنة ١٨٩٥ عن ميزانية سنة ١٨٩٤ مبلغ
٧٥٦ جنيه وزيد عليه علاوة على الربط ٣٨١ جنيه ومجموع المبلغين وقدره
١١٣٧ جنيه جرى توزيعه في ميزانية سنة ١٨٩٥ في تجديد وظائف وزيادة
مصرفات لم تكن من نوع الوظائف الثاني، هذا التوفير عنها .

ولذلك قررت اللجنة رفض هذا التوزيع وإعطاء قيمة المتوفر فقط
لاستعماله موقفاً في أنواع من جنس المتوفر منها متى كان ذلك لازماً وبيان الوفرة
والتوزيع واضح بالكشف طيه .

تلى رأى اللجنة في شأن مصلحة المصلح والنظرون وتقرر بالاتفاق ما عدا
حضرة عوض بك سعد الله الموافقة على رأى اللجنة وهذه صورته .

المصلح والنظرون

ربط هذه المصلحة متوفر منه في ميزانية سنة ١٨٩٥ عن سنة ١٨٩٤ من أقلام
المصرفات مبلغ ١٢٨٢ جنيه وفقط منه ٦٦ جنيتها متوفر من الماهيات وهو
عبارة عن وظيفة كاتب درجة رابعة وقد جرى توزيع المبلغ المذكور في تجديد
وظائف لم تكن موجودة في سنة ١٨٩٤ وعلاوة على ماهيات أيضاً واللجنة لا تقر
إلا على التصريح موقفاً بمبلغ ٦٦ جنيتها الذى توفر من قلم الماهيات لاستعماله
فيما هو من نوعه متى كان ذلك لازماً والباقي وقدره ١٢١٦ جنيتها تعتبره
مقتصداً وبيان أقلام الوفورات والمستجدات بكشف طيه

تلى ما قرره اللجنة نحو مصلحة مصيد الأسماك وتقرر بالاتفاق العام
الموافقة عليه وهذه صورته

مصيد الأسماك

هذه المصلحة توفر من مربوطها في سنة ١٨٩٥ عن سنة ١٨٩٤ - ٦٣ جنيتها
واستعمل هذا المبلغ مع زيادة أعطيت على ربط تلك المصلحة في أبواب لا تقر
عليها اللجنة وتعتبر المبلغ المتوفر مقتصداً

تلى ما قرره اللجنة نحو السكك الحديدية وهذه صورته:

السكك الحديدية

هذه المصلحة تقدمت تقدماً يسر العموم وتؤمل اللجنة منها تخفيف
نولون الحاصلات بسائر أنواعها نظراً للحالة المألومة من نجس أثمانها الآن
حضرة أحمد بك أبانته - أوافق على رأى اللجنة وأزيد عليه ما هوآت:

إن أجرة نقل الحاصلات الناتجة من زراعة القطن فيها زيادة كلية وهذا
الامر مضر بالأهالى لأن الفنطار القطن أصبح ثمنه نحو ١٥٠ قرشاً ويؤخذ
عليه نولون في السكة الحديد ١٠ قروش وكذلك أجرة الحبوب فانها تبلغ
بالوجه القبلى نحو خمس ثمنها أو أكثر فمع الموافقة لدى الهيئة يطلب من
مصلحة السكة الحديد تخفيض أجرة نقل محاصيل القطن لدرجة لا تضر
بالأهالى لأنه لا يصح بقاء الأجر على ما كانت عليه مع ما حصل من تنازل
أسعار المحصولات

موافقة عمومية ما عدا حضرة عوض بك سعد الله .

تلى ما قرره اللجنة بخصوص مصلحة البوستة وتقرر بالاتفاق ما عدا
حضرة عوض بك سعد الله الموافقة عليه وهذه صورته

البوستة

اللجنة تبدي سرورها من سير هذه المصلحة الآخذ في التقدم يومافيوما
وتتشم منها تعميم مكاتبها وطواقيها بالجهات الخالية من ذلك لتتكون
الفائدة عامة

تلى ما قرره اللجنة في شأن مصلحة الفئارات وتقرر بالاتفاق ما عدا
حضرة عوض بك سعد الله . الموافقة عليه وهذه صورته .

الفئارات

هذه المصلحة وجد فيها وفورات توفرت في ميزانية سنة ١٨٩٥ عن سنة ١٨٩٤
وزيد على تلك الوفورات مبلغ علاوة على ربط الميزانية وجرى توزيع مجموع
الوفر والعلاوة في أبواب كضمان للمستخلصين وتجديد عمال بما لم يكن موجوداً
في سنة ١٨٩٤ واللجنة لا توافق على استعمال شئ من تلك الأبواب إلا بقدر ما لاح
لها أنه ربما يكون لازماً موقفاً وبيان ذلك كالاتي :

وكان الأمل من الحكومة أن تزيد عدد هذه الوابرات عما كانت عليه لما في ذلك من رواج التجارة للقطر وزيادة حركتها وإيراداتها للحكومة وحفظ الموجود بها من المواشي إن لم تقل زيادتها وقد جاء الأمر بخلاف المأمول .

ولا يخفى على كل مطلع ما كانت عليه هذه المصلحة من رواج التجارة من بابها وتقليل عدد الوابرات يؤول منه خسائر للحكومة ومنافع للشركات الثانية .

وهذا فضلا عما يؤول علاوة على كساد التجارة الواردة والصادرة عليها من رقت مستخدمين وتكليف الحكومة بمصاريف لهم من معاشات أو ماهية استبداد أو مكافآت بغير مقابل لها في خزائنها .

فالذي تراه اللجنة هو عدم الإقرار على ما أجرتة الحكومة في ذلك وتطلب تجديد بدل ما صار إبطاله والمحافظة على المواشي وأشغال الوابرات المذكورة كما كان جاريا بل وتطلب الزيادة في الوابرات المذكورة إذا أمكن لما فيه من زيادة المنفعة العمومية التي لا تخفى على كل إنسان .

أما الوفورات التي تنجت عن هذه المصلحة وما توافق عليه اللجنة بما يستعمل منها في المستجدات فهو كآتي .

جنيه

٢٥٨٦٤ أصله .

عن المستجدات .

جنيه

٤٠٤٩ أصله .

تربل لم تقر عليه الحاجة .

جنيه

١٢ علاوة في الخدمة السائرة

٣٠٠ رئيس قلم درجة أولى .

٥٤٠ رئيس قلم درجة ثانية .

١٢٠ ما كانستين . ساعدين .

٢٥١٢ ١٥٣٧ ٥٦٥ بالخدمة السائرة .

٢٣٣٥٢

أصل الوفور

جنيه

٢٦٨ من ديوان العموم

٢٧٦ من إدارات محلية

١٦٥٠ من الفئارات

٠٠٢٤ من واپور عابدة

٠٠٧٢ من ورشة القبارى

٢٢٩٠

توزيع قيمة مارأت اللجنة الموافقة عليه موقتا

جنيه

١٠٨٠ قيمة المتوفر من الفئارات من ماهيات ورديات

درجة ثانية ليستعمل بقدره في تعيين ورديات

المستجدات بدل الوارد في باب

٠٥٧٠ شرح ما قبله درجة رابعة

٠٠٥٠ قيمة عوايد التربة الوارد في واپور عابدة

٠٠٧٢ قيمة المتوفر من ورشة القبارى من أجر الشغالة

لتعيين خدمة ظهورات به بدل أولئك الشغالة

١٧٧٢

٥١٨

فبلغ ٥١٨ جنيتها للرقوم تعتبره اللجنة مقتصدا وبيان الوفورات والعلاوة والتوزيع بكشف طيه .

تلى ماقررتة اللجنة في شأن مصلحة واپورات البوستة وهذه صورته .

واپورات البوستة

قد أخذت اللجنة العجب والاستغراب وأسفت كل الأسف حين ما علمت أن معظم تلك الوفورات ناشئة عن إبطال بعض واپورات البوستة وعدم استعاضتها بغيرها إذا كان تبين عدم صلاحيتها وقت توقيع الكشف عليها من أهل خبرة .

واللجنة تعتبر هذا الوفر موقتا وإذا تبين صلاحية الوابورات مع الإجراء كما ذكر آنفا فلا بأس من إعادته لها بمعنى إعادة كل شيء لاصله كما كان في سنة ١٨٩٤ الحاضرة .

وبيان الوفورات والمستجدات المذكورة بكشف طيه .

سعادة شواربى باشا — إن إبطال بعض وابورات البوستة الحديدية وترك بعض الموانئ هو من أعظم الضرر على الحكومة والتجارة للأسباب الآتية .

أولا — إن أغلب الموانئ ذات الإيرادات المعتبرة قد تركتها هذه المصلحة وأبقت الموانئ التي ليست بذات إيراد يذكر في جانب التي تركتها .

ثانيا — إن ترك الموانئ ذات الأيراد المعتبر والأختصار على الموانئ الأخيرة مما يتسبب عنه في المستقبل خسائر جسيمة فتلزم المصلحة أن تترك الموانئ التي أبقتها أيضا .

ثالثا — إن الإيرادات التي تحصل عليها مصلحة وابورات البوستة من الواردات والصادرات بالبحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط تزيد عما يلزم لتلك المصلحة من المصروفات .

رابعا — إن الإيراد الذي يأتي من الحجاج في زمن الحج هو شيء كثير وهذا فضلا على أن الحج هو من الواجبات الدينية اللازم تأديتها شرعا والعدد الذي يتوجه لأداء هذه الفريضة من مصر ليس بالقليل أعني الذي هو خلاف من يسافر بوابورات البوستة الحديدية من الحجاج الذين يأتون من غير الديار المصرية .

خامسا — إن الذين يتوجهون لأداء فريضة الحج من القطر المصري جرون تأدية الأجرة ذهابا وإيابا مقدما وكلمهم مع الكثيرين من الذين يأتون من غير الديار المصرية يفضلون وابورات البوستة الحديدية عن غيرها . وبذلك فإذا توفر شيء من وابورات البوستة الحديدية مع أنها ليست كافية من الأصل يكون هناك ضرر جسيم خصوصا في زمن الكورتينات .

فاذا وافق أن يطلب من الحكومة زيادة عدد وابورات البوستة بالبحرين الأحمر والأبيض عما هي عليه الآن فلتقرر الهيئة ذلك لأنه ينشأ عنه فوائد جمة لجهتي الحكومة والأهالي أكثر من ذى قبل والأمر ظاهر

إذ الإيرادات أكثر من المصروفات على الدوام وأن تقرر أيضا أن ترجع مصلحة البوستة إلى استعمال الموانئ التي تركتها .

موافقة عمومية على ذلك وعلى ماقررت اللجنة .

تلى ماقررت اللجنة في شأن نظارة الحرية وتقرر بالاتفاق ماعدا حضرة عوض بك سعد الله الموافقة عليه وهذه صورته .

﴿ نظارة الحرية ﴾

إن الحكومة وعدت هيئة المجلس في سنة ١٨٩٤ بحصول البحث والتدقيق في مصاريف الجيش المصري وتزويل ما يمكن تنزيله بدون إخلال في نظامه وقد مضت السنة وعملت ميزانية سنة ١٨٩٥ وتبين من البحث فيها أن هذه النظارة زادت ميزانيتها عن سنة ١٨٩٤ واستعملت الزيادة مع الأقلام التي توفرت في بحر سنة ١٨٩٤ في ضلaim ووظائف ومصروفات ونحو ذلك مع أن هيئة المجلس قد بينت في السنة الماضية كثرة مصاريف الجيش بالنسبة لما وجدته في تلك المصاريف من أنها تزيد عن مصاريف جيوش الكثير من الدول مع ما يتبعها من رواتب الضباط والرؤساء حينما يكون الجيش مستكملا وفضلا عن ذلك فإن الجيش المصري يلزم أن يكون المقرره بأقل من جيوش الدول الأخرى لعدم وجود خلة المشروبات الروحية به .

ولذلك كانت قررت بوجوب اقتصاد نحو سبعة وتسعين ألف جنيه وأن يستعان على هذا الاقتصاد بالتخفيف من الضباط الأجانب الذين لهم المرتبات العالية ومن الوظائف المتعددة الموجودة بغير لزوم

والتي تراه اللجنة هو وجوب اقتصاد المبلغ المذكور واحتساب ما توفر في سنة ١٨٩٤ من أصله وعدم قبول العلاوة بالكلية وبيان ذلك كالآتي :

جنيه

٢٣٥٩٦	قيمة ما أجرت توفيره النظارة من ربط سنة ١٨٩٤ وكانت وزعته مع زيادة عليه في أبواب لم تقر اللجنة عليها وأرأت احتسابه من مبلغ السبعة وتسعين ألف جنيه المذكور آنفا .
٧٣٤٠٤	بقي مبلغ السبعة وتسعين ألف جنيه المقتضى توفيره .
٩٧٠٠٠	

تتلاقى هذا الأمر تخفيفاً على الميزانية .
 حضرة مصطفى بك منصور — إن الأسباب التي ترتب عليها وصول
 المبالغ المخصصة للمعاشات إلى الحد المذكور هو رقت الكثير من لهم قدرة على
 تأدية وظائفهم بدون أن يطلبوا الا حلة على المعاش الأمر الذي لم يكن من العدل
 إجراؤه .

ورأي أنه لا يحال أحد على المعاش ما دام يكون قادراً على الخدمة .
 حضرة طلبة بك سعودى — أوافق على الرايين السابقين وأزيد عليهما
 ألا يحال أحد على الاستبداد أو يرفق أى واحد ممن يستحقون أخذ مكافأة
 ما لأن أمثال هؤلاء قادرون على تأدية أى وظيفة تعهد إليهم من نوع
 المرفوتين منها .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أخذت وتقرر بالاتفاق الموافقة على الثلاثة آراء السابقة
 تلى الجدول الوارد فى تقرير اللجنة الشامل لبيان المبالغ التي قررت اللجنة
 بإمكان اقتصادها من ميزانية سنة ١٨٩٥ وحصل الاقرار عليه وهذه
 صورته :

جدول عمومي

يشتمل على إجمالى ما قررت اللجنة توفيره من المبالغ التي وجدتها متوفرة
 فى ميزانية سنة ١٨٩٥ عن ربط سنة ١٨٩٤ وغيرها بكل مصلحة وعلى العلاوة
 التي أعطيت لكل نظارة أو مصلحة زيادة عن ربطها سنة ١٨٩٥ عن سنة ١٨٩٤
 ليكون مجموع ذلك هو المبلغ الذي رأت اللجنة اقتصاده من ميزانية سنة
 ١٨٩٥ .

جمله	على رأيت اللجنة توفيره ووضح بيانه في هذا التقرير	قيمة العلاوة التي وجدتها زيادة عن ربط سنة ١٨٩٥ عن ربط ١٨٩٤	جمله
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
٩٠٥	٨٠٠	١٠٥	مجلس النظار
١٠٧٩٤	١٠٣٠٠	٤٩٤	نظارة المالية
٥٣٥٣٩	٤٢٩٧٢	١٠٥٦٧	نظارة الداخلية
٠٩٨٠٦	١٩٥١	٧٨٥٥	نظارة الحفانية
٧٥٠٤٤	٥٦٠٢٣	١٩٠٢١	

وبيان الوفورات والزيادة والتوزيع بكشف طيه .

تلى ما تقرر باللجنة فى خصوص جيش الاحتلال وهذه صورته :

﴿ جيش الاحتلال ﴾

اللجنة تؤجل إبداء آرائها وملاحظاتها عليه إلى انعقاد الهيئة لنظر هذا
 التقرير وتداول عليه المذاكرة .

وقد قررت الهيئة بان رأيها نحو ذلك هو رأيها فى العام الماضي .

تلى مآرائه اللجنة نحو مصالح ميناء الاسكندرية والليانات وتحصيلات
 عوايد الرسالة ومحافطة سواكن ونظافة المحروسة وتقرر بالاتفاق الموافقة على
 رأى اللجنة وهذه صورة ما تلى :

﴿ ميناء الاسكندرية ﴾

جنيه

١٥٠٠ الف وخمسة قيمة للتوفر من هذه المصلحة فى ميزانية سنة
 ١٨٩٥ عن سنة ١٨٩٤ ومستترى فى الميزانية .

﴿ الليانات خلاف ميناء الاسكندرية ﴾

قد توفر من ميزانية هذه المصلحة فى سنة ١٨٩٥ عن سنة ١٨٩٤ مبلغ ١٧٧
 جنيه من مهندس ومن مستخدم درجة أولى وقدرت عليه علاوة على الربط ١٢
 وأعطى جميعه علاوات وزيادة مستخدم درجة ثالثة واللجنة قررت باعتبار
 الوفرة من المبالغ المقتصدة وعدم قبول هذا التوزيع

﴿ مصلحة تحصيلات عوايد الرسالة ﴾

جنيه

١٤٩ قيمة للتوفر من هذه المصلحة جميعه من أجر التلغرافات
 ومن اثنين مستخدمين درجة ٧ .

﴿ محافطة سواكن ﴾

هذه المصلحة قد تفر منها فى سنة ١٨٩٥ عن سنة ١٨٩٤ مبلغ ١١٠٨ جنيه
 وزيد على ربطها ٥٠٨ جنيه واستعمل مجموع المبلغين فى أقلام مستجدة واللجنة
 قررت باعتبار الوفرة من المبالغ المقتصدة وعدم قبول الزيادة ولا التوزيع .

﴿ نظافة المحروسة ﴾

جنيه

٤٠٠٠ هذا المبلغ وارد بالميزانية تحت عنوان نظافة المحروسة
 وعلم أنه مخصص لعمل المجارى العمومية ومن حيث إنه كان مخصصاً لذلك
 فى السنوات الماضية مبالغ وقد توفرت قيمتها فى السنوات المذكورة .
 ومن حيث إن تخفيف الضرر الحاصل المتسبب عن العسر الشديد هو
 أهم من تلك المجارى التي لم يبدأ فيها للآن فترى اللجنة اعتباره من ضمن المبالغ
 المقتصدة واستعماله هو وما توفر فى السنين الماضية فى تخفيف ما ذكر .

سعادة اسماعيل محمد باشا — إن ما كان مخصصاً للمعاشات فى سنة ١٨٨١ هو

نحو ٢٧٣ الف جنيه

وقد بلغ فى سنة ١٨٩٥ نحو ٤٣٠ الف جنيه وهذا خلاف ما حصل استبداله
 بأطيان وبالطبع تلك الزيادة قد أتت من رقت الكثيرين من المستخدمين
 وإحالتهم على المعاشات واستجداد خلافهم بدون ضرورة للإجراء هكذا
 فلهذه الأسباب أطلب مع استحسان الهيئة توجيه التفات الحكومة إلى

ملاحظات اللجنة توفيره وواضح بانه في هذا التقرير	قيمة العلاوة التي وجبت زيادة في ربط سنة ١٨٩٥ عن ربط سنة ١٨٩٤	جمله
جنيه	جنيه	جنيه
٧٥٠٤٤	٥٦٠٢٣	١٩٠٢١
٢٢٥٧٦٠	٧٠٧٦٠	١٥٥٠٠٠
٢٠٠	٢٠٠	
٩٦٧٧	٩٦٧٧	
١٤٩١٦	٦٥٦	١٤٢٦٠
٣٨١		٣٨١
١٥٢٨	١٢١٦	٣١٢
٣٢٤	٦٣	٢٦١
٢٢٢٦	٥١٨	١٧٠٨
٢٣٣٥٢	٢٣٣٥٢	
﴿ نظارة الحرية ﴾		
جنيه		
١٩٨٩ أصل الزيادة الواردة بميزانية سنة ١٨٩٥		
١٥٠ تنزيل قيمة مصاريف أوردى المحمل التي تراهى بهاؤها ضمن		
الخدمات المتنوعة .		
٩٧٤٨٩	٩٧٠٠٠	٤٨٩
١٥٠٠	١٥٠٠	
١٨٩	١٧٧	١٢
١٤٩	١٤٩	
١٦١٦	١١٠٨	٥٨
٤٠٠٠٠	٤٠٠٠٠	
٤٩٤٣٥١	٣٠٢٣٩٩	١٩١٩٥٢

تليت خاتمة تقرير اللجنة وهذه صورتها :

﴿ الخاتمة ﴾

من الجدول الذى كتب آنفاً ومن التفاصيل التى أوردتها اللجنة فى خلال التقرير وينت مفرداتها فى الكشف المرافقة معه يتضح جلياً أن المبالغ الممكن اقتصادها فعلاً من ميزانية سنة ١٨٩٥ هـ ١٣٥١ ٤٩٤ جنيه .

ويكفى لبيان ما وصلت إليه حالة الأهالى من العسر والضييق ما سبق توضيحه بهذا التقرير وما علمته الحكومة وبينته فى مذكرتها للرفقة مع الميزانية وتسبب عن اتخاذ بعض التدابير الجزئية التى انبج عليها توقيف تحصيل قيراطين من أموال سنة ١٨٩٤ الحاضرة بالوجه البحرى .

ومن حيث إنه لا يزول هذا العسر والضييق الآن الا بتخفيف نحو المليون جنيه من ضرائب الأطنان .

ومن حيث إنه لا يكون لدى الحكومة هذا المبلغ الآن بأمله قترى اللجنة ما هو آت :

أولاً — إن القيراطين اللذين تأجل تحصيلهما من وجه بحرئ الى العام القابل يكون تركهما من ربط الأموال بحالة قطعية لأن توقيف تحصيلهما للعام القابل بما يوجب نفور التجار من الأهالى وعدم ائتمانهم على معاملاتهم كالحالة الابتدائية فضلاً عما عليه الأهالى من حالة العسر وارتكاب الديون الباهظة ولأن تنازل الأسعار وعجز المحصولات فى هذا العام أوجب عدم استيلاء التجار على شئ من حقوقهم مع أن المطلوب تحصيله من الأموال فى سنة ١٨٩٤ هو ٢٢ ط فكيف يكون الحال فى سنة ١٨٩٥ اذا كان المطلوب تحصيله فيها ٢٦ ط فهذه الحالة أوجبت رفع الأمانة بين التجار والأهالى وبذلك ستعطل التسهيلات وتكون النتيجة ضياع ما فى أيدي الملاك من الأملاك فلاجل تلافى ذلك ينبغى تخفيض قيمة ما يخص القيراطين من الأموال تخفيضاً دائماً من ابتداء سنة ١٨٩٤ من المبالغ المقتصة من ميزانية سنة ١٨٩٥ ومن الوفورات المكونة لدى الحكومة فى السنوات الماضية من أقلام أخرى كالتخصيص لجارير العاصمة وغيره .

ثانياً باقى المبالغ المقتصة يخص لتخفيض ضرائب أطنان الجهات التى لم تنل شيئاً من التخفيف مثل مديرتى الفيوم وبني سويف والأجزاء الباقية من غيرهما بالوجه القبلى حتى تساوى هذه الجهات بغيرها من الجهات التى سبقها فى التخفيف وما يتبقى هو وما سياتى بيانه يخص لتخفيض ضرائب الأطنان التى يظهر أنها أقل محصولاً ومفتقرة الى التخفيف .

ومن حيث إننا قلنا بأن اللازم لتخفيض الضرائب الآن هو نحو المليون

ولكون المقتصد من الميزانية الذى تبين آنفاً هو أقل من هذا القدر فاللجنة ترى وجوب مخاربة الدول من قبل الحكومة بطلب الاقرار على استعمال المبالغ المقتصة من تحويل بعض الديون والاقرار على تحويل الدين الموحد واستعمال ما هو مقتصد من قبل وما يقتصد بتحويل الموحد مع الباقي من المقتصد من الميزانية فى تخفيف ضرائب الأطنان القليلة المحصولات ومفتقرة الى التخفيف كما ذكر آنفاً لأن الدول متى علمت بأن الغرض هو تخفيف الضرائب فلا تبخل بالتصديق على ما ذكر .

ثالثاً — توجه التفات الحكومة الى المصالح التى رأت اللجنة إحالة إدارتها على جهات أخرى ليقصد من هذه الإحالة مبالغ ينتفع بها فى تخفيف بعض أئقال الأهالى .

رابعاً — توجه التفات الحكومة الكلى إلى حالة نظارة المعارف التى لم تستحسن اللجنة مس ميزانيتها بشئ بعشم أن الحكومة تلفت إلى ما قالتها اللجنة نحوها حتى يكون صرف المبالغ المخصصة لها فى وجوها الحقه لا كما هو حاصل الآن .

خامساً — تلمى اللجنة أسفها على ما هو جار الآن من إقدام مصالح الحكومة على تشارك أصناف الحبوب التى تازم لها من وارد خارج القطر مع عليها بما هو موجود بمخازن الدائرة السنية والدومين من الحاصلات المتعطل بيعها بسبب كساد التجارة وتوجه التفات الحكومة للعدول عن هذه الطريقة بأخذ جميع ما يلزمها من حاصلات الفطر سواء كان من الدائرة والدومين أو غيرهما من الأهالى للحصول على رواجها وتخفيف حالة التجارة والأهالى .

هذا ما وصل اليه بحث اللجنة وعلى الله التوفيق .

حضرة أحمد بك مرزوق — أنا أوافق على هذه الخاتمة وإنما أرى أن يكون تنزيل الضرائب أولاً عن الأطنان الغير جيدة ثم يكون التزليل ثانياً بطريقة عمومية .

حضرة عبد الرحيم بك حمادى — أوافق على رأى حضرة أحمد بك مرزوق وأقول إنه لا يصح تخفيض التزليل بجهات معينة بل يكون تنزيل الضرائب بعد وضع فئات لها فى عموم الأطنان وتبيان الفرق ما بين الأطنان التى تزرع صيفياً والتى تزرع شتوياً وبعدها كلما تراءى للحكومة إمكان تنزيله يصير تنزيله فى الوجهين البحرى والقبلى .

حضرة مصطفى بك خليفة — أنا أصدق على رأى حضرة عبد الرحيم بك من جهة عدم التخصيص فى تنزيل الضرائب فى جهات دون الأخرى إذ خدمة

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء

أُخذت وتقرر بالأغلبية المطلقة الموافقة على مآرائه اللجنة

وتقرر أن الجلسة القابلة تكون الساعة الرابعة عريية من يوم الأحد المقبل
ثم أن سعادة الرئيس ختم الجلسة بقوله (ختمت الجلسة الساعة الثامنة

(عمر لطفى)

إمضاء

(حسين يسرى)

إمضاء

نمرة ١٥

المجلس هي عمومية والقانون لا يساعد على التخصيص ، وهذا التخصيص
فيه إجحاف بحق الذين يزرعون الشتوى والذى أراه هو أن
يكتب للحكومة بطلب التزويل بصفة عمومية وهي تري ما يكون مستحقا
تخفيض ضرائبه وتجري التخفيض منها والافلها أن تشكل لجنة لتقدير ضريبة
الأطيان الشتوية والصيفية لتعرف ما تستصل اليه الضريبة عن كل منهما في
المستقبل

مَجْلِسُ شُورَى الْقَوَانِينِ

محضر جلسة يوم الأحد ٢٥ جمادى الثانية سنة ١٣١٢ (٢٢ ديسمبر سنة ١٨٩٤)

فتحت الجلسة الساعة الرابعة والنصف تحت رئاسة سعادة عمر لطفى باشا رئيس المجلس وحضور ٢٣ من حضرات الأعضاء .

تلى محضر الجلسة الماضية وصدق عليه .

ثم تليت الأشغال الموجودة بالمجلس ودارت عليها المناظرة وتقرر بالاتفاق تأجيل أخذ الآراء عنها لجلسة تالية يكون فيها حضرة حسن بك عاصم الأفوكاتو العمومى لدى المحاكم الأهلية الذي انتدبه نظارة الحفانية لتقديم ما يلزم من الإيضاحات فى شأن المشروعات التى حضرتها نظارة الحفانية وهى من ضمن ما تلى .

والأشغال التى تليت وتقرر فيها ما ذكرهى الآتية صورها :

إفادة من مجلس النظار مؤرخة ١٢ جمادى الثانية سنة ١٣١٢ نمرة ١٥ وهذه صورتها :

مرسل لسعادتكم مع هذا صورة مذكرة مقدمة من سعادة ناظر الحفانية بتاريخ ٣ ديسمبر الحاضر ومشروع أمر عال مرفق بها يرغب استصداره بتعديل مادتي ٢٢١ و ٢٢٢ من قانون تحقيق الجنايات الأهلى فى ما يختص بالظمن الذى يقدم أمام محكمة النقض والابرام فى الأحكام الصادرة من محكمة الاستئناف الأمل عرضهما على هيئة مجلس شورى القوانين وإعادة المشروع المذكور لهذا الطرف مشفوعاً بما نراه الهيئة المشار إليها فيه أوفى .

صورة المذكرة

من نظارة الحفانية لمجلس النظار

إن المادة ٢٢٠ من قانون تحقيق الجنايات بالمحاكم الأهلية أجازت الظمن الأحكام الصادرة من محكمة الاستئناف فى مواد الجنايات أمام محكمة

النقض والابرام فى الأحوال المبينة بها والمادة ١٢٢ من القانون المذكور توضح بها طرق هذا الظمن غير أن المحكوم عليهم بدون أن تتوفر فى الأحكام الصادرة ضدهم بعض الأسباب التى تبيح قبول الظمن فى الأحكام يرفعون فى الأكثر نقضاً وإبراماً عنها وتضطر المحكمة بأن تشتغل فى نظر القضايا ومحكم فى غالب الأحيان برفض النقض والابرام ولما كان السير بهذه الصفة مترتباً عليه زيادة المشغولية بغير جدوى قد رأينا موافقة تعديل المادتين ٢٢١ و ٢٢٢ من القانون سالف الذكر بصفة تضمن حسن السير وعدم تعطيل الأعمال وتحرر عن ذلك مشروع أمر عال .

واقضى تقديم هذه المذكرة للمجلس مشفوعة بالمشروع حتى إذا روى موافقته يعرض عنه للأعتاب السنية .

صورة المشروع

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على قانون تحقيق الجنايات بالمحاكم الأهلية .

وبعد الاطلاع على الأمر الصادر فى ٣ ذى الحجة سنة ١٣٠٨ (٩ يولييه سنة ١٨٩١)

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحفانية وموافقة رأى مجلس النظار .

وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين .

أمرنا بما هو آت

(المادة الأولى)

قد عدلت مادتا ٢٢١ و ٢٢٢ من القانون المشار اليه آنفاً كالاتى :

المادة ٢٢١ - يحصل الطعن المذكور بتقرير يكتب في قلم كتاب المحكمة في ظرف ثلاثة أيام كاملة بعد النطق بالحكم ويلزم بيان الأسباب التي بني عليها الطعن في ظرف خمسة عشر يوماً من يوم كتابه التقرير وإلا سقط الحق فيه ولا يجوز إبداء أسباب أخرى أمام المحكمة خلاف الأسباب التي سبق بيانها في الميعاد الذي سلف ذكره .

ويكلف المتهم أو المحكوم عليه بالحضور بناء على طلب أحد أعضاء النيابة العمومية قبل الجلسة بثلاثة أيام كاملة .

وإذا لم تبين أسباب الطعن في الميعاد المقرر أو اقتصر من رفعه على بيان وقائع متعلقة بموضوع الدعوى فيحكم بعدم قبوله بناء على طلب النيابة العمومية بدون مراعاة .

المادة ٢٢٢ - تحكم المحكمة السابق ذكره في الطعن عند الاقتضاء بعد سماع أقوال النيابة العمومية وأقوال الخصام أو وكلائهم وتحكم براءة المتهم في الحالة الأولى المبينة في المادة ٢٢٠ وأما في الحالة الثانية فتحكم بمقتضى القانون وفي الحالة الثالثة تحيل الدعوى على محكمة ابتدائية أخرى إذا كان قد سبق الحكم فيها نهائياً من إحدى المحاكم الابتدائية وإلا فتحيلها على محكمة الاستئناف فتحكم فيها حكماً جديداً بهيئة غير الهيئة الأولى وإذا حصل الطعن مرة ثانية أمام محكمة النقض والابرام في القضية عينها وقبل هذا الطعن فتحكم المحكمة في أصل الدعوى حكماً انتهاياً .

(المادة الثانية)

على ناظر الحقانية تنفيذ أمرنا هذا

إفادة من رئاسة مجلس النظار مؤرخة ١٢ جمادى الثانية سنة ١٣١٢
نمرة ١٦ وهذه صورتها

مرسل لسعادتك مع هذا صورة مذكرة مقدمة من سعادة ناظر الحقانية بتاريخ ٣ ديسمبر الحاضر ومشروع أمر عال يرغب استصداره بتعديل المادة ٢١ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية بكيفية أن يكون تشكيل محكمة النقض والابرام من خمسة قضاة بدلاً من سبعة على الصفة الواضحة به .

الأمم عرضهما على هيئة مجلس شوري القوانين إعادة المشروع مشفوعاً بما تراه فيه أقدم .

صورة المذكرة

من نظارة الحقانية لمجلس النظار

بتاريخ ٥ يوليو سنة ٩١ صدر أمر عال قضت المادة الثانية منه بأن محكمة النقض والابرام النصوص عنها في المادة ٢١ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية تشكل من سبعة قضاة غير القضاة الذين حكموا في القضية بهيئة استئنافية ولما ظهر من الصعوبات في اتباع هذا النص إذ أنه إذا أمكن وجود هذا العدد من القضاة الذين لم يسبق لهم نظراً لحكم في القضية مع تعذر ذلك أحياناً فإن اشتغالهم بجلسة النقض والابرام يترتب عليه تعطيل أعمال الجلسات الأخرى .

فلنع ذلك قد رؤى تعديل الأمر المشار إليه وأن يكفي بتشكيل محكمة النقض والابرام من خمسة قضاة فقط وصار تحضير مشروع أمر عال عن ذلك .

واقضى تقديم هذه المذكرة للمجلس مشفوعة بالمشروع حتى إذا رؤى موافقته يعرض عنه للأعتاب السنية .

صورة المشروع

نحن خديو مصر

بعد الأطلاع على الأمر الصادر في ٩ شعبان سنة ١٣٠٠ (١٤ يونيو سنة ١٨٨٣)
المشتمل على لائحة ترتيب المحاكم الأهلية .

وبعد الاطلاع على المادة الثانية من الأمر الصادر في ٢٨ القعدة سنة ١٣٠٨ (٥ يوليو سنة ١٨٩١) .

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحقانية ومواقفة رأى مجلس النظار .

وبعد أخذ رأى مجلس شوري القوانين .

أمرنا بما هو آت:

﴿ المادة الأولى ﴾

قد عدلت المادة ٢١ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية كالآتي :

المادة ٢١ - تحكم محكمة الاستئناف بمصر بصفة محكمة نقض وإبرام فيما يرفع إليها بمقتضى قانون تحقيق الجنايات من الطعن في الأحكام بسبب عدم استيفاء الإجراءات المقررة قانوناً أو بسبب مخالفة القوانين

وتؤلف محكمة النقض والإبرام من خمسة قضاة يكون منهم ثلاثة على الأقل ممن لم يسبق لهم المشاركة في الحكم المطعون فيه

﴿ المادة الثانية ﴾

على ناظر الحقانية تنفيذ أمرنا هذا .

إفادة من مجلس النظار مؤرخة ١٢ جمادى الثانية سنة ١٣١٢ نمرة ١٧ وهذه صورتها .

مرسل لسعادتكم مع هذا صورة مذكرة مقدمة من سعادة ناظر الحقانية التاريخ ٣ ديسمبر الحاضر ومشروع أمر عال مرفق بها مراد باستصداره بتعديل المواد ٢ و ٣ و ٤ من لائحة الإجراءات الداخلية بالمحاكم الأهلية بكيفية تحول لناظر الحقانية حق تشكيل الدوائر وتعيين قضاتها في هذه المحاكم مع إلغاء المادة ٢٤ من تلك اللائحة على الصفة الواضحة به الأمل عرضهما على هيئة مجلس شورى القوانين وإعادة المشروع مشفوعاً بما تراه الهيئة فيه افندم.

صورة المذكرة .

مذكرة

من نظارة الحقانية لمجلس النظار

أنه بحسب ما جاء في لائحة الإجراءات الداخلية بالمحاكم الأهلية الصادرة بتاريخ ١٤ فبراير سنة ٨٤ تشكيل الدوائر في محكمة الاستئناف والمحاكم الابتدائية وتعيين القضاة الذين تتألف منهم كل دائرة هو بمعرفة الجمعية العمومية في كل محكمة غير أن كل قرار يصدر من الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف أو بأحدى المحاكم الابتدائية لا يكون العمل بمقتضاه إلا بعد التصديق عليه من

ناظر الحقانية كما قضى بذلك المذكور الصادر بتاريخ ٨ مايو سنة ١٨٨٤ .

وحيث إنه مما ذكر يتضح أن الرجوع في تشكيل الدوائر وتعيين قضاتها وكذلك تعيين عدد الجلسات وأيامها وساعاتها يرجع لرأى ناظر الحقانية وليس في اتباع السير حسب ما جاء في لائحة الإجراءات الداخلية سوى التطويل وإجراء جملة إجراءات لا أهمية لها .

فمنعاً لذلك قد رأينا أن يكون إجراء هذا العمل بمعرفة ناظر الحقانية مباشرة بعد أخذ رأى رؤساء المحاكم والنائب العمومي ولضمانة إنجاز الأعمال قد رأينا أيضاً أن يكون هذا التسيين دفعة واحدة في السنة .

بناء عليه اقتضى تقديم هذه المذكرة للمجلس مشفوعة بمشروع أمر عال عن ذلك حتى إذا روى موافقته يعرض عنه للأعتاب السنية .

صورة المشروع

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على الأمر الصادر في ١٧ ربيع الثانى سنة ٣٠١ (١٤ فبراير سنة ١٨٨٤) المشتمل على لائحة الإجراءات الداخلية بالمحاكم الأهلية . وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحقانية وموافقة رأى مجلس النظار . وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين .

أمرنا بما هو آت

﴿ المادة الأولى ﴾

عدلت المواد ٢ و ٣ و ٤ من اللائحة المشار إليها آنفاً كالآتي :

المادة (٢) تشكل في محكمة الاستئناف دائرتان أو أكثر وكذلك في المحاكم الابتدائية إذا اقتضت حالة الاعمال فيها تشكيل عدة دوائر .

المادة (٣) يعين ناظر الحقانية في كل سنة في النصف الثانى من شهر أكتوبر عدد الدوائر في محكمة الاستئناف والمحاكم الابتدائية والقضاة الذين تؤلف منهم كل دائرة وكذلك قضاة محكمة النقض والإبرام على حسب ما هو مقرر في أمرنا الصادر في ويكون تعيين ذلك بقرار يصدر منه بعد

أخذ رأى رئيس محكمة الاستئناف والنائب العمومي ورؤساء المحاكم الابتدائية كل في ما يخصه .

وبعين أيضاً في القرار المذكور عدد الجلسات وأيامها وساعاتها في كل دائرة .

المادة (٤) توزيع القضايا على الدوائر في كل محكمة يكون عند الاقتضاء بمعرفة رئيسها وإذا تغيب قاض من إحدى الدوائر أو حدث له مانع عن الحضور ينتدب الرئيس قاضياً آخر ليقوم مقامه .

﴿ المادة الثانية ﴾

قد ألغيت المادة ٢٤ من اللائحة السابق ذكرها .

﴿ المادة الثالثة ﴾

على ناظر الحقانية تنفيذ أمرنا هذا .

إفادة من مجلس النظار مؤرخة ٢٢ جمادى الثانية سنة ١٣١٢ نمرة ١٩ وهذه صورتها

مرسل لسعادتكم مع هذا صورة مذكرة مقدمة من سعادة ناظر الحقانية بتاريخ ٣ ديسمبر سنة ١٨٩٤ ومشروع أمر عال مرفق بها يريد سعادتكم استصداره بإجراء بعض تعديلات في تعريف الرسوم القضائية بالمحاكم الأهلية المصدق عليها بالأمر العالي الصادر بتاريخ ٢٣ نوفمبر سنة ٩٣ الأمل عرضهما على هيئة مجلس شورى القوانين وإعادة المشروع مشفوعاً بما تراه فيه أفندم .

صورة المذكرة مذكرة

من نظارة الحقانية لمجلس النظار

بتاريخ ٢٣ نوفمبر سنة ٩٣ صدر أمر عال بالتصديق على تعريف الرسوم القضائية في المحاكم الأهلية

وحيث إن الاجراء بمقتضى هذه التعريفة من وقت صدورها للآن أظهر لزوم إدخال بعض التعديل فيها فقد صار تحضير مشروع عن التعديلات الى

رؤى إدخالها وأقضى تقديم هذه المذكرة للمجلس ومعها المشروع ومذكرة بيان الأسباب التي استدعت تعديل التعريفة حتى إذا تراءى موافقته يعرض عنه للاعتاب السنية

صورة المشروع

نحن خديو مصر

بناء على ما عرضه علينا ناظر الحقانية وموافقته رأى مجلس النظار وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين

أمرنا بما هوآت

﴿ المادة الاولى ﴾

عدلت المواد ٣ و ٤ و ٦ و ١٤ و ١٦ و ٣٣ من تعريف الرسوم القضائية المرفقة بأمرنا الصادر في ١٤ جمادى الأولى سنة ١٣١١ (٢٣ نوفمبر سنة ١٨٩٣) كما يأتي :

﴿ المادة الثالثة ﴾

يؤخذ الرسم النسبي كما يأتي :

أولاً — باعتبار عشرة على كل مائة قرش من الخمسين جنيهاً الأولى .

ثانياً — باعتبار ثمانية على كل مائة قرش من الخمسين جنيهاً التالية للخمسين جنيهاً المبينة آنفاً .

ثالثاً — باعتبار ستة على كل مائة قرش من المائة الجنيه الثانية .

رابعا — باعتبار أربعة على كل مائة قرش من المائة الجنيه الثالثة .

خامساً — باعتبار اثنين على كل مائة قرش من المائة الجنيه الرابعة .

﴿ المادة الرابعة ﴾

تنقص الرسوم المقررة في المادة السابقة بقدر خمسين من كل مائة منها فيما يأتي :

لورفع للحكمة المدنية دعواه على حديثها .

﴿ المادة الثالثة والثلاثون ﴾

يؤخذ رسم باعتبار عشرين قرشاً على التصديق على كل إمضاء وإذا طلب انتقال الكاتب للتصديق على الامضاء فيؤخذ رسم على الانتقال باعتبار ثلاثين قرشاً خلاف رسم التصديق ومصاريف الانتقال .

﴿ المادة الثانية ﴾

يعمل بمقتضى أمرنا هذا فيما يتعلق بالدعوى التي ترفع إلى محاكم أول درجة أو إلى محاكم ثاني درجة من بعد نشره في الجريدة الرسمية بخمسة أيام .

﴿ المادة الثالثة ﴾

على ناظر الحقانية تنفيذ أمرنا هذا .

وتذكرك من سعادة ناظر الحقانية عمرة ٢٢٣ وهذه صورتها .

حيث إنه أحيل على المجلس النظر في المشروعات المبينة بعاليه وقد رأينا انتداب حضرة حسن بك عاصم الأفوكاتو العمومي لدى المحاكم الأهلية لأن يقدم للمجلس ما يلزم له من الايضاحات عن تلك المشروعات فاقضى رقيمه لسعادتكم بالإحاطة أفندم .

عدد

١ مشروع تعديل لأئحة الاجراءات الداخلية .

» ١ » تعريف الرسوم .

» ١ » المادتين ٢٢١ و ٢٢٢ من قانون تحقيق الجنايات .

» ١ » المادة ٢١ من لأئحة ترتيب المحاكم الأهلية .

٤

وكذلك تليت تذكرة وارده من سعادة محمد شواربي باشا بالاعتذار عن جلسة هذا اليوم وهذه صورتها .

نظراً للعيأ الحاصل إلينا ما أمكننا الحضور وبشيئة الله عند حصول الشفاء نحضر للمجلس أفندم .

وتقرر أن الجلسة التالية تكون يوم باكر تاريخه الساعة الرابعة عريية .

ثم إن سعادة الرئيس ختم الجلسة بقوله (ختمت الجلسة) والساعة السابعة والنصف .

نمرة ١٦ (حسين يسرى) امضاء ختم (عمر لطفى)

أولاً — في طلب القسمة بين الشركاء .

ثانياً — في التوزيع والقسمة بين الدائنين .

ثالثاً — في الصلح على يد المحكمة متى ثبت ذلك بمقتضى محضر محرر قبل انتهاء المرافعة بشرط أن لا يكون قد صدر حكم تمهيدى في الدعوى .

رابعاً — في الأوامر التي تصدر بتنفيذ أحكام المحكمين .

خامساً — في الرجوع إلى الدعوى بعد الحكم بطلان المرافعة .

وتنقص تلك الرسوم بقدر خمسة وسبعين من كل مائة منها فيما يأتى :
أولاً — في المعارضة في الأحكام التي تصدر في غيبة بعض الخصام من المحكمة الابتدائية أو من محكمة الاستئناف .

ثانياً — في طلب تنفيذ الأحكام والعقود بالطرق القهرية .

ثالثاً — في الرجوع إلى الدعوى بعد شطبها أو بعد الحكم بطلان ورقة التكليف بالحضور .

﴿ المادة السادسة ﴾

لا يؤخذ في أى حال من الأحوال رسم نسبي أقل من عشرة قروش .

﴿ المادة الرابعة عشرة ﴾

الفقرة الثالثة — إذا كان الرسم مستحقاً على طلب القسمة بين الشركاء أو طلب التوزيع أو القسمة بين الدائنين أو الرجوع إلى الدعوى بعد الحكم بطلان المرافعة فعلى من يطلب ذلك أن يدفع نصف الرسم مقدماً قبل إعلان أى ورقة كانت ثم يدفع النصف الثانى قبل قيد الطلب في جدول القضايا .

الفقرة السابعة — إذا كان الرسم مستحقاً على طلبات مما لا تقدر لها قيمة فيجب على المدعى أن يودع قيمة ما يستحق بوجه التقريب من رسوم الكتبة والمحضرين على الأوراق التي تستلزمها الدعوى وتكون قيمة ما يودع لذلك مائتى قرش إذا كانت الدعوى من خصائص محاكم الأمور الجزئية وأربعائة قرش إذا كانت الدعوى مرفوعة لمحكمة ابتدائية وستماية قرش إذا كانت مرفوعة لمحكمة الاستئناف .

﴿ المادة السادسة عشرة ﴾

الرسوم والأمانة التي تؤخذ من المدعى بالحقوق المدنية لا يجوز في أى حال من الأحوال أن تكون أقل من الرسوم أو الأمانة التي ياتزم بها

مَجْلِسُ شُورَى الْقَوَانِينِ

محضر جلسة يوم الاثنين ٢٦ جمادى الثانية سنة ١٣١٢ (٢٤ ديسمبر سنة ١٨٩٤)

﴿ المادة ٢٢١ ﴾

يحصل الطعن المذكور بتقرير يكتب في قلم كتاب المحكمة في ظرف ثلاثة أيام كاملة بعد النطق بالحكم ويلزم بيان الأسباب التي بنى عليها الطعن في ظرف خمسة عشر يوماً من يوم كتابة التقرير وإلا سقط الحق فيه ولا يجوز إبداء أسباب أخرى أمام المحكمة خلاف الأسباب التي سبق بيانها في الميعاد الذي سلف ذكره .

ويكلف المتهم أو المحكوم عليه بالحضور بناء على طلب أحد أعضاء النيابة العمومية قبل الجلسة بثلاثة أيام كاملة .

وإذا لم يتبين أسباب الطعن في الميعاد المقرر أو اقتصر من رفعه على بيان وقائع متعلقة بموضوع الدعوى فيحكم بعدم قبوله بناء على طلب النيابة العمومية بدون مرافعة .

﴿ المادة ٢٢٢ ﴾

تحم المحكمة السابق ذكرها في الطعن عند الاقتضاء بعد سماع أقوال النيابة العمومية وأقوال الخصام أو وكلائهم وتحكم ببراءة المتهم في الحالة الأولى المبينة في المادة ٢٢٠ وأما في الحالة الثانية فتحكم بمقتضى القانون وفي الحالة الثالثة تحيل الدعوى على محكمة ابتدائية أخرى إذا كان قد سبق الحكم فيها نهائياً من إحدى المحاكم الابتدائية وإلا فتحيلها على محكمة الاستئناف فتحكم فيها حكماً جديداً بهيئة غير الهيئة الأولى

وإذا حصل الطعن مرة ثانية أمام محكمته انقضى والابرام في القضية عنها وقبل هذا الطعن فتحكم المحكمة في أصل الدعوى حكماً نهائياً

فتحت الجلسة في الساعة الرابعة والنصف عريية تحت رئاسة سعادة عمر لطفى باشا رئيس المجلس وحضور ٢١ من حضرات الأعضاء

تلى محضر الجلسة الماضية فصدق عليه

سعادة الرئيس — قد حضر حضرة حسن بك عاصم المنتدب من نظارة الحفانية لحضور نظر المشروعات الأربعة التي تليت في الجلسة الماضية وإذن فتل بحسب ترتيب ورودها وبعد المذاكرة في كل مشروع تقرر الهيئة ما تراه نحوه .

تلى مشروع تعديل المادتين ٢٢١ و ٢٢٢ من قانون تحقيق الجنايات وهذه صورته

نحن خدوى مصر

بعد الاطلاع على قانون تحقيق الجنايات بالمحاكم الأهلية

وبعد الاطلاع على الأمر الصادر في ٣ ذى الحجة سنة ١٣٠٨ (٩ يولييه سنة ١٨٩١)

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحفانية ومواقفة رأى مجلس النظار وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين

أمرنا بما هوأت

﴿ المادة الأولى ﴾

قد عدلت مادتا ٢٢١ و ٢٢٢ من القانون المشار إليه آتاه كالاتى :

﴿ المادة الثانية ﴾

على ناظر الحقاينة تنفيذ أمرنا هذا .

وقد تليت المادتان ٢٢١ و ٢٢٢ المعمول بهما الآن حسب طلب الهيئة وهاتان صورتاهما :

﴿ المادة ٢٢١ ﴾

يحصل الطعن المذكور بتقرير يكتب في قلم كتاب المحكمة في ظرف ثلاثة أيام كاملة بعد صدور الحكم وتكليف التهم بالحضور بناء على طلب أحد أعضاء قلم النائب العمومى قبل الجلسة بثلاثة أيام كاملة .

﴿ المادة ٢٢٢ ﴾

تحكم المحكمة السابق ذكرها في الطعن بعد سماع أقوال رئيس قلم النائب العمومى أو وكيله وأقوال الخصام أو وكلائهم وتحكم ببراءة التهم في الحالة الأولى المبينة في المادة (٢٢٠) وأما في الحالة الثانية فتحكم بمقتضى القانون إذا رأت أن الجناية ثابتة وأما إذا رأت أن الواقعة جنحة أو مخالفة فتحيلها على المحكمة المختصة بها وفي الحالة الثالثة تحيل الدعوى على محكمة استئناف أخرى لتحكم فيها حكماً جديداً .

وأما إذا حصل الطعن مرة ثانية في القضية عينها أمام المحكمة وهى منعقدة بهيئة محكمة نقض وإبرام فتحكم في أصل الدعوى حكماً انتهائياً .

حضرة حسن بك عاصم — لأجل بيان السبب الذى ترتب عليه وضع هذا المشروع أقول :

إن القاعدة المعمول بها في المحاكم الآن في حالة النقض والإبرام هي أن أى شخص يحكم عليه من أى محكمة بصفة استئنافية سواء كان من محكمة ابتدائية أو من محكمة الاستئناف يجوز له أن يتظلم أمام محكمة النقض والإبرام .

فبناء على هذا الجواز قد افتركر الأهالى أن محكمة النقض والإبرام هي مثل مجلس الأحكام القديم مع أن هذا المجلس كان له حق الحكم بصفة درجة ثالثة في موضوع القضية وهذا بخلاف محكمة النقض والإبرام لأن هذه المحكمة الأخيرة ليست للحكم بصفة درجة ثالثة بل هي كما هو معلوم للهيئة محكمة عليية وتنتظر ابتداء في أسباب جواز رفع القضية لها من عدمه ومتى وجدت أن هناك سببا من الأسباب التى تجيز لطالب النقض والإبرام رفعه إليها قررت بنظرها وإلا فتحكم بالرفض بمعنى أنها لو وجدت سببا من الأسباب التى تبيح قبول

النقض والإبرام كأن تكون المحكمة التى حكمت في القضية خالفت في حكمها قانون تحقيق الجنايات أو أجرت تطبيق حكمها على مواد من القانون لا يجوز تطبيق الحكم عليها في الدعوى فيثبت محكمة النقض والإبرام تحكم بقبوله شكلاً وتحكم بالحالة النظر في القضية على محكمة أخرى أى إذا كان الحكم صادراً من محكمة الاستئناف فتكون الاحالة على دائرة أخرى من محكمة الاستئناف من درجة الدائرة التى أصدرت الحكم المطعون فيه وإن كان الاستئناف صادراً من محكمة ابتدائية فيحال إلى محكمة ابتدائية أخرى .

وهذا بخلاف ما كانت عليه حالة مجلس الأحكام لكن لفهم غالب من يحكم عليهم بصفة استئنافية أن محكمة النقض والإبرام هي مثل مجلس الأحكام فيحضر المحكوم عليه ويكتب تقرير بالطعن في الحكم الصادر قصد نظره أمام محكمة النقض والإبرام ولما يحضر أمامها لا يوجد لديه سبب من الأسباب التى تبيح له نظر القضية أمام هذه المحكمة وفي هذه الحالة تحكم برفض طلبه شكلاً وقد مضى على المحاكم الأهلية زيادة عن العشر سنوات ومازال الكثير قاعماً أن محكمة النقض والإبرام هي مثل مجلس الأحكام .

ولا يوجد في المائة واحد لم يطعن في الحكم الصادر عليه ولم يوجد في المائة أزيد من واحد قبل منه الطعن شكلاً أمام المحكمة المذكورة والحكومة ليس من غرضها حرمان الأهالى من حق مخول لهم بل غرضها أن تجعل الأهالى متورين بحيث أن طالب النقض والإبرام متى بين سبباً من الأسباب القانونية التى تجيز قبول الطعن في الحكم ونظره أمام محكمة النقض والإبرام فبالطبع يسير نظره والاجراء فيه حسب نصوص القانون .

والتعديل الجديد فيه سهوله كلية بالنسبة للأهالى إذ متى بين الطاعن في الحكم الأسباب وحضر أمام الجلسة فيكون مستعداً للمرافعة في الحال لانه يكون عالماً بما سيتراجع فيه بسبب كتابته قبل الجلسة ولا يحتاج الحال لطلب تأجيل المرافعة من جلسة إلى أخرى حتى يطلع هو أو المحامى عنه على أوراق القضية وأيضاً فيه سهولة للمحكمة تمكنها من صدور الحكم إذ أن أسبابه حاضرة أمامها .

وذلك لا يكون محتملاً على الأهالى فقط بل النيابة عندما تكون هي المتظلمة نظر الدعوى بصفة نقض وإبرام فيجب عليها أن تبين الأسباب كغيرها وهذا فيه منفعة للأهالى لأن المحكوم عليه سيطلع على تقرير النيابة ويستعد للمرافعة أمامها ومتى ظهر أن الحق له فبالطبع أن المحكمة تحكم برفض طلب النيابة ونحوه .

ولا يخفى أن معظم القضايا الجنائية مختص بالفقراء وقل من يمين من المحكوم عليهم جنائياً عمامياً بأجرة من طرفه فالمحامون الذين يدافعون عن الفقراء جار تعيينهم بمعرفة المحكمة وفي هذه الحالة يكونون بلا أجرة فيترتب

حضرة جاد بك مصطفى — رأي أن يكون الميعاد ثمانية عشر يوماً وأن يضاف إلى التعديل نص بأن هذا الميعاد يتبدى من تاريخ حصول المحكوم عليه على صورة من الحكم وأسبابه .

حضرة حسن بك عاصم — يمكننا أن نجعل نص المادة (٢٢١) كما هو آت .

يحصل الطعن المذكور بتقرير يكتب في قلم كتاب المحكمة في ظرف ثمانية عشر يوماً كاملة بعد صدور الحكم ويلزم بيان الأسباب التي بني عليها الطعن في هذا الميعاد أيضاً وإلا سقط الحق فيه ولا يجوز إبداء أسباب أخرى أمام المحكمة خلاف الأسباب التي سبق بيانها في الميعاد الذي سلف ذكره .

وعلى قلم الكتاب أن يعطى لصاحب الشأن صورة الحكم في يوم طلبه .

ويكلف التهم أو المحكوم عليه بالحضور بناء على طلب أحد أعضاء النيابة العمومية قبل الجلسة بثلاثة أيام كاملة .

وإذا لم تبين أسباب الطعن في الميعاد المقرر أو اقتصر من رفعه على بيان وقائع متعلقة بموضوع الدعوى فيحكم بعدم قبوله بناء على طلب النيابة العمومية بدون مراعاة .

حضرة أحمد بك الصوفاني — من حيث أن حضرة حسن بك عاصم مندوب نظارة الحفانية قد وضع بنفسه تعديلاً للمادتين (١٤٧ و ٢٢١) بالكيفية التي ذكرت آنفاً وقبل بأن يكون هذا التعديل معتبراً ومعمولاً به بعد استصداره الأمر المالى باعتماده بالصورة المذكورة فأرى أن هذا التعديل فيه الكفاية لاصلاح العام وأوافق عليه .

حضرة مصطفى بك منصور — أرجو من حضرة حسن بك عاصم أن يفيدنا عن من هو الخصم للجاني .

حضرة حسن بك عاصم — الخصم للجاني هو كل مصرى .

حضرة مصطفى بك منصور — قد أوجب القانون أن كل خصم يعان خصمه .

حضرة حسن بك عاصم — الاعلان ما هو الا لأجل أن كل من صدر عليه حكم يعرفه ومن حيث أن النطق بالحكم حال صدوره سيكون بحضور المحكوم عليه وينطق به بجميع أجزائه التي تبينت في تعديل المادة

على ذلك أنه في الغالب لا يعتنى المحامي بسرعة درس القضية بل يطلب التأجيل من جلسة إلى أخرى حتى يتمكن من درسه وفي ذلك ضياع وقت وعطل كلـى .

وبعبارة أخرى أقول إن هذا التعديل هو في صالح الأهالي والحكومة والقضاء ولم يجر وضعه إلا بناء على التجارب التي منها علمت ضرورة لا سيما وأنه يحتم على طالب الاستئناف في القضايا المدنية أن يبين الأسباب .

حضرة محمود بك أبو حسين — أن جعل ميعاد طلب النقض والابرام ثلاثة أيام من بعد النطق بالحكم يحمل صاحب الشأن على الطعن في الحكم قبل أى يتروى فيه لعدم وجود الوقت الكافي .

حضرة حسن بك عاصم — إن جملة (النطق بالحكم) الموجودة وجملة (صدور الحكم) الواردة في الأصل مؤداهما واحد ووضع أيهما في التعديل فيه الكفاية والثلاثة أيام المحددة كافية لعمل التقرير بطلب النقض والابرام وأيضاً الخمسة عشر يوماً المحددة لبيان الأسباب فيها الكفاية وإن شاءت الهيئة أن تجعل الميعادين واحداً أعنى أن تحدد الخمسة عشر يوماً لعمل التقرير ولبيان الأسباب فلا بأس من ذلك .

والحاصل أنه متى تبينت الأسباب يكون هناك سهولة إذ المحكمة عند ما تجد الأسباب كافة ستحكم بما تراه حسب القانون وإلا فترفض بدون مراعاة ثم إن ميعاد الخمسة عشر يوماً ليس بكاف فقط بل هو ميعاد طويل والآن وفق أن يجعل عشرة أيام إذا قبل المبدأ الذي ذكر آتفا .

حضرة محمود بك أبو حسين — إن جعل الميعاد من تاريخ صدور الحكم مضر بنوى الشأن لأنه لا يتيسر لهم الاطلاع على الحكم بتمامه في اليوم التالى لصدوره .

حضرة حسن بك عاصم — موجود في قانون تحقيق الجنايات نص صريح في المادة ١٤٧ بأن كل حكم يصدر بعقوبة يلزم أن يكون مستملاً على بيان الواقعة التي استوجبت العقوبة وعلى نص القانون الذي حكم بموجبه وإلا كان الحكم لاغياً .

فيمكننا أن نعدل مادة القانون تعديلاً يجعل أى حكم يكون شاملاً للواقعة والأسباب ونحو ذلك وينطق به بتمامه في الجلسة أن تكون المادة هكذا :

(يلزم أن يشتمل الحكم على بيان الواقعة وعلى بيان الأسباب التي بني عليها وعلى نص القانون الذي حكم بموجبه وأن يصدر بجميع أجزائه هذه في الجلسة وإلا كان العمل لاغياً) .

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على الأمر الصادر فى ٩ شعبان سنة ١٣٠٠ (١٤ يونيه سنة ١٨٨٣) للشتمل على لائحة ترتيب المحاكم الأهلية .

وبعد الاطلاع على المادة الثانية من الأمر الصادر فى ٢٨ القعدة سنة ١٣٠٨ (٥ يوليو سنة ١٨٩١) .

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحقانية وموافقة رأى مجلس النظار وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين .

أمرنا بما هو آت

﴿ المادة الأولى ﴾

قد عدلت المادة ٢١ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية كالآتى :
المادة (٢١) تحمى محكمة الاستئناف بمصر بصفة محكمة نقض وإبرام فيما يرفع إليها بمقتضى قانون تحقيق الجنايات من الطعن فى الأحكام بسبب عدم استيفاء الاجراءات المقررة قانونا أو بسبب مخالفة القوانين .

وتؤلف محكمة النقض والإبرام من خمسة قضاة يكون منهم ثلاثة على الأقل ممن لم يسبق لهم المشاركة فى الحكم الطعون فيه .

﴿ المادة الثانية ﴾

على ناظر الحقانية تنفيذ أمرنا هذا :

وتليت المادة (٢١) من اللائحة المذكورة المعمول بها الآن وهذه صورتها :

تحكم المحاكم الاستئنافية بهيئة محكمة نقض وإبرام فى المسائل التى ترفع لها بمقتضى قانون تحقيق الجنايات بشأن عدم استيفاء الأصول المقررة أو مخالفة القانون

وفى هذه الحالة تشكل هيئة الجاسة التى تصدر الحكم من سبعة قضاة غير القضاة الذين حكموا فى القضية بهيئة استئنافية .

(١٤٧) فهذا فيه الكفاية لمعرفة المحكوم عليه ومشتملات الحكم فضلا عن أنه أعطى له الحق بأخذ صورته فى يوم طلبه إياها .

أما الشخص الذى لم يحضر نطق الحكم فإنه لا يدخل تحت هذه القاعدة وأذكر الهيئة بأنه قبل سنة ١٨٩٢ كان كل حكم يصدر لا تمضى مواعيله إلا بعد إعلانه ولما ترتب على ذلك من أن ثلاثة أرباع الأحكام الجنائية لا يمكن تنفيذها إلا بعد إعطاء صورها والاشغال قد تعطلت بسبب ذلك قد حصل التمييز بمقتضى تعديلات أجريت فى سنة ١٨٩٢ بين المحكوم عليهم حضوريا والمحكوم عليهم غيابيا وصار من يحكم عليه غيابيا يعلن بالحكم ومن يحكم عليه حضوريا لا يعلن به .

فى سنة ١٨٩٣ وجد من القضايا نحو ١١٧ ألف مخالقات و ٢٢ ألف جنح ونحو أربعة آلاف قضية جنابات فمن ينظر إلى هذا العدد ويفكر فى كم صورة يجب إعطاؤها للمحكوم عليهم أو أولى الشأن يعلم قدر المشقات والصعوبات التى تنشأ عن ذلك .

والموضوع المنظور أمام الهيئة الآن هو يختص بإجراءات يقوم بها فى الغالب المحامى عن المحكوم عليه والمحامى يمكنه أن يأخذ ملخص الحكم حال النطق به أو يرسل من يأخذ صورته من قلم الكتاب بدون أدنى صعوبة متى لاح له أن هناك أوجها قانونية تبيح نظر الدعوى أمام محكمة النقض والإبرام .

حضرة مصطفى بك منصور — أنا أوافق على التعديل الذى وضعه حضرة جسن بك عاصم فقط يزداد عليه أن النيابة تعلن المحكوم عليه بالحكم وأسبابه وأن الميعاد يبتدىء من تاريخ الاعلان .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أخذت فكانت الأغلبية الموافقة على تعديل المادتين (١٤٧ و ٢٢١) حسب رأى حضرة أحمد بك الصوفانى .

وتقرر بالاتفاق ما عدا سعادة إسماعيل صفوت باشا الموافقة على بقاء المادة (٢٢٢) وباقى المشروع حسب التعديل الوارد من الحكومة أما سعادة صفوت باشا فكان رأيه إحضار صور المشروعات التى وردت للهيئة سابقا وأعطى بمقتضاها جانب من اختصاصات المحاكم الكلية للمحاكم الجزئية ونلاوتها بالهيئة ولم توافق الهيئة على هذا الطلب .

تلى مشروع الأمر العالى الشتمل على تعديل المادة (٢١) من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية وهذه صورته .

وهذا في غير أوقات الإجازات فإذا ماذا يكون الحال في زمن الإجازات ونصف القضاة يكون غائباً .

قد نشأ عن ذلك أنه في غير زمن الإجازات تعطل القضية عدة جلسات لعدم إمكان تشكيل محكمة النقض والإبرام من سبعة لم يكن فيهم واحد ممن نظر الدعوى وهذا فضلاً عن أن كل جلسة والثانية يلزم تغيير بعض القضاة بغيرهم ممن لم يكن سبق لهم نظر الدعوى أما في زمن الإجازات فتكون الحالة أصعب وأشد .

حضرة أحمد بك أبو الفتوح — إن قضايا النقض والإبرام ستقل كثيراً بسبب التعديلات التي أدخلت على المادة (٢٢١ و ٢٢٢) من قانون تحقيق الجنايات .

حضرة حسن بك عاصم — لازلت أقول إن القضاة المشتغلين بالجنايات خصوصاً المخصصين للجنايات الصغرى يشق عليهم الحضور في جلسات النقض والإبرام .

حضرة أحمد بك أبو الفتوح — إن تأخير القضية لا يضرب قدر الضرر الذي سيصيب صاحب الشأن فيها من تشكيل من محكمة النقض والإبرام من خمسة قضاة يجوز أن يكون فيهم اثنان ممن سبق نظر الدعوى .

حضرة محمود بك أبو حسين — هل يمكن لحضرة حسن بك عاصم بصفته نائباً عن نظارة الحفانية أن يقبل جعل محكمة النقض والإبرام من خمسة قضاة لم يسبق لأحدهم النظر في الدعوى .

حضرة أحمد بك الصوفاني — إن الصعوبات التي يدينها حضرة مندوب نظارة الحفانية ما كانت خافية على النظارة في سنة ١٨٩٢ لما جعلت محكمة النقض والإبرام من سبعة وقد قامت محكمة الاستئناف بهذا العمل من سنة ١٨٩٢ لحد الآن ولا يصح المساس بصالح العموم من جراء عدد القضاة في محكمة الاستئناف وكيفية تقسيمهم على الجلسات .

ومن حيث أن المجلس (شورى القوانين) قد طلب من الحكومة مراراً تعديل قوانين المحاكم الأهلية برمتها وإرسالها لنظرها حتى يزال منها ما يكون مضراً أو مغلاً بالآداب والحكومة لم تجب هذا الطلب فأنا أحافظ على ما قرره الهيئة في سنة ١٨٩٢ ولا أصادق على المشروع الجديد .

حضرة مصطفى بك منصور — المعمول به الآن هو تشكيل محكمة النقض والإبرام من سبعة لا يكون فيهم واحد ممن سبق له نظر الدعوى وللشروع المطروح أمامنا جعل المحكمة من خمسة يجوز أن يكون فيهم

حضرة أحمد بك الصوفاني — عند ما تشكلت المحاكم الأهلية كانت تنظر قضايا النقض والإبرام أمام المحكمة حال انعقادها بهيئة جمعية عمومية ولما رأت نظارة الحفانية أن تشكيل محكمة النقض والإبرام يكون من عدد معين من القضاة وضعت تعديلاً لللائحة وجعلت فيه هذا التعديلاً ولا يكون في هؤلاء السبعة واحد ممن سبق لهم النظر في الدعوى المرفوعة من أجلها النقض والإبرام ومجلس شورى القوانين أقر على هذا الأمر وللشروع الوارد الآن يقضى بتشكيل تلك المحكمة من خمسة يجوز أن يكون منهم اثنان ممن سبق لهم الحكم في الدعوى وهذا فضلاً عن مخالفته لما كان جارياً وقت تشكيل المحاكم ولما حصل الإقرار عليه أخيراً فإنه مضر بالأهالي جداً لأن الأغلبية ستكون بشخص واحد .

ومع كوني لا أصادق على مثل هذا الأمر كلياً فأسأل حضرة مندوب الحفانية عن الباعث لهذا التعديل المجحف بالحقوق .

حضرة حسن بك عاصم — نعم كانت قضايا النقض والإبرام تنظر أولاً أمام المحكمة حال انعقادها بهيئة جمعية عمومية (ولكن ما هي الجمعية العمومية) إننا لو قرأنا بنود اللائحة نجد أن الجمعية العمومية كما أنها تنعقد من جميع قضاة المحكمة فإنه يجوز انعقادها متى وجد خمسة منهم وفي سنة ١٨٩٢ جرى إدخال تعديلات تحدد فيها عدد القضاة الذين تتكون منهم كل محكمة وبالجملة جعلت محكمة النقض والإبرام من سبعة لم يكن فيهم واحد ممن سبق لهم نظر الدعوى .

ولما أن كانت قضايا النقض والإبرام لا تحتاج لقطع السبعة قضاة لما طول السنة حتى كان يخص لها سبعة معينون فجاء تشكيلها بحسب الاحتياج من السبعة قضاة الذين يتوفو فيهم شرط عدم سابقة نظر الدعوى المقدمة لتلك المحكمة .

وبعبارة أخرى إننا لو خصصنا السبعة لمحكمة النقض والإبرام على الدوام فالباقي من القضاة لا يكفي للدوائر اللازمة ترتيبها وبيان ذلك كالاتي: محكمة الاستئناف يوجد بها من القضاة تسعة عشر ولو خصصنا منهم السبعة للنقض والإبرام فيكون الباقي اثنى عشر وهؤلاء الاثنى عشر منهم أحد عشر منقطعون للجنايات الكبرى والصغرى ولا يدخل منهم أحد في النقض والإبرام لسببين الأول أما أن يكون سبق له نظر في الدعوى والثاني عدم وجود وقت يمكنه من حضور جلسة النقض والإبرام لأن قضاة محاكم الجنايات عليهم أعمال كثيرة لكتابة التقارير ونحوها ويخصص لهم ثلاث جلسات في الأسبوع .

فلهذه الأسباب جاز تشكيل محكمة النقض والإبرام من القضاة المخصصين للقضايا المدنية .

وحيث إننا قلنا إن الأحد عشر المخصصين للجنايات لا يمكنهم الحضور في جلسات النقض والإبرام فيكون الباقي من قضاة الاستئناف ثمانية فلو اعتذر منهم واحد وحصل عيا لآخر لتعطلت محكمة النقض والإبرام

(١٤ فبراير سنة ١٨٨٤) المشتمل على لائحة الإجراءات الداخلية بالمحاكم الأهلية .

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحفانية وموافقة رأى مجلس النظار

وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين .

أمرنا بما هو آت

(المادة الأولى)

عدلت المواد (٤٣ و ٢) من اللائحة المشار إليها آنفا كالاتي :

المادة ٢ - تشكل في محكمة الاستئناف دائرتان أو أكثر وكذلك في المحاكم الابتدائية إذا اقتضت حالة الأعمال فيها تشكيل عدة دوائر .

المادة ٣ - يعين ناظر الحفانية في كل سنة في النصف الثاني من شهر أكتوبر عدد الدوائر في محكمة الاستئناف والمحاكم الابتدائية والقضاة الذين تؤلف منهم كل دائرة وكذلك قضاة محكمة النقض والإبرام على حسب ما هو مقرر في أمرنا الصادر في

ويكون تعيين ذلك بقرار يصدر منه بعد أخذ رأى رئيس محكمة الاستئناف والنائب العمومي ورؤساء المحاكم الابتدائية كل فيما يخصه .

ويعين أيضا في القرار المذكور عدد الجلسات وأيامها وساعاتها في كل دائرة .

المادة ٤ - توزيع القضايا على الدوائر في كل محكمة يكون عند الاقتضاء بمعرفة رئيسها وإذا تغيب قاض من إحدى الدوائر أو حدث له مانع عن الحضور ينتدب الرئيس قاضيا آخر ليقوم مقامه .

(المادة الثانية)

قد ألغيت المادة ٢٤ من اللائحة السابق ذكرها .

(المادة الثالثة)

على ناظر الحفانية تنفيذ أمرنا هذا .

اثنتان ممن سبق لهم النظر في الدعوى وفي هذه الحالة يكون كل من كان سبق له النظر في الدعوى محافظاً على رأيه الأول ولو وافق على رأى الاثنين اللذين سبق لهما نظر الدعوى واحد من الثلاثة الآخر لوجبت الأغلبية .

ومن حيث أنه لا يعتد بما تقوم به العدالة بالميزانية وهيئة مجلسنا مفترض عليها المحافظة على العدل وتوطيده مهما يلزم ثمنه فأنا موافق على رأى حضرة صوفاني بك .

حضرة عبد الرحيم بك حمادى - الأوفقى أن يؤخذ جواب حضرة حسن بك عاصم عن سؤال حضرة محمود بك أبو حسين ابتداء

حضرة ابراهيم بك الغمراوي - رأى أن محكمة النقض والإبرام تكون من خمسة قضاة لم يكن فيهم واحد سبق له نظر الدعوى .

سعادة الرئيس - تؤخذ الآراء عن طلب حضرة محمود بك حسين

أخذت وتقرر بالأغلبية أخذ قول حضرة حسن بك عاصم .

حضرة حسن بك عاصم - أنا موافق على جعل محكمة النقض والإبرام من خمسة قضاة لم يكن فيهم واحد ممن حكموا في الدعوى .

سعادة الرئيس - يؤخذ رأى عن بقاء المحكمة من سبعة أو للواقعة على الخمسة حسب ماوافق عليه مندوب الحكومة .

أخذت وتقرر بالأغلبية أن تكون المحكمة من خمسة قضاة ليس بهم واحد ممن حكموا في الدعوى وبذلك تكون المادة هكذا :

المادة (٢١)

تحكم محكمة الاستئناف بمصر بصفة محكمة قضاة وإبرام فيما يدفع إليها بمقتضى قانون تحقيق الجنايات من الطعن في الأحكام بسبب عدم استيفاء الإجراءات المقررة قانونا أو بسبب مخالفة القوانين .

وتؤلف محكمة النقض والإبرام من خمسة قضاة ليس بهم واحد ممن حكموا في الدعوى .

تلى مشروع الأمر العالى المشتمل على تعديل المواد (٢ و ٣ و ٤) من لائحة الإجراءات الداخلية بالمحاكم الأهلية وهذه صورته :

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على الأمر الصادر في ١٧ ربيع الثاني سنة ١٣٠١

تلى أصل الثلاث مواد المذكورة وهذه صورها :

﴿ المادة الثانية ﴾

إذا شكلت بإحدى المحاكم دائرتان أو أكثر فتعين الجمعية العمومية كيفية توزيع القضايا .

﴿ المادة الثالثة ﴾

يجب على الجمعية العمومية بكل محكمة أن تستبدل من وقت إلى آخر قضاة كل دائرة أو غيرهم من القضاة المعيّنين لأعمال مخصوصة بغيرهم من قضاة المحكمة بحيث يكون نجاز الأعمال مأمونا على الدوام .

﴿ المادة الرابعة ﴾

تعيين عدد الجلسات وأيامها وساعاتها يكون في كل سنة بمعرفة ناظر الحقانية بعد أخذ رأى كل من المحاكم والنائب العمومي .

حضرة مصطفى بك خليفه — إن تعيين القضاة للجلسات ونحوها بكل محكمة جار بمعرفة جميعيتها العمومية وطلب نظارة الحقانية الآن أخذ هذا الحق هو بما يجرح إحساسات القضاة لا سيما وأنه لا يصح تسلط الإدارة على الهيئة القضائية في هذا الأمر فلتلك أرى رفض هذا المشروع .

حضرة أحمد بك أباطه — رأى الاستفهام من حضرة مندوب الحقانية عن الأسباب التي دعت لادخال هذا التغيير السككي الفجائي على هيئة القضاء الأمر الذي يضر باستقلاله ويوجب أسف العموم إذ ربما أن حضرة يأتي بشيء يكون غامضا .

حضرة أحمد بك الصوفاني — قد قال حضرة مصطفى بك خليفه أن تسلط الإدارة على القضاء يجرح إحساسات القضاة ومن رأى حضرة أحمد بك أباطه السؤال من حضرة مندوب الحقانية عن الباعث لهذا الأمر المكدر للرأى العام .

وقد أصاب كل من حضرتيهما في رأيه من جهة عدم الموافقة على هذا المشروع .

ومن حيث أن الباعث لنظارة الحقانية على ذلك أسبابه واضحة بالمذكرة المتقدم بها المشروع وهذه المذكرة قد تليت على الهيئة .

ومن حيث إن السؤال من حضرة المندوب عن ذلك صار لا لزوم له لأن الإجابة عنه لا تخرج عن شرع تلك الأسباب التي لا توصل للغاية ولا تجعل للهيئة أدنى ميل لمس استقلال القضاء وربما طالت المناقشة والاستعلامات بغير جدوى فأرى أن الموافق هو رفض هذا المشروع بالكلية .

سعادة إسماعيل باشا محمد — هذا المشروع يتضمن تحويل ناظر الحقانية الحق في تحديد عدد الجلسات وتعيين القضاة لكل جلسة الأمر الذي هو من حقوق الجمعية العمومية بكل محكمة .

ومن حيث إن الجمعية العمومية هي الأدرى بحالة كل قاض وما يليق أن يكلف به من العمل فأرى أوقعية بقاء الحالة على ما هي عليه إذ أن المشروع الجديد يترتب عليه سلب حقوق القضاء وتحويلها للإدارة .

حضرة إبراهيم بك الغمراوي — أوافق حضرة أحمد بك أباطه على السؤال من حضرة المندوب إذ أن السؤال لا يمتنعنا فيما بعد من الرفض وعدمه سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أخذت وتقرر بالأغلبية المطلقة رفض المشروع .

حضرة محمود بك حسين — إن الباقي من الأشغال هو تعديل جملة مواد من لائحة الرسوم ورأى أن التعديل يطبع هو والمواد الأصلية الجارية العمل بها الآن . وما كانت قررة الهيئة في هذه المواد عند نظر اللائحة في العام الماضي .

حضرة أحمد بك أبو الفتوح — مشروع تعديل لائحة الرسوم يمكن نظره بهذه الجلسة .

حضرة مصطفى بك منصور — مشروع التعديل ليس فيه تخفيف إلا في القضايا الكلية أى بدل ما كان يؤخذ عنها باعتبار المائة إثنين صارت المائة واحد أو قد زيد فيه رسم القسمة لأنه بدل ما كان مقررأ عليها ربع رسم تقرر عليها نصف رسم .

وفي العام الماضي تشكلت لجنة ونظرت اللائحة ورفعت تقريرها للهيئة وقرروا وقتها ما وجد موافقا .

ومن حيث إن الرسوم الجارية أخذها ثقيلة جدا وطالما أن المجلس سأل الحكومة تخفيفها وما كان يحصل وترتب على ذلك أن الكثير من الأهالي يتنازل

كما هو متعنى الحكومة ولكن لسوء الحظ لم يصادف هذا الطلب قبول كافة الدول ولذلك مستجدد الحكومة النظر فيما إذا كان إبقاء تخصيص البلغين المذكورين على ما هو عليه يكون فيه أكثر أرجحية للقطر من استعمالها في شيء آخر وهي لم تتأخر عن درج مبلغ المائة والتجسين ألف جنيه في ميزانية الأشغال العمومية لأنه حتى لو صرف النظر عن الخزان فعمليات المصارف وغيرها التي يترتب عليها نمو ثروة البلاد تستدعى لترح مبلغ عظيم كهذا ومع ذلك فالحكومة ستفحص أيضاً في الأحوال الحاضرة هذه المسألة وتعييرها أكبر التفاتها .

أما الملاحظات الواردة في التقرير المختصة بالمعارف العمومية فمن الواضح أنها ناتجة عن استعلامات غير مستوفية وليست على صحة لأنه من المحقق وغير قابل التنازع بأنه قد حصل تقدم مهم في مدارس الحكومة ويظهر بأن المجلس غير عالم بوجود مجلس عال بالمعارف العمومية معين بمقتضى أوامر عالية وأنه من اختصاصاته النظر فيما يرغبه المجلس .

وعن مسألة وابورات البوستة الخديوية فالمجلس لم يخطر أبداً في باله بأنه لأجل اتساع نطاق هذه المصلحة حسب ما صرح وحتى لأجل إبقائها على الحالة التي هي عليها الآن يكون من اللازم مشترى جملة وابورات جديدة ولذلك ترى نظارة المالية بأن صرف مبلغ جسيم في هذا الشأن يكون من الصعب تأييده خصوصاً إذا اعتبرنا أن العمليات التجارية ليست من اختصاص الحكومة . وأما التجارة فلا خوف من حصول أى ضرر عليها لأن المواني المصرية بحسب ما تقتضيه أشغالها تمر عليها وابورات تخص شركات متعددة ومع ذلك فإنه ليس في النية العدول عن نقل الحجاج إذ أن ما بقي من وابورات البوستة الخديوية هو كاف لتأكيد سير هذه المصلحة المخصوصة .

وأما الزيادة في فصل المعاشات التي أشار إليها مجلس شورى القوانين فهي نتيجة المعاملة على مقتضى اللوائح المرعية الجارية تنفيذها بحق وعدل وجانب من هذه الزيادة ناشئ من تصفية السودان . وعمما يختص بالإحالة على المعاش فما عدا في أحوال المرض التي يصبح فيها المستخدم غير قادر على الخدمة لا يسوغ إحالة أى موظف أو أى مستخدم على المعاش بدون الموافقة على ذلك من اللجنة المالية ومجلس النظار وهذه الموافقة لا تحصل في الأحوال المحقق ثبوتها ثم وإنهاء الوظائف بسبب الاستثناء عنها فهو أيضاً من جملة أسباب الزيادة في المعاشات وإنما توفر الذى ينتج من ذلك في الماهيات يفوق جداً قيمة المعاشات المعطاة .

عن قضايه للأجانب كى ترفع أمام المختلط نظراً لخفة رسومه فأنا لازلت مصدقا على ماقرره المجلس فى العام الماضى .

حضرة حسن بك عاصم — للشروع المقدم اليوم ليس فيه زيادة ولا تجديد في الرسومات بل هو قاصر على التخفيف ويمكن تبيان ذلك في هذه الجلسة ولكونه مفيداً للأهالى فالحكومة بادرت في إنجاز وإرساله للمجلس قبل انصرافه كي يمكن استصداره قبل حلول السنة الجديدة ولا تحرم الأهالى من مزاياه مدة شهرين لاسيما وأنه لما شاع خبر هذا المشروع فالكثير أوقفوا قضايهم لحين صدوره .

حضرة أحمد بك الصوفاني — من حيث إنه لم يبق وقت كاف لنظر هذا لشروع في جلسة هذا اليوم فالأوفق أن يحدد جلسة في يوم غد لنظره .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء

أخذت وتقرر بالأغلبية المطلقة الموافقة على رأى حضرة صوفاني بك وأن تكون الجلسة باكر تاريخه الساعة الرابعة عرية

انصرف حضرة حسن بك بعاصم مندوب نظارة الحفانية حيث كانت الساعة السابعة والرابع .

سعادة الرئيس — وردت إفادة من سعادة ناظر المالية مؤرخة أمس تاريخه نمرة ٢٦ في شأن ملحوظات المجلس على ميزانية سنة ١٨٩٥ فلتتل .

تليت الإفادة المذكورة وهذه صورتها :

قد أطلعت نظارة المالية على التقرير الوارد بإفادة سعادتك رقم ٢٠ ديسمبر سنة ١٨٩٤ نمرة ٢٣ المرفوع من اللجنة المعينة من قبل مجلس شورى القوانين للبحث في ميزانية سنة ١٨٩٥ وهذا التقرير تبينت فيه الطلبات التي أشير في السنة الماضية عن عدم إمكان إجرائها فترى نظارة المالية والحالة هذه بكل أسف أن مجلس شورى القوانين قبل أن يطلب الآن إجراء توفيرات جديدة لم يسئل من الحكومة عما إذا كان إجراء هذه التوفيرات يكون موافقا أو ممكنا .

وعما يختص بمبلغ ١٥٠٠٠٠ جنيه المخصص لعملية الخزان ومبلغ ٤٠٠٠٠ جنيه المخصص لعملية مصارف القاهرة فإن هذين المبلغين قد صار درجهما في الميزانية عند ما كانت نظارة المالية تؤمل الحصول من الدول على قبول تحويل الدين الموحد والموافقة منها على استعمال الوفورات التي تنتج من هذه العملية والتي تتجت من تحويل الديون الأخرى في تخفيف ضرائب الأتليان

ونظارة المالية تشرع مع ذلك في كل سنة بعمل فحص مدقق في فصول الميزانية . ومجلس النظار لا يوافق على درج علاوة فيها إلا بعد أن يتحقق من ضرورة لزومها وعليه يلزم أن يكون مجلس شورى القوانين على يقين بأن الحكومة مع ما وجهته من العناية للمستديعة إلى صالح الفطر فلا كانت تتأخر عن إجراء التوفيرات المحكي عنها في التقرير لو كان ممكنا حقيقة لحصول عليها .

فاقتضى تحريره لسعادتكم للإحاطة أفندم .

ثم إن سعادة الرئيس ختم الجلسة بقوله (ختمت الجلسة) والساعة السابعة والنصف .

إمضاء	ختم	
(عمر لطفى)	(حسين يسرى)	نمرة ١٧

مَجْلِسُ شُورَى الْقَوَانِينِ

محضر جلسة يوم الثلاثاء ٢٧ جمادى الثانية سنة ١٣١٢ (٢٥ ديسمبر سنة ١٨٩٤)

الرقعة بأمرنا الصادر في ١٤ جمادى الأولى سنة ١٣١١ (٢٣ نوفمبر سنة ١٨٩٣) كما يأتي :

﴿ المادة الثالثة ﴾

يؤخذ الرسم النسبي كما يأتي :

أولاً — باعتبار عشرة على كل مائة قرش من الخمسين جنبها الأولى .

ثانياً — باعتبار ثمانية على كل مائة قرش من الخمسين جنبها التالية للخمسين جنبها المبينة آنفا .

ثالثاً — باعتبار ستة على كل مائة قرش من المائة جنبه الثانية .

رابعاً — باعتبار أربعة على كل مائة قرش من المائة جنبه الثالثة .

خامساً — باعتبار اثنين على كل مائة قرش من المائة جنبه الرابعة .

سادساً — باعتبار واحد على كل مائة مما زاد على ذلك .

صورة المادة الثالثة المعمول بها

﴿ المادة الثالثة ﴾

يؤخذ الرسم النسبي كما يأتي

أولاً — باعتبار عشرة على كل مائة قرش من الخمسين جنبها الأولى .

ثانياً — باعتبار ثمانية على كل مائة قرش من الخمسين جنبها التالية للخمسين جنبها المبينة آنفا .

عقدت الجلسة والساعة الرابعة والدقيقة الثلاثين تحت رئاسة سعادة عمر لطفي باشا رئيس المجلس وحضور ٢٣ من حضرات الأعضاء وحضرة حسن عاصم بك مندوب الحقانية .

تلى محضر الجلسة الماضية وتصدق عليه .

سعادة الرئيس — الباقي من الأشغال هو مشروع تعديل بعض المواد من لائحة الرسوم بالمحاكم الأهلية التي تقرر نظرها في جلسة هذا اليوم وإذا فليت هذا المشروع مادة فمادة .

وليتل بعد تلاوة كل مادة المادة الأصلية للمعمول بها الآن وما كانت قررته الهيئة فيها عند نظر مشروع اللائحة المذكورة في العام الماضي .

تليت مقدمة المشروع وتعديل المادة الثالثة منه والمادة الثالثة من اللائحة المعمول بها . وما كانت قررته الهيئة فيها وهذه الصور :

صورة مقدمة المشروع والمادة الثالثة منه

نحن خديو مصر

بناء على ما عرضه علينا ناظر الحقانية وموافقة رأى مجالس النظر وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين .

أمرنا بما هو آت

﴿ المادة الأولى ﴾

عدلت المواد ٣ و ٤ و ٦ و ١٤ و ١٦ و ٣٣ من تعريف الرسوم القضائية

ثالثاً — باعتبار ستة على كل مائة قرش من المائة جنيه التالية للمائة جنيه التي سبق بيانها .

رابعاً — باعتبار أربعة على كل مائة قرش من المائة جنيه التالية للمائة جنيه المبينة بالفقرة السابقة .

خامساً — باعتبار اثنين على كل مائة مما زاد على ذلك .

صورة المادة الثالثة حسب تعديل الهيئة

﴿ المادة الثالثة ﴾

يؤخذ الرسم النسبي كما يأتي :

أولاً — باعتبار عشرة في المائة على كل مائة قرش من العشرة جنيهات الأولى .

ثانياً — باعتبار خمسة على كل مائة قرش من الأربعين جنيهاً التي تلي العشرة الأولى .

ثالثاً — باعتبار أربعة على كل مائة قرش من الخمسين جنيهاً التالية للخمسين جنيهاً المبينة آنفاً .

رابعاً — باعتبار ثلاثة على كل مائة قرش من المائة جنيه التالية للمائة جنيه التي سبق بيانها .

خامساً — باعتبار جنيهين على كل مائة مما زاد على ذلك .

قد دارت المناقشة على ذلك فيما بين الهيئة وحضرة مندوب الحكومة وأعطيت الآراء الآتية :

حضرة عبد الرحيم بك حمادى — رأي أن يكون التعديل الذى قرره الهيئة في العام الماضي هو المول عليه ويتبع .

حضرة مصطفى بك خليفه — وأناؤافق على رأى حضرة عبد الرحيم بك

حضرة غمراوى بك — رأي أن العشرة جنيهات الأولى يؤخذ على كل مائة منها عشرة قروش والأربعين التالية لها خمسة قروش والخمسين المتممة للمائة أربعة قروش والمائة الثانية ثلاثة قروش والثالثة قرشان كما هو رأى حضرة عبد الرحيم بك وأزيد عليه أن المائة الرابعة يؤخذ عليها هو وما يزيد عنها إلى المالا نهاية

قرش واحد لأن هذا التخفيف نفعه مزدوج بالنسبة للأهالي والحكومة معا أما من جهة الأهالي فظاهر وأما من جهة الحكومة فلما رآه مكرراً بحسب التجربة في المصالح ذوات الإراد من زيادة إيرادها عند تخفيض رسومها سيما وأن الحكومة قد وضعت القضاء لبث العدالة بين الأهالي من دون نظر إلى الإراد قل عن المصروفات أو كثر وهذا قصد حسن كما لا يخفى .

حضرة حسن بك عاصم — الحكومة مستعدة لأن تقبل من المجلس كل شيء إذا سمحت لها الميزانية بقبوله .

حضرة طلبه بك سعودى — أوافق على رأى حضرة عبد الرحيم بك وحضرة غمراوى بك من جهة القضايا الصغيرة وأما القضايا الكبرى يجعل لها رسوم مناسبة بدون السير على تجزئتها على مبالغ تلك القضايا إذ أن هذا الأمر فيه ضرر على ذوى القضايا الكلية .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أخذت فكانت الأغلبية المطلقة لحضرة غمراوى بك .

تليت المادة الرابعة من المشروع والرابعة من اللائحة الجارى عليها العمل وما قرره الهيئة فيها في العام الماضي وهذه صورها :

صورة المادة الرابعة من المشروع

﴿ المادة الرابعة ﴾

تنقص الرسوم المقررة في المادة السابقة بقدر خمسين من كل مائة منها فيما يأتي :

أولاً — في طلب القسمة بين الشركاء .

ثانياً — في التوزيع والقسمة بين الدائنين .

ثالثاً — في الصالح على يد المحكمة متى ثبت ذلك بمقتضى محضر محرر قبل انتهاء المرافعة بشرط ألا يكون قد صدر حكم تهديدى في الدعوى .

رابعاً — في الأوامر التي تصدر بتنفيذ أحكام المحكمين .

خامساً — في الرجوع إلى الدعوى بعد الحكم بىطلان المرافعة . وتنقص تلك الرسوم بقدر خمسة وسبعين من كل مائة منها فيما يأتي :

أولاً — في طلب القسمة بين الشركاء .

ثانياً — في التوزيع والقسمة بين الدائنين .

ثالثاً — في الصلح على يد المحكمة متى ثبت ذلك بمقتضى محضر محرر قبل انتهاء المرافعة بشرط أن لا يكون قد صدر حكم تهديدي في الدعوى .

رابعاً — في الأوامر التي تصدر بتنفيذ أحكام المحكمين .

وقد دارت المذاكرة في ذلك بين الهيئة وحضرة عاصم بك وأعطيت الآراء الآتية :

حضرة محمود بك حسين — أنا أوافق على تعديل الحكومة الجديد .

حضرة أحمد أباطه بك — وأنا أيضاً أوافق عليه .

حضرة حسين عابدين بك — من الجارى الآن أنه إذا أراد أحد قسمة عقار أو غيره له فيه جزء فتؤخذ الرسوم على جميع العقار المراد قسمته وهذا فيه من الضرر مالا يخفى ورأى هو أن لا يؤخذ الرسم إلا على نصيب طالب القسمة .

حضرة مصطفى بك خليفه — رأى أن يؤخذ الرسم على جميع العقار ونحوه المراد قسمته حسب ماهو في التعديل لأن القسمة ستكلف المحكمة أعمالاً تخص جميع ذوى الأنصبة لاسيما وأن طالب القسمة له حق الرجوع على باقى مالكي العقار أو الأطيان بما يخصهم من الرسوم .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء :

أُخذت وتقرر بالاتفاق ما عدا حضرة حسين بك عابدين الموافقة على تعديل المادة حسب ماهو وارد من الحكومة .

تلي تعديل المادة السادسة من المشروع ومن اللائحة الجارى العمل بموجبها وما كانت قررتها الهيئة في ذلك . وتقرر بالاتفاق الموافقة على تعديل الحكومة الجديد وهذه صورة ما تلى .

صورة المادة السادسة من المشروع

﴿ المادة السادسة ﴾

لا يؤخذ في أي حال من الأحوال رسم نسبي أقل من عشرة قروش .

صورة المادة السادسة من اللائحة الجارى العمل بموجبها

أولاً — في المعارضة في الأحكام التي تصدر في غيبة بعض الأخصام من المحكمة الابتدائية أو من محكمة الاستئناف .

ثانياً — في طلب تنفيذ الأحكام والعقود بالطرق القهرية .

ثالثاً — في الرجوع إلى الدعوى بعد شطبها أو بعد الحكم بطلان ورقة التكليف بالحضور .

﴿ صورة المادة الرابعة ﴾

من اللائحة الجارى عليها العمل

﴿ المادة الرابعة ﴾

تنقص الرسوم المقررة في المادة السابقة بقدر خمسين من كل مائة منها فيما يأتى :

أولاً — في طلب القسمة بين الشركاء .

ثانياً — في التوزيع والقسمة بين الدائنين .

ثالثاً — في الصلح على يد المحكمة متى ثبت ذلك بمقتضى محضر محرر قبل انتهاء المرافعة بشرط أن لا يكون قد صدر حكم تهديدي في الدعوى .

رابعاً — في الأوامر التي تصدر بتنفيذ أحكام المحكمين .

وتنقص تلك الرسوم بقدر خمسة وسبعين من كل مائة منها فيما يأتى :

أولاً — في المعارضة في الأحكام التي تصدر في غيبة بعض الأخصام من المحكمة الابتدائية أو من محكمة الاستئناف .

ثانياً — في تنفيذ الأحكام والعقود بالطرق القهرية والى الدعوى التي تتعلق بذلك والمسائل الفرعية التي تنشأ عن هذه الدعوى .

ثالثاً — في الرجوع إلى الدعوى بعد شطبها أو بعد الحكم بطلان ورقة التكليف بالحضور .

﴿ صورة ماقدرته الهيئة سابقاً في المادة الرابعة ﴾

﴿ المادة الرابعة ﴾

تنقص الرسوم المقررة في المادة السابقة بقدر خمسين من كل مائة منها

﴿ المادة السادسة ﴾

لا يؤخذ في أى حال من الأحوال رسم نسبي أقل من عشرة قروش إذا كان المدعى عليه مقيماً في البلدة الموجود فيها مركز المحكمة ولا أقل من عشرين قرشاً إذا كان مقيماً خارجاً عنها .

صورة ماقررت الهيئة سابقاً

﴿ المادة السادسة ﴾

لا يؤخذ في أى حال من الأحوال رسم أقل من عشرة قروش إذا كان المدعى عليه مقيماً في البلد الموجود فيها مركز المحكمة ولا أقل من عشرين قرشاً إذا كان مقيماً خارجاً عنها .

تلى تعديل المادة الرابعة عشرة من المشروع واللائحة الجارية العمل بها وما قررت الهيئة سابقاً وهذه صورها :

صورة تعديل المادة ١٤ من المشروع

﴿ المادة الرابعة عشرة ﴾

الفقرة الثالثة — إذا كان الرسم مستحقاً على طلب القسمة بين الشركاء أو طلب التوزيع أو القسمة بين الدائنين أو الرجوع إلى الدعوى بعد الحكم ببطالان المرافعة فعلى من يطلب ذلك أن يدفع نصف الرسم مقدماً قبل إعلان أى ورقة كانت ثم يدفع النصف الثانى قبل قيد الطلب في جدول القضايا — (الفقرة السابعة) — إذا كان الرسم مستحقاً على طلبات مما لا تقدر له قيمة فيجب على المدعى أن يودع قيمة ما يستحق بوجه التقريب من رسوم الكتبة والمحضرين على الأوراق التى تستلزمها الدعوى وتكون قيمة ما يودع لذلك مائتى قرش إذا كانت الدعوى من خصائص محاكم الأمور الجزئية وأربعائة قرش إذا كانت الدعوى مرفوعة لمحكمة الاستئناف .

﴿ صورة تعديل المادة ١٤ ﴾

من اللائحة الجارية بها العمل

﴿ المادة الرابعة عشرة ﴾

الفقرة الثالثة — إذا كان الرسم مستحقاً على طلب القسمة بين الشركاء أو طلب التوزيع أو القسمة بين الدائنين فعلى من يطلب ذلك أن يدفع نصف الرسم مقدماً قبل إعلان أى ورقة كانت ثم يدفع النصف الثانى قبل قيد الطلب في جدول القضايا .

الفقرة السابعة — إذا كان الرسم مستحقاً على طلبات مما لا تقدر له قيمة أو مستحقاً على مخالفة أو جنحة أو جناية فيجب على المدعى أن يودع قيمة ما يستحق بوجه التقريب من رسوم الكتبة والمحضرين على الأوراق التى تستلزمها الدعوى وتكون قيمة ما يودع لذلك مائتى قرش إذا كانت الدعوى من خصائص محاكم الأمور الجزئية وأربعائة قرش إذا كانت الدعوى مرفوعة لمحكمة ابتدائية وستائة قرش إذا كانت مرفوعة لمحكمة الاستئناف .

﴿ صورة ما قررت الهيئة سابقاً ﴾

﴿ المادة الرابعة عشرة ﴾

الفقرة الثالثة — إذا كان الرسم مستحقاً على طلب القسمة بين الشركاء أو طلب التوزيع أو القسمة بين الدائنين فعلى من يطلب ذلك أن يدفع نصف الرسم مقدماً قبل إعلان أى ورقة كانت ثم يدفع النصف الثانى قبل قيد الطلب في جدول القضايا .

الفقرة السابعة — إذا كان الرسم مستحقاً على طلبات مما لا تقدر له قيمة أو مستحقاً على مخالفة أو جنحة أو جناية فيجب على المدعى أن يودع قيمة ما يستحق بوجه التقريب من رسوم الكتبة والمحضرين على الأوراق التى تستلزمها الدعوى ويكون قيمة ما يودع لذلك مائة قرش إذا كانت الدعوى من خصائص محاكم الأمور الجزئية ومائتى قرش إذا كانت الدعوى مرفوعة لمحكمة ابتدائية وأربعائة قرش إذا كانت مرفوعة لمحكمة الاستئناف .

وقد تناقشت الهيئة مع حضرة مندوب الحقانية في التعديلات المذكورة وأعطيت الآراء الآتية :

حضرة مصطفى بك منصور — إذا رفع واحد قضية على شخص يكون فتح شبا كاً على منزله أو على جاره فما هو الرسم الذى يجب أخذه .

حضرة مندوب الحقانية — تعديل المادة الجديد هو حذف ثلاث كلمات منها ليس إلا فهل الهيئة توافق على حذفها أو تبقيها .

حضرة صوفانى بك — التعديل موافق وأصدق عليه .

حضرة أحمد أباطه بك — وأنا أيضاً أصدق على التعديل .

حضرة عبد الرحيم بك حمادى — رأى أن تكون مقادير المبالغ الواردة في المادة حسب ما قررت الهيئة في العام الماضى .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أخذت فكانت الأغلبية المطلقة بالتصديق على التعديل الجديد .

من الأحوال أن تكون أقل من الرسوم النسيية التي يلتزم بها لورفع للمحكمة المدنية دعواه على حداثها .

بحيث إذا كانت دعوى المدعى بالحق المدني تختص بورقة مزورة فيؤخذ منه الرسم بنسبة الحق المدني الذي يطالب به تظير عطل وإضرار لا عن قيمة الورقة المزورة .

﴿ المادة الثالثة والثلاثون ﴾

يؤخذ رسم باعتبار عشرين قرشا على كل شهادة تخرج من المحكمة وعلى التصديق على كل إمضاء .

وإذا طلب انتقال الكاتب للتصديق على الإيمضاء فيؤخذ رسم على الانتقال باعتبار ثلاثين قرشا خلاف رسم التصديق ومصاريف الانتقال .

صورة باقى المشروع

﴿ المادة الثانية ﴾

يعمل بمقتضى أمرنا هذا فيما يتعلق بالدعاوى التي ترفع الى محاكم أول درجة أو إلى محاكم ثاى درجة من بعد نشره في الجريدة الرسمية بخمسة أيام .

﴿ المادة الثالثة ﴾

على ناظر الحقاينة تنفيذ أمرنا هذا .

وتقرر أن الجلسة التالية تكون الساعة الرابعة عريية من يوم السبت المقبل .

ثم إن سعادة الرئيس ختم الجلسة بقوله (ختمت الجلسة) والساعة السابعة والنصف .

نمرة ١٨ إمضاء (حسين يسرى) إمضاء (عمر لطفي)

تلى تعديل المواد ١٦ و ٣٣ وباقى المشروع وتليت الادتان المذكورتان من اللائحة الجارى العمل بموجبها وما قررته الهيئة فيها بالعام الماضى وتقرر بالاتفاق الموافقة على التعديل الجديد وباقى مواد المشروع وهذه الصور :

﴿ صورة ما فى المشروع من التعديل ﴾

﴿ المادة السادسة عشرة ﴾

الرسوم والأمانة التي تؤخذ من المدعى بالحقوق المدنية لا يجوز في أى حال من الأحوال أن تكون أقل من الرسوم أو الأمانة التي يلتزم بها لورفع للمحكمة المدنية دعواه على حداثها .

﴿ المادة الثالثة والثلاثون ﴾

يؤخذ رسم باعتبار عشرين قرشا على التصديق على كل إمضاء وإذا طلب انتقال الكاتب للتصديق على الإيمضاء فيؤخذ رسم على الانتقال باعتبار ثلاثين قرشا خلاف رسم التصديق ومصاريف الانتقال .

صورة المادتين من اللائحة الجارى العمل بها

﴿ المادة السادسة عشرة ﴾

الرسوم المقررة التي تؤخذ من المدعى بالحقوق المدنية لا يجوز في أى حال من الأحوال أن تكون أقل من الرسوم النسيية التي يلتزم بها لورفع للمحكمة المدنية دعواه على حداثها .

﴿ المادة الثالثة والثلاثون ﴾

يؤخذ رسم باعتبار عشرين قرشا على كل شهادة تخرج من المحكمة وعلى التصديق على كل إمضاء وإذا طلب انتقال الكاتب للتصديق على الإيمضاء فيؤخذ رسم على الانتقال باعتبار ثلاثين قرشا خلاف رسم التصديق ومصاريف الانتقال .

صورة ما قررته الهيئة سابقاً

﴿ المادة السادسة عشرة ﴾

الرسوم المقررة التي تؤخذ من المدعى بالحقوق المدنية لا يجوز في أى حال

مَجْلِسُ شُورَى الْقَوَانِينِ

محضر جلسة يوم السبت ٢ رجب سنة ١٣٠٢ (٢٩ ديسمبر سنة ١٨٩٤)

<p>يناير المقبل حسب القانون .</p> <p>ثم إن سعادة الرئيس ختم الجلسة بقوله (ختمت الجلسة) والساعة الخامسة والنصف .</p>	<p>فتحت الجلسة الساعة الخامسة عريية تحت رئاسة سعادة عمر لطفى باشا رئيس المجلس وحضور عدد من حضرات الأعضاء .</p> <p>تلى محضر الجلسة الماضية فصدق عليه .</p>
<p>إمضاء</p> <p>إمضاء</p> <p>نمرة ١٩</p> <p>(عمر لطفى)</p> <p>(حسين يسرى)</p>	<p>ولكون المجلس انتهى من جميع الأشغال التي كانت معروضة إليه لغاية الجلسة الماضية ولم تأت أشغال جديدة لتعرض عليه فتقرر صرفه لغاية شهر</p>

نمرة مسلسل	تاريخ الجلسة	ترتيب الصحف	خلاصة المحضر
١	١٢ فبراير سنة ١٨٩٤	٣-١	تليت إفادة ومعه مشروع ومذكرة متعلقان باستبدال فايز الالتزام ومرتبات فايز الرزقة . تليت المذكرة . تلى المشروع مادة مادة وتناقشت الهيئة فيه .
٢	١٣ فبراير سنة ١٨٩٤	٩ - ٤	تلى مشروع الأمر العالي المتعلق بربط الضريبة تدريجياً على الأطنان البور والسباخ مادة مادة وتناقشت الهيئة فيه وانتهت منه .
٣	١٧ أبريل سنة ١٨٩٤	١٣-١٠	تليت إفادة من رئاسة مجلس النظار رداً على ماقروه المجلس في قانون المشردين . تليت إفادة ومعه صورة مذكرة ومشروع أمر عال بتحصيل رسم المحاكم الشرعية وما يحكم به على مقتضى الأمرين العاليين الصادرين في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ و ٤ نوفمبر سنة ١٨٨٥ . تليت المذكرة والمشروع ووافق المجلس عليه . تليت إفادة ومعه مذكرة ومشروع أمر عال بتعديل المادة ١٩ من لائحة المحاكم الشرعية . تليت المذكرة وتلى المشروع وتناقش المجلس فيه .
٤	٢٩ أبريل سنة ١٨٩٤	١٥ - ١٤	عرض بعض حضرات الأعضاء ملاحظة على ما تم في مشروع الأمر العالي القاضي بتعديل المادة ١٩ من لائحة المحاكم الشرعية وتناقشت الهيئة في ذلك .
٥	٢٣ أبريل سنة ١٨٩٤	١٦	تناقش الأعضاء في طلب أحدهم الخاص برفع التأخرات من الضرائب وتقرر رفضه .
٦	١٩ يونيو سنة ١٨٩٤	٢٧ - ١٧	تليت إفادة من نظارة المالية ومعه نسخ الحساب الختامي . تليت إفادة من مجلس النظار رداً على ما تحرر من المجلس بشأن تعديل قانون القرعة العسكرية . تليت إفادة من مجلس النظار ومعه مذكرة وصورة مشروع أمر عال خاص باستبدال مرتبات فايز الرزقة المقيد بالروزنامة وتليت المذكرة والمشروع . تليت إفادة ومعه صورة مذكرة وصورة مشروع أمر عال بتعديل الباب لرابع من الأمر العالي الرقيم ١٣ يونيو سنة ١٨٩١ المتعلق بحمل السلاح . تليت المذكرة وتلى المشروع وتقرر طبعه وتوزيعه .

تمة متسلسلة	تاريخ الجلسة	ترتيب الصحف	خلاصة المحضر
٧	أول أغسطس سنة ١٨٩٤	٢٨ - ٣١	<p>تليت إفادة من رئاسة مجلس النظار ردا على ما محرر بقصد عمل قانون عقوبات ترجع إليه مجالس التأديب واقترح بعض حضرات الأعضاء اقتراحات خاصة بوضع عقوبة لمن يقطع زرع غيره ويجعل امتحانات الشهادات مرتين في السنة وتناقشت الهيئة في ذلك .</p> <p>تليت إفادة ومعها صورة مذكرة وأمر عال بتشديد العقوبة على من يجترى على تسميم الحيوانات وقلع الغروسات .</p> <p>تليت المذكرة والمشروع وقرر إحالته على لجنة .</p> <p>تليت إفادة ومعها مذكرة ومشروع أمر عال بتقرير المكافآت التي تعطى للمفتشين والأطباء التابعين لصلحة الصحة عند طلبهم أمام الحاكم بصفة شهود .</p> <p>تليت المذكرة وتلى المشروع وتناقشت الهيئة فيه .</p>
٨	٦ أغسطس سنة ١٨٩٤	٣٢ - ٣٥	<p>تليت إفادة من رئيس اللجنة الحال عليها مشروع تشديد العقوبة على من يجترى على تسميم المواشي وقلع المزروعات .</p> <p>تلى المشروع مادة مادة أصلا وتعديلا وتناقش المجلس في ذلك ثم اقترح بعض حضرات الأعضاء اقتراحات لتبلغ للحكومة بخصوص تعداد النخيل وتخفيف الضرائب .</p>
٩	٢٥ أغسطس سنة ١٨٩٤	٣٦ - ٣٧	<p>تليت مكتبة معها أربعون نسخة من مفردات الحساب الختامي وقرر تأجيل النظر في مشروع قانون حمل السلاح واستعجال الحكومة في من لا حجة لبيت المال والمجلس الحسبي .</p>
١٠	أول أكتوبر سنة ١٨٩٤	٣٨ - ٤١	<p>تليت المذكرة الخاصة بتعديل الباب الرابع من الأمر العالي الخاص بحمل الأسلحة .</p> <p>تلى المشروع مادة مادة وتناقشت الهيئة فيه .</p> <p>تليت إفادة شاملة للأسباب التي دعت الحكومة لاستصدار أمر عال بتعديل المادة ١٩ من لائحة الحاكم الشرعية .</p>

نمرة مسلسل	تاريخ الجلسة	ترتيب الصحف	خلاصة المحضر
١١	١٦ أكتوبر سنة ١٨٩٤	٤٢	اجتمع المجلس وانصرف وقد وزع على حضرات أعضائه قانون القرعة العسكرية.
١٢	٢٤ أكتوبر سنة ١٨٩٤	٤٣	اجتمع المجلس وانصرف لعدم ورود أشغال.
١٣	٣٠ أكتوبر سنة ١٨٩٤	٤٤ — ٤٥	قرر المجلس تشكيل لجنة من بين أعضائه لتتقيد اللائحة الداخلية وأن يكتب للحكومة باستصدار أمر عال يحول محكمتي أصوان حق سماع الدعوى والحكم بنزع الملكيه بقدر البالغ المحول لها الحكم فيها التي أغايتها مائة جنيه.
١٤	٣ ديسمبر سنة ١٨٩٤	٤٦ — ٤٧	تلى الأمر العالي بتعيين سعادة رئيس المجلس.
			تليت إفادة ومعها نسخ الميزانية عن سنة ١٨٩٥ وقرر تشكيل لجنة الدرسها.
١٥	١٩ ديسمبر سنة ١٨٩٤	٤٨ — ٤٩	تلى تقرير اللجنة المشكلة لنظر الميزانية وتناقشت الهيئة فيه وصادقت عليه.
١٦	٢٢ ديسمبر سنة ١٨٩٤	٦٥ — ٦٩	تليت إفادة ومعها مذكرة ومشروع أمر عال بتعديل المواد ٢٢١ و ٢٢٢ من قانون تحقيق الجنايات فيما يخص بالظن الذي يقدم أمام محكمة النقض والابرار في الأحكام الصادرة من محكمة الاستئناف.
			تليت المذكرة وتلى المشروع.
			تليت إفادة ومعها مذكرة ومشروع أمر عال بتعديل المادة ٢١ من لأهية ترتيب المحاكم الأهلية ليكون تشكيل محكمة النقض من خمسة قضاة بدل سبعة
			تليت المذكرة وتلى المشروع.
			تليت إفادة ومعها مذكرة ومشروع أمر عال بتعديل المواد ٢ و ٣ و ٤ من لائحة الاجراءات الداخلية.
			تليت المذكرة والمشروع.
			تليت إفادة ومعها مذكرة ومشروع أمر عال بإجراء بعض تعديلات في مريفة الرسوم القضائية.
			تليت المذكرة والمشروع وقرر تأجيل المناقشة في كل هذه المشروعات إلى الجلسة المقبلة.

نمرة مسلسل	تاريخ الجلسة	ترتيب الصحف	خلاصة المحضر
١٧	٢٤ ديسمبر سنة ١٨٩٤	٧٨ — ٧٠	تلى المشروع الخاص بتعديل المادتين ٢٢١ و ٢٢٢ من قانون تحقيق الجنايات وتناقشت الهيئة فيه. تلى مشروع الأمر العالي المشتعل على تعديل المادة ٢١ من ترتيب المحاكم الأهلية وتناقشت الهيئة فيه. تلى مشروع الأمر العالي المشتعل على تعديل المواد ٢ و ٣ و ٤ من لائحة الاجراءات الداخلية وتقرر رفض المشروع وتقرر تأجيل النظر في تعديل مواد لائحة الرسوم إلى جلسة أخرى. تليت إفادة من سعادة ناظر المالية بشأن ملحوظات المجلس على ميزانية سنة ١٨٩٥.
١٨	٢٥ ديسمبر سنة ١٨٩٤	٨٣ — ٧٩	تلى مشروع تعديل لائحة الرسوم وتناقش المجلس فيها.
١٩	٢٩ ديسمبر سنة ١٨٩٤	٨٤	اجتمع المجلس وانفض لعدم ورود أشغال لديه.

الحكومة المصرية

مجلس شورى القوانين

مجموعة محاضر جلسات سنة ١٨٩٥

(٢ فبراير سنة ١٨٩٥ — ١٤ ديسمبر سنة ١٨٩٥)

مَجْلِسُ شُورَى الْقَوَانِينِ

محضر جلسة يوم السبت ٢ شعبان سنة ١٣٦٢ (٢ فبراير سنة ١٨٩٥)

الإفتاء والنيابة في هذه المحاكم على الصورة التي اشتمل عليها . الأمر عرضهما على هيئة مجلس شورى القوانين وإعادة المشروع مشفوعاً بما تراه فيه أقدم .

صورة المذكرة

مذكرة

من نظارة الحقانية لمجلس النظار

لما كانت حالة المحاكم الشرعية محتاجة لا إدخال بعض إصلاحات فيها سواء كان فيما يتعلق بسير الدعاوى أو فيما يختص بالإدارة والنظام قد حصل التروى والتفكر فيما يلزم لذلك ومن ضمن ما رثى لنا أوقفته تشكيل مجالس شرعية بمحاكم المديرية والمحافظات الموجود الآن في كل منها قاض ونائب ومفت أو قاض ونائب فقط لأنه بدلا من انفراد كل من القاضى والنائب بسماع الدعاوى والحكم فيها وخلو المفتي في غالب الأوقات من العمل لقلّة الأعمال المختصة بوظيفته يكون الأحسن إيجاد هيئة شرعية لنظر الدعاوى بالضبط والدقة كما هو جار بمحاكم مصر والاسكندرية إذ لا يخفى أن ذلك يكون ضرورة أضمن لحسن سير الدعاوى ولا سيما أن السير بهذه الصورة لا يترتب عليه زيادة شيء في ربط الميزانية لأنه مع السير بتلك الكيفية لا يبقى لزوم للنواب والمفتين ويمكن إذن جعلهم بصفة أعضاء في المجالس المذكورة وعلى هذا قد أجرينا تحضير مشروع أمر عال شامل لبيان كيفية تشكيل هذه المجالس وكيفية سيرها ولغو وظائف الإفتاء والنيابة فيما عدا مصر واسكندرية وبيان الإجراءات الشرعية والإدارية التي رثى وضعها لتحسين سير الدعاوى والأعمال بتلك المحاكم ومع هذا فإن المواد المشتمل عليها ذلك المشروع بعضها سبق تحصيله بمعرفة جمعية علمية . فعدت بديوان النظارة في مدة سعادة الباشا سلفنا والبعض جرى اقتباسه من مجلة الأحكام الشرعية بالممالك العثمانية وما فيها بحسب ما عن

فتحت الجلسة والساعة الخامسة والنصف العربية تحت رئاسة سعادة عمر لطفي باشا رئيس المجلس وحضور ٣٣ من حضرات الأعضاء .

تلى محضر جلسة الانعقاد السابق وهو الأخير وتصدق عليه .

سعادة الرئيس — الأشغال التي وردت للمجلس لتعرض على الهيئة هي:

أولاً — إفادة من رئاسة مجلس النظار بتاريخ ٢٦ يناير سنة ١٨٩٥ نمرة ٢ ومعهما مذكرة ومشروع أمر عال بتشكيل مجالس شرعية بمحاكم المديرية والمحافظات يستغنى بها عن وظائف الإفتاء والنيابة .

ثانياً — إفادة من الرئاسة للمشار إليها في تاريخه نمرة ٣ ومعهما مذكرة ومشروع أمر عال شامل للأحكام الخاصة بالشفعة .

ثالثاً — تذكرة اعتذارات من حضرات مصطفى بك منصور وأحمد بك خلف الله ومصطفى بك خليفه وسعادة اسماعيل محمد باشا الأعضاء .

وإذن قتل هذه الأعمال بحسب تواريخ ورودها ونؤخذ رغبات الهيئة عن كل منها .

تليت الإفادة نمرة ٢ والمذكرة والمشروع الواردان معها وهذه صورها :

صورة الافادة :

مرسل لسعادتكم مع هذا صورة مذكرة مقدمة من سعادة ناظر الحقانية بتاريخ ١٦ يناير الحاضر ومشروع أمر عال مرفق بها يريد سعادته استصداره بتشكيل مجالس شرعية بمحاكم المديرية والمحافظات يستغنى بها عن وظائف

يكون رئيساً وهو القاضي والاثنان يكونان عضوين .

﴿ المادة الثالثة ﴾

يشكل بكل محكمة رشيد ودمياط مجلس شرعى مؤلف من ثلاثة
أحدهم يكون رئيساً وهو القاضي والاثنان يكونان عضوين ويشكل بكل من
محكمة السويس وبورسعيد مجلس شرعى مؤلف من اثنين عضو رئيس
وهو القاضي .

﴿ المادة الرابعة ﴾

كل مجلس من المجالس المذكورة يكون له وعليه ما كان لقضاة المحاكم
الشرعية وعليهم فيما يختص بالرافعات والإشهادات .

أما ما يتعلق بالإدارة والنظام فيكون مختصاً بالقاضي وله أن يحيل ما يرى
إحاطته من ذلك على أحد عضوى المجلس أو عضوه حسب البيانات السابقة .

﴿ المادة الخامسة ﴾

سماع الدعاوى والفصل فيها يكونان بمعرفة المجلس وفي المواد الجزئية
لرئيس المجلس أيضاً سماعها والفصل فيها أو إحالتها على أحد أرباب الهيئة .

وأما الإشهادات فيكون السير فيها على حسب ما يراه الرئيس من
سماعها لديه أو لدى من يحيلها عليه أو لدى الهيئة .

﴿ المادة السادسة ﴾

إذا تخلف أحد العضوين بمجلس محكمة المديرية لعذر ماقام مقامه قاض
من قضاة المحاكم المركزية الكاتبة بدائلتها ينتدبه الرئيس وإذا تخلف الرئيس
لعذر قام مقامه أحد العضوين الذى تعينه نظارة الحفانية وله الانتداب
لاستكمال عدد الهيئة بالطريقة المتقدمة .

وفي حالة ما إذا كانت الدعوى منظورة بالمجلس بصفة استئناف يكون
الانتداب ممن لم يسبق لهم نظر الدعوى والحكم فيها .

﴿ المادة السابعة ﴾

إذا طرأ عذر لأحد رجال مجلس محكمة المحافظة ترتب عليه تخلفه فعلى

لنا من موافقته واستحسانه بالاتحاد مع بعض حضرات مفتشى المحاكم الشرعية
بالنظارة .

وبناء عليه رفع المشروع المحكى عنه للمجلس للنظر فيه ومتى حاز
التصديق يكرم بعرضه للأعتاب السنية ٢٠ رجب سنة ١٣١٢ (١٦ يناير
سنة ١٨٩٥) .

صورة المشروع .

مشروع فى نظام المحاكم الشرعية وكيفية سيرها

نحمن خديو مصر

بعد الاطلاع على لائحة اجراءات المحاكم المصدق عليها بالأمر العالى
الصادر فى ٩ رجب سنة ١٢٩٧ (١٧ يونيه سنة ١٨٨٠) نمرة ١١ .

وعلى الأمر العالى الصادر فى ١٣ جمادى الأولى سنة ١٣٠٦ (١٥ يناير
سنة ١٨٨٩) .

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحفانية وموافقة رأى مجلس النظارة وبعد
أخذ رأى مجلس شورى القوانين .

أمرنا بما هو آت

الباب الأول

فى تشكيل مجالس محاكم المديرات والمحافظات وكيفية سيرها وذلك
فيما عدا محكمتي مصر واسكندرية .

﴿ المادة الأولى ﴾

تلقى وظائف النواب والمفتين بالمديرات والمحافظات فيما عدا مصر
واسكندرية .

﴿ المادة الثانية ﴾

يشكل بكل من محاكم المديرات مجلس شرعى مؤلف من ثلاثة أحدهم

الفصل الثاني

فما يتعلق بمجالس محاكم المديرات والمحافظات .

﴿ المادة الثالثة عشرة ﴾

إذا اشتبه على المجلس حكم من الأحكام الشرعية أو لم تتيسر الأغلبية فعليه أن يستفتي مفتي أفندي الحقانية وبموجب فتواه يكون العمل .

﴿ المادة الرابعة عشرة ﴾

إذا حصل الطعن في الحكم الصادر من مجلس محكمة المديرية أو المحافظة يحال النظر فيه على المجلس الشرعي بمحكمة مصر ليقرر ما يراه وفي حالة ما إذا قرر خطأ الحكم مع جواز إعادة سماع الدعوى يكون سماعها لديه .

﴿ المادة الخامسة عشرة ﴾

إذا صدر قرار من المجلس الشرعي بمحكمة المديرية في حكم من أحكام المحاكم المركزية المحالة عليه ولم يحصل فيه طعن وكان قاضياً بخطأ الحكم وجواز إعادة سماع الدعوى تسمع لديه .

﴿ المادة السادسة عشرة ﴾

إذا حصل الطعن في قرار مجلس محكمة المديرية يحال النظر فيه على المجلس الشرعي بمحكمة مصر ويعتبر قراره نهائياً وكذا عند اشتباه مجلس محكمة المديرية وفي حالتهما إذا كان قرار المجلس الشرعي بمحكمة مصر قاضياً بخطأ الحكم وجواز إعادة سماع الدعوى وكان مخالفاً لقرار مجلس محكمة المديرية يكون سماعها لدى مجلس محكمة مصر المذكورة وإلا فيكون السماع بمجلس محكمة المديرية

﴿ المادة السابعة عشرة ﴾

لا تسمع الشكوى من المحكوم عليه بعد صدور الحكم من المجلس الشرعي بمحكمة مصر في الحالة المبينة بالمادة السابقة

ناظر الحقانية أن ينتدب بدمه من يقوم مقامه من القضاة أو من أعضاء المجالس الأخر .

﴿ المادة الثامنة ﴾

إدارة الجلسة ومخاطبة الأخصام عند اقتضاها تكون من خصائص الرئيس دون غيره إلا بإذن منه .

﴿ المادة التاسعة ﴾

المذاكرة بين أرباب المجلس تكون بغير حضور الأخصام .

﴿ المادة العاشرة ﴾

صدور الأحكام يكون باتحاد الآراء فإن لم يتيسر فبالأغلبية .

الباب الثاني

فما يتعلق باشتباه المحاكم ماعدا محكمتي مصر واسكندرية في الأحكام الشرعية وفيما يتعلق بالطعن في الأحكام الصادرة منها وفي قرارات المجالس الشرعية بمحاكم المديرات .

الفصل الأول

فما يتعلق بالمحاكم المركزية .

﴿ المادة الحادية عشرة ﴾

إذا اشتبه على قاض من قضاة المراكز حكم من الأحكام الشرعية فعليه أن يستفتي عنه مجلس محكمة المديرية واتباع ما تصدر به فتواه وإن اشتبه الأمر على المجلس المذكور فعليه أن يستفتي مفتي أفندي الحقانية وإبلاغ ما تصدر به فتواه لقاض المركز للعمل بموجبه .

﴿ المادة الثانية عشرة ﴾

إذا حصل الطعن في حكم قاضي المركز يحال النظر فيه على مجلس محكمة المديرية ليقرر ما يراه .

﴿ المادة الثانية والعشرون ﴾

لا تسمع الشكوى من المحكوم عليه بعد صدور الحكم من أحد
المجلسين الشرعيين المذكورين بحضور من انضم إليه بالصفة المتقدمة .

﴿ المادة الثالثة والعشرون ﴾

إذا صدر قرار من المجلس الشرعى بمحكمة مصر فى حكم من أحكام
مجالس محاكمة الديريات والمحافظات ولم يحصل فيه طعن وكان قاضيا بخطأ
الحكم وجواز إعادة سماع الدعوى يكون سماعها لديه .

﴿ المادة الرابعة والعشرون ﴾

إذا حصل تشكك فى قرار صادر من المجلس الشرعى بمحكمة مصر فى
حكم من أحكام مجالس محاكمة الديريات أو المحافظات يحال النظر فيه على
مفتى أفندى الديار المصرية وبموجب فتواه يكون العمل .

وفى حال ما إذا قرر خطأ الحكم وجواز إعادة سماع الدعوى تستأنف
بالمجلس الشرعى بمحكمة مصر .

وكذا الحال عند اشتباه المجلس المذكور .

الباب الرابع

فما يتعلق بالطعن فى فتوى مفتى أفندى الديار المصرية .

﴿ المادة الخامسة والعشرون ﴾

إذا حصل طعن فى فتوى مفتى أفندى الديار المصرية ورئى لنظرية
الحقانية عقد جمعية للنظر فى ذلك تؤلف من قاضى أفندى مصر وشيخ الجامع
الأزهر ومفتى أفندى النظرية المشار إليها ومن يرى ضمه إليهم من أفاضل
السادة الخفية بحضور ناظر الحقانية أو من ينوب عنه وما يصدر به قرار
تلك الجمعية يتبع سواء كان فى ما يختص بالموضوع أو فيما يتعلق بالمحكمة التى
تستأنف لديها الدعوى أو فى زيادة هيئة مجلسها عند اقتضاء الحال ذلك .

الباب الثالث

فى كيفية سماع الدعوى بمحكمة مصر واسكندرية وغير ذلك .

﴿ المادة الثامنة عشرة ﴾

سماع الدعوى والفصل فيها بمحكمة مصر واسكندرية يكونان لدى المجلسين
الشرعيين والحضرة قاضى مصر أيضا سماع ما يرى سماعه وعلى كل من نائب
المحكمة أو أحد الأعضاء سماع ما يحال عليه من المواد الجزئية .

ولقاضى اسكندرية أيضا الانفراد بسماع ما يرى سماعه من المواد الجزئية
وإحالاته ما يرى إحالاته منها على النائب أو أحد الأعضاء .

﴿ المادة التاسعة عشرة ﴾

إذا حصل تشكك فى حكم صادر من محكمة مصر الكبرى الشرعية
يحال النظر فيه على مفتى أفندى السادة الخفية بالديار المصرية فإن
ظهر خطؤه وجواز إعادة سماع الدعوى تستأنف لدى المجلس الشرعى
بالمحكمة المذكورة .

﴿ المادة العشرون ﴾

إذا حصل تشكك فى حكم صادر من محكمة اسكندرية يحال النظر فيه على
مفتى أفندى الديار المصرية فإن ظهر خطؤه وجواز إعادة سماع الدعوى تستأنف
لدى المجلس الشرعى بالمحكمة المذكورة .

﴿ المادة الحادية والعشرون ﴾

فى حالة استئناف الدعوى بالكيفية المذكورة بالمدين قبله يجوز لنظرية
الحقانية أن تضم لمجلس محكمة مصر مفتى أفندى الديار المصرية ومن ترى
استدابه لذلك من أفاضل السادة الخفية وللمجلس محكمة اسكندرية مفتى أفندى
الثغر ومفتى أفندى المحافظة .

﴿ المادة الثلاثون ﴾

متى حضر الخصمان أو من يقوم مقامهما إلى المحكمة في اليعاد المعين تسمع الدعوى لدى المحاكم وعلى الكاتب أن يثبتها حسب ما يلقىها المدعى من غير زيادة ولا نقصان ولا ضرب ولا كشط ولا تخريج ولا حشرون الأملطر وبعد استيفائها ووضع إمضاء المدعى إن كان يعرف الكتابة أو ختمه عليها يكون العمل في جواب المدعى عليه كذلك .

﴿ المادة الحادية والثلاثون ﴾

متى صحت الدعوى أو الدفع وطلبت البينة تحضر شهود المدعى أو الدافع فإذا قال ليس لي شاهد ثم أراد أن يأتي بشهود أو قال ليس لي شهود سوى فلان وفلان ثم قال لي شهود آخر لا يقبل قوله .

﴿ المادة الثانية والثلاثون ﴾

الإقرار بالكتابة كالإقرار باللسان فيعمل بالخط والختم أو الخط فقط إذا كان سالما عن شبهة التزوير والتضع ويكون مداراً للحكم ولا حاجة إلى الإثبات بوجه آخر .

﴿ المادة الثالثة والثلاثون ﴾

الأمر بالكتابة كالكتابة فلو أمر أحد غيره بأن يكتب دينا عليه لآخر مثلاً وأمضى الورقة المكتوبة بخطه يكون كافياً للحكم بلا حاجة إلى حجة أخرى .

﴿ المادة الرابعة والثلاثون ﴾

يشترط في الشهادة لفظ أشهد وإذا لم يأت به عند أداء الشهادة وقال له الحاكم أتشهد بذلك فقال نعم أشهد بذلك كفى ولا يشترط لفظ أشهد في شهادة استكشاف الحال .

﴿ المادة الخامسة والثلاثون ﴾

تكفي إشارة الشاهد إلى كل من المدعى والمدعى عليه والمدعى به

الباب الخامس

في كيفية الطعن وميعاده

﴿ المادة السادسة والعشرون ﴾

لا يقبل الطعن ممن صدر الحكم في وجهه أو في وجه وكيله بعد مضي ثلاثين يوماً ابتداءً من تاريخه ماعدا مسافة الطريق ولا من المحكوم عليه غيابياً بعد مضي المدة المذكورة من تاريخ إعلانه بالحكم .

وكذا لا يقبل الطعن في فتوى مفتى أفندي الديار المصرية ممن كانت في غير صالحه بعد علمه بها رسمياً ومضي المدة المذكورة من تاريخه .

﴿ المادة السابعة والعشرون ﴾

الطعن لا يكون معتبراً إلا إذا كان مقدماً لنظارة الحفانية في المدة المذكورة في المادة السابقة والعبارة في ذلك تاريخ وصول ورقة الطعن إليها .

الباب السادس

في قواعد عمومية

﴿ المادة الثامنة والعشرون ﴾

إذا حضر شخص لمحكمة من المحاكم الشرعية لطلب آخر لرفع دعوى له عليه لزمه أن يبين الخصوم إجمالاً .

﴿ المادة التاسعة والعشرون ﴾

يذكر في علم الطلب الذي يستخرج لإحضار الخصم خصوص الدعوى والميعاد الذي عين لسماعها .

﴿ المادة الثانية والأربعون ﴾

الزكية السرية تكون بالورقة المستورة ويكتب في تلك الورقة اسم المدعى والمدعى عليه والمدعى به وأسماء الشهود وما به تعريفهم وتمييزهم وتوضع في ظرف ويحتم وترسل إلى الذين انتخبوا مزكين وعند ورودها إليهم يفتحونها ويقرأونها فإن كان الشهود عدولا كتبوا تحت اسم كل منهم عدل مقبول الشهادة وإلا كتبوا ما يفيد عدم العدالة صراحة أو دلالة وختموا فوق الظرف وأعادوها للمحاكم من غير اطلاع أحد على مضمونها ولو كان من جاء بها .

﴿ المادة الثالثة والأربعون ﴾

إذا أعيدت الورقة المستورة للحاكم وكانت الشهود معلة طلب الزكية العلانية وإلا ألغى شهادتهم .

﴿ المادة الرابعة والأربعون ﴾

الزكية علنا إما يجلب المزكين إلى الحاكم وتزكية الشهود بحضور المترافين أو بإرسال الشهود والمترافين مع نائب الحاكم إلى محل المزكين لتزكيته الشهود كذلك ويعتبر فيها ما يعتبر في الشهادة سوى لفظ أشهد .

﴿ المادة الخامسة والأربعون ﴾

إذا شهدت الشهود عند الحاكم في حادثة وزكيت ثم شهدوا لديه في حادثة أخرى لا حاجة إلى تزكيتهم إلا إذا مضى على الزكية الأولى ستة أشهر .

﴿ المادة السادسة والأربعون ﴾

إذا طعن المشهود عليه في الشهود بمطعن شرعى قبل الزكية أو بعدها فإن أثبت ما طعن به رد الحاكم شهادتهم وإلا حكم بموجبها بعد الزكية إن لم تسبق .

إذا كانوا حاضرين وفي الشهادة على الموكل أو الملت أو نحوها يذكر اسم أبيه وجده إلا إذا كان مشهوراً فيكنى ذكر اسمه وشهرته .

﴿ المادة السادسة والثلاثون ﴾

تكفى شهادة الشاهد أيضاً بدين على الملت من غير حاجة إلى التصريح بمقامه في ذمته إلى حين موته .

وكذا شهادة الشاهد في دعوى المدعى عيناً له كانت في يد الملت بأنها للمدعى وكانت في يد الملت .

﴿ المادة السابعة والثلاثون ﴾

لا تقبل البيئة التي أقيمت على خلاف المحسوس .

﴿ المادة الثامنة والثلاثون ﴾

لا تقبل البيئة التي أقيمت على خلاف للتواتر وكذا لا تقبل البيئة التي أقيمت على النفي الصريح إلا إذا كانت متواترة

﴿ المادة التاسعة والثلاثون ﴾

يشترط ألا يكون بين الشاهد والمشهود عليه عداوة دنيوية وتعرف تلك العداوة بالعرف .

﴿ المادة الأربعون ﴾

تكفى الشهادة إن واقعت الدعوى معنى كما لو ادعى المدعى وديعة وشهدت الشهود بإقرار المدعى عليه بالإيداع .

﴿ المادة الحادية والأربعون ﴾

يذكر الشاهد من أهل حرفه أو من الغير ويلزم أن يكون المزكى اثنين أو أكثر وإن كان الواحد كافياً .

﴿ المادة السابعة والأربعون ﴾

إذا عدل بعض الزكّين الشهود وجرح البعض رد الحاكم شهادتهم
ترجيحاً للجرح على التعديل .

﴿ المادة الثامنة والأربعون ﴾

إذا مات الشهود أو غابوا بعد أداء الشهادة في المعاملات فللحاكم أن
يزكّيهم ويحكم بشهادتهم .

﴿ المادة التاسعة والأربعون ﴾

إذا ألح الشهود عليه على الحاكم في تخليف الشهود بأنهم لم يكونوا
كاذبين وكان هناك لزوم لتقوية الشهادة باليمين فللحاكم أن يخلف الشهود
وله أن يقول لهم إن حلفتكم قبلت شهادتكم وإلا فلا .

﴿ المادة الخمسون ﴾

لا ترجع شهود أحد الطرفين على شهود الآخر بالكثر إلا أن تكون
كثرتهم بلغت حد التواتر .

﴿ المادة الحادية والخمسون ﴾

التواتر يفيد علم اليقين فلا تقبل بينه على خلاف التواتر .

﴿ المادة الثانية والخمسون ﴾

لا يشترط لفظ الشهادة في إخبار العدد المتواتر كما لا يتحرى عن عدائته

﴿ المادة الثالثة والخمسون ﴾

ليس في التواتر عدد معين والمعتبر أن يكون جماً غفيراً لا يجوز العقل
اتفاقهم على الكذب .

﴿ المادة الرابعة والخمسون ﴾

يجرى الحاكم المحاكمة علناً لكن لا يفتش الوجه الذي يحكم به
قبل الحكم .

﴿ المادة الخامسة والخمسون ﴾

يجوز الحكم والعمل بضمون الأعلام الذي أعطى من طرف حاكم
محكمه وبالسند بلاينة إذا كانا عاريين وسالمين عن شبهة التزوير والتصنم
وموافقين لأصولها .

﴿ المادة السادسة والخمسون ﴾

إذا أتم الحاكم المحاكمة حذم بمقتضاها وفهم الطرفين ذلك وحرر إعلاما
حاوياً للحكم والبيئة مع الأسباب الموجبة له وأعطاه للمحكوم له وعطى
للمحكوم عليه نسخة منه عند طلبه .

﴿ المادة السابعة والخمسون ﴾

يلزم حضور الطرفين عند الحكم في مجلسه إن لم يكن المدعى عليه مقرا
أما لو أقر ثم غاب عن مجلس الحكم قبل الحكم فللحاكم أن يحكم عليه في
غيابه بناء على إقراره وكذا لو أنكر المدعى عليه دعوى المدعى وأقيمت البيئة
عليه ثم غاب عن مجلس الحكم قبل التزكية والحكم فللحاكم أن يزكي البيئة
ويحكم بها .

﴿ المادة الثامنة والخمسون ﴾

للحاكم أن يحكم على المدعى عليه بالبيئة التي أقيمت في وجه وكيله
وبالعكس .

﴿ المادة التاسعة والخمسون ﴾

إذا امتنع المدعى عليه من الحضور إلى المحكمة ومن إرسال وكيله
ولم يمكن إحضاره ترسل إليه ورقة الدعوى المخصوصة بالمحكمة
ثلاث مرات في أيام متفاوتة بناء على طلب المدعى فإن أبي أيضاً المجيء فهمه
الحاكم بأنه سينصله وكيله وسيسمع الدعوى والبيئة فإذا امتنع وأبى الحضور

﴿ المادة الخامسة والستون ﴾

إذا حصل نزاع في أصل الوقف وكان له حجة مسجلة يسجلها المصان
مستوفاة شرائط الصحة شرعاً تمنع المحاكم الشرعية من سماع دعوى الجاحد
لأصل صدور ذلك الوقف وعند عدم وجود الحجة يرجع إلى سجلها .

﴿ المادة السادسة والستون ﴾

تتمتع المحاكم الشرعية من سماع دعوى استبدال الوقف والإدخال والإخراج
وغير ذلك من باقي الشروط العشرة المنونة بكتاب الوقف إلا إذا صدر الاستبدال
أو غيره ممن يملكه على يد حاكم شرعي أو مأذونه وكان مقيداً بدفتر المحكمة
وكذا تمنع المحاكم الشرعية من سماع دعوى شرط من الشروط العشرة لم
يكن بكتاب الوقف المسجل .

﴿ المادة السابعة والستون ﴾

المحكوم عليه الحاضر وقت الحكم إذا أتى بدفع لم يذكره قبل الحكم
لا يقبل منه ولو ظهر خطأ الحكم واستؤنفت الدعوى .

﴿ المادة الثامنة والستون ﴾

كل دفع رأى المحاكم الشرعية أن فيه تلبيساً واحتيالا لا يقبل بشرط بيان
وجه ذلك في ضبط المادة .

﴿ المادة التاسعة والستون ﴾

يعين القاضي جلسات الدعوى وأيام وساعات انعقادها .

﴿ المادة السبعون ﴾

تقدم كل محكمة لنظارة الحقانية قبل انتهاء كل سنة جدولاً عن الجلسات
في السنة التي تليها .

﴿ المادة الحادية والسبعون ﴾

متى صدقت نظارة الحقانية على جدول الجلسات وجب السير على موجه

إلى المحكمة وإرسال وكيل إليها نصب الحاكم له وكيلاً يحافظ على حقوقه
وسمع الدعوى والبينة في مواجهته وبعد التدقيق إن تبين أنها مقارنة للصحة
وثبت الحق حكم بمقتضى ذلك .

﴿ المادة الستون ﴾

يبلغ الحكم الغيابي الواقع على النوال المشروح للمدعى عليه إذا حضر إلى
المحكمة وتشبث بدعوى صالحة لدفع دعوى المدعى تسمع دعواه وتفصل على
الوجه الشرعي وإن لم يتشبت بدفع أو تشبث ولم يكن تشبته صالحاً للدفع
يتفد الحكم .

﴿ المادة الحادية والستون ﴾

الحكم الغيابي المذكور يعتبر نهائياً إذا تأخر المحكوم عليه عن
الحضور للمحكمة لدفع دعوى المدعى حتى مضى ثلاثون يوماً من تاريخ
إعلانه بالحكم المذكور .

﴿ المادة الثانية والستون ﴾

لا تسمع الدعوى إلا في وجه خصم شرعي حقيقي وإذا كانت الدعوى
بحق للميت أو عليه أو في تركته وكان له ورثة غائبون عن مجلس القضاء
ومتوطنون بالقطر المصري فعلى القاضي إعلانهم عند الاقتضاء مع بيان الميعاد
الذي حدد لسماع الدعوى .

﴿ المادة الثالثة والستون ﴾

إن تأخر الحكم بعد التزكية العلانية يبين في الضبط سبب التأخير .

﴿ المادة الرابعة والستون ﴾

لا يعمل بحجة الوقفية ما لم تكن مسجلة بالسجل المصان وهذا في غير
الأوقاف السابقة على هذه الأئمة ولم يوقف لها على سجل .

واسكندرية يكون بمعرفة المجالس الشرعية الموجودة بها سواء كان بالهيئة أو بمعرفة بعض رجالها حسب ما يراه الرئيس وبعد إتمام التفتيش وتوقيع المحضر اللازم على آخر ورقة بها الكتابة تقدم صور المحاضر ونتائج التفتيش إلى النظارة لفحصها بقلم التفتيش وإجراء المقتضى عما يراه بمعرفة النظارة على الوجه المتقدم بيانه في المادة السابقة .

﴿ المادة السادسة والسبعون ﴾

التفتيش الشرعى على محاكم المحافظات والمدريات يكون بمعرفة مفتي النظارة ويكتفى بإجرائه مرة واحدة في السنة كما يكتفى فيها أيضا بإحضار مضبطين من العمل السنوى لكل محكمة من تلك المحاكم تكون إحداها مختصة بالرافعات والأخرى بالإشهادات بحسب ما يراه وبعد إتمام التفتيش وتوقيع المحضر اللازم بكل مضبطة تقدم صور المحاضر مع نتائج التفتيش إلى النظارة لإجراء المقتضى بحسب ما تراه كما مر آنفا .

﴿ المادة السابعة والسبعون ﴾

من أنيط به التفتيش مكلف بإجرائه في أثناء المدة التالية للمدة المقتضى الحال تفتيش عملها فاعذا تأخر عن نهوها في تلك المدة أُنذر في المرة الأولى فإن عاد لتلك عوقب بقطع مرتبه مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوما فإن عاد قطع مرتبه مدة لا تتجاوز شهراً فإن لم يرتدع صار تنزيله درجة فإن استمر عاملته النظارة بما ترى إما بتنزيله مرة ثانية أو بعزله من وظيفته بعد استيفاء ما يلزم بحسب القواعد المقررة .

﴿ المادة الثامنة والسبعون ﴾

الإيذار وقطع المرتب لغاية خمسة عشر يوما يكونان بمعرفة ناظر الحفانية وما عدا ذلك بما نص عليه في المادة السابقة يكون بتقرير جمعية الانتخاب المذكورة في البند الخامس من لائحة إجراءات المحاكم الشرعية .

﴿ المادة التاسعة والسبعون ﴾

كل ما كان مخالفاً لأحكام أمرنا هذا من اللوائح والأوامر يعد لاغيا ولا يعمل به .

﴿ المادة الثانية والسبعون ﴾

للقاضى بحسب مقتضيات الأحوال أن يزيد في عدد الجلسات ويخطر نظارة الحفانية وله أيضاً أن يمد في ساعات انعقادها .

﴿ المادة الثالثة والسبعون ﴾

القضايا التى لا تنظر في الجلسة العينة لها وتؤجل لجلسة أخرى تبين أسباب تأجيلها بدفتر دور الأعمال الموجود بالمحاكم .

الباب السابع

في تفتيش المحاكم ما عدا محمكى مصر واسكندرية

الفصل الأول

في تفتيش المحاكم المركزية

﴿ المادة الرابعة والسبعون ﴾

على المجالس الشرعية بمحاكم المديرية تفتيش أعمال المحاكم المركزية في كل ستة أشهر سواء كان بهيئة المجلس أو بمعرفة بعض رجاله بحسب ما يراه الرئيس وتوقيع المحضر اللازم على آخر ورقة بها الكتابة ويكون هذا التفتيش عاماً شاملاً للأعمال الشرعية والنظامية وبعد تمامه تقدم صور المحاضر ونتائج التفتيش لنظارة الحفانية لما كان منها مختصاً بالأعمال الشرعية بحال النظر فيه على مفتيها وما كان مختصاً بالأعمال النظامية بحال على قلم التفتيش بها وما يرى بكل منهما يجرى المقتضى نحوه بحسب ما تراه النظارة سواء كان بالتنبيه باجتناب مثل ما وجد من الخطأ أو غير ذلك .

الفصل الثانى

في تفتيش محاكم المديرية والمحافظات

﴿ المادة الخامسة والسبعون ﴾

التفتيش النظامى على محاكم المحافظات والمدريات ما عدا محمكى مصر

﴿ المادة الثمانون ﴾

على ناظر الحقانية تنفيذ أمرنا هذا .

سعادة سليمان أباطه باشا — رأيي طبع هذا المشروع وتوزيعه على حضرات الأعضاء لقراءته ودرس ما اشتمل عليه وفي الامتداد القابل تنظر الهيئة فيه .

حضرة صوفاني بك — من المعلوم أن اختصاصات هيئة المجلس هي النظر في مشروعات القوانين واللوائح الإدارية ونحوها والمشروع المطروح أمامنا الآن اشتمل على الكثير من الأحكام الشرعية ودخولنا في نظره على حالته فيه مساس بالشرعية القراء .

ومن حيث إن وضع القوانين واللوائح جار بمعرفة أهل الخبرة فيه ثم تداوله الأيدي التي لها حق تنقيحه وتعديله .

ومن حيث إن وضع المشروعات التي تشتمل على أحكام شرعية لا يمكن إجراؤه إلا بمعرفة العلماء الأعلام ولا يصح أن يسلب هذا الحق من ذويه الذين هم الأدرى به ولهم تمام الوقوف عليه ويحال على هيئتنا التي لا يمكنها ولا يصح لها أن تخوض في بحار الشرعية المطهرة .

ومن حيث إنه يجب على كل منا المحافظة على قواعد الشرع الخفيف واحترامها فرأيي أن هذا المشروع لا ينظر بهيئتنا وهو بالحالة التي هو عليها بل ينظر ما يختص منه بالشرعية في مجلس العلم ويقرر ما يراه فيه ثم يفصل منه الجزء الشامل للإجراءات الإدارية وينظر بمجلسنا فإذا تحسن ذلك لدى الهيئة فلتقرره .

حضرة حسن بك مذكور — رأيي أن تشكل لجنة من هيئة المجلس لفحص هذا المشروع ويكون معها خمسة من كبار علماء السادة الحنفية منهم ثلاثة من الجامع الأزهر واثنان من الموظفين لتستوضح اللجنة من حضرات العلماء الموصى إليهم عن كل ما ينطبق على الشرعية القراء بما يجب وضعه بهذا المشروع وتقدم اللجنة تقريرها بحسب ما ترى موافقته مما لا يخرج عن القواعد الشرعية .

واللجنة المذكورة يكون تشكيلها من حضرة سماحتو السيد عبد الله جمال الدين أفندي وحضرات صوفاني بك وغمراوي بك ومصطفى بك الطحان وحسين بك عابدين وأحمد بك أبو الفتوح .

هذا مع المشروع في طبع المشروع وإتمامه يصير توزيعه على حضرات الأعضاء ليتسنى لكل منهم درس ما فيه .

فإذا وافق ذلك لدى الهيئة فلتقرره ويكتب للحكومة بانتخاب حضرات العلماء وورود الإفادة عن أسمائهم .

حضرة محمود بك أبو حسين — أصادق على رأي حضرة حسن بك مذكور وقط من رأيي أن يكون حضرته باللجنة بذل حضرة أحمد بك أبو الفتوح .

حضرة حسن بك مذكور — لا بأس من ذلك .

حضرة أحمد أباطه بك — أنا رأيي يخالف ما طلبه حضرة حسن بك مذكور بالكلية وذلك :

أولاً — أن نظر هذا المشروع يجب أن يكون بمعرفة علماء أعلام ممن تلقوا أحكام الشرعية القراء ودرسوها وعرفوها حق المعرفة حتى لا يحصل أدنى خروج فيما يصير تقريره من الأحكام عما أنزله الله سبحانه وتعالى وأجمعت العلماء على العمل به .

ثانياً — أن مذكرة نظارة الحقانية قد جاء فيها أن مواد المشروع وضع بعضها بمعرفة جمعية علماء وبعضها صار اقتباسه من مجلة الأحكام الشرعية للمالك العثمانية والبعض وضعه ناظر الحقانية بحسب ما تراءى له موافقته بالاتحاد مع بعض حضرات مفتشى المحاكم الشرعية بالنظارة فإلدي أراه هو لإرسال هذا المشروع للحكومة ويشار عليها بأن تشكل لجنة من كبار العلماء في مشيخة الجامع الأزهر تحت رئاسة حضرة شيخه أو حضرة نائب الشياخة ويعرض عليها المشروع وهي تقرر ما يوافق وضعه به مما هو منصوص عنه بالشرعية المطهرة وبعدها يرسل لمجلس هذا الطرف وذلك هو ما يجب وفيه المحافظة على كرامة الشرعية .

حضرة حسين بك عابدين — أنا أوافق على رأي حضرة حسن بك مذكور لأنه بوجود حضرات العلماء مع اللجنة التي تشكل من حضرات أعضاء المجلس يمكن للجنة الإهتمام إلى ما ينطبق على الشرعية القراء ووضعها بالمشروع .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أخنت فكانت الأغلبية بالموافقة على رأي حضرة حسن بك مذكور وأن يكون حضرته من ضمن اللجنة .

سعادة الرئيس — من حيث أن الوقت أزف فلتتل تذكر الاعتذار وتؤجل الأشغال الباقية للجلسة الآتية .

لذلك باكر تاريخه فأرجو التصريح لي بمدة خمسة عشر يوماً وإحاطة الهيئة بذلك أفندم .

تليت تذكرة سعادة اسماعيل محمد باشا المؤرخة ٣١ منه وهذه صورتها :
حيث حصل عندنا مرض يمنع حضورنا إلى المجلس فبمنه تعالى بحصول الشفاء محضر واقبلوا فائق إحتراي أفندم .

وتقرر أن الجلسة تكون الساعة ٤ عربى من يوم باكر الاحد .

ثم إن سعادة الرئيس ختم الجلسة الساعة السابعة ما

نمرة ١ (إمضاء) حسين يسرى
(إمضاء) عمر لطفى

تليت تذكرة من حضرة مصطفى بك منصور تاريخها ٢٧ يناير سنة ١٨٩٥ وهذه صورتها :

إنه لعيالى يتعذر توجهي للمجلس في جاسته التي ستعقد يوم ٢ فبراير سنة ١٨٩٥ فالرجو قبول المذرة وبحصول الشفاء محضر أفندم .

تليت تذكرة حضرة أحمد بك خلف الله المؤرخة ٣٠ يناير سنة ١٨٩٥ وهذه صورتها :

عندى من الأعداء ما يمنع حضوري فألتبس من سعادتك قبول اعتذارى وبفض المشغولية أحضر أفندم .

تليت تذكرة حضرة مصطفى بك خليفه في تاريخه وهذه صورتها :
أفندم إنه لانحراف صحتي يلزمي تغيير الهواء بالجهات القبلية وسأتوجه

مَجْلِسُ شُورَى الْقَوَانِينِ

محضر جلسة يوم الاثنين ٩ شعبان سنة ١٣١٢ (٤ فبراير سنة ١٨٩٥)

بتاريخ ٢٠ ديسمبر الماضي ومشروع أمر عال مرفق بها أجري سعادته تحضيره شاملاً للأحكام الخاصة بالشفعة الأمل النظر فيها اشتملاً عليه بهيئة مجلس شورى القوانين وأعادة للمشروع مشفوعاً بما تراه الهيئة المشار إليها فيه أفنتم .

تليت المذكرة وهذه صورتها :

(مذكرة)

من نظارة الحقانية لمجلس النظار

إن النصوص الواردة بالقانون المدني للمحاكم الأهلية بشأن الشفعة ليست كافية وافية ولتلك حصل اختلاف في الفصل فيما يرفع عنها من القضايا بالمحاكم في الأحوال التي لم يوجد عليها نص صريح في القانون فإن بعضها تحكم أحياناً بمقتضى الشريعة النراء على المذهب الحنفى والبعض تحكم بغير ذلك .

ولما كان استمرار السير بهذه السفة لا يخلو من الضرر فقد صار تحضير مشروع أمر عال شامل لجميع الأحكام الخاصة بالشفعة التي رؤى وضعها حتى يكون السير فيها على وتيرة واحدة واقتضى تقديم هذه المذكرة للمجلس مشفوعةً بالمشروع المحكى عنه حتى إذا رؤى موافقته يعرض عنه للأعتاب السنية .

تلى المشروع وصورة من طيه .

حضرة طلبه بك سعودى — رأيي طبع هذا المشروع وتوزيعه وأن تشكل لجنة لفحصه ورفع التقرير بما تراه .

فتحت الجلسة في الساعة الرابعة عرياً تحت رئاسة سعادة عمر لطفى بإشارته المجلس وحضور ٢٠ من حضرات الأعضاء .

تلى محضر الجلسة الماضية فتصدق عليه .

سعادة أباطة باشا — قد بدت في ملاحظة على ما تقرر في الجلسة الماضية في شأن حضرات السادة العلماء المقتضى التحرير للحكومة بانتخابهم لحضور جلسات اللجنة التي تشكلت لفحص مشروع المحاكم الشرعية بالأقاليم فإن تحسن لدى الهيئة إبداءها فلتقرر ذلك .

تقرر بالأغلبية أن يبدى سعادة أباطة باشا ملاحظته .

سعادة أباطة باشا — من رأيي أن يكون من الخمسة علماء المولى اليهم إثنان من السادة الحنفية ومثلهما من السادة المالكية وواحد من السادة الشافعية فإذا تحسن ذلك لدى الهيئة فلتقرره .

(استحسان بالأغلبية) .

سعادة الرئيس — من حيث أن المشروع المتعلق بالشفعة لم يتل بالجلسة الماضية فلتتل الإفادة والمذكرة الوارد معها ثم يتل المشروع وتؤخذ آراء ورغبات الهيئة عنه .

تليت الإفادة المذكورة وهي من مجلس النظار مؤرخة ٣٠ رجب سنة ١٣١٢ بمرة ٣ وهذه صورتها :

مرسل لسعادتكم مع هذا صورة مذكرة مقدمة من سعادة ناظر الحقانية

تليت وهذه صورها :

تذكرة حضرة السيد محمد توفيق أفندي البكرى.

حيث إن عندي بعض أعذار تمنعني من حضور جلسات المجلس في هذين اليومين فأرجو مسامحتي في التخلف عن المجيء بعض أيام أفندم .

تذكرة من سعادة محمد شواربي باشا مؤرخة ٢ فبراير سنة ١٨٩٥ .

إنه بالنظر لحصول آلام عندنا بفصل الرجل والعلاج اللازم إعماله لم يمكننا من الحضور إلا عند حصول الشفاء إن شاء الله تعالى أفندم .

تذكرة من حضرة أحمد بك الصوفاني مؤرخة ٣ فبراير سنة ١٨٩٥ .

نبدي لعطوفتكم أتنا ونحن بالناحية بلدنا حصل لنا عيا يستوجب الاعتكاف ولكنه مراعاة للواجب حضرنا جلسة أمس ولأن العيا اشتد معي فلم أقدر على المجيء لجلسة اليوم ولهذا أرجو قبول العذر ومسامحتي من الحضور للمجلس حتى تجرى المعالجة أفندم .

تذكرة من حضرة عبد الله جمال الدين أفندي مؤرخة ٩ شعبان سنة ١٣١٢ .

نظراً لانحراف صحتي لما تيسر لي الحضور اليوم أفندم .

ثم إن سعادة الرئيس ختم الجلسة بقوله (ختمت الجلسة) والساعة السادسة .

(عمر لطفي)

إمضاء

(حسين يسري)

إمضاء

نمرة ٢

وهذه اللجنة تكون من خمسة وهم أصحاب السعادة أباطه باشا و صفوت باشا وأصحاب العزة محمود بك أبو حسين وعبد الرحيم بك حمادى وجاد بك مصطفى .

هذا ويطلب من نظارة الحفانية اثنان أحدهما من حضرات العلماء والثاني من رجال المحاكم الأهلية الذين اشتغلوا كثيراً في القضاء لحضور جلسات اللجنة والاسترشاد منهم عما يلزم .

سعادة أباطه باشا — هذا المشروع يشتمل على مواد شرعية كثيرة وبينه وبين المشروع الذى نظر بالجلسة الماضية وعين له لجنة مشابهة كلية فرأى طبعه وتوزيعه وإحالة نظره على اللجنة التي تشكلت في الجلسة الماضية .

حضرة غمراوى بك — لا بأس من إحالة المشروع المذكور على اللجنة حسب ما أوضح سعادة أباطه باشا وإنما يضاف إلى حضرات العلماء الذين تقرر انتخابهم واحد من قضاة المحاكم الأهلية الذين اشتغلوا كثيراً بالقضاء .

حضرة محمود بك أبو حسين — أوافق على رأي سعادة أباطه باشا لمشابهة المشروعين ببعضهما .

سعادة صفوت باشا — رأى طبع المشروع وتوزيعه أولاً وبعدها يعرض على الهيئة وحينئذ تقرر ما تراه فيه .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أخنت وتقرر بالأغلبية الموافقة على رأي سعادة أباطه باشا وحضرة غمراوى بك .

سعادة الرئيس — وردت عدة تذاكر من بعض حضرات الأعضاء بالإعتذار عن الحضور فلتل .

مَجْلِسُ شُورَى الْقَوَانِينِ

محضر جلسة يوم السبت ٢١ شعبان سنة ١٣١٢ (١٦ فبراير سنة ١٨٩٥)

فتحت الجلسة الساعة الرابعة عرييا تحت رئاسة سعادة عمر لطفي باشا
رئيس المجلس وحضور ٣٠ من حضرات الأعضاء .

تلى محضر الجلسة للماضية فتصدق عليه .

سعادة الرئيس -- قد ورد من نظارة الحقانية تذكرتان مؤرختان
١٤ شعبان سنة ١٣١٣ (٩ فبراير سنة ١٨٩٥) إحداهما نمرة ١٥ تتضمن انتداب
حضرة أحمد بك عفيفي القاضي بمحكمة الاستئناف الأهلية لتقديم ما يلزم
للمجلس من الايضاحات في مشروع الشفعة والثانية نمرة ١٧ تتضمن تعيين
حضرة الشيخ محمد المغربي مفتش المحاكم الشرعية لتقديم ما يلزم للمجلس من
الايضاحات فيما يختص بالمشروع الذي عمل عن نظام المحاكم الشرعية
وكيفية سيرها وبما أن اللجنة السابق تشكيلها لنظر هذين المشروعين
قد اعتذر من حضرات أعضائها إثنان وهما حضرة سباحلو السيد عبد الله
جمال الدين أفندي وحضرة صوفاني بك . وإذن فتل التذكرتان البادى
ذكرهما . ثم تنظر الهيئة في انتخاب اثنين بدل المعتذرين أو فيما
يجب نحو المشروعين .

تليت التذكرة الأولى وهذه صورتها :

حيث إنه سار انتداب حضرة أحمد عفيفي بك القاضي بمحكمة الاستئناف
الأهلية لأن يقدم للمجلس ما يلزمه من الايضاحات في مشروع الشفعة
الحال نظره عليه بناء عليه اقتضى ترقيمه لسعادتكم بالأحاطة أقدم .

تليت التذكرة الثانية وهذه صورتها :

حيث إن المشروع الذي عمل عن نظام المحاكم الشرعية وكيفية سيرها
أحيل من مجلس النظار على مجلس شورى القوانين فقد عينا حضرة الشيخ
محمد المغربي مفتش المحاكم الشرعية لتقديم ما يلزم للمجلس من الايضاحات
الخاصة بذلك ونبهنا على حضرته بالتوجه للمجلس عند طلبه ولاجل إحاطة
سعادتكم لزم الأئشمار أقدم .

سعادة صفوت باشا -- أن مشروع المحاكم الشرعية يستعمل على
أحكام أكثرها شرعية محضة ومهمة وهذا هو ما ترتب عليه أن الهيئة قد
انتخبت حضرة سباحلو عبد الله جمال الدين أفندي ضمن أعضاء اللجنة التي
تشكلت لنظره .

وبما أن حضرته حاصل له الآن عيا ومن الضروري أن يكون حاضرا
نظر المشروع المذكور لاسيما وأن حضرة الشيخ العباسي (مفتي الديار المصرية)
الذي هو من أعضاء المجلس أيضا قد انقطع عن المجلس من مدة بسبب عيائه فيكون من
الوافق تأجيل نظر المشروع إلى الانقضاء القادم لحين شفاء سباحلو المشار إليه

ثم يكتب لنظارة الحقانية بتعيين حضرة الشيخ البنا مفتيها النائب الآن
عن مفتي الديار المصرية لحضور نظر المشروع المذكور هو وحضرة الشيخ المغربي
الذي انتدبه النظارة لهذا الغرض .

فإن تحسن ذلك لدى الهيئة فلتقرره .

(استحسن عام) .

حضرة طلبه بك سعودي -- رأي أن تشكل لجنة خصوصية لنظر مشروع
الشفعة الذي كان تحول نظره على اللجنة للمشكلة للنظر في مشروع المحاكم
الشرعية كما أبدت سابقا من ضرورة لزوم تشكيل لجنة خصوصية له .

حضرة أحمد بك مرزوق -- وأنا أصادق على رأى حضرة طلبه بك .

حضرة حسين بك عابدين — وأنا أيضا أصادق على تشكيل لجنة خصوصية وأن تكون من سبعة وهم صاحب السعادة إبراهيم حليم باشا وأصحاب العزة غمراوي بك وطلبة بك سعودي ومصطفى بك الطحان وأحمد بك أبو الفتوح ومحمود بك أبو حسين وأنا وتباشر عملها من باكر ويكتب الحضرة مندوب الحفائية بالحضور في اللجنة .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أُخذت وتقرر بالاتفاق تشكيل اللجنة بالكيفية المذكورة آنفا .

سعادة الرئيس — موجود عدة تذاكر وتلغرافات من بعض حضرات لأعضاء بالإعتذار فلتتل بحسب تواريخ ورودها .

تليت وهذه صورها :

تذكرة من حضرة أحمد بك الصوفاني مؤرخة ١٥ شعبان سنة ١٣١٢ .

سبق خابرنا عطوفتكم عن عيانا ولما اشتد علينا العيا نظرنا أحد الأطباء المعتبرين فقرر لنا مدة شهر ونصف من خمسة فبراير الحاضر للمعالجة والاستراحة ولا وقفية الاعتكاف حضرنا للناحية بلدنا وصرنا نجرى اللازم بحسب مواصفة الحكيم الموي إليه ولهذا اقتضى رقيمه لعطوفتكم للإحاطة أفندم .

تلغراف من سعادة محمد شواربي باشا تاريخه ١٢ فبراير سنة ١٨٩٥ .

الروما ترم الحاصل لنا لم يشف للآن وإن شاء الله بعد أربعة أيام نحضر .

تذكرة من حضرة سماحتلو عبد الله جمال الدين أفندي في تاريخه .

وردت لنا مكاتبة سعادتك رقم ١٥ شعبان الجاري غمرة ٥٢ بطلب حضورنا للجلسة في يوم الخميس الموافق ١٤ فبراير سنة ١٨٩٥ وحيث إنه للآن لم نكتسب تمام الشفاء وبذلك غير ممكنا الحضور في اليوم المذكور فلزم تحريره لسعادتك للإحاطة بذلك والأمل قبول العذرة أفندم .

تذكرة من حضرة أحمد بك أباطه مؤرخة ١٨ شعبان سنة ١٣١٢ .

عندي عندي يمنعني عن الحضور للمجلس مدة أسبوع فلزم رقيمه لسعادتك للمعامية أفندم .

تلغراف من حضرة أحمد بك أبو الفتوح تاريخه ١٣ فبراير سنة ١٨٩٥

عندي عندي ضروري يمنعني عن الحضور لغاية يوم الاثنين .

تذكرة من حضرة محمد بك الفقي مؤرخة ١٤ فبراير سنة ١٨٩٥ .

أتشرف بإحاطة علم عطوفتكم أنه طرأت على أعذارهم منعتني عن الحضور للمجلس في هذا اليوم فالتزمت بترقيم هذا أفندم .

تلغراف من حضرة أحمد بك مرزوق في تاريخه :

بلاغ سعادتك وصلني بعد قيام الوابور أمس ولذا تأخرت عن الحضور أرجو العذرة أفندم :

تلغراف من حضرة مصطفى بك منصور تاريخه ١٥ فبراير سنة ١٨٩٥
صحتي لا تساعدني على الحضور وبحصول الشفاء نحضر .

وتقرر أن الجلسة تكون يوم الأربعاء المقبل ٢٠ فبراير الحاضر الساعة الرابعة عريبا كي إننا أتمت اللجنة أعمالها أو وردت أشغال جديدة فتتظر فيها وإلا فتتجدد جلسة أخرى .

ثم إن سعادة الرئيس ختم الجلسة بقوله (ختمت الجلسة) والساعة الخامسة .

(نعمة ٣)	(حسين يسرى)	(عمر لطفي)
إمضاء	إمضاء	إمضاء

مَجْلِسُ شُورَى الْقَوَانِينِ

محضر جلسة يوم الثلاثاء ٢٤ شعبان سنة ١٣١٢ (١٩ فبراير سنة ١٨٩٥)

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على القانون الدنى وقانون المرافعات فى المواد المدنية والمواد التجارية بالمحاكم الأهلية .

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحقانية ومواقفة رأى مجلس النظار وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين .

أمرنا بما هو آت

الباب الأول

فى الشفعة

﴿ المادة ١ ﴾

الشفعة هي حق تملك العقار المبيع بواسطة إلزام المشتري بأن يتنازل عنه فى مقابلة دفع الثمن إليه مع مصاريف العقد وغيرها مما يلحقها من مصاريف البيع .

سعادة سليمان أبانظه باشا — رأى أن تعدل المادة الأولى بهذه الصورة :

الشفعة هي حق تملك العقار المبيع بجميع أنواعه سواء كان أرضاً زراعية أو خلافاً بواسطة إلزام المشتري بأن يتنازل عنه فى مقابلة دفع الثمن إليه مع مصاريف العقد وغيرها مما يلحقها من مصاريف البيع .

فتحت الجلسة الساعة الرابعة عروباً تحت رئاسة سعادة عمر لطفى باشا رئيس المجلس وحضور ٣٩ من حضرات الأعضاء .

تلى محضر الجلسة الماضية وتصدق عليه

سعادة الرئيس — إن الداعى لعقد الجلسة فى هذا اليوم بعد أن كان تمحدر فى الجلسة الماضية عقدها فى يوم الأربعاء باكر هو أن اللجنة التى تشكلت لفحص مشروع الشفعة قد أتمت أعمالها فى يوم الأحد الماضى وقدمت نسخة بأصل المشروع وما أدخلته فيه من التعديلات .

هذا وقد وردت إفادة من رئاسة مجلس النظار مؤرخة ١٧ فبراير سنة ١٨٩٥ نكرة ومعها مذكرة ومشروع أمر عال بتعديل البند الثامن من لائحته المحاكم الشرعية ليكون هذا البند شاملاً للإذن لحضرات القضاة الشرعيين ونوابهم بتزويج من لا أولياء لهم مثل الجوارى المعطاة أو رافى حرية لهم من الحكومة .

وإذن فلتتل إفادة اللجنة ثم مشروع الشفعة مادة فمادة وما أدخلته اللجنة من التعديلات على بعض المواد وتؤخذ الآراء عن كل مادة ثم تلى إفادة مجلس النظار والمذكرة والمشروع الواردان معها ويؤخذ رأى الهيئة عنها .

تليت الافادة الواردة من سعادة ابراهيم حليم باشا رئيس اللجنة وهذه صورتها :

مشروع الأمر العالى المختص بالشفعة قد نظره هيئة اللجنة المشكلة لنظره بجلسته يوم الأحد ٢٢ شعبان سنة ١٣١٢ بحضور حضرة أحمد عفيفى بك مندوب الحكومة وتقرر أن يكون بالكيفية الواضحة بالصورة المرفقة مع هذا الشاملة للأصل والتعديل واقتضى ترقيمه لسعادتك بذلك أقدم .

تليت مقدمة المشروع والمادة الأولى منه التى أقرتها اللجنة على أصلها وهاتان صورتاهما .

(استحسن عام) .

تليت المادة الثانية وما أدخلته اللجنة عليها من التعديل وهذه صورة الأصل والتعديل .

صورة الأصل .

﴿ المادة ٢ ﴾

تثبت الشفعة لمن يأتي :

أولاً — للشريك في العقار المبيع .

ثانياً — للجار في الأحوال الآتية .

(أ) إذا كان العقار المشفوع من المباني أو من الأراضي المدة للبناء سواء كانت في المدن أو في القرى .

(ب) إذا كان للأرض المشفوعة حق ارتفاق على أرض الجار أو كان حق الارتفاق لأرض الجار على الأرض المشفوعة .

(ج) إذا كان المراد من الأخذ بالشفعة جعل الأرض للشفوعة كلها أو بعضها طريقاً أو ممرّاً للماء وكان الطريق أو الممر مما لا يمكن للجار الاستغناء عنه لارتفاع بأرضه .

(د) إذا كانت أرض الجار ملاصقة للأرض المشفوعة من جهتين وتساوى من الثمن نصف ثمن الأرض المشفوعة على الأقل .

صورة تعديل اللجنة

﴿ المادة ٢ ﴾

تستبدل الفقرة حرف (أ) بما يأتي .

(أ) إذا كان العقار المشفوع بناءً أو أرضاً مع بنائها أو أرضاً معدة للبناء سواء كان ذلك في المدن أو في القرى .

سعادة سليمان أباطه باشا — أوافق على ما قرره اللجنة وقطع بحذف

من الفقرة الأخيرة منها المرموز لها بحرف (د) من ابتداء (من جهتين إلى آخر المادة) .

حضرة ابراهيم غمراوي بك — أصادق على ذلك .

حضرة جاد مصطفى بك — رأيي بقاء المادة على أصلها وقطع يزداد فيها بعد كلة (ملاصقة) الجملة الآتية وهي (بدون فاصل) .

حضرة طلبه بك سعودي — رأيي بقاء المادة على أصلها .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء

أخذت فكانت الأغلبية لرأي سعادة أباطه باشا .

تليت المواد ٣ و ٤ و ٥ و ٦ و ٧ مع ما أدخلته اللجنة على بعضها من التعديل وتقرر بالاتفاق الموافقة على رأي اللجنة وهذه صورها .

صورة الأصل .

﴿ المادة ٣ ﴾

يعد شريكاً في العقار المشفوع من يكون له حق منفعة فيه كله أو بعضه .
صورة تعديل اللجنة .

﴿ المادة ٣ ﴾

صاحب حق المنفعة في العقار كله أو بعضه يعتبر كمالك الرقبة فتثبت له الحقوق البينة بالمادة الثانية .

صورة المادة الرابعة التي أقرتها اللجنة على أصلها .

﴿ المادة ٤ ﴾

لا تثبت الشفعة فيما بيع بالزايمة أمام إحدى جهات الإدارة أو القضاء سواء كان البيع اختيارياً أو للقسمة بين الشركاء في البيع أو كان البيع قهراً لنزع الملكية .

وكذلك لا تثبت الشفعة فيما بيع من الأصول لفروعهم وبالعكس ولا فيما بيع من أحد الزوجين للآخر أو من المالك لأحد أقاربه لغاية الدرجة الثالثة .

صورة المادة الخامسة التي أقرتها اللجنة على أصلها .

﴿ المادة ٥ ﴾

لا تثبت الشفعة للوقف .

صورة المادة السادسة التي أقرتها اللجنة على أصلها .

﴿ المادة ٦ ﴾

لا يصح الأخذ بالشفعة من الموهوب له ولا ممن تملك بغير البايعة
صورة المادة السابعة التي أقرتها اللجنة على أصلها .

﴿ المادة ٧ ﴾

لا شفعة فيما يبيع ليجمع محل عبادة أو ليلحق به .

قد حضر حضرة مندوب نظارة الحفانية .

تليت المادة الثامنة مع ما أدخلته اللجنة عليها من التعديل وتقرر بالاتفاق
ماعدًا حضرة جاد بك مصطفى الموافقة على تعديل اللجنة وهذه صورة الأصل
والتعديل .

صورة الأصل .

﴿ المادة ٨ ﴾

إذا تعبد الشفعاء يقدم الشريك في المبيع ولو لم يكن ما لكا إلا للرقبة ثم
يليه صاحب حق الانتفاع ثم الجار فإذا تعدد الشركاء يقسم العقار المشفوع
بينهم على قدر أنصبتهم وكذلك إذا تعدد أصحاب حق الانتفاع .

وإذا تعدد الجيران يقدم منهم من تعود على عقاره منفعة من الشفعة أكثر
من غيره ولذلك تستلزم مصلحته الأخذ بالشفعة أكثر من الباقين .

صورة تعديل اللجنة .

﴿ المادة ٨ ﴾

تعديل الفقرة الثانية بما يأتي .

وإذا تعدد الجيران فيكون لكل منهم الحق في الأخذ بقدر ما يخصه
من المنفعة .

تليت المادة التاسعة التي أقرتها اللجنة على أصلها وتقرر بالاتفاق الموافقة
عليها فقط يخفف منها حرف (و) الواقع قبل جملة (لو كان المشتري)

﴿ المادة ٩ ﴾

يثبت حق الشفعة وتراعى الأحكام المقررة في المادة السابقة فيما يتعلق
بالأولوية . ولو كان المشتري شفعيا باعتبار ما ذكر في المادة (٢) .

تلى من ابتداء المادة ١٠ إلى المادة ٢٥ مع ما أدخلته اللجنة من التعديل
في بعض المواد وتقرر بالاتفاق الموافقة على رأى اللجنة وهذه صور ذلك .

صورة المادة ١٠ التي أقرتها اللجنة على أصلها .

﴿ المادة ١٠ ﴾

إذا باع المشتري العين التي يجوز أخذها بالشفعة ولم يسقط إلى وقت
البيع حق الشريك أو الجار في الشفعة بسبب البيع الأول كان له الخيار
بين الأخذ بشروط البيع الأول وبين الأخذ بشروط أى بيع انعقد بعده .
صورة المادة الحادية عشرة التي أقرتها اللجنة على أصلها :

﴿ المادة ١٣ ﴾

يلزم الشفيع بأن يدفع للمشتري ما صرفه لصيانة العقار المشفوع وحفظه
وأما ما صرفه لتحسين العقار أو زخرفته قبل طلب الشفعة فالشفيع مخير بين
دفعه وبين دفع ما زاد في قيمة العقار بسبب التحسين أو الزخرفة .

صورة الأصل .

﴿ المادة ١٤ ﴾

إذا بيع العقار لعدة أشخاص مشاعاً بينهم فلا تجوز الشفعة إلا فيه بتمامه
فاذا بيع مقسوماً بأن عينت في العقد حصة كل منهم مفروزة كان للشفيع الحق
في طلب أخذه بتمامه أو أخذ حصة واحدة أو أكثر .

صورة تعدد اللجنة .

﴿ المادة ١٤ ﴾

يزاد عليها فقرة بالصورة الآتية :

وإذا كان طالب الشفعة شفيهاً في جزء من البيع دون الآخر فله أخذه
بالقيمة التي تقدر له إذا كانت غير واضحة بالمقدار لم يكن الجزء الذي يريد
أن يأخذه هو الذي لولاه ما اشترى المشتري جميع البيع .

صورة المادة الخامسة عشرة التي أقرتها اللجنة على أصلها :

﴿ المادة ١٥ ﴾

يعتبر لاغياً ولا يعمل به كل عقد أو تحايل يكون المراد منع حق الشفعة .

﴿ المادة ١١ ﴾

إذا هلك بعض البيع أو تلف في يد المشتري بسبب آفة سماوية أو قوة
قاهرة يجب على من يريد تملكه بمقتضى حق الشفعة أن يأخذه بالحالة التي هو
عليها ويدفع الثمن بتمامه مع ما يلحقه من المصاريف .

وأما إذا كان هلاك بعض البيع أو تلفه ناشئاً عن فعل المشتري أو إهماله
كان للشفيع الحق في نقص الثمن بقدر ما هلك أو تلف .

صورة المادة الثانية عشرة التي أقرتها اللجنة على أصلها :

﴿ المادة ١٢ ﴾

إذا بنى المشتري في العقار المشفوع أو غرس فيه أشجاراً قبل طلب أخذه
بالشفعة يلزم الشفيع بأن يدفع له ما صرفه أو ما زاد في قيمة العقار بسبب
البناء أو الغراس .

وأما إذا كان البناء أو الغراس بعد طلب الأخذ بالشفعة فالشفيع مخير
بين طلب إزالتها وبين طلب بقائها ودفع قيمة كل منهما مهدوماً أو مقلوفاً

صورة المادة الثالثة عشرة من الأصل .

﴿ المادة ١٣ ﴾

يلزم الشفيع بأن يدفع للمشتري ما صرفه لصيانة العقار المشفوع وحفظه
وأما ما صرفه لتحسين العقار أو زخرفته فالشفيع مخير بين دفعه وبين دفع
ما زاد في قيمة العقار بسبب التحسين أو الزخرفة .

صورة تعديل اللجنة .

صورة المادة السادسة عشرة التي أقرتها اللجنة على أصلها .

الباب الثاني

فيما يترتب على حق الشفعة

(المادة ١٦)

يترتب على الأخذ بالشفعة أن يحل الشفيع محل المشتري كأن الملكية انتقلت إليه من البائع مباشرة فكل رهن من المشتري أو حق إختصاص حصل عليه دائنوه أو غير ذلك من الحقوق المينية التي اكتسبها الغير بعد البيع يعد كأنه لم يكن .

صورة الأصل .

(المادة ١٧)

يقوم الشفيع مقام المشتري فيما له على البائع وفيما عليه له وإذا كان الثمن مؤجلاً فيعتبر التأجيل في حق الشفيع .

صورة تعديل اللجنة .

(المادة ١٧)

يزاد على الفقرة الأخيرة ما يأتي :

على شرط أن يقدم الكفالة التي تضمن حفظ حقوق البائع إذا طلب ذلك .

صورة المادة الثامنة عشرة التي أقرتها اللجنة على أصلها مع زيادة جملة (من الثمن الأصلي الوارد في العقد) بمدة كيلة (الخمس) الواردة في آخر المادة .

(المادة ١٨)

لا يجوز في أي حال من الأحوال أن يلزم الشفيع بأن يدفع ثمناً للعقار المشفوع أكثر من الثمن المعين في عقد البيع إلا في الأحوال المبينة في مادتي ١٢ ، ١٣ .

وإذا ظهر للشفيع أن الثمن زائد عن حد القيمة ساع له أن يطلب تقديرها بمعرفة واحد أو ثلاثة من أهل الخبرة ولكن لا يكون له الحق في نقص شيء من الثمن المعين في العقد إلا إذا كان الفرق بينه وبين ما قدره أهل الخبرة يزيد على الخمس .

صورة المواد ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤ التي أقرتها اللجنة على أصلها .

(المادة ١٩)

إذا ظهر بعد الأخذ بالشفعة أن العقار المشفوع مستحق للغير فليس للشفيع الرجوع إلا على البائع لاسترداد الثمن والمصاريف .

الباب الثالث

في الاجراءات التي يلزم مراعاتها

فيما يتعلق بالشفعة وفي

سقوط الحق في الأخذ بها

(المادة ٢٠)

ترفع الدعوى بالشفعة بالطرق المعتادة أمام المحكمة المختصة بها باعتبار موقع العقار .

(المادة ٢١)

يجب على المدعى بالشفعة أن يكلف بالحضور أمام المحكمة كلا من مشتري العقار المشفوع والبائع له ومن يكون له حق الشفعة فيه .

تليت المادة ٢٦ مع ما أدخلته اللجنة عليها من التعديل وهذه صورة الأصل والتعديل .

صورة الأصل .

﴿ المادة ٢٦ ﴾

لا يجوز طلب الأخذ بالشفعة في الأحوال الآتية :

أولاً — إذا حصل التنازل عن الحق في الشفعة صراحة أو ضمناً ويستدل على التنازل الضمني بكل عمل أو عقد يؤخذ منه أن الشفيع عرف المشتري بصفة مالك للعقار

ثانياً — إذا لم يبد الشفيع رغبته في الأخذ بالشفعة في ظرف خمسة عشر يوماً من وقت علمه بالبيع أو من وقت تسكيفه رسمياً بإبداء رغبته سواء كان بناء على طلب البائع قبل تمام عقد البيع أو بناء على طلب المشتري .

ويزاد على هذه المادة عند الاقتضاء ميعاد المسافة

صورة تعديل اللجنة

﴿ المادة ٢٦ ﴾

يزاد عليها فقرة بمد الفقرة الثانية بالصورة الآتية :

ثالثاً — يسقط حق الشفيع فيما حكم له به إذا تأخر عن دفع الثمن والمصاريف المحكوم بها في ميعاد ثمانية أيام من تاريخ إعلانه بالحكم

وتستبدل كلمة (المدة) من الفقرة الأخيرة بـ (الموعيد) ويحذف منها جملة (عند الاقتضاء)

حضر أحمد بك خلف الله — رأي أن يحمل ميعاد خمسة عشر يوماً ثلاثين يوماً

سعادة سليمان أباطه باشا — رأي بقاء الميعاد على أصله .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أخذت فكانت الأغلبية لسعادة أباطه باشا

تليت المواد ٢٧ و ٢٨ و ٢٩ مع ما أدخلته اللجنة من التعديل في المادة ٢٩

وتراعى في التكليف بالحضور مواعيد المسافة .

﴿ المادة ٢٢ ﴾

إذا كلف من يكون له حق الشفقة في العقار بالحضور أمام المحكمة بمراعاة الأصول المقررة قانوناً ولم يحضر في أول جلسة يعتبر أنه تنازل عن حقه في الأخذ بالشفعة فإذا لم تراعى تلك الأصول تؤجل المحكمة الدعوى لجلسة أخرى وتأمّر بإعادة تكليف من تخلف ليحضر في تلك الجلسة .

﴿ المادة ٢٣ ﴾

يحكم في سائر الأحوال في الدعاوي المتعلقة بالشفعة بطريق التعجيل .

﴿ المادة ٢٤ ﴾

لا تقبل المعارضة في الأحكام التي تصدر في الدعاوي المذكورة ويكون ميعاد استئناف تلك الأحكام خمسة عشر يوماً من يوم إعلانها خلاف مواعيد المسافة .

صورة الأصل .

﴿ المادة ٢٥ ﴾

الحكم الذي يصدر نهائياً بثبوت الشفعة يعتبر سنداً للملكية الشفيع كما يعتبر سنداً للمشتري الذي نزع منه العقار المشفوع ليسترد الثمن والمصاريف التابعة له بمقتضاه .

صورة تعديل اللجنة .

﴿ المادة ٢٥ ﴾

يزاد عليها فقرة بالصورة الآتية .

وفي هذه الحالة يعطى صورة تنفيذية من الحكم المذكور للشفيع وأخرى للمشتري للتنفيذ بمقتضاها .

وتقرر بالاتفاق للوفاقة على مارأه اللجنة وهذه صور ذلك

صورة المادتين ٢٧ و ٢٨ اللتين أقرتهما اللجنة على أصلهما

﴿ المادة ٢٧ ﴾

يجوز إثبات التنازل الضمى أو العلم بالبيع بكافة طرق الإثبات المقررة في القانون بما فيها الإثبات بالبينة أيا كانت قيمة العقار الذى يدعى استحقاقه بالشفعة

﴿ المادة ٢٨ ﴾

إبداء الرغبة الذى أشير إليه في الحالة الثانية من المادة ٢٦ يكون بتقرير يكتب في قلم كتاب المحكمة الابتدائية الكائن في دائرتها العقار المشفوع وتعلن صورة منه في ظرف ثمانية أيام للمشتري أو لمن حصل التكليف الرسمى بناء على طلبه وإلا يعد لاغيا

صورة الأصل

﴿ المادة ٢٩ ﴾

يكون التكليف الرسمى بإبداء الرغبة في الأخذ بالشفعة بمقتضى ورقة محضر ويلزم أن تشمل تلك الورقة على البيانات الآتية وإلا كانت لاغية وتلك البيانات هي:

أولا — بيان العقار بالدقة مع تعيين موقعه وحدوده ومقاسه

ثانيا — بيان الثمن إذا كان التكليف بناء على طلب المشتري فإذا كان التكليف قبل البيع تبين القيمة التى يرغب المالك البيع بها واسم من طلب الشراء بهذه القيمة ولقبه ومحل سكنه وإذا باع للمالك العقار في الحالة الأخيرة بثمن أقل من القيمة التى بينها في ورقة التكليف الرسمى أو لشخص غير الذى ساء فيها فتعتبر لاغية ولا يعمل بها

صورة تعديل اللجنة

﴿ المادة ٢٩ ﴾

يزاد في عنوانها بعد كلمة (بمقتضى ورقة) جملة (تعان على يد) وأن تستبدل كلمة (ومقاسه) التى في آخر الفقرة الأولى ب (ومقداره)

تليت المادة ٣٠ التى أقرتها اللجنة على أصلها وهذه صورتها :

﴿ المادة ٣٠ ﴾

يسقط الحق في الشفعة بعد مضي ستة أشهر من يوم تسجيل عقد البيع فإذا كان الشفيع غير أهل للتصرف أو غائبا لا يسقط حقه في الشفعة إلا بعد سنتين من يوم التسجيل .

ويراعى ميعاد سقوط الحق فيما يتعلق بمن أبدى رغبته في الأخذ بالشفعة ولم يرفع دعواه في الميعاد المذكور .

حضرة طلبه بك سعودى — رأى استبدال ميعاد الستة شهور بسنة .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أخفت وتقرر بالأغلبية بقاء المادة على أصلها .

تليت المادة ٣١ التى أقرتها اللجنة على أصلها وهى ختام المشروع .

وتقرر بالاتفاق للوفاقة عليها وهذه صورتها :

﴿ المادة ٣١ ﴾

قد نصت المواد ٦٨ و ٦٩ و ٧٠ و ٧١ و ٧٢ و ٧٣ و ٧٤ و ٧٥ من القانون المدنى المتبع في المحاكم الأهلية .

الجواري إلا اذا تصرح لهم به من لدن الحضرة الخديوية فلهذا رؤى أنه مع الإذن لحضرات القضاة الحاليين بتزويج الأيتام وغيرهم ممن لا أولياء لهم يعدل البند الثامن المار ذكره بهذه الكيفية وعلى ذلك صار محضر مشروع أمر عال بهذا التعديل ومرفق بهذه المذكرة كي مع التصديق من المجلس عليه وعلى استصدار أمر عال بالتصريح للقضاة الحاليين بما ذكر نعرض عنه للاعتاب السنية .

صورة المشروع

مشروع أمر عال

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على لأئحة المحاكم الشرعية المصدق عليها بالأمر العالى المؤرخ ٩ رجب سنة ١٢٩٧ (١٧ يونيه سنة ١٨٨٠) نمرة ١١ .

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحقانية ومواقفة رأى مجلس النظار وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين .

أمرنا بما هو آت

﴿ المادة الأولى ﴾

صار تعديل بند ٨ من اللائحة المذكورة بالصورة الآتية :

في حالة تولية القضاة لغير المراكز والأقسام يؤذن لهم من لدن الحضرة الخديوية زيادة عن الأحكام بنصب الأوصياء والنظار والقوام وتزويج الأيتام وغيرهم ممن لا أولياء لهم وبالتفويض منهم لنوابهم في ذلك وكذا يؤذن لقضاة المراكز والأقسام بتزويج الأيتام وغيرهم ممن لا أولياء لهم وإقامة خصم في الدعاوى والمخاضات في مواد الأوقاف وحقوق الصغار ومن يمانهم إذا اقتضى الحال ذلك وقت إقامة الدعوى .

﴿ المادة الثانية ﴾

علي ناظر الحقانية تنفيذ أمرنا هذا .

حضرة محمود بك حسين — إذا وافق لدى الهيئة فليكتب الى الحكومة بإجراء المخبرات اللازمة للحصول على اتباع الحكم فيما يتعلق بالشفعة بالمحاكم المختلطة على مقتضى هذا المشروع ليكون السير في المحاكم الأهلية والمختلطة واحداً .

سعادة ابراهيم أدهم باشا — أوافق على ذلك .

(استحسن عام) .

انصرف حضرة مندوب الحقانية .

تليت إفادة رئاسة مجلس النظار نمرة ٤ وهذه صورتها :

مرسل لسعادتكم مع هذا صورة مذكرة مقدمة من سعادة ناظر الحقانية بتاريخ ١٠ يناير الماضى ومشروع أمر عال مرفق بها يريد سعادتة استصداره بتعديل البند الثامن من لأئحة المحاكم الشرعية بحيث يكون شاملاً أيضاً للإذن لحضرات القضاة الشرعيين ونوابهم بتزويج من لا أوصياء لهم مثل الجوارى المعطاة لمن أوراق الحرية من الحكومة الأمل عرضهما على هيئة مجلس شورى القوانين والتكرم بأعادة المشروع المذكور لهذا الطرف مشفوعاً بما تراه الهيئة فيه أفندم .

تليت المذكرة والمشروع الواردان مع الإفادة المذكورة وهاتان صورتاهما

﴿ صورة المذكرة ﴾

من نظارة الحقانية لمجلس النظار

البند الثامن من لأئحة المحاكم الشرعية الصادر عليها الأمر العالى المؤرخ ٩ رجب سنة ١٢٩٧ (١٧ يونيه سنة ١٨٨٠) نمرة ١١ قضى بأنه في حالة تولية القضاة لغير المراكز والأقسام يؤذن لهم من لدن الحضرة الخديوية زيادة عن الأحكام الشرعية بنصب الأوصياء والنظار والقوام وتزويج الأيتام الذين لا أولياء لهم وبالتفويض منهم لنوابهم في ذلك وكذا يؤذن لقضاة المراكز والأقسام بتزويج الأيتام المذكورين وقد يطلب بعض الجوارى المعطاة لمن أوراق حرية من الحكومة ويكون مالكوهم توفوا عن غير وارث التصريح بزواجهن بمن يشأن والحكم الشرعى في هذه الحالة يقضى بأن زواج أمثال هؤلاء الجوارى يكون باذن ولي الأمر ولما كان البند المار ذكره قاصراً على الأيتام ممن لا أولياء لهم ولا يتسنى حينئذ لحضرات القضاة بتزويج أولئك

حضرة محمود بك أبو حسين — رأي إحالة نظر هذا المشروع على اللجنة المشكلة للنظر في المشروع المختص بالمحاكم الشرعية لتنظر في الشروعين عند انعقاد جلساتها في شهر أبريل القابل •

(استحسان عام) •

حضرة إبراهيم بك الغمراوي — قد طلب المجلس قبل الآن من الحكومة تخفيض ضرائب الأقطان وخصوصاً بالمديريات التي لم ينلها شيء من التخفيف وذلك لما رآه المجلس من كثرة الضرائب وقلة المحصولات وتنازل الأسعار خصوصاً في هذه السنوات الأخيرة وفضلاً عن ذلك فإنه جارٍ تحصيل خمسة قرارات من الأموال في شهرى مارس وأبريل من الوجه القبلى ما عدا الجيزة والفيوم مع حلول هذين الشهرين بالنسبة لبنى سويف والمنيا في وقت خال من المحصولات بالكلية لعل توحيد التقسيط وجعله بصفة واحدة في الوجه القبلى ما عدا الفيوم والجيزة ومن حيث إن بنى سويف والمنيا لا يقاسان بأسيوط وما يتبعها من المديريات الجنوبية نظراً لتبكير المحصولات فيها وعدم وجودها في بنى سويف والمنيا في هذين الشهرين الأمر الذى يحتم على الأهالى بيع محصولاتهم قبل نموها ولذلك أرجو إذا وقع مستحسننا لدى الهيئة أن يكتب

للحكومة بتأجيل تحصيل الخمسة قرارات المذكورة وتوزيعها على باقى أشهر السنة التالية للشهرين المار ذكرهما وهذا فى مديرتى بنى سويف والمنيا •

حضرة أحمد بك مرزوق — تأجيل قسط شهر مارس فى مديرية المنيا وتوزيعه على باقى أشهر السنة فيه الكفاية بالنسبة لمديرية المنيا •

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء •

أخذت وتقرر بالاتفاق أن يكتب للحكومة بطلب تأجيل قسطى مارس وأبريل فى مديرية بنى سويف وتوزيعهما على باقى شهور السنة وتأجيل قسط شهر مارس بالنسبة لمديرية المنيا وتوزيعه على الكيفية المذكورة •

وتقرر صرف المجلس لغاية شهر مارس المقبل •

ثم إن سعادة الرئيس ختم الجلسة بقوله (ختمت الجلسة) والساعة السابعة •

إمضاء
(عمر لطفى)

إمضاء
(حسين يسرى)

نمرة ٤

مَجْلِسُ شُورَى الْقَوَانِينِ

محضر جلسة يوم الاثنين غرة رمضان سنة ١٣١٢ (٢٥ فبراير سنة ١٨٩٥)

خامساً — تذاكر اعتذار من بعض حضرات الأعضاء .

فإذا وافق تلاوة هاته الأوراق بالهيئة فليتقرر .

سعادة سليمان أباطه باشا — رأي أن تشكل لجنة من سعادة شواربي باشا وحضرات محمود بك أبو حسين وأحمد بك أبو الفتوح وطلبه بك سمودي وجاد بك مصطفى ومصطفى بك خليفة وحسين عابدين بك وأحمد بك خلف الله لفحص مشروع لائحة العمد والمشايخ وتقديم تقريرها لهيئة المجلس بما تراه نحوه فإذا وافق ذلك فليتقرر .

تقرر بالاتفاق الموافقة على ذلك وأنه إن رئي باللجنة اقتضاء لحضور سعادة ابراهيم نجيب باشا إذ ذاك تخار جانب الرئاسة وتأجيل رؤية مشروع الأمر العالي المختص بزيادة مادة على قانون العقوبات الأهلى بعد المادة (٢٢٠) للانعقاد القابل .

تليت إفادة رئاسة مجلس النظار ٩ نمرة وهذه صورتها :

علم من تذكرة سعادتك رقم ٢٠ فبراير الجارى أن مجلس شورى القوانين قد قضى جلساته في ١٩ من الشهر المذكور نظراً لفراغه من الأشغال المعروضة عليه ولذلك أجتم مشروع لائحة العمد والمشايخ الذى وصلكم ثانياً يوم انفضاض المجلس إلى الاجتماع المقبل الذى يكون في شهر ابريل هذا وحيث أن شهر فبراير الذى هو من الأشهر المقررة لاجتماع مجلس شورى القوانين لم ينته بعد والحكومة تعلق أهمية كبرى على نظر مشروع لائحة العمد والمشايخ وإصداره في أقرب ما يمكن من الزمن .

فبناء على أمر الجنب العالي المعظم أرجو سعادتك طلب حضرات

فتحت الجلسة والساعة الثامنة والنصف العربية تحت رئاسة سعادة عمر لطفى باشا رئيس المجلس وحضور ٢٠ من حضرات الأعضاء .

تلى محضر الجلسة الماضية وتصدق عليه .

سعادة الرئيس — الأشغال الموجودة بالمجلس هي

أولاً — إفادة من رئاسة مجلس النظار مؤرخة ٢٥ شعبان سنة ١٣١٢ نمرة ٧ ومعه مشروع اللائحة المختصة بعمد ومشايخ البلاد التى توزع على حضراتكم نسخته .

ثانياً — إفادة من رئاسة المجلس المشار إليه مؤرخة ٢٥ شعبان سنة ١٣١٢ نمرة ٨ ومعه مذكرة ومشروع أمر عال يختصان بزيادة مادة على قانون العقوبات الأهلى بعد المادة (٢٢٠) بإبلاغ أقصى العقوبة على الضرب أو الجرح الذى يحصل من واحد أو أكثر ضمن عصبة أو تجمع مؤلف من خمسة أشخاص على الأقل إلى ثلاث سنوات .

ثالثاً — إفادة من جانب الرئاسة المشار إليها مؤرخة ٢٨ شعبان سنة ١٣١٢ نمرة ٩ بطلب حضرات أعضاء مجلس شورى القوانين وعرض مشروع لائحة العمد والمشايخ عليهم كما صدر بذلك أمر الجنب العالي المعظم .

رابعاً — تذكرة من دولتناظر الداخلية مؤرخه ٢٤ فبراير سنة ٨٩٥ نمرة ١ غير رسمى بانتداب سعادة ابراهيم نجيب باشا وكيل النظارة المشار إليها لأجل الحضور بالجلسات التى ستعقد فيها لائحة العمد والمشايخ لإعطاء الاستعلامات التى تلزم .

أعضاء مجلس شورى القوانين للاجتماع وعرض الشروع المذكور عليهم
لابدء ما يعين لهم من الملاحظات بشأنه أقدم .

تليت تذكرة نظارة الداخلية غير الرسمية وهذه صورتها .

نحيط علم سعادتكم أننا قد اتدبنا سعادة ابراهيم باشا نجيب وكيل
نظارة الداخلية لأجل الحضور بالجلسات التي سيصير فيها نظر لائحة العمد
والشايع وإعطاء الهيئة كل ما يلزم لها من الاستعلامات بهذا الخصوص أقدم .

تليت تذاكر الاعتذار وهذه صورتها

صورة تذكرة من حضرة ابراهيم بك النمراوى

غير متيسر حضوري جلسة المجلس المزمع انعقادها لسبب العيا أرجو
قبول اعتذارى أقدم

صورة تذكرة من ساحتلو السيد محمد توفيق البكرى في ٢٥ فبراير سنة
١٨٩٥

بيما كنت متأهبا للحضور إلى المجلس في هذا اليوم أصابني دوار شديد
في الرأس منعى من ذلك فأرجو قبول عذرى أقدم

ثم إن سعادة الرئيس ختم الجلسة بقوله (ختمت الجلسة) الساعة العاشرة

امضاء
(عمر لطفى)

امضاء
(حسن رضوان)

مَجْلِسُ شُورَى الْقَوَانِينِ

محضر جلسة يوم السبت ٦ رمضان سنة ١٣١٢ (٢ مارس سنة ١٨٩٥)

نحن خديو مصر

بناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة رأى مجلس النظار وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين أمرنا بما هو آت :

للمادة الأولى من أصل المشروع

ينبغى لمن يعين عمدة لبلد أن يكون حائزاً للشروط الآتية وهي :

أولاً — أن يكون بالغاً من العمر خمساً وعشرين سنة كاملة .

ثانياً — أن يكون مالكا لعشرة أفدنة على الأقل .

ثالثاً — أن لا يكون صدر عليه من المحاكم الجديدة بسبب جنابة أو جنحة حكم قضائي يمس بحسن سيرته واستقامته .

ويصير التجاوز عن الشرط الثانى فى الجفالك والبلاد التى يكون كامل أطيائها ملكا لغير أهلها .

وأما البلاد التى لا يوجد فيها من يمتلك عشرة فدادين فيكون انتخاب العمدة فيها من بين الملاك الذين يدفعون أموالاً أميرية أكثر من غيرهم .

وأما المشايخ فيلزم أن يكونوا حائزين للشروط الموضحة أعلاه وإنما يكتفى فى حقهم بأن يكونوا مالكين لحصة أفدنة .

وأما البلاد التى لا يوجد فيها من يمتلك هذا القدر فينتخب المشايخ من بين الملاك الذين يدفعون أموالاً أميرية أكثر من غيرهم .

فإذا توفرت الشروط التى تؤهل لتولى العمدية أو الشيخة فى جملة أشخاص على السواء كانت الأفضلية لمن يعرف القراءة والكتابة .

فتحت الجلسة الساعة السابعة العربية تحت رئاسة سعادة عمر لطفى باشا رئيس المجلس وحضور ٢١ من حضرات الأعضاء .

تلى محضر الجلسة الماضية وتصدق عليه .

وقد حضر سعادة ابراهيم نجيب باشا وكيل الداخلية .

سعادة الرئيس — قد وردت إفادة من رئاسة اللجنة التى تشكلت لفحص مشروع العمد والمشايع تاريخها ٢٨ فبراير سنة ٩٥ تفيد أن اللجنة قد أتمت أعمالها فى المشروع المذكور ..

وقد تقدم مع تلك الإفادة صورة شاملة لأصل المشروع وتعديله وعلى ذلك فلتتل الإفادة ثم لل مشروع مادة فمادة مع ما قرره اللجنة فى كل مادة وتؤخذ آراء ورغبات الهيئة عن كل مادة .

تليت الافادة وهذه صورتها :

لجنة نظر مشروع الأمر العالى الشامل للأئمة عمد ومشايخ البلاد عقب أن تشكلت بانتخاب الهيئة فى ٢٥ فبراير سنة ٩٥ قد والت جلساتها بعد انتخابنا لرياستها حتى أتمت نظره فى جلساتها يوم ٢٧ منه ولهذا مرفوع لتمام سعادتك نسخة شاملة للأصل ولما رأته اللجنة أفندم .

تليت مقدمة المشروع والمادة الأولى منه وما أدخلته اللجنة من التعديل على المادة المذكورة وهذه صور ذلك .

صورة المقدمة التى أقرتها اللجنة على أصلها .

المادة الأولى من تعديل اللجنة

ينبغي لمن يعين عمدة لبلد أن يكون حائزاً للشروط الآتية وهي :

أولاً — أن يكون بالغاً من العمر اثنين وعشرين سنة كاملة .

ثانياً — أن يكون مالكا لعشرة أفدنة على الأقل ويكون من البيوت المعتبرة .

ثالثاً — أن لا يكون صدر عليه من المحاكم الجديدة بسبب جنائية أو جنحة حكم قضائي يمس بالشرف كالنصب والتزوير والسرقة والاحتيال ويصير التجاوز عن الشرط الثاني في الجفالك والبلاد التي يكون كامل أطيائها ملكاً لغير أهلها .

وأما البلاد التي لا يوجد فيها من يمتلك عشرة فدادين فيكون انتخاب العمدة فيها من بين الملاك الذين يدفعون أموالاً أميرية أكثر من غيرهم .

وأما المشايخ فيلزم أن يكونوا حائزين للشروط الموضحة أعلاه وإنما يكتفى في حقهم بأن يكونوا مالكيين لحصة أفدنة وأما البلاد التي لا يوجد فيها من يمتلك هذا القدر فينتخب المشايخ من بين الملاك الذين يدفعون أموالاً أميرية أكثر من غيرهم .

فاذا توفرت الشروط التي تؤهل لتولي العمودية أو المشيخة في جملة أشخاص على السواء كانت الأفضلية لمن يعرف القراءة والكتابة .

وإذا تعدد العارفون للقراءة والكتابة فينتخب للعمودية أو للمشيخة من يكون من أشهر عائلات البلد وإذا وجد التساوي في عائلة واحدة فيفضل من بينهم من هو أحسن سيرة واستقامة وأكمل دراية ومعرفة .

ثم دارت المذاكرة بين الهيئة وسعادة وكيل الداخلية وأعطيت الآراء الآتية :

سعادة اسماعيل باشا محمد — رأي أن الفقرة الأولى من المادة تبقى على أصلها كما قررتها اللجنة .

أما الفقرة الثانية التي ابتدأها (أولاً) فتقرر حسب تعديل اللجنة والفقرة الثالثة التي ابتدأها (ثانياً) يتبع فيها ما قرره اللجنة وتزاد عليه هذه العبارة (بحيث تكون تلك العشرة أفدنة خالية من الرهن) .

(استحسن بالأغلبية)

حضرة عوض بك سعد الله — رأي أن الفقرة البدئية بـ (ثالثاً) تبقى حسب أصل المشروع .

(استحسن بالأغلبية)

وتقرر بالأغلبية أن يكون باقي المادة على حسب المشروع الوارد من الحكومة وأن تحذف الزيادة التي زادت بها اللجنة عليها .

تليت المادة الثانية وتقرر بالأغلبية الموافقة على التعديلات التي أدخلتها اللجنة على الفقرتين الأولى والثالثة وأن تعدل الفقرة الأخيرة منها بهذه الكيفية (ولا يكون تعيين العمدة والمشايخ نهائياً إلا بعد تصديق نظارة الداخلية ولهذه النظارة الحق في أنها إذا وجدت مخالفة في أعمال اللجنة يترتب عليها عدم الإقرار على من انتخبته فتعيد الأوراق إليها لانتخاب بدله) .

وباقى فقرات المادة تقرر بقاؤها حسب أصل المشروع وهذه صورة المادة الأصلية والتعديلات التي أدخلتها اللجنة عليها :

﴿ المادة الثانية ﴾

من أصل للمشروع

تشكل في كل مديرية لجنة لانتخاب العمدة والمشايخ بناء على كشف يحرره مأمور المركز حاوياً أسماء الأشخاص للتوفرة فيهم الشروط المطلوبة في المادة الأولى وتنظر في كافة المسائل التي تعرض عليها من المدير أو نظارة الداخلية بشأن العمدة والمشايخ وأعمالهم .

وتجتمع هذه اللجنة مرة في كل شهرين في أوقات معينة تحددها نظارة الداخلية وذلك فيما عدا الأحوال الاستثنائية التي يطلب فيها المدير انعقادها لأعمال مستعجلة .

وتتألف اللجنة المذكورة من المدير أو وكيله بصفة رئيس ومن مندوب من نظارة الداخلية ومن أحد وكلاء النيابة العمومية ومن أربعة من أعيان المديرية أو عمدها ينتخبهم المدير من بين الأشخاص المدرجة أسماؤهم بكشف قد اعتمدته نظارة الداخلية ويشتمل هذا الكشف على نائب واحد بالأقل عن كل مركز من مراكز المديرية ويعمل به لسنة كاملة ولنظارة الداخلية عند انقضاء هذه المدة أن تعتمده لسنة أخرى ولكي تكون مداورات اللجنة صحيحة يجب أن يحضرها الرئيس ومندوب نظارة الداخلية واثنان من الأعيان

على الأقل ويكون في هذه اللجنة نائب من المركز كلما دعت الحال لتعيين عمدة أو شيخ لأحدى البلاد التابعة له .

ويجب أن يكون حاضراً في اللجنة أحد وكلاء النيابة كلما اقتضت الحال الحكم بجزء من الجزاءات المنصوص عليها في المادة الخامسة من هذه اللائحة وتكون قرارات اللجنة بأغلبية الآراء المطلقة وإذا تساوت الآراء فيرجح الجانب الذي فيه الرئيس .

وعلى اللجنة قبل الإقرار على تعيين عمدة أن تأخذ رأى مأمور المركز فإذا كان المطلوب تعيين أحد المشايخ فتطلب أيضاً رأى عمدة الناحية وإذا كانت البلد كلها أو بعضها تابعة لأحد قفائش مصلحة الأراضي الأميرية أو الدائرة السنية فتطلب اللجنة أيضاً رأى المفتش ولا يكون تعيين العمدة والمشايخ نهائياً إلا بعد تصديق نظارة الداخلية فإن لم تصادق على من انتخبته اللجنة أعادت الأوراق إليها لانتخاب غيره من المترشحين .

﴿ المادة الثانية ﴾

من تعديل اللجنة

تشكل في كل مديرية لجنة لانتخاب العمدة والمشايخ من واقع الكشف التي تقدم إليها من المديرية وتكون محررة بأسماء الأشخاص المتوفرة فيهم الشروط المطلوبة في المادة الأولى وتنظر في كافة المسائل التي تعرض عليها من المدير أو نظارة الداخلية بشأن العمدة والمشايخ وأعمالهم (وتجتمع هذه اللجنة مرة في كل شهرين في أوقات معينة تحددها نظارة الداخلية وذلك فيما عدا الأحوال الاستثنائية التي يطالب فيها المدير انعقادها لأعمال مستعجلة .

وتتألف اللجنة المذكورة من المدير أو وكيله بصفة رئيس ومن مندوب من نظارة الداخلية ومن أحد وكلاء النيابة العمومية ومن أربعة من أعيان المديرية أو عمدها ويكون انتخاب عمدة وأعيان كل مديرية لهذه اللجنة بالصورة الآتية .

تجتمع في كل مديرية جمعية من عمدة بلادها وكل عمدة مركز ينتخبون واحداً على الأقل منهم أو من الأعيان يكون نائباً عن مركزهم وينتخب المنتخبون أربعة من بينهم ليكونوا أعضاء باللجنة إذا كانت مراكز المديرية تزيد على الأربعة مراكز وأما إذا كانت مراكز المديرية أربعة فأقل فينتخب عمدها أربعة منهم أو من الأعيان مباشرة ليكونوا من أعضاء لجنتها .

وفي نهاية الانتخاب تعرض المديرية للداخلية عن أسماء الأربعة المنتخبين

لاعتداهم ويعمل بهذا الانتخاب مدة سنة كاملة ولنظارة الداخلية عند انقضاءها أن تعتمد لسنة أخرى .

ولا تكون مداولات اللجنة قانونية إلا إذا حضرها الرئيس وثلاثة من الأعيان على الأقل ويكون في هذه اللجنة نائب من المركز كلما دعت الحال لتعيين عمدة أو شيخ لأحدى البلاد التابعة له إذا لم يكن موجوداً عضو من المركز ويجب أن يكون حاضراً في اللجنة أحد وكلاء النيابة كلما اقتضت الحال الحكم بجزء من الجزاءات المنصوص عليها في المادة الخامسة من هذه اللائحة وتكون قرارات اللجنة بأغلبية الآراء وإذا تساوت الآراء فيرجح الجانب الذي فيه الرئيس .

وعلى اللجنة قبل الإقرار على تعيين عمدة أن تأخذ رأى مأمور المركز وإذا كان المطلوب تعيين أحد المشايخ فتطلب أيضاً رأى عمدة الناحية .

وإذا كانت البلد كلها أو أغلبها تابعة لأحد قفائش مصلحة الأراضي الأميرية أو الدائرة السنية فتطلب اللجنة أيضاً رأى المفتش ولا يكون تعيين العمدة والمشايخ نهائياً إلا بعد تصديق نظارة الداخلية .

تليت الفقرتان الأولى والثانية من المادة الثالثة والتعديل الذي أدخلته اللجنة عليهما وتقرر بالأغلبية بقاء الفقرة الأولى على حسب المشروع الأصلي والفقرة الثانية كتعديل اللجنة وهذه صورة ذلك .

أصل الفقرتين

يكون العمدة هو الرئيس الوحيد في بلده ومسئولاً عن عمله فيها ومع ذلك يجوز لنظارة الداخلية بناء على ما تعرضه عليها اللجنة أن تعين بطريقة استثنائية عمدين لبلد واحد .

وللجنة أن تطالب أيضاً ضم جملة كفور أو نجوع أو عزب تحت مراقبه عمدة واحد .

﴿ تعديل اللجنة على الفقرتين ﴾

يكون العمدة هو الرئيس الوحيد في بلده ومسئولاً عن عمله فيها ومع

ويكون توزيع الحصص على هؤلاء المشايخ بمعرفة مأمور المركز بأمره مع العمدة ومع مراعاة رغبة الأهالي .

تليت المادة الرابعة وتعديلاتها وهاتان صورتاهما .

مادة المشروع الوارد

يكلف العمدة بكافة المسائل المختصة بتأييد الأمن العام وعليه ملاحظة العمل في دائرة بلده بكافة اللوائح والقوانين للرعية الاجراء وعليه أيضا تنفيذ أوامر النظارات التي تبلغها إليه المديرية بواسطة المأمور .

﴿ المادة الرابعة ﴾

كتعديل اللجنة

يكلف العمدة بكافة المسائل المختصة بتأييد الأمن العام وعليه ملاحظة العمل في دائرة بلده بكافة اللوائح والقوانين للرعية الاجراء بعد تبليغها إليه وعليه أيضا تنفيذ أوامر النظارات التي تبلغها إليه المديرية بواسطة المأمور .

﴿ تابع المادة الرابعة ﴾

كتعديل اللجنة

وعليه أيضا مراقبة من يشتبه فيه من أهالي بلده وأن يبلغ مأمور المركز عن أسماء الأشخاص الذين يكون وجودهم فيها مقلقا للراحة العمومية بسبب سوء سلوكهم .

وعليه في حالة ما إذا بلغه حصول جنابة أو شروع فيها أو سرقة أو تعدٍ شديد أو نصب أن يضبط من وقعت منه تلك الأمور أو من تكون الشبهة في ارتكابه لتلك الجرائم قوبة عليه وأن يسلمه للجهة المختصة بذلك في ظرف أربع وعشرين ساعة من تاريخ ضبطه وله أن يعمل الاحتياطات الموصلة لإظهار الحقيقة .

حضرة أحمد بك أبازة — رأيي حذف الزيادة التي جاءت في تعديل المادة .

حضرة أحمد بك مرزوق — رأيي بقاء مادة المشروع على أصلها .

ذلك يجوز لنظارة الداخلية بناء على ما تعرضه عليها اللجنة أن تعين بطريقة استثنائية عمدين لبلد واحد بمراعاة سوابقها .

واللجنة أن تطلب أيضا ضم جملة كفور أو نجوع أو عزب تحت مراقبة عمدة واحد إذا رأت مصلحة في ذلك .

تليت الفقرة الثالثة من المادة الثالثة المذكورة والتعديل الذي أدخلته عليها اللجنة وهاتان صورتاهما .

أصل الفقرة

ولأجل مساعدة العمدة على تأدية واجباته يجوز لنظارة الداخلية بناء على ما تعرضه عليها اللجنة أن تقرر تعيين العدد اللازم من المشايخ مع مراعاة عدد سكان البلد بقدر الإمكان .

تعديل اللجنة في الفقرة المذكورة

ولأجل مساعدة العمدة على تأدية واجباته يجوز لنظارة الداخلية بناء على ما تعرضه عليها اللجنة أن تقرر تعيين الوكيل اللازم له والعدد اللازم من المشايخ مع مراعاة عدد سكان البلد بقدر الإمكان ويكون الوكيل حائزا للصفات المشترطة في حق المشايخ ولا يكون له عمل إلا في حال غياب العمدة عن البلد أو في حال تمرضه .

حضرة طلبه بك مسعودي — رأيي أن العزب والكفور سواء كانت للدائرة السنوية أو الدومين أو غيرها من الدوائر أو اللوات يرتب لكل منها شيخ متى كان عدد سكان العزبة أو الكفر خمسين نفسا فصاعدا .

وتعيين هذا الشيخ يكون بمعرفة مالك العزبة أو الكفر ويكون أي الشيخ تحت مراقبة العمدة العمومية .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أخذت وتقرر بالأغلبية الموافقة على تعديل اللجنة وقطع يزداد فيه بعد جملة (عدد سكان البلد) هذه العبارة (والعزب والكفور التابعة لها)

وتقرر بالأغلبية أيضا أن تكون الفقرة الأخيرة من المادة على حسب المشروع كما أقرتها اللجنة على أصلها وهذه صورتها .

الجراد وزراعة السخان والتبناك الجارى النظر والحكم فيها الآن بمعرفة المدير أو بمعرفة لجان إدارية مشكلة لذلك فعلى المدير أن يحيل من توقعت منه المخالفة على اللجنة المذكورة فى المادة الثانية ولهذه اللجنة بعد سماع أقوال التهم أو من بوكله للمدافعة عنه أن يحكم عليه بالجزاءات المبينة باللائحة التى وقعت المخالفة لأحكامها بحيث لا تتجاوز العقوبة ماهوأت:

الغرامة إلى خمسمائة قرش

الحبس لغاية ثلاثة أشهر بالأكثر

الرفق

وإذا كان متوقع من العمدة أو الشيخ مما لا يدخل تحت نصوص اللوائح المذكورة وكان يستحق عليه عقاباً أكثر مما خول المدير فيحال على اللجنة أيضاً وهى تحكم فيه بحسب ما يترأى لها بحيث لا يتجاوز حكمها العقوبات الآتية وهى:

الغرامة لغاية خمسمائة قرش

الرفق

وفى كل الأحوال التى تحكم فيها اللجنة تبلغ أحكامها إلى نظارة الداخلية لتصدق عليها أو تستبدلها بأخف منها بقرار يصدر منها

تليت المادة السادسة التى رأت اللجنة حذفها وتقرر بالأغلبية الموافقة على مآرائه اللجنة وهذه صورتها

المخالفات الواقعة من العمدة وللشايخ للوائح الترع والجسور والسكك الزراعية والمحافظة على جسور النيل وإعدام الجراد وزراعة السخان والتبناك الجارى النظر والحكم فيها الآن بمعرفة المدير أو بمعرفة لجان إدارية مشكلة لذلك النرض يكون نظرها والحكم فيها من خصائص اللجنة المذكورة فى المادة الثانية من أمرنا هذا دون سواها وذلك من حين صدور أمرنا هذا :

تليت المادة السابعة والتعديل الذى أدخلته اللجنة عليها وتقرر بالأغلبية الموافقة على تعديل اللجنة وهذه صورة الأصل والتعديل

﴿ مادة المشروع ﴾

تمنح المزايا الآتية لعمد ومشايخ البلاد مكافأة لهم على قيامهم بالخدمات المطاوعة منهم وهى :

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أخضت وتقرر بالأغلبية الموافقة على تعديل اللجنة .

تليت المادة الخامسة وتعديل اللجنة فيها وتقرر بالأغلبية الموافقة على تعديل اللجنة وهاتان صورتاهما .

مادة المشروع

يجوز رفق العمدة والمشايخ بقرار يصدر من نظارة الداخلية وفى حالة تقصيرهم فى تأدية واجبات وظيفتهم يجوز للمدير أن يحكم عليهم بأحد الجزاءات التأديبية الآتية وهى :

الإذار أو التوبيخ .

غرامة لا تتجاوز المائة قرش .

التوقيف عن وظيفتهم فى أثناء عمل التحقيق عن أعمالهم ويجوز للمدير فى حالة التوقيف أن يعين من يقوم مقامهم من المشايخ وإذا ظهر أن الأمر الذى ارتكبه العمدة أو الشيخ يستوجب جزاء أشد من ذلك فعلى المدير أن يحيله على اللجنة المذكورة فى المادة الثانية ولهذه اللجنة بعد سماع أقوال التهم أن تحكم عليه بالجزاءات الآتية منفردة أو منضمة إلى بعضها وهى الغرامة إلى خمسمائة قرش أو الحبس لغاية ثلاثة أشهر بالأكثر أو الرفق وتبلغ هذه الأحكام إلى نظارة الداخلية وهى يجوز لها أن تصدق عليها أو أن تستبدلها بأخف منها

﴿ المادة الخامسة كتعديل اللجنة ﴾

فى حالة تقصير العمدة والمشايخ فى تأدية واجبات وظيفتهم يجوز للمدير أن يحكم عليهم بأحد الجزاءات التأديبية الآتية وهى :

أولاً — الإذار

ثانياً — التوبيخ

ثالثاً — غرامة لا تتجاوز المائة قرش

وإذا ظهر أن الأمر الذى ارتكبه العمدة أو الشيخ هو من المخالفات للوائح الترع والجسور والسكك الزراعية والمحافظة على جسور النيل وإعدام

معافاتهم شخصياً هم وأولادهم من الخدمة العسكرية.

صرف مصاريف الانتقال إليهم كلما صار طلبهم إلى مركز المديرية.

تعديل اللجنة على المادة المذكورة

تمنع المزايا الآتية لعمد ومشايخ البلاد مكافأة لهم على قيامهم بالخدمات المطلوبة منهم وهي معافاتهم شخصياً هم وأولادهم من الخدمة العسكرية ومن لم يكن لهم منهم أولاد فله الحق في طلب معافاة واحد من أقاربه الذين في سن القرعة وهذه المعافاة لا يجوز بعدها إعادة طلب المعاف عن ذكروا للعسكرية.

صرف مصاريف الانتقال إليهم كلما صار تعيينهم بمأموريات خارجة عن دائرة بلدهم وأيضاً كلما صار طلبهم إلى مركز المديرية.

تليت المادة الثامنة التي أقرتها اللجنة على أصلها وتقرر بالاتفاق الموافقة عليها وهذه صورتها :

العمد والمشايخ المقررون الآن يستمرون على القيام بوظائفهم إلى أن يقرر انتخاب عمد ومشايخ جديدين بموجب أمرنا هذا .

تليت المادة التاسعة التي قررت اللجنة حذفها وتقرر بالأغلبية حذفها وهذه صورتها :

يجوز لناظر الحاقية بناء على طلب ناظر الداخلية أن يخول لبعض العمدة ذوي الأهلية والاستعداد السلطة الآتية يانها في دائرة بلدهم أثناء قيامهم بوظيفتهم .

تليت المادة العاشرة وما أدخلته اللجنة عاها من التعديل وتقرر بالأغلبية بقاء المادة على حسب المشروع الأصلي وهذه صورة الأصل والتعديل :

﴿ مادة المشروع ﴾

إذا وقعت مشاجرة أو إيذاء أو قسوة خفيفة ولم يحصل ضرب ولا جرح يكون للعمدة الحق في معاقبة الفاعلين بدفع غرامة قدرها خمسة عشر قرشاً أو بالحبس مدة لا تتجاوز أربعاً وعشرين ساعة وكذلك معاقبة من كان قادراً

ورفض أو أهمل القيام بما يطلبه منه من الأعمال أو الخدم أو المساعدة التي يسوغ للعمدة تكليفه بها بمقتضى القوانين واللوائح .

ومع ذلك فلا يسوغ للعمدة توقيع هذا الجزاء إلا في ظرف الثمانية أيام التالية لوقوع الفعل الذي يستوجبه .

تعديل اللجنة على المادة المذكورة

يجوز للعمدة أن يحكم بالحبس مدة لا تتجاوز أربعاً وعشرين ساعة أو بالغرامة التي لا تزيد عن العشرين قرشاً لمعاقبة من تحصل منه المخالفات الآتية وهي :

أولاً — المشاجرات والتعدي على الغير بإيذاء خفيف أو قسوة أو السب .

ثانياً — إذا حصلت سرقات جزئية من المزروعات النبطية أو إتلاف مال الغير بحيث لا تزيد قيمة التالف على مائتي قرش .

ثالثاً — من كان قادراً ورفض أو أهمل القيام بما يطلبه منه العمدة من الأعمال أو الخدم أو المساعدة التي يسوغ للعمدة تكليفه بها سواء كان بمقتضى القوانين واللوائح أو الإجراءات منفعة عمومية مثل إطفاء حريق أو سد مقاطع في الترع والمساق والجسور الداخلة زمام البلد يؤول منها التالف أو ما شا كل ذلك .

ومع ذلك فلا يسوغ للعمدة توقيع هذا الجزاء إلا في ظرف الثمانية أيام التالية لوقوع الفعل الذي يستوجبه .

والعمدة أن يحكم بالفصل موقتاً في مسائل الخلاف الواقع في الحدود وفي كل منازعة تحدث بشأن استعمال المساق أو المصارف التي يمتلكها الأفراد في دائرة بلده

وأن يحكم في القضايا المدنية التي لا تزيد قيمتها على مائتي قرش وفي القضايا التي تزيد قيمتها عن ذلك متى رضيت الأخصام بذلك مكتوبة . وأحكامه فيما زادت قيمته عن المائتي قرش تكون قابلة للاستئناف .

تليت المادتان الحادية عشرة والثانية عشرة اللتان قررت اللجنة حذفها وقد قررت الهيئة بأغلبية الآراء بقاءهما على حسب المشروع الأصلي وهاتان صورتاهما :

﴿ المادة الحادية عشرة ﴾

كل قرار يصدر من العمدة يجب عرضه على مأمور المركز للتصديق عليه وعلى المأمور المذكور تنفيذه فوراً إذا وافق عليه .

ناظر الحقانية يخول السلطة القضائية لكل عمدة معين بقرار اللجنة النوه عنها في أمرنا هذا ولن توجد فيه اليباقة من العمدة الموجودين الآن .

سماعة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أخذت وتقرر بالأغلبية رأي حضرة محمود بك حسين .

تليت للمادة الخامسة عشرة التي رأت اللجنة حذفها وهذه صورتها :

يجوز لناظر الحقانية أن يسترجع من أى عمدة السلطة الممنوحة إليه بمقتضى المواد (٩) وما يليها .

حضرة جاد بك مصطفى — رأي أن تعدل هذه المادة كما يأتي :

ناظر الحقانية يسترجع من كل عمدة عزل من وظيفته السلطة للممنوحة إليه.

سماعة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أخذت وتقرر بالأغلبية موافقة تعديل المادة المذكورة كراى حضرة جاد بك.

تليت المادة التي زادت بها اللجنة وتقرر بالأغلبية حذفها وهذه صورتها :

لا ترفع الدعوى العمومية من قبل النيابة على أحد العمدة أو المشايخ بسبب جنسية أو جنحة ارتكها في أثناء تأدية وظيفته إلا بعد أخذ رأى نظارة الداخلية عن ذلك .

تليت المادة السادسة عشرة التي أبقها اللجنة وتقرر بالاتفاق بقاؤها على أصلها وهذه صورتها :

على ناظرى الداخلية والحقانية تنفيذ أمرنا هذا كل منهما فيما يخصه .

انصرف سماعة وكيل الداخلية .

﴿ المادة الثانية عشرة ﴾

يجب على العمدة منع كل مشاجرة تنشأ عن المنازعة في حدود الأملاك ويجب عليه التوسط بطريقة ودية بين الطرفين وتسوية الخلاف باتحاده مع دلال المساحة وأحد المشايخ فإن لم يرض أحد الطرفين بالتسوية فيرفع شكواه إلى المحكمة المختصة وعلى العمدة المحافظة على الأمن العام وإبقاء الحالة على ما هي عليه إلى أن يصدر الحكم القضائي .
ويسوغ له أيضا أن يفصل مؤقتاً في كل منازعة تحدث بشأن استعمال المساقى أو المصارف التي يمتلكها الأفراد في دائرة بلده .

تليت المادة الثالثة عشرة وتعديل اللجنة عليها وتقرر بالأغلبية للواقعة على تعديل اللجنة وهذه صورة الأصل والتعديل :

﴿ مادة المشروع ﴾

يجب أن يكون عند العمدة دفتر لقياد أحوال كل واقعة وما قرره فيها ويكون هذا الدفتر تحت مراقبة نظارة الحقانية .

﴿ تعديل اللجنة على المادة المذكورة ﴾

يصرف لكل عمدة دفتر لقياد الأحكام الصادرة منه مدنية كانت أو غيرها وعلى الصراف القيام بالأعمال الكتابية متى دعى لذلك ولنظارة الحقانية المراقبة والتفتيش على الأعمال المذكورة .

تليت المادة الرابعة عشرة التي حذفها اللجنة وهذه صورتها :

ومع ذلك فلا يخول ناظر الحقانية هذه السلطة القضائية للعمدة إلا بعد تعيينه بثلاثة شهور .

حضرة محمود بك أبو حسين — رأي أن تكون هذه المادة بالصورة

الآتية :

<p>وتقرر صرف المجلس لغاية شهر مارس الحاضر .</p> <p>ثم إن سعادة الرئيس ختم الجلسة بقوله (ختمت الجلسة) والساعة الحادية عشرة .</p>	<p>سعادة الرئيس — موجود تذكرة من حضرة عبد الرحيم بك حمادى مؤرخة ٢٦ فبراير سنة ١٨٩٥ بالاعتذار عن المجلس لعياء فلتل :</p> <p>تليت وهذه صورتها :</p>
<p>إمضاء (عمر لطفى)</p>	<p>إمضاء (حسين يسرى)</p> <p>نمرة ٦ .</p> <p>إنه لسبب عيانا لم يمكننا الحضور لجلسة أمس ولترأيد العيا علينا قننا اليوم إلى بلدنا وبهذا اقتضى إحاطة عطوفتكم أفندم.</p>

مَجْلِسُ شُورَى الْقَوَانِينِ

محضر جلسة يوم الاثنين ٦ شوال سنة ١٣١٢ (أول أبريل سنة ١٨٩٥)

الأمل عرضه على هيئة مجلس شورى القوانين والتفضل بإعادته مشفوعا بما
تراه فيه أقدم .

صورة المذكرة

مذكرة

من نظارة الحقانية لمجلس النظار

قد تلاحظ أن العقوبات المقررة في القانون في أحوال الضرب والجرح
سيان فيها إذا كان الضارب واحداً أو فئة توافقت على فعل الإيذاء على أن
الأهمية تختلف في إحدى الحالتين عن الأخرى وفي الواقع لا يصح أن يكون
عقاب من ائرد في فعل الشر كعقاب الذين يتألبون على ارتكابه ولذلك
ترى عمل مشروع دكرينو بزيادة أقصى العقوبة في حالة ما إذا كان الضرب
أو الجرح من عصابة مؤلفة من خمسة أشخاص على الأقل وها هو مرسل
طيه للمجلس كي إذا وافق عليه يعرض عنه للأعتاب السنية .

صورة المشروع

مشروع أمر عال

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على الأمر الصادر في ١٣ محرم سنة ١٣٠١ (١٣ نوفمبر
سنة ١٨٨٣) بالتصديق على قانون العقوبات المتبع في المحاكم الأهلية

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحقانية ومواقفة رأى مجلس النظار .
وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين .

فتحت الجلسة الساعة الثالثة والنصف عريية تحت رئاسة سعادة عمر لطفي
باشا رئيس المجلس وحضور ٣٠ من حضرات الأعضاء .

تلى محضر آخر جلسة للانعقاد الماضي فصدق عليه .

سعادة الرئيس — الأشغال المقتضى عرضها على الهيئة هي :

أولاً — مشروع الأمر العالى المتعلقة بزيادة مادة على قانون العقوبات
الأهلى بعد المادة ٢٢٠ وهو الباقي من الانعقاد للماضى .

ثانياً — إفادة من رئاسة مجلس النظار مؤرخة ١٣ رمضان سنة ١٣١٢
(٩ مارس سنة ١٨٩٥) نمرة ١٠ ومعه مذكرة ومشروع أمر عال بتعديل المادة
١١ الأمر العالى الصادر في ٩ نوفمبر سنة ١٨٩٢ بشأن إجراء الاصلاحات
الصحية في الجوامع والحمامات العمومية .

وإذن فلتتل إفادة رئاسة مجلس النظار المؤرخة ٢٥ شعبان سنة ١٣١٢
(٢٠ فبراير سنة ١٨٩٥) نمرة ٨ الوارد معها للمشروع الأول مع المذكرة المرفقة
معهما وتؤخذ آراء ورغبات الهيئة فيه ثم تلى إفادة رئاسة مجلس النظار نمرة
١٠ والمذكرة والمشروع الواردان معه وتؤخذ آراء ورغبات الهيئة عن
هذا المشروع أيضا .

تليت إفادة رئاسة مجلس النظار نمرة ٨ والمذكرة والمشروع الواردان
معهما وهذه صورها :

صورة الافادة :

مرسل لسعادتكم مع هذا صورة مذكرة من سعادة ناظر الحقانية بتاريخ
١٧ فبراير الحاضر ومشروع أمر عال مرفق بها يريد سعادتته استصداره
بزيادة مادة على قانون العقوبات الأهلى بعد المادة ٢٢٠ من مقتضاها إبلاغ
أقصى العقوبة على الضرب أو الجرح الذى يحصل من واحد أو أكثر ضمن
عصابة أو تجمع مؤلف من خمسة أشخاص على الأقل إلى ثلاث سنوات

سعادة إسماعيل محمد باشا — رأيي الاكتفاء بمادتي القانون اللتين صار
تلاوتهما

سعادة صفوت باشا — أؤيد هذا الرأي .

حضرة طلبه بك سبعودي — أنا من رأيي التصديق على المشروع .

سعادة آدم باشا — وأنا أيضا مصادق عليه .

حضرة أحمد بك الصوفاني — وإن كان جل مرغوب الجميع هو توفر
وسائط الضبط والربط المؤدية لمزيد الأمن والسكون دون أن يحصل أدنى أمر
يؤدي لأي أشكال أو لأي خلل في النظام إلا أن هذه المادة ربما تدخل
كثيرين من الناس تحت إشكالات في التحقيقات ونحوها إذ أن عوايد الأهل
ليست بخافية على أحسن جهة تجمعهم عند حصول أدنى منازعة سواء كان من
باب العلم بالشئ أو لمنع المتشاجرين أو للتوسط بين المتنازعين وحيث أنه يتعذر
خروج من يدخل بتلك الأحوال في بعض الأحيان من الوقوع تحت طائلة
الجناية.

وفضلا عن ذلك فإنه لا يصح أن تكون عقوبة من لم تقع منه الجناية
مثل فاعلها يده إذ أنه قد يكون قد تورط للاتفاق ثم لم تسمح نفسه بالمشاركة
في الفعل .

فالذي أراه هو تعديل هذا المشروع بأن لا يصير توقيع الحكم بأقصى
العقوبة إلا على الفاعل بعد الثبوت عليه أما من يثبت عليهم أنهم متفقون معه
على الأمر الذي ارتكبه بدون أن يحصل منهم ضرب ولا جرح ولا خلافه
فتكون مجازاتهم بالحبس من ثلاثة شهور إلى ستة شهور وتعديل المادة بذلك.

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء

أخذت فتقرر بالأغلبية المطلقة الموافقة على رأي حضرة صوفاني بك .

تليت إفادة رئاسة مجلس النظار نمرة ١٠ والمذكورة والمشروع الواردان معها
وصورة المادة ١١ من الأمر الصادر في ٩ نوفمبر سنة ١٨٩٢ وتقرر باتفاق الآراء
الموافقة على المشروع وهذه صور ذلك :

صورة الأفادة

مرسل فع هذا لسعادتكم صورة مذكرة مقدمة من نظارة الداخلية
رقم ١٧ فبراير الماضي نمرة ١٦٦٤ ومشروع أمر عال مرفق بها يراد استصداره
بتعديل المادة الحادية عشرة الأمر العالي الصادر في نوفمبر سنة ١٨٩٢ بشأن

أمرنا بما هو آت

(المادة الأولى)

زيدت المادة الآتية على قانون العقوبات بعد المادة ٢٢٠ منه

إذا حصل الضرب أو الجرح المذكوران في مادتي ٢١٩ و ٢٢٠ بواسطة
استعمال أسلحة أو عصي أو آلات أخرى من واحد أو أكثر ضمن عصابة
أو تجمهر مؤلف من خمسة أشخاص على الأقل توافقوا على التعدي والإيذاء
فتكون أقصى العقوبة ثلاث سنين

(المادة الثانية)

على ناظر الحفائية تنفيذ أمرنا هذا .

وتقرر بالاتفاق تلاوة مادتي ٢١٩ و ٢٢٠ من القانون المذكور قتلتي
وهاتان صورتاهما :

(المادة ٢١٩)

كل من أحدث بغيره جروحا أو ضربات نشأ عنها مرض أو عجز عن
الأشغال الشخصية مدة تزيد على عشرين يوما يعاقب بالحبس من ستة أشهر
إلى سنتين أما إذا كان الضرب أو الجرح صادرا عن سبق إصرار أو ترصد
وتربص فتكون مدة الحبس من سنة إلى ثلاث سنين .

(المادة ٢٢٠)

إذا كانت الجروح أو الضربات لم تبلغ درجة الجسامة المذكورة في المادتين
السابقتين يعاقب فاعلها بالحبس من شهر إلى سنة فإن كانت صادرة عن سبق
إصرار أو ترصد وتربص فتكون مدة الحبس من ستة أشهر إلى سنتين

(المادة الحادية عشرة) إذا اتضح لمصلحة الصحة أن حالة أحد الجوامع أو الحمامات العمومية الكائنة في جهة ليست داخلية ضمن المدن البينة في المادة السابعة مضرّة بالصحة العمومية وامتنع المتحدث على الجامع أو صاحب الحمام عن إجراء الإصلاحات الصحية المنصوص عليها في أمرنا هذا فلنناظر الداخلية أن يأمر بإقفال مراحيض الجامع أو الحمام العمومي المذكور وتبقى مقفلة إلى أن تتم الإصلاحات الصحية المفروضة .

وتكون جميع نققات هذه الإصلاحات على المتحدث على الجامع أو صاحب الحمام العمومي .

وفتح المراحيض بغير إذن مصلحة الصحة بعد صدور الأمر بإقفالها بعد مخالفة يعاقب مرتكبها عليها طبقاً لنص المادة الثامنة .

ويحرر محضر المخالفة ضد مصلحة عموم الأوقاف أو المتحدث على الجامع أو صاحب الحمام حسب الأحوال وهذا لا يمنع من معاقبة الفاعل نفسه أيضاً إذا اقتضت الحال ذلك .

﴿ المادة الثانية ﴾

على ناظر الداخلية تنفيذ أمرنا هذا .

صورة المادة ١١ من الأمر الصادر في ٩ نوفمبر سنة ١٨٩٢

إذا اتضح لمصلحة الصحة أن حالة أحد الجوامع أو الحمامات العمومية الكائنة في جهة غير واردة ضمن المدن الموضحة في المادة السابقة مضرّة بالصحة العمومية وتوقف أرباب الشأن عن إجراء الإصلاحات الصحية طبقاً للأحكام الواردة بأمرنا هذا فلنناظر الداخلية الحق في غلق مراحيض الجامع أو الحمام العمومي المذكور .

سعادة الرئيس — قد وردت مكاتبة من نظارة الحفانية مؤرخة يوم أسس نمرة ٤٤ تقييد انضمام حضرة الشيخ البنا مفتي النظارة مع حضرة الشيخ محمد المغربي المتدب للحضور في جلسات المجلس التي تنعقد للنظر في مشروع نظام المحاكم الشرعية (المحول على لجنة من هيئة المجلس) فلتتل .

تليت وهذه صورتها :

فيما سبق أخطرنا سعادتكم بالتدابير حضرة الشيخ محمد المغربي مفتش المحاكم الشرعية للحضور في جلسات المجلس التي تنعقد للنظر في مشروع نظام المحاكم الشرعية وتقديم الإيضاحات اللازمة للمجلس وحيث رأينا انضمام حضرة الشيخ البنا مفتي النظارة في ذلك فقد أخطرنا حضرته بهذا

إجراء الإصلاحات الصحية في الجوامع والحمامات العمومية الأمل عرضهما على هيئة مجلس شورى القوانين والتكريم بإعادة المشروع للذكور مشفوعاً بما تراه الهيئة فيه أفندم .

صورة المذكورة

ترجمة مذكرة من نظارة الداخلية إلى مجلس النظار رقيمه ١٧ فبراير سنة ١٨٩٥ نمرة ١٦٦٤ .

قد أوري مدير عموم مصلحة الصحة لنظارة الداخلية ضرورة تعديل وتكميل الأمر العالي الصادر في ٩ نوفمبر سنة ١٨٩٢ بشأن مراحيض الجوامع والحمامات العمومية بما أنه في كثير من الأحوال تحكم المحاكم بتبرئة المتهمين استناداً على أنه لا توجد أحكام خصوصية لعقاب من يخالف نص المادة الحادية عشرة من الأمر العالي المشار إليه ولا الأشخاص الذين يفتحون مراحيض الجوامع بعد غلقها بأمر نظارة الداخلية بناء عليه تعرض النظارة المذكورة لمجلس النظار مشروع أمر عال وضعه جناب مدير عموم مصلحة الصحة شامل للأحكام التي يسوغ للمحاكم أن تحكم بمقتضاها في هذه الأحوال للمصادقة عليه .

عن ناظر الداخلية

(الوكيل) ابراهيم نجيب

صورة المشروع

مشروع أمر عال

نحن خديو مصر

بناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية ومواقفة رأى مجلس النظار .
وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين .

أمرنا بما هو آت

﴿ المادة الأولى ﴾

عدلت المادة الحادية عشرة من أمرنا الصادر في ١٩ ربيع الآخر سنة ١٣١٠ (٩ نوفمبر سنة ١٨٩٢) وكملت بالصفة الآتية :

الانتداب ولا أجل أن يكون ذلك معلوماً للمجلس اقتضى تبليغه لسعادتكم أفندم .

سعادة الرئيس — موجود بعض تذاكر من بعض حضرات الأعضاء بالاعتذار عن عدم الحضور للمجلس فلتل بحسب ترتيب ورودها .

تليت وهذه صورها :

تذكرة من حضرة عبدالرحيم بك حمادى مؤرخة ٢٣ مارس سنة ١٨٩٥
إني من وقت ما حضرت من مصر للآن وأنا عيان وملازم الفراش
فإن شاء الله عند تمام الشفاء أحضر للمجلس أفندم .

تذكرة من حضرة جاد بك مصطفى ٣٠ مارس سنة ١٨٩٥ .

بالنسبة لحصول عيالى غير ممكنى الحضور لجلسة المجلس وبمنه تعالى متى شفيت أحضر للمجلس أفندم .

تذكرة من حضرة أحمد بك أبو الفتوح فى تاريخه .
بعودتى من العيىء حصلت عندى حمى تمنعنى عن الحضور للمجلس فإن شاء الله عند حصول الشفاء أحضر أفندم .

وتقرر أن سعادة الرئيس يحدد الجلسة عند ما تفرغ اللجنة من عملها أو ترد أشغال جديدة للمجلس .
ثم إنت سعادة الرئيس ختم الجلسة بقوله (ختمت الجلسة) والساعة الخامسة والنصف .

إمضاء	إمضاء	
(عمر لطفى)	(حسين يسرى)	نمرة ٧

مجلس شورى القوانين

محضر جلسة يوم الاثنين ٢٧ شوال سنة ١٣١٢. (٢٢ أبريل سنة ١٨٩٥)

لجلسة نالية تعقد في يوم الأحد الآتي كطلب حضرات الشيخ البناء والشيخ محمد المغربي المتدين من نظارة الحقانية لحضور الجلسات التي تنعقد لنظر المشروع المذكور كي يتسنى لها الاجتماع مع بعضهما أثناء هذه الفترة ومراجعة النصوص الشرعية الواردة بالمشروع .

وحيث محول على هذه اللجنة أيضاً نظر المشروع المتعلق بتعديل البند الثامن من لائحة المحاكم الشرعية المصدق عليها بالأمر العالي المؤرخ ٩ رجب سنة ١٢٩٧ (١٧ يونيو سنة ١٨٨٠) نمرة ١١ فقد رؤى نظره باللجنة بجلسة يوم الأربعاء المذكورة وتقرر باتحاد الآراء الموافقة عليه كما هو وبهذا اقتضى ترقيمه لسماحتكم وصورة المشروع طيه أفندم .

صورة المشروع

مشروع أمر عال

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على لائحة المحاكم الشرعية المصدق عليها بالأمر العالي المؤرخ ٩ رجب سنة ١٢٩٧ (١٧ يونيو سنة ١٨٨٠) نمرة ١١ .

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحقانية وموافقة رأى مجلس النظار .

وبعد أخذ رأي مجلس شورى القوانين .

فتحت الجلسة في الساعة الثالثة والنصف عريية تحت رئاسة سعادة عمر لطفي باشا رئيس المجلس وحضور عدد من حضرات الأعضاء .

تلى محضر الجلسة للماضية فصدق عليه .

سعادة الرئيس — حيث إن اللجنة المشكلة من هيئة المجلس لنظر المشروعين المتعلق أحدهما بتعديل البند الثامن من لائحة المحاكم الشرعية والمختص ثانيهما بنظام المحاكم الشرعية وكيفية سيرها قد عقدت جلساتها برئاسة حضرة سماحتو عبد الله جمال الدين أفندي وأتمت أعمالها فيهما وتقدم المشروعان لرئاسة المجلس بلقاءاتين من سماحة رئيس اللجنة بملاحظتهما في المشروعين المذكورين .

وقد ورد للمجلس ثلاث إفادات من رئاسة مجلس النظار بتاريخ ٢٣ و٢٥ شوال سنة ١٣١٢ نمرة ١١ ونمرة ١٢ ونمرة ١٣ ومعها ثلاث مذكرات وثلاثة مشروعات أوامر عالية .

وبما أن حضرتي الشيخ البناء والشيخ محمد المغربي المتدين من نظارة الحقانية لحضور جلسات المجلس التي تنعقد لنظر مشروع نظام المحاكم الشرعية وتقديم ما يلزم للمجلس من الايضاحات قد حضرا فإذوافق فليبدأ بالمشروعين اللذين نظرتهما اللجنة ثم ينظر في باقي المشروعات بحسب ترتيب ورودها وتؤخذ آراء ورغبات الهيئة في كل منها . (استحسان عام)

سعادة الرئيس — إذن نتلى إفادة رئاسة اللجنة والمشروع المرفق بها المتعلق بتعديل البند الثامن من لائحة المحاكم الشرعية .
تليا وهاتان صورتاهما :

صورة الافادة وهي مؤرخة ٨ شوال سنة ١٣١٢

قد اجتمعنا نحن وباقي حضرات أعضاء اللجنة المشكلة من هيئة المجلس لنظر مشروع نظام المحاكم الشرعية في يوم الأربعاء ٨ شوال سنة ١٣١٢ ٣ أبريل الحاضر وتقرر انتخابنا لرئاسة هذه اللجنة وتأجيل ذلك المشروع

أمرنا بما هو آت :

﴿ المادة الأولى ﴾

صار تعديل بند ٨ من اللائحة المذكورة بالصورة الآتية :

في حالة تولية القضاة لغير المراكز والأقسام يؤذن لهم من لبن الحضرة الخديوية زيادة عن الأحكام بنصب الأوصياء والنظار والقوام وتزويج الأيتام وغيرهم ممن لا أولياء لهم وبالتفويض منهم لنوابهم في ذلك وكذا يؤذن لقضاة المراكز والأقسام بتزويج الأيتام وغيرهم ممن لا أولياء لهم وإقامة خصم في الدعاوى والمخاصات في مواد الأوقاف وحقوق الصغار ومن يماثلهم إذا اقتضى الحال ذلك وقت إقامة الدعوى .

﴿ المادة الثانية ﴾

على ناظر الحفائية تنفيذ أمرنا هذا .

سعادة اسماعيل باشا محمد — ما دام أن اللجنة قررت موافقة هذا المشروع فأنا مصدق عليه .

(استحسن عام) .

سعادة الرئيس — لتل الافادة الثانية والمشروع الثاني .

تليت الافادة وهي مؤرخة شوال سنة ١٣١٢ وهذه صورتها :

إن اللجنة المشكلة من هيئة المجلس لرؤية مشروع نظام المحاكم الشرعية قد اجتمعت يوم الأربعاء ٣ أبريل سنة ١٨٩٥ وانتخبنا لراستها وانعقدت عدة جلسات بحضور حضرات الشيخ محمد البنا والشيخ محمد المغربي المنوبين من نظارة الحفائية من أجل ذلك وأتمت نظر المشروع لغاية يوم الثلاثاء ٩ أبريل سنة ١٨٩٥ .

وبناء عليه مرسل لسعادتكم الصورة مرفوقة الشاملة للأصل ومارأته اللجنة نحو كل مادة بأمل عرض ذلك على هيئة المجلس أقدم .

تليت مقدمة المشروع والمواد ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٥ و ٦ و ٧ التي أقرتها اللجنة على أصلها وتقرر بالاتفاق للموافقة على رأي اللجنة وهذه صورتها :

مشروع

في نظام المحاكم الشرعية وكيفية سيرها

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على لائحة إجراءات المحاكم الشرعية المصدق عليها بالأمر العالي الصادر في ٩ رجب سنة ١٢٩٧ (١٧ يونيو سنة ١٨٨٨) نمرة ١١ وعلى الأمر الصادر في ١٣ جمادى الأولى سنة ١٣٠٦ (١٥ يناير سنة ١٨٨٩)

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحفائية وموافقة رأي مجلس النظار .

وبعد أخذ رأي مجلس شورى القوانين .

أمرنا بما هو آت :

الباب الأول

في تشكيل مجالس عحاكم المديرات والمحافظات

وكيفية سيرها وذلك فيما عدا

محكمة مصر والاسكندرية

﴿ المادة الأولى ﴾

تلقى وظائف النواب والفتيين بالمديرات والمحافظات فيما عدا مصر والاسكندرية .

﴿ المادة الثانية ﴾

يشكل بكل من عحاكم المديرات مجلس شرعى مؤلف من ثلاثة أخدام يكون رئيسا وهو القاضي والاثنان يكونان عضوين .

﴿ المادة الثالثة ﴾

يشكل بكل من محكمتي رشيد ودمياط مجلس شرعى مؤلف من ثلاثة أئدهم يكون رئيسا وهو القاضى والاثنان يكونان عضوين ويشكل بكل من محكمتي السويس وبور سعيد مجلس شرعى مؤلف من اثنين عضو ورئيس وهو القاضى .

﴿ المادة الرابعة ﴾

كل مجلس من المجالس المذكورة يكون له وعليه ما كان لقضاة المحاكم الشرعية وعليهم فيما يخص المرافعات والايشهادات .
أما ما يتعلق بالإدارة والنظام فيكون مختصا بالقاضى وله أن يحيل ما يرى إحالته من ذلك على أحد عضوى المجلس أو عضوه حسب البيانات السابقة .

﴿ المادة الخامسة ﴾

سماع الدتاوى والفصل فيها يكونان بمعرفة المجلس وفى المواد الجزئية لرئيس المجلس أيضا سماعها والفصل فيها أو إحالتها على أحد أبواب الهيئة .
وأما الايشهادات فيكون السير فيها على حسب ما يراه الرئيس من سماعها لديه أو لدى من يحيلها عليه أو لدى الهيئة .

﴿ المادة السادسة ﴾

إذا تخلف أحد العضوين بمجلس محكمة المديرية لعذر ما قام مقامه قاض من قضاة المحاكم المركزية السكائنة بدائرتها ينتدبه الرئيس وإذا تخلف الرئيس لعذر قام مقامه أحد العضوين الذى تعينه نظارة الحقاينة وله الانتداب لاستكمال عدد الهيئة بالطريقة المتقدمة .
وفى حالة ما إذا كانت الدعوى منظورة بالمجلس بصفة استئناف يكون الانتداب بمن لم يسبق لهم نظر الدعوى والحكم فيها .

﴿ المادة السابعة ﴾

إذا طرأ عذر لأحد رجال مجلس محكمة المحافظة ترتب عليه تخلفه فعلى ناظر الحقاينة أن ينتدب بدله من يقوم مقامه من القضاة أو من أعضاء المجالس الأخر .
تليت المادة التى رأت اللجنة زيادتها بعد المادة السابعة لتكون الثامنة . وتقرر بالاتفاق الموافقة على رأى اللجنة وهذه صورتها :

إذا طالت مدة الانتداب المذكورة فى المادتين السابقتين تصير مخابرة نظارة الحقاينة لتعيين من يقوم مقام المنتدب .

تليت المواد ٩ و ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٣ و ١٤ و ١٥ و ١٦ و ١٧ و ١٨ و ١٩ و ٢٠ و ٢١ و ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ و ٢٥ من أصل المشروع التى صارت ٩ و ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٣ و ١٤ و ١٥ و ١٦ و ١٧ و ١٨ و ١٩ و ٢٠ و ٢١ و ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ و ٢٥ وما أدخلته اللجنة على بعض هذه المواد وتقرر بالاتفاق العام الموافقة على ما رآته اللجنة وهذه صورتها :

أصل المشروع	رأى اللجنة
﴿ المادة الثامنة ﴾	(المادة ٨ التي صارت ٩)
إدارة الجلسة ومحاطبة الأنصام عند اقتضاها تكون من خصائص الرئيس دون غيره إلا بأذن منه .	على أصلها .
﴿ المادة التاسعة ﴾	(المادة ٩ التي صارت ١٠)
المذاكرة بين أرباب المجلس تكون بغير حضور الأنصام .	على أصلها .
﴿ المادة العاشرة ﴾	(المادة ١٠ التي صارت ١١)
صدور الأحكام يكون باتحاد الآراء فإن لم يتيسر فبالأغلبية .	على أصلها .

الباب الثاني

فيما يتعلق باشتباه المحاكم ماعدا محكمتي مصر واسكندرية وفي الأحكام الشرعية وفيما يتعلق بالطعن في الأحكام الصادرة منها وفي قرارات المجالس الشرعية بمحاكم المديرية .

الفصل الأول

في ما يتعلق بالمحاكم المركزية .

أصل المشروع

رأى اللجنة .

﴿ المادة الحادية عشرة ﴾

﴿ المادة ١١ التي صارت ١٢ ﴾

إذا اشتبه على قاض من قضاة المراكز حكم من الأحكام الشرعية فعليه أن يستفتى عنه مجلس محكمة المديرية واتباع ما تصدر به فتواه وإن اشتبه الأمر على المجلس المذكور فعليه أن يستفتى مفتي أفندي الحقانية وإبلاغ ما تصدر به فتواه لقاضي المركز للعمل بموجبه .

على أصلها .

﴿ المادة الثانية عشرة ﴾

(المادة ١٢ التي صارت ١٣)

إذا حصل الطعن في حكم قاضي المركز يحال النظر فيه على مجلس محكمة المديرية ليقرر ما يراه .

على أصلها .

الفصل الثاني

في ما يتعلق بمجالس محاكم المديريات والمجايفات .

﴿ المادة الثالثة عشرة ﴾

﴿ المادة ١٣ التي صارت ١٤ ﴾

إذا اشتبه على المجلس حكم من الأحكام الشرعية أو لم تيسر الأغلبية فعليه أن يستفتى مفتي أفندي الحقانية وبموجب فتواه يكون العمل .

على أصلها .

﴿ المادة الرابعة عشرة ﴾

﴿ المادة ١٤ التي صارت ١٥ ﴾

إذا حصل الطعن في الحكم الصادر من مجلس محكمة المديرية أو المحافظة يحال النظر فيه على المجلس الشرعي بمحكمة مصر ليقرر ما يراه وفي حالة ما إذا قرر خطأ الحكم مع جواز إعادة سماع الدعوى يكون سماعها لديه .

على أصلها .

أصل المشروع .

﴿ المادة الخامسة عشرة ﴾

إذا صدر قرار من المجلس الشرعى بمحكمة المديرية في حكم من أحكام المحاكم المركزية المحال عليه ولم يحصل فيه طعن وكان قاضياً بخطأ الحكم وجواز إعادة سماع الدعوى تسمع لديه .

﴿ المادة السادسة عشرة ﴾

إذا حصل الطعن في قرار مجلس محكمة المديرية يحال النظر فيه على المجلس الشرعى بمحكمة مصر ويعتبر قراره نهائياً وكذا عند اشتباه مجلس محكمة المديرية وفي حالة ما إذا كان قرار المجلس الشرعى بمحكمة مصر قاضياً بخطأ الحكم وجواز إعادة سماع الدعوى وكان مخالفاً لقرار مجلس محكمة المديرية يكون سماعها لدى مجلس محكمة مصر المذكور وإلا فيكون السماع بمجلس محكمة المديرية .

﴿ المادة السابعة عشرة ﴾

لا تسمع الشكوى من المحكوم عليه بعد صدور الحكم من المجلس الشرعى بمحكمة مصر في الحالة المبينة بالمادة السابقة .

الباب الثالث

في كيفية سماع الدعوى بمحكمة مصر واسكندرية وغير ذلك

﴿ المادة الثامنة عشرة ﴾

سماع الدعوى والفصل فيها بمحكمة مصر واسكندرية يكونان لدى المجلسين الشرعيين ولحضرة قاضى مصر أيضاً سماع ما يرى سماعه وعلى كل من نائب المحكمة أو أحد الأعضاء سماع ما يحال عليه من المواد الجزئية ولقاضى اسكندرية أيضاً الانفراد بسماع ما يرى سماعه من المواد الجزئية وإحالة ما يرى إحالته منها على النائب أو أحد الأعضاء .

رأى اللجنة .

﴿ المادة ١٥ التى صارت ١٦ ﴾

على أصلها .

﴿ المادة ١٦ التى صارت ١٧ ﴾

على أصلها .

﴿ المادة ١٧ التى صارت ١٨ ﴾

زيد عليها بعد جملة (لا تسمع الشكوى من المحكوم عليه) ما يأتى .
(أو من يقوم مقامه كالوصى والوارث ونحوهما) وباقى المادة على أصلها .

﴿ المادة ١٨ التى صارت ١٩ ﴾

على أصلها وزيد بها كلمة (الافراد) بعد جملة (ولحضرة قاضى مصر أيضاً) وحرف (ب) على أول كلمة (سماع) الواقعة بعدها لتكون العبارة كما يأتى (ولحضرة قاضى مصر أيضاً الافراد بسماع) .

أصل المشروع .

﴿ المادة التاسعة عشرة ﴾

إذا حصل تشكك في حكم صادر من محكمة مصر الكبرى الشرعية يحال النظر فيه على مفتي افندى السادة الحنفية بالديار المصرية فإن ظهر خطؤه وجواز إعادة سماع الدعوى تستأنف لدى المجلس الشرعي بالمحكمة المذكورة .

﴿ المادة العشرون ﴾

إذا حصل تشكك في حكم صادر من محكمة اسكندرية يحال النظر فيه على مفتي افندى الديار المصرية فإن ظهر خطؤه وجواز إعادة سماع الدعوى تستأنف لدى المجلس الشرعي بالمحكمة المذكورة .

﴿ المادة الحادية والعشرون ﴾

في حالة استئناف الدعوى بالكيفية المذكورة بالمادتين قبله يجوز لنظارة الحقاية أن تضم لمجلس محكمة مصر مفتي افندى الديار المصرية ومن ترى انتدابه لذلك من أفاضل السادة الحنفية وللمجلس محكمة اسكندرية مفتي افندى الثغر ومفتي افندى المحافظة .

﴿ المادة الثانية والعشرون ﴾

لا تسمع الشكوى من المحكوم عليه بعد صدور الحكم من أحد المجلسين الشرعيين المذكورين بحضور من انضم إليه بالصفة للتقدمة .

﴿ المادة الثالثة والعشرون ﴾

إذا صدر قرار من المجلس الشرعي بمحكمة مصر في حكم من أحكام مجالس محاكم المديرية والمحاكمات ولم يحصل فيه طعن وكان قاضياً بخطأ الحكم وجواز إعادة سماع الدعوى يكون سماعها لديه .

رأى اللجنة .

﴿ المادة ١٩ التي صارت ٢٠ ﴾

على أصلها .

﴿ المادة ٢٠ التي صارت ٢١ ﴾

على أصلها .

﴿ المادة ٢١ التي صارت ٢٢ ﴾

في حالة استئناف الدعوى بالكيفية المذكورة بالمادتين قبله ينتدب قاضي افندى مصر مفتي افندى الديار المصرية ومفتي افندى الحقاية للانضمام لمجلس محكمة مصر لسماع الدعوى بحضورها . أما في محكمة اسكندرية فينتدب قاضيها مفتي افندى الثغر ومفتي افندى المحافظة للانضمام لمجلسها لسماع الدعوى بحضورها كذلك .

﴿ المادة ٢٢ التي صارت ٢٣ ﴾

على أصلها .

﴿ المادة ٢٣ التي صارت ٢٤ ﴾

على أصلها .

أصل المشروع

رأى اللجنة .

﴿ المادة الرابعة والعشرون ﴾

﴿ المادة ٢٤ التي صارت ٢٥ ﴾

على أصلها .

إذا حصل تشكك في قرار صادر من المجلس الشرعي بمحكمة مصر في حكم من أحكام مجالس محاكم المديرية أو المحافظات يحال النظر فيه على مفتي أفندي الديار المصرية وبموجب فتواه يكون العمل .

وفي حالة ما إذا قرر خطأ الحكم وجواز إعادة سماع الدعوى تستأنف بالمجلس الشرعي بمحكمة مصر وكذا الحال عند اشتباه المجلس المذكور .

تلى الباب الرابع والمادة الخامسة والعشرون من المشروع اللذان رأت اللجنة حذفهما وهذه صورتاهما وصورة رأى اللجنة عليهما :

الباب الرابع

في ما يتعلق بالطن في فتوى مفتي أفندي الديار المصرية

﴿ المادة الخامسة والعشرون ﴾

قررت اللجنة حذف هذا الباب حيث إن المواد التي تقدمت قد ذكر فيها أن الأحكام التي تصدر من المحكمة الشرعية ومحصل فيها الطعن يحال على مفتي أفندي الديار المصرية فإن أفتى بصحة الحكم صار نهائياً وإن قرر بخطئه يعاد نظره بالمحكمة بحالة انضمام المفتي الموما إليه ومفتي أفندي نظارة الحقانية فصار يكتفي الحال بذلك ويعتبر الحكم نهائياً خصوصاً وأن العمل في الفتوى جار من مند مدينة بدون قبول طعن في الفتوى ولو جاز قبول الطعن فيها لترتب على ذلك عطل الأشغال بدون فائدة لأن المفتي ضرورة لا يفتي إلا بالأقوال المعتمدة في المذهب .

إذا حصل طعن في فتوى مفتي أفندي الديار المصرية ورؤى لنظارة الحقانية عقد جمعية للنظر في ذلك تؤلف من قاضي أفندي مصر وشيخ الجامع الأزهر ومفتي أفندي النظارة للشار إليها ومن يرى ضمه إليهم من أفاضل السادة الحنفية بحضور ناظر الحقانية أو من ينوب عنه وما يصدر به قرار تلك الجمعية يتبع سواء كان فيما يختص بالموضوع أو فيما يتعلق بالمحكمة التي تستأنف لديها الدعوى أو في زيادة هيئة مجلسها عند اقتضاء الحال ذلك .

حضرة جاد بك مصطفى — رأيت بقاء هذا الباب والمادة المذكورة على أصلهما فقط تعديل المادة بأن تكون الرئاسة لشيخ الجامع الأزهر .

سعادة اسماعيل باشا محمد — أنا أوافق على ما رآته اللجنة من حذف ذلك .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أخذت وتقرر بالأغلبية المطلقة الموافقة على رأى سعادة اسماعيل باشا محمد .

تليت المادة السادسة والعشرون وما رآته اللجنة فيها وهاتان صورتاهما :

رأى اللجنة	أصل المشروع
الباب الخامس	الباب الخامس
الذى صار الرابع في كيفية الطعن وميعاده	في كيفية الطعن وميعاده
﴿ المادة ٢٦ ﴾	﴿ المادة السادسة والعشرون ﴾
الفقرة الأولى أقيمت على أصلها .	لا يقبل الطعن ممن صدر الحكم في وجهه أو في وجه وكيله بعد مضي ثلاثين يوماً مبتدئة من تاريخه ما عدا مسافة الطريق ولا من المحكوم عليه غيابياً بعد مضي المدة المذكورة من تاريخ إعلان الحكم
أما الفقرة الثانية فقد حذفت بناء على حذف المادة السابقة .	وكذا لا يقبل الطعن في فتوى مفتي أفندي الديار المصرية ممن كانت في غير صالحه بعد علمه بهارسياً ومضي المدة المذكورة من تاريخه .

سماعة شواربي باشا — أوافق على تعديل اللجنة وقطع أريد أن يكون الميعاد ستين يوماً .

سماعة اسماعيل باشا محمد — من رأي بقاء الميعاد على حاله وأوافق على تعديل اللجنة .

سماعة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أخذت وتقرر بالأغلبية المطلقة رأي سماعة اسماعيل باشا محمد .

تليت المواد ٢٧ و ٢٨ و ٢٩ و ٣٠ التي أقرتها اللجنة على أصلها وتقرر بالاتفاق الموافقة على رأي اللجنة وهذه صورها :

﴿ المادة السابعة والعشرون ﴾

الطعن لا يكون معتبراً إلا إذا كان مقدماً لنظارة الحقاينة في المدة المذكورة في المادة السابقة والعبارة في ذلك بتاريخ وصول ورقة الطعن إليها .

الباب السادس الذي صار الخامس

في قواعد عمومية

﴿ المادة الثامنة والعشرون ﴾

إذا حضر شخص لمحكمته من المهاكم الشرعية لطلب آخر لرفع دعوى له عليه لزمه أن يبين الخصوص إجمالاً ،

﴿ المادة التاسعة والعشرون ﴾

يذكر في علم الطلب الذي يستخرج لأحضار الخصم خصوص الدعوى والميعاد الذي عين لسماعها .

﴿ المادة الثلاثون ﴾

متى حضر الخصمان أو من يقوم مقامهما إلى المحكمة في الميعاد المعين تسمع الدعوى لدى الحاكم وعلى الكاتب أن يثبتها حسب ما يليقها المدعى من غير زيادة ولا نقصان ولا ضرب ولا كشط ولا تخريج ولا حشر بين الأسطر وبعد استيفائها ووضع إمضاء المدعى إن كان يعرف الكتابة أو ختمه عليها يكون العمل في جواب المدعى عليه كذلك .

تليت المادة التي رأت اللجنة زيادتها بعد المادة ٣٠ لتكون ٣١ وهذه صورتها :

إذا كانت الدعوى ممن يقوم مقام الخصم كوكيل ورأى الحاكم أن القصد من التوكيل إضرار الخصم لا يقبل توكيله إلا برضاء الخصم .

وكذا إذا ارتاب في أثناء سير الدعوى فيما أبداه الوكيل فله أن يستحضر الموكل لاستكشاف الحال .

حضرة أحمد بك أبو الفتوح — من رأيي الموافقة على زيادة هذه المادة فقط يزداد على الفقرة الأولى منها ما يأتي وهو :

(وإذا لم يرض الخصم فعلى الحاكم إعلان الموكل لتوكيل خلفه أو المرافعة بنفسه) .

حضرة أحمد بك مرزوق — حيث إن القاضي له أن يمنع أي وكيل من التوكيل وهذا بحسب الشريعة فلا لزوم لهذه المادة وتحذف .

حضرة جاد بك مصطفى — أوافق على رأي حضرة أحمد بك أبو الفتوح .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أخذت وتقرر بالأغلبية المطلقة الموافقة على رأي حضرة أحمد بك أبو الفتوح .

تليت المواد ٣١ و ٣٢ و ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ التي صارت ٣٢ و ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ وما رأتها اللجنة من التعديل في بعض تلك المواد وتقرر باتفاق

الآراء الموافقة على رأي اللجنة وهذه صور ذلك .

أصل المشروع .

رأي اللجنة .

﴿ المادة الحادية والثلاثون ﴾

﴿ المادة ٣١ التي صارت ٣٢ ﴾

على أصلها فقط تستبدل كلمة (تحصر) بـ (تبين) وزيدتها كلمة (أصلاً) بعد جملة (ليس لي شاهد) .

متى سمعت الدعوى أو الدفع وطلبت البيئة تحصر شهود المدعى أو الدافع فإذا قال ليس لي شاهد ثم أراد أن يأتي بشهود أو قال ليس لي شهود سوى فلان وفلان ثم قال لي شهود آخر لا يقبل قوله ،

أصل للشروع

﴿ المادة الثانية والثلاثون ﴾

الإقرار بالكتابة كالاقرار باللسان فيعمل بالخط والختم أو الخط فقط. إذا كان سالماً عن شبهة التزوير والتصنع ويكون مداراً للحكم ولا حاجة إلى الإثبات بوجه آخر.

رأى اللجنة

﴿ المادة ٣٢ التي صارت ٣٣ ﴾

الإقرار بالكتابة كالاقرار باللسان فيعمل بالخط والختم أو الخط فقط مثلاً إذا كتب شخص سنداً على نفسه بدين وأعطاه لآخر ممضياً بخطه ومختوماً بختمه أو بخطه فقط ثم أنكر الدين الذي حواه فلا يعتبر إنكاره ويلزم بأداء ذلك الدين .

أما إذا ادعى المدعى عليه أنه كاذب فيما أقر به وأنه كتب السند بالأخذ ولم يأخذ بحلف المقر له على أن المقر ليس كاذباً فيما حرره به السند وإن امتنع عن الحلف منع من دعواه .

وأما إذا أنكر كون الخط والختم له فلا يعتبر إنكاره إن كان خطه وختمه متعارفين ويعمل بذلك السند .

وإن لم يكن خطه وختمه معروفين ووجدت ورقة أخرى ممضاة ومختومة بختمه ليس فيها نزاع بين الطرفين وتطابق الخطان والختان بشهادة أهل الخبرة بذلك وأن الخطين كتابة شخص واحد يعمل بذلك السند أيضاً .

وكذا الحال إذا لم توجد تلك الورقة واستكتب المنكر وشهدت أهل الخبرة بموافقة الخطين .

وهذا كله إذا كان السند سالماً من شائبة التزوير وشبهة التصنع .

﴿ المادة ٣٣ التي صارت ٣٤ ﴾

على أصلها وفقط زيد عليها (بملاحظة ما بالمادة السابقة) .

﴿ المادة الثالثة والثلاثون ﴾

الأمر بالكتابة كالكتابة فلو أمر أحد غيره أن يكتب ديناً عليه لا آخر مثلاً وأمضى الورقة المكتوبة بخطه يكون كافياً للحكم بلا حاجة إلى حجة أخرى .

﴿ المادة ٣٤ التي صارت ٣٥ ﴾

على أصلها وزيد عليها ما يأتي :

(ولا يلقن الحاكم الشاهد ما يزيد عليه في شهادته) .

﴿ المادة الرابعة والثلاثون ﴾

يشترط في الشهادة لفظ أشهد وإذا لم يأت به عند أداء الشهادة وقال له الحاكم أنشهد بذلك فقال نعم أنشهد بذلك كفى ولا يشترط لفظ أشهد في شهادة استكشافي الحال ،

أصل المشروع	رأى اللجنة
﴿ المادة الخامسة والثلاثون ﴾	﴿ المادة ٣٥ التي صارت ٣٦ ﴾
تكفى إشارة الشاهد إلى كل من المدعى والمدعى عليه والمدعى به إذا كانوا حاضرين وفي الشهادة على الموكل أو لليت أو نحوهما بذكر اسم أيه وجده إلا إذا كان مشهوراً فيكفى ذكر اسمه وشهرته .	على أصلها .

تليت المادة ٣٦ من المشروع التي صارت ٣٧ التي أقرتها اللجنة على أصلها وهذه صورتها :
 تكفى شهادة الشاهد أيضاً بدين على الليت من غير حاجة إلى التصريح ببقائه في ذمته إلى حين موته .
 وكذا شهادة الشاهد في دعوى المدعى عيناً له كانت في يد الليت بأنها للمدعى وكانت في يد الليت .

حضرة أحمد بك أبو الفتوح — أوافق على هذه المادة وقطأ أرى أن يزداد عليها ما يأتي وهو :
 (وفي كلتا الحالتين يحلف المدعى بين الاستظهار) .
 (استحسان عام) .

تليت المواد ٣٧ و ٣٨ و ٣٩ و ٤٠ و ٤١ و ٤٢ و ٤٣ و ٤٤ و ٤٥ و ٤٦ و ٤٧ و ٤٨ من المشروع التي صارت ٣٨ و ٣٩ و ٤٠ و ٤١ و ٤٢ و ٤٣ و ٤٤ و ٤٥ و ٤٦ و ٤٧ و ٤٨ و ٤٩ وما أدخلته اللجنة على بعضها من التعديلات وتقرر باتفاق الآراء الموافقة على ما رأته اللجنة وهذه صور ذلك :

أصل للمشروع	رأى اللجنة
﴿ المادة السابعة والثلاثون ﴾	﴿ المادة ٣٧ التي صارت ٣٨ ﴾
لا تقبل البينة التي أقيمت على خلاف المحسوس .	على أصلها .
﴿ المادة الثامنة والثلاثون ﴾	﴿ المادة ٣٨ التي صارت ٣٩ ﴾
لا تقبل البينة التي أقيمت على خلاف التواتر وكذا لا تقبل البينة التي أقيمت على النفي الصرف إلا إذا كانت متواترة .	على أصلها وزيد بها كلمة (شرعاً) بعد جملة (على خلاف المتواتر) .
﴿ المادة التاسعة والثلاثون ﴾	﴿ المادة ٣٩ التي صارت ٤٠ ﴾
يشترط أن لا يكون بين الشاهد والشهود عليه عداوة دينوية وتعرف تلك العداوة بالمعرف .	على أصلها وزيد عليها ما يأتي : (وذلك بأن كان الشاهد يفرح لحزن الشهود عليه أو يحزن لفرحه) .

أصل الشروع

﴿ المادة الأربعون ﴾

تسكني الشهادة إن وافقت الدعوى معنى كما لو ادعى المدعى وديعة وشهدت الشهود بإقرار المدعى عليه بالإيداع .

﴿ المادة الحادية والأربعون ﴾

يزكي الشاهد من أهل حرفته أو من الغير ويلزم أن يكون المزكي اثنين أو أكثر وإن كان الواحد كافياً .

﴿ المادة الثانية والأربعون ﴾

الزكية السرية تكون بالورقة المستورة ويكتب في تلك الورقة اسم المدعى والمدعى عليه والمدعى به وأسماء الشهود ومابه تعريفهم وتمييزهم وتوضع في ظرف ويحتم وترسل إلى الدين انتخبوا مزيكين وعند ورودها إليهم يفتحونها ويقرأونها فإن كان الشهود عدولا كتبوا تحت اسم كل منهم عدل مقبول الشهادة وإلا كتبوا ما يفيد عدم العدالة صراحة أو دلالة وختموا فوق الظرف وأعادوها للحاكم من غير اطلاع أحد على مضمونها ولو كان من جامها .

﴿ المادة الثالثة والأربعون ﴾

إذا أعيدت الورقة المستورة للحاكم وكانت الشهود معدلة طلب الزكية العلانية وإلا أُنفي شهادتهم .

﴿ المادة الرابعة والأربعون ﴾

الزكية علناً أما يجلب المزيكين إلى الحاكم وتزكية الشهود بحضور المترافعين أو بإرسال الشهود والمترافعين مع نائب الحاكم إلى محل المزيكين لتزكيتهم الشهود كذلك ويعتبر فيها ما يعتبر في الشهادة سوى لفظ أشهد .

﴿ المادة الخامسة والأربعون ﴾

إذا شهدت الشهود عند الحاكم في حادثة وزكيت ثم شهدوا لديه في

رأى اللجنة

﴿ المادة ٤٠ التي صارت ٤١ ﴾

على أصلها .

﴿ المادة ٤١ التي صارت ٤٢ ﴾

استبدل من أصلها لحد أو من الغير بما يأتي (يزكي الشاهد سراً من أهل حرفته أو من الغير ممن يعرف حالته)

﴿ المادة ٤٢ التي صارت ٤٣ ﴾

على أصلها وزيد على آخرها ما يأتي : وهو (ويفرد كل مذكور بورقة)

كذا زيد عليها فقرة صورتها :

(وأما المواد الجزئية فتسكني الزكية فيها بالمحكمة سرا وعلانية) .

﴿ المادة ٤٣ التي صارت ٤٤ ﴾

على أصلها .

﴿ المادة ٤٤ التي صارت ٤٥ ﴾

على أصلها وزيد بها بعد جملة (مع نائب الحاكم) جملة بالصورة الآتية (الذي ينيب عنه في ذلك)

﴿ المادة ٤٥ التي صارت ٤٦ ﴾

على أصلها .

أصل المشروع	رأى اللجنة
في حادثة أخرى لا حاجة إلى تركيتهم إلا إذا مضى على الزكية الأولى ستة أشهر .	
﴿ المادة السادسة والأربعون ﴾	﴿ المادة ٤٦ التي صارت ٤٧ ﴾
إذا طعن المشهود عليه في الشهود بمطعن شرعي قبل الزكية أو بعدها فإن أثبت ما طعن به رد الحاكم شهادتهم وإلا حكم بموجبها بعد الزكية إن لم تنبثق .	على أصلها .
﴿ المادة السابعة والأربعون ﴾	﴿ المادة ٤٧ التي صارت ٤٨ ﴾
إذا عدل بعض المزيكين الشهود وجرح البعض رد الحاكم شهادتهم ترجيحاً للجرح على التعديل .	على أصلها وزيد عليها ما يأتي : (إلا إذا كان الجرح واحداً والمعدل اثنين)
﴿ المادة الثامنة والأربعون ﴾	﴿ المادة ٤٨ التي صارت ٤٩ ﴾
إذا مات الشهود أو غابوا بعد أداء الشهادة في المعاملات فللحاكم أن يزكيتهم ويحكم بشهادتهم .	على أصلها .

تليت المادة التاسعة والأربعون التي حذفها اللجنة وتقرر بالاتفاق حذفها كما رأت اللجنة وهذه صورتها :

إذا ألح المشهود عليه على الحاكم في تخليف الشهود بأنهم لم يكونوا كاذبين وكان هناك لزوم لتقوية الشهادة باليمين فللحاكم أن يحلف الشهود وله أن يقول لهم إن حلفتكم قبلت شهادتكم وإلا فلا .

تلى من المشروع من المادة ٥٠ لغاية آخر المشروع وما أدخلته اللجنة من التعديل في بعض تلك المواد وتقرر بالاتفاق العام الموافقة على ما رأته اللجنة من تعديل بعض تلك المواد ومن حذف المادتين ٧١ و ٧٨ من المشروع وهذه صور ذلك :

أصل المشروع	رأى اللجنة
﴿ المادة الخمسون ﴾	﴿ المادة ٥٠ ﴾
لا ترجح شهود أحد الطرفين على شهود الآخر بالكثرة إلا أن تكون كثرتهم بلغت حد التواتر .	على أصلها .
﴿ المادة الحادية والخمسون ﴾	﴿ المادة ٥١ ﴾
التواتر يفيد علم اليقين فلا تقبل بينة على خلاف التواتر .	على أصلها .

رأى اللجنة

﴿ المادة ٥٢ ﴾

• على أصلها .

﴿ المادة ٥٣ ﴾

• على أصلها .

﴿ المادة ٥٤ ﴾

• على أصلها .

﴿ المادة ٥٥ ﴾

استبدل منها من أول المادة لحد وبالسند بما يأتي (يجوز الحكم والعمل
بمضمون الإعلام أو السند الذي أعطى من طرف حاكم محكمة من المحاكم
الإشرعية) وزيد عليها ما يأتي (وكان مضمون الإعلام أو السند صحيحاً) .

﴿ المادة ٥٦ ﴾

• على أصلها .

﴿ المادة ٥٧ ﴾

• على أصلها .

أصل المشروع

﴿ المادة الثانية والخمسون ﴾

لا يشترط لفظ الشهادة في أخبار العدد المتواتر كما لا يتحرى عن
عدالته .

﴿ المادة الثالثة والخمسون ﴾

ليس في التواتر عدد معين والمعتبر أن يكون جماً صغيراً لا يجوز العقل
اتفاقهم على الكذب .

﴿ المادة الرابعة والخمسون ﴾

يجرى الحاكم المحاكمة علناً لكن لا يفشي الوجه الذي يحكم به قبل
الحكم .

﴿ المادة الخامسة والخمسون ﴾

يجوز الحكم والعمل بمضمون الإعلام الذي أعطى من طرف حاكم
محكمة وبالسند بلا بينة إذ كانا عاريين وسالمين عن شبهة التزوير والتصنع
وموافقين لأصولهما .

﴿ المادة السادسة والخمسون ﴾

إذا أتم الحاكم المحاكمة حكم بمقتضاها وفهم الطرفين ذلك وحرر إعلاماً
حاوياً للحكم والتنبيه مع الأسباب الموجبة له وأعطاه للمحكوم له ويعطى
للمحكوم عليه نسخة منه عند طلبه .

﴿ المادة السابعة والخمسون ﴾

يلزم حضور الطرفين عند الحكم في مجلسه إن لم يكن المدعى عليه مقراً
أما لو أقر ثم غاب عن مجلس الحكم قبل الحكم فللحاكم أن يحكم عليه
في غيابه بناء على إقراره وكذا لو أنكر المدعى عليه دعوى المدعى وأقيمت
البينة عليه ثم غاب عن مجلس الحكم قبل التزكية والحكم فللحاكم أن
يركي البينة ويحكم بها .

أصل للشروع

﴿ المادة الثامنة والخمسون ﴾

للحاكم أن يحكم على المدعي عليه بالبينة التي أقيمت في وجه وكيله وبالعكس .

﴿ المادة التاسعة والخمسون ﴾

إذا امتنع المدعي عليه من الحضور إلى المحكمة ومن إرسال وكيله ولم يمكن إحضاره ترسل إليه ورقة الدعوى المخصوصة بالمحكمة ثلاث مرات في أيام متفاوتة بناء على طلب المدعي فإن أبي أيضاً الجبى فهمه الحاكم بأنه سينصب له وكيلًا وسيسمع الدعوى والبينة فإذا امتنع وأبى الحضور إلى المحكمة وإرسال وكيل إليها نصب الحاكم له وكيلًا يحافظ على حقوقه وسمع الدعوى والبينة في مواجهته وبعد التدقيق إن تبين أنها مقارنة للصحة وثبت الحق حكم بمقتضى ذلك .

﴿ المادة الستون ﴾

يلغ الحكم النيابي الواقع على المتوال المشرح للمدعي عليه فإذا حضر إلى المحكمة أو تثبت بدعوى صالحة لدفع دعوى المدعي تسمع دعواه وتفصل على الوجه الشرعى وإن لم يتثبت بدفع أو تثبت ولم يكن تثبته صالحاً للدفع ينفذ الحكم .

﴿ المادة الحادية والستون ﴾

الحكم النيابي المذكور يعتبر نهائياً إذا تأخر المحكوم عليه عن الحضور للمحكمة لدفع دعوى المدعي حتى مضى ثلاثون يوماً من تاريخ إعلانته بالحكم المذكور .

﴿ المادة الثانية والستون ﴾

لا تسمع الدعوى إلا في وجه خصم شرعى حقيقى وإذا كانت الدعوى بحق للميت أو عليه أو في تركته وكانت له ورثة غائبون عن مجلس القضاء

رأى اللجنة

﴿ المادة ٥٨ ﴾

على أصلها .

﴿ المادة ٥٩ ﴾

ترسل ورقة الطلب المخصوصة بالمحكمة ثلاث مرات في أيام متفاوتة إلى المدعي عليه بناء على طلب المدعي فإن امتنع المدعي عليه من الحضور إلى المحكمة أو من إرسال وكيله ولم يمكن إحضاره حسب شهادة شهود المدعي فهمه الحاكم أنه سينصب له وكيلًا ويسمع الدعوى والبينة في وجهه إن لم يحضر أو يرسل وكيلًا وذلك بأن يرسل أمينه مع عدلين يفهمه إن وجدته وإن لم يجده ينادى أمام داره ثلاثة أيام بأنه إن لم يحضر مجلس الحكم ينصب له القاضي وكيلًا ويحكم عليه حسب المقرر شرعا .

﴿ المادة ٦٠ ﴾

على أصلها .

﴿ المادة ٦١ ﴾

على أصلها .

﴿ المادة ٦٢ ﴾

على أصلها وزيد عليها ما يأتى :

أصل المشروع

ومتوطنون بالقطر المصري فعلى القاضي إعلانهم عند الاقتضاء مع بيان الميعاد
لدى حذر لسماع الدعوى .

(المادة الثالثة والستون)

إذا تأخر الحكم بعد التزكية العلانية يبين فى الضبط سبب التأخير .

(المادة الرابعة والستون)

لا يعمل بحجة الوقفية ما لم تكن مسجلة بالسجل المصان وهذا فى غير الأوقاف
السابقة على هذه اللائحة ولم يوقف لها على سجل .

(المادة الخامسة والستون)

إذا حصل نزاع فى أصل الوقف وكان له حجة مسجلة يسجلها المصان
مستوفاة شرائط الصحة شرعا تمنع المحاكم الشرعية من سماع دعوى الجاحد
لأصل صدور ذلك الوقف وعند عدم وجود الحجة يرجع إلى سجلها .

(المادة السادسة والستون)

تمنع المحاكم الشرعية من سماع دعوى استبدال الوقف والإدخال والإخراج
وغير ذلك من باقى الشروط العشرة المدونة بكتاب الوقف إلا إذا صدر الاستبدال
أو غير ممن يملكه على يد حاكم شرعى أو مادونه وكان مقيدا بدفتر المحكمة،

برأى اللجنة

وكذا يعان ناظر الوقف إذا كان الغرض من إثبات الوراثة والتوصل
لإثبات الاستحقاق فى الوقف نظارته بالصفة المتقدمة .

(المادة ٦٣)

على أصلها .

(المادة ٦٤)

على أصلها .

(المادة ٦٥)

على أصلها وزيد عليها ما يأتى :
وكذا لو حصل نزاع فى شرط من شروط الوقف .

(المادة ٦٦)

على أصلها .

أصل المشروع

وكذا تمنع المحاكم الشرعية من سماع دعوى شرط من الشروط العشرة
لم يكن بكتاب الوقف المسجل .

(المادة السابعة والستون)

المحكوم عليه الحاضر وقت الحكم إذا أتى بدفع لم يذكره قبل الحكم
لا يقبل منه ولو ظهر خطأ الحكم واستؤثفت الدعوى .

(المادة الثامنة والستون)

كل دفع رأى الحاكم الشرعى أن فيه تلبساً واحتمالاً لا يقبل بشرط بيان
وجه ذلك في ضبط المادة .

(المادة التاسعة والستون)

يعين القاضى جلسات الدعاوى وأيام وساعات انعقادها .

(المادة السبعون)

تقدم كل محكمة نظارة الحقانية قبل انتهاء كل سنة جدولاً عن الجلسات
في السنة التى تليها .

(المادة الحادية والسبعون)

مضى صدقت نظارة الحقانية على جدول الجلسات وجب السير على موجبها .

رأى اللجنة

(المادة ٦٧)

حذف منها من ابتداء (ولو ظهر لآخر المادة للاستغناء عنه بما هو في
المادة ٦٨)

(المادة ٦٨)

على أصلها فقط زيد بها كلمتا (ولو باقرار) بعد (كل دفع)

(المادة ٦٩)

على أصلها وزيد بآخرها جملة (إلا المواد الجزئية) .

(المادة ٧٠)

على أصلها .

(المادة ٧١)

حذفت لعدم لزومها .

أصل المشروع

﴿ المادة الثانية والسبعون ﴾

للقاضى بحسب مقتضيات الأحوال أن يزيد في عدد الجلسات ويخطر نظارة
الحقانية وله أيضا أن يحد في ساعات انعقادها .

﴿ المادة الثالثة والسبعون ﴾

القضايا التي لا تنظر في الجلسة المعينة لها وتؤجل لجلسة أخرى تبين
أسباب تأجيلها بدفتر دور الأعمال الموجود بالمحكمة .

الباب السابع

في تفتيش المحاكم ما عدا محكمتى مصر واسكندرية .

الفصل الأول

في تفتيش المحاكم المركزية

﴿ المادة الرابعة والسبعون ﴾

على المجالس الشرعية بمحاكم المديرية تفتيش أعمال المحاكم المركزية في
كل سنة أشهر من أواخر كانون بهيئة المجلس أو بمعرفة بعض رجاله بحسب ما يراه

رأى اللجنة

﴿ المادة ٧٢ التي صارت ٧١ ﴾

على أصلها .

﴿ المادة ٧٣ التي صارت ٧٢ ﴾

على أصلها .

الباب السابع الذى صار السادس

﴿ المادة ٧٤ التي صارت ٧٣ ﴾

على أصلها .

أصل المشروع

الرئيس وتوقيع المحضر اللازم على آخر ورقة بها الكتابة ويكون هذا التفتيش عاما شاملا للأعمال الشرعية والنظامية وبعد تمامه تقدم صور المحاضر ونتائج التفتيش لنظارة الحفانية فما كان منها مختصاً بالأعمال الشرعية يحال النظر فيه على مفتيها وما كان مختصاً بالأعمال النظامية يحال على قلم التفتيش بها وما يرى لكل منهما يجري مقتضى نحوه بحسب ما تراه النظارة سواء كان بالتنبيه بإجتتاب مثل ما وجد من الخطأ أو غير ذلك .

الفصل الثاني

في تفتيش محاكم المديرات والمحافظات

(المادة الخامسة والسبعون)

التفتيش النظامي على محاكم المحافظات والمديرات ما عدا محكمة مصر واسكندرية يكون بمعرفة المجالس الشرعية الموجودة بها سواء كان بالهيئة أو بمعرفة بعض رجالها حسب ما يراه الرئيس وبعد إتمام التفتيش وتوقيع المحضر اللازم على آخر ورقة بها الكتابة تقدم صور المحاضر ونتائج التفتيش إلى النظارة لفحصها بقلم التفتيش وإجراء مقتضى عما يراه بمعرفة النظارة على الوجه المتقدم بيانه في المادة السابقة .

(المادة السادسة والسبعون)

التفتيش الشرعي على محاكم المحافظات والمديرات يكون بمعرفة مفتي النظارة ويكتفى بإجرائه مرة واحدة في السنة كما يكتفى فيه أيضاً بإحضار مضبطين من العمل السنوي لكل محكمة من تلك المحاكم تكون إحداها مختصة بالمرافعات والأخرى بالاشهادات بحسب ما يراه وبعد إتمام التفتيش وتوقيع المحضر اللازم بكل مضبطة تقدم صور المحاضر مع نتائج التفتيش إلى النظارة لإجراء مقتضى بحسب ما تراه كما مر آنفاً .

(المادة السابعة والسبعون)

من أنيط به التفتيش مكلف بإجرائه في أثناء المدة التالية للمدة المقتضى

رأى اللجنة

(المادة ٧٥ التي صارت ٧٤)

على أصلها .

(المادة ٧٦ التي صارت ٧٥)

تعديت من أولها الحد وبعد إتمام التفتيش بما يأتي (التفتيش الشرعي على محاكم المحافظات والمديرات ما عدا محكمة مصر واسكندرية يكون بمعرفة مفتي النظارة ويكتفى بإجرائه مرة واحدة في السنة كما يكتفى فيه أيضاً بإحضار مضبطة من العمل السنوي لكل محكمة من تلك المحاكم تكون مختصة بالمرافعات بحسب ما يراه وبعد إتمام التفتيش) وباقي المادة على أصلها .

(المادة ٧٧ التي صارت ٧٦)

من أنيط به التفتيش من أرباب مجالس المديرات والمحافظات مكلف

أصل المشروع

الحال تفتيش عمالها فإذا تأخر عن نهوها في تلك المدة أُنذر في المرة الأولى فإن عاد لذلك عوقب بقطع مرتبه مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوماً فإن عاد قطع مرتبه مدة لا تتجاوز شهراً فإن لم يرتدع صار تنزيله درجة فإن استمر عاملته النظارة بما ترى إما بتنزيله مرة ثانية أو بغيره من وظيفته بعد استيفاء ما يلزم بحسب القواعد المقررة .

﴿ المادة الثامنة والسبعون ﴾

الانذار وقطع الرتب لغاية خمسة عشر يوماً يكونان بمعرفة ناظر الحفائية وما عدا ذلك بما نص عليه في المادة السابقة يكون بتقرير جمعية الانتخاب المذكورة في البند الخامس من لائحة إجراءات المحاكم الشرعية .

﴿ المادة التاسعة والسبعون ﴾

كل ما كان مخالفاً لأحكام أمرنا هذا من اللوائح والأوامر يعد لاغياً ولا يعمل به .

﴿ المادة الثمانون ﴾

على ناظر الحفائية تنفيذ أمرنا هذا .

رأى اللجنة

بإجرائه في أثناء المدة التالية للمدة المقتضى الحال تفتيش عملها فإذا تأخر عن نهوه في تلك المدة أُنذر في المرتين الأولى والثانية فإن عاد لذلك يعرض الأمر على جمعية الانتخاب المذكورة في البند الخامس من لائحة إجراءات المحاكم الشرعية لتقرر ما تراه .

حذفت لتعديل المادة ٧٧ بالكيفية السابقة .

(المادة ٧٩ التي صارت ٧٧)

على أصلها .

(المادة ٨٠ التي صارت ٧٨)

على أصلها .

وقررت الهيئة تلاوة العبارة الختم بها محضر اللجنة فتليت وهذه صورتها :

وبعد إتمام نظر المشروع المذكور رأيت اللجنة الاستفهام من حضرات الشيخ البنا والشيخ المغربي الموما إليهما بصفتهم من كبار علماء الدين عما إذا كان ما تشتمل عليه مواد هذا المشروع وما حصل فيها من التعديل وما أدخل عليها من الزيادة أيضاً موافقاً للشريعة الغراء وهل به مساس بالشرع الشريف أم لا فأجيب من حضرتيهما بأن التعديل لم يزد عن كونه إيضاحاً للمواد الأصلية وهو شرعي كأصل المشروع وما زيد من المواد فهو شرعي أيضاً .

انصرف حضرتا الشيخ البنا والشيخ المغربي .

ولأزوف الوقت تقرر تأجيل باقي المشروعات لجلسة تالية .

سعادة الرئيس — موجود بعض تلغرافات وتناكر من بعض حضرات الأعضاء بالاعتذار عن عدم الحضور للمجلس فلتتل بحسب تواريخ ورودها

تليت وهذه صورها :

تلغراف من سعادة سليمان أباظه باشا تاريخه ١٠ أبريل سنة ١٨٩٥

حاصل لنا عيا منعنا عن الحضور .

تذكرة من حضرة طلبه بك سعودى فى تاريخه .

عندى أعتذار لا تمكثنى من الحضور لجلسات المجلس مدة أسبوعين فاقتضى عرضه لمطوفكم لإحاطة الهيئة أفندم .

تذكرة من حضرة حسين بك عابدين مؤرخه ١١ شهره .

طراً على عذر أوجب تخلفى عن الحضور للمجلس فأرجو قبول اعتذارى أفندم .

تذكرة من حضرة محمد بك الفقى فى تاريخه .

حاصل لى عيا يمنعنى عن الحضور للمجلس فانزم عرضه للإحاطة أفندم .

تذكرة من حضرة عبد الرحيم بك حمادى مؤرخه ١٧ شهره .

وردت لنا إفادة سعادتكم ومن خصوص الحضور للمجلس فإنه عندى أشغال شرعية تمنعنى عن الحضور باقى شهر أبريل الحاضر أفندم .

تذكرة من حضرة مصطفى بك خليفه مؤرخه ٢١ شهره .

ورد لى تلغراف بسرعة توجهى للبلاد لضرورة لزومى بها قصمت إليها باكسيريس هذا المساء ولزم عرضه للإحاطة أفندم .

تذكرة من حضرة محمد بك الفقى مؤرخه يوم تاريخه .

لحد الآن لازات عيانا وبهذا السبب لم يمكن الحضور لجلسة هذا اليوم أفندم .

وتقرر أن الجلسة التالية تكون يوم غد الساعة الثالثة عريية .

ثم إن سعادة الرئيس ختم الجلسة بقوله (ختمت الجلسة) والساعة السادسة .

إمضاء
(عمر لطفى)

إمضاء
(حسين يسرى)

نمرة ٨

مَجْلِسُ شُورَى الْقَوَانِينِ

محضر جلسة يوم الثلاثاء ٢٨ شوال سنة ١٣١٢ (٢٣ أبريل سنة ١٨٩٥)

(١) القاعدة المتبعة الاجراء الآن بموجب القانون الحالى أن ترفع (المخالفات) إلى المحكمة بمعرفة النيابة العمومية التي تكون أجرت بنفسها أو بواسطة أحد مأمورى الضبطية القضائية ضبط الوقائع وجمعت الأدلة والبراهين الضرورية لها وفي مواد (الجنح) عند ما يكون المتهم غير مقبوض عليه بكون النيابة الخيار بين أمرين إما أن تقدم الدعوى مباشرة لمحكمة الجنح كما يحصل منها في مواد المخالفات وإما أن تبعث بأوراق الدعوى إلى قاضى التحقيق مصحوبة بطلباتها .

أما في مواد (الجنايات) فتدخل قاضى التحقيق واجب لا بد منه ولا يتيسر تقديم الدعوى للمحكمة إلا بموجب أمر يصدر من هذا القاضى أو قرار من أودة المشورة وعلى كل حال لا يمكن للنياية العمومية أن ترفع الدعوى للمحكمة مباشرة بدون هذه الوساطة .

ويقوم بأداء وظيفة قاضى التحقيق في دائرة اختصاص كل محكمة قاض ينتدبه ناظر الحفانية لذلك مدة سنة.

ولا يجوز لقاضى التحقيق فيما خلا حالة رؤية الجانى متلبساً بالجناية أن يباشر تحقيق أى قضية إلا إذا طلبت منه ذلك النيابة العمومية ومتى وجهت إليه طلباتها يصح له دون غيره إدارة التحقيق .

ولو أن ضبط الأعمال المعاقب عليها القانون والتحرى عنها يحصلان بمعرفة مأمورى الضبطية القضائية تحت إدارة النيابة العمومية إلا أن السلطة الخولة لهم أقل بكثير من السلطة المعطاة لقضاة التحقيق وقط في حالة رؤية الجانى متلبساً بالجناية يمكنهم أن يحبسوا من توجد قرائن أحوال تدل على أنه هو المرتكب للجناية أو إصدار أمر بالقبض عليه وكذلك يمكنهم في هذه الحالة

فتحت الجلسة في الساعة الثالثة والدقيقة العشرين عربية تحت رئاسة سعادة عمر لطفى باشا رئيس المجلس وحضور مد من حضرات الأعضاء .

تلى محضر الجلسة الماضية فصدق عليه .

سعادة الرئيس — الأشغال المقتضى عرضها على الهيئة هي الثلاثة المشروعات التي تقرر بجلسته أمس تأجيلها لجلسة هذا اليوم فلتل هي والإفادات والمذكرات المتعلقة بها بحسب ترتيب ورودها وتؤخذ آراء ورغبات الهيئة عن كل منها .

تليت لإفادة رئاسة مجلس النظار المؤرخه ٢٣ شوال سنة ١٣١٢ (١٨ أبريل سنة ١٨٩٥) غرة ١١ وللمذكرة والمشروع الواردان مع وهذه صورها .

صورة الإفادة

مرسل لسعادتكم مع هذا مذكرة ومشروع أمر عال مقدمان من نظارة الحفانية بإبطال تداخل قاضى التحقيق الإلزامى في مواد الجنايات مع تفويض الأمر للمحكمة بإتداب أحد قضاتها للتحقيق في الأحوال التي تستدعى ذلك سواء كان لجسامة الفعل أو غموض القضية الأمل عرضهما على مجلس شورى القوانين وإعادة المشروع لهذا الطرف مع ما تراه الهيئة فيه افندم .

صورة المذكرة

مذكرة

عن مشروع قانون يقصد به تحوير بعض مواد قانون

تحقيق الجنايات

(٣) المشروع المقدم لمجلس الشورى

ويتضمن هذا المشروع الاقتراحات التي كانت عرضت ولم يصدر بها أمر عال مع بعض تكملة عليها.

(١) تفتيش المنازل

من مقتضى مشروع سنة ١٨٨٨ تحويل النيابة الحق في تفتيش منازل المتهمين بجنحة أو جناية دون غيرهم . ولما كان قصر هذا الحق على التفتيش في منزل المتهم دون سواء بما يعوق النيابة عن ضبط الأشياء التي استعملت في ارتكاب الجريمة وذلك بمجرد إختفائها في غير منزل المتهم قد خول المشروع الحال إلى النيابة العمومية ما كان لقاضي التحقيق من الحقوق في مسائل التفتيش بالمنازل ولكن بشرط حصول النيابة على إذن من قاضي الأمور الجزئية التي ارتكبت الجريمة في دائرة اختصاصه أو وجد المتهم فيها كلما دعت الحالة لتفتيش منزل شخص آخر غير المتهم وفي تقييد هذا الحق بلزوم التصريح من القاضي الجزئي ضهان أقوى بما إذا كان مجرد استعماله متروكا لنظر قاضي التحقيق وحده دون سواء .

(ب) لما كانت دواعي التحقيق تقتضي في بعض الأحيان ضبط الخطابات والتلغرافات توصلا لاستكشاف الحقيقة وقد خول القانون الحالي لقاضي التحقيق هذا الحق فكذلك المشروع الجديد قد منحه لأعضاء النيابة بشرط التصريح بذلك من قاضي المواد الجزئية ومن المعلوم أن حق تفتيش منازل المتهمين وضبط المكاتبات خول للنيابة العمومية بمقتضى القانون الجاري به العمل الآن في حالة مشاهدة الجاني متلبساً بالجناية وعليه فلا يكون في المشروع الجديد سوى تعميم هذا الحق مع وضع الضمانات اللازمة رعاية لحقوق المتهمين ما دامت لا تضر بالسرعة الواجب رعيتها في مثل هذه الأحوال.

(ج) أوامر الضبط والاحضار وأوامر السجن

فد جعل المشروع الجديد خلافاً لمشروع سنة ١٨٨٨ مراعاة للاختصار في الاجراءات وعدم انتقال المتهمين وإرسال الأوراق من محكمة لأخرى حقاً للنيابة العمومية في إصدار أوامر بالقبض على المتهم وسجنه إذا كان الفعل المسند إليه مستحقاً للعقاب بالحبس مدة سنة على الأقل وظهر من استجوابه أدلة قوية مثبتة للتهمة عليه مع حفظ الحق للتهمة في المعارضة في هذه الأوامر أمام

دون غيرها أن يفتشوا المنازل أو يحجزوا كل شيء من شأنه إظهار الحقيقة أو يستعينوا بأهل الخبرة أو يحجزوا تحت يد مدير البوستان المكاتب التي يرون ضرورة حجزها إظهاراً لاحق .

ورجال الضبطية القضائية والنيابة العمومية عند ما يباشرون عمل التحريات والتحقيقات عقب حدوث الواقعة في حالة رؤية الجاني متلبساً بالجناية أو في القضايا البسيطة الغير المرتبطة بتوصلون عادة لجمع كافة الدلائل الممكن جمعها إلا أنه رغما عن هذه الأدلة قد قضى القانون مع ذلك على النيابة بوجوب تقديم الدعوى لقاضي التحقيق في جميع مواد الجنايات وعند ما يكون التهم محبوساً في مواد الجنح ولذلك كان تداخل هذا القاضي الإلزامي غير مشمر في هذه الأحوال إلا مضاعفة للصاريف مضاعفة عظيمة وعاتها عظيمة في الفصل في الدعوى في أقرب وقت إذ أنه يسبب تأخيرات عديدة .

تلك هي الأسباب التي استلقت نظر الحكومة في السنين الماضية واستلزمت سن مشروع قانون يتحور بموجبه قانون تحقيق الجنايات وقد سن بالفعل في عام سنة ١٨٨٨ وحاز معظمه مصادقة مجلس الشورى عليه عند طرحه لنظره .

(٢) مشروع سنة ١٨٨٨

ومبنى هذا المشروع إجمالاً هو تقرير مبدأ عدم جواز إجراء التحقيق بمعرفة قاضيه مباشرة بدون طلب من النيابة العمومية مع إبقاء قضاة التحقيق وبذلك ينزع منهم هذا الحق الذي كان لهم من جواز مباشرة التحقيق من تلقاء أنفسهم في حالة مشاهدة الجاني متلبساً بالجناية .

والتعديل الثاني هو تحويل النيابة الحق في تكليف المتهمين بالحضور مباشرة إلى المحكمة سواء كان الفعل المسند إليهم جنحة أو جناية بدون أن تكون ملازمة في أي حال من الأحوال بتحويلهم على قاضي التحقيق لاستصدار أمر باحالتهم مع حفظ الحق لها في إحالة أي قضية على قاضي التحقيق سواء كانت من مواد الجنح أو الجنايات .

ولما كان تقرير هذه التعديلات يقتضي توسيعاً في سلطة النيابة فقد خول لها حق تفتيش منازل أي متهم بجنحة أو جناية سواء كان ذلك بواسطة مباشرة أو بواسطة أحد مأموري الضبطية القضائية وإذا قامت أدلة على متهم بارتكاب فعل يقتضي المعاقبة عليه بالحبس مدة ستة أشهر فيكون لها الحق في إصدار أمر باحضاره وحبسه مدة ٤٨ ساعة وإذا مضت هذه المدة يجوز امتداد الحبس إلى ثلاثين يوماً بمقتضى أمر من رئيس المحكمة أو قاضي الأمور الوقفية وللمتهم والنيابة الحق في المعارضة في هذا الأمر أمام أودة المشورة .

قاضي الأمور الجزئية المحبوس في دائرة اختصاصه ولا يكون للأمر الصادر بالقبض على المتهم وسجنه مفعول إلا لمدة خمسة عشر يوما .

ولما كانت جميع مواد الجرح داخلة في اختصاص القضاة الجزئيين فلاغربة إذا جمل من اختصاصهم أيضا حق النظر فيما إذا كان هناك وجه لحبس متهم حبساً احتياطياً لمدة خمسة عشر يوما كما أنه لا مانع من أن القاضي الذي حكم بلزوم أو عدم لزوم الحبس الاحتياطي يحكم بعد ذلك في موضوع الدعوى الأصلية لاختلاف موضوع الحكم في كل من هاتين المسألتين .

الاجراءات التي تتبع أمام النيابة

نظرا لتحويل النيابة العمومية الحقوق التي كانت ممنوحة لقاضي التحقيق كان من الضروري وضع جملة مواد تبين فيها الاجراءات التي يكون السير عليها مع اتخاذ مايمكن من الاحتياطات في ذلك .

أوامر الحفظ قطعيا

بمقتضى المشروع الجديد يجب على النيابة العمومية في الحالة التي تكون أصدرت أمرا بضبط متهم وإحضاره أو سجنه أن تصدر أمرا بحفظ القضية قطعيا إذا رأت أن الأدلة ليست كافية لتقديم القضية للمحكمة وبعد صدور هذا الأمر لا يمكنها أن تسير في الدعوى ثانيا إلا إذا ظهرت أدلة جديدة والفرض من ذلك عدم إقلاق راحة من سبق اتهامه حتى لا يكون دائما عرضة للمحاكمة في قضية تحققت قبله .

وبواسطة توسيع سلطة النيابة إلى هذا الحد يمكنها في أغلب الأحوال أن تستجمع كافة الأدلة الممكن الحصول عليها حتى يتيسر لها أن تكلف المتهمين بالحضور مباشرة أمام المحكمة المختصة بدون حاجة إلى أحوالها على قاضي التحقيق إلا في الأحوال التي تستدعي ذلك سواء كان لجسامة الفعل أو غموض القضية وكثرة ظروفها الواجب الوقوف عليها .

وبتخفيف الأعمال عن قضاة التحقيق يكون عملهم أدق بما كان عليه قبل وربما تمكنوا من الحضور في الجلسات المدنية .

وظاهر أن ليس في هذا المشروع ما يمنع المحكمة من انتداب أحد قضاتها لاجراء بعض تحقيقات في قضية ترى فيها من النقص ما يدعو إلى ذلك .

صورة المشروع

مشروع أمر عال

نحن خديو مصر

بناء على ما عرضه علينا ناظر الحقانية وموافقة رأي مجلس النظار .

وبعد أخذ رأي مجلس شورى القوانين .

أمرنا بما هو آت

(المادة الأولى)

قد ألغيت المواد ٣ و ٤ و ١٢ و ١٣ و ٢٩ و ٣٠ و ٣٢ و ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ و ٣٦ و ٣٧ و ٣٨ و ٣٩ و ٤٩ و ٥٠ و ٥٢ من قانون تحقيق الجنايات المتبع بالمحاكم الأهلية والعبارة الأخيرة من المادة ٦٤

(المادة الثانية)

الباب الثالث من القانون المشار إليه آنفا الذي عنوانه (في طلب التحقيق وفي إجراءاته وفي الدعوى العمومية) عدل كالاتي :

الباب الثالث

في إجراءات التحقيق بالنيابة العمومية وفي الحبس

الاحتياطي وفي الدعوى العمومية

(المادة الأولى)

على قلم النائب العمومي بعد الاطلاع على ما يرد إليه من المحاضر المحررة بمعرفة رجال الضبط والربط أو على ما يصل إليه من التبليغات أو الاخبار أن

أحد رجال الضبط والربط ولم يحضر أو حضر وامتنع عن المجاورة يحكم عليه بالعقوبات المقررة في مادتي ٧٩ و ٨١ من هذا القانون .

ويكون الحكم بالعقوبات المذكورة من قاضي الأمور الجزئية في الجهة التي طلب حضور الشاهد فيها .

ومجوز استئناف الحكم .

﴿ المادة الثامنة ﴾

يجوز للمتهم الحضور في كافة إجراءات التحقيق ومع ذلك لقلم النائب العمومي الحق في إجراء التحقيق في غيبته إذا رأى لزوماً لذلك لظهور الحقيقة .

﴿ المادة التاسعة ﴾

يسمح ما يديه المتهم من أوجه الدفع ويصير تحقيق ما يديه ويكتب استجوابه في محضر كما تكتب شهادة الشهود .

﴿ المادة العاشرة ﴾

إذا كانت الواقعة مما يستوجب العقاب بالحبس مدة سنة على الأقل يكون لقلم النائب العمومي الحق في إصدار أمر بضبط وإحضار المتهم الذي توجد دلائل قوية على اتهامه وعلى القلم المذكور أن يستجوبه في ظرف أربع وعشرين ساعة من وقت تنفيذ الأمر ويجوز له أن يصدر بعد الاستجواب أمراً بسجن المتهم .

﴿ المادة الحادية عشرة ﴾

ترعى فيما يصدر من قلم النائب العمومي من أوامر الضبط والإحضار وأوامر السجن الأحكام المقررة في المواد ٨٩ و ٩٠ و ٩٤ و ٩٥ و ٩٦ و ٩٧ من هذا القانون .

﴿ المادة الثانية عشرة ﴾

للمتهم الذي سجن الحق في المعارضة في أمر السجن الصادر من

يشرع في إجراءات التحقيق التي يرى له لزوماً لظهور الحقيقة سواء كان بنفسه أو بواسطة مأموري الضبطية القضائية بناءً على أوامر تصدر لهم منه .

(المادة الثانية)

لقلم النائب العمومي الحق في تفتيش محلات المتهمين بجناية أو جنحة أو انتداب أحد مأموري الضبطية القضائية لذلك خاصة .

(المادة الثالثة)

ويسوغ أيضاً لقلم النائب العمومي أو لمن انتدبه من مأموري الضبطية القضائية للتفتيش أن ينتقل إلى الأماكن الأخر التي يطلب على ظنه إخفاء شيء فيها مما يرى حصول فائدة منه لظهور الحقيقة .

(المادة الرابعة)

يجوز لقلم النائب العمومي أن يضبط في مصلحة الوستة كافة الخطابات والرسائل والجرائد والمطبوعات وأن يضبط في مصلحة التلغرافات كافة التلغرافات التي يرى حصول فائدة منها لظهور الحقيقة .

(المادة الخامسة)

لا يجوز إجراء التفتيش أو ضبط الخطابات والتلغرافات وغيرها كما ذكر في مادتي ٣ و ٤ إلا في مواد الجنايات والجنح وبعد حصول قلم النائب العمومي على إذن بذلك بالكتابة من قاضي الأمور الجزئية في الجهة التي وقعت فيها الجناية أو الجنحة أو في الجهة التي وجد فيها المتهم .

(المادة السادسة)

لقلم النائب العمومي الحق في سماع شهادة من يرى في سماع شهادته فائدة لظهور الحقيقة وعلى من يسمع الشهادة من أعضاء قلم النائب العمومي أن يكتب محضراً بها ويشرع في التحقيق بحضور أحد الكتاب .

(المادة السابعة)

إذا كلف الشاهد بالحضور بمقتضى ورقة محضر أو ورقة محررة بمعرفة

قلم النائب العمومى وترفع المعارضة لقاضى الأمور الجزئية فى الجهة التى سجن فيها ويكون حصولها بتقرير يكتب فى قلم الكتاب ويحكم فيها فى ظرف ثلاثة أيام .

﴿ المادة الثالثة عشرة ﴾

لا يعتبر الأمر بالسجن إلا لمدة خمسة عشر يوما من وقت تنفيذه.

ويجوز تجديده بعد انقضاء هذه المدة ويكون فى كل مرة قابلا للظن فيه بطريق المعارضة المنصوص عنها فى المادة السابقة .

﴿ المادة الرابعة عشرة ﴾

إذا تراءى لقلم النائب العمومى أنه لاوجه لإقامة الدعوى على من صدر أمر بضبطه وإحضاره أو أمر بسجنه يصدر أمرا بحفظ الأوراق ويكون صدور هذا الأمر فى مواد الجنايات من رئيس قلم النائب العمومى أو ممن يقوم مقامه .

﴿ المادة الخامسة عشرة ﴾

الأمر الذى يصدر بحفظ الأوراق لا يمنع من الشروع ثانيا فى إقامة الدعوى العمومية إذا ظهرت قبل انقضاء المواعيد المقررة لسقوط الحق فى الدعوى دلائل جديدة على حسب ما هو مقرر فى العبارة الأخيرة من المادة ١٢٤ من هذا القانون .

﴿ المادة السادسة عشرة ﴾

إذا تراءى لقلم النائب العمومى أن الجناية أو الجنحة أو المخالفة ثابتة بثبوت كافى على شخص واحد معين أو أكثر يرفع الدعوى للمحكمة المختصة بها مباشرة بواسطة تكليف المتهم بالحضور أمامها ومع ذلك يجوز له فى مواد الجنايات والجنح المتعلقة بالتزوير والنصب والخيانة أن يطلب التحقيق من قاضيه إذا رأى لزوما لذلك .

﴿ المادة السابعة عشرة ﴾

يجوز لدائرة الجنايات المؤلفة من خمسة قضاة بمحكمة الاستئناف أن تطلب إقامة الدعوى العمومية على حسب ما هو مدون فى المادة ٦٠ من لائحة ترتيب المحاكم .

﴿ المادة الثامنة ﴾

عدلت المواد ١٩ و ٥١ و ١٩٠ و الفقرة الأولى من المادة ١٩٢ ومادتنا ١٩٩ و ٢٢٥ والفقرة الأولى من المادة ٢٢٧ والمادة ٢٣٣ من قانون تحقيق الجنايات كالاتى :

﴿ المادة ١٩ ﴾

إذا شوهد الجانى متلبساً بالجناية أو وجدت قرائن أحوال تدل على وقوع الجناية منه أو على الشروع فى ارتكابها أو على وقوع جنحة سرقة أو نصب أو تمد شديد أو إذا لم يكن للمتهم محل معين معروف بالقطر المصرى يجوز للمأمور الضبطية القضائية أن يأمر بالقبض على المتهم الحاضر الذى توجد دلائل قوية على اتهامه وبعد سماع أقواله إن لم يأت بما يبرئه يرسله فى ظرف أربع وعشرين ساعة إلى المحكمة التى من خصائصها ذلك ليكون تحت تصرف قلم النائب العمومى ويشرح القلم المذكور فى استجوابه فى ظرف أربع وعشرين ساعة .

﴿ المادة ٥١ ﴾

لا يجوز لقاضى التحقيق الشروع فيه إلا بناء على طلب قلم النائب العمومى ومتى أحيلت عليه الدعوى بالطرق المقررة قانونا يختص دون غيره بإدارة إجراءات التحقيق وإذا كان أحد أعضاء قلم النائب العمومى أو غيره من مأمورى الضبطية القضائية ابتداء فى إجراءات التحقيق وتراءى للقاضى عدم استيفاء بعضها كان له الحق فى إعادة ما لم يكن مستوفيا منها .

﴿ المادة ١٩٠ ﴾

تحال الدعوى على محكمة الجنايات في أول درجة بمقتضى أمر يصدر بالإحالة من قاضى التحقيق أو من أودة المشورة أو بناء على تكليف المتهم بالحضور مباشرة أمام المحكمة .

﴿ المادة ١٩٢ ﴾

(الفقرة الأولى) على رئيس قلم النائب العمومى بالمحكمة الابتدائية أن يعلن للتهم ما يأتى :

أولاً — ورقة الاتهام التى يحررها ويضع عليها إمضاء رئيس القلم المذكور أو أحد وكلائه وتكون مشتملة على بيان نوع الجناية المبنية عليها التهمة وبيان الواقعة وجميع الأحوال التى يترتب عليها تشديد العقوبة وبيان مواد القانون التى يطلب الحكم بمقتضاها ويكون إعلان ذلك قبل انعقاد الجلسة بخمسة عشر يوماً على الأقل وإذا كان التحقيق حصل بمعرفة قاضيه فيعلن مع تلك الورقة الأمر الصادر بالإحالة .

﴿ المادة ١٩٩ ﴾

على كاتب المحكمة أن يتلو ورقة الاتهام .

﴿ المادة ٢٢٥ ﴾

تعلن ورقة التكليف بالحضور فى الأماكن المذكورة فى المادة ٢٢٣ وتنشر فى الجريدة الرسمية بناء على طلب قلم النائب العمومى قبل انعقاد الجلسة بثمانية أيام .

ويقوم التعليق والنشر مقام الإعلان .

﴿ المادة ٢٢٧ ﴾

(الفقرة الأولى) تتلى فى الجلسة ورقة الاتهام والمحاضر المثبتة لحصول التعليق والنشر المقرر فى المادة ٢٢٥ فى الميعاد المعين قانوناً .

﴿ المادة ٢٣٣ ﴾

إذا حضر المحكوم عليه فى غيبته أو قبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضي المدة الطويلة يبطل حكم الحكم السابق صدوره وتعاد الاجراءات أمام دائرة الجنايات كأن الدعوى لم يحكم فيها .

﴿ المادة الرابعة ﴾

على ناظر الحفانية تنفيذ أمرنا هذا .

حضرة جادبك مصطفى — رأى طبع هذا المشروع وتوزيعه على حضرات الأعضاء وتأجيل المذاكرة فيه للانعقاد الآتى حتى يتسنى لهم دراسته فى غضون هذه المدة .

حضرة طلبه بك مسعودى — أنا رأى نظر هذا المشروع مادة فمادة بهذا الانعقاد الحاضر وتعديل ما ترى الهيئة تعديله منه إذ أنه مهم ولا يصح تأجيله .

حضرة صوفانى بك — إن حضرة جاد بك ما تطلب طبع المشروع وتوزيعه للتأمل فيه وتأجيل المذاكرة فيه للانعقاد الآتى إلا لما تراهى لحضرته مما هو واضح بالمذكرة ومن ذات المشروع من نسخ وتعديل جملة مواد ولا يخفى أن هذا له أهمية كبرى .

وحيث إنه لا يصح الدخول فى هذا المشروع من غير ما يصير معرفة ما نسخ من المواد ومراجعتها على القانون الأصل وما زاد أيضاً وكيفية إلغاء قاضى التحقيق الإلزامى وإحالة عمله على غيره وغير ذلك مما يقتضى التروى والتثبت وهذا فضلاً عن أن قانون الحاكم الأهلية مرتب ومرتبب ببعضه وبالأخص أهمية ما يتعلق بقاضى التحقيق الذى من خصائصه تحقيق المواد

ولما كان هذا التبليغ الكاذب فضلا عن كون القصد به الإضرار بالبلغ في حقه فإنه موجب لمشغولية الحكومة التي بعد أن تجرى تحقيقات إدارية قد يتضح لها عدم صحة البلاغ .

فمنعاً للمشغولية من جهة وردعاً لهؤلاء الأقوام من جهة أخرى قد رؤى موافقة تعديل المواد ٢٧٩ و ٢٨٠ من قانون العقوبات بكيفية أن كل مبلغ يظهر كذبه يعاقب ولو كان الإخبار للحكام القضائيين أو الإداريين ولم تقم دعوى بما أخبر به وقد صار تحضير مشروع أمر عال بذلك .

واقضى تقديم هذه المذكرة للمجلس مشفوعة بالمشروع حتى إذا رؤى موافقته يعرض عنه للأعتاب السنية .

صورة المشروع

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على الأمر العالي الصادر في ١٣ محرم سنة ١٣٠١ (١٣ نوفمبر سنة ١٨٨٣) بالتصديق على قانون العقوبات في المحاكم الأهلية .

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحقانية وموافقة رأى مجلس النظار .

وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين .

أمرنا بما هو آت

﴿ المادة الأولى ﴾

قد عدلت مادتا ٢٧٩ و ٢٨٠ من القانون المشار إليه آنفاً كالآتي :

المادة ٢٧٩ — لا يحكم بهذا العقاب على من أخبر بالصلق وعدم

الجنائية فأنا مصادق على رأي حضرة جاد بك حتى يحاول الانعقاد الآتي يكون كل واحد من حضرات الأعضاء تصور الكيفية وعندها يتقرر ما يترأى .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أخنت وتقرر بالأغلبية المطلقة طبع المشروع وتوزيعه وتأجيل المذكرة فيه للانعقاد القابل .

تليت إفادة رئاسة مجلس النظار المؤرخة ٢٥ شوال سنة ١٣١٢ (٢٠ أبريل سنة ١٨٩٥) نمرة ١٢ والمذكرة والمشروع الواردان معها وهذه صورها :

صورة الإفادة

مرسل مع هذا لسعادتكم مذكرة ومشروع أمر عال مقدمان من نظارة الحقانية بتعديل المادتين ٢٧٩ و ٢٨٠ من قانون العقوبات بكيفية أن كل مبلغ يظهر كذبه يعاقب ولو كان الإخبار للحكام القضائيين أو الإداريين ولم تقم دعوى بما أخبر به فتؤمل من سعادتكم عرضهما على مجلس شورى القوانين وإعادة المشروع لهذا الطرف مع ما تراه الهيئة فيه افندم .

صورة المذكرة

مذكرة

من نظارة الحقانية لمجلس النظار

قد اعتاد بعض الأهالي على الافتراء في حق موظفي الحكومة وإسناد بعض أمور لهم لو ثبتت لأوجبت عناية مرتكبها .

ومع تحقيق هذه المفتريات بصفة إدارية وظهور عدم صحتها جاز إحالة المبالغين على المحاكم لمعاقبتهم نظير هذا الفعل غير أن بعض المحاكم قد تحكم بعدم وجود وجه لأقامة الدعوى أولاً لأن الإخبار لم يكن لأحد الحكام القضائيين كما جاء في المادة ٢٧٩ من قانون العقوبات للتبع بالمحاكم الأهلية وثانياً لأن المفترى في حقه لم ترفع عليه دعوى نظير هذا الافتراء وبمحكم فيها بالبراءة .

فقد صار تحضير مشروع أمر عال عن التعديل ومذكرة مبين فيها الأسباب التي أوجبتته واقضى تقديم هذه المذكرة للمجلس ومعها المشروع والمذكرة المحكى عنهما حتى مع الموافقة يعرض عنه للأعتاب السنية .

صورة المذكرة الثانية

يتضمن مشروع الأمر العالى المقدم لرياسة المجلس تقرير مبدئين أساسيين لا بد في السير عليهما من إدخال التعديلات المروضة عنها .

وأول هذين المبدئين هو جعل تحرير أوراق أعلام الخبر وتسليمها إلى قلم المحضرين بمعرفة الأخصام مباشرة بدون تدخل لقم الكتاب في ذلك ولا يخفى ما في تقرير هذا المبدأ من المشابهة بذكرى ٣١ أغسطس سنة ١٨٩٢ المختص بأوراق التكليف بالحضور في إبطال الاجراءات الكثيرة التي لم يكن لها من فائدة سوى زيادة الأعمال وإدخال هذا المبدأ يقتضى تعديلا في المواد ١١ و ٤١ و ٤٢ و ٤٣ و ٤٩ و ٥٠ من قانون المرافعات .

قاضي الأمور الجزئية خلافا للمادة ٢٦ من قانون المرافعات التي تخول له الحق في الحكم في جميع المنازعات التي لا تزيد قيمتها عن عشرة آلاف قرش سواء كانت محتصة بمقار أو منقول غير مختص بالنظر في قضايا نزاع الملك على أنه ليس هناك ما يؤيد هذا الاستثناء فضلا عما فيه من أطالة الأعمال وكثرة الأتعاب وموضوع المبدأ الثاني هو تحويل القضاة الجزئيين حق النظر في مثل هذه القضايا مع بيان الاجراءات الواجب اتباعها في هذه الأحوال وفي إقرار المجلس على هذا المبدأ تعميم لما طلبه مجلس الشورى بخصوص محكمة أصوان الجزئية ولا بد لذلك من تغيير في المواد ٥٤٨ و ٥٤٩ و ٥٥٢ و ٥٥٨ و ٥٥٩ و ٥٦٦ و ٥٦٧ و ٥٦٩ و ٥٧٨ و ٥٨١ و ٦٠٢ و ٦٠٣ و ٦١٤ و ٦١٧ و ٦٣٠ و ٦٣٣ و ٦٣٨ و ٦٣٩ و ٦٤٥ و ٦٥٣

المادة ٣٠ — الطريقة المتبعة في تقدير قيمة العقار من احتساب الضريبة عن مدة عشر سنوات تليجها تقدير قيمة العقار بأقل من نصف القيمة الحقيقية وبقرار لزوم تقدير القيمة حسب الضريبة عن مدة عشرين سنة يمكن الوصول إلى تقدير قيمة تقريبية وإن كانت في الغالب أقل من القيمة الحقيقية .

﴿ المادة ١٢٤ ﴾

إدخال نص في هذه المادة يمنع الطعن في الأحكام الصادرة بطلان

سوء القصد الحكام القضائيين أو الإداريين بأمر مستوجب لعقوبة فاعله .

المادة ٢٨٠ — وأما من أخبر بأمر كاذب مع سوء القصد فيستحق العقوبة ولو لم يحصل منه إشاعة غير الأخبار المذكور ولم تقم دعوى بما أخبر به .

﴿ المادة الثانية ﴾

على ناظر الحقانية تنفيذ أمرنا هذا .

حضرة أحمد بك أبو الفتوح — من رأي التصديق على هذا المشروع كما هو .

(استحسان عام) .

تليت إفادة رياسة مجلس النظار المؤرخة ٢٥ شوال سنة ١٣١٢ (٢٠ أبريل سنة ١٨٩٥) نمرة ١٣ وهذه صورتها :

مرسل مع هذا لسعادتكم مشروع أمر عال مقدم من نظارة الحقانية بإدخال بعض التعديل في قانون المرافعات بالمحاكم الأهلية ومعه مذكرة ببيان الأسباب التي أوجبتته فالأمل من سعادتكم عرضهما على مجلس شورى القوانين وإعادة المشروع لهذا الطرف مع ما تراه الهيئة فيه انقدم .

تليت المذكرتان المرفقتان مع الاعفاده المذكورة وهاتان صورتاهما .

صورة المذكرة الأولى

مذكرة

من نظارة الحقانية لمجلس النظار

حيث إنه رأى إدخال بعض التعديل في قانون المرافعات بالمحاكم الأهلية

للسألة.

الاجراءات تنحصر بذلك مسألة مختلف فيها ليس فقط بين بعض المحاكم والبعض الآخر بل بين جملة دوائر من محكمة الاستئناف .

﴿ المادة ٥٢٥ ﴾

﴿ المادة ٣٦٣ ﴾

الدين المتنازع فيه هو موضوع الدعوى ليس إلا فإذن يكون قبول الاستئناف وعدمه في الحكم الصادر متعلق بعقدار هذا الدين لا بالمبلغ المراد توزيعه .

بمقتضى القانون يكفى في صحة الاستئناف إعلانه في المواعيد القانونية وبمقتضى المادة ١٤ من لأحة الرسوم لا يجب على الطالب الإيداع: مع الرسوم عند إعلان ورقة التكليف وباقي الرسوم لا يلزم بدفعها إلا عند قيد الدعوى في الجدول وعلى ذلك قد يحصل كثيراً أن بعض المحكوم عليهم يعلنوا ورقة الاستئناف ثم يمتنعوا عن تقييدها وعندها يكون للاستئناف عليه مازماً إمامتقييد القضية في جدول الجلسة بدفع ما بقى من الرسوم أو بقبول الصلح فيها وتعليق صحة الاستئناف على تقييده في الجدول في مواعيد الاعلان القانونية يكون في المادة ٣٦٢ ما يلزم المستأنف بدفع كافة الرسوم وفي ذلك أعظم ضمان لمنع كثير من الاستئنافات التي لا يقصد بها رافعوها سوى الإضرار بحقوق أخصامهم .

﴿ المادة ٥٥٣ ﴾

﴿ المادة ٤٦٠ ﴾

الغرض من التعديلات المراد إدخالها على هذه المادة هو التوفيق بينها وبين نصوص الدكرتو الصادر في ٣١ أغسطس سنة ١٨٩٢ بإلغاء العرائض الافتتاحية التي كان يجب تقديمها للمحكمة بشأن تحديد جلسة حتى بذلك يتسنى للأحصام تسليم أوراق الاعلان مباشرة لقلم المحضرين وهذا التعديل يقتضي إلغاء المادتين ٥٥٤ و ٥٥٥ .

لما كان من الضروري مساواة الحجوزات الإدارية بالحجوزات القضائية في ما يختص بالضمانات اللازمة لصيانة الأشياء المحجوزة وكانت المادة ٤٦٠ موقع خلاف بين المحاكم فمنها ما يقول بسريانها على الحجوزات الادارية ومنها ما لا يقول بذلك كان ولا بد من رفع هذا الخلاف بإيجاد نص صريح عن هذه

﴿ المادتين ٥٩٧ و ٦٩٧ ﴾

هذه التعديلات يستلزمها تقرير مبدأ إلغاء عرائض تقديم الدعوى وقاضى التحقيق في المواد المدنية .

تليت مقدمة المشروع والمادة الأولى منه المتضمنة إلغاء مادتي ٥٥٤ و ٥٥٥ من القانون وتقرر بالاتفاق بقاء المقدمة والمادة الأولى المذكورة على أصلهما . وهاتان صورتاهما وصورتا مادتي ٥٥٤ و ٥٥٥ المذكورتين .

مشروع أمر عال

نحن خديو مصر

بناء على ما عرضه علينا ناظر الحقاينة ومواقفة رأى مجلس النظار وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين .

أمرنا بما هو آت

﴿ المادة الأولى ﴾

ألغيت المادة ٥٥٤ والمادة ٥٥٥ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية .

﴿ المادة ٥٥٤ ﴾

يعين القاضي المعين للبيوع بديل العريضة الثمن الذي تنبئ عليه المزايدة ويجوز له أن يستعلم عن ذلك من واحد أو أكثر من أهل الخبرة إذا رأى لزوما للاستعلام وبعد ذلك يأمر بتكليف الدين بالحضور أمام المحكمة ويعين اليوم والساعة اللذين يكون فيهما الحضور .

﴿ المادة ٥٥٥ ﴾

تسلم صورة الأمر الذي يصدر من القاضي بتكليف الدين بالحضور أمام المحكمة إلى مقدم العريضة وتعلن أيضاً صورته وصورة العريضة للمدين بمعرفة كاتب المحكمة .

تليت مقدمة المادة الثانية من المشروع والمادة ١١ من القانون أصلاً وتعديلاً وتقرر بالاتفاق العام الموافقة على مقدمة المادة الثانية المذكورة وعلى تعديل المادة ١١ وهذه صورة ذلك .

(المادة الثانية)

عدلت المواد (١١ و ٣٠ و ٤١ و ٤٢ و ٤٣ و ٤٩ و ٥٠ و ١٢٤ و ٣٦٣ و ٤٦٠ و ٥٢٥ و ٥٤٨ و ٥٤٩ و ٥٥٢ و ٥٥٣ و ٥٥٨ و ٥٥٩ و ٥٦٦ و ٥٦٧ و ٥٦٩ و ٥٧٨ و ٥٨١ و ٥٩٧ و ٦٠٢ و ٦٠٣ و ٦١٤ و ٦١٧ و ٦٣٠ و ٦٣٣ و ٦٣٨ و ٦٣٩ و ٦٤٥ و ٦٥٣ و ٦٩٧ من القانون المذكور على الوجه الآتي :

(المادة ١١)

إذا اقتضى الحال إعلان ورقة إلى من يكون محله بعيدا عن مسكن المحضر
جاز لقاضي الأمور الوقفية أو لكاتب المحكمة على حسب الأحوال أن يعين
أى شخص لتوصيل الورقة المقصود إعلانها ويكون تسليمها بحضور شاهدين.

(المادة ١١)

إذا اقتضى الحال إعلان ورقة إلى من يكون محله بعيدا عن مسكن المحضر
جاز لقاضي الأمور الوقفية بالمحكمة الابتدائية أو لقاضي اللواد الجزئية أن يعين
أى شخص لتوصيل الورقة المقصود إعلانها ويكون تسليمها بحضور شاهدين.

تليت الفقرة الحادية عشرة من المادة ٣٠ من القانون أصلا وتديلا وهاتان صورتاهما :

(الفقرة الحادية عشرة من المادة ٣٠)

وأما في المنازعات المتعلقة بالأراضي فيكون التقدير باعتبار الأموال
مضروبة في عشرة .

(الفقرة الحادية عشرة من المادة ٣٠)

وأما في المنازعات المتعلقة بالأراضي فيكون التقدير باعتبار الأموال
مضروبة في عشرين .

حضرة محمود بك حسين — بما أن المحاكم ما وجدت إلا لفصل المنازعات بين الأهالي وبعضهم وليس الغرض منها أن تكون محلا للإيراد فمن رأيي حذف
هذا التعديل وبقاء المادة على أصلها .

(استحسن عام) .

تليت المواد ٤١ و ٤٢ و ٤٣ والفقرة الثانية من المادة ٤٩ والمادة ٥٠ أصلا وتديلا وتقرر بالاتفاق الموافقة على التعديل وهذه صورة ذلك :

(المادة ٤١)

تحرير علم الخبر يكون بمعرفة كاتب المحكمة ويجب على الخصم أن يحضر أمامه
لذلك .

(المادة ٤١)

تحرير علم الخبر يكون بمعرفة المحضر ويجب على الخصم أن يحضر أمامه لذلك .

(المادة ٤٢)

على كاتب المحكمة أن يخص دفتر قسيمة لذلك يقيد فيه البيانات المذكورة
في المادة ٤٠ ثم يفصل إحدى القسيتين ويسلمها لأحد المحضرين ويأمره
بإعلانها للمدعى عليه .

(المادة ٤٢)

على المحضر أن يخص دفتر قسيمة لذلك يقيد فيه البيانات المذكورة
في المادة ٤٠ ثم يفصل إحدى القسيتين ويعطى للمدعى عليه .

﴿ المادة ٤٣ ﴾

يجب على المحضر أن يذكر في علم الخبر الجهة التي فيها حصل الإعلان والتاريخ والساعة اللذين أجرى فيهما ذلك واسم الشخص الذي سلم إليه علم الخبر ثم يخبر كاتب المحكمة شفاهاً في أقرب وقت بما أجراه وعلى الكاتب أن يقيد في دفتر القسيمة ما يخبره به ويضع المحضر إمضاءه على ما يصير قيده من ذلك

﴿ الفقرة الثانية من المادة ٤٩ ﴾

وكذلك يجوز تكليف المدعى عليه بالحضور أمام المحكمة في ميعاد ساعة واحدة في المواد التجارية والجزئية في حالة شدة الضرورة على حسب ما يرى للقاضي أو لكاتب المحكمة إذا كان طلب حضور المدعي عليه بمقتضى علم خبر

﴿ المادة ٥٠ ﴾

متى استلم كاتب المحكمة ورقة تكليف المدعى عليه بالحضور أو أخبره المحضر بعد إعلان علم الخبر بما أجراه يقيد الدعوى في الحال في الجدول العمومي المعد في قلم كتاب المحكمة لتقيد الدعوى

تليت المادة ١٢٤ أصلاً وتعديلاً وهاتان صورتاهما

﴿ المادة ١٢٤ ﴾

إذا لم يحضر المدعى في الميعاد المعين كان المدعى عليه مخيراً بين طلب إبطال المرافعة وبين طلب الحكم في أصل الدعوى في غيبة المدعي

﴿ المادة ٤٣ ﴾

يجب على المحضر أن يذكر في علم الخبر الجهة التي فيها حصل الإعلان والتاريخ والساعة اللذين أجرى فيهما ذلك واسم الشخص الذي سلم إليه علم الخبر

﴿ الفقرة الثانية من المادة ٤٩ ﴾

وكذلك يجوز تكليف المدعى عليه بالحضور أمام المحكمة في ميعاد ساعة واحدة في المواد التجارية والجزئية في حالة شدة الضرورة على حسب ما يرى للقاضي

﴿ المادة ٥٠ ﴾

متى استلم كاتب المحكمة ورقة تكليف المدعى عليه بالحضور أو علم الخبر يقيد الدعوى في الحال في الجدول العمومي المعد في قلم كتاب المحكمة لتقيد الدعوى.

﴿ المادة ١٢٤ ﴾

إذا لم يحضر المدعى في الميعاد المعين كان المدعى عليه مخيراً بين طلب إبطال المرافعة وبين طلب الحكم غيباً في أصل الدعوى ولا يقبل الطعن في الحكم بإعلان المرافعة بأي طريقة كانت.

سعادة سليمان أباطه باشا — أرى أن يزداد على التعديل المذكور ما يأتي وهو (إذا لم يكن للمدعي عذر شرعي)

استحسن عام ماعدا سعادة صفوت باشا وحضرة مصطفى بك منصور فإن رأيهما الموافقة على التعديل حسب الوارد بالشروع

تليت الفقرة الرابعة من المادة ٣٦٣ وباقي المواد المذكورة بالمادة الثانية من المشروع أصلاً وتعديلاً وتقرر بأحد الآراء الموافقة على التعديل بحسب الوارد بالمشروع وهذه صور ذلك

﴿ المادة ٣٦٣ فقرة رابعة ﴾

وبعد إعلان الورقة المذكورة يسلم المحضر أصلها إلى كاتب محكمة الاستئناف أو كاتب المحكمة الابتدائية على حسب الأحوال وعلى الكاتب إن يقيد الدعوى في الحال في الجدول العمومي المعد لقيد القضايا ثم يطلب من كاتب المحكمة التي حكمت في الدعوى في أول درجة أن يرسل له أوراق القضية

﴿ المادة ٤٦٠ ﴾

إذا اختلس المدين المحجوز على أمتعه أو غيره شيئاً من الأمتعة المحجوزة يجازى جزاء السارق

﴿ المادة ٥٢٥ ﴾

ميعاد استئناف الحكم المذكور يكون خمسة عشر يوماً بعد يوم إعلانه إنما لا يستأنف ذلك الحكم إذا كان المبلغ المقتضى توزيعه لا يزيد على ألف قرش ديواني

﴿ المادة ٥٤٨ ﴾

المعارضة في التنبيه يلزم رفعها في ظرف خمسة عشر يوماً التالية لإعلان ورقة التنبيه المذكور بأن يصير تكليف الخصم على حسب الأصول المعتادة بالحضور أمام المحكمة الابتدائية المختصة بالحكم في نزاع الملكية وبحكم في تلك المعارضة بطريق الاستعجال .

﴿ المادة ٥٤٩ ﴾

ميعاد طلب استئناف الحكم الذي يصدر بشأن المعارضة المذكورة يكون عشرة أيام من تاريخ إعلانه وعلى محكمة الاستئناف أن تحكم في ذلك الطلب بطريق الاستعجال أيضاً .

إنما لا يجوز استئناف الحكم المذكور إذا كان المبلغ المطلوب أدائه بورقة التنبيه لا يزيد على عشرة آلاف قرش .

﴿ الفقرة الرابعة من المادة ٣٦٣ ﴾

وعلى المستأنف أن يقيد الدعوى في الجدول العمومي المعد لقيد القضايا في نفس ميعاد تكليف الخصم بالحضور وإلا كان الاستئناف لاغياً وبعد قيد الدعوى يطلب كاتب محكمة الاستئناف أو كاتب المحكمة الابتدائية على حسب الأحوال من كاتب المحكمة التي حكمت في الدعوى في أول درجة أن يرسل له أوراق القضية

﴿ المادة ٤٦٠ ﴾

إذا اختلس المدين المحجوز على أمتعه أو غيره شيئاً من الأمتعة المحجوزة قضائياً أو إدارياً يجازى جزاء السارق

﴿ المادة ٥٢٥ ﴾

ميعاد استئناف الحكم المذكور يكون خمسة عشر يوماً بعد يوم إعلانه إنما لا يستأنف ذلك الحكم إذا كان الدين الواقع فيه النزاع لا يزيد على ألف قرش ديواني مهما كانت ديون للنازعين والمبالغ المقتضى توزيعها

﴿ المادة ٥٤٨ ﴾

المعارضة في التنبيه يلزم رفعها في ظرف خمسة عشر يوماً التالية لإعلان ورقة التنبيه المذكور بأن يصير تكليف الخصم على حسب الأصول المعتادة بالحضور أمام محكمة المواد الجزئية أو المحكمة الابتدائية الكائن في دائرة اختصاصها المحل الذي عينه المدان في التنبيه وبحكم في تلك المعارضة بطريق الاستعجال .

﴿ المادة ٥٤٩ ﴾

ميعاد طلب استئناف الحكم الذي يصدر بشأن المعارضة المذكورة يكون عشرة أيام من تاريخ إعلانه وعلى المحكمة الابتدائية أو محكمة الاستئناف أن تحكم في ذلك الطلب بطريق الاستعجال أيضاً .

إنما لا يجوز استئناف الحكم المذكور إذا كان المبلغ المطلوب أدائه بورقة التنبيه لا يزيد على ألف قرش .

﴿ المادة ٥٥٢ ﴾

يجوز للمدين بعد مضي المواعيد المقررة في مادتي ٥٤٩ و ٥٥٠ أن يسعى في بيع العقارات المبينة في ورقة التنبيه وتحصل الاجراءات المتعلقة بذلك على حسب قيمة هذه العقارات أمام محكمة المواد الجزئية أو المحكمة الابتدائية التابعة لها الجهة الكائنة فيها تلك العقارات سواء كان المبلغ المطلوب من أجله إجراء البيع قليلاً أو كثيراً وأياً كانت المحكمة التي صدر منها الحكم بالبيع .

فإن كانت العقارات في عدة جهات غير تابعة لمحكمة واحدة وجب حصول تلك الاجراءات أمام المحكمة التابع لها المحل الكائن به أكبر جزء من العقارات المذكورة .

﴿ المادة ٥٥٣ ﴾

يلزم أن تكون ورقة التكليف بالحضور مشتملة زيادة عن البيانات المذكورة بالمادة ٣٥ على ما يأتي .

أولاً — بيان العقارات المقصود بيعها بياناً كافياً وبيان نوعها وموقعها ومقدار مساحتها بوجه التقريب وحدودها وأوصافها بالاختصار إن كانت من المباني .

ثانياً — شروط البيع مع بيان تجزئة العقارات على أقسام يباع كل قسم منها على حدة أو عدم التجزئة وبيع تلك العقارات قسماً واحداً .

ثالثاً — عرض الاطلاع على نسخة السند المطلوب إجراء البيع بموجبه وعلى أصل ورقة التنبيه بواسطة أيديهما بقلم كتاب المحكمة .

﴿ المادة ٥٥٨ ﴾

يلزم أن يكون الحكم الصادر بالترخيص بالبيع مشتملاً على ما يأتي :

أولاً — بيان العقار المقصود بيعه والبيانات الأخرى المدرجة بورقة التكليف بالحضور .

﴿ المادة ٥٥٢ ﴾

يجوز للمدين بعد مضي المواعيد المقررة في مادتي ٥٤٩ و ٥٥٠ أن يسعى في بيع العقارات المبينة في ورقة التنبيه وتحصل الاجراءات المتعلقة بذلك أمام المحكمة الابتدائية التابعة لها الجهة الكائنة فيها تلك العقارات سواء كان المبلغ المطلوب من أجله إجراء البيع قليلاً أو كثيراً وأياً كانت المحكمة التي صدر منها الحكم بالبيع .

فإن كانت تلك العقارات في عدة جهات غير تابعة لمحكمة واحدة وجب حصول تلك الاجراءات أمام المحكمة التابع لها المحل الكائن به أكبر جزء من العقارات المذكورة .

﴿ المادة ٥٥٣ ﴾

على المدين أن يطلب حضور المدين بعريضة يقدمها للقاضي المعين للبيع ويلزم أن تكون تلك العريضة مشتملة زيادة عن البيانات المذكورة بالمادة ٣٥ على ما يأتي .

أولاً — بيان العقارات المقصود بيعها بياناً كافياً وبيان نوعها وموقعها ومقدار مساحتها بوجه التقريب وحدودها وأوصافها بالاختصار إن كانت من المباني .

ثانياً — شروط البيع مع بيان تجزئة العقارات على أقسام يباع كل قسم منها على حدة أو عدم التجزئة وبيع تلك العقارات قسماً واحداً .

ثالثاً — عرض الاطلاع على نسخة السند المطلوب إجراء البيع بموجبه وعلى أصل ورقة التنبيه بواسطة أيديهما بقلم كتاب المحكمة .

﴿ المادة ٥٥٨ ﴾

يلزم أن يكون الحكم الصادر بالترخيص بالبيع مشتملاً على ما يأتي :

أولاً — بيان العقار المقصود بيعه والبيانات الأخرى المدرجة بالعريضة المقدمة لتكليف المدين بالحضور .

ثانياً — شروط البيع المبينة في العريضة المذكورة ويجوز للمحكمة أن تمنحو وتثبت في تلك الشروط بحسب ما تستصوبه .

ثالثاً — إحالة الخصام على القاضي المعين للبيوع لتعيين الجلسة التي تكون فيها المزايدة وأمر لكتاب المحكمة بنشر وتعليق إعلان البيع .

﴿ المادة ٥٥٩ ﴾

لا تقبل المعارضة ولا الاستئناف في الحكم الصادر بنزع الملكية وبيع العقار ولا يعلن لأحد مطلقاً ويجب تسجيله بمعرفة كاتب المحكمة في ظرف ثمانية أيام من تاريخ صدوره بدقتر قلم كتاب المحكمة التابع لها المحل الكائن به ذلك العقار ويتأثر بذلك على هامش تسجيل ورقة التنبيه .

﴿ المادة ٥٦٦ ﴾

لكل من المدين وطالب البيع الحق في أن يطلب من القاضي المعين للبيوع لصق اعلانات أكثر مما ذكر والزيادة في نشر ملخصها . ويجوز لكل منهما أيضاً أن يطلب حصول الزيادة في نفس المحل الكائن به العقار أو في غيره .

(المادة ٥٦٧)

تقدر المصاريف بمعرفة القاضي المعين للبيوع ويحصل الإعلان بها علناً في جلسة البيع وقت المزايدة .

ثانياً — شروط البيع المبينة في ورقة التكليف بالحضور المذكورة ويجوز للمحكمة أن تمنحو وتثبت في تلك الشروط بحسب ما تستصوبه .

ثالثاً — بيان الثمن الذي تنبى عليه للمزايدة .

رابعاً — تعيين الجلسة التي تكون فيها المزايدة وأمر لكتاب المحكمة بنشر وتعليق إعلان البيع وإذا كان ذلك الحكم صادراً من المحكمة الابتدائية يلزم أن يكون مشتملاً على إحالة الخصام على القاضي المعين للبيوع لتعيين الجلسة التي يكون فيها المزاد وأمر لكتاب المحكمة بنشر وتعليق إعلان البيع .

﴿ المادة ٥٥٩ ﴾

لا تقبل المعارضة ولا الاستئناف في الحكم الصادر بنزع الملكية وبيع العقار ولا يعلن لأحد مطلقاً ويجب تسجيله بمعرفة كاتب المحكمة في ظرف ثمانية أيام من تاريخ صدوره بدقتر قلم كتاب المحكمة التابع لها المحل الكائن به ذلك العقار ويتأثر بذلك على هامش تسجيل ورقة التنبيه .

﴿ المادة ٥٦٦ ﴾

لكل من المدين وطالب البيع الحق في أن يطلب من قاضي المواد الجزئية أو من القاضي المعين للبيوع لصق إعلانات أكثر مما ذكر والزيادة في لصق ملخصها . ويجوز لكل منهما أيضاً أن يطلب حصول الزيادة في نفس المحل الكائن به العقار أو في غيره .

(المادة ٥٦٧)

تقدر المصاريف بمعرفة قاضي المواد الجزئية أو القاضي المعين للبيوع ويحصل الإعلان بها علناً في جلسة البيع وقت المزايدة .

﴿ المادة ٥٦٩ ﴾

في اليوم المعين للبيع تحصل الزايدة على الثمن المعين ويكون ذلك بمعرفة قاضي المواد الجزئية أو القاضي المعين للبيع بمناداة المحضر بناء على طلب الدائن الذي طلب البيع أو غيره من أرباب الديون المسجلة عند الاقتضاء .

﴿ المادة ٥٧٨ ﴾

يجوز لكل إنسان في مدة عشرة أيام من يوم البيع أن يقرر في قلم كتاب المحكمة أن يقبل الشراء بزيادة العشر على أصل الثمن المباع به بشرط أن يودع في القلم المذكور مقدار الخمس من الثمن الذي قدره وكامل المصاريف أو يقدم بذلك كفالة يقر على اعتمادها قاضي المواد الجزئية أو القاضي المعين للبيع .

﴿ المادة ٥٨١ ﴾

يشتمل الإعلان على بيان اليوم الذي عينه قاضي المواد الجزئية أو القاضي المعين للبيع لإجراء البيع ثانياً بالزايدة على الزيادة المذكورة .

﴿ المادة ٥٩٧ ﴾

يجب على المدعي باستحقاق العقار المقصود بيعه أن يودع بقلم كتاب المحكمة في وقت تقديم العريضة منه بطلب حضور الخصام مبلغاً يقدره كاتب المحكمة لتدفع منه في حالة الحكم بعدم صحة الدعوى رسوم الأوراق التي تستلزمها إجراءات هذه الدعوى ومصاريف المدافعة عن الخصام وأجرة وكلائهم فإن تأخر عن إيداع المبلغ المذكور يجاب مع ذلك طلبه ولكن لا توقف إجراءات البيع وفي كل الأحوال تستمر إجراءات بيع العقار الذي لم يبيع

﴿ المادة ٥٦٩ ﴾

في اليوم المعين للبيع تحصل الزايدة على الثمن المعين ويكون ذلك بمعرفة القاضي المعين للبيع بمناداة المحضر بناء على طلب الدائن الذي طلب البيع أو غيره من أرباب الديون المسجلة عند الاقتضاء .

﴿ المادة ٥٧٨ ﴾

يجوز لكل إنسان في مدة عشرة أيام من يوم البيع أن يقرر في قلم كتاب المحكمة أن يقبل الشراء بزيادة العشر على أصل الثمن المباع به بشرط أن يودع في القلم المذكور مقدار الخمس من الثمن الذي قدره وكامل المصاريف أو يقدم بذلك كفالة يقر القاضي على اعتمادها .

﴿ المادة ٥٨١ ﴾

يشتمل الإعلان على بيان اليوم الذي عينه القاضي المعين للبيع لإجراء البيع ثانياً بالزايدة على الزيادة المذكورة .

﴿ المادة ٥٩٧ ﴾

يجب على المدعي باستحقاق العقار المقصود بيعه أن يودع بقلم كتاب المحكمة في وقت تقديم العريضة منه بطلب حضور الخصام مبلغاً يقدره كاتب المحكمة لتدفع منه في حالة الحكم بعدم صحة الدعوى رسوم الأوراق التي تستلزمها إجراءات هذه الدعوى ومصاريف المدافعة عن الخصام وأجرة وكلائهم فإن تأخر عن إيداع المبلغ المذكور يجاب مع ذلك طلبه ولكن لا توقف إجراءات البيع وفي كل الأحوال تستمر إجراءات بيع العقار الذي لم يبيع

باستحقاقه على القاضى المعين للبيع أن يعدل الثمن الذى قدره للمزايدة عليه إذا كانت الدعوى بالاستحقاق واقعة في جزء أو في جملة أجزاء كاملة منه .

﴿ المادة ٦٠٢ ﴾

يحكم القاضى المعين للبيع في دعاوى بطلان الاجراءات الحاصلة بعد تعيين يوم البيع ولا تقبل المعارضة في حكمه فيها ولا الاستئناف وإذا حكم بالبطلان وجبت إعادة الاجراءات من وقت التعيين المذكور بمصاريف من طرف كاتب المحكمة أو المحضر الذى تسبب في البطلان .

﴿ المادة ٦٠٣ ﴾

تقدم إلى المحكمة دعاوى بطلان المزايدة الثانية وإجراءاتها لغاية النشر عن البيع الثاني وتحكم فيها بوجه الاستعجال .

﴿ المادة ٦١٤ ﴾

يباع عقار المفلس والقاصر للأذن ببيع عقاره بالمزايدة على ثمن يقدره مأمور التفليسة أو القاضى المعين للبيع ويكون ذلك بمقتضى قائمة شروط محرر من وكلاء الديانة أو القائم مقام القاصر وتودع بقلم كتاب المحكمة وتشتمل زيادة عن البيانات المقررة في المادة ٥٥٨ على بيان حجة الملك والحكم الصادر بالأذن بالبيع عند الاقتضاء .

﴿ المادة ٦١٧ ﴾

إذا لم يظهر في يوم المزايدة من يزيد على الثمن المقدر فينزل جزء منه في حالة بيع عقار المفلس بعرفة مأمور التفليسة وفي حالة بيع عقار القاصر

يعدل الثمن الذى قدره للمزايدة عليه إذا كانت الدعوى بالاستحقاق واقعة في جزء معين يتأه من أجزاء البيع أو في جملة أجزاء كاملة منه .

﴿ المادة ٦٠٢ ﴾

يحكم قاضى المواد الجزئية أو القاضى المعين للبيع في دعاوى بطلان الاجراءات الحاصلة بعد تعيين يوم البيع ولا تقبل المعارضة في حكمه فيها ولا الاستئناف وإذا حكم بالبطلان وجبت إعادة الاجراءات من وقت التعيين المذكور بمصاريف من طرف كاتب المحكمة أو المحضر الذى تسبب في البطلان .

﴿ المادة ٦٠٣ ﴾

تقدم دعاوى بطلان المزايدة الثانية وإجراءاتها إلى المحكمة الابتدائية أو لمحكمة المواد الجزئية على حسب الأحوال لغاية النشر عن البيع الثاني وتحكم فيها بوجه الاستعجال .

﴿ المادة ٦١٤ ﴾

يباع عقار المفلس والقاصر للأذن ببيع عقاره بالمزايدة على ثمن يقدره مأمور التفليسة أو محكمة المواد الجزئية أو المحكمة الابتدائية ويكون ذلك بمقتضى قائمة شروط محرر من وكلاء الديانة أو القائم مقام القاصر وتودع بقلم كتاب المحكمة وتشتمل زيادة عن البيانات المقررة في المادة ٥٥٨ على بيان حجة الملك والحكم الصادر بالأذن بالبيع عند الاقتضاء .

﴿ المادة ٦١٧ ﴾

إذا لم يظهر في يوم المزايدة من يزيد على الثمن المقدر فينزل جزء منه في حالة بيع عقار المفلس بعرفة مأمور التفليسة وفي حالة بيع عقار القاصر يكون

التزويل بمعرفة القاضي المواد الجزئية أو القاضي المعين للبيع ويؤخر البيع لميعاد أقله ثلاثون يوماً وأكثره ستون يوماً .

﴿ المادة ٦٣٠ ﴾

يقيد طلب الشروع في التوزيع على حسب درجات المدينين في دفتر مخصوص بقلم كتاب محكمة المواد الجزئية أو المحكمة الابتدائية التي حصل فيها البيع ويصح تقديم ذلك الطلب من المشتري .

﴿ المادة ٦٣٣ ﴾

ميعاد الاطلاع على التوزيع الموقت والمناقصة فيه ثلاثون يوماً ومن تأخر عنه سقط حقه في ذلك وإن لم تحصل مناقصة يجرى القاضي التوزيع الاًنتهائي ويأمر بشطب تسجيل رهن من لم ينل شيئاً في التوزيع بحسب درجة دينه .

﴿ المادة ٦٣٨ ﴾

إذا حصلت منازعة في دين من الديون الجاري التوزيع عليها فالقاضي يوزع على أرباب الديون السابقة على الدين المتنازع فيه توزيعاً إنتهائياً ويأمر بتسليم القوائم المتعلقة بها لأربابها ويجوز له أن يوزع أيضاً توزيعاً إنتهائياً على أرباب الديون المتأخرة بشرط أن يبقى مبلغاً كافياً للدين الحاصلة فيه المنازعة .

﴿ المادة ٦٣٩ ﴾

ترفع المنازعات إلى المحكمة الابتدائية إذا كان التوزيع الموقت حصل بمعرفة القاضي المعين للتوزيع ولا يجوز قبول منازعات خلاف المقيمة في محضر التوزيع الموقت

يكون التزويل بمعرفة القاضي المعين للبيع . ويؤخر البيع لميعاد أقله ثلاثون يوماً وأكثره ستون يوماً .

﴿ المادة ٦٣٠ ﴾

يقيد طلب الشروع في التوزيع على حسب درجات المدينين في دفتر مخصوص بقلم كتاب المحكمة الابتدائية التي حصل فيها البيع ويصح تقديم ذلك الطلب من المشتري .

﴿ المادة ٦٣٣ ﴾

ميعاد الاطلاع على التوزيع الموقت والمناقصة فيه ثلاثون يوماً ومن تأخر عنه سقط حقه في ذلك وإن لم تحصل مناقصة يجرى القاضي المعين التوزيع الاًنتهائي ويأمر بشطب تسجيل رهن من لم ينل شيئاً في التوزيع بحسب درجة دينه .

﴿ المادة ٦٣٨ ﴾

إذا حصلت منازعة في دين من الديون الجاري التوزيع عليها فالقاضي يوزع على أرباب الديون السابقة على الدين المتنازع فيه توزيعاً إنتهائياً ويأمر بتسليم القوائم المتعلقة بها لأربابها ويجوز له أن يوزع أيضاً توزيعاً إنتهائياً على أرباب الديون المتأخرة بشرط أن يبقى مبلغاً كافياً للدين الحاصلة فيه المنازعة .

﴿ المادة ٦٣٩ ﴾

ترفع المنازعات إلى المحكمة ولا يجوز قبول منازعات خلاف المقيمة في محضر التوزيع الموقت .

﴿ المادة ٦٤٥ ﴾

لا تقبل هذه المعارضة إلا في العشرة أيام التالية ليوم التكليف السابق ذكره
وتحصل المعارضة بتقرير يقدم لقلم كتاب المحكمة ويكون مشتملا على الأسباب
البنية عليها وترفع أمام المحكمة بمقتضى علم خبر.

﴿ المادة ٦٥٣ ﴾

يوزع القاضى المعين للتوزيع المبالغ المستحقة بحسب التوزيع للمدائنين
بين مدائنيهم أو بين من يستحقون حقوقهم بناء على طلبهم ويكون ذلك على
حسب القواعد السابق تقريرها وفي وقت التوزيع الأول ان أمكن.

﴿ المادة ٦٤٥ ﴾

لا تقبل هذه المعارضة إلا في العشرة أيام التالية ليوم التكليف السابق
ذكره وتحصل المعارضة بتقرير يقدم لقلم كتاب المحكمة ويكون مشتملا
على الأسباب البنية عليها وترفع أمام محكمة المواد الجزئية أو المحكمة الابتدائية
بمقتضى علم خبر.

﴿ المادة ٦٥٣ ﴾

يوزع القاضى للمعين للتوزيع أو قاضى المواد الجزئية المبالغ المستحقة
بحسب التوزيع للمدائنين بين مدائنيهم أو بين من يستحقون حقوقهم بناء على
طلبهم ويكون ذلك على حسب القواعد السابق تقريرها وفي وقت التوزيع
الأول إن أمكن.

(المادة ٦٩٧)

يجوز عرض الدين عرضا حقيقيا وقت الحضور أمام قاضى التحقيق أو
وقت المرافعة أمام المحكمة بدون إجراءات أخرى ويسلم المعارض إلى كاتب
المحكمة وهو يودعه في الصندوق إذا لم يستلمه الدائن.

(المادة ٦٩٧)

يجوز عرض الدين عرضا حقيقيا وقت المرافعة أمام المحكمة بدون إجراءات
أخرى ويسلم المعارض إلى كاتب المحكمة وهو يودعه في الصندوق إذا لم
يستلمه الدائن.

تليت للمادة الثالثة من المشروع وتقرر بالاتفاق للواقعة عليها وهذه صورتها.

على ناظر الحفائية تنفيذ أمرنا هذا.

وتقرر عقد جلسة تالية في يوم السبت الآتي ٢٧ إبريل الحاضر الساعة الثالثة العربية حتى إذا ورد للمجلس أشغال جديدة عندها ينظر فيها .
ثم إن معادة الرئيس ختم الجلسة بقوله (ختمت الجلسة) والساعة الخامسة والنصف .

إمضاء

إمضاء

(عمر لطفى)

(حسين يسرى)

نمرة ٩

مَجْلِسُ شُورَى الْقَوَانِينِ

محضر جلسة يوم السبت ٢ القعدة سنة ١٣١٢ (٢٧ إبريل سنة ١٨٩٥)

ثم إن سعادة الرئيس ختم الجلسة بقوله (ختمت الجلسة) والساعة أربعة .

إمضاء

إمضاء

(عمر لطفى)

(حسين يسرى)

نمرة ١٠

عقدت الجلسة والساعة الثالثة والنصف العربية تحت رئاسة سعادة عمر لطفى
باشا رئيس المجلس وحضور ٢٠ من حضرات الاعضاء .

تلى محضر الجلسة الماضية فتصدق عليه :

ولمدم ورود أمشغال جديدة تعرض على الهيئة قد تقرر بالاتفاق صرف
المجلس لغاية نهاية شهر مايو المقبل .

مَجْلِسُ شُورَى الْقَوَانِينِ

محضر جلسة يوم السبت ١٦ ذى القعدة سنة ١٣١٢ (١١ مايو سنة ١٨٩٥)

صورة الإفادة

مرسل مع هذا لسعادتك صورة من الأمر العالى الصادر بتاريخ ١١ ذى القعدة سنة ١٣١٢ (٦ مايو سنة ١٨٩٥) بالتشام مجلس شورى القوانين في يوم السبت ١٦ ذى القعدة سنة ١٣١٢ الموافق ١١ مايو المرقوم للنظر في مشروع إلغاء وتعديل بعض المواد من قانون تحقيق الجنايات المتبع في المحاكم الأهلية السابق تبليغه لسعادتك لإجراء مقتضى الأمر العالى المشار إليه أخدم .

صورة الأمر

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على المادة السادسة والعشرين من القانون النظامى الصادر في ٢٤ جمادى الثانية سنة ١٣٠٠ أول مايو سنة ١٨٨٣

وبناء على ما عرضه علينا مجلس النظر .

أمرنا بما هو آت

{ المادة الأولى }

يلتزم مجلس شورى القوانين في يوم السبت ١٦ ذى القعدة سنة ١٣١٢

عقدت الجلسة الساعة الثالثة والدقيقة الخمسين العربية تحت رئاسة سعادة عمر لطفى باشا رئيس المجلس وحضور ٢٠ من حضرات الأعضاء .

تلى محضر آخر جلسة للانعقاد الماضى فتصدق عليه .

سعادة الرئيس — قد ورد لنا من دولتو رئيس مجلس النظر تلغراف تاريخه ٧ مايو سنة ١٨٩٥ ومكاتبة مؤرخة ٨ شهره نمرة ١٥ ومعهما صورة أمر عال صادر بتاريخ ١١ ذى القعدة سنة ١٣١٢ ٦ مايو المرقوم بالتشام المجلس (شورى القوانين) في يومنا هذا للنظر في مشروع إلغاء وتعديل بعض المواد من قانون تحقيق الجنايات المتبع في المحاكم الأهلية .

وبما أن للمشروع المذكور سبق طبعه وتوزيعه على حضرات الأعضاء كما قررت الهيئة في الانعقاد الماضى فإذن يتلى التلغراف وإفادة رئاسة مجلس النظر وصورة الأمر العالى المشار إليه لعلم الهيئة بذلك ثم يؤخذ في نظر المشروع المذكور .

تلى التلغراف والإفادة وصورة الأمر المشار إليها وهذه صورها .

صورة التلغراف

صدر أمر عال رقم ٦ مايو بالتشام مجلس شورى القوانين في يوم السبت ١١ مايو الحاضر ينظر في مشروع إلغاء وتعديل بعض المواد من قانون تحقيق الجنايات الأهلى السابق تبليغه لسعادتك فالمرجو إجراء اللازم نحو استدعاء حضرات الأعضاء للحضور في الميعاد المذكور وسيبلغ هذا الأمر لسعادتك غداً رسمياً .

١١ مايو سنة ١٨٩٥ للنظر في مشروع إلغاء وتعديل بعض المواد من قانون تحقيق الجنايات المتبع بالحكام الأهلية .

﴿ المادة الثانية ﴾

على رئيس مجلس النظار تنفيذ أمرنا هذا .

صدر بمرأى رأس التين في ١١ ذى القعدة سنة ١٣١٢ (٦ مايو سنة ١٨٩٥) .

عباس حلمي

بأمر الحضرة الخديوية

رئيس مجلس النظار

(نوبار)

حضرة مصطفى بك منصور — إنه لأهمية هذا المشروع أرى أنه إذا أحسن فليكتب لنظارة الحقانية بطلب مندوب منها لإعطاء ما يلزم للمجلس من الايضاحات في خصوصه .

حضرة أحمد بك الصوفاني — هذا المشروع ما رأته الهيئة في الانعقاد الماضي طبعه وتوزيعه وتأجيل نظره للانعقاد القابل إلا للتمكن من فحصه ومعرفة ما ألقى من مواد القانون وغير ذلك أما الآن وسينظر فيه وكون الوقت الذي مضى من عهد توزيعه للآن لم يسع التمكن مما ذكر فأنا مصادق على رأى حضرة مصطفى بك منصور من جهة طلب مندوب من نظارة الحقانية فإن ذلك يكون فيه تسهيل نظر المشروع المذكور .

(استحسان عام)

حضرة محمود بك حسين — إذا وافق فليكن التحرير لنظارة الحقانية بتعيين المتدوب وحضوره للهيئة بكرة تاريخه .

(اتفاق عام) .

وتقرر أن الجلسة التالية تكون الساعة الثالثة العربية من يوم غد .

سعادة الرئيس — قد وردت تذكرة وتلفراف من بعض حضرات الأعضاء بالاعتذار عن جلسة هذا اليوم فليتلها .

تليت التذكرة وهي من حضرة أحمد بك أبو الفتوح مؤرخة ٩ مايو سنة ١٨٩٥ وهذه صورتها .

ورد تلفراف عطوفتكم بطلب حضورنا لجلسة المجلس التي ستعقد في يوم السبت الآتي وبما أن لجنة الضرائب أعلنت عن حضورها وجار تحرير الكشف اللازمة لها ولجنة الشياخة ستحضر يوم الاثنين وضروري من وجودي بهما فأرجو أن يسمح لي بالإقامة لغاية يوم الخميس القابل وبمنه تعالى أكون بالمجلس يوم السبت ١٨ مايو الحاضر أفندم .

تلى التلفراف وهو من حضرة طلبة بك سعودي تاريخه ١١ مايو سنة ٩٥ وهذه صورته .

حاضرون للمجلس باكر .

ثم إن سعادة الرئيس ختم الجلسة بقوله (ختمت الجلسة) والساعة الرابعة والدقيقة العشرون .

(نمرة ١١) (حسين يسرى) (عمر لطفي)
إمضاء إمضاء إمضاء

مَجْلِسُ شُورَى الْقَوَانِينِ

محضر جلسة يوم الأحد ١٧ القعدة سنة ١٣١٢ (١٢ مايو سنة ١٨٩٥)

العمومية سيكون محولا لها إجراء التحقيق بنفسها ومن المعلوم أن التهم يكون محصورا بين خصمين خصم يطالب بالتعويضات وهو المدعى بالحقوق المدنية وخصم يطالب بعقوبات بدنية وهو النيابة العمومية .

وما دام أن النيابة هي خصم للمتهم فلا يصح أن الخصم يحقق بنفسه على خصمه .

وحيت يلزمنا وضع أساس لنفس هذا المشروع للسير عليه فإذا وافق يستفهم من جناب المستشار عن ذلك وعمّا إذا كان السير على مقتضى هذا المشروع يكون فيه ضمانة للأهالي من عدمه .

حضرة أحمد بك مرزوق — هذا المشروع يقضي بجعل النيابة بدل قاضي التحقيق وقد شمل مأموري المراكز وغيرهم والنيابة بعد التحقيق مستترافع أمام القاضي وبهذه الحالة يرتفع كونها خصما وحكما سيما وأن القضية منتظر أمام الابتدائي والاستئناف

حضرة غمراوي بك — أنا أرى أن هناك فرقا بين قاضي التحقيق وعضو النيابة فإن قاضي التحقيق منع من حضور الجلسات والاشتراك في الحكم مع القضاة لكن عضو النيابة هو فقط يقيم الدعوى على المتهم ولم يكن له دخل في الأحكام لأن ذلك معروض لرأي القضاة ليس إلا

حضرة صوفاني بك — أنا من رأيي الاستفهام من جناب المستشار عما رآه حضرة مصطفى بك منصور كي تنتور الهيئة مما يأتي به جنابه سيما وأنه هو المحافظ على القانون وهو المراقب لسير المحاكم .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء

أخنت وتقرر بالأغلبية الموافقة على رأي حضرة مصطفى بك منصور

جناب المستشار — النيابة ليست هي الخصم في الدعوى ولأجل التفرقة بينها وبين الخصم أين حضراتكم أن النيابة هي عبارة عن

فتحت الجلسة في الساعة الثالثة والدقيقة الخامسة والأربعين العربية تحت رئاسة سعادة عمر لطفى باشا رئيس المجلس وحضور ٣٠ من حضرات الأعضاء .

تلى محضر جلسة أمس فتصديق عليه .

سعادة الرئيس — إنه كما تقرر بجلطة البارحة كتب لنظارة الحفانية بطلب مندوب منها لإعطاء ما يلزم للمجلس من الإيضاحات في المشروع المتعلق بإلغاء وتعديل بعض مواد قانون تحقيق الجنايات الأهلى واليوم وردت لنا مكاتبة من النظارة للشار إليها مؤرخة يوم أمس نمرة ٧٩ سايرة تفيد أن جناب المستشار القضائي سيحضر بنفسه للهيئة من أجل ذلك فلتتل الإفادة المذكورة .

تليت وهذه صورتها .

رغبتم سعادتكم بالخطاب المؤرخ في ١١ مايو سنة ١٨٩٥ نمرة ٣٠٠ تكليف مندوب من النظارة ليحضر جلسة المجلس التي ستمعقد غدا لإعطاء ما يلزم للمجلس من الإيضاحات عند نظر مشروع إلغاء وتعديل بعض مواد قانون تحقيق الجنايات المتبع بالمحاكم الأهلية وحيث أن جناب المستشار القضائي سيتوجه بنفسه من أجل ذلك يوم غد الساعة العاشرة أفرسكي صباحا بناء عليه اقتضى ترقيمه لسعادتكم بالإحاطة أفندم .

حضر جناب المستر سكوت المستشار القضائي .

حضرة مصطفى بك منصور — هذا المشروع قد جعل السلطة واحدة لكافة مأموري الضبطية القضائية وبذلك صار مأمورو المراكز ومعاونو البوليس والمشاغخ أسوة بعضهم وما ذلك إلا لسرعة السير في التحقيقات وتشهيل القضايا فهذا مبدأ لا بأس به إنما لا يكون التسليم به ولا يوافق الإقرار عليه إلا في الحال التي تكون متوفرة فيها شروط الأهلية ومعرفة الواجبات القانونية في كل واحد ممن تخول لهم تلك السلطة وأيضا فإن النيابة

مجموع أشخاص أقامتهم الهيئة الاجتماعية للنيابة عنها فكل فعل وقع مخالفًا للقانون وجب عليها أن تباشر تحقيق ذلك الفعل نيابة عن الهيئة الاجتماعية .

النيابة تقيم الدعوى فتقول فلان الفلاني وقع منه كذا وهذا الفعل يعاقب عليه بمقتضى المادة كذا من القانون وتكمل مسألة الحكم للمحكمة

أما قاضي التحقيق فإنه يتم التحقيق ويجمع الأدلة ويحيل المتهم على المحكمة ومع هذا فإن مباشرة التحقيق بمعرفة النيابة لا يؤخذ منه أنها هي الخصم فربما أن التحقيق يظهر براءة للتهمة وقد تطلب له النيابة البراءة فاذن ليست بخصم له وتخويل الحق للنيابة بالتدابير بعض مأموري الضبطية القضائية إنما هو بحسب مقتضيات الأحوال وليس بتخويل تام وحيث عرفتم حضراتكم أن النيابة ليست بخصم فكل عمل يجريه مأمورو الضبطية القضائية سيعود لها وهي التي تنظر فيه

حضرة محمود بك حسين — أرجو أن حضرة المستشار يبين لنا ماهي مقتضيات الاحوال التي أشار إليها .

جناب المستشار — هي الاتقالات لأنه قد تحصل واقعة على مسافة بعيدة وتكون التحقيقات استوفيت فيها فقط باق لما تبقى جزئي يتعلق بتكليف القضية مثلاً فمثل هذا العمل تنتدب النيابة أحد مأموري الضبطية القضائية لإجرائه

وأيضاً فإن التعليقات التي تصدر من النظارة سواء كانت للنيابة أو لقضاة التحقيق تستلقتهم إلى مباشرة العمل بأنفسهم وبهذا تعلمون حضراتكم أن انتداب مأموري الضبطية القضائية من النيابة ما هو إلا لبعض الأعمال الجزئية كما سلف إيضاحه .

حضرة محمود بك حسين — إن بقاء وزيادة قضاة التحقيق ليمكنوا من مباشرة الأعمال هو الأولى حيث يهمهم إثبات الوقائع وظهور الفاعل الحقيقي بمالهم من المعلومات وما هم حاصلون عليه من المعارف فإن الواحد منهم لا يتحصل على الشهادة التي تؤهله للقضاء إلا بعد دراسة اثنتي عشرة سنة على الأقل بخلاف غيرهم من بعض مأموري الضبطية القضائية المراد إنابتهم عن النيابة فإن هؤلاء يهمهم ظهور مطلق إنسان .

وحيث بهم العنوم ألا يقع غدر لأحد ولا يخفى أن تشعب السلطة بين البوليس والمركز والنيابة يكون فيه تطويل في سير الأعمال بخلاف ما هو مطلوب من التسهيل وربما أفضى إلى تنازع واختلاف في السلطة فلرفع كل ذلك يكون الأوفق بقاء قضاة التحقيق على ما هم عليه . أما إذا كان ولا بد من استبدال قضاة التحقيق بالنيابة في غير المسائل التي لا تتحول على قضاة التحقيق فليكن الأمر قاصراً على تخويل هذا الحق للنيابة دون سواها .

جناب المستشار — أنا أبين للهيئة التسهيلات التي تترتب على هذا

المشروع وأقابل بينها وبين ما هو جار الآن .

أن القانون المعمول به يجعل القضية في أيدي ثلاثة أشخاص هم البوليس والنيابة وقاضي التحقيق ومهما كانت القضية في غاية البساطة ويرى أن البوليس أو النيابة استجتمعت جميع الأدلة وصارت صالحة لعرضها على المحكمة فإن النيابة لا تقدمها للمحكمة إلا بعد إحالتها على قاضي التحقيق بمقتضى النصوص القانونية مع أنه لا حاجة إلى ذلك بالكلية .

أما للمشروع الحالي فقد جعل القضية المهمة هي التي تمر على قاضي التحقيق ليزيل ما بها من الغموض فإنه في مثل هذه الأحوال يجب ولا محالة مرور القضية على قاضي التحقيق .

وغاية ما فيه أن القضايا البسيطة التي تكون استجتمعت فيها جميع الأدلة هي التي تقدمها النيابة للمحكمة مباشرة .

والنيابة العمومية هي السلطة الوحيدة التي لها حق إدارة الضبطية القضائية والدعوى العمومية ومحفوظ لها الحق أنها إذا رأت غموضاً في قضية ما فتحوها على قاضي التحقيق لظهور خفاياها .

وبهذا الكلام أرى أنني قد جاوبت على اعتراض حضرة العضو الذي قال إن المشروع الجديد يتضمن تطويلاً في الأعمال لا تسهلاً حيث إن النيابة العمومية هي المدبرة والمراقبة على جميع مأموري الضبطية القضائية .

ولا يخفى أن النيابة العمومية تقدم للمحكمة قضية غير مستوفاة طرق الإثبات فإن المشروع الجديد قد حفظ للمحكمة الحق في انتداب أحد قضاتها لاستيفاء أوجه التحقيق الناقصة .

وقد دلت التجربة على أن كثيراً من القضايا الجنائية قد ضاعت فيها طرف الإثبات على ما هي عليه من الظهور بلزوم سلوك الطريق المنصوص عنه في القانون المراد تسييره .

حضرة صوقي بك — غاية القصد أن الذين يتولون التحقيق يكونون متبئين فيه فكل الغرض وضع الشيء في محله وإن كان حضرة محمود بك حسين قال بمحصول طولة في الإجراءات فإن هذه الطولة على فرض حصولها ربما كانت أفيد من التسرع وما دام أن جناب المستشار قال بأن مقتضيات الأحوال هي التي دعت لوضع المشروع على هذه الكيفية فمن رأيي الاكتفاء في ذلك بما سلف من الإيضاحات وإن كان هناك لزوم للاستعلام من جنابه عن شيء آخر يكون أولى .

حضرة صوفاني بك — وجهة الجميع هو الوئام والاتفاق على الصالح وحيث أن الأخذ بالظن يضر كثيراً وربما كان إنسان ينفذ آخر أو غير مثبت ولا يخفى ما ينجم من جراء ذلك على أن العدالة تأتي الإجحاف ولذلك تتطلب وضع ضمانة بدلاً من إطلاق الصراح وجناب المستشار أحب ما عليه ذلك

جناب المستشار — أرى أن المجلس يمكنه أن يقول إن القاضي الجزئي يقرأ الأوراق وأنا آين في مجلس النظر أفكار الهيئة فإنه لا يمكن أن أقر منفرداً على تغيير في المشروع لأن الغرض من حضوري هو إعطاء الاستعلامات والإيضاحات

حضرة محمود بك حسين — رأى المجلس شوري والغاية أن الهيئة تتحد مع جناب المستشار في الصالح

جناب المستشار — أتى شخصياً أرى أن الفكرة في محلها ولكن لا يمكن أن أقبل أو أرفض أي اقتراح للأسباب السالف إيضاحها

تقرر باتفاق الآراء الاكتفاء بالإيضاحات التي ألقاها جناب المستشار وأن الهيئة تتداول في المشروع بأن يتلى مادة فمادة وتؤخذ آراء ورغبات الهيئة عن كل مادة.

جناب المستشار — إني متوجه ولكنني قبل ذلك أقدم لحضراتكم مزيد ممنوني للهيئة وأؤمل دوام التوافق.

سعادة الرئيس — ونحن جميعاً نؤمل ذلك.

انصرف جناب المستشار والساعة الخامسة العربية.

تليت مقدمة المشروع وللادة الأولى منه ومقدمة المادة الثانية من المشروع والمادتان الأولى والثانية من الباب الثالث الوارد بالمشروع وتقرر باتفاق الآراء بقاء ذلك على أصله وهاتيه صورته.

مشروع أمر عال

نحن خديو مصر

بناء على ما عرضه علينا ناظر الحقاينة وموافقة رأي مجلس النظر وبعد أخذ رأي مجلس شوري القوانين.

سعادة سليمان أباطه باشا — قد تضمن هذا المشروع أيضاً أن من تنتدبه النيابة للتفتيش له أن ينتقل إلى الأماكن التي يغلب على ظنه إخفاء شيء فيها وبما أن الأخذ بالظن محجف بكثير ومقلق للراحة بالكلية فمن رأي الاستيضاح عن ذلك من جناب المستشار.

جناب المستشار — لا بد من الحصول على ما يثبت وقوع التهمة ولكن طرق الوصول إلى هذا الغرض لا بد من الاحتياط فيها بقدر الإمكان وذلك هو أساس المشروع فإن المادة الخامسة من هذا المشروع قضت بأن إجراء التفتيش في مثل هذه الحالة لا يمكن إلا بعد التصريح من القاضي الجزئي وكان القانون المعدل يحول هذا الحق لقاضي التحقيق بنفسه فاستعيض قاضي التحقيق بقاضي الأمور الجزئية ولا يخفى على حضرات الأعضاء السبب في ذلك فإن القضاة الجزئيين هم أكثر من قضاة التحقيق وبذا فطلب التصريح من هذا القاضي أدعي لنجاز الأعمال ولا يخفى من شيء آخر لتساوي القضاة في الكفاءة.

سعادة سليمان أباطه باشا — قاضي التحقيق إنما يصدر أمر التفتيش بعد التثبت والقضية عنده أما القاضي الجزئي فيصدر التصريح بناء على طلب النيابة دون أن تبين له سببها ولا قضية عنده.

جناب المستشار — هذه المعاضة في محلها وضروري من احترام المنازل ولكن هذا الاحترام لا بد وأن يكن له قدر مخصوص فوجود صالح آخر هو أجدر بالاحترام من صالح الفرد الواحد إلا وهو صالح الهيئة الاجتماعية التي يهملها الوقوف على كل إنسان يتهدها بأفعال فلا بد من وجود هذا الحق وهو حق التفتيش وما بقي هو طريق الاحتياط والاحتياط في ذلك لا يمكن أن يكون إلا بأحدى طرق ثلاثة إما أن يمرض الأمر على قاضي التحقيق وإما للقاضي الجزئي وإما للمحكمة الكبرى وطبعاً إنه إذا رفع الأمر لأحد هؤلاء الثلاثة فالتصريح بإجراء التفتيش لا يمكن أن يحصل إلا بعد التثبت والتثبت حاصل ومتوفر في جميع الهيئات الثلاث ولكن بقي شيء آخر يفضل أن يكون أمر التصريح من اختصاص القاضي الجزئي ألا وهو وجوده في أغلب الأحوال على مقربة من محل حصول أي جريمة.

حضرة محمود بك حسين — الأخذ بالظن محجف على كل حال ومن المعلوم أن التصريح من القاضي بالتفتيش ولو بعد التثبت يمنعه من مباشرة القضية فكيف يمنع ويعطى هذا الحق للقاضي الجزئي بدون أن يطلع على أوراق القضية ويثبت من لزوم التفتيش وعدمه فالغرض النظر ووضع ضمانة

جناب المستشار — لا يمكن أن أقبل أو أرفض أي اقتراح للمجلس إلا أن يدخل هذا الشرط وهو أن المجلس يدخل في المشروع أن القاضي الجزئي قبل التصريح يطلع على الأوراق

﴿ المادة الثالثة ﴾

ويسوع أيضاً لقلم النائب العمومي أو لمن انتدبه من مأموري الضبطية القضائية للتفتيش أن ينتقل إلى الأماكن الأخر التي يغلب على ظنه إخفاء شيء فيها بما يرى حصول فائدة منه لظهور الحقيقة .

حضرة طلبه بك سعودي — أوافق على هذه المادة فقط أرى أن تحذف منها جملة (التي يغلب على ظنه) وتستبدل بـ (التي يظهر من قرائن التحقيق) .

حضرة صوفاني بك — أصادق على رأي حضرة طلبه بك سعودي وأرى أن يزداد على الجملة التي رآها كلمة (القوية) .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أخذت فتقرر بالاتفاق للموافقة على رأي حضرتي طلبه بك وصوفاني بك .

تليت المادة الرابعة من الباب الثالث المذكور وتقرر باتحاد الآراء الموافقة على بقائها على أصلها وهذه صورتها

(المادة الرابعة)

يجوز لقلم النائب العمومي أن يضبط في مصلحة البوستة كافة الخطابات والرسائل والجرائد والمطبوعات وأن يضبط في مصلحة التلغرافات كافة التلغرافات التي يرى حصول فائدة منها لظهور الحقيقة .

تليت المادة الخامسة من الباب الثالث المذكور وهذه صورتها .

(المادة الخامسة)

لا يجوز إجراء التفتيش أو ضبط الخطابات والتلغرافات وغيرها كما ذكر في مادتي ٣ و ٤ إلا في مواد الجنايات والجنح وبعد حصول قلم النائب العمومي على إذن بذلك بالكتابة من قاضي الأمور الجزئية في الجهة التي وقعت فيها الجناية أو اللجنة أو في الجهة التي وجد فيها المتهم .

تقرر بالاتفاق العام زيادة فقرة عليها بالصورة الآتية :

ويكون أمر القاضي بعد اطلاعه على أوراق الدعوى وظهور القرائن القوية .

أمرنا بما هو آت

(المادة الأولى)

قد ألغيت المواد ٣ و ٤ و ١٢ و ١٣ و ٢٩ و ٣٠ و ٣٢ و ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ و ٣٦ و ٣٧ و ٣٨ و ٣٩ و ٤٩ و ٥٠ و ٥٢ من قانون تحقيق الجنايات المتبع بالحكام الأهلية والعبارة الأخيرة من المادة ٦٤ منه .

(المادة الثانية)

الباب الثالث من القانون المشار إليه آتفاً الذي عنوانه (في طلب التحقيق وفي أجرائه وفي الدعوى العمومية عدل كالاتي :

الباب الثالث

في إجراءات التحقيق بالنيابة العمومية وفي الحبس الاحتياطي وفي الدعوى العمومية .

﴿ المادة الأولى ﴾

على قلم النائب العمومي بعد الاطلاع على ما يرد إليه من المحاضر المحررة بمعرفة رجال الضبط والربط أو على ما يصل إليه من التبليغات أو الأخبار أن يشرع في إجراءات التحقيق التي يرى له لزومها لظهور الحقيقة سواء كان بنفسه أو بواسطة مأموري الضبطية القضائية بناء على أوامر تصدر لهم منه .

﴿ المادة الثانية ﴾

لقلم النائب العمومي الحق في تفتيش محلات المتهمين بجناية أو جنحة أو انتداب أحد مأموري الضبطية القضائية لذلك خاصة .

تليت المادة الثالثة من الباب الثالث المذكور وهذه صورتها .

﴿ المادة الثامنة ﴾

يجوز للمتهم الحضور في كافة إجراءات التحقيق ومع ذلك لقلم النائب العمومي الحق في إجراء التحقيق في غيبته إذا رأى لزوماً لذلك لظهور الحقيقة .

حضرة طلبه بك سعودي — من رأي الموافقة على هذه المادة وأن تستبدل من آخرها من اجتهاد (إذا رأى لزوماً لذلك) ب (إذا تعذر حضوره)

حضرة صوفاني بك — أصادق على رأي حضرة طلبه بك من جهة العبارة التي رآها ولكنني أرى بقاء الأصل أيضاً فقط تستبدل كلمة (رأى) ب (ترأى) .

حضرة حسين بك عابدين — إني أرى بقاء المادة على أصلها وأن يزداد عليها فقرة بالصورة الآتية :

إنما لا تعتبر الشهادات التي أخذت في غيبته إلا من باب الاستدلال فقط .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أخذت فتقرر بالأغلبية المطلقة الموافقة على رأي حضرة صوفاني بك .

تليت المواد ٩ و ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٣ و ١٤ و ١٥ و ١٦ و ١٧ من الباب الثالث المذكور والمادة الثالثة من المشروع والتعديلات المشتملة عليها الثالث إلى نهاية المشروع وتقرر بالاتفاق العام الموافقة على بقاء ذلك كما هو وهذه الصور ذلك :

﴿ المادة التاسعة ﴾

يسمع ما يديه المتهم من أوجه الدفع ويصير تحقيق ما يديه وبكتب استجوابه في محضر كما تكتب شهادة الشهود .

تليت المادة السادسة من الباب المذكور وتقرر بالاتفاق الموافقة عليها وهذه صورتها .

(المادة السادسة)

لقلم النائب العمومي الحق في سماع شهادة من يرى في سماع شهادته فائدة لظهور الحقيقة وعلى من يسمع الشهادة من أعضاء قلم النائب العمومي أن يكتب محضراً بها ويشرع في التحقيق بحضور أحد الكتاب .

تليت المادة السابعة من ذلك الباب وهذه صورتها :

﴿ المادة السابعة ﴾

إذا كلف الشاهد بالحضور بمقتضى ورقة محضر أو ورقة محررة بمعرفة أحد رجال الضبط والربط ولم يحضر أو حضر وامتنع عن المجابة يحكم عليه بالعقوبات المقررة في مادتي ٧٩ و ٨١ من هذا القانون .

ويكون الحكم بالعقوبات المذكورة من قاضي الأمور الجزئية في الجهة التي طلب حضور الشاهد فيها .
ويجوز استئناف الحكم .

حضرة طلبه بك سعودي — أرى أن تستبدل جملة (يحكم عليه بالعقوبات المقررة في مادتي) ب (يعامل بمادتي) .

حضرة حسين بك عابدين — إني أوافق على تعديل حضرة طلبه بك ومن رأي أيضاً أن يحذف من هذه المادة جملة (أو ورقة محررة بمعرفة أحد رجال الضبط والربط) .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أخذت وتقرر بالأغلبية المطلقة للموافقة على رأي حضرة طلبه بك .

تليت المادة الثامنة من الباب المذكور وهذه صورتها :

﴿ المادة العاشرة ﴾

إذا كانت الواقعة مما يستوجب العقاب بالحبس مدة سنة على الأقل يكون لقلم النائب العمومي الحق في إصدار أمر بضبط وبأحضار المتهم الذي توجد دلائل قوية على اتهامه وعلى القلم المذكور أن يستجوبه في ظرف أربع وعشرين ساعة من وقت تنفيذ الأمر ويجوز له أن يصدر بعد الاستجواب أمرا بسجن المتهم .

﴿ المادة الرابعة عشرة ﴾

إذا تراءى لقلم النائب العمومي أنه لاوجه لإقامة الدعوى على من صدر أمر بضبطه وإحضاره أو أمر بسجنه يصدر أمرا بحفظ الأوراق ويكون صدور هذا الأمر في مواد الجنايات من رئيس قلم النائب العمومي أو من يقوم مقامه .

﴿ المادة الخامسة عشرة ﴾

الأمر الذي يصدر بحفظ الأوراق لا يمنع من الشروع ثانيا في إقامة الدعوى العمومية إذا ظهرت قبل انقضاء المواعيد المقررة لسقوط الحق في الدعوى دلائل جديدة على حسب ما هو مقرر في العبارة الأخيرة من المادة ١٢٤ من هذا القانون .

﴿ المادة الحادية عشرة ﴾

تراعى فيما يصدر من قلم النائب العمومي من أوامر الضبط والإحضار وأوامر السجن الأحكام المقررة في المواد ٨٩ و ٩٠ و ٩٤ و ٩٥ و ٩٦ و ٩٧ من هذا القانون .

﴿ المادة السادسة عشرة ﴾

إذا تراءى لقلم النائب العمومي أن الجناية أو الجنحة أو المخالفة ثابتة بثبوتها كافيا على شخص واحد معين أو أكثر يرفع الدعوى للمحكمة المختصة بها مباشرة بواسطة تكليف المتهم بالحضور أمامها ومع ذلك يجوز له في مواد الجنايات والجنح المتعلقة بالتزوير والنصب والحياة أن يطلب التحقيق من قابضيه إذا رأى لزوما لذلك .

﴿ المادة الثانية عشرة ﴾

للمتهم الذي سجن الحق في المعارضة في أمر السجن الصادر من قلم النائب العمومي وترفع المعارضة لقاضي الأمور الجزئية في الجهة التي سجن فيها ويكون حصولها بتقرير يكتب في قلم الكتاب ويحكم فيها في ظرف ثلاثة أيام .

﴿ المادة الثالثة عشرة ﴾

لا يعتبر الأمر بالسجن إلا لمدة خمسة عشر يوما من وقت تنفيذه ويجوز تجديده بعد انقضاء هذه المدة ويكون في كل مرة قابلا للطعن فيه بطريق المعارضة المنصوص عنها في المادة السابقة .

﴿ المادة السابعة عشرة ﴾

يجوز لدائرة الجنايات المؤلفة من خمسة قضاة بمحكمة الاستئناف أن

بالإحالة من قاضي التحقيق أو من أودة المشورة أو بناء على تكليف التهم بالحضور مباشرة أمام المحكمة .

﴿ المادة ١٩٢ ﴾

(الفقرة الأولى)

على رئيس قلم النائب العمومي بالمحكمة الابتدائية أن يعلن للمتهم ما يأتي :

أولاً — ورقة الاتهام التي محررها ويضع عليها إمضاء رئيس القلم المذكور أو أحد وكلائه وتكون مشتملة على بيان نوع الجناية المبنية عليها التهمة وبيان الواقعة وجميع الأحوال التي يترتب عليها تشديد العقوبة وبيان مواد القانون التي يطلب الحكم بمقتضاها ويكون إعلان ذلك قبل انعقاد الجلسة بخمسة عشر يوماً على الأقل وإذا كان التحقيق حصل بمعرفة قاضيه فيعلن مع تلك الورقة الأمر الصادر بالإحالة .

﴿ المادة ١٩٩ ﴾

على كاتب المحكمة أن يتلو ورقة الاتهام .

﴿ المادة ٢٢٥ ﴾

تعلق ورقة التكليف بالحضور في الأماكن المذكورة في المادة ٢٢٣ وتُنشر في الجريدة الرسمية بناء على طلب قلم النائب العمومي قبل انعقاد الجلسة بثمانية أيام .

ويقوم التطبيق والنشر مقام الإعلان .

﴿ المادة ٢٢٧ ﴾

(الفقرة الأولى)

تتلى في الجلسة ورقة الاتهام والمحاضر المثبتة لحصول التعليق والنشر

تطلب إقامة الدعوى العمومية على حسب ما هو مدون في المادة ٦٠ من لائحة ترتيب المحاكم .

﴿ المادة الثالثة ﴾

عدلت المواد ١٩ و ٥١ و ١٩٠ والفقرة الأولى من المادة ١٩٢ ومادتا ١٩٩ و ٢٢٥ والفقرة الأولى من المادة ٢٢٧ وللمادة ٢٢٣ من قانون تحقيق الجنايات كالاتي :

﴿ المادة ١٩ ﴾

إذا شوهد الجاني متلبساً بالجناية أو وجدت قرائن أحوال تدل على وقوع الجناية منه أو على الشروع في ارتكابها أو على وقوع جنحة سرقة أو نصب أو تعد شديد أو إذا لم يكن للمتهم محل معين معروف بالقطر المصري يجوز لمأمور الضبطية القضائية أن يأمر بالقبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل قوية على اتهامه وبعد سماع أقواله إن لم يأت بما يبرؤه يرسله في ظرف أربع وعشرين ساعة إلى المحكمة التي من خصائصها ذلك ليكون تحت تصرف قلم النائب العمومي ويشرع القلم المذكور في استجوابه في ظرف أربع وعشرين ساعة .

﴿ المادة ٥١ ﴾

لا يجوز لقاضي التحقيق الشروع فيه إلا بناء على طلب قلم النائب العمومي ومتى أحيلت عليه الدعوى بالطرق المقررة قانوناً يختص دون غيره بإدارة إجراءات التحقيق وإذا كان أحد أعضاء قلم النائب العمومي أو غيره من مأموري الضبطية القضائية ابتداءً في إجراءات التحقيق وتراعى لأقصى عدم استيفاء بعضها كان له الحق في إعادة ما لم يكن مستوفياً منها .

﴿ المادة ١٩٠ ﴾

تحال الدعوى على محكمة الجنايات في أول درجة بمقتضى أمر يصدر

المقررين في المادة ٢٢٥ في اليعاد المعين قانوناً .

﴿ المادة الرابعة ﴾

على ناظر الحقانية تنفيذ أمرنا هذا .

﴿ المادة ٢٣٣ ﴾

إذا حضر المحكوم عليه في غيبته أو قبض عليه قبل سقوط العقوبة
بمضى المدة الطويلة يبطل حكم الحكم السابق صدوره وتعاد الإجراءات أمام
دائرة الجنايات كأن الدعوى لم يحكم فيها .

حيث تم نظر المشروع فتقرر صرف المجلس لغاية شهر مايو الحاضر
ثم إن سعادة الرئيس ختم الجلسة بقوله (ختمت الجلسة) والساعة السادسة

نمرة ١٢
إمضاء (حسين يسرى)
إمضاء (عمر لطفى)

مَجْلِسُ شُورَى الْقَوَانِينِ

محضر جلسة يوم الخميس ٢٧ ذى الحجة سنة ١٣١٢ (٢٠ يونيه سنة ١٨٩٥)

عن تخلفهم عن الحضور البعض عن الجلسة التي كان يحدد لانعقادها يوم الأربعاء ١٢ يونيه الحاضر والبعض عن جلسة يوم تاريخه

وإذا فلتل تلك الأوراق بحسب ترتيب ورودها وتؤخذ آراء ورغبات الهيئة عنها

تليت إفادة رئاسة مجلس النظار نمرة ١٤ والمذكرة والمشروع الواردان معها وهذه صورها

صورة الإفادة

مرسل مع هذا لسعادتكم صورة مذكرة مقدمة من نظارة الحفانية مع مشروع أمر عال بتعديل المادة السادسة من الأمر العالي الرقيم ٢٠ ربيع الأول سنة ١٣٠٧ (٣ نوفمبر سنة ١٨٩٠) بعدم رفع الاستئناف مباشرة إلى محكمة الاستئناف إلا إذا كانت مدة الحبس المحكوم بها تزيد على سنة أو إذا رفع الاستئناف من النيابة العمومية بشرط أن يزيد الحد الأقصى المقرر في القانون للعقوبة على سنة واحدة حبسا الأمل من سعادتكم عرضهما على مجلس شورى القوانين وإعادة المشروع لهذا الطرف مع ما تراه فيه أفندم

صورة المذكرة

من نظارة الحفانية لمجلس النظار

بتاريخ ٣ نوفمبر سنة ١٨٩٠ صدر أمر عال بشأن تشكيل محاكم للأموار

فتحت الجلسة في الساعة الثالثة عرييا تحت رئاسة سعادة عمر لطفي باشا رئيس المجلس وحضور ٢٠ من حضرات الأعضاء

تلى محضر جلسة ١٢ مايو سنة ١٨٩٥ للماضية فتصدق عليه

سعادة الرئيس — الأشغال الموجودة بالمجلس المقتضى عرضها على الهيئة هي .

أولا — إفادة من رئاسة مجلس النظار مؤرخة ٢ ذو القعدة سنة ١٣١٢ (٢٧ أبريل سنة ١٨٩٥) نمرة ١٤ ومعها صورة مذكرة ومشروع أمر عال بتعديل المادة السادسة من الأمر العالي الرقيم ٢٠ ربيع الأول سنة ١٣٠٧ (٣ نوفمبر سنة ١٨٩٠) بعدم رفع الاستئناف مباشرة إلى محكمة الاستئناف إلا إذا كانت مدة الحبس المحكوم بها تزيد على سنة أو إذا رفع الاستئناف من النيابة العمومية بشرط أن يزيد الحد الأقصى المقرر في القانون للعقوبة على سنة واحدة حبسا

ثانيا — إفادة من نظارة المالية مؤرخة ١٠ ذو القعدة سنة ١٣١٢ (٥ مايو سنة ١٨٩٥) نمرة ١٦ ومعها أربعون نسخة من الحساب الختامي عن إيرادات ومصروفات الحكومة سنة ١٨٩٤ وقد توزع على كل من حضرات الأعضاء نسخة منه

ثالثا — إفادة من مجلس النظار مؤرخة ٢٠ ذى الحجة سنة ١٣١٢ (١٣ يونيه سنة ١٨٩٥) نمرة ١٦ ومعها مشروع لأمر مختص بإجراءات ديون الأوقاف

رابعا — بعض تذاكر وتلغرافات من بعض حضرات الأعضاء بالاعتذار

الجزئية والمصالحات وبيان ما يتبع فيها وقد نص في المادة السادسة منه بأن الأحكام الصادرة من محاكم الأمور الجزئية في مواد الجنج تستأنف أمام المحكمة الابتدائية التابعة لها تلك المحاكم إلا إذا كان الحكم بالحبس مدة تزيد على ستة أشهر وإذا كان الاستئناف مرفوعاً من النيابة ما لم ينص في القانون بعقوبة الحبس لمدة لا تزيد عن ستة أشهر فإن الاستئناف يرفع لمحكمة الاستئناف مباشرة .

وحيث إن إيجاد المحاكم الجزئية وحمل استئناف أحكامها في المحاكم الابتدائية ما هو إلا لتقليل المشاق على المتقاضين ومع وجود تلك المحاكم فإن أعمال المحاكم الابتدائية قد قلت عن دى قبل وأعمال محكمة الاستئناف صارت زائدة فمراعاة لصالح الأهالي من جهة ولوجود تناسب في حالة الأعمال من جهة أخرى قد رأينا موافقة تعديل المادة المذكورة بكيفية أن الاستئناف لا يرفع مباشرة لمحكمة الاستئناف إلا إذا كانت مدة الحبس المحكوم بها تزيد على سنة واحدة وإذا رفع الاستئناف من النيابة بشرط أن يزيد الحد الأقصى المقرر في القانون للعقوبة على سنة واحدة حبساً وقد صار محض مشروع أمر عال عن ذلك واقتضى تقديم هذه المذكرة للمجلس مشفوعة بالشروع حتى إذا روى موافقة يعرض عنه للأعتاب السنية .

١٧ أبريل سنة ١٨٩٥ ٢٢ شوال سنة ١٣١٢

ناظر الحقانية

(ختم) إبراهيم فؤاد

صورة المشروع

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على الأمر العالي الصادر في ١٧ جمادى الأولى سنة ١٣١٢ (٧ ديسمبر سنة ١٨٩٢) .

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحقانية وموافقة رأى مجلس النظار .

وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين .

أمرنا بما هو آت

﴿ المادة الأولى ﴾

عدلت المادة السادسة من الأمر العالي الصادر في ٢٠ ربيع الأول سنة

١٣٠٧ (٣ نوفمبر سنة ١٨٩٠) على الوجه الآتي :

استئناف الأحكام الصادرة من محاكم الأمور الجزئية في مواد الجنج أو المخالفات يرفع إلى المحكمة الابتدائية التابعة لها تلك المحاكم . .

ومع ذلك يرفع الاستئناف في مواد الجنج لمحكمة الاستئناف مباشرة في الأحوال الآتي بيانها وهي :

أولاً — في الأحوال التي يحكم فيها بالحبس مدة تزيد على سنة واحدة

ثانياً — في الأحوال التي يكون فيها رفع الاستئناف من النيابة العمومية بشرط أن يزيد الحد الأقصى المقرر في القانون للعقوبة على سنة واحدة حبساً .

﴿ المادة الثانية ﴾

على ناظر الحقانية تنفيذ أمرنا هذا .

حضرة طلبه بك سعودي — أنا أصادق على هذا المشروع .

حضرة أحمد بك مرزوق — أنا على غير هذا الرأي والذي أراه هو بقاء الحال على ما هي عليه ورفض هذا المشروع .

سعادة صفوت باشا — وأنا أيضاً أرى رفض هذا المشروع .

سعادة حليم باشا — أؤيد رأى سعادة صفوت باشا .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أخفت فتقرر بالأغلبية الموافقة على المشروع .

تليت إفادة نظارة المالية نمرة ١٦ وهذه صورتها :

طبقاً لما تدون بالقانون النظامي مرسل مع هذا أربعون نسخة من الحساب الختامي عن إيرادات ومصروفات الحكومة المصرية سنة ١٨٩٤ أقدم .

تليت إفادة مجلس النظار نمرة ١٦ وهذه صورتها :

مرسل مع هذا لسعادتكم مشروع لأئحة مختصة بإجراء ديوان الأوقاف بأمل عرضها على المجلس للمداولة فيها وتقريرها حسبها يراه في اجتماعه الحالي

المجلس للنظر فيما إذا كان يشكل لها لجنة لفحصها وتقديم تقريرها بما تراه فيها أو أنها تنظر بالهيئة .

حضرة حسين بك عابدين — أنا أرى تشكيل اللجنة والبدء في العمل من يوم السبت بعد باكر وأن يكون حاضراً بها سعادة مدير الأوقاف وحضرة مفتيه لإعطائها ما يلزم لها من الإيضاحات .

حضرة أحمد بك مرزوق — هذا المشروع مهم ولا يقاس بغيره فالأوفق طبعه وتوزيعه الآن على حضرات الأعضاء للتأمل فيه وتأجيل نظره للانتقاد القابل .

سعادة حليم باشا — أوافق على تشكيل اللجنة وعلى أنها تأخذ في نظر المشروع من يوم السبت بعد باكر ثم مباشرة طبع المشروع وتوزيعه في غضون اشتغال اللجنة حتى يفرغها يكون كل واحد من حضرات الأعضاء درس المشروع وعلم ما اشتمل عليه وأوافق أيضاً على طلب مندوب من ديوان الأوقاف ووجوده باللجنة .

حضرة طلبه بك سعودي — أنا من رأيي تشكيل اللجنة ونظر المشروع بحضور مندوب ديوان الأوقاف وبعد فراغها منه يصير طبع الأصل ورأي اللجنة فيه وتوزيع ذلك على حضرات الأعضاء ثم تعقد جلسة المجلس للنظر فيما إذا كان يمكننا نظر ذلك بالهيئة في هذا الانتقاد أو تأجيله للانتقاد القابل .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أخنت وتقرر بالأغلبية رأي حضرة حسن بك مذكور .

سعادة الرئيس — إذن تتلى أوراق الاعتذار .

تليت وهذه صورها .

تذكرة من سعادة إبراهيم أدهم باشا مؤرخة ٢٩ مايو سنة ١٨٩٥ .

قد عذمت على السفر إلى أوروبا من ١٦ يونيه المقبل للإقامة قدر ثلاثة شهور تبديلاً للهواء واستعمال المياه للمعدنية فلا حاسة سعادتك بذلك اقتضى رقيمه وأرجو إحاطة الهيئة بما ذكر أفندم .

تذكرة من حضرة محمود بك أبو حسين مؤرخة ٨ يونيه سنة ١٨٩٥

تبدي لسعادتك أننا عندنا أعذار تمنعنا عن الحضور للمجلس في شهر يونيه الحاضر ولزم رقيمه لسعادتك للأحاطة أفندم .

والفضل بإعادتها لهذا الطرف مع التعديلات التي يرى له لزوم إدخالها عليها أفندم .

تلى مشروع الأمر العالي المرققة به اللائحة المذكورة وهذه صورته :

نحن خديو مصر

بناء على ما عرضه علينا مجلس النظار وبعد أخذ رأي مجلس شورى القوانين .

أمرنا بما هو آت

﴿ المادة الأولى ﴾

صدق على لائحة إجراءات ديوان الأوقاف المرققة بأمرنا هذا .

﴿ المادة الثانية ﴾

يعمل بهذه اللائحة بعد ثلاثين يوماً من تاريخ نشرها بالجريدة الرسمية وكل ما خالفها من نصوص الأوامر واللوائح وغيرها يكون ملغى ولا عمل له .

﴿ المادة الثالثة ﴾

على ناظر الحفانية ومدير الأوقاف تنفيذ أحكام اللائحة المذكورة .

حضرة صوفاني بك — إذا وافق فلتكن تلاوة اللائحة من أولها إلى آخرها بغير مذاكرة فيها وإرجاء أخذ آراء ورغبات الهيئة إلى ما بعد الوقوف على ماتضمنته .

حضرة حسن بك مذكور — هذه اللائحة مطولة سيما وأنها مشتملة على جملة إجراءات وعلى أعمال جمة ومتنوعة وكذلك فتلاوتها بالهيئة لا تكون كفاية للوقوف على ماتضمنته ومعرفة ما اشتملت عليه من الإجراءات ونحوها فمن رأيي أنها تطبع وتوزع على حضرات الأعضاء لمراسمتها ثم عقد

تذكرة من حضرة صوفاني بك مؤرخا ١ ذى الحجة سنة ١٣١٢ .

وردت إفادة سعادتك عن حضورنا لجلسة المجلس التي ستعقد في ١٢ يونيه الحاضر وحيث إنه لسبب العيا الحاصل لنا غير ممكن حضورنا فترجو قبول عذرنا أفندم .

تذكرة من حضرة أحمد بك خلف الله مؤرخه ٩ يونيه ١٨٩٥ .

حاصل لي عيا شديد وبذلك غير ممكن الحضور فعند شفاننا من العيا نضر أفندم .

تذكرة من حضرة إبراهيم بك النمرأوى مؤرخه ١٧ ذى الحجة سنة ١٣١٢ .

إني ملازم للفراش من قبل العيد وغير متيسر لي الحضور الآن فأرجو قبول معذرتي وإن شاء الله عند الشفاء بأدربا لحضورا أفندم .

تذكرة من جاد بك مصطفى مؤرخه ١١ يونيه سنة ١٨٩٥ .

بالنسبة لوفاة ابن أخي في هذا اليوم غير متيسر لي الحضور لجلسة باكر فأرجو قبول اعتذري أفندم .

تذكرة من حضرة أحمد بك أباطه مؤرخه ١٨ ذى الحجة سنة ١٣١٢

حاصل لي عيا يمنعني عن الحضور باكر ومتى من الله بالشفاء نضر أفندم .

تذكرة من حضرة مصطفى بك خليفة مؤرخه ١٧ يونيه سنة ١٨٩٥ .

بالنسبة لأن عندي أشغالا ضرورية تمنعني من الحضور لجلسه يوم ٢٠ يونيه الحاضر أرجو قبول عذري وإحاطه الهيئة بذلك أفندم .

تذكرة من حضرة مصطفى بك الطحان مؤرخه ٢٥ ذى الحجة سنة ١٣١٢ في هذا اليوم توفيت إحدى أقاربي ولهذا السبب متعذر حضوري الآن إلى المجلس فأرجو قبول معذرتي أفندم .

تغراف من سعادة شواربي باشا تأيخه ١٨ يونيه سنة ١٨٩٥ .

حصل عندنا عذر وبعد ثلاثة أيام نضر ان شاء الله .

وتقرر عقد جلسة المجلس في يوم الثلاثاء الآتي ٢٥ يونيه الحاضر الساعة الثانية عريية .

ثم إن سعادة الرئيس ختم الجلسة بقوله (ختمت الجلسة) والساعة الخامسة .

إمضاء

إمضاء

(عمر لطفى)

(حسين يسرى)

نمر ١٣

رئيس مجلس شوى القوانين

مَجْلِسُ شُورَى الْقَوَانِينِ

محضر جلسة يوم الثلاثاء ٢ محرم سنة ١٣١٣ (٢٥ يونيه سنة ١٨٩٥)

حضرة صوفانى بك — حيث إن الهيئة قررت نظر اللائحة المذكورة بها فظراً لأهميتها واحتوائها على أمور شرعية وطلب الحكومة إنجازها فى الانعقاد الحالى أرى أنه من الضروري غايرة الحكومة بطلب إرسال حضرة الشيخ البنا مفتى أفندى نظارة الحفانية القائم مقام مفتى أفندى الديار المصرية مع حضرة الشيخ عبد الرحمن النواوى أعضاء المجلس العلمى بمحكمة مصر الكبرى الشرعية للمجلس وحضور الجلسات التى سينظر فيها المشروع المذكور للاسترشاد من حضرتيهما عما يلزم مما يتعلق بالشرع الشريف فإذا وافق فليتقرر ذلك وأن يكون عقد الجلسة التالية فى يوم الخميس بعد باكر .

(استحسن عام) .

وتقرر أن تكون الجلسة فى يوم الخميس المذكور الساعة الثانية العربية ثم إن سعادة الرئيس ختم الجلسة بقوله (ختمت الجلسة) والساعة الثالثة والنصف .

نمرة ١٤
(حسين يسرى)
(عمر لطفى)

فتحت الجلسة فى الساعة الثالثة العربية تحت رئاسة سعادة عمر لطفى باشا رئيس المجلس وحضور ^{مده} ٢٠ من حضرات الأعضاء .

تلى محضر الجلسة الماضية فتصدق عليه .

سعادة الرئيس — إنه كما تقرر بالجلسة الماضية من طبع وتوزيع مشروع لائحة إجراءات ديوان الأوقاف على حضرات الأعضاء صار الإجراء وقد تحدد لعقد جلسة المجلس هذا اليوم للنظر فيما إذا كان يشكل لتلك اللائحة لجنة لفحصها أو أنها تنظر بالهيئة فاللذا كره الآن تكون فى هذا الصدد .

حضرة طلبه بك سعودى — أنا من رأى نظر المشروع بالهيئة .

حضرة حسن بك مدكور — هذا المشروع مهم والذى أراه فيه هو تشكيل لجنة لفحصه .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أخذت فتقرر بالأغلبية الموافقة على رأى حضرة طلبه بك .

مَجْلِسُ شُورَى الْقَوَانِينِ

محضر جلسة يوم الخميس ٤ محرم سنة ١٣١٣ (٢٧ يونيو سنة ١٨٩٥)

تليت الافادة نمرة ١٧ والمذكرة مرفوقها وهاتان صورتاهما :

مرسل لسعادتك مع هذا مشروع أمر عال أجرت تحضيره نظارة الأشغال العمومية بإلقاء الأمر العالي الرقيم ١٤ يوليه سنة ١٨٨٧ وتعديل المواد ٣ و ٤ و ٥ من الأمر الرقيم ٦ أغسطس ١٨٨٥ المتعلق كلاهما بخفر وحفظ الجسور مدة فيضان النيل وصورة مذكرة مقدمة من النظارة المشار إليها ببيان الأسباب التي دعته لتحضير هذا المشروع . الأمل عرضهما على هيئة مجلس شورى القوانين وإعادة للمشروع لهذا الطرف مشفوعا بما تراه الهيئة المشار إليها فيه أفندم .
صورة المذكرة :

مذكرة

من نظارة الأشغال العمومية إلى رئاسة مجلس النظارة نمرة ٥٢

إن الأمر العالي الصادر بتاريخ ٢٣ شوال سنة ١٣٠٤ (١٤ يوليه ١٨٨٧) يقضى بوجوب عقد جمعية في ٢٨ يوليه من كل سنة في كل مديرية مؤلفة من عمد ومشايخ البلاد ومأمورى المراكز والباشمهندس تحت رئاسة المدير أو من ينوب عنه لتخصيص عدد الأتقار اللازمة لخفر الجسور مدة الفيضان على المراكز والبلاد .

ولما كانت لأئحة العمد والمشايخ الصادر بها الأمر العالي في ١٦ مارس سنة ١٨٩٥ تقضى بإعطاء عمد ومشايخ البلاد مصاريف انتقال وإذا دعوا جميعاً بتلك الجمعيات تتحمل الخزينة مصاريف جسيمة على انتقالهم فضلاً عن قلة الثمرة من جمع كل العمد والمشايخ لاستحالة المناقشة في اجتماع عظيم بهذه الكيفية رأت نظارة الداخلية بناء على طلب حضرة مدير جرجا موافقة جعل كل جمعية مؤلفة من أربعة عمد من كل مركز ومن مأمورى المراكز والباشمهندس تحت رئاسة المدير أو من ينوب عنه وأن يكون انعقاد هذه

فتحت الجلسة في الساعة الثالثة العربية تحت رئاسة سعادة عمر لطفي باشا رئيس المجلس وحضور ٣٠ من حضرات الأعضاء .

تلى محضر الجلسة الماضية فتصدق عليه .

سعادة الرئيس — أنه بناء على ما تقرر بالجلسة الماضية من مخابرة الحكومة بطلب حضور حضرات الشيخ البنا والشيخ عبد الرحمن النواوى لجلسات المجلس التي سينظر فيها مشروع لأئحة إجراءات ديوان الأوقاف للاسترشاد من حضريتهما عما يلزم مما يتعلق بالشرع الشريف قد حررنا تفرافياً لمجلس النظارة بحضورهما بجلسة هذا اليوم والجلسات التالية لها من أجل ذلك وقد وردت لنا مكاتبة من سعادة ناظر الحفانية نمرة ١٨ تفيد التحرير للموما إليهما بالحضور للمجلس اعتباراً من يومنا هذا من أجل ما ذكره مستتلي هذه المكاتبة على حضراتكم للعلم بما فيها إنما لكون حضريتهما لما يحضرا وقد ورد للمجلس ثلاث إفاذات من مجلس النظارة مؤرخة يوم أمس نمرة ١٧ ونمرة ١٨ ونمرة ١٩ ومع كل منها مذكرة ومشروع أمر عال يراد استصداره فإذا وافق فليبدأ بتظر هذه الأشغال بحسب ترتيبها وبحضور الأستاذين الموما إليهما ينظر في لأئحة الأوقاف .

(استحسان عام) .

تليت مكاتبة نظارة الحفانية نمرة ١١٨ المذكورة وهذه صورتها :

بناء على طلب المجلس الوارد عنه لنا تفرافياً رئاسة مجلس النظارة قد حررنا لكل من حضري الأستاذين الشيخ البنا والشيخ عبد الرحمن النواوى بالتوجه للمجلس اعتباراً من يومنا هذا لا عطاء الايضاحات اللازمة عما يتعلق بالشرع الشريف في لأئحة الأوقاف ولا أجل معلومة سعادتك لزم الا شعرا أفندم .

سعادة الرئيس — لتتل إفاذات مجلس النظارة نمرة ١٧ و ١٨ و ١٩ والمذكرات والمشروعات المرفقة بها وتؤخذ آراء ورغبات الهيئة في كل منها .

الجمعية في أول يولييه بدلا من ٢٨ منه نظراً لضيق الزمن بين ٢٨ يولييه وتاريخ فتح الترغ على الحياض في الوجه القبلي الذي هو ٥ أغسطس .

فنظارة الأشغال مع موافقتها على ذلك لما فيه من السهولة والاقتصاد ترى أيضاً بناء على ما ذكر وجوب تغيير الميعاد المحدد بالمادة الثانية من الأمر العالي الصادر في ٦ أغسطس سنة ١٨٨٥ فيما يختص بتعيين النقط وعدد الأنفار مع تغيير ميعاد تقديم الكشوفة بأسماء الأنفار المحدد بالأمر العالي الصادر في ١٤ يولييه سنة ٨٧ وضرورة إدخال بعض تعديل في ميعاد إخراج القسم الأول للخفر بالنسبة للمدريات العليا من الوجه القبلي وهي الحدود وقتنا وجرجا وأسيوط .

وبناء على ذلك عمل مشروع أمر عال بالغاء الأمر العالي الصادر في ١٤ يولييه سنة ١٨٨٧ وتعديل المواد الثانية والثالثة والرابعة والخامسة من الأمر العالي الصادر في ٦ أغسطس سنة ١٨٨٥ بالصفة التي ذكرت وهما هو المشروع المذكور مرسل مع هذا بأمل الاطلاع عليه وعرضه على الحضرة الفخيمة الخديوية للتصديق عليه .

تليت مقدمة المشروع الوارد مع الإفادة المذكورة والمادة الأولى منه ومقدمة المادة الثانية منه أيضاً وتعديل المادة الثانية الذي هو من ضمن المنوه عنه بمقدمة المادة الثانية بالمشروع وتقرر باتفاق الآراء بقاء ذلك على أصله وهذه صور ذلك :

مشروع أمر عال

نحن خديوي مصر

بعد الاطلاع على الأمر العالي الصادر في ٢٥ شوال سنة ١٣٠٢ (٦ أغسطس سنة ١٨٨٥) والأمر العالي الصادر بتاريخ ٢٣ شوال سنة ١٣٠٤ (١٤ يولييه سنة ١٨٨٧) المختصين بخفر وحفظ الجسور مدة فيضان النيل وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية والأشغال العمومية وموافقة رأي مجلس النظار وبعد أخذ رأي مجلس شورى القوانين .

أمرنا بما هو آت

(المادة الأولى)

يلغى الأمر العالي الصادر بتاريخ ٢٣ شوال سنة ١٣٠٤ (١٤ يولييه

سنة ١٨٨٧) المشتمل تعديل المواد الثالثة والرابعة والخامسة من الأمر العالي الصادر بتاريخ ٢٥ شوال سنة ١٣٠٢ (٦ أغسطس سنة ١٨٨٥) .

(المادة الثانية)

قد عدلت المواد الثانية والثالثة والرابعة والخامسة من الأمر العالي الصادر في ٢٥ شوال سنة ١٣٠٢ (٦ أغسطس سنة ١٨٨٥) بالصيغة الآتية :

(المادة الثانية)

تعين نظارة الأشغال العمومية للمدريات في ١٥ يونيه النقط التي يجب حفظها وخفرها وعدد الأنفار اللازمة لذلك من كل مديرية .

تلى تعديل المادة الثالثة وهذه صورته :

(المادة الثالثة)

تعقد جمعية في أول يولييه من كل سنة في كل مديرية مؤلفة من أربعة عمد من كل مركز ينتخبهم المديرون وأموري المراكز وباشمهندس المديرية تحت رئاسة المدير أو من ينوب عنه فيطرح الرئيس للجمعية التعليمات التي تكون وردت إليه من نظارة الأشغال العمومية عن مقدار الأنفار اللازمة للخفر وعند ذلك تخصص الجمعية عدد الأنفار المقتضى إخراجهم عن كل مركز وكل بلد .

حضرة جاد بك مصطفى — أوافق على هذا التعديل فقط أرى أن يكون ميعاد انعقاد الجمعية ١٠ يولييه بدلا من أول الشهر .

حضرة غمراوي بك — رأي أن يكون تقدير الأنفار على حسب القواعد المتبعة أصلاً وأن النقط التي تعين فيها أنفار كل بلد تكون بحسب صوالح البلاد من حيث القرب والأهمية .

حضرة طلبه بك سمودي — أنا أوافق على عقد الجمعية في أول يولييه ولكني أرى أن يكون العمد من كل مركز ستة بدلا من أربعة وأن يكون انتخابهم بمعرفة عموم عمد المركز بواسطة عقد جمعية به تحت رئاسة مأموره قبل ميعاد انعقاد الجمعية في المديرية كما أنني أرى أن تخصص مقدار الأنفار اللازمين للخفر يلزم أن يكون من واقع دفاتر التعداد الموجودة بالمديرية .

حضرة مصطفى بك منصور — تحرير الكشف على عمدة العمدة
خاصة لا يصح فيكون ذلك بالاشتراك مع المشايخ .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أخذت فتقر بالأغلبية رأيا حضرتي عبد الرحيم بك حمادى
وطلبه بك سعودى .

تلى تعديل المادة الخامسة والمادة الثالثة التى هى آخر المشروع وتقرر
بالإتفاق بقاؤها على أصلها وهاتان صورتاهما :

﴿ المادة الخامسة ﴾

يخرج القسم الأول للحفر على الدركات فى أول أغسطس والقسم
الثانى فى أول سبتمبر وذلك فى المديريات العليا من الوجه القبلى وهى
مديريات الحدود وقنا وجرجا وأسيوط . وأما فى باقى مديريات الوجه القبلى
وفى مديريات الوجه البحرى فيخرج القسم الأول فى ١٥ أغسطس
والقسم الثانى فى أول سبتمبر ويستمر الحفر على الدركات حتى يصدر أمر
نظارة الأشغال العمومية برفعه .

﴿ المادة الثالثة ﴾

على ناظرى الداخلية والأشغال العمومية تنفيذ أمرنا هذا .

تليت إفادة مجلس النظار نمرة ١٨ والمذكرة والمشروع الواردان معها
وهذه صورها :

صورة الإفادة

مرسل لسماعتكم مع هذا صورة مذكرة مقدمة من سعادة ناظر الحفازية
بتاريخ ٢٣ يونيو الحاضر ومشروع أمر عال يريد سعادته استصداره بامتداد
مدة المحكمة الخصوصية ومحكمة الاستئناف المشكلتين فى اصوان المنوه عنها
فى الأمر الرقم ١٢ يونيو سنة ١٨٩٣ إلى سنتين أخريين ابتداء من
٩ سبتمبر سنة ١٨٩٥ الأمل عرضهما على هيئة مجلس شورى القوانين
 وإعادة المشروع لهذا الطرف مشفوعا بما تراه الهيئة المشار إليها فيه أقدم .

حضرة حسين بك عابدين — أنا رأى بقاء التعديل على ما هو عليه
لأن تقدير الأتقار بالطبع لا يكون إلا على حسب القواعد المتبعة بمراعاة
تعداد كل بلد وما يمكنها إخراجها .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أخذت وتقرر بالأغلبية الموافقة على رأى حضرة طلبه بك .

تلى تعديل المادة الرابعة وهذه صورته :

﴿ المادة الرابعة ﴾

يجب على كل عمدة بلد أن يقدم للمديرية لغاية ١٥ يولييه كشفا بأسماء
الأتقار المقتضى إخراجهم من البلد ويكون هذا الكشف على قسمين
متساويين .

حضرة عبد الرحيم بك حمادى — من رأى أن يزداد بهذه المادة بعد
جملة (بأسماء الأتقار المقتضى إخراجهم من البلد) جملة بالصورة الآتية :

(بعد إعلانه بمقدارهم)

وإني مصادق على باقى التعديل .

حضرة جاد بك مصطفى — رأى أن يكون تحرير الكشف بمعرفة العمدة
والمشايخ .

حضرة أحمد بك مرزوق — أنا مصادق على التعديل كما هو .

حضرة طلبه بك سعودى — أؤيد رأى حضرة عبد الرحيم بك وأرى
أن يزداد عليه أن يبين فى الكشف مدة نوبة كل شيخ من المشايخ .

حضرة حسين بك عابدين — رأى أن تحرير الكشف يكون
بمعرفة المشايخ أولا كل منهم عن حصته لأنهم أدرى من العمدة بأهالى
حصصهم وعلى العمدة حفظ هذه الكشف بطرفه وتحرير كشف منها
وتقديمه للمديرية فى الميعاد المذكور ويكون واضحا فيه نوبة كل شيخ
فى مدة الحفر كما رأى حضرة طلبه بك .

مذكرة

من نظارة الحقانية لمجلس النظار

بتاريخ ١٢ يونيو سنة ١٨٩٣ صدر أمر عال بتعديل بعض اختصاصات المحكمة المختصة ومحكمة الاستئناف المشككتين في أصوان وقد نص في هذا الأمر بأن تراعى تلك التعديلات فيما يتعلق بمديرية الحدود مدة سنتين من ٩ سبتمبر سنة ١٨٩٣

وحيث إنه رئي موافقة امتداد المدة المعينة في الأمر المشار إليه لمدة سنتين أخريين من ابتداء ٩ ديسمبر سنة ١٨٩٥ بناء عليه اقضى تقديم هذه المذكرة للمجلس ومعه مشروع أمر عال عن ذلك حتى إذا رئي موافقته يعرض للأعتاب السنية .

صورة المشروع

نحن خديو مصر

بناء على ما عرضه علينا ناظر الحقانية وموافقة رأي مجلس النظار .
وبعد أخذ رأي مجلس شورى القوانين .

أمرنا بما هو آت

﴿ المادة الأولى ﴾

يستمر العمل بمقتضى أحكام أمرنا الصادر في ٢٨ ذى القعدة سنة ١٣١٠ (١٢ يونيو سنة ١٨٩٣) لمدة سنتين أخريين من ٩ سبتمبر سنة ١٨٩٥ .

﴿ المادة الثانية ﴾

على ناظر حقانية حكومتنا تنفيذ أمرنا هذا .

حضرة طلبه بك سعودي — أن تشكيل المحاكم بجهة أصوان سبق ورود مشروعات عنه لهيئة المجلس وكان من رأيي فيها أن هذا القطر كثرت فيه القوانين والمحاكم من مختلطة وأهلية وغيرها ومن حيث إن مديرية الحدود هي من ضمن مديريات القطر فجعلها بمحاكم مخصوصة ليس من العدل لأن العدل كما أنه يقتضي المساواة فإنه يقتضى أن الأحكام تكون جميعها على وتيرة واحدة ولعلك لا أزال على هذا الرأي وأن يشكل بها محاكم مثل باقي المحاكم الجزئية وغيرها الموجودة بالقطر .

حضرة مصطفى بك منصور — سبقني حضرة التكلم معترضاً على امتداد مدة محكمتي أصوان والتي يفهم من عبارة أن هاتين المحكمتين قاعدتان على قوانين مستحدثة وليس على النمط الجارى به العمل بمقتضى القوانين الأهلية والحال أن أحكام المحكمتين المذكورتين هي سارية على مقتضى القانون المعمول به في القطر المصري وسبق من منذ شهرين لما تطلبت تحويلهما الحق في ترع ملكية العقار التي تكون قيمته لحد المائة جنيه كالمخصوص في نصابهما فالمجلس صدق على ذلك بما فيه حضرة المعارض وقد صدر الدكرتو بذلك أي بمنح جميع المحاكم الجزئية هذا الاختصاص وفي جعلها محكمة أصوان المختصة ومادام الأمر كما ذكر وهاتان المحكمتان جاريستان على وتيرة العدل وأحكامهما هي بمقتضى القانون فلا أرى مانعاً من امتدادهما مدتي السنتين المشار إليهما في المشروع المذكور لما في ذلك من السهولة وراحة الأهالي .

حضرة حسين بك عابدين — أصادق على المشروع :

حضرة جاد بك مصطفى — حيث إن حضرة مصطفى بك منصور هو الأدرى بالحالة هناك وما دام أنه لا يرى مانعاً من امتداد مدة المحكمتين المذكورتين إلى سنتين أخريين فأنا موافق على هذا المشروع .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أخذت فقرر بالأغلبية الموافقة على المشروع .

تليت إفادة مجلس النظار مرة ١٩ والمذكرة للرقعة معها وهاتان صورتاهما :

صورة الإفادة

مرسل لسعادتكم مع هذا صورة مذكرة مقدمة من نظارة الحرية

بتاريخ ١٢ يونيو الحاضر ومشروع أمر عالٍ يتطلب إصداره بقرار إعفاء عمد ومشايخ البلاد ومشايخ الأقسام والحارات في المدن هم وأولادهم من الخدمة العسكرية الأمل عرضهما على هيئة مجلس شورى القوانين وإعادة المشروع مشفوعاً بما تراه الهيئة المشار عنها فيه أقدم .

صورة المذكرة

ترجمة مذكرة

مقدم لمجلس النظار من معادة ناظر الحرية والبحرية .

حيث إن نظارة الداخلية طلبت من نظارة الحرية معافاة مشايخ الأقسام والحارات في المحافظات من الخدمة العسكرية على نفس شروط معافاة العمد ومشايخ البلاد ولكون أن نظارة الحرية وجدت هذا الطلب موافقاً وعادلاً فلذلك تتشرف بعرض مشروع الدكرتو المرفق بهذا على مجلس النظار للمصادقة عليه والمراد من هذا المشروع وضع المعافاة المطلوبة وتحديد الشروط المختصة بمعافاة العمد ومشايخ البلاد .

تليت مقدمة المشروع والمادة الأولى منه وهاتان صورتاهما :

مشروع أمر عال

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على الأمر العالي الصادر في ٩ جمادى الأولى سنة ١٣٠٢ الموافق ٢٦ مارس سنة ١٨٨٥ الشامل لقانون القرعة العسكرية .

وعلى الأمر العالي الصادر في ٢٨ ربيع الثاني سنة ١٣٠٦ الموافق ٣١ ديسمبر سنة ١٨٨٨ .

وعلى المادة السابعة من أمرنا الصادر في ٢٠ رمضان سنة ١٣١٢ الموافق ١٦ مارس سنة ١٨٩٥ .

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحرية والبحرية وموافقة رأى مجلس شورى القوانين .

أمرنا بما هو آت

(المادة الأولى)

عمد ومشايخ البلاد ومشايخ الأقسام والحارات بمصر واسكندرية ورشيد ودمنياط وبور سعيد والاسماعيلية والسويس (المستولون كعمد ومشايخ البلاد عن تنفيذ الأوامر المختصة بالقرعة العسكرية) يتمتعون مع أولادهم البالغين سن القرعة بالامتيازات الآتية يانها مادام العمدة أو الشيخ باقياً في وظيفته .

أولاً — لا يقتزعون .

ثانياً — لا يطلبون للخدمة إذا كان سبق لهم الاقتراع .

ثالثاً — إذا كانوا دخلوا الجيش فيقون حتى يتمموا مدة الخدمة فيه وفي الرديف لكنهم يعفون من خدمة الخمس سنوات في البوليس .

حضرة صوفاني بك — في المعلوم أن الحكومة سبق قررت معافاة أولاد العمد والمشايخ قطعياً من الخدمة العسكرية بغير قيد بأي وجه كان .

ثم معلوم للجميع أن الحكومة إذا وجهت عنايتها لإعطاء أي امتياز لأي إنسان لا تراها ترجع في امتيازها فلا تناقض فيه ولا تقيده بوجه من الوجوه رغبة منها في استعادة ذلك الامتياز غير أن المشروع المطروح أمامنا الآن بضد ذلك فقد جعل معافاة أولاد العمد وخلافهم بمن هم مذكورون به قاصرة على مدة وجود والديهم بالشيخة وهذا مما تأباه العدالة .

وفضلاً عن أنه لا يصح على ما أرى رجوع الحكومة في عطائها فإنه قد يترتب عليه أنه طالما كانت معافاة أولاد هؤلاء العمد والمشايخ معاملة بأمر وقتي هو وجودهم بتلك الوظائف أنهم لا يكونون نشيطين في تأدية ما يحال عليهم من الأعمال بخلاف ما إذا علم لهم أنهم ممنوحون هذا الامتياز بدون أي تعليل فإنهم يقابلون هذه النعمة بكل امتنان وينذلون قصارى الجهد في تأدية ما يناط بهم من الطلبات ونحوها .

والغاية التي قد بسطت ما بدا لي في هذا الشأن والرأى للهيئة في تقرير مآثره موافقاً في ذلك .

حضرة أحمد بك أبو الفتوح — إني موافق على مقدمة المشروع وأرى

تعديل المادة الأولى بما يفيد معافاة من دخلوا الجيش من مدة الرديف تبعاً لمعافاتهم من خدمة البوليس .

(استحسن عام) .

حضرة طلبة بك سمودي — من رأي أيضاً أن من لم يكن له ولد من أولئك العمدة والمشايع وله أخ أو أولاد أخ أو أولاد ابن أو أولاد بنت مقيمون معه في معيشة واحدة فيعفون أيضاً من الخدمة العسكرية .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أخذت فتقرر بالأغلبية الموافقة على رأى حضرة طلبة بك .

تليت المادة الثانية وهذه صورتها .

﴿ المادة الثانية ﴾

من يموت أو يستعفى من المشايخ والعمدة المنوه عنهم في المادة الأولى بعد بقاءه في وظيفته عشر سنوات بالأقل بغير أن يصدر عليه حكم عن خلل في تأديته واجباته يعني أولاده قطعياً من الخدمة العسكرية .

أما العمدة والمشايع الذين يموتون أو يستعفون قبل مضي عشر سنوات المذكورة بغير أن يصدر عليهم حكم لخلل في تأديته واجباتهم فتعطى لأولادهم مهلة ستة شهور ليتمكنوا في أثناءها من دفع قيمة البدلية العسكرية .

حضرة أحمد بك مرزوق — أصادق على ما بهذه المادة فقط وأرى أن يستبدل العشر سنوات بخمس سنين .

حضرة حسين بك عابدين — رأي أن من يكتسب حق المعافاة من أولاد العمدة والمشايع المذكورين مدة وجود والدهم في الشياخة لا يسلب منه هذا الحق ولو استعفى أو رقت أو توفي عقب اكتسائه إياه .

أما من يكون من الأولاد لم يبلغ سن القرعة قبل وفاة أو استعفاء أو رقت والده فلا يكتسب هذا الحق إلا إذا كان مضي على والده خمس سنوات في الوظيفة .

سعادة اسماعيل محمد باشا — أوافق على مادة المشروع بالكيفية التي أوماً إليها حضرة أحمد بك مرزوق .

سعادة صفوت باشا — وأنا أيضاً أوافق على ذلك وأزيد عليه أن معافاة من يتوفى والده ممن ذكروا تكون غير مقيدة بمدة .

سعادة حليم باشا — أنا أوافق على مادة المشروع ولكنني أرى أن المدة تكون سبع سنين .

حضرة غمرأوى بك — وأنا رأي أن تستمر المعافاة في حالة الوفاة أما إذا حصل الانفصال بالاستعفاء أو الرقت فلا معافاة حينئذ .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أخذت فتقرر بالأغلبية الموافقة على رأى حضرة أحمد بك مرزوق .

تلى باقى المشروع وتقرر بالاتفاق بقاءه على أصله وهذه صورته :

﴿ المادة الثالثة ﴾

جميع الأحكام المنصوص عنها في الأوامر السابقة عن إعفاء العمدة والمشايع وأولادهم تكون لاغية ولا يعمل بها .

﴿ المادة الرابعة ﴾

على ناظرى الداخية والحربية والبحرية تنفيذ أمرنا هذا كل منهما فيما يخصه .

سعادة الرئيس — في هذه الأثناء وردت تذكرة من حضرة الأستاذ الشيخ عبد الرحمن النواوى مفادها أنه لم يتيسر له الحضور اليوم للمجلس فلتل .

تليت وهذه صورتها .

وردت لنا تذكرة من سعادة الباشا ناظر الحقاينة مؤرخة يوم تاريخه ١١٦ بطلب توجهاً لمجلس شورى القوانين اعتباراً من يومنا هذا لا إعطاء الأيضاحات التي نازم عما يتعلق بالشرع الشريف في لائحة الأوقاف وحيث أن هذه التذكرة لم ترد إلينا إلا في الساعة الثالثة ونصف عربية من هذا اليوم وبذلك غير متيسر لنا الحضور فيه للمجلس فبناء عليه اقتضى تحريره لمطوفتكم بأمل إفادتنا عن اليوم أو الوقت الذي ينعقد فيه المجلس لحضورنا به كما أشير أقدم .

وتقرر عقد جلسة المجلس التالية في يوم السبت بعد باكر الساعة الثانية العربية وأن يصير إعلان حضرة الشيخ النواوى بذلك .

ثم إن سعادة الرئيس ختم الجلسة بقوله (ختمت الجلسة) والساعة الخامسة .

رئيس مجلس شورى القوانين

إمضاء
(عمر لطفى)

إمضاء
(حسين يسرى)

نمرة ١٥

سعادة الرئيس — موجود تذكرة اعتذار من حضرة حسن بك مذكور مؤرخة يوم تاريخه فلتتل .

تلئت وهذه صورتها :

أحيط علم عطوفتكم أنه غير متيسر لى الحضور للمجلس فى بحر هذا الأسبوع بالنسبة لانحراف حصل لى واقبلوا منى فائق احترامى أقدم .

مَجْلِسُ شُورَى الْقَوَانِينِ

محضر جلسة يوم الأحد ٧ محرم سنة ١٣١٣ (٣٠ يونيو سنة ١٨٩٥)

فيها لأحد سواء كانت أطياناً أو مرتبات أو أماكن أو غيرها .

ثانياً — الأوقاف المندثرة وهي التي لا يعلم لها جهة استحقاق بتقتضى شرط واقف ولا من يستحق النظر عليها .

غير أن ما يكون من هذين النوعين في نظارة أحد فانه يبقى في نظارته إلى أن ينحل نظره عنه بموت أو غيره فيديره ديوان الأوقاف .

ثالثاً — الأوقاف التي يرى القضاة الشرعيون إحالتها على ديوان الأوقاف مؤقتاً بسبب من الأسباب

رابعاً — الأوقاف التي يقام عليها الديوان حارساً قضائياً

خامساً — الأوقاف التي يرغب جميع مستحقيها مع الناظر إحالتها على الديوان

سادساً — الأوقاف التي يرى وضع يد الديوان عليها في حالة من الأحوال الميئنة في الأبواب الآتية:

قرر حضرات المشايخ وضع للسادة الأولى المذكورة على الصورة الآتية :

﴿ المادة الأولى ﴾

يختص ديوان الأوقاف بإدارة الأوقاف الآتية بعد إقامته ناظر أعليها من قبل القاضي الشرعي أو بتوكيل من ناظر الوقف على ما بين فيه

فتحت الجلسة في الساعة الثانية والدقيقة أربعون عرياً تحت رئاسة سعادة عمر لطفى باشا رئيس المجلس وحضور : من حضرات الأعضاء :

تلى محضر الجلسة الماضية فصدق عليه .

وقد حضر حضراتنا الأستاذين الشيخ البنا والشيخ النواوى المتدربين لإعطاء الإيضاحات اللازمة فيما يتعلق بالشرع الشريف في مشروع لأئحة إجراءات ديوان الأوقاف .

سعادة الرئيس — ليؤخذ في نظر المشروع المذكور وإعطاء آراء ورغبات الهيئة بعد الاستعلام عما يلزم من الإيضاحات مما يتعلق بالشرعية الفراء في ذلك .

تليت مقدمة المشروع والمادة الأولى منه وهاتان صورتاهما :

مشروع

لأئحة إجراءات ديوان عموم الأوقاف

الباب الأول

في القواعد العمومية

﴿ المادة الأولى ﴾

يختص ديوان الأوقاف بإدارة الأوقاف الآتية :

أولاً — الأوقاف التي آلت وتؤول للخيرات وليس النظر مشروطاً

أولاً — على الأصل فقط زيد بها حرف (ا) على وتؤول لتكون العبارة (الأوقاف التي آلت أو تؤول)

ثانياً — الفقرة الأولى على أصلها فقط عدل أولها وهو (الأوقاف المنتشرة وهي التي (ب) الأوقاف التي) وزيد على الفقرة الثانية منها ما يأتي:

وهو (ما لم يحصل إفراغ شرعى من الناظر لغيره)

ثالثاً — على أصلها وزيد عليه (بضم مديره مع الناظر ناظراً على الوقف أو بتعيينه ناظراً موقتاً)

رابعاً — على أصلها وزيد عليه (بعد إقامة القاضي الشرعى لمدير الأوقاف ناظراً موقتاً عليها)

خامساً — على أصلها وزيد عليه (بعد توكيل الناظر لمدير الأوقاف وحذف سادساً منها)

حضرة طلبه بك سعودى — أتى موافق على هذا التعديل جميعه عدا الزيادة التي أدخلت على رابعاً فأتى أرى بقاءها على أصلها

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء

أُخِذت وتقرر بالأغلبية المطلقة الموافقة على وضع المادة المذكورة كما رأى حضرات المشايخ

تليت المادة الثانية وقد رأى حضرات المشايخ موافقتها وهذه صورتها:

﴿ المادة الثانية ﴾

يشكل ديوان الأوقاف مجلس يسمى (مجلس الأوقاف الأعلى) ويكون بالهيئة الآتية يانها :

مدير الأوقاف	وفى حال غيابه	رئيس ديوان خديوي	رئيس
رئيس ديوان خديوي			
مفتى أفندى الديار المصرية			
العضو المصرى بمصلحة الأراضى الأميرية ومفتش العموم بها			أعضاء
ناظر الدائرة السنّية			
محافظ مصر			
سرّ تجار مصر			
الباشكاتب أورئيس حسابات الديوان			سكرتير

حضرة طلبه بك سعودى — أنا من رأي أن يكون شيخ الجامع الأزهر بدل مفتى أفندى الديار المصرية بعضوية المجلس ثم ذكر كل من العضو المصرى بمصلحة الأراضى الأميرية ومفتش العموم بها وناظر الدائرة السنّية ومحافظ مصر باسمه فيقال فى المشروع فلان الذى هو العضو المصرى بمصلحة الأراضى الأميرية وهكذا .

حضرة صوفانى بك — إني أرى بقاء مفتى أفندى الديار المصرية ضمن هيئة المجلس الأعلى حسب الوارد بالمشروع كما أتى أرى أن عضو مصلحة الأراضى الأميرية الوطنى وناظر الدائرة السنّية ومحافظ مصر يكونون هم الحاليين وأن يذكر بالمشروع ما يفيد أن من يتخلى منهم عن وظيفته بالمصلحة التي هو فيها الآن يعين بدله للمجلس بأمر الحضرة الفخيمة الخديوية .

سعادة حلیم باشا — أوافق على رأى حضرة طلبه بك من جهة تسمية أرباب تلك الوظائف وأرى أن يكون أحد علماء السادة الخفّية بدل مفتى أفندى الديار المصرية مع زيادة اثنين من تجار مصر لعضوية المجلس ينتخب كل واحد منهما لمدة سنة .

سعادة اسماعيل باشا محمد — أصادق على مادة المشروع إنما من حيث إن الأوقاف التي سيكون نظر أعمالها بمعرفة هذا المجلس هي أوقاف مسلمين ومرصده على خيرات منها إقامة الشعائر الدينية الاسلامية وربما أن بعض الوظائف الخارجة عن ديوان الأوقاف التي تعين موظفوها أعضاء بهذا المجلس محل فيها في حين من الأحيان من هو غير مسلم فمن رأيي إنه عند خلواى وظيفة من الوظائف التي تعين موظفوها أعضاء بالمجلس المذكور فإذا حل بها غير مسلم يكون للحضرة الفخيمة الخديوية تعيين عضو بدله للمجلس وذلك لأن القواعد الدينية تقضى بما ذكر ومعلوم أن كل وقف من أوقاف البيانات الأخرى جار نظره بمعرفة أشخاص من أهل الطائفة التي منها أوقافها .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء.

أُخِذت فكانت الاغلبية لرأي حضرة طلبه بك سعودى وسعادة اسماعيل باشا محمد على قسمين بالتساوى وبترجيح سعادة الرئيس تقرر رأى سعادة اسماعيل باشا محمد

تليت المادة الثالثة وهذه صورتها :

ند رأى حضرات المشايخ تعديل المادة المذكورة على الصورة الآتية
وتقرر الموافقة على ذلك باتفاق الآراء .

﴿ المادة الثالثة ﴾

المقدمة على أصلها .

أولاً — على أصلها .

ثانياً — على أصلها .

ثالثاً — النظر في عزل وتنصيب نظار الأوقاف الخيرية والمشاركة
والمجهول مستحقوها وشرط واقفيها وقبول تنازلهم وعزلهم لأنفسهم وبعد
النظر يجري إحالة ذلك على المحكمة الشرعية لإجراء المقتضى له شرعاً .

رابعاً — النظر في الاستدانة على الأوقاف التي في إدارة الديوان وبعد
نظر ذلك يجري إحالته على المحكمة الشرعية لإجراء المقتضى له شرعاً .

وحذف الفقرة الثانية من رابعا المذكورة وبقاء باقي المادة على أصلها .

حضرة غمراوي بك — رأي أن يتم اختصاص المجلس الأعلى باستبدال
الأعيان والتحكير الذي خصص لمجلس الإدارة في الفقرة الثانية من المادة
السادسة من المشروع لأجل زيادة المحافظة على عين الوقف الأمر الذي هو
مطمع النظر في أغراض الواقفين وعلى ذلك تصير اختصاصات المجلس الأعلى
منحصرة في تسع فقرات بدلا من ثمانية نظير حذف ما ذكر من اختصاص
مجلس الإدارة وهذا التعديل يوافق ما جاء في مادتي ١٩ و ٢١ من هذا المشروع
من اختصاص المجلس الأعلى بالنظر في ذلك .

(استحسن عام) .

وتقرر باتحاد الآراء وموافقة حضرات المشايخ زيادة الفقرة على المادة
المذكورة بالصورة الآتية :

تاسعاً — النظر في استبدال وتحكير أعيان الأوقاف التي في إدارة
الديوان وبعد نظر ذلك يجري إحالته على المحكمة الشرعية لإجراء المقتضى له
شرعاً .

قليت المادة الرابعة — وقد أقرها حضرات المشايخ ونهر بالاتفاق
بقاؤها على أصلها وهذه صورتها :

﴿ المادة الثالثة ﴾

يختص المجلس المشار إليه بما هو آت :

أولاً — فحص الميزانية السنوية وربط الإيرادات والمصروفات والتصديق
عليها لتقديمها للمعية السنية واستصدار الأمر العالي بإعتمادها .

ثانياً — تعديل ما يلزم تعديله في أثناء السنة من الميزانية لاستصدار الأمر
العالي بإعتماده .

ثالثاً — النظر في عزل وتنصيب نظار الأوقاف الخيرية والمشاركة
وقبول تنازلهم وعزلهم لأنفسهم وإحالة ذلك بعد تقريره على
المحكمة الشرعية لإجراء المقتضى له شرعاً .

رابعاً — النظر في الاستدانة على الأوقاف التي في إدارة الديوان والخيرية
والمشاركة والمندثرة التي في نظارة الغير وإحالة ذلك بعد تقريره
على المحكمة الشرعية للإذن به بعد استيفاء اللازم شرعاً . أما
الاستدانة من وقف إلى وقف آخر كلاهما في نظارة الديوان
فلا يحال على المحكمة الشرعية بل يقررها المجلس على المنهج
الشرعي بحيث يراعى أن الوقف الذي يستدان له يمكنه سدادهما
الدين من إيراداته في مدة لا تتجاوز الخمس عشر سنة .

خامساً — مسائل الترميمات والتجديدات والإنشاءات والمشتريات
والببوع والاتفاقات واللوازم والمزادات والعقود التي تزيد
قيمتها عن الثلثة جنيه فيما يتعلق بالأوقاف التي تحت إدارة الديوان
وإيجارات الأطنان التي تزيد قيمتها سنوياً عن المائة جنيه
والأماكن والمقارن التي تزيد قيمتها عن الستين جنيه في
السنة أيضاً في الأوقاف المذكورة .

سادساً — تنصيب ورؤية الموظفين بالديوان وفروعه الذين ماهياتهم فوق
الألف قرش .

سابعاً — النظر والحكم في موضوع ما يرفع إليه من قرارات مجلس
الإدارة المختصة بالتأديب .

ثامناً — النظر والحكم في الشكاوى التي ترفع إليه عن إجراءات
مجلس الإدارة وفي المسائل التي تعرض على مجلس الإدارة بما
يكون له حق النظر فيها ويرى لزوم عرضها على المجلس الأعلى .

﴿ المادة الرابعة ﴾

ينعقد هذا المجلس مرتين في كل شهر وينعقد أيضاً تحت رئاسة الحضرة الحديوية كلما دعت الحالة لذلك ويصدر قراراته بأغلبية آراء الحاضرين أغلبية مطلقة وعند التساوى يرجح الفريق الذي يكون فيه الرئيس ويجوز لمدير الأوقاف أن يطلب انعقاداً في أوقات فوق العادة عند الاقتضاء . وقبل الجلسة ثمان وأربعين ساعة بالأقل يوزع على الأعضاء كشف المسائل التي ستعرض على الجلسة وتتقدم من هذا الكشف نسخة للمعية السنية .

ومجوز أن ينعقد بالرئيس وأربعة من أعضائه على الأقل عند تأخر باقى الأعضاء وذلك في غير المسائل التأديبية .

والمجلس أن يستدعى من يلزم من أهل الخبرة والدراسة للاسترشاد منهم .

تليت المادة الخامسة وقدر رأى حضرات الشايخ موافقتها وهذه صورتها :

﴿ المادة الخامسة ﴾

يشكل بديوان الأوقاف مجلس آخر يسمى (مجلس إدارة الأوقاف) على السكيفية الآتية بيانها .

المدير وفي حال غيابه وكيل الديوان رئيس

مفتي الديوان

باشمهندس الديوان

مفتش عموم الزراعات

رئيس قلم الإدارة أو رئيس قلم الحسابات أو

الباشكاتب إن لم يكن المجلس بهيئة تأديبية .

ومجوز أن ينعقد بالرئيس واثنين من أعضائه على الأقل عند غياب البعض وتنعقد جلساته مرتين في الأسبوع بالأقل ويصدر قراراته بالأغلبية المطلقة وعند التساوى يرجح الفريق الذي فيه الرئيس .

وليس لمدير الديوان الحق في طلب اجتماع هذا المجلس تحت رئاسته في الأحوال التأديبية .

حضرة طلبه بك سعودي — أوافق على هذه المادة وأرى إضافة إثنين

من الأعيان والمعتبرين يحصل انتخابهما بمعرفة المحافظة لعضوية هذا المجلس في كل ستة شهور مرة وأن يكون انعقاد المجلس بالرئيس وأربعة من أعضائه على الأقل .

حضرة أحمد بك أباطه — أؤيد ذلك ومن رأيي أيضاً أن الانتخاب يكون بواسطة عقد جمعية بالمحافظة من الأعيان والمعتبرين تحت رئاسة المحافظ

حضرة جاد بك مصطفى — أنا موافق على مادة المشروع ولا أرى لزوماً لإضافة أحد على أعضاء المجلس المدرجين بالمادة .

حضرة غمراوي بك — أصادق على رأى حضرة طلبه بك وأزيد عليه أن إيجاد أحد الاثنين اللذين أوماً إليهما يكون ضرورياً في حال عقد الجلسة بالرئيس والأربعة أعضاء .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أخذت وتقرر بالأغلبية الموافقة على رأى حضرة طلبه بك .

تليت المادة السادسة وهذه صورتها :

﴿ المادة السادسة ﴾

يختص هذا المجلس بما هو آت .

أولاً — مسائل الترميمات والتجديدات والانشاءات والمستتريات والمبيعات والاتفاقات واللوازم والمزادات والعقود التي مبالغها من فوق الخمسين جنياً لغاية الثلاثة وكذلك الترخيص نهائياً باعتماد العقود التي تعمل عن تأجير الأطنان والبيوت وسائر المحلات التابعة لديوان الأوقاف التي لا تتجاوز الستين أو المائة جنياً منوياً حسب المدون في الفقرة الخامسة من المادة الثالثة .

ثانياً — النظر في استبدال وتحكيم أعيان الوقف التي في إدارة الديوان والخيرية والمشاركة والمندثرة التي في نظارة النسير وإحالة ذلك على المحكمة الشرعية لأجراء اللازم له شرعاً .

ثالثاً — عزل وتصيب الخطباء والأئمة والمدرسين ومشايخ الأضرحة عصر وغيرها والجامع والتكايا وقهواء وتقهاء المقارى ممن تكون لهم ماهيات أو مرتبات بالديوان أو بمجتهات الحكومة مهما كانت تلك الماهيات والمرتبات

حضرة جاد بك مصطفى — إني موافق على وضع هذه المادة على حسب التعديل بغير استبدال شيء منه .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أخذت فتقرر بالأغلبية الموافقة على رأى حضرة جاد بك .

تليت المواد ٨ و ٩ فأقرها حضرات المشايخ وقرروا باتفاق الآراء بقاؤها على أصلها وهذه صورها :

﴿ المادة السابعة ﴾

يختص مدير الأوقاف أو وكيله بمباشرة الأعمال التي ليست داخلية ضمن اختصاصات المجلس الأعلى أو مجلس الإدارة .

﴿ المادة الثامنة ﴾

على كل من المجلس الأعلى ومجلس الإدارة ومدير الأوقاف أن يتبع فيما يختص بالتعيينات والترقيات والملاوات والجزاءات التأديبية اللوائح المقررة في مصالح الحكومة .

﴿ المادة التاسعة ﴾

في الأحوال المستعجلة التي يخشى عليها من فوات الوقت يجوز للمدير التصرف تحت مسؤوليته ولو كان هذا التصرف من اختصاص المجلس الأعلى أو مجلس الإدارة ويجب عليه حينئذ عرضها على المجلس المختص في أول جلسة ويكون إنعقاد المجلس في هذه الحالة بدون حضوره تحت رئاسة رئيس ديوان خديوى .

تليت المادة العاشرة فأقرها حضرات المشايخ على أصلها فقط تحذف منها لفظاً (للقاضي الشرعى) وتقرر باتحاد الآراء الموافقة على ذلك .

وهذه صورها :

بمراجعة المواد الخاصة بالانتخابات الآتية في هذه اللائحة وذلك فيما عدا مشايخ الجوامع المعتاد تعيينهم بالأوامر العالية .

رابعاً — تنصيب وترقية الموظفين بالديوان وفروعه الذين ماهياتهم من فوق الخمسة قرش لغاية الألف قرش .

خامساً — الجزاءات التأديبية التي تترتب على المستخدمين الداخليين هيئة العمال من توبيخ أو إنذار وقطع ماهية أو تنزيل من درجة للدرجة أو نوكيف أو رفت بعد سماع أقوالهم الشفاهية أو التحريرية .

سادساً — المسائل التي تحال عليه من مدير عموم الأوقاف ولم تكن من اختصاص المجلس الأعلى .

قد رأى حضرات المشايخ تعديلها حسب الآتى :

المقدمة — على أصلها

أولاً — على أصلها .

ثانياً — حذفت لأن ما تضمنته من الاختصاص تقدم إعطاؤه للمجلس الأعلى .

ثالثاً — صار ثانياً وعلى أصله بحالة حذف كلمة (وتنصيب) الواقعة ثانياً لفظ بها .

وأن يزداد بها بعد جملة (مهما كانت تلك الماهيات والرتبات ما يأتى وهو :

(من وظائفهم وتنصيب بدلهم) وزيد على آخرها ما صورته :

(ولا يمنع الأئمة والخطباء من إقامة الجمعة والجماعة بمحلات غير التي كانوا فيها) .

وباقى المادة على أصله .

حضرة طلبه بك سعودى — أصادق على ذلك غير أنى أرى أن تستبدل جملة (من فوق الخمسين جنيتها) بـ (من فوق العشر جنيتها) .

سعادة اسماعيل باشا محمد — وأنا أرى استبدال تلك الجملة بـ (من فوق العشرين جنيتها) .

الباب الثاني

في العمارات

﴿ المادة العاشرة ﴾

يبدأ من ريع الوقف بعمارة وما فيه بقاؤه حسب ما هو الواجب شرعا بملاحظة ما في كتاب الوقف الأصلي إذا وجد ما لم يتبين للقاضي الشرعي أن مصلحة الوقف تقتضي غير ذلك .

تليت المواد ١١ و ١٢ و ١٣ فأقرها حضرات المشايخ وتقرر بالاتفاق بقاؤها على أصلها وهذه صورها :

﴿ المادة الحادية عشرة ﴾

متى تحقق بمسألة بائنه هندس الديوان أو غيره من الهندسين المعتمدين التابعين للديوان أو إلى مصالح الحكومة حدوث خلل يخشى منه بأحد محلات الأوقاف التي تحت إدارة الديوان فيكون مكلفا بإزالة الخلل حالا وقاية من الضرر .

﴿ المادة الثانية عشرة ﴾

إذا هدم أى محل من محلات الأوقاف التي تحت إدارة الديوان وكان في غير موضع صنع وعمارة تتكلف مبلغاً جسيماً ولا تتصل منه إيرادات مناسبة للمبلغ المذكور وجاز شرعا بيع خلفاته من أفاض ومحوها فيجوز بيعها متى حصل الترخيص بذلك من المجلس الأعلى أو مجلس الإدارة والمدير على حسب الاختصاصات السابق بيانها وقيمة أعمالها تحفظ حين صرفها على ما يقتضيه المنهج الشرعي .

﴿ المادة الثالثة عشرة ﴾

يلزم أن تحتوى المقاييس الابتدائية التي يحتاج إلى إجرائها حصر على الأفاض المخلفة التي يجب إدخالها في العمارات بالنائي وينبه عليها في بيان اللون

في الابتدائي وتستبعد قيمتها من التكاليف عند عمل الختامى سواء كانت العمارات جرت بالمقولة أو باليومية .

تليت المادة ١٤ فرأى حضرات المشايخ بقاءها على أصلها وأن تستبدل منها جملة (سواء كانت في إدارة الديوان أو خيرية أو مشتركة أو مندثرة في نظارة الغير) ب (التي في إدارة الديوان) وتقرر باتحاد الآراء موافقة ذلك وهذه صورتها :

﴿ المادة الرابعة عشرة ﴾

لا يجوز إجراء عمارات أو ترميمات في محلات الأوقاف سواء كانت في إدارة الديوان أو خيرية أو مشتركة أو مندثرة في نظارة الغير قبل الحصول على تصريح من الديوان وبعد عمل للمقاييس والتحقق من لزوم الأعمال الواردة بها تعرض على المجلس الأعلى أو مجلس الإدارة أو المدير على حسب الاختصاصات المبينة بالقواعد العمومية للعمل بما يتقرر .

تليت المادة ١٥ فرأى حضرات المشايخ أن يحذف منها جملة (أو من نظار الأوقاف) ويزاد بها لفظ (الشرعية) بعد جملة (إلا إذا اقتضت مصلحة الوقف) وتقرر باتحاد الآراء الموافقة على ذلك وعلى بقاء باقي المادة على أصلها وهذه صورتها :

﴿ المادة الخامسة عشرة ﴾

العمارات الإنشائية في الأوقاف التي ذكرت في المادة الرابعة عشرة يجب أن تكون على حسب أصلها إلا إذا اقتضت مصلحة الوقف إنشاءها على خلاف ذلك وفي كلتا الحالتين يجب تقديم الطلبات اللازمة عنها للديوان ابتداء من مأمورية أو من نظار الأوقاف وعلى الديوان عند الموافقة على المشروع مبدئياً أن يحضر الرسومات والمقاييس الابتدائية وإشهارها بالمزاد إن رأى أوقفية إجراء العمل بالمقولة ومتى تم المزاد تقدم كامل الأوراق من رسومات ومقاييس ومزادات لمجلس الديوان أو المدير كل وما يخصه لتقرير ما يعتمد إجراؤه .

تليت المادة ١٦ فرأى حضرات المشايخ أن يحذف منها من ابتداء (أما

وتقدير القيمة بالكيفية التي ذكرت يكون بمعرفة القومسيون الآتي ذكره في المادة الحادية والعشرين .

رأى حضرات المشايخ تعديل ذلك على الصورة الآتية وتقرر باتفاق الآراء وضع ذلك على حسب التعديل وهو :

الباب الثالث

في الاستبدال والتحكير والاستدانة في الأوقاف

التي في إدارة الديوان

﴿ المادة ١٧ ﴾

الأوقاف التي في إدارة الديوان ولا ريع لها تعمر منه يجوز استبدال عيائها المتخربة ولو بالأغرام حين شراء بدلها أما استبدال العامر منها فلا يجوز لا بعقار مساو لقيمته بشرط أن يكون أحسن صفقا وأكثر غلة :

﴿ المادة ١٨ ﴾

ديوان الأوقاف يقبل استبدال الأراضى المحكورة بقيمتها خالية عن البناء بعقار أحسن صفقا وأكثر غلة .

تليت المادة ١٩ فتقرر باتحاد الآراء ومواقفة حضرات المشايخ أن نستبدل منها جملة (ومتى قرر الاستبدال يحال على المحكمة الشرعية لإجراء اللازم) ب (وبعد ذلك يحال على المحكمة الشرعية لإجراء اللازم له شرعا) وأن يزداد بها بعد جملة (نحفظ بخزينة الديوان) جملة بالصورة الآتية وهي (طرف صرافه الأمين) وبقاء باقى المادة على أصله وهذه صورتها .

﴿ المادة التاسعة عشرة ﴾

العين التي يراد استبدالها تعمل عنها التحريات الابتدائية بمعرفة الديوان

المحلات التي في نظارة الغير إلى آخر المادة) وتقرر ذلك باتحاد الآراء وهذه صورة المادة المذكورة .

﴿ المادة السادسة عشرة ﴾

جميع إجراءات العمارات والترميمات وإزالة الخلل النبى يحصل بالمحلات التي تحت إدارة الديوان يعمل عنها كشف ختاي ويقدم للديوان أما المحلات التي في نظارة الغير من الأوقاف الخيرية أو المشتركة أو المندثرة تكون إجراءاتها تحت مراقبتهم ويقدمون عنها كشفا ختاميا للديوان .

تليت مقدمة الباب الثالث والمادتان ١٧ و ١٨ وهذه صورها :

الباب الثالث

في الاستبدال والتحكير والاستدانة في الأوقاف الخيرية

والمشتركة والمندثرة

﴿ المادة السابعة عشرة ﴾

الأوقاف الخيرية والمشتركة والمندثرة سواء كانت في إدارة الديوان أو في نظارة الغير يجوز استبدال أعيانها المتخربة ولو بالأغرام وكذا إن تبينت المصلحة في استبدال العامر منها بالأغرام بصورة وقتية إلى حين شراء بدله بالتطبيق للمواد الآتية .

﴿ المادة الثامنة عشرة ﴾

ديوان الأوقاف يقبل استبدال الأراضى المحكومة بقيمة تعادل أجر مثلها في الحكر مدة عشرين سنة على الأقل بمراعاة تصقيع ما لم يسبق تصقيعه من تلك الأراضى ثم يعطى بالقيمة التي تحصل من راغب الاستبدال سند على المصلحة موقتا حين ما يتكون مبلغ يمكن شراء أطيان أو أمان كن به وعندها يجرى توقيع الصيغة الشرعية في البذل والمبدل لكل وقف بما يستحقه .

ثم يحال النظر في أمر استبدالها على المجلس الأعلى ومتى قرر الاستبدال يحال على المحكمة الشرعية لإجراء اللازم وقيمة مبلغ البدل تحفظ بخزينة الديوان بدون مقابل لحين ما يشتري الأتق لجهة ذلك الوقف .

تليت المادة ٢٠ فتقرر بالاتفاق بموافقة حضرات المشايخ أن تستبدل منها كلمة (حرة) ب (خالية عن البناء) وأن يخفف منها من ابتداء (وعلى نظار الأوقاف المذكورة الخ) وهذه صورتها :

﴿ المادة العشرون ﴾

الأعيان التي تعطى بالاحتكار يراعى في تحكيرها رغبة الراغبين وأجرة مثل الأرض حرة ويذكر في حجج تحكيرها أن الأجرة تكون دائما أجرة مثل الأرض حرة بحسب الزمان والكان بحيث لا يؤثر على ذلك حق البقاء والقرار وأن المستحكر ملزم بحفظ العين لأصل وقفها وعلى نظار الأوقاف المذكورة الإجراء على وجه ما توضح باطلاع الديوان وترخيصه بذلك .

تليت المادة ٢١ فأقرها حضرات المشايخ وهذه صورتها :

﴿ المادة الحادية والعشرون ﴾

الأعيان المقصود استبدالها أو تحكيرها بعد إجراء التحريات الابتدائية عنها بمعرفة الديوان تقدر القيمة الأساسية للبدل والحكر بواسطة قوميون يؤلف من بائمين الديوان أو من ينتدبه المدير وثلاثة أهل خبرة يكون انتخابهم بمعرفة المجلس الأعلى وعلى الديوان تحديد اليوم الذي يعينه لاجتماع الراغبين والنشر عنه من قبل بخمسة عشر يوما على الأقل في جريدتين وفي الجريدة الرسمية وعمرسى الزاد تعرض الكيفية للمجلس الأعلى لتقرير ما يراه وتنفيذه بالتطبيق للمادة (١٩)

حضرة طلبة بك سعودى — إني موافق على هذه المادة وأرى أنه إذا تحسن يزاد بها جملة بالصورة الآتية وهي :

(بواسطة وضع إعلانات منك في المحلات الآتية كثر مرورا) بعد جملة (لاجتماع الراغبين)

(استحسن عام) .

تليت المادة ٢٢ فرأى حضرات المشايخ موافقتها وتقرر باتفاق الآراء بقاؤها على أصلها وهذه صورتها :

﴿ المادة الثانية والعشرون ﴾

الأعيان المقصود مشتراها لجهات الأوقاف بدل ما أخرج منها يكون الإجراء في تحقيق أرجحية مشتراها لحين الوقف بمعرفة القومسيون المنصوص عنه بالمادة السابقة ومتى تحققت المنفعة والصلاحيات لجهة الوقف تعرض على المجلس الأعلى .

تليت المادة ٢٣ فرأى حضرات المشايخ بقاءها على أصلها فقط تستبدل منها كلمة (المختصة) ب (المحكمة الشرعية الداخلة في دائرتها العقار) وتقرر ذلك باتحاد الآراء وهذه صورتها :

﴿ المادة الثالثة والعشرون ﴾

ديوان الأوقاف عليه أن ينظر في كل حكر متعلق بوقف في إدارته وتقديره على المحتكر بحسب أجر للثل في الحال بقطع النظر عما أحدث في أرض الوقف أو بنائه وبقطع النظر عما هو مقدر في سك التحكير فإن قبله المحتكر يصير تقريره عليه وإن لم يمثل يحال الفصل في ذلك على المحكمة المختصة .

تليت المادة ٢٤ وتقرر بالاتفاق مع حضرات المشايخ حذفها وهذه صورتها :

﴿ المادة الرابعة والعشرون ﴾

النظر في الاستدانة للأوقاف الخيرية والمشاركة والمندثرة التي في نظارة النير يكون بعد تقديم طلب من ناظر الوقف للديوان مبينا فيه الجهة المراد الاستدانة منها والقدر المرغوب استدائنه وكونه بنير أرباح والحل الذي يريد عمارته وأن في العبارة فائدة لجهة الوقف وأن ريعه لا ينفى بها وإذا سمح بالإذن بالاستدانة وخيف على مبلغ الاستدانة من إبقائه تحت يد الناظر وتحقق ذلك للمجلس الأعلى فيما لو كانت الإفادة من غير ناظر الوقف نفسه فللديوان

(المادة الثامنة والعشرون)

يراعى في تأجير محلات الأوقاف قيمة أجر المثل فأكثر بحسب الزمان
وللسكان مع مراعاة ما يكون فيه صالح الوقف حسب المنهج الشرعى .

(المادة التاسعة والعشرون)

الأطيان الزراعية يكون تأجيرها بالمزاد العمومى قبل نهاية الإيجار القديم
بمدة كافية لتتميم المزاد وللإستئذان عنه واستحصال الرخصة باعتماده وكذلك
البيوت والدكاكين والمخازن ونحوها عند خلوها وتقص الأجرة عن قيمة
المثل أو عدم رغبة المستأجر تجديد الإيجار بسابقة الأجرة التى هي أجر المثل
أما إذا رغب المستأجر ذلك فيجدد معه عقد الإيجار وعلى كل حال إذا تعذر
المزاد وكانت الأجرة لا تزيد عن مائتى قرش شهرياً يجوز التأجير بالممارسة
ولأزوف الوقت تقرر تأجيل باقى المشروع لجلسة تعقد يوم غد
الساعة الثانية عريية .

سعادة الرئيس - موجود بعض تذكار وتلفراف واردة باعتذار بعض
حضرات الأعضاء عن التخلف عن الحضور منها ما هو عن الجلسة التى كان
تحدد لعقدها يوم أمس ومنها ما هو عن جلسة هذا اليوم فلتل بحسب
ترتيب تواريخها .

تليت وهذه صورتها :

تذكرة من ساحة السيد محمد توفيق افندى البكرى مؤرخة ٢٩ يونيو
سنة ١٨٩٥

قد اعترانى بعض انحراف فى الصحة يعنى من حضور المجلس فى هذا
اليوم فرجأتى من عطوفتكم قبول معذرتى افندم .

تأفراف من سعادة مدير أسيوط فى تاريخه .

بالنظر لانعقاد جمعية عمومية بمركز أبو تيج لأخذ التعليقات الجديدة
عن الأشغال المتعلقة بالوسط وغيره مقتضى وجود مصطفى بك خليفه باكر
بالمركز وبعد نهو الأشغال يتوجه جد باكر لمصر أمركم .

تأفراف من سعادة شواربى باشا تاريخه ٣٠ يونيو سنة ١٨٩٥

حاصل لنا عيا من يومين وإن شاء الله تعالى عند تمام الشفا فحضر .

حق حفظه بخزينته والصرف منه شيئاً فشيئاً على قدر حاجة العبارة وله أيضاً
أن يعين مندوباً للمراقبة والاستكشاف عند اقتضاء الحال ذلك .

تليت المادة ٢٥ فتقرر بالاتفاق بإقرار حضرات الشايخ بهاؤها على
أصلها وأن تستبدل منها جملة (التى تقع لديها) بـ (قبل إجراء الصيغة الشرعية)
وأن يزداد عليها جملة بالصورة الآتية وهى (بعد إجرائه التحريات الدقيقة) بعد
جملة (ملحوظات ضد ذلك) وهذه صورة للمادة المذكورة .

(المادة الخامسة والعشرون)

التصرفات التى تكون من نظار الأوقاف الأهلية فى ما يختص بها من
استبدال أو تحكير أو استئذنة يصير إخطار ديوان الأوقاف عنها من المحاكم
الشرعية التى تقع لديها حتى إذا تراءى له لزوم إبداء ملحوظات ضد ذلك
فيقدمها للقاضي فى مدة خمسة عشر يوماً بالأكثر بحيث إذا مضت تلك المدة
يكون للقاضي على أية الحالات أن ينهى العمل بدون انتظار .

وكذلك يكون الحال فى عزل وتنازل نظارها وتولية بدلهم .

تليت المواد ٢٦ و ٢٧ و ٢٨ و ٢٩ وتقرر بالاتحاد وموافقة حضرات
الشايخ بقاء ذلك على أصله وهذه صورته :

الباب الرابع

فى تأجير محلات الأوقاف التى فى إدارة الديوان وتحصيل إيراداتها .

(المادة السادسة والعشرون)

العقارات والأراضى الزراعية والغير زراعية يراعى فى تأجيرها عدم
استعمالها فى غير ما وضعت له على وجه فيه ضرر للوقف .

(المادة السابعة والعشرون)

لا يجوز لأحد مستخدمى ديوان الأوقاف أياً كانت وظيفته أن يستأجر
أطياناً من أطيانه .

السادة .	تذكرة من حضرة حسين بك عابدين في تاريخه .
رئيس مجلس شورى القوانين	اعترا في اليوم مرض أوجب تخلفي عن الحضور فأرجو قبول اعتذاري افندم .
<div>إمضاء</div> <div>إمضاء</div> <div>(عمر لطفى)</div> <div>(حسن رضوان)</div>	<div>نمرة ١٦</div> <div>ثم إن سعادة الرئيس ختم الجلسة بقوله (ختمت) الجلسة والساعة</div>

مَجْلِسُ شُورَى الْقَوَانِينِ

محضر جلسة يوم الاثنين ٨ محرم سنة ١٣١٣ (أول يولييه سنة ١٨٩٥)

يكون أهلاً ومتهوداً له بالصلاح والديانة بعد التحريات التي يرى المجلس لزوم إجرائها في الانتخاب .

قد رأى حضرات المشايخ تعديلها بالصورة الآتية وتقرر بالاتفاق الموافقة على ذلك وهذه صورة التعديل :

﴿ المادة ٣٠ ﴾

عدلت من أولها لحد يصدر الإذن للخطباء من مدير الديوان بالخطبة على الوجه الآتي :

يجب أن يكون الأئمة والخطباء والدرسون والطلبة المراد توظيفهم بالمساجد من ذوى الأهلية الشرعية لذلك ومن يكون منهم بالمحروسة يعتمد انتخابه بمعرفة حضرات مفتي أفندي الديار المصرية وشيخ الجامع الأزهر ومن يكون بالأقاليم والثغور يعتمد انتخابه بمعرفة حضرات القاضي والمفتي الشرعيين الداخلة في اختصاصهما جهة الوظيفة المراد التعيين فيها وبعد رؤية ذلك يجلس الإدارة يصدر إذن التعيين

وباقى للمادة من ابتداء (وأما المساجد الإنشائية التي أخرها فعلى أصله).

تليت المادة ٣١ فرأى حضرات المشايخ تعديلها على الوجه الآتي وتقرر ذلك باتحاد الآراء وهاتان صورتا الأصل والتعديل :

صورة الأصل

﴿ المادة الحادية والثلاثون ﴾

تعيين وانتخاب الفقهاء والنبهاء الذين يقتضي تعيينهم مجدداً للمقارء

فتحت الجلسة في الساعة الثانية والنصف عريية تحت رئاسة سعادة عمر بطفي باشا رئيس المجلس وحضور من حضرات الأعضاء

تلى محضر الجلسة الماضية فصدق عليه

وقد حضر حضرات الاستاذين الشيخ البنا والشيخ النواوى

سعادة الرئيس — حيث انتهى بجلسته أمس من مشروع لائحة إجراءات ديوان الأوقاف هو لغاية المادة ٢٩ فليؤخذ في نظر الباقي منه إلى إتمامه

تليت ٣٠ وهذه صورتها :

الباب الخامس

في المساجد والتكايا والأضرحة ونحوها

﴿ المادة الثلاثون ﴾

يجب أن تكون الأئمة والخطباء والدرسون المراد توظيفهم بالمساجد من ذوى الأهلية الشرعية لذلك ومن يكون منهم بالمحروسة يعتمد انتخابه بمعرفة مجلس الإدارة مباشرة ومن يكون بالأقاليم والثغور فيكون اختياره بواسطة القاضي الشرعى الداخلة في اختصاصه جهة الوظيفة المراد التعيين فيها وإذا أقر مجلس الإدارة على التعيين يصدر الإذن للخطباء من مدير الديوان بالخطبة وأما المساجد الإنشائية فيكون تعيين الخطباء فيها على وجه ما تقدم به واستحصل منشئها على الفرمانات العليا بإقامة الجمعة فيها .

أما تعيين مشايخ التكايا التابعة للديوان فيكون بمعرفة المجلس الأعلى بمن

وخوجاتها ونظارها وخدمتها وتقديرها ماهياتهم بمعرفة الديوان بميزانية خصوصية يصير تنظيمها بنسبة الإيرادات وموافقة الحال وتعرض على المجلس الأعلى .

تليت للمادتان ٣٣ و ٣٤ قرأى حضرات المشايخ أنهما إداريتان وقررت الهيئة بأحاديث آراء بقاءهما على أصحهما وهاتان صورتاهما :

﴿ المادة الثالثة والثلاثون ﴾

الكتبخانات التابعة لديوان الأوقاف يلزم أن تكون موجوداتها في عهدة من تتحقق أمانته وصلاحيته لذلك بالكفالات اللازمة وما بها من الكتب يصير جرده سنوياً وتتقدر لها قيم بحسب ما تساويه وتسجل بسجلات الديوان ويكتفى في جرد كتب الأوقاف الموجودة بالكتبخانة الخديوية بالجرد الجارى بمعرفة نظارة المعارف العمومية .

﴿ المادة الرابعة والثلاثون ﴾

تعيين وعزل نظار ومعلمي المكاتب وأمناء الكتبخانات التي تحت إدارة ديوان الأوقاف يكونان بمعرفة المجلس الأعلى وأما تعيين وعزل من عداهم من باقي خدعة المكاتب والكتبخانات والأسبلة فيكونان بمعرفة مجلس الإدارة أو مدير الديوان كل على حسب اختصاصاته كاللنون بالمواد السابقة .

تليت المادة ٣٥ وتقرر بموافقة حضرات المشايخ بقاؤها على أصلها فقط تستبدل منها كلمة (بحكم شرعى) ب (بتقرير شرعى) وهذه صورتها :

الباب السادس

في الأوقاف الحالة إدارتها على الديوان مؤقتاً

﴿ المادة الخامسة والثلاثون ﴾

يجب على ديوان الأوقاف أن يدير أى وقف يحال عليه بحكم شرعى

والمدافن التابعة للديوان يكون معرفة مجلس الإدارة بعد اختبار الطالبين بمعرفة شيخ المقارئ في من يكون بالمحروسة أما من يكون بمجبات الاقاليم والثغور فيكون تعيينهم بمعرفة لجنة تؤلف من القاضى الشرعى الداخلة في اختصاصه جهة الوظيفة المراد التعيين فيها بصفة رئيس واثنين ينتخبهم من فقهاء المقارئ أو القراء المعلمين بصفة أعضاء .

وقرار اللجان المذكورة عند عدم اتحاد الرأى يكون بالأعلوية .
وإذا وقع تشكك في قرارات اللجان المذكورة فيكون الفصل فيه بمعرفة مجلس الإدارة وعلى حسب ما يقرره يجرى التعيين .

صورة التعديل

﴿ المادة ٣١ ﴾

عدلت الفقرة الأولى حسب الآتى :

انتخاب الفقهاء والنقباء الذين يقتضى تعيينهم مجدداً للمقارئ والمدافن التابعة للديوان يكون بمعرفة شيخ المقارئ في من يكون بالمحروسة أما من يكون بمجبات الاقاليم والثغور فيكون انتخابهم بمعرفة لجنة تؤلف من قاضى المديرية الشرعى الداخلة في اختصاصه جهة الوظيفة المراد التعيين فيها بصفة رئيس واثنين ينتخبهم من فقهاء المقارئ أو القراء المعلمين بصفة أعضاء وبعد رؤية ذلك بمجلس الإدارة يصدر إذن التعيين .

وتحذف الفقرة الثانية وعدلت الفقرة الثالثة بما يأتى :

وإذا وقع تشكك في قرارات اللجان المذكورة فيكون الفصل فيه بمعرفة حضرات مفتى ائندى الديار المصرية وشيخ الجامع الأزهر وعلى حسب ما يقرره حضراتهما يجرى التعيين .

تليت المادة ٣٢ فتقرر بإقرار حضرات المشايخ بقاؤها على أصلها فقط تستبدل منها العبارة التي بعد جملة (بنسبة الإيرادات الخ) بما يأتى : وهو (التي لها بموافقة الحال تعرض على المجلس الأعلى) وهذه صورتها :

﴿ المادة الثانية والثلاثون ﴾

المكاتب التى تحت إدارة ديوان الأوقاف يكون ترتيب مصروفاتها

بالاتفاق الموافقة على التعديل وهاتان صورتها أصلاً وتعديلاً:

﴿ أصل المادة الثامنة والثلاثين ﴾

من يتأخر من هؤلاء النظار عن تقديم الحساب السنوي للديوان في المواعيد التي يقرها يتقرر إدارياً بمعرفة الديوان لأجل تقديم الحساب للديوان بمركزه في مصر ويحدد له ميعاد أربعين يوماً من تاريخ الإخطار بخلاف مسافة الطريق وإن مضى ولم يقدم الحساب المطلوب بالصفة المذكورة مرققاً بالمستندات يضع الديوان يده بصورة إدارية على الوقف المطلوب حسابه ويديره حتى يقدم الحساب وتبين صحته وخلو طرف الناظر بحيث يكون تسليم الإخطار إلى نفس الشخص أو إلى محله الشرعي حسب الطريقة المتبعة في تسليم الأوراق الرسمية بالمحاكم الأهلية وإن تبين من الحساب ما يوجب عزله فمع استمرار وضع يد الديوان يرفع أمره إلى المجلس الأعلى وبعد سماع أقواله الشفاهية أو التحريرية إذا رأى عزله يحال الفصل في ذلك على المحكمة الشرعية .

وإذا تقدم الحساب للديوان في الميعاد المحدد وتأخر الناظر عن تأدية ما يطلبه منه الديوان في ما يتعلق بتحقيق الحساب وتبين صحته فيصير إخطاره مجدداً بالكيفية المتقدمة لمدة عشرين يوماً خلاف مسافة الطريق وإن تأخر أيضاً فيضع الديوان يده على الوقف بالكيفية المذكورة .

التعديل

من يتأخر من هؤلاء النظار عن تقديم الحساب السنوي للديوان في المواعيد التي يقرها ينذر إدارياً بمعرفة الديوان لأجل تقديم الحساب للديوان بمركزه في مصر ويحدد له ميعاد أربعين يوماً من تاريخ الإخطار بخلاف مسافة الطريق بحيث يكون تسليم الإخطار إلى نفس الشخص أو إلى محله الشرعي حسب الطريقة المتبعة في تسليم الأوراق الرسمية بالمحاكم الأهلية فلذا قدم الحساب المطلوب بالصفة المذكورة مرققاً بالمستندات وتبين صحته وخلو طرف الناظر يكتفى بذلك . أما إذا تأخر في تقديم الحساب على الوجه المذكور أو قدمه وتبين منه ما يوجب عزله يحال ذلك بعد النظر فيه بالمجلس الأعلى على المحكمة الشرعية لإجراء مقتضى له شرعاً .

وكذا الحال إذا تقدم الحساب للديوان في الميعاد المحدد وتأخر الناظر عن تأدية ما يطلبه منه الديوان في ما يتعلق بتحقيق الحساب وتبين صحته .

تليت المادة ٣٩ وتقرر بموافقة حضرات المشايخ بقاؤها على أصلها فقط

تليت المادة ٣٦ وتقرر بموافقة حضرات المشايخ بقاؤها على أصلها وأن يزداد بها كلمتا (بالوجه الشرعي) بعد جملة (وإلا فعلى حسب ما يقرره المجلس الأعلى) وأن يحدف منها من ابتداء (وذلك كله الخ) وهذه صورتها :

﴿ المادة السادسة والثلاثون ﴾

الأوقاف المحالة إدارتها على الديوان مؤقتاً يصير إدارتها كالأوقاف التي في إدارة الديوان وتكون حساباتها على حدها وما يتحصل من ريعها يصرف حسب شروط الواقفين إن وجدت وإلا فعلى حسب ما يقرره المجلس الأعلى حين انتهاء الأمر فيها وذلك كله عند عدم المانع الشرعي أو القانوني .

تليت المادة ٣٧ فرأى حضرات المشايخ بقاؤها على أصلها فقط تستبدل منها كلمتا (يلزمون بتقديم) ب (يجرون تقديم) وهذه صورتها :

الباب السابع

في محاسبات الأوقاف الخيرية

﴿ المادة السابعة والثلاثون ﴾

نظار الأوقاف الخيرية المحضة يلزمون بتقديم حسابات عنها للديوان في كل سنة مرة في المواعيد التي يقرها ببيان أعيان الأوقاف وإيراداتها ومصاريفها مصحوبة بسندات ما يمكن أخذ سندات به وحجة الايقاف إن لم تكن مسجلة بالديوان .

حضرة مصطفى بك منصور — الأوقاف الخيرية التي لها نظار معينون بشرط الواقف يكونون على حسب شرطه ولا يجوز التعرض لهم بوجه من الوجوه لأن ذلك يكون مخالفاً لشرط الواقف ما لم يشترط دخول إنسان في وقفه لمحاسبة أو غيرها فله حينئذ التعرض على حسب ما يقتضيه الشرط لأن شرط الواقف كنصر الشارع نعم إن طعن فيه بأنه خالف شرطاً للواقف ولم يجر على ما تقتضيه الوقفية وجب حينئذ الرجوع لشرط الواقف وكل ذلك من خصائص القاضي الشرعي .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أخذت فتقرر بالأغلبية المطلقة الموافقة على المادة المذكورة بالكيفية التي عدلها حضرات المشايخ .

تليت المادة ٣٨ فرأى حضرات المشايخ تعديلها بالصورة الآتية وتقرر

يزاد بها كلمة (النظر) قبل كلمة (السالفين) ويزاد أيضا كلمة (الشرعية) بعد جملة (جهة الاختصاص) وهذه صورتها :

﴿ المادة التاسعة والثلاثون ﴾

متى تقدمت الحسابات المذكورة يجرى تحقيق مبالغ الإيراد والصرف وتراجع تلك الحسابات على وارد الوقفيات أو صورها الرسمية أو سجلات الديوان إن كانت مستوفية لجميع الأعيان والشروط وإن لم يكن وقفيات ولا صور ولا سجلات فيتبع فيها عمل السالفين وبعد أخذ قول مفتي أفندي الديوان بالموافقة يتصدق على الحساب ويجرى تسجيله وتسليمه للناظر أو وكيله وأن رأى المفتي عدم موافقة الحساب لم يقتنع الناظر بحال على جهة الاختصاص بعد أخذ رأى المجلس الأعلى .

تليت المادة ٤٠ فتقرر باتحاد الآراء وموافقة حضرات المشايخ أن يحذف منها من ابتداء (فيكون ضامنا لآخر الفقرة الأولى) ويستبدل بـ (ينذر بالدفع في ظرف عشرة أيام فإذا امتنع أيضا يحال ذلك بعد النظر فيه بالمجلس الأعلى على المحكمة الشرعية لا جراء المقتضى له شرعا) وحذف الفقرة الثانية أيضا وهذه صورة المادة المذكورة :

﴿ المادة الأربعون ﴾

إذا تبين من الحسابات المذكورة قبل بقاء شيء طرف النظار من فايز الخيرات فيبقى طرفهم أمانة ما لم ينحش عليه منهم وإلا فيوضع في خزانة الديوان إداريا بدون مقابل إلى أن يشتري به ما يستغل أو يحتاج وقفه إليه وإذا امتنع الناظر عن توريد المتأخر من ذلك لخزانة الديوان فيكون ضامنا له ويضع الديوان يده على الوقف بصورة إدارية ويديره حتى يصير توريد المبلغ المطلوب توريده وذلك بعد إنذار الناظر بالدفع في ظرف عشرة أيام بالأكثر وإذا كان ناظر الوقف (الذي وضع الديوان يده عليه مستحقا فيه فله ديوان أن ينضم استحقاقه من التأخر المذكور) .

أما النظار المعينون بمقتضى شرط الواقف فلا تسرى عليهم أحكام هذه المادة إلا إذا ثبت عليهم ما يوجب العزل شرعا وعزلوا .
تليت المادة ٤١ وتقرر بموافقة حضرات المشايخ بقاؤها على أصلها وهذه صورتها :

﴿ المادة الحادية والأربعون ﴾

على ديوان الأوقاف وفروعه عند تقديم الحسابات إليهم إعطاء سند باستلامها من دفتر قسيمة مختوما بختم الديوان موقعا عليه من العامل الذي استلم الحساب

مبيناً به تاريخ يوم وساعة الاستلام وعدد الأوراق وبعد استلامه بالكيفية المذكورة يفحص بالطريقة المبينة بالمادة التاسعة والثلاثين وذلك في مسافة لا تتجاوز خمسة وأربعين يوما من تاريخ الاستلام لغاية التصديق والاحالة على المجلس الأعلى وفي حالة مضي هذه المدة فلناظر الوقف أن يرفع شكواه إلى مدير الديوان أو المجلس الأعلى من التسبب في التأخير ليحكم بما يراه .
تليت المادة ٤٢ وتقرر بموافقة حضرات المشايخ بقاؤها على أصلها وفقط تستبدل منها كلمة (الندرة) بـ (المجهول مستحقوها وشرط واقفيها) وهذه صورتها :

﴿ المادة الثانية والأربعون ﴾

نظار الأوقاف الخيرية والمشاركة والندرة المقيمون خارجاً عن القاهرة يقدمون حساباتهم للأمورية الأوقاف التابع لها محل إقامتهم وهي توصلها للديوان .

تليت المادة ٤٣ وتقرر بإقرار حضرات المشايخ بقاؤها على أصلها وأن تستبدل منها كلمة (الندرة) بـ (المجهول مستحقوها وشرط واقفيها) ويزاد بآخرها ما هو (على الوقف للذكور) وهذه صورتها :

﴿ المادة الثالثة والأربعون ﴾

النظر في عزل وتولية نظار الأوقاف الخيرية والمشاركة والندرة التي لم يكن شرط النظر فيها لأحد يحال على المجلس الأعلى ليقرر رأيه في ذلك بمراجعة القرار الصادر عليه الأمر العالي بتاريخ ٢٥ ذي الحجة سنة ١٢٨٠ عندما يكون أقارب الواقف والمستحقين غير صالحين للنظر وإلا قدم الأقرب فالأقرب منهم ثم يحال على المحكمة الشرعية لا جراء اللازم له شرعا .

وكذا الأوقاف التي من هذا القبيل وانقطع شرط النظر فيها أو لم يعلم شرط النظر فيها من قبل الواقف أو علم وكان المشروط له غير أهل أو غلب غيبة منقطعة ولا وكيل له .

تليت المادة ٤٤ وتقرر بإقرار حضرات المشايخ بقاؤها على أصلها باستبدال كلمة (الندرة) بـ (المجهول مستحقوها وشرط واقفيها) وبدل (ليقرر رأيه) يكتب (وبعد النظر في ذلك به يحال على المحكمة الشرعية) وهذه صورتها :

﴿ المادة الرابعة والأربعون ﴾

نظار الأوقاف الخيرية أو المشاركة أو الندرة الذين يتنازلون عن نظر أوقافهم للديوان أو غيره أو عزلوا أنفسهم ولم يكن النظر معيناً في الوقف بشرط الواقف يرفع أمرهم بعد إجراء التحريات اللازمة بمعرفة الديوان إلى المجلس الأعلى ليقرر رأيه ثم يحال على المحكمة الشرعية .

التحرى والبحث عن الفاقد بقدر الإمكان

حضرات للشيخ — قد انتهى ما يتعاق بالشرعية الغراء وما يقى بالمشروع هو الإدارى المحض فلهيئة نظره بغير ملحوظات منا عليه .

تليت المادة ٤٩ وهذه صورتها :

الباب التاسع .

في الرسوم التي تؤخذ للديوان

﴿ المادة التاسعة والأربعون ﴾

صور الأوراق والملخصات التي يطلبها ذو الشأن من الديوان ويتراءى له إعطاؤها يؤخذ على كل ورقة منها أربعون قرشا والمذاكرات والنتائج تعتبر كورقة واحدة .

حضرة غمراوي بك — أنا رأيي تعديل المادة بما يأتي :

صور الأوراق والملخصات ونحوها التي يطلبها ذوو الشأن من الديوان يؤخذ عليها أربعون قرشا معها كان عند الأوراق المطلوب صورها ما دامت متعلقة بقضية واحدة .

(استحسان عام) .

تليت المادة ٥٠ وتقرر بالاتفاق بقاؤها على أصها وهذه صورتها :

﴿ المادة الخمسون ﴾

المواد التي لم يكن من واجبات ديوان الأوقاف النظر فيها وتستدعى تعيين مندوب من طرفه بناء على طالب أولى الشأن يؤخذ عنها رسم مائة قرش إن لم تكن مصاريف الانتقال أكثر من ذلك أما إذا دعت الحال لتعيين قومسيون من أهل الخبرة فصاريف هذا القومسيون يقدرها المدير وتدفع من الطالب علاوة على المائة قرش .

تليت المادة ٥١ وهذه صورتها .

﴿ المادة الحادية والخمسون ﴾

يؤخذ رسم المائة عشرة على أصل إرادات الأوقاف التي يديرها الديوان

تليت المادة ٤٥ وتقرر بإقرار حضرات المشايخ بقاؤها على أصلها فقط تستبدل (صورة منها) ب (ترسل مضمونها) وهذه صورتها :

الباب الثامن

في تسجيل الوقفيات

﴿ المادة الخامسة والأربعون ﴾

حجج الأوقاف أيا كانت وتقارير النظر التي تحرر بالمحاكم الشرعية تسلم لأربابها وترسل صورة منها لديوان الأوقاف لأجل تسجيلها وحفظها به بدون رسم وإن كانت في نظارة ديوان الأوقاف تسلم له نفس الحجج والتقارير لتسجيلها وحفظها .

تليت المواد ٤٦ و ٤٧ و ٤٨ وتقرر بموافقة حضرات المشايخ بقاؤها على أصلها فقط تستبدل كلمة (فقدان) من المادة ٤٨ ب (فقد) وهذه صورتها :

﴿ المادة السادسة والأربعون ﴾

الأوقاف التي في إدارة الديوان وغير موجود لها حجج وقفيات أو متمسر الاستدلال عليها يجري تسجيل أعيانها بسجل مخصوص بالديوان بمقتضى كشوفات المقاس والتحديد والأوقاف الخيرية والأهلية التي لم يكن لها وقفيات وهي في نظارة الغير تقدم كشوفات مقاسها وتحديدها إلى المحكمة الشرعية المختصة وبعد أخذ الإيصاد بمضمونها على الناظر ترسل صورته لديوان الأوقاف .

﴿ المادة السابعة والأربعون ﴾

كشوفات المقاس والتحديد يلزم أن تكون مشتملة على بيان مقاس كل محل من حدوده الأربع بالذراع الجارى اعتباره في مقاس العقارات بوضاحة الجهة السكائن بها وأسماء ملاك المجاورة بما في ذلك الأراضي والأماكن المعطاة بالحسكر كما أن الأتبان يجري مساحتها بالقدن والحدود مع بيان ما يكون بها من الشتملات من مبان وأشجار وسواق ونحو ذلك .

﴿ المادة الثامنة والأربعون ﴾

إذا تبين من التسجيل والمراجعة فقدان أعيان بأى وقف كان فللديوان

تليت المادتان ٥٦ و ٥٧ وهاتان صورتاهما :

الباب العاشر

في الأحكام الختامية

﴿ المادة السادسة والخمسون ﴾

تعمل لائحة خصوصية بمعرفة مجلس الإدارة تشتمل على اختصاصات أقلام الديوان من حسابة وإدارية وهندسية وقضائية وغير ذلك والقواعد التي يجب السير على موجبها وبعد تصديق المجلس الأعلى عليها يكون العمل على مقتضاها وتسمى (لائحة الأعمال الداخلية بديوان الأوقاف).

أما حسابات الديوان فيكون تنظيمها وإدارتها من أول يناير سنة ١٨٩٦ بعقضى القواعد التي تقررها نظارة المالية .

وكذلك تعمل لائحة بمعرفة مجلس الإدارة تتوضح بها الوظائف التي توجه لأولاد من يتوفى من الأئمة والخطباء ونحو ذلك وتفرق بين ما يجوز جمعه من تلك الخدمات وما لا يجوز ويكون السير على موجبها بعد تصديق المجلس الأعلى .

﴿ المادة السابعة والخمسون ﴾

تراجع نظارة المالية وتراقب في أثناء كل سنة من ابتداء سنة ١٨٩٦ حسابات ديوان الأوقاف وترفع في ختام كل سنة للحضرة الفخيمة الخديوية بواسطة المعية السنية تقريراً مستوفى عن سير هذه المصلحة المالي في السنة الخسائية المنتهية وينشر هذا التقرير في الجريدة الرسمية .

حضرة محمود بك أبو حسين — من المعلوم الذى لا يخفى أن ديوان الأوقاف مصلحة خيرية تقوم بعهام شعائر إسلامية دينية محضة تصرف عليها من إيراد أملاك خصوصية لأناس مخصوصين لا علاقة ولا ارتباط بينها وبين كامل مصالح الحكومة إلا بقدر ما بين أملاك كل شخص من أفراد رعايا الحكومة وبينها من جهة التنظيم والعياد والتقاضى وما أشبه ولذلك عد ما كانت عليه تلك المصلحة من جعلها في عداد نظارات الحكومة غلطاً وصدر الدكرى القاضى بفصلها من عداد مصالح الحكومة بكل كلياتها وجزئياتها حتى فى معاش مستخدميها وغير ذلك إلى أن وصلت الحال لأن الحكومة لا تقبل المرفوتين من مستخدمي هذه المصلحة فى خدمتها وإنما الجانب العالى

موقتاً فى حالة من الأحوال السابقة وذلك الرسم هو مقابل أتعاب الديوان فى الإدارة والملاحظة والتحصيل والجبابة وأتعاب الحمام عما يقام من القضايا التى تنتج بسبب إدارته أما القضايا الأخرى فتحسب مصاريفها وأجرة الحمام عنها المحكوم بهما على أوقافها وذلك بخلاف المائة عشرة المذكورة.

حضرة غمراوي بك — إذا وافق تستبدل جملة (على أصل إرادات الأوقاف) ب (على التحصيل من إرادات الأوقاف) .

(اتفاق تام) .

تليت المواد ٥٢ و ٥٣ و ٥٤ و ٥٥ وتقرر بالاتفاق بقاؤها على أصلها وهذه صورتها :

﴿ المادة الثانية والخمسون ﴾

كل عمارة فى أوقاف الغير تعمل رسوماتها ومقاييسها بواسطة الديوان بناء على طلب أربابها يؤخذ على مبلغها رسم المائة اثنين ونصف على حسب الكشف الختامى نظير الأعمال الهندسية وتحرير المقاييس والرسومات .

﴿ المادة الثالثة والخمسون ﴾

إذا دعا الحال لا انتقال أحد مهندسى الديوان أو غيره لأجل مقاس أو معانة محلات الأوقاف التى فى نظارة الغير بناء على طلب أربابها يؤخذ رسم الانتقال ثلاثون قرشاً يومياً بحيث لا يزيد عن مائة وخمسين قرشاً مهما تعددت الأيام وذلك خلاف مصاريف السفرية وأجر السكة الحديد حسب المقرر فى لوائح الحكومة .

﴿ المادة الرابعة والخمسون ﴾

الرسوم بكافة أنواعها بما فيها العشرة فى المائة المقررة فى المادة الحادية والخمسين على الأوقاف التى يديرها الديوان موقتاً تحتسب جميعها إيرادات عمومية وتخضع من أصل المصاريف العمومية لإدارة الديوان وما يتبقى بعدها يجرى تخصيصه على متحصلات الأوقاف التى تحت نظارة الديوان.

وما يستجد دخوله فى إدارة الديوان إن كان وقتياً فتحسب عليه العشرة فى المائة من ابتداء دخوله وإن كان تحت نظره فيكون التخصيص عليه من ابتداء دخوله أيضاً .

﴿ المادة الخامسة والخمسون ﴾

يعاقب من جميع الرسوم كل من تهقق فقره وإعساره وكذلك الأوقاف الخيرية والأوقاف التى لم يكن لها فايز .

يقدم ديوان الأوقاف في نهاية كل سنة حساباً عمومياً عن إيراداته ومصروفاته بعد نظره بالمجلس الأعلى للمعية السنوية لا إجراء اللازم له حسب ما تقتضيه إرادة الحضرة الفخيمة الخديوية .

فاذا وافق الهيئة وضع هذه المادة بهذه السكيفية لتكون بدلا من المادة ٥٧ التي حذفت فلتقرر ذلك .

(استحسن عام) .

انصرف حضرات الشيخ البنا والشيخ النواوي .

تلى مشروع الأمر العالي المرفقة به تلك اللائحة وتقرر باتفاق الآراء بقاؤه على أصله وهذه صورته :

مشروع أمر عال

نحن خديو مصر

بناء على ما عرضه علينا مجلس النظار .

وبعد أخذ رأي مجلس شورى القوانين .

أمرنا بما هو آت

(المادة الأولى)

صلق على لائحة إجراءات ديوان الأوقاف المرفقة بأمرنا هذا .

(المادة الثانية)

يعمل بهذه اللائحة بعد ثلاثين يوما من تاريخ نشرها بالجريدة الرسمية

وكل ماخالفها من نصوص الأوامر واللوائح وغيرها يكون ملغى ولا عمل له

(المادة الثالثة)

على ناظر الحفائية ومدير الأوقاف تنفيذ أحكام اللائحة المذكورة .

وحيث فرغ المجلس من نظر الأشغال المعروضة عليه فتقرر صرفه لغاية شهر يولييه الحاضر

ثم إن سعادة الرئيس ختم الجلسة بقوله (ختمت الجلسة) والساعة الخامسة والنصف .

رئيس مجلس شورى القوانين

إمضاء

إمضاء

(صهر لطفى)

(حسين رضوان)

نمرة ١٧

الخديوى بمقتضى أحكام الشريعة الإسلامية الغراء هو الذى وحده مكلف بالمحافظة عليها وهذا الحق له وحده دون غيره لما لسموه من الولاية العامة في التصرف في الأوقاف التى آلت للشعائر الخيرية الإسلامية وليس هناك من يستحق النظر عليها سوى سموه فرياسته وتحديثه على مصلحة الأوقاف التى هى عبارة عن أوقاف آلت للخيرات الإسلامية على الوجه المذكور هو بتلك الصفة التى لا تعلق للحكومة بها بوجه من الوجوه فتدخل المالية التى هى مصلحة حكومية في حسابات الأوقاف التى هى عبارة عن زمامه العام بالرقابة عليه مع كونه ناقضا لما قرره الحكومة من قبل تدخل لا يوافق عليه النهج الشرعى إذ لا معنى لتدخل الحكومة في الأملاك الخصوصية التى يديرها ديوان الأوقاف بتوكيله عن سمو ناظرها بحكم الدستور والنظام الإسلامى خصوصا وفيه تقييد للجناب الخديوى فيما هو مختص به بصفته الخاصة للمشار إليها التى لا يشاركه فيها أحد ولا أى هيئة حاكمة مطلقا فضلا عما بين حسابات الأوقاف وحسابات الحكومة الجارية الآن من الفرق البعيد من جهة أن حسابات الحكومة توحدت إيرادا ومصرفا وحسابات ديوان الأوقاف ياتزم تعددها على عدد ما فيه من أوقاف الواقفين مهما كثر عددها قل إيراد الواحد منها أو كثر وذلك بحكم شرط واقفها الذين لكل منهم التصرف المطلق في ترتيب صرف إيراد أملاكه على أى وجه أراد بحكم قاعدة حرية تصرف الملاك في أملاكهم على الوجه الذى يختارونه وهى قاعدة اتفقت عليها كل الشرائع والقوانين .

وبناء على ذلك أرى حذف الفقرة الثانية من المادة ٥٦ وحذف المادة ٥٧ برمتها من المشروع فاذا وافق ذلك بالهيئة فلتقرره .

(استحسن عام)

حضرة صوفانى بك — ولو أنه بناء على رأى حضرة محمود بك حسين

قد استحسن الهيئة حذف الفقرة الثانية من المادة ٥٦ وحذف المادة ٥٧ برمتها وقد وافقت على ذلك ضمن الهيئة مادام أن الأوقاف المذكورة هى في نظارة الحضرة الفخيمة الخديوية ومصلحة الأوقاف هى مصلحة قائمة بذاتها ومنعزلة عن مصالح الحكومة .

إنما من حيث إنه بمقتضى هذا المشروع سبشكل بديوان الأوقاف مجلس أعلى يكون من اختصاصه نظر الأعمال المهمة ومن ضمن ذلك عمل الميزانية وتقرير التعديلات التى تراهى فيها .

ولا يخفى أن مراجعة الحسابات ونحوها إنما هى للاطمئنان على السير فيها بمقتضى الأحكام الواردة في المشروع .

ومن حيث إن المجلس الأعلى هو الذى له وحده حق المراقبة على أعمال ديوان الأوقاف جميعها . فقد بدا لى وضع مادة بالمشروع تكون بالصورة الآتية :

مَجْلِسُ شُورَى الْقَوَانِينِ

محضر جلسة يوم الأحد ٢٧ صفر سنة ١٣١٣ (١٨ أغسطس سنة ١٨٩٥)

﴿ المادة الأولى ﴾

إذا دعت الأحوال المنصوص عليها في الفقرة السادسة من المادة ٣٤٢ وفي الفقرة الثالثة من المادة ٣٤٧ من قانون العقوبات الأهل لراحة ومعالجة إحدى الدواب وجب على رجال البوليس الذين يماينون حصول هذه المخالفة في إحدى المدن التي يوجد بها جمعية للرفق بالحيوان معتبرة لدى الحكومة أن يقودوا الدابة إلى مستشفى الجمعية المذكورة للكشف عليها بمعرفة حكيم ييطرى معتمد لدى الحكومة فإذا رأى الحكيم البيطرى ضرورة الراحة والمعالجة للدابة فتعالج في المستشفى على مصاريف صاحبها حسب تعريفه تقررها نظارة الداخلية أما إذا أثبت صاحبها حاله فقره فتكون نفقة معالجتها على الجمعية .

حضره طلبه بك سعودى — أرى أن يزداد بالفقرة الثانية بعد عبارة (ضرورة الراحة والمعالجة للدابة) جملة (فيسأل صاحبها فان قبل العلاج أو الراحة بطرفه وبمعرفة يجب لذلك وإلا) .

ويزداد أيضا فقرة على المادة هذا نصها (وفي حالة علاج الدابة بمعرفة صاحبها تقرره له مدة كافية بمعرفة الحكيم حتى إذا خالف وأجرى تشغيلا قبل اكتسابها القوة فترسل لمستشفى الجمعية لمعالجتها به بالكيفية الواضحة بالفقرة الثانية من هذه المادة) وباقى المادة يبقى على أصله .

(مواقفة عمومية)

تليت المادة الثانية وهذه صورتها :

﴿ المادة الثانية ﴾

إذا لم يدفع صاحب الدابة مصروف معالجتها مع عدم إثبات حاله فقره

فتحت الجلسة في الساعة الثالثة والدقيقة الخامسة عشرة تحت رئاسة سعادة عمر لطفى باشا رئيس المجلس وحضور ٢٢ من حضرات الأعضاء .

تلى آخر محضر للانعقاد السابق وصودق عليه .

سعادة الرئيس — الأشغال الموجودة لدى المجلس هي إفادة من مجلس النظار مؤرخة ٦ يوليو سنة ١٨٩٥ نمرة ٢٠ ومعها مشروع أمر عال يتعلق بمعالجة الدواب المريضة وأوراق من بعض حضرات الأعضاء بالاعتذار في عدم حضورهم بالجلسات السابق تحديدها وهذه الجلسة .

فليبدأ بتلاوة الافادة والمشروع مادة فمادة وتتخذ آراء ورغبات الهيئة عن كل مادة ويلى ذلك تلاوة أوراق الاعتذار .

تليت الافادة وهذه صورتها :

مرسل لسعادتكم مع هذا مشروع أمر عال صار تحضيره فيما يتعلق بمعالجة الدواب المريضة الأمل عرضه على هيئة مجلس شورى القوانين وإعادة لهذا الطرف مشفوعاً بما تراه فيه أقدم .

تليت مقدمة المشروع وتقرر بقاءها على أصلها وهذه صورتها :

مشروع أمر عال

نحن خديو مصر

بناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية ومواقفة رأى مجلس النظار وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين .

أمرنا بما هو آت

تليت المادة الأولى وهذه صورتها :

تذكرة من حضرة جاد بك مصطفى في ٣١ منه .

حيث عندى عنى يمتنع عن الحضور لجلسات المجلس مدة أسبوعين التزمت بتقييمه لسعادتك بأمل قبول اعتذارى أفندم

تذكرة من حضرة مصطفى بك الطحان في ٣١ يوليو سنة ١٨٩٥

أنهى لعطوفتكم أنه طراً على من الاشغال ما يمنع حضورى فأرجو التصريح لى بعشرة أيام أفندم .

تغراف من حضرة أحمد بك مرزوق في أول أغسطس سنة ١٨٩٥

لأسباب عياناً تأخرنا عن الحضور في هذا الأسبوع لثمت الإحاطة أفندم .

تذكرة من حضرة أحمد بك الصوفاني في ٦ صفر سنة ١٣١٣

عندى من الاعتذار ما يمنع حضورى لغاية ١٠ أغسطس سنة ١٨٩٥ فأرجو قبول اعتذارى أفندم .

تذكرة من حضرة أحمد بك مرزوق في ١٥ أغسطس سنة ١٨٩٥ .

العا الذى أصابى باق إلى الآن ويمنع حضورى في هذا الشهر واقضى العرض لسعادتك بالإحاطة أفندم .

تذكرة من حضرة مصطفى بك خليفه في ١٧ منه .

إنه لأهمية حفظ النيل وانحطاط سكن الناحية بلدنا وإحاطتها بمياه الحيضان والبحر الأعظم نرجو التصريح لنا بأجزة عشرة أيام لذلك أفندم

حضرة طلبه بك سمودى — حيث لم يوجد لدى المجلس أشغال خلاف ذلك وهناك اضطرار لوجودنا في البلاد بالنسبة لحالة النيل فإذا وافق فض جلسات المجلس في هذا الانعقاد فليقرر .

موافقة عمومية .

ثم إن سعادة لرئيس ختم الجلسة بقوله (ختمت الجلسة) والساعة الخامسة والنصف .

رئيس مجلس شورى القوانين

إمضاء

إمضاء

(عمر لطفى)

(حسين رضوان)

نمرة ١٨

فيجوز للجمعية أن تشغل الدابة لحين سداد المصاريف بأكلها ويجوز لها أيضا بيعها بالطرق الإدارية بعد مضي ثلاثة أيام من تاريخ الانذار الذي ترسله لصاحبها فإذا كانت الدابة غير صالحة لأى عمل جاز إعدامها بناء على شهادة تعطى من حكيم بيطرى في خدمة الحكومة .

ولا يجوز بيع أو إعدام الدابة إلا بعد ترخيص محافظ مصر أو الاسكندرية بذلك بناء على طلب يقدمه رئيس الجمعية أو وكيله تتبين فيه الأسباب وترفق به المستندات وخصوصاً ما يستدل منه على إنذار صاحب الدابة في حالة طالب البيع وشهادة الحكيم البيطرى في حالة الاعدام والمحافظة الحق في كل حال بأن يسمع مقدماً أقوال صاحب الدابة إذا رأى لزوماً لذلك .

حضرة أحمد بك أبو الفتوح — رأى أن يستبدل من الفقرة الأولى (ثلاثة أيام) بـ (سبعة أيام) وأن يزداد عليها جملة (وعليها أن ترد ما زاد من الثمن لصاحب الدابة وفي حال عدم كفاية الثمن للمصاريف لا يرجع عليه بشئ) .

(استحسن عام)

حضرة جاد بك مصطفى — ومن رأى أن تستبدل الفقرة الرابعة بما يأتى :

(وعلى المحافظ في كل حال أن يسمع مقدماً أقوال صاحب الدابة) وباقي المادة يبقى على أصله .

(استحسن عام)

تليت للمادة الثالثة وتقرر بقاؤها على أصلها وهذه صورتها :

(المادة الثالثة)

على ناظر الداخلية تنفيذ أمرنا هذا الذى يسرى مفعوله بعد ثلاثين يوماً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

تليت أوراق الاعتذار وهذه صورتها :

تذكرة من حضرة مصطفى بك منصور مؤرخة ٢٧ يولييه سنة ١٨٩٥

أفندم عندى من الاشغال ما يوجب تأخرى عن الحضور إلى المجالس مدة أسبوعين فالتمس قبول معذرتى أفندم .

مَجْلِسُ شُورَى الْقَوَانِينِ

محضر جلسة يوم الأحد ١٤ جمادى الثانية سنة ١٣١٣ (أول ديسمبر سنة ١٨٩٥)

قضاة المحاكم الابتدائية الأهلية من وظائفهم مؤقتاً الأمل عرضهما على هيئة مجلس شورى القوانين وإعادة المشروع لهذا الطرف مشفوعاً بما تراه الهيئة المشار إليها فيه أفندم .

صورة المذكرة .

(مذكرة)

لمجلس النظر

من نظارة الحفانية

بتاريخ ٦ جمادى الثانية سنة ١٣١١ (١٥ ديسمبر سنة ١٨٩٣) صدر دكرتو من مقتضاه أن لا يكتسب أحد من قضاة المحاكم الابتدائية الأهلية قبل أول يناير سنة ١٨٩٦ حق عدم جواز العزل من الوظيفة .

وحيث إن هذا التاريخ قرب حلوله وقد تراءى أن الأضمن الآن لحسن سير الأعمال إيقاف حكم عدم جواز العزل مؤقتاً إلى أن يصدر أمر آخر فقد صار تحضير مشروع دكرتو بهذا المعنى وها هو مرسل طيه للمجلس كي إذا وافق عليه يعرض للأعتاب السنية .

صورة المشروع .

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على المادة التاسعة والأربعين من الأمر الصادر في ٩ شعبان سنة ١٣٠٠ (٤ يونيو سنة ١٨٨٣) الشتمل على لائحة ترتيب المحاكم الأهلية.

وبعد الاطلاع على أمرنا الصادر في ٦ جمادى الثانية سنة ١٣١١ (١٥ ديسمبر سنة ١٨٩٣) .

فتحت الجلسة في الساعة الرابعة والدقيقة العشرين عريية تحت رئاسة سعادة عمر لطفي باشا رئيس المجلس وحضور ٢١ من حضرات الأعضاء :

تلى آخر محضر للانعقاد الماضى فتصدق عليه .

سعادة الرئيس — الأشغال التي وردت للمجلس ومقتضى عرضها على

الهيئة هي :

أولاً — إفادة من رئاسة مجلس النظر مؤرخة ١١ جمادى الثانية سنة ١٣١٣ الموافق ٢٨ نوفمبر سنة ١٨٩٥ نمرة ٢٣ ومعها مذكرة ومشروع أمر عال متعلق بتوقيف حكم عدم جواز عزل قضاة المحاكم الابتدائية الأهلية من وظائفهم مؤقتاً .

ثانياً — إفادة من نظارة المالية مؤرخة ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٩٥ نمرة ٣٧ ومعها نسخ ميزانية الحكومة سنة ١٨٩٦ القابلة بفرض توزيعها على حضرات أعضاء المجلس والإفادة عما يترأى بخصوصها من الملاحظات وقد وزعت على حضراتكم .

ثالثاً — بعض أوراق اعتذار من بعض حضرات الأعضاء

فلتتل الأوراق المذكورة بحسب ترتيب ورودها وتؤخذ آراء ورغبات الهيئة فيها .

تليت إفادة رئاسة مجلس النظر والمذكرة والمشروع الواردان معها وتقرر باتفاق الآراء التصديق على المشروع وهذه صور ذلك .

صورة الإفادة :

مرسل لسعادتكم مع هذا صورة مذكرة مقدمة من سعادة ناظر الحفانية ومشروع أمر عال يريد سعاداته استصداره بتوقيف حكم عدم جواز عزل

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحقانية ومواقفة رأى مجلس النظار
وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين .

أمرنا بما هو آت

﴿ للمادة الأولى ﴾

عدم جواز عزل قضاة المحاكم الأهلية من وظائفهم بوقف حده مؤقتاً
إلى أن يصدر أمر آخر .

﴿ للمادة الثانية ﴾

على ناظر الحقانية تنفيذ أمرنا هذا .

تليت إفادة نظارة المالية وهذه صورتها :

إنه طبقاً لما تقتضيه المادة الثانية والعشرون من القانون الأساسي
الصادر في أول مايو سنة ١٨٨٣ . مرسل لسعادتكم من طيه النسخ المبينة من
ميزانية الحكومة سنة ١٨٩٦ القابلة كما تصدق عليها من مجلس النظار للرجو
توزيع هذه النسخ على حضرات أعضاء مجلس شورى القوانين والإفادة عما
يترأى للمجلس من الملاحظات بخصوصها وفقاً لما هو مدون بالقانون
المذكور وإذا لزم للمجلس بعض الإيضاحات بما يستوجب حضوراً فلا بأس
من تعريفنا عن اليبعاد للحضور في الوقت اللازم .

بيان الموازين الرسالة .

عدد

٤٠ موازين إجمالى عن إيرادات ومصروفات سنة ١٨٩٦ مع المذكرة

الرفوعة من اللجنة المالية لمجلس النظار .

٤٠ موازين مفردات الإيرادات .

٤٠ » » المصروفات .

قررت الهيئة تلاوة المذكرة للرفوعة من اللجنة المالية لمجلس النظار عن

الميزانية فتليت وهذه صورتها :

مذكرة

مرفوعة من اللجنة المالية

إلى مجلس النظار

تشرف اللجنة المالية بأن تعرض على مجلس النظار مشروع ميزانية سنة
١٨٩٦ للتصديق عليه .

ومن الإطلاع على مجموع تقديرات الميزانية الواردة في هذا المشروع يرى
أنها لا تختلف عن تقديرات سنة ١٨٩٥ إلا قليلاً جداً لأن مجموع الإيرادات
لم يتغير ومجموع المصروفات لم يتجاوز مجموع مصروفات السنة الماضية إلا
بمبلغ ٣٠٠٠٠ جنيه مصرى من ذلك مبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه مصرى تخصص
لمصاريف تعديل ضرائب الأطنان ومبلغ ١٠٠٠٠ جنيه مصرى أدرج في
مصروفات مصلحة سكة الحديد نظير الخمسة وأربعين في المائة من الزيادة
الواردة في إيرادات هاته المصلحة .

إيرادات

قد رأت اللجنة المالية أن من الحكمة تقدير إيرادات الجمارك على واقع
الإيرادات المحتمل تحصيلها في السنة الحالية . نعم إن هذه الإيرادات قد
تأثرت من الجبوت الذى حصل أخيراً في أثمان محصولات القطن . غير أنه نظراً
لتحسين الحالة تحسناً بيناً بسبب ما عادت إليه الأثمان الآن من الارتفاع
فالنظور أن إيرادات سنة ١٨٩٦ ستزيد عن إيرادات سنة ١٨٩٥ ومع كل
فقد رأت اللجنة المالية أن من الأصوب جعل إيرادات السنة المقبلة موازية
للإيرادات التي سيصير الحصول عليها في سنة ١٨٩٥ . وهنا يجب الملاحظة
بأن الزيادة التي حصلت في إيرادات الدخان تعادل النقص الواقع في إيرادات
الجمارك وزيادة . وتقديرات إيرادات الفئارات لم تشمل مبلغاً قدره ٤٠٠٠٠
جنيه مصرى تخصص إلى سنة ١٨٩٧ بمقتضى الأمر العالي الصادر بتاريخ
٢٥ ديسمبر سنة ١٨٩٤ لعدد العجوزات التي تحصل في ميزانية مجلس الصحة
البحرية والكورتينيات والقيام بالمصاريف غير الاعتيادية اللازمة لإعداد
المحلات الصحية الكائنة بالسويس وعيون موسى والطور ومصاريف بناء
فئارات جديدة في البحر الأحمر وتزليل ما يخطر تنزيهه من رسوم الفئارات
المذكورة اعتباراً من سنة ١٨٩٧ .

مصرفات

المعارف العمومية

إن البالغ المدرج في ميزانية هذه النظارة هو كالوارد بميزانية سنة ١٨٩٥ والاعتمادات المتنوعة الخاصة بالمعارف العمومية كان يبلغ مجموعها في سنة ١٨٩٣ ١٢٤٠٠٠ جنيه مصرى وفي سنة ١٨٩٤ ارتفعت إلى ١٣٨٠٠٠ جنيه مصرى ثم بلغت في سنة ١٨٩٥ ١٥٢٠٠٠ جنيه مصرى وستصل في سنة ١٨٩٦ إلى مبلغ ١٦٠٠٠٠ جنيه مصرى وإذا أمكن إيجاد بعض أرباب الأموال يكونون مستعدين للاهتمام باصلاح أطيان وادى الطميلات فزيد أيضا إيرادات نظارة المعارف العمومية .

نظارة الداخلية — قسم الضبط والربط .

إن هاتين الميزانيتين قد جعلتا ميزانية واحدة وقد جرى نقل بعض اعتمادات بين ميزانية ديوان عموم الداخلية وميزانية القسم الادارى بالمديريات غير أن التعديلات التى أدخلت في نظارة الداخلية لم ينجم عنها أدنى زيادة في المصروفات ماعدا زيادة طفيفة يبلغ قدرها ١٢٠٠ جنيه مصرى وهذه الزيادة تزول لو تقرر إلغاء محافظة رشيد .

مصالح الصحة

إن الاعتمادات المقررة لمصالح الصحة قد زيد عليها مبلغ قدره ٣٠٠ جنيه مصرى وذلك لأجل اتساع نطاق أعمال التفتيش الصحى فى المديريات وصرف ماهية طبيب باكتريولوجى (عالم بفحص الميكروبات) وإنشاء إدارة هيجينية (صحية) .

قلم منع تجارة الرقيق

إن الزيادة الظاهرة في الاعتمادات التى تقدرت هى ناشئة عن نقل بعض مبالغ من ميزانية قسم الضبط والربط حتى بدأ يتيسر إحالة بعض المستخدمين على قلم الرقيق وستستعمل رجال هذا القلم في الأشغال المتعلقة بالضبط والربط ومنع تجارة الرقيق .

نظارة الحفانية

إن ميزانية مصروفات المحاكم المختلطة هى في ازدياد وما حصل الاقرار عليه من تجديد وظيفتي قاضيين في محكمة الاستئناف أحدهما أورباوى والآخر وطنى قد استلزم درج مبالغ جديدة في الميزانية ونظرا لأن عمل الاستنساخ

قد زاد كثيراً عن ذى قبل فقد دعت الضرورة لزيادة الاعتماد المقرر للنساخين وفضلا عن ذلك فإن ماهية القضاة الوطنيين الموظفين في تلك المحاكم قد زيد عليها المبلغ الجارى صرفه إليهم بصفة مكافأة والذي أوجب تقرير هذه العلاوة هو الفرق الكائن بين الماهيات المرتبة للقضاة الأورباويين والماهيات المرتبة للقضاة الوطنيين ومع ذلك فإن العلاوة المذكورة لا يتأتى عنها إضافة أية مصروفات كانت على ميزانية المحاكم المختلطة وإنما لما كانت هذه الطريقة من شأنها تحسين حالة القضاة الوطنيين من حيثية المعاش فستكون نتيجتها حصول زيادة في المستقبل في ميزانية المعاشات .

والاعتمادات المقررة للمحاكم الأهلية قد جرى زيادتها أيضا إبتغاء توسيع دائرة أعمال قلم تفتيش المحاكم والنيابة العمومية .

نظارة الأشغال العمومية

قد أدرج بميزانية هذه النظارة ٤٠٠٠ جنيه مصرى لإنشاء أربعة مجالس محلية جديدة في سوهاج وحلوان وميت غمر وكفر الزيات لأن النتائج الحسنة التى ظهرت في المدن التى أنشئت فيها مجالس من هذا القبيل تشجع على زيادة عدد هذه المجالس وقد أدرج بها أيضاً ٧٠٠٠ جنيه مصرى لتسهيل اتخاذ ما يلزم لتوزيع الماء المقطر في مدن المديريات .

خدمات متنوعة

إن معظم الزيادة في الاعتمادات ناشئة عن نقل مرتبات طلبة العلم بالجامع الأزهر إلى هذا الفصل إذ أن هذه المرتبات كان جارياً صرفها لحمد الآن من ميزانية المعاشات وعدا ذلك فإن الإعانة البالغ قدرها ٢٠٠٠ جنيه مصرى المخصصة لمجلس اسكندرية البلدى لنفقة مصاحبة الصحة بها قد جرى إضافتها على أصل الخدمات المتنوعة .

إدارة ومحصيلات

إن الزيادة الظاهرة في هذه المصروفات هى ناشئة على الأخص عن تحويل جملة مبالغ من فصول أخرى من للميزانية إلى هذا الفصل وقد زيدت زيادة طفيفة عما كانت عليه لتحسين حالة مستخدمي المديريات .

المجارك

قد ظهر من التحقيق الذى حصل أخيراً في مصلحة المجارك لزوم زيادة عدد الكشافين والتفتيشين وتحسين حالتهم ولذلك أدرج بميزانية هذه المصلحة

وهذه الزيادة تشمل مبلغ ٤١٢٠٠٠ جنيه مصري قيمة الوفورات الناتجة في سنة ١٨٩٦ من تحويل الديون.

وعليه فالمبلغ الحقيقي الذي سيبقى في آخر هذا العام تحت تصرف الحكومة لا يكاد يبلغ سوى ١٧٠٠٠ جنيه مصري .

أما مجموع الوفورات الناشئة عن تحويل الديون فإنه سيبلغ في نهاية هذا العام ١٨٠٠٠٠٠ جنيه مصري تقريباً ثم إن شراء سندات الدين المصري بالأموال المتوفرة من تحويل الديون هو بمثابة استهلاك حقيقي للدين وإن لم يكن هذا الاستهلاك حاصلًا بحالة موافقة لأن قيمة سندات الحكومة المصرية هي في الغالب فوق المائة .

وبمراجعة مذكرة اللجنة المالية التي تقدمت مع مشروع ميزانية سنة ١٨٩٥ يسر نظارة المالية من أن ترى أنه أمكنها في هذا العام عرض طريقة ذات فائدة خصوصية على الأهالي وقعت لدى مجلس النظر موقع القبول والاستحسان وذلك إنه بعد الاتفاق مع صندوق الدين العمومي قد تنازلت الحكومة لأهالي الوجه البحري تنازلاً كلياً ونهائياً عن قراطين من أموال الأطنان تبلغ قيمتهما ٢٤٥٠٠٠ جنيه مصري كان تأجل تحصيلها في سنة ١٨٩٤ إلى شهر نوفمبر سنة ١٨٩٥ .

حصلت المداولة في موضوع الميزانية وتقرر بالاتفاق العام ما يأتي :

إن هيئة المجلس قد نظرت في العام الماضي في مفردات ميزانية سنة ١٨٩٥ ورفضت تقريراً لجانب الحكومة بما عن لها من الملاحظات على فصول الميزانية وقد رأت أن الحكومة عولت في بحر سنة ١٨٩٥ على تنفيذ بعض ما رأت أنه الهيئة ومن حيث إن ميزانية سنة ١٨٩٦ ليس فيها إلا تغييرات جزئية عن ميزانية سنة ١٨٩٥ فالمهيئة ترجو الحكومة في توجيه إلتفاتها إلى باقي الملاحظات التي أبدتها في تقريرها على ميزانية سنة ١٨٩٥ والعناية في تنفيذه تخفيفاً لأثقال الأهالي خصوصاً ما يتعلق بالضرائب .

تليت أوراق الاعتذار وهذه صورها :

تذكرة من حضرة جاد بك مصطفى مؤرخة ٢٩ نوفمبر سنة ١٨٩٥ .

إنه للحصول العيالي وملازمتي الفراش غير ممكناً الحضور لجلسات المجلس الآن ومنه تعالى عند حصولي على الشفاء أحضر حالاً أقدم .

مبلغ ٣٠٠٠ جنيه مصري وأدرج مثل هذا المبلغ أيضاً في ميزانية مصلحة خفر السواحل لمراقبة في الوجه القبلي لأن تهريب الملح جار فيها كثيراً بحالة مضرة بإيرادات مصلحة الملح .

مينا الاسكندرية

قد زيد على ميزانية هذه المصلحة مبلغ ٥٠٠٠ جنيه مصري لأعمال متنوعة مطلوب إجراؤها بوجه السرعة لتحسين هذه الميناء .

مصلحة البوستة

إن زيادة الاعتمادات الواردة في هذا الفصل تسمح بترتيب خمسة خطوط سعاد بوسنة طوافه في الأرياف وبانشاء قلم طرود بوسنة لا يزيد وزنها عن كيلو جرام واحد وتوزيع المراسلات على المنازل في بور سعيد وزيادة عمال مكاتب بوسنة مصر واسكندرية التي اتسعت أشغالها اتساعاً عظيماً لأن إرسال الجرائد مثلاً قد ازداد زيادة جسيمة بحيث أن ما أرسل منها في الستين الماضيتين قد زاد خمسين في المائة وهذا يعادل زيادة قدرها مليون ونصف من الجرائد نقلها مصلحة البوستة .

﴿ مصلحة الواورات الحديدية ﴾

إن النقص من زيادة اعتمادات هذه المصلحة هو إعادة خط يريه وستتجاوز إيرادات هذا الخط الزيادة القليلة المقدرة في المصروفات .

﴿ نظارة الحرية ﴾

إن زيادة اعتمادات هذه النظارة ناشئة عن تشكيل قومسيونات جديدة اختص الحال لها لقرز الأنفار وذلك لسريان قانون الفرقة على سكان المدن وإنما الزيادة التي ستنتج في إيرادات بدلية القرعة العسكرية ستكون أكثر من زيادة المصروفات .

وبالإجمال فإن تقديرات ميزانية سنة ١٨٩٦ هي كالآتي :

جنيه مصري	
١٠٢٦٠٠٠٠	إيرادات .
٩٦٣٠٠٠٠	مصروفات .
٦٣٠٠٠٠	زيادة في الإيرادات .

تلغراف من حضرة مصطفى بك منصور مؤرخ ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٩٥ .
لأنحراف صحي تعذر حضوري فعند حصول الشفا غضر .

وتقرر أن الجلسة التالية تكون يوم السبت الآتى ٧ ديسمبر الحاضر
الساعة الرابعة عريية .

ثم إن سعادة الرئيس ختم الجلسة بقوله (ختمت الجلسة) والساعة
السادسة .

إمضاء

عمر لطفى

إمضاء

(حسين يسرى)

نمرة ١٩

مَجْلِسُ شُورَى الْقَوَانِينِ

محضر جلسة يوم السبت ٢٠ جمادى الثانية سنة ١٣١٣ (٧ ديسمبر سنة ١٨٩٥)

تليت مقدمة المشروع المبنى على المادة الثانية من الوفاق وتليت أيضاً
للمادة الأولى منه وتقرر بإتخاذ الآراء الموافقة عليهما وهاتان صورتاهما :

مشروع أمر عال

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على المادة الثانية من الوفاق العقود بين حكومتى
بريطانيا العظمى ومصر بتاريخ ٢١ نوفمبر سنة ١٨٩٥ لأجل إبطال النخاسة
والتوصل إلى منع الاسترقاق .

وبناء على ما عرضه علينا نظرا الداخلية والحقانية وموافقة رأى مجلس النظار
وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين .

أمرنا بما هو آت

﴿ المادة الأولى ﴾

كل من جلب إلى القطر المصرى أو ملحقاته رقيقا واحدا فأكثر أو
أخرجه منه بطريق البحر أو النهر أو البر أو اجتاز به القطر المذكور لأجل
بيعه يعاقب بالأشغال الشاقة من خمس سنوات إلى خمس عشرة .

فتحت الجلسة في الساعة الرابعة والدقيقة الخامسة والأربعين العربية
تحت رئاسة سعادة عمر لطفى باشا رئيس المجلس وحضور ٣٣ من
حضرات الأعضاء .

تلى محضر الجلسة الماضية فتصدق عليه .

سعادة الرئيس — الأشغال المقننى عرضها على الهيئة هي إفادة من
رئاسة مجلس النظار مؤرخة ١٧ جمادى الثانية الموافق ٤ ديسمبر سنة ١٨٩٥
الحاضر نمرة ٢٤ ومعها مشروعا أمرين عاليين وملحق في خصوص الوفاق
للعقود بين حكومتى بريطانيا العظمى ومصر بتاريخ ٢١ نوفمبر سنة ١٨٩٥
لأجل إبطال النخاسة والتوصل إلى منع الاسترقاق .

فلتتل الإفادة ثم المشروعات المذكورة واحدا فواحدا وتؤخذ آراء
ورغبات الهيئة عن كل منها .

تليت الإفادة وهذه صورتها :

مرسل مع هذا لسعادتكم مشروعا أمرين عاليين وملحق تنفيذاً للوفاق
للعقود بين الحكومتين البريطانية والمصرية بتاريخ ٢١ نوفمبر سنة ١٨٩٥
بخصوص إبطال النخاسة ومنع الاسترقاق فالأمل عرض هذه المشروعات
على هيئة المجلس وإعادتها لهذا الطرف مع ماتراه افندم .

سعادة إسماعيل صفوت باشا — حيث إن هذا الوفاق هو من المعاهدات
الدولية فمن رأى أن المجلس غير مختص بالنظر في المشروعات المذكورة .

سعادة سليمان أباطه باشا — هذه الشرعات هي غير المعاهدة السابقة
فأرى دخول المجلس في موضوع نظرها وإبداء آرائه ورغباته فيها .

تقرر بالأغلبية المطلقة الموافقة على رأى سعادة سليمان أباطه باشا وتلاوة
المشروعات المذكورة مادة فمادة .

تليت المادة الثانية من المشروع المذكور وهذه صورتها :

﴿ المادة الثانية ﴾

كل من أحرز أو أودع عند آخر رقيقاً واحداً كثر لأجل بيعه يعاقب بالأشغال الشاقة من ثلاث سنوات إلى سبع .

حضرة مصطفى بك الطحان — من رأي أن يضاف على هذه المادة ما يأتي :

أما من كان عنده رقيق قبل صدور أمرنا هذا لأجل الخدمة لا البيع فلا يدخل تحت أحكام هذه المادة .

سعادة سليمان أباطه باشا — أوافق على بقاء المادة بغير إضافة شيء عليها .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أخذت فتقرر بالأغلبية زيادة الإضافة التي أشار إليها حضرة مصطفى بك الطحان .

تليت المادة الثالثة وتقرر باتحاد الآراء الموافقة عليها وهذه صورتها :

﴿ المادة الثالثة ﴾

كل من باع أو اشتري رقيقاً أو قابض عليه أو اشترك في شيء من هذه المعاملات يعاقب كما يأتي :

إذا كان الجاني نخاساً أو سمساراً في الرقيق يعاقب بالأشغال الشاقة من خمس سنوات إلى عشر ويعاقب بهذه العقوبة كل من باع إلى نخاس رقيقاً أو قابضه عليه

ويعاقب بالحبس من ستة أشهر إلى سنتين كل من اشتري رقيقاً من نخاس أو سمسار في الرقيق .

وإذا حصل البيع أو الشراء أو المقايضة بين عائلة وأخرى فتكون العقوبة بالحبس من ثلاثة أشهر إلى سنة وبالغرامة من ثلاثين جنيتها إلى خمسين أو بأحدى هاتين العقوبتين فقط .

وكل من أدخل من رؤساء العائلات إلى منزله بعد صدور أمرنا هذا رقيقاً

ليس يده تذكرة عتق بقصد الشراء أو المقايضة يعاقب بغرامة من ثلاثين جنيتها إلى خمسين إن لم يثبت ارتكابه لأحدى الجنايات أو الجنح المبينة قبل أو اشتراكه فيها :

تليت المادة الرابعة وهذه صورتها :

﴿ المادة الرابعة ﴾

يعاقب بالحبس من ستة أشهر إلى ثلاث سنين من منع معتوقاً من التمتع بتمام حرته أو من التصرف بشخصه

ويعاقب بالحبس من ستة أشهر إلى خمس سنوات من استعمل طرق الاحتيال أو الإكراه لمنع رقيق من الحصول على حرته أو العمل بها .

سعادة سليمان أباطه باشا — أصادق على هذه المادة

حضرة مصطفى بك خليفه — وأنا كذلك

حضرة طلبه بك سعودى — أنا من رأي استبدال عقوبة الحبس بغرامة من خمسة جنيتها إلى عشرة لأن هذه المادة لم تكن متضمنة بيعاً ولا شراء بل قاصرة على منع المعتوق من حرته وهذه تكفى فيها الغرامة .

سعادة إبراهيم أدهم باشا — أوافق على ما رآه حضرة طلبه بك من نحو استبدال الحبس بالغرامة وأرى أن تكون الغرامة من خمسة جنيتها إلى ثلاثين جنيتها .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء

أخذت فتقرر بالأغلبية تبديل الحبس بالغرامة كطلب حضرة طلبه بك وأن تكون الغرامة من خمسة جنيتها إلى ثلاثين جنيتها كطلب سعادة أدهم باشا وبذلك تكون المادة كما يأتي :

يعاقب بالغرامة من خمسة جنيتها إلى ثلاثين جنيتها من منع معتوقاً من التمتع بتمام حرته أو من التصرف بشخصه .

وكذلك كل من استعمل طرق الاحتيال والإكراه لمنع رقيق من الحصول على حرته والعمل بها

تليت المادة الخامسة وهذه صورتها

﴿ المادة الخامسة ﴾

يعاقب بالإعدام أو بالأشغال الشاقة من خمس سنين إلى خمس عشرة كل

من جب رقيقاً أو اشتراك في هذا الفعل .

حضرة طلبة بك سعودى — أرى تعديل هذه المادة بما يأتى :

يعاقب بالاعدام كل من جب رقيقاً ومات المجرى بهذا السبب أما إذا لم يموت المجرى فيعاقب الفاعل بالأشغال الشاقة من خمس سنين إلى خمس عشرة سنة .

(استحسان عام) .

تليت المواد ٦ و ٧ و ٨ و ٩ وتقرر باتفاق الآراء بقاؤها على أصلها وهذه صورها :

﴿ المادة السادسة ﴾

يعاقب المشتركون في الجنايات والجنح المتقدم ذكرها بنفس العقوبات التى يحكم بها على فاعليها ويجوز مع ذلك تخفيض العقوبة إلى نصفها .

﴿ المادة السابعة ﴾

من يشرع في ارتكاب الجنايات والجنح السابقة يعاقب بنصف العقوبة التى يعاقب بها مرتكبها في حالة حصولها منه بالفعل .

﴿ المادة الثامنة ﴾

العودة إلى ارتكاب هذه الأفعال تسوجب الحكم على فاعلها بأقصى العقوبة مع جواز إبلاغها إلى ضعفيها .

﴿ المادة التاسعة ﴾

ألفاظ (الاشتراك والشروع والعودة) المستعملة في أمرنا هذا يجب أن يكون مدلولها بحسب الوارد في المواد ٦٨ و ٦٩ و ٨ و ٩ و ١٣ من قانون العقوبات الأهلى .

تليت المادة العاشرة وهذه صورتها :

﴿ المادة العاشرة ﴾

يعاقب ربان السفينة التى تنقل رقيقاً معداً للبيع بغرامة يجوز إبلاغها

إلى عشرين جنياً وبالحبس من ثلاثة أشهر إلى ثلاث سنين ويعاقب صاحب السفينة في جميع الأحوال بهذه الغرامة وإذا ثبت اشتراكه في الفعل يعاقب أيضاً بهذه العقوبة وتصادر سفينته بمشحونها .

ويجوز أيضاً الحكم على بحارة السفينة بعقوبة الحبس المذكورة .

سعادة إبراهيم أدهم باشا — أوافق على بقاء الفقرتين الأولى والثالثة على أصلهما وأرى تعديل الفقرة الثانية بما يأتى :

وإذا ثبت اشتراك صاحب السفينة في الفعل يعاقب بغرامة يجوز إبلاغها إلى عشرين جنياً وتصادر سفينته بمشحونها .

(استحسان عام) .

تليت المادة الحادية عشرة وهذه صورتها :

﴿ المادة الحادية عشرة ﴾

كل سفينة مجهزة لنقل الرقيق تعتبر بلا حاجة إلى دليل آخر كأنها أجرت نقله ويجرى عليها حكم المادة السابقة .

حضرة حسن بك مذكور — رأيت تعديل هذه المادة على الوجه الآتى :

كل سفينة يثبت أن ربانها أو مالكها قاول غيره أو اتفق معه على نقل رقيق بها تعتبر كأنها أجرت نقله ويجرى عليها حكم المادة السابقة .

موافقة عمومية .

تليت المادة الثانية عشرة وتقرر بالاتفاق بقاؤها على أصلها وهذه صورتها :

﴿ المادة الثانية عشرة ﴾

يجوز للمحكمة في الأحوال التى يحكم فيها بالحبس مدة سنة أو أكثر بتقتضى أمرنا هذا أن تجعل الحبس مقروناً بالأشغال الشاقة .

تليت المادة الثالثة عشرة وهذه صورتها :

﴿ المادة الثالثة عشرة ﴾

يجب على كل قادم بعائلته إلى القطر المصرى أن يجبر قلم الجوازات

(البسابورت) فى الحال .

وقلم عتق الرقيق فى ظرف خمسة عشر يوما بعدد الخدم من الرقيق الموجودين فى عائلته .

ويجب على قلم عتق الرقيق أن يسلم إليه ثلثا كره عتق بقدر ما عنده من الأرقاء .

وكل من تأخر عن هذا الإخبار أو أخبر بغير الحقيقة يعاقب برامة من ثلاثين جنياً إلى خمسين .

حضرة أحمد بك أباطه — أوافق على هذه المادة وأرى أن يزداد عليها فقرة بالصورة الآتية :

وعلى أقلام الجوازات تعريف القادمين إلى القطر المصرى بضمون هذه المادة .

موافقة عمومية .

تليت المادة الرابعة عشرة التي هي آخر المشروع المذكور وتقرر بالاتفاق بقاؤها على أصلها وهذه صورتها :

﴿ المادة الرابعة عشرة ﴾

على ناظرى الداخلية والحقانية تنفيذ أمرنا هذا كل منهما فيما يخصه .

تليت مقدمة مشروع الأمر الثانى والمادة الأولى منه وهاتان صورتاهما :

مشروع أمر عال

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على المادة الرابعة من الوفاق المفقود بين حكومتى بريطانيا العظمى ومصر بتاريخ ٢١ نوفمبر سنة ١٨٩٥ لأجل إبطال النخاسة والتوصل إلى منع الاسترقاق .

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحقانية وموافقة رأى مجلس النظار .

وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين .

أمرنا بما آت :

﴿ المادة الأولى ﴾

الأفعال المخالفة لقانون الجنايات والجنح المتعلقة بالاسترقاق تحال على محكمة تشكل من خمسة من قضاة محكمة الاستئناف الأهلية يكون منهم اثنتان على الأقل من القضاة الأوروبوين .

ويكون انتخاب هؤلاء القضاة فى كل حالة على حدة بقرار من ناظر الحقانية يعين فيه رئيس هذه المحكمة .

حضرة حسن بك مذكور — أوافق على بقاء المقدمة والمادة الأولى على أصلهما . وأرى أن يزداد على المادة فقرة بالصورة الآتية :

والأحكام التى تصدرها المحكمة المذكورة تكون قابلة للاستئناف أمام محكمة النقض والابرام . وفى هذه الحالة تكون هذه المحكمة الأخيرة مركبة من سبعة قضاة .

حضرة حسين بك عابدين — أؤيد هذا رأى وأزيد عليه أن يكون من بين السبعة ثلاثة على الأقل من القضاة الأوروبوين .

سماعة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أخذت الآراء فتقرر بالأغلبية الموافقة على رأى حضرة حسن بك مذكور .

تليت المادتان الثانية والثالثة فتقرر باتحاد الآراء بقاؤهما على أصلهما وهاتان صورتاهما :

﴿ المادة الثانية ﴾

تشمل دائرة اختصاص هذه المحكمة القطر المصرى وملحقاته ما عدا الجهات التابعة لمصر فى جنوبى أصوان وموانىء البحر الأحمر وسواحله المشكل لها محكمة مخصوصة وتستثنى مدينة السويس من موانىء البحر الأحمر .

وبعين ناظر الحقانية الجهة التى تنعقد فيها المحكمة .

﴿ المادة الثالثة ﴾

إذا كانت القضية صالحة لأن ترفع إلى الجلسة بغير تحقيق تمهيدى فتقدم فى الحال إلى ناظر الحقانية وهو يعقد المحكمة فى ظرف ثمانية أيام من يوم وصول الطلب إليه .

بعقد المجلس وتبضع أحكام القانون العسكري فيما يختص بتأييد الحكم .

حضرة حسن بك مذكور — أوافق على هذه المادة فقط يستبدل منها من ابتداء (ولا يجوز الطعن فيها إلى آخر الفقرة بما يأتي وهو :) ويجوز الطعن فيها أمام محكمة النقض والإيرام المنصوص عنها في المادة الأولى ومتى صار الحكم نهائياً يبلغ إلى ناظر الحقانية لتنفيذه .

موافقة عمومية :

تلى من المادة السادسة إلى باقى المشروع وتقرر باتفاق الآراء بقاؤه على أصله وهذه صور ذلك .

﴿ المادة السادسة ﴾

الأفعال المخالفة لقانون الجنايات والجنح المتعلقة بالاسترقاق ترفع إلى مجلس عسكري إذا كان وقوعها في موانئ البحر الأحمر (ما عدا مدينة السويس) وفي سواحله التابعة للقطر المصري . وملحقاته وفي المنطقة البحرية المحددة في المادة الثامنة من الوفاق المعقود بين الحكومتين البريطانية والمصرية بتاريخ ٢١ نوفمبر سنة ١٨٩٥ وكذلك في الجهات التابعة للحكومة المصرية في جنوبي أسوان .

﴿ المادة السابعة ﴾

يشكل هذا المجلس العسكري من خمسة على الأقل من ضباط الجيش المصري يعينهم السردار ويعين أيضاً رئيس المجلس .

﴿ المادة الثامنة ﴾

يتبع المجلس العسكري أيضاً أحكام أمرنا هذا بشأن المحكمة المختصة متى أمكن سريان هذه الأحكام عليه .

﴿ المادة التاسعة ﴾

يجوز لكافة قومندانات السفن الحربية الإنكليزية والطرادات المصرية أن يطلبوا انعقاد المجلس العسكري المذكور وذلك علاوة على الدين نص عليهم في المادة الثالثة .

ويعقد ناظر الحقانية هذه المحكمة إما من تلقاء نفسه أو بناء على طلب قلم عتق الرقيق أو بناء على طلب قنصل جنرال دولة بريطانيا العظمى أو من يقوم مقامه في حالة غيابه .

وتبين في الطلب الجنائية أو الجنحة مع كافة الظروف التي حصلت فيها .

تليت المادة الرابعة وهذه صورتها :

إذا كان الحكم في القضية يستلزم تحقيقاً ابتدائياً فيشرع فيه حالاً قلم عتق الرقيق أو مندوبوه ويكون لهذا القلم ولندوبيه كافة الاختصاصات المخولة للمأموري الضبطية القضائية في قانون تحقيق الجنايات وفيما عدا أحوال التلبس بالجنائية لا يجوز لهم القبض على متهم أو تفتيش أى منزل إلا بترخيص من ناظر الحقانية أو ناظر الداخلية أو محافظ سواكن على حسب الجهة التي يجب حصول القبض أو التفتيش فيها .

سعادة سليمان أباطه باشا — أصادق على هذه المادة .

حضرة طلبه بك سعودى — أرى أن يزداد بهذه المادة بعد جملة (فيشرع فيه حالاً قلم عتق الرقيق أو مندوبوه) ما يأتي وهو :

بحيث يكون حاضراً المدير أو وكيله في المديرية والمحافظ أو وكيله في الثغور وأوافق على بقاء باقى المادة على أصله .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أخذت وتقرر بالأغلبية الموافقة على رأى حضرة طلبه بك سعودى .

تليت المادة الخامسة وهذه صورتها .

﴿ المادة الخامسة ﴾

تكون جلسات هذه المحكمة علنية والمرافعات شفاهية ولكن للمحكمة أن تقبل تلاوة مستندات مكتوبة ويقوم أحد مندوبي قلم عتق الرقيق بإثبات التهمة ويجوز للتهمين أن يستعينوا بأحد المحامين .

وتسمع أولاً شهود الإثبات ثم شهود النفي وتصدر الأحكام في الجلسة نفسها ولا يجوز الطعن فيها بأى وجه وتبلغ بمجرد إصدارها إلى ناظر الحقانية لتنفيذها .

أما إذا كان الحكم صادراً من مجلس عسكري فيرفع إلى من يكون أمر

﴿ المادة العاشرة ﴾

الإجراءات الواجب على السفن المصرية اتباعها في موانئ البحر الأحمر للخروج منها وتقييد أسماء ملاحبها وركابها تبين في ملحق حرف (ب) الذى يعتبر جزءاً مكملًا للوافق العقود بين الحكومتين البريطانية والمصرية بتاريخ ٢١ نوفمبر سنة ١٨٩٥ ويكون هذا البيان على حسب ما هو مقرر فى عقد مؤتمر بروكسيل .

﴿ المادة الحادية عشرة ﴾

على نظار الداخلية والحقانية والحرية تنفيذ أمرنا هذا كل منهم فيما يخصه.

ولا زوف الوقت تقرر إرجاء مشروع الملحق لجلسة تعقد يوم غد وأن يكون الاجتماع الساعة الرابعة العربية .

ثم إن منعادة الرئيس ختم الجلسة بقوله (ختمت الجلسة) والساعة الثامنة

نمرة	إمضاء	إمضاء
٢٠	(حسين يسرى)	(عمر لطفى)

مَجْلِسُ شُورَى الْقَوَانِينِ

محضر جلسة يوم الإثنين ٢٢ جمادى الثانية سنة ١٣١٣ (٩ ديسمبر سنة ١٨٩٥)

تلى الملحق المذكور وهذه صورته .

ملحق حرف (ب)

المعتبر جزءاً مكملًا للوافق المعقود بين الحكومتين البريطانية والمصرية.

لأئحة

لملاحظة السفن المصرية المارة في البحر الأحمر .

بناء على ما جاء في المادة العاشرة من الأمر العالى الصادر ببيان الإجراءات الواجب اتباعها أمام المحاكم المشكلة للحكم في الأفعال المخالفة للقوانين المعمول بها لمنم النجاسة قد تقرر أن أصحاب السفن المصرية التي تتعاطى التجارة في البحر الأحمر ومستأجرىها وديانها وضيانهم يجب عليهم مراعاة القواعد الآتية .

أولا

يجب على كل مصرى مالك أو مستأجر أو ضامن لسفينة شرعية أو غيرها من السفن المصرية التي تقل حمولتها عن خمسمائة طونيلاته أن يستحصل على رخصة برفع العلم الأهلى على سفينته قبل تعاطى التجارة في البحر الأحمر .

﴿ ثانياً ﴾

يجب تقديم طلبات الرخصة برفع العلم الأهلى إلى محافظي سواكن أو السويس أو القصير أو المأمور أو الشخص الذى ينتدبونه لذلك .

فتحت الجلسة في الساعة الرابعة والنصف العربية تحت رئاسة سعادة عمر لطفى باشا رئيس المجلس وحضور ٢٤ من حضرات الأعضاء .

تلى محضر الجلسة الماضية فتصدق عليه .

حضرة طلبه بك سمودى — قد بدت لى ملاحظة على المادة العاشرة من شروع الأول فلذا رأت الهيئة إبداءها أرجو تقرير ذلك .

(استحسان عام) .

حضرة طلبه بك سمودى — إذا وافق فليرد على تعديل الفقرة الثانية من المادة المذكورة ما يأتى وهو .

أما إذا كان المشحون فيه بضاعة لشخص ليس له اشتراك في جريمة الرقيق فلا تصدر بضاعته .

موافقة عمومية .

سعادة إبراهيم أدهم باشا — وأنا أيضا لى ملاحظة على المادة الرابعة من مشروع الأمر الثانى أبدىها إذا قررت الهيئة ذلك .

اتفاق عام .

سعادة إبراهيم أدهم باشا — إذا تحسن لدى الهيئة فليضف على العبارة التي تقرر تزيادتها بالجلسة الماضية على هذه المادة ما يأتى وهو ما لم تكن الواقعة في الصحراء بعيدة عن مراكز المديرىات والمحافظات في هذه الحالة يكون التحقيق بمعرفة مندوبى القلم .

(استحسان عام) .

سعادة الرئيس — إنه كما تقرر بالجلسة الماضية تنظر الهيئة في الملحق وتؤخذ آراء ورغبات الهيئة عنه .

﴿ ثالثاً ﴾

لا تعطى الرخصة برفع العلم الأهل إلا لأصحاب السفن الشراعية المصرية أو مستأجريها أو ضاهمهم متى توفرت فيهم الشروط الآتية :

(١) أن يكونوا من رعايا الحكومة المصرية .

(ب) أن يقدموا ضماناً تثبت مقدرتهم على دفع الغرامات والعقوبات التى يحكم بها عليهم .

(ج) أن يكونوا حسنى السيرة هم وربان السفينة ولم يسبق الحكم عليهم بعقوبة ما لا شترأكم بأية كيفية كانت فى تجارة الرقيق ويكون ربان السفينة مسئولاً عن تنفيذ المواد الخمس التالية أى من المادة الرابعة لغاية المادة الثامنة وعند عدم وجود الربان تكون هذه المسئولية على صاحب السفينة أو مستأجرها أو ضاهمها .

﴿ رابعاً ﴾

يجب على كل سفينة شراعية مصرية أن ترفع العلم عند دخولها وخروجها من كل ميناء ويبقى العلم مرفوعاً عليها مدة النهار أى من شروق الشمس إلى غروبها ما دامت راسية فى الميناء .

أما إذا كانت سائرة فى البحر فترفع العلم عند مقابلة أية سفينة من سفن الحكومة الحربية أو أى طراد من طراداتها أو أحد زوارقها ومتى رفع الطراد العلم الأحمر المرسوم فى وسطه شكل صليب باللون الأخضر أو أطلق بالليل مدفعاً ورفع فانوساً أحمر وجب على السفينة الشراعية أن تذهب إلى جانبه فى الحال وإن لم تمثل لهذا الإنذار يكون للطراد الحق فى إطلاق النيران عليها .

﴿ خامساً ﴾

يجب على ربان كل سفينة شراعية مصرية سائرة تحت العلم الأهل أن يكون معه المستندات الآتية مختوماً عليها بختم الحكومة ومراجعة هذه المستندات والتصديق على صحتها يكون بواسطة إحدى الجهات الإدارية المينة فى المادة الثانية وذلك قبل الترخيص للسفينة بالخروج من الميناء .

أولاً — رخصة برفع العلم الأهل

ويجوز أن تكون هذه الرخصة عبارة عن الشهادة المعطاة من

الميناء أو المحافظة ويوضع عليها نمرة القيد ويبين فيها اسم السفينة وحمولتها والايضا حلات الدالة عليها ويجب تجديد هذه الرخصة فى كل سنة على الأقل ويجوز للجهات الإدارية المينة فى المادة الثانية إيقاف مفعول هذه الرخصة أو سحبها ويفيد بها أيضاً الأحكام التى تصدر على صاحب السفينة أو مستأجرها أو ربانها بسبب مخالفته لهذه اللوائح

ثانياً — بيان أسماء بحارة السفينة

يجوز أن يكون هذا البيان مندرجاً فى الشهادة المعطاة من الميناء ويجب أن يكون شاملاً لأسماء وأوصاف كل بحرى فى السفينة ويجوز إعطاء هذا البيان من إحدى الجهات الإدارية المينة فى المادة الثانية أو من الضابط المتولى قيادة أحوطرادات الحكومة ويجب تجديده فى كل مرة عند تأجير السفينة وعلى كل حال فى كل سنة بالأقل ولا يقيد اسم أى سودانى فى البيان المذكور إلا بعد استجوابه فى مكتب الميناء ويجب على هذا المكتب أن يتحقق أن عدد البحارة هو بنسبة حمولة السفينة وتجهيزها وفى حالة اضطراب ربان السفينة لاستخدام بحرى واحد فأكثر من ميناء غير الذى تحرر له فيه البيان بأسماء البحارة فلا يجوز له ذلك إلا بعد الاستئذان من إدارة الميناء وقيد أسمائهم بواسطة الإهارة المذكورة فى البيان الذى بيده .

ثالثاً — بيان الركاب السودانيين .

إذا أراد ربان السفينة أن يقبل فى سفينته ركاباً سودانيين فى إحدى اللوائح القانونية أو فى أية نقطة من الساحل المصرى تكون بين ميناءين فعليه أن يخبر بذلك إحدى الجهات الإدارية المينة فى المادة الثانية أو الضابط القائم بقومندانة أحد طرادات الحكومة المصرية .

فلذا كانت نتيجة الاستعلام بواسطة الجهات الإدارية المذكورة أو ذلك الطراد مرضية فتفيد أسماء الركاب السودانيين فى بيان الركاب مع ذكر أوصاف كل واحد منهم بالتفصيل وطول قامته والإيضاح عما إذا كان من الذكور أو الإناث ولا يقبل الأطفال السودانيون بصفة ركاب إلا إذا كانوا بصحبة أهلهم أو أشخاص من ذوى المقامات والاعتبار .

تاسعا

من يثبت عليه من دعايا الحكومة المصرية ارتكاب أية مخالفة لأحكام المواد السابقة أو يعيق عمل أى مأمور أو مندوب أو مكلف بملاحظة تنفيذها يحاكم بمعرفة إحدى الجهات الإدارية المبينة في المادة الثانية بدون مراعاة القواعد القانونية .

ويجوز الحكم عليه بغرامة غايتها عشرون جنيا وبالحبس لمدة لا تتجاوز ثلاثة شهور .

تقرر باتحاد الآراء موافقة الملحق المذكور بملاحظة ما هو آت :

من حيث إن هذا القانون خاص بالمراكب المصرية فإذا كان العلم المقصود به دعو المراكب نهاراً للتقرب من الطرادات غير متفق عليه ولا معمولاً به من قبل فيصير تبديل شكل العلم الموصوف في (رابعا) بأى شكل آخر .

وتقرر أن الجلسة التالية تكون يوم السبت الآتى ١٤ ديسمبر الحاضر الساعة الرابعة عريية .

ثم إن سعادة الرئيس ختم الجلسة بقوله (ختمت الجلسة) والساعة السادسة .

إمضاء

إمضاء

(عمر لطفى)

(حسين يسرى)

نمرة ٢١

ويجوز قيد هذا البيان في الشهادة المعطاة من الميناء أو المحافظة

سادسا

عند وصول أية سفينة شراعية مصرية إلى إحدى الموانئ المصرية يجب تفتيشها بأمر المحافظ ومضاهاة البيانات بأسماء البحارة والركاب على الأشخاص الموجودين فيها ولا يجوز إحداث أى تغيير إلا بواسطة المحافظ أو مندوبه والتصديق عليه منهما .

سابعا

يكتب اسم وحمولة كل سفينة شراعية مصرية على مقدمها بأحرف افرنكية وعربية كبيرة تكون مجوفة وملونة وتكتب أيضا نمرة القيد على الشراع الأكبر وعلى مؤخر السفينة بأرقام افرنكية وعربية وتصلق إدارة الميناء التى حصل فيها القيد على حجم وموضع هذه العلامات .

ثامناً

يجب على ربان السفينة عند وصوله إلى إحدى الموانئ الأجنبية أن يراعى اللوائح المتبعة فيها .

مَجْلِسُ شُورَى الْقَوَانِينِ

محضر جلسة يوم السبت ٢٧ جمادى الثانية سنة ١٣١٣ (١٤ ديسمبر سنة ١٨٩٥)

المجلس لغاية شهر يناير القابل .	فتحت الجلسة في الساعة الرابعة والدقيقة الأربعين عربية تحت رئاسة
ثم إن معادة الرئيس ختم الجلسة بقوله (ختمت الجلسة) والساعة	سعادة عمر لطفى باشا رئيس المجلس وحضور ٣٠ من حضرات الأعضاء .
الخامسة .	تلى محضر الجلسة الماضية فصدق عليه .
نمرة ٢٢	وحيث لم ترد أشغال جديدة لتعرض على الهيئة فتقرر باتحاد الآراء صرف
إمضاء (حسن يسرى)	
إمضاء (عمر لطفى)	

نمرة مسلسل	تاريخ الجلسة	ترتيب الصحف	خلاصة المحضر
١	٢ فبراير سنة ١٨٩٥	١١ - ١	تليت إفادة ومعها مشروع أمر عال بتشكيل محاكم شرعية بمحاكم المديرية والمحافظات. تليت مذكرة المشروع. تلى المشروع وتشكلت لجنة لفحصه.
٢	٤ فبراير سنة ١٨٩٥	١٣ - ١٢	تليت إفادة وارد معها مشروع أمر عال بالشفعة تليت مذكرة المشروع وتلى المشروع وتقرر إحالته على لجنة لدرسه .
٣	١٦ فبراير سنة ١٨٩٥	١٥ - ١٤	تليت إفادتان من نظارة الحفانية باستداب اثنين من موظفيها ليحضر كل منهما الجلسات التي سينظر فيها مشروع المحاكم الشرعية والشفعة
٤	١٩ فبراير سنة ١٨٩٥	٢٤ - ١٦	تليت إفادة من رئيس اللجنة المكلفة بدرس مشروع الأمر العالي الخاص بالشفعة . تلى الأمر العالي وتناقش المجلس فيه وانتهى من نظره .
			تليت إفادة ومعها مذكرة ومشروع أمر عال بتعديل البند الثامن من لائحة المحاكم الشرعية وليكون للقضاة الشرعيين ونوابهم الحق بتوزيع من لأوصياء لهم تليت للمذكرة وتلى المشروع وتقرر إحالته على لجنة
٥	٢٥ فبراير سنة ١٨٩٥	٢٦ - ٢٥	تليت إفادة ومعها مشروع لائحة خاصة بعمد ومشايخ البلاد وتقرر تشكيل لجنة لفحص هذه اللائحة .
			تليت إفادة ومعها مذكرة ومشروع أمر عال بزيادة المادة على قانون العقوبات خاصة بالضرب الذي يحصل من واحد أو أكثر ضمن عصابة .
			تليت إفادة من رئاسة مجلس النظار بطلب انعقاد المجلس لفحص لائحة العمدة والمشايخ .
			تليت إفادة باستداب وكيل الداخلية لحضور الجلسات الخاصة بالمشروع .
٦	٢ مارس سنة ١٨٩٥	٣٤ - ٢٧	تليت إفادة من رئيس اللجنة التي شكلت لدرس مشروع لائحة العمدة والمشايخ . تلى المشروع مادة مادة أصلا وتعديلا وتناقش المجلس فيه وانتهى من نظره .
٧	أول أبريل سنة ١٨٩٥	٣٨ - ٣٥	تليت إفادة ومعها مشروع أمر عال ومذكرة بزيادة مادة على قانون العقوبات خاصة بأبلاغ أقصى العقوبة على الضرب الذي يحصل من واحد أو أكثر ضمن عصابة أو تجمهر مؤلف من خمسة أشخاص على الأقل إلى ٣ سنوات .

غرة مسلسلة	تاريخ الجلسة	ترتيب الصحف	خلاصة المحضر
			تليت للذكورة الواردة مع المشروع وتلى المشروع وتناقش المجلس فيه وانتهى من نظره .
			تليت لإفادة ومعها مذكرة ومشروع أمر عال بتعديل المادة ١١ من الأمر العالي الصادر في ٩ نوفمبر سنة ١٨٩٢ بشأن إجراء الإصلاحات الصحية في الجوامع والحمامات .
			تليت المذكرة وتلى المشروع وتناقش المجلس فيه .
٨	٢٢ أبريل سنة ١٨٩٥	٣٩ — ٦١	تليت لإفادة من رئيس اللجنة للكلفه بدروس مشروع تعديل البند الثامن من لائحة المحاكم الشرعية . تلى المشروع ووافق المجلس عليه .
			تليت لإفادة أخرى من رئيس اللجنة المشكلة بدروس مشروع نظام المحاكم الشرعية .
			تلى المشروع مادة مادة وتناقش المجلس فيه وانتهى من نظره .
٩	٢٣ أبريل سنة ١٨٩٥	٦٢ — ٨١	تليت لإفادة ومعها صورة مذكرة ومشروع أمر عال بإبطال تداخل قاضي التحقيق الإلزامي في مواد الجنايات مع تفويض الأمر للمحكمة بانتداب أحد قضائها للتحقيق .
			تليت المذكرة وتلى المشروع وتقرر طبعه وتوزيعه .
			تليت لإفادة ومعها صورة مذكرة ومشروع أمر عال بتعديل المادتين ٢٧٩ و ٢٨٠ عقوبات بكيفية أن كل مبلغ يظهر كذبه يعاقب ولو كان الأخبار للحكام القضائيين أو الإداريين ولم يتم دعوى بما أخبر به .
			تليت المذكرة وتلى للمشروع ووافق المجلس عليه .
			تليت لإفادة ومعها مذكرتان ومشروع أمر عال بإدخال بعض التعديل في قانون المرافعات .
			تليت المذكرتان وتلى المشروع وتناقش المجلس فيه .
١٠	٢٧ أبريل سنة ١٨٩٥	٨٢	اجتمع المجلس وانصرف لعدم ورود أشغال .
١١	١١ مايو سنة ١٨٩٥	٨٣ — ٨٤	تليت لإفادة ومعها مشروع أمر عال بإلغاء وتعديل بعض مواد قانون تحقيق الجنايات وتقرر أن يطلب من الحكومة إرسال مندوب من قبلها أثناء نظر المجلس في هذا المشروع .
١٢	١٢ مايو سنة ١٨٩٥	٨٥ — ٩٢	تلى مشروع الأمر العالي الخاص بتعديل وإلغاء بعض مواد قانون تحقيق الجنايات بحضور المستشار القضائي وتناقش المجلس معه في المشروع وانتهى من نظره .

نمرة مسلسل	تاريخ الجلسة	ترتيب الصحف	خلاصة المحضر
١٣	٢٠ يونيو سنة ١٨٩٥	٩٣ - ٩٦	<p>تليت إفادة ومعه مشروع أمر عال ومذكرة بتعديل المادة السادسة من الأمر العالي الصادر في ٣ نوفمبر سنة ١٨٩٠ بعدم رفع الاستئناف مباشرة إلى محكمة الاستئناف إلا إذا كانت مدة الحبس المحكوم بها تزيد على سنة أو إذا رفع الاستئناف من النيابة بشرط أن يزيد حد العقوبة الأقصى عن سنة .</p> <p>تليت المذكرة والمشروع وتقرر طبعه .</p> <p>تليت إفادة ومعه مشروع أمر عال مرفق به لائحة بإجراءات ديوان الأوقاف .</p> <p>تلى مشروع اللائحة وتقرر طبعه .</p>
١٤	٢٥ يونيو سنة ١٨٩٥	٩٧	<p>قرر المجلس نظر مشروع لائحة إجراءات ديوان الأوقاف بالهيئة وأن يطلب مندوب من الحكومة لحضور جلسات المجلس التي سينظر فيها هذا المشروع .</p>
١٥	٢٧ يونيو سنة ١٨٩٥	٩٨ - ١٠٤	<p>تليت إفادة ومعه مذكرة ومشروع أمر عال بإلغاء الأمر العالي الرقم ١٤ يولي سنة ١٨٨٧ وتعديل المواد ٢ و ٣ و ٤ و ٥ من الأمر العالي الرقم ٦ أغسطس سنة ١٨٨٥ المتعلق بخفض وحفظ الجسور مدة فيضان النيل .</p> <p>تليت المذكرة والمشروع وتناقش المجلس فيه وانتهى من نظره .</p> <p>تليت إفادة ومعه صورة مذكرة ومشروع أمر عال بامتداد مدة المحكمة المختصة ومحكمة الاستئناف المشكلتين بأصوان إلى ستين آخرين .</p> <p>تليت المذكرة وتلى المشروع وتناقش المجلس فيه وانتهى منه .</p> <p>تليت إفادة ومعه صورة مذكرة ومشروع أمر عال بإعفاء عمد ومشايخ البلاد ومشايخ الأقسام والحارات هم وأولادهم من الخدمة العسكرية .</p> <p>تليت المذكرة والمشروع وحصلت المناقشة وانتهى المجلس من نظرها .</p> <p>تلى من مشروع لائحة إجراءات ديوان عموم الأوقاف لغاية المادة ٢٩ وتقرر تأجيل باقي المشروع لجلسة أخرى .</p> <p>تلى باقي المشروع مع المناقشة وتلى مشروع الأمر العالي المرفقة به تلك اللائحة .</p>
١٦	٣٠ يونيو سنة ١٨٩٥	١٠٥ - ١١٤	<p>تليت إفادة ومعه مشروع أمر عال بمعالجة النواب المريضة .</p>
١٧	أول يولي سنة ١٨٩٥	١١٥ - ١٢١	<p>تليت إفادة ومعه مشروع أمر عال بمعالجة النواب المريضة .</p>
١٨	١٨ أغسطس سنة ١٨٩٥	١٢٢ - ١٢٣	<p>تليت إفادة ومعه مشروع أمر عال بمعالجة النواب المريضة .</p>

نمرة مسلسل	تاريخ الجلسة	ترتيب الصف	خلاصة المحضر
١٩	أول ديسمبر سنة ١٨٩٥	١٢٤ — ١٢٨	تلى المشروع وحصلت المناقشة فيه . تليت إفادة ومعهما مذكرة ومشروع أمر عال متعلق بتوقيف حكم عدم عزل قضاة المحاكم الابتدائية من وظائفهم مؤقتاً . تليت المذكرة والمشروع . تليت إفادة ومعهما نسخ ميزانية الحكومة سنة ١٨٩٦ بفرض توزيعها . تليت للمذكرة المرفوعة من اللجنة المالية لمجلس النظار عن هذه الميزانية .
٢٠	٧ ديسمبر سنة ١٨٩٥	١٢٩ — ١٣٤	تليت إفادة ومعهما مشروعاً أمرين عاليين وملحق بخصوص الوفاق المعقود بين بريطانيا العظمى ومصر بتاريخ ٢١ نوفمبر سنة ١٨٩٥ لأجل إبطال النخاسة والتوصل إلى منع الاسترقاق . تلى الأمران العاليان وحصلت المناقشة فيهما وتقرر تأجيل النظر في الملحق إلى الجلسة المقبلة .
٢١	٩ ديسمبر سنة ١٨٩٥	١٣٥ — ١٣٧	تلى الملحق الوارد مع الأمرين العاليين الخاصين بالنخاسة ومنع الاسترقاق وتناقش المجلس فيه .
٢٢	١٤ ديسمبر سنة ١٨٩٥	١٣٨	اجتمع المجلس وانصرف لعدم ورود أشغال .

السنة	الصفحة	النهر	السطر	الخطأ	الصواب
١٨٩١	٣	٢	٩	ومطوق	ومطوق
	٣	٢	١٠	تملى	تملا
	٣	٢	٢٣	الحكام	الحكام
	٤	١	١١	الدال ان الاجراءات	الدال على أن الاجراءات
	٤	١	١٢	تفحص	فحص
	٤	١	١٩	ممنوع قطعيا	وممنوع قطعيا
	٤	٢	٢٤	يكون	يكون
	٦	١	٢	تتصل	تتصل
	٦	٢	٢	وهذا الاعذار	وهذه الاعذار
	٦	٢	٧	—	نمرة ١ امضاء حسين يسرى ختم (على شريف)
	٧	٢	١٥	فمونها	فمونها
	٨	١	١١	قبل إرسالها للسمط	قبل إرسالها للسمط
	٩	٢	٢	الحكام البيطرية	الحكام البيطريين
	١١	٢	١	الساعة ٣ ثلاثة	الساعة الثالثة
	١١	٢	٤	يتوجه	يتوجه
	١١	٢	١١	—	نمرة ٢ امضاء حسين يسرى ختم (على شريف)
	١٣	٢	١٧	قد كان محرر	وقد كان محرر
	١٥	٢	٣٢	نمرة مستسلة	نمرة مستسلة
	١٦	١	١٧	تنزيل	تنزيل
	١٩	٢	١	شنته	شنته
	١٩	٢	٧	—	نمرة ٣ امضاء حسين يسرى ختم (على شريف)
	٢٢	٢	٨	—	نمرة ٤ » »
	٢٩	٢	١٥	ما عرضه	ما عرضه
	٣٠	٢	٢٢	—	نمرة ٥ امضاء حسين يسرى ختم (على شريف)
	٣١	٢	٧	—	نمرة ٦ » »
	٣٣	٢	١١	—	نمرة ٧ » »
	٣٥	١	٨	جميع المدة	جميع المدة
	٤١	١	٥	غذر	غذر
	٤٢	٢	١٧	—	نمرة ٩ امضاء حسين يسرى ختم (على شريف)
	٤٤	٢	١٩	يتمنى	يستثنى
	٤٤	٢	٢٦	فان	فانه
	٤٥	٢	٣٢	و أى وسيلة	ولا أى وسيلة
	٤٨	٢	١٠	—	نمرة ١٠ امضاء حسين يسرى ختم (على شريف)
	٤٩	٢	١٩	على لم النيابة	على قلم النيابة
	٥٠	١	٥	يجازي	يجازي
	٥٠	١	٣٤	والد	ولدا
	٥٢	هامش	٧	١٨٩٠	١٨٩١
	٥٢	١	١	جرائم	جرائم

السنة	الصفحة	النهر	السطر	الخطأ	الصواب
تابع سنة ١٨٩١	٥٢	١	١٤	وتلاوة مواده . ثانيا فيه طوله	وتلاوة مواده ثانيا فيه طوله
	٥٤	٢	١٢	—	نمرة ١٢ امضاء حسين يسرى ختم (على شريف)
	٥٧	٢	٢١	محل السكن	محل السكن
	٦٠	١	٢٤	بالجمله	وبالجمله
	٦١	٢	٢١	—	نمرة ١٢ امضاء حسين يسرى ختم (على شريف)
	٦٣	١	١	بضبط	لضبط
	٦٣	١	٥	للتسيبون	للتسيبون
	٦٤	٢	٢٢	—	ختم (على شريف)
	٦٥	٢	١٥	جناب مستشار الحفانية	جناب مستشار الحفانية ولا يوضع خط تحت هذه الالفاظ حتى يستقيم المعنى
	٦٦	٢	٣	ان العمدة والمشايخ	ان العمدة والمشايخ
	٦٦	٢	٥	ان العدالة تقضى	ان العدالة تقضى
	٦٦	٢	٧	عن كلما	عن كل ما
	٦٦	٢	١٠	طرفه عين	طرفة عين
	٦٦	٢	١٨	يجازى	يجازى
	٦٧	١	٩	بتشكيل	تشكيل
	٦٧	٢	٨	أظن يتعذر	أظن يتعذر
	٦٧	٢	١٢	حار محاكمته	جاز محاكمته
	٦٧	٢	١٦	علاوة ما أوضحته	علاوة على ما أوضحته
	٦٨	٢	٢٨	لاعطى	لاعطاء
	٦٩	١	٩	مرءوسه	مرءوسه
	٦٩	١	١٠	اثنا	أثناء
	٦٩	١	٣٣	غير كان	غير كاف
	٦٩	٢	٢٩	رفع الدعوى وعدم	رفع الدعوى وعدمه
	٦٩	٢	٣٢	ضد مستخدمى الحكوى	ضد مستخدمى الحكومة
	٧٢	٢	٧	الاستئناف	الاستئناف
	٧٤	٢	١	اذ كانت	اذا كانت
	٧٤	٢	٤	—	ختم (على شريف)
	٧٥	١	١٩	الدعاوى التى ترفع	الدعاوى التى ترفع
	٧٥	١	٢٥	المذكرة	المذكورة
	٧٦	١	٢٤	عنيت	عينت
	٧٧	٢	١٤	تطلب سعادة محافظ	يطلب سعادة محافظ
	٧٨	٢	٢١	—	ختم (على شريف)
	٧٩	٢	٧	—	امضاء (حسين يسرى) ختم (على شريف)
	٨٠	٢	٣	الاستاضة	الاستعاضة
	٨١	١	١	ان يتطلب	أن يتطلب
	٨١	١	٢٤	نزع رى	نزع رى
	٨٣	١	١٣	حاله	حالة
	٨٣	١	٢٧	المفتون	المفتون

السنة	الصفحة	النهر	السطر	الخطأ	الصواب
تابع سنة ١٨٩١	٨٤	هامش		١٣٠٨	١٣٠٩
	٨٤	٢	٥	—	نمرة ١٧ ختم (علي شريف)
	٨٥	١	٢٣	بعد ضريبة	بعد ضريبة
	٨٥	٢	٨	لتعذر تحصيل	لتعذر تحصيل
	٨٥	٢	١٧	أشغالا شاقا	اشغالا شاقة
	٨٦	١	٢١	تعديلها	وتعديلها
	٨٦	١	٢٣	اذى	الذى
	٨٨	٢	٣٥	يجعل تمتنع عن البيع	يجعل الحكومة تمتنع عن البيع
	٨٩	٢	١٣	—	نمرة ١٨ ختم (علي شريف)
	٩٠	١	٢٢	ويستعاض عن هذ الأخيرة	ويستعاض عن هذه الأخيرة
	٩١	٢	٢٤	بقية الاطيان	بقية الاطيان
	٩٢	هامش		سنة ١٨٩٠	سنة ١٨٩١
	٩٢	١	٤	وان هذه أى بشيء أعطيت	وأن أى شيء من هذه أعطيت
	٩٤	٢	١٤	—	نمرة ١٩ ختم (علي شريف)
	٩٦		٢٣	المقدم	المقدمة
	٩٧		٩٧	فيهم وعدلتهم . فيهم وعدلتهم	فيها وعدلتها . فيها وعدلتها
	٩٩		٢١	لصرف	بصرف
١٨٩٢	١٠٢	هامش		سنة ١٨٩٠	سنة ١٨٩١
	١٠٥	١	١٣	كتايا	كتابي
	١٠٥	٢	٢	خطرة	خبرة
	١٠٧	٢	٢	مغازات	مغازات
	١١١	٢	١٢	ضابطان	ضباط
	١١١	٢	٢٦	قبل خمسة عشرة	قبل النقل بخمسة عشرة
	١١٢	٢	١٩ و ١١	ضابطان	ضباط
	١١٩	٢	١١	صعها	وضعها
				و	و
	١	الثانى	الأول	آرا	آراء
		»	١٦	بموجب	بموجب
		»	١٨	تعينهم	تعينهم
	٢	»	٣	٢٠	٢
	٣	الاول	١٤	يكن	تكن
		»	٢٠	الاء	الفاء
	٤	»	٨	٢١٢	٢٩٢
		»	٢١	٢٨٩١	١٨٩١
		الثانى	٢٣	وفره	وفرة
	٥	الاول	١٢	الثلاثة	الثلاثة
		الثانى	٢٦	فسيئا	فشيئاً
	٦	الأول	٥	الاسباب	للا سباب

السنة	الصفحة	النهر	السطر	الخطأ	الصواب
تابع سنة ١٨٩٢		»	١٢	القانون	القانون
		الثاني	٥	أسلحة	لاسلحة
	٩	الأول	١١	حصرة	حصرة
		الثاني	٨	مضى	مضى
	١١	الأول	١٩	الترامى	الترامى
		الثاني	٧	١٨٩٢	١٨٩٢
		»	١٤	١٨٩٢	١٨٩٢
	١٢	الأول	١	م	م
	١٣	الثاني	١	المرفقة	المرفقة
	١٤	الأول	٨	بيان	بيان
	١٥	الأول	٨	بالتصديق	التصديق
		»	١٩	عما	بما
		الثاني	٢١	بالموافقة	الموافقة
		»	٢٥	بها	بينها
	١٦	الأول	٥	عابدين	عابدين
		»	٦	بلقاس	يلقاس
	١٧	الأول	١٨	ورنه	ويعنه
		الثاني	٤	نقص	نقص
	١٨	الأول	٦	النظار	النظار
		»	٢٢	تتل	تتلى
	١٩	الأول	٩	بالموافقة	الموافقة
	٢٠	الثاني	١٠	الأغلبية	بالأغلبية
		»	»	بالموافقة	الموافقة
	٢١	الثاني	٢٧	تنكبتها	تنكبتها
	٢٢	الأول	٢	للكوى	للكوى
	٢٣	الثاني	١٤	فبا	فيا
	٢٥	»	٨	بالقيام	بالقيام
	٢٦	الأول	١	هذه	هذه
	٢٧	الهامش	٢	٢٣	٢٢
	٢٨	الهامش	١	٢٣	٢٢
		الثاني	٨	القرار	القرار
		»	١٢	الجزاء	الجزاء
	٢٩	الهامش	١	٢٣	٢٢
		الأول	٢٠	التجربة	التجربة
	٣٠	الهامش	١	٢٣	٢٢
		الأول	١١	تتحقق	تتحقق
	٣١	الهامش	١	٢٣	٢٢
		الأول	١١	محضور	محضور

السنة	الصفحة	النهر	السطر	الخطأ	الصواب
تابع سنة ١٨٩٢	٣١	الثاني	١٧	البخار	البخار
	٣٢	الهامش	١	٢٣	٢٢
		الثاني	١٢	١١	أنا
	٣٣	الهامش	٢	١٥	٢٥
	٣٤	الأول	٤	لمفرادات	طفراءات
		»	٤	تمات	تمعات
	٣٦	»	٢١	ويجوز	يجوز
		الثاني	٧	ثلاثمابه	ثلاثماته
		»	١١	بالفوتوغراف	بالفوتوغراف
	٣٨	الأول	١٥	بالموافقة	الموافقة
	٤٠	»	٢٥	الاجراءات	الاجراءات
	٤٣	»	٦	القهرى	القهرى
		الثاني	٢٨	بالموافقة	الموافقة
	٤٤	»	١٥	الثالثة	الثالثة
	٤٥	»	٢٢	ضواحيها	ضواحيها
	٤٦	الأول	٦	المقترعين	المقترعين
	٥٠	الثاني	٧	اجراء	اجراء
	٥٤	الأول	٢	والعشرين	والعشرين
	٥٥	»	١٥	شورى	شورى
	٥٦	الثاني	٥	نهاية	نهاية
		»	٢١	الحزبية	الحزبية
	٥٨	الأول	٥	فقط	فقط
	٥٩	الثاني	١	فيلزم	فيلزم
	٦٠	الأول	٣٤	الجدول	الجدول
	٦١	»	١٠	قد	قد
		الثاني	١١	للقاضى	للقاضى
	٦٣	الأول	٢٣	يتنخه	يتنخه
		الثاني	١٧	المحكمتين	المحكمتين
	٦٥	الأول	١٦	بمخالف	بمخالف
		الثاني	٢١	إما	أما
	٦٨	»	٢٥	التبايت	التبايت
	٧٠	»	١٧	بما	ربما
	٧١	الأول	١٧	أنه	أنه
		الثاني	١	تركض	تركض
		»	٨	قيصير	قيصير
	٧٧	الأول	١	بموافقة	موافقة
	٧٩	»	٤	بموافقة	موافقة
	٨٠	الثاني	٥	جواز	جواز

السنة	الصفحة	النهر	السطر	الخطأ	الصواب
تابع سنة ١٨٩٢	٨٢	»	٥	مردت	قروت
		»	١٤	مجلس	مجلس
	٨٣	»	٢	لمجلس	لمجلس
		»	٣	بتاريخ	بتاريخ
	٨٤	»	٣	اختصاص	اختصاص
		»	١٠	قاض	قاضي
		»	٢٠	١ فعال	الافعال
	٨٦	الأول	١	مجلس	مجلس
	٨٧	»	٢٢	بالمواقفة	المواقفة
		الثاني	١٠	القصير	القصير
	٨٨	الأول	٩	المدعى	المدعى
	٨٩	الخامس	١	اللاتين ١٥	السبت ٢٠
		»	١	٥ ديسمبر	١٠ ديسمبر
	٩٠	»	١	١٣ ديسمبر	١٢ ديسمبر
	٩١	الأول	٢٧	بها	بها
		الثاني	٣	الآراء	الآراء
	٩١	»	١٠	عليها	عليها
	٩٣	الرابع	٢	تليت	تليت
	٩٤	»	٢	القضايا	القضايا
		»	٢	الى	الى
	٩٦	الرابع	١٥	وكيل	وكيل
	٩٩	—	٢١	جسورها	الجسور
		—	٢١	الجسور	جسورها
	١٠٠	—	٩	نجبره	نجبره

السنة	الصفحة	النهر	السطر	خط	صواب
١٨٩٣	٢	١	٣	يرغبون	يرغبون
	٦	٢	١٣	من	من
	٨	١	١٢	لاجراء	لاجراء
	٩	١	٦	المجاورة	المجاورة
	١١	١	١٨	بالاجراء	الاجراء
	١٩	١	١	الحسنون	الحسين
	٢٤	—	الحامش	ذى القعدة سنة ١٣٠٥	٢ شعبان سنة ١٣١٠
	٢٧	—	»	١٨	١٩ فبراير سنة ١٨٩٣
	٤١	—	»	١٤	٨
	٥٣	—	»	٧ أغسطس	٤
	٦٦	١	٥	قرش	١٧ أغسطس
	٧٤	١	٢٤	أرف	قرشا
	٩١	١	١٢	رما	أزف
	٩٣	٢	١٥	صاحب	وما
	٩٤	٢	١٢	ومجربة	صاحب
	١٠٣	١	١	جنه	ومجربة
	١١٣	١	٢٢	ينكره	جنهبا
	١١٥	٢	٧	لاتظنون	ينكر
١٨٩٤					لاتظنوا
	١	٢	٥	عرضها	عرضها
	٢	١	٧٣	للماد الأولى	المادة الأولى
	٣	١	٦	لجاري	الجاري
	٤	١	١٠	وللماء	وللماء
	٦	٢	٦	أنها	أنها
	٧	١	٢٥	يتضح	يتضح
	٧	٢	٨	وسعة	وسعة
	٨	١	١٣	درجه	درجه
	٨	٢	٢٥	أمرنا	أمرنا
	١٨	٢	٩	ماقبل	ما قبل
	٢٢	—	الحامش	١ يونيه سنة ١٨٩٣	١٩ يونيه سنة ١٨٩٤
	٢٢	١	٢	٨	١
	٢٢	١	٦	٩	١
	٢٢	٢	٢	حكم	١ حكم
	٢٢	٢	٤	١ حكم فيها بالسجن ٥٦ يوما	مكررة
	٢٣	—	الحامش	١١ الحجة سنة ١٣١١	١٥ الحجة سنة ١٣١١
				١٤ يونيه سنة ١٨٩٤	١٩ يونيه سنة ١٨٩٤

السنة	الصفحة	النهر	السطر	خط أ	صواب
تابع سنة ١٨٩٤					
	٢٣	٢	١	المالية	مكررة
	٢٤ و ٢٥	—	الهامش	١١ الحجة	١٥ الحجة
	٢٥	٣	٢٢	المجالس التأديب	المجالس التأديب
	٢٦ و ٢٧	—	الهامش	١١ الحجة	١٥ الحجة
	٢٦	٢	٢٨	وعرضها المجلس	وعرضها على المجلس
	٣٠	١	٢٣	شفوعة	شفوعة
	٣٠	٢	١	المذكور	المذكورة
	٣٢	—	الهامش	١٨٩٣	١٨٩٤
	٣٢	١	١٦	لتعديل	تعديل
	٣٦	١	٦	ورقة	مؤرخة
	٣٦	١	١٩	صورتها	صورها
	٤٠	—	الهامش	١٣٢١	١٣١٢
	٤٤	٢	١٥	تبتدى	تبتدىء
	٤٥	١	٤	يعصى	يقضى
	٤٩	٢	٢١	استعمال	استعماله
	٥٠	١	٦	غير المقررة	الغير مقررة
	٥٠	٢	١٣	مهم	مهم
	٥١	—	الهامش	الأربعاء ٢١ جمادى	الأربعاء ٢١ جمادى
	٥٢	١	٩	قلبها	قلبها
	٥٢	١	٩	المجانين	المجانين
	٥٢	١	١١	٨٤٦٨١	٨٤٦٨٩
	٥٣	١	٣٢	المصر	المصير
	٥٣	٢	١٤	للصلصة	للصلحة
	٥٣	٢	٢٢	للجنة	اللجنة
	٥٤	١	٤	٢١	١٢
	٥٤	١	١٤	في سنة ٩٤ وبيان	مكررة
	٥٤	١	٢٣	التوزيع والوفور بالكشف طيه	٣٣ و ٣٦٨
	٥٤	٢	١	٣٥ و ١٨٦	٣٥ و ٢٨٦
	٥٥	١	٥	قد تجدد قلم	قد تجدد بها قلم
	٥٥	١	٢٩	١٢	١٢٠
	٥٩	—	الهامش	١٨٩٣	١٨٩٤
	٥٩	١	١٣	الستجدات بدل الواردين	بدل الواردين في باب
	٦١	—	الهامش	في باب	المستجدات
	٦١	٢	٣	١٩٤	١٨٩٤
	٦٢	—	الهامش	البلغ	البلانغ
				١١ ديسمبر	١٩ ديسمبر

السنة	الصفحة	النهر	السطر	خط أ	صواب
تابع سنة ١٨٩٤	٦٢	الجدول	٢	١٥٠	١٥٠٠
	٦٢	«	٨	٥٨	٥٠٨
	٦٣ و ٦٤	—	الهامش	١١ ديسمبر	١٩ ديسمبر
	٦٥	٢	١	١٢٧	٢٢١
	٦٦	١	٢٧	إعادة	وإعادة
	٦٧	١	١٤	التاريخ	بتاريخ
	٦٨	٢	٢٠	سادسا — باعتبار واحد على كل مائة بما زاد على ذلك .	هذه الفقرة تضاف إلى ما سبقها من الفقرات
	٧٠	٢	١٩	النقص	النقص
	٧١	١	٣	٢٢	٢٢٢
	٧١	١	٢٤	النقص	النقص
	٧٢	١	١٧	كافة	كافية
	٧٣	—	الهامش	١٣٩٤	١٨٩٤
	٧٥	١	٢٠	يدفع	يرفع
	٧٧	٢	٢٩	لا تحصل في الأحوال	لا تحصل إلا في الأحوال
	٧٨	—	الهامش	١٣١١	١٣١٢
	٧٨	١	٦	الحصول	الحصول
	٨٢	—	الهامش	١٣١١	١٣١٢
	٨٤	١	٣	فيها	فيها
	٨٤	—	الهامش	١٣٠٢	١٣١٢
١٨٩٥	١	٢	٢١	نعتت	انعتت
	٢	٢	١٤	أرباة	أرباب
	٤	٢	١٠ و ٦	مجالس محاكمة للديريات	مجالس محاكم المديرية
	٦	٢	١٣	بمضور	بمضور
	٨	٢	٢	يسجلها	يسجلها
	١١	—	الهامش	١٣١٦	١٣١٢
	٢٥	١	٢	٢	٢٠
	٢٩	٢	١٥	الفرتان	الفرتان
	٣٠	٢	٢٠	قوية	قوية
	٣٥	١	٥	الأمر العالي المتعلقة	الأمر العالي التعلق
	٥٥	١	١٦	أو غير	أو غيره
	٧٢	٢	٦	بالأرضى	بالأراضى
	٧٣	١	١٨	لمرافعة	المرافعة
	٨٦	١	٣٤	التسهيلات	التسهيلات
	٩٢	٢	٣	ثم	ثم
	١٠٣	١	١٦	ستبدل	تستبدل

السنة	الصفحة	النهر	السطر	خط أ	صواب
تابع سنة ١٨٩٥	١١١	٢	١١	لا بعقار	إلا بعقار
	١١٥	٢	١٤	التي آخرها	إلى آخرها
	١١٦	١	٢٠	بقراره	يقرره
	١١٦	٢	١	وتقديرها	وتقدير
	١١٧ - ١٢١	-	الخامس	يوم الأحد	يوم الاثنين
	١١٧	١	١٥	وإيراداتها	وإيراداتها
	١١٩	٢	١٦	على أصلها	على أصلها
	١٢٠	٢	٢٤	عد	عدا

Bibliotheca Alexandrina



0573674